

مركز دراسات الوحدة العربية

مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية: (١)

موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية ١٩١٩ - ١٩٤٥

الدكتور علي محافظة



مركز دراسات الوحدة العربية

مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية: (١)

موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية ١٩١٩ - ١٩٤٥

الدكتور علي محافظة

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبِّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون - ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣ - بيروت - لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧ - ٨٠٢٢٣٤ - برقياً «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي

الطبعة الاولى

بيروت: تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٥

المحتويات

مُقَدِّمَة

قلما نال موضوع اهتمام الباحثين العرب ، ورجال الفكر والسياسة منهم ، ما ناله موضوع الوحدة العربية . فمنذ أن فرضت التجزئة على الوطن العربي ، وحتى اليوم ، لا تزال الوحدة العربية قضية الساعة . فهي قضية حية لا تغيب عن الأذهان ما دام العرب ضعافاً يغزون في عقر دارهم ولا يجدون سبيلاً لدفع الغزو ورفع الاحتلال إلا بالتضامن والوحدة ، وما داموا جياعاً لا يتدبرون لقمة العيش الكريم إلا بسؤال أصدقائهم أحياناً وأعدائهم أحياناً أخرى ، وما داموا يواجهون التخلف الاقتصادي والاجتماعي والعلمي والتكنولوجي بأساليب عتيقة تزيدهم إمعاناً في التخلف وتدفعهم إلى اللهاث وراء الأمم المتقدمة علهم يلحقون بها .

وإذا كان البحث في الوحدة العربية متعدد الجوانب غزير المادة ؛ فهو ليس كذلك في موضوع مواقف الدول الكبرى منها . ولعل هذا هو ما دفع مركز دراسات الوحدة العربية إلى تكليف المؤلف وعدد من الباحثين الآخرين بهذه الدراسة . وكان من نصيب المؤلف دراسة مواقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية في الفترة الممتدة من زوال الحكم العثماني عن الوطن العربي وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية .

واتجه المؤلف إلى الأرشيفات السياسية للدول الكبرى المعنية بغية جمع المعلومات التي تعينه على كتابة البحث . وقد وفق في الاطلاع على وثائق الأرشيف الدبلوماسي في وزارة الخارجية الفرنسية بباريس

Archives diplomatiques du Ministère des affaires étrangeres.

ووثائق الأرشيف السياسي في وزارة الخارجية الألمانية ببون

Politische Archiv des Auswaertigen Amt.

ووثائق أرشيف عصبة الأمم بجنيف

Archives de la Société des Nations.

وتمكن من تصوير آلاف الوثائق المتصلة بالموضوع ودراستها . ولسوء الحظ لم يتمكن من الاطلاع على الأرشيف الدبلوماسي الايطالي بسبب جهله باللغة الايطالية . ولهذا السبب جاءت الدراسة غير متوازنة ، وهو يرجو القارىء أن يعفو عنه على هذا القصور .

ولم يكتف الباحث بالوثائق المنشورة وغير المنشورة ، وإنما اطلع على المذكرات الشخصية لكبار المسؤولين وأصحاب القرار السياسي بغية استجلاء بعض المواقف والتعرف على أسبابها ومبرراتها . وقرأ بإمعان الدراسات الحديثة التي نشرها باحثون ومختصون مختلفو المشارب والاتجاهات في اللغات العربية والانكليزية والفرنسية والألمانية التي لها صلة بالموضوع .

وعلى الرغم من غزارة المعلومات التي توافرت للباحث فقد واجه مشكلة معقدة ؛ وهي أن الوحدة العربية لم تطرح بصورة جادة وواضحة أمام هذه الدول الكبرى ، خلال فترة دراستنا ، حتى تتخذ منها مواقف سياسية معينة . ووجد الباحث أن السياسة العامة التي انتهجتها هذه الدول نحو الأقطار العربية والحركات السياسية العربية قد اعتمدت مبادىء أساسية مناهضة للوحدة العربية ، بحيث أنها لم تتورع عن الوقوف في وجه أي مشروع وحدوي أو اتجاه وحدوي أو حركة وحدوية في الأقطار التي خضعت لها . ولذا عمد الباحث إلى ذكر المنطلقات السياسية التي اعتمدت عليها كل دولة من الدول الكبرى المعنية في مقاومتها للوحدة العربية ، وإلى بيان الأساليب والوسائل التي لجأت إليها لمكافحتها . وأتى الباحث على ذكر الحركات والفئات السياسية العربية التي تعاونت مع هذه الدول وأوضح طبيعة العلاقة بينها ، والجذور الاجتماعية لهذه الحركات والفئات . كما تناول الباحث الحركات والقوى الوحدوية العربية وصلاتها بالدول الكبرى وأساليب العمل السياسي التي مارستها من أجل تحقيق أهدافها .

ويقدم الباحث هذه الدراسة مساهمة علمية متواضعة في كتابة تاريخ العرب المعاصر آملاً أن تحقق الغرض المرجو منها . ويود ، في هذا المقام ، أن يشكر مركز دراسات الوحدة العربية الذي موّل هذه الدراسة ، وأن يثني على جهود مديره العام د. خيرالدين حسيب الذي لم يبخل قط بجهده ووقته في إعانة الباحث على إنجاز عمله . ولا يسعه أيضاً إلا أن يشكر المسؤولين في الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي والأرشيف السياسي الألماني وأرشيف عصبة الأمم في جنيف على المساعدات القيمة التي قدموها له . ويخص بالشكر أيضاً السيدة نائلة قطيشات والآنسة كفاية جويحان اللتين قامتا بضرب المخطوطة على الآلة الكاتبة .

د. علي محافظة

قائمة المصطلحات المختصرة

A.A.: Auswaertinges Amt	ـ وزارة الخارجية الألمانية
A.D.A.P.: Akten Zur Deutschen Auswaertigen Politik	ـ وثائق عن السياسة الخارجية الالمانية
C.O.: Colonial Office	ـ وزارة المستعمرات البريطانية
C.P.M.: Commission Permanente des Mandats	ـ لجنة الانتدابات الدائمة
D.B.F.P.: Documents on British Foreign Policy	ـ وثائق عن السياسة الخارجية البريطانية
D.G.F.P.: Documents on German Foreign Policy	ـ وثائق عن السياسة الخارجية الألمانية
F.O.: Foreign Office	ـ وزارة الخارجية البريطانية
F.R.U.S.: Foreign Relations of the United States	ـ وثائق العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية
Ha-Pol.: Handels Politische Abteilung	ـ دائرة السياسة التجارية في وزارة الخارجية الألمانية
H.C.: Haut Commissaire or High Commissioner	ـ المفوض السامي أو المندوب السامي
H.M.S.O.: His Majesty's Stationery Office	ـ دائرة مطبوعات صاحب الجلالة البريطانية
H.Q.: Hauptquartier	ـ القيادة العامة الألمانية
L.R.: Legationsrat	ـ مستشار مفوضية
L.W.: Luftwaffe	ـ سلاح الجو الألماني
M.A.E.: Ministère des affaires étrangères	ـ وزارة الخارجية الفرنسية
O.K.H.: Oberkommando des Heeres	ـ القيادة العليا للجيش الألماني

O.K.W.: Oberkommando der Wehrmacht	ـ القيادة العليا للقوات المسلحة الالمانية
P.A.: Politische Archiv	ـ الارشيف السياسي الألماني
Pol.: Politische Abteilung	ـ الدائرة السياسية في وزارة الخارجية الألمانية
R.A.M.: Reichsaussenminister	ـ وزير خارجية الرايخ الألماني
R.I.I.A.: Royal Institute of International Affairs	ـ المعهد الملكي للعلاقات الدولية (لندن)
S.D.N.: Société des Nations	ـ عصبة الأمم
Sts.: Staatssekritaer	ـ سكرتير الدولة في وزارة الخارجية الألمانية
USts.: Unterstaatssekritaer	ـ وكيل وزارة الخارجية الألمانية

مَدْخل

من المتعذر فهم سياسات الدول الكبرى ومواقفها من الوحدة العربية في القرن العشرين دون الرجوع إلى القرن التاسع عشر والقرون التي سبقته ، ودون تتبُّع الدوافع السياسية والاقتصادية والعسكرية والدينية لتلك السياسات والمواقف . فمنذ أن دخل الوطن العربي (باستثناء المغرب الأقصى والصومال وجيبوتي) في حوزة الدولة العثمانية ـ في القرن السادس عشر الميلادي ـ والاعتداءات الأوروبية لم تنقطع عن الشواطىء العربية المغربية والمشرقية على حد سواء . فالهجمات البرتغالية والاسبانية والهولندية والفرنسية والانكليزية ، على السواحل المغربية وسواحل شبه الجزيرة العربية ، بقيت متواصلة طوال القرون الثلاثة الأولى من الحكم العثماني . وكانت دوافع هذه الحروب الطويلة متعددة ومتباينة . منها الرغبة في السيطرة على الطرق التجارية البحرية والبرية بين أوروبا من جهة والهند والشرق الأقصى من جهة أخرى ، سعياً إلى احتكار التجارة الدولية آنذاك . ومنها العمل على إضعاف الدولة العثمانية التي أصبحت تمتد على رقعة واسعة من الأرض ، تبدأ من حدود النمسا إلى قلب آسيا الوسطى ، ومن الخليج العربي إلى المغرب الأقصى ، وأصبحت تشكل خطراً دائماً على الدول الأوروبية بعامة،وعلى الدول البحرية منها بخاصة . وكان للدوافع الدينية أثرها في اضرام نار هذه الحروب التي كانت ، بصورة أو بأخرى ، امتداداً للحروب الصليبية . وبقيت هذه الدوافع الاقتصادية والسياسية والدينية تحرك الدول الأوروبية في علاقاتها مع الدولة العثمانية وفي صياغة مشروعاتها التوسعية في الوطن العربي .

ومنذ القرن السابع عشر ، بدأ الضعف يدب في كيان الدولة العثمانية ومنيت بهزائم متلاحقة على الساحة الأوروبية ، وأخذت ممتلكاتها الأوروبية في الانكماش تدريجياً ، حتى إذا أطل القرن التاسع عشر واجتازت أوروبا ثورتين عظيمتين هما : الثورة الفرنسية والثورة الصناعية ، انقلبت موازين القوى بصورة جذرية . فقد أدت حروب نابليون بونابرت في أوروبا إلى يقظة قومية عامة وتحرك عام لشعوب أوروبا ، بسبب انتشار مبادىء الثورة الفرنسية

في الحرية والاخاء والمساواة . وتلا ذلك ثورة صناعية لم يسبق لها مثيل . وقامت كيانات سياسية جديدة جعلت جل همها تعزيز صناعاتها الناشئة ؛ وذلك بالبحث عن المواد الأولية وإيجاد أسواق لمنتجاتها . فدخلت في تنافس شديد بلغ أوجه في النصف الثاني من القرن التاسع عشر .

وبينما كانت الدول الأوروبية تزداد منعة وقوة ، وتتطلع إلى بسط هيمنتها على قارتي آسيا وافريقيا ، كانت الدولة العثمانية تزداد ضعفاً وتفككا . وكانت الحملة الفرنسية بقيادة نابليون على مصر (١٧٩٨ ـ ١٨٠١) إيذاناً ببدء الغزو الأوروبي الجديد لممتلكاتها العربية ، وتمهيداً لدخول الدول الأوروبية الكبرى في تنافس اقتصادي وسياسي وثقافي شديد في هذه البقعة من العالم .

ولما كان موضوع بحثنا يتناول ثلاثاً من هذه الدول الأوروبية هي : فرنسا وألمانيا وإيطاليا ، فإننا سنقصر بحثنا عليها محاولين ، بطبيعة الحال ، بيان ما لهذه الدول من اطماع في الوطن العربي ، وما رسمته من مخططات للسيطرة عليه واستغلال ثرواته ، محللين أهدافها والوسائل التي اعتمدتها والتعاون في ما بينها وبين غيرها من الدول والقوى في سبيل تحقيق هذه الأهداف .

أولاً : فرنسا وأطماعها في الوطن العربي

كانت فرنسا من أوائل الدول الأوروبية التي أبرمت اتفاقات مع الدولة العثمانية عرفت بالامتيازات capitulations . وكان أولها اتفاق عام ١٥٣٥ م[1] ، وتلته معاهدة بين الدولتين عقدت في ١٨ تشرين الأول / اكتوبر سنة ١٥٦٩[2] ، أباحت حرية التنقل للرعايا الفرنسيين بين الموانىء العثمانية وممارسة التجارة فيها ، وضمنت لهم الحريات الفردية والدينية والتجارية ، كما ضمنت لهم الحصانة في منازلهم وإعفاءهم من الخضوع للقانون المدني وقانون العقوبات العثماني . وحددت هذه المعاهدة أنواع البضائع التي يحق للفرنسيين المتاجرة بها ، وعينت الرسوم الجمركية المفروضة عليها ، وسمحت لجميع السفن التجارية الأوروبية التي ترفع العلم الفرنسي بأن تبحر في المياه العثمانية (باستثناء سفن جنوه والبندقية التي تمتعت بمثل هذا الامتياز) . وجددت هذه المعاهدة سنة ١٥٨١ باتفاق تم بين السلطان مراد وهنري

(١) أجمع معظم المؤرخين الفرنسيين على أن هذا الاتفاق هو أولى الامتيازات التي حصلت عليها فرنسا من الدولة العثمانية ، وإن كان بعض المحدثين منهم يعتبره مجرد اسطورة . أنظر :
Gaston Zeller, *Les temps modernes: histoire des relations internationales*, vol. 2, p. 69.

(٢) Nasim Sousa, *The Capitulatory Regime of Turkey: Its History, Origin and Nature*, p. 53; G. Noradouinghian, *Recueil d'actes internationaux de l'empire ottoman*, vol. 1, pp. 88 - 93; Baron de Testa, *Recueil de traités de la Sublime Porte*, vol. 1, pp. 91 - 96, and Jacob Coleman Hurewitz, *Diplomacy in the Near and Middle East: A Documentary Record*, 2 vols. (Princeton: Van Nostrand, 1956), vol. 1, pp. 1 - 5.

الثالث ملك فرنسا . ثم جددت ، للمرة الثانية ، سنة ١٥٩٧ باتفاق أبرم بين السلطان محمد الثالث وهنري الرابع ملك فرنسا . وحذت الدول البحرية الأوروبية حذو فرنسا ، فحصلت على امتيازات مماثلة . والحقيقة أن هذه الامتيازات كانت مجرد منحة من السلطان العثماني للدول الصديقة وتدوم طوال حياته فقط[3] .

١ ـ الحماية الفرنسية للكاثوليك في الدولة العثمانية

درج ملوك فرنسا على الوساطة لدى السلطان العثماني كلما تعرض الرهبان اللاتين والكاثوليك الأجانب ، المقيمون في الدولة العثمانية ، لأي مظلمة . وفي أغلب الأحيان ، كان السلطان يستجيب للوساطة الفرنسية . وقد تأكدت هذه الوساطة في الاتفاقية الفرنسية ـ العثمانية لسنة ١٦٠٤ ، فنصت المادة الخامسة منها على السماح لهؤلاء الرهبان بالاقامة والتنقل دون أي مضايقة ، وعلى أن ينالوا حسن المعاملة والحماية والمساعدة ، وذلك اكراماً لملك فرنسا وتعبيراً عن المودّة نحوه[4] . وتمكن لويس الرابع عشر ، ملك فرنسا ، في سنة ١٦٤٩ من حماية بعض الرهبان الكاثوليك من الرعايا العثمانيين . وأكدت هذه الحماية اتفاقية الخامس من حزيران / يونيو سنة ١٦٧٣ ، بين السلطان محمد الرابع ولويس الرابع عشر ، ونصت الفقرة الثانية من المادة الثانية من هذه الاتفاقية أنه على « الرهبان في كنيسة كومان وفي كنيسة القيامة أن لا يقلقوا وأن يعتمدوا على الصداقة القديمة التي تربط ملوك فرنسا ببابنا العالي »[5] .

وكررت اتفاقية ٢٨ أيار / مايو ١٧٤٠ حماية فرنسا للرهبان الفرنجة . ونصت المادة ٨٢ منها على أن « الحق في اصلاح الأديرة سيمنح بناء على طلب سفير فرنسا المعتمد لدى بابنا العالي »[6] . كان المقصود دائماً ، في جميع هذه الامتيازات ، حماية الرهبان الأجانب من الطائفة الكاثوليكية وليس الرهبان من الرعايا العثمانيين . والأمر الجديد ، في اتفاقية سنة ١٧٤٠ ، زوال الطابع الشخصي والمؤقت للامتيازات واكتسابها طابع الاتفاقية الدولية الملزمة . وبذلك أصبحت تشكل خطراً حقيقياً على السلطة والسيادة العثمانيتين . ولم يعد ضرورياً لكل دولة أوروبية ، عند وصول سلطان جديد إلى العرش ، أن تحرك جهازها الدبلوماسي وتدخل في مفاوضات معقدة وطويلة من أجل تأكيد الامتيازات التي حصلت عليها في عهد سلفه .

(٣) لدراسة طبيعة الامتيازات الممنوحة من السلاطين العثمانيين للدول الغربية ومشروعيتها ، أنظر :
Pélissié du Rausas, *Le régime des capitulations*, 2 vols. (Paris,1910).

(٤) Bernardin Collin, *Le problème juridique des Lieux saints* (Le Caire: Centre d'études orientales, 1956), p. 33.

(٥) المصدر نفسه ، ص ٨٤ .

(٦) Jacques Thobie, *Intérêts et impérialisme français dans l'empire ottoman, 1895 - 1914* (Paris: Publications de la Sorbonne, 1977), p. 17.

٢ ـ مخاطر الامتيازات الأجنبية

مع مطلع القرن التاسع عشر ، أصبح بمقدور الدول الأوروبية الصناعية أن تفسر الامتيازات لصالحها دون أن تسمح للسلطان العثماني بإعادة النظر فيها . وأصبح السلاطين يعون جيداً هذا الوضع . وكانت معاهدة باريس ، سنة ١٨٥٦ ، فرصة مؤاتية للتخلص من هذه الوصاية ، غير أن المحاولة العثمانية باءت بالفشل ، وحاولت فرنسا استغلال الاتفاقيات المبرمة مع الدولة العثمانية لصالحها . وساعدها على ذلك ضعف الدولة العثمانية ومتاعبها الداخلية وحروبها الخارجية . وفشل السلاطين المصلحون في تحطيم أغلال الامتيازات . ولجأت الدولة إلى إصدار تشريعات عصرية من أجل تحقيق هذه الغاية ، فأصدر السلطان عبدالمجيد خطي شريف غولخانة في ٣ تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٨٣٩ الذي تضمن حماية السلطان لرعاياه دون تمييز في العقيدة أو الجنس ومساواتهم أمام القانون . وجهد السلاطين العثمانيون في تنظيم الادارة والجيش والشرطة ، فساهمت جهودهم هذه في تعزيز المصالح الفرنسية في الدولة العثمانية . وجاءت معاهدة باريس ، المبرمة في ٣٠ آذار / مارس سنة ١٨٥٦[٧] ، لتؤكد أن الباب العالي قد قبل بالمشاركة في فوائد القانون العام والتنسيق الأوروبي . ورغم التزام الموقعين عليها باحترام استقلال الدولة العثمانية وسيادتها فقد حرمت الدولة العثمانية من حقها في إعادة النظر في الامتيازات أو إلغائها . وجاءت المادة ٣٢ ، من هذه المعاهدة ، لتجدد جميع الامتيازات التي حصلت عليها فرنسا سابقاً . وأكدت معاهدة برلين ، المبرمة في ١٣ تموز / يوليو سنة ١٨٧٨ ، الحقوق الواردة في الامتيازات السابقة (المادة الثامنة منها)[٨] .

ومنحت هذه الامتيازات قناصل فرنسا الحصانة القضائية وسلطات واسعة أخرى . وامتدت الحماية الفرنسية للمواطنين الفرنسيين إلى رعايا الدولة العثمانية . ومع منتصف القرن التاسع عشر ، أصبح عدد العثمانيين المتمتعين بالحماية الفرنسية يساوي عدد الفرنسيين المقيمين في هذه الدولة . وأصبح هؤلاء العثمانيون يشكلون فئة من العملاء تستعملها فرنسا كوسيلة ضغط على السلطات المحلية كلما اقتضت الضرورة ذلك . وغدت حماية العثمانيين من أفتك الأسلحة التي بيد الدول المناهضة للباب العالي . وهيمن التجار الأوروبيون ، بفضل هذه الامتيازات ، على عمليات التبادل التجاري في الدولة العثمانية ، ولا سيما في

(٧) Georg Friedrich von Martens, éd., *Nouveau recueil général des traités, conventions et autres transactions remarquables servant à la connaissance des relations étrangères des puissances et états dans leurs rapports mutuels, rédigé sur des copies authentiques*, par Frédéric Murhard, Continuation du grand recueil de M. de Martens (Goettingue: Dieterich, 1843 - 1860), vol.15, p. 770.

(٨) Pierre Renouvin et Jean Baptiste Duroselle, *Introduction à l'histoire des relations internationales*, 2ème éd. revue et corrigée (Paris: Armand Colin, 1966), tome 6, vol. 2, pp. 85 - 95.

المدن التجارية والمرافىء . واشتدت هذه الهيمنة ، مع ضعف الدولة العثمانية ، حتى أصبح التجار الأوروبيون يشكلون مع قنصلياتهم جاليات ذات نفوذ قوي[٩] .

وحاول الباب العالي التخلص من هذه المظالم . وكانت أهم هذه المحاولات النظام الذي أصدره الصدر الأعظم عالي باشا ، عام ١٨٦٣ ، والذي يبيح للمواطن العثماني التمتع بالحماية الفرنسية إذا كان مكلفاً بمهمة رسمية من السلطات الفرنسية فقط . وقد حدد هذا النظام عدد العاملين في السفارة والقنصليات الفرنسية ، وألغى منح الحماية الفرنسية بصورة شرفية[١٠] .

٣ ـ المصالح الاقتصادية الفرنسية في الدولة العثمانية

أ ـ الديون العثمانية من فرنسا

اضطرت الدولة العثمانية إلى الاستدانة من البنوك والمصارف الأوروبية منذ مطلع النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، لمواجهة الأزمات المالية المتوالية والحروب العديدة التي خاضتها ونفقات تنظيم جيوشها وتسليحها . فكانت بلاداً بلا رؤوس أموال ، وبلا مصانع ، وبلا سكك حديدية ، لذا فتحت شهية الأوساط الرأسمالية ـ الصناعية في أوروبا بعامة وفي فرنسا بخاصة . وأبرمت الحكومة العثمانية أول قرض أجنبي بعد بداية حرب القرم ، في آب / أغسطس سنة ١٨٥٤ ، مع شركة بالمر .Palmer and Co في لندن وشركة جولدشميد Goldschmidt et cie في باريس ، نيابة عن بنكي انكلترا Bank of England وفرنسا Banque de France وكان مقدار هذا القرض ثلاثة ملايين جنيه استرليني ، أي ما يعادل ٢,٥ ملايين ليرة عثمانية ذهباً . بفائدة ٦ بالمائة . وبعد ذلك بعام واحد ، أبرمت الحكومة العثمانية قرضاً ثانياً ، في ٢٧ حزيران / يونيو سنة ١٨٥٥ ، مع مؤسسة روتشيلد في لندن ومقداره (٥,٦٥) مليون ليرة عثمانية ذهباً بفائدة ٤ بالمائة . وكانت ضمانة هذا القرض الضرائب الواردة من مصر والرسوم الجمركية الواردة من ولايتي سورية وأزمير[١١] .

غير أن القروض المالية والموارد العامة للدولة لم تكف لتغطية نفقات حرب القرم (١٨٥٣ ـ ١٨٥٦) ، فقررت الحكومة اصدار بنكنوت بقرض داخلي سمي (اسهامي جديدي « الأسهم الجديدة ») طرحت في الأسواق بفائدة ٦ بالمائة وزادت قيمتها عن خمسة ملايين ليرة عثمانية[١٢] .

(٩) وجيه كوثراني ، **الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ، ١٨٦٠ ـ ١٩٢٠ : مساهمة في دراسة أصول تكوينها التاريخي** ، ط ٢ (بيروت : معهد الانماء العربي ، ١٩٧٨) ، ص ٤٢ ـ ٤٣ .

(١٠) Thobie, *Intérêts et impérialisme français dans l'empire ottoman, 1895 - 1914,* pp. 25- 27.

(١١) Théry, éd.,*Les finances ottomanes*, p. 8.

(١٢) Rafii - Sukru Suvla, «The Ottoman Debt, 1850 - 1939», in: Charles Philip Issawi, ed., *The Economic History of the Middle East, 1800 - 1914,* Midway Reprint Series (Chicago: University of Chicago Press, 1966), pp. 99 - 100.

وهكذا تورطت الحكومة العثمانية بالديون ، فلم تتمكن من تسديدها . واضطرت إلى إعلان إفلاسها عام ١٨٧٥ . ويبين الجدول رقم (١) مختلف القروض التي استدانتها الحكومة العثمانية بين عامي ١٨٥٤ و١٨٧٤ (أي قبيل إعلان الافلاس العثماني) .

جدول رقم (١)

قروض الحكومة العثمانية خلال الفترة، ١٨٥٤ ـ ١٨٧٤

سنة القرض	قيمة القرض بالفرنكات الفرنسية	القيمة التي قبضتها الحكومة العثمانية من القرض	الفائدة السنوية (٪)
١٨٥٤	٧٥٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠٠	٦
١٨٥٥	١٢٥٠٠٠٠٠٠	١٢٥٠٠٠٠٠٠	٤
١٨٥٨	١٢٥٠٠٠٠٠٠	٩٥٠٠٠٠٠٠	٦
١٨٦٠	٥٠٩٣٠٥٠٠	٣١٨٣١٥٦٢	٦
١٨٦٢	٢٠٠٠٠٠٠٠٠	١٣٦٠٠٠٠٠٠	٦
١٨٦٣	٢٠٠٠٠٠٠٠٠	١٤٢٠٠٠٠٠٠	٦
١٨٦٥	١٥٠٠٠٠٠٠٠	٩٩٠٠٠٠٠٠	٦
١٨٦٩	٥٥٥٥٥٥٥٠٠	٣٨٨٨٨٥٥٠٠	٦
١٨٧٠	٧٩٢٠٠٠٠٠٠	٢٥٤٤٣٠٠٠٠	٣
١٨٧١	١٤٢٠٠٠٠٠٠	١٠٤٠٢٥٠٠٠	٦
١٨٧٢	٢٧٨٠٥٥٠٠٠	٢١٩٩٧٢٦٧٥	٩
١٨٧٣	٦٩٤٤٤٤٥٠٠	٤١٣١٩٤٤٧٧	٦
١٨٧٤	١٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٤٣٥٠٠٠٠٠٠	٥
المجموع	٥٢٩٧٦٧٦٥٠٠	٣٠١٨٨٨٤٧١٤	

المصدر : احتسبت من : Adib Roumani, *Essai historique et technique sur la dette publique ottomane* (Paris: Giard, 1927), p. 52.

وقد أدى إعلان إفلاس الدولة العثمانية ، في عام ١٨٧٥ ، إلى ربط مصيرها السياسي والاقتصادي بالمخططات السياسية للحكومات الأوروبية . كما أدى إفلاس مصر ، عام ١٨٧٩ ، إلى مصير مماثل .

ولما أعلن الدستور العثماني الأول ، عام ١٨٧٦ ، لم تستطع الحكومة الجديدة التخلص من الاستدانة التي أصبحت وباءاً استشرى في الدولة دون أن تتمكن من الحد

منه[١٣] . وبلغ مجموع الديون التي تراكمت على الدولة العثمانية ، منذ أول قرض أبرمته عام ١٨٥٤ وحتى اندلاع الحرب العثمانية ـ الروسية عام ١٨٧٧ ، (٢٥١٢٠٩٧٥٨) ليرة عثمانية ذهباً .

ولما انتهت تلك الحرب وانعقد مؤتمر برلين (١٥ حزيران / يونيو ـ ١٣ تموز / يوليو ١٨٧٨) أخذت الدول الدائنة (فرنسا وبريطانيا وإيطاليا) تواجه ضغطاً من الشركات صاحبة الأسهم من أجل ضمان دفع أموالها . وأبرم اتفاق ، بين ١٠ و٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٨٧٩ ، بين الحكومة العثمانية والبنك الامبراطوري العثماني Banque impériale ottomane وعدد من البنوك في العاصمة العثمانية لتسوية الأمر . ولكن هذه الاتفاقية لم ترض الشركات المالية ، فتعرض الباب العالي لضغوط شديدة أدت إلى صدور فرمان محرم ، الموافق ٨ ـ ٢٠ كانون الأول / ديسمبر سنة ١٨٨١ ، الذي نص على قيام إدارة الدين العمومي العثماني Administration de la dette publique ottomane[١٤] لتتولى تسديد ديون الدول الأجنبية والداخلية . وتشكل المجلس التنفيذي لهذه الادارة ، عام ١٨٨٣ ، من ممثل عن البنك الامبراطوري العثماني وممثلين عن الدائنين الأجانب (عضو انكليزي وعضو فرنسي وعضو الماني تعينهم النقابات المالية في لندن وباريس وفيينا) ، وعضو نمساوي ـ هنغاري ، وعضو إيطالي تعينه غرفة تجارة المملكة الايطالية ، وعضو عثماني تعينه الهيئة العامة ، وممثل عن حملة الأسهم ذات الأولوية ويسميه البنك العثماني. أما مهمة المجلس فجباية الضرائب والعائدات، موضوع الاتفاق ، واستلام المبالغ المجباة مباشرة لصالح حملة الأسهم . وهو مسؤول أمام الحكومة العثمانية . ومنذئذ أصبحت إدارة الدين العام تشرف على الشؤون المالية للدولة العثمانية ، وأصبحت دولة داخل دولة . وكان قيام هذه الادارة اعتداءاً صارخاً على سيادة الدولة .

كانت حصة فرنسا من الدين العام العثماني حصة الأسد . فقد بلغت النسب المئوية للدول المشاركة في الدين العثماني العام سنة ١٨٩٦ كما يلي[١٥] :

فرنسا	٤٠ بالمائة	بلجيكا	٧,٢ بالمائة
انكلترا	٢٩ بالمائة	المانيا	٤,٧ بالمائة
تركيا	٧,٩٣ بالمائة	ايطاليا	٢,٦٢ بالمائة
هولندا	٧,٥٩ بالمائة	النمسا ـ هنغاريا	٠,٩٦ بالمائة

وازدادت نسبة فرنسا في الدين العثماني ، بعد سنتين ، فبلغت ٤٤,٨٧ بالمائة ، كما زادت حصة ألمانيا فبلغت ١٢,١٨ بالمائة ، بينما نقصت حصة إيطاليا فبلغت ١,٢٨ بالمائة[١٦] .

(١٣) المصدر نفسه ، ص ١٠١ .

(١٤) Thobie, *Intérêts et impérialisme français dans l'empire ottoman, 1895 - 1914*, pp. 95, 97 - 101.

(١٥) المصدر نفسه ، ص ١٠٧ .

(١٦) المصدر نفسه ، ص ١٥٨ ـ ١٦٠ .

ب ـ الامتيازات الاقتصادية الفرنسية في الوطن العربي

احتلت فرنسا الجزائر عام ١٨٣٠ . وشرعت ، منذئذ ، باستغلال خيراتها وفتح أبوابها للمهاجرين ، من الأوروبيين ، حتى بلغ عددهم ، مع نهاية الحرب العالمية الأولى ، نحو نصف مليون نسمة . وسارعت السلطات الفرنسية إلى ضم الجزائر واعتبارها جزءاً من الأراضي الفرنسية منذ عام ١٨٣٤ . وعاشت الجزائر ، بين ١٨٣٠ و١٨٧٠ ، تحت الحكم العسكري ، ثم عاشت بين ١٨٧٠ و١٩١٨ تحت الادارة المدنية[١٧] . وانتهجت في تونس التي فرضت عليها الحماية بموجب معاهدة باردو ، في ١٢ نيسان / ابريل ١٨٨١ ، سياسة اقتصادية مماثلة . واستولت السلطات الفرنسية و« المعمرون » الفرنسيون والأوروبيون على نحو نصف مليون هكتار من الأراضي التونسية مع نهاية الحرب العالمية الأولى . واستثمرت المعادن في البلاد من فوسفات وحديد وغيرهما[١٨] . وفي سلطنة مراكش ، لجأت فرنسا إلى الأساليب نفسها في السيطرة على مقدرات البلاد الاقتصادية ، منذ أن فرضت الحماية على البلاد ، في عام ١٩١٢[١٩] .

وفي المشرق العربي ، أفادت فرنسا كثيراً من اتفاقيتها مع الدولة العثمانية التي أبرمت سنة ١٨٣٨ ، والتي منحتها الحق في « أن تشتري من أي مكان في الدولة العثمانية ، السلع كافة بلا استثناء ، من منتجات الأراضي أو الصناعات في المناطق الخاضعة للدولة ، إما بغرض التجارة أو الاستغلال . وتعهد الباب العالي بإلغاء أي احتكار على المنتجات الزراعية أو أي منتجات أخرى في أراضيه ، وبأن تلغي التعريفات المفروضة من جانب السلطات المحلية على شراء هذه السلع أو على نقلها من مكان شرائها إلى مكان آخر »[٢٠] .

واتخذت الاستثمارات الفرنسية في الوطن العربي ، كغيرها من الاستثمارات الأجنبية ،

---

(١٧) أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية** ، ط ٢ (القاهرة : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٧) ، ج ٣ ، ص ٢٣ ـ ٣٠ .

(١٨) Nicola A. Ziadeh, *Origins of Nationalism in Tunisia* (Beirut: American University of Beirut; Presses de l'imprimerie catholique, 1962), pp. 40 - 49.

(١٩) لمزيد من التفاصيل عن سياسة فرنسا الاقتصادية في مراكش ، أنظر : Robin Leonard Bidwell, *Morocco under Colonial Rule: French Administration of Tribal Areas, 1912 - 1956* (London: Frank Cass and Co., 1973), pp. 199 - 235.

(٢٠) جلال أحمد أمين ، **المشرق العربي والغرب : بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٧٩) ، ص ٢٥ ، و

D. Chevalier, «Western Development and the Eastern Crisis in Mid-Nineteenth Century: Syria Confronted with European Economy,» in: William Roe Polk and R.L. Chambers, eds., *Beginnings of Modernization in the Middle East: The Nineteenth Century* (Chicago: University of Chicago Press, 1968), p.208.

منذ منتصف القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى ، شكلين : أولهما الاستثمار المباشر في مشروعات المواصلات والنقل لخدمة تجارة الاستيراد والتصدير ، مثل توسيع مرافىء بيروت ومد السكك الحديدية ، وشق قناة السويس ، وإنشاء مشروعات أخرى كالغاز والكهرباء والبرق . وثانيهما الاستثمار غير المباشر . وقد استغل أرباب هذه الاستثمارات ضعف الباب العالي والولاة العثمانيين للحصول على الاحتكارات والامتيازات لانشاء هذه المشروعات بشروط مجحفة[٢١] .

وكان أول الامتيازات الفرنسية امتياز في ميدان سكك الحديد ، مد سكة حديد يافا ـ القدس الذي أبرم في كانون الثاني / يناير سنة ١٨٨٩ لمدة ٧١ سنة ، وأوكل البناء للشركة الفرنسية Société des travaux publics بموجب عقد وقع في ٢٤ / ١٢ / ١٨٨٩ . ودشن العمل على الخط في ٢٦ / ٩ / ١٨٩٢ .

وكانت شركات فرنسية قد شقت طريق بيروت ـ دمشق عام ١٨٥٨ بمبادرة من الكونت ادمون دوبرثوي Edmond de Perthuis . وأدى نجاح المشروع إلى تشجيع الشركات الفرنسية على مد سكة حديد بيروت ـ دمشق ـ حوران . فتشكلت الشركة الاقتصادية لسكة حديد بيروت ـ دمشق ـ حوران La société des chemins de fer économiques de Beyrouth - Damas - Hauran. في سنة ١٨٩١ . وتولت ، منذ عام ١٨٩٣ ، تنفيذ مد سكة حديد دمشق ـ حمص ـ حماة ـ حلب ـ بيرجك[٢٢] . وتولت الشركة الامبراطورية العثمانية لميناء بيروت ، وأرصفته ومخازنه La Compagnie impériale ottomane du port, des quais et des entrepôts de Beyrouth ؛ وهي شركة ذات رأسمال فرنسي ، توسيع ميناء بيروت منذ عام ١٨٨٨ ، وأتمت هذا المشروع عام ١٨٩٤ . ومنح امتياز إضاءة بيروت ، عام ١٨٨٥ ، للشركة العثمانية لغاز بيروت La Société anonyme ottomane de gas de Beyrouth ، واستغرقت اعمال المشروع مدة سنتين . وتعددت مشاريع الاستثمار الفرنسية في المشرق العربي .

وبلغت مساهمة المجموعات المالية الفرنسية في شركة سكة حديد بغداد ، عام ١٩١٤ ، ثمانية آلاف سهم من مجموع أسهم الشركة البالغة ثلاثين ألف سهم ، وتشكل (٢٦,٦ بالمائة) من الأسهم ، بينما بلغت الأسهم التي تملكها مؤسسات مالية المانية في العام نفسه أربعة آلاف سهم أي (١٣,٣ بالمائة) من مجموع الأسهم[٢٣] .

وأقبل الفرنسيون أيضاً على استثمار أموالهم في الزراعة ، وبخاصة بعد انقلاب سنة ١٩٠٨ ، حينما شرعت الحكومة العثمانية ببيع أملاك السلطان العثماني . واتجهت أنظار

---

(٢١) أمين ، المصدر نفسه ، ص ٢٦ ـ ٢٧ .

(٢٢) Thobie, *Intérêts et impérialisme français dans l'empire ottoman, 1895 - 1914*, pp. 170 - 172.

(٢٣) المصدر نفسه ، ص ٣٤٤ ـ ٣٥٤ .

الفرنسيين إلى استثمار الأراضي في كيليكيا وسورية والعراق ، غير أن محاولاتهم هذه باءت بالفشل[٢٤] .

وبقي رأس المال الفرنسي غائباً تماماً عن التنقيب عن النفط في المشرق العربي حتى قيام الحرب العالمية الأولى[٢٥] . وكان لفرنسا حصة الأسد في البنك الامبراطوري العثماني Banque impériale ottomane الذي كانت له فروع في كل الولايات العربية ، بما في ذلك مصر وليبيا . وبلغت فروع هذا البنك في الدولة العثمانية ٨٢ فرعاً سنة ١٩١٤[٢٦] . وكان للبنوك الفرنسية ، مثل كريدي ليونيه Crédit lyonnais ، فروع عديدة في الولايات العربية . كما ساهمت رؤوس الأموال الفرنسية في البنك العقاري العثماني Crédit foncier ottoman وفي بنك لبنان Banque du liban . وفي عام ١٩١٤ ، بلغ مجموع رؤوس الأموال الفرنسية المستثمرة في الدولة العثمانية ، منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى ذلك العام (٥٨٨٠) مليون فرنك منها (٤٦٣٠) مليون فرنك أموال دولة و(١٢٥٠) مليون فرنك أموال خاصة[٢٧] .

ثانياً : التنافس الفرنسي - الألماني في الوطن العربي

قدر البارون هوتنغر Hottinguer ، في دراسته حول الأموال المستثمرة في الدولة العثمانية التي قدمها في ٢٦ / ١١ / ١٨٩٥ ، أن نصيب فرنسا من هذه الأموال هو (٢١٠٧) ملايين فرنك فرنسي من حيث القيمة الاسمية ، بينما بلغ نصيب المانيا (٤٣٩) مليون فرنك . ودلت إحصائيات البنك الامبراطوري العثماني في العام التالي على أن حصة فرنسا من الأموال المستثمرة في الدولة العثمانية هي ٦٧ بالمائة ، بينما بلغت نسبة الأموال الألمانية ١٧ بالمائة[٢٨] .

أما في ميدان التجارة ، فمنذ عام ١٨٩٠ ، أخذت تجارة فرنسا مع الدولة العثمانية بالتراجع ، بينما أخذت تجارة المانيا معها بالنمو والازدياد . وبعد إنشاء شركة الخطوط الألمانية المشرقية Deutsche Levante Linie عام ١٨٨٩ ، أخذت الصادرات من هامبورغ إلى الدولة العثمانية بالتزايد[٢٩] . ومنذ عام ١٨٩٨ ، حصلت المانيا على امتياز بناء سكة حديد بغداد الذي أثار ضجة كبرى بين الدول الأوروبية . وتم تمويل المشروع باتفاق بين البنك الألماني Deutsche Bank والبنك الامبراطوري العثماني وشركة ازمير- قصبة La Cie. de Smyrne - Cassaba الفرنسية أبرم في ٦ آذار / مارس سنة ١٨٩٩ .

---

(٢٤) المصدر نفسه ، ص ٤٠٣ .

(٢٥) المصدر نفسه ، ص ٤١٧ - ٤٢٠ .

(٢٦) المصدر نفسه ، ص ٤٥٠ - ٤٥٨ .

(٢٧) المصدر نفسه ، ص ٥٢٤ .

(٢٨) Raymond Poidevin, *Les relations économiques et financières entre la France et l'Allemagne de 1898 à 1914* (Paris : Armand Colin, 1969), p. 65.

(٢٩) المصدر نفسه ، ص ١٥٠ - ١٥٢ .

ولم يقتصر التنافس الفرنسي الألماني على المشرق العربي ، وإنما اشتد في سلطنة مراكش . فقد أبرمت المانيا ومراكش اتفاقية في الأول من حزيران / يونيو سنة ١٨٩٠ حصلت بموجبها البضائع الألمانية على تخفيض في الرسوم الجمركية مقداره ١٩ بالمائة وأنشأت المانيا خطاً بحرياً بين الموانىء الألمانية والموانىء المراكشية . وبلغ وزن البضائع الألمانية التي يستقبلها ميناء الدار البيضاء في عام ١٨٩٥ (٣٤ بالمائة) من مجموع أوزان البضائع التي يستقبلها الميناء . وبلغ عدد البواخر الألمانية التي ترددت على الموانىء المراكشية (٢٢٢) باخرة خلال عام ١٨٩٨[٣٠] .

ومع مطلع القرن العشرين ، اشتد التنافس بين المانيا وفرنسا في مراكش . وقدمت فرنسا قروضاً مالية ضخمة للحكومة المراكشية حتى أصبحت المهيمنة في ميدان التمويل . أما المانيا ، فقدمت أول قرض مالي لمراكش عام ١٩٠٥ ومقداره عشرة ملايين مارك . وازدادت حدة التنافس بين هاتين الدولتين الأوروبيتين ، حتى جاءت معاهدة الجزيرة التي أبرمت عام ١٩٠٦ لتنظيم هذا التنافس الأوروبي[٣١] .

وفي عام ١٩٠٦ ، حصلت المانيا على امتياز بناء ميناء طنجة وتمديد المياه في المدينة . وشاركت بتقديم قرض للحكومة المراكشية مقداره (١٠٥) ملايين فرنك عام ١٩١٠ . وحصلت المانيا على ١٧ بالمائة من أسهم شركة التبغ المراكشية التي تأسست برأسمال قدره ثمانية ملايين فرنك بينما حصلت فرنسا وبريطانيا والبرتغال مجتمعة على ٤٧ بالمائة من أسهمها . وتولت هذه الشركة احتكار التبغ في مراكش[٣٢] . وبعد مفاوضات طويلة اتفقت الشركات الألمانية والفرنسية ، في ١٧ / ٢ / ١٩١٠ ، على إنشاء الشركة المراكشية للأشغال العامة Société marocaine de travaux publics بحيث يكون للشركات الفرنسية ٥٠ بالمائة من أسهمها وللشركات الألمانية ٣٠ بالمائة . وأبرمت فرنسا وألمانيا اتفاقيتين الأولى في ٩ / ٢ / ١٩٠٩ والثانية في ٤ / ١١ / ١٩١١ حول اقتسام المنافع في مراكش . ونصت الاتفاقية الأخيرة على اعتراف المانيا بحق فرنسا في فرض حمايتها على مراكش مقابل منح المانيا امتيازات اقتصادية فيها[٣٣] .

وعلى صعيد التبادل التجاري ، زادت واردات مراكش من المانيا من (٧,١) مليون فرنك سنة ١٩١٠ حتى بلغت (١٨,٢) مليون فرنك سنة ١٩١٣ . وزادت واردات مراكش من فرنسا من (٣٣,٣) مليون فرنك فرنسي عام ١٩١٠ إلى (١٢٩,٣) مليون فرنك عام ١٩١٣[٣٤] .

---

(٣٠) المصدر نفسه ، ص ١٥٩ - ١٦١ .

(٣١) المصدر نفسه ، ص ٢٧٦ - ٢٨٥ .

(٣٢) المصدر نفسه ، ص ٤٧٢ - ٤٧٣ .

(٣٣) المصدر نفسه ، ص ٦٤١ - ٦٤٤ .

(٣٤) المصدر نفسه ، ص ٦٥٠ .

وفي الجزائر التي أصبحت مستعمرة فرنسية ، منذ عام ١٨٣٠ ، زادت وارداتها من المانيا إلى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه بين سنتي ١٨٩٨ و١٩٠٥ . وكانت المانيا تستورد من الجزائر الفوسفات والشعر والفلين والمعادن . وازدادت مبيعات المانيا من الجزائر بين سنتي ١٩٠٧ و١٩١٣ إلى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه ، فبلغت (٧,٨) مليون فرنك[٣٥] .

وفي تونس ، المحمية الفرنسية منذ عام ١٨٨١ ، بلغت قيمة المنتجات الألمانية المستوردة نحو (١,٦) مليون فرنك فرنسي عام ١٩٠٥ ، وبلغ عدد البواخر الألمانية التي أفرغت حمولتها في المواني التونسية (٩٥) باخرة خلال عام ١٩٠٥[٣٦] . وشكلت واردات تونس من المانيا (٢,٢٢ بالمائة) عام ١٩١٣ بينما بلغت صادرات تونس لألمانيا (٤,٠٤ بالمائة) من مجموع الصادرات التونسية[٣٧] . والواقع أن المانيا لم تكن منافسة حقيقية لفرنسا في أقطار المغرب العربي . أما في المشرق العربي ، فقد كان التنافس الاقتصادي بين الدول الأوروبية الكبرى أشد . إذ قدرت استثمارات عام ١٩١٣ / ١٩١٤ بأربعة وعشرين مليون جنيه استرليني لبريطانيا و (٣٣٠٠) مليون فرنك لفرنسا و (١٨٠٠) مليون فرنك لألمانيا[٣٨] .

ثالثاً : الأطماع الايطالية في الوطن العربي

نجحت إيطاليا في تحقيق وحدتها القومية سنة ١٨٦٩ ، ولكنها بقيت لسنوات عديدة في شبه عزلة دولية ، وذلك لانهماكها في حل مشكلاتها الداخلية ، ولذا تأخر ظهورها على المسرح الاستعماري . وقد رافق حلم الوحدة الايطالية حلم بعث الامبراطورية الرومانية . وأصبح هذا الحلم ذا حساسية خاصة لدى الايطاليين ورافقته فكرة الزعيم المناضل والأمة ذات الرسالة . وأكد بعض رواد الفكرة القومية الايطالية على رسالة ايطاليا في البحر الأبيض المتوسط[٣٩] . وأكد الزعيم الوطني ماتزيني Mazzini على رسالة ايطاليا في الحضارة والحرية ، ونادى بحق ايطاليا في أن يكون لها ممتلكات في آسيا وافريقيا . وقال في هذا الصدد : « في الحركة التي تدفع بأروبا لتحضير البقاع الافريقية مثلما تكون مراكش من نصيب شبه جزيرة ايبريا ، والجزائر من نصيب فرنسا ، فإن تونس ، مفتاح قلب البحر المتوسط المتصل بالنظام السرديني ـ الصقلي ، هي من نصيب ايطاليا »[٤٠] .

---

(٣٥) المصدر نفسه ، ص ٧٩٩ .
(٣٦) المصدر نفسه ، ص ٤٠٦ ـ ٤٠٧ .
(٣٧) المصدر نفسه ، ص ٧٩٩ .
(٣٨) كوثراني ، **الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ، ١٨٦٠ ـ ١٩٢٠ : مساهمة في دراسة أصول تكوينها التاريخي**، ص ١٩٣، و Jean Ducruet, *Les capitaux européens au Proche-Orient,* Préface de Gaston Leduc, Etudes économiques internationales (Paris: Presses universitaires de France, 1964), p. 6.
(٣٩) Jean Louis Miège, *L'impérialisme colonial italien de 1870 à nos jours* (Paris: Société d'édition et d'enseignement supérieur, 1968), pp. 11 - 12.
(٤٠) المصدر نفسه ، ص ١٣ .

والواقع أن علاقات ايطاليا بالوطن العربي تعود إلى القرن السادس عشر . وكانت الدول الايطالية ، وبخاصة البندقية وجنوه ، قد سبقت غيرها من الدول الأوروبية الأخرى ، في الحصول على الامتيازات من الدولة العثمانية . وازداد نشاط هذه الدول الايطالية في القرن التاسع عشر . فقد أبرمت جنوه اتفاقيتين مع الدولة العثمانية في سنتي ١٨٢٣ و١٨٢٥ . وأبرمت اتفاقية مماثلة مع سلطنة مراكش سنة ١٨٢٥ . وعقدت مملكة بيدمونت الايطالية معاهدة مع مراكش سنة ١٨٥٨ ومعاهدة أخرى مع تونس سنة ١٨٦٨[٤١] . وبذلك حددت السياسة التجارية والبحرية لدول ايطاليا ، قبل تحقيق وحدتها ، ميادين التوسع الايطالي باتجاه المشرق والمغرب العربيين .

وسعت مملكة سردينيا إلى احتلال وادي النون في منطقة السوس جنوب سلطنة مراكش ليكون موئلاً للمنفيين والمهاجرين الايطاليين . ومنذ عام ١٨٦٠ ، شرع أحد رواد الاستكشاف الايطاليين كارلو بياجيا Carlo Piaggia يجوب أقطار افريقيا العربية ، فزار تونس ومصر بحثاً عن موطن لتشغيل الفائض من الأيدي العاملة الايطالية . وتلاه الرحالة رومولوجيسي Romulo Gessi الذي تجول في السودان في الثمانينات من القرن التاسع عشر . وكذلك فعل رنزو مانزوني Renzo Manzoni في اليمن بين عامي ١٨٧٧ و١٨٨٠[٤٢] .

وبعد قيام الوحدة الايطالية ، تطلعت أنظار المفكرين والسياسيين الايطاليين نحو التوسع والاستعمار . فقد أكد كاربي Carpi ، في كتابه : « في الهجرة Dell 'Emigrazione » الصادر عام ١٨٧٤ ، أن « الشعب العظيم الذي لا يمد نفوذه ويوسع ممتلكاته في رحاب البحار سيزول ، إن عاجلاً أو آجلاً ، وسيصبح عالة على الأمم الأخرى » . وقال كامبو فريغوسو Campo Gregoso في كتابه «Il Primato Italiano» الصادر عام ١٨٧٣ : « في المستقبل القريب ستضم إيطاليا إليها معظم الأمم القاطنة على حوض البحر المتوسط . فمصر وطرابلس وتونس والجزائر الواقعة على مسافة قريبة من شواطئنا هي مستعمرات طبيعية لنا . . . » وقال فيسكونتي فينوستا Visconti Venosta وزير الخارجية، في مجلس الوزراء الإيطالي عام ١٨٧٠ : « في يوم ما ستعود تونس إلى إيطاليا »[٤٣] .

واتجهت أنظار الايطاليين ، أول ما اتجهت ، إلى تونس ، حيث تمت الهجرة إليها بأعداد كبيرة . وأنشأت شركة روباتينو Rubattino الإيطالية خطاً بحرياً يمتد من الموانىء الايطالية إلى ميناء صفاقس التونسي عام ١٨٧٤ ، ثم فتحت خطاً آخر بعد عامين إلى جربة . ولما فشلت الحكومة الايطالية في الحصول على أي مكاسب أرضية في مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ ، واصلت نشاطها في تونس . وشنت الصحف الايطالية حملة واسعة لاستعمار تونس مستندة في دعواها إلى حجج تاريخية وأمنية وتجارية . حتى إذا جاء الغزو الفرنسي لتونس في نيسان / ابريل سنة ١٨٨١ ، كانت ردة الفعل الايطالية شديدة جداً . وسعت إيطاليا إلى

---

(٤١) المصدر نفسه ، ص ١٩ .
(٤٢) المصدر نفسه ، ص ٢١ .
(٤٣) المصدر نفسه ، ص ٢٣ .

تحريك بريطانيا لمقاومة الاحتلال الفرنسي لتونس ، ولكنها لم تنجح في مسعاها . وأبرمت معاهدة باردو في ١٢ نيسان / ابريل سنة ١٨٨١ التي فرضت حماية فرنسا على تونس فكان لها وقع الصاعقة على الايطاليين(٤٤) .

وشهدت مصر أيضاً هجرة الايطاليين إليها . وبافتتاح قناة السويس ، تشجع الايطاليون على تعزيز تجارتهم مع مصر(٤٥) . واستقبلت الجزائر أعداداً كبيرة من المهاجرين الايطاليين حتى بلغ عددهم (٣٣٦٩٣) نسمة عام ١٨٨١(٤٦) .

وحصلت ايطاليا على أول مستعمرة لها في عصب ، على البحر الأحمر ، في عام ١٨٨٢ . ثم أقدمت على احتلال مساوه في عام ١٨٨٥(٤٧) .

واتجهت إيطاليا ، في عهد رئيس وزرائها كريسبي F. Crispi (٧ / ٨ / ١٨٨٧ - ٦ / ٢ / ١٨٩١ ، ١٥ / ١٢ / ١٨٩٣ - ٩ / ٣ / ١٨٩٦) إلى توثيق صلاتها بانكلترا . فأبرمت اتفاقية سرية معها في ١٢ شباط / فبراير سنة ١٨٨٧ تهدف إلى الحفاظ على الوضع الراهن في البحر المتوسط . وأبرمت اتفاقية مماثلة مع إسبانيا في ٤ أيار / مايو ، من العام نفسه ، بهدف مجابهة الأطماع الفرنسية . وفي ٢٠ شباط / فبراير ، من ذلك العام ، وقع الاتفاق الثلاثي (الايطالي - الألماني - النمساوي) ، المتضمن التزام المانيا والنمسا بالوقوف إلى جانب ايطاليا في حالة سعي الأخيرة إلى حماية وضعها في البحر المتوسط . وكان القصد من هذا الاتفاق الثلاثي ردع فرنسا عن القيام بعمل عسكري في مراكش أو في ليبيا(٤٨) .

وعززت ايطاليا قواتها العسكرية في اريتيريا حتى حولتها في بداية عام ١٨٩٠ إلى مستعمرة ايطالية يديرها الجنرال أوريرو Orero(٤٩) . وواصلت إيطاليا توسعها في الساحل الصومالي . وأبرم اتفاق بينها وبين بريطانيا في ٢٤ آذار / مارس سنة ١٨٩١ ، أطلقت بموجبه يدها في التفاوض مع سلطان زنجبار ، والاستيلاء على ساحل بنادر ومقديشو ومركا وبرافا . ووقع بروتوكول في روما في الخامس من أيار / مايو سنة ١٨٩٤ عيّن الحدود بين الممتلكات البريطانية والايطالية في منطقة القرن الافريقي . وعقدت اتفاقاً مع سلطان زنجبار في ١٦ تموز / يوليو سنة ١٨٩٣ حصلت بموجبه على إدارة المنطقة الساحلية مقابل منح السلطان (١٦٠) الف روبية (أي أربعمائة الف لير ايطالية) ، وبذلك بلغت مساحة المستعمرة الايطالية في هذه المنطقة (٨٥) الف كيلومتر مربع(٥٠) .

---

(٤٤) المصدر نفسه ، ص ٣٤ - ٣٥ .
(٤٥) المصدر نفسه ، ص ٢٦ - ٢٧ .
(٤٦) المصدر نفسه ، ص ٣٢ .
(٤٧) المصدر نفسه ، ص ٣٨ - ٣٩ .
(٤٨) المصدر نفسه ، ص ٥١ - ٥٣ .
(٤٩) المصدر نفسه ، ص ٥٥ - ٥٦ .
(٥٠) المصدر نفسه، ص ٥٦ - ٥٧

وبقيت أنظار ايطاليا مشدودة نحو البحر المتوسط . ففي كانون الأول / ديسمبر سنة ١٩٠٠ ، تبودلت مذكرات سرية بين الحكومتين الايطالية والفرنسية عينت المصالح المتبادلة بين الدولتين في البحر المتوسط . وأبدت إيطاليا رفضها لكل تدخل أجنبي في شؤون مراكش ، مقابل تنازل فرنسا عن أي أطماع لها في ليبيا . وفي العام نفسه توصلت ايطاليا إلى تفاهم مع بريطانيا على مسائل البحر المتوسط . وتأكد التقارب الايطالي - الفرنسي في مؤتمر الجزيرة عام ١٩٠٦(٥١) .

وسعت إيطاليا إلى تأمين موافقة الدول الأوروبية الكبرى على استعمارها ليبيا . فأبرمت اتفاقاً مع بريطانيا في كانون الثاني / يناير سنة ١٩٠٢ تضمن اعتراف بريطانيا بالمصالح الايطالية في ليبيا(٥٢) . وقطعت شوطاً في هذا الاتجاه بعقد الاتفاق الثلاثي الايطالي - الفرنسي - البريطاني في ١٣ كانون الأول / ديسمبر سنة ١٩٠٦ الذي عين مناطق النفوذ الاقتصادي لهذه الدول في البحر الأحمر (انكلترا في وادي النيل ، وفرنسا في ما وراء الساحل الصومالي ، وإيطاليا في اريتريا والصومال والمنطقة التي تربط هاتين المستعمرتين باديس أبابا)(٥٣) .

وشرعت إيطاليا بتعزيز مؤسساتها الاقتصادية والثقافية في ليبيا . وبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين (٧,٥) مليون فرنك فرنسي عام ١٩١٠(٥٤) . وانتهزت الفرصة المناسبة للانقضاض على ليبيا ، فتم لها ذلك في خريف سنة ١٩١١ . وتمكنت من اكراه الدولة العثمانية على التوقيع على معاهدة أوشي Ouchy (لوزان) في ١٥ / ١٠ / ١٩١٢ ، التي تضمنت سحب القوات العثمانية من ليبيا ومنحها الاستقلال الداخلي(٥٥) .

اعترفت فرنسا بوضع إيطاليا في ليبيا بموجب اتفاق أبرم في ٣٠ تشرين الأول / اكتوبر سنة ١٩١٢ ، مقابل اعتراف ايطاليا بالحماية الفرنسية على مراكش . وأبرمت إيطاليا اتفاقاً مماثلاً مع إسبانيا في الرابع من أيار / مايو سنة ١٩١٣(٥٦) .

يتضح لنا مما سبق أن إيطاليا قد دخلت ميدان الاستعمار متأخرة ، وجابهت مواقع استعمارية ثابتة لفرنسا وبريطانيا ، ومخططات مناهضة لأطماعها . ومع ذلك استطاعت أن تستولي على ليبيا وعلى مساحات شاسعة في القرن الافريقي . وبذلك ساهمت مع فرنسا وبريطانيا في اقتسام افريقيا العربية قبل قيام الحرب العالمية الأولى .

---

(٥١) لمزيد من التفاصيل ، أنظر : Pierre Renouvin, *Les questions méditerranéennes de 1904 à 1914* (Paris: Tournier et Constans, 1956).
(٥٢) Miège, Ibid., p. 76.
(٥٣) المصدر نفسه ، ص ٧٨ .
(٥٤) المصدر نفسه ، ص ٨٨ - ٨٩ .
(٥٥) نقولا زيادة ، **محاضرات في تاريخ ليبيا من الاستعمار الايطالي إلى الاستقلال** (القاهرة : معهد الدراسات العربية العالية ، قسم الدراسات التاريخية والجغرافية ، ١٩٥٨) ، ص ٨٠ - ٨٤ .
(٥٦) Miège, Ibid., pp. 90 - 97.

رابعاً : اليقظة القومية والوحدة العربية

شهد العرب ، منذ مطلع القرن الماضي ، نهضة فكرية بعد سبات عمق دام عدة قرون . وشرعوا في العودة إلى تراثهم ، يتلمسون فيه هويتهم ، ويبحثون عن ذاتهم ، بعد أن عاشوا قروناً طويلة على هامش التاريخ . ولا عجب أن تكون باكورة هذه اليقظة العربية عودة إلى ينابيع الاسلام الأولى تستلهم من صفاء العقيدة ما كان مصدراً لعظمة العرب ومبعثاً لانتصاراتهم وفتوحاتهم الواسعة . فالحركة السلفية التي نهض بها محمد بن عبدالوهاب (١١١٥ - ١٢٠٦ هـ / ١٧٠٣ - ١٧٩٢ م) في منتصف القرن الثامن عشر كانت أولى هذه الارهاصات الفكرية ذات الطابع العربي الاسلامي . فدعت إلى تنقية الاسلام مما علق به من شوائب في عهود التخلف والانحطاط ، وأعطت للدولة التي أقامتها في نجد بعداً قومياً عربياً حينما اشترطت قرشية الخلافة . وقدمت مثلاً يحتذى في الثورة على الحكم الفاسد ولو كان حكماً مسلماً . كما كانت مصدر إلهام للحركات والدعوات السلفية والتجديدية الاسلامية التي ظهرت في القرنين التاليين[٥٧] . وهكذا كانت دعوة محمد بن علي الشوكاني (١٧٦٠ - ١٨٣٤ م) في اليمن[٥٨] ، ودعوة أبي الثناء شهاب الدين محمود الألوسي (١٨٠٢ - ١٨٥٣ م) في العراق[٥٩] ، والحركة السنوسية التي أسسها محمد بن علي السنوسي (١٧٨٧ -

---

(٥٧) لمزيد من المعلومات عن الحركة الوهابية ، أنظر : **لمع الشهاب في سيرة محمد بن عبدالوهاب** ، مجهول المؤلف ، تحقيق أحمد أبو حاكمة (بيروت : دار الثقافة ، ١٩٦٧) ؛ محمد بن عبدالوهاب ، **في عقائد الاسلام** (بيروت : دار الآفاق الجديدة ، ١٩٨١) ؛ عثمان بن بشر ، **عنوان المجد في تاريخ نجد** (الرياض : وزارة المعارف السعودية ، ١٩٦٠) ؛ عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ ابن عبدالوهاب ، **فتح المجيد : شرح كتاب التوحيد** ، تحقيق محمد الفقي ، ط ٤ (القاهرة : مطبعة المشهد الحسني ، ١٣٦٢ هـ) ؛ محمد بن عبدالله الاحسائي ، **تحفة المستفيد بتاريخ الاحساء في القديم والجديد** (الرياض : مطابع الرياض ، ١٩٦٠) ؛ حسين ابن غنام ، **تاريخ نجد** ، تحقيق ناصرالدين الأسد (القاهرة : مطبعة المدني ، ١٩٦١) ؛ عبدالله القصيمي ، **الثورة الوهابية** (القاهرة : المطبعة الرحمانية ، ١٩٣٦) ؛ أحمد عبدالغفور عطار ، **محمد بن عبد الوهاب** (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٧١) ، ومحمد عمارة ، « موقع الوهابية من حركة التجديد ، » **الموقف العربي** ، العدد ٣٠ (تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٩) .

(٥٨) عن دعوة الشوكاني ، أنظر : محمد بن علي الشوكاني : **القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد** (القاهرة : مطبعة البابي الحلبي ، ١٣٤٧ هـ) ؛ **البدر الطالع بمحاسن ما بعد القرن السابع** (القاهرة : مطبعة السعادة ، ١٣٤٨ هـ) ؛ **الدر النضيد في إخلاص كلمة التوحيد** (القاهرة : المطبعة المنيرية ، ١٣٥١ هـ) ؛ **السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار** (القاهرة : المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية ، ١٩٧٠) ، وعلي محافظة ، **الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة ، ١٧٩٨ - ١٩١٤ : الاتجاهات الدينية والسياسية والاجتماعية والعلمية** ، ط ٣ (بيروت : الدار الأهلية للنشر والتوزيع ، ١٩٨٠) .

(٥٩) وحول دعوة الألوسي ، أنظر : شهاب الدين محمود الألوسي ، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع الثماني** ، ٣٠ ج (القاهرة : المطبعة المنيرية ، ١٣٤٥ هـ) ، ومحسن عبدالحميد ، **الألوسي مفسراً** (بغداد : مطبعة المعارف ، ١٩٦٨) .

١٨٥٩ م) في ليبيا[٦٠] ، وحركة محمد بن أحمد المهدي (١٨٤٣ - ١٨٨٥ م) في السودان[٦١] ، استمراراً للنهج الذي اختطه محمد بن عبدالوهاب في الاصلاح الديني والثورة على الظلم والفساد وتأكيد الوعي القومي بين العرب .

وفتحت الحملة الفرنسية على مصر (١٧٩٨ - ١٨٠١) ، بقيادة نابليون ، أبواب الوطن العربي على الحضارة الغربية . فما أن تولى محمد علي باشا ولاية مصر حتى سارع إلى ارسال البعثات العلمية المصرية إلى أوروبا ، واستقدام الخبراء والفنيين الأوروبيين إلى مصر ، وإنشاء المعاهد الحديثة ، وتشجيع الترجمة من اللغات الأوروبية إلى العربية . ولحقت بقية الأقطار العربية بمصر في فترات متفاوتة على طريق التحديث ، وساهمت الارساليات التبشيرية ، ودخول الطباعة والصحافة والترجمة إلى هذه الأقطار في دفع حركة البعث الفكري إلى الأمام . كما كان لحركة الاستشراق ، رغم شوائبها ونقائصها ، دورها في هذا الميدان[٦٢] .

وسبقت مصر غيرها من الأقطار العربية في النهضة الحديثة ، على يد محمد علي (١٨٠٥ - ١٨٤٨) . وقيض لهذا الوالي العثماني ولابنه إبراهيم أن يفتحا السودان ومعظم شبه الجزيرة العربية وبلاد الشام والعراق ، وأن يؤلفا منها دولة موحدة في فترة وجيزة امتدت من عام ١٨١١ حتى عام ١٨٣٢[٦٣] . وكانت محاولة محمد علي وابنه إبراهيم أول مشروع

---

(٦٠) حول الحركة السنوسية ، أنظر : أحمد صدقي الدجاني ، **الحركة السنوسية : نشأتها ونموها في القرن التاسع عشر** (بيروت : دار لبنان للطباعة والنشر ، ١٩٧٦) ؛ نقولا زيادة ، **محاضرات في تاريخ ليبيا من الاستعمار الايطالي إلى الاستقلال** (القاهرة : معهد الدراسات العربية العالية ، قسم الدراسات التاريخية والجغرافية ، ١٩٥٨) و E.E. Evans- Pritchard, *The Sanusi of Cyrenaica* (Oxford: Oxford University Press, 1963).

(٦١) حول الحركة المهدية في السودان ، أنظر : مكي شبيكة : **السودان في قرن ، ١٨١٩ - ١٩١٩** (القاهرة : لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٦١) ، و **وادي النيل بين ثورتين : المهدية والعرابية** (الخرطوم : جامعة الخرطوم ، ١٩٦٥) ؛ الصادق المهدي ، **يسألونك عن المهدية** (بيروت : دار القضايا ، ١٩٧٥) ؛ نعوم شقير ، **جغرافية وتاريخ السودان** (بيروت : دار الثقافة ، ١٩٦٧) ، و Peter Malcolm Holt, *The Mahdist State in the Sudan, 1881 - 98: A Study of Its Origin, Development and Overthrow*, 2nd ed. (Oxford: Clarendon Press, 1970); Rudolf Carl Slatin,, *Fire and Sword in the Sudan: A Personal Narrative of Fighting and Serving the Dervishes, 1879 - 1895* (London: Edward Arnold, 1907), and Alan Buchan Theobald, *The Mahdiya: A History of the Anglo-Egyptian Sudan, 1881 - 1899*, 7th ed. (London: Longman, 1967).

(٦٢) محافظة ، **الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة ، ١٧٩٨ - ١٩١٤ : الاتجاهات الدينية والسياسية والاجتماعية والعلمية** ، ص ٣٣ - ٣٤ .

(٦٣) لمزيد من التفاصيل حول فتوحات محمد علي ، أنظر : اميل خوري وعادل اسماعيل ، **السياسة الدولية في المشرق العربي منذ سنة ١٧٨٩ إلى سنة ١٩٥٨** ، ٤ ج (بيروت : دار النشر للسياسة والتاريخ ، ١٩٥٩ - ١٩٦٤) ، ج ٢ ؛ عبدالرحمن الرافعي ، **عصر محمد علي** ، ط ٤ (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٢) ، واميل توما ، **تاريخ مسيرة الشعوب العربية الحديث** (بيروت : دار الفارابي ؛ دار الأدب والثقافة ، ١٩٧٩) ، ج ١ ، ص ٣٥ - ٤٧ .

للوحدة العربية في العصور الحديثة . أثار هذا المشروع حفيظة الباب العالي ومخاوف الدول الأوروبية الكبرى ، فقد كتب وزير خارجية بريطانيا بالمرستون Palmerstone عن محمد علي ، في عام ١٨٣٣ ، يقول : « إن هدفه الحقيقي هو تكوين مملكة عربية تضم كل الأقطار التي تتكلم بلغة الضاد » . وأبلغ البارون بوالكونت ، الممثل الفرنسي لدى ابراهيم باشا ، « أن الأخير لا يخفي مقاصده ، فهو يرمي إلى بعث الوعي القومي العربي ، وإحياء الأمة العربية ، وغرس شعور وطني أصيل عند العرب ، والتعاون معهم إلى أقصى حد في إدارة الامبراطورية القادمة »[٦٤] . وقال شاهد عيان معاصر للأحداث هو الدكتور ميخائيل مشاقة (١٨٠٠ ـ ١٨٨٨) ، في كتابه « مشهد العيان بحوادث سورية ولبنان »[٦٥] : « ولا مشاحة أن دولة الانكليز ، أكثر الدول استعماراً ، وكأنها أوجست خفية من الدولة المصرية ، التي من حداثة نشأتها أصبحت في مصاف الدول المرتقبة ، كأنها لحظت أن محمد علي باشا يطمع بعد ضم البلاد في إحياء الدولة العربية القديمة وإرجاع دولة إسلامية عربية »[٦٦] .

ومهما كانت الدوافع وراء إنشاء دولة محمد علي العربية ، فقد كانت أول محاولة لتوحيد أقطار المشرق العربي وإخضاعها لنظام إداري حديث وموحد . وقد انهارت الدولة بسبب تآمر الدول الأوروبية الكبرى والسلطان العثماني وتمرد الاقطاع المحلي وثوراته المتكررة . غير أن تجربة محمد علي هذه بقيت ماثلة في أذهان المفكرين والقادة السياسيين العرب منذ منتصف القرن التاسع عشر وحتى اليوم . وبينما كان محمد علي يسعى إلى استكمال امبراطوريته العربية نجحت فرنسا في احتلال الجزائر واقتطاعها من الدولة العثمانية . فكانت أول قطر عربي يقع تحت وطأة الاستعمار الغربي . وتمكن الانكليز ، في عام ١٨٣٤ ، من احتلال جزيرة سقطرة ، ثم استولوا على عدن ، بعد ذلك بخمسة أعوام وأصبحت محمية انكليزية . ومع ضعف الدولة العثمانية وعجزها عن دفع الخطر الاستعماري ، ازدادت أطماع الدول الغربية في اقتسام ممتلكاتها العربية . وشعر العرب ، وبخاصة المفكرون والمثقفون منهم ، أن الاحتلال العسكري والغزو الثقافي الذي رافقه ، وعجز الدولة العثمانية عن مجابهة التحدي الخارجي ، أمور تقتضي إعادة النظر في كثير من الأمور . وإن لا بد من فهم اسرار التقدم العلمي والتفوق الاقتصادي والعسكري في الغرب ، ولا بد من الأخذ بأسباب الحضارة الغربية والعلوم الحديثة والدعوة إلى الاصلاح الشامل لأمور الدين والدنيا ، رغبة في إنقاذ أنفسهم من الطوفان القادم .

ومع نمو الوعي القومي ، نمت فكرة الوحدة العربية وارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالاستقلال السياسي . واتخذت هذه الفكرة اتجاهات متعددة يمكن إجمالها بما يلي :

---

(٦٤) الرافعي ، المصدر نفسه ، ص ١٩ .

(٦٥) مخائيل مشاقة ، **مشهد العيان بحوادث سورية ولبنان** ، تحقيق ملحم خليل عبدو وأندراوس حنا شخاشيري (القاهرة : [د . ن .] ، ١٩٠٨) .

(٦٦) محمد عمارة ، **العروبة في العصر الحديث : دراسات في القومية والأمة** (القاهرة : دار الكتاب العربي ، ١٩٦٧) ، ص ١٥٨ .

١ ـ اتجاه الاستقلال الذاتي في نطاق الدولة العثمانية . وهو الاتجاه الذي بدأ في مصر ، في عهد محمد علي ، واستمر في عهد خلفائه إلى قيام الحرب العالمية الأولى . وسار في هذا الاتجاه الباي أحمد (١٨٣٧ ـ ١٨٥٥) في تونس أول الأمر ، وخيرالدين التونسي (١٨٧٣ ـ ١٨٧٧) في ما بعد[٦٧] . وكان الدافع لهذا الاتجاه ضعف الدولة العثمانية وعجزها عن دفع الخطر الخارجي وسعي حكام مصر وتونس إلى تجنب الوقوع تحت السيطرة الغربية ، وذلك باللجوء إلى الاصلاحات الادارية والعسكرية من أجل تعزيز مواقعهما . غير أن حكام البلدين وقعوا في شباك الديون الأوروبية والتدخل السافر في شؤونهما الداخلية الذي أفضى إلى الاحتلال العسكري للقطرين ، وفرض الحماية الفرنسية على تونس عام ١٨٨١ ، والاحتلال البريطاني لمصر عام ١٨٨٢ .

٢ ـ الاتجاه اللامركزي في إدارة الدولة العثمانية الذي يضمن للعرب حقوقهم في الحكم ويجعل لغتهم في الولايات العربية لغة رسمية . ويمثل هذا الاتجاه الغالبية العظمى من المثقفين المسلمين العرب الذين كانوا يعارضون الفساد والاستبداد ، ويؤكدون على بقاء الاسلام إطاراً لتعاونهم مع الأتراك في سبيل صد الأطماع الاستعمارية الأوروبية[٦٨] . وظل هذا الاتجاه سائداً حتى أعلن الدستور العثماني الثاني عام ١٩٠٨ . فاستقبله العرب بحماس عظيم وأنشأوا جمعية الاخاء العربي ـ العثماني في الاستانة في ٢ أيلول / سبتمبر سنة ١٩٠٨[٦٩] من أجل حماية الدستور والحفاظ على الدولة العثمانية وإصلاح أحوال الولايات العربية على أساس المساواة بين العرب والشعوب الأخرى في الدولة العثمانية .

وكان المتنورون العرب ، في اصرارهم على اللامركزية ، يصدرون عن الرغبة في حل المسألة القومية حلاً يستبعد الحل الاستعماري . ولم يفقد العرب الأمل في تحقيق ما كانوا يصبون إليه رغم السياسة القومية التركية المتشددة التي سلكتها جمعية الاتحاد والترقي في أعقاب الانقلاب المضاد الذي قام به أنصار السلطان عبدالحميد الثاني في ٣١ آذار / مارس سنة ١٩٠٩ . فتشكلت كتلة من النواب العرب في آذار / مارس سنة ١٩١١ بهدف الدفاع عن حقوق أبناء أمتهم . وانضم بعض هؤلاء النواب إلى « حزب الحرية والائتلاف » المعارض لجمعية الاتحاد والترقي (الحزب الحاكم) ورفع الحزب شعار إدارة الدولة على قاعدة اللامركزية[٧٠] .

---

(٦٧) Mustapha Kraiem, *La Tunisie précoloniale,* 2 vols. (Tunis: Société tunisienne de diffusion, 1973), vol. 1, pp. 180 - 205, vol. 2, pp. 311 - 333.

(٦٨) كوثراني ، **الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ، ١٨٦٠ ـ ١٩٢٠ : مساهمة في دراسة أصول تكوينها التاريخي** ، ص ١٥٢ ـ ١٥٣ .

(٦٩) جمعية الاخاء العربي ـ العثماني ، « نص بلاغ الجمعية ، » **العمران** ، السنة ١٢ ، المجلد ٢ ، الجزء ٥ ، العدد ٣٨٢ (٣ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٠٨) ، ص ٩٠ ـ ٩٣ .

(٧٠) سليمان موسى ، **الثورة العربية الكبرى : وثائق وأسانيد** (عمان : دائرة الثقافة والفنون ، ١٩٦٦) ، ص ٥٥ .

وفي القاهرة ، أسس أحرار العرب الذين لجأوا إلى مصر هرباً من الاضطهاد الحميدي حزباً علنياً في عام ١٩١٢ هو « حزب اللامركزية العثماني » الذي حدد هدفه ، « ببيان محسنات الادارة اللامركزية في السلطنة العثمانية للشعب العثماني المؤلف من عناصر ذات أجناس ولغات وأديان وعادات مختلفة والمطالبة بكل الوسائل المشروعة بحكومة تؤسس على قواعد اللامركزية الادارية في جميع ولايات الدولة العثمانية »(٧١) .

ولما تولى الحكم حزب الحرية والائتلاف العثماني عام ١٩١٢ ، رأت الحكومة الجديدة ، أن تدعو الولايات العثمانية إلى جمع مجالسها العمومية لكي تضع لوائح الاصلاحات الضرورية . واستجابة لهذه الدعوة تألفت جمعية اصلاحية في بيروت وأخرى في البصرة وقدمتا مطالبهما في الاصلاح والادارة اللامركزية إلى حكومة الأستانة . غير أن الانقلاب العسكري الذي قام به ضباط جمعية الاتحاد والترقي ، عام ١٩١٣ ، وضع نهاية لهاتين الجمعيتين وأوقف تيار اللامركزية بصورته العلنية(٧٢) .

٣ ـ اتجاه ينادي بإنشاء مملكة عربية تتمتع بالاستقلال الذاتي وترتبط بالمملكة العثمانية، ارتباط المجر بالنمسا في الامبراطورية النمساوية ـ الهنغارية في تلك الفترة من الزمن . وهذا الاتجاه خطوة متقدمة على اللامركزية العثمانية على طريق الانفصال والاستقلال التام . وتمثل هذا الاتجاه « الجمعية القحطانية » التي تشكلت سراً عام ١٩٠٩ من بعض المثقفين والضباط العرب بهدف تحويل الدولة العثمانية إلى مملكة ثنائية من العرب والأتراك ، وأن تؤلف الولايات العربية مملكة لها برلمانها وحكومتها ولغتها العربية(٧٣) . . كما تمثل هذا الاتجاه « جمعية العهد » التي تألفت سراً في ٢٨ تشرين الأول / اكتوبر سنة ١٩١٣ من بعض الضباط العرب في الجيش العثماني والتي كان لها دور بارز في الثورة العربية الكبرى(٧٤) . وكانت « جمعية العربية الفتاة » التي تشكلت بصورة سرية عام ١٩١١ في باريس ، على يد بعض الطلبة العرب في العاصمة الفرنسية ثم انتقلت إدارتها إلى دمشق في ما بعد ، تنادي بهذا الاتجاه حتى قيام الحرب العالمية الأولى. ولما اندلعت الحرب ، غيرت الجمعية من اتجاهها بعد الاضطهاد والارهاب اللذين تعرضت لهما البلاد السورية وأصبحت تنادي بالاستقلال التام عن الدولة العثمانية(٧٥) .

---

(٧١) المصدر نفسه ، ص ٥٧ ـ ٦٢ ، حيث نجد النص الكامل لدستور الحزب .

(٧٢) المصدر نفسه ، ص ٦٢ ـ ٦٦ ، حيث نجد النص الكامل للائحة الاصلاحية ؛ أمين سعيد ، **الثورة العربية الكبرى** ، ٣ ج (القاهرة : مطبعة البابي الحلبي ، ١٩٣٤) ، ج ١ ، ص ٢٤ ـ ٢٥ ، ومصطفى الشهابي ، **القومية العربية ، تاريخها وقوامها ومراميها** ، محاضرات ألقاها على طلبة المعهد، ١٩٥٨ (القاهرة : معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٥٩) ، ص ٨٤ ـ ٨٥ .

(٧٣) المصدر نفسه ، ص ٧٠ ، ومحافظة ، **الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة ، ١٧٩٨ ، ١٩١٤ : الاتجاهات الدينية والسياسية والاجتماعية والعلمية** ، ص ١٣٩ .

(٧٤) سعيد ، **الثورة العربية الكبرى** ، ج ١ ، ص ٤٦ ، والشهابي ، **القومية العربية ، تاريخها وقوامها ومراميها** ، ص ٨٠ .

(٧٥) أحمد قدري ، **مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى** (دمشق : مطبعة ابن زيدون ، ١٩٥٦) ، ص=

٤ ـ اتجاه يعتبر الدولة العثمانية دولة إسلامية ، واستمراراً للخلافة الاسلامية ، وحلقة متصلة بالتاريخ العربي الاسلامي ومتممة له ، ويدعو إلى ضرورة التمسك بها . وقد برز هذا الاتجاه بشكل واضح في مصر بعد الاحتلال البريطاني لها عام ١٨٨٢ . ومثله فيها « الحزب الوطني » بقيادة مصطفى كامل(٧٦) . ودعا قادة هذا الاتجاه إلى عودة مصر إلى حضن الدولة الأم التي كانت لا تزال من الناحية الاسمية جزءاً لا يتجزأ منها ، للتخلص من الاحتلال البريطاني الذي ترزح تحت نيره .

وبالغ الامام محمد عبده في نظرته للدولة العثمانية حتى قال عام ١٨٨٦ : « إن المحافظة على الدولة العلية العثمانية ثالثة العقائد بعد الايمان بالله ورسوله . فإنها وحدها الحافظة لسلطان الدين الكافلة لبقاء حوزته ، وليس للدين سلطان في سواها ، وأنا والحمد لله على هذه العقيدة ، عليها نحيا وعليها نموت »(٧٧) . وقد أنكر أصحاب هذا الاتجاه على معارضيهم أي رابطة غير الرابطة العثمانية .

٥ ـ اتجاه يرفض الخلافة العثمانية ويعتبرها غير شرعية ، ويدعو إلى خلافة عربية قرشية . ويمثل هذا الاتجاه عبدالرحمن الكواكبي (١٨٤٩ ـ ١٩٠٢) ونجيب عازوري (ت ١٩١٦). فقد تناول الكواكبي ، في كتابه أم القرى ، الذي صدر في مصر سنة ١٣١٦ هـ موضوع الخلافة ، وألقى بذور الشك في صحة الخلافة العثمانية ، مؤكداً على اعتبار «النسب القرشي» أحد شروط الخلافة الاساسية(٧٨) . ورد على الرواية القائلة إن الخلافة الاسلامية قد انتقلت إلى العثمانيين بناء على تنازل آخر الخلفاء العباسيين في القاهرة عنها للسلطان سليم الأول . وأوضح أن هذه الرواية لا تستند إلى دليل تاريخي قوي . وأنه لو تم مثل هذا التنازل فقد حدث في ظروف استثنائية رافقها الاكراه ، لأن التنازل قد حدث بعد احتلال سليم الأول مصر سنة ١٥١٧(٧٩) . ودعا الكواكبي إلى حق العرب في الخلافة الاسلامية فقال : « العرب أنسب الأقوام ، قد اتبعوا هديهم ابتداء ، فلا يأنفون من اتباعهم أخيراً . . . ولا يجوز الاتكال على العثمانيين في أمر الخلافة ، علاوة على السلطنة » .

= ١١ ـ ١٤ ؛ فائز الغصين ، **مذكراتي عن الثورة العربية** (دمشق : مطبعة ابن زيدون ، ١٩٣٩) ، ص ٣٨ ، و Zeine Noureddine Zeine, *Arab - Turkish Relations and the Emergence of Arab Nationalism* (Beirut: Khayat, 1958), p. 81.

(٧٦) أنظر : مصطفى كامل ، **المسألة الشرقية** (القاهرة : [د.ن.] ، ١٨٩٨) ، ومحمد فريد ، **تاريخ الدولة العلية العثمانية** ، ط ٣ (القاهرة : مطبعة التقدم ، ١٩١٢) .

(٧٧) محمد محمد حسين ، **الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر** ، ٢ ج ، ط ٢ (القاهرة : مكتبة الآداب ، ١٩٥٦) ، ج ١ ، ص ٤٨ .

(٧٨) عبدالرحمن الكواكبي ، أم القرى : **سجل مذكرات جمعية أم القرى ، أو مؤتمر النهضة الاسلامية المنعقد في مكة سنة ١٣١٦** ، جمعه السيد الفراتي ونشر في المجلس الخامس من مجلة المنار الاسلامية بمصر سنة ١٣٢٠ (القاهرة : إدارة المنار ، ١٩٠١ ـ ١٩٠٢) ، ص ١٠٦ ـ ١١٢ .

(٧٩) نجيب عازوري ، **يقظة الأمة العربية** ، تعريب وتقديم أحمد أبو ملحم (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٨) ، ص ٢١٩ ـ ٢٢٠ ، و Nagib Azoury, *Le réveil de la nation arabe* (Paris: Plon, 1905), p. 178.

أما نجيب عازوري ، فقد أنشأ « جامعة الوطن العربي La Ligue de la patrie arabe » عام ١٨٩٦ بهدف تحرير الولايات العربية من الحكم العثماني . ودعا في كتابه يقظة الأمة العربية le réveil de la nation arabe ، الصادر عام ١٩٠٥ في باريس ، إلى فصل الولايات العربية عن الدولة العثمانية على أن تكون الحجاز مقراً لخلافة عربية وأن تؤلف الشام والعراق وشبه الجزيرة العربية دولة عربية موحدة عصرية ، و« يتمتع الخليفة الديني باحترام الملك ويملك سلطة روحية فعلية على جميع مسلمي الأرض » .

وظهرت في مصر دعوة ضعيفة في هذا الاتجاه حينما ساءت العلاقات بين الخديوي عباس حلمي (الثاني) بالباب العالي ، وتحسنت علاقاته بالمعتمد البريطاني غورست Gorst الذي جاء بعد كرومر . فقد رشح عباس حلمي لعرش الدولة العربية التي تضم آسيا العربية ، كما رشح شريف مكة الحسين بن علي خليفة للمسلمين . وعبر عن ذلك الشيخ علي اليوسف صاحب جريدة « المؤيد » فقال : « القطر المصري قبلة الشعوب العربية وروح نهضتها المنتظرة . . . إن رغبة المصريين في حفظ استقلالهم وإحياء لغتهم ليس فيه مصلحة لهم وحدهم بل هو أيضاً من مصلحة جميع اخوانهم المتكلمين بلغتهم »[٨٠] .

٦ ـ الاتجاه القطري الانفصالي. وقد برز هذا الاتجاه مبكراً في الجزائر بُعيد الاحتلال الفرنسي لها ، رداً على الاحتلال ، وتعبيراً عن عدم الرغبة في العودة إلى حظيرة الدولة العثمانية التي تركت الجزائر تسقط غنيمة سهلة في أيدي الفرنسيين . وحمل لواء هذا الاتجاه حمدان خوجه (١٧٧٣ ـ ١٨٤٥) ممثل حزب المقاومة للاحتلال الفرنسي . رفع حمدان شعار « الجزائر للجزائريين لا للأتراك ولا للفرنسيين » . وطالب بجلاء القوات الفرنسية عن الجزائر وباستقلالها التام عن كل من فرنسا والدولة العثمانية[٨١] ، وهو يرى أن الوطنية الجزائرية وليدة الاحتلال الفرنسي . « فالشعب الجزائري يأنف من أن يحكمه جنس أجنبي ، ويسوسه بحنكة سياسته ، أو يقهره بقوة سلاحه . فالشعبان الجزائري والفرنسي مختلفان في الجنس والدين والعوائد »[٨٢] .

وتبلور هذا الاتجاه في مطلع القرن العشرين في كل من الجزائر وتونس ، واتخذ شكل دعوة إلى استقلال أقطار المغرب العربي . ففي المؤتمر الثالث للقوميات الذي عقد في لوزان بسويسرا سنة ١٩١٦ ، طالب علي باش حامبه باستقلال الأقطار المغربية الثلاثة . وتشكلت في جنيف آنذاك « لجنة استقلال الجزائر وتونس » من بعض المثقفين من القطرين . وأصدروا

(٨٠) عبدالعاطي محمد ، « تطور الفكرة العربية في مصر ، » **الفكر العربي** ، العددان ٤ و٥ (١٥ أيلول / سبتمبر ـ ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨) ، ص ٢٩٩ ، **والمؤيد** ، ٢ / ٦ / ١٩٠٧ .

(٨١) محمد بن عبدالكريم ، **حمدان بن عثمان خوجه الجزائري ومذكراته** (بيروت : دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٧٢) ، ص ١٩٠ ـ ١٩٥ ، وأبو القاسم سعدالله ، **الحركة الوطنية الجزائرية** (بيروت : دار الاداب ، ١٩٦٩ ـ ١٩٧٥) ، ص ٣٥ ـ ٤٨ .

(٨٢) بن عبدالكريم ، المصدر نفسه ، ص ١٩٩ ، وعبدالجليل التميمي ، **بحوث ووثائق في التاريخ المغربي : تونس ، الجزائر ، ليبيا من ١٨١٦ ـ ١٨٧١** ، تقديم دوبار منتران (تونس : الدار التونسية للنشر ، ١٩٧٢) ، ص ١٣٣ ـ ١٩٤ .

« مجلة المغرب » لتعبر عن هذا الاتجاه ولتؤكد على الطابع العربي ـ الاسلامي للقطرين . وفي برلين ، تأسست « لجنة لاستقلال الجزائر وتونس » على يد الشيخ صالح التونسي وبعض الجزائريين الفارين من الجيش الفرنسي والمهاجرين . وتعاونت هذه اللجنة مع الحكومة العثمانية وسعت إلى كسب السلطان المراكشي المخلوع عبدالحفيظ الذي كان مقيماً في اسبانيا للقيام بعمل مغربي موحد ضد فرنسا عام ١٩١٦[٨٣] .

وكان أول من دعا إلى الوطنية القطرية في مصر رفاعة الطهطاوي (١٨٠١ ـ ١٨٧٣) ، فقد أبرز أمجاد مصر القديمة في كتابه « مناهج الألباب المصرية في مباهج الآداب العصرية » الذي صدر عام ١٨٦٩[٨٤] . وعزز هذا الاتجاه طموح محمد علي باشا وخلفاؤه إلى الاستقلال بحكم مصر . وظهر واضحاً في الاشعار التي نظمها مصريون في مدح الفرقة العسكرية المصرية التي شاركت في حرب القرم (١٨٥٣ ـ ١٨٥٦) التي نشرت عام ١٨٥٥ بعنوان « منظومات وطنية مصرية »[٨٥] .

وتطور هذا الاتجاه حتى أصبح دعوة سياسية شعارها « مصر للمصريين » ونادى بها الصحفيان أديب إسحق وسليم النقاش ، ورهج لها الصحفي اليهودي المصري أبو نظارة ، كرد على تسلط العناصر التركية واستئثارها بالسلطة والثروة . كتب أديب إسحق في جريدة « مصر الفتاة » ، الصادرة في الاسكندرية عام ١٨٧٩ : « ويا أيتها الأمة المصرية ، انهضي من عثرة الغفلة ، وأنظري إلى الذين نالوا السعادة فإنك أهل لأعظم المواهب »[٨٦] . وفي العام نفسه ، تشكل « الحزب الوطني » المصري ممثلاً لهذا الاتجاه . وبعد الاحتلال البريطاني اتخذ هذا الاتجاه منحى جديداً . ونادت به صحيفة « المؤيد » لصاحبها علي اليوسف[٨٧] ، ومجلة « الأستاذ » لصاحبها عبدالله النديم[٨٨] . ورفع عبدالله النديم شعار « مصر للمصريين لا للأتراك ولا للأوروبيين »[٨٩] . وكانت صحيفتا « المقطم » و« الجريدة » تمثلان هذا الاتجاه . وكان لطفي السيد الناطق بلسان هذا الاتجاه[٩٠] . فقد كتب ، عام ١٩١٣ ، في « الجريدة » يقول :

(٨٣) محمد الميلي ، **ابن باديس وعروبة الجزائر** (بيروت : دار الثقافة ؛ الجزائر : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، ١٩٧٣) ، ص ٤٢ ـ ٤٣ ، وسعدالله ، **الحركة الوطنية الجزائرية** ، ص ٢٣٩ ـ ٢٤٠ و٢٧٩ .

(٨٤) أنظر : رفاعة رافع الطهطاوي ، **الأعمال الكاملة لرفاعة رافع الطهطاوي** ، دراسة وتحقيق محمد عمارة (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٣) ، ج ١ ، ص ٢٤٣ ـ ٥٨٥ .

(٨٥) رفاعة رافع الطهطاوي ، **مناهج الألباب المصرية في مباهج الآداب العصرية** ، ط٢ (القاهرة : مطبعة شركة الرغائب ، ١٩١٢) ، ص ٩٩ .

(٨٦) أديب إسحق ، **منتخبات** ، ص ٨٨ .

(٨٧) **منتخبات المؤيد** ، ص ٢ .

(٨٨) عبدالله النديم : **سلافة النديم في منتخبات عبدالله النديم** ، جمع عبدالفتاح النديم ، ط ٢ (القاهرة : مطبعة هندية ، ١٩٠١ ـ ١٩١٤) ، ج ٢ ، ص ٨١ ، و**الأستاذ** ، السنة ١ ، العدد ٢ (١٧ كانون الثاني / يناير ١٨٩٣) ، ص ٥٣٠ ـ ٥٣١ .

(٨٩) النديم ، **سلافة النديم في منتخبات عبدالله النديم** ، ج ٢ ، ص ٧٨ .

(٩٠) أنظر « المقال الافتتاحي ، » الجريدة ، العدد ١ (١٩٠٩) . (ميكروفيلم)

« يعوزنا شيوع الاعتقاد بأن مصر لا يمكنها أن تتقدم ، إذا كانت تجبن عن الأخذ بمنفعتها وتتواكل في ذلك على أوهام وخيالات يسميها بعضهم الاتحاد العربي ، ويسميها آخرون الجامعة الاسلامية »[٩١] .

وظهر في مصر اتجاه طائفي تزعمه بعض المثقفين الأقباط الذين تجمعوا حول صحيفة « الوطن » الصادرة عام ١٨٧٧ لصاحبها ميخائيل عبدالمسيح ، وصحيفة « مصر » الصادرة عام ١٨٩٥ لصاحبها تادرس شنودة . وأخذت هاتان الصحيفتان تعالجان مشكلة الأقلية القبطية في مصر وكأنها أمة مستقلة لها كيانها الخاص . وحاولتا البحث عن قاعدة تاريخية لهذه الفكرة الطائفية باعتبار أن الأقباط هم أحفاد الفراعنة وأنهم أهل البلاد الأصليين[٩٢] وفي عام ١٩٠٨ ، تشكلت في القاهرة « جمعية الاصلاح القبطية » من أجل « توثيق صلات المحبة بين العناصر المختلفة التي تتألف منها الأمة المصرية » ، والدفاع عن حقوق الأقباط ، وتنمية المشاعر الدينية لديهم ، ونشر العلم بينهم . وكانت جريدة « مصر » ناطقة باسم الجمعية[٩٣] .

وظهر هذا الاتجاه في لبنان ، واتخذ صبغة عربية في ظاهره أول الأمر . فقد تأسست « جمعية بيروت السرية » عام ١٨٧٥ على يد بعض الطلبة في الكلية السورية البروتستانتية (الجامعة الأميركية حالياً) . وطالبت بمنح سورية الاستقلال التام والاعتراف باللغة العربية لغة رسمية في البلاد[٩٤] . وسار في هذا الاتجاه فارس نمر ويعقوب صروف صاحبا « المقطم » و « المقتطف » في مصر . ودعا إليه ندرة المطران وجورج سمنة وخيرالله خيرالله في كتبهم التي حملت عنوان « سورية »[٩٥] ، وتعاون هؤلاء جميعاً مع الدوائر الاستعمارية الفرنسية[٩٦] . نادوا باستقلال سورية وتدخل فرنسا لدعم هذا الاستقلال . وذهبت الاقليمية الضيقة بخيرالله خيرالله وشكري غانم إلى تأسيس « اللجنة اللبنانية » عام ١٩١٢ . وانضم إليهما جورج سمنة وندرة المطران في ما بعد . ودعا خيرالله إلى التطوع في الجيش الفرنسي ، وتطوع هو نفسه فيه في ١٥ آب / أغسطس سنة ١٩١٤ . وقد حلت اللجنة اللبنانية بعد

(٩١) أحمد لطفي السيد ، **تأملات في الفلسفة والأدب والسياسة والاجتماع** ، ط ٢ ([القاهرة : دار المعارف ، ١٩٤٦]) ، ص ٧٥ .

(٩٢) **الهلال** ، السنة ٢٢ ، العدد ٩ (حزيران / يونيو ١٩١٤) ، ص ٧١١ .

(٩٣) حسين ، **الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر** ، ص ١١٠ ، و *Revue du monde musulman,* vol. 2 (août 1908), p. 75.

(٩٤) الشهابي ، **القومية العربية ، تاريخها وقوامها ومراميها** ، ص ٤٥ .

(٩٥) Nadra Moutran, *La Syrie de demain* (Paris: Plon, 1917); K.T. Khairallah, *La Syrie: territoire, origines ethniques et politiques, évolution, esquisses: la vie sociale et littéraire, la vie politique en Syrie et au Liban,* Revue du monde musulman (Paris: Leroux, 1912), et Georges Samné, *La Syrie,* Préface de Chekri Ganem (Paris: Editions Bossard, 1920).

(٩٦) كوثراني ، **الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ، ١٨٦٠ - ١٩٢٠ : مساهمة في دراسة أصول تكوينها التاريخي** ، ص ١٥٥ - ١٦٢ .

ذلك بثلاثة أشهر . وعلل خيرالله ذلك بهذه العبارات : « إننا أردنا اتخاذ موقف سياسي يكون تكملة للسياسة الفرنسية في الشرق ، ولاعطاء هذا الموقف كل أهميته ، وليكون له الصدى المطلوب في لبنان وسورية ، فإن اشتراك لبنانيين وسوريين في فرقة فرنسية أمر ضروري »[٩٧] .

وهذا ندرة المطران في كتابه « سورية الغد » La Syrie de demain ، المنشور في باريس سنة ١٩١٦ ، يحاول إقناع الرأي العام الفرنسي بالتدخل في سورية ويدحض الحجج المعارضة لهذا التدخل ، فهو يقول : « ليس لفرنسا إلا أن تهتم بسورية ، فهي المكمل الضروري لامبراطوريتها الافريقية . فدمشق ، المدينة المقدسة ، وباب الكعبة ، والمركز المحافظ على التقاليد الاسلامية والعربية ، تشكل بالنسبة لفرنسا قمة الصرح ، ودعائمه هي الجزائر وتونس وفاس . وبما أن القاهرة واسطنبول ليستا لها ، فيجب أن تكون دمشق من نصيبها . وهكذا فهي تستطيع من هناك قيادة التطوير الوشيك الحدوث للسوريين والعرب .. فمن سورية تستطيع أن تراقب بشكل فعال بؤر الاتجاهات الوحدوية الاسلامية التي سيحاول الأعداء خلقها واستغلالها ضدها . فإذا أمسكنا بالرأس غدا الجسم تحت تصرفنا المطلق »[٩٨] .

خامساً : مشروع الحسين بن علي في الوحدة العربية

اندلعت الحرب العالمية الأولى في آب / أغسطس سنة ١٩١٤ بين الدول المتحالفة (فرنسا وانكلترا وروسيا) ودولتي الوسط (المانيا والنمسا) . وقد انضمت الدولة العثمانية إلى الدولتين الأخيرتين في ٤ تشرين الثاني / نوفمبر من ذلك العام . وبعد تسعة أيام ، دعا السلطان العثماني جميع المسلمين إلى الجهاد ضد الحلفاء ، وأعلن في الوقت نفسه إلغاء الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية .

ومنذ بداية الحرب ، فرضت فرنسا على أقطار المغرب الثلاثة (مراكش والجزائر وتونس) جواً من الارهاق العسكري والحكم القاسي . وجندت السلطات الفرنسية في هذه الأقطار مشايخ الطرق الصوفية لخدمة أغراضها الحربية مثل محمود التيجاني في الجزائر وعبدالحي الكتاني في مراكش وابن عزوز في تونس وغيرهم . فسار هؤلاء المشايخ يتجولون في القبائل والمدن يبشرون بسقوط الألمان وبشاعة حكم الأتراك ، ويمجدون عمل الحلفاء في المشرق العربي . وأرسلت فرنسا وفوداً إلى الحجاز برئاسة قدور بن غبريط باسم سلطان مراكش وباي تونس وشعب الجزائر لتهنئة الحسين بن علي بعد إعلان الثورة وإعلان تضامن المغرب العربي معه في جهاده لتوحيد العرب[٩٩] .

وبالمقابل ، اتخذ بعض قادة المغرب العربي اتجاهاً آخر ، فلجأوا إلى الاستانة أملاً في

(٩٧) المصدر نفسه ، ص ٢٥١ .

(٩٨) المصدر نفسه ، ص ٢٥٢ - ٢٥٣ .

(٩٩) علال الفاسي ، **المغرب العربي منذ الحرب العالمية الأولى** (القاهرة : معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٥٥) ، ص ١١ - ٢٩ .

نيل مساعدة الحكومة العثمانية لتحرير بلادهم من الاستعمار الفرنسي . ومن هؤلاء علي باش حامبه من تونس ومحمد العتابي من مراكش وسليمان الباروني من طرابلس الغرب . وحاول هؤلاء إقناع الدولة العثمانية بدعم المناضلين المغاربة بالمال والسلاح . وألفوا لجنة من أجل غزو المغرب العربي وتحريره . واتجه الباروني إلى جبل غريان ؛ حيث نظم المقاومة الليبية واتصل بقادة الحركة الوطنية في كل من تونس والجزائر لاشعال نار الثورة فيهما ، ولكنه لم يوفق في ذلك[١٠٠] .

وفي شتاء عام ١٩١٧ / ١٩١٨ ، قررت الحكومة العثمانية جمع اللاجئين المغاربة في أراضيها وفي المانيا وتنظيمهم في فرقة عسكرية خاصة لانزالهم في تونس . وقد اختارت علي باش حامبه لقيادة هذه الفرقة ، غير أن مرضه المفاجىء حال دون تنفيذ المشروع[١٠١] .

وعلى أي حال ، فقد عجزت القيادات الوطنية ، في أقطار المغرب العربي ، عن توحيد صفوفها على الصعيدين القطري والمغربي أثناء الحرب .

وفي مصر ، أعلنت السلطات البريطانية الحماية على البلاد في ١٨ كانون الأول / ديسمبر سنة ١٩١٤ . وقطعت بذلك صلتها الشكلية بالدولة العثمانية . ومع الحملة العثمانية على قناة السويس عام ١٩١٥ ، شددت السلطات البريطانية ضغطها على الشعب المصري ، ففرضت الرقابة على الصحف ، وأعلنت الأحكام العرفية العسكرية ، ونفت العديد إلى خارج البلاد ، واعتقلت الألوف ، وجنّدت ألوف العمال لخدمة المجهود الحربي البريطاني[١٠٢] .

ومنذ بداية الحرب ، اتجهت أنظار الدول الحليفة إلى عرب المشرق الذين اكتسبت بلادهم أهمية استراتيجية كبرى أثناء الحرب . وكلفت بريطانيا مندوبها السامي في مصر والسودان اللورد كيتشنر Lord Kitchener بالتعرف على النوايا الحقيقية لعرب المشرق ، وبخاصة نوايا أمير مكة الحسين بن علي الذي كان يتمتع بثقة قادة الحركة العربية من المثقفين . ألم يصدر النواب العرب في مجلس المبعوثان العثماني بياناً يعترفون فيه بزعامته الروحية لجميع العرب ؟ فهذا طالب النقيب ، نائب البصرة في المجلس المذكور ، يؤكد له في رسالته المؤرخة في كانون الثاني / يناير سنة ١٩١١ أن النواب العرب يؤيدونه بكل ما لديهم من قوة ، وعلى استعداد لمساندته من أجل تحرير العرب وتخليصهم من الاضطهاد والعبودية[١٠٣] . وكان الحسين بن علي أفضل المرشحين لقيادة الحركة العربية في المشرق ،

---

(١٠٠) المصدر نفسه ، ص ٣٠ - ٣١ .

(١٠١) Ziadeh, *Origins of Nationalism in Tunisia*, p. 87.

(١٠٢) محمد حسين هيكل ، **مذكرات في السياسة المصرية** ، ٢ ج (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥١ - ١٩٥٣) ، ج ١ ، ص ٦٢ - ٦٣ و٧٤ .

(١٠٣) سليمان فيضي ، **في غمرة النضال : مذكرات** (بغداد : عبدالحميد سليمان فيضي ، ١٩٥٢) ، ص ٨٧ - ٨٨ ، و Edmond Rabbath, *Unité syrienne et devenir arabe* (Paris: Librairie Marcel Rivière, 1937), p. 102.

فنسبه إلى الرسول ﷺ ، وتوليه إمارة مكة ، وحماية الأماكن المقدسة في الحجاز ، واتصالاته الوثيقة بأعيان الشام والعراق ، وموقع الحجاز البعيد عن حشد الجيوش وطرق المواصلات ، هذه الأمور جميعها تؤيد ذلك[١٠٤] .

وعلق القوميون العرب آمالهم على تحرك الشريف منذ مطلع القرن العشرين ، فهذا عبدالحميد الزهراوي ، رئيس المؤتمر العربي الأول ، يكتب إلى رشيد رضا رسالة في ١٦ كانون الثاني / يناير سنة ١٩١٤ يقول فيها : « إن العاملين في الاستانة ثلاثة أصناف : متاجرون ومتعلمون ومأمورون . وإن هؤلاء لا فائدة منهم . وإن العرب من أهل سورية والعراق حضر ألفوا الذل ولا يروق لهم أن يوقظوا . . . أما أهل الحجاز الخلص فهم الأهل لاقاهم الله الخير وشد ساعدهم وأولئك يجب وصل الرابطة بهم من غير أن نقطعها مع الحضر »[١٠٥] . وشاركه في هذا الرأي عبدالغني العريسي ، أحد شهداء العروبة الذين علقهم جمال باشا القائد العثماني على أعواد المشانق . فهو يكتب في وصيته الأخيرة : « إن خطتنا منظمة . . . وستجود سورية بالمبشرين بدين الاستقلال . . . والفرج يأتي من البادية . . . والجذوة الميمونة المتقدة الآن في الحجاز هي فاتحة البركات للبلاد العربية جمعاء »[١٠٦] .

ولذا ، لا عجب أن تتصل به الدول الحليفة وأن يطلب منه السلطان العثماني أن يعلن الجهاد وأن يبعث بالمتطوعين من الحجاز إلى سورية للانضمام إلى قوات الجيش الرابع الذي يقوده أحمد جمال باشا والذي كان يستعد لغزو مصر عن طريق قناة السويس . غير أن أمير مكة آثر الانتظار[١٠٧] مع أنه كان يرى ضرورة وقوف الدولة العثمانية موقف الحياد من هذه الحرب . وكان ابنه الأمير فيصل يجري اتصالات سرية مع قادة الحركة العربية في دمشق من أعضاء جمعيتي « العهد » و« العربية الفتاة » . وكان هؤلاء يصرون على ضرورة قيام الثورة فوراً وتولي الحسين قيادتها . وقدموا للأمير فيصل مشروع معاهدة تحالف بين العرب وبريطانيا لعرضه على والده وإبداء رأيه فيه . فإذا أقره تولى الاتصال مع بريطانيا لتنفيذ ما جاء فيه[١٠٨] .

ونص ميثاق دمشق على حدود الدولة العربية كما يلي :

---

(١٠٤) خيرية قاسمية ، **الحكومة العربية في دمشق بين ١٩١٨ - ١٩٢٠** ، مكتبة الدراسات التاريخية (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧١) ، ص ٢٤ - ٢٥ .

(١٠٥) سليمان موسى ، **الثورة العربية الكبرى : وثائق وأسانيد** ، ص ١٣٣ .

(١٠٦) المصدر نفسه ، ص ٢٤١ - ٢٤٣ .

(١٠٧) أحمد قدري ، **مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى** ، ص ٢٨ ، و Edward Grey, *Mémoires d'Edward Grey*, Translated from English by M. d'Honfroi (Paris: Payot, 1927), pp. 460 - 461.

(١٠٨) مجيد خدوري ، **المسألة السورية : بحث في نشوء وتطور الحركة القومية في الشرق العربي قبل الحرب والنضال بينها وبين الاستعمار في سوريا بعد الحرب** (بيروت : مطبعة أم الربيعين ، ١٩٣٤) ، ص ٧٤ - ٧٥ .

شمالاً : خط مرسين - أضنة إلى ما يوازي خط العرض ٣٧ شمالاً ثم على امتداد خط بيرة جك - أورفه - ماردين - ميدان - جزيرة ابن عمرو - العمادية إلى حدود ايران .

شرقاً : على امتداد حدود ايران إلى خليج العرب جنوباً .

جنوباً : المحيط الهندي باستثناء عدن التي يبقى وضعها الحالي كما هو .

غربا : على امتداد البحر الأحمر ثم البحر الأبيض المتوسط إلى مارسين شمالاً .

وتضمن الميثاق إلغاء الامتيازات الأجنبية المفروضة على البلاد ، واعتراف بريطانيا باستقلال هذه الدولة ، وعقد معاهدة دفاعية بينها وبين بريطانيا ، مع تقديم الأخيرة وتفضيلها على غيرها من الدول في المشروعات الاقتصادية[١٠٩] .

ويتضح من هذا المشروع أن قادة الحركة العربية كانوا ، على خلاف دعاة القطرية الضيقة ، يصرون على استقلال آسيا العربية ووحدتها وعلى رفض التدخل الأجنبي المتمثل في الامتيازات الأجنبية . أما طلب التحالف مع بريطانيا فمبعثه معرفتهم بضعف الدولة العربية التي ستقوم ، وبخاصة في المراحل الأولى من نشأتها ، وحاجتها إلى الدعم العسكري البريطاني والمعونة الاقتصادية البريطانية ولاسيما في استثمار خيرات البلاد وإنشاء طرق المواصلات وغير ذلك من الخدمات الأساسية الضرورية .

أقر الحسين بن علي ميثاق دمشق واعتبره أساساً لمفاوضاته المقبلة مع الانكليز ، وبدأ مراسلاته مع المندوب السامي البريطاني في القاهرة ، السير هنري مكماهون Sir Henry McMahon ، في ١٤ تموز / يوليو سنة ١٩١٥ . قدم الحسين في مذكرته الأولى مشروع معاهدة عربية - بريطانية تتضمن اعتراف بريطانيا بآسيا العربية دولة مستقلة موحدة ترتبط ببريطانيا بمعاهدة دفاع مشترك[١١٠] .

اصطدم المشروع العربي بأطماع الدول الحليفة . فمنذ بداية الحرب العالمية الأولى ، بادرت روسيا القيصرية إلى بحث مستقبل ممتلكات الدولة العثمانية ، لضمان أطماعها في البحر الأسود والمضائق (البوسفور والدردنيل) مقابل اعترافها بأطماع حليفتيها (بريطانيا وفرنسا) في باقي الممتلكات الآسيوية العثمانية . وكان الدافع إلى ذلك المخاوف التي تملكت روسيا على أثر فتح جبهة الدردنيل من قبل فرنسا وبريطانيا . وتعززت هذه المخاوف حينما عرضت المانيا على روسيا صلحا منفردا مقابل ضم اسطنبول والمضائق إليها .

(١٠٩) مصطفى طلاس ، الثورة العربية الكبرى (دمشق : مجلة الفكر العسكري ، ١٩٧٨) ، ص ١٨٠ - ١٨٢ .

(١١٠) سليمان موسى ، المراسلات التاريخية ، ١٩١٤ - ١٩١٨ : الثورة العربية الكبرى (عمان : المؤلف ، ١٩٧٣) ، ج ١ ، ص ٣١ - ٦٠ ، وأنظر الملفين :
Great Britain [G B], Foreign Office [F O], 371/ 2708 and 371/ 6237.

ففي ١٩ شباط / فبراير و٤ آذار / مارس ١٩١٥ ، قدم سازانوف Sazanov ، وزير خارجية روسيا ، مذكرتين إلى سفيري فرنسا وبريطانيا في بطرسبرغ ، تضمنتا رغبة الحكومة الروسية في ضم المناطق التالية إليها في حال انتصار الحلفاء : اسطنبول ، شاطىء البسفور الغربي ، بحر مرمرة حتى خط اينوس - ميديا ، والمثلث الواقع بين البسفور ونهر سقاريا ونقطة تحدد فيما بعد على خليج أزميد ، والجزر الواقعة في بحر مرمرة وجزيرتي امبروس وتنيدوس . وفي حالة قبول الحكومتين الحليفتين لهذا الضم ستعترف الحكومة الروسية بحقوق فرنسا وبريطانيا في الممتلكات العثمانية الآسيوية بعد تعيين ذلك باتفاقية خاصة بين الدول الحليفة الثلاث . وتضمنت المذكرة الروسية أيضاً اقتراحاً بأن تتولى الحفاظ على الأماكن المقدسة الاسلامية حكومة اسلامية مستقلة في شبه جزيرة العرب[١١١] .

وخشية من أن تبرم روسيا صلحاً منفرداً مع المانيا ، سارعت بريطانيا إلى الاستجابة للمقترحات الروسية . ففي ٢٠ آذار / مارس سنة ١٩١٥ ، تلقى سازانوف تأكيداً من الحكومة البريطانية يقول : إنه من السابق لأوانه التباحث في مسألة اقتسام العراق وسورية وفلسطين والمناطق المجاورة لها بين الدول ما دامت مسألة الامبراطورية الاسلامية لم تحل بعد[١١٢] .

أما فرنسا ، فقد أجلت موافقتها على بعض التعويضات الأرضية . وكشف سفيرها في بطرسبرغ في ١٤ آذار / مارس سنة ١٩١٥ ، لوزير خارجية روسيا ، عن أطماع حكومته في سورية وخليج اسكندرونة وقيليقيا . وأبدى السفير الفرنسي رغبته في أن يضمن موافقة روسيا على ضم بلاد الشام (بما فيها فلسطين) لمنطقة نفوذ فرنسا . وكانت فلسطين حجر الزاوية للحماية الروسية للروم الأرثوذكس منذ القرن الثامن عشر . واستمرت المفاوضات بين الدول الحليفة طوال عام ١٩١٥[١١٣] .

ولا شك أن هذه المفاوضات هي التي دفعت بريطانيا ، في ردها على مشروع الشريف حسين ، إلى الاعراب عن تحفظها على حدود الدولة العربية . وجاء هذا التحفظ في رسالة هنري مكماهون الثانية إلى الشريف المؤرخة في ٢٤ تشرين الأول / اكتوبر سنة ١٩١٥ . « إن ولايتي مرسين واسكندرونة وأجزاء من بلاد الشام الواقعة في الجهة الغربية لولايات دمشق الشام وحمص وحماة وحلب لا يمكن أن يقال أنها عربية محضة . وعليه يجب أن تستثنى من الحدود المطلوبة . مع هذا التعديل وبدون تعرض للمعاهدات المعقودة بيننا وبين بعض رؤساء العرب ، نحن نقبل تلك الحدود »[١١٤] .

(١١١) J. Polonsky, *Documents diplomatiques secrets russes*, pp.290- 291, et Emile Laloy, éd., *Les documents secrets des archives du Ministère des affaires étrangères de Russie publiés par les bolcheviks* (Paris: Brossard, 1919), pp.107- 110.

(١١٢) Polonsky, Ibid., p. 291, et Grey, *Mémoires d'Edward Grey*, p. 521.

(١١٣) Polonsky, Ibid., p. 290.

(١١٤) موسى ، المراسلات التاريخية ، ١٩١٤ - ١٩١٨ : الثورة العربية الكبرى ، ج ١ ، ص ٣٨ .

وبعد هذا الرد بيومين أبلغت الحكومة البريطانية فرنسا باتصالاتها مع شريف مكة . ورأت وزارة الخارجية الفرنسية ، في هذه الاتصالات ، تعبيراً عن نية بريطانيا في إنشاء امبراطورية عربية بهدف تغطية نواياها في الهيمنة على الشرق الأوسط . ولذا وجدت أنه من الضروري التوصل إلى تسوية فرنسية - بريطانية للمسألة الشرقية ، وبخاصة بعد الانتصار العسكري الذي أحرزته القوات الروسية في خريف عام ١٩١٥ ومحاولة روسيا تدبير انقلاب عسكري في اسطنبول[١١٥] .

طلبت بريطانيا من فرنسا أن تعين مندوباً لها لوضع اتفاقية ثنائية بينهما حول الموضوع . واستجابت فرنسا وعينت السكرتير الأول في سفارتها بلندن فرانسوا جورج بيكو François Georges Picot. (القنصل الفرنسي السابق في بيروت) ، بينما عينت بريطانيا السير آرثر نيكلسون Arthur Nicolson ، وكيل وزارة الخارجية الدائم ، أول الأمر ، ثم حل محله ، بعد جلستين من الاجتماعات ، السير مارك سايكس Sir Mark Sykes وذلك من أجل الاتفاق على تعيين مناطق النفوذ للدولتين في المشرق العربي[١١٦] .

١ - اتفاقية سايكس - بيكو

أسفرت مفاوضات سايكس وبيكو عن إبرام اتفاقية في ١٦ أيار / مايو سنة ١٩١٦ وردت في الرسائل المتبادلة بين سفير فرنسا في لندن بول كامبون Paul Cambon ووزير خارجية بريطانيا إدوارد غراي Sir Edward Grey . وبموجب هذه الاتفاقية قسم العراق وبلاد الشام ، في حالة فصلها عن الدولة العثمانية ، إلى خمس مناطق : زرقاء (فرنسية) وحمراء (بريطانية) يباح فيهما لكل من الدولتين « إنشاء ما ترغبان فيه من شكل الحكم المباشر أو غير المباشر ، بعد الاتفاق مع الدولة أو اتحاد الدول العربية . وتشمل المنطقة الفرنسية سورية الساحلية من اسكندرونة حتى رأس الناقورة وتضم جبل لبنان وكيليكيا وجزءاً من الجنوب الشرقي لآسيا الصغرى . أما المنطقة البريطانية فتشمل جزءاً كبيراً من العراق من البصرة إلى بغداد وميناءي حيفا وعكا . وأما المنطقة الثالثة (السمراء) فتشمل ما تبقى من فلسطين وتقام فيها إدارة دولية بعد التشاور مع روسيا وممثلي شريف مكة وبقية الحلفاء . والمنطقة الرابعة (أ) تتألف من سورية الداخلية وولاية الموصل ، والمنطقة الأخيرة (ب) تضم ما تبقى من العراق . ويقام في هاتين المنطقتين (أ و ب) دولة عربية أو اتحاد دول عربية تدعمه فرنسا وبريطانيا على أن يكون للأولى في منطقة (أ) وللثانية في منطقة (ب) الأفضلية في تنفيذ المشروعات الاقتصادية وتقديم القروض والمستشارين

(١١٥) Howard Morley Sachar, *The Emergence of the Middle East, 1914 - 1924,* 2nd ed. (London: Allen Lane; Penguin, 1970), p. 158.

(١١٦) Jean Pichon, *Le partage du Proche - Orient* (Paris: Peyronnet, 1938), p. 100, et C. Andrew et A.S. Kanya - Forstner, «La France à la recherche de la Syrie intégrale, 1914 - 1920,» *Relations internationales,* no. 19 (automne 1979), pp. 268 - 269.

والموظفين الأجانب »[١١٧] . ونصت الاتفاقية أيضاً على تعهد الدولتين بأن لا تحصلا لنفسيهما أو لأي قوة ثالثة على ممتلكات إقليمية في شبه الجزيرة العربية ، وأن لا توافقا على أن تقيم قوة ثالثة قاعدة بحرية على الساحل الشرقي للبحر الأحمر ولا على جزره .

إذا كان مشروع الحسين في وحدة أقطار آسيا العربية واستقلالها تعبيراً عن آمال العرب وتطلعاتهم المستقبلية ، فقد كانت اتفاقية سايكس - بيكو أول ضربة لهذه الآمال . إذ أكدت فرنسا وبريطانيا على مبدأ خطير ، وهو رفض وحدة هذه الأقطار في دولة واحدة والاصرار على تجزئتها واقتسامها في ما بينها . وسيكون لهذه الاتفاقية تأثير مهم على مستقبل المنطقة . فالترتيبات التي تمت بعد الحرب العالمية الأولى استندت إلى هذه الاتفاقية التي أجريت عليها بعض التعديلات اقتضتها أحداث الحرب وتبدل الظروف الدولية مثل خروج روسيا من الحرب بعد قيام الثورة البلشفية عام ١٩١٧ ، ودخول الولايات المتحدة الحرب في ذلك العام ، وازدياد النفوذ الصهيوني في بريطانيا في عهد وزارة لويد جورج .

ولكن هل أرضت اتفاقية سايكس - بيكو كلا من فرنسا وبريطانيا ؟ صحيح أن فرنسا قد حصلت بموجبها على تنازل من بريطانيا بإدارة أجزاء مهمة من سورية وجنوب الأناضول وولاية الموصل ، لكن حصتها هذه لم ترضها ، ولذا اعتبرت الاتفاقية مؤقتة ، وعارضت بشدة فكرة إقامة الدولة العربية . وقال بوانكاريه Poincaré رئيس الجمهورية الفرنسية ، في معرض تعليقه عليها : « إن هذه الامبراطورية العربية الكبرى لا توحي إليّ بالاطمئنان ، وأخشى من تأثيرها السيء على مستعمراتنا الافريقية ، وأود أن لا أراها تخرج إلى حيز الوجود »[١١٨] .

أما بريطانيا ، فقد حرمتها هذه الاتفاقية من فلسطين التي تعتبرها محطة مهمة على طريق مواصلاتها إلى الهند ، كما أنها تقع على الضفة اليسرى من قناة السويس[١١٩] . وقد وصف لويد جورج ، رئيس وزراء بريطانيا ، الاتفاقية بأنها « وثيقة خرقاء ولا تلبي الأماني البريطانية »[١٢٠] .

ومن الجدير بالذكر أن اتفاقية سايكس - بيكو قد أبرمت دون علم ايطاليا والشريف حسين . فمن المعروف أن إيطاليا ترددت في دخول الحرب إلى جانب الحلفاء ، رغبة منها في الحصول على تنازلات منهم على صعيد المستعمرات . وفي ٤ آذار / مارس سنة ١٩١٥ قدم

(١١٧) Documents on British Foreign Policy [D B F P], 1st series, vol. 4 (1919 - 1939), pp. 241 - 251, and texte des lettres échangées dans: Pichon, *Le partage du Proche-Orient,* pp. 106 - 109.

(١١٨) C. Andrew et A.S. Kanya - Forstner, «La France à la recherche de la Syrie intégrale, 1914 - 1920,». pp. 268 - 269.

(١١٩) مصطفى طلاس ، الثورة العربية الكبرى ، ص ٢٦٦ .

(١٢٠) Harold William Vazeille Temperley, ed., *A History of the Peace Conference of Paris,* 6 vols. (London; New York: Oxford University Press, 1969), vol. 6, pp. 16 - 17.

امبريالي Imperiali ، سفير ايطاليا في لندن ، مذكرة إلى وزير الخارجية البريطاني ادوارد غراي تضمن البند التاسع منها المطالبة بالحفاظ على التوازن في البحر المتوسط . كما تضمن البند الثاني عشر تقديم ضمانة بريطانية ـ ايطالية لليمن . وفي ٢٦ نيسان / ابريل سنة ١٩١٥ ، وقعت اتفاقية لندن التي أدت إلى دخول ايطاليا الحرب إلى جانب الحلفاء ، وبقيت هذه الاتفاقية سرية ، وعلى ضوئها أعلنت إيطاليا الحرب على النمسا في ٢٣ أيار / مايو سنة ١٩١٥ ، ولكنها لم تعلن الحرب على المانيا إلا في ٨ آب / أغسطس سنة ١٩١٦[١٢١] .

ولم تعلم إيطاليا باتفاقية سايكس ـ بيكو إلا في ٧ تموز / يوليو سنة ١٩١٦ عن طريق قنصلها في القاهرة سلفاغو راجي Salvago Raggi . وبذلت جهوداً دبلوماسية مضنية حتى تمكنت من الاطلاع عليها في ٥ تشرين الأول / اكتوبر سنة ١٩١٦ عن طريق وزير الخارجية البريطاني[١٢٢] . وفي السادس عشر من الشهر نفسه ، أبرق وزير خارجية إيطاليا سيدني سونينو S. Sonnino إلى سفيره في لندن مبدياً تحفظاته عليها . وفي الرابع والعشرين منه ، بعث بمذكرات إلى باريس ولندن وبطرسبرغ تتضمن الرد الرسمي الايطالي على اتفاقية سايكس ـ بيكو والذي يحتوي على المطالبة باشراك إيطاليا في المفاوضات مع العرب حول مستقبل منطقتي (أ) و (ب) الواردتين في الاتفاقية . واحتوى الرد أيضاً على تأكيد المصالح الايطالية في البحر الأحمر[١٢٣] .

واستمرت إيطاليا ، طوال الحرب ، تؤكد على مطالبها هذه . ففي خطاب ألقاه رئيس وزرائها باولو بوزلي P. Boselli في مجلس النواب الايطالي ، في ٥ كانون الأول / ديسمبر سنة ١٩١٦ ، قال : « إن إيطاليا دولة متوسطية أساسية . ونحن لا نسعى إلى الهيمنة وإنما إلى توازن القوى الذي يعتبر شرطاً ضرورياً للسلام والرخاء . . . وتنظيم السلام سوف يؤمن هذا التوازن في الجزء الشرقي من البحر المتوسط الذي يؤلف أحد قواعد السياسة الايطالية »[١٢٤] .

وتحت إلحاح إيطاليا ، اقترح وزير خارجية بريطانيا بلفور Balfour عقد اجتماع رباعي في روما يحضره ممثلون عن بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وروسيا لإيجاد حل سريع لمسألة آسيا الصغرى . وعقد الاجتماع في كانون الثاني / يناير سنة ١٩١٧ دون الوصول إلى حل حاسم . وتلاه اجتماع آخر عقد في لندن في ٢٩ من الشهر نفسه ، واجهت فيه إيطاليا معارضة انكلو ـ فرنسية لأطماعها في آسيا الصغرى . ووصلت أنباء إلى إيطاليا ، في أثناء

(١٢١) Sergio Minerbi, *L'Italie et la Palestine, 1914 - 1920,* Publications de la Faculté des lettres et sciences humaines de Paris - Sorbonne, Série recherches, t. 60 (Paris: Presses universitaires de France, 1970), pp. 19 - 20, et Miège, *L'impérialisme colonial italien de 1870 à nos jours,* pp. 101 - 103.

(١٢٢) Minerbi, Ibid., p. 23.

(١٢٣) المصدر نفسه ، ص ٢٤ .

(١٢٤) المصدر نفسه ، ص ٢٥ .

ذلك ، عن حملة عسكرية انكلو ـ فرنسية ينتظر إرسالها قريباً إلى فلسطين . فسعت لدى حلفائها ومارست ضغوطاً شديدة لضمان مشاركتها فيها[١٢٥] .

وبمساع من بريطانيا وفرنسا ، عقد اجتماع في سان جان دوموريان Saint - Jean - de Maurienne في ١٩ نيسان / ابريل سنة ١٩١٧ في عربة القطار القادم من باريس لبحث إمكانية إبرام صلح منفرد مع الامبراطورية النمساوية ـ الهنغارية . وتقرر في هذا الاجتماع تأكيد المطالب الايطالية الواردة في اتفاقية لندن (٢٦ / ٤ / ١٩١٥)[١٢٦] .

أما الشريف حسين ، فقد بقي يجهل اتفاقية سايكس ـ بيكو حتى قامت الثورة البلشفية ونشرت نصوص الاتفاقيات السرية بين الحلفاء . ونشرت صحيفة الازفستيا نصوص هذه الاتفاقية في ٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٩١٧ . ونشرتها كاملة صحيفة Manchester Guardian البريطانية في عددها الصادر في ١٩ كانون الثاني / يناير سنة ١٩١٨[١٢٧] . كما قام القائد العثماني أحمد جمال باشا بإبلاغ الأمير فيصل بن الحسين ، قائد الجيش العربي الشمالي ، من خلال رسالة مؤرخة في ٢٦ تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٩١٧ ، مضمون هذه الاتفاقية[١٢٨] . غير أن الأمير حوّلها إلى والده فحوّلها بدوره إلى المندوب السامي البريطاني في القاهرة في ٢٩ كانون الأول / ديسمبر سنة ١٩١٧ . رد المندوب السامي على الملك حسين برسالة مؤرخة في ١٢ كانون الثاني / يناير سنة ١٩١٨ مؤكداً له أن « الخطب والتصريحات التي فاه بها كبار الساسة من الحلفاء تدل بأجلى وضوح على شدة رغبة الحلفاء بترقي وتقدم وإحياء الأمة العربية التي كانت نهضة جلالتكم باعثاً عظيماً لها على ذلك ومشجعاً كبيراً في هذا السبيل »[١٢٩] , وتسلم الحسين رسالة أخرى من وزارة الخارجية البريطانية عن طريق السير ريجنالد ونجت Reginald Wingate ، المندوب السامي البريطاني في القاهرة ، مؤرخة في ٤ شباط / فبراير سنة ١٩١٨ ، جاء فيها : « إن السياسة التركية لا تفتأ تغرس ذلك الارتياب ، بأن توسوس للعرب أن دول الحلفاء تطمع في الأراضي

(١٢٥) المصدر نفسه ، ص ٢٧ ـ ٢٨ .

(١٢٦) Miège, *L'impérialisme colonial italien de 1870 à nos jours,* pp. 27 - 28; Minerbi, Ibid., pp. 103 - 105; Raymond Poincaré, *Au service de la France - Neufs années de souvenirs,* 10 vols. (Paris: Plon, 1926 - 33), vol. 9, p. 115, et P. Charles - Roux, *Souvenirs diplomatiques, Rome - Quirinal* (Paris: Fayard, 1958), p. 204.

وكان قد حضر هذا الاجتماع رئيس وزراء إيطاليا بوزلي ووزير خارجيته سونينو ورئيس وزراء فرنسا ووزير خارجيته ريبو Ribot ، ورئيس وزراء بريطانيا لويد جورج والجنرال مكدونان Mac-Donan .

(١٢٧) Laloy, *Les documents secrets des archives du Ministère des affaires étrangères de Russie publiés par les bolcheviks,* pp. 158 - 159, et Sachar, *The Emergence of the Middle East, 1914 - 1924,* p. 173.

(١٢٨) موسى ، المراسلات التاريخية ، ١٩١٤ ـ ١٩١٨ : الثورة العربية الكبرى ، ج ١ ، ص ١٥٢ ـ ١٥٣ ، و G B , FO, 686 / 38 .

(١٢٩) موسى ، المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ١٤٨ .

العربية ، وتلقي في أذهان دول الحلفاء ، أنه يمكن إرجاع العرب عن مقصدهم في تحرير أنفسهم . ولكن أقوال الدساسين لن تقوى على إيجاد الشقاق بين الذين اتجهت عقولهم نحو فكرة واحدة وغرض واحد . . . إن حكومة جلالته ، مع الدول المحالفة لها ، ما تزال تلتزم بموقف الدفاع عن قضية تحرير الأمم المظلومة ، وهي مصممة على الوقوف إلى جانب الشعوب العربية في جهادها الرامي إلى بناء عالم عربي ، يسود فيه القانون والشرع بدل الظلم العثماني ، وتحل فيه الوحدة محل المنافسات المصطنعة التي يثيرها الموظفون الأتراك »(١٣٠) .

غير أن هذه التأكيدات قد طمأنت قادة الحركة العربية لبعض الوقت . فبعد أن تقدم جيش الثورة العربية من الحجاز بقيادة فيصل بن الحسين ودخل دمشق في اليوم الأول من تشرين الأول / اكتوبر سنة ١٩١٨ ، وزحف نحو الشمال حتى بلغ حلب ، فوجىء العرب بتصرفات الحلفاء التي عادت تؤكد شكوكهم وتثير مخاوفهم .

٢ ـ وعد بلفور

لقد استجابت حكومة لويد جورج للضغوط الصهيونية وأصدرت تصريحاً جاء في رسالة من وزير الخارجية البريطاني بلفور ، في الثاني من تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٩١٧ ، قبل أيام من دخول قوات الاحتلال البريطانية لمدينة القدس ، إلى لورد روتشيلد (Rotschild) الزعيم الصهيوني ، وجاء في هذا التصريح : « تنظر الحكومة البريطانية بعين العطف على إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين ، وهي لن تدخر جهداً لتسهيل تحقيق هذا الهدف ، على أن يكون واضحاً أن لا يؤول ذلك إلى إلحاق الضرر بالحقوق المدنية والدينية للجماعات غير اليهودية الموجودة في فلسطين أو بالحقوق التي يتمتع بها اليهود والأوضاع السياسية التي لهم في أي بلد آخر »(١٣١) .

وسعى الصهاينة إلى كسب تأييد الدول الحليفة لهذا الوعد . ففي فرنسا حيث توجد أقلية يهودية مؤثرة . وحيث تحرض حكومتها على كسب العطف الأميركي لم تظهر معارضة حقيقية للمشروع الصهيوني . ففي ١٤ شباط / فبراير سنة ١٩١٨ وجه وزير الخارجية الفرنسي ستيفان بيشون Stéphane Pichon رسالة إلى سوكولوف Sokolow ، مندوب الحركة الصهيونية في باريس ، جاء فيها : « إن التفاهم تام بين الحكومتين الفرنسية والانكليزية في ما يتعلق

(١٣٠) المصدر نفسه ، ص ١٧٨ ـ ١٧٩ ، و GB, FO, «From Foreign Office to Wingate,» 686/75, Cab. no. 163 (4/2/1918).

(١٣١) لمزيد من التفاصيل عن وعد بلفور ، أنظر : Leonard J. Stein, *The Balfour Declaration* (London: Valentine; New York: Simon, 1961); Renée Neher - Bernheim, prés., *La déclaration Balfour, 1917: création d'un foyer national juif en Palestine,* Collection archives, no. 36 (Paris: Julliard, 1969), et Chaim Weizmann, *Trial and Error: The Autobiography of Chaim Weizmann* (London: Hamilton; New York: Harper; Philadelphia: Jewish Publication Society, 1949).

بمسألة استيطان اليهود في فلسطين »(١٣٢) . وفي الولايات المتحدة الأميركية أعرب الرئيس ودرو ولسون Woodrow Wilson الذي تعرض بدوره لضغوط من الأقلية اليهودية ذات النفوذ الواسع ، للحاخام ستيفن وايز Stephen Wise أحد قادة الحركة الصهيونية في أميركا ، في ١٣ آب / أغسطس سنة ١٩١٨ عن ارتياحه للتقدم الذي حققته هذه الحركة وتأييده لوعد بلفور(١٣٣) . وبذل الصهاينة ، أثناء الحرب ، جهوداً كبيرة في سبيل الحصول على وعد مماثل من ألمانيا . واستطاعوا أن يحصلوا على تصريح من وزارة الخارجية الألمانية ، في الثاني من كانون الثاني / يناير سنة ١٩١٨ يؤيد التصريح الذي أدلى به طلعت باشا ، الصدر الأعظم العثماني ، في اليوم نفسه ، والذي يعد « بتنمية استقرار يهودي مزدهر في فلسطين ، عن طريق الهجرة غير المقيدة والاستيطان ضمن طاقة البلاد الاستيعابية ، وقيام حكم ذاتي يتفق وقوانين البلاد والتطور الحر لحضارتها »(١٣٤) .

هذا ، وقد علم الشريف حسين بوعد بلفور من الصحف المصرية وطالب السلطات البريطانية بإيضاحات حول الموضوع . وأكدت هذه السلطات للشريف أن الاستيطان اليهودي في فلسطين لن يكون مسموحاً به إلا بقدر ما يتفق ذلك مع حرية السكان العرب من الناحيتين السياسية والاقتصادية(١٣٥) . والحقيقة أن وعد بلفور كان جزءاً مكملاً ومعدلاً لاتفاقية سايكس ـ بيكو .

٣ ـ وعود الحلفاء للعرب

لم يكتف الحلفاء بالمراسلات السرية التي تمت بين هنري مكماهون والشريف حسين خلال عامي ١٩١٥ و١٩١٦ ، بل قطعوا للعرب كثيراً من الوعود ، سعياً منهم لضمان التأييد العربي لهم ، أثناء الحرب . ففي ١٩ آذار / مارس سنة ١٩١٧ ، أي بعد أسبوع واحد من احتلال القوات البريطانية لبغداد ، أعلن الجنرال مود Maude ، قائد القوات البريطانية ، بناء على تعليمات من وزارة الحرب War Cabinet ، عن رغبة الحلفاء في تحرير العراق من

(١٣٢) Roger de Gontaut - Biron, *Comment la France s'est installée en Syrie, 1918 - 1919* (Paris: Plon - Nourrit, 1923), p. 155 et Pichon, *Le partage du Proche - Orient,* p. 134.

(١٣٣) Gontaut - Biron, Ibid, p. 156.

(١٣٤) لمزيد من التفاصيل عن المساعي الصهيونية لدى المانيا والدولة العثمانية ، أنظر : علي محافظة ، **العلاقات الألمانية ـ الفلسطينية ١٨٤١ ـ ١٩٤٥** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، ١٩٨١)، ص ١٣٧ ـ ١٧٩ و Isaiah Friedman, *Germany, Turkey and Zionism, 1897- 1918* (Oxford: Clarendon Press, 1977), pp.382- 383 (نص التصريح), and Stein, *The Balfour Declaration,* pp.602- 603.

(١٣٥) موسى ، **المراسلات التاريخية ، ١٩١٤ ـ ١٩١٨ : الثورة العربية الكبرى** ، ج ١ ، ص ١٧٥ ـ ١٧٦ ، وطلاس ، **الثورة العربية الكبرى** ، ص ٢٧٤ .

الهيمنة التركية[١٣٦] . وفي الخامس من كانون الثاني / يناير سنة ١٩١٨ ، حدد رئيس الوزراء البريطاني ، لويد جورج ، في خطاب ألقاه في مجلس العموم البريطاني أهداف بلاده في الحرب « بالاستقلال الوطني لشبه الجزيرة العربية والعراق وسورية وفلسطين »[١٣٧] .

وبعد افتضاح أمر اتفاقية سايكس ـ بيكو ، تمت اتصالات بين أحمد جمال باشا قائد الجيش العثماني الرابع المرابط في سورية ، وقادة جيش الثورة العربية . عندها بعث المندوب السامي البريطاني في القاهرة برقية إلى الملك حسين يؤكد له فيها أن أقوال جمال باشا ليست سوى أكاذيب وأن بريطانيا مـا زالت ملتزمة باتفاقها مع العرب[١٣٨] . وعلى الرغم من هذه التصريحات ، فقد استبد القلق بنفوس القادة العرب . ولم يتردد الأمير فيصل بن الحسين في الاتصال بالمسؤولين الأتراك للحصول على ضمانات للاستقلال العربي ، وأبلغ القائد التركي جمال باشا الصغير بأنه على استعداد لأن يضمن بقواته الدفاع عن جبهة الجيش الرابع التركي إذا ما تعهدت الحكومة التركية بموافقتها على قيام دولة عربية موحدة تشمل ولاياتها العربية[١٣٩] .

وازدادت شكوك العرب غداة نزول القوات الفرنسية على الساحل السوري في ٧ تشرين الأول / اكتوبر سنة ١٩١٨ ، وتقسيم بلاد الشام إلى ثلاث مناطق عسكرية . واحتج العرب لدى السلطات البريطانية معتبرين هذه التجزئة خطوة أولى نحو تنفيذ اتفاقية سايكس ـ بيكو التي أنكرت وجودها الحليفتان بريطانيا وفرنسا مراراً . وتلا إبرام هدنة مودروس Mudros ، في ٣٠ تشرين الأول / أكتوبر سنة ١٩١٨ ، صدور بيان مشترك انكلو ـ فرنسي ، في ١٨ تشرين الثاني / نوفمبر في كل من لندن وباريس ونيويورك وبغداد والقاهرة . وجاء فيه أن الحكومتين قد عقدتا العزم على « أن تعطيا السكان غير الاتراك القاطنين بين جبال طوروس والخليج العربي ، تأكيداً بأن الحكومتين ، كلا منهما في منطقتها الخاصة ، تأمين أفضل درجات الحكم الذاتي لهم ، بهدف ضمانة تحريرهم وتطوير مدنيتهم » وأن هدفهما هو « التحرير التام النهائي للشعوب التي طال اضطهاد الاتراك لها ، وإقامة حكومات وإدارات قومية تستمد سلطتها من المبادأة والاختيار الحر للأهالي الوطنيين . . . وأنهما متفقتان على تشجيع إقامة الحكومات والادارات الوطنية ومساعدتها في الأراضي التي حررها الحلفاء في سورية والعراق وكذلك الأراضي التي تعملان على تحريرها »[١٤٠] .

(١٣٦) David Lloyd - George, *War Memoirs of David Lloyd - George,* 2nd ed. (London: Ivor Nicholson and Watson, 1934), vol. 4, pp. 1816 - 1817.

(١٣٧) Temperley, *A History of the Peace Conference of Paris,* vol. 6, p. 23.

(١٣٨) موسى ، المراسلات التاريخية ، ١٩١٤ ـ ١٩١٨ : الثورة العربية الكبرى ، ج ١ ، ص ١٥١ ـ ١٥٢ .

(١٣٩) Edouard Brémond, *Le Hedjaz dans la guerre mondiale* (Paris: Payot, 1931), p. 291.

(١٤٠) عبدالرزاق الحسني ، العراق في دوري الاحتلال والانتداب ، ٢ ج (صيدا : مطبعة العرفان ، ١٩٣٥) ، ص ٦١ .

٤ ـ تقويم مشروع الحسين بن علي في الوحدة العربية

اعتقد الشريف حسين أن المراسلات التي تبادلها مع هنري مكماهون تؤلف اتفاقاً تعاهدياً ملزماً للطرفين . وبعد أن تسربت إليه الأنباء حول اتفاقات سرية بين الدول الحليفة تستهدف اقتسام آسيا العربية ، وجد الحسين أن من واجبه أن يؤكد للمسؤولين البريطانيين النقاط الرئيسية لما تم الاتفاق عليه . فبعث برسالة مؤرخة في ٢٨ آب / أغسطس سنة ١٩١٨ إلى ريجنالد ونجت ، المندوب السامي البريطاني في القاهرة ، تتضمن خلاصة ما اعتقد أنه يشكل معاهدة بينه وبين بريطانيا :

"١ ـ تتعهد بريطانيا العظمى بتشكيل حكومة عربية مستقلة بكل معاني الاستقلال في داخليتها وخارجيتها ، وتكون حدودها شرقاً بحر فارس ومن الغرب بحر القلزم (الأحمر) والحدود المصرية والبحر الأبيض وشمالاً ولاية حلب والموصل إلى نهر الفرات ومجتمعة مع الدجلة إلى مصبها في بحر فارس ، ما عدا مستعمرة عدن ، فإنها خارجة عن هذه الحدود . وتتعهد هذه الحكومة برعاية المعاهدات والمقاولات التي أجرتها بريطانيا العظمى مع أي شخص كان من العرب في داخل هذه الحدود بأنها تحل محلها في رعاية وصيانة تلك الحقوق وتلك الاتفاقيات مع أربابها ، أميراً كان أو من الأفراد .

"٢ ـ تتعهد بريطانيا بالمحافظة على هذه الحكومة وصيانتها من أي مداخلة كانت بأي صورة كانت في داخليتها ، وسلامة حدودها البرية والبحرية من أي تعد ، بأي شكل يكون ، حتى ولو وقع قيام داخلي من دسائس الأعداء أو من حسد بعض الأمراء ، فيه تساعد الحكومة المذكورة مادة ومعنى على دفع ذلك القيام لحين اندفاعه . وهذه المساعدة في القيامات والثورات الداخلية تكون مدتها محدودة أي لحين يتم للحكومة العربية المذكورة تشكيلاتها المادية .

"٣ ـ تكون البصرة تحت أشغال العظمة البريطانية لحينما يتم للحكومة الجديدة المذكورة تشكيلاتها المادية . ويعين من جانب تلك العظمة مبلغ من النقود ويراعى فيه حال احتياج الحكومة العربية التي هي في حكمها قاصرة ، في حضن بريطانيا ، وتلك المبالغ تكون في مقابلة ذلك الأشغال .

"٤ ـ تتعهد بريطانيا العظمى بالقيام بكل ما تحتاجه ربيبتها الحكومة العربية من الأسلحة ومهماتها والذخائر والنقود مدة الحرب .

"٥ ـ تتعهد بريطانيا العظمى بقطع الخط من مرسين أو ما هو مناسب من النقاط في تلك المنطقة لتخفيف وطأة الحرب على البلاد لعدم استعدادها "[١٤١] .

إن إصرار الشريف حسين على الوحدة العربية واضح في مراسلاته مع المسؤولين البريطانيين ، وكان يعتقد أن الوحدة العربية ستكون إحدى نتائج الثورة التي قادها .

(١٤١) موسى ، المراسلات التاريخية ، ١٩١٤ ـ ١٩١٨ : الثورة العربية الكبرى ، ج ١ ، ص ٢١٠ ـ ٢١١ .

بدأت الشكوك تتسرب إلى نفسه بعد قيام الثورة بأشهر ، حينما نودي به ملكاً على البلاد العربية في الأول من تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٩١٦ ، وتلكأت الدول الحليفة بالاعتراف به . ولم تعترف به إلا بعد أربعين يوماً ملكاً على الحجاز وحده (في ١٠ / ١٢ / ١٩١٦) ، مبررة ذلك بما يلي :

« إن حكومة جلالته (البريطانية) ومعها حكومتا فرنسا وروسيا ، مع أنها تعتبران سموكم الرأس الأسمى للشعوب العربية في ثورتها على مساوىء الحكم التركي ، ومع سرورها بالاعتراف اعترافاً واقعياً بأن سموكم الحاكم الشرعي والمستقل للحجاز ـ إلا أنها لا تستطيع الاعتراف باللقب (الذي أعلنتموه) والذي يمكن أن يثير التفرقة بين العرب في الوقت الحاضر ، ومن ثم يعيق التسوية النهائية لقضايا الجزيرة العربية على أسس مرضية . . . ذلك أن التسوية النهائية يجب أن تتم بموافقة الزعماء العرب الآخرين ، وهي موافقة لا دليل عليها في الوقت الراهن ، وهي تسوية يجب أن تتبع لا أن تسبق النصر في ميدان الحرب .

« وترغب حكومة جلالته أن تلفت انتباه سموكم إلى النقاط التالية :

« تلاحظ الحكومة البريطانية أن اللقب الذي اتخذتموه سيادتكم يقوم على أساس قومي وليس على أساس الأقطار ، وهي تسجل ما صدر عنكم من أن ابن سعود والسيد الادريسي يحكمان بلاديهما ، وأنه لا رغبة لسموكم في التدخل في شؤونها .

« وتلاحظ حكومة جلالته أنكم تركتم قضية الخلافة للعالم الاسلامي ، ليقرر فيما بعد من الذي يحتل هذا المنصب الخطير ، وهي تتفق مع هذه الخطة الحكيمة . ولا تستطيع الدول المسيحية التي لها رعايا يعدون بالملايين من المسلمين أن تضع نفسها في موضع المتهم أمام هؤلاء الرعايا إذا بدا لهم أنها تعاضد هذا الخليفة ضد الخليفة الآخر ، بل إن معاضدة كهذه ستلحق الضرر بكم في أنظار العالم الاسلامي »(١٤٢).

وتعتبر هذه المذكرة البريطانية أول اعتراف رسمي من الحلفاء بتجزئة آسيا العربية التي كان الشريف قد أعلن ثورته من أجل وحدتها واستقلالها . وهذا أول تلميح للملك حسين بأن للدول الحليفة اتصالاً بابن سعود في نجد والسيد الادريسي في عسير واحترام لاستقلال بلديهما . وتتضمن هذه المذكرة تحذيراً للملك بأن لا يقدم على ترشيح نفسه للخلافة الاسلامية . غير أن الملك حسين اكتفى بالاحتجاج على موقف الحلفاء هذا ، وحاول تكيفه والتعايش معه . ففي مقابلة تمت بين هوغارث Hogarth ، السكرتير الشرقي في دار المعتمد البريطاني في القاهرة وفؤاد الخطيب ، وكيل وزارة الخارجية الحجازية ، في شباط / فبراير سنة ١٩١٧ ، أوضح الأخير تصور الحسين للحكم الذاتي في دولة الوحدة التي ينادي بها : « إن الملك يرغب في أن يحكم كل قطر عربي نفسه بنفسه تحت سيادته . وأن الامام يحيى وابن سعود والزعماء الكبار في البادية السورية يحكم كل واحد منطقته ، وكذلك المناطق السورية ولبنان قلب

(١٤٢) المصدر نفسه ، ص ٩٣- ٩٤ ، و GB. FO, 882/5.

سورية »(١٤٣). وبينّ ونجت ، في رسالة بعث بها إلى بلفور في ٢٢ حزيران / يونيو سنة ١٩١٨ ، أن هدف الملك حسين هو وضع الأسس لاتحاد دول عربية يضم شبه الجزيرة العربية وسورية والعراق تحت رئاسته الاسمية ، وأن يوطد حق العرب التقليدي في تسلم الخلافة(١٤٤).

وأكد الحسين هذا الاتجاه ، فأبرق إلى ابنه فيصل ، في اليوم الثاني من دخوله دمشق ، قائلاً : « يجب أن يحكم السوريون بلادهم حسب العرف والتقاليد السائدة بينهم » . ويعلل ذلك بقوله :

« إن أبناء البلاد أعرف بعرف بلادهم . . . وإني إذا ذكرت أبناء سورية فلا أفرق بين أحد منهم بمذهب أو غيره ، بل كلهم في نظري سواء ، لأن وحدة القومية هي جامعة التفاهم وتبادل المصالح والمنافع . وطالما قلت أن العرب عرب قبل أن يكونوا مسلمين أو مسيحيين ، فالبلاد لأهلها يتمتعون بكل حقوقها ، ويجنون من كل ثمراتها ، فلا يفرق بينهم في الحقوق والواجبات والأخذ بوسائل الكسب والتمتع بالثمرات أي سبب من الأسباب »(١٤٥) .

واستمر الحسين يدعو إلى الاتحاد الفيدرالي العربي لأقطار آسيا العربية ، مؤكداً على الطابع الليبرالي للحكم والمساواة بين المواطنين مهما اختلفت مذاهبهم ونحلهم ، مصرّاً على الطابع القومي للثورة التي تزعمها . وواصل تأكيداته للحلفاء بأن « هدفه الأكبر والوحيد هو تحقيق وحدة عربية تحت رئاسة زعيم واحد »(١٤٦) . ورغم هذه التأكيدات ، فقد تلقى من الحلفاء إجابات غامضة وبيانات عامة لا تؤيد ما كان ينادي به ويدعو إليه . فقد كان هم الحلفاء ، أثناء الحرب ، استمرار الشريف في ثورته ، وعدم خلق المتاعب لهم في المشرق العربي . كما كان من الصعب على الشريف أن يتراجع بعد أن أعلن الثورة على الأتراك ، وأدان جمعية الاتحاد والترقي الحاكمة بالمروق على الاسلام . ولم يكن يتصور ، بعقليته المتمسكة بالمثل العليا والالتزام بالعهود والمواثيق ، أن يتخلى عنه الحلفاء ويرتدوا على ما قطعوا من عهود .

(١٤٣) (تقرير هوجارت بتاريخ ١٢ / ٢ / ١٩١٧) GB, FO, 882/12.
(١٤٤) (تقرير رقم ١٢٩ بتاريخ ٢١ / ٦ / ١٩١٨) GB, FO, 341/338.
(١٤٥) الحسين بن عبدالله ، «تصريح الملك حسين» ، القبلة ، العدد ٢٢٠ ، ١٩١٨/١١/٨ .
(١٤٦) (رسالة من ولسون إلى وينجت بتاريخ ٢٣ / ١٢ / ١٩١٨) GB, FO, 626/63.

الفصل الأول

فرنسا وايطاليا في مؤتمر الصُّلح ومواقفهما من المطالب الوحدويّة العربيّة ١٩١٩-١٩٢٠

أولاً : العرب ومؤتمر الصلح

كانت مشاركة عرب المشرق في الحرب العالمية الأولى إلى جانب الحلفاء من خلال الثورة العربية الكبرى ، والتسهيلات التي قدمتها مصر والسودان للقوات البريطانية المحاربة ، ومساهمة آلاف المواطنين في أقطار المغرب العربي في هذه الحرب من خلال انخراطهم في سلك الجندية الفرنسية ، والوعود التي قطعت لعرب المشرق أثناء هذه الحرب ، ومبادىء الرئيس الأمريكي ودرو ولسن Woodrow Wilson التي أعلنها في ٨ كانون الثاني / يناير سنة ١٩١٨ لاقامة سلام عادل في العالم(١) ، وبخاصة مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها ، قد أيقظت الآمال في نفوس العرب ، فانتظروا بفارغ الصبر انعقاد مؤتمر الصلح الذي سيقرر مصائر الشعوب والأمم في العالم .

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٩١٨ ، تلقى الحسين بن علي ، ملك الحجاز ، دعوة من وزارة الخارجية البريطانية ، للمشاركة في مؤتمر الصلح الذي تقرر عقده في باريس ، في كانون الثاني / يناير سنة ١٩١٩ . استجاب الحسين للدعوة ، وكلف ابنه فيصلاً برئاسة الوفد العربي للمؤتمر .

غادر فيصل سورية بحراً إلى مرسيليا على رأس وفد عربي(٢) في ٢٦ تشرين الثاني /

---

(١) للنص الكامل لهذه المبادىء ، أنظر : Robert Lansing, *The Peace Negotiations: A Personal Narrative* (New York: Houghton Mifflin, 1921), pp. 314-316, and مصطفى طلاس، **الثورة العربية الكبرى** (دمشق : مجلة الفكر العسكري ، ١٩٧٨) ، ملحق (د) ، ص ٧٣٢ - ٧٣٣ .

(٢) تألف الوفد العربي من السادة رستم حيدر وأحمد قدري وفائز الغصين ونوري السعيد وانضم إليهم عوني عبدالهادي في باريس. لمزيد من المعلومات ، أنظر : سليمان موسى ، **المراسلات التاريخية ، ١٩١٤ - ١٩١٨ : الثورة العربية الكبرى** (عمان : المؤلف ، ١٩٧٣) ، ج ٢ ، ص ٢١ .

نوفمبر سنة ١٩١٨ تاركاً الحكومة الفرنسية في حالة من الارتباك . فهي لم ترض عن تعيينه قائداً للمنطقة الشرقية من أراضي العدو المحتلة ، واعتبرت هذا التعيين مؤامرة بريطانية تستهدف طرد الفرنسيين من سورية . ولذا واجه فيصل الكثير من المضايقات أثناء وجوده في فرنسا[٣] . وانتظاراً لافتتاح مؤتمر الصلح ، غادر فيصل باريس إلى لندن ، حيث وصل إليها في ١٠ كانون الأول / ديسمبر سنة ١٩١٨ ، واستقبل في وزارة الخارجية البريطانية ، حيث أبلغ لأول مرة عن مضمون معاهدة سايكس ـ بيكو[٤] ، ونصحه كبار موظفيها بالاتصال بقيادة الحركة الصهيونية لضمان تأييدها له في مؤتمر الصلح . غير أن تعليمات والده اقتصرت على التشاور مع القادة الانكليز وتنسيق أعماله معهم . وكان الأمر الملح أمامه هو تحييد فرنسا بالاعتماد على بريطانيا .

١ ـ المساعي الفرنسية لمقاومة المطالب الوحدوية العربية

عاد فيصل إلى باريس في التاسع من كانون الثاني / يناير سنة ١٩١٩ للاشتراك في أعمال المؤتمر[٥] . وكانت أولى المشكلات التي واجهته تمثيل العرب في المؤتمر ، إذ أن فرنسا كانت تعارض بشدة هذا التمثيل . لذا ، وجه فيصل رسالة إلى وزير الخارجية الفرنسي بيشون Pichon بهذا الشأن ، في ١٣ / ١ / ١٩١٩[٦] ، والتقى برئيس الوزراء الفرنسي جورج كليمنصو فأكد له هذا أنه يعتبر العرب من الحلفاء . واكتفى فيصل بهذا التأكيد . غير أن مدير الشؤون الشرقية في وزارة الخارجية الفرنسية ، غو J. Gout ، أبلغه ، قبيل افتتاح المؤتمر ، أن بعض الدول الحليفة لم تعترف بعد بالحكومة العربية وأن هذا سيعرقل عملية تمثيلها في المؤتمر . وسعى فيصل لدى رئيس وزراء بريطانيا فبذل مساعيه لدى كليمنصو ولدى بقية قادة الدول الحليفة فأقر المجلس الأعلى للحلفاء ، في ١٧ كانون الثاني / يناير سنة ١٩١٩ ، أن يمثل العرب مندوبان . وفي جلسة الافتتاح ، كان الممثلان فيصل ومحمد رستم حيدر[٧] .

قدم فيصل إلى الأمانة العامة لمؤتمر الصلح ، في ٢٩ كانون الثاني / يناير ، مذكرة تضمنت المطالبة باستقلال البلاد العربية في آسيا الممتدة بين « خط اسكندرونة ـ ديار بكر شمالاً ،

---

(٣) رسالة من فيصل إلى زيد ، ليون ، بتاريخ ٢٦ / ١١ / ١٩١٨ ، في : المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٢٤٦ ، ورسالة من فيصل إلى زيد ، لندن ، بتاريخ ١٢ / ١٢ / ١٩١٨ ، في : المصدر نفسه ، ص ٢٥٠ .

(٤) George Antonius, *The Arab Awakening: The Story of the Arab National Movement* (London: Hamilton, 1938), p. 281.

(٥) برقية من فيصل إلى الحسين ، لندن ، بتاريخ ٩ / ١ / ١٩١٩ ، في : موسى ، المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٣٥ .

(٦) « مذكرة بتوقيع فيصل قائد الجيوش الشمالية بتاريخ ١٩١٩/١/١٣ ، » Ministère des affaires étrangères [MAE] , Arabie - Hedjaz 1918 - 1929, série E, vol. 3, fol. 21.

(٧) رسالة فيصل إلى الحسين ، باريس ، بتاريخ ١٩ / ١ / ١٩١٩ ، في : موسى ، المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٣٦ ـ ٤٠ .

والمحيط الهندي جنوباً ، تحت ضمانة جمعية الأمم » ، وذلك استناداً إلى حق تقرير المصير الوارد في مبادىء الرئيس ويلسون[٨] .

لقد أدلى فيصل ، في اليوم التالي ، بحديث للميجور مور Moore ، أحد الضباط السياسيين الانكليز في العراق آنذاك والذي حضر مؤتمر الصلح ، أوضح فيه حقيقة نواياه وهي « إنشاء اتحاد لدول عربية تحكم كل دولة منها حكومة عربية فعلية وليس بالاسم . وأن تكون هذه الدول متحدة لها علم واحد وعملة واحدة وخدمات جمركية واحدة » . أي أنه كان يسعى إلى اتحاد كونفدرالي يضم أقطار آسيا العربية ، وذلك كخطوة أولى على طريق الوحدة الاندماجية . فهو يقول لمور : « إن الهدف البعيد المدى ، هو دون شك اندماج هذه الدول تدريجياً لكي تصبح دولة عربية واحدة تحكمها حكومة مركزية »[٩] .

وفي اليوم نفسه ، اتخذ مجلس العشرة قراراً بفصل الأقطار العربية الآسيوية عن الدولة العثمانية ووضعها تحت الانتداب[١٠] .

وفي الخامس من شباط / فبراير ، قدم فيصل مذكرته الثانية إلى مؤتمر الصلح . وقد أوضح فيها هدف الحركة القومية العربية وهو « ضم العرب كلهم في أمة واحدة » ، وجاء فيها :

« نحن نعتقد أن مطمحنا الذي هو وحدة العرب في آسيا واضح لا يحتاج إلى برهان أو جدل » . وساق الحجج والمبررات لهذا الهدف ، كما يلي :

- المبادىء العامة التي قبل بها الحلفاء حينما انضمت إليهم الولايات المتحدة الأمريكية .
- ماضي العرب العظيم والأعمال التي قاموا بها منذ ستمائة عام .
- الجهد الذي بذله العرب إلى جانب الحلفاء .
- شبكة المواصلات التي تربط الأقطار العربية والتي تجعل تحقيق الوحدة أمراً سهلاً .
- على الرغم من التفاوت السياسي بين الأقطار العربية في آسيا (سورية ، فلسطين ، العراق ، الجزيرة ، الحجاز ، اليمن ونجد) فإن فيها « شعباً واحداً متهيئاً للنهوض ، يغار على لغته

---

(٨) المصدر نفسه ، ص ٤٣ ـ ٤٤ ، وزين نور الدين زين ، **الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان** (بيروت : دار النهار ، ١٩٧٠) ، ملحق رقم ٦ ، ص ٣٧ ، و David Hunter Miller, *My Diary at the Conference of Paris,* with Documents (New York:Appeal Printing Company, 1924), vol. 4, p. 300. (Document 251, Territorial Claims of the Government of Hedjaz, 29 / 1 / 1919)

(٩) موسى ، المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٤٤ ـ ٤٥ ، و Great Britain [GB], Foreign Office [FO], 608 / 92, Paris, 30 / 1 / 1919.

(١٠) Miller, Ibid., vol. 6, Document 639 Resolutions relatives aux puissances mandataires, 30/1/1919, pp.295-297.

وحريته » . ولا يوجد « تناقض في الرغائب أو المصالح المادية والعقائد أو الأخلاق ، مما يحول دون اتحادها »[11] .

وفي السادس من شباط / فبراير ، مثل فيصل أمام مجلس العشرة . وطالب باستقلال البلاد العربية في آسيا مكرراً الحجج التي أوردها في مذكرتيه السابقتين : من اشتراك هذه البلاد في اللغة والعرق والحضارة ، واتحادها في المنافع الاقتصادية ، وما بذلت من دماء وقدمت من رجال في ساحات الحرب العالمية ، واعتراف الحلفاء بالقوات العربية كقوات حليفة ، ووعودهم التي قطعوها للقادة العرب لتحريرهم والاعتراف باستقلالهم ، والتقدم الحضاري الذي بلغته هذه البلاد والذي يؤهلها للعيش حرة مستقلة . وأكد ، في خطابه هذا ، أن غاية عرب آسيا هي الاستقلال والاتحاد الكونفدرالي العربي . وطالب بتأليف لجنة تحقيق دولية للتعرف على رغائب السكان[12] . و « كان تعليق بيشون على خطاب فيصل : أنه دفاع عن المصالح الاستعمارية البريطانية وإساءة للقضية الفرنسية ـ السورية »[13] .

كانت العقبة الكبرى أمام فيصل ، في مؤتمر الصلح ، تتمثل في أطماع فرنسا في بلاد الشام . فمنذ بداية تشرين الأول / اكتوبر سنة ١٩١٨ ، أبلغ بول كامبون Paul Cambon ، سفير فرنسا في لندن ، وزير الخارجية الفرنسي بأن اتفاقية سايكس ـ بيكو لم تصدق من قبل الحكومة البريطانية ، رغم المباحثات الجارية بشأنها مع لورد روبرت سيسل Lord Robert Cecil[14] . والواقع أن الحكومة البريطانية كانت ترى أن الظروف قد تبدلت بصورة جذرية منذ إبرام الاتفاقية وأن « نصوصها لم تعد تتفق والظروف الراهنة » . صحيح أن العمليات العسكرية قد تطورت في فلسطين وسورية لكن أمران أساسيان قد حدثا فغيرا كثيراً من الأوضاع وهما : دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب ، وزوال روسيا القيصرية . لقد دفع الوضع الدولي

---

(١١) المصدر نفسه ، ص ٤٧ ـ ٤٨ ، وتشير المصادر الأجنبية إلى أن هذه المذكرة قد قدمت في ١ / ١ / ١٩١٩ ، والواقع أنها قدمت في ٦ / ٢ / ١٩١٩ قبيل مثول فيصل أمام مجلس العشرة بساعة واحدة كما جاء في رسالة فيصل إلى والده في ١٦ / ٢ / ١٩١٩ ، وإن كانت تحمل تاريخ ٥ / ٢ / ١٩١٩ . لمزيد من المعلومات ، أنظر : موسى ، **المراسلات التاريخية ، ١٩١٤ ـ ١٩١٨ : الثورة العربية الكبرى** ، ج ٢ ، ص ٥٤ ـ ٥٧ ، و MAE, Arabie 1918-1919, série E, vol. 7, fol. 42, et Miller, *My Diary at the Conference of Paris*, vol. 4, Document 250, pp. 297-299.

(١٢) موسى ، **المراسلات التاريخية ، ١٩١٤ ـ ١٩١٨ : الثورة العربية الكبرى** ، ج ٢ ، ص ٤٩ ـ ٥٢ ، و MAE, Arabie 1918- 1929, «Emir Faisal's Speech,» série E, vol.3, fol.116- 118, and Foreign Relations of the United States [FRUS], vol.3, Washington, 1943, pp.888- 894.

(١٣) MAE, Levant, Syrie - Liban, «Pichon au Haut - Commissaire à Beyrouth, Paris, 13/ 2/ 1919 ,» série E, vol. 3, fol. 119.

(١٤) MAE, Levant, Syrie - Liban 1918 - 1929, «Note pour le ministre des affaires étrangères du 1/ 10/ 1918 ,» série E, vol. 2, fol. 95 - 96.

الجديد الحكومة البريطانية إلى اقتراح اشراك الحكومتين الأمريكية والايطالية في المباحثات الخاصة بمستقبل البلاد العربية في ٨ / ١٠ / ١٩١٨[15] .

رفضت الحكومة الفرنسية هذا الاقتراح ، واقترحت ، بالمقابل ، إجراء مباحثات مسبقة بين الحكومتين (البريطانية والفرنسية) ، واستثناء الحكومتين الأمريكية والإيطالية منها[16] . وتصلب الموقف الفرنسي في ما بعد ، إذ أعلن ستيفان بيشون Stephane Pichon ، وزير الخارجية ، موقف حكومته في **٢٩** كانون الأول / ديسمبر سنة **١٩١٨** أمام مجلس النواب الفرنسي : « لنا في الامبراطورية التركية حقوق لا بد من حمايتها ، لنا حقوق في سورية ولبنان وكيليكيا وفلسطين . إنها تقوم على أسس تاريخية ، وعلى اتفاقيات وعقود . كما تقوم أيضاً على أماني وتطلعات الشعوب التي ما زالت منذ عهد طويل من أنصارنا . ونحن ملتزمون بصورة قاطعة بممارسة هذه الحقوق والدفاع عنها . . . ولكننا نعتبر الاتفاقيات المبرمة مع انكلترا ما تزال تربطنا بها ، وأن الحقوق التي اعترف لنا بها والتي نطالب بعرضها على المؤتمر هي حقوق مكتسبة منذ الآن »[17] .

وتعزز موقف الحكومة الفرنسية هذا بقرارات المؤتمر الذي عقد في الخامس من كانون الثاني / يناير سنة **١٩١٩** ، بترتيب من غرفتي تجارة مرسيليا وليون وجامعة ليون ، والتي أكدت على الضرورة الملحة لتوثيق الصلات مع سورية[18] .

٢ ـ القوى العربية المتعاونة مع فرنسا

وقد بذلت فرنسا جهوداً كبيرة قبل هذا المؤتمر لتأمين هيمنتها على سورية . ففي **١٥** كانون الأول / ديسمبر سنة **١٩١٦** ، أنشأت « فيلق الشرق La Légion d'Orient » تحت قيادة فرنسية في قبرص ، بهدف استخدامه أداة لمواجهة الوعود البريطانية المقطوعة لشريف مكة[19] . وشكلت مجموعة من السوريين الموالين لفرنسا « اللجنة المركزية السورية Comité central syrien » في باريس في **١٦** حزيران / يونيو سنة **١٩١٧** من أجل كسب ود المواطنين السوريين إلى جانب فرنسا[20] . وكانت هذه اللجنة على صلة وثيقة بـ « اللجنة الفرنسية

---

(١٥) MAE, Levant, Syrie - Liban 1918 - 1929, «Note de Lord Robert Cecil en date du 8/ 10/ 1918,» série E, vol. 2, fol. 186.

(١٦) MAE, Levant, Syrie - Liban 1918 - 1929, «Lettre de Paul Cambon au ministre des affaires étrangères, 28/ 10/ 1918,» série E, vol. 3, fol. 235 - 237.

(١٧) Roger de Gontaut - Biron, *Comment la France s'est installée en Syrie, 1918 - 1919* (Paris: Plon - Nourrit, 1923) pp. 199 - 200.

(١٨) Paul Huvelin, *Que vaut la Syrie?*, L'Asie française, Documents économiques, politiques et scientifiques, no. 1 (Paris: L'Asie française, 1921), pp. 4 - 5.

(١٩) Georges Samné, *La Syrie,* Préface de Chekri Ganem (Paris: Editions Brossard, 1920), p. 520. (Annexe, Lettre du ministre de la guerre, 4/ 1/ 1917)

(٢٠) المصدر نفسه ، ص ٦ ـ ٧ .

للشرق « Le Comité français de l'Orient » التي أنشأها الحزب الاستعماري في فرنسا[٢١] .

وتكونت جمعية النهضة اللبنانية Lebanon League of Progress في نيويورك منذ عام ١٩١١ بهدف « بناء لبنان ضمن حدوده التاريخية الطبيعية ، وقيام حكومة لبنانية دستورية ومستقلة بالتعاون مع فرنسا لوحدها ، وتسمية عميد (رئيس دولة) ومستشارين وقائد للجيش من الفرنسيين ، بحيث يقومون بهذه المهمات بصفتهم موظفين لبنانيين ، حتى يتمكن الشعب من حكم نفسه بنفسه »[٢٢] .

وتأسست لجنة لبنانية سورية Comité libano-syrien في مصر ، في آذار / مارس سنة ١٩١٩ ، بغرض « تحرير سورية وبلوغها الاستقلال برعاية فرنسا ومساعدتها وضمانتها عن طريق نظام فدرالي واستقلال ذاتي لولاياتها ، بحيث يبقى للبنان طابعه الخاص وتطور أمانيه المشروعة »[٢٣] .

وقد بعثت هذه اللجنة بمذكرة إلى مؤتمر الصلح طالبت فيها « بتحرير سوريا والسير بها في سبيل الاستقلال تحت رعاية دولة فرنسا وبمساعدتها وبضمانتها على طريقة الاستقلال الاداري لكل من ولايات سوريا مع المحافظة على نوع الاستقلال الحائز عليه لبنان من قبل ، وعلى الصفة الخاصة به ، وعلى حقه في السعي لتحقيق أمانيه العادلة . أما علاقات لبنان مع باقي بلاد سوريا فسيؤجل أمر تقريرها لما بعد حسب الظروف »[٢٤] .

وتشكل « الاتحاد اللبناني L'Alliance libanaise » في القاهرة برئاسة أوغست أديب . وتولى أنطون الجميّل منصب السكرتير العام . وقد أصدر الأول كتاباً بعنوان « لبنان بعد الحرب » ، وكان مطلب الاتحاد « الاستقلال التام للبنان بحدوده الموسعة » . ولذا اتهم الاتحاد والقائمون عليه بالخيانة من قبل العناصر اللبنانية الموالية لفرنسا[٢٥] .

ونهضت في نيويورك « رابطة تحرير سورية ولبنان Syria - Mount Lebanon League of Liberation ، برئاسة الدكتور جورج ثابت ، منذ أيار / مايو سنة ١٩١٨ ، تطالب بوساطة فرنسا وحلفائها من أجل تحرير سورية ولبنان من النير التركي ومن كل سلطة فعلية أو اسمية لتركيا . ودعت السوريين واللبنانيين إلى الالتحاق بفيلق الشرق تحت العلم الفرنسي .

---

(٢١) MAE, Levant, Syrie - Liban 1918 - 1929, «Lettre du Comité central syrien au ministre des affaires étrangères, 1/ 6/ 1918», série E, vol. 1.

(٢٢) MAE, Levant, Syrie - Liban 1918 - 1929, «Voeux de la Ligue libanaise, lettre en date du 21/ 6/ 1919,» série E, vol. 15, fol. 15 - 16.

(٢٣) MAE, Levant, Syrie - Liban 1918 - 1929, «Lefevre - Pontalais (Le Caire) à Pichon, 9/ 1/ 1919,» série E, vol. 7, fol. 158 - 162.

(٢٤) « مذكرة اللجنة اللبنانية السورية في القطر المصري ، بدون تاريخ ،»
MAE, Levant, Syrie - Liban 1918 - 1929, vol. 7, fol. 163 - 164.

(٢٥) «رسالة أوغست اديب وانطون الجميّل إلى الجمعية اللبنانية بباريس بتاريخ ٤ / ٢ / ١٩١٩،»
MAE, Levant, Syrie - Liban 1918 - 1929, vol. 3, fol. 122 - 125.

وتشكلت لجان بأهداف مماثلة في المكسيك وأمريكا الجنوبية وانكلترا بالتعاون مع القناصل والممثلين الدبلوماسيين الفرنسيين في هذه البلاد[٢٦] .

وقامت الارساليات الكاثوليكية في الشرق العربي بدورها في هذا المضمار . فقد بعث رئيس إرسالية اليسوعيين مذكرة حول المسألة السورية إلى رئيس هيئة أركان الجيش الفرنسي الماريشال فوش Foch يطالب فيها بإعادة النظر في اتفاقية سايكس - بيكو « مؤكداً على أنه للحفاظ الكامل على حقوقنا التقليدية في سورية ولضمان نفوذنا في هذا الجزء من آسيا ، فلا بد من إعادة النظر في الاتفاقية ، إذ لا قيمة لما سنجنيه من عوائد اقتصادية إذا ما قورن ذلك بالخسارة الكبرى التي ستلحق بنا ألا وهي فقدان دمشق »[٢٧] . وتحرك الرهبان اللاتين في فلسطين وشرق الأردن وحصلوا على بعض العرائض من العرب اللاتين تطالب بالحماية الفرنسية[٢٨] .

كل هذه الجهود الفرنسية هدفها الحيلولة دون قيام حكم عربي في سورية يهدد مصالحها . ولذا استنفرت فرنسا أنصارها في اللجان والهيئات السابقة الذكر فأمطروا مؤتمر الصلح في باريس بالبرقيات والعرائض التي تطالب بحماية فرنسا لسورية ولبنان . وتلبية للرغبة الفرنسية استدعى مجلس العشرة شكري غانم ، رئيس اللجنة السورية المركزية في باريس ، فمثل أمامه في ١٣ شباط / فبراير ١٩١٩ . وقال غانم : إن سورية تؤلف أمة حقيقية قادرة على تشكيل دولة . وانتقد بشدة مطالب الأمير فيصل وقال :

« إن الحجاز ، مع كل اعتداده بفتوته ، لا يطلب أن يطير بجناحيه فقط ، وإنما يرفع عقيرته إلى المطالبة بالسيادة » . وأكد غانم أن وحدة التراب السوري لا يمكن ضمانها إلا بفرض الانتداب الفرنسي على البلاد[٢٩] .

وحركت السلطات الفرنسية في جبل لبنان « مجلس الادارة » . وبتحريض من جورج بيكو ، المفوض السامي الفرنسي ، اتخذ مجلس إدارة الجبل قراراً في ٥ كانون الأول / ديسمبر سنة ١٩١٨ بتشكيل وفد برئاسة داود عمون وعضوية كل من محمود جنبلاط وعبدالله الخوري واميل إده وإبراهيم أبو خاطر وعبدالحليم الحجار ونجيب عبدالملك ليعرضوا على مؤتمر الصلح في باريس المطالب التالية :

---

(٢٦) MAE, Levant, Syrie - Liban 1918 - 1929, vol. 1, fol. 64 - 67.
وقد ضمت الرابطة أمين الريحاني نائباً للرئيس ، ن.ت. تادروس أميناً للصندوق ، جبران خليل جبران سكرتيراً ، مخائيل نعيمة ، م.م. دياب ، ج.م. خوري ، س.هـ. بخاش ، أ.أ. حداد ، نسيب عريضة وإيليا أبو ماضي ، وقدمت مذكرة إلى الرئيس ويلسون بتاريخ ١٩١٨/٥/١٠ تضمنت مطالبها باستقلال سورية ولبنان وحماية فرنسا .

(٢٧) MAE, Levant, Syrie - Lıban 1918 - 1929, «Lettre du ministre de la guerre au ministre des affaires étrangères, 30/ 10/ 1918 ,» série E, vol. 3, fol. 276 - 278.

(٢٨) MAE, Levant, Syrie - Liban 1918 - 1929, série E, vol. 4, fol. 199 - 200.

(٢٩) Samńe , *La Syrie*, pp. 544 - 546.

«أولا: توسيع نطاق جبل لبنان إلى ما كان معروفاً به من التخوم تاريخياً وجغرافياً وما تقتضيه منافعه الاقتصادية بحيث يكون بلاداً قادرة على القيام بحياة شعوبها ومنافعها وثروتها، وبحكومة راقية منظمة.

ثانياً: تأييد استقلال هذا البلد اللبناني بإدارة شؤونه الادارية والقضائية بواسطة رجال من أهله.

ثالثاً: يكون لهذه البلاد اللبنانية مجلس نيابي يؤلف على مبدأ التمثيل النسبي حفظاً لحقوق الأقلية، وينتخب من الشعب. ويكون لهذا المجلس حق التشريع ووضع القوانين الملائمة للبلاد وسائر ما للمجالس النيابية في البلدان الديموقراطية.

رابعاً: مساعدة دولة فرنسا للحصول على التمنيات المقدم ذكرها، ومعاونتها الادارة المحلية في تسهيل نشر العلوم والآداب وتقدم البلاد ورقيها وإزالة أسباب التفرق، وتطبيق الأعمال على محور العدالة والحرية والمساواة، وضمان الدولة المشار إليها للاستقلال المذكور منعاً لكل مساس به»[٣٠].

وصل الوفد إلى باريس وقدم مطالبه إلى مؤتمر الصلح[٣١] وأصدر في ١٣ شباط / فبراير سنة ١٩١٩، بياناً استعرض فيه قرارات مجلس إدارة الجبل سابقة الذكر، وحاول تبريرها بشيء من التفصيل[٣٢].

وقال الناطق بلسان الوفد: «إن لبنان قد يوافق على المشاركة في الوحدة السورية مع احتفاظه بشخصيته المتميزة، وذلك في حالة استفادة هذه البلاد من التعاون الفرنسي نفسه». وأرسلت عشرات العرائض من منطقة الاحتلال الفرنسي في لبنان تطالب بالمطالب نفسها التي قدمها الوفد[٣٣].

ولم تكتف السلطات الفرنسية بوفد جبل لبنان، وإنما دفعت البطريرك الماروني الياس الحويك للسفر إلى باريس على رأس وفد من رجال الدين لمطالبة مؤتمر الصلح باستقلال لبنان برعاية فرنسا. وأبحر البطريرك، في أواخر صيف ١٩١٩، على مدرعة حربية فرنسية،

---

(٣٠) MAE, Levant, Syrie - Liban 1918 - 1929, vol. 6, fol. 78 - 79.
« قرار مجلس إدارة جبل لبنان الصادر بإجماع الآراء، عدد ٨٠، بتاريخ ١٩١٨/١٢/٥، باللغتين العربية والفرنسية، والمصادق عليه من قبل جورج بيكو، ».

(٣١) MAE, Levant, Syrie - Liban 1918 - 1929, «Les frontières du Grand Liban de la délégation libanaise auprés de la conférence de la paix,» vol. 6, fol. 196-198.
(مرفقة بخارطة جغرافية تبين حدود الجبل المطالب فيها)

(٣٢) يتضح من البيان الذي أصدره الوفدان الموقعين عليه هم: داود عمون، اميل إده، عبدالله خوري سعادة، نجيب عبدالملك، وعبدالحليم الحجار، ويبدو أن بقية أعضاء الوفد لم يذهبوا إلى باريس. لمزيد من المعلومات، أنظر:
MAE, Levant, Syrie - Liban 1918 - 1929, «Déclaration de la délégation officielle du Mont Liban, 13 / 2 / 1919,» vol. 5, fol. 69 - 70.

(٣٣) MAE, Levant, Syrie - Liban 1918 - 1929, «Picot à Pichon, Beyrouth, 3 / 2 / 1919,» vol. 9, fol. 40 - 44.

فوصل باريس في ٢٢ / ٨ / ١٩١٩. وقدم، في ٢٩ تشرين الأول / اكتوبر سنة ١٩١٩، مذكرة إلى المؤتمر أكد فيها مطالب الوفد الرسمي للجبل. وجاء فيها أن «استقلال لبنان لم ينتج عن عملية زوال السلطة العثمانية وإنما هو، استقلال كامل حيال كل وجود عربي ينشأ في سورية». فاللبنانيون، حسب ما جاء في المذكرة، حافظوا دائماً على هوية وطنية متميزة عن المجموعات المجاورة. وتعتبر اللغة العربية لغة الفاتحين. وتكرر المذكرة مطلب وفد إدارة جبل لبنان بتوسيع حدود الجبل وباختيار فرنسا لتكون الدولة المنتدبة عليه[٣٤].

وجاء في المذكرة التي بعث بها كيرلس مغبغب، مطران زحلة والبقاع عن الروم الكاثوليك، إلى مؤتمر الصلح، في تشرين الأول / اكتوبر سنة ١٩١٩ «في بلادنا: أن الطائفة الدينية هي التي تحدد وتصنف الهويات الوطنية... هذا ما جعل مسيحيي سورية يلجأون منذ قرون إلى جبلهم هرباً من ظلم العرب والمسلمين والأتراك... واليوم، إن أية محاولة لضم لبنان الكبير مع كل سكانه المسيحيين إلى بقية سورية وتحت سيادة أمير عربي غريب يستلهم سلطته من العقيدة الاسلامية هي عمل خطر يتناقض مع الأهداف الانسانية التي أعلنها المؤتمر...» وتستطرد المذكرة في إيضاح دور لبنان في العلاقات العربية - الغربية:

«... ينبغي التدخل لدعم حق الأقلية التي هي سكان لبنان الكبير... إذا كانت اليوم تطرح مسألة إيجاد موطن لليهود في فلسطين - وهي بلد ليست لهم - فحري أن يترك لسكان لبنان الكبير، بلدهم هذا الذي هو لهم في كل وقت. لبنان كان دائماً وأبداً قلعة المسيحية في الشرق، والسور الذي فصل الشعوب العربية عن الشعوب المسيحية. إنه بتلقيه الصدمة الأولى للغزوات العربية والتركية استطاع باستمرار أن يوقف انطلاقها، ويوفر لأوروبا الوقت الكافي لمقاومتها... والآن أيضاً - من يدري مفاجآت المستقبل - ينبغي أن يبقى لبنان مرصداً متقدماً، طليعة مترقبة، وحصناً منيعاً ينذر في حال عودة مثل تلك البلاوي»[٣٥].

كان هم فرنسا إقناع الحلفاء بأن سكان سورية ولبنان يرغبون في مساعدتها ورعايتها، ولما اقترح فيصل إرسال لجنة تحقيق من الحكومات الحليفة للتأكد من حقيقة رغبات السكان، عارضت الفكرة بشدة.

٣ - لجنة التحقيق الأمريكية

نشأت فكرة إرسال لجنة تحقيق دولية إلى آسيا العربية، لدى الأمير فيصل، رداً على محاولات فرنسا إقناع الحلفاء، في مؤتمر الصلح، بأن سكان سورية ولبنان يطالبون بمساعدتها وحمايتها. وتبناها الرئيس الأمريكي ودرو ولسون وتمسك بها وسعى إلى أن يشمل نطاق مهمتها أقطار آسيا العربية. غير أن بريطانيا وفرنسا عارضتا الفكرة وسعتا بمختلف الوسائل

---

(٣٤) وجيه كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعية السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، ١٨٦٠ - ١٩٢٠: مساهمة في دراسة أصول تكوينها التاريخي**، ط ٢ (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٧٨)، ص ٣٠٧ - ٣٠٨، وزين، **الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان**، ص ١٣٩.
(٣٥) كوثراني، المصدر نفسه، ص ٣٠٩ - ٣١٠.

إلى حمل الرئيس الأمريكي على التخلي عنها . ففي الاجتماع الذي عقده الأربعة الكبار (ولسون وكليمنصو ولويد جورج أورلاندو) ، في السابع والعشرين من آذار / مارس سنة ١٩١٩ ، حاول لويد جورج أن يثني الرئيس الأمريكي عن فكرة اللجنة ، وقال إنه تلقى معلومات من القادة البريطانيين في العراق تؤكد أنه من الأفضل « تجنب إرسال لجنة قد تلقي المنطقة في بحر من البلبلة ، ولن تتمكن من جمع المعلومات الكافية لأن الشرقيين بطبعهم حذرين ولا ينفتحون على القادمين الجدد » .

ولما رد عليه الرئيس ولسون ، وقال أنه « يفضل رغم كل ذلك ، تحقيقاً حياديا ، وإذا كنا نخشى إعاقة استتباب السلام النهائي بتحقيق طويل جداً فباستطاعتنا أن نزود أعضاء اللجنة بالتعليمات الضرورية لتحديد مهمتهم بدقة » . أجاب لويد جورج قائلاً : « لقد غيّر الأمير فيصل موقفه ، كما يبدو . فقد تلقينا عريضة من سكان العراق الذين عرضنا عليهم أن يحكمهم أمير عربي ، تقول بصيغة المجاملة الشرقية بأنهم يشكروننا كثيراً ولكنهم يفضلون إدارة الأوروبيين المباشرة » . وكان الرئيس ولسون صلباً في موقفه عندما قال : « إنني أصرّ على الالتزام بقرارنا بشأن التحقيق . فالدكتور بلس Bliss الذي يرى هؤلاء السكان عن قرب منذ سنين عديدة ويعرفهم جيداً ، قال لي إن التحقيق سيترك لديهم انطباعاً حسناً » .

ولم ير رئيس الوزراء الفرنسي بداً من تأييد الرئيس ويلسون مؤكداً ضرورة البدء بالتحقيق قبل فوات الأوان[٣٦] .

وعاد الأربعة الكبار إلى مناقشة موضوع اللجنة في اجتماعهم الذي عقد في ١١ نيسان / ابريل سنة ١٩١٩ . ولما سأل الرئيس ولسون رؤساء الحكومات البريطانية والفرنسية والايطالية عما إذا كانوا قد عينوا ممثليهم في لجنة التحقيق ، وأبلغهم بأنه قد اختار المندوبين الأمريكيين ، أجابه لويد جورج : « لم نقم بعد بتعيين ممثلينا فقد اعتقدت أن لا بد من محادثات حول الموضوع بيني وبين السيد كليمنصو » . وكان رد ولسون[٣٧] حاسماً : « لقد اتخذنا قراراً قاطعاً بهذه النقطة . ولا أرى كيف أن تفاهماً بين فرنسا وانكلترا قد يعفينا من إرسال هذه اللجنة إلى آسيا . فالمهم أن نعرف رغبات السكان وليس الاتفاق بين فرنسا وانكلترا » .

وحاول لويد جورج المماطلة والتمويه فقال : « إن آراء ممثلينا متباينة . لقد استمعتم إلى الجنرال اللنبي . أما السيد ولسون الذي يمثلنا في العراق والذي يعرف عقلية الشعوب الشرقية بصورة أفضل مما يعرفه الجنرال اللنبي فله رأي مناقض لرأي اللنبي ، وبخاصة في ما يتعلق بعواطف عرب دمشق نحو فرنسا » .

وبعد محادثات قصيرة ، تقرر أن تتباحث الحكومتان الفرنسية والبريطانية حول المسألة

---

(٣٦) Paul Mantoux, éd., *Conseil des Quatre, 24 mars - 29 juin 1919 : délibérations (d'après les) notes de l'officier interprète Paul Mantoux* (Pais: Centre national de la recherche scientifique, 1955), vol. 1, p. 49.

(٣٧) الجنرال أرنولد ولسون الحاكم البريطاني في العراق .

السورية . وأوضح لويد جورج بهذا الصدد بأنه سوف يبلغ الأمير فيصل بأن لا يعتمد في حسابه على الخلاف بين فرنسا وانكلترا[٣٨] .

وعاد الأربعة الكبار إلى بحث الموضوع في ٢٥ نيسان / ابريل سنة ١٩١٩ . ولما سأل لويد جورج : « بالنسبة إلى سورية ، أيجب علي أن أرسل ممثليّ ، وما هي التعليمات التي يجب أن أعطيهم إياها ؟ » ، إجابه الرئيس ولسون : « يبدو لي أننا نغير مواقفنا باستمرار حول هذه المسألة . لقد أرسلت ممثليّ » .

ووجه كليمنصو كلامه إلى لويد جورج قائلاً : « لقد بينت لي أخطار اللجنة وقلت لي : دعنا نتفق بيننا قبل كل شيء » .

وعلق الرئيس ولسون على ذلك بسخرية : « إذا سويتما المسألة ، فإن إرسال لجنة إلى تلك البلاد سيكون مهزلة » . ورد كليمنصو على هذا التعليق بأن الرجل الوحيد الذي يصر على اللجنة هو فيصل . فقد قال لي أنه متأكد بأن سورية سوف تطلب من اللجنة أن تضعه على رأسها . ولما ذكّره الرئيس ولسون بأن الاتفاق قد تم على استفتاء السكان ، رد كليمنصو بأنه لن يتراجع عن كلامه .

وحاول لويد جورج أن يماحك في النقاش فقال : « هناك ثلاثة أحزاب في سورية وفيصل ليس المفضل لدى جميع الناس » ، وأكد ولسون أن هذا بعيد عن صلب الموضوع . « فالموضوع يتعلق بوضع سورية تحت انتداب عصبة الأمم ، هل تستطيعون أن تقرروا بينكم لمن سيكون هذا الانتداب ؟ » .

وانبرى لويد جورج ليؤكد أن الحكومة البريطانية لن تقبل انتداباً على سورية « فبالنسبة إلينا ، الصداقة مع فرنسا تساوي عشرة أمثال سورية » وردد ولسون عدم رغبة بلاده في الحصول على الانتداب على سورية ، مؤكداً أن مسألة الانتداب لا يمكن حلها ببساطة باتفاق بينكما (لويد جورج وكليمنصو) . وأبدى رأيه في ضرورة وضع جميع البلاد العربية تحت انتداب واحد . وشرع لويد جورج يبرر رفض هذا الاقتراح الأخير . « في الحقيقة لم تكن هذه البلاد موحدة في يوم من الأيام ، اللهم إذا استثنينا وحدتها في نطاق الامبراطوريات الكبرى القديمة . فالبدو لم ينجح أحد في حكمهم . وعلى كل حال ينبغي أن نقول لأعضاء هذه اللجنة (لجنة التحقيق) إذا كان من الواجب أن يغادروا أم لا . لقد قلت لهم أول الأمر أن يغادروا ثم طلبت منهم البقاء » .

وعقب على ذلك كليمنصو بقوله : « إنني أفضل أن لا تغادر هذه اللجنة قبل وصول الألمان إلى هنا (باريس) . فهذا يسهل لي الأمور كثيراً »[٣٩] .

وامتنع لويد جورج وكليمنصو عن إرسال ممثليهما في لجنة التحقيق بانتظار الاتفاق بينهما على حل نهائي للمسألة السورية . وأثيرت المسألة في اجتماع الثلاثة الكبار (ولسون ولويد

---

(٣٨) Mantoux, Ibid., pp. 228 - 229.

(٣٩) المصدر نفسه ، ص ٣٧٨ - ٣٧٩ .

جورج وكليمنصو) الذي عقد في ٢٢ أيار / مايو سنة ١٩١٩ . استهل كليمنصو الحديث هذه المرة بمزيد من الجرأة والصراحة كاشفاً عن نواياه الحقيقية . تحدث عن اتفاقية سايكس - بيكو وعن مباحثاته مع لويد جورج في لندن في خريف عام ١٩١٨ واتفاقهما على تعديل الاتفاقية المذكورة بحيث تصبح الموصل في منطقة النفوذ البريطاني ، والشروع في مباحثات بين الجانبين : الفرنسي والبريطاني لتسوية مستقبل نفط الموصل ، وإدخال فلسطين تحت الحماية البريطانية بدلاً من وضعها تحت إدارة دولية ، مع وضع خاص للأماكن المقدسة ، والسماح بإنشاء خط حديدي يصل بين حيفا والعراق ، ومد خط لأنابيب النفط من العراق إلى طرابلس الشام . وأبدى اعتراضه على تقديم مزيد من التنازلات وبخاصة تعديل الحدود بين المنطقة الانكليزية في فلسطين والمنطقة الفرنسية في سورية ولبنان ، متذرعاً بأن « الحدود التي قدمتها الحكومة الانكليزية تقسّم جبل الدروز إلى قسمين متجاهلة العواطف التقليدية للدروز نحو فرنسا » . وطالب بأن تحتل القوات الفرنسية كامل التراب السوري . وربط موافقته على إرسال ممثلي فرنسا في لجنة التحقيق ، باحتلال القوات الفرنسية لسورية كاملة قبل ذلك .

ورد عليه لويد جورج مبيناً أن اتفاقية سايكس - بيكو تنص على إدخال دمشق وحمص وحلب في نطاق الدولة العربية أو الاتحاد العربي . « وإذا التزمنا بالنص الحرفي لهذه الاتفاقية ، وهي حل سيىء للمسألة السورية ، فليس لفرنسا حق شرقي حدود لبنان وليس بإمكانها أن ترفع علمها أو ترسل جندياً واحداً خارج هذه الحدود » .

وأنحى باللائمة علىٰ الحكومة الفرنسية لامتناعها عن تنفيذ أحكام اتفاقية سايكس - بيكو : « وكان السيد كليمنصو نفسه قد قال لي أن هذه الاتفاقية لا قيمة لها » . وقال أيضاً : « إذا طالب أحد باتفاقية سايكس - بيكو فإنني أطالب بتنفيذها تنفيذاً كاملاً . وإنني لأتساءل إذا كان لأحد الحق في المطالبة بذلك بعد أن رفض المشاركة في المجهود الذي يجعل تنفيذها ممكناً » . وأشار هنا إلى رفض فرنسا إرسال قوات إلى الجبهة السورية أثناء الحرب . وهدد بإلغاء الاتفاقية البريطانية - الفرنسية حول اقتسام أسهم شركة النفط التركية التي وقعها بيرانجيه Béranger عن الجانب الفرنسي ولونغ Walter Long عن الجانب البريطاني . وهدد كليمنصو إذا لم يقبل بالحدود الجديدة بين منطقتي النفوذ البريطانية والفرنسية بأنه سيترك الأمر لقرار لجنة التحقيق الدولية وبأنه سيقبل برغبات السكان أنفسهم . ولكنه أردف قائلاً : « إذا لم ترسل فرنسا ممثليها إلى سورية فإننا لن نبعث بممثلينا أيضاً ، وسوف أقبل بقرارات الممثلين الأمريكيين »[٤٠] .

وفي اجتماع الأربعة الكبار الذي عقد في ٣١ أيار / مايو سنة ١٩١٩ ، حذر لويد جورج زميله الفرنسي من إرسال قوات فرنسية إلى سورية ، لما في ذلك من أخطار على القوات البريطانية المرابطة هناك . وأكد له كليمنصو أن فرنسا لم ترسل تعزيزات لقواتها في سورية ، ولكنها تنتظر بفارغ الصبر انسحاب القوات البريطانية منها[٤١] .

(٤٠) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ١٥٩ - ١٦٤ .
(٤١) المصدر نفسه ، ص ٢٦٣ .

لجأ لويد جورج ، في اجتماع الأربعة الكبار الذي عقد في ٢٥ حزيران / يونيو سنة ١٩١٩ ، إلى المناورة ، فقال إنه تلقى برقيات من الجنرال اللنبي تقول إن الأمير فيصل غاضب لأن لجنة التحقيق لم تعد لجنة من جميع الدول الحليفة وإنما اقتصرت على الأعضاء الأمريكيين ، وإن السكان يطالبون بأن تكون بريطانيا هي الدولة المنتدبة ، وإنه أبلغ اللنبي برفضه لهذا المطلب[٤٢] . غير أن استجابة ولسون وكليمنصو كانت سلبية . وبذلك انتهت اجتماعات الأربعة الكبار دون الوصول إلى قرار نهائي حول مهمة اللجنة الأمريكية المعروفة باسم عضويها هنري كنغ Henry King وتشارلز كرين Charles Crane ومصير النتائج التي ستتوصل إليها . كما لم يبت في موضوع اتفاقية سايكس - بيكو .

لم يعرف فيصل شيئاً عما كان يدور في اجتماعات الأربعة الكبار . وبناء على نصائح المسؤولين الانكليز ، سعى إلى الاتصال بكليمنصو . فتقابل الاثنان ، في ١٣ نيسان / ابريل سنة ١٩١٩ ، وتباحثا في إمكانية التعاون بينهما . وفي ١٧ نيسان / ابريل ، بعث كليمنصو بمسودة رسالة إلى الأمير فيصل حول مباحثاتهما آنفة الذكر ، آملاً أن يوافق فيصل على ما جاء فيها وأن يطلب خطياً مساعدة فرنسا في سورية « انطلاقاً من احتياجات هذا القطر ، ومن مصالح السكان ، ومن الدور التاريخي الذي عرفت به فرنسا . . . أن تكون الدولة الكفيلة باعطاء سورية العون والمستشارين اللازمين لاقامة النظام ولتحقيق التقدم الذي تتطلع إليه الشعوب السورية »[٤٣] .

كان قصد كليمنصو من الحصول على مثل هذه الرسالة من فيصل استعمالها كورقة رابحة في مباحثات الأربعة الكبار ، وقطع الطريق على لجنة التحقيق الدولية ، وعلى إلحاح الرئيس الأمريكي ، ومناورات رئيس وزراء بريطانيا الرامية إلى إكراه فرنسا على تقديم مزيد من التنازلات .

ولعل مسودة المذكرة الجوابية الموجهة من الأمير فيصل إلى كليمنصو والتي لا تحمل توقيعاً ولا تاريخاً[٤٤] (لا بد وأنها قد كتبت بين ١٧ و٢٠ نيسان / ابريل سنة ١٩١٩) ، تعبر عن تصلب فيصل في موقفه وفهمه لمعنى المساعدة الواردة في نظام الانتداب .

يؤكد فيصل ، في مذكرته هذه ، أن المهمة التي كلفه السوريون بها تنحصر في المطالبة باستقلالهم التام دون أي شروط أو أي تحفظات . ويبين أن كليمنصو قد وافق على مبدأ الاستقلال هذا أثناء لقائهما في ١٣ نيسان / ابريل . ثم يذكر أن روبير دوكيه Robert de Caix (أحد كبار موظفي الخارجية الفرنسية) قد أجرى مباحثات معه في اليوم التالي (١٤ / ٤ / ١٩١٩) وأكد له « أن الحكومة الفرنسية على استعداد تام للاعتراف باستقلال سورية » ، وأنه طلب من

(٤٢) المصدر نفسه ، ص ٥١٧ - ٥١٨ .
(٤٣) MAE, Arabie 1918 - 1929, série E, vol. 4, fol. 85, et
موسى ، المراسلات التاريخية ، ١٩١٤ - ١٩١٨ : الثورة العربية الكبرى ، ج ٢ ، الترجمة العربية للمذكرة ، ص ٦٤ - ٦٥ .
(٤٤) MAE, Levant, Syrie - Liban 1918 - 1929, vol. 12, fol. 133 - 134.

فيصل أن يستخدم نفوذه الشخصي لكي يقنع السوريين بأن يكون المستشارون الأجانب الذين ستحتاجهم سورية من الفرنسيين . واقترح دوكيه أن يتم تبادل الرسائل بين فيصل وكليمنصو حول هذا الموضوع .

ولكن فيصل فوجيء برسالة كليمنصو المؤرخة في ١٧ نيسان / ابريل . وهي الرسالة التي يقول عنها إنها تفتقر إلى « الوضوح والدقة المؤملين » . ولذلك يعود ، في مذكرته الجوابية ، إلى تأكيد مطالب سكان سورية وهي :

« ١ ـ تطلب الأمة السورية من الحكومة الفرنسية ومن جميع حكومات أوروبا والولايات المتحدة الأميركية ، الاعتراف باستقلالها التام بضمانة عصبة الأمم ، وفي ظل نظام ديمقراطي فيدرالي يلبي رغبات السكان ويعبر عن أمانيهم .

٢ ـ لما كانت الأمة السورية جديرة بنيل استقلالها التام فسوف يسعد السوريين أن يستخدموا المستشارين والخبراء الفنيين بعد إنشاء حكومتهم المقبلة .

٣ ـ والأمة السورية ، استناداً إلى الصداقة القديمة والمتينة القائمة بينها وبين الأمة الفرنسية ، تنتظر من هذه الأمة الدعم في سبيل نيل استقلالها . وفي هذه الحالة ، سترى فرنسا ازدياد نفوذها الأدبي ونمو مصالحها في سورية » .

وعلى الرغم من هذا التأكيد على المطالب العربية في سورية ، لم يرد فيصل أن يقطع صلته بفرنسا . وها هو يكتب مسودة مذكرة موجهة إلى كليمنصو مؤرخة في ٢٠ نيسان / ابريل[٤٥] ، يعبر فيها عن صداقته لفرنسا ولحكومتها ، وعن التعاطف التقليدي بين سورية وفرنسا ، وعن سعيه إلى توثيق عرى هذا التعاطف . ويطلب فيصل ، في مذكرته هذه ، من كليمنصو تعيين ممثل له ليتابع التباحث معه ، ويبلغه بعزمه على العودة إلى سورية .

أما روبير دوكيه الذي كلفه كليمنصو باقناع فيصل بقبول الانتداب الفرنسي على سورية ، فقد أعلن عن فشل مهمته في ٢٢ نيسان / ابريل بهذه العبارة : « إن التجربة التي خضناها تؤكد أنه إذا كان باستطاعة الأمير أن يساعدنا على الاقامة في البيت الذي بيع لنا والذي لم نتسلمه بعد ، فلن يكون هو الشخص الذي سيعطينا المفاتيح »[٤٦] .

ويبدو أن فيصل قد شعر بأنه قد وصل إلى طريق مسدود في مؤتمر الصلح ، وأن الأمل الوحيد ينحصر في لجنة التحقيق الدولية ، وأن عليه بذل المساعي الضرورية لترتيب أمور

---

(٤٥) MAE, Levant, Syrie - Liban 1918 - 1929, vol. 12, fol. 135 - 136, et موسى ، المراسلات التاريخية ، ١٩١٤ ـ ١٩١٨ : الثورة العربية الكبرى ، ج ٢ ، الترجمة العربية للمذكرة ، ص ٦٦ ـ ٦٧ .

(٤٦) MAE, Arabie 1918 - 1929, «Robert de Caix à Clémenceau, Lettre du 22 / 4 / 1919,» vol. 4, fol. 117 - 118.

الاستفتاء الذي ستقوم به اللجنة المذكورة . فقد ظن أن توصيات اللجنة قد تؤثر على قرار مؤتمر الصلح وبالتالي على قرار فرنسا .

عاد فيصل إلى سورية في أواخر نيسان / ابريل سنة ١٩١٩ . وفور وصوله إلى بيروت ، بدأ حملة إعلامية ، وأعلن أمام الجمهور الذي تجمع لاستقباله في ٥ أيار / مايو :

« الاستقلال يؤخذ ولا يعطى . ولقد أعطانا العالم الاستقلال ، فعلينا أن نأخذه وأن نطلبه خالياً من كل شائبة . وكل من يطلبه من انكلترا أو أمريكا أو فرنسا أو إيطاليا فهو ليس منا . نحن لا ننكر أننا محتاجون إلى المعاونة ، وسنتفق عليها مع من نريد بحسب ما يوافقنا . . . وهذا لا يكون إلا بعد أن نأخذ الاستقلال التام المطلق »[٤٧] .

ولما وصل فيصل إلى دمشق ، أراد التعرف على حقيقة المشاعر الشعبية نحوه ، فتساءل في خطابه الذي ألقاه في دار الحكومة في ٩ أيار / مايو :

« أريد ممن حضر من ممثلي الأمة الذين في حالتهم الحاضرة ليسوا ممثليها بالصورة الحقيقية ولكنهم بموقعهم الأدبي يمثلون الأمة تمثيلاً معنوياً . أطلب منهم أن يصرحوا لي بأفكارهم ، وأن يقولوا لي : هل ما قمنا به في السابق حسن أم لا ؟ وهل هو موافق لرغائب الأمة أم لا ؟ وهل أعمالنا هي مقرونة برضى الأمة أم لا . . . وهل تريدون أن نداوم على عملنا أم لا ؟ هل الأمة معتمدة على من هو قائم بأمورها أم لا ؟

أرجوكم الاصغاء لبعض كلمات تجول في خاطري ، هل تسمح الأمة بأن أدير الحكومة مع السياسة الخارجية والداخلية بعد اليوم أم لا ؟ . . . هل الأمة تؤيد كل اعمالي في الداخل والخارج قولاً وفعلاً ؟ وهل تساعدني بإعطاء جميع ما أطلب منها بدون شرط ولا قيد أم لا ؟ »[٤٨] .

وفي الخطاب نفسه ، استعرض فيصل باختصار نشاطه وتصوره للاستقلال والاتحاد العربي فقال :

« كانت مدافعاتي عن بلاد العرب على قسمين :

الأول : البلاد العربية لا يمكن تجزئتها .

والثاني : بما أن البلاد العربية بين سكانها اختلاف في طبقة العلم والتعليم ليس إلا ، فالظروف ليست كافية لتجعلهم أمة واحدة . لذلك رأيت الدفاع كما يلي : ـ

إن سورية والحجاز والعراق قطع عربية ، وكل قطعة منها يطلب أهلها الاستقلال . وقلت أن نجداً والبلاد المجاورة للحجاز من الأقطار العربية هي تابعة للحجاز وهذه يرأسها والدي .

---

(٤٧) محمد صبيح ، **فيصل الأول** ، ص ٨١ .

(٤٨) حسن الحكيم ، **الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية في العهدين العربي الفيصلي والانتداب الفرنسي ، ١٩١٥ ـ ١٩٤٦** (بيروت : دار صادر ، ١٩٧٤) ، ص ٥٤ ـ ٥٥ ، وأحمد قدري ، **مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى** (دمشق : مطابع ابن زيدون ، ١٩٥٦) ، ص ١١٠ ـ ١١٤ .

أما سورية فيجب أن تكون مستقلة . وكذلك العراق يريد استقلاله ولا يريد معاونة أو حماية . نحن لا نرضى أن نبيع استقلالنا بما نحتاج إليه من مساعدات في ابتداء تكويننا ، بل إن الأمة السورية هي أمة تريد أن تستقل وتأخذ ما تحتاج إليه من المعاونة بثمنه ، أي بدراهم معدودات » .

كان فيصل ، في خطابه هذا ، يرد على خصومه من السوريين القائلين إنه يسعى إلى فرض الهيمنة الحجازية على سورية . ويعود فيؤكد على الاستقلال الذاتي لكل قطر عربي داخل الاتحاد الكونفدرالي الذي كان ينادي به .

وصلت لجنة التحقيق الأمريكية إلى سورية في ١٠ حزيران / يونيو سنة ١٩١٩ وأقامت في البلاد ستة أسابيع ، زارت خلالها ٣٦ مدينة وتلقت ١٨٦٣ عريضة وقابلت وفود ١٥٢٠ قرية[٤٩] .

وفي أثناء ذلك ، التأم المؤتمر السوري العام في دمشق ، بين ٢٠ حزيران / يونيو و١٩ تموز / يوليو سنة ١٩١٩ ، من أجل تحديد مطالب سكان سورية وفلسطين ولبنان . وفي الثاني من تموز / يوليو اتخذ المؤتمر القرارات التي يمكن إجمالها بما يلي :

١ ـ المطالبة بالاستقلال السياسي التام الناجز للبلاد السورية التي تحدها شمالاً جبال طوروس ، وجنوباً رفح فالخط المار من الجوف إلى جنوب العقبة ، وشرقاً نهر الفرات فالخابور والخط الممتد شرقي البوكمال إلى شرق الجوف ، وغرباً البحر الأبيض المتوسط ، بدون حماية ولا وصاية ، والحفاظ على وحدة هذه البلاد ورفض أية تجزئة .

٢ ـ أن تكون الحكومة السورية ملكية مدنية نيابية تدار مقاطعاتها إدارة لا مركزية تحفظ فيها حقوق الأقليات ، وترشيح فيصل لعرش البلاد .

٣ ـ رفض مبدأ الانتداب في سورية الوارد في المادة (٢٢) من ميثاق عصبة الأمم .

٤ ـ المطالبة بالمساعدة الفنية والاقتصادية من الولايات المتحدة الأمريكية ، على أن لا تمس هذه المساعدة استقلال البلاد السياسي التام ووحدتها وعلى أن لا يزيد أمد هذه المساعدة عن عشرين عاماً . وإذا رفضت الولايات المتحدة ذلك فتطلب المساعدة من بريطانيا .

٥ ـ عدم الاعتراف بكل دعوى بحق فرنسا في سورية ورفض أية مساعدة من طرفها .

٦ ـ رفض المطالب الصهيونية في فلسطين .

٧ ـ الحفاظ على وحدة البلاد السورية ضمن الحدود آنفة الذكر .

٨ ـ المطالبة بالاستقلال التام للعراق ، وعدم إيجاد حواجز اقتصادية بين سورية والعراق .

---

(٤٩) خيرية قاسمية ، الحكومة العربية في دمشق بين ١٩١٨ ـ ١٩٢٠ ، مكتبة الدراسات التاريخية (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧١) ، ص ١١٤ ـ ١١٥ .

٩ ـ الاحتجاج على كل معاهدة تقضي بتجزئة البلاد السورية وعلى كل وعد خصوصي يرمي إلى تمكين الصهاينة في القسم الجنوبي من البلاد ، والمطالبة بإلغاء تلك المعاهدات والوعود اعتماداً على المبدأ الأساسي من مبادىء الرئيس ولسون القاضي بإلغاء المعاهدات السرية[٥٠] .

والواقع أن المؤتمر السوري العام قد مثل جميع التيارات في الحركة العربية المشرقية . وكان أقوى هذه التيارات وأكثرها نفوذاً التيار الذي تمثله « جمعية العربية الفتاة » و « حزب الاستقلال العربي » و « جمعية العهد السوري » . كان قادة هذا التيار يطالبون بالاستقلال التام لسورية والعراق ضمن اتحاد فيدرالي يشمل شبه جزيرة العرب ، ويعارضون علناً أطماع فرنسا ومؤامرات بريطانيا مع الحركة الصهيونية ووجودها العسكري في العراق .

وكان « حزب الاتحاد السوري » يمثل التيار الثاني . فقد تشكل هذا الحزب في مصر عام ١٩١٩ برئاسة الأمير ميشيل لطف الله ، وضم عدداً من الشخصيات السورية البارزة مثل صاحبي جريدة « المقطم » فارس نمر ويعقوب صروف ، ورئيس تحرير جريدة « الاهرام » داود بركات ، ومدير المكتب العربي نعوم شقير ، ورئيس حزب اللامركزية العثماني السابق ، رفيق العظم ، والدكتور عبدالرحمن الشهبندر ، ورئيس تحرير مجلة المنار محمد رشيد رضا ، ورئيس الاتحاد اللبناني اسكندر عمون[٥١] ، والشيخ كامل القصاب . وكان قادة هذا التيار يطالبون بدولة سورية مستقلة استقلالاً تاماً بضمانة من عصبة الأمم ، بحيث يسودها حكم ديمقراطي لامركزي . حتى إذا ما قررت الأمة العربية تحقيق وحدتها انضمت إليها سورية ، شريطة أن تكون هذه الوحدة اتحاداً كونفدرالياً[٥٢] .

أما التيار الثالث ، فكان يمثل أعيان سورية من كبار الملاكين وأغنياء البلاد ، أمثال : سامي مردم ومحمد العظم وعبدالرحمن اليوسف وعلاءالدين الدروبي وعلي رضا الركابي . ويمثل هؤلاء تجمعاً سياسياً فضفاضاً لا يعارض فرنسا[٥٣] .

وكانت قرارات المؤتمر تمثل مصالحة أو تسوية بين التيارات المختلفة داخل الحركة العربية . وعلى أي حال ، لم يكن لهذه القرارات أي تأثير يذكر على صانعي القرار في مؤتمر

---

(٥٠) قدري ، المصدر نفسه ، ص ١٢٦ ـ ١٢٩ ، ومحمد العياش ، **الايضاحات السياسية** ، ص ٤٤ ـ ٤٦ .

(٥١) MAE, Levant, Syrie - Liban 1918 - 1929, «Note de Malzar, Le Caire, 19 / 1 / 1919,» vol. 7.

وقد تأسس الاتحاد اللبناني في مصر وكانت علاقاته وثيقة مع حزب الأمة المصري . كان ينتقد بشدة التدخل الفرنسي في لبنان ويحبذ السياسة البريطانية في الشرق العربي .

(٥٢) MAE, Levant, Syrie - Liban 1918 - 1929, «Lettre de Michel Loutfallah au ministre des affaires étrangères, 23 / 1 / 1919,» vol. 8.

(٥٣) من حديث محمد عزة دروزة ، الأمين العام لجمعية العربية الفتاة بين ١٩١٨ و١٩٢٠ ، في منزله بدمشق بتاريخ ٢٨ / ١١ / ١٩٨٧ .

الصلح . فقد اقتصرت مهمة لجنة التحقيق الأمريكية على جمع المعلومات . وساهمت الظروف في إنهاء مهمة هذه اللجنة ، فقد مرض الرئيس الأمريكي ولسون ، ورفض الكونغرس الأمريكي التصديق على معاهدة فرساي . قدمت اللجنة تقريرها وتوصياتها في ٢٨ آب / أغسطس سنة ١٩١٩ إلى الوفد الأمريكي في مؤتمر الصلح ، ولكنها بقيت حبراً على ورق . ولم ينشر التقرير المذكور إلا في الثاني من كانون الأول / ديسمبر سنة ١٩٢٢ في المجلة الأمريكية The Editor and Publisher تحت عنوان « تقرير لجنة كنج - كرين عن الشرق الأوسط[٥٤] King - Crane Report on the Near East » .

ثانياً : اتفاقية كليمنصو - لويد جورج في ١٥ أيلول / سبتمبر ١٩١٩ وفشل التقارب العربي - الفرنسي في المشرق

في الوقت الذي كانت فيه المباحثات جارية في مؤتمر الصلح ، تشكلت لجنة مشتركة من دوائر وزارة الخارجية البريطانية برئاسة الوزير لورد كيرزون Lord Curzon من أجل وضع الخطوط العامة لسياسة تحمي المصالح البريطانية في آسيا العربية . وقدم لورد ميلنر Lord Milner ، مستشار رئيس الوزراء البريطاني ، وأعضاء اللجنة المذكورة مذكرة في ٨ آذار / مارس ١٩١٩ إلى لويد جورج تضمنت ضرورة الالتزام بنصوص اتفاقية سايكس - بيكو ، وعدم إخراج الفرنسيين من سورية[٥٥] .

ولما اقترح الجنرال اللنبي ، القائد العام للقوات البريطانية في المنطقة ، على حكومته تأييد الأماني القومية العربية بقبول الانتداب البريطاني على سورية[٥٦] ، عارض كيرزون هذا الاقتراح . ووجه لويد جورج تحذيراً للقائد العسكري البريطاني بالامتناع عن تشجيع أي نشاط معاد لفرنسا[٥٧] . وأبلغت الحكومة البريطانية رسمياً بهذا التغيير[٥٨] . فما هي أسباب ذلك ؟ وهل كانت بريطانيا على عجلة من أمرها للوصول إلى تسوية مع فرنسا في الشرق العربي ؟

(٥٤) *Editor and Publisher: The Fourth Estate* (New York: The Editor and Publisher Co., 1922), vol. 35, no. 27, and الحكيم ، الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية في العهدين العربي الفيصلي والانتداب الفرنسي ، ١٩١٥ - ١٩٤٦ ، ملخص تقرير لجنة الاستفتاء الامريكية وتوصياتها بشأن رغبة البلاد العربية في تقرير مصيرها، ص ٨٩ - ١٣٢ .

(٥٥) Howard Morley Sachar, *The Emergence of the Middle - East, 1914 - 1924,* 2nd ed. (London: Allen Lane; Penguin, 1970), p. 261.

(٥٦) Documents on British Foreign Policy [DBFP], 1919 - 1939, «Allenby, Cairo, to Curzon, Telegram of June 12, 1919,» series 1, vol. 4, p. 275.

(٥٧) DBFP, 1919 - 1939, «Balfour to Allenby, Telegram of June 26, 1919,» series 1, vol. 4, p. 298.

(٥٨) Sachar, *The Emergence of the Middle - East, 1914 - 1924,* p. 264.

إن استعراضاً للأحداث التي جرت في المنطقة قد يساعد في الاجابة على هذين السؤالين . ففي تركيا ، شكلت ثورة القوميين بقيادة مصطفى كمال تهديداً للمصالح الأوروبية بوجه عام وللمصالح الفرنسية في كيليكيا بوجه خاص . وفي دمشق ، أظهرت التدابير الادارية قدرة الادارة العربية على إنشاء دولة مستقلة ، وهذا قد يفضي إلى إفشال الأطماع الفرنسية في سورية . وفي العراق ، بدأ الاحتلال البريطاني يواجه مقاومة شعبية جدية . كما أن الحركة الوطنية المصرية بقيادة « الوفد » خلقت للسلطات البريطانية في مصر متاعب عديدة وخطيرة ، ناهيك عن أن الحفاظ على القوات البريطانية المرابطة في المنطقة العربية يكلف الحكومة البريطانية نفقات باهظة .

استدعى لويد جورج الجنرال اللنبي فوصل إلى مدينة دوفيل الفرنسية Deauville ، حيث أجرى مع رئيس الوزراء مباحثات مهمة حول الوضع العسكري والسياسي في الشرق العربي . واتفق الرجلان على ضرورة سحب القوات البريطانية من أرمينيا وكليكيا وسورية (باستثناء فلسطين) مع الاحتفاظ بتقسيم سورية إلى ثلاث مناطق عسكرية (بريطانية وفرنسية وعربية) باعتبارها جزءاً من أراضي العدو المحتلة[٥٩] .

وبعد ذلك بيومين ، التقى لويد جورج بكليمنصو (١١ / ٩ / ١٩١٩) ، وأوضح له ضرورة التباحث في مسألة « الشرق الأدنى » . وعقد اجتماع بين الزعيمين في وزارة الحربية بباريس في ١٣ أيلول / سبتمبر ، عرض لويد جورج أثناءه فكرة سحب القوات البريطانية المرابطة في أرمينيا وكيليكيا وسورية ، وإحلال قوات فرنسية محلها ، واقترح دعوة الأمير فيصل إلى باريس ليكون على علم بالمفاوضات الجارية[٦٠] . غير أن كليمنصو رفض الاقتراح ، وطلب تأجيل التسوية النهائية ما دامت الولايات المتحدة غير قادرة على اتخاذ قرار بهذا الموضوع . لذلك طرح الموضوع على المجلس الأعلى للحلفاء في ١٥ أيلول / سبتمبر . وفي هذه الأثناء ، قدم لويد جورج مذكرة إلى كليمنصو حول مباحثاتهما التي تمت قبل ذلك بيومين ، وتضمنت المذكرة النقاط الرئيسية التالية :

- سحب القوات البريطانية من سورية وكيليكيا اعتباراً من اليوم الأول من تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٩١٩ ، وإبلاغ الأمير فيصل والحكومة الفرنسية بذلك .

- إحلال القوات الفرنسية محل الحاميات البريطانية في المنطقة الواقعة إلى الغرب من خط سايكس - بيكو ، وإحلال القوات العربية محل الحاميات البريطانية في دمشق وحمص وحماة وحلب .

(٥٩) Zeine Noureddine Zeine, *The Struggle for Arab Independence: Western Diplomacy and the Rise and Fall of Faisal's Kingdom in Syria* (Beirut: Khayat, 1960), appendix: C, pp. 260 - 262.

(٦٠) DBFP, 1919 - 1939, Series 1, vol. 4, p. 384.

- تخلي بريطانيا عن مسؤولياتها في المناطق سابقة الذكر بعد الانسحاب .

- بقاء القوات البريطانية في فلسطين بحدودها القديمة من دان إلى بئر السبع وفي العراق ، بما في ذلك الموصل .

- استعداد الحكومة البريطانية لبحث أمر الحدود بين فلسطين وسورية والعراق .

- حق الحكومة البريطانية في مد سكة حديد وإنشاء أنابيب للنفط بين حيفا والعراق ، وفقاً لما جاء في اتفاقية سايكس - بيكو ، وبناء على اتفاق بين الحكومة العربية والحكومة البريطانية(٦١) .

بحث المجلس الأعلى للحلفاء ، يوم ١٥ أيلول / سبتمبر مذكرة لويد جورج سالفة الذكر . وقبل كليمنصو باحلال القوات الفرنسية محل القوات البريطانية في المناطق الواردة في المادة الأولى من المذكرة ، وأبدى تحفظاته على بقية ما جاء فيها ، وبخاصة تسوية الانتدابات والحدود تسوية نهائية . وأقر المجلس ما قبل به كليمنصو(٦٢) .

وفي أثناء ذلك ، تم الاتفاق بصورة مبدئية بين فرنسا وبريطانيا على أن تتنازل فرنسا عن منطقتي الموصل وفلسطين لتدخلا في منطقة النفود البريطاني ، مقابل تنازل بريطانيا عن قسم من استثمارات النفط في العراق وإيران(٦٣) . وحصلت فرنسا ، إضافة إلى ذلك ، على حرية التصرف في سورية ، وعلى تخلي بريطانيا عن دعم مشروع الاستقلال العربي(٦٤) .

---

(٦١) DBFP, 1919 - 1939, «Aide Memoire in Regard to the Occupation of Syria, Palestine and Mesopotamia Pending to the Decision in Regard to Mandates,» series 1, vol. 1, pp. 700-701, and الحكيم ، الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية في العهدين العربي الفيصلي والانتداب الفرنسي ، ١٩١٥ - ١٩٤٦ ، ص ٥٩ - ٦٠ ، وموسى ، المراسلات التاريخية ، ١٩١٤ - ١٩١٨ : الثورة العربية الكبرى ، ص ١٠٢ - ١٠٣ .

(٦٢) DBFP, 1919 - 1939, «Note of a Meeting of the Heads of Delegations of the Five Great Powers Held in Clemenceau's Room at the War Office, Paris, on September 15, 1919,» series 1, vol. 1, pp. 690 - 692.

(٦٣) دارت المفاوضات حول اقتسام الاستثمارات النفطية بين فرنسا وبريطانيا بين كانون الثاني / يناير ونيسان / ابريل ١٩١٩ . وفي ١٨ نيسان / ابريل وقع بيرنجه Béranger عن الجانب الفرنسي ولورد والتر لونغ Lord Walter Long اتفاقاً حصلت بموجبه فرنسا على حصة ألمانيا (٢٥ ٪) من أسهم شركة النفط التركية Turkish Petroleum Company ، صاحبة امتياز استثمار النفط في منطقتي الموصل وبغداد . وبالمقابل منحت بريطانيا حق إنشاء أنابيب للنفط من الأراضي العراقية وحتى البحر المتوسط عبر الأراضي الواقعة تحت النفوذ الفرنسي . وقد صودق على هذه الاتفاقية المعروفة « باتفاقية بيرنجه - لونغ » من قبل وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ ١٦ / ٥ / ١٩١٩ .
Harold William Vazeille Temperley, ed., *A History of the Peace Conference of Paris,* 6 vols. (London; New York: Oxford University Press, 1969), vol. 6, pp. 182 - 183.

(٦٤) Antonius, *The Arab Awakening: The Story of the Arab National Movement,* pp. 299 - 300.

كان لهذا التقارب في وجهات النظر الفرنسية - البريطانية نتائج كبيرة على الصعيدين العربي والسوري . ففي المقام الأول ، خرج النزاع العربي - الفرنسي من الخفاء إلى العلن وأصبح الصدام قوي الاحتمال . وتلقى فيصل برقية من لويد جورج في ١١ أيلول / سبتمبر يطلب منه الحضور إلى باريس لقرب بحث القضية السورية(٦٥) . اتجه فيصل فوراً إلى بريطانيا وهو يخشى اتفاق بريطانيا وفرنسا على إحلال القوات الفرنسية محل القوات البريطانية ، وكتب إلى أخيه زيد في ١٢ أيلول / سبتمبر رسالة يعرب فيها عن مخاوفه ، ويذكر له أنه إذا تم الاتفاق بين فرنسا وبريطانيا ، فسوف يعود إلى سورية ويعلن استقلال البلاد ويبدأ بالتجنيد الاجباري والتصدي للقوات الفرنسية(٦٦) . وكان الملك حسين أكثر تخوفاً من فيصل فبعث إليه ببرقية في ١٣ أيلول / سبتمبر يقول فيها : « المصير الذي انتهى إليه ملوك الطوائف في الأندلس ، وكذلك العراق ، يضطرني إلى الطلب منك إبلاغ مؤتمر السلم تصريحاتي السابقة بشأن تجزئة البلاد ، حتى يكون المؤتمر على علم باستقالتي ، قبل أن يقرر منح الأهلين حقوقهم أو عكس ذلك »(٦٧) .

وصل فيصل إلى لندن يوم ١٨ أيلول / سبتمبر سنة ١٩١٩ . وفي اليوم التالي ، بدأ اجتماعه مع لويد جورج . حاول رئيس الوزراء البريطاني إقناع فيصل بمختلف الحجج والمبررات لقبول الترتيبات الخاصة بانسحاب القوات البريطانية من سورية الشمالية ، متذرعاً مرة بتأخر الولايات المتحدة في اتخاذ قرار بشأن قبول الانتداب على أي منطقة من مناطق تركيا ، ومرة أخرى بعبء نفقات القوات البريطانية المرابطة في الشرق ، وتارة برغبة بريطانيا في تنفيذ التزاماتها المترتبة على اتفاقيتها مع فرنسا (اتفاقية سايكس - بيكو) وتلك المترتبة على وعودها التي قطعتها للشريف حسين ، وتارة أخرى بزعم أن هذه الترتيبات مؤقتة إلى أن يتم الصلح النهائي مع تركيا . ودخل في نقاش حاد مع فيصل حول مراسلات الحسين - مكماهون وحقيقة الوعود البريطانية للعرب . وأوضح فيصل أن الوعود البريطانية للعرب قد بنيت على المبادىء التي تم إعلان الحرب على المانيا بموجبها ، بينما أنشئت اتفاقية سايكس - بيكو على أساس المبادىء الاستعمارية . وإزاء الحاح لويد جورج على قبول ما جاء في مذكرته المؤرخة في ١٣ / ٩ / ١٩١٩ قال فيصل :

« إنه يعتبر أنه والأمة العربية يعاملون معاملة بالغة السوء . إذ يجدون دولة ما تُفرض عليهم في الوقت الذي كانوا قد تلقوا فيه الوعد بأنهم ستترك لهم حرية اختيار ما يريدونه . وهو واثق أن كل عربي على استعداد لبذل آخر نقطة من دمه قبل أن يسمح للفرنسيين بالدخول » . وعاد يؤكد على موضوع الوحدة العربية قائلاً : « إن مطامح العرب كلهم تتجه نحو الوحدة ، ولكي يحافظ على شرفه فإنه يجب أن يكون مستعداً

---

(٦٥) موسى ، المراسلات التاريخية ، ١٩١٤ - ١٩١٨ : الثورة العربية الكبرى ، ج ٢ ، ص ٩٩ - ١٠٠ .

(٦٦) المصدر نفسه ، وثيقة رقم ٤٠ ، ص ١٠١ .

(٦٧) المصدر نفسه ، وثيقة رقم ٤١ .

للموت في سبيل هذه الوحدة ، وأن لا يسمح بحصول أي تجزئة . . . . إنه لا يستطيع أن يقف في مواجهة العالم الاسلامي ويقول إنه قد طلب إليه أن يشن الحرب ضد خليفة المسلمين ، في الوقت الذي يرى فيه الدول الأوروبية تقتسم بلاد العرب فيما بينها » . وحرصاً منه على الحفاظ على هذه الوحدة ، لم يتردد فيصل في أن يقترح على لويد جورج أن تتحمل فرنسا المسؤولية في جميع الأقطار العربية الآسيوية ، « وإذا كان الفرنسيون يستطيعون تحمل المسؤولية في ما يختص بفلسطين والعراق والبلاد العربية حتى البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط ، فإن العرب سيوافقون على ذلك ، لأنهم لا يكرهون الافرنسيين كراهية خاصة . ولكن يجب أن تكون هناك دولة واحدة فقط » .

وعاد في ختام الاجتماع يحذر لويد جورج من مغبة تنفيذ الاتفاق الفرنسي - البريطاني في ١٥ / ٩ / ١٩١٩ وقال : « وعندما ينزل أول فرنسي على أرض الشاطىء فستكون هناك تعبئة عامة وكل رجل سيحمل السلاح في وجوههم »[٦٨] .

ورد فيصل على مذكرة لويد جورج المؤرخة في ١٣ / ٩ / ١٩١٩ ، والتي تسلمها أثناء اجتماعه آنف الذكر ، بمذكرة مؤرخة في ٢١ أيلول / سبتمبر مبيناً أن الترتيبات الواردة فيها مجحفة بحقوق العرب ومخالفة لما كانوا يتوقعونه من الحكومتين البريطانية والفرنسية ، وأنها مرفوضة جملة وتفصيلاً . وطالب بانسحاب سائر الجيوش الأوروبية من سورية إذا انسحبت القوات البريطانية منها[٦٩] . والحق هذه المذكرة برسالة مؤرخة في ٢٣ أيلول / سبتمبر أكد فيها رفضه التباحث مع اللنبي في موضوع انسحاب القوات البريطانية من سورية[٧٠] .

واستؤنفت المباحثات بين فيصل ولويد جورج يوم ٢٣ أيلول / سبتمبر ، دون أن يغير أي منهما موقفه[٧١] . وأعاد كل منهما الحجج والمبررات التي ذكرها في الاجتماع الأول ، وأنكر الجانب البريطاني التفسير الذي بعث به الملك حسين للاتفاق الوارد في مراسلاته مع هنري مكماهون والوارد في مذكرة الملك حسين المؤرخة في (٢١ ذو القعدة سنة ١٣٣٦ الموافق ٢٨ آب / أغسطس سنة ١٩١٨) والموجهة إلى المندوب السامي البريطاني في مصر ونجت R. Wingate[٧٢] .

خرج فيصل من هذه المباحثات مؤمناً بأن القوة هي التي ستحدد مستقبل المنطقة . وقد لخص انطباعاته هذه بالعبارات التالية في رسالة بعث بها إلى أخيه زيد من لندن في ٢٧ أيلول / سبتمبر :

---

(٦٨) المصدر نفسه ، ص ١٠٩ - ١٢٢ .
(٦٩) المصدر نفسه ، ص ١٢٥ - ١٢٨ .
(٧٠) المصدر نفسه ، ص ١٣٠ .
(٧١) المصدر نفسه ، ص ١٣١ - ١٣٧ ، و DBEP, 1919-1939, Document 293, series 1, vol. 4.
(٧٢) موسى ، المصدر نفسه، ج ١ ، ص ٢١٠ - ٢١١ .

« . . . والجماعة خائفون من حدوث قلاقل واضطرابات في سورية . الله الله ! القوة القوة !! كلما كنا أقوياء هناك وكلما رأوا فينا أثر حياة عسكرية كلما احترمونا وخضعوا لمطالبينا ، وإن لم يكن كذلك فلا أهمية لقول أي كان »[٧٣] .

وفي التاسع من تشرين الأول / اكتوبر سنة ١٩١٩ ، تسلم فيصل مذكرة من اللورد كيرزون توضح وجهة النظر البريطانية في ما تتضمنه مراسلات الحسين - مكماهون من التزامات بريطانية ، وتبين له أن المقترحات البريطانية الواردة في مذكرة لويد جورج المؤرخة في ١٣ أيلول / سبتمبر ليست إلا ترتيبات مؤقتة ، ريثما يتم الصلح مع تركيا[٧٤] .

وفي اليوم نفسه ، وجه فيصل مذكرة إلى لويد جورج اقترح فيها إلغاء الترتيبات الخاصة بسحب القوات البريطانية من سورية وعرض المسألة برمتها على مؤتمر الصلح[٧٥] . ورد لويد جورج على هذه المذكرة في اليوم التالي خطياً مبيناً استحالة التراجع عن هذه الترتيبات وتعذر بحث المشكلة التركية في مؤتمر الصلح في الأشهر القليلة التالية[٧٦] .

وتلقى لويد جورج ، في هذه الأثناء ، مذكرة من كليمنصو مؤرخة في ١٠ تشرين الأول / اكتوبر سنة ١٩١٩ ، رداً على المذكرة البريطانية بتاريخ ١٣ / ٩ / ١٩١٩ ، بيّن فيها أن موافقة فرنسا على إحلال القوات الفرنسية محل القوات البريطانية والتي أقرها المجلس الأعلى للحلفاء في ١٥ أيلول / سبتمبر ، لا تعني القبول بأي نقطة وردت في المذكرة البريطانية . وأن من الصعب على فرنسا تقديم تنازلات بشأن الموصل وفلسطين ، إلا إذا حصلت على مقاطعات أخرى مقابلها . وأبدى استعداده للتفاوض المباشر مع الأمير فيصل شريطة أن يكف عن التمتع بالحماية الانكليزية . وطالب بأن يكون لفرنسا حق التدخل في المنطقة الداخلية من سورية . وأصر على التمسك بالحدود بين فلسطين وسوريا كما وردت في معاهدة سايكس - بيكو . وربط مسألة نقل النفط من العراق إلى البحر المتوسط بموضوع التنازل عن الموصل[٧٧] .

أما فيصل ، فقد أعد مذكرة موجهة إلى رئيس الوزراء البريطاني مؤرخة في ١١ تشرين الأول / اكتوبر سنة ١٩١٩ ، أبدى فيها احتجاجه الشديد ، « باسم الأمة العربية ، على أي تغيير يمكن أن تتجه النية إلى اجرائه على شكل الحكومة الحالية في سورية » ، وفضح فيها تكذيب السلطات البريطانية لوجود اتفاقية سرية بين الحكومتين البريطانية والفرنسية حول اقتسام البلاد

---

(٧٣) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ١٤٤ .
(٧٤) المصدر نفسه ، ص ١٤٨ - ١٥٤ .
(٧٥) المصدر نفسه ، ص ١٥٥ - ١٥٦ .
(٧٦) المصدر نفسه ، ص ١٥٧ ، و DBFP, 1919 - 1939, séries 1, vol. 4, pp. 375 - 377.
(٧٧) موسى ، المصدر نفسه ، ص ١٥٨ - ١٦١ .

العربية ، أثناء الحرب . وأشار إلى برقية المندوب السامي البريطاني في مصر إلى الملك حسين بهذا الصدد في ١٨ حزيران / يونيو سنة ١٩١٨[٧٨] .

قدم فيصل مذكرته آنفة الذكر يوم ١٣ تشرين الأول / اكتوبر أثناء اجتماعه بلويد جورج ، وأثير في الاجتماع موضوع عقد مؤتمر يضم مسؤولين انكليز وفرنسيين وأمريكيين بالأمير فيصل لبحث مستقبل البلاد العربية وبخاصة المسألة السورية . واتفق على إرسال برقية لكليمنصو تتناول فكرة المؤتمر المقترح[٧٩] . تضمنت البرقية طلب قدوم الجنرال غورو إلى لندن للتباحث مع فيصل واللنبي في الترتيبات العسكرية لانسحاب القوات البريطانية من سورية ابتداء من أول تشرين الثاني / نوفمبر . واتبعها لويد جورج ببرقية ثانية إلى كليمنصو بيّن فيها تصلب فيصل في المباحثات ، وطلب منه الموافقة على اشتراك ممثل أمريكي في المباحثات التي اقترح أن تتم في لندن[٨٠] .

رد كليمنصو على البرقيتين في ١٤ تشرين الأول / اكتوبر مبيناً تعذر اشتراك الجنرال غورو في المباحثات المقترحة ، ومبدياً امتعاضه من دعوة الأمير فيصل بدون موافقة فرنسا المسبقة ، ومؤكداً أن مؤتمر الصلح هو الجهة الوحيدة المخولة اتخاذ قرار بشأن سورية والعراق وما يتعلق بالدولة العثمانية . وطلب من الحكومة البريطانية أن تنصح فيصل بالتفاهم مع فرنسا ، وأن تترك شؤون سورية لفرنسا تتصرف بها كما تريد ، ورحب بالتحدث مع فيصل إذا رغب في ذلك[٨١] . وقد أبلغ لورد كيرزون مضمون برقية كليمنصو للأمير فيصل أثناء اجتماعه به يوم ١٦ تشرين الأول / اكتوبر . ونصح الأمير بالسفر إلى باريس والتفاوض مع المسؤولين الفرنسيين والتوصل إلى اتفاق معهم[٨٢] .

وقبل أن يغادر فيصل لندن إلى باريس بعث إلى أخيه زيد نائبه في دمشق رسالة يستفسر عن استعداد السكان وحماسهم لمقاومة الفرنسيين إذا ما اجتاحوا المنطقة الواقعة تحت الادارة العربية[٨٣] ، فمعرفة ذلك ستحدد موقفه في المفاوضات المقبلة مع كليمنصو . وبقي هذا الأمر هاجسه أثناء مباحثاته مع رئيس الوزراء الفرنسي[٨٤] .

---

(٧٨) المصدر نفسه ، ص ١٦٢ - ١٦٤ ، و
DBFP, 1919 - 1939, «The Emir Faisal to Lloyd George, Memorandum of October 11, 1919,» séries 1, vol. 4, pp. 385 - 388.

(٧٩) موسى ، المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ١٦٥ - ١٦٨ .

(٨٠) المصدر نفسه ، نص البرقيتين ، ص ٧١ .

(٨١) المصدر نفسه ، ص ١٧٠ - ١٧٢ .
رد لويد جورج على هذه الرسالة بمذكرة مطولة يدحض فيها جميع التهم التي أوردها كليمنصو ويبين حسن نوايا بريطانيا نحو حليفتها فرنسا . أنظر : المصدر نفسه ، ص ١٨٢ - ١٩٦ .

(٨٢) المصدر نفسه ، ص ١٧٣ - ١٧٥ .

(٨٣) رسالة بتاريخ ١٧ / ١٠ / ١٩١٩ ، في : المصدر نفسه ، ص ١٧٧ .

(٨٤) رسالة فيصل إلى زيد بتاريخ ٢٥ / ١٠ / ١٩١٩ ، في : المصدر نفسه ، ص ١٩٩ .

وصل فيصل إلى باريس في ٢٠ تشرين الأول / اكتوبر سنة ١٩١٩ . وكانت قد سبقته تعليمات من وزير الخارجية البريطاني إلى سفيره في باريس تؤكد أن فيصل قد أبلغ بأن عليه أن يتخذ القرار الذي يراه مناسباً ، وعلى مسؤوليته الشخصية ، في مباحثاته مع المسؤولين الفرنسيين . وبذلك ، انتهت محاولة فيصل كسب التأييد البريطاني في نزاعه المقبل مع الفرنسيين بالفشل التام[٨٥] . وتخلت بريطانيا عنه وعن العرب في إيجاد حل للمسألة السورية لصالح العرب .

كان على فيصل أن يخوض معركته مع الفرنسيين بعد أن تخلى عنه الحلفاء الانكليز ، وأصبحت توصيات لجنة التحقيق الأمريكية حبراً على ورق ، على أثر انسحاب الرئيس ولسون من مؤتمر الصلح ، وهو واثق من أن وضعه في سورية هو الذي سيقرر سير الاحداث القادمة . وفي ٢٥ تشرين الأول / اكتوبر ، قدم فيصل مذكرة إلى كليمنصو أعرب له فيها عن مودته ومودة العرب لفرنسا ، وندد باتفاقية سايكس - بيكو باعتبارها تجزئة للبلاد العربية «وتدميراً لحياة العرب السياسية والاقتصادية والادارية» وأتى على ترتيبات المذكرة البريطانية المؤرخة في ١٣ / ٩ / ١٩١٩ بشأن جلاء القوات البريطانية عن سورية ، ورفض هذه الترتيبات جملة وتفصيلاً . وأضاف : «إني أؤكد لفخامة الوزير الخطير أن في تنفيذ هذا الجلاء القريب خطراً حقيقياً على البلاد ، لأن الأهلين لا يمكن أن يقنعهم أحد أو ترضيهم حجة بأن ذلك الجلاء لا يكون توطئة لتقسيم استعماري إن لم يكن شروعاً فيه بالفعل ، فيدفعهم اليأس إلى المجازفة بأرواحهم وبكل ما يملكون من غال ورخيص للدفاع عن وحدتهم التي لا بد لهم منها . .»[٨٦] . واقترح في النهاية تشكيل لجنة لدراسة كيفية انسحاب القوات البريطانية وإقامة إدارة مؤقتة في سورية .

رد كليمنصو على هذه المذكرة بمذكرة مؤرخة في الثاني من تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٩١٩ حاول من خلالها تطمين فيصل بأن ترتيبات الجلاء اجراء مؤقت وأن فرنسا راغبة في مد يد العون والمساعدة لعرب سورية وأن لا ضرورة للجنة تضع ترتيبات جلاء القوات البريطانية[٨٧] . وحاول الأمير في مذكرته ، المؤرخة في ٥ / ١١ / ١٩١٩ ، أن يقنع رئيس الوزراء الفرنسي بالتهديد المبطن حيناً والوعيد حيناً آخر ، بالتراجع عن ترتيبات استبدال القوات في سورية[٨٨] .

والتقى فيصل يوم السادس من تشرين الثاني / نوفمبر ببرتلو Berthelot مدير الشؤون السياسية في وزارة الخارجية الفرنسية وبالجنرال غورو ، وتباحث معهما في إمكانية التفاهم العربي - الفرنسي ، دون الوصول إلى أي نتيجة إيجابية[٨٩] . ووجد فيصل أن الفرصة مواتية

---

(٨٥) DBFP, 1919 - 1939, Document 330, 16 / 10 / 1919, séries 1, vol. 4.

(٨٦) موسى ، المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٢٠٠ - ٢٠٤ .

(٨٧) المصدر نفسه ، ص ٢١٠ - ٢١٢ .

(٨٨) المصدر نفسه ، ص ٢١٢ - ٢١٥ .

(٨٩) المصدر نفسه ، ص ٢١٦ - ٢١٧ .

لتقديم مذكرة إلى مؤتمر الصلح في اليوم نفسه ، استعرض فيها جميع الحجج التي ساقها في مباحثاته مع لويد جورج وكليمنصو لدعم القضية العربية ولالغاء الترتيبات الخاصة باستبدال القوات العسكرية في سورية ، وطالب بأن يسمح له بتقديم بيان واف أمام المجلس الأعلى للحلفاء[٩٠] .

كان هاجس فيصل الوضع الداخلي في سورية ، فها هو يكتب إلى أخيه زيد يقول :

« المسألة بيد أهل البلاد . . . أخي أنا تهورت وخرجت مخاصماً . فالأمة إذا تركتني ولم تقاوم عند الحاجة يكون ذلك أعظم انكسار . ولا يمكنني الاقامة في أوروبا والمدافعة بل أسقط في أعين الاوروباويين سقوطاً هائلاً ، ولا يبقى في العالم اسم العرب بل نذهب كالأمم السابقة »[٩١] .

ورد الوفد الفرنسي لدى مؤتمر الصلح على مذكرة الأمير فيصل بمذكرة مؤرخة في ١٣ تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٩١٩ ، زاعماً أن مذكرة الوفد الحجازي « لا تقدم صورة صادقة عن الأوضاع الحالية » . وجاء في المذكرة أن عملية استبدال القوات في سورية تتم منذ بداية الشهر دون أي متاعب ، وأن هذه الترتيبات مؤقتة بانتظار القرار الحاسم من المجلس الأعلى للحلفاء حول مصير البلاد[٩٢] .

وفي اليوم نفسه ، تسلم فيصل مذكرة من كليمنصو رد عليها بمذكرة مؤرخة في ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر ، أعاد فيها اعتراضه على عملية استبدال القوات الجارية في سورية . وقدم اقتراحاً لحل الاشكال يتألف من النقطتين التاليتين :

« ١ ـ الاحتفاظ بالقوات العربية في حدود المنطقة التي تحتلها منذ الهدنة ، وبالجنود البريطانيين في فلسطين ، وبالقوات الفرنسية في المنطقة الغربية التي تحتلها . هذا إلى أنه لا مبرر هناك لاجراء أي تغيير على حدود المناطق الحالية ، قبل أن يصدر المؤتمر (الصلح) قراراته .

٢ ـ تعيين لجنة من ثلاثة أعضاء : فرنسي وانكليزي وعربي ، يعين كل واحد منهم من قبل قائد منطقته ، ويكون مركز اللجنة في إحدى المدن السورية ، وهدفها حل المشاكل ـ وبصورة إجماعية ـ التي قد تنشأ بين المناطق الثلاث . كما يطلب منها أن تكون حلقة اتصال وعامل تناسق بين مختلف الادارات » .

وعلق فيصل على هذا الاقتراح بقوله : « وفي اعتقادي أن من مميزات هذا الحل حماية وحدة البلاد وتسهيل مهمة الحكومات الثلاث . كما أنه السبيل الوحيد الذي من شأنه أن يقنع السكان بأن هذا الاجراء المتفق عليه إنما يحمل طابعاً عسكرياً ومؤقتاً ، وهو لا يحدد أي حل نهائي يكون من صلاحيات المؤتمر »[٩٣] .

(٩٠) المصدر نفسه ، ص ٢١٨ ـ ٢٢٢ .
(٩١) المصدر نفسه ، ص ٢٢٢ ـ ٢٢٤ .
(٩٢) المصدر نفسه ، ص ٢٢٩ ـ ٢٣٠ .
(٩٣) المصدر نفسه ، ص ٢٣٧ ـ ٢٤٠ .

وبعث فيصل بنسخة من مذكرته سالفة الذكر طي رسالة مؤرخة في ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر إلى لويد جورج ، يعلمه بأن القوات الفرنسية تتقدم نحو البقاع الواقع تحت الادارة العربية بهدف احتلاله ، وأن القوات العربية سوف تقاوم هذا التقدم وتتصدى له ، ويرجوه أن يبذل مساعيه للحيلولة دون الصدام المقبل[٩٤] . واتصل بلورد دربي Derby السفير البريطاني بباريس وبالكولونيل البريطاني جويس Joyce للغرض نفسه[٩٥] .

وفي هذه الأثناء ، تم الاتفاق بين وزير الخارجية الفرنسي وفيصل ، في ٢٥ تشرين الثاني / نوفمبر على إبقاء الوضع على ما هو عليه في البقاع وتشكيل لجنة عسكرية فرنسية ـ عربية لتسوية أي خلاف قد ينشأ على الحدود . وأبلغت الحكومة الفرنسية الجنرال غورو المفوض السامي الفرنسي ، في بيروت بهذا الاتفاق[٩٦] ، كما أعلم به الأمير زيد في دمشق[٩٧] .

بقي فيصل في باريس يحاول الوصول إلى تسوية مرضية مع المسؤولين الفرنسيين . وفي ٢٠ كانون الأول / ديسمبر سنة ١٩١٩ ، تسلم مشروعاً فرنسياً لاتفاقية بين الطرفين ، تضمن النقاط التالية :

ـ اعتراف فرنسا بحق « شعوب سورية » في الاتحاد وحكم نفسها بنفسها ، بصفتها أمة مستقلة .

ـ اعتراف الأمير فيصل بعجز « الشعوب السورية » عن تحقيق وحدتها وتنظيم إدارتها دون الحصول على مشورة فرنسا ومساعدتها .

ـ يتعهد الأمير فيصل بطلب ما يحتاج إليه من مستشارين وخبراء فنيين لتنظيم الادارات المدنية والعسكرية من فرنسا .

ـ تتولى فرنسا تمثيل مصالح سورية في الخارج ، ويمثل مصالح سورية في فرنسا مفوض سام سوري .

ـ اعتراف الأمير باستقلال وسلامة لبنان تحت الانتداب الفرنسي ضمن الحدود التي يقررها مؤتمر الصلح .

ـ تنظيم دروز حوران في وحدة إدارية مستقلة داخل الدولة السورية .

ـ اعتبار اللغة الفرنسية لغة تدريس اجبارية إلى جانب اللغة العربية[٩٨] .

(٩٤) المصدر نفسه ، ص ٢٤١ ـ ٢٤٢ .
(٩٥) المصدر نفسه ، ص ٢٤٢ ـ ٢٤٣ .
(٩٦) المصدر نفسه ، ص ٢٤٦ ـ ٢٤٧ .
(٩٧) المصدر نفسه ، ص ٢٥٠ .
(٩٨) المصدر نفسه ، ص ٢٧٤ ـ ٢٧٧ ، و
DBFP, 1919 - 1939, séries 1, vol. 4, pp. 592 - 596.

ورد الأمير فيصل على هذا المشروع الفرنسي بمشروع منه تضمن النقاط الرئيسية التالية :

- اعتراف فرنسا باستقلال سوريا استقلالاً إدارياً وسياسياً كاملاً ، وتعهدها بحث عصبة الأمم على ضمان استقلالها ضد أي اعتداء .

- تعهد فيصل بطلب المستشارين والموظفين الفنيين لتنظيم الادارة المدنية والادارة العسكرية من فرنسا بحيث لا يزد عددهم عن نصف العدد الذي تحتاجه سورية منهم .

- لمجلس النواب السوري وحده الحق في سن القوانين وفرض الضرائب والموافقة على الموازنات .

- منح فرنسا حق الأولوية في التعهدات والقروض .

- للأمير فيصل حق تعيين ممثلين دبلوماسيين وقناصل في كل الدول التي لها مصالح مهمة مع سورية .

- الاعتراف باستقلال لبنان في حدوده الحالية وبحقه في تقرير مصيره .

- اللغة العربية هي اللغة الوحيدة المعترف بها رسمياً في الادارة والتعليم .

- اعتبار الحكومة العربية في دمشق أساس الدولة السورية الحديثة .

- جلاء القوات الأجنبية عن سورية .

- مدة هذا الاتفاق عشر سنوات[(٩٩)] .

ويلاحظ أن الأمير فيصل قد تراجع عن التمسك بوحدة البلاد السورية فاعترف باستقلال لبنان . ولكنه تمسك بمسألة الاستقلال السياسي للدولة ، وحدد الاستعانة بالمشورة الفنية الفرنسية في نطاق الحفاظ على سيادة الدولة .

واستمرت المفاوضات بين فيصل والمسؤولين الفرنسيين ، فاضطر إلى تقديم المزيد من التنازلات حتى توصل معهم إلى مشروع اتفاق في ٦ كانون الثاني / يناير سنة ١٩٢٠ لم يوقعه ولم يتعهد بتنفيذه ، وإنما طلب من الفرنسيين عرضه على الشعب السوري لأخذ رأيه فيه ، ويتضمن الاتفاق النقاط الرئيسية التالية :

- اعتراف فيصل بالانتداب الفرنسي على سورية حالما تتألف عصبة الأمم .

- ضمان فرنسا لاستقلال سورية والحفاظ على وحدة ترابها .

(٩٩) DBFP, 1919 - 1939, «Projet français d'accord franco-arabe et contre-projet arabe du 20 décembre 1919,» series 1, vol. 4, pp. 592 - 595.

- طلب المستشارين والمدربين والموظفين الفنيين اللازمين لتنظيم الادارتين المدنية والعسكرية في سورية من فرنسا وحدها .

- حق المستشار المالي الفرنسي في إعداد الميزانية السورية وفي مراقبة حصة سورية من الديون العامة العثمانية . ووضع الخطوط الحديدية تحت اشراف مستشار الأشغال العامة ، مع الاعتراف لفرنسا بحق الأولوية في التعهدات والقروض اللازمة لتطوير البلاد اقتصادياً .

- تتولى فرنسا تمثيل مصالح سورية في الخارج .

- اعتراف فيصل باستقلال وسلامة لبنان تحت الانتداب الفرنسي .

- الاعتراف بالفرنسية لغة إجبارية في التدريس إلى جانب اللغة العربية[(١٠٠)] .

والواقع أن هذا الاتفاق لا يختلف في شيء عن مشروع الاتفاق الفرنسي المقدم للأمير في ٢٠ كانون الأول / ديسمبر سنة ١٩١٩ . وهو ترجمة حرفية لنصوص صك الانتداب ، كما كان يتصوره الفرنسيون .

أما في سورية ، فقد كان الوضع يزداد توتراً وتعقيداً . ففي أعقاب انعقاد المؤتمر السوري العام وجد المسؤولون ضرورة لاعطاء الادارة العربية شكلاً دستورياً حديثاً ، وذلك باجراء تعديلات في التنظيمات الادارية القائمة . فأحدث نظام مجلس المديرين في ٤ آب / أغسطس سنة ١٩١٩ ، بحيث يتحمل المسؤولية السياسية في البلاد ، في محاولة للتخلص من التبعية للقائد العام البريطاني .

وانطلقت الشائعات ، في صيف عام ١٩١٩ ، حول نوايا الحلفاء في اقتسام البلاد العربية . ورددت الصحف العربية والأجنبية هذه الشائعات ونظمت المظاهرات في المدن السورية الكبرى احتجاجاً على « تآمر الحلفاء » . وازداد التوتر بإقبال الناس على التطوع الذي أعلن عنه « النادي العربي » في دمشق[(١٠١)] . وقامت ثورة مسلحة في جبال العلويين بقيادة الشيخ صالح العلي استمرت بصورة متقطعة حتى عام ١٩٢١ ، ضد قوات الاحتلال الفرنسي[(١٠٢)] . وحدثت صدامات عديدة بين الأهالي والقوات الفرنسية في مرجعيون والبقاع

(١٠٠) MAE, Arabie 1918 - 1929, série E, vol. 8, fol. 83 - 86; DBFP, 1919 - 1939, «Agreement between the French Government and the Emir Faisal of January 6, 1920,» séries 1, vol. 4, pp. 626 - 627; GB, FO, «Negotiations between the Emir Faisal and the French Government,» 371 / 5033, and

الحكيم ، **الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية في العهدين العربي الفيصلي والانتداب الفرنسي ، ١٩١٥ - ١٩٤٦** ، ص ١٣٣ - ١٣٦ .

(١٠١) قاسمية ، **الحكومة العربية في دمشق بين ١٩١٨ - ١٩٢٠** ، ص ١٢٣ - ١٢٦ .

(١٠٢) قدري ، **مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى** ، ص ١٣٣ - ١٣٥ ، ولمزيد من التفاصيل عن الثورة ، أنظر : عبداللطيف اليونس ، **ثورة الشيخ صالح العلي** (دمشق : وزارة الثقافة والارشاد القومي [د . ت .]) .

وتل كلخ[١٠٣]. وأخذت الادارة العربية برئاسة الأمير زيد تطلب العون المالي والعسكري من الحجاز استعداداً للتعبئة العامة[١٠٤]، ولم تتوان عن مد يد المساعدة للثوار في منطقة الاحتلال الفرنسية. وتدفقت برقيات الاحتجاج من قادة الحركة الوطنية في المدن السورية على مؤتمر الصلح على العواصم الأوروبية الكبرى. واستمرت حركة التجنيد والتطوع وظهرت بيانات في الصحف المحلية باسم «لجنة الدفاع الوطني» تدعو للتطوع[١٠٥]. وفي مطلع تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٩١٩، تشكلت «اللجنة الوطنية العليا» في دمشق لمساعدة الحكومة بمهمة الدفاع عن البلاد، مع بداية انسحاب القوات البريطانية.

وفي هذه الأثناء، عُيِّنَ الجنرال غورو مفوضاً سامياً لفرنسا وقائداً للقوات الفرنسية في الشرق، ولما جاء لتوديع كليمنصو قال له: «إن مهمتك أن تنشىء في عمق البحر الأبيض المتوسط مركز إشعاع فرنسي . . . وينبغي أن نرسل إلى الشرق رجلاً يلبس الخاكي مثلك . وعليك أن تحل جندياً فرنسياً محل كل جندي بريطاني . . .»[١٠٦]. وصل غورو إلى بيروت في ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر، فأثار وصوله موجة من الاستياء والاستنكار والخوف[١٠٧].

واجتمع المؤتمر السوري العام يوم ٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر، واستمع إلى بيان من الأمير زيد ألقاه الحاكم العسكري رضا الركابي، واتخذ المؤتمر قراراً بوجوب الدفاع عن وحدة البلاد «المعرضة للتقسيم والاستقلال المعرض للضياع». واعتقد القائد العسكري العام لقوات الحلفاء في المنطقة أن ياسين الهاشمي، رئيس ديوان الشورى الحربي، وراء هذه الحركات، فاعتقلته القوات البريطانية المنسحبة أثناء مرورها بدمشق ونقلته معها إلى حيفا في ٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر. وأحدث هذا الاعتقال موجة عارمة من الاستنكار في جميع أنحاء البلاد[١٠٨].

وزاد الطين بلة تقدم القوات الفرنسية في البقاع، رغم اتفاق فيصل مع المسؤولين الفرنسيين على تجميد الوضع العسكري. واشتدت المعارضة الشعبية ضد حكومة الركابي واتهمتها بالتهاون والتخاذل وطالبتْ باستقالتها. وازداد الوضع توتراً عندما تسربت أنباء عن اتفاق فيصل مع الفرنسيين على قبول الانتداب الفرنسي على البلاد. واشتدت الدعوة إلى

(١٠٣) قدري، المصدر نفسه، ص ١٤٧ - ١٤٨.

(١٠٤) موسى، **المراسلات التاريخية، ١٩١٤ - ١٩١٨: الثورة العربية الكبرى**، ج ٢، ص ٢٠٧، ٢٢٤، و٢٣١ - ٢٣٣.

(١٠٥) قاسمية، **الحكومة العربية في دمشق بين ١٩١٨ - ١٩٢٠**، ص ١٤٣.

(١٠٦) Pierre Lyautey, *Gouraud*, p. 192.

(١٠٧) المفيد (دمشق)، ٢٢ / ١١ / ١٩١٩ وجريدة الأردن (حيفا)، ١٥ / ١١ / ١٩١٩ و ٢١ / ١١ / ١٩١٩.

(١٠٨) موسى، **المراسلات التاريخية، ١٩١٤ - ١٩١٨: الثورة العربية الكبرى**، ج ٢، ص ٢٤٥ - ٢٤٦؛ قاسمية، **الحكومة العربية في دمشق بين ١٩١٨ - ١٩٢٠**، ص ١٤٦ - ١٤٧، و

MAE, Arabie 1918 - 1929, «Robert de Caix au ministre des affaires étrangères, télégramme du 11/ 12/ 1919,» série E, vol. 15, fol. 120 - 125.

المقاومة العسكرية والشعبية. فاستقال الركابي في ١٠ كانون الأول / ديسمبر سنة ١٩١٩[١٠٩]. وعهد إلى عبدالحميد القلطقجي فمصطفى نعمة بالحاكمية العسكرية، وتولى يوسف العظمة رئاسة ديوان الشورى العسكري خلفاً لياسين الهاشمي.

عاد فيصل من باريس في ٦ كانون الثاني / يناير سنة ١٩٢٠، فوصل إلى بيروت في ١٣ منه، ومنها اتجه إلى دمشق. وكان أمام فيصل مهمتان خطيرتان هما: إعادة تنظيم الادارة الداخلية بعد انسحاب القوات البريطانية من البلاد، وإقناع قادة الحركة الوطنية بقبول اتفاقه مع كليمنصو. فأعاد تشكيل الحكومة برئاسته، وحاول فرض النظام والأمن في البلاد. وظهر الخلاف بينه وبين قادة جمعية العربية الفتاة حول اتفاقه مع كليمنصو. ولما شعر بتصلب المعارضة (المؤلفة من جمعية العربية الفتاة، وحزب الاستقلال العربي، وجمعية العهد، واللجنة الوطنية العليا، وحزب الاتحاد السوري)[١١٠]، وقوتها سعى إلى تشكيل حزب سياسي جديد يقبل بالاتفاق المذكور. وهكذا برز إلى الوجود «الحزب الوطني» في ٢٥ كانون الثاني / يناير سنة ١٩٢٠، وهو حزب يضم بعض الأعيان وكبار الملاكين[١١١]. غير أن المعارضة كانت أقوى من الحزب الجديد. ولذا استمر فيصل في مسعاه لاقناع المعارضة بوجهة نظره. وكان أشد المعارضين حماسة قادة جمعية الفتاة أمثال شكري القوتلي وأحمد مريود، وأحمد قدري، ورفيق التميمي، وسعيد حيدر، وعزة دروزة، ورئيس اللجنة الوطنية العليا كامل القصاب، والدكتور عبدالرحمن الشهبندر وقادة جمعية العهد أمثال مصطفى وصفي ورشيد بقدونس، ومحي الدين صادق، وتوفيق شامية. غير أن فيصل لم ينجح في إقناع المعارضين، واضطر إلى الرضوخ لرأيهم القائل بضرورة دعوة المؤتمر السوري العام لاتخاذ القرار المناسب.

(١٠٩) قاسمية، المصدر نفسه، ص ١٤٧ - ١٥١، وقدري، **مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى**، ص ١٤٨ - ١٥٣.

(١١٠) MAE, Arabie 1918 - 1929, «Lettre du Parti de l'indépendence arabe au ministre des affaires étrangères, du 15/ 11/ 1919,» série E, vol. 7, fol. 227.

لمزيد من التفاصيل، أنظر:

C. Ernest Dawn, *From Ottomanism to Arabism: Essays on the Origins of Arab Nationalism* (Urbana, Ill.: University of Illinois Press, 1973).

(١١١) أمين سعيد، **الثورة العربية الكبرى**، ٣ج (القاهرة: مطبعة البابي الحلبي، ١٩٣٤)، ج ٢، ص ٤٢؛ محمد عزة دروزة، **حول الحركة العربية الحديثة: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ٦ ج، (صيدا: المطبعة العصرية، ١٩٥٠ - ١٩٥١)، ص ٨٦؛ قاسمية، **الحكومة العربية في دمشق بين ١٩١٨ - ١٩٢٠**، ص ١٦٠ - ١٦١، وقدري، **مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى**، ص ١٧٢ - ١٧٣.
ضم الحزب الوطني الشريف ناصر، عبد الرحمن اليوسف، فوزي البكري، علاء الدين الدروبي، راشد مردم، علي العسلي، عطاء الأيوبي، بديع المؤيد، أحمد الحسيبي، أنور البكري، شريف الكيلاني، الشيخ تاج الدين الحسني، زكي المهايني، حسن السيوفي، عمر العابد، الشيخ عبدالمحسن الاسطواني، الشيخ عبدالحميد العطار، الشيخ محمد المجتهد، أحمد أيبش، محمد العجلاني، مسلم الحصني، ومحمد كرد علي.

ثالثاً : اعلان الاستقلال السوري ومؤتمر سان ريمو

عقد المؤتمر السوري العام في النادي العربي بدمشق في السادس من آذار / مارس سنة ١٩٢٠ . وألقى عوني عبدالهادي ، السكرتير الخاص لفيصل ، كلمة الأمير ، التي استعرض فيها كفاح عرب المشرق من أجل حريتهم واستقلالهم ، ووضع المؤتمر أمام مسؤولياته عندما قال :

« أيها السادة : إن وظيفتكم اليوم خطرة ومهمتكم كبيرة ، فأوروبا تنظر إلينا عن كثب ، وستحكم لنا أو علينا بالنسبة للخطة السياسية التي سنسير عليها والأعمال التي سنقوم بها في المستقبل »[١١٢] .

وبعد مناقشات طويلة استمرت حتى صباح يوم الثامن من آذار / مارس ، أقر المؤتمر بالاجماع صيغة قرار يلخص آراء الفئات الوطنية في الاستقلال التام للبلاد السورية بحدودها الطبيعية ، والمناداة بفيصل ملكاً عليها . وأعلن المؤتمر ، بوصفه الممثل « للأمة السورية في جميع أنحاء القطر السوري » ، في قراره هذا ، « انهاء الحكومات الاحتلالية العسكرية الحاضرة في المناطق الثلاث على أن تقوم مقامها حكومة ملكية نيابية مسؤولة تجاه هذا المجلس في كل ما يتعلق بأساس استقلال البلاد التام إلى أن تتمكن الحكومة من جمع مجلسها النيابي ، على أن تدار مقاطعات هذه البلاد على طريقة اللامركزية الادارية ، وعلى أن تراعى أماني اللبنانيين الوطنية في كيفية ادارة مقاطعات لبنان ضمن حدوده المعروفة قبل الحرب العامة بشرط أن يكون بمعزل عن كل تأثير أجنبي » . وتضمن قرار المؤتمر المطالبة « باستقلال القطر العراقي استقلالاً تاماً على أن يكون بين القطرين الشقيقين اتحاد سياسي اقتصادي »[١١٣] . وتمت مبايعة الأمير فيصل ملكاً على البلاد في صباح الثامن من آذار / مارس في دار البلدية بدمشق .

وفي الوقت نفسه ، اجتمع ممثلو العراق في دمشق في مؤتمر قرروا فيه اعلان استقلال العراق واتحاده مع سورية سياسياً واقتصادياً[١١٤] .

وتشكلت حكومة برئاسة رضا الركابي في التاسع من آذار / مارس ، وضمت عناصر معتدلة ، بهدف التفاهم مع فرنسا وبريطانيا . وقد أكد هذا الاتجاه الملك فيصل في كتاب الرد على تشكيل الوزارة[١١٥] . وكانت الوزارة عاجزة عن تنفيذ مقررات المؤتمر في المنطقتين الغربية والجنوبية الواقعتين تحت الاحتلال الفرنسي والبريطاني على التوالي .

---

(١١٢) الحكيم ، **الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية في العهدين العربي الفيصلي والانتداب الفرنسي ، ١٩١٥ - ١٩٤٦** ، ص ١٣٧ - ١٣٩ ، وقدري ، المصدر نفسه ، ص ١٧٨ - ١٨١ .

(١١٣) الحكيم ، المصدر نفسه ، نص القرار ، ص ١٤٠ - ١٤٣ ، وقدري ، المصدر نفسه ، نص القرار ، ص ١٨٢ - ١٨٥ .

(١١٤) قاسمية ، **الحكومة العربية في دمشق بين ١٩١٨ - ١٩٢٠** ، ص ١٦٦ ، وتوفيق السويدي ، **مذكراتي : نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية** (بيروت : دار الكتاب العربي ، ١٩٦٩) ، ص ٥٣ - ٥٧ .

(١١٥) قدري ، **مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى** ، ص ١٨٨ .

ولدت المملكة السورية ، ولكن كيف تعيش ؟ هذا هو السؤال الكبير الذي واجه فيصل وقادة الحركة العربية في سورية . كان الاعتقاد السائد أن حياة المملكة الجديدة مرتبط بموقف الدول الحليفة بعامة وفرنسا وبريطانيا بخاصة . ولذا أبرقت الحكومة إلى لندن وباريس ترجو الاعتراف بالوضع الجديد . والحقت ذلك بارسال مذكرة تفصيلية في ١٢ آذار / مارس[١١٦] . وأرسل الملك فيصل رسالة خاصة إلى الرئيس ولسون يطلب فيها الاعتراف بالحكم الجديد[١١٧] .

غير أن رد الفعل الفرنسي كان فورياً وحاسماً . فقد كلف الكسندر ميلران Alexandre Millerand[١١٨] الجنرال غورو بابلاغ فيصل بأن فرنسا « لا تعترف بمؤتمر دمشق الذي تجهل كيف تألف ودرجة تمثيله للسكان ، ولا تعترف بحقه في تقرير مصير سورية وفلسطين والموصل والعراق . وإن الحكومتين الفرنسية والبريطانية تجدان نفسيهما مضطرتين إلى التصريح بأنهما تعتبران أعمال هذا المؤتمر باطلة »[١١٩] .

كما فوض الجنرال اللنبي بابلاغ فيصل بأن حكومته « لا تستطيع أن تعترف بقرارات المؤتمر السوري »[١٢٠] .

ووجدت الحكومتان الفرنسية والبريطانية أن لا بد من العمل بسرعة لمواجهة التحدي العربي والتوصل إلى تسوية نهائية للمسألة العربية الشرقية . ولذا سارعتا إلى دعوة المجلس الأعلى للحلفاء . فالتأم في سان ريمو San Remo بين ١٩ و ٢٦ نيسان / ابريل سنة ١٩٢٠ . وفي هذه المرة ، كانت بيد فرنسا أوراق رابحة أكثر مما بيد بريطانيا . وكان بامكانها أن تهدد بعدم دعم بريطانيا في مسعاها للحصول على الانتداب على العراق وفلسطين ، وبخاصة بعد أن بدأت المعارضة الشعبية في هذين القطرين تتحول إلى مقاومة مسلحة ، وبامكانها أيضاً أن تهدد بعدم الموافقة على اتفاقية بيرنجيه - لونغ بشأن اقتسام أسهم شركة النفط التركية . ولذا رضخت بريطانيا للمطالب الفرنسية . وصادق بيرتلو والسير جون كادمن John Cadmen على الاتفاقية النفطية في ٢٥ نيسان / ابريل ١٩٢٠ .

---

(١١٦) GB, FO, «Lettre de Riza al-Rikabi au ministre britannique des affaires étrangères du 12 mars 1920,» 371 /5045.

(١١٧) قدري ، المصدر نفسه ، نص الرسالة ، ص ١٩٥ - ١٩٦ .

(١١٨) Sachar, *The Emergance of the Middle - East, 1914 - 1924,* p. 277.

(في ١٨ كانون الثاني / يناير سنة ١٩٢٠ ، تشكلت حكومة ائتلاف فرنسية تضم احزاب اليمين برئاسة الكسندر ميلران . وقد اعتمدت في سياستها العربية على فيليب بيرتلو الأمين العام لوزارة الخارجية ، الداعية إلى سياسة استعمارية)

(١١٩) GB, FO, «Millerand au Général Gouraud, télégramme du 13 mars 1920,» 371 / 5033.

(١٢٠) GB, FO, «Foreign Office to General Allenby, Telegram of March 13, 1920,» 371 / 5033.

وفي اليوم التالي ، اتخذ المجلس الأعلى للحلفاء قراراً بالاجماع بمنح بريطانيا الانتداب على العراق وفلسطين ومنح فرنسا الانتداب على سورية . وفي ٢٧ نيسان / ابريل أبلغ اللنبي حكومة دمشق بهذه القرارات برقياً[١٢١] .

كانت قرارات سان ريمو قد تجاوزت ما ورد في اتفاقية سايكس - بيكو وأنكرت وجود دولة عربية أو اتحاد دول عربية .

وبدا لعرب المشرق أن قرارات الحلفاء في سان ريمو خيانة كبرى . ففي ٢٦ نيسان / ابريل ،احتج حزب الاتحاد السوري لدى مؤتمر الصلح ، مؤكداً على أن قرارات المؤتمر قد ألغت وحدة سورية السياسية والجغرافية والعرقية . « فتجزئة البلاد إلى مناطق عدة والاعتراف بالوطن القومي لليهود في فلسطين تقضي على الحياة السياسية والاجتماعية للشعب السوري »[١٢٢] . وأثرت قرارات سان ريمو على الوضع الداخلي في سورية فاضطرت حكومة الركابي المعتدلة إلى الاستقالة وتم تأليف حكومة من المتطرفين برئاسة هاشم الاتاسي (رئيس المؤتمر السوري العام) في ٣ أيار / مايو سنة ١٩٢٠ . وصادق المؤتمر السوري على البيان الوزاري للحكومة الجديدة الذي تضمن الدفاع عن استقلال البلاد ووحدتها ورفض كل تدخل أجنبي يمس السيادة القومية[١٢٣] .

وفي باريس ، قدم الوفد الحجازي مذكرة احتجاج إلى مؤتمر الصلح تضمنت اشارة إلى أن منح فرنسا وبريطانيا الانتداب على البلاد العربية المشرقية لم يأخذ بعين الاعتبار رغبات السكان المعنيين . وحتى مبدأ التشاور الذي نصت عليه معاهدة فرساي المبرمة في ٢٨ حزيران / يونيو سنة ١٩١٩ لم يؤخذ به[١٢٤] .

وبعد أسبوعين من صدور قرارات سان ريمو ، بعث ميلران إلى السفير الفرنسي في لندن برقية توضح نوايا حكومته نحو سورية فتقول : « إن الانتداب الذي منح لفرنسا على سورية لا يعطيها حقاً فحسب وإنما يجعل من الواجب عليها الحفاظ على النظام والأمن فيها . . . وليس باستطاعة فيصل أن يبقى ممثلاً لملك الحجاز وللمطالب القومية العربية ، وفي الوقت نفسه أميراً على سورية تحت الانتداب الفرنسي . وهو بهذا الوضع يمثل، بالنسبة إلى انكلترا في فلسطين والعراق وبالنسبة إلى فرنسا في سورية، خطراً جسيماً »[١٢٥] .

---

(١٢١) Temperley, *A History of the Peace Conference of Paris,* vol. 4, p. 183; Sachar, *The Emergence of the Middle - East, 1914 - 1924,* and MAE, Cmd. 675, Miscellaneous no. 11, 1920.

(١٢٢) GB, FO, «Télégramme du président du Parti de l'union syrienne adressé à la Conférence de la paix, en date du 26 avril 1920,» 371/5035.

(١٢٣) قدري ، **مذكراتي من الثورة العربية الكبرى** ، ص ٢٠٧ - ٢٠٨ ، وقاسمية، **الحكومة العربية في دمشق بين ١٩١٨ - ١٩٢٠** ، ص ١٧٨ - ١٧٩ .

(١٢٤) GB, FO, «Note de la délégation du Hedjaz auprès de la Conférence de la paix, 30 avril 1920,» 371 / 5035, and MAE, Arabie 1918 - 1929, série E, vol. 10.

(١٢٥) MAE, Arabie 1918 - 1929, «Télégramme du 11 mai 1920,» série E, vol. 10.

وبذلك ، أصبح الهدف الملح لفرنسا القضاء على الادارة العربية ومؤسساتها في سورية . وفي سبيل ذلك ، استمر انزال القوات الفرنسية على الساحل السوري[١٢٦] ولما أقر المؤتمر السوري مشروع الدستور للملكة السورية الفتية في الثالث من تموز / يوليو سنة ١٩٢٠[١٢٧] والذي دل على النضوج السياسي للدولة الجديدة ، وجد الجنرال غورو أن لا بد من العمل بأسرع ما يمكن ، فوجه إلى فيصل انذاراً في ١٤ تموز / يوليو تضمن النقاط التالية :

١ - التصرف بسكة رياق - حلب الحديدية بصورة مطلقة ، واحتلال مدينة حلب .

٢ - الغاء التجنيد الاجباري وتسريح القوات العسكرية الموجودة .

٣ - قبول الانتداب الفرنسي .

٤ - قبول العملة الورقية السورية .

٥ - تأديب المجرمين (والمقصود بذلك الثوار العرب) .

وأعطى غورو لفيصل أربعة أيام تنتهي في منتصف ليلة ١٧ - ١٨ تموز / يوليو لتنفيذ ما جاء في هذا الانذار[١٢٨] .

وعلى الرغم من قبول فيصل وحكومته شروط هذا الانذار ، فقد اجتاحت القوات الفرنسية المنطقة الواقعة تحت الادارة العربية متجهة نحو دمشق العاصمة . والتقت قوات غورو بالجيش العربي والمتطوعين يقودهم وزير الحربية يوسف العظمة في خان ميسلون ودارت معركة حامية هزم فيها الجيش العربي ودخلت القوات الفرنسية العاصمة السورية في الخامس والعشرين من تموز / يوليو .

وتشكلت حكومة من الموالين لفرنسا وقدّمت نفسها إلى الجنرال غوابيه Goybetالذي أعلن نهاية حكم فيصل ، وتجريد السكان من السلاح فوراً ، ودفع عشرة ملايين فرنك فرنسي كتعويضات ، وتحويل الجيش إلى قوة شرطة محلية . واستجابت الحكومة لهذه

---

(١٢٦) MAE, Arabie 1918 - 1929, «Gouraud à Millerand, télégramme du 10 juillet 1920,» série E, vol. 30.

(١٢٧) الحكيم، **الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية بين العهدين العربي الفيصلي والانتداب الفرنسي، ١٩١٥ - ١٩٤٦**، ص ١٩٤ - ٢٢٨ ، القانون الأساسي ، دستور المملكة السورية ومضبطة الأسباب الموجبة لوضع لائحة القانون الأساسي » وقاسمية ، **الحكومة العربية في دمشق بين ١٩١٨ - ١٩٢٠** ، ملحق رقم ٧ ، ص ٢٩١ - ٣٠٩ .

(١٢٨) MAE, Arabie 1918 - 1929, «Gouraud au ministre des affaires étrangères, télégramme du 14 juillet 1920 ,» série E, vol. 30.

المطالب[١٢٩] . وبعد أيام ، سقطت سورية تحت الاحتلال الفرنسي وزالت المملكة العربية السورية .

كانت ردة الفعل العربية مزيجاً من المرارة واليأس . وذهبت جريدة « القبلة » ، الناطقة بلسان المملكة الحجازية ، إلى الدعوة للتعاون بين العرب والبلاشفة الروس . وقالت جريدة « الفلاح » الحجازية « وقع العرب ضحية خداع الحلفاء ، ولكن الموجة البلشفية التي اجتاحت العالم أصبحت أملهم الوحيد للخروج من الوضع المؤلم الذي هم فيه »[١٣٠] .

غير أنه لم تجر أي اتصالات مع البلاشفة ، واحتجاجاً على احتلال دمشق انسحب الوفد الحجازي من مؤتمر الصلح في الثاني من آب / اغسطس سنة ١٩٢٠[١٣١] .

وسعياً من العرب إلى الدفاع عن استقلالهم ، حاولوا الاتصال بالوطنيين الأتراك ، رغم الخلافات العميقة معهم . فقد كانت قوات مصطفى كمال تستعد ، في مطلع عام ١٩٢٠ ، لشن هجوم واسع على القوات الفرنسية المرابطة في كيليكيا ، وهي بحاجة لتعزيزات عسكرية . وأجريت اتصالات بين العرب والأتراك للوصول إلى اتفاق للتعاون المتبادل[١٣٢] .

---

(١٢٩) MAE, Arabie 1918 - 1929, «Gouraud au ministre des affaires étrangères, télégramme du 27 juillet 1920,» série E, vol. 31.

(١٣٠) MAE, Arabie 1918 - 1929, «Rapport du consul général de France à Djeddah au président du conseil, 20/ 11/ 1920,» série E, vol. 7.

(١٣١) MAE, Arabie 1918 - 1929, «Communiqué du secrétariat général de la Conférence de la paix, du 2 août 1920,» série E, vol. 10.

(١٣٢) MAE, Levant, Syrie - Liban 1918 - 1929, série E, vol. 9.

«مشروع معاهدة بين الأمير فيصل ومصطفى كمال، ملحق كتاب المفوض السامي الفرنسي الموجه إلى رئيس الوزراء الفرنسي بتاريخ ١٩٢١/١/١٩».

وقد عثر على هذه الوثيقة بين أوراق عادل أرسلان في منزله بدمشق .

نص الاتفاق على النقاط التالية :

١ ـ لن يعترف الفريقان بتقسيم الدولة العثمانية والبلاد العربية ولا باحتلالهما من قبل الأجانب .

٢ ـ سوف تعترف الحكومة العثمانية رسمياً بنظام واحد يطبق على ولايات الحجاز وفلسطين والعراق والمدينة ودمشق وبيروت وحلب ، وسوف تعترف الحكومة العثمانية أيضاً بسيادة الشريف حسين على هذه الولايات شريطة أن تبقى البلاد العربية مرتبطة بالدولة العثمانية ومخلصة للخلافة .

٣ ـ يستأنف ذكر اسم السلطان العثماني في خطبة الجمعة في البلاد التي يرابط فيها جيش الشريف .

٤ ـ يعلن الجهاد ، ومن أجل ضمان استجابة الجميع سوف يعلن الشريف في جميع الولايات العربية الاتحاد مع الأتراك ويدين بشدة ما تعرض له الاسلام من مظالم على يد الأجانب .

٥ ـ على الشريف أن يقدم العون للقوات الوطنية في الأناضول . وعلى الطرفين المتعاقدين أن يتعاونا مادياً ومعنوياً في الهجوم والدفاع حتى يتم تحقيق أهدافهما .

٦ ـ على الشريف أن يبلغ هذا الاتفاق لمسلمي الحجاز وطرابلس الغرب وبنغازي ومراكش وتونس والجزائر والهند من أجل كسبهم للاتفاق العربي ـ التركي . =

ولما شعرت السلطات الفرنسية بهذه الاتصالات ، سارعت إلى عقد هدنة مع القوات التركية في حزيران / يونيو سنة ١٩٢٠ ، كتمهيد للصلح بين الطرفين[١٣٣] . وبذلك منيت المحاولة العربية بالفشل . وفي ١٠ آب / أغسطس سنة ١٩٢٠ ، وقعت معاهدة سيفر Sèvres التي أكدت قرارات مؤتمر سان ريمو ونصت المادة ٩٤ منها على ما يلي :

« اتفقت الأطراف المتعاقدة على الاعتراف مؤقتاً بسورية وفلسطين والعراق ، وفقاً للفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من القسم الأول من ميثاق عصبة الأمم ، كدول مستقلة ، شريطة أن تسترشد اداراتها بمشورة ومعونة دولة منتدبة حتى الوقت الذي تصبح فيه قادرة على حكم نفسها بنفسها »[١٣٤] .

وبذلك ، فرضت فرنسا انتدابها على سورية ولبنان بالاحتلال العسكري . وأصبح على عرب هذين القطرين أن يتصرفوا من خلال حقائق الوضع الجديد في نضالهم السياسي .

رابعاً : فرنسا ومطالب افريقيا العربية في مؤتمر الصلح

بينّا ، في ما سبق ، أن التصريحات التي أصدرها الحلفاء اثناء الحرب العالمية الأولى ، وبخاصة تصريحات الرئيس الأميركي ولسون ، قد أيقظت آمال العرب في التحرر والاستقلال . كما أن أنباء الثورة البلشفية في روسيا عام ١٩١٧ والنداءات التي صدرت عنها

= وجاء في الوثيقة أنها كتبت على نسختين تم تبادلهما في حلب بتاريخ ٦ حزيران / يونيو ١٩٢٠ بحضور أسعد بك متصرف الكرك .

ومن الجدير بالذكر أن جريدة لسان الحال البيروتية الصادرة بتاريخ ١٦ / ٦ / ١٩٢٠ قد ذكرت أن وفداً تركياً قد جاء إلى حلب للتفاوض مع يوسف العظمة ، وزير الحربية السوري ، والشريف ناصر . أنظر : كوثراني ، **الاتجاهات الاجتماعية السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ، ١٨٦٠ ـ ١٩٢٠ : مساهمة في دراسة أصول تكوينها التاريخي** ، ص ٣٣٣ .

ويذكر زين نورالدين زين أن سعيد حيدر من قادة « العربية الفتاة » قد اتصل بالكماليين وتم الاتفاق معهم على مشروع تعاون تضمن النقاط التالية :

١ ـ إجراء تعديل في حدود سورية الشمالية ولاسيما في منطقة الموصل .

٢ ـ تنظيم جبهة مشتركة ضد الدول الغربية من معان إلى البحر الأسود .

٣ ـ وضع القوات التركية والعربية تحت قيادة موحدة .

٤ ـ في حال تحقيق النصر على الغرب يعيش العرب والأتراك في حالة حسن جوار كل ضمن دولة مستقلة ولكن علاقتهم تكون على ما كانت عليه العلاقات بين النمسا وهنغاريا قبل الحرب .

أنظر : زين نورالدين زين، **الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان** ، ص ٢٥٣ ، وكوثراني ، المصدر نفسه ، ص ٣٣٢ .

(١٣٣) MAE, Levant, Syrie - Liban 1918 - 1929, «Accord franco-turc, politique, militaire et économique sur lesfrontières entre la Turquie et la Syrie, signé le 11 mars 1921,» vol. 6, fol. 185 - 186.

(١٣٤) *Revue du monde musulman* (Paris): vol. 41, septembre - décembre 1920, pp. 218 - 290, et Société des Nations [SDN] , «Recueil des traités,» vol. 1, no. 3, novembre 1920.

إلى « عمال وفلاحي الشرق الأدنى » و« مسلمي العالم ضحايا الرأسمالية » كان لها اصداؤها في الوطن العربي ، وإن كانت هذه الاصداء في افريقيا العربية أقوى منها في آسيا العربية[١٣٥] . وفي مصر ، بعث زعيم « الحزب الوطني » محمد فريد ببرقية من منفاه في أوائل عام ١٩١٨ إلى لينين يشكره فيها على تصريحه الذي طلب فيه تحرير مصر والهند[١٣٦] . وكان معظم المصريين يرون في الحماية ضرورة اقتضتها ظروف الحرب ولا بد أن تزول بانتهائها .

ولم يتوان زعيم الحزب الوطني المصري عن الاتصال بمؤتمر الصلح في باريس ، فبعث بتقرير في الخامس من كانون الأول / ديسمبر ١٩١٨ إلى الرئيس الأمريكي ولسون عقب وصوله إلى باريس تضمن المطالبة باستقلال وادي النيل استقلالاً تاماً ، وقبول مصرفي عصبة الأمم ، وتمثيلها في مؤتمر الصلح ، وضمان أمن قناة السويس وحرية الملاحة فيها . ثم أردفه بتقرير ثان في أواخر الشهر نفسه تضمن شرحاً وافياً للمطالب الآنفة الذكر مستنداً إلى مبادىء الرئيس ولسون وبخاصة مبدأ حق الأمم في تقرير مصيرها . وألحقه بتقرير ثالث مفصل حول القضية المصرية . وتلقى رداً من سكرتير الرئيس ولسون في ٢١ كانون الثاني / يناير ١٩١٩ يبلغه بأن المسألة المصرية ستلقى عناية الرئيس الأمريكي[١٣٧] .

وسعياً إلى التخلص من الحماية ونيل استقلال وادي النيل (مصر والسودان) ، تشكل الوفد المصري بعد يومين من اعلان الهدنة العامة في أوروبا (أي في ١٩١٨/١١/١٣) ، وقد ضم هذا الوفد بعض أعضاء الجمعية التشريعية ومجالس المديريات ورؤساء الطوائف والهيئات والنقابات برئاسة سعد زغلول وكيل الجمعية التشريعية المنتخب . وتألفت هيئة الوفد العليا من سعد زغلول رئيساً وعلي شعراوي وعبدالعزيز فهمي ومحمد علي علوبة وعبداللطيف المكباتي ومحمد محمود وأحمد لطفي السيد ، واسماعيل صدقي وسينوت حنا ومحمود أبو النصر وحمد الباسل وجورج خياط ومصطفى النحاس وحافظ عفيفي ، أعضاء[١٣٨] . وسعى الوفد ، لدى المندوب السامي البريطاني في مصر ، للسماح له بالسفر إلى لندن قبل نهاية عام

(١٣٥) *The Policy of the Soviet Union in the Arab World: A Short Collection of Foreign Policy Documents*, pp. 30 - 39, and Walter Zéev Laqueur, *The Soviet Union and the Middle East*, Praeger Publications in Russian History and World Communism, no. 81 (London: Routledge; New York: Praeger, 1959), pp. 22 - 23.

(١٣٦) عبدالخالق محمد لاشين ، **سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية حتى سنة ١٩١٤** ، مكتبة التاريخ العربي الحديث (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧١) ، ص ١٢٥ - ١٢٦ .

(١٣٧) عبدالرحمن الرافعي ، **ثورة سنة ١٩١٩ : تاريخ مصر القومي من سنة ١٩١٤ - ١٩٢١** ، ٢ ج (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٤٦) ، ج ١ ، ص ٥٩ - ٦٠ .

(١٣٨) محمد حسين هيكل ، **مذكرات في السياسة المصرية** ، ٢ ج (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥١ - ١٩٥٣) ، ج ١ ، ص ٦٨ ؛ محمد شفيق غربال ، **تاريخ المفاوضات المصرية - البريطانية** (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٢) ، ج ١ ، ص ٥١ - ٥٢ ، والرافعي ، **ثورة سنة ١٩١٩ : تاريخ مصر القومي من سنة ١٩١٤ - ١٩٢١** ، ج ١ ، ص ٦٨ - ٧٠ .

١٩١٨ للتفاوض مع الحكومة البريطانية حول مستقبل مصر ، غير أن المندوب السامي لم يسمح للوفد بالسفر . وفي الخامس من كانون الأول / ديسمبر سنة ١٩١٨ ، قررت هيئة الوفد العدول عن فكرة السفر إلى لندن والسعي الحثيث للسفر إلى باريس لحضور مؤتمر الصلح ، ونقل القضية المصرية إلى الميدان الدولي والاتصال المباشر بممثلي الدول الأجنبية ، ومتابعة الاتصال برئيس الوزراء الفرنسي ، كليمنصو ، رئيس المؤتمر ، وبالرئيس الأمريكي ولسون ما دام الوفد ممنوعاً من السفر إلى باريس . وحدد الوفد أهدافه بالغاء الحماية وانهاء الاحتلال وتحقيق الاستقلال[١٣٩] .

وفي اليوم التالي ، أبرق الوفد إلى ممثلي الدول الأجنبية في مصر وإلى الرئيس ولسون يبلغهم بتشكيل الوفد المصري وتحديد المطالب الوطنية في الحرية والاستقلال بضمانة عصبة الأمم ، وتحييد قناة السويس ، وإقامة حكومة دستورية في البلاد ، والتزام مصر بتعهداتها الدولية .

واشتد نشاط الوفد على الصعيدين : الشعبي والدولي ؛ مما دفع السلطات البريطانية إلى اعتقال رئيسه وثلاثة من أعضائه هم اسماعيل صدقي ومحمد محمود وحمد الباسل ، في الثامن من آذار / مارس سنة ١٩١٩ ، ونفيهم إلى مالطه . وكان هذا الاجراء الشرارة التي الهبت الثورة في مصر[١٤٠] ، غير أن نفي قادة الوفد إلى مالطه لم يدم طويلاً ، ففي العاشر من نيسان / أبريل سنة ١٩١٩ ، أفرج عنهم وسمح لهم بالسفر إلى أوروبا . وانتظروا أعضاء الوفد القادمين من مصر بحراً إلى مالطة ومنها توجهوا إلى مرسيليا حيث وصلوا إليها في ١٩ نيسان / أبريل[١٤١] .

فوجىء الوفد المصري ، في مرسيليا ، بنبأ اعتراف الرئيس ولسون بالحماية البريطانية على مصر[١٤٢] . وحال وصول الوفد إلى باريس ، قام سعد زغلول بزيارة رؤساء وفود الدول الحليفة ، وتقدم بطلب إلى مؤتمر الصلح للسماح له بعرض مطالب مصر أمامه ، ولم يتلق سعد رداً ايجابياً على مطلبه . وحاول الوفد البريطاني شل حركة الوفد المصري ، ونتيجة لمساعيه لدى وزارة الخارجية الفرنسية ، فرضت الرقابة على الصحف الفرنسية في كل ما يتعلق بالوضع في مصر . ونصحت وزارة الخارجية الفرنسية أحد أعضاء الوفد بالتفاهم مباشرة مع الحكومة البريطانية ، مؤكدة أن محاولات الوفد لكسب تأييد فرنسا « ستكون عبثاً » .

وزاد الوضع سوءاً حينما أعلنت شروط الصلح التي قررها الحلفاء وسلمت إلى الوفد الالماني في ٧ أيار / مايو سنة ١٩١٩ ، والتي تنص على اعتراف المانيا والنمسا بالحماية

(١٣٩) لاشين ، **سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية حتى سنة ١٩١٤** ، ص ١٧٧ - ١٧٩ .

(١٤٠) المصدر نفسه ، ص ١٩٨ - ١٩٩ ، والرافعي ، المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ١٦٨ - ١٧٢ .

(١٤١) لاشين ، المصدر نفسه ، ص ٢٢٢ ،و٢٣٦ ، والرافعي ، المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ١٣ .

(١٤٢) المصدر نفسه ، ج ٢ ، نص التصريح الأميركي ، ص ٢٣ .

البريطانية على مصر . فقد قبلت بها المانيا وصارت جزءاً من معاهدة فرساي التي أبرمت في ٢٨ حزيران / يونيو ١٩١٩[١٤٣] .

احتج الوفد المصري على ما جاء في معاهدة الصلح مع المانيا والنمسا ، ووجه كتاباً إلى كليمنصو ، رئيس المؤتمر ، في ١٢ أيار / مايو سنة ١٩١٩ ، بهذا الصدد ، جاء فيه :

« لم يشأ مؤتمر الدول المتحالفة المشتركة أن يطبق على مصر مبادىء الحق والعدل مع أنها جديرة بأن تعامل بمقتضى هذه المبادىء نظراً لما قامت به من المساعدة التي أدت إلى النصر ، لم يشأ أن يسمع صوت مصر مع أنها كانت في مقدمة الدول التي أعلنت أنها في حالة حرب مع اعداء دول الاتفاق ، وعانت أعظم الضحايا في سبيل قضية الحلفاء ـ لم يشأ أن يسمعها مع أنها بلاد غيّرت الحرب مركزها السياسي . وقد اعترف المؤتمر

(١٤٣) في ما يلي نصوص المواد الخاصة بمصر في معاهدة فرساي :

« **المادة ١٤٧** ـ تصرح ألمانيا بأنها تعترف بالحماية التي أعلنتها بريطانيا العظمى على مصر في ١٨ كانون الأول / ديسمبر سنة ١٩١٩ ، وتتنازل عن نظام الامتيازات الأجنبية في القطر المصري ، يكون هذا التنازل اعتباراً من ٤ آب / أغسطس سنة ١٩١٤ .

المادة ١٤٨ ـ جميع المعاهدات ، والاتفاقيات والترتيبات والعقود التي عقدتها المانيا مع مصر تعد ملغاة اعتباراً من ٤ آب / أغسطس سنة ١٩١٤ . ولا يمكن لألمانيا ، بأي حال من الأحوال أن تتمسك بهذه العقود ، وتتعهد بأن لا تتدخل بأي شكل ، في المفاوضات التي يمكن أن تجري بين بريطانيا العظمى والدول الأخرى عن مصر .

المادة ١٤٩ ـ يكون اجراء القضاء في الرعايا الألمان وأملاكهم من اختصاص المحاكم القنصلية البريطانية بقرارات يصدرها عظمة السلطان ، وذلك حتى تنفيذ تشريع مصري للنظام القضائي يتضمن تأليف محاكم ذات اختصاص عام .

المادة ١٥٠ ـ للحكومة المصرية الحرية التامة في العمل لتسوية مركز الرعايا الألمان في القطر المصري وشروط إقامتهم فيه .

المادة ١٥١ ـ توافق ألمانيا على الغاء المرسوم الذي أصدره سمو الخديوي في ٨ تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٩٠٤ خاصة بهيئة الدين المصري العام أو إدخال التعديلات التي تعدها الحكومة المصرية مناسبة .

المادة ١٥٢ ـ توافق المانيا ، في ما يختص بها ، على نقل السلطات المخولة لصاحب الجلالة الامبراطورية السلطان (سلطان تركيا) بموجب الاتفاقية الموقعة في الاستانة في ٢٩ تشرين الأول / اكتوبر سنة ١٨٨٨ عن حرية المرور بقناة السويس إلى صاحب الجلالة البريطانية . وتتنازل عن كل اشتراك في مجلس الصحة البحرية ومراكز الوقاية الصحية في مصر وتوافق في ما يختص بها على نقل السلطات التي لهذا المجلس إلى السلطات المصرية .

المادة ١٥٣ ـ جميع الأملاك المنقولة وغير المنقولة التي للامبراطورية الألمانية في القطر المصري تنتقل بكل ما فيها من حقوق إلى الحكومة المصرية دون أي تعويض . وستعد الأملاك العينية والمنقولة والثابتة للامبراطورية والدول الألمانية شاملة لجميع أملاك التاج ، كالامبراطورية والدولة الألمانية ، وكذلك الأملاك الخاصة التي لامبراطور المانيا السابق وغيره من أصحاب المراتب الملكية . وستعامل جميع الأملاك المنقولة والعقارات المملوكة لرعايا المانيا في القطر المصري طبقاً للقسمين الثالث والرابع من الجزء العاشر (الشروط الاقتصادية في هذه المعاهدة) .

المادة ١٥٤ ـ تتمتع البضائع المصرية في دخول المانيا بالنظام الذي يطبق على البضائع الانكليزية » .

انظر : المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٢٩ ـ ٣٠ .

بالحماية البريطانية بدون أقل مراعاة لرأي الأمة المصرية ، وبغير أن يعير أدنى التفات لقيام هذه الأمة بأجمعها في وجه هذه الحماية واظهار معارضتها لها بأجلى المعاني .

« ليس في العالم قاض نزيه يستطيع الاهتداء إلى سبب واحد مقبول للموقف الذي اتخذه المؤتمر ازاء القضية المصرية أو اتخذته بريطانيا العظمى نفسها ، وهي التي اشهدت العالم اكثر من ستين مرة على أنها لا تفكر مطلقاً في ضم مصر أو في اعلان الحماية عليها كرهاً ، وإنما هي ترمي في سياستها إلى استقلال هذه البلاد » .

وبعد أن يعبر الكتاب عن المرارة واليأس لدى الوفد ، يحتج بهذه العبارات :

«إن الواجب لمفروض علينا، بصفتنا نواباً عن الشعب المصري، يقضي علينا بأن نُسمع المؤتمر صوت ذلك الشعب السيىء الحظ الذي حرم دون غيره من التمتع بالعدل الذي عمت ظلاله جميع أقطار المسكونة ـ وقد بات يرى نفسه أنه إنما كان يعمل للإضرار بمصالحه باشتراكه في العمل مع الحلفاء ـ نعم إن صوته يرتفع عالياً للاحتجاج، لأنه هو وحده الذي حرم من نعم الصلح ومزاياه مع أنه كان عاملاً أميناً في الحرب».

ومن الغريب أن يعارض الوفد المصري منح الحجاز الاستقلال التام . وأن يجعله الموضوع الوحيد للمقارنة ، فقد جاء في الكتاب المذكور .

« . . . كيف يستطيع العقل البشري أن يفسر نيل الحجاز استقلالها وهي ولاية صغيرة . . . وعدد سكانها . . لا يذكر ، ومواردها ضيقة ، لم تتحمل شيئاً من اعباء الحرب . ومصر التي قامت بنصيب وافر منها وعانت ما عانته في سبيل الفوز النهائي يكون نصيبها الرفض البات إذا طلبت أن يسمع صوتها ، ثم يعقب هذا الرفض ضياع حقوقها المقدسة التي كسبتها بدماء ابنائها في ميادين القتال »[١٤٤] . وكان لهذا الموقف رد فعل سيىء لدى الوفد الحجازي . وبذلك ضاعت على الوفدين فرصة التعاون في ما بينهما في مؤتمر الصلح[١٤٥] . ومن جهة أخرى ، لم يستجب مؤتمر الصلح للمطالب المصرية ولم يدرجها على جدول أعماله ولم يسمح للوفد المصري بالمثول أمامه لعرض قضية بلاده . ولذا ، اتجه الوفد المصري إلى التفاوض المباشر مع بريطانيا سعياً إلى تحقيق مطالب بلاده[١٤٦] .

أما أقطار المغرب العربي ، فلم تختلف ، في تطلعاتها إلى مؤتمر الصلح ، عن غيرها من الأقطار العربية . فقد قدمت اللجنة الجزائرية التونسية Comité Algéro - Tunisien التي كانت تضم بعض القادة المغاربة في المنفى ، مذكرة إلى مؤتمر الصلح تضمنت استعراضاً

(١٤٤) المصدر نفسه ، النص الكامل للكتاب الموجه إلى كليمنصو ، ص ٣١ ـ ٣٤ .

(١٤٥) عبدالكريم غرايبة ، **دراسات في تاريخ افريقية العربية ، ١٩١٨ ـ ١٩٥٨** (دمشق : جامعة دمشق ، ١٩٦٠) ، ص ٣٤ .

(١٤٦) لمزيد من التفاصيل حول المفاوضات المصرية البريطانية، انظر: محمد شفيق غربال: **تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية** (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٢)، ج ١، و

Royal Institute of International Affaires [RIIA], *Egypt 1914- 1945,* Information Paper, no.19 (London: RIIA, 1982).

لتاريخ القطرين مؤكدة أنهما يؤلفان بلداً واحداً عاصمته تونس منذ الفتح العربي - الاسلامي ، يقطنه شعب واحد لغته العربية ودينه الاسلام ، عاش في ظل تنظيم سياسي واداري وعسكري تام ، فكان سيد مصيره . وكان ارتباطه بالخلافة الاسلامية ارتباطاً اسمياً ، بما في ذلك الخلافة العثمانية . حتى جاء الاحتلال الفرنسي للجزائر عام ١٨٣٠ ، الذي قاومه الشعب الجزائري بالسلاح طوال أربعين سنة ، خضع بعدها للقوة ، وفرضت عليه قوانين وأنظمة ظالمة ، كما فرضت عليه ديانة المحتل ولغته ، وما زال الجزائري المسلم مغلوباً على أمره لا يتمتع بأي حماية شرعية أو حق أو حرية بينما فرضت عليه الخدمة العسكرية الاجبارية ، وتمكن نصف مليون من المستوطنين الفرنسيين (المعمرين) من الهيمنة على مقدرات البلاد وثرواتها .

ولم تكتف فرنسا بذلك ، وإنما أقدمت عام ١٨٨١ على فرض الحماية على تونس (معاهدة باردو المبرمة في ١٢/٥/١٨٨١) وحولتها إلى مستعمرة تستثمر خيراتها كيفما تريد . وانتهجت في تونس سياسة مماثلة لسياستها في الجزائر . وتستند المذكرة في مطالبها إلى مبادىء الرئيس الأمريكي ولسون وإلى قرارات مؤتمر رابطة حقوق الانسان المنعقد في تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٩١٦ ، التي نصت على « حق كل الأمم ، صغيرة أو كبيرة ، في الاستقلال » ، وإلى قرار مجلس النواب الفرنسي في ٥ حزيران / يونيو سنة ١٩١٧ الذي استبعد كل « فكرة للفتح واستعباد الشعوب الأجنبية » ، وإلى ما رددته صحيفة الرئيس الفرنسي كليمنصو بأن « فرنسا قد سجلت في مطالبها حرية الأمم المضطهدة » وأن مصير هذه الأمم سوف يقرر على ضوء « المبادىء الانسانية السامية والعدل » ، ثم ختمت المذكرة بالمطالب التالية :

- تحرير شعوب افريقيا الشمالية من السيطرة القائمة على القوة الغاشمة .

- المشاركة في مؤتمر الصلح بمندوبين يمثلون هذه الشعوب .

- منح الشعب الجزائري - التونسي استقلاله الكامل .

وقد وقع هذه المذكرة الشيخ صالح شريف التونسي (أستاذ في جامعة الزيتونة بتونس) والشيخ محمد الخضر بن الحسين (أستاذ في جامعة الزيتونة بتونس) والشيخ محمد مزيان التلمساني (أستاذ في تلمسان) ومحمد الشيبي التونسي ، ومحمد بيراز الجزائري ، وحمدان بن علي الجزائري ، ومحمد باش حامبة (قاض سابق في تونس)(١٤٧) .

---

(١٤٧) Mohammed Dabbab, *Les délégations destouriennes à Paris ou la question tunisienne dans les années 1920,* Textes et documents (Tunis: Maison tunisienne de l'édition, 1980), Mémoire au congrès de la paix par le comité algéro - tunisien, pp. 35 - 41, et Claude Collot et Jean - Robert Henry, éds., *Le mouvement national algérien: textes, 1912 - 1954,* Préface de Ahmed Mahiou (Alger: Office des publications universitaires; Paris: L'Harmattan, 1978), pp. 25 - 30.

وبعثت اللجنة الجزائرية - التونسية ببرقية إلى الرئيس الأمريكي ولسون ، في الثاني من كانون الثاني / يناير سنة ١٩١٩ ، تناولت الظلم الواقع على الشعب الجزائري - التونسي من فرنسا والتضحيات التي قدمها اثناء الحرب العالمية الأولى . وجاء فيها : « إن الشعب الجزائري التونسي يعلق أمله عليكم ، أيها السيد الرئيس ، من أجل استعادة حقه في تقرير مصيره بحرية » . وحددت البرقية مطالب الشعب الجزائري - التونسي بما يلي :

١ - يعد تونسياً ويتمتع بحقوق وواجبات المواطن التونسي كل من أبدى هذه الرغبة ، وولد أو عاش عشر سنوات متصلة وبملء ارادته على التراب التونسي .

٢ - ضمان الحريات الفردية وبخاصة حرية العمل وحرية الاجتماع وحرية الكلام وحرية الصحافة وحق المقاضاة ، وحرمة المسكن ، والمساواة بين الجميع أمام القانون ، وحق كل تونسي مهما كانت عقيدته أو جنسه أن يتقدم لمسابقات الوظائف العامة . ومنح الحكومة التونسية صلاحية استخدام الأجانب ، مع اعطاء الأولوية للفرنسيين في مصالحها العامة .

٣ - تنظيم السلطات العامة ، بحيث تكون السلطة التنفيذية وراثية في الأسرة المالكة حالياً ، وأن يكون الأمير الحاكم مسؤولاً أمام المجلس الأعلى . وأن يمارس السلطة التشريعية مجلس أعلى يتألف من ستين عضواً تونسياً بينهم عشرة فقط يعينون من قبل رئيس الدولة بينما يتم انتخاب الخمسين الباقين مباشرة من الشعب ولمدة أربع سنوات . ويتمتع أعضاء المجلس بالحصانة النيابية . ويقر هذا المجلس التشريعات التي تصدر باسم رئيس الدولة ، وهو الذي يقترع على الديون العامة وبرامج العمل العامة ويصادق على الميزانية ويقر الضرائب .

٤ - انتخاب القيادات المحلية (القيادات) ورؤساء البلديات .

٥ - اقامة سلطة قضائية مستقلة تستمد سلطتها من السيادة التونسية .

٦ - حرية التعليم ، بحيث يكون التعليم الابتدائي اجبارياً وباللغة العربية . أما التعليم باللغات الأجنبية ، فيكون اجبارياً في المرحلتين الثانوية والعليا وتعطي اللغة الفرنسية الأفضلية .

٧ - مسح الأراضي ، والاعتراف بحق ملكية القبائل للأراضي التي تقيم عليها .

٨ - تعميم الأشغال العامة في البلاد حيثما تقتضي الضرورة .

٩ - حق تكوين النقابات للعمال والمستخدمين وأرباب العمل والموظفين مع الاحتفاظ بحق الاضراب .

١٠ - اصدار القوانين الاجتماعية التي ترعى الطفل والزوجة والعجزة والمسنين(١٤٨) .

---

(١٤٨) Collot et Henry, éds., Ibid., Télégramme envoyé à M. Wilson le 2 janvier 1919 par le comité algéro-tunisien, pp. 43 - 49.

وشهد عام ١٩١٩ محاولات لتنظيم صفوف الحركة الوطنية التونسية ، فعقد أول اجتماع في آذار / مارس من ذلك العام لتأسيس « الحزب التونسي » الذي طالب بدستور لتونس وحكم ديمقراطي . وأوفد أحمد السقا إلى باريس ليقدم مطالب تونس إلى مؤتمر الصلح . ولكنه لم يوفق في مهمته ، فأوفد الحزب عبدالعزيز الثعالبي في آب / أغسطس لمساعدته . بذل الثعالبي جهداً كبيراً لدى وفود المؤتمر ولدى كبار السياسيين الفرنسيين من أجل الدعوة لقضية بلاده وتعبئة الرأي العام الدولي من أجلها . وأصدر ، في هذه الأثناء ، كتاب «تونس الشهيدة la Tunisie martyre » عن دار النشر Joure et cie في باريس، في ١٩١٩/١٢/٢٩[١٤٩] . ووزعه على المسؤولين في فرنسا من وزراء ونواب وموظفين كبار .

وتضمن الكتاب عرضاً مستفيضاً للقضية التونسية وتحديداً للمطالب الوطنية التي هي تكرار لما جاء في برقية اللجنة الجزائرية ـ التونسية الموجهة إلى الرئيس الامريكي في ٢ كانون الثاني / يناير سنة ١٩١٩ .

أثار النشاط الواسع الذي قام به الثعالبي حفيظة السلطات الفرنسية فألقت القبض عليه في ١٣ تموز / يوليو سنة ١٩٢٠ ، وأرسلته مخفوراً إلى تونس ليحاكم بتهمة التآمر على أمن الدولة التونسية[١٥٠] .

أما في ليبيا ، فقد أدى تطور الأحداث فيها إلى تجاهل مؤتمر الصلح . ومنذ دخول ايطاليا الحرب العالمية الأولى ، سعت بريطانيا إلى انهاء القتال الدائر بين جيوش الاحتلال الايطالية والمقاومة الوطنية الليبية في برقة . ونجحت مساعيها في ابرام هدنة عكرمة بين ادريس السنوسي وكل من بريطانيا وايطاليا في ١٤ و١٧ نيسان / ابريل سنة ١٩١٧ ، نصت على ايقاف القتال وانهاء حالة الحرب[١٥١] .

خرجت ايطاليا من الحرب العالمية الأولى منهكة القوى وعاجزة عن ارسال قوات عسكرية إلى ليبيا لتعزيز سيطرتها على البلاد . ولذلك وجدت الحكومة الايطالية ، على حد تعبير وزير خارجيتها كارلو شانزر Carlo Schanzer ، « أن الوقت قد حان لتجرب التعاون المباشر مع

---

(١٤٩) المصدر نفسه ، ص ٣٣ ، وعبدالعزيز الثعالبي ، **تونس الشهيدة** ، ترجمه إلى العربية وقدمه سامي الجندي (بيروت : دار القدس ، ١٩٧٥) . وكان مع الثعالبي في باريس كلٌ من محمد الرياحي وصالح بن يحيى وفرحات بن عياد . أنظر بهذا الصدد : Nicola A. Ziadeh, *Origins of Nationalism in Tunisia* (Beirut: American University of Beirut; Presses de l'imprimerie catholique, 1962), pp. 91 - 92.

(١٥٠) الثعالبي ، المصدر نفسه ، ص ١٨ .

(١٥١) E.E. Evans- Pritchard, *The Sanusi of Cyrenaica* (Oxford: Oxford University Press, 1963), pp. 134 - 143; Majid Khadduri, *Modern Lybia: A Study of Political Development* (Baltimore : The John Hopkins Press, 1963), pp. 12 - 14, and

نقولا زيادة ، **محاضرات في تاريخ ليبيا من الاستعمار الايطالي إلى الاستقلال** (القاهرة : معهد الدراسات العربية العالية ، قسم الدراسات التاريخية والجغرافية ، ١٩٥٨) ، ص ٨٩ ـ ٩١ .

الليبيين ومنحهم الحقوق المدنية والسياسية التي كانت محدودة في ما مضى . . . » وجاءت هذه المحاولة لتحقق مطالب السكان في الحكم الذاتي ولتلبي رغبة ايطاليا في حكم البلاد دون اللجوء إلى القوة . ففي طرابلس ، عقد مؤتمر وطني عام في ١٦ تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٩١٨ ، أعلن قيام الجمهورية الطرابلسية . واعترفت ايطاليا بها وأصدرت قانوناً أساسياً لطرابلس في الأول من حزيران / يونيو سنة ١٩١٩ ، نص الدستور (القانون الأساسي) على تعيين والٍ من قبل ملك ايطاليا ، ومجلس نواب محلي منتخب[١٥٢] .

وعانت سلطنة **مراكش** أثناء الحرب وبعدها من الاحتلال الفرنسي بعد أن فرضت عليها الحماية بحيث لم يتمكن السلطان أو أي قيادة وطنية الاتصال بمؤتمر الصلح[١٥٣] .

وهكذا رأينا كيف أن فرنسا بذلت كل ما في وسعها اثناء مؤتمر الصلح لمقاومة قيام كيان عربي في المشرق العربي ، كما أنها أفشلت محاولات الوفد المصري للاتصال بقادة المؤتمر وعرض المسألة المصرية عليه . وصمت آذانها أمام المطالب التونسية ـ الجزائرية وقاومتها بشدة ، بينما كانت قواتها العسكرية تمارس عملية التهدئة في سلطنة مراكش .

خامساً : ايطاليا والمطالب العربية في الوحدة والاستقلال

مثّل ايطاليا في مؤتمر الصلح وفد برئاسة اورلاندو N.E. Orlando رئيس الوزراء ، يساعده وزير خارجيته سيدني سونينو Sidney Sonnino . وركز الوفد جل اهتمامه على تنفيذ ما جاء في اتفاقية لندن المبرمة في ٢٦ نيسان / ابريل ١٩١٥ بين ايطاليا والدول الحليفة ، والتي عينت شروط دخول ايطاليا الحرب إلى جانب الحلفاء . فقد حددت المادة الثالثة عشرة منها اطماع ايطاليا : « في حالة توسيع الممتلكات الاستعمارية لفرنسا وبريطانيا في افريقية على حساب المانيا ، ستعترف هاتان الدولتان ، مبدئياً ، بحق ايطاليا في المطالبة بتعويضات مماثلة وبخاصة تسوية المسائل المتعلقة بحدود المستعمرات المجاورة لممتلكات فرنسا وبريطانيا العظمى ، لصالحها » . ونصت المادة التاسعة من هذه الاتفاقية على حق ايطاليا في الحصول على نصيب عادل من منطقة آضاليا في آسيا الصغرى . ومنحت هذه الاتفاقية ايطاليا قسماً كبيراً من منطقة دلماسيا على بحر

---

(١٥٢) أمين سعيد ، **الدولة العربية المتحدة** ، ٣ج (القاهرة : مطبعة البابي الحلبي ، ١٩٣٤ـ ١٩٣٦) ، ج ٣ ، نص النظام ، ص ٥١ ـ ٥٩ ؛ زيادة ، المصدر نفسه ، ص ٩٥ ـ ٩٦ ، و Khadduri, *Modern Lybia: A Study of Political Development,* pp. 21 - 22.

(١٥٣) لتفاصيل سياسة ليوتي في تهدئة البلاد بين ١٩١٤ و١٩٢٢ ، أنظر :
John P. Halstead, *Rebirth of a Nation: The Origins and Rise of Moroccan Nationalism, 1912 - 1944,* Harvard Middle Eastern Monographs, no. 18 (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, Harvard Center for Middle Eastern Studies, 1967), pp. 40 - 43; Robin Leonard Bidwell, *Morocco under Colonial Rule: French Administration of Tribal Areas, 1912 - 1956* (London : Frank Cass and Co., 1973), pp. 33 - 47, and Rom Landau, *Moroccan Drama, 1900 - 1955* (London : Hale; San Fransisco: The American Academy of Asian Studies, 1956), pp. 85 - 120.

الادرياتيك(١٥٤) . وقد أكدت اتفاقية سان جان دو موريان Saint - Jean - De - Maurienne التي أبرمت في ١٩ نيسان (ابريل) ١٩١٧ بين ايطاليا والدول الحليفة (باستثناء روسيا) أنه في حالة اقتسام الامبراطورية العثمانية سيكون نصيب ايطاليا في منطقة أضاليا في جنوب الأناضول(١٥٥) .

وسعياً إلى تحقيق ما جاء في هاتين الاتفاقيتين ، طلب سونينو من السفير الايطالي في باريس بونين لونغاري Bonin Longare والسفير الايطالي في لندن امبرياللي Imperiali في ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٩١٨ ، اجراء مباحثات استطلاعية « للتعرف على نوايا الحكومتين الفرنسية والبريطانية بشأن تنفيذ المادة الثالثة عشرة من اتفاقية لندن » . غير أن نتيجة هذه المباحثات لم تكن مشجعة . وكانت الأوساط الاستعمارية الايطالية تمارس ضغوطاً شديدة على الوفد الايطالي لدى مؤتمر الصلح . ففي ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٩١٨ ، تلقى أورلاندو مذكرة من رئيس هيئة الأركان في الجيش الايطالي بادوليو Badoglio يحدد فيها ، من وجهة النظر العسكرية ، التعويضات الاستعمارية لايطاليا بضم الصومال الفرنسي والصومال الانكليزي وتعديل حدود ليبيا بحيث تضمن الاتصال بين غات وغدامس واستعادة منطقة تبستي ويوركو ، والسماح لايطاليا بمنطقة احتلال أو نفوذ في ولايتي قونيه وأضنه العثمانيتين . وجاء ، في هذه المذكرة ، أن الحلفاء قد احتلوا من الممتلكات الالمانية والعثمانية ما مساحته خمسة ملايين كيلومتر مربع يقطنها (٢٢) مليون نسمة ، بينما لا يشمل نصيب ايطاليا منها بموجب برنامج التعويضات سوى ٢٨٥٨٠٠ كيلومتر مربع (٥٩٩٠٠ كلم٢ من ولاية قونية و ١٠٢٠٠٠ كلم٢ من الصومال الانكليزي و ٨٦٣٥ كلم٢ من الصومال الفرنسي و ١١٥٢٠٠ كلم٢ من ليبيا) يسكنها (١٥٧٧٠٠٠) نسمة(١٥٦) .

ومع قرب انعقاد مؤتمر الصلح ، اشتد نشاط العناصر التوسعية في ايطاليا واتخذت « الرابطة القومية L'Association nationale قراراً في ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩١٨ ، حددت بموجبه المطالب الوطنية ,وهي ضم منطقتي فيوم Fiume ودلماسيا Dalmatie ، والحماية على البانيا ، وأراض في آسيا الصغرى ، وحدود « طبيعية » لليبيا مع مصر وتونس وتشاد ، وضم الصومال الفرنسي والصومال الانكليزي(١٥٧) .

---

(١٥٤) بقيت اتفاقية لندن سرية حتى كشف البلاشفة الروس النقاب عنها في أواخر عام ١٩١٧ ثم نشرت نصوصها في بريطانيا عام ١٩١٨ ، وقد قرأ النائب الايطالي بوفيوني Bevioneنصوصها لأول مرة في مجلس النواب الايطالي ١٣ شباط / فبراير سنة ١٩١٨ فأثارت آنذاك نقداً شديداً من الأوساط الاستعمارية والقومية الايطالية بحجة أنها تفرط بمصالح إيطاليا القومية والاستعمارية . انظر:
Jean Louis Miège, *L'impérialisme colonial italien de 1870 à nos jours* (Paris: Société d'édition et d'enseignement supérieur, 1968), p. 102.

(١٥٥) المصدر نفسه ، ص ١٠٦ .

(١٥٦) المصدر نفسه ، ص ١١٢ .

(١٥٧) المصدر نفسه ، ص ١١٣ .

وعقد مؤتمر استعماري Congrès colonial بين ١٥ و ٢١ كانون الثاني يناير سنة ١٩١٩ ، باشراف المعهد الاستعماري Institut colonial تناول الشؤون الاقتصادية والسياسية وشؤون الهجرة . وفي آذار / مارس من العام نفسه ، بدأ المعهد بتدريس « الثقافة الاستعمارية » بادارة البروفيسور مونداني Mondani . وأقام المعهد علاقات وثيقة مع المعهد الشرقي في نابلي Institut oriental من أجل التنسيق بينهما . وحدثت تعبئة عامة في البرلمان والصحف تنادي بالتوسع والحصول على مزيد من المستعمرات(١٥٨) .

لقيت هذه الحملة الصحفية والشعبية الايطالية ردود فعل سلبية لدى الحلفاء . ونددت الصحف الفرنسية والانكليزية بالاطماع الايطالية . وأبدى جورج كليمنصو ولويد جورج امتعاضهما من تصلب الوفد الايطالي لدى مؤتمر الصلح في مطالبه . وعارض الرئيس ولسون بشدة ووضوح اتفاقية لندن معتبراً اياها منافية للمبادىء العامة التي أعلنها الحلفاء اثناء الحرب . وأعرب عن حرصه على كسب الشعوب السلافية خوفاً من أن تلقي بنفسها في احضان روسيا البلشفية(١٥٩) .

وانسحب الوفد الايطالي من المؤتمر احتجاجاً على موقف الحلفاء المعارض للمطالب الايطالية في جنوب النمسا وفيوم ودلماسيا ، في ٢٤ نيسان / ابريل ١٩١٩ . ولم يعد الوفد إلا في ٧ أيار / مايو ١٩١٩ . وفي ذلك اليوم ، ناقش المجلس الأعلى للحلفاء مسألة الانتدابات . وعند توزيع مناطق الانتداب على الدول الحليفة ، لم تحصل ايطاليا على شيء ، رغم احتجاجات وفدها(١٦٠) . ووافق اورلاندو ، رئيس الوفد الايطالي ، على تشكيل لجنة دولية تضم مندوبين عن ايطاليا وفرنسا وبريطانيا لتنفيذ أحكام المادة (١٣) من اتفاقية لندن (١٩١٥/٤/٢٦) التي تتضمن كل الآمال الايطالية في التعويضات الأرضية(١٦١) .

وبدأت اللجنة المذكورة أول اجتماعاتها في ١٦ أيار / مايو سنة ١٩١٩ . فعارض مندوب فرنسا ، سيمون Simon (وزير المستعمرات) المطالب الايطالية وقال انها تتجاوز مضمون المادة (١٣) من اتفاقية لندن . وفي الاجتماع الثاني الذي عقد في ٢٠ أيار / مايو ، وافق المندوب الفرنسي على التنازل عن الأراضي الواقعة بين غدامس ـ غات وتومنو Tumno على الحدود الليبية ـ التونسية . ووافق المندوب البريطاني على التنازل عن واحة الجغبوب عند تعديل الحدود الليبية ـ المصرية . وفي الاجتماعين اللذين عقدا في ٢٨ و ٣٠ أيار / مايـو ،

---

(١٥٨) المصدر نفسه .

(١٥٩) Paul Mantoux, éd., *Conseil des Quatre, 24 mars-29 juin 1919 : délibérations (d'après les) notes de l'officier interprète Paul Mantoux,* vol. 1, p. 344.

(١٦٠) Jean - Baptiste Duroselle, *Histoire diplomatique de 1919 à nos jours,* 7ème éd. (Paris: Librairie Dalloz, 1978), p. 54.

(١٦١) Miège, *L'impérialisme colonial italien de 1870 à nos jours,* p. 114.

تمسك الجانبان الفرنسي والبريطاني بموقفيهما المتضمنين عدم تقديم المزيد من التنازلات لايطاليا . وانتهت اجتماعات هذه اللجنة بتأكيد تحفظات ايطاليا على قراراتها(١٦٢) .

وجاءت تسوية ممتلكات الدولة العثمانية واقتسامها بين الدول الحليفة لتزيد من مرارة الفشل الايطالي(١٦٣) . فقد أثار الوفد الايطالي لدى مؤتمر الصلح العلاقات التاريخية التي تربط ايطاليا بالعالم الاسلامي وممتلكات ايطاليا الاسلامية في ليبيا وعلى البحر الأحمر واهتمامها الخاص بالمنطقة العربية لتبرر اطماعها فيها ، مثل عملها التبشيري في المنطقة ، واقامة الكثير من مواطنيها فيها ، ونشاطها الاقتصادي في منطقة الأناضول . غير أن بريطانيا دعمت الحكومة اليونانية في وقوفها امام الاطماع الايطالية في الأناضول . وطلب لويد جورج من الحكومة اليونانية في ٦ أيار / مايو سنة ١٩١٩ انزال قواتها في ازمير ، ففعلت . وعلى أثر ذلك انزلت ايطاليا قواتها في آضاليا في ١٧ أيار / مايو فأثارت احتجاج الحلفاء واستنكارهم . وفي ١٨ أيار / مايو طلب اورلاندو من المجلس الأعلى للحلفاء منح ايطاليا الانتداب على آضاليا(١٦٤) .

واستؤنفت المفاوضات بين وزير الخارجية الفرنسي بيشون Pichon والسفير الايطالي في باريس ليلي بونين Lelie Bonin في ١٢ أيلول / سبتمبر ١٩١٩ ، فأسفرت عن تبادل مذكرات نصت على تعديل بسيط للحدود بين تونس وليبيا . كما أسفرت المباحثات الايطالية - البريطانية عن تنازلات لايطاليا في زنجبار(١٦٥) .

ولم يبد الوفد الايطالي رأياً في مسألة تجزئة المشرق العربي ، باستثناء بعض التحفظات على الأماكن المقدسة في فلسطين . ووقف اورلاندو موقف المتفرج في المباحثات التي دارت بين الأربعة الكبار في باريس عام ١٩١٩ حول المسألة العربية . وكان كل همه منصباً على نيل انتداب بلاده على آضاليا(١٦٦) .

---

(١٦٢) المصدر نفسه ، ص ١١٥ - ١١٦ .

(١٦٣) Pierre Renouvin et Jean - Baptiste Duroselle, *Introduction à l'histoire des relations internationales,* 2ème éd. revue et corrigée (Paris: Armand Colin, 1966), p. 177.

(١٦٤) Miège, Ibid., p. 117, et Fernand L'Huillier, *Le Moyen - Orient contemporain, 1945 - 1958* (Paris : Sirey, 1959), p. 230.

(١٦٥) Duroselle, *Histoire diplomatique de 1919 à nos jours,* pp. 56 - 57.

(١٦٦) Mantoux, éd., *Conseil des Quatre, 24 mars - 29 juin 1919: délibérations (d'après les) notes de l'officier interprète Paul Mantoux,* vol. 1, pp. 455 - 457 ;et vol. 2, pp. 39 - 44, 96 - 97.

الفصل الثاني

فرنسا والوحدة العربيّة في المشرق العربيّ ١٩٢٠ - ١٩٤٥

أولاً : السياسة الفرنسية المعادية للوحدة العربيــة في ســورية ولبنــــان

اعتمدت السياسة الفرنسية ، في سورية ولبنان ، طوال عهد الانتداب (١٩٢٠ - ١٩٤٦) ، الأسس التالية :

١ - تجزئة البلاد إلى كيانات سياسية - ادارية متعددة

ففي اعقاب احتلال دمشق ووقوع سورية ولبنان تحت الاحتلال الفرنسي ، صدر مرسوم جمهوري في فرنسا ، في ٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٩٢٠ ، حدد سلطات المفوض السامي الفرنسي في هذين القطرين العربيين وصلاحيات السكرتير العام للمفوضية السامية[١] . وبموجب هذا المرسوم ، منح المفوض السامي سلطات رئيس الجمهورية الفرنسية في سورية ولبنان في تنفيذ الانتداب الذي عهد به إلى الحكومة الفرنسية في مؤتمر سان ريمو (١٩٢٠/٤/٢٤) وقيادة القوات البرية والبحرية الفرنسية المرابطة في هذين القطرين .

ومن الجدير بالذكر أن الجنرال غورو ، المفوض السامي الفرنسي ، كان قد أنشأ دولة لبنان الكبير في ٣١ آب / أغسطس سنة ١٩٢٠ ، أي قبل صدور المرسوم الجمهوري آنف الذكر بنحو ثلاثة أشهر[٢] . كما أنشأ ادارة بلاد العلويين وعاصمتها اللاذقية في ٣٠ آب /

---

(١) René de Feriet, *L'application d'un mandat: la France puissance mandataire en Syrie et au Liban* (Beyrouth: Réveil, 1926), pp. 138 - 139.

(٢) Haut Commissariat [HC], La Syrie et le Liban, «Arrêté no. 318 du 31 / 8 / 1920,» p. 6, et

أغسطس[3] ، ودولة حلب في الأول من أيلول / سبتمبر[4] ، ودولة دمشق في ٩ تشرين الأول / اكتوبر من العام نفسه[5] وفصل لواء الاسكندرونة وألحقه بدولة حلب مع احتفاظه باستقلاله الاداري[6] . وتولّى السلطة التنفيذية في لبنان وبلاد العلويين حاكم فرنسي ، بينما تولتها في حلب ودمشق حكومتان محليتان تحت اشراف مندوب المفوض السامي المقيم في بيروت[7] . وفي ١٦ آذار / مارس سنة ١٩٢٢ ، فُصل جبل الدروز عن دولة دمشق ، وأصبح كياناً قائماً بذاته برئاسة حاكم تابع للمفوض السامي هو الأمير سليم الأطرش[8] .

ومنذئذ ، خضعت سورية لعدة عمليات تجزئة بهدف تقطيع أوصالها . ففي ٢٨ حزيران / يونيو ١٩٢٢ ، أنشيء الاتحاد السوري الذي ضم دولتي حلب ودمشق وأراضي العلويين[9] . وأقر مجلس عصبة الأمم هذه التجزئة بقرار صدر في ٢٤ تموز / يوليو ١٩٢٢ . واستهدفت فرنسا من وراء هذه التجزئة اضعاف الحركة القومية العربية في البلاد والقضاء على حركات التمرد والثورات التي اندلعت في أعقاب الاحتلال الفرنسي ، وتسهيل السيطرة على البلاد سيطرة تامة وخلق قوميات من الطوائف الدينية (من مارونية ودرزية وعلوية وسنية) ، ودق اسفين بين الحضر والبدو ، وبذلك تقضي على الوحدة الوطنية بين السكان . كما جاءت هذه التجزئة رداً على التدابير التي اتخذتها بريطانيا في العراق وشرقي الأردن في اعقاب مؤتمر القاهرة (١٢ - ١٤ آذار / مارس ١٩٢١)[10] . والتعليمات التي بعث بها أرستيد بريان Aristide Briand ، وزير الخارجبة الفرنسي ، إلى الجنرال غورو ، في ١٧ آذار / مارس

= حسن الحكيم ، **الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية في العهدين العربي الفيصلي والانتداب الفرنسي ، ١٩١٥ - ١٩٤٦** (بيروت : دار صادر ، ١٩٧٤) ، ص ٢٥١ - ٢٥٢ .

(٣) HC, La Syrie et le Liban, «Arrêté no. 319 du 30/ 8/ 1920,» p. 6, et الحكيم ، المصدر نفسه ، ص ٢٥٤ - ٢٥٥ .

(٤) HC, La Syrie et le Liban, «Arrêté no. 330 du 1/ 9/ 1920,» p. 6, et الحكيم ، المصدر نفسه ، ص ٢٥٣

(٥) المصدر نفسه .

(٦) HC, La Syrie et le Liban, p. 6, et الحكيم ، المصدر نفسه ، ص ٢٦٠ .

(٧) HC, La Syrie et le Liban, p. 9.

(٨) HC, La Syrie et le Liban, «Arrêté no. 1343 du 16 mars 1922,» p. 35, et الحكيم ، **الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية بين العهدين العربي الفيصلي والانتداب الفرنسي ، ١٩١٥ - ١٩٤٦** ، ص ٢٥٧ - ٢٥٩ .

(٩) HC, La Syrie et le Liban, «Arrêté no. 1459 du 28/ 6/ 1922,» p. 35, et الحكيم ، المصدر نفسه ، ص ٢٦١ - ٢٦٢ .

(١٠) عبدالرزاق الحسني ، **تاريخ الوزارات العراقية** ، ٦ ج (بيروت : مطبعة دار الكتب ، ١٩٧٨) ، ج ١ ، ص ٢٢ ، وسليمان موسى ، **تأسيس الامارة الأردنية ، ١٩٢١ - ١٩٢٥ : دراسة وثائقية شاملة بمناسبة مرور خمسين سنة على تأسيس الدولة الأردنية** (عمان : المطبعة الأردنية ، ١٩٧١) ، ص ٩٤ - ١٠٤ .

١٩٢١ ، توضح بجلاء أهداف فرنسا من هذه التجزئة ، جاء في هذه التعليمات :

« إذا كان هنالك نتائج للاتجاهات السياسية الانكليزية نحو الأقطار العربية المختلفة كما ترجمها المؤتمر العربي الذي عقد في القاهرة برئاسة تشرشل ، فمنها تعزيز الطموحات الوحدوية العربية لدى عرب سورية وغرس عدم الثقة في نفوسهم تجاه سلطات الانتداب الفرنسية . ولذا علينا أن نسعى إلى ازالة الانطباع الذي قد يتكون عند المقارنة السريعة والجلية بين أوضاع السكان في سورية والعراق والمستوحاة من الاعتبارات التالية :

١ - إن استقلال لبنان الكبير الذي أعلنّاه في السنة الماضية (والذي ينبغي أن نحترمه بدقة) هو البرهان الأول على سياستنا . فهذا البلد المسيحي خليق بأن نقوده كلياً إلى ثقافتنا ، وأن يعتمد علينا فيما بعد ، دون أي نوايا مخفية ، وأن يمثل في الوقت نفسه نفوذنا التقليدي في الشرق . ولا ينبغي ، على أي حال ، أن نغرق هذا العنصر المسيحي في المحيط العربي المسلم الذي يفوقه كثيراً في العدد . وعند تنظيم الانتداب ، لا بد للبنان من أن يقف على قدم المساواة مع سورية رغم صغر مساحة أراضيه .

٢ - ينبغي أن تدعونا الأسباب نفسها إلى اعادة النظر في مسألة طرابلس . ويبدو أنه من المتعذر جني ثمار السياسة آنفة الذكر ، إلا إذا ظلت اكثرية السكان في لبنان مسيحية . وربما تعرضت هذه النسبة للتعديل في حالة ضم منطقة طرابلس إلى لبنان . ومن المفضل أن تكون المنفذ البحري لمنطقة حمص - طرابلس . وعلى أي حال ليس بالاستطاعة الحاق طرابلس بدولة دمشق التي يجب أن لا تطوّق لبنان »[11] .

هذا وقد عدّل الجنرال فيغان Général Maxime Weygand خليفة الجنرال غورو في المفوضية السامية (أيار / مايو سنة ١٩٢٣ - كانون أول / ديسمبر سنة ١٩٢٤) في تنظيم البلاد الاداري - السياسي . فأصدر مرسوماً في الخامس من كانون الأول / ديسمبر سنة ١٩٢٤ بحل اتحاد الدول السورية اعتباراً من ١٩٢٥/١/١ وتشكيل دولة سورية موحدة عاصمتها دمشق ، تضم دولتي حلب ودمشق ولواء الاسكندرونة الذي فصل عن دولة حلب واحتفظ باستقلاله الاداري في نطاق الدولة السورية الجديدة . وفصل فيغان دولة العلويين عن الاتحاد السوري واعادها إلى وضعها السابق . كما أبقى على دولة لبنان الكبير وحكومة جبل الدروز[12] .

وقد بيّن فيغان أن الهدف من هذا التعديل هو « اكراه السوريين على الانكفاء على أنفسهم من أجل تنظيم دولتهم الموحدة الجديدة وادامتها وجعلهم أقل استجابة للنداءات التي تصلهم من الخارج »[13] .

وقد أثارت هذه التجزئة لجنة الانتدابات الدائمة التابعة لعصبة الأمم ، ففي عام ١٩٢٦ وجه أحد أعضاء اللجنة السؤال التالي إلى المندوب الفرنسي : « أليس من المحتمل أن تثير هذه

---

(١١) Ministère des Affaires Etrangères [MAE], Arabie 1918 - 1929, «Télégramme du 17 mars 1921,» série E, vol. 12, fol. 115 - 117.

(١٢) MAE, «Rapport à la Société des Nations sur la situation de la Syrie et du Liban de l'année 1924, arrêté du Haut commissaire no. 2980 du 5/ 12/ 1924,» p. 9.

(١٣) Général Weygand, *Mémoires,* 2 vols. (Paris: Flammarion, 1957 - 1958), vol. 1: *Mirages et réalités* (1957), p. 255.

التجزئة قلق الشعوب السورية ؟ لأنه إذا أصبحت تجزئة سورية نهائية ، وإذا ضعفت العلاقات بين دولها بصورة مفرطة ، فإن مقاومة البلاد للأخطار الخارجية ستغدو سراباً » .

ورد عليه المندوب الفرنسي مؤكداً أن التعديل الأخير قد تم تلبية لمطالب السكان التي ما انفكوا يرددونها طوال عامي ١٩٢٢ و١٩٢٣ . وبرر المندوب الفرنسي هذه التجزئة بالدفاع عن مصالح الأقليات في البلاد وقال : « لا شك أن الأكثرية المسلمة التي تمثل العنصر الاجتماعي المهيمن تعارض ، بوجه عام ، تقسيم البلاد إلى دول عديدة . ولكن إذا نظرنا إلى المجموعات السكانية الأخرى ، وبخاصة على الساحل ، نلاحظ أنها ، على نقيض ذلك ، تحبذ تقسيم البلاد إلى دول . وهو تقسيم يطالب به بعضهم ويرحب به بعضهم الآخر وبخاصة اللبنانيون الذين لم يرغبوا قط في أي اتحاد مع السوريين ، والذين يحتجون لدى المفوضية السامية في كل مرة تثار فيها مسألة اقامة علاقات حكومية بين البلدين »[١٤] .

واتجهت الحكومة الفرنسية ، في اعقاب الثورة السورية (١٩٢٥ ـ ١٩٢٧) ، إلى اعادة صياغة العلاقة بين سورية وفرنسا ، بحيث تقوم على معاهدة بين البلدين مشابهة للمعاهدة العراقية ـ البريطانية لعام ١٩٢٦ . وبعد تردد طال عدة سنوات ، أصدرت السلطات الفرنسية دستوراً للجمهورية السورية ودستوراً للجمهورية اللبنانية وقوانين أساسية للواء الاسكندرونة وحكومتي اللاذقية وجبل الدروز ، في ٢٢ أيار / مايو سنة ١٩٣٠[١٥] . وقد أكد الدستوران والقوانين الأساسية الثلاثة على عدم تعارضها مع صك الانتداب[١٦] . وجاءت هذه الدساتير والقوانين رداً على الدستور الذي أقرته الجمعية التأسيسية السورية في ١٧ آب / اغسطس سنة ١٩٢٨ ، والذي تضمن وحدة سورية وتجاهل صك الانتداب[١٧] .

وبرر المفوض السامي الفرنسي هنري بونسو Henri Ponsot هذه الترتيبات أمام لجنة الانتدابات الدائمة بهذه العبارات : « كنت أقول للسوريين باستمرار : لقد عينتم سلطات الدولة العامة وغداً ستتسلمون السلطة وتعينون رئيس الجمهورية . هذا شيء جيد جداً ، ولكنني مضطر أن أحذركم ـ انطلاقاً من حسن نيتي ـ إذا تجاوزتم حدوداً معينة فسأوقفكم . إن لديكم إمكانيات عديدة لجعل هذا الدستور منسجماً مع الحق العام الذي ينظم وضع بلادكم ، أو أن تدخلوا إليه مادة خاصة تنص على عدم تعارض الحقوق والواجبات الواردة في الدستور الحالي مع حقوق الدولة المنتدبة ، كما فعل لبنان (مادة ٩٠ من الدستور اللبناني) . وإذا لم تقبلوا بالاشارة إلى الانتداب القائم باعتباره مستقلاً عن الدستور وفوقه ، فبامكانكم حذف مواد معينة تتعارض وصك الانتداب »[١٨] .

(١٤) Société des Nations [SDN]. «Procès - verbal de la Commission permanente des mandats, 4ème session du 24 juin au 10 juillet 1926,» p. 33.

(١٥) MAE, «Rapport à la société des Nations de l'année 1931,» p. 1.

(١٦) SDN, Document no. C 532, 1930, iv, Genève, 16 / 8 / 1930, «Constitution de l'Etat de Syrie promulguée par arrêté du Haut commissaire no. 311 du 14 mai 1930,» pp. 14 - 24.

(١٧) MAE, «Rapport à la Société des Nations de l'année 1928,» p. 14.

(١٨) SDN, «Procès - verbal de la 18ème session de la Commission permanente des mandats, 1930,» p. 124, et =

وحرصت السلطات الفرنسية في مشروع المعاهدة السورية ـ الفرنسية المقدم في ١٦ تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٩٣٣[١٩] ، على فصل بلاد العلويين وجبل الدروز ولواء الاسكندرونة عن الجمهورية السورية واستثناء هذه المناطق من أحكام المعاهدة .

وقد أثارت المعاهدة السورية ـ الفرنسية المبرمة في ٢٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٣٦ . والمفاوضات التي سبقتها حفيظة أوساط وزارة الحرب الفرنسية وغرف التجارة في المدن الفرنسية الكبرى . ومارست هذه الأوساط ضغوطاً شديدة على حكومة « الجبهة الشعبية » من أجل الحصول على ضمانات قوية لحماية المصالح الاقتصادية والاستراتيجية الفرنسية . فقد بعث وزير الحربية مذكرة إلى زميله وزير الخارجية جاء فيها :

« إنني أرى ، بوجه خاص ، أن من الواجب أن تبقى منطقتا العلويين وجبل الدروز تحت سلطتنا في كل الأحوال . فضمهما إلى الدولة السورية المستقلة قد تترتب عليه نتائج خطيرة . وعلينا أن لا ننسى أن العلويين والدروز ينتمون إلى العرقين المحاربين الوحيدين في الدول الواقعة تحت الانتداب . وهم جنود ممتازون نجند منهم أفضل العناصر في القوات الخاصة . وضم الشعب العلوي والشعب الدرزي إلى سورية يعني حرماننا من مساعدة ممتازة ، ومنح خصومنا في الشرق امكانية تجنيد قوة مسلحة يفتقرون إليها الآن »[٢٠] .

واجتمعت « رابطة التجار والصناعيين الفرنسيين في الشرق «L'Association des commerçants et industriels français au Levant» في ٢٩ أيار / مايو ١٩٣٦ ، واتخذت القرارات التالية التي بعثت بها إلى وزير الخارجية الفرنسي :

« (١) الحفاظ على الضمانات الواردة في الامتيازات وبخاصة تلك المتعلقة بحماية الأشخاص وممتلكاتهم في جميع الدول الواقعة تحت الانتداب الفرنسي .

(٢) حماية مصالح الموظفين الفرنسيين في الشركات والمتعهدين والأفراد العاديين .

(٣) صيانة الامتيازات التي يتمتع بها الفرنسيون في البلاد الواقعة تحت الانتداب .

(٤) الابقاء على المحاكم المختلطة وعلى رئاستها الفرنسية وأغلبية قضاتها من الفرنسيين .

(٥) منح الفرنسيين حرية العبادة والتجارة وبخاصة تجارة المفرّق .

(٦) تأمين حماية الفرنسيين بقنصلية عامة وقنصليات محلية قوية وذات نفوذ »[٢١] .

= الحكيم ، الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية بين العهدين العربي الفيصلي والانتداب الفرنسي ، ١٩١٥ ـ ١٩٤٦ ، ص ٣٠٦ ـ ٣١٥ .

(١٩) MAE, «Rapport à la Société des Nations de l'année 1933, annexe no. 1: traité d'amitié et d'alliance entre la France et la Syrie du 16 / 11 / 1933,» pp. 189 - 195.

(٢٠) MAE, Syrie, «Lettre du ministre de la guerre au ministre des affaires étrangères, du 4 octobre 1935,» série E, carton 412, dossier 2.

(٢١) MAE, Syrie, «Télégramme de l'assemblée générale de l'Association des commer- =

وتحركت غرفة تجارة وصناعة مرسيليا بالطريقة نفسها لدى وزارة الخارجية الفرنسية .

وبحجة حماية الطوائف الدينية في سورية ، حاول المفاوضون الفرنسيون الحصول على ضمانات اقتصادية واستراتيجية لبلادهم في سورية ولبنان . ورغم ذلك ضُمت منطقتا العلويين وجبل الدروز إلى الجمهورية السورية[٢٢] .

ولما رفضت الجمعية الوطنية الفرنسية المصادقة على المعاهدة السورية ـ الفرنسية تذرعت بمختلف الحجج ، وبخاصة الضمانات غير الكافية الواردة في المعاهدة لحماية المصالح الفرنسية وحماية الأقليات الدينية . لقد علق على المعاهدة هنري هاي Henry Haye ، مقرر لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الفرنسي ، أمام مركز دراسات السياسة الخارجية Centre d'étude de politique étrangère بقوله :

« لقد تم التوقيع بسرعة محمومة على وثائق أودت بالتضحيات المادية التي قدمتها فرنسا . . . . . (١٧ مليار فرنك أنفقت على ادارة وتنظيم الدول السورية) . وقيل إننا قدمنا تضحيات نسبية . فلنا عشرة آلاف جندي تحت الثرى السوري . وقدمنا السلطة كاملة للدولة السورية دون أي تعويض حقيقي . لقد أصبنا بالذهول عند قراءة الكتب المتبادلة والتي تلطفت بموجبها الحكومة السورية فقبلت بقرار الحكومة الفرنسية المتضمن عدم مطالبتها بشيء من هذه المليارات . ما الدافع لاظهار مثل هذا الكرم الزائد دون أي تعويض ؟ إذا تنازلت فرنسا عن سورية ففي اليوم التالي ستحل محلها دولة أخرى »[٢٣] .

لم تكتف فرنسا برفض المصادقة على المعاهدة آنفة الذكر ، بل أقدمت على اقتطاع لواء الاسكندرونة من الأراضي السورية وتنازلت عنه لتركيا . والواقع أن مشكلة الحدود العربية ـ التركية (السورية ـ التركية والعراقية ـ التركية) بقيت لسنوات عديدة موضوع تفاوض وخلاف بين حكومتي الانتداب (الفرنسية والبريطانية) والحكومة التركية . كانت تركيا تطمع في ولايتي الموصل وحلب ولواء الاسكندرونة ، وتسعى بكل الوسائل لضمها إلى أراضيها ، رغم وجود أغلبية ساحقة من العرب بين سكانها .

وما أن استولت فرنسا على الأراضي السورية في صيف ١٩٢٠ حتى سارعت إلى التفاوض مع الأتراك لتعيين الحدود السورية ـ التركية . فأبرمت اتفاقية في ١١ آذار / مارس ١٩٢١ بين ارستيد بريان ، رئيس وزراء فرنسا ووزير خارجيتها ، وبكر سامي ، مبعوث

cants et industriels français au Levant au Haut commissaire en date du 29 mai 1936,» série E, = carton 412, dossier 2.

(٢٢) MAE, «Rapport à la Société des Nations, de l'année 1936, arrêté no. 265 / LR du 2 / 12 / 1936,» et «Arrêté no. 274 / LR du 5 / 12 / 1936,» pp. 217 - 220,» et الحكيم ، الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية بين العهدين العربي الفيصلي ، والانتداب الفرنسي ، ١٩١٥ ـ ١٩٤٦ ، ص ٣٥١ ـ ٣٥٨ .

(٢٣) *Relations de la France et de la Syrie,* pp. 6 - 11.

الجمعية الوطنية التركية[٢٤] . ونصت المادة الأولى من الاتفاقية على تعهد فرنسا باقامة نظام اداري خاص للواء الاسكندرونة وتقديم كل التسهيلات للسكان الأتراك لتنمية ثقافتهم واستعمال اللغة التركية على الصعيد الرسمي ، كاللغتين العربية والفرنسية . ومن الجدير بالذكر أنه لم يلتزم أي من الفريقين الموقعين على هذه الاتفاقية باحكامها . ولذا أبرمت اتفاقية جديدة حلت محلها في ٢٠ تشرين الأول / اكتوبر من العام نفسه ، وقعها فرنكلين بويون Franklin Bouillon ويوسف كمال وزير خارجية تركيا[٢٥] . وأكدت الاتفاقية الجديدة ، التي عرفت باسم موقعيها ، على الوضع الاداري الخاص للواء الاسكندرونة (مادة ٧) فجاءت منسجمة تماماً مع سياسة التجزئة الفرنسية .

ورأينا في ما سبق كيف تنقلت ادارة اللواء بين دولة حلب والدولة السورية . وصدر للّواء نظام أساسي في اليوم نفسه الذي أنشئت فيه الدولة السورية ، أي في ٢٢ أيار / مايو ١٩٣٠[٢٦] .

وعادت مسألة الاسكندرونة إلى الظهور غداة المفاوضات السورية ـ الفرنسية عام ١٩٣٦ . ونقل رشدي أراس ، وزير خارجية تركيا ، المسألة إلى مجلس عصبة الأمم في جنيف في ٢٧ أيلول / سبتمبر ١٩٣٦ . وقال إن استقلال سورية الوارد في المعاهدة السورية ـ الفرنسية سيؤثر على وضع لواء الاسكندرونة الذي يتمتع بنظام خاص بموجب الاتفاقية التركية ـ الفرنسية لعام ١٩٢١ . ورد عليه المندوب الفرنسي فينو P. Viénot مبيناً أن أحكام الاتفاقية المذكورة لا تتعارض مع سيادة سورية واستقلالها[٢٧] . وشكلت عصبة الأمم لجنة للنظر في الوضع النهائي للواء . فأقرت اللجنة أن يكون للواء قانون أساسي ومعاهدة فرنسية ـ تركية تضمن سلامة أراضيه[٢٨] . وضم اللواء رسمياً إلى سورية بينما بقي مفوض فرنسي يديره وفقاً لقانونه الأساسي[٢٩] .

وأجريت انتخابات في اللواء تحت اشراف لجنة دولية في ١٥ تموز / يوليو سنة ١٩٣٧ . ومارست تركيا ضغوطاً قوية على الصعيدين المحلي والدولي ، فألغيت الانتخابات التي كانت ستضمن ، بطبيعة الأمر ، ضم اللواء نهائياً إلى سورية . ورضخت فرنسا للضغوط التركية ، فألغت الانتخابات وقبلت بتشكيل لجنة من أربعة أعضاء في ٣١ كانون الثاني / يناير سنة

(٢٤) MAE, Arabie 1918 - 1929, vol. 6, fol. 185 - 186.

(٢٥) MAE, Parliamentary Papers, «Angora Agreement of October 20, 1921,» Cmd. 1556, 1921.

(٢٦) SDN, Document no. 352, 1930, iv, Genève, 26 / 8 / 1930, «Règlement organique du Sandjak d'Alexandrettc promulgué par arrêté du Haut commissaire no. 3112 du 14 mai 1930».

(٢٧) MAE, Syrie, «Lagarde au ministre des affaires étrangères, Genève, le 27 septembre 1936,» carton 412, dossier 2.

(٢٨) MAE, «Rapport à la Société des Nations de l'année 1936,» pp.5-6.

(٢٩) HC, «Bulletin officiel des actes administratifs, no.4, 28/2/1938,» pp.37-46.

١٩٣٨ أعادت تنظيم الانتخابات في اللواء وفقاً للمطالب التركية . وأحرز الأتراك ، بالتزوير[٣٠] ، أغلبية المقاعد في مجلس اللواء الذي اجتمع في الثاني من أيلول (سبتمبر) ١٩٣٨ وانتخب رئيساً للحكومة المحلية واتخذ اسماً تركياً هو « هاتاي » ورفع العلم التركي[٣١] .

وسعت تركيا ، بعد هذه الخطوة ، إلى ضم اللواء نهائياً لأراضيها . فاتصلت بوزير الخارجية الفرنسي ، جورج بونيه Georges Bonnet الذي لم يرفض عملية الضم وإنما رأى أنه لا بد من تقديم تعويضات ملموسة وايجابية لتبرير الصفقة أمام الرأي العام الوطني (الفرنسي) والرأي العام السوري »[٣٢] . وفي البداية ، اعرب غابريل بيو Gabriel Puaux ، المفوض السامي الفرنسي ، عن تحفظه الشديد ازاء « هذه الصفقة المجانية ذات النتائج الوخيمة والخطيرة على سمعة فرنسا »[٣٣] . ولعب رينيه ماسيجلي René Massigli ، السفير الفرنسي في انقرة ، دوراً خاسماً في المسألة وأقنع حكومته بضرورة الاستجابة للمطلب التركي . وجاء في رسالته إلى وزارة الخارجية المؤرخة في ٢٣ شباط / فبراير سنة ١٩٣٩ ما يلي :

« إذا أردنا أو لم نرد ، ستبقى مسألة اللواء ماثلة أمام عيون الأتراك . وما دامت بدون حل سيبقى ميزان العلاقات الفرنسية ـ التركية غير ثابت . وعلينا أن لا ننسى أيضاً القلق السائد هنا والناجم عن ابدال ايطاليا بفرنسا في البلاد الواقعة تحت انتدابنا . أما بالنسبة إلى القيمة العسكرية للمعونة التركية المحتملة ، فينبغي عليّ أن اعترف بأن المحادثات التي أجريتها مؤخراً مع السلطات العسكرية والبحرية العليا قد كونت لديّ انطباعاً بأنها قيمة لا يمكن تجاهلها . . . . وإذا دخلت علاقاتنا مع انقرة في مرحلة جديدة من التوتر بسبب اللواء ، فلن أكون مستعداً ، لتبني رأي متفائل بشأن حلب . فألمانيا نشطة هنا ، ومن المؤكد أن وجود محور روما ـ برلين سيؤثر على نفوذها . وانكلترا من جانبها قوية . أليس من المنتظر أن يأتي وقت لا تتخذ فيه الحكومة الألمانية موقف اللامبالاة ، كما قيل لي في البلاد الواقعة تحت الانتداب ، وأن تعلن استعدادها لضمان دعم تركيا ضد المشروع الايطالي ، شريطة أن تبدي هي استعدادها للحلول محلنا في سورية »[٣٤] .

حاولت فرنسا ضمان التحالف مع تركيا مقابل التنازل عن لواء الاسكندرونة . هذه وجهة نظر ماسيجلي ، وقد اقتنع بها جورج بونيه وزير خارجية فرنسا ، كما يتضح ذلك في مذكراته :

---

(٣٠) بقيت ملفات الانتخابات في لواء الاسكندرونة المحفوظة في مقر هيئة الأمم المتحدة مقفلة لا يسمح للباحثين بالاطلاع عليها حتى عام ١٩٨٠ . وهي الآن مفتوحة للباحثين.

(٣١) MAE, «Rapport à la Société des Nations de l'année 1937,» pp.13- 15.

(٣٢) MAE, Papiers Puaux, «Massigli au Haut commissaire, Beyrouth, Ankara, le 21/1/1939,» carton 225, dossier 33.

(٣٣) MAE, Papiers Puaux, «Bonnet à Puaux et Massigli, 18/2/1939,» carton 225, dossier 33.

(٣٤) MAE, Papier Puaux, «Puaux à Bonnet, 18/2/1939,» carton 225, dossier 33.

« لقد كنا في خصام تام مع المانيا بسبب مسألة السوديت وتشيكوسلوفاكيا . ولم يكن الوقت مناسباً للدخول في نزاع خطير ودام مع تركيا التي كان لموقعها الاستراتيجي في الحوض الشرقي للبحر المتوسط أهمية كبيرة . واستطعنا أن نقدر ذلك اثناء حرب ١٩١٤ ـ ١٩١٨ . وكان الواجب أن نتجنب ، بأي ثمن ، تكرار الخطأ الذي كاد أن يكون قاتلاً لقضية الحلفاء . كانت صداقة تركيا ضرورية أيضاً من أجل الحصول على دعم روسيا ، لأن العلاقات بين الدولتين كانت آنذاك ممتازة »[٣٥] .

وانطلاقاً من هذه القناعة ، وقعت الحكومة الفرنسية في ٢٣ حزيران / يونيو سنة ١٩٣٩ اتفاقاً ينص على ضم لواء الاسكندرونة لتركيا[٣٦] . وبذلك ، اقتطعت فرنسا اللواء خلافاً لأحكام صك الانتداب[٣٧] وقدمته هدية لتركيا ، متحدية مشاعر العرب في سورية وفي كل مكان .

وذهبت فرنسا ، في سياستها ، إلى أبعد من ذلك . فبعد رفض الجمعية الوطنية الفرنسية اقرار المعاهدة السورية ـ الفرنسية ، أصدر المفوض السامي الفرنسي قراراً في ١٩٣٩/٧/١ باعادة منطقتي العلويين وجبل الدروز إلى ما كانتا عليه قبل ابرام المعاهدة[٣٨] . وتمت هذه الاجراءات مع اشتداد التوتر الدولي في أوروبا وقرب اندلاع الحرب العالمية الثانية .

وبقيت سورية مجزأة إلى ثلاث وحدات سياسية ـ ادارية حتى مطلع عام ١٩٤٢ . وتحت الضغط الوطني والقومي من جهة ، والضغط البريطاني من جهة أخرى ، اضطرت فرنسا إلى اعادة جبل الدروز ومنطقة العلويين إلى الوطن الأم في ١٢ كانون الثاني / يناير سنة ١٩٤٢[٣٩] .

---

(٣٥) George Bonnet, *Défense de la paix, 1936-1940,* 2vols., Bibliothèque du cheval ailé (Genève: Editions du cheval ailé, 1946 - 1948), vol. 1: *De Washington au Quai d'Orsay,* p. 151.

(٣٦) *Journal Officiel de la République Française,* vol. 71, no. 164 (13 juillet 1939), et SDN, Document no. C 229. M. 156, 1939, Genève, 9 / 8 / 1939, « Arrangement franco - turc du 23 juin 1939».

(٣٧) نصت المادة الرابعة من صك الانتداب الفرنسي على سورية ولبنان على أن « الدولة المنتدبة مسؤولة عن عدم التنازل عن أي جزء من أجزاء سورية ولبنان وعن عدم تأجيره أو وضعه تحت سلطة دولة أجنبية » . الحكيم ، **الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية في العهدين العربي الفيصلي والانتداب الفرنسي ، ١٩١٥ - ١٩٤٦** ، ص ٢٣١ ، و SDN, Document no. C 528, M. 313, 1922, vi, Genève, 12 / 8 / 1922, «Mandat pour la Syrie et le Liban».

(٣٨) الحكيم ، المصدر نفسه ، ص ٢٣١ ، و HC, «Arrêtés nos. LR 132 et LR 133 du 1 / 7 / 1939,».

(٣٩) الحكيم ، المصدر نفسه ، القراران رقم ٢٢ ورقم ٢٣ الصادران عن المفوض العام الفرنسي الجنرال كاترو بتاريخ ١٢ / ١ / ١٩٤٢ ، ص ٣٨٠ - ٣٨٧ .

٢ ـ الدفاع عن مصالح الأقليات والطوائف الدينية

بررت السلطات الفرنسية تجزئة سورية بالدفاع عن مصالح الأقليات والطوائف الدينية المختلفة ، وانطلاقاً من هذه القاعدة ، انشأت دولة لبنان الكبير بأكثرية مسيحية ، ودولة العلويين بأكثرية علوية ، ودولة جبل الدروز بأكثرية درزية . ولعل أقوال روبير دوكاي Robert de Caix ، مندوب فرنسا لدى لجنة الانتدابات الدائمة في ٢٥ حزيران / يونيو سنة ١٩٢٤ حول انشاء دولة جبل الدروز توضح هذه القاعدة . فبعد أن استعرض هجرة الدروز من لبنان إلى حوران في الفترة الواقعة بين عامي ١٨٤٠ و ١٨٦٠ ، زعم أن هذه الطائفة الدينية لا تحظى باحترام الأكثرية السنية وأنها تشكل مجموعة متماسكة من الناس تحيا حياة العزلة في منطقة وعرة المسالك تعذر على الأتراك اخضاعها لسلطتهم . ولهذه الأسباب قررت فرنسا أن يكون لها كيان سياسي مستقل عن بقية المناطق السورية[٤٠] .

وعاد روبير دوكاي مرة أخرى ، يبرر هذه التجزئة ، أمام لجنة الانتدابات الدائمة ، عام ١٩٢٦ ، بقوله :

« لم تخلق الحكومة الفرنسية الطوائف في سورية . ولم يوجد في البلاد نظام واحد يخضع له اتباع الديانات المختلفة . لقد ورثت فرنسا تركة الحكم التركي . لم تسع الدولة التركية إلى حكم الأفراد وإنما رأت أن من الأسهل عليها أن تتوجه إلى زعماء الطوائف لا إلى السكان أنفسهم . وأفضى هذا النظام إلى ظهور الأمة ـ الطائفة ، وهذا تعبير غريب على اسماع الغربيين . وفي ظل هذا النظام (نظام الملل) تركت ادارة الشؤون الداخلية للطوائف لرؤسائها الروحانيين الذي تمتعوا بسلطة واسعة على رعاياهم . ورغب الأتراك ، في فترة متأخرة ، في اقامة نظام الدولة الموحدة . واتجهت الدولة ، خلال هذه الفترة المتأخرة من الحكم العثماني ، إلى الالغاء التدريجي للاستقلال الاداري للطوائف الدينية واخضاعها للقانون العام . غير أن المسيحيين قدموا العديد من الشكاوى اعتراضاً على ذلك ، لأن التوحيد يعني اخضاعهم تدريجياً ، في مسائل الأحوال الشخصية : لأحكام الشريعة الاسلامية العشائرية . ولم يتوفر لهذا الاتجاه التركي الوقت الكافي لازالة الفوارق الطائفية . ولذا وجدنا في سورية ولبنان طوائف دينية منظمة على أسس قوية جداً . أما في ما يتعلق بقانون الانتخابات فقد وجدنا للطوائف المسيحية وغيرها من الطوائف تمثيلاً في مجالس الولايات مضموناً بقانون خاص . بينما لم نجد تمثيلاً لبعض الأقليات الدينية مثل العلويين في تلك المجالس . ولذا أحدثت الحكومة الفرنسية تجديداً في هذا الأمر »[٤١] .

واتخذت سياسة حماية حقوق الأقليات التي انتهجتها فرنسا شكلين : أولهما تجزئة البلاد وثانيهما تنظيم تمثيل الأقليات الدينية في المجالس التمثيلية . وحرصت في لبنان على تمثيل كل طائفة دينية يزيد عدد أفرادها عن عشرين ألف نسمة في المجلس التمثيلي (النواب) اللبناني .

(٤٠) SDN, «Procès - verbal de la Commission permanente des mandats, 4ème session, 24 juin - 8 juillet 1924,» p. 31.

(٤١) SDN, «Procès- verbal de la 8ème session de la Commission permanente des mandats, tenue du 16 février au 6 mars 1926,» p. 74.

ومثلت الطوائف في الدول السورية بحيث أصبح لكل طائفة مهما صغر عددها تمثيلاً في المجالس التمثيلية . وكان القصد من ذلك تثبيت تجزئة البلاد وتفتيت قواها .

ودافع روبير دوكاي عن هذه السياسة أمام لجنة الانتدابات الدائمة ورد على شكاوى الوطنيين السوريين قائلاً :

« أما في ما يتعلق بالتجزئة ، فقد قيل إن فرنسا قد زادت من حدة العداء بين الطوائف . إن هذا الزعم مشكوك فيه لأنه إذا ضمنّا لطائفة الحقوق التي تطمح اليها فإننا نوفر لها فرصاً أكثر لتجنب النزاع مع جيرانها من الطوائف الأخرى ، بدلاً من تركها على احتكاك مباشر معها . . . . ولا يمكن الاعتراف بتمثيل جميع الطوائف في سورية لوجود ما لا يقل عن سبع عشرة أو ثماني عشرة ديانة تتألف ، في بعض الحالات ، من بعض الأفراد فقط »[٤٢] .

وكانت مشكلة الأقليات العقبة الكبرى أمام تصديق المعاهدة السورية ـ الفرنسية لعام ١٩٣٣ من قبل البرلمان السوري[٤٣] . واستخدمت ذريعة من الذرائع لرفض اقرار المعاهدة السورية ـ الفرنسية لعام ١٩٣٦ من قبل الجمعية الوطنية الفرنسية[٤٤] .

وكشف غابريل بيو G. Puaux ، المفوض السامي الفرنسي في بيروت ، عن دوافع هذه السياسة الفرنسية في مذكراته ، إذ قال :

« لقد تشبعنا من خلال تربيتنا التقليدية بمبدأ (فرِّق تَسُد) كما أن تقسيم الطوائف والتنافس على المصالح الشخصية يبدوان للفرنسي العادي فرصة ثمينة لحكم البلاد بسهولة ويسر . كان كثيرون من معاوني ، والعسكريون منهم بخاصة ، يعتقدون بذلك . وكنت أعرف منهم الميكافيللي الذي لا يتورع عن اذكاء نار الفتنة والاحقاد بين الأقليات . ولم يكن من السهل عليّ دوماً احباط مؤامراتهم وكنت أعتبر مثل هذه الأساليب الادارية أساليب حقيرة وخطيرة . إذ لا بد من تحقيق التوازن الضروري في ظل السلام والانسجام ، وليس عن طريق خلق المنازعات المعدة اعداداً دقيقاً »[٤٥] .

٣ ـ العداء للاتجاه الوحدوي العربي والقوى التي تمثله

سعت السلطات الفرنسية ، بعد أن جزأت البلاد ، وأقامت عليها كيانات مصطنعة ، وانعشت الطائفية وغذّتها بالمنافسات والأحقاد ، إلى اماتة الفكرة القومية العربية وتعزيز فكرة الطائفة ـ الأمة . واعتقدت أن وراء الاتجاه الوحدوي العربي التحالف الهاشمي ـ البريطاني .

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٧٤ ـ ٧٥ .

(٤٣) MAE, «Rapport à la Société des Nations de l'année 1933, annexe no. 1: traité d'amitié et d'alliance entre la France et la Syrie 16/ 11/ 1933,» pp. 189 - 195.

(٤٤) MAE, «Rapport à la Société des Nations de l'année 1936, annexe no. 1: traité d'amitié et d'alliance entre la Syrie et la France du 22/ 12/ 1936,» pp. 201 - 204.

(٤٥) Gabriel Puaux, *Deux années au Levant: souvenirs de Syrie et du Liban, 1939 - 1940* (Paris : Hachette, 1952), p. 28.

ولم تتوان عن استخدام مختلف الأساليب والوسائل لمقاومة هذا الاتجاه . واعتبرت التسوية الهاشمية البريطانية في آذار / مارس ١٩٢١ التي أدت إلى تنصيب فيصل بن الحسين ملكاً على العراق وعبدالله بن الحسين أميراً على شرقي الأردن ، انقلاباً في موازين القوى في المنطقة الهدف منه القاء سورية ولبنان في بحر من الفوضى والاضطراب .

ولما عرض القنصل البريطاني في دمشق ، اثناء حديث له مع مندوب المفوض السامي الفرنسي في العاصمة السورية في آذار / مارس ١٩٢١ ، منح عرش سورية للأمير عبدالله بن الحسين من أجل ازالة التوتر القائم بين شرقي الأردن والسلطات الفرنسية ، قامت قيامة السلطات الفرنسية ، ووجه سفير فرنسا في لندن احتجاجات شديدة اللهجة لوزير الخارجية البريطاني لورد كيرزون Lord Curzon[٤٦] . وأنكر الأخير انكاراً قاطعاً نية بريطانيا لتحقيق هذا المشروع ، وأكد عزم بريطانيا على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للمنطقة الواقعة تحت الانتداب الفرنسي[٤٧] .

ولاحقت السلطات الفرنسية اعضاء حزب الاستقلال العربي وحزب الاتحاد السوري ، فلجأ بعضهم إلى شرقي الأردن حيث واصلوا مقاومة الفرنسيين ومد يد العون للثوار والمقاومين في الداخل[٤٨] . ولجأ بعضهم الآخر إلى مصر ، حيث واصلوا مقاومتهم السياسية للانتداب الفرنسي[٤٩] . ولما تشكلت « عصبة العمل القومي »[٥٠] و« الجبهة الوطنية المتحدة »[٥١] في الثلاثينات شنت عليهما السلطات الفرنسية حرباً لا هوادة فيها طوال فترة الانتداب باعتبارهما ممثلتين للاتجاه الوحدوي العر ي في البلاد .

٤ ـ استغلال الخصومة الهاشمية ـ السعودية

تعود الخصومة الهاشمية ـ السعودية إلى القرن الثامن عشر وظهور الحركة الوهابية . فقد كان امراء مكة من الهاشميين يمثلون الباب العالي في شبه جزيرة العرب ، بينما كان السعوديون ، قادة الحركة الوهابية ، يرفضون سلطة الخليفة العثماني ولا يعترفون بها . وفي اثناء الحرب العالمية الأولى ، أدى نجاح الثورة العربية ، بقيادة الشريف حسين بن علي ، إلى

(٤٦) MAE, Arabie 1918 - 1929, «Briand au comte de Saint - Aulaire, télégramme du 21 mars 1921,» vol. 12, fol. 131 - 133.

(٤٧) MAE, Arabie 1918 - 1929, «Ministre des affaires étrangères au Haut commissaire à Beyrouth, télégramme du 26 mars 1921,» vol. 13, fol. 158 - 159.

(٤٨) علي محافظة ، **تاريخ الأردن المعاصر : عهد الامارة ، ١٩٢١ - ١٩٤٦** (عمان : الجامعة الأردنية ، ١٩٧٣) ، ص ٥٢ - ٥٥ .

(٤٩) ذوقان قرقوط ، **تطور الحركة الوطنية في سورية ، ١٩٢٠ - ١٩٣٩** (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٥) ، ص ٩٠ - ٩٢ .

(٥٠) المصدر نفسه ، ص ١٧٨ - ١٧٩ .

(٥١) المصدر نفسه ، ص ١٧٧ - ١٧٨ .

اثارة حسد وقلق عبدالعزيز بن سعود ، سلطان نجد ، الذي أبرم بدوره معاهدة تحالف مع الانكليز عام ١٩١٥[٥٢] .

وحينما رفض الحسين بن علي ، خلال المفاوضات التي دامت من سنة ١٩٢١ إلى سنة ١٩٢٤ ، عقد معاهدة حجازية ـ بريطانية تحدد العلاقات بين الدولتين وتتضمن الاعتراف بنظام الانتداب في المشرق العربي ، أطلقت بريطانيا يد عبدالعزيز بن سعود في شبه جزيرة العرب ، ولم تحرك ساكناً وهي تشاهد القوات السعودية تحتل جبل شمر (وبذلك أصبحت تهدد العراق وشرقي الأردن) وتشن هجومها على العراق وشرقي الأردن عام ١٩٢٢[٥٣] . ولم تتحرك بريطانيا إلّا عام ١٩٢٤ عندما اقتحمت القوات السعودية الحدود الأردنية واقتربت من العاصمة عمان ، فحركت قواتها المرابطة في شرقي الأردن وتصدت للغزاة وطاردتهم حتى أخرجتهم من البلاد[٥٤] . واتخذت موقف المتفرج حينما غزا عبدالعزيز بن سعود الحجاز وقضى على الحكم الهاشمي فيها .

وانتقل النزاع الهاشمي ـ السعودي بعد ذلك إلى سورية . واظهر كل من الطرفين اطماعه في عرشها . ومنذ استقرار الأمير عبدالله في شرقي الأردن ، قام بنشاط سياسي واسع في حوران وجبل الدروز لضمهما إلى امارته تمهيداً لتحرير بقية البلاد السورية من الاحتلال الفرنسي ، واتصل بأعيان حوران والجبل من أجل هذه الغاية . وأبدى سلطان الأطرش ، أحد زعماء الجبل ، استعداد الدروز للثورة على الفرنسيين حالما يبعث الأمير بقواته إلى المنطقة ، غير أن التدخل البريطاني أجهض المشروع[٥٥] .

ولم تتردد حكومة شرقي الأردن في مد يد العون للثوار السوريين في عامي ١٩٢٥ و ١٩٢٦ . وقد لخص الجنرال اندريا Général Andréa ، الحاكم السابق لجبل الدروز ، دور شرقي الأردن في هذه الثورة بالعبارات التالية :

« لو لم يجد الثوار الاستقبال الحسن في شرقي الأردن ، ولو لم يتمكنوا من التزود بالأسلحة والذخيرة

(٥٢) Yves Besson, «Hussein ou Ibn Sa'ud, une fausse alternative,» *Relations internationales*, no. 19, automne 1979, pp. 256 - 257, et

وجيه علم الدين ، **العهود المتعلقة بالوطن العربي ، ١٩٠٨ - ١٩٢٢** (بيروت : دار الكتاب الجديد ، ١٩٦٥) ، المعاهدة الانكليزية المعقودة مع ابن السعود بتاريخ ٢ / ١٢ / ١٩١٥ ، ص ٦٤ - ٦٦ .

(٥٣) Arnold Toynbee, *Survey of International Affairs for the Year 1925* (London: Oxford University Press, 1926), p. 329.

(٥٤) المصدر نفسه ، ص ٣٤١ .

(٥٥) Charles Joseph Andrèa, *La révolte druze et l'insurrection de Damas, 1925 - 1926,* Bibliothèque historique (Paris : Payot, 1937), p. 9; Capitaine Carbillet, *Au Djebel Druze: choses vues et vécues* (Paris: Argo, 1929), p. 95, et

حسن الحكيم ، مذكراتي : **صفحات من تاريخ سورية الحديث ، ١٩٢٠ - ١٩٥٨** ، ٢ ج (بيروت : دار الكتاب الجديد ، ١٩٦٥) ، ج ١ ، ص ٢٧٤ - ٢٧٥ .

منها ، ولو لم يتلق سلطان (الأطرش) الذهب الضروري لتجنيد عصاباته واعاشتها ، لأنتهت الثورة منذ زمن طويل ، ولعاش الجبل (الدروز) في أمان »[٥٦] .

واتجهت انظار الثوار إلى فيصل الأول ، ملك العراق ، فطلبوا منه أن يفاوض الحكومة الفرنسية باسمهم عند زيارته لأوروبا سنة ١٩٢٦[٥٧] . غير أن السعوديين لم يقفوا مكتوفي الأيدي من الثورة ، بل حاولوا كسب بعض قياداتها وقدموا لها معونات مالية مقدارها أربعة آلاف ليرة ذهبية عثمانية وتسعة آلاف جنيه استرليني ، بينما لم تتجاوز مساعدات فيصل بن الحسين ثمانية آلاف وأربعمائة ليرة ذهبية[٥٨] .

لقد انعشت المساعدات المالية والعسكرية التي قدمها العاهلان الهاشميان للثورة السورية أنصار الملكية في البلاد الذين كانوا يرون في النظام الملكي الضمانة الوحيدة الممكنة لتعاون دائم مع فرنسا . وبعد زوال مملكة الحجاز ، برز الملك علي بن الحسين الذي لجأ إلى العراق مرشحاً مناسباً لعرش سورية ، وقام نوري السعيد ، وزير خارجية العراق ، ببحث ترشيح علي للعرش السوري مع المفوض السامي الفرنسي الجنرال فيغان عام ١٩٢٦[٥٩] .

أما فرنسا ، فحاولت استغلال الخصومة الهاشمية ـ السعودية في وقت مبكر . فكانت أول من اعترف بالملك عبدالعزيز بن سعود حينما نودي به ملكاً على الحجاز في كانون الثاني / يناير سنة ١٩٢٦ . ومنحت نجله فيصل وسام جوقة الشرف légion d'honneur . كما سمحت بانشاء وكالة رسمية سعودية في دمشق فكانت أول وكالة في الوطن العربي[٦٠] ، وأبرمت فرنسا (نيابة عن سورية ولبنان) مع السعودية اتفاقية في ١٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٣١ نصت على تعهد الطرفين بعدم القيام « بأي عمل من شأنه الاخلال بالسلام والأمن العام في أراضي كل منها ولا تغض الطرف عنه »[٦١] وهذا يعني اعتراف السعودية بالانتداب الفرنسي على سورية ولبنان . وحصلت السعودية مقابل ذلك على ايرادات أوقاف الحرمين في تونس (مئة وخمسين ألف فرنك فرنسي)[٦٢] .

واشتد النشاط الهاشمي بعد عقد المعاهدة العراقية ـ البريطانية عام ١٩٣٠ ، واعلان فرنسا عن نيتها ابرام معاهدة مماثلة مع سورية . وقام الملك علي شخصياً بزيارة بيروت في

(٥٦) Andréa, *La révolte druze et l'insurrection de Damas, 1925 - 1926,* p. 44.

(٥٧) محمد سعيد العاص ، صفحة من الأيام الحمراء (عمان : المطبعة الوطنية ، ١٩٢٨) ، ص ٤٤ - ٥٣ ، والحكيم ، مذكراتي : صفحات من تاريخ سورية الحديث ، ١٩٢٠ - ١٩٥٨ ، ج ١ ، ص ٣٦٦ .

(٥٨) العاص ، المصدر نفسه ، ص ٦٦ ، والحكيم ، المصدر نفسه، ج ١ ، ص ٣٨٠ - ٣٨٩ .

(٥٩) Great Britain [GB], Foreign Office [FO], «High Commissioner of Iraq to Secretary of State for Colonies, February 29, 1926,» 371 / 10160.

(٦٠) قرقوط ، تطور الحركة الوطنية في سورية ، ١٩٢٠ - ١٩٣٩ ، ص ١١٢ .

(٦١) المقطم (القاهرة) ، ١٨ / ٤ / ١٩٣٤ .

(٦٢) أم القرى (مكة) ، ٦ / ٤ / ١٩٣٤ .

كانون الثاني / يناير ١٩٣١ وتباحث مع المفوض السامي الفرنسي لتخفيف حدة المعارضة الفرنسية لترشيحه للعرش السوري . وقال في معرض حديث له :

« إن الفرنسيين مقتنعون بأن أسرتي مرتبطة ارتباطاً نهائياً بالانكليز . وهذا خطأ . . . أرجو أن تتأكدوا من أنه سيسعدنا جداً توسيع نطاق صداقتنا واقامة علاقات ودية مع الفرنسيين . . . أما في ما يتعلق بي ، فليس لديّ ما يبرر عدم تعاطفي مع فرنسا ، وبامكانكم دوماً أن تعتمدوا على مشاعري الودية نحوها »[٦٣] .

ولما اختارت فرنسا لسورية النظام الجمهوري ، عام ١٩٢٨ ، أيدته الحركة الوطنية السورية آنذاك والممثلة بالكتلة الوطنية . وبذلك قطعت الطريق على عودة الملكية إلى البلاد وعلى ترشيح أحد أفراد الأسرة الهاشمية للعرش السوري .

واعتبر عدد من قادة الحركة الوطنية السورية اختيار النظام الجمهوري عقبة كبيرة على طريق الوحدة بين سورية والعراق . ففي رسالة بعث بها الأمير شكيب ارسلان ، رئيس الوفد السوري ـ الفلسطيني في جنيف إلى علي عبيد ، أحد القادة الوطنيين السوريين في السويداء ، في ١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٣١ بيّن أن الكتلة الوطنية تعارض الاتحاد بين سورية والعراق ، متذرعة بأن هذا الاتحاد سيعني زوال النظام الجمهوري الذي اختارته البلاد ، غير أن زوال النظام الجمهوري سيحول دون وضع أيديهم على سورية . وأكد أن في هذا الموقف خيانة للوطن وللأمة العربية ، وأنه شخصياً من أنصار فكرة الاتحاد العربي ، وأن لا بد من اتحاد سورية والعراق والحجاز ونجد ، لأنه ما دام العرب منقسمين سيبقون عبيداً للأجانب[٦٤] .

وسعى بعض قادة « الكتلة الوطنية » إلى طلب العون من ابن سعود للحد من النفوذ الهاشمي في صفوف الكتلة نفسها . والواقع أن فكرة التعاون مع ابن سعود تعود إلى عام ١٩٢٦ ، عندما أوفد الثوار السوريون شكري القوتلي وبعض الشخصيات إلى الملك عبدالعزيز لطلب المساعدة منه . ولعب القنصل السعودي في دمشق ، اثناء ذلك ، دوراً نشطاً في كسب ولاء قيادات الكتلة الوطنية إلى السعودية ، فقد شارك في اجتماعات المكتب الوطني للجمعية التأسيسية السورية في ١٣ آب / أغسطس ١٩٢٨ . وفي عام ١٩٢٩ ، قام خالد الحكيم ، مستشار العاهل السعودي (وهو من أصل سوري) بزيارة القاهرة والقدس ، ورافقته حملة صحفية في هاتين العاصمتين العربيتين تشيد بجهود عبدالعزيز بن سعود في سبيل وحدة العرب[٦٥] . وتلقى الملك السعودي برقيات التهنئة والتمنيات بتحقيق الوحدة العربية

(٦٣) MAE, Syrie, «Haut commissaire au ministre des affaires étrangères, Beyrouth, 19 / 1 / 1931,» carton 770.

(٦٤) سلامة عبيد ، الثورة السورية الكبرى ، ١٩٢٥ - ١٩٢٧ ، على ضوء وثائق لم تنشر (بيروت : [د.ن.] ، ١٩٥١) ، ملحق (هـ - ٤) .

(٦٥) MAE, Arabie - Hedjaz, «Note sur le rapprochement entre les nationalistes et Ibn Saoud du 4 / 4 / 1931,» série E, carton 77.

تحت قيادته بمناسبة تتويجه ملكاً على نجد والحجاز .

وقد أثارت زيارة الملك علي بن الحسين لبيروت في كانون الثاني / يناير ١٩٣١ مخاوف السعودية وقنصلها في بيروت ، الشيخ فؤاد حمزة ، الذي قدم مذكرة إلى المفوض السامي الفرنسي في ٢٠ نيسان / ابريل ١٩٣١ أكد فيها على الأخطار التي قد تنجم عن ارتقاء الملك على عرش سورية . وجاء فيها : « وفي حالة صحة الانباء ، من السهل أن نتصور الأخطار التي تهدد فرنسا ، إذا علمنا أن ثلاثة أقطار من الهلال الخصيب سيحتلها ثلاثة من الأخوة المتضامنين الذين سيتصدون لفرنسا ويتحدون ضدها . وإذا قدر لهذا المشروع أن يتحقق فسوف تتوفر للهاشميين فرصة ثمينة لحبك المؤامرات ضد صاحب الجلالة (ابن سعود) وضد بلاده »(٦٦) .

ومن الجدير بالملاحظة أن السلطات الفرنسية لم تسمح للعراق وشرقي الأردن بفتح قنصليات في دمشق وبيروت بينما سمحت للسعودية بذلك . ولذا انتهزت الحكومة العراقية فرصة تصديق مجلس الأمة العراقي على تجديد اتفاقية شركة نفط العراق Iraq Petroleum Company ، واشترطت ، اثناء مباحثاتها مع القائم بالأعمال الفرنسي في بغداد ليبيسيه Lépissier ، موافقة السلطات الفرنسية على فتح قنصلية عراقية في بيروت ، وابرام اتفاقية اقتصادية وعسكرية دفاعية بين العراق وسورية ، وتعهد فرنسا بأن لا تدعم ترشيح أحد أبناء ابن سعود أو الشريف علي حيدر لعرش سورية ، مقابل التصديق على الاتفاقية النفطية الجديدة(٦٧) .

وأعرب الملك فيصل الأول ، اثناء زيارته لباريس في آب / اغسطس ١٩٣١ ، لجورج بيكو ، السفير في وزارة الخارجية الفرنسية ، أنه سيبحث مع أمين عام وزارة الخارجية بيرتلو Berthelot مشاريع الحكومة الفرنسية المتعلقة بنظام الحكم في سورية(٦٨) . ولم نعْثر في أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية على ما يشير إلى فحوى مباحثات فيصل ـ برتلو . غير أن التصريحات التي أدلى بها وزير المستعمرات الفرنسي بول رينو Paul Reynaud ، أثناء هذه الزيارة ، أنعشت آمال فيصل في الوحدة السورية ـ العراقية . واثناء تبادل الأنخاب ، دعا رينو فيصلا بـ « ملك جميع العرب Roi de tous les arabes » . وبعد شهرين من هذه الزيارة ، وعند مرور بول رينو ببغداد ، في طريقه إلى الهند الصينية ، استقبل استقبالاً حاراً من قبل فيصل الأول ، غير أن القائم بالأعمال الفرنسي في بغداد طلب من وزارة الخارجية الفرنسية

(٦٦) MAE, Syrie, «Le chargé d'affaires au ministres des affaires étrangères, Baghdad, 24 avril 1931,» carton 770.

(٦٧) MAE, Levant, Syrie - Liban, 1918 - 1940, «Ponsot au ministre des affaires étrangères, Beyrouth, 3 avril 1931,» vol. 548, fol. 16.

(٦٨) MAE, Levant, Syrie - Liban, 1918 - 1940: «Note de Georges Picot du 24 août 1931,» vol. 548, fol. 32, et «Note sur la candidature hachémite au thrône de Syrie, Paris, 10 / 4 / 1934,» vol. 459, fol. 3.

أن تبعث بتعليماتها إلى وزير المستعمرات كي لا يذهب بعيداً في تصريحاته « المؤيدة لاطماع فيصل » ، وأن لا يطيل اقامته في بغداد أكثر من يوم واحد(٦٩) .

وساهم حصول العراق على الاستقلال عام ١٩٣٢ وقبوله عضواً في عصبة الأمم في تعزيز سمعة الهاشميين في الشرق العربي وفي انتعاش الآمال العربية في الوحدة والتحرر . ولما أعلن الملك فيصل عن عزمه على السفر إلى أوروبا ، في صيف سنة ١٩٣٣ ، زاره وفد سوري يحمل عريضة تتضمن التوسل إليه أن يولي المسألة السورية جل عنايته وأن يسعى إلى اقناع فرنسا بعدالة المطالب السورية وضرورة تحقيقها(٧٠) .

كان موت فيصل الأول المفاجىء في العام نفسه ضربة قاسية لطموحات الهاشميين ، وذلك على الرغم من مظاهر العطف والولاء لفكرة الوحدة العربية التي كان ينادي بها الملك الراحل . كما كان فرصة مواتية لعبدالعزيز بن سعود لتقوية نفوذه في سورية . فكثّف نشاطه السياسي وأقبل على شراء بعض الذمم . كتبت صحيفة « فتى العرب » الدمشقية في أيار / مايو ١٩٣٤ ، تطلب من العرب أن يبتعدوا عن الأسرة الهاشمية وأن يتجهوا إلى سلطان نجد ؛ مبررة ذلك بموت فيصل ، وزوال انصار الوحدة العربية في العراق ، وانصراف الحكومة العراقية إلى الاهتمام بشؤون العراق الداخلية . ورأت هذه التغيرات السياسية أن تدعو شعبي سورية وفلسطين إلى أن يتجها إلى ابن سعود بصفته المحرر المقبل للأمة العربية(٧١) .

ومن الجدير بالذكر أن غابريل بيو ، المفوض السامي الفرنسي ، اقترح في نيسان / ابريل ١٩٣٩ على حكومته تحويل الجمهورية السورية إلى ملكية لضمان تنفيذ المعاهدة السورية ـ الفرنسية لعام ١٩٣٦ وكسب ولاء الطوائف غير السنية في البلاد . وقد قابل بيو الشيخ فؤاد حمزة ، وزير الخارجية السعودي ، في بيروت في السادس من نيسان / ابريل سنة ١٩٣٩ ، وطلب منه أن يرشح العاهل السعودي أحد أفراد أسرته لعرش سورية . ورحب الوزير السعودي بالفكرة ، غير أن الحكومة الفرنسية تلقت اقتراح بيو بالصمت والاهمال(٧٢) .

٥ ـ التنافس الفرنسي ـ البريطاني

لعب التنافس بين فرنسا وبريطانيا دوراً مهماً في السياسة التي انتهجتها فرنسا في سورية

(٦٩) GB, FO, «Humphreys to Colonial Office, Baghdad, 3 / 12 / 1931,» 371 / 16086.

(٧٠) MAE, Syrie, «Ponsot au ministre des affaires étrangères, Beyrouth, 9 / 6 / 1933,» carton 771.

(٧١) MAE, Syrie, «Haut commissaire au ministre des affaires étrangères, Beyrouth, 24 / 5 / 1934,» carton 772.

(٧٢) Puaux, *Deux années au Levant: souvenirs de Syrie et du Liban, 1939 - 1940,* pp. 66 - 67.

ولبنان وفي مواقف فرنسا من الوحدة العربية . وقد استمر هذا التنافس طوال الفترة موضوع دراستنا .

ذكرنا في ما سبق كيف أن السلطات الفرنسية رأت في التسوية البريطانية في العراق وشرقي الأردن خطراً يهدد الوجود الفرنسي في سورية ولبنان ، رغم التأكيدات البريطانية بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للمنطقة الواقعة تحت الانتداب الفرنسي .

كما اتهمت بريطانيا فرنسا ، عند ابرامها الاتفاقية الفرنسية ـ التركية في ٢٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٢١ ،المعروفة باتفاقية انقرة ، بخرق الاتفاقات الفرنسية ـ البريطانية ، وعقد معاهدة صلح منفصلة مع الأتراك ، واضعاف وضع بريطانيا في العراق[٧٣] . ولكن فرنسا ردت على هذه التهم بأن اتفاقية انقرة قد أبرمت لاعتبارات عسكرية محضة[٧٤] . وبقيت مسألة الحدود التركية ـ العراقية ، حتى سويت مشكلة الموصل ، نقطة خلاف بين باريس ولندن .

وبالمقابل ، اعتبرت فرنسا الحركات الثورية المناهضة لها في سورية مثل ثورة ابراهيم هنانو في منطقة حلب (عام ١٩٢٠) وثورة حوران (عام ١٩٢١ ـ ١٩٢٢) والثورة السورية (١٩٢٥ ـ ١٩٢٧) ثورات ، إن لم تحركها وزارة المستعمرات البريطانية ، فقد شجعتها . ونسيت فرنسا أن بريطانيا قد سلمت ابراهيم هنانو للسلطات الفرنسية في سورية وساعدتها في اخماد نار الثورة السورية[٧٥] . ولم يحل التنافس بين الدولتين المنتدبتين دون تعاونهما كلما شعرتا بأن وضعيهما مهددان من قبل الحركات الوطنية في المنطقة .

وكان النفط مصدراً للتنافس بين الدولتين ، فالحكومة الفرنسية التي امتلكت الحصة الالمانية من أسهم شركة النفط التركية The Turkish Petroleum Company بموجب اتفاقيتي لونغ ـ بيرنجيه Long - Béranger وغرينود ـ بيرنجيه Greenwood - Béranger[٧٦] في كانون الأول / ديسمبر ١٩١٩ ، وجدت نفسها ، منذ عام ١٩٢٨ ، أمام معضلة في مجلس ادارة شركة النفط التركية تتعلق ببناء خط أنابيب لنقل النفط العراقي إلى البحر المتوسط . كانت وجهة النظر البريطانية في المجلس تركز على نقل النفط إلى ميناء حيفا بفلسطين ، بينما كانت وجهة النظر الفرنسية منصبة على نقل هذا النفط إلى ميناء سوري (اسكندرونة) أو لبناني

(٧٣) MAE, Cmd. 157, 1922, Turkey, no. 1, «Correspondance between the British and the French Government Respecting the Angora Agreement of October 20, 1921,» 6 - 22 - 26 et passim.

(٧٤) MAE, Cmd. 157, 1922, Turkey, no. 18.

(٧٥) Benjamin Shwadran, *The Middle East, Oil and the Great Powers,* 2nd ed. (London: Atlantic Press, 1966), pp. 218 - 219.

(٧٦) Llewellyn Woodward and Rohan Butler, eds., *Documents on British Foreign Policy, 1914 - 1939* (London: H.M.S.O., 1952), series 1, vol. 4.

(طرابلس) . وفي ختام المفاوضات ، قرر مجلس الادارة في ١٠ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٣٠ بناء خط للأنابيب من كركوك إلى طرابلس يتفرع عن الخط الرئيسي المتجه نحو حيفا . وبذلك سوي هذا الخلاف بين الدولتين[٧٧] .

وظلت السلطات الفرنسية تشير باستمرار إلى « المخططات البريطانية الرامية إلى دمج سورية في دولة عربية كبرى ما انفكت وزارة المستعمرات تنادي بها وتسعى إلى تحقيقها » . وقد عبّر غابريل بيو بمرارة عن شكوى فرنسا من المؤامرات البريطانية عندما قال : « إن أمننا في الشرق يكمن قبل كل شيء في تضامن فرنسي ـ بريطاني متين . ولكن ينبغي أن تعلم فرنسا تماماً أهداف سياسة حليفتها ووسائلها »[٧٨] .

وقد أدرك دوفليريو de Fleuriau ، سفير فرنسا في لندن ، جيداً موقف بريطانيا من الوحدة العربية ، عندما أكد لحكومته أنه إذا كانت بريطانيا تنادي بأفكار الوطنيين فلأنها تعرف جيداً أن المشاريع الوحدوية سوف تواجه صعوبات جذرية من الوطن العربي نفسه . وكتب فليريو إلى بريان Briand في ١٥ شباط / فبراير ١٩٣١ ، يقول : إن الحكومة البريطانية « لا تسعى إلى تهيئة نفسها للهيمنة على المنطقة الممتدة بين البحر المتوسط والخليج الفارسي عن طريق العراق ؛ فهذا يناقض سياستها الراهنة في مصر والهند »[٧٩] .

واشتد التنافس الفرنسي ـ البريطاني اثناء الحرب العالمية الثانية ، وبخاصة بين لجنة فرنسا الحرة بقيادة الجنرال شارل ديغول Général Charles De Gaulle والحكومة البريطانية برئاسة ونستون تشرشل Winston Churchill ، رغم التحالف بينهما .

وقبل أن تبدأ العمليات العسكرية المشتركة للحلفاء في الشرق العربي ، بحث انتوني إيدن Anthony Eden ، وزير خارجية بريطانيا ، مستقبل سورية ولبنان مع الجنرال جورج كاترو Général Georges Catroux ، ممثل لجنة فرنسا الحرة . وقرر الرجلان أن يصدرا وعداً ينص على استقلال هذين القطرين العربيين . وفي ٢٠ أيار / مايو ١٩٤١ قدم كاترو لايدن نص التصريح المتضمن هذا الوعد . واقترح إيدن أن يتضمن التصريح ضمانة بريطانيا[٨٠]. غير أن ديغول رفض الاقتراح قائلاً : « كان سهلاً علينا أن نعرف كيف يريد شركاؤنا اعطاء الانطباع بأنه إذا حصل السوريون واللبنانيون على الاستقلال فذلك بفضل انكلترا ، ثم تضع نفسها بعد ذلك موضع الحكم بيننا وبين دول الشرق »[٨١] .

(٧٧) André Nouschi, «Pipe - lines et politique au Proche - Orient dans les annees 1930,» *Relations internationales,* no. 19, automne 1979, pp. 279 - 294.

(٧٨) MAE, Papiers Puaux, «Puaux au ministre des affaires étrangères, Beyrouth, 15 / 2 / 1937,».

(٧٩) MAE, Palestine, «Fleuriau à Briand, Londres, 29 février 1931,» carton 118.

(٨٠) Georges Catroux, *Dans la bataille de la Méditerranée, témoignages et commentaires* (Paris: René Julliard, 1949), p. 139.

(٨١) Charles De Gaulle, *Mémoires ae guerre,* 3 vols. (Paris: Plon, 1952 - 1959), vol. 1: *L'appel, 1940 - 1942* (1952), pp. 180 - 181.

وأقدم كاترو على اصدار البيان منفرداً في ٨ حزيران / يونيو ١٩٤١[٨٢] . وأصدر سفير بريطانيا في مصر ، مايلز لامبسون Miles Lampson ، بياناً مماثلاً أكد فيه على ما جاء في بيان كاترو[٨٣] .

وبعد اجتياح قوات الحلفاء لسورية ولبنان واستسلام قوات فيشي ، عين الجنرال كاترو مندوباً سامياً عاماً في هذين القطرين . وحاول العودة بهما إلى وضعهما السابق والتعامل مع الموالين لفرنسا في حكمهما . غير أن الضغط الشعبي وضغط الحكومة البريطانية اضطراه إلى اجراء انتخابات نيابية في البلدين . ودخل الجنرال سبيرز General Spears ، رئيس البعثة البريطانية في بيروت ، في صراع شديد مع الجنرال كاترو حول مستقبل سورية ولبنان .

أسفرت الانتخابات النيابية في البلدين عن فوز الوطنيين المطالبين بالاستقلال التام الناجز ، غير أن السلطات الفرنسية لم تقبل بالنتيجة ، واعتقلت رئيس الجمهورية اللبنانية ورئيس الوزراء وعدداً من الوزراء اللبنانيين ، في ١١ تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٩٤٣ ، فأحدث هذا الاجراء رد فعل بريطانيا فورياً . إذ سافر الوزير البريطاني المقيم في القاهرة ريتشارد كيزي Richard Casey إلى بيروت ، وقدم مذكرة إلى كاترو هي بمثابة انذار لاطلاق سراح المسؤولين اللبنانيين المعتقلين[٨٤] . واستجاب كاترو للانذار البريطاني واطلق سراحهم .

وبعد تحرير فرنسا من الاحتلال الالماني ، حاولت الحكومة الجديدة استعادة مواقعها في سورية ولبنان ، واتهمت الحكومة البريطانية بالتدخل في شؤون البلدين وتعقيد الأمور فيهما[٨٥] . وأصرّ الجنرال ديغول على ضرورة بقاء القوات الفرنسية فيهما وفقاً لمعاهدة تبرم معهما[٨٦] . وحدثت اصطدامات بين القوات المحلية السورية والقوات الفرنسية ، وضربت دمشق بالقنابل ، فتدخلت القوات البريطانية في ٣١ أيار / مايو سنة ١٩٤٥ وأوقف اطلاق النار . وأصرت بريطانيا على سحب القوات الفرنسية من سورية ولبنان مع انسحاب قواتها منهما . وتم الاتفاق على ذلك ، فتم الجلاء عن سورية في ١٧ نيسان / ابريل ١٩٤٦ وعن لبنان ، في ٣١ آب / اغسطس من العام نفسه[٨٧] .

---

(٨٢) Catroux, Ibid., pp. 137 - 180.

(٨٣) Llewellyn Woodward, *British Foreign Policy in the Second World War* (London: H.M.S.O., 1970), vol. 1, pp. 585 - 586.

(٨٤) Catroux, Ibid., p. 420.

(٨٥) Ministère de l'information, *Notes documentaires et études*, no. 74, 8 juin 1945, pp. 10 - 11.

(٨٦) *Articles et documents* (paris), no. 33, 1 / 3 / 1945.

(٨٧) Jacques Couland, *Le mouvement syndical au Liban, 1919 - 1946: son évolution pendant le mandat français de l'occupation à l'évacuation et au code du travail,* Préface de Jacques Berque (Paris: Editions sociales, 1970), pp. 277 - 278, et =

ثانياً : القوى المحلية السورية واللبنانية الموالية لفرنسا

سعت فرنسا ، منذ احتلالها سورية ولبنان ، إلى البحث عن قوى محلية تعتمد عليها في تنفيذ سياستها . ووجدت ، في زعامات الأسر الاقطاعية وأعيان المدن والقيادات التقليدية للطوائف والعشائر ، ضالتها المنشودة . وليس من قبيل الصدف أن تستقبل آخر وزارة ملكية (١٩٢٠/٧/٢٦) ، برئاسة علاء الدين الدروبي ، الجنرال غورو وتعلن تعاونها التام معه[٨٨] ، وأن تتقدم موكبه عند دخوله دمشق كوكبة من الفرسان على رأسها فوزي الشعلان شيخ قبيلة الرولة[٨٩] . لقد بذلت فرنسا جهوداً كبيرة ، منذ نزول قواتها على الساحل السوري عام ١٩١٨ ، للاتصال بالقيادات المحلية ومحاولة كسب تأييدها . واتصلت بالقبائل البدوية المنتشرة في بادية الشام وأبرمت مع شيوخ قبيلة الرولة من الشعلان وشيوخ قبيلة عنزة (مجحم بن مهيد) عام ١٩١٩ اتفاقيات تتضمن الاعتراف بفرنسا دولة منتدبة على سورية ومطالبة مؤتمر الصلح في باريس بذلك[٩٠] . وفي جبل حوران (الدروز) ، كان ليحيى الأطرش ، شيخ قرية عرى ، التي يعترف دروز جبل حوران لكبير آل الأطرش فيها بالزعامة ، صلات مع السلطات الفرنسية ترجع إلى عام ١٩١٣ ، وعن طريقه توصلت إلى كسب الأعوان في الجبل فطالبوا ، عام ١٩١٩ ، بالانتداب الفرنسي . واختار الجنرال غورو حرسه الخاص من الدروز بمعرفة متعب الأطرش . وتوثقت الصلات بين المفوضية السامية الفرنسية وقيادات الدروز الدينية والمدنية ، واختير سليم الأطرش ، خليفة يحيى الأطرش ، حاكماً للجبل . وأنعم عليه المفوض السامي بلقب أمير عند انشاء دولة جبل الدروز المستقلة ، في ٢٤ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٢٢ . وارتبطت مصالح هذه الفئة المتعاونة بمصالح الدولة المنتدبة فقاومت ضم الجبل إلى سورية الأم عام ١٩٣٦ ، وكان يقود هذه الفئة ، آنذاك ، شيخ العقل درويش حمزة وفوزي الأطرش وأحمد الهجري وأحمد جربوع وعلي الحناوي[٩١] .

وفي بلاد العلويين ، تعاونت مع السلطات الفرنسية أسر أقطاعية وقيادات دينية متنفذة كان يمثلها عبدالواحد هارون واسحق نصري وأحمد الحامد وابراهيم الكنج ونقولا بشور والشيخ محمد العجان (سني المذهب) والشيخ شهاب ناصر (علوي) وجابر العباس

= سامي الصلح ، احتكم إلى التاريخ ، سجل الوقائع وجمعها سليم واكيم (بيروت : دار النهار ، ١٩٧٠) ، ص ٧٣ - ٧٥ ، وكمال الصليبي ، تاريخ لبنان الحديث ، ط ٤ (بيروت : دار النهار ، ١٩٧٨) ، ص ٢٣٦ - ٢٤٠ .

(٨٨) يوسف الحكيم ، سورية والانتداب الفرنسي (بيروت : دار النهار ، ١٩٨٣) ، ص ١١ - ١٢ .

(٨٩) المصدر نفسه ، ص ٢٤ .

(٩٠) MAE, Arabie 1918 - 1929, vvol. 6, fol. 6016.

(٩١) MAE, Syrie, carton 412, dossier 2.
الرسائل التي تحمل تواقيع هؤلاء إلى الخارجية الفرنسية مطالبة باستقلال الجبل ورفض الدمج مع سورية .

واسماعيل الهواش واسماعيل جنيد[٩٢] . ولما طرحت مسألة ضم المنطقة إلى الوطن الأم ، قبيل ابرام المعاهدة السورية ـ الفرنسية لعام ١٩٣٦ ، عارضت هذه الفئة عملية الضم وبعثت بمذكرة إلى وزير الحربية الفرنسي ، ادوارد دلادييه Edouard Daladier ، في ١١ حزيران / يونيو سنة ١٩٣٦ ، وقعها ابراهيم الكنج ، رئيس المجلس التمثيلي في حكومة اللاذقية ، والسادة صقر خير بك ومحمد سليمان الأحمد ومحمد جنيد ويوسف الحامد وعزيزهواش، وجاء في هذه المذكرة :

« إن العلويين الذين يشكلون الأكثرية الساحقة من سكان حكومة اللاذقية يرفضون الرفض الجازم رجوعهم إلى النير الاسلامي السوري . ويذكرون فخامتكم ورجال البرلمان الافرنسي على اختلاف الأحزاب بتعهدات المفوضين السامين باحترام الاستقلال العلوي وعدم احداث أي تغيير فيه إلا بعد أخذ رأي العلويين وموافقتهم . وهذه التعهدات تقيد في نظرنا ، على الأقل ، كل حكومة افرنسية بل تقيد شرف فرنسا وكرامتها »[٩٣] .

وفي دولة دمشق ، تعاونت معظم الأسر الاقطاعية والقيادات الدينية مع الفرنسيين وكان يمثلها علاء الدين الدروبي وعبدالرحمن اليوسف وعطاء الأيوبي وبديع المؤيد وجميل الالشي والشيخ عبدالقادر الخطيب وحقي العظم والشيخ تاج الدين الحسني والشيخ طاهر الاتاسي وراشد البرازي ومحمد علي العابد ، ومن حلب صبحي بركات وغالب ابراهيم باشا ورشيد المدرس والشيخ حسين الأورفلي واسكندر سالم[٩٤] . وشكلت هذه الفئات المتعاونة ، بين عامي ١٩٢٨ و١٩٣٦ ، احزاباً سياسية كانت أقرب إلى التكتلات والتحالفات السياسية منها إلى الأحزاب بالمفهوم الحديث . ومن هذه الأحزاب : « حزب الاصلاح » الذي ألفه حقي العظم ، وضم عدداً من كبار الموظفين ، بهدف الحصول على استقلال البلاد ووحدتها على أساس دستوري نيابي من خلال التعاون مع السلطة المنتدبة ؛ ومنها « حزب الاتحاد الوطني » ، برئاسة سعيد محاسن وهو الحزب الذي ضم عدداً من الموظفين والضباط المتقاعدين ؛ وكان « الحزب الملكي » ، أو « حزب الأمة الملكي » ، برئاسة عارف باشا الادلبي ، أحد كبار الضباط في العهد العثماني ، يضم كبار الشخصيات من الأسر الدمشقية المرموقة . وكان هذا الحزب مع « الرابطة الوطنية الملكية » يطالبان بنظام ملكي دستوري في سورية من خلال التعاون مع فرنسا[٩٥] . وكانت هذه الأحزاب المتعاونة تطلق على نفسها صفات الاعتدال والواقعية وتطلق على خصومها ، من « الوطنيين » ، صفة التطرف .

واتحد الحزب الملكي وحزب الاتحاد الوطني وحزب الوطنيين المعتدلين (بزعامة شاكر

(٩٢) الحكيم ، سورية والانتداب الفرنسي ، ص ٦٥ - ٦٨ .

(٩٣) MAE, Syrie, «Lettre de Ibrahim et Kinj à Edouard Daladier du 11 juin 1936,» carton 412, dossier 2.

(٩٤) الحكيم ، المصدر نفسه ، ص ١١ ، ١٢ ، ٢٤ ، ٣٤ و٣٨ .

(٩٥) قرقوط ، تطور الحركة الوطنية في سورية ، ١٩٢٠ - ١٩٣٩ ، ص ١٠٥ - ١٠٦ .

نعمة) مع حزب الاصلاح ، واختارت هذه الأحزاب حقي العظم رئيساً لهذا الائتلاف الحزبي الذي أطلق عليه اسم : « الأحزاب المتحدة » ، وأصدرت ، في ٢٢ تموز / يوليو ١٩٢٩ ، برنامجاً سياسياً تضمن النقاط التالية :

١ - تشكيل حكومة قوية ومستقرة تستند إلى الأحزاب المتحدة .

٢ - ابرام معاهدة مع السلطة المنتدبة .

٣ - ادارة البلاد من قبل هذه الحكومة لمدة تتراوح بين سنة وثمانية عشر شهراً يتم خلالها اصلاح الشؤون المالية والاقتصادية والادارية .

٤ - سن دستور يتفق ووجهة نظر السلطة المنتدبة .

٥ - انتخاب مجلس نيابي تقدم له المعاهدة والدستور الجديد[٩٦] .

وكانت صحيفة « الاستقلال » الدمشقية الناطقة بلسان هذا الاتحاد[٩٧] .

أما في لبنان ، فقد أدت السياسة الطائفية الفرنسية إلى اثارة مخاوف المسيحيين ومعارضتهم الشديدة لكل شكل من أشكال الاتحاد مع سورية ، وتكونت لديهم قناعات بأن الوسيلة الوحيدة للحفاظ على استقلالهم هي الحماية الفرنسية ، فاتجهوا إلى فرنسا معتبرينها « الأم الحامية La mère protectrice » . أما مسلمو لبنان ، فقد عارضوا بشدة الحاق المناطق السورية التي يقطنونها بجبل لبنان منذ عام ١٩٢٠ واستمروا في هذه المعارضة حتى عام ١٩٤٣ . وحفاظاً على كيان كل طائفة دينية ، سعت السلطات الفرنسية إلى تمثيلها في المجلس التمثيلي والأجهزة الادارية للدولة[٩٨] .

غير أن هذه السياسة الطائفية واجهت امتحاناً عسيراً ، في نيسان / ابريل ١٩٣٢ ، عندما رشح الشيخ محمد الجسر ، رئيس مجلس النواب ، نفسه لرئاسة الجمهورية اللبنانية . ووقع المفوض السامي الفرنسي هنري بونسو في اضطراب شديد ، وأبرق إلى وزارة الخارجية الفرنسية في ٢٥ نيسان / ابريل ، مبيناً لها الأخطار التي قد تترتب على هذا الانتخاب :

« إذا لم يأخذ الشيخ الجسر بعين الاعتبار وجهة نظري ، واستمر في ترشيح نفسه ، ودعا مجلس النواب إلى الاجتماع ، وهو يعرف أنه سيحظى بأكثرية الأصوات ، فلن أتمكن من منعه إلا بتأجيل الانتخاب بقرار يستند إلى صك الانتداب هدفه المعلن تهدئة الخواطر والتي بدونها تصبح ممارسة هذه المسؤولية في خطر ، في

(٩٦) MAE, Syrie, «Note confidentielle sur la situation en Syrie par le Haut commissaire au ministre des affaires étrangères, Beyrouth, 20/ 2/ 1930,» carton 770.

(٩٧) MAE, «Rapport à la Société des Nations sur la Syrie de l'année 1929,» pp. 2, 3 et 5.

(٩٨) SDN, Document C 352, 1930, iv, Commission permanente des mandats 1075, Genève, 26/ 8/ 1930,.«Constitution de la République libanaise,».

وقت تحتاج فيه البلاد بأسرها إلى الاصلاحات »[٩٩] .

وتمسك الشيخ الجسر ، رغم كل الضغوط التي تعرض لها ، بترشيح نفسه ، فأثار حنق وزير الخارجية الفرنسي الذي بعث للمفوض السامي ببرقية جاء فيها : « يبدو أنه (الشيخ الجسر) يضعنا أمام التحدي بمعارضتنا العلنية له ، والتي قد تثير النقد علينا في جنيف ، حيث نخشى أن يؤخذ علينا حقنا في قبول رجل نثق به رئيساً لدولة تحت الانتداب ، وقد يفسر في البلاد الاسلامية كدليل على عدائنا الدائم للمسلمين . إنني ما زلت اعتقد أن عليك أن تبذل كل ما في وسعك لاقناع الشيخ الجسر بالانسحاب . إن انتخابه قد يكون له انعكاس سيىء جداً على موقف الوطنيين السوريين بحيث تضعف سلطتك . ولن يسهل انتخابه العلاقات بين سورية ولبنان إلا في نطاق عزل لبنان عن نفوذنا . وأخيراً أود أن أؤكد لك بصورة خاصة الانطباع السيىء الذي سينجم عن ذلك في الدوائر اللبنانية في فرنسا وفي الخارج ، هذه الدوائر التي تدين بالولاء لنا . كما سيستقبل استقبالاً سيئاً لدى الرأي العام الفرنسي ، وبخاصة في الأوساط البرلمانية والأحزاب كلها دون تمييز »[١٠٠] .

واضطر المفوض السامي ، ازاء اصرار الشيخ الجسر على ترشيح نفسه ، إلى تعليق الدستور اللبناني في التاسع من أيار / مايو سنة **١٩٣٢**[١٠١] . وقد استنكرت الأوساط المسيحية هذا الاجراء حتى أن مطران بيروت الماروني ، المنسنيور مبارك ، انتقد المفوض السامي ، بمناسبة الاحتفال بعيد مارمارون عام **١٩٣٣** ، على مبادرته هذه ، وهاجم رئيس الحكومة اللبنانية الجديد إميل إده[١٠٢] ، وذلك في رسالة بعث بها المطران إلى الصحفي اللبناني لويس شوباح ، المقيم في باريس ، تناول مساوىء الانتداب الفرنسي في لبنان . وجاء فيها :

« أين نحن اليوم بعد أربعة عشر عاماً من الانتداب الفرنسي ونظام الأمومة ؟ من المحزن أن نذكر ذلك . فبعد الخروج من الحرب كان في البلاد عشرات الملايين من الليرات الذهبية ، واليوم أصبح هذا المعدن مجهولاً لدينا تقريباً . كان في لبنان مصادر لا تنضب من الحرير وزيت الزيتون والتبغ ، واليوم أصبحت هذه المصادر لا وجود لها . كان سكان الجبل يمارسون العديد من المشاريع الوطنية لاستثمار المياه للشرب والري والكهرباء ، وبدلاً من أن تنال التشجيع والتمويل ألغيت بانتظام . ولن أقول شيئاً عن ميزاننا التجاري الذي يثير الشفقة ليس بالنسبة إلى ما كان عليه قبل الحرب وإنما بالنسبة إلى جيراننا الذين هم تحت الانتداب البريطاني »[١٠٣] .

---

(٩٩) MAE, Liban, carton 413, dossier 2.

(١٠٠) MAE, Liban, «Télégramme du 30 avril 1932,» carton 413, dossier 3.

(١٠١) الصليبي، تاريخ لبنان الحديث ، ص٢٢٢، و MAE, Liban, «Haut commissaire au ministre des affaires étrangéres, Beyrouth, 8 mai 1932,» carton 413, dossier 3.

(١٠٢) MAE, Liban, «Annexe, Lettre du Haut commissaire, Beyrouth, 17 / 2 / 1933,» carton 413, dossier 3.

(١٠٣) MAE, Liban «Lettre de Mgr. Mobarak datée de mai 1933,» carton 413, dossier 3.

وحاول مندوب فرنسا لدى لجنة الانتدابات الدائمة ، روبير دوكاي ، أن يبرر تعليق الدستور اللبناني بدوافع التوفير على الخزينة اللبنانية وقال : « كان الرأي العام اللبناني ، منذ بعض الوقت ، غير مرتاح للحالة السياسية في البلاد وللأعباء المالية نتيجة تضخم الأجهزة الحكومية ، بحيث لا تتناسب ومصادر دولة صغيرة مثل لبنان . فقد بلغت نفقات البرلمان نحو ٣ بالمائة من الموازنة العامة : فالمجلس النيابي يتألف من خمسة وأربعين عضواً راتب كل منهم خمسون ألف فرنك »[١٠٤] .

والواقع أن الأزمة التي أحدثها الشيخ محمد الجسر زادت من قناعة المسلمين في لبنان بتحيز فرنسا ، وجعلت أكثرهم اعتدالاً يعيد النظر في مستقبل لبنان .

وخوفاً من اختلال التوازن الطائفي ، ومن اتفاق محتمل بين المسلمين والمسيحيين في لبنان لمعارضة فرنسا ، امتنعت سلطات الانتداب عن ابرام معاهدة فرنسية ـ لبنانية على مثال المعاهدة السورية ـ الفرنسية لعام **١٩٣٣** . وبرر هنري بونسو ، المفوض السامي الفرنسي ، ذلك أمام لجنة الانتدابات الدائمة بقوله : « وربما تسألونني ، بعد قليل ، وماذا عن لبنان ؟ فهو اليوم خارج نطاق المعاهدة . وربما تعترضون بأن لبنان أكثر تقدماً من سورية . إنني لا أعرف عن ذلك شيئاً فهذا يعتمد على الجهة التي تنظر منها إلى الأمور[١٠٥] .

وعلى الصعيد الشعبي ، تشكل « حزب الاستقلال الجمهوري » في لبنان في **١٦** تشرين الثاني / نوفمبر سنة **١٩٣١** ، برئاسة دعيبس المر ، فكان أول حزب نادى بالغاء التمثيل الطائفي في البرلمان اللبناني والاقتصار على التمثيل الوطني ، واعادة النظر في الدستور اللبناني الصادر عام **١٩٢٦** الذي أرسى قواعد الطائفية في البلاد ، والاعتراف بلبنان ضمن حدوده الجديدة التي رسمها الجنرال غورو عام **١٩٢٠**[١٠٦] . وتولى عادل الصلح منصب نائب الرئيس في الحزب الجديد ، غير أن نفوذ هذا الحزب في الأوساط الشعبية كان ضعيفاً . واستمرت السلطات المنتدبة تعتمد على الموالين لها من القيادات المسيحية مثل شارل دباس وأوغست أديب وحبيب السعد وإميل إده وبشاره الخوري وأيوب ثابت . واحتدم التنافس بين إده والخوري على السلطة منذ بداية الثلاثينات . وشجع الأول فكرة « القومية الفينيقية » التي نادى بها صديقه شارل قرم ، الأديب اللبناني المعروف ، وشكل الثاني « الكتلة الدستورية » ، وكانت صحيفة «Le Jour» البيروتية الناطقة بلسانها ، بينما تولّت صحيفة «L'Orient» الدفاع عن إده واتجاهه السياسي[١٠٧] .

---

(١٠٤) SDN, «Procès - verbal de la 22ème session de la commission permanente des mandats, 1932,» p. 277.

(١٠٥) المصدر نفسه ، ص ٢٦٣ .

(١٠٦) MAE, Syrie, «Note du Haut commissaire au ministre des affaires étrangères, Beyrouth, 9 juin 1933,» carton 77.

(١٠٧) الصليبي ، تاريخ لبنان الحديث ، ص ٢٢٣ ـ ٢٢٥ .

وتعزز الاتجاه القطري الموالي لفرنسا بانشاء « الكتائب اللبنانية » في تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٩٣٦ من أجل الدفاع عن الكيان اللبناني القائم . وتولى رئاسة الحزب الجديد الذي انشىء على غرار المنظمات شبه العسكرية الفاشية الايطالية والنازية الالمانية الصيدلي الماروني الشيخ بيار الجميل[١٠٨] .

وكان عبدالله بيهم من الزعماء المسلمين المرموقين القلائل الذين تعاونوا مع سلطات الانتداب قبل عام ١٩٣٦ . ومنذ ابرام المعاهدة اللبنانية ـ الفرنسية في ١٩٣٦/١١/١٣ ، توالى على رئاسة الحكومة عدد من الزعماء المسلمين امثال خير الدين الأحدب والأمير خالد شهاب وعبدالله اليافي وأحمد الداعوق . فقد كانت القيادات الاسلامية تتجه بأنظارها نحو دمشق وتقاطع الادارة المحلية ، وتصر على اعادة مناطق بيروت والبقاع وطرابلس وصيدا وصور إلى سورية . وعبرت هذه القيادات عن ذلك بصورة منظمة منذ عام ١٩٣٣ بعقد « مؤتمرات الساحل » التي كان أولها برئاسة سليم سلام[١٠٩] . وكان « الكشافة المسلم » أول تنظيم للمسلمين في لبنان ، تلاه في مطلع عام ١٩٣٧ منظمة « النجادة » ، كرد على « الكتائب اللبنانية »[١١٠] .

كان للتعاون مع سلطات الانتداب في سورية ولبنان دوافع عديدة : منها السعي إلى الحفاظ على المكاسب التي حققتها القيادات الاقطاعية وأعيان المدن وشيوخ العشائر أو البحث عن مكاسب جديدة مادية ومعنوية ، ومنها الطموح الشخصي إلى السلطة والتنافس بين الزعامات المحلية على الجاه والنفوذ ، أو الخوف من هيمنة طائفة على أخرى وحرمانها من حقوقها .

ثالثاً : القوى الوحدوية في المشرق العربي

كان زوال المملكة السورية في تموز / يوليو ١٩٢٠ ، وفرض نظام الانتداب في المشرق العربي في تموز / يوليو ١٩٢٢ ، ضربة شديدة للحركة الوحدوية العربية . فقد رحل معظم قادة « حزب الاستقلال العربي » ، بعد الاحتلال الفرنسي لسورية ، إلى شرقي الأردن وفلسطين ، وأخذوا يستعيدون نشاطهم ، وألفوا لجنة مركزية للحزب مقرها عمان . وواصلوا ، من العاصمة الأردنية ، اتصالاتهم بحركة المقاومة في داخل سورية وأمدوها بالدعم والمعونة[١١١] . ولجأ عدد من قادة « حزب الاتحاد السوري » ، المعارض لحزب

---

(١٠٨) المصدر نفسه ، ص ٢٢٧ ـ ٢٢٨ .
(١٠٩) المصدر نفسه ، ص ٢٢٦ .
(١١٠) المصدر نفسه، ص ٢٢٨ .
(١١١) من أعضاء حزب الاستقلال الذين وفدوا إلى عمان : نبيه العظمة ، عادل أرسلان ، عوني عبدالهادي ، عزة دروزة ، خيرالدين الزركلي ، الشيخ كامل القصاب ، حسن الحكيم ، سامي السراج ، يوسف ياسين ، أحمد مريود ، محمد الشريقي ، أحمد حلمي عبدالباقي ، أمين التميمي ، جميل المدفعي ، رشيد =

الاستقلال العربي ، إلى مصر ، حيث استأنفوا نشاطهم السياسي . وبمبادرة من هذا الحزب ، عقد مؤتمر للأحزاب السورية في جنيف في ٢٥ آب / اغسطس ١٩٢١ حضره مندوبون عن « الاتحاد السوري » و« الاستقلال العربي » وعدد من الجمعيات العربية في فلسطين ومصر والمهجر (الجمعية الاسلامية في نابلس ، الوفد الفلسطيني ، اللجنة الفلسطينية في مصر ، الجمعية السورية الوطنية في بوسطن ، الحزب الوطني العربي في الأرجنتين ، حزب تحرير سورية في نيويورك ، حزب استقلال سورية ووحدتها في سانتياغو في تشيلي) . واستمرت أعمال المؤتمر حتى ٢١ أيلول / سبتمبر . وكان من بين الحضور الأمير ميشيل لطف الله ، والسيد رشيد رضا ، وشكيب ارسلان وسليمان كنعان ورياض الصلح واحسان الجابري[١١٢] . ووضع المؤتمرون لهم هدفاً مزدوجاً : توحيد صفوف الحركة الوطنية في سورية وبذل المساعي لدى أعضاء عصبة الأمم لتأييد المطالب الوطنية السورية .

وفتحت صحيفة La Tribune de Genève ، في جنيف ، صفحاتها لأعضاء المؤتمر ينشرون على صفحاتها تصريحاتهم ورسائلهم ومطالبهم . وقد حدد المؤتمرون المطالب الوطنية باستقلال سورية الناجز بحدودها الطبيعية (سورية ولبنان وفلسطين وشرقي الأردن) ، ورفض الانتداب والصهيونية ، وحق البلاد في الوحدة وإقامة حكومة مدنية مسؤولة أمام مجلس نيابي[١١٣] .

وفي ختام أعمال المؤتمر ، انتخبت « اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري ـ الفلسطيني » التي اتخذت القاهرة مقراً لها . ومن الجدير بالذكر ، أن الوفد الفلسطيني (توفيق حماد وشبلي الجمل) رفض بشدة البرنامج الوحدوي الذي قدمه حزب الاتحاد السوري ؛ وذلك خوفاً من ازعاج السلطات البريطانية واثارة شكوكها ، ورغبة منه في عدم ربط قضية بلاده بالقضية السورية[١١٤] . ولذا ، أصر على ذكر اسم فلسطين إلى جانب سورية في تسمية المؤتمر ولجنته

= طليع ، مسلم العطار ، مصطفى الغلاييني . وقد التحق يوسف ياسين وكامل القصاب وخيرالدين الزركلي بعبدالعزيز بن سعود في نجد .

عبدالله حنا ، **الحركة العمالية في سورية ولبنان ، ١٩٠٠ ـ ١٩٤٥** (دمشق : دار دمشق ، ١٩٧٣) ، ص ٢٠٦ ؛ تيسير ظبيان ، **الملك عبدالله كما عرفته : مذكرات ووثائق وبيانات هامة عن حياة الفقيد** (عمان : المطبعة الوطنية ومكتبتها ، ١٩٦٧) ، ص ٣٢ ـ ٣٦ ، ومحافظة ، **تاريخ الأردن المعاصر : عهد الامارة ، ١٩٢١ ـ ١٩٤٦** ، ص ٢٥ ـ ٢٧ .

(١١٢) MAE, Série SDN, Congrès syro - palestinien de Genève, 1921, «Note du 25 avril 1921,» vol. 599; Correspondance d'Orient, nos. 273 - 278, et M.R. Mouton, «Le congrès syro-palestinien de Genève, 1921,» *Relations internationales,* no. 19, automne 1979, pp. 314 - 315.

(١١٣) المصدر نفسه ، ص ٣٢٠ ـ ٣٢١ .

(١١٤) MAE, Série SDN, «Rapport du consul de France du 19 septembre 1921,» vol. 599, no. 182. =

التنفيذية . وانتخب المؤتمرون وفداً دائماً ، لدى عصبة الأمم ، برئاسة الأمير شكيب ارسلان وعضوية احسان الجابري وسليمان كنعان ورياض الصلح .

أما في سورية ، فقد ظهرت أحزاب سرية ، مثل : « حزب شباب الجزيرة » و« الحزب الوطني العربي » و« الحزب الحديدي » و« حزب الأحرار » ، تولت النضال السري ومقاومة الاحتلال الفرنسي ، ولم تعن بتنظيم نفسها تنظيماً دقيقاً ، وإنما اكتفت باصدار البيانات التي تحث على المقاومة ورفض الاحتلال ودعم الثوار بالأموال والسلاح والذخيرة وتنظيم عمليات المقاومة المسلحة ، وكان معظم أعضاء هذه الأحزاب من الشباب المثقف[١١٥] .

١ ـ حزب الشعب

وأخذت الحركات السياسية طابعاً قطرياً اقتضته طبيعة النضال والتجزئة السياسية التي فرضت على المشرق العربي . وما لبثت الأحزاب السياسية في سورية أن تخلت عن فكرة المقاومة المسلحة ؛ وذلك بعد فترة هدوء نسبي شهدتها البلاد في عهدي الجنرال فيغان Weygand والجنرال ساراي Sarrail (١٩٢٤ ـ ١٩٢٥) . وبموافقة الأخير ، تألف « حزب الشعب » الذي ضم العديد من قادة الأحزاب سابقة الذكر ، أمثال : الدكتور عبدالرحمن الشهبندر واحسان الجابري وجميل مردم ولطفي الحفار وفوزي الغزي وسعيد حيدر واحسان الشريف وتوفيق شامية وأديب الصفدي وفارس الخوري وحسن الحكيم في ٩ شباط / فبراير سنة ١٩٢٥ ، على أساس الوحدة السورية والسيادة القومية . وعقد الحزب مؤتمره التأسيسي في دمشق في الخامس من حزيران / يونيو سنة ١٩٢٥ ، وأعلن عن برنامجه التالي :

- استقلال سورية والاعتراف بسيادتها الوطنية وحقوقها في الحصول على حكومة ديمقراطية .
- توحيد سورية لتضم كل الأقطار المشمولة بحدودها الطبيعية
- ممارسة الحرية الشخصية وحرية الصحافة وحرية الاجتماعات .
- تربية الشعب تربية ديمقراطية .
- اصلاح الحالة الاقتصادية وتشجيع المصنوعات الوطنية .
- توحيد التربية وتعميم التعليم الاجباري[١١٦] .

= وصل مندوبو فلسطين في نهاية المؤتمر قادمين من لندن ، بعد أن منوا أنفسهم بوعود كاذبة من وزارة المستعمرات البريطانية .

(١١٥) حنا ، الحركة العمالية في سورية ولبنان ، ١٩٠٠ ـ ١٩٤٥ ، ص ٢٠٨ .

(١١٦) MAE, Rapport à la société des Nations sur la Syrie, de l'année 1925, p. 9, et قرقوط ، تطور الحركة الوطنية في سورية ، ١٩٢٠ ـ ١٩٣٩ ، ص ٥٠ ، ومجيد خدوري ، المسألة =

ويلاحظ ، في برنامج الحزب ، اغفال للوحدة العربية ، وميل واضح للمصالحة مع سلطات الانتداب مقابل سماحها له بممارسة نشاطه السياسي في العلن .

كانت قيادة حزب الشعب تمثل البرجوازية السورية المتأثرة بالأفكار الليبرالية الغربية . وبالرغم من التزامها ، في البداية ، « بالدعوة إلى الثورة الفكرية السلمية » لم يتردد بعض أعضائها في الالتحاق بالثورة السورية (١٩٢٥ ـ ١٩٢٧) . وهذا ما دعا الجنرال ساراي إلى اعتقال هيئة الحزب الادارية ومصادرة أوراقه واغلاق مكتبه في ١٠ تشرين الأول / اكتوبر سنة ١٩٢٥ .

لقد أحدثت الثورة السورية انقساماً في صفوف حزب الشعب فبعض أعضائه انضم للثورة والتحق بها في جبل الدروز ، وبعضهم الآخر بقي في دمشق امثال : فوزي الغزي وفارس الخوري واحسان الشريف وعبدالمجيد الطباع ، ولكن بقاء هؤلاء في العاصمة لم يحل دون اعتقالهم[١١٧] . ولم تخرج الثورة السورية ، في مطالبها ، عن برنامج حزب الشعب ؛ فقد تضمن النداء الذي وجهه سلطان الأطرش ، « قائد جيوش الثورة الوطنية العام » ، في ٢٣ آب / أغسطس سنة ١٩٢٥ المطالب التالية :

- وحدة البلاد السورية ساحلها وداخلها ، والاعتراف بدولة سورية عربية واحدة مستقلة استقلالاً تاماً .
- قيام حكومة شعبية تجمع المجلس التأسيسي لوضع قانون أساسي على مبدأ سيادة الأمة سيادة مطلقة .
- سحب القوى المحتلة من البلاد السورية ، وتأليف جيش محلي لصيانة الأمن .
- تأييد مبدأ الثورة الفرنسية وحقوق الانسان في الحرية والمساواة والاخاء[١١٨] .

وقد لعب حزب الشعب دوراً بارزاً في مجرى احداث الثورة ، ولكنه لما رأى ما أصاب الثورة من خسارة وتراجع وخلاف دب في صفوف قيادتها قدم ميثاقاً وطنياً تضمن النقاط التالية :

- اصدار قانون أساسي تعده جمعية تأسيسية وينص على استقلال سورية .
- انشاء دولة لا مركزية تضم دولة سورية وبلاد العلويين وجبل الدروز والأقضية

= السورية : بحث في نشوء وتطور الحركة القومية في الشرق العربي قبل الحرب والنضال بينها وبين الاستعمار في سوريا بعد الحرب (بيروت : مطبعة أم الربيعين ، ١٩٣٤) ، ص ١٠٦ ـ ١٠٧ .

(١١٧) حنا ، الحركة العمالية في سورية ولبنان ، ١٩٠٠ ـ ١٩٤٥ ، ص ٢١٢ .

(١١٨) أمين سعيد ، الثورة العربية الكبرى ، ٣ج (القاهرة : مطبعة البابي الحلبي ، ١٩٣٤) ، ص ٣١٢ ، وقرقوط ، تطور الحركة الوطنية في سورية ، ١٩٢٠ ـ ١٩٣٩ ، ص ٧٠ .

الأربعة التي اقتطعت من الأراضي السورية وضمت إلى جبل لبنان عام ١٩٢٠ (البقاع وبعلبك وحاصبيا وراشيا) .

- ابرام معاهدة سورية - فرنسية يصادق عليها برلمان سوري .

- قبول سورية في عضوية عصبة الأمم .

- اجلاء القوات الفرنسية عن البلاد ، حالما تتمكن الحكومة السورية من تأمين الحفاظ على الأمن والنظام بوسائلها الخاصة .

- اصدار عفو عام عن جميع الثوار .

- تعويض الجرحى في الثورة السورية .

- اصلاح النظام النقدي في البلاد .

- توحيد النظام القضائي .

- قبول لبنان ضمن حدوده القديمة[١١٩] .

وسعت السلطات الفرنسية إلى شق صفوف حزب الشعب فنجحت في ذلك عندما اشترك لطفي الحفار وفارس الخوري وحسني البرازي في حكومة الداماد أحمد نامي في نيسان / ابريل سنة ١٩٢٦ . وقد اتسع نطاق الانشقاق حتى شمل القوى الوحدوية في سورية واتخذ اتجاهين : اتجاه يتزعمه الدكتور عبدالرحمن الشهبندر والأمير ميشيل لطف الله وتوفيق اليازجي والدكتور خالد الخطيب وتوفيق حيدر ونقولا حداد ، واتجاه آخر يتزعمه شكري القوتلي ومحمد رشيد رضا وكامل القصاب ونبيه العظمة وخير الدين الزركلي وأحمد قدري وأسعد داغر وعبداللطيف العسلي والدكتور سعيد عوده والحاج أديب خير وسعيد الترمانيني . ويمثل الاتجاه الأول بقايا حزب الاتحاد السوري بينما يمثل الاتجاه الثاني بقايا حزب الاستقلال العربي . ولم يتورع كل فريق عن كيل التهم ، بما فيها من حقائق وتجنٍّ ، للفريق الآخر . ونشروا خلافاتهم على صفحات الجرائد المصرية ، وبلغوا درجات دنيا من الاسفاف[١٢٠] .

٢ ـ الكتلة الوطنية

في هذا المناخ السياسي المشبع بالخلاف والشعور بالاحباط الذي اعقب فشل الثورة السورية ، بدأ قادة الحركة الوطنية في سورية بالتكتل ، حتى خرجت « الكتلة الوطنية » إلى

(١١٩) الحكيم ، **مذكراتي : صفحات من تاريخ سورية الحديث ، ١٩٢٠ - ١٩٥٨** ، ج ١ ، ص ٣٥٧ ؛ العاص ، **صفحة من الأيام الحمراء** ، و Tabitha Petran, *Syria*, Nations of the Modern World (London: E. Benn; New York: Praeger, 1972), pp.65-66.

(١٢٠) أنظر : **المقطم** (القاهرة) ، ٢٢ - ٣٠ / ١٠ / ١٩٢٧ ، و**البلاغ** (القاهرة) ، ٥ / ١ / ١٩٢٧ .

الوجود عام ١٩٢٧ . وتألفت ، في بداية الأمر ، من عناصر حزب الشعب وحزب الاستقلال الراغبة في النضال السلمي والتفاهم مع سلطات الانتداب . وكانت البداية مؤتمر بيروت الذي عقده الوطنيون في ١٩ تشرين الأول / اكتوبر سنة ١٩٢٧ لدراسة بيان المفوض السامي الفرنسي الجديد ، هنري بونسو ، الصادر في ٢٧ تموز / يوليو من العام نفسه . وكان هذا المؤتمر نهاية لمرحلة الكفاح المسلح وبداية لمرحلة النضال السلمي التي استمرت حتى حصول سورية على الاستقلال عام ١٩٤٦ .

لقد أجمل بيان المؤتمر المطالب الوطنية في وحدة البلاد واستقلالها وانشاء مجلس تأسيسي وابرام معاهدة مع فرنسا على غرار المعاهدة العراقية - البريطانية لعام ١٩٢٦ . وصيغ بروح التساهل والرغبة في التعاون مع سلطات الانتداب ، فقد جاء فيه : « تتهموننا بأننا اعداؤكم وأن مصالح الانتداب مهددة مع أنكم أدرى الناس بالأمر الواقع بنياتنا الحسنة . . . إننا لسنا اعداء فرنسا التي عرفناها بعلمها وحريتها ومدنيتها وثقافتها . . إن الشعب السوري مستعد لمد يد الصداقة والمصافحة ونسيان الماضي المؤلم كلما وجد تحقيقاً لأمانيه ولسيادته القومية »[١٢١] .

خاض الوطنيون الانتخابات النيابية عام ١٩٢٨ ، ولعبوا دوراً أساسياً في صياغة الدستور السوري الذي لم تقبل به سلطات الانتداب ، وأخذت بياناتهم تصدر باسم « الكتلة الوطنية » منذ عام ١٩٣١ وبتوقيع هاشم الاتاسي ، رئيسها ، غير أن الكتلة لم تأخذ شكلها التنظيمي إلا في مؤتمر حمص الذي عقد في ٤ تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٩٣٢ ؛ وهو المؤتمر الذي أقر القانون الأساسي للكتلة . وهكذا مضت خمس سنوات بين مؤتمر بيروت ومؤتمر حمص كانت الكتلة خلالها تفتقر إلى مبادىء واضحة ومنهاج مكتوب وقانون يلتزم الأعضاء به .

حددت الكتلة ، في المادة الأولى من المبادىء العامة التي تضمنها قانونها الأساسي ، غايتها ، كما يلي :

« أ - تحرير البلاد السورية المنفصلة عن الدولة العثمانية من كل سلطة أجنبية وإيصالها إلى الاستقلال التام والسيادة الكاملة في جميع أراضيها المجزأة ، في دولة ذات حكومة واحدة على أن يبقى للبنان الحق في تقرير مصيره ضمن حدوده القديمة .

(١٢١) سعيد ، **الثورة العربية الكبرى** ، ج ٣ ، نص البيان ، ص ٥٢٧ - ٥٣١ ؛ حنا خباز وجورج حداد ، **فارس الخوري : حياته وعصره** (بيروت : مطبعة صادر ريحاني ، ١٩٥٢) ، ص ٦٧ . وكان قد حضر المؤتمر كل من : هاشم الأتاسي ، الدكتور عبدالرحمن الكيالي ، الأمير سعيد الجزائري ، عفيف الصلح ، إحسان شريف ، عبدالله اليافي ، عبدالحميد كرامي ، عبدالرحمن بيهم ، مظهر ارسلان ، يوسف العيسى ، حسن الكيلاني ونجيب البرازي . أنظر أيضاً : عبدالرحمن الكيالي ، **المراحل في الانتداب الفرنسي وفي نضالنا الوطني من عام ١٩٢٦ - حتى نهاية عام ١٩٣٩** ، ٤ ج (حلب : مطبعة الضاد ، ١٩٥٨ - ١٩٦٠) ، ج ١ ، نص البيان ، ص ٥٩ - ٦٤ ، و
MAE, «Rapport à la Société des Nations sur la Syrie, année 1929,» pp. 1 - 2.

ب ـ تأليف المساعي مع العمل القائم في الأقطار العربية الأخرى لتأمين الاتحاد بين هذه الأقطار ، على أن لا يحول هذا المسعى دون الأهداف الواجب بلوغها في كل قطر »[١٢٢] .

لقد ضمت « الكتلة الوطنية » اتجاهات وتيارات متباينة بعضها قطري ضيق وبعضها الآخر قومي عربي ، بعضها متعاون مع سلطة الانتداب وبعضها الآخر رافض لهذا التعاون . وكان اعضاؤ ها ينتمون إلى فئات اجتماعية عديدة ، منهم العامل في التجارة والصناعة ، مثل : لطفي الحفار وفارس الخوري ، ومنهم الاقطاعي الليبرالي الراغب في المساومة والتعاون مع الانتداب ، مثل : نسيب البكري ونجيب البرازي ، ومنهم المرتبط بالاقطاع وكبار التجار ، مثل : هاشم الاتاسي وشكري القوتلي وفخري البارودي ، ومنهم المثقف في المعاهد الفرنسية المتطلع إلى النموذج الفرنسي في الحكم مثالاً يحتذى ، مثل : احسانُ الشريف وناظم القدسي وفايز الخوري وجميل مردم ، ومنهم خريجو المعاهد العثمانية من المتنورين ، امثال : الدكتور توفيق الشيشكلي والدكتور حسن فؤاد ابراهيم باشا ، وسعدالله الجابري ، وابراهيم هنانو وأحمد اللحام ، ومنهم بعض خريجي الجامعة الأمريكية في بيروت ، مثل : عبدالرحمن الكيالي[١٢٣] .

لقد اجاد الدكتور عبدالرحمن الكيالي ، أحد زعماء الكتلة الوطنية ، في وصف التناقضات والخلافات في صفوف الكتلة ، في أواخر الثلاثينات ، حينما قال : « كل شخص في الكتلة يحاول أن يفرض نفسه زعيماً . . . فأصبح لجميل مردم جبهة ، ولسعدالله الجابري جبهة . وكان شكري القوتلي وصبري العسلي يتعاونان ومعهما جماعة حزب العمل القومي وجماعة التجار في دمشق وحزب الاستقلال . وتعاون مع مردم جماعة الشباب الوطني[١٢٤] مثل سيف الدين المأمون . وتعاون نبيه العظمة مع السلبيين والاستقلاليين امثال منير الريس واخوانه . وكان سعدالله الجابري يتعاون مع أفراد عائلته ومخائيل ليان وجماعة السوق وبعض المشايخ ، مثل : مصطفى الزرقا ومعروف الدواليبي والسرميني . ولحسن فؤاد آل ابراهيم باشا جماعة ، ولعبدالرحمن الكيالي جماعة ، ولرشدي الكيخيا جماعة ، منهم : ناظم القدسي وبعض من الحرس الوطني ، ولمظهر رسلان في حمص جبهة ، ولهاشم الأتاسي جبهة ، ولتوفيق الشيشكلي في حماة جبهة يقاومها خليط من العصبويين والاقطاعيين من عظميين وكيلانيين وبرازيين ولعبدالرحمن شريتح في اللاذقية جبهة »[١٢٥] .

وبسبب هذا التكوين المتنافر للكتلة الوطنية ، سهل تفسيخها وانقسامها ، وذلك رغم

(١٢٢) الكيالي ، المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ١٨٤ .

(١٢٣) حنا ، **الحركة العمالية في سورية ولبنان ، ١٩٠٠ - ١٩٤٥** ، ص ٢١٧ - ٢١٩ .

(١٢٤) « الشباب الوطني » منظمة سياسية خاصة تعتبر الصف الثاني بعد « الكتلة الوطنية » ، أنظر : منير الريس ، **الكتاب الذهبي للثورات الوطنية في المشرق العربي** ، ٣ ج (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٦٩ - ١٩٧٩) ، ص ٣٣ .

(١٢٥) الكيالي ، **المراحل في الانتداب الفرنسي وفي نضالنا الوطني من عام ١٩٢٦ - حتى نهاية عام ١٩٣٩** ، ج ٤ ، ص ٥٣٧ .

أنها نادت بفكرة الحزب الواحد عندما أكدت في قانونها الأساسي « . . أن الأمة جمعاء بكل ما لديها من قوة معنوية ومادية وقف على هذا الجهاد الوطني حتى تبلغ أهدافها . . . ومن الواجب المحتم جمع قوى الأمة ، وتوجيه جهودها لتحقيق الآمال الوطنية ، ولذلك تعتبر الكتلة الوطنية تأليف الأحزاب السياسية مخالفاً لوحدة الجهود »[١٢٦] . وللحيلولة دون تفسخها ، رفعت الكتلة شعار « الجهاد لله والطاعة للكتلة الوطنية » . وقاومت ، بهذا السلاح ، نشوء أحزاب سياسية جديدة ، وجعلت من نفسها وصية على الشعب السوري ، وممثلة وحيدة له . فقد شاركت في المؤتمر الاسلامي العام الذي عقد في القدس ، في كانون الأول / ديسمبر سنة ١٩٣١ ، وفي المؤتمر القومي العربي الذي عقد قبل اختتام أعمال المؤتمر الاسلامي بيومين في العاصمة الفلسطينية . وأسفر المؤتمر القومي عن « ميثاق قومي عربي » صدر في ١٣ كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٣١ . ونصت المادة الأولى منه على « أن البلاد العربية وحدة تامة لا تتجزأ ، وكل ما يطرأ عليها من أنواع التجزئة لا تقره الأمة ولا تعترف به » . وحدد الميثاق طريق الوحدة العربية بالنضال القطري من أجل الاستقلال دون التخلي عن الوحدة العربية كهدف أبعد : « توجه الجهود في كل قطر من الأقطار العربية إلى جهة واحدة هي استقلالها التام كاملة موحدة ومقاومة كل فكرة ترمي إلى الاقتصار على العمل للسياسات المحلية والاقليمية » . وانتخب المؤتمر الذي حضره نحو خمسين شخصية سياسية ، لجنة تنفيذية من السادة عوني عبدالهادي وخير الدين الزركلي وصبحي الخضراء وعجاج نويهض وأسعد داغر وعزة دروزة ، مهمتها نشر الميثاق القومي وتعميمه والاعداد لمؤتمر قومي عربي لوضع الخطط اللازمة لتنفيذ الميثاق على نطاق شعبي في البلاد العربية كلها[١٢٧] .

٣ - عصبة العمل القومي

سيطرت الكتلة الوطنية على الساحة السياسية السورية ، وكان ينازعها على هذه السيطرة « الأحزاب المتحدة » التي كانت تطالب بحكم ملكي في البلاد من خلال التعاون مع السلطة المنتدبة . ووجد الشباب المثقف ، وخريجو الجامعات الأوروبية بخاصة ، أن سياسة الكتلة الوطنية القائمة على مبدأ « التفاهم النزيه » مع سلطات الانتداب والمهادنة المسالمة التي تنتهجها نحوها والتعاون التام مع السلطات الفرنسية الذي تنادي به الأحزاب المتحدة لا تلبي طموحاتهم السياسية ولا تتفق والاتجاهات الجديدة التي يحملونها . ولذا ، أنشأ هؤلاء « عصبة العمل القومي » في اجتماع عقدوه في قرنايل في لبنان بين ٢٤ و ٢٩ آب / أغسطس سنة ١٩٣٣ . وصدر عن هذا الاجتماع نداء من العصبة إلى العرب تضمن تحليلاً لحالة العرب في حاضرهم وما هم عليه من تدهور في مختلف مجالات حياتهم ، وغياب للأهداف القومية

(١٢٦) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ١٨٤

(١٢٧) محمد عزة دروزة ، **الوحدة العربية : مباحث في معالم الوطن العربي الكبير ومقومات وحدته والعقبات التي يجب أن يسار فيها إلى تحقيقها** (بيروت : المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر ، ١٩٥٧) ، ص ٨٨ - ٨٩ ، وعبد الوهاب الكيالي ، **تاريخ فلسطين الحديث** (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٠) ، ص ٢٦٩ - ٢٧٠ .

عندهم « حتى بات طلب الاستقلال الكامل والسيادة التامة خرقاً في الرأي وتطلاب وحدة البلاد العربية خيالاً وشعراً يسخر من طلابه ويحسبون في الحالمين » . وعيّن النداء نقاط الضعف والقوة في الأمة العربية . ودرس طبيعة الاستعمار الحديث موضحاً نشأته وأهدافه في بلاد العرب . وأشار أيضاً إلى العقبات التي تعترض تحقيق الوحدة العربية مثل : النعرات الاقليمية والعصبيات الطائفية والعشائرية . وأكد على أن العرب ، في ماضيهم وحاضرهم ومستقبلهم ، يؤلفون أمة واحدة ، وأنهم متساوون في الحقوق والواجبات ، ويؤلفون كياناً اجتماعياً موحداً قاعدته الطبقة العاملة المنتجة .

وعلى ضوء هذا التحليل ، عيّن المؤتمر أهداف العصبة بالعمل على انشاء دولة عربية موحدة تلبية لارادة العرب العامة ، وتحقيق سيادة العرب واستقلالهم المطلقين . وبذلك ، ربطت العصبة بين الاستقلال والوحدة العربية وجعلت كلاً منها شرطاً لتحقيق الآخر وجزءاً متمماً له .

ولتحقيق هذين الهدفين الساميين ، رأت العصبة أن لا بد من اشراك الشعب وطبقاته بأسرها ، ورفض « كل أساس فردي أو زعامة محلية شأن الحركات السابقة »(١٢٨) ، ورفضت العصبة سياسة المراحل التي كانت تدعو لها هيئات وأحزاب سياسية عربية عديدة . وكانت جريدة « الجزيرة » ، لصاحبها تيسير ظبيان ، لسان حال العصبة(١٢٩) . واستطاعت العصبة أن تكون تياراً داخل الكتلة الوطنية يعارض المعاهدة السورية ـ الفرنسية لعام ١٩٣٦(١٣٠) .

مثلت العصبة فئة المثقفين العرب الرافضين لواقع التجزئة والتخلف والسيطرة الأجنبية في بلادهم ، المتطلعين إلى مستقبل زاهر يوحد العرب في دولة عصرية متقدمة ومستقلة استقلالاً تاماً ، يسودها الأمن والوئام بين جميع فئات الشعب . ووجدت هذه الأفكار صدى واسعاً في صفوف الشباب المتمرد على واقعه من طلبة الجامعات والمدارس الثانوية في سورية ولبنان وفلسطين وشرقي الأردن والعراق .

وطورت العصبة أفكارها القومية بصورة أوضح في السنوات التي تلت تأسيسها . ففي بيانها الصادر في الثاني من نيسان / ابريل ١٩٣٦ ، تصور متقدم لفكرة العروبة والوطن العربي والأمة العربية وتوكيد على العلمانية . فالعروبة ، وفق هذا التصور ، ليست جنسية العرب وإنما هي مسألة تتصل بوجود الأمة العربية . والأمة العربية تتألف من سكان الأرض العربية الذين تجمعهم وحدة اللغة والعقلية والذكريات التاريخية والأخلاق والعادات والمصالح والآمال المشتركة . أما حدود الوطن العربي ، فهي : سلسلة جبال طوروس والبحر المتوسط

(١٢٨) MAE, Syrie, «Note de mars - octobre 1936,» carton 770, et
قرقوط ، تطور الحركة الوطنية في سورية ، ٩٢٠ - ١٩٣٩ ، ص ١٧٨ - ١٧٩ .

(١٢٩) MAE, Syrie, «Haut commissaire au ministre des affaires étrangères, Beyrouth, 1 / 10 / 1934,» carton 770.

(١٣٠) MAE, «Rapport à la Société des Nations sur la Syrie, 1937,» p. 3.

شمالاً ، والمحيط الهندي وجبال الحبشة والسودان والصحراء الكبرى جنوباً ، والمحيط الأطلسي وشواطىء البحر المتوسط السورية غرباً ، وجبال ايران وخليج البصرة شرقاً . ويعتبر عربياً كل من كانت لغته الأصلية عربية ويقيم على الأرض العربية وليس لديه ما يحول دون اكتسابه الهوية العربية . أما هدف الحركة القومية العربية ، فايقاظ القوى الحية في الأمة ، وتنظيم عناصرها في ظل حكومة مستقلة وموحدة ومتحضرة . وكل تيار يستند إلى الاقليمية أو العنصرية أو الاختلاف في الرأي هو قوة مدمرة ينبغي القضاء عليها أو اذابتها . والبلاد العربية ملك للعرب جميعاً ، وكل اعتداء على أي منها هو اعتداء عليها جميعاً . اما أخطر اعداء الأمة ، فالاستعمار والفقر والجهل والتعصب الديني والجمود الاجتماعي . وعلينا أن نحارب هذه القوى بلا هوادة . الدين مستقل عن السياسة وعن الحكم ومن الواجب العمل على فصله عنها بصورة تامة ومطلقة(١٣١) .

رفعت العصبة شعار « اللاتعاون المطلق مع الأجنبي » وعدم تقلد أية وظيفة حكومية تعبيراً عن روح التمرد لدى أعضائها . غير أن الالتزام بهذا الشعار كان صعباً إن لم يكن متعذراً . وتعرضت العصبة إلى ضغوط خارجية قوية من الكتلة الوطنية وضغوط داخلية فاعتراها الضعف وأصابها التفكك الذي بلغ أوجه عام ١٩٤٠ . وقد حلل وصفي البني ، أحد أعضائها السابقين ، أسباب ذلك سنة ١٩٤١ كما يلي :

« وحين قامت عصبة العمل القومي وألقت شعاري : الوحدة العربية واللاتعاون المطلق مع الأجنبي ، حسب شبابها أنهم وصلوا لاكتشاف السر الأعظم ، ولم تكلف العصبة نفسها مؤونة البحث عن الاستعمار وتطوره ودوره التاريخي ، لتسن للعرب المستعمرين خطة صحيحة ومضمونة لعملهم القومي الرامي لتحرير بلادهم وتوحيدها ورفعها إلى المستوى اللائق بين الأمم .

« إن العصبة ألقت في بيان مؤتمرها التأسيسي شعار « الحرب على الاقطاعية » ، ولكن فرع العصبة في حمص كان تحت زعامة الاقطاعية ، وفرع العصبة في حماة كان مؤلفاً من العائلات الاقطاعية فحسب . أما جماعة العصبة في تل كلخ ، فهم الاغوات رأس الاقطاعية .

« كنت مرة ألقي خطاباً في نادي العروبة في حمص موجهاً كلامي فيه إلى الشعب . ولما انتهى خطابي جاءني عصبي من آل . . . . فقال : لقد خرجت عن مبادىء العصبة . لماذا ؟ لأني قلت للشعب : أنت فوق الجميع ! ومع ذلك كنا نصرخ مع الاقطاعيين ومجموعي شعبنا العربي صرخة مشتركة واحدة : تحيى العروبة ! أما كيف تحيا هذه العروبة ، أما كيف يحيا السبعون مليوناً من العرب ، فهذا لم نكن نكلف أنفسنا مؤونة البحث عنه »(١٣٢) .

(١٣١) La documentation française, *Notes et études documentaires,* no. 1500, 6 juillet 1951, pp. 12 - 13.

(١٣٢) حنا ، الحركة العمالية في سورية ولبنان ، ١٩٠٠ - ١٩٤٥ ، ص ٢٣١ .

٤ ـ الحزب القومي العربي

في ظل النزاع المحتدم على الساحة السورية بين الكتلة الوطنية والشباب الوطني من جهة ، وعصبة العمل القومي من جهة أخرى ، دعا بعض الشباب المثقف من الفريقين المتنازعين إلى الخروج بالعمل السياسي عن نطاق القطر السوري إلى نطاقه العربي الأرحب . وأخذت هذه المجموعة من الشباب على العديد من قادة العصبة حب التظاهر والانشغال في الخصومة مع الكتلة الوطنية . وتألفت النواة الأولى لهذا الاتجاه السياسي من عبدالرحمن الجوخدار وفهمي المحايري (من أعضاء اللجنة العليا لعصبة العمل القومي) ومسلم الحافظ ومنير الريس (من أعضاء مكتب الشباب الوطني) والدكتور سعيد فتاح الامام (من خريجي الجامعات الالمانية) .

واتصلت هذه النواة بمجموعة مماثلة لها في لبنان ، وتم الاتفاق على عقد اجتماع سري في بيروت بين المجموعتين . وعقد الاجتماع سراً وحضره الدكتور محمد علي حماده والمهندس هاني الصلح والدكتور قسطنطين زريق وكاظم الصلح وتقي الدين الصلح وعادل الصلح وعادل عسيران من لبنان وواصف كمال وممدوح السخن وفريد يعيش من فلسطين والدكتور فريد زين الدين وفؤاد مفرج بالاضافة إلى النواة السورية وتقرر في هذا الاجتماع انشاء « الحزب القومي العربي » كمنظمة سياسية سرية ، وتشكيل لجنته العليا من كاظم الصلح وفريد زين الدين وواصف كمال وقسطنطين زريق وفؤاد مفرج .

ووسع الحزب نطاق نشاطه في سورية والعراق وفلسطين وشرقي الأردن . فانضم إليه الدكتور فرحان الجندلي وعثمان الحوراني وأسعد محفل والدكتور عزة الطرابلسي وجلال السيد من سورية ، ويونس السبعاوي ومحمد حسن سلمان وصديق شنشل والدكتور جابر العمد وسلمان الصفواني وموسى الشابندر وعبد الرزاق شبيب والعقداء صلاح الدين الصباغ ومحمود سلمان وفهمي السعيد وكامل شبيب من العراق[١٣٣] .

ولا يذكر منير الريس ، أحد مؤسسي الحزب ، تاريخاً معيناً لتأسيسه ، ولكنه يشير إلى أن ذلك قد تم قبل بضع سنين من عام ١٩٣٦ . ولدى مقارنة ما كتبه منير الريس عن هذا الحزب مع ما كتبه الحاج محمد أمين الحسيني ، رئيس اللجنة العربية العليا في فلسطين ، عن « حزب الأمة العربية » أثناء فترة لجوئه السياسي في المانيا (١٩٤١ ـ ١٩٤٥)[١٣٤] ، نجد تماثلاً في أهداف الحزبين وفي أسماء أعضائهما البارزين . ولعل هذا يدفعنا إلى الاعتقاد بأنهما اسمان لتنظيم سري واحد .

ويذكر منير الريس أن هذا التنظيم السري كان وراء تأسيس « النادي العربي » في

---

(١٣٣) الريس ، **الكتاب الذهبي للثورات الوطنية في المشرق العربي** ، ص ١٠٣ ـ ١٠٩ .

(١٣٤) « مذكرة إيتل ، برلين ، بتاريخ ٢٦ / ٦ / ١٩٤٢ » ، Auswaertinges Amt [AA], Politische Archiv [PA], Handakten Ettel (3), Grossmufti .

دمشق عام ١٩٣٦ ، ليكون ملتقى للشباب المثقف الذين يُنتقى منهم الأعضاء الصالحون لدخول هذا التنظيم . وكان النادي يبشر بالمبادىء القومية العربية وتقام فيه المهرجانات الأدبية في المناسبات الوطنية والقومية وتلقى فيه المحاضرات العلمية . ومن الجدير بالذكر أن الدخول في هذا التنظيم السري لم يحل دون الانتماء لأحزاب وهيئات سياسية علنية أخرى[١٣٥] .

كانت المعاهدة السورية ـ الفرنسية ، المبرمة في التاسع من أيلول / سبتمبر ١٩٣٦ ، موضوع خلاف كبير بين القوى السياسية والأحزاب في سورية . فقد رأت « الكتلة الوطنية » فيها مرحلة ايجابية لا خطر على البلاد من اجتيازها شريطة أن تعدل بنودها في أقرب وقت ، واعتبرتها حداً أدنى لمطاليب الشعب[١٣٦] . وتحمس بعض قادة الكتلة الوطنية للمعاهدة فقال فيها جميل مردم : « إنها عروسة الشرق » ، ووصفها فارس الخوري بأنها « معجزة القرن العشرين » ، ورد سعدالله الجابري على منتقدي المعاهدة بقوله : « إنه لم يبق على فرنسا إلا أن تعطينا مرسيليا »[١٣٧] .

أما « الجبهة الوطنية المتحدة » التي تزعمها الدكتور عبدالرحمن الشهبندر وزكي الخطيب ومنير العجلاني ، فقد رأت أن المعاهدة « بعيدة عن تحقيق الأماني القومية » ، و« لا تحقق الاستقلال الناجز والحرية التامة »[١٣٨] .

وعقدت « عصبة العمل القومي » مؤتمراً قطرياً في ٨ تشرين الأول / اكتوبر سنة ١٩٣٦ ، صدر عنه بيان حول المعاهدة جاء فيه : « على الرغم مما يميز المعاهدة من تعابير المساواة التامة بين الفريقين المتعاقدين وتنازل الفريق الفرنسي عن حقوق كان يدعيها فإنها تنتقص السيادة وتخرج عن منطوق المصالح الضرورية . . . فعصبة العمل القومي ، التي تقدر جهود العاملين في الحقل الوطني داخل البلاد وخارجها ، ما زالت على قناعتها بأن الاستقلال لا تؤمنه العهود والبنود ، بل تؤمنه ميزات الشعب وكفاءته وحسن استعداده لمجالدة الحوادث وصراع الحياة » .

وحدد البيان نقائص المعاهدة كما يلي :

« باعطاء الفرنسيين حق ابقاء جيش غير محدود في جبل الدروز وبلاد العلويين لمدة خمس سنوات (مادة : ٥ من الاتفاق العسكري) ، وبالزام الحكومة السورية أن تضع تحت تصرفهم جميع المواقع والأمكنة اللازمة لاحتياجات القوى الفرنسية (مادة : ٦) . واعطاء القوى الفرنسية الميزات والمناعات التي يتمتعون بها حالياً والمبنيّة على نظرية خارج حدود الدولة . وبرجوع المعلمين والاختصاصيين الفرنسيين إلى رئيس البعثة العسكرية دون تحديد سلطات هذا الرئيس ومصدر النفوذ عليه (مادة : ٦) .

وبربط النقد السوري بالعملة الفرنسية (المراسلة التاسعة) . وتفرض المراسلة الثامنة على سورية التقيد

---

(١٣٥) الريس ، المصدر نفسه ، ص ١٠٦ ـ ١٠٧ .

(١٣٦) **القبس** (دمشق) ، ١٢ / ١١ / ١٩٣٦ .

(١٣٧) محمد العياش ، **الايضاحات السياسية** ، ص ٤٢٥ .

(١٣٨) المصدر نفسه ، ص ٤٢٤ .

بالامتيازات والاتفاقات والحقوق المكتسبة الممنوحة باسمها ولحسابها لمنفعة الأشخاص الماديين والمعنويين الفرنسيين .

وفي التعليم ، نجد المراسلة السابقة حافظة لمؤسسات التعليم والاسعاف والخير الأجنبية ولبعثات التنقيب الأثرية ، حق الانتفاع من النظام الحالي .

وفي الادارة نجد المراسلة السادسة قد قضت بتعيين نظام خاص في الادارة والمال لجبل الدروز كان يجدر ترك تعيينه إذا وجب للجمهورية السورية المعترف من المعاهدة باستقلالها وسيادتها »[١٣٩] .

٥ ـ الوحدة العربية على الصعيد الفكري

وعلى الصعيد الفكري ، انتعشت الدعوة إلى الوحدة العربية ، واتخذت بعداً ايديولوجياً . فقد ربط محمد رشيد رضا بين الاسلام والعروبة ربطاً وثيقاً ، في مقالاته التي كانت تنشرها صحيفة « المنار » القاهرية ، وسار على النهج نفسه الأمير شكيب ارسلان ، في مقالاته التي كانت تنشرها مجلة « الأمة العربية La Nation arabe » الصادرة بالفرنسية في جنيف (١٩٣٠ ـ ١٩٣٨) . ويوضح محمد رشيد رضا العلاقة بين العروبة والاسلام بقوله : « ... قلت إنني عربي مسلم ، فأنا أخ في الدين لألوف الألوف من المسلمين من العرب وغير العرب ، وأخ في الجنس لألوف الألوف من العرب المسلمين وغير المسلمين »[١٤٠] .

وأصدر ادمون رباط الذي لعب دوراً بارزاً في « الكتلة الوطنية » كتاباً بالفرنسية بعنوان : « الوحدة السورية والمصير العربي Unité syrienne et devenir arabe » عام ١٩٣٧ . ولم يخرج رباط ، في تعريفه للأمة العربية والوطن العربي ، عما ذهب إليه رواد القومية العربية الأوائل في المشرق العربي . فالأمة العربية ، في نظره ، تشمل سكان آسيا العربية الذين تجمعهم وحدة العرق والأصل واللغة والدين (الاسلام) . ويبرر استثناءه لمصر من دائرة العروبة زاعماً أن لها شعوراً قومياً خاصاً ، كما يبرر استبعاده للمغرب العربي بدعوى أنه لا يزال في مرحلة ما قبل القومية ، لأن الاسلام أو التضامن الديني لا يزال القوة الوحيدة التي تحرك جماهيره . ويضع رباط مشروعاً لتحقيق الوحدة العربية على مراحل ثلاث هي :

- وحدة بلاد الشام (مع الاحتفاظ للبنان فيها بوضع خاص) .

- وحدة الهلال الخصيب بحيث يكون العراق محورها .

(١٣٩) الف باء (دمشق) ، النص الكامل لبيان عصبة العمل القومي ، ٢٩ / ١٠ / ١٩٣٦ .

(١٤٠) البرت حوراني ، **الفكر العربي في عصر النهضة ، ١٧٩٨ ـ ١٩٣٩** ، ترجمة كريم عزقول (بيروت : دار النهار للنشر ، ١٩٦٨) . لمزيد من المعلومات عن نشاط شكيب ارسلان في جنيف ، أنظر : Antoine Fleury, «Le Mouvement national arabe à Genève,» *Relations Internationales,* no. 19, automne 1979, pp. 329 - 354.

- وحدة شبه الجزيرة العربية[١٤١] .

وأصدر قسطنطين زريق ، الأستاذ في الجامعة الأمريكية ببيروت ، كتابه : **الوعي القومي** عام ١٩٣٩ ، تضمن تحليلاً للأوضاع العربية وحلولاً لما يعانيه العرب من تجزئة وتخلف . فهو يرى أن العرب بحاجة ماسة لعقيدة يخضعون لها شهواتهم ورغباتهم الفردية ، وأن القومية هي هذه العقيدة . فهي التي تولد الشعور بالمسؤولية المشتركة والارادة الجماعية في بناء المجتمع الواحد والمحافظة عليه . والمجتمع العربي المستقر والمزدهر ينبغي أن يستمد وحيه ومبادئه من الاسلام . ويرى زريق ، كما يرى ادمون رباط ، وجود علاقة خصوصية بين العرب والاسلام . ولكنهما يصران على اقتباس المؤسسات الديمقراطية الغربية الضرورية لأي مجتمع حديث[١٤٢] .

وذهب زكي الارسوزي (من لواء الاسكندرونة) مذهباً رومانسياً ومثالياً في كتاباته عن العروبة والأمة العربية وفي دعوته إلى الوحدة العربية . وأضفى على الأمة العربية هالة من القدسية ؛ وذلك حينما كتب : « الأمة العربية اختارت حقيقتها في الملأ الأعلى (الله علّم آدم الأسماء) ثم (الأسماء تنزل من السماء) ، أي أنها قد جهزت صورتها بمقوماتها (غرائز البدن) وواجبات في الوجدان على هذه المقومات التي تبدو مصمماً تنطوي عليه كافة مظاهرها العامة والخاصة . فما نسجه الأجداد محقق كما كان في قرارة نفوس الأحفاد ... إنها (أي الأمة العربية) بنيان قد اشتركت في تشييده السماء مع الارادة الانسانية منسجمتين . بنيان يتمتع بنشأته هذه ، بهالة من القدسية »[١٤٣] .

ثم ينزع الارسوزي نزعة مشوبة بالتعالي ، عندما يقول : « فالأمة العربية لم تختلف عن سواها بنشأتها السماوية وبنيانها الخالد فحسب ، وإنما امتازت على الخصوص بذهنيتها المنبعثة عن تلك النشأة ، وبمفاهيمها الانسانية ، ذات الصلة بهذه الذهنية »[١٤٤] .

والوحدة العربية في نظره « مثل أعلى ، تصبو إليه نفوس العرب قاطبة ، وترتبط بها مظاهر حياتهم ، وعلى تحقيقها عقدوا آمالهم ، وكانت أمنيتهم المشتركة كرسالة ، وبها يتحول العرب إلى أبطال ... قادرين على حل جميع المشاكل المعلقة مع الغير بمقتضى الحق والعدالة »[١٤٥] . وتتحقق هذه الوحدة « بعقد العزم على

(١٤١) Edmond Rabbath, *Unité syrienne et devenir arabe* (Paris: Librairie Marcel Rivière, 1937).

(١٤٢) قسطنطين زريق ، **الوعي القومي ، نظرات في الحياة القومية المتفتحة في الشرق العربي** (بيروت : [د.ن.] ، ١٩٣٩) .

(١٤٣) زكي الأرسوزي ، **المجلدات الكاملة** ، ٦ مج (دمشق : مطابع الادارة السياسية ، ١٩٧٢ ـ ١٩٧٦) ، مج١ ، ص ٢٠١ .

(١٤٤) سليم بركات ، **الفكر القومي وأسسه الفلسفية عند زكي الأرسوزي** (دمشق : جامعة دمشق ، ١٩٧٩) ، ص ٢٠٩ .

(١٤٥) الأرسوزي ، المصدر نفسه ، مج ٣ ، ص ٢٣١ و ٣٢٤ .

المعالي . والعزم المنعقد كفيل بأن يذكي في النفس همة متناسبة مع الغاية ، واعداد جميع العرب للقيام قومة واحدة في اليوم المرتقب »[١٤٦] .

وهو ينتظر الزعيم المرتقب ليقود العرب من أجل تحرير بلادهم ؛ والزعيم البطل ، في ذهن الارسوزي ، غير بعيد عن الامام المستور أو المهدي المنتظر . ولا بد أن يثور العرب ، بقيادة « زعيم مخلص قدرت له العناية شرف تحرير الأمة العربية ، وتستنير على هديه الأجيال سواء السبيل »[١٤٧] . ولا تكون الثورة إلا باقتناص الفرص الدولية « واقتناص الفرص يستلزم أمرين معاً : اعداد كل منا ، نحن العرب ، إلى مستوى المهمة ، مهمة اقامة دولة عظيمة ، تعيدنا إلى موكب الحضارة ، ومن جهة أخرى الاستفادة من الظروف التي تتيح لنا ابعاد خصوم العرب الذين تتعارض مصالحهم السياسية مع قيام دولتنا ، دولة عظيمة »[١٤٨] . أما الاعداد لمستوى المهمة ، فعمل انشائي وهو « تخلق مجتمع متجانس متحضر تتوفر فيه عوامل الانسجام مع المرحلة التاريخية الراهنة . وخير وسيلة لبلوغ ذلك ، هو في اقامة نظام ديمقراطي تسود فيه حرية المناقشة . . . . وهذا يترتب على الثوريين العرب السعي لاعداد العالم العربي للثورة الكبرى ، بتأسيس حزب عربي عام . . . »[١٤٩] .

وشرع ميشيل عفلق ، المعلم في احدى المدارس الثانوية بدمشق ، منذ عام ١٩٤٠ ، في الحديث عن الأمة العربية الواحدة كحقيقة حية وعن رسالتها الخالدة . وحاول أن يشق طريقاً جديداً للشباب العربي المثقف يُناهض القومية الاقليمية التي نادى بها الحزب القومي السوري ، ويُعارض الأممية التي دعا إليها الحزب الشيوعي في سورية ولبنان . ففي خطاب ألقاه بمناسبة ذكرى الرسول محمد ﷺ في جامعة دمشق في نيسان / ابريل سنة ١٩٤٣ ، قال : « نحن الجيل العربي الجديد ، نحمل رسالة لا سياسة ، ايماناً وعقيدة لا نظريات وأقوالاً ، ولا تخيفنا تلك الفئة الشعوبية المدعومة بسلاح الأجنبي ، المدفوعة بالحقد العنصري على العروبة ، لأن الله والطبيعة والتاريخ معنا . إنها لا تفهمنا ، فهي غريبة عنا . . . ولا يفهمنا إلا المؤمنون ، المؤمنون بالله »[١٥٠] .

ولم يختلف عفلق كثيراً ، في تعريفه للأمة العربية ، عن الارسوزي ؛ فالأمة العربية ، في نظر عفلق « كيان روحي صرف ، كلي الوجود ، وفائق القوة والابداع . وهي التي تحثنا على العمل والتضحية عندما نرتبط بها ونعيها بعمق »[١٥١] .

وألف عفلق ، مع رفيقه في التعليم : صلاح البيطار ، « شباب البعث العربي » ، عام ١٩٤٣[١٥٢] ، الذي كان النواة الأولى لحزب البعث العربي المولود في نيسان / ابريل سنة ١٩٤٧ .

---

(١٤٦) المصدر نفسه ،مج ٤ ، ص ٣٠٥ - ٣٠٦ .
(١٤٧) المصدر نفسه ، ص ٣٠٦ .
(١٤٨) المصدر نفسه ،مج ٦ ، ص ١٨٨ .
(١٤٩) المصدر نفسه ،مج ٤ ، ص ٢٧٣ .
(١٥٠) ميشيل عفلق : **في سبيل البعث** (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٥٩) ، ص ٥١ - ٥٢ .
(١٥١) المصدر نفسه ، ص ٢٩ - ٣٠ .
(١٥٢) مصطفى دندشلي ، **حزب البعث العربي الاشتراكي ، ١٩٤٠ - ١٩٦٣ : مساهمة في نقد**=

وفي لبنان ، اتجه عبدالله العلايلي في كتابه « دستور العرب القومي » ، الصادر في بيروت سنة ١٩٤١ ، إلى دراسة الحركات القطرية في الوطن العربي . وانتقد بشدة أفكار أنطون سعادة زعيم الحزب القومي السوري[١٥٣] . وانتقل إلى الوحدة العربية فتناول ، بشيء من الاسهاب كيفية تحقيقها في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقضائية والثقافية[١٥٤] .

وحتى تكتمل الصورة في ذهن القارىء عن الاتجاهات الوحدوية في المشرق العربي ، لا بد من استعراض سريع ومقتضب للحركات السياسية والدعوات الوحدوية التي ظهرت في العراق وفلسطين ومصر خلال هذه الفترة .

ففي العراق ، تولى « نادي المثنى » الذي انشىء في بغداد في تشرين الأول / اكتوبر سنة ١٩٣٥ ، الدعوة إلى العروبة والوحدة العربية . وساعدته ، في هذه المهمة ، جمعية « الجوالة » ومنظمة « الفتوة » التي كان يساندها القوميون العرب من سورية وفلسطين الذين يعملون في العراق أو لجأوا إليه من الاضطهاد الفرنسي والانكليزي . وكان قادة هذه المنظمات على صلة بكبار الضباط في الجيش العراقي . وكان نادي المثنى مقراً لجمعية الدفاع عن فلسطين التي يرأسها طه الهاشمي . بينما كان يتولى رئاسة نادي المثنى د . صائب شوكت ، شقيق ناجي شوكت ، أحد القادة القوميين العرب في العراق . وانتشرت الدعوة العربية في المدارس العراقية بسبب هيمنة الشباب القومي على التعليم[١٥٥] .

يذكر طه الهاشمي ، في مذكراته ، أنه بعد عودته من دمشق إلى بغداد في أعقاب مقتل بكر صدقي ، قرر بالاتفاق مع يونس السبعاوي[١٥٦] في ١٦ نيسان / ابريل سنة ١٩٣٨ ، تأسيس جمعية سرية في بغداد يكون لها فروع في المشرق العربي بهدف تحقيق وحدة البلاد

=**الحركات السياسية في الوطن العربي** ، ترجمة يوسف جباعي (بيروت : المؤلف ، ١٩٧٩) ، ج ١ ، ص ٣٣ - ٤٨ ، وجلال السيد ، **حزب البعث العربي** (بيروت : دار النهار ، ١٩٧٣) ، ص ٢٨ - ٢٩ .
(١٥٣) لمزيد من التفاصيل عن الحزب القومي السوري ، أنظر : لبيب زويا ، **الحزب القومي الاجتماعي : تحليل وتقييم** ، ترجمة ومناقشة ونقد جوزيف شويري (بيروت : دار ابن خلدون ، ١٩٧٣) ، وأنطون سعادة ، **التعاليم السورية القومية الاجتماعية : مبادىء الحزب السوري القومي الاجتماعي وغايته مشروحة بقلم الزعيم** (بيروت : [د.ن.] ، ١٩٣٤) .
(١٥٤) عبدالله العلايلي ، **دستور العرب القومي** (بيروت : مكتبة العرفان ، ١٩٤١) .
(١٥٥) MAE, Irak, carton 218, Baghdad, 30 / 3 / 1936; Majid Khadduri, *Independent Iraq, 1932-1958: A Study in Iraqi Politics*, 2nd ed. (London: Oxford University Press, 1960),p. 166; Stephen Hemsley Longrigg, *Iraq, 1900 - 1950: A Political, Social and Economic History*, 2nd ed. (London: Oxford University Press, 1956), p. 273, and
محمد كبه ، **مذكراتي في صميم الأحداث ، ١٩١٨ - ١٩٥٨** (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٦٥) ، ص ٥٥ - ٥٦ .
(١٥٦) لمزيد من التفاصيل عن حياة يونس السبعاوي ونشاطه السياسي ، أنظر : خيري العمري ، **يونس السبعاوي : سيرة سياسي عصامي** ، ط ٢ (بغداد : دار الرشيد للنشر ، ١٩٨٠) .

العربية عن طريق الجيش العراقي ، بعد تقويته وتجهيزه بأحدث الأسلحة(١٥٧) . وليس مستبعداً أن يكون هذا التنظيم السري فرعاً من الحزب القومي العربي الذي تأسس في سورية ولبنان وتحدث عنه منير الريس والحاج محمد أمين الحسيني في ما بعد .

ولعل كتاب سامي شوكت : **هذه أهدافنا : من آمن بها فهو منا** ، الصادر في بغداد عام ١٩٣٩ ، يعبر عن الاتجاه الرومانسي في الفكر القومي العربي . فقد كان المؤلف عضواً بارزاً في نادي المثنى ومديراً عاماً للمعارف في عامي : ١٩٣٣ و ١٩٣٩ ووزيراً للمعارف عام ١٩٤٠ . وقد ألهب بأفكاره خيال الشباب العراقي المتطلع إلى المجد والمستقبل الواعد . ففي خطابه الذي ألقاه في نادي المثنى في خريف ١٩٣٣ ، بعنوان : « صناعة الموت » ، عبر بلغة بسيطة وقوية عن مبدئه في القوة . وطبع الخطاب ووزع على نطاق واسع في المدارس الثانوية العراقية . فهو يرى أن الاستقلال الحقيقي للأمم وللدول لا يقاس بثرائها ولا بتقدمها العلمي وإنما بقوتها . فالقوة هي التي تحمي الأمم من الاستعمار والاستعباد . والقوة ، في رأيه ، هي اتقان صناعة الموت . ودعا في خطب أخرى شباب العراق إلى التخلي عن حياة الترف والدعة والاقتداء بحياة العرب الأوائل الذين رفعوا راية الاسلام ، وذلك من أجل بناء وحدة العرب . ولم يتردد في دعوة معلمي التاريخ عند لقائه بهم في ١٦ آذار / مارس سنة ١٩٣٩ إلى احراق كل الكتب التي تحقر العرب وتنال من امجادهم، بما في ذلك كتب ابن خلدون(١٥٨) .

وتعزز هذا التيار القومي العربي في العراق بقيام « منظمة الفتوة » ، شبه العسكرية ، التي ضمت طلبة المدارس الثانوية ومعلميها . وتولت تدريبهم على الأسلحة والاستعراضات العسكرية . وأنيطت قيادة هذه المنظمة بسامي شوكت(١٥٩) .

وبعد القضاء على حركة رشيد عالي الكيلاني في العراق بعامين ، انتعش التيار الوحدوي على يد رجال السلطة الذين طالبوا بوحدة الهلال الخصيب أولاً وباتحاد عربي أوسع . وتناولت جريدة « صوت الأهالي » البغدادية الناطقة بلسان المعارضة السياسية في البلاد ، موضوع « الاتحاد العربي » في عدة مقالات افتتاحية بدأت في منتصف آب / اغسطس سنة ١٩٤٣ . وقد استعرضت في هذه المقالات ، أوضاع البلاد العربية ، ومواقف العرب من الحرب ، وتطور الوعي القومي لديهم ، وأهمية التنظيم السياسي لنضالهم . ودعت في الافتتاحية الأخيرة إلى « جمع البلاد العربية ضمن كيان سياسي واحد يربط الدول العربية برابطة تناسب الأوضاع المختلفة فيها ، ويوحد أهدافها وسياستها في ما يتعلق بالشؤون المشتركة في ما بينها ، ويعمل بصفة خاصة على تحقيق الخطط المؤدية إلى تعزيز مركز البلاد العربية ورفع مستوى معيشة شعوبها» . وفي ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٩٤٣ ، دعت الصحيفة نفسها إلى قيام كتلة دولية واحدة من

(١٥٧) طه الهاشمي ، **مذكرات طه الهاشمي** ، ١٩١٩ - ١٩٤٣ ، مع تحقيق ومقدمة في تاريخ العراق الحديث بقلم خلدون ساطع الحصري (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٦٧) ، ص ٢٥٤ - ٢٥٨ .

(١٥٨) Khadduri, *Independent Iraq, 1932 - 1958: A Study in Iraqi Politics*, pp. 166 - 167.

(١٥٩) المصدر نفسه ، ص ١٦٧ .

الشعوب العربية . باعتبار ذلك « حقاً طبيعياً لها في تحقيق تكتلها واتحادها . . . »(١٦٠) .

وفي فلسطين، تأسس « حزب الاستقلال العربي » في أيلول ١٩٣٢ ، بعد أن يئس الشباب العربي الفلسطيني من جدوى العمل في نطاق اللجنة التنفيذية العربية ، وبخاصة بعد ممانعة الحاج أمين الحسيني ، رئيس المجلس الشرعي الاسلامي الأعلى في فلسطين ، في انتهاج سياسة صريحة معادية لسلطات الانتداب البريطاني(١٦١) . وأكد هذا الحزب على البعد القومي للقضية الفلسطينية فنص قانونه على استقلال البلاد العربية استقلالاً تاماً ، وعلى أن هذه البلاد تشكل وحدة تامة لا تقبل التجزئة ، وأن فلسطين بلاد عربية وهي جزء من سورية (المادة ٣ أ ، ب ، ج)(١٦٢) . واستمر الاتجاه القومي العربي للحركة الوطنية الفلسطينية يشتد ويقوى طوال الثلاثينات والأربعينات من هذا القرن .

٦ - الاتجاه القومي العربي في مصر

أما في مصر ، فقد نما الاتجاه القومي العربي نمواً بطيئاً جداً في ظل التيار الاصلاحي الاسلامي الذي كانت تمثله مجلة « المنار » (حتى عام ١٩٣٥) لصاحبها محمد رشيد رضا ، وصحيفة « الفتح » لمحب الدين الخطيب (الصادرة عام ١٩٢٦) ، و« حضارة الاسلام » لعلي محمد شراب (الصادرة عام ١٩٢٥) ، و« الهداية الاسلامية » لمحمد خضر حسين (الصادرة عام ١٩٢٨) ، و« نور الاسلام » (الصادرة سنة ١٩٢٩) و« الأزهر- الجهاد الاسلامي » لصالح محمد صالح (الصادرة سنة ١٩٢٩) ، و« الجامعة الاسلامية » لعلي عبدالرحمن الخميس (الصادرة عام ١٩٣٢) و« هدى الاسلام » لمحمد أحمد الصيرفي (الصادرة سنة ١٩٣٤) . وكانت أحداث الوطن العربي ومقارعة شعوبه للاستعمار تغذي هذا الاتجاه وتنميه(١٦٣) ، فقد أبرزت الصحف المصرية احداث الثورة السورية (١٩٢٥ - ١٩٢٧) وحق الشعب السوري في الاستقلال ، وجمعت التبرعات لمنكوبي الثورة(١٦٤) .

وكان لجمعية « الشبان المسلمين » التي أسسها عبدالحميد سعيد ومحب الدين الخطيب ، عام ١٩٢٧ ، « وجماعة الاخوان المسلمين » التي انشأها حسن البنا عام ١٩٢٨ ، أثر كبير في بعث الاهتمام في صفوف الشعب المصري بالقضايا العربية على وجه العموم وبالوحدة العربية على وجه الخصوص .

وقادت الصحف الناطقة بلسان حزب الوفد ، وبخاصة صحيفتا « البلاغ » و« كوكب

(١٦٠) كامل الجادرجي ، **مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي** (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٠) ، ص ٦٨ .

(١٦١) الكيالي ، **تاريخ فلسطين الحديث** ، ص ٢٧١ .

(١٦٢) أكرم زعيتر ، **وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية ، ١٩١٨ - ١٩٣٩ : من أوراق أكرم زعيتر** (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٧٩) ، قانون حزب الاستقلال العربي، ص ٣٦١ .

(١٦٣) عواطف عبدالرحمن ، **مصر وفلسطين** (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٨٠) ، ص ٣٥ - ٣٦ .

(١٦٤) المصدر نفسه ، ص ٦١ .

الشرق » ، حملة واسعة لتنوير الرأي العام المصري بابعاد القضية الفلسطينية وتنبيهه إلى الخطر الصهيوني خلال ثورة البراق سنة **١٩٢٩**[١٦٥] .

وتولى محمد علي علوبة الدفاع عن حقوق عرب فلسطين في حائط البراق الشريف أمام لجنة التحقيق الدولية عام **١٩٣٠** . وقد أدرك علوبة مبكراً انتماء مصر إلى الأمة العربية ، وهاجم الدعوة الفرعونية . ونشرت صحيفة « السياسة » اليومية في **٥** تشرين الأول / اكتوبر سنة **١٩٣٠** خطاباً له جاء فيه : « وإني ليحزنني ، أيها السادة ، أن أرى وأسمع بعد أن ذهبت إلى فلسطين ، ودافعت بضعفي عن قضيتها ، وعلمت أن الأمة العربية أمة واحدة يربطها رباط واحد . نعم ، يحزنني أن أفكر أنه يوجد في بلادي فريق ، مهما كان شأنه ، يبث فكرة الفرعونية . أنا لا أدري ما الحافز الذي حدا ذلك النفر الضئيل في مصر إلى أن يصرح بقوله . . . حذار يا مصر أن تكوني واسطة عقد الأمم العربية وأختها الكبرى لأنك لست منها بل أنت فرعونية . . . . إن الفرعونية ليست جنساً من أجناس البشر ولكنها عصر من عصور الحكم . . . على أنني لو فرضت أن هناك جنساً فرعونياً لحماً ودماً وعظماً فإن فوق هذا الجنس جنساً آخر ورابطة أخرى ، هي أن هذه الأمم العربية تجمعها لغة واحدة وتقاليد واحدة وعادات واحدة وآلام واحدة وآمال واحدة . فهل يظن ظان أنه يوجد اعتبار فوق هذه الروابط الوثيقة التي لا تنقسم أواصرها ، ما مصر إلا عربية ، ولا تقوم إلا على أنها عربية ، ولا يرضى المصريون بغير العربية »[١٦٦] .

وشارك عبدالرحمن عزام ممثلاً لحزب الوفد في المؤتمر الاسلامي الذي عقد في القدس عام **١٩٣١** للبحث في سبيل انقاذ فلسطين . وألقى في المؤتمر رسالة من رئيس حزبه ، مصطفى النحاس ، كما انتخب عضواً في اللجنة التنفيذية والأمانة العامة للمؤتمر[١٦٧] .

وأبان حسن البنا ، المرشد العام للاخوان المسلمين ، أهمية العروبة والوحدة العربية والصلة المتينة بين العروبة والاسلام في مقال نشر في مجلة « الاخوان المسلمون » عدد ذي القعدة سنة **١٣٦٢** هـ . كتب البنا ما يلي : « هذا الوطن العربي الممتد من الخليج الفارسي إلى طنجة ، على سعة أقطاره وانفساح مداه ، وحدة جغرافية لا تفصُل بينها حواجز طبيعية . . . . وهو كذلك وحدة روحية بسريان الاسلام في عنق أبنائه جميعاً . فالمسلمون منهم يقدسون الاسلام كعقيدة ودين ، وغير المسلمين يعتزون به كشريعة قومية عادلة . . . وهذا الوطن وحدة لغوية بسريان لغة العرب في ابنائه ، وفشوها بينهم ، تقدسها المحاريب في الصلوات ، ويخلدها كتاب الله وآيات بينات . . . وهو وحدة فكرية ثقافية بما أنه منبع الفيض الروحي في العالم كله ، ومصدر الفلسفات ومهبط الوحي ومهد الشرائع والديانات . وهو وحدة اجتماعية تتشابه العادات والتقاليد فيه تشابها يكاد يكون تاماً في شعوبه وسكانه . وتوالت بين أبناء هذا الوطن ، بعد هذا كله ، المصالح العملية المشتركة . ولا شك أن كل شعب من شعوبه يدرك الفوائد العظيمة الجليلة التي تعود عليه بعودته إلى هذه الوحدة ، وعودتها إليه ، وبخاصة في هذا الزمن الذي لا تعيش فيه إلاّ الأمم المجتمعة والشعوب الموحدة المتكتلة » .

---

(١٦٥) المصدر نفسه ، ص ٧٤ .

(١٦٦) المصدر نفسه ، ص ٧٦ .

(١٦٧) الكيالي ، **تاريخ فلسطين الحديث** ، ص ٢٦٧ - ٢٦٩ .

واندفعت جمعية الشبان المسلمين ، في المهرجان الذي اقامته في ذكرى معركة حطين سنة **١٩٣٣** ، إلى المطالبة بالوحدة العربية[١٦٨] .

وكتب عبدالرحمن عزام مقالة في العدد الأول من مجلة « العرب » ، الصادرة في القدس في **٢٧** آب / اغسطس سنة **١٩٣٢** ، بعنوان : « العرب أمة المستقبل » ، طالب العرب فيه ؛ العمل ، بكل ما لديهم من قوة ، من أجل تحقيق الوحدة بينهم ونيل استقلالهم السياسي . وشدد على عوامل الوحدة التي تجمعهم من ماض مجيد ودين ولغة مشتركة وثروات دفينة غنية ومزايا عظيمة كالذكاء والشجاعة والاقدام ، وأكد على أن تجزئة البلاد العربية هي ثمرة الجهل والاحتلال الأجنبي[١٦٩] .

وهذا الأديب المصري ابراهيم عبدالقادر المازني يكتب مقالة في مجلة « الرسالة » ، عام **١٩٣٥** ، بعنوان « القومية العربية » ، يقول فيها :

« . . . ذلك أني أومن بما أسميه « القومية العربية » . واعتقد أن من خطل السياسة وضلال الرأي أن تنفرد كل واحدة من الأمم العربية بسعيها غير عابئة بشقيقاتها . . . على أن القومية هي اللغة لا سواها . ولتكن طبيعة البلاد ما شاء الله أن تكون ، ولتكن الأصول البعيدة المتغلغلة في القدم ما شاءت . فما دام أن أقواماً لهم لغة واحدة فهم شعب واحد . . . ولو أن القومية العربية لم تكن إلا وهماً لا سند له من حقائق الحياة والتاريخ ، لوجب أن نخلقها خلقاً ، فما للأمم الصغيرة أمل في حياة مأمونة . . . »[١٧٠] .

ولما عقد المؤتمر العربي في بلودان (سورية) ، بين ٨ و ١٠ أيلول / سبتمبر سنة **١٩٣٧** ، لدراسة الحالة في فلسطين واتخاذ الاجراءات اللازمة لحماية حقوق عرب فلسطين ، حضره (٤١١) مندوباً عن شعوب مصر والعراق وسورية ولبنان وفلسطين وشرقي الأردن . وانتخب ناجي السويدي ، من رؤساء الوزارات السابقين في العراق ، رئيساً للمؤتمر ، كما انتخب محمد علي علوبة ، عضو مجلس الشيوخ المصري وشكيب ارسلان (من سورية) والمطران حريكة (مطران حماة في سورية) نواباً للرئيس . وقد أكد المؤتمر على الوحدة العربية والتضامن بين العرب واعتبار فلسطين جزءاً من الوطن العربي من حق العرب جميعاً ، بل ومن واجبهم الدفاع عنه ، والتنديد بفكرة قيام دولة يهودية في فلسطين لما تشكله من تهديد خطر على الوطن العربي بأسره بصفتها قاعدة أجنبية دخيلة فيه[١٧١] .

---

(١٦٨) عبد الرحمن ، **مصر وفلسطين**، ص ٨٤.

(١٦٩) MAE, Palestine, «Note du délégué général au ministre des affaires étrangères, Beyrouth, 23 novembre 1932,» carton 118.

(١٧٠) إبراهيم عبدالقادر المازني : « القومية العربية ، » **الرسالة** (القاهرة) ، العدد ١١٢ (٢٦ آب / أغسطس ١٩٣٥) ، ص ١٣٦٣ - ١٣٦٥ ، وقد أعيد نشرها في **الاداب** (بيروت) ، (١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠) .

(١٧١) المؤتمر العربي القومي ، بلودان ، ١٩٣٧ ، عني بجمعه وتدقيقه فؤاد خليل مفرج (دمشق : [د.ن.] ، ١٩٣٧) ، ص ٣٣ - ٣٤ .

وعقد مؤتمر برلماني للشعوب العربية والاسلامية في القاهرة في ٧ تشرين الأول / أكتوبر سنة ١٩٣٨ ، وذلك للنظر في توصيات اللجنة الملكية البريطانية المعروفة بلجنة بيل Peel Commission ، بدعوة من البرلمان المصري ، وتولى رئاسة المؤتمر محمد علي علوبة[١٧٢] .

كما عقد المؤتمر النسائي العربي في القاهرة في الشهر نفسه بدعوة من رئيسة الاتحاد النسائي المصري ، هدى شعراوي ، للنظر في القضية الفلسطينية[١٧٣] .

وكان محمد علي علوبة من أوائل الداعين إلى الدور القيادي لمصر في العالم العربي ، مستنداً في دعوته هذه إلى ثروة مصر وكثرة سكانها وتقدمها الثقافي . وتصور علوبة قيام علاقة بين مصر وبقية الدول العربية شبيهة بالعلاقة القائمة بين بريطانيا والدومنيون (مثل استراليا وكندا) ، بحيث تتمتع كل دولة عربية بكامل استقلالها السياسي[١٧٤] .

وظلت الوحدة العربية أو الاتحاد العربي فكرة غامضة في أذهان السياسيين والمفكرين المصريين ، فهي تعني أحياناً التضامن السياسي وأحياناً أخرى الرابطة الروحية المشتركة ، وتارة تعني التعاون الثقافي والاقتصادي بين دول مستقلة ، وتارة أخرى تعني التعاون السياسي لمناهضة الاستعمار والهيمنة الأجنبية . فهذا كريم ثابت ، صاحب جريدة « المصري » الناطقة بلسان حزب الوفد ، ينادي بقيادة مصر المعنوية الوطن العربي لمناهضة السيطرة الأجنبية ، ويدعو إلى تعزيز الصلات الروحية والمعنوية والعرقية بين مصر وشقيقاتها ، ويؤكد على أن تولي مصر لزعامة العرب سيعزز مكانتها الدولية ويشد من ساعد النضال الوطني العربي[١٧٥] .

وشاركت حكومات مصر والعراق والسعودية واليمن وشرقي الأردن في مؤتمر المائدة المستديرة الذي عقد في لندن في ١٠ شباط سنة ١٩٣٩ ، للنظر في القضية الفلسطينية[١٧٦] .

وبلغ الاتجاه القومي العربي ، في مصر ، في أواخر الثلاثينات ، مرحلة القناعة لدى المثقفين والقادة السياسيين . فهذا مكرم عبيد ، السكرتير العام لحزب الوفد ، يكتب في مجلة « الهلال » في نيسان سنة ١٩٣٩ ، مؤكداً على عروبة مصر :

« إن تاريخ العرب سلسلة متصلة الحلقات . لا ، بل هو شبكة محكمة العقد . وإذا علمت أن رابطة

---

(١٧٢) Harold Beeley, *Survey of International Affairs for the Year 1937*, vol. 1, p. 552.
أنظر : المؤتمر البرلماني العالمي للدول العربية ، (القاهرة ، ١٩٣٨) ، و **المقطم** (القاهرة) ، ١٣/١٠/١٩٣٨ .

(١٧٣) أنظر : الاتحاد النسائي المصري ، المؤتمر النسائي الشرقي (القاهرة ، ١٩٣٩) .

(١٧٤) **الرابطة العربية** (القاهرة) ، السنة ١ ، العدد ٩ ، ٩ تموز / يوليو ١٩٣٦ ، ومحمد علي علوية ، **مبادىء في السياسة المصرية** (القاهرة ، ١٩٤٢) ، ص ٣١٣- ٣١٥ .

(١٧٥) **المصري** (القاهرة) ، ٢٤ و٢٥ / ١١ / ١٩٣٨ .

(١٧٦) Great Britain [GB], Conference on Palestine, «Notes on the Meeting Held on the 15 of March 1939,».

اللغة والثقافة العربية في هذه الأقطار أوثق منها في أي قطر من أقطار الأرض ، وأن التسامح الديني الذي نشأ وترعرع ما زال موجوداً بين أصحاب الأديان كلها في الجارات الشقيقة ، أيقنت أن المقصود بقولي : « المصريين » عرب ، هو هذه الوشائج وتلك الصلات التي لم تفصمها الحدود الجغرافية ولم تنل منها الاطماع السياسية منالاً ، على الرغم من وسائلها التي تتذرع بها إلى قطع العلاقات بين الأقطار العربية ، واضطهاد العاملين لتحقيق الوحدة العربية التي لا ريب في أنها من أعظم الأركان التي يجب أن تقوم عليها النهضة الحديثة في الشرق العربي . وأبناء العروبة في حاجة إلى أن يؤمنوا بعروبتهم ، وبما فيها من عناصر قوية استطاعت أن تبني حضارة زاهرة . نحن عرب ويجب أن نذكر في هذا العصر دائماً أننا عرب قد وحدت بيننا الآلام والآمال ، ووثقت روابطنا الكوارث والأشجان ، وطهرتنا المظالم وخطوب الزمان ، فاحدثت منا أمماً متشابهة متماثلة في كل ناحية من نواحي الحياة .

نحن عرب من هذه الناحية ، ومن ناحية تاريخ الحضارة العربية في مصر ، وامتداد أصلنا القديم إلى الأصل السامي الذي هاجر إلى بلادنا من الجزيرة العربية . فالوحدة العربية حقيقة قائمة ، هي موجودة ، لكنها في حاجة إلى تنظيم ، . . . فتصير كتلة واحدة ، وتصير أوطاننا جامعة وطنية واحدة »[١٧٧] .

أما عرب المشرق ، فقد اعتقدوا ، بالمقابل ، أن الاتجاه العربي في مصر مصدر قوة للحركة القومية العربية ، وأن موقع مصر المتوسط ومركزها الدولي وثروتها وشعبها وثقافتها تعطيها وضعاً متميزاً بين البلاد العربية . وأعربوا مراراً عن استعدادهم للاعتراف بزعامتها شريطة أن يبدي قادتها السياسيون استعدادهم لتأييد القضية العربية ويضعوا موارد بلادهم في خدمتها .

واشتد عود التيار العروبي في مصر أثناء الحرب العالمية الثانية . فمنذ عام ١٩٤١ ، تأسست « جمعية الطلبة العرب » في القاهرة ، وفتحت أبوابها للطلبة السوريين واللبنانيين والعراقيين والفلسطينيين والأردنيين والمصريين والمغاربة وغيرهم من الطلبة العرب . وكان يؤازرها عدد من أساتذة الجامعة المصرية أمثال : منصور فهمي ، مدير المكتبة الوطنية في القاهرة ، ومصطفى عامر ، أستاذ الجغرافية ، نائب رئيس جامعة الاسكندرية ، وأحمد أمين وعبدالوهاب عزام أستاذي الأدب العربي .

وأنشئت جمعية « الاتحاد العربي » في القاهرة ، في ٢٥ أيار / مايو سنة ١٩٤٢ ، على يد عدد من الشخصيات المصرية ، وانتخبت فؤاد أباظة رئيساً لها . والهدف من الجمعية توثيق الصلات بين البلاد العربية ، وإنشاء جمعيات مماثلة لها في الأقطار العربية الأخرى[١٧٨] ، وأنشأت الجمعية ناديا باسم « نادي الاتحاد العربي » من أجل تسهيل تحقيق أهدافها[١٧٩] .

---

(١٧٧) **الهلال** (القاهرة) ، (نيسان / ابريل ١٩٣٩) ، ومحمد عمارة ، **العروبة في العصر الحديث : دراسات في القومية والأمة** (القاهرة : دار الكتاب العربي ، ١٩٦٧) ، ج ٢ ، ص ٢٣٥ .

(١٧٨) MAE, Série Guerre 1939 - 1945, Londres, CNF, vol. 148, fol. 96.

(١٧٩) المصدر نفسه ، ص ٩٨ .

وشهدت القاهرة ، في مطلع نيسان / ابريل سنة ١٩٤٣ ، نشاطاً سياسياً عربياً واسعاً . وبدعوة من أحمد الخليل ، صاحب جريدة « فتى النيل » المصرية ، تشكلت لجنة اتصال مهمتها الاتصال بالحكومات العربية للتعرف على وجهات نظرها في موضوع الوحدة العربية . وضمت اللجنة محمد علي علوبة ، وعبدالرحمن عزام ، وعبدالستار الباسل ، والدكتور منصور فهمي ، ومحمود عبداللطيف ونوري فتاح ، وسامي السراج وأحمد خليل . وأعضاء هذه اللجنة من المستقلين الذين لا يؤيدون حزب الوفد الحاكم آنذاك[١٨٠] . ولذا ، حظر مصطفى النحاس ، رئيس الوزراء المصري ، على صحف حزبه (الوفد) نشر أي خبر عن نادي الاتحاد العربي ونشاطاته . واضطر النادي إلى نشر بياناته في الصحف الصادرة بالفرنسية مثل Journal d'Egypte, La Bourse égyptienne ومن الجدير بالملاحظة ، أن محمد علي علوبة وعبدالرحمن عزام قد صاغا وثيقة مهمة آنذاك بعنوان ، « ميثاق الأمة العربية » قدماها إلى الملك فاروق في مطلع نيسان / ابريل سنة ١٩٤٣[١٨١] . وتضمن الميثاق المبادىء الأساسية التالية :

١ - يؤلف العرب أمة واحدة تعيش في بقعة تمتد من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهندي ، توحدها الأصول الواحدة والتاريخ المشترك والارادة الواحدة .

٢ - ترفض الأمة العربية الاستعمار بجميع اشكاله .

٣ - تدين الأمة العربية الاستعمار الصهيوني في فلسطين وتسعى إلى مقاومته بكل الوسائل .

٤ - لا يسمح لشعب عربي أن يمارس سياسة خاصة تتعارض والمصلحة العامة للأمة العربية . وليس لأي شعب عربي حق في أن يقيم مع أي شعب آخر تعاوناً يضر بصالح شعب عربي آخر .

٥ - تعتبر صديقة للعرب كل دولة أو منظمة سياسية تظهر ودها وتعاطفها مع الأمة العربية وتساندها وتهرع لمساعدتها . ويعتبر عدواً للعرب كل من يقف في طريق الأمة العربية أو يحرض عليها ويستعمل العنف ضدها .

٦ - تحتفظ الشعوب العربية ، في نطاق الوحدة ، بخصائصها ومزاياها . وكل شعب عربي شقيق للشعوب العربية الأخرى يساندها ويهرع لمساعدتها ويطالب بحريتها التامة وحقها في تقرير مصيرها .

٧ - تتطلع الأمة العربية نحو وحدتها الثقافية والاقتصادية .

---

(١٨٠) المصدر نفسه ، ص ٢٦٩ - ٢٧١ .

(١٨١) MAE, Série Guerre 1939 - 1945, Londres, CNF, «Note du 13 avril 1943,» vol. 148, fol. 280.

٨ - ليس للوحدة العربية شكل محدد للحكم ولا نظام معين من أنظمة الحكم الدولية يفرض على الشعوب العربية . ولهذه الشعوب أن تختار بحرية شكل الوحدة التي تريدها .

٩ - الحرب بين الشعوب العربية محظورة ، وكل نزاع بينها تتم تسويته بالتحكيم .

١٠ - الوحدة العربية ليست موجهة ضد أي أمة وإنما تستهدف صون السلم العالمي[١٨٢] .

وقدم نادي الاتحاد العربي مذكرة في السابع والعشرين من الشهر نفسه إلى كل من نوري السعيد ، رئيس وزراء العراق ، ومصطفى النحاس ، رئيس وزراء مصر ، تضمنت المطالبة باستقلال جميع البلاد العربية بما في ذلك أقطار المغرب العربي ، والعمل على تجنيب البلاد العربية الدخول في نزاع مسلح في ما بينها في المستقبل[١٨٣] .

وأخذت الدعوة إلى الوحدة العربية في مصر طابعاً عملياً . فقد دعا سامي الجريديني ، في مجلة « الهلال » القاهرية ، في تشرين الأول / اكتوبر سنة ١٩٤٣ ، إلى تحقيق الوحدة العربية على مراحل تبدأ باتحاد اقتصادي بين أقطار الهلال الخصيب ، فاتحاد ثقافي ، فاتحاد سياسي[١٨٤] . أما عبدالرحمن عزام ، فقد أكد على الطابع الشمولي للوحدة في مقالته « الوحدة العربية » التي نشرت في العدد نفسه من مجلة الهلال ، وجاء فيه ما يلي :

« الوحدة العربية كلمة محبوبة يعبر بها كل مستعرب عما يشعر به من رابطة الأخوة بينه وبين المستعربين في الساحة الواسعة التي صارت وطناً مشتركاً لهم بين الخليج الفارسي والمحيط الأطلسي . ولو سألتهم جميعاً عما يقصدون من عبارة الوحدة العربية ، لاتفقوا في أنهم يريدون اعترافاً من الناس بما بينهم من أخوة ، ويريدون تعاوناً لما بينهم من مصلحة ، ويريدون اتجاهاً إلى هدف أسمى هو غايتهم المشتركة التي جعلت منهم على ممر العصور أمة واحدة لها رسالة واضحة » .

وحث عزام دعاة الوحدة على « أن يعملوا لها ، ويشددوا في المطالبة بها ، ويستبسلوا في تحقيقها ، وينبذوا معاونة الأجانب في سبيلها . عليهم أن يؤمنوا بأنفسهم ، وأن يدعوا الناس لإيمانهم »[١٨٥] .

٧ - تقويم للقوى الوحدوية

دفعت خيبة الأمل التي شعر بها عرب آسيا إزاء مؤتمر الصلح والانتداب الذي فرض عليهم ، إلى اختيار الثورة والكفاح المسلح سبيلاً لبلوغ أهدافهم في الحرية والاستقلال والوحدة . فاندلعت ثورة العراق عام ١٩٢٠ ، واشتعلت نيران الثورة في مناطق مختلفة من

---

(١٨٢) MAE, Série Guerre 1939 - 1945, Londers, CNF, vol. 148, fol. 282.

(١٨٣) المصدر نفسه ، ص ٢٨٧ - ٢٨٨ .

(١٨٤) الهلال (القاهرة) ، السنة ٥١ ، العدد ٤ (١ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٤٣) ، ص ٤٦٧ - ٤٧٢ .

(١٨٥) المصدر نفسه ، ص ٤٦٢ - ٤٦٦ .

سورية وفلسطين بين عامي ١٩٢٠ و١٩٢٢ حتى بلغت أوجها في ثورة سورية الكبرى عام ١٩٢٥ . وقد منيت جميع هذه الثورات بالفشل لأسباب عديدة نذكر منها ما يلي :

- تفوق قوى الاحتلال العسكري في العدد والعدة ، واستعمال مختلف أساليب القمع والبطش .

- التركيب الاجتماعي لقادة الثورة والقائمين عليها ، فقادة هذه الثورات ، وهم في معظمهم من الزعامات التقليدية العشائرية والدينية (اقطاعيين ، وكبار ملاكين ، وقادة عسكريين من العهد العثماني ، وأعيان مدن ، وشيوخ عشائر) ، لم يكونوا على استعداد للتضحية بمراكزهم الاجتماعية وامتيازاتهم الاقتصادية ، وهم يرون قيادات جديدة من صنع سلطات الاحتلال ، تحل محلهم عن طريق التعاون مع هذه السلطات .

- افتقار هذه الحركات المسلحة إلى التنظيم الدقيق والتعبئة الشعبية .

- غموض الأهداف لدى الثوار والقائمين على الثورة .

- الخلافات الشخصية بين قادة هذه الحركات ، والانقسامات التي تعرضت لها والتي أسفرت عن قيام جماعات وتكتلات متنافرة تناصب نفسها العداء . وبروز ظاهرة « الاستزلام » لكل زعيم أو قائد فيها ، فأدى تعدد الولاءات هذا إلى تمزيق صفوفها .

- انعكاس الخلافات بين الملوك والأمراء العرب على هذه الحركات المسلحة ، بحيث أصبح الدعم المالي والسياسي المقدم منهم لهذه الحركات وسيلة لكسب ولاءات بعض قادتها . وبذلك انقسم هؤلاء القادة في ولاءاتهم بين المموّلين من الزعماء العرب . كما حدث في الثورة السورية (١٩٢٥ - ١٩٢٧) .

واختارت الحركات الوطنية ، بعد فشل الكفاح المسلح ، طريق النضال السياسي الذي يقوم على تقديم العرائض إلى ممثلي سلطات الانتداب ومندوبي الدول الأعضاء في عصبة الأمم والسكرتارية العامة للعصبة ، اعتقاداً منهم أن للرأي العام الدولي ولعصبة الأمم على الخصوص دوراً في تحقيق آمالهم في الاستقلال الوطني . ومن أساليب النضال السياسي تنظيم المظاهرات وترتيب الاضرابات وإعداد الاحتجاجات . وسادت سياسة المراحل ، وتردد على كل لسان وشفة مبدأ « خذ وطالب » . واقتضى ذلك الاعتراف بالحقائق السياسية الجديدة في المشرق العربي ، وأولى هذه الحقائق الكيانات السياسية التي خلقتها بريطانيا وفرنسا والتي أصبحت دولاً وأقطاراً ، طبعت هذه الحركات بطابعها . والواقع أن أسلوب النضال السياسي قلما تعارض مع المصالح الشخصية للقيادات السياسية التي اختارته .

ومع بداية الثلاثينات ، ظهر على الساحة العربية المشرقية جيل جديد من الشباب المثقف تخرج حديثاً من الجامعات العربية والأوروبية ، لم يجد في العمل السياسي القائم ما يلبي طموحاته أو يحقق أحلامه . وأخذ على الجيل السابق التفريط بقضايا الوطن الكبرى

والتهادن مع القوى الاستعمارية ، والتطاحن على المناصب ، والاختلاف على الغنائم ، وتقديم المنافع الشخصية على الصالح العام ، والقبول بواقع التجزئة السياسية التي فرضها أعداء العرب ، والاعتماد على الطائفية والعشائرية في تثبيت زعامته السياسية .

ووجد الجيل الجديد أن تخلف العرب وضعفهم يعودان إلى تجزئتهم وتفشي النعرات الاقليمية والعصبيات الطائفية والعشائرية بينهم ، وسيطرة الاستعمار على مقدراتهم ، وغياب العقيدة السياسية لديهم . واتفق على أن الوحدة العربية والاستقلال الوطني هما الحل والسبيل الوحيد إلى المستقبل الزاهر . ولذا ، أكد على مفهوم الأمة وعوامل تكوينها وعلاقة الاسلام الخصوصية بالأمة العربية . ونزع فريق من هذا الجيل نزعة مثالية رومانسية في ذلك ، وأضفى على الأمة العربية هالة من القدسية بينما لم يخرج معظمهم عن المفهوم الغربي للأمة . أما الوحدة العربية فقد أكد الجميع عليها واختلفوا في تصورهم لها من حيث الشكل والمضمون . نادت قلة بوحدة آسيا العربية ونادى الباقون بوحدة الأقطار العربية الممتدة بين ايران والمحيط الأطلسي . ودعا فريق إلى تحقيق هذه الوحدة على مراحل : وحدة سورية الطبيعية فوحدة الهلال الخصيب فوحدة آسيا العربية . ودعا فريق ثان إلى الوحدة الاقتصادية فالوحدة الثقافية فالوحدة السياسية . ونادت فئة منهم باتحاد كونفدرالي ، ونادت أخرى باتحاد فيدرالي ونادت ثالثة بجامعة للشعوب العربية .

وفي بداية الأربعينات ، اتخذت الدعوة إلى الوحدة العربية اتجاهاً عملياً ، وبخاصة بعد أن أعلنت بريطانيا ، على لسان وزير خارجيتها أنتوني أيدن ، موافقتها على أي مشروع وحدوي تقبل به الدول العربية جميعاً . وأسفرت المباحثات الطويلة بين المسؤولين الرسميين العرب إلى توقيع بروتوكول الاسكندرية فميثاق جامعة الدول العربية الذي سنتحدث عنه في ما بعد بشيء من التفصيل .

رابعاً : فرنسا والمشاريع الوحدوية في المشرق العربي

عارضت فرنسا بشدة ، كما رأينا سابقاً ، كل اتجاه وحدوي في المشرق العربي ووقفت منه موقف العداء ، ولم تخرج عن هذا الموقف المناهض للمشاريع الوحدوية التي طرحت على الساحة العربية في الثلاثينات والأربعينات من هذا القرن .

والمشروعات التي سنتناولها قدمتها شخصيات في موقع المسؤولية وحكومات وهيئات رسمية لغايات متباينة وأغراض مختلفة . وكانت قضية فلسطين المحور الذي دارت حوله معظم هذه المشروعات . فالثورة العربية الفلسطينية التي اندلعت عام ١٩٣٦ وما رافقها من حملات إعلامية عربية مناهضة لبريطانيا دفعت جهات عديدة لتقديم مقترحات ومشروعات وحدوية لحل القضية الفلسطينية ، بما يرضي الأطراف المتنازعة ويوفق بين مصالحها المتناقضة ومطالبها المتضاربة .

١ ـ المشاريع الوحدوية في الثلاثينات

وكان نوري السعيد ، رئيس وزراء العراق ، أول من خاض هذا المضمار ، فقدم مشروعاً لحل القضية الفلسطينية من خلال اتحاد فيدرالي ، أثناء مباحثاته مع السفير البريطاني في بغداد في ١٦ تشرين الأول / اكتوبر سنة ١٩٣٦ ، ثم عرضه على اللورد صموئيل Lord Samuel عند لقائه به في باريس في الشهر نفسه . واشتمل المشروع على شروط مسبقة هي : إيقاف الهجرة اليهودية إلى فلسطين ، وإعلان العفو العام ، كتعبير عن حسن النية من جانب السلطات البريطانية نحو العرب ، وتعويض المتضررين من سكان فلسطين عن الخسائر التي لحقت بهم أثناء العمليات العسكرية . ويتضمن المشروع قيام اتحاد كونفدرالي على مثال الكومنولث البريطاني يضم العراق وشرقي الأردن وفلسطين ، تتمتع فيه كل دولة باستقلال ذاتي مماثل للاستقلال الذي يتمتع به أعضاء الدومنيون البريطاني . ويحصل اليهود في نطاق هذا الاتحاد على نسبة ثابتة من السكان هي نسبة توزيع سكان فلسطين من عرب ويهود عام ١٩٣٦ (أي ٧ عرب إلى ٤ يهود) . ولهذا المشروع ، في نظر نوري ، مزايا عديدة منها : حماية العرب من هيمنة يهودية في فلسطين إذا فتحت أبوابها للهجرة ، ومنح اليهود مساحة نصف مليون هكتار من أرض فلسطين ، وهي المساحة نفسها التي كان يطالب بها الدكتور حاييم وايزمان ، رئيس الوكالة اليهودية ، ومنها صيانة المصالح البريطانية ببقاء فلسطين تحت الانتداب البريطاني . وقد عارضت بريطانيا هذا المشروع متذرعة بأنه قد يثير مخاوف عبدالعزيز بن سعود ومعارضته(١٨٦) .

وبعد محادثات نوري السعيد في وزارة الخارجية البريطانية ، عدّل من مشروعه هذا ، وقدم في أيلول / سبتمبر سنة ١٩٣٧ مشروعاً جديداً للسكرتير الشرقي في السفارة البريطانية في القاهرة (وكان نوري آنذاك خارج الحكم) تضمن رداً على توصيات لجنة بيل البريطانية Peel Commission التي اشتملت على الغاء الانتداب البريطاني على فلسطين ، وتقسيم البلاد إلى ثلاث وحدات سياسية : الأولى تضم السهل الساحلي والجليل وتقام فيها دولة يهودية ، والثانية تشمل القدس مع ممر إلى البحر المتوسط تبقى تحت الانتداب البريطاني ، والثالثة مؤلفة من بقية البلاد تضم إلى إمارة شرقي الأردن(١٨٧). استعرض نوري في مشروعه المعدل هذا توصيات لجنة بيل وبين أنها ستزيد من العداء العربي ـ اليهودي ، وأن الاتحاد الكونفدرالي الذي اقترحه عنصر استمرار لأن جميع أقطار آسيا العربية ستدخل فيه على قدم المساواة ، وبذلك يزول كل مبرر للتنافس والخصومة بين هذه الأقطار وزعمائها . ولما كان

(١٨٦) GB, FO, «Minute of Discussion at the Ministry of Foreign Affairs of Iraq on 27/10/1936,» 371/20029, and «Record of Nuri's Talks with Samuel in Paris in October 1936,» 371/20028.

(١٨٧) MAE, Cmd. 5479, «Findings and Recommendations of the Royal Commission, 1937».

هذا الاتحاد يحتاج إلى رئيس فقد استبعد نوري الملك غازي ، ملك العراق ، بسبب ضعفه ، كما استثنى الأمير عبدالله في شرقي الأردن ، بدعوى ضعف شعبيته بين القوميين العرب ، والامام يحيى ، ملك اليمن ، لعدم اكتراثه بهذا الأمر . ولم يبق سوى عبدالعزيز بن سعود ، رئيس الدولة الوحيد المؤهل لرئاسة هذا الاتحاد . ورأى نوري أن هذا الاتحاد سيحل مسألة الوطن القومي اليهودي في فلسطين بصورة ترضي العرب(١٨٨) .

وسعى نوري لاقناع القادة السياسيين العرب بهذا المشروع ، فزار سورية ولبنان ومصر ، والتقى بعدد من الزعماء الوطنيين فيها بمن فيهم زعماء فلسطين . وأجرى مباحثات في وزارة الخارجية البريطانية في لندن مع جورج رندل George Rendel واقترح عليه تعديل تصريح بلفور بحيث يتضمن إقامة وطن روحي وثقافي لليهود في فلسطين ، وتحديد الهجرة اليهودية إلى هذه البلاد(١٨٩) . ولكن نوري لم يحصل على أي رد إيجابي من الجانب البريطاني ، وكانت حجة البريطانيين في ذلك أن هذا المشروع لن يحظى بموافقة الفرنسيين واليهود وابن سعود(١٩٠) . ولم نجد ، في أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية ، ما يشير إلى موقف الحكومة الفرنسية من مشروع نوري السعيد هذا ، والذي يبدو أن المسؤولين الفرنسيين لم يطلعوا على تفاصيله .

ومن هذه المشروعات الوحدوية ما اقترحه ولي عهد مصر ، الأمير محمد علي ، في أيار / مايو سنة ١٩٣٧ ، حلاً للقضية الفلسطينية ، بإنشاء دولة عربية تشمل فلسطين وشرقي الأردن وسورية وقدم مشروعه هذا إلى المندوب السامي البريطاني في فلسطين ، آرثر واكهوب Arthur Wauchope ووزارة الخارجية البريطانية . وقد أثنت عليه الصحافة المصرية وعقبت عليه(١٩١) .

ولم تقتصر هذه المشروعات على الجانب العربي ، فقد اقترح اللورد هربرت صموئيل Lord Herbert Samuel ، أول مندوب سام بريطاني في فلسطين (١٩٢٠ ـ ١٩٢٥) على مجلس اللوردات ، أثناء مناقشة المجلس لتقرير اللجنة الملكية (لجنة بيل) في ٢٠ تموز / يوليو سنة ١٩٣٧ ، تشكيل اتحاد كونفدرالي عربي يضم سورية وفلسطين وشرقي الأردن والعراق والعربية السعودية ، بموافقة فرنسا ، وبتعاون تام مع الحركة الصهيونية . وتضمن المشروع أيضاً تحديداً للهجرة اليهودية إلى فلسطين من أجل الحفاظ على نسبة السكان اليهود إلى

(١٨٨) GB, FO, «Scheme for Federation of Arab States under Ibn Saud with Accomodation for a Jewish Minority in Palestine, Cairo, 9/9/1937, Keley to Foreign Office,» 371/20813.

(١٨٩) GB, FO, «Lampson to Foreign Office, 11/1/1938,» 371/21872.

(١٩٠) الهاشمي ، مذكرات طه الهاشمي ، ١٩١٩ ـ ١٩٤٣ ، ص ٣١٣ .

(١٩١) GB, FO, «Letters of the Prince to Arthur Wauchope and Foreign Office in May 1937,» 371/20806.

العرب في البلاد لفترة عشر سنوات بحيث لا تزيد هذه النسبة عن ٤٠ بالمائة من مجموع السكان . واشتمل المشروع على فتح أبواب شرقي الأردن للهجرة اليهودية وإقامة المستعمرات اليهودية فيها بمعونة مالية من بريطانيا ، وتشكيل وكالة عربية إلى جانب الوكالة اليهودية تمنح حق بيع الأراضي في المناطق العربية ، وتشكيل مجلس مركزي فلسطيني كهيئة فيدرالية يضم أعضاء بريطانيين بصفتهم الاستشارية فقط . أما الممثلون العرب واليهود ، فبإمكانهم المشاركة على قاعدة غير قاعدة الانتخاب أو التمثيل النسبي . وعلى عصبة الأمم أن تقدم ضمانة دائمة للأماكن المقدسة في فلسطين[١٩٢] . وقد مُني مشروع صموئيل هذا بالفشل بسبب معارضة وزارة المستعمرات له لتبنيها لفكرة التقسيم . كما عارضه بن غوريون Ben Gurion رئيس اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية . وبعث بتعميم إلى جمع المنظمات والأحزاب الصهيونية خارج فلسطين يدعوهم فيه إلى الاحتجاج بشدة على « مسلك صموئيل الخائن » ، واقتراحه الرامي إلى القبول بوضع الأقلية المؤقت لليهود في فلسطين[١٩٣] .

وبالمقابل اقترح بن غوريون على جون فيلبي St. John Philby ، المستشار الخاص لعبدالعزيز بن سعود في مطلع عام ١٩٣٧ ، مشروعاً وحدوياً لعرضه على العاهل السعودي ، ويتضمن مشروع بن غوريون إنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين وشرقي الأردن ، وضم هذين القطرين إلى المملكة العربية السعودية ضماً كاملاً ، شريطة أن تفتح أبواب الهجرة اليهودية إلى فلسطين وشرقي الأردن[١٩٤]

وأبدى حاييم وايزمن Chaim Weizmann اهتماما بحل مماثل للمسألة الفلسطينية من خلال انشاء اتحاد فيدرالي ، واشترط لقبول اليهود بهذا الاتحاد زيادة عددهم في فلسطين حتى يصبحوا مليوني نسمة . وقد اقترح هذا المشروع اثناء لقائه بالامير محمد علي ، ولي عهد مصر في شباط / فبراير سنة ١٩٣٨[١٩٥] .

كما انتهز الأمير عبدالله بن الحسين أحداث فلسطين ليقدم مشروعاً وحدوياً كحل للقضية الفلسطينية ، في ضوء توصيات لجنة بيل . ففي ٢٣ أيار / مايو سنة ١٩٣٨ ، قدم

(١٩٢) GB, House of Lords, Parliamentary Debates, series 5, vol. 106, cols. 641 - 643.
وكان صموئيل قد اقترح إنشاء اتحاد فيدرالي عربي لأغراض اقتصادية عام ١٩٢٠ ولكن لورد كيرزون Curzon ، وزير الخارجية آنذاك ، رفضه رفضاً قاطعاً . انظر :
Viscount Samuel, *Memoirs,* pp. 149 - 150 and 248 - 285.

(١٩٣) David Ben Gurion, *Letters to Paula,* trans. from the Hebrew by Aubrey Hodes (London: Vallentine Mitchell, 1971), p. 135.

(١٩٤) GB, FO, 371 / 20806, and Ben Gurion, Ibid., pp. 116 - 117.

(١٩٥) ليس هناك ما يشير إلى أن فيلبي قد أوصل هذا الاقتراح إلى العاهل السعودي .
GB, FO, «Statement by Dr. Weizmann during an Interview with Prince Muhammad Ali in February 1938,» 371 / 21878.

الأمير مشروعاً للجنة التقسيم البريطانية Partition Commission لتسوية القضية الفلسطينية اشتمل على النقاط التالية :

- تشكيل مملكة عربية موحدة من فلسطين وشرقي الأردن .
- إعطاء اليهود إدارة مختارة في المناطق التي يكونون فيها الأكثرية ، وتأليف لجنة عربية ـ يهودية ـ بريطانية لتعيين حدود هذه المناطق .
- تحديد الهجرة اليهودية إلى المناطق المعينة لليهود بنسبة معقولة .
- منع اليهود من شراء أرض أو إدخال أي مهاجر إلى المناطق العربية .
- للعرب وحدهم حق قبول المهاجرين اليهود إلى أراضي الدولة العربية الموحدة .
- تخفيف قيود الانتداب البريطاني على الدولة الجديدة .
- إبقاء القوات البريطانية في أراضي الدولة المقترحة لمدة عشر سنوات .
- إعطاء مهلة زمنية مقدارها عشر سنوات للتكيف ضمن الوضع الجديد ، تكون ثماني سنوات منها للتجربة والسنتان الباقيتان لاعطاء القرار النهائي بالمصير ، وإنهاء الانتداب وإعلان الاستقلال[١٩٦] .

كان هذا الحل توفيقياً يأخذ بعين الاعتبار مصالح جميع الأطراف . غير أن لجنة التقسيم البريطانية رفضته ، متذرعة بأنه ليس من اختصاصها النظر فيه[١٩٧] ، كما رفضته اللجنة العربية العليا في فلسطين ، وعارضه مصطفى النحاس ، زعيم حزب الوفد المصري[١٩٨] .

وقفت فرنسا موقف المعارض لمشروع الاتحاد الأردني ـ الفلسطيني ومشروع اتحاد أقطار الهلال الخصيب ، والمشاريع الكونفدرالية الأخرى ، لاعتقادها بأن أي اتحاد عربي سيكون مركز جذب لعرب سورية ولبنان ومنطلقاً للهيمنة البريطانية في المنطقة بأسرها[١٩٩] .

كان الغرض من هذه المشروعات الوحدوية التوفيق بين المطلب اليهودي في استمرار

(١٩٦) عبدالله بن الحسين ، **الأمالي السياسية** (عمان : مطبعة خليل نصر ، ١٩٣٨) ، ص ١١٠ ـ ١١١ ، و GB, FO, «A Memorandum Prepared by the Amir and Forworded by the Palestine High Commissionner on 11/6/1938,» 371/21885.

(١٩٧) بن الحسين ، المصدر نفسه ، ص ٩٣ .

(١٩٨) المصدر نفسه ، ص ١٠٢ .

(١٩٩) GB, FO, «Conversation in Geneva on 13 / 9 / 1937 between Sir John Shuckburgh (C.O.) and a Senior Member of the French Delegation,» 371 / 20814, and «Meeting between the French Ambassador and Sir Lancelot Oliphant (F.O.) on 28 / 10 / 1938,» 21883 - E 634 / 6389 / 65, and MAE, Papiers Puaux, «Ministre des affaires étrangères à Corbin, 27 / 1 / 1939,» et «Puaux au ministre des affaires étrangères, 16 / 2 / 1939 et 15 / 3 / 1939,».

الهجرة اليهودية إلى فلسطين واستعمارها وبين رفض العرب لهذه الهجرة ؛ وذلك عن طريق وضع قيود لهذه الهجرة والحفاظ على نسبة السكان اليهود إلى العرب ، واحتواء الأقلية اليهودية في اتحاد عربي واسع . وقد رفض الانكليز هذه المشروعات الوحدوية ، وحجتهم في ذلك أنه في حالة قبول العرب واليهود لهذه التسوية لن تكون هنالك حاجة لقيام اتحاد فيدرالي . كما كانوا يتذرعون دوماً برفض عبدالعزيز بن سعود لقيام أي اتحاد عربي بزعامة الهاشميين ، وبالصعوبات القانونية التي تعترض إنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين وشرقي الأردن . والواقع أن العاهل السعودي كان يرى في المشاريع الوحدوية الهاشمية مجرد محاولات لتوسيع المملكة العراقية وضمان هيمنة الهاشميين على الدول العربية الأخرى . وكان تصوره للتعاون بين العرب ينطلق من تحالف بينهم على شاكلة التحالف العراقي ـ السعودي الذي نصت عليه معاهدة الأخوة والتحالف العراقية ـ السعودية المبرمة في الثاني من نيسان / ابريل سنة ١٩٣٦[٢٠٠] . وقد حاول الأمير فيصل بن عبدالعزيز ، رئيس الوفد السعودي إلى مؤتمر المائدة المستديرة الذي عقد في لندن عام ١٩٣٩ ، للنظر في القضية الفلسطينية ، أن يتعرف على موقف بريطانيا من مشروع نوري السعيد في وحدة الهلال الخصيب ، فأكد له لورد هاليفاكس Lord Halifax بأن الحكومة البريطانية لم تشجع قط مثل هذه المشروعات أو الأفكار ، وأن إنشاء اتحاد فيدرالي عربي مسألة تترك للمستقبل البعيد[٢٠١] .

٢ ـ المشاريع الوحدوية في الأربعينات

أدت تطورات الحرب العالمية الثانية ونتائج هذه التطورات على الساحة العربية إلى انتعاش فكرة الوحدة العربية . فقد رأى الأمير عبدالله ، في استسلام فرنسا للجيوش الألمانية في حزيران / يونيو سنة ١٩٤٠ وإعلان القوات الفرنسية في سورية ولبنان ولاءها لحكومة الماريشال بيتان Pétain في فيشي Vichy ، فرصة سانحة للحصول على وعد من الدول الحليفة بتأييد الوحدة العربية . وبعث بمذكرة إلى المندوب السامي البريطاني في القدس ، في الأول من

(٢٠٠) نصت المادة الثانية من المعاهدة على أنه في حالة نشوب نزاع بين الفريقين المتعاقدين وفريق ثالث يوحد الفريقان جهودهما لانهاء هذا النزاع بالوسائل السلمية وبموجب الاتفاقات الدولية . وتلتزم الحكومتان أيضاً ، في حالة قيام تمرد في أحد البلدين على التعاون العسكري للقضاء عليه (المادة الخامسة) . كما يتعهدان بالعمل المشترك على توحيد الثقافة الاسلامية والعربية . ويتعهد كل منهما بأن يتولى الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون لأي منهما تمثيل مصالحه في البلدان التي ليس له فيها تمثيل دبلوماسي أو قنصلي (المادة الثامنة) . ويتعهد الفريقان بأن يسعيا لضم اليمن لهذه المعاهدة ، وضم كل دولة عربية أخرى مستقلة تطلب الانضمام إليها (المادة السادسة) .
MAE, Irak, «Traité de fraternité arabe et d'alliance, signé le 2 avril 1936 entre l'Irak et l'Arabie Saoudite,» carton 218.

(٢٠١) GB, FO, «Sir Reader Bullard to Lord Halifax, 28 / 11 / 1938,» 371 / 21869, «Sir Reader to Halifax on 18 / 2 / 1939,» 23224, and «Record of Meeting, Amir Faisal and Lord Halifax on 20 / 2 / 1939,».

تموز / يوليو سنة ١٩٤٠ ، حثه فيها على اصدار تصريح رسمي بريطاني بدعم فكرة الوحدة السورية . غير أن المندوب السامي رد على الأمير طالباً منه التزام الصبر حتى ينجلي الموقف الحربي ، وحذره من التدخل في شؤون سورية[٢٠٢] .

وتعددت رسائل الأمير ومذكرات حكومته إلى المسؤولين البريطانيين حول الموضوع ؛ وذلك دون أن يحظى بأي اهتمام أو استجابة من الجانب البريطاني .

وقام نوري السعيد في العراق بنشاط مماثل . فسعى لدى السلطات البريطانية ، في آب / أغسطس سنة ١٩٤٠ ، لنيل موافقتها على مشروع اتحاد فيدرالي عربي يشمل العراق وفلسطين والأردن . واقترح إجراء تعديلات في الكتاب الأبيض البريطاني لعام ١٩٣٩ تبيح إقامة حكم ذاتي في فلسطين واختيار حاكم عربي لها . ووعد نوري ، بالمقابل ، أن يقوم العراق بمبادرة من جانبه بإرسال فرقة من الجيش العراقي بقيادة العقيد صلاح الدين الصباغ إلى الجبهة الليبية (الصحراء الغربية)[٢٠٣] . وأبدى استعداد العراق لارسال فرقة عسكرية إلى سورية لو حصل على وعود كافية من بريطانيا بشأن مستقبل فلسطين وسورية[٢٠٤] .

ورأت بريطانيا ضرورة تعزيز مكانتها في المشرق العربي بعد الانتصارات الكاسحة التي حققها الألمان على الجبهات الأوروبية ودخول إيطاليا الحرب إلى جانب المانيا . فأوفدت الكولونيل ستيوارت نيوكمب Colonel Stewart Newcombe ، الخبير في القضايا العربية ، إلى بغداد . وأجرى نيوكمب مباحثات مع رشيد عالي الكيلاني ونوري السعيد والحاج محمد أمين الحسيني في محاولة لكسب تأييد الفئات السياسية المختلفة في العراق إلى صف بريطانيا . واقترح نيوكمب على حكومته إصدار بيان يؤيد إنشاء اتحاد فيدرالي يشمل دول المشرق العربي ، معتقداً أن دخول العراق والسعودية في هذا الاتحاد سوف يخفف من تأثير الدعاية المعادية لبريطانيا في فلسطين . وقد أيد هذا الاقتراح السفير البريطاني في بغداد بازل نيوتن Sir Basil Newton والسفير البريطاني في القاهرة مايلز لامبسون Sir Miles Lampson . ولكن الحكومة البريطانية اتخذت موقفاً سلبياً من هذا الاقتراح خشية من ردود الفعل اليهودية . وسارعت إلى إنهاء مهمة نيوكمب في ٢٠ آب / أغسطس سنة ١٩٤٠[٢٠٥] .

وحدثت تطورات خطيرة في العراق أدت إلى انقلاب في أيار / مايو سنة ١٩٤١ قادته العناصر القومية المدنية والعسكرية بزعامة رشيد عالي الكيلاني . غير أن الانقلاب لم يدم طويلاً فقد قضت عليه القوات البريطانية في ٣ أيار / مايو . واقتضى وضع العراق الجديد

(٢٠٢) **الكتاب الأردني الأبيض** (عمان ، ١٩٤٧) ، ص ١٩ ـ ٢٠ .

(٢٠٣) GB, FO, «Sir Basil Newton on 3 August 1940,» 371 / 24529.

(٢٠٤) صلاح الدين الصباغ ، **فرسان العروبة في العراق** (بغداد : الشباب العربي ، ١٩٥٦) ، ص ١٤٨ ـ ١٥٦ .

(٢٠٥) GB, FO, 371 / 24549.

والتراجع العسكري البريطاني على الجبهة الليبية تدابير ترضي العرب .

وجاءت المحاولة الأولى بصيغة اقتراح من ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا ، تضمنت رسالة شخصية بعث بها إلى وزير خارجيته انتوني إيدن في ١٩ أيار / مايو سنة ١٩٤١ . ويستند هذا الاقتراح إلى موقف قوات فيشي الفرنسية المرابطة في سورية ولبنان . فإذا انضمت هذه القوات إلى قوات الحلفاء تأجل البت في موضوع الانتداب الفرنسي على هذين القطرين إلى ما بعد الحرب . أما إذا رفضت هذه القوات الانضمام إلى قوات الحلفاء فلا بد من الدخول في مفاوضات مع تركيا لتأمين تعاونها مع الحلفاء مقابل ضم الأراضي السورية التي تطمع بها إليها . ويتضمن الاقتراح أيضاً توسيع المملكة العربية السعودية بحيث تضم العراق وشرقي الأردن ، وذلك مكافأة لعبدالعزيز بن سعود « أعظم الاحياء من العرب الذي أعطى الدليل القوي على ولائه لبريطانيا ، وحامي الحرمين الشريفين ، ولسهولة التفاوض معه على تسوية مرضية ونهائية للقضية الفلسطينية بحيث تكفل قيام كيان يهودي مستقل ضمن الخلافة العربية » . غير أن خبراء الشرق الأوسط في وزارة الخارجية البريطانية أثبتوا له تعذر تنفيذ اقتراحه(٢٠٦) .

وتلا هذه المحاولة محاولة ثانية من انتوني ايدن نفسه ، فقدم مذكرة بعنوان : « السياسة العربية لبريطانيا British Arab Policy » في ٢٧ أيار / مايو سنة ١٩٤١ . تناول فيها موضوع الاتحاد العربي واعتبره الحل العملي الوحيد للمشكلة الفلسطينية . وبيّن أن بريطانيا لا تعارض الاتحاد وعلى العرب أن يقرروه بأنفسهم . ولكنه عاد وأوضح أن الاتحاد العربي ليس عملياً من الناحية السياسية بسبب الخصومة السعودية ـ الهاشمية ، ورغبة العراق في تولي زعامة العرب . ولذا لم ير ضرراً في أن تعلن الحكومة البريطانية دعمها لأماني العرب في الوحدة باعتبارها أمراً متعذر التحقيق(٢٠٧) . وقد وافقت الحكومة البريطانية على اقتراح ايدن هذا قبل يومين من خطابه الشهير في بلدية لندن في ١٩٤١/٥/٢٩ . وجاء في هذا الخطاب ما يلي :

« إن لبريطانيا تقاليد طويلة من الصداقة مع العرب . وهي صداقة أثبتتها الأعمال وليس الأقوال وحدها . ولنا بين العرب عدد لا يحصى ممن يرجون لنا الخير . كما أن لهم هنا أصدقاء كثيرين . . . . وقد قلت منذ أيام في مجلس العموم أن حكومة جلالته تعطف كثيراً على أماني سورية في الاستقلال . وأود أن أكرر ذلك الآن . ولكنني سأذهب إلى أبعد من ذلك فأقول إن العالم العربي قد خطا خطوات عظيمة منذ التسوية التي تمت عقب الحرب العالمية الماضية . ويرجو كثير من مفكري العرب للشعوب العربية درجة من الوحدة أكبر مما تتمتع به الآن . وأن العرب يتطلعون لنيل تأييدنا في مساعيهم نحو هذا الهدف . ولا ينبغي أن نغفل الرد على هذا الطلب من جانب أصدقائنا . . . ويبدو أنه من الطبيعي ومن الحق وجوب تقوية الروابط الثقافية والاقتصادية بين

(٢٠٦) GB, FO, «Minutes by C.W. Baxter Dated 22 / 5 / 1941, Approved by Sir Horace Seymour, the Deputy under Secretary of State,» 371 / 27043.

(٢٠٧) Robert Anthony Eden, *The Reckoning: The Memoirs of the Rt. Hon. Sir Anthony Eden, Earl of Avon* (London: Cassell, 1965), pp. 246 - 248.

البلاد العربية وكذلك الروابط السياسية أيضاً . . . وحكومة جلالته سوف تبذل تأييدها التام لأي خطة تلقى موافقة عامة »(٢٠٨) .

كان خطاب ايدن هذا أول بيان رسمي من نوعه القاه عشية دخول القوات البريطانية إلى بغداد ، وقبيل بدء عمليات الحلفاء في سورية ولبنان ، وارتبط مع الوعد باستقلالهما ليضمن تعاون سكانهما مع القوات الغازية .

بعد عشرة أيام من هذا التصريح ، دخلت لجنة فرنسا الحرة وبريطانيا في مفاوضات حول غزو سورية ولبنان أسفرت عن الاتفاق على اصدار تصريح يتضمن الغاء الانتداب الفرنسي على هذين القطرين واستقلالهما(٢٠٩) .

وعلى الصعيد العربي ، استقبل خطاب ايدن بالترحيب . فقد دعا فكري أباظة ، في مجلة « المصور » القاهرية ، اقطاب العرب وزعماءهم إلى « أن يفكروا هم أيضاً فيما يجب أن يكون عليه الحاضر والمستقبل »(٢١٠) . وعقب مفكرون وصحفيون عديدون في المشرق العربي على هذا الخطاب .

وعلى الصعيد الرسمي ، شعر الأمير عبدالله أن الظروف مؤاتية لتحقيق مشروع سورية الكبرى . وأعتقد أن مساهمة الأردن في المجهود الحربي للدول الحليفة ستدعم مسعاه . فبعث إلى تشرشل ، رئيس وزراء بريطانيا ، ببرقية في ٢٢ حزيران / يونيو سنة ١٩٤١ ، جاء فيها ما يلي :

« وإن كل عربي يرقب بفارغ الصبر تحقيق وعود فرنسا الحرة وتصريح سيرمايلز لمبسون وخطبة إيدن . . . »(٢١١) . وطلب مجلس الوزراء الأردني من الأمير « الاتصال بالحكومات السورية واللبنانية والفلسطينية والتعاون واياها على العمل لتحقيق الوحدة السورية »(٢١٢) ، إلا أن المعتمد البريطاني في عمان حذر الأمير وحكومته من مغبة الاتصال بالحكومات المذكورة(٢١٣) .

لم يثن هذا الموقف الأمير عن اتصالاته بالمسؤولين البريطانيين ، فوجه دعوة إلى وزير

(٢٠٨) Robert Anthony Eden, *Freedom and Order: Selected Speeches, 1939 - 1945* (London : Faber and Faber, 1947), pp. 104 - 105, and
أحمد الشقيري ، **الجامعة العربية كيف تكون جامعة وكيف تصبح عربية** (تونس : داربوسلامة للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٧٩) ، ص ٣٠ ـ ٣١ .

(٢٠٩) Catroux, *Dans la bataille de la Méditerranée: témoignages et commentaires*, p.137, et Albert Habib Hourani, *Syria and Lebanon: A Political Essay*, 2nd ed. (London; New York; Toronto: Oxford University Press, Royal Institute of International Affairs, 1946), p.242.

(٢١٠) **الهلال** (القاهرة) ، (٦ حزيران / يونيو ١٩٤١) .

(٢١١) **الكتاب الأردني الأبيض** ، ص ٢٩ ـ ٣٠ .

(٢١٢) المصدر نفسه ، ص ٣٣ .

(٢١٣) المصدر نفسه ، ص ٣٦ ، و**الجريدة الرسمية الأردنية** ، العدد ٧١٩ ، ١٦ / ٩ / ١٩٤١ .

الدولة البريطاني لشؤون الشرق الأوسط اوليفر لتلتون Oliver Lyttleton لزيارة عمان . وقبل الوزير البريطاني الدعوة وزار عمان في ١٣ أيلول / سبتمبر سنة ١٩٤١ ، وتباحث معه في موضوع الوحدة السورية . وطلب منه « افساح المجال لشرقي الأردن من أجل السعي الجدي لتكوين الوحدة التامة للمجموعة السورية بأقاليمها الأربعة ، وبحث قضية فلسطين بقصد تثبيتها ضمن الوحدة السورية ، وعلى ضوء الكتاب الأبيض الأردني لعام ١٩٣٩ » . لكن الأمير لم يحصل على وعد واضح من الوزير البريطاني الذي أشار عليه بالتريث إلى أن يصبح الموقف أكثر استقراراً(٢١٤) .

واصل الأمير عبدالله مساعيه ، رغم هذه المثبطات ، واتصل بعدد من الزعماء السوريين واللبنانيين لدعم مشروع الوحدة السورية(٢١٥) ، والتقى الأمير بانطون سعادة ، زعيم الحزب القومي السوري ، في عمان وبحث معه سبل تحقيق وحدة سورية الكبرى(٢١٦) . واعد سعادة مذكرة حول الوحدة السورية قدمها إلى الأمير في الثاني من تموز / يوليو سنة ١٩٤٢ فحولها بدوره إلى المندوب السامي البريطاني لشرقي الأردن(٢١٧) .

لم يقتصر الأمر على الأمير عبدالله في الاستجابة لخطاب إيدن ، فقد حث حافظ وهبه ، الوزير المفوض السعودي في لندن ، انتوني إيدن على أن تقوم الحكومة البريطانية بمبادرة من جانبها لدفع مشروع الاتحاد العربي وإلا سيكون من الصعب احراز أي تقدم(٢١٨) . وأبدى إيدن اهتماماً بطلب الشيخ وهبه الذي تبيّن في ما بعد أنه لم يكلف بذلك من قبل مليكه الذي نظر إلى الخطاب بعين الشك والحذر(٢١٩) . أما مواقف العراق وسورية ولبنان من الخطاب ، فقد اتسمت بالفتور . وكانت استجابة مصر له دعوة لوحدة وادي النيل(٢٢٠) .

ومع تطورات الحرب لصالح الحلفاء وانتصارهم في معركة العلمين على الجبهة الليبية في تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٩٤٢ ، وجدت الحكومة العراقية الفرصة سانحة للتحرك ،

---

(٢١٤) **الكتاب الأردني الأبيض** ، ص ٣٩ - ٤٢ ، و «Documents sur les origines de la Ligue arabe,» *Orient,* no. 4, 1960, pp. 188 - 189.

(٢١٥) **الكتاب الأردني الأبيض** ، ص ٤٨ - ٥٣ .

(٢١٦) محافظة ، **تاريخ الأردن المعاصر : عهد الامارة ، ١٩٢١ - ١٩٤٦** ، ص ١١٤ .

(٢١٧) **الكتاب الأردني الأبيض** ، ص ٥٣ - ٥٤ .

(٢١٨) GB, FO, «Record of an Interview between Eden and Sheikh Hafiz Wahba, 15 / 8 / 1941,» 371 / 27044 - E 4761 / 65.

(٢١٩) Ahmed M. Goma'a, *The Foundation of the League of Arab States: Wartime Diplomacy and Inter - Arab Politics* (London; New York: Longman, 1977), p. 107.

(٢٢٠) George Eden Kirk, *The Middle East in the War,* with an Introduction by Arnold Toynbee, Survey of International Affairs (London; New York: Oxford University Press, 1953), p. 395, and

ممدوح الروسان ، **العراق وقضايا الشرق العربي القومية ، ١٩٤١ - ١٩٥٨** (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٩) ، ص ٨٤ .

فدعت الكولونيل ستيوارت نيوكمب ، وتباحث ونوري السعيد بشأن الوحدة العربية . وأوضح نيوكمب لنوري أن تحقيق الوحدة العربية أمر متعذر بسبب ظروف الحرب والعقبات القطرية والعرقية والطائفية والاختلاف على شكل نظام الحكم(٢٢١) . ولكن هذه النتيجة لم تثن نوري السعيد عن مواصلة مساعية ، فزار القاهرة في كانون الأول / ديسمبر سنة ١٩٤٢ للتباحث ووزير الدولة البريطانية ريتشارد كيري (Richard Carey) فطلب منه كيري أن يقدم آراءه ومقترحاته مكتوبة ، ففعل نوري ذلك . وكانت مذكرته المعروفة « بالكتاب الأزرق » التي قدمها إلى الوزير البريطاني في ١٤ كانون الثاني / يناير سنة ١٩٤٣ . ويمكن تلخيص المشروع الاتحادي الذي تضمنته المذكرة بالنقاط التالية :

- توحيد سورية ولبنان وشرقي الأردن وفلسطين في دولة واحدة .
- انشاء جامعة عربية تضم العراق وسورية الكبرى وأية دولة عربية أخرى إذا شاءت ذلك .
- انشاء مجلس دائم للجامعة يتولى شؤون الدفاع والخارجية والنقد والمواصلات والجمارك وحماية حقوق الأقليات .
- تشكيل ادارة ذاتية لليهود في المناطق التي يؤلفون فيها أكثرية سكانية في فلسطين .
- منح الموارنة في لبنان وضعاً مماثلاً للوضع الذي كانوا عليه أواخر العهد العثماني(٢٢٢) .

لقد استثنى نوري دول الجزيرة العربية ومصر من مشروعه ، بحجة أن للأولى اقتصاداً مختلفاً ، وأن الثانية مشغولة بقضاياها الخاصة بها في السودان وغيره . وأوضح نوري ، في مذكرته ، أن مشروعه سوف يزيل العديد من المصاعب والعقبات التي تعترض بريطانيا وفرنسا في المنطقة العربية ، كما أنه سيزيل مخاوف عرب فلسطين من أن يصبحوا أقلية في بلادهم ، ويتيح ، في الوقت نفسه ، لليهود اقامة وطنهم القومي في الأجزاء المأهولة بأكثرية يهودية في فلسطين . واستند نوري ، في تبرير مشروعه ، إلى مبادىء ميثاق الأطلسي ، وإلى الحجة القائلة بأن تسوية ما بعد الحرب سوف تتجه إلى تجميع البلاد الصغيرة في روابط اقليمية وتحالفات لحماية نفسها . ولعل أبرز ما في المشروع تجاهل المعارضة السعودية والفرنسية والصهيونية له .

فمن المعروف أن ابن سعود كان يعارض أي اتحاد بين قطرين أو أكثر في المشرق العربي

---

(٢٢١) المصدر نفسه ، ص ٨٤ - ٨٥ .

(٢٢٢) نوري السعيد ، **استقلال العرب ووحدتهم : مذكرة في القضية العربية مع إشارة خاصة إلى فلسطين ومقترحات رامية إلى حل نهائي مربوط بها نصوص جميع الوثائق المتعلقة بالقضية** (بغداد : [د.ن.] ، ١٩٤٨) ، ص ٤ - ٢٤ .

تحت القيادة الهاشمية ، بحجة أن مثل هذا الاتحاد سوف يخل بميزان القوى في العالم العربي ويضر بالمصالح السعودية[٢٢٣] . كما كان يعارض فكرة قيام اتحاد عربي تشارك فيه العربية السعودية ويعترف لها فيه بدور بارز ، لأنه كان يعتقد أنه كرئيس لأقل الدول العربية تقدماً سيكون دوره محدوداً ، وأن بلاده ستبتلع بعد موته ، من قبل جارتيها الأكثر تقدماً وقوة : العراق وشرقي الأردن . ولذا ظل العاهل السعودي يؤكد على أن ليس له أي مخططات أو اطماع في سورية وفلسطين ، وإن كل ما يريده أن تحصل كل دولة عربية على استقلالها وتحافظ عليه . ولم ير مبرراً ، لدى عرب سورية وفلسطين ، للتخلص من الوصاية الفرنسية والبريطانية لأنهم سيقعون بعدها تحت الوصاية الهاشمية أو المصرية[٢٢٤] . وكان يرى العالم العربي في أحسن صورة مجموعة من الدول المستقلة استقلالاً تاماً يجمعها تحالف عام يضمن لها ترتيبات أمنية جماعية ، وتحتل فيه بريطانيا دوراً مركزياً ، ما دام لا يوجد زعيم عربي ، في نظره ، قوي أو حيادي يتولى قيادة الباقين . كما أن بريطانيا تتمتع باحترام جميع العرب ، وبامكانها أن تساعدهم على تسوية خلافاتهم ودعم وحدتهم عن طريق تأمين حماية مصالح كل دولة في علاقاتها مع الدول الأخرى[٢٢٥] .

وأرادت بريطانيا التعرف على رأي العاهل السعودي في مشروع نوري السعيد ، فاتصل به وزير الدولة البريطاني المقيم في القاهرة وزاره في جدة بين ٢٨ و ٣٠ كانون الأول / ديسمبر سنة ١٩٤٢ ، وبحث معه الموضوع . وقد بيّن عبدالعزيز للوزير البريطاني أنه يؤيد التعاون الاقتصادي بين الدول العربية تحت اشراف بريطانيا ، ولكنه يرفض الوحدة السياسية لاعتبارات سياسية[٢٢٦] .

لم يتأخر الرد البريطاني على التحرك العربي . فقد صرح إيدن في مجلس العموم البريطاني في ٢٤ شباط / فبراير سنة **١٩٤٣** أن الحكومة البريطانية « تنظر بعين العطف إلى كل حركة بين العرب ترمي إلى تحقيق وحدتهم الاقتصادية والثقافية والسياسية . ولا يخفى أن المبادرة لأي مشروع

---

(٢٢٣) GB, FO, «Ibn Sa'ud's Statement to Sir Reader Bullard in October 1939,» 371 / 2327 - E 7604 / 459 / 25.

(٢٢٤) GB, FO, «Ibn Sa'ud's Statements to Lord Moyne in December 1941,» 371 / 35147-E 140/69/25, and 23280-E 6959/6697/89.

(٢٢٥) Foreign Relations of the United States [FRUS] Diplomatic Papers, 1943, vol. 4, «The Minister in Egypt, Kirk, to Secretary of State, Cairo, 17 / 4 / 1943,» p. 770; «The Acting Secretary of State to President Roosevelt, Washington, 22 / 10 / 1943,» pp. 852 - 853; «Memorandum of Conversation by the Chief of the Division of Near Eastern Affairs, Alling, and Amir Faisal, Washington, 1/11/1943,» pp. 845-848; MAE, Série Guerre 1939-1945, Londres, CNF, vol. 148, fol. 319, and

« تقرير حول مباحثات يوسف ياسين مع المفوض السامي الفرنسي بتاريخ ١٥ / ٥ / ١٩٤٣ ، » .

(٢٢٦) GB, FO, «Telegram no. 42, Particular Secrecy, Cairo, 30 / 12 / 1942, Ministry of State to Foreign Office,» 371 / 35147 -E 411 / 69 / 25.

يجب أن تأتي من جانب العرب . وحسب ما لدي من معلومات فإنه لم يقدم بعد أي مشروع يحظى بموافقة الجميع »[٢٢٧] .

استقبل الرأي العام العربي هذا التصريح باهتمام كبير ، ورحب به العديد من المفكرين والصحفيين واعتبروه اعترافاً من جانب بريطانيا بالأمة العربية وبأمانيها[٢٢٨] .

وعلى الصعيد الحكومي ، كان لكلمات إيدن مفعولاً سحرياً في العواصم العربية وفي بغداد والقاهرة وعمان بوجه خاص . إذ دعا الأمير عبدالله إلى مؤتمر وطني عقد في عمان في الخامس والسادس من آذار / مارس سنة **١٩٤٣** اسفر عن تبني مشروعين لوحدة الأقطار السورية أولهما مركزي الادارة وثانيهما اتحادي فيدرالي . واشتمل المشروع الأول على النقاط الأساسية التالية :

- انشاء دولة سورية موحدة ومستقلة ذات سيادة يكون نظام الحكم فيها ملكياً دستورياً .
- تضم هذه الدولة السورية الموحدة سورية وشرقي الأردن وفلسطين ولبنان .
- يكون لكل من فلسطين ، في بعض مناطقها ، ولبنان القديم ادارة خاصة بمقتضى الدستور يلاحظ في الأولى حفظ حقوق الأقلية اليهودية ومركز الأماكن المقدسة الخاصة ، وفي الثانية صيانة أماني اللبنانيين الوطنية .
- الغاء وعد بلفور .
- دعوة الأمير عبدالله لرئاسة الدولة السورية الموحدة .

أما المشروع الثاني ، فقد احتوى على النقاط البارزة التالية :

- قيام دولة اتحادية مركزية تشمل حكومات الدول الأربع عاصمتها دمشق .
- يعهد إلى الاتحاد بشؤون الدفاع والمواصلات والاقتصاد الوطني والسياسة الخارجية والثقافة العامة والقضاء ، مع بقاء الاستقلال الذاتي لكل حكومة من الحكومات الاقليمية الأربع .
- يكون للاتحاد مجلس تشريعي منتخب ممثل للأقاليم المتحدة ، ومنه ينتخب رئيس وزراء الاتحاد ويختار أعضاء السلطة التنفيذية والاتحادية .

---

(٢٢٧) Great Britain, House of Commons, Parliamentary Debates, 24 / 2 / 1943, col. 139.

(٢٢٨) أحمد طربين ، **الوحدة العربية بين ١٩١٦ و١٩٤٥ : بحث في تاريخ العرب منذ قيام الثورة العربية حتى نشوء جامعة الدول العربية** (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٥٩)، ص ٢٢٨ - ٢٢٩ ، والروسان ، **العراق وقضايا الشرق العربي القومية ، ١٩٤١ - ١٩٥٨** ، ص ٨٦ .

- يتم الاتحاد عن طريق المفاوضات واتفاق الحكومات الأربع .
- يسمى الأمير عبدالله رئيساً لدولة سورية الاتحادية .
- في حالة رفض حكومة لبنان الانضمام لدولة الاتحاد ، تعاد الأراضي السورية التي ألحقت بها دون استفتاء شعبي .
- عند انضمام فلسطين ، لا بد من قيام حكومة وطنية دستورية تطبيقاً لسياسة الكتاب الأبيض البريطاني لسنة ١٩٣٩ . ويعطى اليهود في مناطقهم ادارة لا مركزية لحفظ حقوقهم ، على أن تعلن الوكالة اليهودية عن موافقتها على هذا الحل(٢٢٩) .

واقترح المؤتمرون في عمان إقامة اتحاد عربي يتألف من الدولة السورية الموحدة والعراق ، يكون نواة لاتحاد عربي عام تتولى رئاسته أكثر الدول العربية ثروة ونفوذاً ونفوساً أو تكون دورية بين الدول الأعضاء(٢٣٠) .

أثارت مساعي الأمير عبدالله مخاوف السلطات الفرنسية في سورية ولبنان . فمنعت نشر وإذاعة تصريح إيدن في ٢٤ شباط / فبراير سنة ١٩٤٣ بشأن الوحدة العربية(٢٣١) . وبعث الجنرال كاترو ، المفوض السامي العام ، ببرقية إلى الجنرال ديغول في ١٦ آذار / مارس سنة ١٩٤٣ ، يحلل فيها الوضع في سورية ولبنان . وقد جاء فيها ما يلي :

« إذا أخذنا اللبنانيين من حيث المذهب أو المنفعة ، أي العنصر المسيحي بوجه عام ، فهم متضامنون مع فرنسا للوقوف في وجه التجزئة أو الابتلاع . أما المسلمون فهم مترددون ويقولون : إن لبنان سيزدهر إذا انضم إلى المجموعة العربية ، ويسعى هؤلاء إلى تجزئة لبنان مع الاعتراف ، ولو قولاً ، بأولوية فرنسا فيه .

« أما السوريون ، فيستجيبون للنداءات المعادية لنا ، سواء آمنوا بسوريتهم أو اتجهوا نحو الأوهام العربية . وحينها يتصورون اتحاداً عربياً يعتقدون أن الانجلوساكسون هم سادة الموقف . ولذا فإنهم لا يرغبون في التحالف معنا . ويكتفون الآن باقامة علاقات طيبة معنا ، مع الاحتفاظ بقرارهم النهائي حتى انعقاد مؤتمر الصلح »(٢٣٢) .

وكان اجراء الانتخابات النيابية في سورية ولبنان رداً غير مباشر على مشروعي سورية الكبرى والهلال الخصيب . وقد اسفرت هذه الانتخابات عن فوز الكتلة الوطنية في سورية وفوز تحالف بشارة الخوري ـ رياض الصلح في لبنان ، وكلاهما يعارض المشروعين الوحدويين المذكورين .

---

(٢٢٩) **الكتاب الأردني الأبيض**، ص ٦٨ ـ ٧٠ .
(٢٣٠) المصدر نفسه ، ص ٦٤ ـ ٦٧ .
(٢٣١) FRUS. Diplomatic Papers, 1943, vol. 4, p. 973.
(٢٣٢) Catroux, *Dans la bataille de la Méditerranée: témoignages et commentaires,* pp. 333 - 334.

٣ ـ مشاورات الوحدة العربية

لجأ نوري السعيد إلى المباحثات الثنائية؛ بغية كسب تأييد القادة العرب لمشروعه الوارد في الكتاب الأزرق . وبعث برسالة إلى مصطفى النحاس ، رئيس وزراء مصر ، في ١٧ آذار / مارس سنة ١٩٤٣ ، يعرض عليه فكرة عقد مؤتمر عربي لبحث موضوع الوحدة العربية . وبعث برسالة مماثلة إلى الملك عبدالعزيز ، وأرسل وفداً رسمياً عراقياً إلى كل من سورية وشرقي الأردن للتشاور وقادة البلدين حول الخطوط العريضة للتعاون العربي المشترك وعقد مؤتمر عربي عام .

جاء رد النحاس بخطاب القاه في مجلس الشيوخ المصري وزير العدل ، نيابة عنه ، في ٣٠ آذار / مارس سنة ١٩٤٣ نقتطف منه ما يلي :

« إنني معني من قديم بأحوال الأمم العربية والمعاونة على تحقيق آمالها في الحرية والاستقلال . وقد خطوت في ذلك خطوات واسعة صادفها التوفيق فاتجه الحكم في بعض الأقطار العربية الاتجاه الشعبي الصحيح . فمنذ أن أعلن مستر إيدن تصريحه ، فكرت فيه طويلاً ، ولقد رأيت أن الطريقة المثلى التي يمكن أن توصل إلى غاية مرضية ، هي أن تتناول هذا الموضوع الحكومات العربية الرسمية . وانتهيت من دراستي إلى أنه يحسن بالحكومة المصرية أن تبادر باتخاذ خطوات رسمية في هذا السبيل . فلنبدأ باستطلاع آراء الحكومات العربية المختلفة فيما ترمي إليه من آمال ، كل على حدتها ، ثم تبذل جهودها للتوفيق والتقريب بين آرائها ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً . ثم تدعوهم بعد ذلك إلى مصر معاً في اجتماع ودي لهذا الغرض ، حتى يبدأ السعي للوحدة العربية لوجهة متحدة بالفعل . فإذا ما تم التفاهم أو كاد ، وجب أن يعقد في مصر مؤتمر برئاسة رئيس الحكومة المصرية لاكمال بحث الموضوع ، واتخاذ ما يراه من القرارات محققاً للأغراض التي تنشدها الأمم العربية ، وهذه هي خير السبل للسير في الموضوع سيراً يكفل له النجاح ويضمن له التوفيق(٢٣٣) .

أكد النحاس ، في هذا البيان ، قيادة مصر للحركة العربية ، ونصب من نفسه داعية للوحدة العربية ، لأسباب شخصية ومصرية . فقد أراد أن يعزز مكانته في مصر ، وهو يخوض معركة التنافس مع القصر الملكي ومع خصومه من المعارضة . وبادر النحاس بتوجيه الدعوات إلى الحكومات العربية لعقد المشاورات الثنائية .

كان أول الوفود العربية التي وصلت إلى القاهرة الوفد العراقي برئاسة نوري السعيد في نهاية تموز / يوليو سنة ١٩٤٣ . ومن الجدير بالذكر ، أن نوري قد زار سورية ولبنان وشرقي الأردن ، قبل ذلك ، وتشاور والمسؤولين في هذه الأقطار حول تصورهم للوحدة العربية . وأجمل نتائج مشاوراته هذه بالتصريح التالي :

« إن الناس في لبنان انقسموا إلى فريقين : فريق يناصر فكرة التعاون بين الدول العربية إلى حد محدود ،

---

(٢٣٣) مصر ، **مضابط مجلس الشيوخ المصري** (القاهرة : المطبعة الأميرية ببولاق ، ١٩٤٣) ، الجلسة العشرون المنعقدة بتاريخ ٣٠/٣/١٩٤٣ ، ص ٣٤٦ .

وفريق يناصر فكرة الوحدة الكاملة . أما آراء الأمير عبدالله ، أمير شرقي الأردن ، فواضحة كل الوضوح ، إذ يناصر فكرة الوحدة السورية ويراها عاملاً أساسياً في بناء الوحدة العربية ، اما سورية فمشغولة بالانتخابات »[٢٣٤] .

كان نوري حريصاً على اقناع بريطانيا بمشروعه في اتحاد الهلال الخصيب غير أن المسؤولين الانكليز في القاهرة نصحوه بعدم التهور وتجنب تحدي السعودية[٢٣٥] . ولذا ، سارع ، في مشاوراته مع النحاس (٧/٣١ - ١٩٤٣/٨/٦) ، إلى استبعاد فكرة اتحاد البلاد العربية بحكومة مركزية ، واقترح أن يتم التعاون العربي بإحدى طريقين : أولاهما تكوين اتحاد له جمعية عامة تمثل الدول الأعضاء فيها بنسبة عدد سكانها ، ولجنة تنفيذية مسؤولة أمام الجمعية العامة وتتولى معالجة الشؤون السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية ، وثانيهما تكوين اتحاد تكون قراراته ملزمة لمن يقبل بها من الدول الأعضاء وتتساوى الدول الأعضاء فيه في عدد المندوبين الذين يمثلونها[٢٣٦] .

وتمت المشاورات الأردنية - المصرية بين ٢٨ آب / اغسطس و ٢ أيلول / سبتمبر سنة ١٩٤٣ . وكانت برئاسة توفيق أبو الهدى ، رئيس الوزراء ، عن الجانب الأردني ، ومصطفى النحاس عن الجانب المصري . وتناولت مشروع وحدة سورية الكبرى وموضوع الوحدة العربية . وقد برر الرئيس الأردني المشروع بقوله : « إن الفلسطيني يرغب في هذه الوحدة ليخلص من الخطر اليهودي ، والسوري لتتسع مملكته ويقوي كيانه ، والأردني حتى لا يبقى بلده كما هو صغيراً فقيراً يعتمد في نفقاته على معونة الانكليز . . وإن الأقطار السورية الأربعة ترتكز في تحقيق هذه الأمنية إلى النحاس باشا بصفته زعيم الأمة العربية . . . »[٢٣٧] . وحاول أن يبين للنحاس موافقة بريطانيا على المشروع . كما أيد الرئيس الأردني مشروع نوري السعيد في مجال التعاون العربي[٢٣٨] .

أما المشاورات السورية - المصرية التي تمت بين ٢٦ تشرين الأول / اكتوبر و ٣ تشرين

---

(٢٣٤) سامي حكيم ، **ميثاق الجامعة والوحدة العربية** (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٦) ، ص ١٩ .

(٢٣٥) GB, FO, «Telegram no. 1750, Cairo, 26 / 7 / 1943, Deputy Minister of State to Foreign Office,» 371 / 34960 - E 4394 / 506 / 65.

(٢٣٦) الشقيري ، **الجامعة العربية كيف تكون جامعة وكيف تصبح عربية** ، ص ٤٤ - ٤٥ ؛ طربين ، **الوحدة العربية بين ١٩١٦ و١٩٤٥ : بحث في تاريخ العرب منذ قيام الثورة العربية حتى نشوء جامعة الدول العربية** ، ص ٢٤١ - ٢٤٢ ، وحكيم ، **ميثاق الجامعة والوحدة العربية** ، ص ٢٠ - ٢١ .

(٢٣٧) الشقيري ، **الجامعة العربية كيف تكون جامعة وكيف تصبح عربية** ، ص ٤٧ - ٤٨ ، ومفيد شهاب ، **جامعة الدول العربية : ميثاقها وإنجازاتها** (القاهرة : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٨) ، ص ١٠ .

(٢٣٨) طربين ، **الوحدة العربية بين ١٩١٦ و١٩٤٥ : بحث في تاريخ العرب منذ قيام الثورة العربية حتى نشوء جامعة الدول العربية** ، ص ٢٤٢ - ٢٤٧ ، والشقيري ، **الجامعة العربية كيف تكون جامعة وكيف تصبح عربية** ، ص ٥٠ - ٥٤ .

الثاني / نوفمبر سنة ١٩٤٣ ، فقد ترأس الوفد السوري فيها سعدالله الجابري ، رئيس الوزراء . عرض النحاس اثناءها مشروع وحدة سورية الكبرى مبيناً العقبات التي تعترض تحقيقه . ثم انتقل إلى موضوع الوحدة العربية ، مستبعداً مشروعي سورية الكبرى والهلال الخصيب ، تاركاً الباب مفتوحاً للبحث عن صيغة أخرى للتعاون العربي ، وعن أداة لهذا التعاون تقبل بها جميع الدول العربية . وتحدث رئيس الوفد السوري باسهاب عن تجزئة بلاد الشام ، مؤكداً أنها كانت وليدة اتفاقات ومصالح أجنبية سرية وعلنية فرضت على أهل البلاد بالقوة . ولكنه عاد وأكد استحالة توحيد هذه البلاد بسبب اختلاف تطورها السياسي ، وتنوع أنظمة الحكم فيها ، ووجود الأقلية المارونية في لبنان والأقلية اليهودية في فلسطين . ولما أتى على التعاون العربي رحب به بحيث يشمل الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية ، وبحيث يضم مصر والشام والعراق والعربية السعودية واليمن[٢٣٩] .

واستمرت الاتصالات مع عبدالعزيز بن سعود أربعة أشهر ونيف ، كان العاهل السعودي في بدايتها يعارض بشدة تقدم نوري السعيد عليه في مشاورات القاهرة والدور القيادي الذي تولّاه النحاس في هذه المشاورات ، ولولا تدخل بريطانيا لما شارك في مشاورات الوحدة العربية[٢٤٠] . دارت المشاورات السعودية - المصرية بين يوسف ياسين ومصطفى النحاس في ٢٦ تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٩٤٣ ، واتسم الموقف السعودي بالتحفظ والحذر وعدم الالتزام بموقف واضح . وعارض يوسف ياسين مشروعي سورية الكبرى والهلال الخصيب ، وأعرب عن رغبته في تأجيل البحث في موضوع التعاون السياسي بين الدول العربية . أما التعاون في الميادين الاقتصادية والثقافية ، فأبدى عدم معارضة بلاده له[٢٤١] .

أما وفد لبنان ، فقد حدد موقفه في مشاوراته مع النحاس ببيان مكتوب قدمه رياض الصلح ، رئيس الوزراء ، في مطلع كانون الثاني / يناير سنة ١٩٤٤ . وتضمن البيان ثلاثة عوامل وراء رغبة لبنان في التعاون العربي ، وهي ضعف المؤثرات الأجنبية التي كانت تسيطر عليه في عهد الانتداب ، وتفهم الدول العربية لموقفه المتحفظ من الوحدة العربية واعترافها بكيانه المستقل وحدوده الحالية ، وتفهم لبنان لضرورات التعاون مع الأقطار العربية المجاورة[٢٤٢] .

---

(٢٣٩) طربين ، المصدر نفسه ، ٢٥٠ - ٢٥٦ ، والشقيري ، المصدر نفسه ، ص ٦٦ - ٦٩ .

(٢٤٠) Goma'a, *The Foundation of the League of Arab States: Wartime Diplomacy and Inter - Arab Politics,* p. 172.

(٢٤١) الشقيري ، المصدر نفسه ، ص ٥٥ - ٥٨ ، وحكيم ، **ميثاق الجامعة والوحدة العربية** ، ص ٢٨ .

(٢٤٢) الشقيري ، المصدر نفسه ، ص ٧٠ - ٧٢ ، وحكيم ، المصدر نفسه ، ص ٢٦ - ٢٧ و٣٠ - ٣١ .

وجاء وفد اليمن إلى القاهرة في شباط / فبراير سنة ١٩٤٤ ، وتباحث والنحاس حول موضوع الوحدة العربية . ولم يرد في محاضر مشاورات الوحدة سوى تلخيص لهذه المباحثات تضمن ترحيب اليمن « بفكرة التعاون الثقافي والاقتصادي بين البلاد العربية على أن تحتفظ كل دولة بكامل سيادتها وحقوقها ، وأن يكون هذا التعاون قائماً على أساس التساوي بين جميع الدول في الحقوق والمصالح المتبادلة »(٢٤٣) .

اتضحت ، من هذه المشاورات التمهيدية ، اتجاهات رئيسية ثلاثة هي :

اتجاه أول ، يدعو إلى وحدة سورية الكبرى بزعامة الأمير عبدالله بن الحسين وبدعم من نوري السعيد الذي كان يرى في هذه الوحدة خطوة نحو وحدة الهلال الخصيب . واتجاه ثان ، يدعو إلى قيام دولة موحدة تشمل أقطار الهلال الخصيب بزعامة العراق . واتجاه ثالث يدعو إلى وحدة أو اتحاد أشمل وأكبر بحيث يضم مصر والسعودية واليمن بالاضافة إلى أقطار الهلال الخصيب . واختلف أصحاب هذا الاتجاه على شكل الوحدة أو الاتحاد الذي يريدون . وانقسموا إلى فريقين : فريق ينادي باتحاد فيدرالي أو كونفدرالي بين هذه الدول أو نوع من الاتحاد له سلطة عليا تفرض ارادتها على الدول الأعضاء . وفريق ثان ينادي بصيغة اتحادية فضفاضة تجمع الدول العربية وتدعم التعاون بينها في مختلف الميادين ، شريطة أن تحافظ كل دولة على استقلالها وسيادتها .

لقد أبدى نوري السعيد ، بعد مشاوراته مع النحاس ، رغبته في زيارة الجزائر واللقاء بقادة فرنسا الحرة لبحث مشروعه في اتحاد الهلال الخصيب . ورحب الانكليز بهذه الفكرة ، ولكن امتعاض المسؤولين الفرنسيين من نشاط نوري واعتقادهم بأنه يسعى إلى بسط النفوذ العراقي وبالتالي النفوذ البريطاني على سورية ، حال دون تحقيق هذه الرغبة(٢٤٤) . هذا وكان ممثل اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني Comité français de libération nationale في مصر ، المسيو دوبنوا L. de Benoist ، يتابع باهتمام شديد المشاورات العربية في القاهرة ويقدم تقارير مطولة عنها(٢٤٥) . كما شرعت السلطات الفرنسية في سورية ولبنان تثير مخاوف السكان من النتائج التي قد تترتب على المشاريع الوحدوية العربية . فقد أعلن روبير مونتاني Robert Montagne ، أحد المستشرقين وأحد مساعدي الجنرال كاترو ، في كانون الأول / ديسمبر سنة

(٢٤٣) طربين ، **الوحدة العربية بين ١٩١٦ و١٩٤٥ : بحث في تاريخ العرب منذ قيام الثورة العربية حتى نشوء جامعة الدول العربية** ، ص ٢٦٣ ، والشقيري ، **الجامعة العربية كيف تكون جامعة وكيف تصبح عربية** ، ص ٧٢ .

(٢٤٤) GB, FO, «Lord Killearn to Eden, 10 August 1943,» and «Thomson, Baghdad, to Eden, 19 August 1943,» 371 / 34960, and Goma'a, *The Foundation of the League of Arab States: Wartime Diplomacy and Inter - Arab Politics,* p. 168.

(٢٤٥) MAE, Série Guerre 1939 - 1945, Alger CFLN - GRF, «L. de Benoist à Massigli, commissaire aux affaires étrangères, Alger, Le Caire, 8 / 11 / 1943,» vol. 199, et «Note de Benoist, Le Caire, 15 / 5 / 1943,» vol. 1309, et «Note du 15 mars 1943,» vol. 148, fol. 190.

١٩٤٣ أن اليهود يتطلعون بانظارهم إلى لبنان بوجه خاص ، ويسعون إلى كسب تأييد المسيحيين فيه ضد المسلمين ، واقامة جبهة يهودية - مسيحية للدفاع المشترك . وقد اعترف المندوب السامي البريطاني ، هارولد ماكمايكل Sir Harold Mac Michael ، بالدوافع الفرنسية هذه ، وقال إن هذه الأنباء ليست بلا أساس ، وأن بعض مسيحيي لبنان قد يرحبون بالفكرة خوفاً من الهيمنة الاسلامية(٢٤٦) .

٤ - بروتوكول الاسكندرية

انتهت المشاورات العربية في مطلع عام ١٩٤٤ ، والحرب العالمية الثانية على وشك الانتهاء بانتصار الحلفاء ، بعد أن فرضوا هيمنتهم على الوطن العربي بأسره . ومع اقتراب يوم النصر ، سعى الحلفاء لاعادة اقتسام العالم في مؤتمرات الدار البيضاء(٢٤٧) (١٩٤٣/١/٩) وموسكو(٢٤٨) (١٩٤٣/١٠/١٩) وطهران (١٩٤٣/١١/٢٧)(٢٤٩) ويالطا (٤ - ١٩٤٥/٢/١١)(٢٥٠) . وكانت الصيغة الدولية المقبولة لتغطية مناطق النفوذ أن تنشأ منظمات اقليمية تحت مظلة الأمم المتحدة وتتعاون معها في حفظ السلام والأمن العالميين .

كان الرأي العام العربي بأحزابه وصحفه ومنظماته يضغط في اتجاه قيام وحدة عربية حقيقية وتبوأت مصر مقاماً خاصاً في نفوس العرب بعد المشاورات التمهيدية التي أجراها النحاس مع وفود الدول العربية الرسمية . في هذا المناخ الدولي والعربي ، وجه مصطفى النحاس في ١٢ تموز / يوليو سنة ١٩٤٤ الدعوة إلى الحكومات العربية التي شاركت في المشاورات لارسال مندوبيها للاشتراك في « اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام ، التي ستتولى صوغ المشروعات لتحقيق الوحدة العربية »(٢٥١) .

استجابت الدول العربية لدعوة مصر وعقدت اللجنة التحضيرية اجتماعاتها في الاسكندرية في ٢٥ ايلول / سبتمبر سنة ١٩٤٤ بحضور مندوبين عن دول مصر وسورية ولبنان والعراق وشرقي الأردن والسعودية واليمن وعرب فلسطين . عقدت اللجنة ثماني

(٢٤٦) GB, FO, 371 / 39987 - E 742 / 41 / 65.

(٢٤٧) Jean - Baptiste Duroselle, *Histoire diplomatique de 1919 à nos jours,* 7ème éd. (Paris: Librairie Dalloz, 1978), pp. 369 - 370, et
هربرت فيشر ، **تاريخ أوروبا في العصر الحديث ، ١٧٨٩ - ١٩٥٠** ، ط ٤ ، ترجمة أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٤) ، ص ٧١٨ .

(٢٤٨) فيشر ، المصدر نفسه ، ص ٧١٩ ، و Duroselle, Ibid., p. 373.

(٢٤٩) فيشر ، المصدر نفسه ، ص ٧١٨ ، و Duroselle, Ibid., pp. 374-376.

(٢٥٠) فيشر ، المصدر نفسه ، ص ٧١٩ ، و Duroselle, Ibid., pp. 400 - 402.

(٢٥١) حكيم ، **ميثاق الجامعة والوحدة العربية** ، ص ٣٣ ، وشقيري ، **الجامعة العربية كيف تكون جامعة وكيف تصبح عربية** ، ص ٨٦ - ٨٧ .

جلسات متوالية(٢٥٢) . وقد استبعد المؤتمرون ، منذ البداية ، فكرة الحكومة المركزية العربية ومشروعي سورية الكبرى والهلال الخصيب بعد مناقشات طويلة . وانحصر النقاش بعد ذلك في اقتراح نوري السعيد بتكوين مجلس اتحاد له سلطة تنفيذية ، أو تكوين مجلس اتحاد لا تنفذ قراراته إلا الدول التي توافق عليها . وبعد ذلك قدم النحاس اقتراحاً مكتوباً جاء فيه :

« تؤلف جامعة الدول العربية من الدول العربية المستقلة التي تقبل الانضمام إليها ، ويكون لهذه الجامعة مجلس يسمى مجلس جامعة الدول العربية تمثل فيه الدول المشتركة في الجامعة على قدم المساواة ، وتكون مهمته مراعاة تنفيذ ما تبرمه هذه الدول في ما بينها من الاتفاقات وعقد اجتماعات دورية للنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها وتوثيق الصلات بينها ، وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون فيها . . . وتكون قرارات هذا المجلس ملزمة لمن يقبلها ، في ما عدا الأحوال التي يقع فيها خلاف بين دولة عربية وأخرى ، ففي هذه الأحوال تكون قرارات مجلس الجامعة نافذة ملزمة »(٢٥٣) .

وبعد نقاش مستفيض ، تم الاتفاق على انشاء منظمة اقليمية باسم « جامعة الدول العربية » مهمتها التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء لا الالتزام بخط سياسي قومي عربي ، وعلى أن يتضمن ميثاقها المبادىء الرئيسية التالية :

- الاعتراف بسيادة واستقلال الدول الأعضاء بحدودها القائمة فعلاً .
- الاعتراف بالمساواة التامة بين الدول الأعضاء كبيرها وصغيرها .
- الاعتراف لكل دولة بحق ابرام المعاهدات والاتفاقات مع غيرها من الدول العربية أو غير العربية بشرط ألاّ تتعارض مع أحكام ميثاق الجامعة .
- ليس هناك الزام واضح لانتهاج سياسة خارجية موحدة .
- عدم اللجوء إلى القوة لفض المنازعات والخلافات التي قد تنشب بين الدول الأعضاء ، وتشمل القوة فرض القيود الاقتصادية أو حشد الجيوش على الحدود .
- يقوم مجلس الجامعة بالوساطة بين الدول الأعضاء بناء على طلبها .

تحفظت المملكة العربية السعودية واليمن على التعاون السياسي بين الدول العربية ، وانتهى الأمر إلى تأليف لجنة فرعية لصياغة الميثاق على أن تأخذ بعين الاعتبار الملاحظات التي أبدتها الوفود العربية . وقد اعتمدت لجنة الصياغة المشروع المصري ولم تدخل عليه أي تعديلات ذات بال سوى عبارة واحدة هي « لا يجوز في أي حال اتباع سياسة خارجية تضر

(٢٥٢) جامعة الدول العربية ، **محاضر اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام** (القاهرة : المطبعة الأميرية ببولاق ، ١٩٤٦) .
(٢٥٣) المصدر نفسه ، محضر الجلسة الرابعة المنعقدة بتاريخ ٢ / ١٠ / ١٩٤٤ .

بسياسة جامعة الدول العربية أو أية دولة منها » . ووقع رؤساء الوفود ، باستثناء رئيسي وفدي السعودية واليمن ، على بيان اللجنة التحضيرية والبروتوكول (الذي عرف ببروتوكول الاسكندرية) وملاحقه في ٧ تشرين الأول / اكتوبر سنة ١٩٤٤ . ولم يعترض على ما جاء في هذه الوثائق سوى لبنان . فعند مناقشتها في اجتماع ضم رئيس الجمهورية اللبنانية ورئيس الوزراء ووزير الخارجية . اعترض رئيس الجمهورية على الفقرة القائلة إنه « لا يجوز في أي حال اتباع سياسة خارجية تضر بسياسة جامعة الدول العربية أو أية دولة فيها » . وتقرر ، في هذا الاجتماع ، أن يطلب الوفد اللبناني لاجتماعات اللجنة الفرعية السياسية حذف هذه العبارة عند صوغ الميثاق النهائي الذي سيحل محل البروتوكول(٢٥٤) .

لم يكن بروتوكول الاسكندرية سوى بيان بالمبادىء التي ستقوم عليها الجامعة وتعبير صريح عن الحد الأدنى للتعاون السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي يمكن للدول العربية مجتمعة ، على اختلاف نظمها السياسية واتجاهاتها ، أن تقبل به .

٥ ـ ميثاق جامعة الدول العربية

بين توقيع بروتوكول الاسكندرية واجتماع اللجنة الفرعية السياسية ، في ١٤ شباط / فبراير سنة ١٩٤٥ ، تغيرت حكومات في عدد من الدول العربية . فقد استقالت حكومة النحاس في مصر وحلت محلها حكومة برئاسة أحمد ماهر . وحل نوري السعيد محل حمدي الباجه جي في العراق ، وحل عبدالحميد كرامي محل رياض الصلح في لبنان . وأصبح فارس الخوري رئيساً لوزراء سورية بدلاً من سعدالله الجابري ، كما حل سمير الرفاعي محل توفيق أبو الهدى في شرقي الأردن . غير أن هذه التغييرات لم تؤثر على مساعي هذه الدول لانشاء جامعة الدول العربية(٢٥٥) .

وبقيت أهم المشاكل دون حل ، وهي توقيع السعودية واليمن على بروتوكول الاسكندرية . وحرصت الحكومة المصرية الجديدة على حل هذه المشكلة ، وأوكلت ذلك إلى عبدالرحمن عزام ، الوزير المفوض المسؤول عن الشؤون العربية في وزارة الخارجية المصرية ، صهر خالد الهود القرقني مستشار العاهل السعودي . عيّن عزام أميراً للحج المصري حتى يتمكن من زيارة السعودية والاجتماع بالعاهل السعودي . كما طلب الملك فاروق اللقاء بالملك عبدالعزيز فوافق الأخير على ذلك في مكان ما على الساحل السعودي للبحر الأحمر .

كان رد فعل عبدالعزيز على أنباء زيارة عزام سلبيا . وأبلغ الانكليز عزمه على رفض

(٢٥٤) الشقيري ، **الجامعة العربية كيف تكون جامعة وكيف تصبح عربية** ، ص ٩٧ ـ ٩٨ .
(٢٥٥) Goma'a, *The Foundation of the League of Arab States: Wartime Diplomacy and Inter-Arab Politics*, pp. 231 - 232, and
علي محافظة ، « النشأة التاريخية لجامعة الدول العربية ، » **المستقبل العربي** ، العدد ٤١ (تموز / يوليو ١٩٨٢) ، ص ٨٣ .

المشاركة في أي مباحثات حول الوحدة العربية ، وحجته في ذلك أن بنود بروتوكول الاسكندرية غير قابلة للتنفيذ في مملكته التي اعتمدت الشريعة الاسلامية نظاماً للحكم[٢٥٦] . غير أن المسؤولين الانكليز أصروا على اقناعه ، ومهدوا السبيل لزيارة عزام التي تمت في كانون الأول / ديسمبر سنة ١٩٤٤ . وقد أجرى الوزير المفوض المصري مباحثات مطولة مع العاهل السعودي اسفرت عن قبوله بالبروتوكول وتفويض الشيخ يوسف ياسين بتوقيعه في ٧ كانون الثاني / يناير سنة ١٩٤٥ . والتقى الملك فاروق ، يصحبه عبدالرحمن عزام ، بالملك عبدالعزيز في ينبع (على البحر الأحمر) في ٢٤ كانون الثاني / يناير سنة ١٩٤٥ . وقام عبدالعزيز بابلاغ إمام اليمن بقراره . عندها لم يتردد الامام بتوقيع البروتوكول في ٥ شباط / فبراير سنة ١٩٤٥ . وقد شكر عزام الوزير المفوض البريطاني في جدة مستر جوردان Jordan على جهود الحكومة البريطانية في اقناع الملك السعودي بالتعاون مع بقية الدول العربية . وأوضح عزام لجوردان أن الشاغل الأول للعاهل السعودي ، آنذاك ، هو « الدخول في تحالف وثيق مع مصر لمجابهة المخططات الهاشمية »[٢٥٧] .

والتقى شكري القوتلي ، رئيس الجمهورية السورية ، والملك فاروق والملك عبدالعزيز في الفيوم في ١٢ شباط / فبراير سنة ١٩٤٥ . والتقى الثلاثة ونستون تشرشل ، رئيس وزراء بريطانيا في ١٦ شباط / فبراير في طريق عودته من طهران . كما عقد اجتماع في الشونة (شرقي الأردن) في ٥ شباط / فبراير سنة ١٩٤٥ بين الأمير عبدالله وابن أخيه الأمير عبدالإله الوصي على عرش العراق[٢٥٨] .

ومنذئذ تبلور محور القاهرة ـ الرياض الذي سرعان ما انجذبت إليه سورية ولبنان مقابل محور بغداد ـ عمان . وبذلك ولدت جامعة الدول العربية بمحورين سياسيين لعبا دوراً مهماً وخطيراً في اضعاف التضامن العربي وتوتر العلاقات بين الدول العربية منذ عام ١٩٤٥ وحتى عام ١٩٥٨ .

بدأت اللجنة الفرعية السياسية اجتماعاتها في ١٤ شباط / فبراير واستمرت حتى ٣ آذار / مارس سنة ١٩٤٥ ، عقدت خلالها ست عشرة جلسة اسفرت عن صياغة مشروع ميثاق للجامعة العربية . وعقدت اللجنة آخر اجتماعاتها في ١٧ آذار / مارس لمراجعة المشروع المذكور . وتلا ذلك انعقاد مؤتمر عربي عام في ٢٢ آذار / مارس أقر الصيغة النهائية للميثاق . وصادقت الدول العربية الأعضاء بعد ذلك عليه ، وبذا ظهرت جامعة الدول

---

(٢٥٦) GB, FO, «Jordan to Eden on 30 November 1944,» 371 / 39991.

(٢٥٧) GB, FO, 371 / 39991 - E 7636 / 41 / 65, and «Statement by Azzam to Jordan on 5 January 1945,» 371 / 4523.

(٢٥٨) Goma'a, *The Foundation of the League of Arab States: Wartime Diplomacy and Inter - Arab Politics*, pp. 233 - 234, and

الروسان ، **العراق وقضايا الشرق العربي ، ١٩٤١ ـ ١٩٥٨** ، ص ٩٦ ـ ٩٧ و١٠٠ .

العربية إلى الوجود في ١٠ أيار / مايو سنة ١٩٤٥[٢٥٩] .

كان من أهم النقاط التي أثيرت في مناقشات اللجنة الفرعية السياسية مسألة تمثيل الشعوب العربية غير المستقلة والتي لا تزال تحت الاحتلال أو الحماية الأجنبية . والواقع أن هذه المسألة قد أثيرت في الصحافة العربية منذ تصريح إيدن في ١٩٤١/٥/٢٩ ، وترددت على السنة بعض القادة السياسيين العرب . فقد دعا جميل المدفعي ، أحد رؤساء الوزارات العراقية السابقين ، إلى عقد مؤتمر شعبي تمثل فيه الآراء الوطنية في البلاد العربية كافة وفي البلاد التي لم تحظ بعد بحكومات وطنية تعبر عن رأي شعوبها بوجه خاص[٢٦٠] . وعاد مكرم عبيد ، عضو الوفد المصري في اللجنة الفرعية السياسية ، فأثار هذه المسألة من جديد في لجنة اعداد ميثاق الجامعة ، واقترح انشاء جمعية شعبية أو مؤتمر شعبي تشارك فيه الأقطار العربية غير المستقلة ، مؤكداً على أن فقدان الصلة بين الجامعة وبين هذه الأقطار سوف يضعف الجامعة نفسها . وأضاف أيضاً أن معظم الدول العربية المستقلة ليست كاملة الاستقلال[٢٦١] . ولكن اقتراح عبيد استبعد ، واعتبر نص المادة الثانية من الميثاق الذي أعطى الجامعة حق النظر في شؤون البلاد العربية ومصالحها ، كافياً[٢٦٢] .

كان الوفد المصري حريصاً على أن لا يخرج ميثاق الجامعة عن المبادىء الواردة في بروتوكول الاسكندرية . كما كان الوفد السعودي يصر على الحصول على ضمانات وقائية لما يمكن أن يلحق ببلاده من تضحيات أو أضرار نتيجة اشتراكها في عضوية الجامعة العربية[٢٦٣] . أما الوفد اللبناني ، فقد أبدى تحفظه على النصوص التي تمس سيادة بلاده

---

(٢٥٩) محاضر جلسات اللجنة الفرعية السياسية لوضع مشروع ميثاق لجامعة الدول العربية ، ص ٧ ـ ١٨ .

Goma'a, *The Foundation of the League of Arab States: Wartime Diplomacy and Inter - Arab Politics*, p. 239.

(٢٦٠) MAE, Série Guerre 1939 - 1945, Londres, CNF, «Note: déclaration de Jamil Madfai sur le Congrès arabe, Le Caire, 5/ 4/ 1943,» vol. 148, fol. 265.

(٢٦١) GB, FO, 371 / 45237 - E 2986 / 3 / 65.

(٢٦٢) أروى طاهر رضوان ، **اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية ودورها في العمل السياسي المشترك** (بيروت : دار النهار ، ١٩٧٣) ، ملحق (٢) : ميثاق جامعة الدول العربية ، ص ٢٣٣ .

(٢٦٣) محاضر جلسات اللجنة السياسية لوضع مشروع لجامعة الدول العربية ، ص ٧ ـ ١٨ . ويمكن إجمال المقترحات السعودية بالنقاط التالية :

١ ـ أن يكون شكل الجامعة أو الحلف العربي قائماً على مثال المعاهدة التسعودية ـ العراقية لعام ١٩٣٦ والمعاهدة السعودية ـ اليمنية لعام ١٩٣٧ .

٢ ـ حق الدول الأعضاء بإبرام اتفاقات لسلامتها مع أية دولة عربية دون الاضرار بالتعاون العربي .

٣ ـ أن يكون تحالف العرب أداة للدفاع عن أنفسهم وإقرار السلام وليس موجهاً إلى أية غاية عدائية .

٤ ـ تحريم الحرب بين الدول العربية ، وإذا نشب خلاف بين دولتين لجأتا إلى الوساطة والتحكيم .

٥ ـ احتفاظ سورية ولبنان بنظاميهما الجمهوريين . =

واستقلالها . وكان الوفد السوري حريصاً على عدم التفريط باستقلال سورية والاحتفاظ بنظامها الجمهوري وايجاد صيغة فضفاضة للجامعة . أما الوفدان العراقي والأردني ، فبعدما استبعدت فكرة وحدة سورية الكبرى ووحدة الهلال الخصيب أصبح همهما منصباً على استبعاد الالتزام بقرارات الأكثرية وفتح الباب امام قيام الوحدة بين قطرين عربيين أو أكثر في نطاق الجامعة .

وعلى أي حال ، جاء الميثاق صورة صادقة للواقع السياسي العربي في نهاية الحرب العالمية الثانية . ولذا جاء قاصراً عن ارضاء طموح الجماهير وتطلعاتها إلى الوحدة العربية . ولكنه أرضى بريطانيا التي رأت في قيام الجامعة العربية خدمة لمصالحها في المنطقة وضمانة لها . وتوقعت من الجامعة أن تتحمل المسؤولية لايجاد حل مقبول للقضية الفلسطينية من خلال التعاون معها . ورأت في هذه المؤسسة القومية وعاء تفرغ فيه شحنات الوطنية المصرية بخاصة والعربية بعامة ، والتي بدأت الظواهر تشير إلى وصولها إلى درجة خطيرة . فهي بمثابة صمام أمن لحصر الأماني الوطنية العربية التي سعت بريطانيا إلى احباطها لسنوات عديدة . وربما أرادت أن تكون الجامعة اداة لاحباط أي عمل عربي موحد يخدم المصالح العربية أو يهدد المصالح البريطانية .

لم يكن قيام الجامعة العربية بديلاً عن الوحدة أو الاتحاد بين العرب ، وإنما كانت بديلاً عن حال الفوضى وعدم التنسيق القائمة بين دولهم قبل قيامها . واعتبرها القوميون العرب نقطة بداية وخطوة أولى نحو تحقيق غايتهم المنشودة .

أما فرنسا ، فقد كانت تنظر إلى هذه التطورات والأحداث بعين الغضب . وكان همها الحفاظ على نفوذها في سورية ولبنان من خلال فرض معاهدة تحالف على حكومتي هذين القطرين . ولجأت إلى مختلف الأساليب لتحقيق غرضها . وبلغت في ذلك حد العنت الذي أفضى إلى الصدام المسلح في سورية وضرب دمشق بالمدفعية والطائرات . غير أن اصرار الحكومة السورية على الاستقلال التام الناجز ومساندة بريطانيا لها افشلا المساعي الفرنسية . ولا غرابة أن ترى فرنسا في هذا كله ، بما في ذلك انشاء جامعة الدول العربية ، مجرد مخطط بريطاني يرمي إلى السيطرة على المنطقة كلها (المشرق العربي) واخراج فرنسا منها .

= ٦ ـ امتناع العربية السعودية عن الاشتراك في أي مسعى لتوحيد الثقافة والتشريع في الدول العربية إذا كان مخالفاً لقواعد الدين الاسلامي وأصوله .

٧ ـ أن يعطي التعاون العربي في مجال الاقتصاد لكل دولة حرية اختيار النظام الاقتصادي الذي تريده .

الفصل الثالث

فرنسا والوحدة العربية في المغرب العربي ١٩٢٠ - ١٩٤٥

أولاً : السياسة الفرنسية المعادية للوحدة والعروبة في أقطار المغرب العربي

انتهجت فرنسا ، في أقطار المغرب العربي ، سياسات متباينة تتفق وطبيعة التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في كل منها . وكانت الغاية من هذه السياسات واحدة ، وهي استثمار خيرات كل قطر واستغلال قواه البشرية لأطول مدة ممكنة . وقد استفادت كثيراً من تجربتها في القطر الجزائري والتي بدأت منذ احتلاله سنة ١٨٣٠ . وقامت سياستها ، في هذا القطر ، على الدمج الرامي إلى الالحاق الكلي بفرنسا . واستمرت في سياسة الدمج البطيء التي كان يعارضها بشدة المعمرون (Les colons)الفرنسيون والقوى الوطنية الجزائرية لغايات متعارضة ، بينما قامت السياسة الفرنسية في تونس على التعاون المباشر منذ فرض الحماية عليها سنة ١٨٨١ ؛ وذلك في محاولة للهيمنة على كل أجهزة الدولة وجميع المناصب الادارية من أدناها إلى أعلاها . وانتهجت فرنسا في مراكش ، بعد فرض الحماية عليها سنة ١٩١٢ ، سياسة تقوم على التعاون غير المباشر من خلال توجيه ادارة السلطنة (المخزن)[١] وتوسيع نطاقها واقامة ادارة فرنسية موازية لها .

واعتمدت فرنسا ، في سبيل تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية في الأقطار المغربية الثلاثة ، مبادىء عامة ترمي إلى محو شخصيتها الوطنية والقضاء على انتمائها العربي الاسلامي وتمزيق وحدتها . ويمكن تلخيص هذه المبادىء بما يلي :

---

(١) كانت سلطنة مراكش ، قبل الحماية الفرنسية ، مقسمة إدارياً إلى منطقتين هما بلاد المخزن التي تدار مباشرة من السلطان وأعوانه (الادارة المركزية) وبلاد السيبه التي تدار من قبل القبائل القوية الموالية للسلطان .

١ ـ فتح أبواب البلاد للمعمرين الأوروبيين ومنحهم الامتيازات الاقتصادية والسلطات الادارية الواسعة في كل قطر

كانت **الجزائر** أول الأقطار المغربية التي أقبل عليها المهاجرون الفرنسيون والأوروبيون يستثمرون خيراتها الزراعية والمعدنية ويسيطرون على تجارتها . وكانت الأراضي الزراعية في الجزائر ، حين احتلال الفرنسيين لها ، مقسمة إلى أربعة أنواع من الملكيات هي :

أ ـ أراضي البكويات التي يستثمرها مزارعون مقابل دفع ضريبتي (الحكر) و(العشر) .

ب ـ أراضي المخزن التي كانت تمنح لرجال الجيش العثماني وأسرهم لاستثمارها أو التصرف بها .

ج ـ أراضي « العروش » ؛ وهي الأراضي المشاع التي تتصرف بها القبيلة وتستثمرها دون أن يكون لها حق بيعها .

د ـ أرض الملكية الفردية ، وهي نادرة ويملكها أفراد[٢] .

وكان عدد الأوروبيين في الجزائر ، حين غزوها سنة ١٨٣٠ ، لا يتجاوز ستمائة نسمة[٣] . وبعد عامين من الاحتلال ، ارتفع هذا العدد إلى خمسة آلاف نسمة . وكان لا بد من توفير الأرض الزراعية الخصبة لهم واستقدام المزيد منهم . قال الجنرال بيجو Général Bugeaud ، فاتح الجزائر : « يجب القيام بغزو فرنسي وأوروبي واسع . نحن بحاجة إلى معمرين يهيئون لكم أفضل الظروف . . . وحيث يوجد الماء الصالح والأرض الخصبة ينبغي أن نوطن المعمرين دون أي اعتبار لمن تكون ملكية هذه الأرض . ويجب أن نوزعها ونسجلها ملكاً لهم . وعلينا ، أخيراً ، أن نسير إلى غاية ثابتة وأن نتوصل إلى تأسيس ولاية فرنسية ، ولا بد من غزو واسع لافريقيا مماثل لغزو القوط ، وبدون ذلك لن نصل إلى شيء »[٤] . ولذا ، لجأت سلطات الاحتلال إلى اغتصاب الأراضي . فصادرت ، في البداية ، أراضي الدولة ووزعتها على المعمرين ، ثم انتزعت أراضي « العرش » منذ سنة ١٨٥١ ، ولجأت إلى مصادرة أراضي الأفراد والقبائل المتمردة ، وبخاصة بعد ثورة القبائل سنة ١٨٧١ ، ووزعتها على المعمرين . كما لجأ المعمرون إلى شراء الأراضي بثمن بخس من أصحابها عن طريق السماسرة[٥] . وأقبلت الشركات الفرنسية والأوروبية على شراء الأراضي

(٢) مسعود مجاهد الجزائري ، **الجزائر الحرة** (القدس : مطابع دار الأيتام الاسلامية الصناعية ، [د . ت .])، ص ٩٦ ، وكارل ماركس ، **حول الهند والجزائر** ، تعريب شريف الدشوتي (بيروت : دار ابن خلدون ، ١٩٨٠) ، ص ١٠٣ ـ ١٢٦ .

(٣) احسان حقي ، **الجزائر العربية** ، **أرض الكفاح المجيد** (بيروت : المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر ، ١٩٦١) ، ص ١٢٠ .

(٤) Général Bugeaud, «Discours à la Chambre, le 16 janvier 1840,» dans: Ferhat Abbas, *Guerre et révolution d'Algérie. I. La nuit Coloniale* (Paris: Julliard, 1962), p. 63.

(٥) الجزائري ، **الجزائر الحرة** ، ص ١٣٤ ـ ١٣٥ .

في الجزائر ، فحصلت الشركة السويسرية . La Compagnie genevoise على (٢٥) ألف هكتار سنة ١٨٥٣ ، واستملكت شركة La Société générale de L'Hambra et de la Macta عشرين ألف هكتار سنة ١٨٦٥ ، والشركة العامة الجزائرية La Société générale algérienne التي أصبح اسمها في سنة ١٨٧٧ « الشركة الجزائرية La Compagnie algérienne » مئة ألف هكتار .

وكانت سلطات الاحتلال قد نزعت ، بمرسوم ١٨٤٤/١٠/١ وقانون ١٨٥١ ومرسوم ١٨٥٣ ، ملكية ثلاثة ملايين هكتار من أفضل الأراضي الزراعية الجزائرية ووزعتها على المعمرين بتوصية من الجنرال بيجو . وصادرت الجمهورية الثالثة ، بعد ثورة ١٨٧١ ، املاك الثوار والقبائل الثائرة البالغة مليونين وستمائة وتسعة وثلاثين ألف هكتار ، ووزعت نصف مليون هكتار منها فوراً على المهاجرين الفرنسيين القادمين من الالزاس واللورين .

واتجهت انظار المحتلين إلى الغابات التي كانت مراعي خصبة ومصدراً للصناعات المحلية ، فاستولت الشركات الخاصة على مئة ألف هكتار منها خلال سنتي ١٨٦٢ و١٨٦٣ . وضمت بقية الغابات لأملاك الدولة[٦] .

وازداد عدد المعمرين باطراد ، فبلغ (٢٥) ألف نسمة سنة ١٨٣٩ و(١١٠) آلاف نسمة سنة ١٨٤٦ و(١٦٠) ألف نسمة سنة ١٨٥٦ و(٢٠٠) ألف نسمة سنة ١٨٦٦ و(٣٤٤) ألف نسمة سنة ١٨٧٦ و(٥٣٦) ألف نسمة سنة ١٨٩٦ و(٧٥٢) ألف نسمة سنة ١٩١١ و(٨٢٣) ألف نسمة سنة ١٩٢١ و(٩٢٤) ألف نسمة سنة ١٩٣١ و(٩٥٠) ألف نسمة سنة ١٩٤١ و(١,١٠٠) ألف نسمة سنة ١٩٥١[٧] . وهكذا لم يبق لسكان الجزائر العرب من الأراضي سوى الأراضي الصخرية في الجبال ورمال الصحراء . وكان ذلك هدفاً يسعى إليه المستعمرون الفرنسيون . يقول الجنرال De Rovigo ، حاكم الجزائر في هذا الصدد : « وما دام تحضيرهم (عرب الجزائر) متعذراً فلا بد من دفعهم بعيداً . وكالحيوانات المتوحشة التي تغادر المناطق المأهولة لا بد من دحرهم إلى الصحراء أمام التقدم البطيء لمؤسساتنا ، وأن نلقي بهم دوماً إلى رمال الصحراء »[٨] .

واتسعت أراضي المعمرين الأوروبيين في الجزائر باستمرار حتى بلغت مساحتها نحو

(٦) Abbas, Ibid., p. 78.

(٧) المصدر نفسه ، ص ٧٩ ـ ٨٠ و٩٣ ، وعمار بوحوش ، **العمال الجزائريون في فرنسا** ، ط ٢ (الجزائر : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، ١٩٧٩) ، ص ٨٥ . وهناك فرق بسيط بين هذه الاحصائيات ، وقد أخذ بوحوش احصاءاته عن : Charles-Henri Favrod, *La révolution algérienne*, Les documents de tribune libre, no. 5 (Paris: Plon, 1959), p. 127..

(٨) المصدر نفسه ، ص ٦٣ . ولمعرفة المزيد من أساليب انتزاع ملكية الأراضي في الجزائر ، أنظر : Pierre Boyer, *L'évolution de l'Algérie médiane (ancien département d'Alger) de 1830 à 1956* (Paris: Adrien- Maisonneuve, 1960).

(٦,٨) مليون هكتار سنة ١٩٤٠ يملكها حوالي (٢٥) ألف أوروبي بينهم عدد من الشركات الكبرى مثل الشركة التونسية للمزارع الفرنسية Fermes françaises de Tunis التي كانت تملك نحو (٦٤) ألف هكتار ، والشركة الزراعية الوهرانية Compagnie agricole oranaise التي تملك (٣٧) ألف هكتار ، والشركة الزراعية الجزائرية Société agricole algérienne التي تملك (١٢٣٦٠٠) هكتار ، وشركة أملاك الجندرمة Domaine champêtre de gendarmerie وتملك نحو (١٢٠٠) هكتار ، وشركة سان شارل Société de Domaine St. Charles وشركة أولغا Compagnie Olga . وكان عرب الجزائر لا يملكون من الأراضي المروية سوى ربعها ، في حين كان المعمرون يملكون ثلاثة أرباعها الباقية . وكان الجزائريون يملكون ٧ بالمائة من أراضي الساحل الخصبة في حين كان المعمرون يملكون الباقي[٩] . وجاء في احصاءات سنة ١٩٤٩ ، أن في الجزائر ستة ملايين ونصف مليون نسمة يقيمون في الريف ويعملون فيه ، وأن من بينهم (٦,٢) مليون مسلم . وأن مجموع مساحة الجزائر (٢٣٣٩٠٠٠) كيلو متراً مربعاً ، منها تسعة ملايين هكتار أراض زراعية ، يملك الأوروبيون ستة ملايين هكتار والباقي يملكه عرب الجزائر[١٠] .

أما المعمرون الأوروبيون ، فقد استقروا في المدن وانشأوا لهم قرى خاصة بهم . وأصبحت لهم بلديات ذات سلطات كاملة communes de plein exercice مماثلة للبلديات في فرنسا . وشاركوا في البلديات المختلطة communes mixtes ؛ حيث كان عددهم قليلاً بالنسبة إلى السكان العرب . وخضعت هذه البلديات المختلطة لرقابة الادارة الفرنسية المباشرة . وألح هؤلاء المعمرون على الحكومة الفرنسية لكي تتمتع الجزائر بالحكم الذاتي . ومنذ سنة ١٨٧٠ ، نجحوا في انهاء الحكم العسكري للبلاد بحجة ممالأته للعرب ، وعين للجزائر حاكم عام مدني Gouverneur général تساعده لجنة استشارية ومجلس أعلى للحكومة Conseil superieur d'Algérie . وعين « عامل » فرنسي préfet على رأس عمالات départements الجزائر الثلاث : الجزائر وقسطنطينة ووهران . وألحقت ادارة البلاد بوزارة الداخلية الفرنسية .

ومنح البرلمان الفرنسي الجزائر استقلالاً ذاتياً مالياً بقانون ١٩ كانون الأول / ديسمبر سنة ١٩٠٠ . وتشكل في الجزائر مجلس الوفود المالية Les délégations financières لاقرار ميزانية البلاد . وكان في المجلس قسمان : قسم فرنسي وقسم أهلي ، والقسم الفرنسي ينقسم إلى فرعين هما : فرع المعمرين وفرع غير المعمرين ، كما ينقسم القسم الأهلي إلى فرعين هما فرع العرب وفرع القبائل البربرية . وفرع المعمرين يمثل الريف وفرع غير المعمرين يمثل المدن وكل منها يضم (٢٤) مندوباً ، أي (٤٨) مندوباً فرنسياً . أما الفرع العربي فيضم

(٩) الجزائري ، **الجزائر الحرة** ، ص ١٣٦ - ١٣٨ و١٤٩ .

(١٠) André Berthier , *L'Algérie et son passé*, Préface de Jérôme Carcopin (Paris: A. et J. Picard, 1951), p. 189.

(١٥) مندوباً والفرع القبيلي يضم ستة مندوبين أي (٢١) مندوباً لأهالي الجزائر المسلمين . ويعين المندوبون المسلمون من قبل الحكام الاداريين Préfets الفرنسيين بينما ينتخب المندوبون الفرنسيون انتخاباً . ويتولى كل قسم في مجلس الوفود المالية مناقشة الميزانية العامة للبلاد على حدة ، أول الأمر ، ثم يعرض على المجلس كاملاً[١١] .

وازداد النفوذ الاقتصادي والسياسي لهؤلاء المعمرين في فترة ما بين الحربين العالميتين ، وأصبحوا يشكلون قوة سياسية مؤثرة على كل حكومة فرنسية مهما كان اتجاهها السياسي ، ومهما كانت الأحزاب المؤلفة لها . وسيطر هؤلاء المعمرون على الادارة الجزائرية سيطرة تامة ، وهيمنوا على معظم ادارات الحكومة الفرنسية في باريس المسؤولة عن الجزائر ، وسعوا إلى الاستقلال الذاتي للجزائر تحت سلطتهم . وقد عبر عن هذا المطلب رئيس مجلس الوفود المالية غوستاف مرسييه Gustave Mercier سنة ١٩٢٠ ، فقال :

« إن ما نطالب به هو حقنا في إدارة أنفسنا بأنفسنا ، وأن ننشىء نوعاً من البرلمان البسيط تحت رقابة هيئة أعلى هي البرلمان الفرنسي ، وبين هذين المجلسين وسيط هو الحاكم العام . وسوف يتيح لنا هذا التنظيم الاقتراع على الأنظمة التي يعتبر الاعتراف بها ضرورياً ، والتي تلبي تطلعات البلاد . ونحن خير من يعرف حاجاتها وضروراتها » .

واستمرت المطالبة بالاستقلال الذاتي للجزائر طوال الفترة الممتدة من سنة ١٩٢٠ إلى سنة ١٩٤٥[١٢] . ورددت صحف المعمرين هذا المطلب على الدوام . فهذه احدى صحفهم La Dépêche de Constantine تنشر ، في ٢/٦/١٩٤٠ ، خطاباً للمندوب المالي الفرنسي Morel جاء فيه :

« ينبغي أن نأخذ في الحسبان روح قانون سنة ١٩٠٠ الذي أنشأ الاستقلال المالي الذاتي للجزائر . فمشرعو هذا القانون أرادوا منحنا ميزانية دولة هي ميزانية دولة الجزائر . ولا يمكن مقارنة هذه الميزانية بغيرها والتي تعدل على مهل باجراءات تكميلية وتصحيحية أو اضافية »[١٣] .

أما **تونس** ، فقد توافد إليها المعمرون الفرنسيـون والأوروبيون بأعداد كبيرة منذ احتلالها . ومنحتهم سلطات الحماية الفرنسية أملاك الدولة وأملاك الأوقاف من الأراضي الزراعية الخصبة ، وسيطروا بسرعة على تجارة البلاد ، وأقبلوا على استثمار خيراتها المعدنية الدفينة وتنفيذ المشاريع الاقتصادية الكبيرة . ولم يزد عدد المعمرين الأوروبيين ، في تونس ،

(١١) Abbas, *Guerre et révolution d'Algérie. I. La nuit coloniale*, p. 95, et أبو القاسم سعدالله ، **الحركة الوطنية الجزائرية** (بيروت : دار الاداب ، ١٩٦٩ - ١٩٧٥) ، ص ٢١ - ٣٥ ، وصلاح العقاد ، **المغرب العربي : الجزائر ، تونس ، المغرب الأقصى** ، ط ٢ (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٦) ، ص ٧١ .

(١٢) Abbas, *Guerre et révolution d'Algérie. I. La nuit coloniale*, p. 102.

(١٣) المصدر نفسه ، ص ١٠٣ .

حين احتلالها سنة ١٨٨١ ، على (١٨٩٠٠) نسمة . ولجذب المزيد منهم ، في سبيل السيطرة على اقتصاد البلاد وإيجاد جالية فرنسية كبيرة تعتمد عليها سلطات الحماية في تسيير البلاد وتتذرع بها لاكتساب مشروعية لسياستها الاستعمارية ، قررت سنة ١٨٨٥ تطبيق نظام تورنز Acte Torrens لتنظيم الملكية العقارية[١٤] . ورغم ذلك ، بقي إقبال المعمرين على تونس محدوداً ، ولجأت سلطات الحماية إلى الاستعمار الرسمي ، كما فعلت في الجزائر ، فانتزعت أملاك الدولة الخاصة التي كانت تقدر مساحتها ، قبل الحماية ، بمليون هكتار ، وطردت الفلاحين التونسيين الذين كانوا يزرعونها وأعطتها للمعمرين الفرنسيين . وألحقت الأراضي « البور »[١٥] ، بأملاك الدولة بموجب القرار الصادر في ١٣ كانون الثاني / يناير ١٨٩٦ . كما كانت قد ألحقت الغابات بأملاك الدولة في نيسان / ابريل سنة ١٨٩٠ ، وتعينت حدودها فأضيفت إليها مساحات واسعة من الملكيات الفردية في ٢٢ تموز / يوليو سنة ١٩٠٣ . وأضيفت أملاك القبائل من المراعي المعروفة بالأراضي الكلية (المشاعة) بأملاك الدولة في ١٤ كانون الثاني / يناير سنة ١٩٠١ .

وأنشأت سلطة الحماية « إدارة الفلاحة والاستعمار »، سنة ١٨٩٨ ، لتنظيم توزيع الأراضي على المعمرين الأوروبيين وبيعها لهم بأسعار زهيدة وتقسيط ثمنها عليهم ، على مدى سنوات عديدة . وأسست بعد ذلك « صندوق الاستعمار » سنة ١٩٠٠ . وساهمت الموازنة العامة التونسية في رأسماله عند تأسيسه بمبلغ مليون ونصف مليون فرنك فرنسي . ودأبت على تخصيص مبلغ معين من هذه الموازنة سنوياً للمساهمة في هذا الصندوق[١٦] وأقبلت الشركات على استثمار الأراضي الزراعية التونسية ، كما حدث في الجزائر ، فقد امتلكت أربع شركات (١٤٣٠٠٠) هكتار، أي ما يعادل ٢٣ بالمائة من مجموع مساحة الملكيات الزراعية الأوروبية التي بلغت (٧٧٠٥٠٠) هكتار ، وتعادل ٢٠ بالمائة من مساحة الأراضي المزروعة التي قدرت بـ (٣٨٦٦٠٠٠) هكتار . وبلغ الانتاج الزراعي للمعمرين ٣٥ بالمائة من مجموع الانتاج الزراعي العام . وقدرت قيمته الانتاج الزراعي للمعمرين بـ (٦٧٠٧) مليون فرنك سنة ١٩٤٦ . هذا ولم يتجاوز عدد المنتفعين من هذا الانتاج خمسة آلاف معمر[١٧] .

---

(١٤) طبق هذا النظام في استراليا منذ سنة ١٨٥٥ ، وبمقتضاه يستطيع المالك الجديد لقطعة من الأرض أن يضمن ملكيته لها بواسطة تسجيلها لدى محكمة مختلطة ، أنشئت خصيصاً لهذا الغرض ، وذلك بعد بيان حدودها ، ثم الاعلان عنها . ويحتفظ بصورة من وثيقة الملكية في سجل خاص لدى المحكمة للرجوع إليه في حالة ما إذا أراد المالك التصرف بقطعة الأرض أو بيعها . وبذا يطمئن المشتري الجديد إلى عدم ادعاء شخص آخر ملكية العقار .

(١٥) الأراضي البور هي الأراضي غير المزروعة .

(١٦) جهاد عودة ، **تونس ... مسألة العروبة وقضايا السياسة** (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ١٩٧٩) ، ص ٢٩ - ٣١ .

(١٧) المصدر نفسه ، ص ٣٧ ، والحبيب ثامر ، **هذه تونس** (القاهرة : مكتب المغرب العربي ، ١٩٤٨) ، ص ٤٥ - ٤٦ .

ومنحت سلطات الحماية ثروات تونس المعدنية لشركات احتكارية فرنسية مقابل إيجار سنوي زهيد ، فاستثمرت الفوسفات حتى بلغ إنتاجه السنوي مع نهاية الحرب العالمية الثانية نحو ثلاثة ملايين طن . كما استثمرت الحديد والرصاص والزنك والمنغنيز والنحاس والبروم والبوتاس . وبلغت قيمة صادرات تونس من هذه المعادن سنة ١٩٤٦ نصف قيمة مجموع صادراتها[١٨] . وأخذ عدد المعمرين الأوروبيين في تونس ينمو حتى بلغ (٢٤٣) ألف نسمة حسب احصاء سنة ١٩٤٥ ، بينما بلغ عدد سكان تونس كلها (٣٠١٥١٧٠) نسمة[١٩] .

وكما فعل المعمرون في الجزائر ، سعى المعمرون في تونس ، منذ فرض الحماية ، إلى الهيمنة على ادارة البلاد . واستجابت الحكومة الفرنسية لمسعاهم ، فأنشأت مجلس الشورى ، سنة ١٨٩٦ ، لهم وحدهم ، وهو مجلس يعين المقيم العام الفرنسي Le Résident général أعضاءه من غرفتي التجارة والفلاحة ومن الموظفين وأصحاب المهن . ثم منحوا حق انتخاب هؤلاء الممثلين في المجلس المذكور بمرسوم ٢٠ شباط / فبراير سنة ١٩٠٧ . وزيد عدد أعضاء المجلس إلى (٥٢) عضواً منهم (٣٦) عضواً فرنسياً و (١٦) عضواً تونسياً (يعينهم المقيم العام)[٢٠] . ثم قسم هذا المجلس ، في ٢٧ نيسان / ابريل سنة ١٩١٠ ، إلى قسمين : فرنسي وتونسي ، ليتسنى للأعضاء الفرنسيين حماية مصالحهم الخاصة في غياب الأعضاء التونسيين ، وفي منأى من معارضتهم .

وألغي هذا المجلس سنة ١٩٢٢ وحل محله « المجلس الكبير » الذي ضم قسمين : فرنسي يتألف من (٥٢) عضواً يتم انتخاب (٢١) منهم من قبل الغرفة التجارية والغرفة الفلاحية بينما تنتخب الباقي (٣١ عضواً) الجالية الفرنسية بالاقتراع العام . أما القسم التونسي فيضم (٢٦) عضواً تنتخبهم غرف التجارة والفلاحة التونسية . وبقي الوضع قائماً حتى صدر الأمر العالي (المرسوم) في ٢٥ أيلول / سبتمبر سنة ١٩٤٥ ، فسوّى بين القسمين في العدد ، وبذلك أصبح لكل منهما (٥٣) عضواً . ولكن صلاحيات المجلس اقتصرت على مناقشة الشؤون المالية العامة[٢١] .

وكان على رأس الادارة الفرنسية في تونس المقيم العام . وقد قسمت البلاد إلى (٢٦) قيادة على رأس كل منها « قائد » يعين من ذوي النفوذ والثروة من التونسيين . وقسمت القيادات إلى « مشيخات » بلغت (٦٠٤) مشيخات على رأس كل منها شيخ . وأصبح للقواد رواتب معينة منذ سنة ١٩٢٤ ، ويتولى هؤلاء حفظ الأمن وتمثيل الحكومة المركزية . ولكل قائد حرس خاص يساعده ومعاونون محليون يسمى كل منهم « خليفة » أو « كاهية » . أما

---

(١٨) المصدر نفسه ، ص ٤٩ - ٥١ .

(١٩) المصدر نفسه ، ص ٤ - ٥ ، ويونس درمونة ، **تونس بين الاتجاهات** ، مكتب تونس الحرة (القاهرة : دار الكتاب العربي ، ١٩٥٣) ، ص ٨٢ - ٨٤ .

(٢٠) علال الفاسي ، **المغرب العربي منذ الحرب العالمية الأولى** (القاهرة : معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٥٥) ، ص ٥٠ ، وثامر ، **هذه تونس** ، ص ٣٢ - ٣٣ .

(٢١) الفاسي ، المصدر نفسه ، ص ٥١ ، وثامر ، المصدر نفسه ، ص ٣٣ .

شيوخ القرى والقبائل ، فقد ضعفت سلطتهم وتضاءلت سمعتهم بوجود ضباط فرنسيين مستشارين لهم ، واقتصرت مهمتهم على حفظ النظام وجمع الضرائب . كما خضع القواد لاشراف المراقب المدني الفرنسي الذي كان يعين من قبل رئيس الجمهورية الفرنسية . وحيثما وجد المعمرون وجدت مجالس بلدية مختلطة communes mixtes على غرار ما حدث في الجزائر . وتشكلت (٥٩) بلدية مختلطة في البلاد يعين أعضاؤها من قبل سلطات الحماية ، ولا تعتبر قراراتها نافذة المفعول إلا بعد موافقة السلطات الادارية الفرنسية عليها . كما نشأت في تونس غرف تجارية وفلاحية للمعمرين في ظل الحماية[٢٢] .

وفي **مراكش** ، سعت فرنسا ، منذ أن فرضت عليها الحماية سنة ١٩١٢ ، إلى استثمار خيراتها واستقدام المعمرين الفرنسيين لنهب ثرواتها . وخلال فترة قصيرة ، تجاوز عددهم عشرات الآلاف[٢٣] ، وأنشأوا لهم غرفاً تجارية وفلاحية كما حدث في الجزائر وتونس ، وشاركوا في إدارة البلاد . فقد شكلت سلطات الحماية سنة ١٩١٩ مجلساً للحكومة (Conseil de gouvernment) من الفرنسيين بهدف تحقيق التعاون بين المقيم العام الفرنسي والمعمرين . ويتألف المجلس من رؤساء الغرف الفلاحية والتجارية والصناعية والمختلطة[٢٤] . وفي ١٠ آذار / مارس سنة ١٩٢٣ ، أضيف إلى مجلس الحكومة قسم مغربي . ومنذ سنة ١٩٣٥ ، أخذ المعمرون يطالبون بتحويل القسم الفرنسي في مجلس الحكومة إلى هيئة تشريعية تنظر في الشؤون المالية وغيرها . واستمر هذا الوضع حتى نهاية الحرب العالمية الثانية . وأنشأت فرنسا إدارة فرنسية في الأقاليم المراكشية إلى جانب السلطات المخزنية المغربية . وقسمت الأقاليم المذكورة إلى مناطق مدنية وعسكرية يرأسها فرنسي مسؤول أمام المقيم العام[٢٥] .

بيّنا ، في ما مضى ، كيف اتجهت الرأسمالية الفرنسية إلى أقطار المغرب العربي لنهب خيراته . وشكلت القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية الفرنسية ، في هذه الأقطار ، قوة

---

(٢٢) Nicola A. Ziadeh, *Origins of Nationalism in Tunisia* (Beirut: American University of Beirut; Presses de l'imprimerie catholique, 1962), p. 35.

(٢٣) تدفق المهاجرون الأوروبيون إلى المغرب فبلغ عددهم ، سنة ١٩١٤ ، نحو (٢٦) ألف مهاجر وأخذ عددهم يزداد حتى بلغ (١٩١٠٠٠) نسمة سنة ١٩٣٩. انظر :محمد خير فارس، **تنظيم الحماية الفرنسية في المغرب ، ١٩١٢ - ١٩٣٩** (بيروت : الشركة الحديثة لتوزيع الكتب والمطبوعات ، ١٩٧٢) ، ص ٣٨٨ .

(٢٤) أنشئت هذه الغرف المختلطة الفرنسية في المدن التي ليس فيها نشاط فلاحي وتجاري مهم .

(٢٥) فارس ، المصدر نفسه ، ص ١٥٩ - ١٦٥ . يحتوي هذا الكتاب على تفاصيل دقيقة لتنظيمات الحماية الفرنسية في مراكش بين سنتي ١٩١٢ و١٩٣٩ ؛ الفاسي ، **المغرب العربي منذ الحرب العالمية الأولى** ، ص ٥٢ - ٥٣ ، و John P. Halstead, *Rebirth of a Nation: The Origins and Rise of Moroccan Nationalism, 1912 - 1944,* Harvard Middle Eastern Monographs, no. 18 (Cambridge, Mass.: Harvard University Center for Middle Eastern Studies; Harvard University Press, 1967), p. 50.

مؤثرة مشتركة واحدة نظراً لتشابه أهدافها الرامية إلى كسب المزيد من الأرباح من استخدام الأهالي بأجور منخفضة ومن المعاملة المتميزة التي حصلت عليها من الادارة الفرنسية . وعزز المستثمرون الفرنسيون مواقعهم في الأقطار المغربية ، واستولوا على الأراضي الزراعية الخصبة ، وسيطروا على التجارة ، وهيمنوا على الصناعة وبخاصة صناعة التعدين ، واحتموا بالقانون الفرنسي والادارة الفرنسية . وأصبحوا قوة مؤثرة ذات نفوذ سياسي واسع في فرنسا ، بحيث تعذر على سلطات الحماية مقاومتهم أو معارضة ما يرغبون فيه ، بل انصاعت لهم . وكوّنوا لهم أنصاراً في باريس من مختلف الأحزاب في مجلسي النواب والشيوخ وكبار الموظفين في وزارتي الداخلية والخارجية . واتخذوا لهم قيادة في باريس تعدّ لهم الخطط لاستمرار هيمنتهم على أقطار المغرب ودوام نفوذهم في الأوساط الحكومية والبرلمانية الفرنسية . وبلغ عدد أنصارهم من النواب والشيوخ نحو الثلاثين ، شكلوا كتلة متماسكة ومؤثرة في البرلمان الفرنسي ، تؤيد كل حكومة فرنسية ، مهما كان اتجاهها ما دامت سياستها نحو الأقطار المغربية ، تأخذ بعين الاعتبار ما يطلبون .

ومن الجدير بالذكر ، أن معظم أعضاء هذه الكتلة المؤثرة (Lobby) كانوا أعضاء في المحافل الماسونية ، وكذلك كان معظم رجال الادارة الفرنسية في الأقطار المغربية . وكان لهذه الكتلة صحفها في باريس وفي المدن الفرنسية الكبرى ، بحيث كان بإمكانها التأثير على الرأي العام الفرنسي وكسبه إلى جانبها في كل أزمة سياسية . كما كان لها القول الفصل في اختيار الحكام المقيمين العامين لهذه الأقطار ، وفي عزلهم حينما يحاولون تهديد مصالحها أو الاضرار بها[٢٦] . كما كان لها صحفها الفرنسية في الأقطار المغربية الثلاثة ، تنطق باسمها ، وتدافع عن مصالحها ، وتعبر عن رأي معظم المعمرين فيها[٢٧] .

٢ - القضاء على الهوية العربية الاسلامية

في سعيها للقضاء على الهوية العربية الاسلامية لشعوب المغرب العربي ، لجأت فرنسا إلى الأساليب التالية :

أ - محاربة اللغة العربية

انتشرت اللغة العربية في أقطار المغرب منذ الفتح العربي الاسلامي ، فكانت لغة

---

(٢٦) من صحف المعمرين الفرنسيين في الجزائر الناطقة بلسانهم : L'Echo d'Alger, La Dépêche de Constantine, La Dépêche Algérienne, La Dépêche de l'Est, l'Echo d'Oran .
أما صحف المعمرين في تونس فهي : المعمر الفرنسي Le Colon français ، وتونس الفرنسية La Tunisie française . وفي مراكش وجدت صحيفة France-Maroc .

(٢٧) Rom Landau, *Moroccan Drama, 1900 - 1955* (London: Hale; San Francisco: The American Academy of Asian Studies, 1956), pp. 239 - 243.

الدولة والدين والقضاء ، وأصبحت بعد فترة لغة الناس جميعاً . وكان « المسيد » (الكتّاب أو المدرسة القرآنية) مدرسة الأجيال المتتالية التي يتم فيها تعلم اللغة العربية، قراءة وكتابة، وحفظ القرآن الكريم والحديث الشريف والأناشيد الدينيه والوطنية الحماسية . وظهرت الزوايا الصوفية مراكز للتعليم إلى جانب المسيد . كما أنشئت المدارس الاسلامية في المدن الكبرى ، فكانت بمثابة مدارس ثانوية تعد الطلبة للدراسات العليا التي كانت محصورة في الجامع الأعظم في الجزائر وجامع الزيتونة بتوس وجامع القرويين بفاس إلى حين . وكان يتم الانفاق على هذه المدارس والمعاهد العالية من أموال الدولة وتبرعات الحكام والمحسنين والحبوس (الأوقاف) الموقوفة لها .

ففي **الجزائر** ، كان التعليم قبل الاحتلال الفرنسي منظماً وواسع الانتشار . لقد أكد الجنرال فاليز Valaze ، سنة ١٨٣٤ ، أن « كل العرب يعرفون القراءة والكتابة ، حيث هناك مدرستان في كل قرية » . وبلغ عدد المدارس في البلاد نحو الفي مدرسة . ووجد عدد من المعاهد العليا في الجزائر وقسنطينة ومازونة وتلمسان ووهران . ولم تختلف هذه المدارس في برامجها التعليمية عن مثيلاتها في الوطن العربي[٢٨] . وذكر مارسيل ايمري Marcel Emerit ، في دراسته عن الحياة الجزائرية في القرن التاسع عشر ، أن عدد المدارس في قسنطينة وحدها ، قبيل الاحتلال ، خمسة وثلاثون مسيداً ، وسبع مدارس ثانوية تضم ما بين ستمائة وتسعمائة طالب ، وتسعون مدرسة ابتدائية تضم (١٣٥٠) تلميذاً[٢٩] . وحافظت اللغة العربية على وجودها من خلال هذه المدارس ، ومن خلال الوعظ والارشاد في المساجد .

جاء الاحتلال الفرنسي فاراد « فرنسة الجزائر » على حد تعبير المؤرخ الفرنسي غوتييه E.-F. Gautier[٣٠] ، ولذا جعل همه مكافحة اللغة العربية . وبدأ أولى محاولاته بالاستيلاء على الحبوس (الأوقاف) الاسلامية المخصصة للمدارس والمعاهد . يقول دوتوكفيل de Tocqueville : « لقد وضعنا أيدينا ، في كل مكان على هذه الأملاك (الأوقاف) ثم وجهناها غير الوجهة التي كانت تستعمل فيها في الماضي . لقد عطلنا المؤسسات الخيرية ، وبذلك تركنا المدارس تموت والندوات العلمية تندثر »[٣١] .

وأهملت السلطات الفرنسية التعليم العربي التقليدي الذي كان سائداً في الجزائر ولم

---

(٢٨) Abbas. *Guerre et révolution d'Algérie. I. La nuit coloniale*, p. 50.

(٢٩) Marcel Emerit, *L'Algérie à l'époque d'Abd-el-Kader,* Gouvernement général d'Algérie, Collection de documents inédits sur l'histoire de l'Algérie, 2ème série, Documents divers, t. 4 (Paris: Editions Larose, 1951), p. 235, et

سعدالله ، **الحركة الوطنية الجزائرية** ، ص ٧٣ .

(٣٠) Emile Félix Gautier, *L'islamisation de l'Afrique du Nord: les siècles obscurs du Maghreb* (Paris: Payot, 1927).

(٣١) سعدالله ، المصدر نفسه ، ص ٧٤ .

تسع إلى تطويره . وأوجدت إلى جانبه التعليم الفرنسي الحديث والتعليم المختلط الذي يتيح للتلاميذ مواصلة دراستهم والدخول إلى مختلف الوظائف الرسمية . ولكن الاقبال على هذه المدارس كان ضعيفاً ، فقد رأى المسلمون في المدارس المختلطة التي انشئت ، سنة ١٨٣٢ ، حيث يشترك التلاميذ المسيحيون واليهود والمسلمون في مدرسة واحدة ، وسيلة للتنصير . ولجأت السلطات إلى إنشاء مدرسة مغربية ـ فرنسية école maure-française في الجزائر العاصمة سنة ١٨٣٦ ، فكانت في واقع الحال ، مسيداً مطوراً تعلم فيه اللغة الفرنسية بمعدل أربع ساعات اسبوعياً . وكان هذا النوع من المدارس مرحلة أولى نحو المدرسة العربية ـ الفرنسية école arabo-française التي أنشئت بموجب مرسوم صدر في ١٤ تموز / يوليو سنة ١٨٥٠ ؛ حيث أهمل تدريس اللغة العربية الفصحى وحلت محلها اللهجة العامية الجزائرية[٣٢] . وصدر قرار في ٢١ أيار / مايو سنة ١٨٦٥ بتعميم هذا النوع من المدارس ، الذي كان مقصوراً على المدن ، وعلى الأرياف . وقد منيت هذه التجربة بالفشل ، بسبب ضعف اقبال التلاميذ المسلمين على هذه المدارس . ولم يبق منها في عمالة الجزائر أي مدرسة من هذا النوع سنة ١٨٨٣ . أما على صعيد التعليم الثانوي ، فقد انشئت أول ثانوية عربية ـ فرنسية Collège arabo-français سنة ١٨٥٧ في العاصمة كتتمة للمدارس الأولية العربية ـ الفرنسية . ولكنها لم تستمر طويلاً إذ أصبحت قسماً تابعاً لثانوية الجزائر الفرنسية Lycée d'Alger[٣٣] .

لم يقبل عرب الجزائر على هذه المدارس ، واستمر أطفالهم يترددون على المدارس العربية التي حلت محل الزوايا والمسيد وأدخلت عليها برامج حديثة من المدارس الفرنسية . وكانت مدارس حرة لا تنفق عليها سلطات الاحتلال شيئاً . وأنشئت مدارس عربية ثانوية كاملة في مختلف أنحاء البلاد . وبلغ عدد المدارس التابعة لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين في عمالة الجزائر وحدها (٢٦) مدرسة سنة ١٩٣٩ . أما التعليم العالي العربي ، فلم تعرفه الجزائر منذ احتلالها إلا عام ١٩٤٤ عندما انشىء في جامعة الجزائر معهد الدراسات الاسلامية العليا Institut d'études supérieures islamiques بمرسوم صدر في ٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر من ذلك العام[٣٤] .

والتزمت السلطات الفرنسية في سياستها التعليمية بالشعار الذي رفعه المجلس الأعلى

---

(٣٢) يحاول العديد من الكتاب الفرنسيين الذين عالجوا موضوع التربية والتعليم في الجزائر تبرير محاربة السلطات الفرنسية للغة العربية بدعوى الحيرة التي انتابت المسؤولين الفرنسيين : هل يعلمون العربية العامية أو العربية الفصحى أو العربية الحديثة أو الصحفية . وردد بوابيه P. Boyer هذه الدعوى ، وهي دعوى باطلة لأن التعليم الذي كان سائداً في المغرب العربي كله كان بالعربية الفصحى ، لغة القرآن والحديث والعلوم الأخرى . أنظر : Boyer, *L'évolution de l'Algérie médiane (ancien département d'Alger) de 1830-1956*, p. 358.

(٣٣) المصدر نفسه ، ص ٣٥٩ ـ ٣٦٠ .

(٣٤) المصدر نفسه ، ص ٣٦١ ـ ٣٦٣ .

للجزائر عام ١٨٩٢ « العربي منحط وغير قادر على التعليم »[٣٥] . واعتبرت اللغة العربية لغة أجنبية وميتة ، وبدأت بإزالتها من المدارس الابتدائية والثانوية وأبقتها في الدراسات العليا لأغراض إدارية محدودة مثل إعداد المترجمين[٣٦] . ولم تشجع السلطات الفرنسية بالمقابل نشر اللغة الفرنسية والتعليم الحديث بين الجماهير الجزائرية العربية . فلم تتجاوز نسبة الجزائريين المسلمين الذين يستطيعون التحدث بالفرنسية ، حسب احصاءات سنة ١٩٤٨ ، ١٥ بالمائة من الرجال و٦ بالمائة من النساء ، بينما لم تتجاوز نسبة الذين يستطيعون الكتابة بها ٦ بالمائة من الرجال و٢ بالمائة من النساء[٣٧] .

واستمر المسيد والمدارس القرآنية الوسيلة الوحيدة للتمسك بالهوية العربية الاسلامية والحفاظ على اللغة القومية .

ولم يقتصر الأمر على محاربة اللغة العربية في المدارس ، وإنما امتد إلى الصحافة . ولم تسمح السلطات الفرنسية باصدار الصحف العربية إلا بصعوبة كبيرة ، كما منعت دخول الصحف العربية الصادرة في تونس ومراكش وأقطار المشرق العربي إلى الجزائر . وكثيراً ما تعرضت الصحيفتان العربيتان اللتان أصدرتها جمعية العلماء المسلمين « البصائر » و« الشهاب » للحظر والتوقيف .

أما **تونس** ، فقد عرفت المسيد والمدارس الاسلامية التقليدية ، كما شهدت إنشاء أولى المدارس الحديثة على يد المصلح التونسي الكبير خيرالدين الذي أسس « المدرسة الصادقية » سنة ١٨٧٤ . فكانت تدرس الرياضيات والطبيعيات والعلوم الاجتماعية واللغات : التركية والفرنسية والايطالية . وكانت اللغة العربية لغة التدريس في المرحلتين الابتدائية والثانوية . وكان باستطاعة كل من يتم الدراسة فيها أن يتابع دراسته في العلوم الدينية بجامع الزيتونة الأعظم أو أن يتم تعليمه العصري لغايته[٣٨] .

اتجهت السياسة التعليمية لسلطات الحماية في تونس إلى محاربة اللغة العربية والاستعاضة عنها باللغة الفرنسية سعياً إلى قطع الناشئة عن ماضيهم الثقافي والتاريخي وتشويه تربيتهم القومية . ففي أيار / مايو ١٨٨٣ ، أسست « إدارة العلوم والمعارف » التابعة للاقامة العامة الفرنسية . وتولت رقابة جميع الأجهزة والمؤسسات الثقافية والتعليمية بما في ذلك جامع الزيتونة . وأنشأت سلطات الحماية دار معلمين لاعداد معلمين ابتدائيين لتدريس اللغة

---

(٣٥) Landau, *Moroccan Drama, 1900 - 1955*, p. 241.

(٣٦) Vincent Monteil, «L'arabisation culturelle de l'Algérie,» *Preuves*, no. 155 (janvier 1964), pp. 32 - 33.

(٣٧) Robert Aron et al., *Les origines de la guerre d'Algérie* (Paris: Fayard, 1962), p.297.

(٣٨) محمد الفاضل بن عاشور ، **الحركة الأدبية والفكرية في تونس** ، محاضرات ألقاها على طلبة قسم الدراسات الأدبية واللغوية ، ١٩٥٥ (القاهرة : معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٥٦) ، ص ٢٤ .

الفرنسية من التونسيين سمتها « المدرسة العلوية » . وتحولت المدرسة الصادقية إلى معهد يتهيأ فيه التلاميذ للالتحاق بالمدرسة العلوية . وأصبحت اللغة الفرنسية لغة التعليم وأداة المعرفة العامة[٣٩] ، وغدت اللغة العربية لغة ثانوية . وأخذت المدارس الابتدائية الفرنسية تنافس المدارس القرآنية التقليدية حتى بلغ عدد تلامذتها (٢٨) الف تلميذ ، حسب احصاءات سنة ١٩٢٩ ، بينما بلغ عدد التلاميذ في المدارس القرآنية (٢٢) الف تلميذ ، وبلغ عدد طلبة المدارس الثانوية (٣٥٠٠) طالب ، وعدد طلبة جامع الزيتونة نحو الفي طالب . ولم يتجاوز عدد الطلبة التونسيين في الجامعات الفرنسية في ذلك العام (١٣٥) طالباً[٤٠] . ومن الجدير بالذكر أن نسبة الطلبة التونسيين من العرب في هذه الاحصاءات ضئيلة . فقد دلت احصاءات ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ على أن المدارس في تونس لم تستوعب سوى ١٦ بالمائة من مجموع الأطفال في سن الدراسة البالغ عددهم (٦٠٠) ألف طفل . وبلغ عدد التلاميذ (١٤٢١١٥) تلميذاً في المرحلة الابتدائية و(١٠٥٧٦) تلميذاً في المرحلة الثانوية و(١٠١٩٥) تلميذاً في المدارس المهنية و(٧١٢) طالباً في التعليم العالي . أما نسبة الفرنسيين بين هؤلاء الطلبة فتشكل ٢٢ بالمائة ، بينما لا يشكل الفرنسيون من مجموع سكان البلاد سوى ٥ بالمائة[٤١] .

وأنشأت سلطات الحماية المدارس الريفية écoles rurales ومدة الدراسة فيها ثلاث سنوات ، يتلقى التلاميذ خلالها اللغة الفرنسية واللغة العربية وتعليماً زراعياً بسيطاً لتخريج عمال زراعيين لدى المعمرين[٤٢] . ولما كان من المتعذر على هذه المدارس أن تستوعب جميع الأطفال الذين هم في سن الدراسة في القرى والبوادي فقد استمرت المدارس القرآنية (المسيد) . وتأسست المدارس الحرة الأهلية التي سميت « المدارس القرآنية الأهلية » حيث يتلقى فيها التلاميذ ثقافة قومية عصرية تؤهلهم لنيل الشهادة الابتدائية الحكومية أو « شهادة الأهلية » بجامع الزيتونة[٤٣] .

وشددت الاقامة العامة الفرنسية الرقابة على الصحف العربية في تونس فأصدرت ، في بداية سنة ١٩٢٢ ، قانوناً للصحافة حد من حرية الصحف العربية بحجة مقاومة انتشار الأفكار الشيوعية والدعاية الماركسية[٤٤] . ولما أصدر زين العابدين السنوسي نشرة شهرية باسم « العرب » منعتها سلطات الحماية ، رغم أن صاحبها استمر ينتحل لكل عدد اسماً مثل

---

(٣٩) المصدر نفسه ، ص ٣٠ .

(٤٠) المصدر نفسه ، ص ١٤٩ ـ ١٥٠ .

(٤١) Ziadeh, *Origins of Nationalism in Tunisia*, pp. 53 - 54.

(٤٢) عودة ، تونس . . . **مسألة العروبة وقضايا السياسة** ، ص ٣١ ـ ٣٢ ، وثامر ، **هذه تونس** ، ص ٥٧ .

(٤٣) Halstead, *Rebirth of a Nation: The Origins and Rise of Moroccan Nationalism, 1912-1944*, pp. 98-99.

(٤٤) Ziadeh, *Origins of Nationalism in Tunisia*, p. 116.

« مقالات العرب » و« الطائف العرب » ، وأخيراً أغلقت الصحيفة بصورة نهائية سنة ١٩٢٦[٤٥] .

وفي مراكش ، كان التعليم العربي الاسلامي ، رغم سطحيته ، منتشراً انتشاراً واسعاً في المدن والريف والصحراء . وكان لكل حي وقرية ودوار مسيده أو زاويته . ويقدر عدد الأطفال الذين كانوا يترددون على هذه المدارس قبيل الحماية بمئة ألف طفل . ووجد في مدينة فاس وحدها مائة وعشرون مسيداً ، وتراوح عدد الطلبة ، في جامعة القرويين ، بين ثمانمائة وألف طالب[٤٦] . ويذكر أوجين أوبان Eugène Aubin الذي قضى بين سنتي ١٩٠٢ و١٩٠٣ سنة كاملة في مراكش أن « في فاس خمس عشرة مدرسة للبنات هي في الواقع مدارس خاصة . . . كما وجد فيها مدارس مهنية للبنات تعلمهن الخياطة والتطريز » . أما التعليم الثانوي ، فقد اقتصر على مدارس فاس ومراكش ومكناس . وكانت جامعة القرويين أهم معهد للتعليم العالي في البلاد الذي كان مجانياً . وضمت هذه الجامعة سبعة عشر استاذاً لكل منهم عدد من المساعدين . وكان خريجوها يعينون في إدارة المخزن أو في القضاء الشرعي أو في المساجد أئمة أو أساتذة في الجامعة نفسها أو في جامعة مراكش[٤٧] .

واتخذت محاربة سلطات الحماية الفرنسية في مراكش للغة العربية اتجاهين أولهما عزل المراكشيين عن المعمرين الفرنسيين في التعليم . فقد كان للمعمرين مدارسهم الخاصة بهم والتي لا تختلف عن المدارس في فرنسا ، كما كان للمراكشيين مدارسهم والتي تسمى المدارس الفرنسية - المراكشية école franco - marocaines على غرار المدارس العربية - الفرنسية في الجزائر ، وكانت هذه المدارس أصنافاً عدة هي :

(١) مدارس أبناء الأعيان (écoles des fils de notables)

كانت تضم أبناء الطبقة الاجتماعية العليا من الباشوات والقواد . ولم يزد عددها عن ست مدارس . وتعتبر تكملة للمدارس الأولية ، ومدة الدراسة فيها خمس سنوات ، ومناهجها مماثلة لمناهج المدارس الأولية العادية الفرنسية écoles primaires ordinaires . وكانت اللغة العربية تدرس في مدارس أبناء الأعيان كلغة أجنبية بمعدل ساعتين إلى أربع

---

(٤٥) بن عاشور ، الحركة الأدبية والفكرية في تونس ، ص ١٢٥ - ١٢٦ .

(٤٦) Halstead, *Rebirth of a Nation: The Origins and Rise of Moroccan Nationalism, 1912- 1944*, pp. 98-99.

(٤٧) Landau, *Moroccan Drama, 1900 - 1955*, pp. 46 - 48, and Robin Leonard Bidwell, *Morocco under Colonial Rule: French Administration of Tribal Areas, 1912 - 1956* (London : Frank Cass and Co., 1973), p. 248.

ولمزيد من التفاصيل عن التعليم في مراكش والحياة الثقافية فيها قبل عهد الحماية ، أنظر : Abdallah Laroui, *Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain, 1830 - 1912* (Paris: F. Maspero, 1980), p. 192.

ساعات في الأسبوع . ويحصل خريجوها على شهادة تؤهلهم للقبول في المدارس الثانوية الاسلامية collèges musulmans والمدارس الثانوية الفرنسية lycée في الحالات النادرة[٤٨] .

(٢) مدارس المدن (écoles urbaines)

وهي مدارس أولية فتحت لأبناء صغار التجار وصغار مستخدمي الحكومة والعمال . وقد بلغ عددها (٢٥) مدرسة سنة ١٩٢٥ و(٣٩) مدرسة سنة ١٩٣٧ . كانت مدة الدراسة فيها ست سنوات ، ويقبل خريجوها في المدارس المهنية ، وقلما يقبلون في المدارس الثانوية الاسلامية . أما اللغة العربية ، فقد احتلت مقاماً ثانوياً في هذه المدارس .

(٣) المدارس الريفية (écoles rurales)

والغاية منها تعليم ابناء الفلاحين المراكشيين ليصبحوا عمالاً زراعيين منتجين . ومدة الدراسة فيها سنتان . وقد بلغ عدد هذه المدارس (٣٦) مدرسة سنة ١٩٣١ ، نصفها مخصص للعرب ونصفها الآخر للبربر . وارتفع عددها إلى (٤٤) مدرسة سنة ١٩٣٧ . وكان بإمكان خريجيها أن يلتحقوا بالمدارس الزراعية écoles agricoles أو المدارس الجهوية écoles régionales حيث يتلقون التدريب المهني . وكان التعليم في هذه المدارس باللغة الفرنسية .

(٤) مدارس التدريب المهني (écoles d'apprentissage)

وهي في المدن التي تعلم المهن العادية مثل النجارة والحدادة والتجليد والطباعة وغيرها .

(٥) مدارس البنات

وقد أنشئت أولاها في سلا سنة ١٩١٣ ، وبلغ عددها خمس عشرة مدرسة سنة ١٩٣١ وثماني عشرة مدرسة سنة ١٩٣٧[٤٩] . وفي سنة ١٩٤٣ ، ترأس السلطان محمد بن يوسف لجنة لدراسة تطوير تعليم البنات ، وجعل من نفسه رائداً في هذا الميدان ، حينما أتاح لابنته لالا عائشة أن تتعلم تعليماً عصرياً وأن تخرج بلا حجاب .

(٦) الكليات الاسلامية (collèges musulmans)

كان في مراكش كلها كليتان من هذا النوع قبل سنة ١٩٣٦ هما : كلية مولاي يوسف

---

(٤٨) Bidwell, Ibid., p. 241, and Halstead, *Rebirth of a Nation: The Origins and Rise of Moroccan Nationalism, 1912 - 1944*, p. 104.

(٤٩) Bidwell, Ibid., pp. 242 - 244; Halstead, Ibid., pp. 107 - 108; Alan Scham, *Lyautey in Morocco: Protectorate Administration, 1912 - 1925* (Berkeley: University of California Press, 1970), pp. 148 - 152, and

فارس ، تنظيم الحماية الفرنسية في المغرب ، ١٩١٢ - ١٩٣٩ ، ص ٣١٤ - ٣١٩ .

التي انشئت في الرباط سنة ١٩١٦ ، وكلية مولاي ادريس التي انشئت في السنة نفسها بفاس . وقد خصصتا لاستقبال أبناء موظفي الحكومة وكبار الملاكين وأغنياء التجار وقليل من أبناء المعوزين المتفوقين الذين حصلوا على منح من الدولة . وأنشئت دار للمعلمين في أزرو على سفوح جبال الأطلس سنة ١٩٢٧ ، وأصبحت تعرف باسم كلية البربر Collége Berbére منذ سنة ١٩٣١ . وكان مستواها العلمي أدنى من مستوى الكليتين السابقتين . وقد أنشئت مدرسة ثانوية ثالثة في مراكش سنة ١٩٣٦ . وبقيت هذه المدارس الثانوية قائمة دون زيادة أو نقصان حتى سنة ١٩٤٥ .

وكانت مدة الدراسة في هذه المدارس ست سنوات . واحتلت اللغة العربية والأدب العربي المقام الأول فيها إلى أن صدر ظهيراً ١٧ و ٢١ أيار / مايو سنة ١٩١٩ ، فأصبح التركيز قوياً على اللغة الفرنسية . وتراجعت اللغة العربية حتى أصبح عدد حصصها الأسبوعية نصف عدد الحصص المخصصة للغة الفرنسية . ويمنح خريجو هذه المدارس دبلوماً في الدراسات الثانوية الاسلامية . ومنذ سنة ١٩٣١ ، أصبحت تشمل القسم الأول من البكالوريا . ولكنها لم تمنح شهادة البكالوريا التقليدية المراكشية Baccalauréat classique marocain إلا بعد سنة ١٩٤٨[٥٠] .

(٧) مدارس الاتحاد اليهودي العالمي (Alliance israélite universelle)

وهي مدارس خاصة بالطائفة اليهودية في مراكش ، وكانت لها مدارس مماثلة في تونس . اما برامجها فمماثلة لبرامج المدارس الفرنسية[٥١] .

وعلى أي حال ، فقد بلغ عدد التلاميذ في سلطنة مراكش (٢٧٠٠٠) تلميذ سنة ١٩٤٠ ، وشكل هؤلاء ٣ بالمائة من مجموع الأطفال في سن الدراسة البالغ عددهم تسعمائة الف طفل[٥٢] .

---

(٥٠) Bidwell, *Morocco under Colonial Rule: French Administration of Tribal Areas, 1912 - 1956*, p. 245, and Halstead, *Rebirth of a Nation: The Origins and Rise of Moroccan Nationalism, 1912 - 1944,* p. 106.

(٥١) المصدر نفسه ، ص ٩٩، وفارس، **تنظيم الحماية الفرنسية في المغرب ، ١٩١٢ - ١٩٣٩** ، ص ٣٢١ - ٣٢٢ . أنشأت الاليانس اليهودية أولى مدارسها في مراكش سنة ١٨٦٢ . انظر : Gérard Israel, «L'alliance israélite universelle ,1860 - 1900,» *Câhiers de l'alliance israélite universelle,* no. 127 (février 1960), p. 77. (numéro spécial)

(٥٢) Bidwell, *Morocco under Colonial Rule: French Administration of Tribal Areas, 1912 - 1956,* p. 253.

وخير من عالج السياسة التعليمية الفرنسية في مراكش باحثان هما :
Lucien Paye, «Enseignement et société musulmane,» 3 vols. (Thèse de doctorat, Sorbonne, 1957), et R. Gaudfroy - Demombynes, *L'œuvre française en matière de l'enseignement au Maroc* (Paris: Geuthner, 1928).

كانت سلطات الحماية حريصة على أن لا تساهم المدرسة في نشر الوعي السياسي . فقد حدد المارشال ليوتي Lyautey أهداف التعليم في مراكش بقوله : « يجب أن نلتزم بمبدأ التعليم المهني للعامة والتعليم العام للنخبة . ولكن ينبغي أن ننتبه حتى لا يصبح الشباب دعاة للهياج الثوري والاضطراب . يجب أن يقتنعوا بأن واجبهم الأول هو مساعدتنا في الحفاظ على تراثهم » وكان لوي برونو Louis Brunot ، مدير مكتب التعليم الأهلي ، أكثر وضوحاً إذ قال : « يجب أن لا تكون المدرسة مركزاً لنشر الأفكار السياسية . . . وعليها أن تقصر نشاطها على تعزيز القدرة المهنية للطالب . اما السياسة بالمعنى الأوروبي ، فلا تناسب التقدم الذي تم هنا . دعنا لا نفكر في تحرير المواطن المراكشي وفي تحرير العبيد وحرية المرأة . وعندما تعرفون الحالة في مراكش ستدركون أن هذه المبادىء إذا غرست هنا فستأتي أكلاً خطيرة »[٥٣] .

وانطلاقاً من هذه الأفكار ، اعتمدت سلطات الحماية مبدأ الفصل في التعليم بين المراكشيين والمعمرين . واستمر هذا الفصل قائماً حتى نهاية الحرب العالمية الثانية . ولذا ، لم يكن مستغرباً أن لا يتجاوز عدد الطلبة المراكشيين المسلمين الذين نالوا شهادة البكالوريا الفرنسية (شهادة الدراسة الثانوية العامة) ثلاثة وأربعين طالباً في الفترة الواقعة بين سنتي ١٩٢٠ و ١٩٤٥[٥٤] .

أما الاتجاه الثاني الذي سارت فيه سلطات الحماية لمحاربة اللغة العربية في مراكش ، فهو نشر اللغة الفرنسية بين البربر (الامازيغ) ، فقد أصدرت الاقامة العامة الفرنسية بلاغاً رسمياً ، في ٢٢ أيلول / سبتمبر ١٩١٥ ، يقضي بجعل اللغة الفرنسية اللغة الرسمية للجماعات البربرية ، بها تكتب جميع المداولات في سجلات الجماعات ودفاترها ، وبها تسجل العقود والسندات . وكان القصد من ذلك ايقاف تعريب البربر والحيلولة بينهم وبين تعلم اللغة العربية لغتهم الوطنية ولغة دينهم[٥٥] .

ومن مظاهر محاربة اللغة العربية أن الجريدة الرسمية للسلطنة Bulletin officiel du maroc كانت تصدر في موعدها المحدد بينما لا تصدر النسخة العربية منها إلا بعد أسابيع . ومن هذه المظاهر كتابة اشارات الطرق بالفرنسية ، ولم تغير هذه الاشارات إلى العربية إلا بعد زوال الحماية[٥٦] . ومن الجدير بالذكر أن المقيم العام الفرنسي أصدر تعميماً (circulaire) في ١٤ آب / اغسطس سنة ١٩٢٨ ، منع بموجبه عرض المسرحيات باللغة العربية بدون

---

(٥٣) Halstead, *Rebirth of a Nation: The Origins and Rise of Moroccan Nationalism, 1912 - 1944,* p. 101.

(٥٤) المصدر نفسه ، ص ١٠٢ .

(٥٥) اللجنة الشرقية للدفاع عن المغرب ، **فرنسا وسياستها البربرية في المغرب الأقصى : تقرير مقدم إلى المؤتمر الاسلامي العام وجميع مسلمي العالم من اللجنة الشرقية للدفاع عن المغرب** ، مصدر بكلمة لمحمد المكي الناصري ([د.م.] : اللجنة ، ١٩٣٠) ، ص ٢٥ .

(٥٦) Halstead, Ibid., p. 62.

موافقته . كما منع توزيع الصحف العربية في البلاد[٥٧] . ومنذ عام ١٩١٤ ، كان روبيردو كاي Robert de Caix من كبار موظفي الاقامة العامة يقول : « التعريب يعني نشر الاسلام ، وهذا يعني تعميق فكرة الجهاد ، ونشر لغة قد تكون اداة لنقل الأفكار المعادية »[٥٨] .

ب ـ تشجيع التبشير المسيحي

شجعت سلطات الاحتلال الفرنسي الحركة التبشيرية في أقطار المغرب العربي وتعاونت مع رجالها تعاوناً تاماً ووثيقاً . وبدأت ذلك في **الجزائر** ؛ حيث سار الرهبان جنباً إلى جنب مع قوات الغزو . وفي ٢٥ آب / اغسطس ١٨٣٨ ، صدر مرسوم بانشاء اسقفية الجزائر الكاثوليكية (Evêché d'Alger) . وفي مدى عشر سنوات ، بلغ عدد رهبانها (٨١) راهباً . وانشأت الكنيسة الكاثوليكية معهداً دينياً لتخريج الرهبان الذين تولوا العمل التبشيري في البلاد . ومع تزايد اعداد المعمرين ازداد عدد الكنائس ، حتى أصبح في مدينة الجزائر ثلاث كنائس اثنتان منها كانتا في الأصل مسجدين وهما كنيسة سيدة النصر Dame des victoires وكنيسة الصليب المقدس Ste. Croix ، أما الثالثة فقد بنيت على أيدي المبشرين وهي كنيسة القديس أوغسطين St. Augustin[٥٩] . وأنشئت اسقفيتان كاثوليكيتان سنة ١٨٦٦ ، احداهما في وهران والأخرى في قسنطينة . وتولى اسقفية الجزائر المطران لافيجري Lavigerie الذي كان شاباً متعصباً ومتحمساً لتنصير مسلمي الجزائر ، ويكن احتقاراً تاماً للاسلام والمسلمين ، ويرى في الاسلام قوة هدامة غير انسانية وفتاكة ، وفي المسلمين شعباً فاشلاً لا أخلاق له . وكان يعتقد أيضاً بضرورة النهوض بهذا الشعب عن طريق تنصيره . وكان يرى أن الوسيلة إلى ذلك قطع الصلة بينه وبين القرآن الكريم ، وتربية أطفاله على مبادىء الانجيل ودمجهم في حياة الفرنسيين ، ومطاردة المسلمين حتى الصحراء ، وفصل البربر عن العرب واثارة العداء بينهما . وأطلقت يد المطران لافيجري في البلاد ، فأنشأ رهبانية جديدة لتتولى هذه المهمة التبشيرية هي « رهبانية الأخوات والأباء البيض Les soeurs et les pères Blancs » . وقد تخلت هذه الرهبنة عن طابعها الجزائري بعد حين وانتشرت في جميع أنحاء العالم . وحتى يقرب هؤلاء الرهبان والراهبات من نفوس الجزائريين اتخذ لهم لباساً شبيهاً باللباس الوطني الجزائري الأبيض . وجعل على رؤوس الرهبان طرابيش مغربية حمراء . وتولوا تعليم اللغتين العربية والبربرية في المدارس التبشيرية ، وتعلموا من الأهالي عاداتهم وتقاليدهم لتسهيل مهمة التبشير بينهم[٦٠] .

---

(٥٧) Bidwell, *Morocco under Colonial Rule: French Administration of Tribal Areas, 1912 - 1956,* pp. 5 - 6 and 20.

(٥٨) Robert de Caix, «Le Maroc français et la question indigène,» *Revue des Deux Mondes,* no. 19 (février 1914), p. 820.

(٥٩) Boyer, *L'évolution de L'Algérie médiane (ancien département d'Alger) de 1830 à 1956,* pp. 151-152.

(٦٠) Charles - André Julien, *Histoire de l'Algérie contemporaine: la conquête et les débuts* =

ولم يقتصر التبشير على هذه الرهبنة ، فقد وجد المبشرون العازاريون ، في منطقة القبائل البربرية (القبيلي) ، منذ سنة ١٦٥٠ ، وتجدد نشاطهم سنة ١٨٤٢ . ثم لحق بهم الرهبان الترابيون Trappistes سنة ١٨٤٣ . وكان اليسوعيون قد دخلوا البلاد سنة ١٨٤٠ . وظهرت رهبنات جديدة في الميدان التبشيري في الجزائر في القرن العشرين مثل المبشرين الساليزيين Les Salésiens سنة ١٩٢٦ ، والمخلصين Rédemptoristes سنة ١٩٢٩ ، والدومنيكان Les Dominicains سنة ١٩٣٢ ، والفرنسيسكان Les Franciscains سنة ١٩٤٠ ، بالاضافة إلى رهبان اخوان المدارس المسيحية Frères des écoles chrétiennes . ومن الرهبنات النسائية ، جاءت إلى الجزائر راهبات المحبة Filles de la charité سنة ١٨٤٢ ، وأخذ عدد هذه الرهبنات النسائية ينمو باضطراد حتى بلغ نحو عشرين رهبنة سنة ١٩٥٢[٦١] .

ولم تتوان الكنائس البروتستانتية عن منافسة الكنيسة الكاثوليكية في هذا الميدان . فقد صدر مرسوم فرنسي في ٣١ تشرين الأول / اكتوبر ١٨٣٩ ينظم التبشير البروتستانتي في الجزائر . وأنشئت كنيسة بروتستانتية في العاصمة الجزائرية ومركزان دينيان في دويره وبليده[٦٢] . وكان المسيحيون البروتستانت قد وفدوا إلى الجزائر كمعمرين من الالزاس وسويسرا والمانيا . ومعظمهم يتبع الكنيسة الاصلاحية في فرنسا L'Eglise réformée de France . ونشأت بعد ذلك كنائس بروتستانتية أخرى في الجزائر مثل كنيسة الادفنتست Eglise adventiste والكنيسة الانجليكانية Eglise anglicaine والكنيسة الانجيلية Eglise évangélique والكنيسة الميثودية Eglise methodiste[٦٣] .

سعى المبشرون بمختلف وسائل الترغيب والترهيب إلى تنصير المسلمين في الجزائر ، تؤيدهم في ذلك السلطات العسكرية والمدنية الفرنسية ، غير أن جهودهم آلت إلى الفشل . ولم يتجاوز عدد من اعتنق المسيحية في نهاية الحرب العالمية الثانية بضع مئات ، وذلك رغم الجهود الكبيرة والأموال الطائلة التي بذلت في هذا السبيل . وحدثت فضيحة في ميدان التبشير عام ١٨٦٧ ؛ فعلى أثر المجاعة التي اجتاحت الجزائر عام ١٨٦٦ /١٨٦٧ جمع المطران لافيجري (١٧٥٣) طفلاً جزائرياً مسلماً معظمهم من الأيتام (من سن الثامنة إلى العاشرة) . وبعد أن مات ثمانمائة منهم بسبب الأوبئة ، قام المطران بتعميد من تبقى ورفض اعادتهم إلى ذويهم بعد بضعة أشهر من المجاعة ، رغم الحاح هؤلاء على ذلك . وأعلن المطران « إنهم ملكي ، ومدينون بحياتهم لي فأنا الذي وفرتها لهم . ولن ينتزعهم أحد من ملجئهم هذا إلا بالقوة ، وبالقوة

---

de la colonisation, 1827 - 1871 (Paris: Presses universitaires de France, 1964), p. 440, et = إحسان حقي ، **تونس العربية** ، المكتبة المغربية ، ٣ (بيروت : دار الثقافة ، ١٩٦١) ، ص ٢٨٢ - ٢٨٣ .

(٦١) Boyer, *L'évolution de l'Algérie médiane (ancien département d'Alger) de 1830 à 1956,* pp. 365 - 367.

(٦٢) المصدر نفسه ، ص ١٥٢ .

(٦٣) المصدر نفسه ، ص ٣٦٨ .

وحدها » وكان المطران قد أنشأ لهؤلاء الأطفال قريتين في منطقة عطاف (الشليف)(٦٤) . والواقع أن أساليب المبشرين هذه زادت من تمسك مسلمي الجزائر بدينهم ومعتقداتهم وأيقظت في نفوسهم حوافز التشبث بهويتهم العربية ـ الاسلامية ، وتفتحت عقولهم على أساليب فرنسا في محو شخصيتهم القومية فنما لديهم الوعي السياسي واليقظة الدينية .

وامتد التبشير المسيحي من الجزائر إلى **تونس** بعد أن فرضت عليها الحماية . وانتقل المطران لافيجري إلى تونس وتابع عمله فيها حتى مات . ونصب له الفرنسيون تمثالاً كبيراً في باب البحر عند مدخل العاصمة التونسية القديمة . وانتشرت الكنائس في المدن التونسية الكبرى ، وشهدت البلاد ألواناً من الرهبان يجوبون الأرياف والبوادي ساعين إلى تنصير التونسيين . ولما فشلوا في مهمتهم هذه اكتفوا باقامة الطقوس الدينية للمعمرين . وسعوا في أيار / مايو **١٩٣٠** ، إلى عقد المؤتمر الافخارستي (القربان المقدس) في (قرطاج) تونس احتفاء بمرور خمسين عاماً على احتلال الفرنسيين للبلاد . وعقد المؤتمر المذكور ، وقام الشبان المؤتمرون بتظاهرات كبيرة في العاصمة ، وهم يحملون اللافتات التي تحمل عبارات « الحملة الصليبية التاسعة » ، اشارة إلى أن المؤتمر امتداد للحملة الصليبية الثامنة التي قادها ملك فرنسا القديس لويس Saint Louis سنة **١٢٧٠** في عهد الأمير الحفصي المستنصر بالله والتي منيت بالاخفاق التام .

واحتج الشعب التونسي على هذا المؤتمر بالاضراب والتظاهر وحملت الصحف الوطنية « العمل التونسي L'Action tunisienne » و « صوت الشعب La voix du peuple » على المؤتمر بشدة(٦٥) .

وشهدت **مراكش** نشاطاً تبشيرياً واسعاً في ظل الحماية الفرنسية . واتخذ هذا النشاط مراكز له في المدن الكبرى ، حيث توجد الكنائس الكبيرة مثل فاس ومكناس والرباط والدار البيضاء ومراكش وسلا والجديدة وآسفي وأغادير ووزان وبودنيب وتازه وجرسيف وميدلت وتادلا . كما اتخذ مراكز دورية يتردد عليها المبشرون في فترات معينة في القرى والمدن الصغيرة . وقد بلغ عدد مراكز التبشير هذه سنة **١٩٣١** نحو ثمانين مركزاً(٦٦) . وتركز النشاط التبشيري في المناطق البربرية باعتباره وسيلة مهمة من وسائل السياسة البربرية التي

(٦٤) Julien, *Histoire de l'Algérie contemporaine: la conquête et les débuts de la colonisation, 1827 - 1871,* p. 441.

(٦٥) علال الفاسي ، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي** (طنجة : عبدالسلام جسوسي ، ١٩٤٨) ، ص ٦٠ ـ ٦١ ؛ عـودة ، **تونس . . . مسألة العروبة وقضايا السياسة** ، ص ٥٢ ؛ حقي ، **تونس العـربيـة** ، ص ٢٨١ ، و Jacques Berque, *Le Maghreb entre deux guerres, 2éme éd.*, Collection esprit, Série frontiére ouverte (Paris: Seuil, 1970), pp. 141-142.

(٦٦) اللجنة الشرقية للدفاع عن المغرب ، **فرنسا وسياستها البربرية في المغرب الأقصى : تقرير مقدم إلى المؤتمر الاسلامي العام وجميع مسلمي العالم من اللجنة الشرقية للدفاع عن المغرب** ، ص ٨١ ـ ٨٢ .

اعتمدتها سلطات الحماية في مراكش . وكان للحركة التبشيرية مجلتان هما « مراكش الكاثوليكية Le Maroc catholique » ومجلة « تاريخ البعثات التبشيرية Revue d'histoire des missions » ظلتا تدعوان على الدوام إلى تنصير مراكش وسكانها من البربر خاصة . وتولى القادة العسكريون الفرنسيون للمناطق توزيع الكتب التبشيرية عن حياة المسيح بالعربية والفرنسية(٦٧) . وكانت نتائج هذه الحركة ضئيلة جداً ، ولم تختلف عمّا تم في الجزائر وتونس .

ج - التجنس بالجنسية الفرنسية

بدأت فرنسا تجربة التجنيس في **الجزائر** ، فقد أصدرت الحكومة الفرنسية قراراً في الثاني من تموز / يوليو سنة **١٨٣٤** يعتبر الجزائر « أرضاً فرنسية » . ثم أصدرت قانون **٤** آذار / مارس سنة **١٨٤٨** الذي يعتبرها جزءاً لا يتجزأ من فرنسا . وسعى نابليون الثالث إلى تحقيق المساواة بين الجزائريين والفرنسيين(٦٨) ، فأصدر مرسومه المشهور في **١٤** حزيران / يونيو **١٨٦٥** ، بعد زيارته الثانية للجزائر . وبموجبه ، أصبح الجزائريون رعايا فرنسيين يخضعون لأحكام الشرع الاسلامي ولكنهم لا يتمتعون بحقوق المواطنة الفرنسية . وإذا طلب أحدهم الجنسية الفرنسية فتعطى له ، وعندها يصبح خاضعاً للقانون المدني الفرنسي ويتنازل عن قانون الأحوال الشخصية الاسلامي(٦٩) . وبقي هذا التشريع قائماً حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ، رغم المحاولات العديدة لتعديله . وأصدرت الحكومة الفرنسية قانون الأهالي Code de l'indigénat سنة **١٨٧١** ، فقيد من حرية الأهالي وفرض عليهم ضرائب باهظة وقيوداً شديدة ومذلة . وعدل هذا القانون سنة **١٨٨١** ، بحيث أصبحت صلاحيات الحكام الاداريين واسعة جداً ، والغرض من ذلك القضاء على أي ثورة في البلاد أو تمرد على السلطة(٧٠) . ورغم هذا الوضع الشاذ للأهالي الجزائريين ، فقد فرض عليهم التجنيد الاجباري سنة **١٩١٢**(٧١) .

وبعد الحرب العالمية الأولى ، صدر قانون **٤** شباط / فبراير **١٩١٩** الذي أبقى شروط التجنس بالجنسية الفرنسية ، وأوّلها التخلي عن الشريعة الاسلامية في الأحوال الشخصية ، كما هي . ورغم صدور قانون ٧ آذار / مارس سنة **١٩٤٤** الذي اعتبر الجزائريين مواطنين

(٦٧) Halstead, *Rebirth of a Nation: The Origins and Rise of Moroccan Nationalism, 1912 - 1944,* pp. 73 - 74.

(٦٨) Julien, *Histoire de l'Algérie contemporaine: la conquête et les débuts de la colonisation, 1827 - 1871,* pp. 424 - 425, et سعدالله ، **الحركة الوطنية الجزائرية** ، ص ٢٩ .

(٦٩) العقاد ، **المغرب العربي : الجزائر ، تونس ، المغرب الأقصى** ، ص ١٥٣ ـ ١٥٤

(٧٠) سعدالله ، المصدر نفسه ، ص ١٠٣ ـ ١٠٥ .

(٧١) المصدر نفسه ، ص ١١١ .

فرنسين وقسمهم إلى صنفين من المواطنين ، فقد ظل الاقبال على التجنس ضعيفاً ، وفضل مسلمو الجزائر الاحتفاظ بهويتهم العربية الاسلامية(٧٢) .

اما الطائفة اليهودية في الجزائر ، فقد منحت حق التجنس بالجنسية الفرنسية بصورة فردية بمرسوم ١٤ تموز / يوليو ١٨٦٥ . ولكن الاقبال على التجنس كان ضعيفاً ، وربما كان ذلك بسبب التعقيدات الادارية التي رافقت اجراءات التجنس . ولم يزد عدد اليهود الذين حصلوا على الجنسية الفرنسية ، خلال السنوات الأربع التي تلت هذا المرسوم ، (١٤٤) شخصاً من مجموع الطائفة اليهودية في الجزائر البالغ (٣٧٠٠٠) نسمة . ولما جاء كريميو Crémieux وزيراً للعدلية ، وهو يهودي الديانة ، وكانت له صلات وثيقة بيهود الجزائر ، أصدر مرسوماً في ٢٤ تشرين الأول / اكتوبر ١٨٧٠ ، يمنح اليهود الجنسية الفرنسية بصورة جماعية . واستمر العمل بهذا المرسوم حتى ٧ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٤٠ ، حينما الغي في عهد حكومة فيشي . ثم أعيد العمل به بعد انزال الحلفاء في الجزائر سنة ١٩٤٣(٧٣) .

وفي **تونس** ، التي نصت معاهدة الحماية على الحفاظ على شخصيتها الوطنية ، لم تتورع السلطات الفرنسية عن الاعتداء على هذا الحق ، وفتحت باب التجنس بالجنسية الفرنسية . أصدرت ، أول الأمر ، قانوناً في ٢٦ حزيران / يونيو ١٨٨٩ يقضي باحتفاظ الفرنسية التي تتزوج أجنبياً بجنسيتها . وكان الأمر العالي (المرسوم) ، الصادر عن الباي في ٢٩ تموز / يوليو ١٨٨٧ ، قد أعطى تسهيلات كبيرة للتونسيين الراغبين في نيل الجنسية الفرنسية . ومنح الأجانب المقيمين في تونس حق اكتساب الجنسية الفرنسية ، وبذلك ، أصبحت الاقامة في تونس كالاقامة في فرنسا نفسها شرطاً لنيل الجنسية الفرنسية . وجاء الأمر العالي الصادر في تشرين الأول / اكتوبر ١٩١٠ بتسهيلات جديدة ، إذ نص على اعتبار ابناء المتجنس بالجنسية الفرنسية فرنسيين ، بينما كان لهم ، قبل ذلك حق الاختيار بين الجنسية التونسية والجنسية الفرنسية . ثم صدر تشريع في ٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٢١ ، يقضي بتجريد الأجانب المقيمين بتونس والذين ولد اجدادهم فيها من الجنسية التونسية ومنحهم الجنسية الفرنسية . واستثنى من ذلك المعمرون الايطاليون الذين ظلوا يتمتعون بامتيازات خاصة . وقد طبق هذا التشريع على الجالية المالطية التي بلغ عددها (١٣٥٢٠) نسمة . واحتجت بريطانيا على ذلك واعتبرته اعتداء على رعاياها ، ورفعت القضية إلى عصبة الأمم ثم إلى محكمة العدل الدولية بلاهاي سنة ١٩٢٣ ، فأصدرت قراراً باعتبار المعاهدة الانكليزية ـ التونسية ، المبرمة سنة

---

(٧٢) جوان جلسبي ، **ثورة الجزائر** ، ترجمة عبدالرحمن أبو طالب (القاهرة : الدار المصرية للتأليف والترجمة ، [د.ت.]) ، ص ٣٧ ، و

Abbas, *Guerre et révolution d'Agérie. I. La nuit coloniale*, p. 115.

(٧٣) Julien, *Histoire de l'Algérie contemporaine: la conquête et les débuts de la colonisation, 1827 - 1871*, pp. 467 - 468; Dorothy Maud Pickles, *Algeria and France: From Colonialism to Cooperation* (London: Methuen; New York: Praeger, 1963), p. 20, and

الفاسي ، **المغرب العربي منذ الحرب العالمية الأولى** ، ص ٣٩ .

١٨٧٥ ، سارية المفعول ، وهي التي تعطي هذه القضية صفة دولية . ومع ذلك ، فقد حصل على الجنسية الفرنسية من الجالية المالطية (٥١٦٠) شخصاً(٧٤) .

وذهبت الحكومة الفرنسية إلى أبعد من ذلك ، حينما أصدرت قانوناً في ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٢٣ يقضي بمنح الجنسية للتونسيين الذين يطلبونها والذين تتوافر فيهم الشروط المطلوبة ، وأولها التخلي عن قانون الأحوال الشخصية الاسلامي والخضوع للقانون المدني الفرنسي . وشجعت فرنسا التونسيين على التجنس بمنح من يحصل على الجنسية الفرنسية المساواة في الراتب مع مثيله الفرنسي والتمتع بالامتيازات نفسها التي يتمتع بها الفرنسي في تونس . ومع ذلك ، فقد أقبل عدد محدود من التونسيين على التجنس . وكوّن هؤلاء ، بمساعدة سلطات الحماية ، جمعية خاصة بهم هي « جمعية المسلمين الفرنسيين » التي عملت على زيادة عدد المتجنسين والدفاع عن مصالحهم . واستمر التجنس بصورة بطيئة حتى توقف سنة ١٩٣٩(٧٥) .

وقد قاومت الحركة الوطنية التونسية التجنس بقوة . واستفتت علماء المسلمين في حكم المتجنس في نظر الشرع الاسلامي ، فسكت معظمهم ، لكن الشيخين : أحمد عيّاد والتهامي عمار أفتيا بردّة المتجنس وعدم جواز معاملته معاملة المسلم . وأفتى شيوخ الأزهر بمثل ذلك . وأضرب طلبة جامع الزيتونة سنة ١٩٢٣ عن الدروس ، وطالبوا باقالة شيخ الجامع ، الطاهر بن عاشور ، لأنه لم يفت بردّة المتجنس المسلم . كما امتنع المصلون عن الصلاة وراء الأئمة الذين شاركوا في الافتاء بعدم ردة المتجنس المسلم(٧٦) . وعلى أي حال ، فقد كان الاقبال ضعيفاً على التجنس ولم يزد عدد المتجنسين من التونسيين على عشرين ألف مسلم بين عامي ١٩٢٣ و١٩٣٣(٧٧) .

أما في **مراكش** ، فقد فتحت سلطات الحماية باب التجنس للبربر في محاولة لكسبهم إلى جانبها ، وشق الوحدة الوطنية التي تربطهم باخوانهم العرب . وتساوقت حركة تجنيس البربر مع محاولات عزلهم عن العرب ، وتثقيفهم بالثقافة الفرنسية ، وفرض القضاء الفرنسي عليهم وتنصيرهم ، ومحاربة استعمالهم للغة العربية في المجالات الرسمية والدينية . وكما باءت جهودها بالفشل في الجزائر وتونس كذلك كان الأمر في مراكش .

---

(٧٤) ثامر ، **هذه تونس** ، ص ٨٠ ـ ٨٦ .

(٧٥) مكتب الاخبار التونسية ، **الحملة الصليبية على الاسلام في شمال افريقيا : مسألة تجنيس المسلمين بالجنسية الفرنسية** (القاهرة : المطبعة السلفية ، ١٣٥٢ هـ) ، ص ٨ ، ٩ و ١٣ ـ ١٤ .

(٧٦) الفاسي : **المغرب العربي منذ الحرب العالمية الأولى** ، ص ٤٢ ، و **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي** (طنجة : عبدالسلام لجسوسي ، ١٩٤٨) ، ص ٦٢ .

(٧٧) أحمد توفيق المدني ، **حياة كفاح : مذكرات ، ١٩٠٥ ـ ١٩٥٤** ، ٢ ج (الجزائر : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧) ، ص ٢٧٩ ـ ٢٨٢ ، والحبيب بورقيبة ، **حياته وجهاده** ، ص ٣٥ .

د ـ الاستيلاء على الحبوس (الأوقاف) الاسلامية

كان للأوقاف الاسلامية ، في أقطار المغرب العربي ، شأنها في ذلك شأن الأوقاف في مختلف البلاد الاسلامية ، أغراض متعددة مثل الانفاق على المساجد والمدارس والمعاهد بمختلف أنواعها ، وعلى العاملين في العلم والقضاء والقائمين على المساجد والجوامع من مؤذنين وخطباء وأئمة ، وعلى كثير من أعمال الخير والخدمات العامة . وكانت هذه الممتلكات الوقفية ، سواءً أكانت عامة أم ذرّية ، هدفاً للسلطات الفرنسية . فبعد مضي شهرين على ابرام اتفاق استسلام **الجزائر** ، أصدر الجنرال دوبومون de Beaumont أمراً في ٨ أيلول / سبتمبر سنة **١٨٣٠** يقضي بالاستيلاء على الأوقاف الاسلامية . ثم أصدر أمراً ثانياً في ٧ كانون الأول / ديسمبر من العام نفسه يكفل له حق التصرف في الممتلكات الوقفية بالتأجير أو الكراء[٧٨] . وضمت أراضي الأوقاف إلى أملاك الدولة بقرار صدر في **٢٤** آذار / مارس سنة **١٨٤٣**[٧٩] . واستولت السلطات الفرنسية على مئات المساجد والجوامع في مختلف أنحاء البلاد وحولتها إلى كنائس أو كاتدرائيات[٨٠] . وصدر قانون في الأول من تشرين الأول / اكتوبر سنة **١٩٤٤** أحل للأوروبيين شراء أراضي الأوقاف وامتلاكها . وبذلك حرمت المؤسسات الاسلامية من مصادر الانفاق عليها وأخذت تتراجع تدريجياً وتزول .

أما في **تونس** ، فقد قدرت مساحة أراضي الأوقاف العامة والخاصة عند فرض الحماية عليها بنحو أربعة ملايين هكتار ، فكانت تعادل ربع مساحة البلاد[٨١] . وكما حدث في الجزائر ، اتجهت أنظار السلطات الفرنسية إلى هذه الأوقاف للسيطرة عليها ، فأصدرت قراراً في **١٣** تشرين الثاني / نوفمبر سنة **١٨٩٨** ، يفرض على ادارة الأوقاف أن تخصص كل عام جزءاً من أراضي الأوقاف العامة لا تقل مساحته عن الفي هكتار توضع تحت تصرف (ادارة الفلاحة والاستعمار) التي تأسست في ذلك العام لتنظيم وتوزيع الأراضي على المعمرين الفرنسيين ، وتضمن هذا القرار أن يتم نقل الملكية بين الادارتين مباشرة ودون اشهار عقاري . وأعطي لادارة الفلاحة والاستعمار حق انتقاء الأراضي المناسبة وتقدير أثمانها . ولم يلغ العمل بهذا القرار إلا في **٢٠** كانون الثاني / يناير سنة **١٩٤٢**[٨٢] . وبلغت مساحة ما استولى عليه الاستعمار الرسمي الفرنسي من أراضي الأوقاف التونسية ، حتى سنة **١٩٣٨** ، نحو ستة وثلاثين ألف هكتار ، بينما استولى الاستعمار الخاص على مئة وخمسين ألف هكتار

---

(٧٨) أحمد الخطيب ، **الثورة الجزائرية : دراسة وتاريخ** (بيروت : دار العلم للملايين ، **١٩٥٨**) ، ص **١١٢ - ١١٣** .

(٧٩) Julien, *Histoire de l'Algérie contemporaine: la conquête et les débuts de la colonisation, 1827 - 1871*, p. 240.

(٨٠) الجزائري ، **الجزائر الحرة** ، ص **١١٩ - ١٢٠** .

(٨١) ثامر ، **هذه تونس** ، ص **٤٦** .

(٨٢) علي البلهوان ، **تونس الثائرة** (القاهرة : لجنة تحرير المغرب العربي ، **١٩٥٤**) ، ص **٢٢ - ٢٤** .

هي خيرة أراضي الأوقاف وأكثرها خصوبة وانتاجاً[٨٣] .

ولم تحترم سلطات الحماية الأوقاف الاسلامية ، وأعلنت رفضها لوقف الأراضي للمؤسسات الدينية والخيرية كالمساجد ودور العلم والمستشفيات . واباحت تعويض أراضي الوقف بالمباني والأموال . وأدى ذلك إلى افقار ادارة الأوقاف وعجزها عن الانفاق على المدارس الاسلامية والمساجد وغيرها من المشروعات الخيرية .

أما في **مراكش** ، حيث كانت المقاومة لسيطرة المعمرين على الأراضي قوية ، فقد صدر ظهير سنة **١٩٢٣** يسمح بالتمتع بأراضي الحبوس مقابل المال ، كما حدث في تونس[٨٤] . وبموجب هذا الظهير أتيح للمعمرين استثمار أراضي الحبوس . غير أن سيطرة المعمرين في مراكش على الأراضي الوقفية كانت محدودة إذا ما قورنت بسيطرة المعمرين على الأراضي الوقفية في الجزائر وتونس . وبقيت وزارة الحبوس في مراكش هي التي تحافظ على الممتلكات الوقفية .

هـ ـ مقاومة القضاء الشرعي الاسلامي وتقليص سلطاته

كان القضاء الشرعي هو السائد في أقطار المغرب العربي قبل الاحتلال الفرنسي . وكان السلطان العثماني ، في الأستانة ، يفوض سلطاته القضائية للقضاة الشرعيين بصفته خليفة للمسلمين يجمع السلطات كلها في يده ، ويعين القضاة في الايالات العثمانية التي كانت الجزائر وتونس جزءاً منها . ولما اسقل الدايات في الحكم بالجزائر والبايات في تونس ، أصبح كل منهما يفوض صلاحياته القضائية إلى قضاة يعينهم في مختلف أنحاء البلاد . وكان سلطان مراكش يتمتع نظرياً بالسلطات نفسها التي يتمتع بها السلطان العثماني ، ويعين القضاة ويفوضهم سلطاته القضائية .

ووجد في **الجزائر** ، حين الاحتلال الفرنسي لها ، قضاة للمذهب المالكي وقضاة للمذهب الحنفي يتمتعون بسلطات واسعة في تطبيق أحكام الشريعة الاسلامية ، كما وجد في العاصمة الجزائرية مفتيان : أحدهما حنفي يعينه السلطان ، فهو ممثل شيخ الاسلام في القطر الجزائري ويصدر فتاويه وفقاً للمذهب الحنفي ، مذهب الدولة الرسمي ؛ وثانيهما مالكي يصدر فتاويه مستنداً إلى المذهب المالكي ، مذهب معظم السكان . والقاضي يرأس المحكمة الشرعية ويساعده عدلان يضمنان حسن تنفيذ قراراته وكتّاب وشاويشيه لحفظ الأمن في المحكمة . ويمكن استئناف أحكام القضاة أمام مجلس أعلى لا يصدر حكماً وإنما يصدر فتوى يلتزم بها القضاة . وفي حالة الخلاف في الرأي ، يستطيع الداي أن يعرض القضية على مجلس

---

(٨٣) يونس درمونة ، **تونس بين الحماية والاحتلال** ، مكتب تونس الحرة (القاهرة : مكتبة الخانجي ، **١٩٥٣**) ، ص **٧٢ - ٧٣** ، وثامر ، **هذه تونس** ، ص **٤٦ - ٤٨** .

(٨٤) فارس ، **تنظيم الحماية الفرنسية في المغرب ، ١٩١٢ - ١٩٣٩** ، ص **٣٨٢** .

شورى أعلى يضم المفتين والقاضيين (الحنفي والمالكي) وبعض العلماء . ويبت في الأمور القضائية لدى القبائل نواب للقاضي . اما القضايا الجزائية ، فينظر فيها البايات والقواد فيصدرون أحكامهم باستثناء الحكم بالاعدام الذي كان من اختصاص الداي[٨٥] .

ولما احتلت فرنسا الجزائر ، سعت إلى تقليص صلاحيات المحاكم الشرعية تدريجياً حتى أحلت محلها المحاكم الفرنسية وأكرهت السكان على التقاضي أمامها . ففي سنة ١٨٤١ ، نزع من المحاكم الشرعية حق النظر في الجنح والجنايات . ثم نزع منها حق النظر في شؤون الملكية العقارية ليسهل على سلطات الاحتلال السيطرة على الأراضي وتوزيعها على المعمرين . وقد أنشئت محاكم صلح فرنسية سنة ١٨٥٤ . ونص قانون ٣١ كانون الأول / ديسمبر سنة ١٨٥٩ على تبعية المحاكم الاسلامية للمحاكم الفرنسية ، وأصبح من حق رؤساء المحاكم الأخيرة الرقابة على القضاء الاسلامي ، كما غدا استئناف المحاكم الشرعية في يد المحاكم الفرنسية . وألحقت بهذه المحاكم غرف استشارية بها مستشارون مسلمون للقاضي الفرنسي . ومنذ سنة ١٨٨٦ ، أصبح قاضي الصلح الفرنسي يحكم في قضايا المسلمين التي لا يوجد فيها نص صريح بتطبيق أحكام الشرع الاسلامي . ثم ألحقت جميع المحاكم الشرعية الاسلامية في الجزائر بوزارة العدلية بباريس منذ صدور قانون الحاق الجزائر ادارياً بفرنسا . وتوقف هذا الالحاق سنة ١٨٩٦ ، وأصبحت هذه المحاكم ملحقة بالحاكم العام في الجزائر . واستمرت صلاحيات المحاكم الشرعية في التقلص حتى أصبح في عام ١٩٤٤ من حق أي جزائريين مسلمين التقاضي أمام محكمة فرنسية إذا وافق كلاهما على ذلك[٨٦] .

وبموجب القانون الصادر في ١٨٥٩/١٢/٣١ ، أخرجت القبائل البربرية من مناطق المحاكم الشرعية الاسلامية وألحقت بمحاكم عرفية بحجة أن هذه القبائل تطالب بالاحتفاظ بعاداتها وتقاليدها واعرافها البربرية . وأوجدت السلطات الفرنسية مجالس الجماعات البربرية tribunaux coutumiers أو محاكم العرف ، « ومنحت صلاحية الفصل والقضاء بين بربر الجزائر . وكان هذا الاجراء خطوة مرحلية نحو الانتقال إلى المحاكم الفرنسية . ولما ثارت القبائل البربرية بقيادة المقراني ، سنة ١٨٧١ ، حلت السلطات الفرنسية الجماعات البربرية بقرار صدر في ٢٩ آب / أغسطس سنة ١٨٧٤ ، ونقلت اختصاصاتها إلى قضاة صلح فرنسيين طبقوا على القبائل البربرية العرف والعادة في كل ما يتعلق بالأحوال الشخصية والميراث والعقود المدنية والتجارية والأملاك العقارية . وكان على القاضي الفرنسي أن يستعين بخبير بربري لتطبيق هذا العرف . وحاولت سلطات الاحتلال التخلي عن العرف البربري تدريجياً . ففي ١٧ نيسان / ابريل سنة ١٨٨٩ ، صدر قانون يعطي القضاة الفرنسيين ، في المناطق البربرية ، سلطات واسعة دون الاستعانة بالعرف البربري »[٨٧] .

---

(٨٥) Julien, *Histoire de l'Algérie contemporaine: la conquête et les débuts de la colonisation, 1827 - 1871*, pp. 5 - 6.

(٨٦) الفاسي : **المغرب العربي منذ الحرب العالمية الأولى** ، ص ٥٦ ـ ٥٨ ، و**السياسة البربرية في مراكش** ، ص ٣ ، والعقاد ، **المغرب العربي : الجزائر ، تونس ، المغرب الأقصى** ، ص ١٦٨ .

(٨٧) اللجنة الشرقية للدفاع عن المغرب ، **فرنسا وسياستها البربرية في المغرب الأقصى : تقرير مقدم إلى** =

أما في **تونس** ، حيث كان القضاء الشرعي قبل الحماية شبيها بالقضاء الشرعي في الجزائر ، فقد انتهجت سلطات الحماية أساليب أخرى استهدفت الاعتداء على القضاء الشرعي وتقليص سلطاته . وأحدثت أول الأمر محاكم فرنسية لتحل محل المحاكم القنصلية التي بلغ عددها قبل الحماية خمس عشرة محكمة . وكان الغاء آخر هذه المحاكم القنصلية في ١٥ آب / أغسطس سنة ١٨٨٤ . وشملت صلاحيات المحاكم الفرنسية النظر في القضايا بين التونسيين والأجانب المتعلقة بالشؤون العقارية . ثم وضعت المحاكم التونسية تحت رقابة موظفين فرنسيين . وأنيطت النيابة العامة بقاض فرنسي ، كما اسندت رئاسة محكمة النقض والابرام لقاض فرنسي[٨٨] .

ومنذ سنة ١٩٢١ ، تولت وزارة عدل تونسية الاشراف على المحاكم التونسية كلها ، بما فيها المحاكم الشرعية . وعين لهذه الوزارة مستشار فرنسي يسيطر عليها ، ونزعت من المحاكم الشرعية صلاحيات النظر في مسائل الملكيات العقارية ، وأعطيت لمحاكم مختلطة لتسهيل عمليات استملاك الأراضي الأميرية والوقفية[٨٩] .

وفي سنة ١٩٢٦ ، منحت المحاكم الفرنسية في تونس حق النظر في القضايا السياسية . وأصدرت الاقامة العامة أمراً في ٦ أيار / مايو سنة ١٩٣٣ ، يخول المقيم العام حق اعتقال أي فرد ولمدة سنتين قابلتين للتجديد دون أية محاكمة[٩٠] .

وشهدت سلطنة **مراكش** اعتداء على القضاء الشرعي من طرف سلطات الحماية مماثلاً لما حدث في الجزائر وتونس . وكان في مراكش ، قبل الحماية ، ثلاثة أنواع من المحاكم هي :

- المحاكم المخزنية التي يترأسها الباشا في المدن والقائد في الريف والقبائل .
- المحاكم الشرعية التي يرأسها قاض ، ويساعده عدول ووكلاء وأعوان ، وتحكم وفق الشريعة الاسلامية .
- محاكم الحسبة ويتولى رئاستها المحتسب ، ومهمتها تنظيم الأسواق وتحديد الأسعار ومراقبة المكاييل والفصل في النزاعات والقضايا المتصلة بهذه الأمور[٩١] .

لم يكن من اليسير تدخل الحماية في القضاء الشرعي لصلته الوثيقة بالسلطان ، ولذا اتصف هذا التدخل بالالتواء والتعقيد . وكانت بدايته صدور ظهير سلطاني في ٣١ تشرين

= **المؤتمر الاسلامي العام وجميع مسلمي العالم من اللجنة الشرقية للدفاع عن المغرب** ، ص ٥ ـ ٦ .

(٨٨) درمونة ، **تونس بين الحماية والاحتلال** ، ص ٥٢ ، وثامر ، **هذه تونس** ، ص ٧١ .

(٨٩) العقاد ، **المغرب العربي : الجزائر ، تونس ، المغرب الأقصى** ، ص ٣٥٤ .

(٩٠) الفاسي ، **المغرب العربي منذ الحرب العالمية الأولى** ، ص ٥٩ ؛ ثامر ، **هذه تونس** ، ص ٣٨ ، وعودة ، **تونس . . . مسألة العروبة وقضايا السياسة** ، ص ٢٤ ـ ٢٥ .

(٩١) اللجنة الشرقية للدفاع عن المغرب ، **فرنسا وسياستها البربرية في المغرب الأقصى : تقرير مقدم إلى المؤتمر الاسلامي العام وجميع مسلمي العالم من اللجنة الشرقية للدفاع عن المغرب** ، ص ٥٠ ، و =

الأول / اكتوبر سنة ١٩١٢ ، بايجاد وزارة عدل مسؤولة مباشرة عن القضاء الشرعي بدلاً من السلطان . ثم صدر ظهير ٧ تموز / يوليو سنة ١٩١٤ الذي نظم القضاء الشرعي وأصلحه . وأنشأ ظهير ٤ شباط / فبراير ١٩٢١ محكمة الاستئناف الشرعية العليا . وحاولت الحماية الحد من انتشار المحاكم الشرعية في البلاد . وكثيراً ما تدخل المقيم العام في تعيين القضاة وفصلهم[٩٢] .

وكما فعلت سلطات الاحتلال في الجزائر ، لجأت سلطات الحماية في مراكش إلى عزل القضاء في المناطق والقبائل البربرية عن القضاء الوطني المراكشي . فقد أكره الماريشال ليوتي السلطان يوسف بن الحسن على اصدار ظهير ١١ أيلول / سبتمبر ١٩١٤ لتحقيق هذه الغاية . وجاء ، في هذا الظهير ، تبريراً لفصل القبائل البربرية عن المجتمع المراكشي ، ما يلي :

« نظراً إلى أن قبائل جديدة تنضم يوماً فيوماً إلى الامبراطورية المغربية بفضل الأمن والسلام ، ونظراً إلى أن هذه القبائل من الجنس البربري ، لها قوانين وعادات خاصة تستعمل عندها منذ القدم ولها بها تعلق شديد ، ونظراً إلى أنه يلزم ، لخير رعايانا ولطمأنينة ايالتنا السعيدة ، رعاية الحالة العرفية التي تدير هذه القبائل ، أصدر جلالة السلطان أمره بما يأتي :

الفصل الأول : قبائل العرف البربري تكون محكومة ومنظمة طبق قوانينها وأعرافها الخاصة ، تحت مراقبة السلطات وتبقى محكومة ومنظمة كذلك .

الفصل الثاني : تصدر قرارات من وزيرنا الأكبر (رئيس الوزراء) ، بالاتفاق مع الكاتب العام للحكومة الشريفة (فرنسي) ، تعيين شيئاً فشيئاً وحسب الحاجة :

(١) القبائل التي تدخل في دائرة العرف البربري .

(٢) نصوص القوانين والتنظيمات التي تطبق على قبائل العرف البربري »[٩٣] .

وبذلك ، بدأ تشكيل محاكم العرف البربري لتحل محل المحاكم الشرعية وتقوم بمهامها . وشجعت الحماية على تكاثرها حتى بلغ عددها (٧٢) محكمة سنة ١٩٣٠ . واعتبرت هذه المحاكم من وسائل فَرْنَسَةْ البربر ، وعزلهم عن المجتمع المغربي . وصدر ظهير ١٥ حزيران / يونيو سنة ١٩٢٦ ، فأعطى محاكم العرف البربري صلاحية تسجيل الأراضي في

= Scham, *Lyautey in Morocco: Protectorate Administration, 1912 - 1925*, pp. 162 - 167.

(٩٢) Bidwell, *Morocco under Colonial Rule: French Administration of Tribal Areas, 1912 - 1956*, p. 264, and Scham, Ibid., pp. 167 - 175.

(٩٣) اللجنة الشرقية للدفاع عن المغرب ، **فرنسا وسياستها البربرية في المغرب الأقصى : تقرير مقدم إلى المؤتمر الاسلامي العام وجميع مسلمي العالم من اللجنة الشرقية للدفاع عن المغرب** ، ص ١٢ ، و Halstead, *Rebirth of a Nation: The Origins and Rise of Moroccan Nationalism, 1912-1944*, pp. 65-67.

المناطق التي تخضع لها . وكان يرأس هذه المحكمة ضابط الشؤون الأهلية Officier des affaires indigènes[٩٤] .

كان وضع السلطان المراكشي محرجاً للغاية في ظل الوضع الجديد . وقد عبر عن ذلك المستشار الفرنسي للحكومة في ١٣ حزيران / يونيو سنة ١٩٢٧ ، فقال : « إنه (السلطان) يعترف بضرورة تنظيم القبائل البربرية على يد السلطات الفرنسية ، ولكنه لا يرغب قط في أن يدس أنفه في هذه المسائل ، وأن يأخذ قراراً رسمياً مكتوباً قد يقلب الشريعة (الاسلامية) ، وأن يصدر ظهيراً يقر انهيار سلطته كامام وحام للعقيدة الاسلامية فالمسألة في نظره تتصل بسمعته الشخصية لدى رعاياه كما تتعلق بالوازع الديني الذي يلتزم به التزاماً لا حدود له »[٩٥] .

وعبر المستشار عن الهدف من هذه السياسة البربرية فقال :

« إن مبدأ استقلال العرف البربري ودوائر اختصاصه عن الشرع الاسلامي مبدأ فيه مصلحة سياسية كبرى لفرنسا . وابعاد الشرع الاسلامي عن جميع بلاد البربر بشكل نهائي ومطلق سوف يسمح لنا في يوم قد لا يكون بعيداً ، بانشاء نظام معقول للقضاء البربري في اتجاه فرنسي خالص »[٩٦] .

توفي السلطان يوسف في عام ١٩٢٧ ، واعتلى العرش ابنه الصغير محمد الذي لم يتردد ، امام الحاح المقيم العام الفرنسي لوسيان سان Lucien Saint ، في اصدار الظهير البربري المشهور في ١٦ أيار / مايو سنة ١٩٣٠ الذي أعطى المحاكم البربرية صفة الشرعية وتحويل القضاء الجزائي إلى محاكم فرنسية . وبذلك جردت الحكومة المراكشية من أي سلطة قضائية في مناطق البربر . ولعل ما جاء في محضر احدى الجلسات التي عقدها الخبراء الفرنسيون الذين عهد إليهم اعداد الظهير المذكور يدل على النوايا الحقيقية لفرنسا منه . فقد جاء فيه :

« لا مانع من تفويض وحدة التنظيم القضائي في المنطقة الفرنسية ، إذا كانت المسألة مسألة تقوية جماعة البربر ، بالنظر إلى الدور الذي قد يدعون للقيام به بوصفهم جماعة قد تقف يوماً في وجه الجماعة الأخرى . وليس هذا فقط ، فالأمر على عكس ذلك . فهناك من الناحية السياسية فائدة لا يشك فيها وهي احداث مثل هذا الشقاق »[٩٧] .

---

(٩٤) اللجنة الشرقية للدفاع عن المغرب ، المصدر نفسه ، ص ٢٢ - ٢٣ ، و Halstead, Ibid., p. 273.

(٩٥) Eugène Léonard Guernier, *La Berbérie, l'Islam et la France: le destin de l'Afrique du Nord*, 2 vols. (Paris: Edition de l'Union française, 1950), vol. 2, p. 146.

(٩٦) Bidwell, *Morocco under Colonial Rule: French Administration of Tribal Areas, 1912 - 1956*, p. 275, et اللجنة الشرقية للدفاع عن المغرب ، **فرنسا وسياستها البربرية في المغرب الأقصى : تقرير مقدم إلى المؤتمر الاسلامي العام وجميع مسلمي العالم من اللجنة الشرقية للدفاع عن المغرب** ، ص ٢٤ .

(٩٧) الحسن بو عياد ، **الحركة الوطنية والظهير البربري سنة ١٩٣٠** (الدار البيضاء : دار الطباعة الحديثة ، ١٩٧٩) ، ص ١١ - ١٢ ، وروم لاندو ، **تاريخ المغرب في القرن العشرين** ، ترجمة نقولا زيادة (بيروت : دار الثقافة ، ١٩٦٣) ، ص ١٧٩ .

ولذا ليس غريباً أن يقف الشعب المراكشي ومن ورائه الأمة العربية والعالم الاسلامي في مقاومة هذا الظهير واستنكاره .

٣ ـ محاولة كسب الأقليات الدينية والعرقية وعزلها عن مجتمعها الوطني

لجأت فرنسا ، في أقطار المغرب العربي ، إلى المبدأ الاستعماري القديم « فرق تسد » ؛ وذلك في سبيل تفتيت الوحدة الوطنية في كل قطر واستعداء فئات الشعب المختلفة الواحدة ضد الأخرى . والهدف البعيد لها تسهيل السيطرة على البلاد واستمرار استغلال خيراتها . وركزت نشاطها ، في هذا الصدد ، على فئتين هما : الطائفة اليهودية ، والقبائل البربرية .

أ ـ الطائفة اليهودية

تعود الطائفة اليهودية في المغرب العربي إلى أصول متباينة ؛ فاقدم الجماعات اليهودية استقرت في هذه الأقطار في العهود الرومانية بعد التشتت الذي تعرض له اليهود . ولجأت اعداد كبيرة من اليهود الاسبان إلى الأقطار المغربية في بداية العصور الحديثة ، وبخاصة بعد جلاء العرب عن الأندلس في نهاية القرن الخامس عشر الميلادي هرباً من الاضطهاد وحملات القمع التي قامت بها السلطات الاسبانية وانشاء محاكم التفتيش لتنصير المسلمين واليهود على السواء . كما لجأت إليها موجات أخرى من يهود فرنسا (بروفانس Provence) وايطاليا هرباً من الظلم والاضطهاد . وأقامت الجاليات اليهودية في المدن الكبرى ، وامتهنت التجارة والصناعات التقليدية والمهن الحرة . وعاشت في أحياء خاصة بها سميت (الحارة) في تونس والجزائر و (الملاح) في مراكش . وتمتعت هذه الطائفة ـ في ظل الحكم العثماني في الجزائر وتونس وفي ظل الحكم السعدي والعلوي في مراكش ـ باستقلال ذاتي في ادارة شؤونها ، وكان لها محاكمها الطائفية (محاكم الاحبار tribunaux rabbaniques) الخاصة بها تنظر في قضايا الأحوال الشخصية وكثير من الأمور الأخرى[٩٨] ، وعاشت بسلام وأمان في ظل الحكم الاسلامي وكسب العديد من أفرادها ثروات طائلة .

ولما احتلت فرنسا الجزائر ، تعاون اليهود مع المحتلين وقدموا لهم مساعدات قيمة[٩٩] ، فكافأتهم سلطات الاحتلال على ذلك ، وألغت منصب « قائد » اليهود الذي كان قائماً منذ قرون في البلاد ، وأوجدت منصب « رئيس الطائفة » في ١٦ تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٨٣٠ الذي تولى ادارة شؤون اليهود في الجزائر ، يرعاهم ويحميهم ، وينفذ الأحكام فيهم ويجمع الضرائب منهم. ويستمد هذا الرئيس سلطته من القائد العام لجيش الاحتلال

(٩٨) محمد الحبيب بن خوجة ، **يهود المغرب العربي** (القاهرة : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٣) ، ص ٣٣ ـ ٦٢ .

(٩٩) المصدر نفسه ، ص ٨٣ ـ ٨٥ .

الذي يعينه من بين ثلاثة أشخاص يرشحهم أعيان الطائفة اليهودية . ثم انشىء « مجلس الطائفة » في ٢١ حزيران / يونيو سنة ١٨٣١ ، ويتولى تعيينه القائد العام للجيش الفرنسي المحتل . ويتولى هذا المجلس جباية الضرائب من أفراد الطائفة . واستمرت محكمة الاحبار « تتولى الفصل في القضايا والنزاعات بين اليهود ، وتمتعت باستقلال قضائي تام»[١٠٠] .

وعين اثنان من اليهود أعضاء في المجلس البلدي لمدينة الجزائر في ٩ كانون الثاني / يناير سنة ١٨٣١ . وضمت الغرفة التجارية الجزائرية عضواً يهودياً أيضاً .

ومنذ سنة ١٨٣٣ ، اتجهت السلطات الفرنسية إلى عزل الطائفة اليهودية عن المجتمع الجزائري ودمجها بالمعمرين الأوروبيين . واتخذت خطوات جديدة لالغاء الحكم الذاتي للطائفة . وقلصت من صلاحيات « محاكم الاحبار » فاقتصر اختصاصها على شؤون الزواج والطلاق ، وألحقت القضايا المدنية والتجارية بالمحاكم الفرنسية . وألغت منصب رئيس الطائفة اليهودية وأعطت صلاحياته للمساعد اليهودي في مجالس البلديات . وقررت ، في سنة ١٨٤٢ ، الحاق اليهود بالمحاكم الفرنسية . ثم انشأت « مجلساً رئيسياً للطائفة اليهودية » في مدينة الجزائر ومجلسين اقليميين في وهران وقسنطينة سنة ١٨٤٥ . وأصبح وضع اليهود في الجزائر مشابهاً لوضع يهود فرنسا[١٠١] .

ومنح يهود الجزائر حق الاقتراع لانتخاب ممثليهم في المجالس البلدية في ١٦ آب / اغسطس سنة ١٨٤٨ . كما منحوا حق انتخاب مستشار عام Conseiller général عنهم في كل عمالة من عمالات الجزائر الثلاث في ٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٨٥٨ ، وقبلوا في الخدمة في الجيش الفرنسي سنة ١٨٦٠[١٠٢] .

ولما أصدر نابليون الثالث مرسوم ١٤ تموز / يوليو سنة ١٨٦٥ الذي منح الجنسية الفرنسية لكل الجزائريين الذين يطلبونها ، شريطة خضوعهم للقانون المدني الفرنسي وتخليهم عن قوانين الأحوال الشخصية ، استفاد اليهود من هذه الفرصة ولكن بصورة محدودة . ثم جاء مرسوم كريميو Le décret Crémieux في ٢٤ تشرين الأول / اكتوبر سنة ١٨٧٠ الذي منحهم الجنسية الفرنسية بصورة جماعية ، وكان عددهم آنذاك نحو (٣٥) ألف نسمة . وبذلك أصبح يهود الجزائر يتمتعون بجميع الحقوق المدنية والسياسية بصفتهم مواطنين فرنسيين . وفتحت أمامهم الوظائف الحكومية في الجزائر . وبذلك تمت عملية الدمج . واستمر العمل بمرسوم كريميو حتى أبطل في ٧ تشرين الأول / اكتوبر سنة ١٩٤٠ في عهد حكومة فيشي وحرم اليهود من الجنسية الفرنسية وصدرت قوانين ضد اليهود حرمتهم من

(١٠٠) المصدر نفسه ، ص ٨٥ ، وعلي ابراهيم عبده وخيرية قاسمية ، **يهود البلاد العربية** (بيروت : منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الأبحاث ، ١٩٧١) ، ص ٢٤٩ ـ ٢٥٠ .

(١٠١) المصدر نفسه ، ص ٢٥٠ ، وبن الخوجه ، **يهود المغرب العربي** ، ص ٨٦ ـ ٨٧ .

(١٠٢) المصدر نفسه ، ص ٨٨ ـ ٨٩ .

الوظائف الحكومية . ولكن هذه الاجراءات لم تدم طويلاً فأعيد العمل بمرسوم كريميو في ٢٠ تشرين الأول / اكتوبر ، بقرار من اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني CFLN « والغيت جميع الاجراءات التي صدرت بحق اليهود خلال عهد فيشي »[١٠٣] .

وقد استغل المعمرون الفرنسيون في الجزائر أفراد الطائفة اليهودية لاضطهاد عرب الجزائر ، وخلق المبررات لسلطات الاحتلال لضرب الحركة الوطنية الجزائرية ، كما حصل في فتنة سنة ١٩٣٤ في قسطنطينة التي أفضت إلى حركة اعتقالات واسعة وموجة قاسية من القمع تعرض لها الشعب الجزائري[١٠٤] .

ونمت الطائفة اليهودية في الجزائر فبلغ عددها نحو (٢١) ألف نسمة سنة ١٨٥١ ، وارتفع حتى بلغ (٣٤٥٧٢) نسمة سنة ١٨٧١ و (٤٧٤٥٩) نسمة سنة ١٨٩١ ، و (٧٠٢٧١) نسمة سنة ١٩١١ ، و (١١٠١٢٧) نسمة سنة ١٩٣١ ، و (١١٧٦٤٦) نسمة سنة ١٩٤١ ، و (١٤٠٠٠٠) نسمة سنة ١٩٥١ . وشكلوا آنذاك ١,٧٥ بالمائة من مجموع سكان البلاد و ١٢,٧ بالمائة من مجموع السكان الأوروبيين في الجزائر[١٠٥] .

وفتحت امام الطائفة اليهودية ، قبل صدور مرسوم كريميو ، المدارس الفرنسية الحديثة بفضل جهود المنظمات اليهودية الفرنسية . اما بعد صدور المرسوم ، فقد قبل اطفال اليهود في المدارس الحكومية الفرنسية . ولم تنشأ في الجزائر مدارس تابعة للاتحاد اليهودي العالمي L'Alliance israélite universelle كما حصل في تونس ومراكش . ودلت احصاءات سنة ١٩٤١ أن عدد التلاميذ اليهود في المدارس الابتدائية والمتوسطة (١٩٠٩٤) تلميذاً يمثلون ٧ بالمائة من مجموع التلاميذ في هاتين المرحلتين . اما في المدارس الثانوية ، فبلغ عدد التلاميذ اليهود (١٣٨٧) تلميذاً يؤلفون ٢١,٩ بالمائة من مجموع التلاميذ في هذه المرحلة .

لقد نجحت فرنسا في دمج الطائفة اليهودية الجزائرية في المجتمع الفرنسي بعد أن عزلتها عن مجتمعها الجزائري .

أما في تونس ، فقد عاش اليهود قبل الحماية في استقلال طائفي ذاتي . ولكنهم انفتحوا على العالم الخارجي منذ أن تأسست في تونس لجنة فرعية للاتحاد اليهودي العالمي L'Alliance israélite universelle سنة ١٨٦٣[١٠٦] . وفي ظل الحماية الفرنسية على البلاد ، بقي وضع

(١٠٣) عبده وقاسمية ، **يهود البلاد العربية** ، ص ٢٥٢ ، وبن الخوجة ، المصدر نفسه ، ص ٩٣- ٩٧ .

(١٠٤) سعدالله ، **الحركة الوطنية الجزائرية** ، ج ٣ ، ص ١٣٨ .

(١٠٥) بن الخوجه ، المصدر نفسه ، ص ٩٩ ؛ عبده وقاسمية ، **يهود البلاد العربية** ، ص ٢٥٣ ، و André Chouraqui, *Between East and West: A History of the Jews of North Africa,* Translated from French by Michael M. Bernet (Philadelphia: Jewish Publication Society of America, 1968), p. 186.

(١٠٦) عبده وقاسمية ، المصدر نفسه ، ص ٢٢٨ ، و Chouraqui, Ibid., pp. 164-165.

اليهود على ما هم عليه من تنظيم طائفي ومحاكم دينية (محاكم الاحبار) . وحاولوا الحصول على مزيد من الاستقلال الذاتي ، فاستجاب الباي لمطلبهم وأصدر أمره العالي في ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٨٩٨ الذي أعاد تنظيم محاكمهم ومنحها صلاحيات أوسع[١٠٧] .

ومنح اليهود مقعداً في المجلس البلدي بحلق الوادي ومقعدين بالمجلس البلدي بسوسة ومقعداً واحداً في كل من المجالس البلدية في تونس العاصمة وسوق الأربعاء وبنزرت وقفصة . ولم ترض هذه المكاسب الطائفة اليهودية فطالبت بادخالها في حماية القنصليات الأجنبية أو التمتع بالحقوق والامتيازات التي يتمتع بها يهود الجزائر . وسعت سلطات الحماية إلى كسبهم إلى جانبها فألحقتهم بالمحاكم الفرنسية سنة ١٩١٠ ، وشجعتهم على المطالبة بالجنسية الفرنسية . وانخرطوا في القوات العسكرية الفرنسية اثناء الحرب العالمية الأولى ، فصدر قانون التجنس الفرنسي في ٢٠ كانون الأول / ديسمبر سنة ١٩٢٣ الذي منح حق التجنس بالجنسية الفرنسية لكل من تجاوز سن الحادية والعشرين وأثبت أنه يحسن الكتابة والتحدث بالفرنسية من الرعايا التونسيين الذين شاركوا في الخدمة العسكرية[١٠٨] .

وبذلك انقسمت الطائفة اليهودية في تونس إلى فئتين : الأولى وتشمل المتجنسين بالجنسية الفرنسية الخاضعين للتشريع الفرنسي ، والثانية وتشمل رعايا الباي الخاضعين للتشريع التونسي في الأمور المدنية ولمحاكم الاحبار اليهودية في الأحوال الشخصية . ولم يزد عدد الذين تجنسوا بالجنسية الفرنسية ، من يهود تونس ، بين سنتي ١٩١١ و١٩٢٣ ، على (٢٩٩) شخصاً ، وزاد عددهم بين سنتي ١٩٢٤ و١٩٢٨ فبلغ (٤٢١٦) شخصاً ، وبلغ بين سنتي ١٩٢٩ و١٩٣٤ (٢٣٣٤) شخصاً . ثم أخذ عدد المتجنسين بالتناقص فلم يزد على (١٨٠) شخصاً بين سنتي ١٩٣٤ و١٩٣٨ ، وعلى (١٤٧) شخصاً بين سنتي ١٩٣٩ و١٩٤٣ ، وعلى (١٥٦) شخصاً بين سنتي ١٩٤٤ و١٩٤٧[١٠٩] .

ومنذ سنة ١٩٢٤ ، أنشىء مجلس للطائفة اليهودية مؤلف من عشرة أعضاء ينتخبون من بين أربعين مندوباً ، لادارة شؤون الطائفة . وأصبح للطائفة صحفها الناطقة باسمها مثل « La voix juive الصوت اليهودي » و « Le reveil Juif النهضة اليهودية » و « La gazette d'Israél صحيفة اسرائيل » . وأخذت الحركة الصهيونية في الانتشار في صفوف يهود تونس منذ مؤتمر سان ريمو سنة ١٩٢٠[١١٠] .

واستمرت الطائفة اليهودية تحصل على المزيد من المكاسب والامتيازات ، بدعم من

(١٠٧) بن الخوجه ، **يهود المغرب العربي** ، ص ١١٨ ، وثامر ، **هذه تونس** ، ص ٧٢ .

(١٠٨) بن الخوجه ، المصدر نفسه ، ص ١٢٠ ، ١٢٤ ، و١٢٦ ، وعبده وقاسمية ، **يهود البلاد العربية** ، ص ٢٢٩ .

(١٠٩) بن الخوجه ، المصدر نفسه ، ص ١٢٧ .

(١١٠) المصدر نفسه ، ص ١٢٨ - ١٢٩ .

سلطات الحماية ، وتجاوز عدد ممثليها في مؤسسات الدولة ، النسبة العددية لها بين السكان ؛ فقد كان لها ثلاثة نواب بالمجلس الكبير وستة أعضاء في الغرفة التجارية للشمال التونسي ، وثلاثة أعضاء في الغرفة المختلطة التجارية والفلاحية للوسط وعضوان في الغرفة التجارية للجنوب[١١١] .

اما عدد أفراد الطائفة ، فقد أخذ بالنمو المستمر فبلغ (٥٠٤٦٧) نسمة سنة ١٩١١ و (٤٨٤٣٦) نسمة سنة ١٩٢١ و (٥٤٢٤٣) نسمة سنة ١٩٢٦ و (٥٦٢٤٨) نسمة سنة ١٩٣١ و (٥٩٤٨٥) نسمة سنة ١٩٣٦ و (٧١٥٤٣) نسمة سنة ١٩٤٦[١١٢] .

وفتحت أمام الأطفال اليهود المدارس الفرنسية المخصصة لأبناء المعمرين والمدارس الوطنية التونسية والمدارس التي أنشأها الاتحاد اليهودي العالمي ، وبلغ عدد الأطفال اليهود في المدارس (١٣٩٥٩) طفلاً (٧٠٣٦ طفلاً و ٦٩٢٣ طفلة) سنة ١٩٤٥[١١٣] .

أما يهود مراكش ، فقد كان لهم وضع متميز قبل الحماية الفرنسية . فهم الذين يديرون أموال السلطان ، ويتولون الوكالات التجارية كوسطاء للتجار الأوروبيين ويعملون مترجمين في القنصليات الأجنبية . وزادوا ثراء وثقافة نتيجة هذا الوضع ، واتسعت الفروق بينهم وبين المسلمين ، وما انفكوا يطالبون السلطان بالحصول على المزيد من الامتيازات القضائية والضرائبية التي يتمتع بها الأوروبيون والتخلص من وضع « أهل الذمة » في ظل الحكم الاسلامي المغربي[١١٤] . وتمتع اليهود اثناء ذلك بالاستقلال الذاتي في شؤونهم الدينية وأحوالهم الشخصية .

ولما فرضت الحماية الفرنسية على السلطنة ، حاولت فرنسا عزل الطائفة اليهودية عن المجتمع المراكشي وخلق قوة جديدة من اليهود تقف بين سلطات الحماية والرعايا المراكشيين[١١٥] . وبضغط من الاقامة العامة الفرنسية ، صدر ظهير في ٢٢ أيار / مايو سنة ١٩١٨ ينظم « محاكم الاحبار » اليهودية ويحدد اختصاصاتها ، وينشىء محكمة استئناف عليا مقرها في الرباط . كما تشكلت مجالس طائفية لليهود تُعنى بشؤونهم العامة ، وتتولى ادارة الأوقاف اليهودية وتنظم شعائرهم الدينية وتساعد المحتاجين منهم . وكان لهذه المجالس

(١١١) المصدر نفسه ، ص ١٣١ .
(١١٢) المصدر نفسه ، ص ١٣٢ ؛ عبده وقاسمية ، **يهود البلاد العربية** ، ص ٢٣٠ ، و Joseph B. Schechtman, *On Wings of Eagles:The Plight, Exodus, and Homecoming of Oriental Jewry* (New York: T. Yoseloff, (1961)), p. 311.
(١١٣) بن الخوجة ، **يهود المغرب العربي** ، ص ١٣٧ .
(١١٤) Laroui, *Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain, 1830 - 1912,* pp. 310 - 314.
(١١٥) Chouraqui, *Between East and West: A History of the Jews of North Africa*, p. 174.

ميزانيات من التبرعات والهدايا والضرائب وريع الأوقاف[١١٦] .

وصدر ظهيران سنة ١٩١٩ (الأول في ١٧ آذار / مارس ، والثاني في ١٧ أيار / مايو) ، منحا القضاء اليهودي نظاماً نهائياً ووضعاه في مصاف المؤسسات القضائية الدينية والعصرية في مراكش . وبموجب هذين الظهيرين ، اشتمل القضاء اليهودي على محاكم بدائية خمس مقرها في الدار البيضاء وفاس ومراكش ومكناس وموغادور ، وعدد من محاكم القضاة المفوضين في المدن والقرى التي يعيش فيها اليهود ، ويعين هؤلاء القضاة بقرار وزاري وبترشيح من أعيان الطائفة اليهودية . وأخضعت الاقامة العامة الفرنسية القضاء اليهودي للمراقبة الفرنسية[١١٧] .

وقد نظمت شؤون الطائفة اليهودية في منطقة طنجة الدولية حسب اتفاقية باريس المبرمة سنة ١٩٢٣ ، وفي منطقة الريف الاسبانية (المنطقة الخليفية) على الأسس التي نظمت أحوال الطائفة اليهودية في المنطقة السلطانية الواقعة تحت الحماية الفرنسية . وقد أعيد تنظيم المجالس الطائفية في مراكش سنة ١٩٤٥ وحددت اختصاصاتها الدينية والاجتماعية[١١٨] .

ونمت الطائفة اليهودية فبلغ عددها (٨١٣٠٠) نسمة سنة ١٩٢١ و (١٠٧٦٠٠) نسمة سنة ١٩٢٦ و (١٦١٩٠٠) نسمة سنة ١٩٣٦ و (٢٠٣٨٠٠) نسمة سنة ١٩٤٧ . وبموجب احصاء سنة ١٩٤٧ ، شكلت الطائفة اليهودية ٢,٣٥ بالمائة من مجموع السكان (٨٠٨٨٤٠٠ نسمة) .

وقد أنشأ الاتحاد اليهودي العالمي شبكة من المدارس الحديثة في المدن المراكشية التي تقيم فيها الطائفة اليهودية . وكانت أولى هذه المدارس قد انشئت في تطوان سنة ١٨٦٢[١١٩] . وفي عهد الحماية أحدثت مدارس رسمية تعلم المناهج الفرنسية باللغة الفرنسية . وكانت المدارس الفرنسية اليهودية écoles franco - israélites إلى جانب مدارس الاتحاد اليهودي العالمي . والمدارس الأولى تنفق عليها الخزينة المراكشية بينما ينفق على المدارس الثانية الاتحاد اليهودي العالمي والحكومة المراكشية بموجب اتفاق معقود بين الطرفين . وبلغت مساهمة الخزينة المراكشية في الانفاق على هذه المدارس ما يزيد على ٨٠ بالمائة من نفقاتها . وبلغ عدد التلاميذ اليهود (٥٦٤٥) تلميذاً سنة ١٩٢٠ و (١٧١٦٩) تلميذاً سنة ١٩٣٩ و (١٦١٦٢) تلميذاً سنة ١٩٤٤ و (٢٥٥٦٠) تلميذاً سنة ١٩٤٧ . وتمتع اليهود في مراكش بحرية مطلقة في التعليم الديني وفي تعليم اللغة العبرية . وكانت تتولى تعليم الدين اليهودي

(١١٦) بن الخوجه ، **يهود المغرب العربي** ، ص ١٤٥ ، وعبده وقاسمية ، **يهود البلاد العربية** ، ص ٢٤٧ - ٢٧٥ .
(١١٧) فارس ، **تنظيم الحماية الفرنسية في المغرب** ، ص ٢٨٩ - ٢٩١ .
(١١٨) عبده وقاسمية ، المصدر نفسه ، ص ٢٧٦ .
(١١٩) Chouraqui, *Between East and West: A History of the Jews of North Africa*, p. 173.

واللغة العبرية في بداية الأمر المدارس المعروفة باسم « تلمود توراه » . ومنذ سنة ١٩٤٠ ، تولت مدارس الاتحاد اليهودي العالمي التعليم الديني باللغة العبرية في مدارسها[١٢٠] .

وهكذا نرى كيف أن السلطات الفرنسية في الأقطار المغربية الثلاثة سعت إلى نزع الطائفة اليهودية من بيئتها المحلية وجعلها أقرب إلى الأوروبيين في العادات الثقافية والتفكير والقيم والطبائع . وبذلك فقدت الاطار التقليدي للمجتمع اليهودي وأصبحت متممة لمجتمع المعمرين الأوروبيين ، وأداة في أيدي سلطات الاحتلال تحركها وفق مشيئتها ولأهدافها الخاصة بها . ولذا لا عجب إذا وقف معظم اليهود موقف الحذر والحيطة من الحركات الوطنية المغربية .

ب ـ القبائل البربرية

حاولت فرنسا اصطناع العداء بين البربر[١٢١] والعرب في المغرب العربي ، وعزل البربر عن المجتمع المغربي ، وتمزيق الوحدة الوطنية للسكان التي نسجتها مئات السنين من العيش المشترك تحت حكم عربي اسلامي وفي ظل بيئة ثقافية ودينية واحدة وظروف اقتصادية متشابهة . وكانت السياسة البربرية التي انتهجتها فرنسا في الأقطار المغربية واحدة في منطلقاتها ووسائلها وأهدافها . وذهب منظرو الاستعمار الفرنسي بعيداً في خيالهم لاصطناع العداء بين العرب والبربر . وتصوروا تاريخ المغرب العربي صراعاً بين هذين العنصرين من السكان . وقالوا : إن في البربر دماً جرمانياً وبقايا دينية مسيحية تشربوها منذ العهد الروماني واستمرت رغم اعتناقهم الاسلام ، مثل تقديسهم للعمل ، واحترامهم للمرأة ، ونزوعهم إلى المساواة وميلهم إلى الشفقة والرحمة[١٢٢] .

وذهب الجنرال بريمون Brémond ، في كتابه **بلاد البربر أوروبية** La Berbérie est un pays européen ، إلى حد انكار الوجود العربي في الشمال الافريقي . وزعم أن سكانه

(١٢٠) عبده وقاسمية ، المصدر نفسه ، ص ٢٨٢ .

(١٢١) اختلف المؤرخون الغربيون في أصل البربر . فبينما يقول غوتييه Gautier « لا نعرف من هم ومن أين جاؤوا » ، انظر : Emile Felix Gautier, *Le passé de l'Afrique du Nord: Les siécles obscurs* (Paris: Payot, 1937), p. 29.

يرى ديبوا Depois « أن لا وجود لعرق بربري متجانس » وإنما هم مزيجٌ من الشعوب التي غزت الشمال الافريقي . انظر : Jean Depois, *L'Afrique du Nord*, pp. 116 and 137.

أما الناسبون والمؤرخون العرب فقد أرجعوهم إلى عرب اليمن . أنظر: أبو زيد عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون ، **كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر** ، ٧ ج (القاهرة : بولاق ، ١٢٨٤ هـ) ، ج ٦ ، ص ١٨٣ ـ ١٨٦ . والواقع أن المجموعات البربرية في المغرب العربي لا تتكلم لغة واحدة وإنما لكل قبيلة لغتها بحيث يتعذر على أي بربري التفاهم مع بربري من قبيلة أخرى إلا إذا استعمل اللغة العربية .

(١٢٢) الفاسي ، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي** ، ص ١٤١ ـ ١٤٢ .

الأصليين قد هاجروا من سيبيريا لأن لغتهم تشبه الكشوا Kechoua لغة قبائل الانديز ، وأنهم يختلفون في ملبسهم ومأكلهم ونمط أبنيتهم عن العرب القاطنين في جزيرة العرب . وكرر برنار A. Bernard في كتابه «**Le Maroc,** (Paris: Felix Alcan, 1921)» المزاعم نفسها ، مؤكداً أن لا وجود للعرب في شمال افريقيا وإنما هناك بربر في مراحل مختلفة من التعريب[١٢٣] .

مارست فرنسا سياستها البربرية ، أول الأمر ، في **الجزائر** . واستفادت من تجربتها فيها وطبقتها في تونس ومراكش . فبعد استسلام الأمير عبدالقادر بعامين ، (أي سنة ١٨٤٩) ، فصلت منطقة القبائل الصغرى (البربرية) عن بقية البلاد . ثم انشأ الجنرال بيجو منطقة القبائل الكبرى كادارة مستقلة سنة ١٨٥٣ . وعزلت سلطات الاحتلال الفرنسية هاتين المنطقتين في محاولة لفصل سكانها من البربر عن المجتمع العربي الاسلامي في الجزائر بعد أن أخضعتهما لنظام اداري وقضائي خاص بهما . وأنشأت مجالس الجماعات البربرية سنة ١٨٦٣ ، بحيث أصبح لكل قرية (ثادرت) أو قبيلة مجلس من أعيانها على رأسه أمين (أمقران أو امغار أو أمقسا) يساعده « خوجا » (وكيل) يتولى الشؤون المالية في مجلس الجماعة . وطبق هذا النظام على المنطقة القبائلية الممتدة من مدينة دلّس إلى مدينة عنابة . واتسعت صلاحيات مجلس الجماعة حتى شملت اختصاصات القاضي الشرعي والمحكمة الشرعية الاسلامية التي كانت قائمة في العهد العثماني . وكانت السلطات الفرنسية هي التي تعين أمين مجلس الجماعة وأعضاء المجلس . ومنذ سنة ١٩١٩ ، منحت القبائل حق انتخاب أمناء مجالسها . ومنحت هذه المجالس منذ سنة ١٩٣٧ صلاحيات المجالس البلدية واختصاصاتها[١٢٤] .

وانكب علماء اللغة من الفرنسيين على وضع قواعد الصرف والنحو للغة قبائلية (بربرية) بهدف محو الثقافة العربية الاسلامية لهذه الفئة من المسلمين الجزائريين تمهيداً لتنصيرها وربطها نهائياً بالثقافة الفرنسية . وبذلت البعثات التبشيرية جهوداً كبيرة لتحقيق هذه الغاية ، ولكن دون طائل .

وحاولت السلطات الفرنسية تشكيل « حزب الشعب القبائلي » لشق صفوف « حزب الشعب الجزائري » وتفتيت قواه ، وإضعاف قيادة مصالي الحاج له . غير أن محاولتها هذه منيت بالفشل التام[١٢٥] .

ولما احتلت فرنسا **تونس** ، سعت إلى نقل تجربتها في الجزائر إليها . غير أن البربر في تونس لا يشكلون أكثر من ٢ بالمائة من سكانها ويعيشون في مناطق قفصة ومطماطة

(١٢٣) Charles Robert Ageron, *L'Algérie algérienne de Napoléon à De Gaulle* (Paris: Sindbad, 1980), p. 38.

(١٢٤) Berthier, *L'Algérie et son passé,* pp. 186 - 187, et Ageron, Ibid., pp. 38, 42, 45, et 47.

(١٢٥) عمار أوزيغان ، **الجهاد الأفضل** ، ط ٢ (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٦٤) ، ص ٣٣ .

والدويرات وشنني (في أقصى الجنوب) . ولذا لم يكن من السهل عليها الاستمرار في هذه السياسة[١٢٦] .

اما في **مراكش** ، فقد اتخذت السياسة البربرية لفرنسا ابعاداً واثاراً خطيرة ، ذلك أن البربر في هذا القطر العربي يتجمعون في قبائل مستقلة ومنعزلة في جبال الأطلس وتفيلالت والريف (شمال البلاد) ، وإن كانوا لا يشكلون كتلة بشرية متماسكة وموحدة . فهم في الشمال (الريف) يسمون أنفسهم « أمازغينّ » ، أي الاشراف الأحرار ، بينما يسمي بربر الأطلس أنفسهم « الشلوح » ، ولكل قبيلة لغتها . ففي الريف ، يتكلم بربر الزناتة « الزناتية » بينما تتكلم قبائل الريف الأخرى لهجات خاصة بها ، ويتكلم بربر الأطلس لهجات « تشليت » و « الأمازرهن » ، ويتكلم بربر تغيلالت لهجة « تمازرهت » . والفروق بين هذه اللغات واللهجات فروق عميقة وجذرية[١٢٧] . وكانت سلطة المخزن (الحكومة المركزية) على هذه القبائل ضعيفة ؛ ولذا وجدت سلطات الحماية الفرصة مؤاتية لتطبق سياستها البربرية ، آملة أن تحقق نجاحاً أكبر مما حققت في الجزائر وتونس .

شرع الماريشال ليوتي Lyautey ، أول مقيم عام في مراكش ، بانشاء « مدرسة اللغة العربية واللهجات البربرية » سنة **١٩١٣** ، كنقطة انطلاق لسياسته البربرية . ثم استصدر ظهيراً في **١١** أيلول / سبتمبر سنة **١٩١٤** منح القبائل البربرية محاكم عرفية tribunaux coutumiers تفصل في القضايا وفقاً للعرف والعادات والتقاليد البربرية . وبذلك أخرج البربر من نطاق المحاكم الشرعية الاسلامية[١٢٨] .

وتألفت بأمر من ليوتي « لجنة الأبحاث البربرية Comité des études berbères » في الرباط في **٩** كانون الثاني / يناير سنة **١٩١٥** ، بهدف جمع المعلومات واعداد الأبحاث عن القبائل البربرية وتقديم مقترحات عملية تساعد سلطات الحماية على تنظيم هذه القبائل وادارتها . وتولى رئاسة هذه اللجنة الكاتب العام للحماية ، وضمت في عضويتها رئيس ادارة التعليم ورئيس ادارة الأوقاف ومدير الاستخبارات ورئيس المكتب الحربي ومدير المدرسة العليا للغة العربية واللهجات البربرية وجميع أساتذتها الذين اختارهم ليوتي من خيرة دعاة السياسة البربرية في الجزائر وتونس وفرنسا[١٢٩] . وشكل ليوتي أيضاً « لجنة البحث في تنظيم القضاء البربري » ، وأوكل إلى ادارة الشؤون الأهلية affaires indigènes جمع كل ما يتعلق بالعرف

---

(١٢٦) عودة، تونس . . . **مسألة العروبة وقضايا السياسة**، ص٤٢ - ٤٣، وثامر، **هذه تونس**، ص٥ .

(١٢٧) Landau, *Moroccan Drama, 1900 - 1955*, p. 88.

(١٢٨) اللجنة الشرقية للدفاع عن المغرب ، **فرنسا وسياستها البربرية في المغرب الأقصى : تقرير مقدم إلى المؤتمر الاسلامي العام وجميع مسلمي العالم من اللجنة الشرقية للدفاع عن المغرب** ، ص ١٢ .

(١٢٩) Bidwell, *Morocco under Colonial Rule: French Administration of Tribal Areas, 1912 - 1956,* p. 51.

البربري وتحويله إلى هذه اللجنة[١٣٠] .

وقد أوضح ليوتي الهدف من سياسته البربرية في تقرير بعث به إلى وزير الخارجية الفرنسي ، في حزيران / يونيو سنة **١٩١٥** ، جاء فيه :

« إن من مصلحة فرنسا من الناحيتين السياسية والدينية أن تفرّق أكثر من أن توحّد . . . وسياسة التفرقة في صالحنا ، وستكون احدى مراحل عملنا ولكنها مرحلة بعيدة . . .

ولما كان الاسلام سدى الوحدة بين العرب والبربر ولحمتها فينبغي تركيز الهجوم عليه وتخليص البربر من تأثيره ، وابعادهم عن نفوذه ، وضمهم نهائياً إلى فرنسا ، وجعلهم على استعداد لأن يلعبوا دوراً فرنسياً خالصاً ، ثم تبدأ الخطوة الثانية بالقبائل المستعربة » .

وهو يرى أن « السياسة البربرية تقوم على الاختلاف في الطباع والتقاليد والتنظيم الاجتماعي واللغة ، ونفور البربر من كل ما يتصل بالمخزن الذي لا يظهر لهم إلا بشكل سلطة قاهرة . . »[١٣١] .

وبعد استقالة ليوتي ، كتب يقول : « أن سري ، سر فتوحاتي ، هو حماية البربري من أي تدخل في حياته الخاصة وفي عادات القبيلة وتقاليدها . . . ولو لم أقهر الروح البربرية لما أمكنني بناء مراكش الكبرى . كنت أؤيد دوماً العنصر البربري ضد العنصر العربي المنحل . . . فالعنصر البربري لا يمكن احتواؤه إلا بالجندية »[١٣٢] .

واستكمالاً للاجراءات سابقة الذكر ، أصدرت الاقامة العامة بلاغاً رسمياً ، في **٢٢** أيلول / سبتمبّر سنة **١٩١٥** ، يجعل اللغة الفرنسية اللغة الرسمية لمجالس الجماعات البربرية[١٣٣] . وبدأت سلطات الحماية انشاء المدارس الفرنسية لأطفال البربر . فأنشأت خمس مدارس سنة **١٩٢٣** واحدى عشرة مدرسة أخرى حتى سنة **١٩٣١** . وكتب الكومندان مارتي (Marty) سنة **١٩٢٥** عن المدرسة البربرية الفرنسية école franco - berbère ما يلي :

« اللغة الفرنسية هي لغة التعليم والحياة ، والبربر هم التلاميذ والبيئة . . . ولذلك لا وجود لوسيط أجنبي . كل التعليم العربي والتطفل الذي يقوم به الفقيه (معلم المدرسة القرآنية) وكل مظهر اسلامي سوف يتم تجنبه تماماً . . . . وستكون هذه المدارس البربرية أدوات للسياسة الفرنسية ووسائل للدعاية مثلما هي مراكز تربوية ، ولهذا فقد طلبت من المعلمين وبصراحة أن يعتبروا أنفسهم عملاء ومساعدين للقيادات الادارية . . . » . وكتب موريس لوغلاي Maurice Leglay ، أحد موظفي الاقامة العامة سنة

---

(١٣٠) اللجنة الشرقية للدفاع عن المغرب ، المصدر نفسه ، ص ١٦ - ١٧ .

(١٣١) فارس ، **تنظيم الحماية الفرنسية في المغرب ، ١٩١٢ - ١٩٣٩** ، ص ٢٤٥ - ٢٤٦ ، و Bidwell, *Morocco under Colonial Rule: French Administration of Tribal Areas,*1912-1956, pp. 49-50.

(١٣٢) Berthe Georges Gaulis, *Lyautey intime* (Paris: Berger - Levrault, 1938), p. 209.

(١٣٣) فارس ، **تنظيم الحماية الفرنسية في المغرب ، ١٩١٢ - ١٩٣٩** ، ص ٢٤٨ .

١٩٢١ ، ما يلي : « علينا أن نلغي تعليم الدين الاسلامي في جميع المدارس البربرية ، وعلينا أن نعلّم البربر كل شيء سوى الاسلام . . »[١٣٤] .

ورغم محاولة الأستاذ باسيه (Basset) كتابة لغة للبربر ليسهل على البربر والفرنسيين تعلمها ، لم يستطع سوى ضابط فرنسي واحد تعلم هذه اللغة حتى سنة ١٩١٩ . ولذا سعت سلطات الحماية إلى تعليم البربر اللغة الفرنسية . وقال ليوي بهذا الصدد : « إن الفرنسية أداة جميع الأفكار النبيلة والواضحة وأداة التعبير الدائمة عن المثل السامية » . وقد وبخ ليوتي أحد الضباط الفرنسيين في غرامة Gourrama ، في حزيران / يونيو سنة ١٩٢١ ، لأنه طلب من القائد البربري أن يحضر له طالباً ليكتب له بالعربية وقال له : « يجب علينا أن نعمل على الانتقال من البربرية إلى الفرنسية . . . فالعربية أداة لنشر الاسلام وهي اللغة التي يتم تعلمها من القرآن ، ومصلحتنا تقتضي تطوير البربر خارج نطاق الاسلام » .

كان الاعتقاد السائد ، لدى سلطات الحماية ، أن تعليم البربر اللغة الفرنسية سيؤدي إلى فرنستهم . وظن روبير دوكاي Robert de Caix ، أحد كبار موظفي الاقامة العامة ، أن ذلك أمر سهل ، باعتبار أن ليس للبربر ثقافة قومية وأنهم لن يقاوموا الثقافة الفرنسية ولا سيما وأنهم يشبهون الفرنسيين في سلوكهم ودمائهم وذكائهم وجمالهم وروحهم النقدية والمنطقية . ورأى أن الفرق الوحيد بين البربر والفرنسيين هو ما يتصف به البربر من « بخل شديد وجشع زائد » . وذهب الشطط بخيال بعض الكتاب الفرنسيين إلى الاعتقاد بأن البربر أسلس قياداً من العرب لأنهم أقل زهواً منهم وأقل اقتناعاً بتفوقهم على النصارى[١٣٥] . وتوقع بعضهم أنه ستظهر ، بعد مدة من الحكم الفرنسي ، أمة فرنسية جديدة في شمال افريقيا هي مزيج من الفرنسيين والبربر[١٣٦] .

وحاولت سلطات الحماية منح البربر الأفضلية على العرب في كثير من الأمور مثل المنح المالية والدراسية . وشن الفرنسيون حملات تحقير ضد العرب ، واتهموهم بالجمود والعجز . فغورنييه Guernier يرى أن « لا وطن للعربي سوى شبه جزيرة العرب وأن العربي لا يبدع شيئاً ولكنه يستوعب كل شيء ويبيع كل ما استعاره من الآخرين »[١٣٧] . ويعتبر فونتين Fontaine « جميع العرب كسالى وفاسدين »[١٣٨] . اما الماريشال جوان A.P. Juin الذي شغل منصبي المقيم العام في

(١٣٤) Halstead, *Rebirth of a Nation: The Origins and Rise of Moroccan Nationalism, 1912 - 1944*, pp. 72 - 73.

(١٣٥) Bidwell, *Morocco under Colonial Rule: French Administration of Tribal Areas, 1912 - 1956*, pp. 52 - 53.

(١٣٦) Gustave Mercier, *La France nord-africaine*, p. 130.

(١٣٧) Guernier, *La Berbérie, l'Islam et la France: le destin de l'Afrique du Nord*, p. 177.

(١٣٨) Pierre Fontaine, *Alger - Tunis - Rabat: les dessous du drame nord - africain*, Collection hommes et continents (Paris: Dervy, 1953), p. 89.

مراكش والحاكم العام في الجزائر فقال : « إن الحضارة العربية التي تركت أثاراً جميلة في اسبانيا ومراكش لم تزدهر في بقية أقطار المغرب إلا لفترة عابرة . هذه الحضارة المستعارة من الشرق واليونان القديمة والتي لا تنتمي للعرب إلا من خلال استعارة حقائبهم في طريقهم إلى الغرب ، ينبغي أن لا تدوم طويلاً بعد هزيمتهم »[١٣٩] .

كان الهدف واضحاً أمام سلطات الحماية الفرنسية ، وهو تحطيم الوحدة الوطنية المراكشية ، ولذا أقدمت على اجراءات أخطر ، فاستصدرت الظهير البربري المشهور في ١٦ أيار / مايو سنة ١٩٣٠ الذي جرد الحكومة المراكشية من سيادتها على القبائل البربرية . وجاء هذا الظهير في وقت توسع فيه الاحتلال الفرنسي وشمل مناطق البربر ، وأخذت جموع المعمرين تتدفق على هذه المناطق . فكان لا بد من تهيئة الظروف المناسبة للاستيطان . وكان السلطان يوسف الذي قاوم بشدة السياسة البربرية قد توفي سنة ١٩٢٧ واعتلى العرش العلوي شاب صغير هو مولاي محمد بن يوسف الذي لم يتمكن من مقاومة ضغوط المقيم العام لاصدار الظهير البربري . وبموجب هذا الظهير ، منح رؤساء القبائل البربرية حق الفصل في جميع المخالفات التي كان يتمتع به القواد التابعون للمخزن . وألغي القضاء الشرعي في مناطق البربر وحلت محله « المحاكم العرفية » . ومنحت المحاكم الجزائية الفرنسية حق الفصل في القضايا الجنائية والعقارية[١٤٠] .

ورغم المقاومة التي أثارها هذا الظهير في مراكش والضجة الدعائية التي رافقته في الأقطار العربية والاسلامية ، فقد استمرت فرنسا في سياستها البربرية . وحدد القرار الوزاري الصادر في ٨ نيسان / ابريل سنة ١٩٣٤ المحاكم العرفية الابتدائية التي بلغت تسعين محكمة ، والمحاكم العرفية الاستئنافية التي بلغت ست محاكم . وعين قرار وزاري آخر صدر في ١٥ أيلول / سبتمبر ، من السنة نفسها ، مراكز هذه المحاكم ودوائر اختصاصها . والواقع أن هذه المحاكم أشبه ما تكون بالمحاكم المختلطة ؛ فالسلطة الفرنسية هي التي تختار أعضاءها من البربر ، ويتولى موظفو الحكومة وموظفو قلم المحكمة ، من الفرنسيين ، الدور الأساسي فيها ، أما اللغة المستعملة في هذه المحاكم فالفرنسية[١٤١] .

وسنرى ، عندما نتناول موضوع الحركات الوطنية ، كيف أن هذه السياسة البربرية رغم الأموال التي أنفقت في سبيلها ، والجهود المكثفة التي بذلت لانجاحها ، لم تؤت أكلها ومنيت بالفشل الذريع .

(١٣٩) Alphonse P. Juin, *Le Maghreb en feu* (Paris: Plon, 1957), p. 12.

(١٤٠) الفاسي ، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي** ، ص ١٤٣ - ١٤٤ ؛ فارس ، **تنظيم الحماية الفرنسية في المغرب ، ١٩١٢ - ١٩٣٩** ، ص ٢٨٠ - ٢٨٣ ، و Halstead, *Rebirth of a Nation: The Origins and Rise of Moroccan Nationalism, 1912 - 1944*, pp. 178 - 179.

(١٤١) فارس ، المصدر نفسه ، ص ٢٨٣ - ٢٨٩ .

٤ ـ قطع الصلات بين الأقطار المغربية وبينها وبين المشرق العربي

بيّنا في ما سبق ، كيف أن السياسة الاستعمارية الفرنسية في أقطار المغرب العربي قد اختلفت من قطر لآخر من حيث الوسائل والأساليب واتفقت في الهدف ، وهو استثمار موارد هذه الأقطار الاقتصادية والبشرية وتمكين نفوذها فيها وسيطرتها عليها لأطول مدة ممكنة . ففي الجزائر ، انتهجت فرنسا سياسة الدمج واعتبرتها جزءاً لا يتجزأ من فرنسا ، وحاولت عزلها عن الأقطار المغربية المجاورة وعن المشرق العربي . واستخدمت الجزائريين جنوداً في احتلال تلك الأقطار وفي اخماد الحركات الثورية التي ظهرت فيها . ونقلت بعض الجنود المغاربة إلى سورية ولبنان في فترة ما بين الحربين العالميتين . وقد حارب الجزائريون والتونسيون في اخماد ثورة الريف بين سنتي ١٩٢٤ و١٩٢٦ .

وكان يقلق السلطات الفرنسية كل تعاطف أو اتصال بين الأقطار المغربية والمشرق العربي . وقد عبرت عن هذا القلق مجلة « L'Afrique française أفريقيا الفرنسية » ، سنة ١٩١٦ ، عندما ذكرت أن المثقفين المراكشيين يتابعون باهتمام شديد ثورة العرب في الحجاز[١٤٢] . وهذا الماريشال ليوتي يبين بوضوح خطورة العروبة في مراكش ، فيقول : « إن شاغلي الأول هو الحفاظ عليها (أي مراكش) هكذا ريفية النزعة ، وهي تحفظ في ذاكرتها ذكرى سيئة جداً عن الغزوات العربية »[١٤٣] . وقد عارض استخدام الجزائريين والتونسيين في الادارة المراكشية خوفاً من أن ينقل هؤلاء الأفكار الثورية إلى البلاد . وسعى إلى تدريب المراكشيين ليحلوا محلهم[١٤٤] .

وكان مما يخشاه الفرنسيون قيام الصلات بين المغاربة والمشارقة العرب . وقد عبر عن ذلك لوتورنو Le Tourneau في مجلة L'Afrique française عام ١٩٣٥ ، وأكد على أن الشباب المراكشي يتطلع إلى الشرق العربي ليستوحي منه أفكاره أكثر مما يتطلع نحو باريس[١٤٥] . ومنعت السلطات الفرنسية دخول الصحف العربية من المشرق العربي إلى الأقطار المغربية ، وكثيراً ما حظرت على الصحف العربية الصادرة في قطر مغربي أن توزع في قطر أو أكثر من الأقطار المغربية نفسها .

والواقع أن شعوب المغرب العربي تحدت هذه السياسة الفرنسية وواصلت علاقاتها في ما بينها . وكان كل حدث في أحدها يثير ردود فعل الجماهير وقياداتها في القطرين الآخرين . وانتهجت القيادات السياسية الوطنية سبيل التعاون والتضامن في ما بينها وتشكيل المنظمات السياسية ذات الطابع المغربي . وسوف نأتي على ذلك بالتفصيل في ما بعد . واستمرت

(١٤٢) Bidwell, *Morocco under Colonial Rule: French Administration of Tribal Areas, 1912 - 1956,* p. 8.

(١٤٣) المصدر نفسه ، ص ١٩ .

(١٤٤) Gaulis, *Lyautey intime,* p. 208.

(١٤٥) Bidwell, Ibid., p. 9.

الصلات قائمة بين القيادات السياسية والدينية والثقافية المغربية والقيادات المماثلة لها في المشرق العربي ، رغم العراقيل والقيود التي وضعتها فرنسا .

ثانياً : القوى المحلية المغربية المتعاونة مع فرنسا

لم تتوان فرنسا ، حين اجتياحها أقطار المغرب العربي وتثبيت أقدامها فيها ، عن الاعتماد على قوى محلية مدت لها يد العون والمساعدة ، وقدمت لها خدمات قيمة في سعيها للسيطرة على هذه الأقطار وتعزيز نفوذها فيها . وتشبثت فرنسا بهذه القوى وتحالفت معها وأشركتها ، بالمقابل ، في اقتسام جزء ضئيل جداً من خيرات البلاد . وكان لهذه القوى المحلية جذورها الاجتماعية المتينة ومصالحها الاقتصادية القوية التي سعت إلى الاحتفاظ بها والدفاع عنها من خلال تعاونها مع قوات الغزو والاحتلال . ويمكن تصنيف هذه القوى المحلية في فئات ثلاث هي :

١ ـ القيادات التقليدية

شعرت سلطات الاحتلال الفرنسي ، في كل قطر مغربي ، أنها عاجزة وحدها عن تهدئة البلاد وتوفير الاستقرار والأمن فيها ، تمهيداً لاستقدام المعمرين إليها واستثمار خيراتها الاقتصادية واستغلال مواردها البشرية ، وأن السبيل إلى ذلك هو التعاون مع القوى المحلية المتنفذة . وكانت **الجزائر** الميدان الأول لهذه التجربة . ولذا سعى القادة العسكريون الفرنسيون فيها ، أول الأمر ، وحكامها المدنيون في ما بعد ، إلى التعاون مع القيادات التقليدية في البلاد .

ولما دخل الماريشال بورمون (Bourmont) الجزائر العاصمة سنة ١٨٣٠ أسند بعض الوظائف الادارية لأعيان المدينة ليكونوا وسطاء بينه وبين السكان . فعيّن حمدان خوجه رئيساً للمجلس البلدي ، وعهد إلى أحمد بو ضربه بمهمات سياسية . وطلب مدير الشرطة الفرنسي من حمدان خوجه تسجيل أسماء أعيان الجزائر وعلمائها ليوزع عليهم المناصب الدينية[١٤٦] . وكلف الجنرال الدوق دورفيجو duc de Revigo ، القائد العسكري في الجزائر ، حمدان خوجه ، سنة ١٨٣١ ، بالاتصال بالحاج أحمد ، باي قسنطينة ، عارضاً عليه الاستسلام للقوات الفرنسية ودفع غرامة مالية[١٤٧] .

وقد لخص الجنرال بيجو خبرته في حكم الجزائر التي دامت ثماني سنوات (١٨٤٠ ـ ١٨٤٧) بالعبارة التالية : « كل يوم ازداد قناعة بضرورة حكم العرب بالعرب »[١٤٨] . وأظهر معظم

(١٤٦) محمد بن عبدالكريم ، **حمدان بن عثمان خوجه الجزائري ومذكراته** (بيروت : دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٧٢) ، ص ١٠٦ .

(١٤٧) المصدر نفسه ، ص ١٦٦ و١٧١ .

(١٤٨) Roger Germain, *La politique indigène du Bugeaud,* Gouvernement général de =

القواد والباش اغوات وزعماء القبائل العربية والبربرية تعاوناً مع السلطات الفرنسية مقابل مشاركتهم إياها في الحكم والحفاظ على مراكزهم الادارية ومكتسباتهم الاقتصادية ومواقعهم الاجتماعية . ولذا لم يترددوا في تمثيل السلطات الفرنسية في الأرياف ولدى القبائل ، وقدموا لها كل ما تحتاج من مساعدة لتسهيل حكم البلاد وادارتها[١٤٩] .

وقسمت الجزائر إلى ست مناطق عسكرية على رأس كل منها حاكم عسكري فرنسي يعاونه باش آغا يتبعه قواد . وتنقسم كل قيادة إلى عدد من « الشياخات » التي يتولى ادارتها شيخ . وأنشىء مكتب عربي Bureau arabe يتولاه ضابط فرنسي في كل قيادة ، هو بمثابة حلقة اتصال بين الادارة الفرنسية والأهالي . ويضم المكتب العربي قاضياً جزائرياً ملماً بتقاليد البلاد واعرافها وعاداتها وكاتباً جزائرياً[١٥٠] . وتحولت هذه الفئة من القيادات التقليدية إلى طبقة من الموظفين ربطت مصيرها بالادارة الفرنسية .

وحاولت الادارة العسكرية الفرنسية ، في مرحلة مبكرة ، أن تعيد بناء الادارة التركية في البلاد وأن تعتمد عليها ، فمنحت رجالها الألقاب والمكاسب المادية السابقة . واكتسب العرب العاملون في المكاتب العربية ، من مترجمين وكتبة وقضاة ، أهمية اجتماعية في أعين الأهالي بسبب قربهم من رجال السلطة . وفي عام ١٨٩٨ ، اتجهت السلطات الفرنسية إلى تقوية نفوذ الزعماء المحليين ، وتعيين من يتمتع منهم بنفوذ موروث حقيقي على الأهالي في المناصب الادارية المحلية في القرى والقبائل[١٥١] . واستمر هذا الوضع طوال فترة دراستنا هذه في القرى والقبائل .

ونقل الفرنسيون تجربتهم هذه إلى تونس بعد فرض حمايتهم عليها . وتعاونوا مع القواد والشيوخ الذين تحولوا ، منذ سنة ١٩٢٤ ، إلى موظفين يتقاضون رواتب محددة[١٥٢] .

وانتهج الماريشال ليوتي في مراكش السياسة نفسها ؛ وذلك بعد أن أثبتت جدواها في كل من الجزائر وتونس . وقال في معرض الدفاع عنها : « وهكذا لا بد أن يختار المخزن القواد ويعيد إليهم سلطتهم بحيث تكون متماسكة لتنفيذ عملية اعادة البناء الاجتماعي الضرورية لعودة الأمور إلى مجراها في البلاد . . . فبالحفاظ على السلطات المحلية وبدعمها سنظهر بكل جلاء أننا لا نعتزم ادارة البلاد ادارة مباشرة والحلول محل القيادات المحلية »[١٥٣] .

---

l'Algérie, Collection de documents inédits et d'études sur l'histoire de l'Algérie, 3éme série, = Etudes, t. II (parıs: Larose, 1955), p. 208.

(١٤٩) صلاح العقاد ، **المغرب العربي : الجزائر ، تونس ، المغرب الأقصى** ، ص ١٤٢ - ١٤٣ .

(١٥٠) المصدر نفسه ، ص ١٤٧ - ١٤٨ .

(١٥١) مغنية الأزرق ، **نشوء الطبقات في الجزائر : دراسة في الاستعمار والتغيير السياسي** ، ترجمة سمير كرم (بيروت : مؤسسة الابحاث العربية ، ١٩٨٠) ، ص ٦١ - ٦٢ .

(١٥٢) Ziadeh, *Origins of Nationalism in Tunisia*, p. 35.

(١٥٣) Bidwell, *Morocco under Colonial Rule: French Administration of Tribal Areas, 1912 - 1956*, pp. 76 - 77.

وفتحت سلطات الحماية باب التنافس بين القواد في تقديم الولاء لفرنسا . وعممت هذا النظام على البلاد بأسرها . فأصبح القائد همزة الوصل بين الحكومة المركزية والأهالي . وقال ليوتي ، في هذا الصدد : « إن إنشاء القيادات المحلية الكبرى تحت اشرافنا في المناطق التي لا نحتلها فعلاً وتنظيم الشرطة من قبل القبائل هي تدابير أود أن أراها تعمم في كل مكان وحيثما يكون ذلك ممكناً » .

واستخدم ليوتي هؤلاء القواد في عمليات التهدئة pacification فتولوا قيادة القوات المجندة من رجال القبائل التي كانت تقاتل مع القوات الفرنسية لاخضاع القبائل المراكشية المتمردة على سلطة الحماية . وكان كل قائد مسؤولاً عن الأمن في منطقته . ولم يتردد العديد من هؤلاء القواد في قيادة قواتهم لمحاربة الأمير عبدالكريم الخطابي (١٩٢٤ - ١٩٢٦) . ويبين تقرير المقيم العام الفرنسي في مراكش لسنة ١٩٢٥ أن إثنين من هؤلاء القواد قد قتلا في تلك المعارك . وكان لهؤلاء القواد صلاحيات واسعة بالاضافة إلى حفظ الأمن مثل تنظيم السير على الطرق ، ورقابة الأفلام السينمائية ، واعداد القوائم الانتخابية ، والاشراف على نظافة الأسواق والشوارع ، ومنح البطاقات الشخصية ورخص صيد السمك ورخص حمل السلاح وشراء ملح البارود ، والرقابة على المدارس والمساجد . وتولوا ، منذ سنة ١٩٣٧ ، مراقبة خطب الجمعة والحصول على جوازات السفر ورخص البناء . وأصبح القائد يتولى تحصيل الضرائب ويأخذ نصيبه منها (٦ بالمائة) الذي أصبح منذ ظهير الثاني والعشرين من كانون الأول / ديسمبر سنة ١٩٣٦ دخلاً رسمياً له بعد أن حرم من رسوم الأسواق الريفية . كما تولى تحديد الأسعار وتنظيم الأجور ، وادارة الأراضي المشاع ، والمشاركة في أرباح الأراضي التي تباع للمعمرين الفرنسيين أو تؤجر لهم ، ويؤخذ رأيه في تقديم القروض للفلاحين ، ويستشار في أي أمر يتعلق بالأوروبيين في منطقته مثل فتح المصانع أو النوادي الرياضية واصدار النشرات . وكان تعاونه ضرورياً لنجاح المعمر الفرنسي . ولذا لا عجب أن يطالب اتحاد الجمعيات الزراعية في مراكش Union des associations agricoles du Maroc الذي يمثل ثلاثين مجموعة وشركة من الفلاحين المعمرين ، أثناء اضطرابات سنتي ١٩٢٧ و١٩٢٨ ، بمزيد من السلطات للقواد[١٥٤] .

وكان القائد ، إضافة إلى ذلك ، منفذاً للقضاء الجزائي . ويتبع كل قائد عدد من الشيوخ يحصل كل منهم على ٤ بالمائة من الضرائب التي يحصلها من قبيلته أو منطقته . وإذا تألفت القبيلة من عدة قرى عيّن على كل قرية « مقدم » يمثل القائد والشيخ . ووظيفته شرفية لا يتلقى عليها أجراً . وكان القواد والشيوخ نماذج في الابتزاز والفساد ، استغلوا سلطاتهم أبشع استغلال ، فامتلكوا مساحات واسعة من الأراضي ، وسيطروا على مياه الري ، وأجبروا الأهالي على السخرة للعمل في أراضيهم وممتلكاتهم الخاصة[١٥٥] ، وقدموا لادارة

---

(١٥٤) المصدر نفسه ، ص ٧٨ - ٨٠ .

(١٥٥) المصدر نفسه ، ص ٨١ - ٨٢ .

الحماية الفرنسية خدمات كبيرة بحيث كانوا أدوات طيعة في أيديها[١٥٦] .

٢ ـ الطرق الصوفية

انتشرت الطرق الصوفية في المغرب العربي ، منذ القرن الحادي عشر للميلاد ، على يد أولياء اتصفوا بالورع والتقوى وما في التصوف الاسلامي من معان سامية ، فنالوا احترام الناس وتقديرهم . وأنشأ بعضهم زوايا خاصة بهم ، مارسوا فيها العبادة من صلوات وقراءة أوراد دينية ، واتخذوها مدارس ومصحات ومؤسسات خيرية لتعليم المريدين وأطفالهم والعناية بهم ورعايتهم . وتكاثرت هذه الزوايا ، فعمت المدن والأرياف والبوادي ، وتحولت إلى أربطة ، فكانت مراكز للمقاومة الوطنية والجهاد في سبيل الله أثناء الغزو الأوروبي لهذه الأقطار والذي استمر لعدة قرون . وسرعان ما جذب شيوخ الطرق الصوفية والمرابطون الاتباع (الاخوان) والمريدين حولهم ، حتى غدا لكل مسلم طريقته الصوفية أو زاويته التي ينتمي إليها . ولعبت هذه الطرق دوراً سياسياً وعسكرياً مهماً . وكثيراً ما تحالفت مع بعض الحكام ضد بعضهم الآخر . ونشأ بعض الأسر الحاكمة من هذه الطرق الصوفية واستندوا إليها في سبيل الوصول إلى السلطة ، كما كان لها دور بارز في نشر الاسلام في افريقيا الشمالية والغربية في ما وراء الصحراء الكبرى .

وتحولت هذه الطرق الصوفية ، مع الزمن ، وبتأثير الانغلاق الفكري الذي شهدته الأقطار المغربية ، إلى مجموعات متنافسة أحياناً ومتحاربة أحياناً أخرى . وانحدر التصوف بحيث تراوح بين السمو الروحي والهبوط إلى درك الخرافة . وظهر بين شيوخ الزوايا الولي النبيل والمتعصب الذميم ، والمثقف المتبحر في علوم الدين والجاهل المشعوذ الذي لا يرعى حرمة ولا ذمة . وغدت قبور شيوخ الطرق محجات يتردد عليها الاتباع والمريدون ، ويقدمون النذور ، ويمارسون طقوساً دينية خاصة ، وكثيراً ما كانت تقام الزوايا أو الأربطة على هذه القبور[١٥٧] .

ومن أهم الطرق الصوفية التي انتشرت في المغرب العربي ، الطريقة القادرية التي تنسب إلى عبدالقادر الكيلاني الذي عاش في القرن الحادي عشر الميلادي وتوفي ببغداد ، والطريقة العيسوية التي تنسب إلى محمد بن عيسى الذي عاش في القرن السادس عشر ودفن في مكناس ، وقد انحدرت الطريقة الأخيرة بالتصوف إلى ممارسة اللعب بالسفافيد وأكل الزجاج والحديد واللعب بالأفاعي وغير ذلك من الشعوذات . ومن هذه الطرق ، الشاذلية التي تنسب إلى بلحسن الشاذلي ، وقد انتشرت في أقطار المغرب بعامة وفي تونس بخاصة . ومنها التيجانية

(١٥٦) المصدر نفسه ، ص ٩٠ ـ ٩٥ .

(١٥٧) لاندو ، **تاريخ المغرب في القرن العشرين** ، ص ١٣٨ و
Julien, *Histoire d'Algérie contemporaine: la conquête et les débuts de la colonisation, 1827 1871*, pp. 15 - 16.

التي ظهرت على يد أحمد التيجاني بعين ماضي قرب مدينة الاغواط في الجزائر ، وكثر اتباعها في مراكش والجزائر . وظهرت طريقة جديدة على يد عبدالرحمن بو قبرين في الجزائر في القرن الثامن عشر ونسبت إليه (الرحمانية) . كما نشأت اليوسفية على يد أحمد بن يوسف ، وكانت قليلة الاتباع ضعيفة التأثير . وظهرت الطريقة الدرقاوية على يد عربي الدرقاوي الذي توفي في مطلع القرن التاسع عشر في مراكش . وظهرت طرق ثانوية مثل الطيبية والنصيرية في القرن الثامن عشر ، وكانتا قليلتي الاتباع محصورتي الانتشار . ومن أبرز الطرق التي ازدهرت في مطلع القرن العشرين الرحمانية والتيجانية والوزانية والكتانية والدرقاوية[١٥٨] .

لقد أدرك الفرنسيون ، حين احتلالهم للجزائر ، ضرورة استمالة شيوخ الطرق الصوفية إلى جانبهم لما يتمتعون به من نفوذ بين السكان . وكان هؤلاء الشيوخ بحاجة إلى المال والسلطة . ولذا لم يترددوا ، باستثناء القليل منهم[١٥٩] ، في التعاون مع سلطات الاحتلال ، وأوهموا أتباعهم بأن انتصار فرنسا قدر من الله ، وأن عليهم الانصياع لحكم الله والقبول به . وشجع الفرنسيون إنشاء الزوايا وبناء المقامات حول قبور الأولياء . وأصبحت هذه الزوايا والمقامات ملتقى للمتمردين ؛ حيث يتفاوض معهم الضباط الفرنسيون عن طريق شيوخها . واستسلم بعض الشيوخ للفرنسيين ، وساروا مع قواتهم يدعون بين الناس أن القرآن لا يجبر المؤمنين على مقاومة القوة القاهرة . وتحالف الفرنسيون مع الطريقة التيجانية أثناء قتالهم الأمير عبدالقادر ، فسهلت لهم تقدم قواتهم في الصحراء وفي ما وراءها .

وأنشأ الفرنسيون طرقاً صوفية جديدة في الجزائر موالية لهم . وكان ابن عليوس في مستغانم مرابطاً عصرياً يتذوق فلسفة برغسون Bergson . واستطاع خلال بضع سنوات كسب نحو مائة ألف تابع . وأصدر صحيفة باسم طريقته تدعو إلى التعاون مع الادارة الفرنسية من أجل تحقيق المزيد من التقدم للبلاد . كما نادى باقامة علاقات ودية مع الكنيسة المسيحية[١٦٠] .

واستغلت السلطات الفرنسية مقدمي الطرق الصوفية لضرب الحركة الوطنية في الجزائر . فقد تحرك هؤلاء عند انعقاد المؤتمر الاسلامي في العاصمة الجزائرية في حزيران / يونيو سنة ١٩٣٦ . ولما قابل وفد المؤتمر المسؤولين الفرنسيين في باريس بعث سبعة من مقدمي الطرق الصوفية في عمالة قسنطينة برقية إلى رئيس وزراء فرنسا في ٢٢ تموز / يوليو سنة ١٩٣٦ يحتجون فيها على « نشاط بعض الدخلاء في باريس الذين يقولون إنهم من جمعية العلماء . . . ونحن لم نكلف هؤلاء المتآمرين الكذبة للتحدث باسمنا »[١٦١] .

(١٥٨) لاندو ، المصدر نفسه ، ص ١٣٩ ـ ١٤٠ ، و Julien, Ibid., p. 16.

(١٥٩) كانت الطريقة الرحمانية وراء ثورة الجزائر ١٨٧١ على سلطات الاحتلال الفرنسي ، ولعبت دوراً كبيراً في تلك الثورة .

(١٦٠) Bidwell, *Morocco under Colonial Rule: French Administration of Tribal Areas, 1912 - 1956*, p. 146.

(١٦١) Ageron, *L'Algérie algérienne de Napoléon à De Gaulle*, pp. 148 - 149.

وأفاد الفرنسيون كثيراً من تجربتهم مع الطرق الصوفية وشيوخ الزوايا في الجزائر، عند احتلالهم لتونس ومراكش، واستطاعوا أن يكسبوا الشيوخ والمرابطين إلى صفوفهم بسهولة كبيرة.

وفي مراكش كان شيوخ الطرق، في معظم الحالات، من الاشراف، وكانوا يتمتعون بنفوذ شعبي وسياسي واسع[١٦٢].

وكانت أبرز هذه الطرق، في مطلع القرن العشرين، الوزانية أو التهامية والدرقاوية والكتانية. وقد تعاونت هذه الطرق مع القوات الفرنسية. وجيء بشيخ الطريقة التيجانية محمود ولد أحمد من الجزائر إلى مراكش. وقام بجولة في مختلف أنحاء البلاد خلال سنتي ١٩١٢ و١٩١٣ يدعو إلى التعاون مع فرنسا ويجمع حوله الاتباع[١٦٣]. واستمر تعاون شيوخ هذه الطريقة مع فرنسا. ونسب إلى الشيخ تيجاني، محمد بن البشير، قوله: «إن الفرنسيين يردون لنا الخدمات التي نقدمها... لقد هزمت فرنسا حديثاً (في حرب ١٩١٤ - ١٩١٨) أعظم أمم أوروبا وأقواها. ألا يعطي الله النصر للذين يحبهم؟». وقدمت التيجانية خدمات جلّى لفرنسا عند احتلالها لجنوب مراكش وموريتانيا.

وطلب شيخ الطريقة الدرقاوية من اتباعه «الطاعة والخضوع للسلطات الفرنسية» ولم يتردد في ربط مصيره بالحملة الفرنسية على مراكش سنة ١٩١٢[١٦٤].

أما الطريقة الوزانية، فقد كسبت فرنسا شيخها منذ سنة ١٨٨٣، عندما منحته حمايتها، اثناء خلافه مع السلطان حسن ولذا أعلن اتباع هذه الطريقة تأييدهم للغزو الفرنسي للصحراء ولمراكش نفسها سنة ١٩١٢. ولعبوا دوراً مهماً في حرب الريف إلى جانب القوات الفرنسية[١٦٥].

---

(١٦٢) منذ أن اعتلى السلطان اسماعيل (١٦٧٢ - ١٧٢٧) العرش العلوي في مراكش، أصبح من مراسم التتويج أن يدعو السلطان رئيس الأسرة الوزانية ليمسك بركاب حصانه. ويعود هذا التقليد إلى قصة غريبة يتناقلها الرواة، وهي أن السلطان اسماعيل أراد القضاء على الطريقةالوزانية وعلى شيخها في عهده تهامي الوزاني، فبعث إليه باثنين من رجال حاشيته لاختبار ما لدى الشيخ من «بركة». ولما دخلا إلى مجلس الشيخ انتفخ بطنه حتى كاد يبتلع جميع من في المجلس، فذهل الرجلان وعادا إلى السلطان يخبرانه بما رأيا ويرجوانه العفو عن الشيخ. فأسرع السلطان إلى التهامي وترجل أمام منزله، فما كان من الشيخ إلا أن أسرع إلى السلطان ورجاه أن يعتلي صهوة جواده. فلما فعل أمسك الشيخ بركاب السرج. وعندها صاح السلطان: الآن أصبحت سلطاناً حقيقياً. أنظر: Landau, *Moroccan Drama, 1900-1955*, p. 112.

(١٦٣) Bidwell, *Morocco under Colonial Rule: French Administration of Tribal Areas, 1912 - 1956*, p. 145.

(١٦٤) ولم يتردد شيخها، في بداية الحرب العالمية الثانية، أن يتصل بهتلر وأن يجمع اتباعه في الزوايا ليشكروا الله الذي أوحى لهتلر بقتال فرنسا. ولكنه هرع إلى المسؤولين الامريكيين والانكليز حال نزول قواتهم بمراكش يطلب منهم منحه الجنسية الامريكية واستعمال خاتم خاص به والحصول على منزل في طنجة. انظر: Landau, Ibid., p. 116.

(١٦٥) لاندو، **تاريخ المغرب في القرن العشرين**، ص ١٤٣.

وكانت الكتانية أقوى الطرق الصوفية في مراكش. واشتهر شيخها الشريف عبدالحي الكتاني بعلمه وثقافته الواسعة وثرائه الضخم وكان يوزع بركته على الناس بالمال والمتاع. وحاول شقيقه اغتصاب العرش المراكشي من السلطان عبدالحفيظ، فألقي القبض عليه، ونفذ فيه حكم الاعدام. وكان لهذا الحادث أثر عميق في نفس عبدالحي الذي صمم على الانتقام من السلطان العلوي وخلفائه، واتخذ من سلطات الحماية حليفه الأول، وخضع لها خضوعاً تاماً. وتعاون عبدالحي مع الماريشال ليوتي لاخضاع قبائل بني مجيلد وبني مطير وآيت يوسي والهيبة. وارتفع عبدالحي إلى القمة بين الزعماء الدينيين في عهد الحماية[١٦٦].

وبعد عمليات التهدئة، واصلت سلطات الحماية تعاونها مع المرابطين وشيوخ الزوايا للحفاظ على هدوء الأهالي. وجمع هؤلاء، مقابل ذلك، ثروات طائلة نتيجة هذا التعاون.

وقد قدر عدد اتباع الطرق الصوفية في مراكش بمئتين وعشرين ألف تابع سنة ١٩٣٨. وحاول ليوتي السيطرة على هذه الطرق باثارة التنافس بينها وضرب بعضها ببعضها الآخر[١٦٧]. وشجع بصورة خاصة الطريقة التيجانية وأمدها بالأموال حتى بلغ عدد أعضائها في السنة نفسها (٤٧٠٠٠) عضو، وسمح لشيوخ الطرق الصوفية بزيارة العمال المغاربة في فرنسا لجمع الأموال منهم والعودة بها إلى البلاد.

ولما اندلعت الحرب العالمية الثانية، لجأت الاقامة العامة الفرنسية إلى شيوخ الطرق لتجنيد المتطوعين في القوات المسلحة الفرنسية. ولجأت إليهم لتأييد حكومة فيشي. ودفعت الشيخ عبدالعالي إلى تأسيس طريقة باسمه (الطريقة العالية) وأمدته بالمال فبنى زاويتين كبيرتين في الرباط والدار البيضاء[١٦٨].

أخذ نفوذ الطرق الصوفية بالتراجع، رغم الدعم الفرنسي، مع نمو الوعي السياسي واليقظة الفكرية العامة التي شهدتها أقطار المغرب. ومنيت باندحار واسع مع ظهور الحركة السلفية بين العلماء المسلمين واشتداد عودها. وغرقت الطرق في سبات عميق، وانهمك رؤساؤها بجمع المال والحصول على الأوسمة والنياشين الفرنسية. ولم تعد الزاوية مركزاً للنشاط الاجتماعي، وتحول الناس إلى المدارس العصرية والنوادي الثقافية والمقاهي الحديثة. وتشكلت نقابات العمال في المدن التي استقطبت إليها العمال وحلت محل الزوايا[١٦٩].

---

(١٦٦) Bidwell, Ibid., p. 142.

(١٦٧) Gaudis, *Lyautey intime*, p. 147.

(١٦٨) علال الفاسي، **حديث المغرب في المشرق** (القاهرة: المطبعة العالمية، ١٩٥٦)، ص ٢٠ - ٢١.

(١٦٩) Bidwell, *Morocco under Colonial Rule: French Administration of Tribal Areas, 1912 - 1956*, p. 147.

٣ ـ النخبة المثقفة

أدى التعليم الحديث في الأقطار المغربية ، على ضيق انتشاره ، إلى ميلاد نخبة من المثقفين ثقافة عصرية تباينت في مستوياتها بين التعليم الابتدائي والمهني البسيط والتعليم العالي الجاد . فكان منها الكتبة والحرفيون والمترجمون والمعلمون والمحامون والصحفيون والضباط والقضاة والأطباء . وتنتمي هذه النخبة إلى الأسر الثرية من الاقطاعيين وكبار التجار وكبار موظفي الدولة والخاصة الملكية والطبقة المتوسطة . وعاشت هذه الفئة في عزلة عن الشعب ؛ إذ اعتبرت نفسها صفوة المجتمع وتعالت على العامة . وانقسمت من حيث انتماؤها الفكري وتطلعاتها الوطنية إلى فئتين : فئة سعت إلى ربط مصيرها ومصير بلادها بفرنسا ، وفئة ناهضت الاستعمار الفرنسي ونادت بالاستقلال الوطني . والفئة التي تعنينا هنا هي الفئة الأولى التي تبنت أفكار الغرب وأساليبه في الحياة ، واعتبرت المجتمعات الغربية بعامة والمجتمع الفرنسي بخاصة ، مثلاً يحتذى ، فعاشت مع الفرنسيين ؛ وأرسلت أطفالها إلى مدارسهم ، وتكلمت لغتهم وكتبت بها ، وفضل رجالها الزواج من النساء الفرنسيات . وأرادوا تحويل مجتمعهم التقليدي المتخلف إلى مجتمع حديث متقدم ، وذلك بفرنسته روحاً وشكلاً . وفرّقوا بين فرنسا الديمقراطية التي قرأوا عنها في المدارس والجامعات وعاشوا مع مواطنيها في المعاهد وميادين القتال والمعامل والمتاجر ، وبين فرنسا الاستبدادية المتمثلة في قوات الاحتلال والأجهزة الادارية والمعمرين في الأقطار المغربية . واعتقدوا أن بالامكان الاستعانة بالقوى الديمقراطية الفرنسية على القوى الغاشمة التي تحتل بلادهم وتستثمر خيراتهم من قوات احتلال ومعمرين . وطالبوا الحكومات الفرنسية المتتالية بتطبيق القوانين والأنظمة التي فرضتها على البلاد والمعاهدات والاتفاقيات التي أبرمتها معها نصاً وروحاً . واختلفت هذه النخبة في مطالبها بين قطر وآخر ، حسب ظروف كل قطر ووضعه القانوني في علاقته بفرنسا .

ففي الجزائر ، اعترفت النخبة بوضع البلاد باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من فرنسا ، وأقرت مبدأ الدمج الكامل assimilation والتجنيس وكل ما من شأنه أن يوحد الجزائر مع فرنسا ، وطالبت بتنفيذ ذلك تنفيذاً كاملاً وإزالة جميع العراقيل في سبيله ، مثل قانون الأهالي Le code d'indigénat وغيره من القوانين الاستثنائية . وألحت على المساواة في الحقوق السياسية والتمثيل النيابي والتعليم والضرائب وفرص العمل بين الجزائريين والفرنسيين . وطالبت بحق المواطنة الفرنسية الكامل «droit de cité» مع الاحتفاظ بالأحوال الشخصية للجزائريين بصفتهم مسلمين . وفي ذلك ، تناقض لم تقبل به السلطات الفرنسية المسؤولة التي خيّرت الجزائريين الذين تنطبق عليهم شروط المواطنة بين الحصول على الجنسية الفرنسية والتخلي عن أحوالهم الشخصية كمسلمين ، وبين الاحتفاظ بوضعهم كرعايا فرنسيين يتمتعون بأحوالهم الشخصية كمسلمين .

شاركت النخبة الجزائرية في مجالس الوفود المالية وفي المجالس البلدية والمجالس العامة

للعمالات الثلاث والأجهزة الادارية المختلفة . ولما أعلنت الحرب العالمية الأولى ، شاركت النخبة في القتال إلى جانب الفئات الجزائرية الأخرى . وفي السابع من أيلول / سبتمبر سنة ١٩١٦ ، فرضت فرنسا التجنيد الاجباري على الجزائريين بقطع النظر عن الشروط التي نص عليها قانون التجنيد الاجباري الذي صدر سنة ١٩١٢ . وبلغ عدد المجندين الجزائريين الذين ساهموا في الحرب (١٧٧) ألف مقاتل . كما بلغ عدد العمال الجزائريين الذين عملوا في المصانع والمعامل العسكرية الفرنسية أثناء الحرب (٧٥) ألف عامل . وارتفع عدد الضحايا بين الجزائريين إلى (٥٦) ألف قتيل و(٨٢) ألف جريح أثناء الحرب(١٧٠) .

حاربت النخبة الجزائرية في صفوف القوات الفرنسية ، وهي مقتنعة أنها تحارب الاستبداد والظلم من أجل انتصار الديمقراطية والحرية والعدالة وتقرير المصير . وقد صور فرحات عباس هذه المشاعر بقوله :

«في عام ١٩٢٠ ، كان الرجال من جيلي قد شاركوا في الحرب العالمية الأولى تنفيذاً للتجنيد الاجباري الذي فرض عليهم منذ سنة ١٩١٢ . وشعروا بأنهم ساهموا في النصر الذي حققته فرنسا وحلفاؤها . . . واكتشفوا في فرنسا ، أثناء هذه الظروف الصعبة ، الشعب الفرنسي . وعرفوا أنه يختلف عن المعمرين في الجزائر ، وأن الفلاحين الفرنسيين كانوا ، في بعض الأحيان ، مثلهم أميين وبؤساء . وأملوا كثيراً من هذا الشعب الفرنسي . وشاركهم في هذا الأمل أولئك الذين ذهبوا للدراسة في فرنسا . فقد كانت كتبنا تمثل لنا فرنسا رمزاً للحرية . ونسينا في المدرسة جراح الشارع وبؤس الدواوير . . . كان هدفنا هدم سور المال وازالة حجاب الأحكام المسبّقة الظالمة اللذين يفصلان بيننا وبين الشعب الفرنسي»(١٧١) .

واستجابة لهذه الأماني ، أصدرت حكومة جورج كليمنصو Georges Clemenceau ، في ٤ شباط / فبراير سنة ١٩١٩ ، قانوناً منح الجزائريين المتعلمين الذين شاركوا في الحرب الجنسية الفرنسية شريطة تخليهم عن أحوالهم الشخصية كمسلمين وخضوعهم للقانون المدني الفرنسي . وأدى هذا القانون إلى انشقاق في صفوف النخبة بعامة وقيادتها « لجنة الدفاع عن المصالح الاسلامية في الجزائر » Comité de défense des intérêts musulmans التي تشكلت قبل الحرب وحملت اسم حركة الجزائر الفتاة أو الشباب الجزائري Le jeune algérien ، فقد أكد فريق على ضرورة تجنيس المسلمين الجزائريين تجنيساً جماعياً كما جاء في قانون ٤ شباط / فبراير سنة ١٩١٩ ، ويمكن أن نطلق على هذا الفريق فريق الليبراليين . أما الفريق الثاني ، فقد تزعمه الأمير خالد بن الهاشمي الجزائري ، حفيد الأمير عبدالقادر ، وأصر على الحصول على الجنسية الفرنسية ، مع الاحتفاظ بالأحوال الشخصية الاسلامية ، واتخذ هذا الفريق اتجاهاً يسارياً .

(١٧٠) سعدالله ، **الحركة الوطنية الجزائرية** ، ص ٢٢٦ - ٢٢٨ .
هناك اختلاف في تقدير عدد الجزائريين الذين اشتركوا في الحرب العالمية الأولى ، والعدد المذكور أعلاه ورد في : *L'Afrique française* (juillet-aout, 1919).

(١٧١) Abbas, *Guerre et révolution d'Algérie. I. La nuit coloniale,* pp. 113 - 115.

وتقدم الفريقان للانتخابات البلدية في الجزائر العاصمة في تشرين الثاني / نوفمبر سنة **١٩١٩** ، فنجحت قائمة الحاج موسى مصطفى التي ضمت الأمير خالد ، وهزمت قائمة الدكتور ابن تامي زعيم حركة الجزائر الفتاة . ودارت بين الفريقين معركة اعلامية على صفحات الجرائد . وكانت صحيفة « L'avenir algérien المستقبل الجزائري » تنطق باسم جماعة الجزائر الفتاة بينما تولت صحيفة « Ikdam إقدام » الدفاع عن اتجاه الأمير خالد . ولما أعيدت الانتخابات البلدية سنة **١٩٢٠** فاز الأمير خالد ، كما فازت قائمته في انتخابات الوفود المالية في السنة نفسها[١٧٢] .

وقد مني الليبراليون الداعون إلى الاندماج الكامل بفرنسا بهزائم متلاحقة في الانتخابات المحلية بين عامي **١٩١٩** و**١٩٢٢** ، وتعرضوا لشكوك الأهالي وهجوم الاصلاحيين من العلماء المسلمين وتخوف المعمرين الفرنسيين . والتف بعضهم حول جريدة « Attakadoum التقدم » الاسبوعية التي يحررها الدكتور بلقاسم بن تامي التي صدرت في أيار / مايو سنة **١٩٢٣** واستمرت حتى شباط / فبراير سنة **١٩٣١** ، بينما تجمع آخرون من المثقفين ثقافة رفيعة حول مجلة La voix des humbles « صوت المتواضعين » التي نادت بالمساواة في الحقوق بين الجزائريين والفرنسيين ، وأكدت على التعليم الحديث كوسيلة للنهوض بالجزائر من التخلف وايصالها إلى مصاف فرنسا . واستغل الليبراليون فرصة نفي الأمير خالد سنة **١٩٢٣** ، وتعاونوا مع المعمرين ففازوا في انتخابات **١٩٢٤**[١٧٣] . ومن أبرز قادة هذا الاتجاه : بلقاسم بن تامي وبلحاج والزناتي وطاهرات والليشاني وفرحات عباس والدكتور محمد صالح بن جلول . وقد جمع فرحات عباس المقالات التي نشرها في صحيفة Attakadoum وأصدرها في كتاب تحت عنوان « Le jeune algérien الشباب الجزائري » سنة **١٩٢٧** . وعالج فيها المسائل التي كانت تثير اهتمام النخبة الجزائرية الليبرالية في العشرينات من هذا القرن ، وتؤكد في مجملها على المبادىء التالية :

- احترام الاسلام والحضارة الاسلامية .
- رفض التفوق العنصري الأوروبي .
- المساواة في الحقوق السياسية بين الجزائريين والفرنسيين .
- تحويل المجتمع الجزائري إلى مجتمع حديث مسلح بالتكنولوجيا يضاهي المجتمعات الأوروبية ، وذلك عن طريق النخبة الجزائرية المثقفة باعتبارها خميرة هذا التحول .
- الاقتداء باليابانيين في استيعاب الحضارة الأوروبية مع الحفاظ على الحضارة والتقاليد الاسلامية في الجزائر .

---

(١٧٢) Charles Robert Ageron, *Politiques coloniales au Maroc,* Collection hier (Paris: Presses universitaires de France, 1972), p. 261.

(١٧٣) سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية ، ص ٤٠٠ - ٤٠١ ، و Abbas, Ibid., p. 118.

- التعاون مع فرنسا لتأخذ بيد الجزائر في طريق التقدم .

وقد لخص فرحات عباس تطلع النخبة الجزائرية بمقال نشرته صحيفة « التقدم » في أيار / مايو سنة **١٩٢٧** جاء فيه :

« نحن نستشف الغد الزاهر الذي سنبنيه بسياسة أفضل ، حيث تكتسي جبالنا بالبيوت البيضاء ، وتمتلىء طرقنا بالسيارات ، وتصل المياه العذبة إلى بيوتنا ، ويسقط القربى إلى الأبد . وفي الدواوير[١٧٤] البعيدة المنتشرة في المشتى المغطى بالوحل ، يقوم حجر الأساس ، ويرتفع الصرح ، وتتكاثر المباني : المدرسة ومجلس الجماعة والمستشفى ومكتب البريد ومخفر الشرطة . وتعم النظافة ، ويتوفر العلاج الطبي ، ويسود الأمن ، ويتدافع الأهلون ويتجمعون ويستقرون وتنشأ القرية . ومع بناء العربة تتثقف الروح وتستقيم اليد ، وينفذ حب العمل والسلام إلى جميع القلوب تحت أشعة شمس افريقية الذهبية »[١٧٥] .

وأنشأ الليبراليون من النخبة الجزائرية « اتحاد المنتخبين المسلمين الجزائريين Fédération des élus des musulmans d'Algérie » في **١٨** حزيران / يونيو سنة **١٩٢٧** ، برئاسة الدكتور بن تامي الذي كان مستشاراً عاماً في عمالة الجزائر ومديراً لصحيفة « التقدم » الصادرة بالفرنسية . وكانت الغاية من هذا الاتحاد توحيد وتنسيق جهود ممثلي المنتخبين المسلمين الجزائريين في المجالس المختلفة والوفود والغرف التجارية من أجل الدفاع عن مصالح السكان الذين يمثلونهم . وقد عقد الاتحاد مؤتمره الأول في **١١** أيلول / سبتمبر من السنة نفسها برئاسة بومدين ، العضو في مجلس بلدية الجزائر ، في غياب ابن تامي ، واتخذ المقررات التالية :

- تمثيل الأهالي في البرلمان الفرنسي .
- المساواة في المعاملة وفي التعويضات بين الموظفين الاداريين الأوروبيين والجزائريين .
- المساواة في الخدمة العسكرية بين الجزائريين والفرنسيين .
- الغاء القيود المعيقة لهجرة العمال الجزائريين إلى فرنسا .
- الغاء قانون الأهالي .
- تطور التعليم والتكوين المهني للأهالي .
- تطبيق القوانين الاجتماعية الفرنسية في الجزائر .
- اعادة تنظيم الدوائر الانتخابية في البلديات المختلطة التي تقررت بقانون سنة

---

(١٧٤) الدواوير جمع دوار ، وهو في الأصل مجموعة من خيام البدو ، وأصبح منذ **١٨٦٣** يعني أصغر وحدة سكنية إدارية في الجزائر . انظر : Boyer, *L'évolution de l'Algérie médiane (ancien département d'Alger) de 1830 à 1956,* p. 20.

(١٧٥) Abbas, Ibid., pp. 121 - 122.

١٩١٩ ، من أجل انتخاب المجالس العامة والوفود المالية[١٧٦] .

وتشكل وفد من ثلاثين عضواً برئاسة م . سي هني ، غادر الجزائر ، في ١٤ تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٩٢٧ ، إلى فرنسا ليقدم هذه المطالب للمسؤولين الفرنسيين ، فقابل وزير الداخلية دون أن يحصل على أية نتيجة ايجابية . وتشكلت لجنة للنظر في هذه المطالب . ثم اضطر الوفد إلى سحب هذه المطالب والتراجع عنها . وطالب الاتحاد بتمثيل الجزائريين في الجمعية الوطنية الفرنسية (البرلمان) ، واختلف قادته في كيفية هذا التمثيل ، ولكنهم استمروا يطالبون بذلك دون جدوى[١٧٧] .

وتشكلت من اتحاد المنتخبين المسلمين الجزائريين ثلاثة اتحادات اقليمية : أولها في عمالة قسنطينة برئاسة سيسبان ، رئيس القسم العربي في مجلس الوفود المالية ، وأصدر قانونه الأساسي في ٢٠ حزيران / يونيو سنة ١٩٣٠ ، وثانيها في عمالة الجزائر برئاسة زروق محيي الدين عضو سابق في مجلس الوفود المالية ، وثالثها في عمالة وهران بعد عدة أشهر من انشاء الاتحاد الأول[١٧٨] .

كان اتحاد المنتخبين تجمعاً من النواب الذين لا تربطهم عقيدة ، ولا يجمعهم تنظيم متماسك ولا تشدهم زعامة قوية . وإنما كان تكتلاً سياسياً ضعيفاً في نطاق النخبة الجزائرية ، وتياراً سياسياً عاماً يفتقر إلى التجانس في الفكر والعمل وفي الغاية والوسيلة . وتأرجح بين الولاء لفرنسا والانتماء العربي الاسلامي . وفصل في دعوته بين الدين الاسلامي والتجنس بالجنسية الفرنسية . وقد عبر عن هذا الاتجاه ابن الحاج رئيس « نادي الاخاء » الذي أسسته « جمعية علماء السنة » في الأول من حزيران / يونيو سنة ١٩٣٣ في العاصمة فقال :

« إننا جميعاً وقبل كل شيء فرنسيون ، فوطننا هو فرنسا ، والراية التي نعيش في ظلها هي الراية المثلثة الألوان » . وقال أيضاً في جمع من رجال الدين الموظفين في الادارة الفرنسية : « إن الجزائريين فرنسيون سواء كانوا يتمتعون بالحقوق المدنية أم لا ، وسواء كانوا متعلمين أو أميين . . . فديننا لا دخل له في جنسيتنا التي لا يمكن أن تكون إلّا فرنسية »[١٧٩] .

---

(١٧٦) Claude Collot et Jean - Robert Henry, éds., *Le mouvement national algérien: textes, 1912 - 1954,* Préface de Ahmed Mahiou (Alger: Office des publications universitaires; Paris: L'Harmattan, 1978), pp. 39 - 41, et

وقداش محفوظ ، « الفرص الضائعة أو استحالة إيجاد حل سياسي للقضية الجزائرية خلال النصف الأول من القرن العشرين ، » **مجلة التاريخ الافريقية** (الجزائر) ، العددان ٦ و٧ (كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧) ، ص ٦ .

(١٧٧) سعدالله ، **الحركة الوطنية الجزائرية** ، ص ٤٠٦ ـ ٤٠٩ .

(١٧٨) Collot et Henry, éds., *Le mouvement national algérien: textes, 1912 - 1954,* pp. 41 - 43.

(١٧٩) سعدالله ، المصدر نفسه ، ج ٣ ، ص ٦٤ ـ ٦٥ .

ودخلت النخبة المثقفة الليبرالية هذه في نزاع مع القيادات التقليدية طيلة عقد الثلاثينات ، وكان أبرز زعيمين للنخبة الجزائرية ، في هذه الفترة ، د . محمد صالح بن جلول[١٨٠] والصيدلي فرحات عباس[١٨١] . كان الأول رئيساً لكتلة النواب المسلمين في عمالة قسنطينة منذ سنة ١٩٣٣ وتولى رئاسة العديد من الوفود الجزائرية إلى باريس للمطالبة بتنفيذ مشروع فيوليت السابق الذكر والذي علقت عليه النخبة آمالها في تحقيق الاندماج الكامل مع فرنسا والمساواة في الحقوق السياسية . وبرز ابن جلول سنة ١٩٣٦ ، فأصبح الشخصية الجزائرية الأولى عندما اختير رئيساً للمؤتمر الاسلامي الجزائري في حزيران / يونيو من تلك السنة . كما تولى رئاسة وفد المؤتمر إلى باريس لتقديم مطالب المؤتمر إلى الحكومة الفرنسية .

أما فرحات عباس ، الشخصية الثانية بعد ابن جلول في زعامة النخبة ، فقد كان لسان حالها حينما قال لوزير الداخلية الفرنسي مارسيل رينيه Marcel Régnier ، أثناء زيارته للجزائر سنة ١٩٣٥ : « لم يبق شيء في هذه البلاد إلّا الاندماج طريقة لصهر العنصر الوطني في المجتمع الفرنسي » .

وبرز نشاط هذين الزعيمين في اتحاد المنتخبين المسلمين الذي أعلن عن مطالبه في مطلع سنة ١٩٣٥ في الصحف المحلية ، ثم قدمها محمود شكيكين ، عضو مجلس بلدية الجزائر ، في ٥ آذار / مارس سنة ١٩٣٥ لوزير الداخلية الفرنسي رينيه أثناء زيارته للبلاد . وهي المطالب نفسها التي أقرها الاتحاد في مؤتمره الأول آنف الذكر[١٨٢] .

وأنكر فرحات عباس الهوية العربية ـ الاسلامية للجزائر عندما نشر مقالاً في ٢٣ شباط / فبراير سنة ١٩٣٦ بعنوان « على هامش القومية ـ فرنسا هي أنا : En marge du nationalisme la France c'est moi » :

---

(١٨٠) ولد ابن جلول في منطقة الأوراس سنة ١٨٩٤ ، وتلقى تعليمه الثانوي في قسنطينة ، ونال شهادة الطب من جامعة الجزائر سنة ١٩٢٤ . وبدأ حياته السياسية سنة ١٩٣٠ . وأصبح بعد ثلاث سنوات رئيساً لكتلة النواب المسلمين في عمالة قسنطينة . وقد أحرزت هذه الكتلة أغلبية المقاعد في المجلس الاستشاري العام للعمالة في انتخاب تشرين الأول / اكتوبر سنة ١٩٣٤ . وكان من بين الفائزين : فرحات عباس عن سطيف ، والدكتور سعدان عن بسكرة، وقاهرية الزين عن سوق اهراس ، وخلّاف عن جيجل ، والدكتور الأخضري عن قالمة ، وابن عبدون عن عين البيضاء ، وبوصوف عن ميله ، وسراوي عن الخروب . ولعب ابن جلول دوراً مهماً في احداث قسنطينة في آب / أغسطس سنة ١٩٣٤ . وشارك سنة ١٩٣٥ في اللجنة الوزارية المختلطة التي كلفت بالشؤون الأهلية ومقرها باريس . انظر : المصدر نفسه ، ص ٤٠٣ ، وج ٣ ، ص ١٧١ ـ ١٧٢ .

(١٨١) ولد فرحات عباس في بلدة تيارت سنة ١٨٩٩ ، وتلقى تعليمه الابتدائي في جيجل وتعليمه الثانوي في قسنطينة . وحصل على شهادة الصيدلة من جامعة الجزائر . وانتخب رئيساً لجمعية الطلبة المسلمين الجزائريين فى العاصمة سنة ١٩٢٦ . انظر : المصدر نفسه ، ص ٤٠٢ .

(١٨٢) Collot et Henry, éds., *Le mouvement national algérien: textes, 1912 - 1954,* pp. 60 - 62.

« إذا كان العلماء قد اتهموا بالعنصرية والولاء للجامعة الاسلامية ، فنحن الأصدقاء السياسيون للدكتور ابن جلول قد اتهمنا بالقومية . والتهمة ليست جديدة . لقد تحدثت مع شخصيات مختلفة في هذه المسألة . ورأيي معروف . القومية هي تلك العاطفة التي تدفع شعباً إلى العيش داخل حدوده الأقليمية . وهي العاطفة التي انشأت هذه الشبكة من الأمم . ولو اني اكتشفت الأمة الجزائرية لكنت قومياً ولما خجلت منها كخجلي من جريمة . إن الذين ماتوا في سبيل الفكرة القومية يكرمون ويحترمون كل يوم . وليست حياتي أغلى من حياتهم . ومع ذلك فما كنت لأموت من أجل الوطن الجزائري ، لأن هذا الوطن لا وجود له . أنا لم اكتشفه . لقد سألت التاريخ ، وسألت الأحياء والأموات وزرت المقابر ، فلم يحدثني عنه أحد . نعم وجدت الامبراطورية العربية والامبراطورية الاسلامية اللتين شرفتا الاسلام وشرفتا جنسنا ، ولكنهما اختفتا . . . لقد ولدنا لعصر غير عصرنا ولأناس ليسوا أناسنا . . . إن الانسان لا يبني فوق الهواء . لقد بدنا إلى غير رجعة الضباب والأشباح لنربط مستقبلنا نهائياً بمستقبل الانجازات الفرنسية في هذه البلاد . . . وفضلاً عن هذا ، ليس هناك من يفكر جدياً بقوميتنا ، والذي يهم بالدرجة الأولى هو التحرر الاقتصادي والسياسي ، وبدون تحرير الأهالي لن توجد جزائر فرنسية تستطيع البقاء . إن هذا التحرر ضرورة لأن فرنسا هي أنا »(١٨٣) .

وبلغ نشاط النخبة أوجه بعد انتصار الجبهة الشعبية في فرنسا ووصولها إلى السلطة وتقديمها مشروع بلوم ـ فيوليت الذي تضمن معظم الاصلاحات التي كان ينادي بها قادة النخبة . ولذا علقت النخبة آمالها على ذلك المشروع وواصلت دعوة الجماهير الجزائرية إلى تأييده . ونجحت في التعاون مع القوى الوطنية المعادية للاستعمار الفرنسي . وانعقد المؤتمر الاسلامي الأول في الجزائر العاصمة في ٧ حزيران / يونيو سنة ١٩٣٦ ، فضم ممثلين عن اتحاد المنتخبين المسلمين وجمعية العلماء والحزب الشيوعي الجزائري . وتولى رئاسة المؤتمر زعيم اتحاد المنتخبين المسلمين الدكتور ابن جلول ، كما تولى رئاسة اللجنة التنفيذية التي انبثقت عنه ورئاسة الوفد الذي شكله المؤتمرون لنقل مقرراته إلى رئيس وزراء فرنسا . وكان ذلك ذروة النجاح الذي حققته النخبة الجزائرية .

غير أن مشروع بلوم ـ فيوليت واجه عراقيل عديدة حالت دون تنفيذه . وعقد المؤتمر الاسلامي الجزائري الثاني في الجزائر العاصمة بين ٩ و١١ تموز / يوليو سنة ١٩٣٧ ، بعد خروج الجبهة الشعبية من السلطة . وأعلن تمسكه بمطالب المؤتمر الأول باعتبارها الحد الأدنى . وطلب من ممثلي المسلمين الجزائريين في مختلف المجالس الاستقالة الجماعية ، إذا لم يوافق البرلمان الفرنسي على مشروع بلوم ـ فيوليت . وقد استجاب النواب الجزائريون لهذا القرار ، واستقال نحو ثلاثة آلاف نائب قبل نهاية سنة ١٩٣٧ ، احتجاجاً على تأخير مناقشة مشروع بلوم ـ فيوليت في الجمعية الوطنية الفرنسية . وسافر ابن جلول وفرحات عباس على رأس وفد إلى باريس وقابلا وزير الداخلية البير سارو Albert Sarrault ووعداه بسحب استقالات النواب إذا أقر المشروع . ولما عرض المشروع على البرلمان الفرنسي في عهد حكومة

(١٨٣) المصدر نفسه ، النص الكامل للمقال ، ص ١٦٥ ـ ١٦٧ ؛ سعدالله ، **الحركة الوطنية الجزائرية** ، ج ٣ ، ص ٧٦ ـ ٧٧ ، وجلسبي ، **ثورة الجزائر** ، ص ٦٧ .

ادوار دلاديه Edouard Daladier مارس المعمرون ضغوطاً كبيرة ، واستقال ثلاثمائة رئيس بلدية منهم في ٨ آذار / مارس سنة ١٩٣٨ واضطرت الحكومة الفرنسية ، تحت هذه الضغوط ، إلى سحب المشروع(١٨٤) . وكانت خيبة أمل النخبة كبيرة جداً . فلما قابل وفد المؤتمر الاسلامي الثاني رئيس الوزراء الفرنسي أجابهم بأن « البرلمان يعارض مشروع فيوليت ولا يعتبر المواطنة الفرنسية تتفق مع الحفاظ على الحالة الشخصية الاسلامية . وأمام هذه الحالة فإنني لا أستطيع أن أتولى أي شيء . إنني أسألكم أن تعينوني على الحفاظ على النظام ، ولا تضطروني إلى استعمال القوة التي تملكها فرنسا ، لأن فرنسا أمة قوية » . وأمام هذا التهديد القوي ، رد عليه فرحات عباس بقوله : « إن الحكومة الفرنسية تتحمل مسؤولياتها أمام التاريخ ، وإن احترام الفرد أكثر أهمية من أجود الأسلحة »(١٨٥) .

أما النواب الجزائريون المستقيلون ، فقد عدلوا عن استقالاتهم ولجأوا إلى الحوار مع السلطات الفرنسية علهم يحصلون على مطالبهم والتي اقتصرت في سنة ١٩٣٩ على النقاط التالية :

- الغاء مرسوم رينيه الصادر سنة ١٩٣٥ والذي يخنق الحريات العامة .
- اصدار العفو العام عن المحكوم عليهم نتيجة ذلك القرار .
- إلغاء قراري ١٣ كانون الثاني / يناير و٨ آذار / مارس لسنة ١٩٣٨ القاضيين بالحد من نشاط النوادي ومحاربة التعليم العربي الحر .
- زيادة عدد النواب المسلمين في المجالس المحلية المنتخبة بنسبة ثلاثة أخماس العدد الحالي .
- تنفيذ مشروع فيوليت بقرار حكومي بدلاً من إصداره عن طريق البرلمان .

وكان رد وزير الداخلية الفرنسي على هذه المطالب سلبياً ومهيناً ؛ إذ طلب من الوفد أن يتفاوض مع المعمرين للاتفاق على مشروع قابل للتنفيذ(١٨٦) .

كان المؤتمر الاسلامي نقطة تحول كبرى في حياة فرحات عباس السياسية . فبعد فترة قصيرة من انعقاد المؤتمر ، دخل ابن جلول في نزاع مع جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بسبب اتهامه للشيخ العقبي بقتل مفتي الجزائر . ولذا قرر المؤتمر الاسلامي عزل ابن جلول عن رئاسته في الخامس من تشرين الأول / اكتوبر سنة ١٩٣٦ . ورد ابن جلول على هذا القرار بعقد مؤتمر لاتباع الطرق الصوفية في قسنطينة في العاشر من الشهر نفسه لمناهضة ابن باديس وجمعية العلماء . وأعلن اتحاد المنتخبين المسلمين في قسنطينة الذي يتزعمه ابن جلول

(١٨٤) سعدالله ، المصدر نفسه ، ج ٣ ، ص ٨٢ ، وجلسبي ، المصدر نفسه ، ص ٦٧ ـ ٦٨ .

(١٨٥) سعدالله ، المصدر نفسه ، ج ٣ ، ص ١٥٩ ـ ١٦٠ ، و

Ageron, *L'Algérie algérienne de Napoléon à De Gaulle*, p. 144.

(١٨٦) سعدالله ، المصدر نفسه ، ج ٣ ، ص ٨٣ ـ ٨٤ .

القطيعة مع المؤتمر الاسلامي في ٢٨ كانون الأول / ديسمبر سنة ١٩٣٦[١٨٧] .

رفض فرحات عباس الخط السياسي الذي اختاره ابن جلول . وكون حزب « الاتحاد الشعبي الجزائري من أجل الحصول على حقوق الانسان والمواطن Union populaire algérienne pour la conquête des droits de l'homme et du citoyen. » ، بهدف توحيد الجماهير الجزائرية وممثليها المنتخبين . وقد نشر فرحات عباس في مجلة « L'Entente franco-musulmane التفاهم الفرنسي الاسلامي » ، الأسبوعية الناطقة بلسان الحزب مقالين افتتاحيين في ١٦ و٢٣ كانون الأول / ديسمبر سنة ١٩٣٧ بيّن فيهما أسباب قيام الحزب ومطالبه السياسية[١٨٨] . وقال في أحد المقالين وهو بعنوان « لكي نكسب المعركة لا بد من عمل جماهيري » :

« إن الأسواق والمقاهي العربية وأصغر القرى يجب أن تكون ميدان نشاطنا . . . نريد أن تحتفظ الجزائر بملامحها وثقافتها وتقاليدها »[١٨٩] .

وسعى فرحات عباس إلى إقامة تجمع فرنسي اسلامي جزائري Rassemblement franco - musulman algérien في ٢٥ آب / أغسطس سنة ١٩٣٨ يضع الحد الأدنى للمطالب التي تتفق عليها الأحزاب والهيئات السياسية الداخلية فيه . واقترح أن يضم التجمع الهيئات التالية : اتحاد المنتخبين المسلمين والفلاحين والعمال الزراعيين وعمال المدن والتجار والموظفين وقدماء المحاربين والعلماء والجمعيات والأحزاب السياسية والنقابات[١٩٠] .

ولما أعلنت الحرب العالمية الثانية ، تطوع قادة النخبة في القوات المسلحة الفرنسية لخدمة العلم الفرنسي والدفاع عن الوطن المهدد . واصدر ابن جلول بياناً بهذه المناسبة دعا الجزائريين فيه إلى تلبية نداء الواجب نحو فرنسا ، من أجل انتصار الحرية والديمقراطية وتحقيق السلام للانسانية جمعاء[١٩١] .

غير أن الحرب جاءت باحداث ومفاجآت خطيرة . فقد انهارت فرنسا أمام الغزو النازي ، وقامت حكومة فيشي برئاسة الماريشال بيتان Pétain فأبرمت الهدنة مع المانيا وتعاونت معها . وانقسم الفرنسيون بين حكومة فيشي ولجنة فرنسا الحرة التي أنشأها الجنرال شارل ديغول Charles De Gaulle في لندن . وكان لهذه الأحداث أثرها على النخبة الجزائرية ، فاهتزت ثقتها بفرنسا وبقوتها ، وأعادت النظر في مواقفها السابقة وفي كثير من الأفكار والأمور التي كانت مسلمات لا تخضع للنقاش والنقد . وتأثرت بوعود الحلفاء

(١٨٧) Ageron, Ibid., pp. 150 - 151.

(١٨٨) Collot et Henry, éds., *Le mouvement national algérien: textes, 1912 - 1954,* p. 116.

(١٨٩) جلسبي ، **ثورة الجزائر** ، ص ٦٨ - ٦٩ .

(١٩٠) Collot et Henry, éds., Ibid., pp. 138 - 140.

(١٩١) سعدالله ، **الحركة الوطنية الجزائرية** ، ج ٣ ، ص ٨٥ .

ودعاياتهم من أجل كسب شعوب العالم وتحقيق النصر على دول المحور . فلما نزلت قوات الحلفاء في الجزائر في الثامن من تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٩٤٢ ، استأنف قادة النخبة نشاطهم ، وحاولوا ملء الفراغ السياسي في البلاد في غياب الأحزاب الوطنية . واتصل فرحات عباس بروبرت مورفي Robert Murphy ، ممثل الرئيس الأميركي روزفلت في العاصمة الجزائرية ، قبل انزال الحلفاء ، وعرض عليه مساعدة الجزائريين للحلفاء مقابل حصول بلادهم على الاستقلال الذاتي autonomie غير أن موقف مورفي كان في منتهى التحفظ ، إذ أكد له أن لبلاده هدفاً واحداً هو هزيمة دول المحور في هذه الحرب[١٩٢] .

وتجمع قادة النخبة ، على اختلاف مشاربهم ، وحاولوا استئناف التعاون مع القوى الوطنية في البلاد والاتفاق على حد أدنى من المطالب الشعبية[١٩٣] . وقدم هؤلاء مذكرة في ٢٠ كانون الأول / ديسمبر سنة ١٩٤٢ إلى ممثلي الحلفاء (الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والحكومة العامة الفرنسية في الجزائر) ، تضمنت المطالبة بعقد مؤتمر يضم النواب والممثلين المؤهلين لجميع الهيئات الاسلامية الجزائرية لصياغة دستور للبلاد[١٩٤] . ورفض ممثلو الولايات المتحدة وبريطانيا استلام هذه المذكرة بحجة أنها لا تعنيهم وإنما تعني السلطات الفرنسية وحدها . كما رفضت السلطات الفرنسية في الجزائر استلام المذكرة بصيغتها المقدمة . ولذا عدّل مقدمو المذكرة صيغتها وقدموا الصيغة المعدلة إلى الحكومة العامة الفرنسية في ٢٢ كانون الأول / ديسمبر من السنة نفسها . ومع ذلك ، لم يتلقوا رداً عليها[١٩٥] . والواقع أن الفرنسيين ، على اختلاف اتجاهاتهم السياسية (فيشيين وديغوليين وجيرويين) ، اتفقوا على بقاء الجزائر فرنسية وحرمان شعبها من أي حقوق سياسية[١٩٦] .

وتخلت بعض قيادات النخبة عن فكرة الدمج ، وأخذت تطالب بدولة جزائرية ، كما جاء في البيان الذي صاغه فرحات عباس في شباط / فبراير سنة ١٩٤٣ وقدمه للحاكم العام للجزائر بيروتون Peyrouton في ٣١ آذار / مارس من السنة نفسها . ومنذئذ ، انضمت هذه الفئة إلى صفوف الحركة الوطنية المطالبة بالاستقلال التام للجزائر ، بعد أن تيقنت من أن

(١٩٢) المصدر نفسه ، ج ٣ ، ص ٢١١ .

(١٩٣) حاول قادة النخبة أمثال الدكتور تمزالي ، رئيس القسم القبائلي في مجلس الوفود المالية ، وغرسي أحمد ، المفوض المالي ، والقاضي عبدالقادر ، المستشار العام ، رئيس رابطة الفلاحين Association des fellah والدكتور ابن جلول ، المستشار العام ، المفوض المالي ، ومحمد الحاج جمام ، رئيس رابطة الطلبة المسلمين Association des étudiants musulmans ، والدكتور سعدان المستشار العام للتفاوض مع قادة حزب الشعب وجمعية العلماء في سبيل العمل السياسي المشترك .

(١٩٤) نص المذكرة الكامل ، في : Collot et Henry, éds., Ibid., pp. 153-154.

(١٩٥) نص المذكرة المعدلة ، في : المصدر نفسه ، ص ١٤٥ .

(١٩٦) سعدالله ، **الحركة الوطنية الجزائرية** ، ج ٣ ، ص ٢١٩ - ٢٢٠ ، و Abbas, *Guerre et révolution d'Algérie. I. La nuit coloniale,* p. 140.

فكرة الدمج والمطالبة بالمساواة مع الفرنسيين لن تتحققا . بينما استمرت الفئة التي يتزعمها ابن جلول في التعاون مع السلطات الفرنسية مؤمنة بسياسة الدمج والمساواة مع الفرنسيين .

وأما في تونس ، فقد تكونت نخبة من أبناء الأسر الثرية وأفراد الخاصة الملكية الذين درسوا في المدارس الفرنسية . وتبنى بعضهم الأفكار الاشتراكية في صحيفة « Liberal الحر » الفرنسية التي تمثل هذا الاتجاه ، فكان منهم عبدالجليل الزاوش وحسن قلاتي . حاول هؤلاء استدرار عطف احرار فرنسا للقضية التونسية ، ودعوا إلى تعميم اللغة الفرنسية في تونس ، وإشاعة روح التفاهم والتعاون بين المعمرين الفرنسيين وأهالي تونس في جميع الميادين .

كان معظم قادة النخبة التونسية في مطلع هذا القرن من أصحاب المهن ، مثل : عبدالجليل الزاوش وأحمد الغطاس وحسن القلاتي وعلي باش حامبه من المحامين ، وحسين بو حاجب وأحمد الشريف من الأطباء ، وخيرالله بن مصطفى من المترجمين . ومعظمهم من خريجي الجامعات الفرنسية وقد كوّنوا « جمعية قدماء الصادقية » التي بدأت نشاطها سنة ١٩٠٦ برئاسة حاكم الجزائر العام جونار (Jounard) بهدف ربط مصالح المسلمين في المغرب العربي بمصالح المستعمرين ، على اعتبار أن لا تطلّع سياسياً لقيادتهم خارج نطاق السياسة الاستعمارية الفرنسية . وكما فعل قادة النخبة في الجزائر ، زعم علي باش حامبه وبعض رفاقه أن اللغة العربية عاجزة عن أن تكون أداة للتعليم العصري . ودارت معركة حامية حول هذا الموضوع بين السلفيين من العلماء التونسيين وبين أصحاب هذا الاتجاه[١٩٧] . غير أن حوادث الصدام التي جرت في تونس ، خلال سنتي ١٩١١ و١٩١٢ ، غيّرت كثيراً من مواقف قادة هذه النخبة ، وبخاصة بعد أن قررت السلطات الفرنسية إبعادهم عن البلاد . وأدى إعلان الحرب ومجرياتها إلى شل نشاط النخبة داخل تونس . فلما انتهت الحرب والتفت النخبة حول الحزب الحر الدستوري ، انفصل فريق منها برئاسة حسن قلاتي وأسس « حزب الاصلاح » في ١٦ نيسان / ابريل سنة ١٩٢١ بالتعاون مع محمد نعمان وبشير عكاشة وحسون عياشي ورشيد حيدر وأحمد بنيس والشيخ محمد بورقيبه والصادق الزمرلي وطاهر مهيري ومحمد محسن وشاذلي قسطلي . وأصدر الحزب صحيفة « البرهان » في ٢٢ أيلول / سبتمبر من السنة نفسها . وتضمن العدد الأول منها برنامج الحزب الذي كان أكثر اعتدالاً من برنامج الحزب الدستوري ، ويختلف عنه في نقطتين : أولاهما المطالبة بتحويل المجلس الاستشاري الذي أنشأته سلطات الحماية ، والذي يخلو من أي تمثيل للتونسيين ، إلى مجلس يتألف من عدد متساو من التونسيين والفرنسيين يتم انتخابهم بالاقتراع العام ، بحيث يعد محاضر جلساته ويتمتع بصلاحيات واسعة في إقرار الموازنة العامة للبلاد ، بينما طالب الحزب الدستوري بانتخاب جمعية وطنية تونسية بالاقتراع العام تتولى السلطة التشريعية في البلاد بتشكيل حكومة مسؤولة أمامه . وثانيهما اعتبار هذا المطلب حداً أدنى سيؤدي تحقيقه إلى إعداد تونس للوصول

(١٩٧) بن عاشور ، **الحركة الأدبية والفكرية في تونس** ، ص ٨٢- ٩٥ .

إلى المستوى الذي يطمح إليه كل شعب يحرص على كرامته وحريته[١٩٨] .

وأظهر قادة حزب الاصلاح مزيداً من الاعتدال ، وقدموا مزيداً من التنازلات ، وأبدوا كثيراً من التعاون مع سلطات الحماية . فقد قابل وفد منهم المقيم العام الفرنسي في ٩ كانون الأول / ديسمبر سنة ١٩٢١ وقدم المطالب التالية :

(١) اصلاح التعليم العام الأهلي وإنشاء العديد من المدارس الأولية والمهنية .

(٢) المساواة بين الموظفين التونسيين والفرنسيين في المعاملة والرواتب .

(٣) إعادة توزيع أراضي الدولة وحصص المعمرين بالعدل بين التونسيين والفرنسيين ، وإعطاء آلاف صغار الفلاحين من الأهلين ضمانة للمستقبل تثبت أقدامهم بصورة نهائية على الأرض التي زرعوها أباً عن جد .

(٤) إعادة تنظيم القضاء التونسي على قواعد معقولة .

(٥) إصلاح الزراعة وتقديم القروض للمزارعين التونسيين وجميع التسهيلات من أجل إعانتهم على تحسين أحوالهم .

(٦) إنشاء مجالس بلدية منتخبة لها موازنات خاصة بها ، بحيث يتعاون فيها التونسيون والفرنسيون بإخاء .

(٧) تشجيع التجارة الأهلية التي ترفض البنوك تقديم القروض لها[١٩٩] .

ولم تختلف هذه المطالب عن مطالب « الحزب الاشتراكي الفرنسي في تونس Section française de l'internationale ouvrière S.F.I.O » والتي لخصها زعيمه في تونس اندريه دوران انجلفيل André Duran - Angliviel بما يلي :

(١) مبدأ المساواة بين الفرنسيين والتونسيين :
- أمام القانون .
- في الضرائب .
- في الخدمة العسكرية .

(٢) الانتخاب بالاقتراع العام للفرنسيين والتونسيين :
- هيئة انتخابية فرنسية واحدة .
- هيئة انتخابية أهلية واحدة .

(١٩٨) Mohammed Dabbab, *Les délégations destouriennes à Paris ou la question tunisienne dans les années 1920,* textes et documents (Tunis: Maison tunisienne de l'édition, 1980), pp. 182 - 183.

(١٩٩) المصدر نفسه ، ص ١٨٤ - ١٨٧

- المساواة في عدد النواب في المجلس الاستشاري ومجالس البلديات .

(٣) توسيع صلاحيات المجلس الاستشاري بحيث تشمل :
- تخفيض النفقات الاجبارية .
- حق المبادرة .
- احترام رأي المجلس في الواردات والنفقات التي تتضمنها الموازنة .
- الأخذ بعين الاعتبار عمليات الموازنة في السنة السابقة .
- النظر في الموضوعات التي تشملها المراسيم الرئيسية والاقتراع عليها .

(٤) استقلال المقيم العام الفرنسي عن وزارة الخارجية الفرنسية .

(٥) إنشاء مجالس بلدية منتخبة وتوسيع صلاحياتها .

(٦) إنشاء لجنة عليا دائمة منبثقة عن المجلس الاستشاري تحل محل المجلس العالي للحكومة[٢٠٠] .

وقبل حزب الاصلاح بالاصلاحات الادارية التي أعلنها المقيم العام الفرنسي لوسيان سان Lucien Saint في ١٣ تموز / يوليو سنة ١٩٢٢ ، والتي اشتملت على الغاء المجلس الاستشاري وقيام المجلس الكبير مكانه . واستمر الحزب قائماً حتى حل سنة ١٩٢٦ بسبب فشل زعيمه حسن قلاتي في انتخابات المجلس الكبير[٢٠١] .

ومنذئذ ، ضعف تأثير النخبة الموالية لفرنسا على الصعيد السياسي ، وذلك بعد أن استحوذ الحزب الحر الدستوري على قيادة الحركة الوطنية في تونس .

أما في مراكش فقد كان دور النخبة المثقفة ثقافة فرنسية ضعيفاً جداً في الحياة السياسية وفضلت السلطات الفرنسية الاعتماد على القوى التقليدية والطرق الصوفية كما بينا في ما سبق .

ثالثاً : القوى الوطنية المغربية واتجاهاتها العربية

ترجع معظم الحركات الوطنية في المغرب العربي إلى أصول سلفية ذات صلة وثيقة بحركة التجديد الاسلامي في المشرق العربي . فمن المعروف أن حركة الاصلاح الاسلامية بقيادة جمال الدين الأفغاني والامام محمد عبده ، قد دعت إلى العودة بالاسلام إلى منابعه الأولى وتنقيته مما علق به من جمود وبدع وشعوذات ، وما نشأ في ظلاله من طرق صوفية اتسمت

(٢٠٠) المصدر نفسه ، ص ٢٠٠ - ٢٠١ ، و
André Duran - Angliviel, *Ce que la Tunisie demande à la France* (Paris: Jouve, 1921), pp. 105 et 113.

(٢٠١) البشير بن الشريف ، **اضواء على تاريخ تونس الحديث** ، ص ٢٢٦ و٢٢٨ ، وبن عاشور ، **الحركة الأدبية والفكرية في تونس** ، ص ١٥٢ .

بالتطرف والمبالغة والممارسات الشاذة ، ونادت بإيقاف التدهور الفكري والاجتماعي والسياسي الذي وصل إليه المسلمون ، والتخلص من العجز والتخلف في جميع الميادين . وطالبت بإنشاء مؤسسات سياسية وإدارية واقتصادية وعلمية حديثة توفق بين جوهر العقيدة الاسلامية وروح العصر وبين العلم والإيمان ، وتنفتح على التيارات الفكرية الحديثة بما لا يتعارض والعقيدة .

وعزز هذا التيار السلفي المجدد وعي للتاريخ المغربي الحديث الذي بدأ بالغزو الأوروبي للأقطار المغربية منذ القرن الخامس عشر الميلادي . واتضح للمفكرين المغاربة أن غزو فرنسا لبلادهم استمرار للصراع السياسي والعسكري بين أوروبة المسيحية (ممثلة بالبرتغال واسبانيا وفرنسا وهولندا وبريطانيا وإيطاليا) من جهة ، وبين نيابات المغرب العثمانية (الجزائر وتونس وطرابلس الغرب) والسلطنة المراكشية من جهة أخرى . هذا الصراع البحري الذي دام نحو أربعة قرون وحمل ألوية الاسلام والمسيحية ، كان في نظر عرب المغرب جهاداً بحرياً يستهدف الدفاع عن الأندلس واسترجاعها وإبعاد الخطر المسيحي الأوروبي عن ديار الاسلام ، كما كان في نظر أوروبة استمراراً للحملات الصليبية التي شنتها على المشرق العربي بين القرنين الثاني عشر والثالث عشر الميلاديين ، بتحريض من البابوية وتأييدها ، ودفعاً للخطر البحري الاسلامي الذي ظهر في غرب البحر الأبيض المتوسط .

ومهدت الحركة السلفية المغربية لمهمة كبيرة ، وهي إحياء التراث العربي الاسلامي والحفاظ على اللغة العربية وتجديد الفكر الديني بعد أن أغرقته الطرق الصوفية وزوايا المرابطين في بحر من الغيبية المفرطة والأوهام السطحية والشعوذات المنكرة . فنهضت تحارب هذه الطرق ، وتفند مزاعمها ، وتفضح ممارساتها البعيدة عن مبادىء الاسلام وتعاليمه ، وتكشف تعاونها السافر مع السلطات الفرنسية ، مثلما نهضت لمقاومة الاستعمار ، وتصدت لمحاولاته الرامية إلى محو الهوية العربية - الاسلامية لهذه الأقطار ولشعوبها .

ونشأت في المغرب العربي حركات وطنية اتخذت اتجاهاً ليبرالياً غربياً في تحديد أهدافها وفي أساليب نضالها وفي نظرتها إلى الحياة والمجتمع . وتسهيلاً للبحث رأيت أن أصنف هذه الحركات في مجموعات ثلاث :

- الحركات ذات الأصول السلفية .
- الحركات القطرية الليبرالية .
- الحركات الوحدوية المغربية .

١ - الحركات ذات الأصول السلفية

أ - البدايات

كان الاتصال الثقافي بين العرب المغاربة والمشارقة مستمراً منذ العهود الاسلامية

الأولى . ومنذ إنشاء الجامع الأزهر في القاهرة احتل مكانة ثقافية ودينية خاصة في نفوس العرب والمسلمين . وظل يجذب إليه طلاب العلم وأساطينه من كل قطر. وكان طبيعياً أن يفد إليه الطلبة من المغرب العربي يحتضنهم في رواق المغاربة وأن يتردد عليه العلماء المغاربة في ذهابهم إلى الحج وعودتهم منه ، وأن يستقر بعضهم في مصر أو في غيرها من الأقطار المشرقية ، وأن يتم تبادل المؤلفات بين هؤلاء العلماء من جناحي الوطن العربي(٢٠٢) .

كان من طبيعة الأمور أن يتصل علماء المغرب بالحركات السلفية الاسلامية(٢٠٣) وبالحركة الاصلاحية الحديثة التي ظهرت في مصر على يد جمال الدين الأفغاني (١٨٣٩ - ١٨٩٧) ومحمد عبده (١٨٤٩ - ١٩٠٥) وعبدالرحمن الكواكبي (١٨٤٩ - ١٩٠٢) ، وأن يستجيبوا لها ، ويتبنوا دعوتها . وهم ، في استجابتهم هذه ، يعبرون عن المشاعر الحقيقية للجماهير المغربية التي لم تتخل قط عن انتمائها إلى جماعة واحدة هي الأمة العربية وحضارة واحدة هي الحضارة العربية الاسلامية . وكانت هذه المشاعر والوعي بهذه الحقائق مادة المقاومة الوطنية في هذه الأقطار والحفاظ على شخصيتها العربية وتعبئة قواها من أجل تحرير نفسها من الاستعمار . ولم تعد المؤسسات الدينية والثقافية القديمة مثل الطرق الصوفية والزوايا ، بما أصابها من جمود وسيطر عليها من معتقدات ابتعدت بها عن الاسلام الحق ، قادرة على مواجهة مشكلات العصر ومقاومة النظام الاستعماري الذي ثبت أقدامه في الأقطار المغربية في مطلع القرن العشرين .

وتولت المهمة الجديدة طائفة من العلماء في الجامعات الاسلامية في المغرب ، مثل : الجامع الأعظم في الجزائر وجامع الزيتونة في تونس وجامع القرويين في فاس وغيرها. وساهم انتشار الطباعة في نشر كتب المصلحين الدينيين ، أمثال ابن تيمية وابن القيم الجوزية والشاطبي وابن الحاج وغيرهم .

وكان علماء **تونس** ، بحكم قرب بلادهم من مصر ، أقوى استجابة لحركة التجديد الاسلامي . فقد سافر الشيخ محمد السنوسي (١٨٤٤ - ١٩٠٢)(٢٠٤) إلى الحجاز سنة ١٨٨٢ ، واتصل بقادة حركة التجديد الاسلامي ، وعاد إلى تونس في العام التالي ، وشرع يدعو لهذه الحركة ويروج مبادئها . وقد أعجب بمجلة « العروة الوثقى » التي كان يتلقى اعدادها وهو في تونس ، وأثنى عليها برسالة نقتطف منها العبارات التالية :

« كيف والأمة العربية في هذا الزمان ، محتاجة إلى لسان ، يعرب عن الداء الذي تكنه في الجنان ،

(٢٠٢) لمزيد من التفاصيل أنظر مقالة : العيد سعود ، « العلاقات الثقافية بين الجزائر والمشرق العربي في العهد العثماني ، » **سرتا** (قسنطينة) ، العدد الأول (أيار / مايو ١٩٧٩) ، ص ٤٦ - ٥٦ .

(٢٠٣) حول اتصال علماء المغرب الأقصى بالحركة الوهابية ، أنظر : الفاسي ، **حديث المغرب في المشرق** ، ص ٥ - ٦ .

(٢٠٤) حول ترجمة حياته ، أنظر : محمد السنوسي ، **الرحلة الحجازية** ، تحقيق علي الشنوفي (تونس : الشركة التونسية للتوزيع ، ١٩٧٨) ، ص ١١ - ١٣ .

وينقذها من الانقياد إلى العميان ، بل إنها إليه أحوج من حاجتها إلى الماء والهواء ، إذ لم تجد بدونه تنفساً ولا مساغاً للارتواء . حتى أتاح هذا الدهر بصاحب العرض الأنقى ، هذا الهاتف الذي صدع للأمة باسم العروة الوثقى . . . ولعمري أن صحيفة محررها الأول الشيخ محمد عبده ومديرها السياسي الشيخ جمال الدين الأفغاني ، لحريّة بأن تكون أصل أصول جميع المباني يتجبّر بها الصدع ، ويجمل بها الصنع . . . »(٢٠٥) .

وزار محمد عبده تونس ، في العاشر من كانون الأول / ديسمبر سنة ١٨٨٤ ، وبقي فيها أربعة أسابيع ، التقى خلالها بباي تونس وولي عهده وعدد من الأعيان والعلماء . وألقى محاضرات وحضر دروساً في جامع الزيتونة ، وترك أثراً قوياً في الشباب التونسي المثقف . واشتد ساعد الحركة الاصلاحية الاسلامية في تونس على يد هؤلاء الشباب الذين اصدروا صحيفة « الحاضرة » في الثامن من آب / أغسطس سنة ١٨٨٨ ، فكانت أول صحيفة عربية غير رسمية في تونس . وكان يديرها علي بوشوشة ويساعده في تحريرها الشيخ محمد السنوسي والشيخ سالم أبو حاجب والأميرالاي محمد القروي . ثم صدرت بعد سنة صحيفة « الزهرة » بإدارة عبدالرحمن الصنادلي ، واستمرت في الصدور حتى عطلتها الحكومة سنة ١٨٩٦ .

طالب المصلحون التونسيون بإصلاح التعليم في جامعة الزيتونة . وتشكلت لجنة برئاسة الوزير الأكبر محمد العزيز بوتور في أيار / مايو سنة ١٨٩٨ لهذا الغرض . وقويت الحركة الاصلاحية بصدور مجلة « المنار » في القاهرة بإدارة محمد رشيد رضا وبتوجيه من الشيخ محمد عبده في سنة ١٨٩٨ ، وهي المجلة التي لقيت رواجاً في تونس . كما صدرت صحيفة « سبيل الرشاد » في العاصمة التونسية سنة ١٩٠١ ، على غرار مجلة « المنار » القاهرية ، تدعو للأفكار والمبادىء الاصلاحية الاسلامية . وتولى الشيخ عبدالعزيز الثعالبي هذه الدعوة من خلال مقالاته في « سبيل الرشاد » .

وزار محمد عبده تونس للمرة الثانية في آب / أغسطس سنة ١٩٠٣ ، واستقبل استقبالاً حافلاً من جانب النخبة التونسية من أعضاء الجمعية الخلدونية وأنصار جريدة « الحاضرة » . وألقى عدداً من المحاضرات في الجمعية الخلدونية . وواصلت الحركة الاصلاحية التونسية نموها وتقدمها. فأصدر الشيخ محمد الخضر حسين مجلة « السعادة العظمى » سنة ١٩٠٤ لنشر أفكار المصلحين الدينيين(٢٠٦) .

وبرز تأثير حركة التجديد الاسلامي في قيادة حزب « تونس الفتاة Le parti jeune tunisien » الذي تشكل سنة ١٩٠٧ بقيادة علي باش حامبه . واتخذ جريدة « Le Tunisien التونسي » الأسبوعية لسان حال له . والتفت الفئات الوطنية حولها وأصدرت نسخة بالعربية سنة ١٩٠٩ وتولى تحريرها الشيخ عبدالعزيز الثعالبي(٢٠٧) .

وبعد حادث مقبرة الزلاج ، سنة ١٩١١ ، نفي علي باش حامبه والثعالبي والشيخ

(٢٠٥) المصدر نفسه ، ص ٢٨١ - ٢٨٦ .

(٢٠٦) بن عاشور ، **الحركة الأدبية والفكرية في تونس** ، ص ٤٩ - ٦٤ .

(٢٠٧) المصدر نفسه ، ص ٩٥ .

صالح الشريف والشيخ اسماعيل الصفايحي وعدد من الزعماء التونسيين إلى خارج البلاد . ولجأوا إلى الاستانة حيث اتصلوا بعدد من القادة السياسيين العرب ، أمثال : شكيب ارسلان ومحمد فريد وعبدالعزيز جاويش وسلمان الباروني من دعاة الجامعة الاسلامية . وفي هذه الأثناء ، حل حزب تونس الفتاة وألقي القبض على قادته أثناء الحرب العالمية الأولى(٢٠٨) . ولما انتهت الحرب سعى الثعالبي وأحمد السقا ، كما ذكرنا سابقاً ، إلى نقل القضية التونسية إلى فرنسا ومؤتمر الصلح الذي عقد في باريس خلال سنتي ١٩١٩ و١٩٢٠ .

أما في **مراكش** ، فقد كان تأثر الحركة الاصلاحية الاسلامية أقوى وأوسع . وكان أول من اتصل بهذه الحركة الشيخ عبدالله السنوسي ، أحد علماء القرويين ، الذي سافر إلى المشرق العربي واتصل بأقطاب الدعوة في مصر والحجاز ، ثم عاد يدعو لها بين تلامذته وأصدقائه . وأثار بأفكاره الجديدة حفيظة العديد من العلماء الذين طالبوا بطرده من جامعة القرويين ، غير أن السلطان مولاي الحسن أضفى عليه حمايته . وكان من أبرز تلاميذ السنوسي الشيخ محمد بن العربي العلوي الذي تخرج في القرويين وعلّم فيها وفي كلية مولاي ادريس ، ثم عين قاضياً بفاس ورئيساً لمحكمة الاستئناف الشرعية بالرباط في العشرينات من هذا القرن(٢٠٩) . وكان لعلماء مراكش اتصال بمحمد عبده ، وتأثر بأفكاره عدد منهم أمثال الشيخ أبو شعيب الدكالي الذي زار المشرق العربي وعاد إلى الرباط حيث جمع حوله ثلة من العلماء تبنت الفكر الاصلاحي وشنت هجوماً عنيفاً على الفكر الصوفي المتهافت الذي تمثله عدة طرق صوفية متعاونة مع السلطات الفرنسية . وانتشرت مؤلفات المصلحين والمجلات الناطقة باسمهم في مراكش . ودافع علماء مراكش عن الامام محمد عبده والتيار الاصلاحي الذي يمثله .

واتجه قادة الحركة السلفية المراكشية إلى بعث التراث العربي الاسلامي في البلاد ، وإصلاح التعليم التقليدي ، وإنشاء مدارس حديثة تجمع بين العلوم الاسلامية والعلوم العصرية ، فكانت هذه المدارس ، التي لم تخضع لرقابة الدولة لفترة طويلة ، مهد الحركة الوطنية المراكشية . فقد أنشأت ثلاث منها بفاس سنة ١٩٢١ ، وهي : مدرسة سيدي بناني ومدرسة النجاح ومدرسة الناصرية ، وتولى إدارتها والتدريس فيها قادة الحركة السلفية أمثال مختار السوسي وعلال الفاسي وإبراهيم الكتاني ومحمد الكوري ومحمد غازي . وانشئت المدرسة العراقية في الرباط بإدارة صديق شدادي ، ومدرسة وازهرة بإدارة فاطمي برقش في السنة نفسها . وبعد سنوات ثلاث ، انشئت مدرستان بإدارة أحمد المؤدّن ، ومدرسة لالاتاجه في الدار البيضاء ، والمدرسة الأهلية في تطوان ، وعدد من المدارس في المدن الأخرى مثل

(٢٠٨) العقاد ، المغرب العربي : الجزائر ، تونس ، المغرب الأقصى ، ص ٣٤٨ - ٣٥١ .

(٢٠٩) علال الفاسي : حديث المغرب في المشرق ، ص ١١ ، و Halstead, *Rebirth of a Nation: The Origins and Rise of Moroccan Nationalism, 1912 - 1944,* p. 123.

مراكش وسلا والقنيطرة . وكان يطلق على هذه المدارس المسيد الجديد Msids renouvées . وكانت تدرس العلوم الدينية والتاريخ المغربي بثوب سلفي متجدد . كما كان تلامذتها يوجهون توجيهاً سياسياً وطنياً . وقد بلغ عدد تلاميذ هذه المدارس نحو ربع عدد التلاميذ في المدارس الحكومية(٢١٠) .

سعى قادة الحركة السلفية في مراكش ، في العشرينات من هذا القرن ، أمثال : عبدالسلام السرغيني ومكي الناصري ومحمد اليزيدي وعبدالكبير الفاسي وأحمد المؤدن إلى نشر أفكارهم الدينية المبنية على دراسات لآراء المصلحين المسلمين السابقين ، أمثال : أبو اسحق الشاطبي وأحمد بن تيمية(٢١١) . وهيمن هؤلاء على التعليم الديني في المعاهد العليا الاسلامية ، وأصبحت جامعة القرويين بفاس وجامع ابن يوسف في مراكش ومعهد مكناس ومعهد طنجة والمعهد العالي بتطوان تقوم بدور مهم في نشر الثقافة الاسلامية وفق أحدث الأساليب(٢١٢) . وساهمت المؤلفات السلفية الواردة من المشرق العربي في تعزيز الحركة السلفية بمراكش ، مثل : مؤلفات محمد عبده ورشيد رضا وصحف المنار والفتح والزهرة من القاهرة .

وفي **الجزائر** ، تأثر عدد من العلماء بحركة التجديد الاسلامي ، أمثال الشيوخ : عبدالقادر المجاوي ومدرآبه وسعيد العالمي وعبدالحليم بن سماعي وحمدان بن الونيسي . وكان هؤلاء العلماء ينادون بمبادىء هذه الحركة(٢١٣) . وقد زار محمد عبده الجزائر سنة ١٩٠٣ والتقى بعلمائها وتأثر بأفكاره عدد منهم . ورغم اختلاف الباحثين المعاصرين في مسلك محمد عبده وفي أفكاره السياسية ودعوته الاصلاحية فقد كان له تأثير قوي في معاصريه وفي الأجيال اللاحقة(٢١٤) .

وسنتناول ، في ما يلي ، الحركات السياسية التي تبنت الفكر السلفي التجديدي في تونس ومراكش والجزائر .

ب - الحزب الحر الدستوري (القديم)

بينما كان الشيخ عبدالعزيز الثعالبي في باريس يدعو لقضية تونس ويسعى لكسب

(٢١٠) المصدر نفسه ، ص ١٦١ - ١٦٣ .

(٢١١) المصدر نفسه ، ص ١٧٢ .

(٢١٢) الفاسي ، حديث المغرب في المشرق ، ص ١٦ .

(٢١٣) Abbas, *Guerre et révolution d'Algérie. I. La nuit coloniale,* p. 134.

(٢١٤) حول زيارته للجزائر ، أنظر : M. Guenanech, «L 'orientation politique à l'aube de la renaissance moderne en Orient,» et **التاريخ** (الجزائر)، (النصف الأول ١٩٨٠) ، ص ١٠١ .

الأنصار لها بين السياسيين والأحزاب الفرنسية ، ويجهد في أن يرتفع بها إلى صعيد الدول الحليفة المنتمة وفودها في العاصمة الفرنسية ، التقى عدد من أقرانه في تونس في منزل علي كاهيه في الأول من شباط / فبراير سنة ١٩٢٠ وتشاوروا في ما بينهم للخروج بقضية بلادهم من الجمود الذي أصابها ، ورفع حالة الطوارىء التي فرضت عليها منذ سنة ١٩١١ . واتفقوا على المطالبة بدستور للبلاد وبرلمان منتخب بالاقتراع النسبي ، وارسال وفد إلى باريس لمساعدة الثعالبي في مساعيه(٢١٥) . وتلت هذا الاجتماع لقاءات عديدة من أجل الوصول إلى اتفاق في الآراء . فقد كان بعضهم ينادي بالاستقلال التام الناجز بينما كان بعضهم الآخر ينادي بالتعاون مع فرنسا . وتم الاتفاق ، في ١٤ آذار / مارس سنة ١٩٢٠ ، على تأسيس « الحزب الحر الدستوري » . وأرسل قانونه الأساسي إلى الثعالبي بباريس فأجرى عليه تعديلات قبلت من الجميع . وبقي ميثاقاً للحزب لمدة طويلة واشتمل هذا الميثاق على المطالبة بدستور للبلاد يقوم على ثمانية مطالب محددة صيغت في عرائض قدمت للباي في ١٨ حزيران / يونيو من السنة نفسها وللمقيم العام الفرنسي والكاتب العام للحكومة التونسية وللحكومة والبرلمان الفرنسيين .

وجاء في الميثاق أن غاية الحزب هي : « تحرير تونس من نير العبودية حتى يتمكن الشعب التونسي من التمتع بالحقوق والحريات التي تتمتع بها الشعوب الحرة . واستناداً إلى هذا المبدأ ، على الحزب أن يتجه نحو كل ما من شأنه أن يوصله إلى هذه الغاية . وعليه أن يبذل جهداً خاصاً لوضع دستور يضمن للشعب التونسي أن يحكم نفسه بنفسه وفقاً لمبادىء العدل التي تسير عليها كل الشعوب المتمدنة » .

أما الدستور الذي تضمنه الميثاق فيحتوي على عدة مبادىء أساسية مثل الفصل بين السلطات الثلاث : التشريعية والتنفيذية والقضائية ، وضمان الحريات الفردية والعامة . وينص هذا الدستور أيضاً على التمسك بالأسرة الحسينية المالكة في تونس وبالحكم الملكي الدستوري . أما الشؤون الخارجية للبلاد فيتولى ادارتها المقيم العام الفرنسي حتى تصبح البلاد قادرة على ادارة هذه الشؤون بنفسها . وتتألف الجمعية الوطنية التونسية التي نص عليها الدستور من نواب منتخبين من التونسيين والمعمرين الفرنسيين بحيث لا يزيد عدد الأخيرين عن ثلث مجموع الأعضاء . وتضمن الدستور انشاء مجالس عامة في مراكز القيادات تنتخب بالاقتراع العام . وكذلك الحال بالنسبة إلى المجالس البلدية والغرف الزراعية والتجارية . ونص الدستور على تأليف جيش وطني تونسي لضمان الاستقرار في البلاد ، على أن لا

(٢١٥) ضم الاجتماع حسن قلاتي ونعمان والطيب جميل ، والطاهر بن عمار والصادق الزمرلي ورشيد بن مصطفى وأحمد حفيظ ومحمد الرياحي والحاج الرياحي والتليلي وحمودة المستيري والشاذلي بودربالة والهادي الكسوري . انظر : Dabbab, *Les délégation destouriennes à Paris ou la question tunisienne dans les années 1920*, p.52.

وحول نشأة الحزب الحر الدستوري ، انظر أيضا : المدني ، **حياة كفاح : مذكرات ، ١٩٠٥ ـ ١٩٥٤** ، ص ٧٣ ؛ أحمد خالد ، **الطاهر حداد والبيئة التونسية في الثلث الأول من القرن العشرين** (تونس : الدار التونسية للنشر ، ١٩٦٧) ، ص ٥٢ ، والفاسي ، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي** ، ص ٥٠ ـ ٥١ .

يستعمل في الحروب ضد الشعوب المسلمة ، « لأنه لو تم ذلك لاعتبر اعتداء على الدين الاسلامي »(٢١٦) .

ألف الحزب وفداً من المحامي أحمد الصافي رئيساً ، والمحامي صالح بلعجوزة والشيخين البشير البكري ومُصطفى الباهي (من شيوخ الطرق الصوفية) والبشير عكاشة أعضاء(٢١٧) ، للسفر إلى باريس بقصد الاتصال بالحكومة الفرنسية وتقديم مطالب الحزب إليها والتي يمكن اجمالها بما يلي :

- انشاء مجلس تشريعي منتخب من التونسيين والفرنسيين عن طريق الاقتراع العام .
- تشكيل حكومة مسؤولة أمام هذا المجلس .
- الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية .
- تخويل التونسيين الحق في جميع الوظائف الادارية إذا توافرت فيهم الشروط التي تجب على المرشحين الفرنسيين .
- المساواة في الرواتب والمكافآت والمعاملة بين الموظفين الفرنسيين والتونسيين .
- إنشاء مجالس بلدية منتخبة بالاقتراع العام في جميع مدن المملكة .
- صيانة حرية الصحافة والاجتماعات وانشاء الجمعيات .
- اشراك التونسيين في شراء الأراضي العائدة لادارة الفلاحة وأملاك الدولة(٢١٨) .

وسافر الوفد ، في ٦ حزيران / يونيو سنة ١٩٢٠ ، بحراً إلى فرنسا ، وبقي هناك حتى آب / أغسطس من السنة نفسها . واتصل بالجهات الفرنسية المسؤولة ، وعاد إلى تونس دون أن يحصل على أي وعد أو مكسب سياسي(٢١٩) ، وقدم وفد من الحزب مذكرة تحمل المطالب نفسها إلى الباي محمد الناصر في ١٨ حزيران / يونيو سنة ١٩٢٠(٢٢٠) . وقرر الحزب ارسال وفد ثان لفرنسا مؤلف من حسونه العياشي وفرحات بن عياد وطاهر بن عمار وحموده المستيري

(٢١٦) Dabbab, *Les délégations destouriennes à Paris ou la question tunisienne dans les années 1920*, pp. 63 - 65.

(٢١٧) المدني ، **حياة كفاح : مذكرات ، ١٩٠٥ ـ ١٩٥٤** ، ص ٥٢ . ويذكر علال الفاسي أن الوفد ضم أيضاً حمودة المستيري ولا يذكر أحمد الصافي وحسونة العياشي . انظر : الفاسي ، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي** ، ص ٥٢ .

(٢١٨) Dabbab, *Les délégations destouriennes à Paris ou la question tunisienne dans les années 1920*, pp. 71 - 74. (نص المذكرة بالفرنسية)

(٢١٩) الفاسي ، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي** ، ص ٥٢ ، والمدني ، **حياه كفاح : مذكرات ، ١٩٠٥ ـ ١٩٥٤** ، ص ١٨٥ .

(٢٢٠) (نص المذكرة بالفرنسية) Dabbab, Ibid., pp. 67 - 68.

وعبدالرحمن لزام وايلي زراح . فسافر الوفد في ٢٠ كانون الأول / ديسمبر سنة ١٩٢٠ ، وقدم مذكرة طويلة لأعضاء الجمعية الوطنية الفرنسية تناولت تدهور الأوضاع في تونس منذ فرض الحماية عليها والمطالب التونسية آنفة الذكر[٢٢١] .

وفي أثناء ذلك ، ألقي القبض على عبدالعزيز الثعالبي بباريس في ١٣ تموز / يوليو سنة ١٩٢٠ ونقل مخفوراً إلى تونس ؛ حيث قدم للمحاكمة بتهمة التآمر على أمن الدولة ، وأودع السجن ، ولم يخرج منه إلا في الأول من أيار / مايو سنة ١٩٢١ ، بعد صدور قرار بمنع محاكمته[٢٢٢] ، وانتخب الثعالبي رئيساً للحزب الحر الدستوري وأحمد الصافي أميناً عاماً له في ٢١ أيار / مايو من السنة نفسها[٢٢٣] .

ركز الحزب الدستوري نشاطه على صعيدين : صعيد فرنسا ، حكومة وبرلمانا وأحزاباً وصحفاً ، محاولاً اقناعها بعدالة المطالب التونسية وبعدم تعارضها مع نظام الحماية ، وصعيد تونس ، باياً وشعباً . وسعى الحزب إلى كسب تأييد الباي محمد الناصر الذي أعلن أن مطالب الحزب عادلة ومعقولة . فأثار بهذا الموقف حفيظة السلطات الفرنسية بتونس ، فحاصرت القصر الملكي في الخامس من نيسان / ابريل سنة ١٩٢٢ لارغام الباي على الانصياع لرغباتها واصدار بيان يستنكر فيه مطالب الحزب الدستوري ، غير أن الباي رفض ذلك وهدد بالاستقالة . فما كان من المقيم العام الفرنسي لوسيان سان إلا أن وعد الباي بتلبية هذه المطالب بعد زيارة رئيس الجمهورية الفرنسية الكسندر ميلران Alexandre Millerand لتونس . وتمت الزيارة في نهاية نيسان / ابريل من السنة نفسها ، وأعقبها صدور الاصلاحات التي أقرتها الحكومة الفرنسية في ٢٩ حزيران / يونيو سنة ١٩٢٢ . وتضمنت هذه الاصلاحات ستة مراسيم صادرة عن الباي الجديد ، محمد الحبيب ، وقراراً صادراً عن المقيم العام في الثالث من تموز / يوليو من السنة نفسها . وتضمن المرسوم الأول انشاء المجلس الكبير المؤلف من قسمين منفصلين : فرنسي يضم أربعة وأربعين عضواً ، منهم اثنان وعشرون عضواً يمثلون المصالح الاقتصادية الفرنسية واثنان وعشرون عضواً يمثلون المعمرين الفرنسيين ، وتونسي يضم ثمانية عشر عضواً يمثلون المناطق الجهوية (الأقاليم) والغرفة التجارية والفلاحية التونسية . ولم يكن للمجلس سلطات تشريعية ولا حق لمناقشة الأمور الدستورية والسياسية ، وإنما منح حق ابداء الرأي في القوانين . وتضمن المرسومان : الثاني والثالث تشكيل مجالس للقيادات والمناطق تتمتع بحق تقديم التوصيات . وحدد المرسوم الرابع صلاحيات الكاتب العام للحكومة ، بينما تناول المرسوم الخامس انشاء الادارة العامة للداخلية . ونظم المرسوم السادس القضاء في البلاد .

---

(٢٢١) المصدر نفسه ، ص ٨٦ ـ ١٠٠ . (نص المذكرة بالفرنسية)

(٢٢٢) سامي الجندي ، « المقدمة ، » في : عبدالعزيز الثعالبي ، **تونس الشهيدة** ، ترجمة سامي الجندي (بيروت : دار القدس ، ١٩٧٥) ، ص ١٨ ـ ١٩ .

(٢٢٣) الفاسي ، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي** ، ص ٥٣ ، و Dabbab, Ibid., p. 211.

أجريت الانتخابات لمجالس القيادات ومجالس المناطق (الجهات) في تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٩٢٢ . وافتتح المجلس الكبير في الأول من كانون الأول / ديسمبر من السنة نفسها[٢٢٤] .

هاجم الحزب الدستوري اصلاحات لوسيان سان ، فكان رد المقيم العام ممارسة القمع وتعطيل الصحف العربية التي عارضت الاصلاحات . وتعاون الباي الجديد مع السلطات الفرنسية . وفي ظل الارهاب الذي فرض على البلاد ، اضطر زعيم الحزب الدستوري ، عبدالعزيز الثعالبي ، إلى مغادرة تونس إلى القاهرة ، حيث بقي في المشرق العربي يدعو لقضية بلاده حتى سمح له بالعودة إلى تونس سنة ١٩٣٧[٢٢٥] . وزار اثناء إقامته في المشرق سورية والعراق والحجاز والهند . وشارك في المؤتمر الاسلامي الأول الذي عقد في القدس سنة ١٩٣١ وانتخب عضواً في لجنته التنفيذية . وفي غيابه تولى قيادة الحزب أمينه العام أحمد الصافي[٢٢٦] .

قاوم الحزب حملة التجنيس التي بدأتها سلطات الحماية في ٢٠ كانون الأول / ديسمبر سنة ١٩٢٣ . ولما جاءت حكومة ادوار هريو Edouard Herriot ، زعيم الحزب الراديكالي ، إلى السلطة في فرنسا هادنها الحزب وأمل أن تلبي بعض مطالبه . فأرسل وفداً إلى باريس في التاسع من تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، برئاسة أحمد الصافي وعضوية صالح فرحات والطيب الجميل وأحمد توفيق المدني . ولكن رئيس الحكومة رفض مقابلة الوفد واحاله إلى بعض المسؤولين الثانويين الذين وعدوا بتشكيل لجنة لدراسة الاصلاحات المطلوبة . وتشكلت ، بالفعل ، اللجنة المذكورة وقدمت توصياتها المتصلة ببعض الاصلاحات الادارية البسيطة بدأ تنفيذها في تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٩٢٦[٢٢٧] .

لم تلب هذه الاصلاحات رغبات الحزب الذي أصابه الوهن والضعف بغياب رئيسه الثعالبي ثم تعرض للانقسام بقيام الحزب الدستوري الجديد سنة ١٩٣٤ . وضعف دور الحزب الدستوري القديم في الحياة السياسية التونسية رغم عودة زعيمه الثعالبي إلى البلاد سنة ١٩٣٧ . كانت قيادة هذا الحزب تتمسك بفكرة الجامعة الاسلامية . وأنشأ أحد قادته أحمد

---

(٢٢٤) Ziadeh, *Origins of Nationalism in Tunisia,* pp. 37, 118 - 120, and ثامر ، **هذه تونس** ، ص ٨٨ ـ ٨٩ ، والفاسي ، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي** ، ص ٥٥ ـ ٥٦ .

(٢٢٥) Ziadeh, *Origins of Nationalism in Tunisia,* p. 121, and ثامر ، المصدر نفسه ، ص ٨٩ .

(٢٢٦) الفاسي ، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي** ، ص ٥٧ ، والمدني ، **حياة كفاح : مذكرات** ، ١٩٠٥ ـ ١٩٥٤ ، ص ٢٧٦ ـ ٢٧٧ .

(٢٢٧) Ziadeh, *Origins of Nationalism in Tunisia,* p. 122, and المدني ، المصدر نفسه ، ص ٢٩٧ ، ٣٠٠ و٣٠٨ ، وبن الشريف ، **أضواء على تاريخ تونس** ، ص ٢٢٩ .

توفيق المدني « لجنة الخلافة الاسلامية » بتونس للدفاع عن الخلافة التي ألغاها الأتراك . وشارك عبدالعزيز الثعالبي في مؤتمر الخلافة الذي عقد في القاهرة سنة ١٩٢٦ ، كما شارك في المؤتمر الاسلامي الذي عقد في القدس سنة ١٩٣١[٢٢٨] .

ج - جمعية العلماء المسلمين في الجزائر

لعب العلماء المسلمون[٢٢٩] دوراً بارزاً في حركات المقاومة الوطنية التي شهدتها الجزائر منذ الاحتلال الفرنسي وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى . وشعر هؤلاء ، منذ مطلع القرن العشرين ، بالحاجة إلى انتهاج أسلوب جديد لمقاومة الغزو الثقافي الفرنسي ومجابهة التدهور الديني والاجتماعي في البلاد . ففكر بعضهم بضرورة توحيد جهودهم في تنظيم معين يتولى الدعوة إلى الاصلاح الديني التي اشتد عودها في المشرق العربي ، ويحافظ على الهوية العربية الاسلامية للشعب الجزائري من خلال انشاء المدارس العربية العصرية والوعظ الديني في المساجد واصدار الصحف العربية وانشاء النوادي الثقافية . وأتيح لعدد من الشباب الجزائري ، اثناء الحرب العالمية الأولى ، أن يتابع دراسته العليا في تونس ومراكش وأقطار المشرق العربي . وكان منهم عبدالحميد بن باديس والبشير الابراهيمي والطيب العقبي والعربي التبسي ومبارك الميلي وأحمد توفيق المدني والأمين العمودي وسعيد الصالحي وعباس الشيخ حسين وغيرهم . تأثر هؤلاء بدعوة التجديد الديني التي نادى بها محمد عبده ورشيد رضا وغيرهما . فلما عادوا إلى وطنهم حملوا معهم الأفكار الاصلاحية التي تعلموها ، وتكوّن لديهم تصور جديد للعمل الاصلاحي[٢٣٠] .

يروي البشير الابراهيمي المحاولات الأولى لانشاء جمعية للعلماء المسلمين ، فيقول إنه تباحث مع عبدالحميد بن باديس في هذا الموضوع أثناء زيارة الأخير له في سطيف سنة ١٩٢٤ . وإن هذه الفكرة انتشرت في أوساط العلماء المثقفين المسلمين الجزائريين من خريجي الزوايا والمعاهد الدينية[٢٣١] ، ولكنها لم تخرج إلى حيز التنفيذ إلا سنة ١٩٣١ . وربما كان الدافع المباشر لانشاء الجمعية الحماس الذي طغى على الاصلاحيين من العلماء على أثر الاحتفالات التي شهدتها الجزائر بمناسبة العيد المئوي للاحتلال الفرنسي لها في أيار / مايو وحزيران / يونيو سنة ١٩٣٠ ، وشعورهم بأن الوقت قد حان لانشاء منظمة اسلامية توحد جهود المثقفين ثقافة عربية اسلامية ، وبخاصة بعد أن انتشرت النوادي الثقافية في المدن

(٢٢٨) عودة ، **تونس ... مسألة العروبة وقضايا السياسة** ، ص ٤٩ .

(٢٢٩) تعني كلمة عالم لدى العرب المسلمين ، المتخصص في الشؤون الدينية ومفسر الشريعة الاسلامية .

(٢٣٠) سعدالله ، **الحركة الوطنية الجزائرية** ، ص ٤٣٩ - ٤٤٢ .

(٢٣١) محمد البشير الابراهيمي ، **سجل المؤتمر الخامس لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين المنعقد سنة ١٩٣٥** (قسنطينة : المطبعة الاسلامية الجزائرية ، ١٩٣٥) ، ص ٣٤ - ٤٧ .

الكبرى في البلاد وازداد نشاط العلماء في المساجد والمدارس الحرة ، واشتدت المعركة بين هذه الفئة من المثقفين والنخبة المثقفة ثقافة فرنسية والداعية إلى فَرْنسة البلاد .

في الخامس من أيار / مايو سنة ١٩٣١ ، التقى في العاصمة الجزائرية اثنان وسبعون عالماً جزائرياً من مختلف أنحاء القطر ، في نادي الترقي ، وانتخبوا هيئة ادارية من ثلاثة عشر عضواً ، برئاسة الشيخ عبدالحميد بن باديس الذي لم يحضر الاجتماع إلا في اليوم الثالث والأخير منه . واختار المجتمعون لجنة دائمة « لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين Association des Oulémas musulmans algériens » مقرها الجزائر مؤلفة من عمر اسماعيل رئيساً ومحمد المهدي كاتباً وآيت سي أحمد عبدالعزيز أميناً للمال ومحمد الزمرلي والحاج عمر العنق عضوين[٢٣٢] . وقدمت الهيئة الادارية القانون الأساسي للجمعية الذي أقره المجتمعون إلى السلطات الفرنسية ، فوافقت على تأسيسها . وقد نص القانون الأساسي للجمعية على أنها « جمعية ارشادية تهذيبية ... لا تخوض أو تتداخل في المسائل السياسية » . أما أهدافها ، فهي : « محاربة الآفات الاجتماعية كالخمر والميسر والبطالة والجهل وكل ما يحرمه صريح الشرع وينكره العقل وتحجره القوانين الجاري بها العمل » . وتضمن القانون الأساسي حق الجمعية في انشاء شعب لها في القطر الجزائري وفتح النوادي والمدارس الحرة للتعليم الابتدائي[٢٣٣] .

أما الفكر الديني لجمعية العلماء ، فقد ضمنه ابن باديس القانون الأساسي للجمعية حين انشائها تحت عنوان : « دعوة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأصولها »[٢٣٤] ، وأكد فيه على أن الاسلام « يمجد العقل ، ويدعو إلى بناء الحياة كلها على التفكير ، ويحرم الاستعباد والجبروت بجميع وجوهه ، والتوحيد أساس الدين ... ، فكل شرك في الاعتقاد أو في القول أو في الفعل فهو باطل مردود على صاحبه ... ، والاعتقاد بتصرف أحد من الخلق مع الله في شيء ما ، شرك وضلال ، ومنه اعتقاد الغوث والديوان ... وبناء القباب على القبور ، ووقد السرج عليها ، والذبح عندها لأجلها ، والاستغاثة بأهلها ، ضلال من أعمال الجاهلية ، ومضاهاة لأعمال المشركين . فمن فعله جهلاً يعلّم ، ومن أقره ممن ينتسب إلى العلم فهو ضال مضل ... والأوضاع الطرقية (الصوفية) بدعة لم يعرفها السلف ، ومبناها كلها على الغلو في الشيخ والتحيز لاتباع الشيخ وخدمة دار الشيخ وأولاد الشيخ ، إلى ما هنالك من استغلال واذلال واعانة لأهل الاذلال ... والاستغلال ... ومن تجميد للعقول وإماتة للهمم وقتل للشعور وغير ذلك من الشرور ... » .

وتتجلى الصبغة السياسية لهذه الدعوة في هذه العبارات : « عند المصلحة العامة من مصالح الأمة ، يجب تناسي كل خلاف يفرق الكلمة ، ويصدع الوحدة ، ويجد للشر الثغرة . ويتحتم التآزر والتكاتف حتى تنفرج الأزمة وتزول الشدة ، بإذن الله ، ثم بقوة الحق وادراع الصبر وسلاح العلم والعمل والحكمة » .

(٢٣٢) سعدالله ، المصدر نفسه ، ج ٣ ، ص ٨٧ ، و
Collot et Henry, éds., *Le mouvement national algérien: textes, 1912 - 1954,* p. 44.

(٢٣٣) سعدالله ، المصدر نفسه ، ص ٤٩٢ - ٤٩٣ ، و
Collot et Henry, Ibid., pp. 44 - 47. (النص الكامل للقانون الأساسي للجمعية)

(٢٣٤) سعدالله ، المصدر نفسه ، النص الكامل ، ص ٤٩٣ - ٤٩٦ .

وقد لخص ابن باديس مبادىء الجمعية وأهدافها سنة ١٩٣٥ بقوله : « القرآن إمامنا والسنة سبيلنا ، والسلف الصالح قدوتنا ، وخدمة الاسلام والمسلمين ، وايصال الخير لجميع سكان الجزائر غايتنا »[٢٣٥] . أما وسائل دعوتها فكانت المسجد والمدرسة والنادي للتوعية والتوجيه الوطني ، والصحافة لنشر الأفكار التي تنادي بها الجمعية . ولجأت إلى أساليب أخرى مثل الاحتجاج والمقابلات وارسال الوفود والمشاركة في الاجتماعات والمؤتمرات العامة .

وردت جمعية العلماء على دعوة النخبة الموالية لفرنسا التي أنكرت ، بلسان فرحات عباس ، وجود شخصية جزائرية مستقلة . فقد جاء في مجلة « الشهاب » الصادرة في نيسان / ابريل سنة ١٩٣٦ : « إننا نرى أن الأمة الجزائرية موجودة ومتكونة على مثال ما تكونت به سائر أمم الأرض . وهي لا تزال حية ولم تزل . ولهذه الأمة تاريخها اللامع ووحدتها الدينية اللغوية ، ولها ثقافتها وتقاليدها الحسنة والقبيحة كمثل سائر أمم الدنيا . وهذه الأمة الجزائرية ليست هي فرنسا ولا تريد أن تصبح فرنسا ومن المستحيل أن تصبح هي فرنسا حتى ولو جنسوها »[٢٣٦] . كانت جمعية العلماء ترى أن العودة إلى العروبة والاسلام الطريق الوحيد لخلاص الجزائر ، وأن الثقافة الفرنسية ينبغي أن لا تكون أكثر من باب مفتوح للتكنولوجيا والعلوم العصرية[٢٣٧] .

حاولت السلطات الفرنسية الحد من نشاط الجمعية والسيطرة عليها عن طريق أنصارها من العلماء ، فلما فشلت في ذلك انفصل أنصارها من العلماء عن الجمعية وشكلوا جمعية خاصة بهم هي « جمعية علماء السنة » سنة ١٩٣٢ . ووجه مدير الشؤون الأهلية في الجزائر تعليمات إلى المسؤولين الاداريين لمراقبة نشاط جمعية العلماء والتضييق عليها بدعوى أنها تدعو إلى المبادىء الوهابية وتبث أفكار الجامعة الاسلامية والمذهب الشيوعي[٢٣٨] . وحرضت السلطات الفرنسية الطرق الصوفية والمرابطين لمقاومة جمعية العلماء . ثم أوقفت صحفها مثل « السنة » و« الشريعة » و« الصراط » . وأغلقت مدارسها في عدد من المدن . واحتجت الجمعية على هذه التدابير القمعية ، وتشكلت في نادي الترقي بالعاصمة « لجنة الدفاع عن حرية المسلمين » سنة ١٩٣٤[٢٣٩] .

ورأت الجمعية ضرورة توحيد جهود جميع القوى السياسية الوطنية في الجزائر وتحديد مطالبها الوطنية . وجاءت المبادرة منها ، فوجه عبدالحميد بن باديس في الثالث من كانون الثاني / يناير سنة ١٩٣٦ نداء إلى الشعب الجزائري نشرته جريدة « La Défense الدفاع » لسان حال الجمعية بالفرنسية ، طالب فيه بعقد مؤتمر اسلامي يضم قادة الرأي العام من

(٢٣٥) المصدر نفسه ، ج ٣ ، ص ٩٤ .
(٢٣٦) الفاسي ، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي** ، ص ١٥ .
(٢٣٧) Abbas, *Guerre et révolution d'Algérie. I. La nuit coloniale,* p. 126.
(٢٣٨) *L'Afrique française,* (avril 1933), pp. 239 - 240.
(٢٣٩) سعدالله ، **الحركة الوطنية الجزائرية** ، ج ٣ ؛ ص ٢١ - ٢٥ .

سياسيين وعلماء ونواب وقضاة وأساتذة ومحامين وجميع المؤهلين لاعطاء رأيهم في القضايا العامة[٢٤٠] .

وعزز هذه الدعوة نجاح الجبهة الشعبية في الانتخابات النيابية الفرنسية . واستجاب اتحاد المنتخبين المسلمين في قسنطينة لهذه الدعوة ووجه مع جمعية العلماء نداء إلى الشعب الجزائري في ١٦ أيار / مايو سنة ١٩٣٦ من أجل تأليف اللجان للاعداد لمؤتمر اسلامي جزائري يعقد في العاصمة في حزيران / يونيو لوضع برنامج كامل للاصلاحات المطلوبة[٢٤١] . واستجاب للدعوة النواب والعلماء والاشتراكيون والشيوعيون وقدماء المحاربين والشباب والفلاحون .

انعقد المؤتمر الاسلامي الجزائري في الملعب البلدي في العاصمة الجزائرية ، في ٧ حزيران / يونيو سنة ١٩٣٦ ، واتخذ عدة مقررات يمكن تلخيصها بما يلي :

- ثقة المؤتمرين بحكومة الجبهة الشعبية .
- الغاء جميع القوانين الاستثنائية .
- منح المسلمين جميع الحقوق التي للفرنسيين مع التمتع الكامل بقانون الأحوال الشخصية الاسلامي .
- منح الجزائريين حق التمثيل النيابي في البرلمان الفرنسي .
- الغاء النظام الثنائي في الانتخابات في الجزائر .
- اعتبار اللغة العربية كالفرنسية لغة رسمية ، ومعاملة الصحف العربية كالصحف الفرنسية .
- اعادة المساجد للمسلمين وتخصيص ميزانية لها بحيث تتولى جمعيات دينية أمرها .
- انشاء معهد عال للدراسات الاسلامية واللغة العربية .
- تنظيم القضاء الاسلامي على يد هيئة اسلامية تنتخب باشراف الجمعيات الاسلامية الدينية ، وادخال اصلاحات على المدارس الاسلامية التي تعد موظفي القضاء الاسلامي[٢٤٢] .

وتولى د . محمد الصالح بن جلول رئاسة اللجنة التنفيذية للمؤتمر ، بينما انتخب الأمين

(٢٤٠) Collot et Henry, éds., *Le mouvement national algérien: textes, 1912 - 1954,* p. 65.
(٢٤١) المصدر نفسه ، ص ٧٠ ، وسعدالله ، المصدر نفسه ، ج ٣ ، ص ١٥٩ .
(٢٤٢) سعد الله ، المصدر نفسه ، ج ٣ ، النص الكامل للمطالب ، ص ١٦٣ - ١٦٧ ، والملحق رقم (١) ، ص ٢٧٧ - ٢٧٨ .

العمودي من جمعية العلماء نائباً له . ومثل جمعية العلماء ثلاثة أعضاء في الوفد الذي انتخبه المؤتمر لتقديم مطالبه إلى السلطات الفرنسية بباريس .

وفي أعقاب المؤتمر ، تكونت منظمة للشباب الجزائري باسم « شبيبة المؤتمر الاسلامي الجزائري » برئاسة أحد العلماء (الأمين العمودي) . وكثر اتباعها بسرعة حتى بلغوا في مدى بضعة أسابيع نحو أربعة آلاف عضو نظموا في عشرين شعبة[٢٤٣] .

واجهت جمعية العلماء أزمتين على مستوى القيادة . نشأت الأولى إثر اتهام السلطات الفرنسية للشيخ الطيب العقبي باغتيال مفتي الجزائر محمود كحول المعروف بابن دالي ، واقتادته إلى السجن والمحاكمة . وزعمت السلطات الفرنسية أن العلماء هم الذين قتلوه لمعارضته انعقاد المؤتمر الاسلامي الجزائري ومقاومته ارسال وفد إلى باريس لتقديم مطالب المؤتمر . وقد قصدت السلطات الفرنسية من هذه القضية إضعاف المؤتمر وتشويه سمعة جمعية العلماء التي كان العقبي رجلها الثاني بعد ابن باديس[٢٤٤] .

أما الأزمة الثانية ، فكان سببها تحديد موقف الجمعية من فرنسا . ففي الاجتماع الذي عقدته ادارة الجمعية ، بين ٢٣ و٢٥ أيلول / سبتمبر سنة ١٩٣٨ ، طرحت مسألة تأييد فرنسا على بساط البحث فأيدها الشيخ العقبي بينما عارضها الباقون . فما كان منه إلا أن انسحب من الهيئة الادارية ومن الجمعية وأسس « جمعية الاصلاح الاسلامي » وأصدر صحيفة تنطق باسمها هي صحيفة « الاصلاح »[٢٤٥] .

ورفضت جمعية العلماء مشروع بلوم - فيوليت حلاً للقضية الجزائرية . ونشر ابن باديس مقالاً في « الشهاب » ، في شباط / فبراير سنة ١٩٣٧ ، أكد فيه على الهوية العربية الاسلامية للجزائر وقال فيه :

« وبعد فنحن الأمة الجزائرية لنا جميع المقومات والمميزات لجنسيتنا القومية . وقد دلت تجارب الزمان والأحوال على أننا من أشد الناس محافظة على هذه الجنسية القومية ، واننا ما زدنا على الزمان إلا قوة فيها ، وتشبثا بأهدابها ، وأنه من المستحيل إضعافنا فيها ، فضلاً عن ادماجنا ومحونا . أما من الناحية السياسية فقد قضى قانون سنة ١٨٦٥ باعتبارنا فرنسيين ، لكنه نفذ وينفذ تنفيذاً جائراً ، فيفرض علينا جميع الواجبات الفرنسية دون حقوقها[٢٤٦] .

---

(٢٤٣) المصدر نفسه ، ج ٣ ، ص ١١٤ .

(٢٤٤) المصدر نفسه ، ص ١٠٧ - ١٠٨ .

(٢٤٥) المصدر نفسه ، ص ١٠٩ - ١١٠ .

(٢٤٦) Ageron, *L'Algérie algérienne de Napoléon à De Gaulle*, p. 140, et « الجنسية القومية والجنسية السياسية ، » **الشهاب** ، السنة ١٢ ، العدد ١٢ (شباط / فبراير ١٩٣٧) ، في : محمد الميلي ، **ابن باديس وعروبة الجزائر** (بيروت : دار الثقافة ؛ الجزائر : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، ١٩٧٣) ، ص ١٧٧ - ١٧٨ .

وعقد المؤتمر الاسلامي الجزائري الثاني في مقر جمعية العلماء بالجزائر بين ٩ و١١ تموز / يوليو سنة ١٩٣٧ ؛ وذلك بعد أن فشلت حكومة الجبهة الشعبية في الحصول على موافقة البرلمان الفرنسي للنظر في مشروع بلوم - فيوليت[٢٤٧] .

وواجه المؤتمر الاسلامي أزمة قوية باستقالة رئيسه وعدد من أعضاء لجنته التنفيذية في أواخر تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٩٣٧ . واجتمعت اللجنة التنفيذية وعرضت على ابن باديس رئاسة المؤتمر ولكنه رفض ، واتخذ موقفاً متصلباً من التجنس واعتبره خروجاً على الاسلام[٢٤٨] .

وأخذت جمعية العلماء تتقرب من حزب الشعب الجزائري بصورة سرية[٢٤٩] ، واتجهت الجمعية نحو الشباب الجزائري فألفت منهم الفرق الكشفية وانعقد في العاصمة الجزائرية المؤتمر الكشفي الجزائري الأول سنة ١٩٣٩ برئاسة محمود بوراس[٢٥٠] .

ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية ابتعدت جمعية العلماء عن المسرح السياسي وفقدت ، بوفاة ابن باديس في ١٦ نيسان / ابريل سنة ١٩٤٠ ، قائداً شجاعاً وعقلية فذة . وامتنعت الجمعية عن اعلان تأييدها لفرنسا رغم اعتقال بعض قادتها . ولكنها عادت فاستأنفت نشاطها بعد نزول قوات الحلفاء في الجزائر ، فاشتركت مع فرحات عباس وحزب الشعب في تقديم مذكرة باسم ممثلي الجزائريين المسلمين في ٢٠ كانون الأول / ديسمبر سنة ١٩٤٢ ، إلى ممثلي الحلفاء تضمنت المطالبة بعقد مؤتمر لوضع دستور للجزائر كشرط لمساهمتهم في الحرب[٢٥١] .

وتقدمت جمعية العلماء بمذكرة إلى السلطات الفرنسية في ١٥ آب / أغسطس سنة ١٩٤٤ ، رداً على الاصلاحات التي أعلنتها لجنة فرنسا الحرة في السابع من آذار / مارس من السنة نفسها ، والتي تضمنت الغاء القوانين الاستثنائية ومنح بعض الفئات حق التجنس بالجنسية الفرنسية مع بقائها على قانون الأحوال الشخصية الاسلامي[٢٥٢] . واشتملت مذكرة الجمعية على مطالب تناهض التجنس وتصر على الهوية العربية للبلاد ؛ وأهم ما ورد فيها :

(١) فصل الدين الاسلامي عن الادارة الجزائرية ، وذلك وفق القواعد التالية :

---

(٢٤٧) Collot et Henry, éds., *Le mouvement national algérien: textes, 1912 - 1954*, p. 101.

(٢٤٨) المصدر نفسه ، ص ١٢٦ - ١٢٧ . (النص الفرنسي للفتوى) . وقد نشرتها : **البصائر** ، ١٤ / ١ / ١٩٣٨ .

(٢٤٩) المصدر نفسه ، ص ٢٠ .

(٢٥٠) سعدالله ، **الحركة الوطنية الجزائرية** ، ج ٣ ، ص ١١٤ .

(٢٥١) المصدر نفسه ، ص ١٩٧ ، ٢١٧ - ٢١٨ ، والنص الكامل للمذكرة في ملحق رقم (٢) ، ص ٢٨٣ - ٢٨٤ .

(٢٥٢) المصدر نفسه ، ص ٢٥١ .

(أ) عدم تدخل الادارة الجزائرية في الشؤون الدينية الاسلامية .

(ب) إعادة شؤون المسلمين إليهم ، وذلك عن طريق إنشاء مجلس اسلامي أعلى مؤقت في مدينة الجزائر يتولى جميع الشؤون الدينية الاسلامية وإنشاء جمعيات دينية تتولى الدعوة إلى عقد مؤتمر ديني سنوي ينتخب مجلساً إسلامياً أعلى دائماً .

(٢) التعليم باللغة العربية .

(٣) اصلاح القضاء الاسلامي وتأليف مجلس أعلى للقضاء[٢٥٣] .

ورفعت لافتات في المدن الجزائرية باللغة العربية تقول : « لا للجنسية الفرنسية نعم للجنسية الجزائرية » و« تسقط الجنسية الفرنسية ، تعيش الجنسية الجزائرية للجميع »[٢٥٤] .

لم يخف قادة جمعية العلماء أن الهدف البعيد لحركتهم هو تحرير الوطن ، وأن السبيل إلى ذلك هو تهيئة العقول ، واستنفار الشعب الجزائري للاتحاد والعمل من أجل مطالبه الوطنية . ولذا قاوموا بشدة فكرة الدمج حتى أن الشيخ العربي التبسي أنكر الزواج من الفرنسيات وكان يقول : « من يتزوج فرنسية يدخل الاستعمار إلى بيته » . وأطلق العلماء على دعوة النخبة الجزائرية إلى الدمج « صوت الودعاء » . وساهمت الجمعية في دك حصون الطرق الصوفية وتعريتها أمام الرأي العام الجزائري كحليف للاستعمار وسند للاحتلال ، وبيان زيف نسكها الشكلي وتعارض ممارساتها مع المبادىء الاسلامية . وبذلك لعبت دوراً كبيراً في تنمية الشعور القومي في البلاد ونفوذه إلى أعماق الايمان[٢٥٥] .

د ـ الحركة الوطنية المراكشية

يختلف مؤرخو الحركة الوطنية المراكشية في بداياتها التنظيمية ، ولكنهم يجمعون على أن ثورة الريف على الاسبان بقيادة الامير عبدالكريم الخطابي (١٩٢١ ـ ١٩٢٦) وتعاون فرنسا مع اسبانيا للقضاء عليها ، والثورة السورية (١٩٢٥ ـ ١٩٢٧) ضد فرنسا ، كانا من العوامل المهمة في إقناع الفئات المثقفة الواعية في مراكش بضرورة التنظيم السري والنفس الطويل في العمل السياسي .

يرى جون هلستيد John P. Halstead أن أول جمعية سرية مراكشية تشكلت من الطلبة في جامعة القرويين بفاس في تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٩٢٥ برئاسة علال الفاسي وعضوية ابراهيم الكتاني (نائباً للرئيس) ومختار السوسي ومحمد غازي وعبدالعزيز بن ادريس وهاشمي

(٢٥٣) Collot et Henry, éds., *Le mouvement national algérien: textes, 1912 - 1954,* pp. 191-197.

(٢٥٤) سعدالله ، المصدر نفسه ، ج ٣ ، ص ٢٣٦ .

(٢٥٥) أوزيغان ، **الجهاد الأفضل** ، ص ٢٥ ـ ٢٧ ، وعبدالقادر جغلول ، **تاريخ الجزائر الحديث : دراسة سوسيولوجية** ، ترجمة فيصل عباس (بيروت : دار الحداثة ، ١٩٨١) ، ص ١١٧ .

الفيلالي وبوشطة جمعة . وإن جمعية سرية مماثلة تألفت في المدينة نفسها ، وفي الوقت نفسه ، من محمد الخلتي وتهامي الوزاني ومحمد الديوري ومحمد الفاسي وعبدالقادر بن جلون ، الطلبة في كلية مولاي ادريس . وأن الجمعيتين توحدتا بفضل جهود الشيخ محمد بن العربي العلوي الداعية السلفي المشهور . ويؤكد هلستيد أن جمعية فاس هذه لم تحمل اسماً تنظيمياً . ويعزو ذلك إلى شدة الرقابة الفرنسية أو جهل أعضائها بالتنظيم السياسي بالمفهوم الحديث[٢٥٦] .

ويذكر روم لاندو Rom Landau أن أول تنظيم سياسي في مراكش تشكل في الرباط في الأول من آب / أغسطس سنة ١٩٢٦ ، في منزل أحمد بلفريج وحمل اسم « جمعية أنصار الحق »[٢٥٧] . وضمت هذه الجمعية محمد حسن الوزاني وعمر عبدالجليل ومحمد اليزيدي وعبدالكبير الفاسي وعبدالقادر التازي ومكي الناصري ومحمد الناصري ومحمد بن عباس كباج وأحمد المؤدن . وكان الأب الروحي لهذه الجمعية محمد بنونة التطواني . ويشير لاندو إلى أن جمعية فاس السرية قد تألفت في الوقت نفسه الذي تألفت فيه جمعية الرباط .

وتكونت جمعية سرية ثالثة في تطوان سنة ١٩٢٦ على يد عبدالسلام بنونة ومحمد داود ومحمد بنونة وأحمد غيلان ومحمد طنانة ومحمد المودّن ومحمد بنكوت ومحمد بن محمد الوزاني ومحمد زواك . وكان بعض هؤلاء أعضاء في جمعية الرباط . وأنشأت هذه الجمعية فرعاً لها في طنجة في كانون الثاني / يناير سنة ١٩٢٧ ، برئاسة عبدالله بن قنوم وعضوية مختار أحردان ومحمد بودكة ومحمد حداد[٢٥٨] .

اتفقت هذه الجمعيات على هدف واحد ، وهو خلق تيار فكري اصلاحي بالدعوة إلى التجديد الاسلامي . وشنت حرباً لا هوادة فيها على الطرق الصوفية الجاهلة بالاسلام وبمبادئه . ووجدت أن المدارس الفرنسية الحديثة والمدارس القرآنية التقليدية لا تفي بما تتطلع إليه من اصلاح وتجديد ، فأنشأت المدارس القرآنية المجددة التي تجمع بين الحفاظ على اللغة العربية والتراث الاسلامي من جهة والعلوم العصرية من جهة أخرى . ودعت إلى إعادة النظر في الدراسة بجامعة القرويين والمعاهد الدينية الأخرى . ونادت بضرورة اصلاحها لتتفق وروح العصر ، وأقدمت على تأسيس الجمعيات الخيرية لمكافحة التسول وإيجاد عمل للمتسولين[٢٥٩] .

كان هذا الجيل من أبناء الأسر المرموقة في السلطنة يسعى ، من خلال الاصلاح الديني والتوعية الفكرية والعمل الخيري ، إلى تشكيل قيادة جديدة للشعب المراكشي تحل محل القيادات التقليدية من الباشوات والقواد وشيوخ الطرق الصوفية التي حافظت على أوضاعها

(٢٥٦) Halstead, *Rebirth of a Nation: The Origins and Rise of Moroccan Nationalism, 1912-1944,* pp. 165-166.

(٢٥٧) Landau, *Moroccan Drama, 1900 - 1950,* pp. 149 - 150.

(٢٥٨) Halstead, Ibid., p. 167.

(٢٥٩) المصدر نفسه ، ص ١٦٨ ، والفاسي ، **حديث المغرب في المشرق** ، ص ١٤ .

الاجتماعية ومكاسبها الاقتصادية بالتعاون مع سلطات الحماية الفرنسية . ولم يتوان هؤلاء الشباب عن توسيع نطاق معركتهم مع تلك القيادات التقليدية فامتدت إلى الريف والبادية . وكانت في بداياتها معركة ثقافية تعتمد التثقيف الذاتي . فكثيراً ما كانت تنعقد لقاءات هذه المجموعات المتناثرة من المثقفين في منازل أعضائها حيث تقرأ الكتب والصحف الواردة من الجزائر وتونس ومصر وسورية وغيرها . وانتقلوا تدريجياً من قراءة الكتب السلفية لمحمد عبده ومحمد رشيد رضا وغيرهما من قادة الاصلاح الديني إلى الاهتمام بقضايا الساعة والدخول في تعقيدات الشؤون الدولية وغاصوا في أعماق التاريخ العربي الاسلامي . وأصدروا الصحف مثل « أم البنين » لعلال الفاسي . وشارك محمد غازي ومختار السوسي ومحمد مكي الناصري في كتابة المقالات في مجلة « الشهاب » الجزائرية ، وعالجوا مسائل أدبية وتاريخية وسياسية ، فساهموا بجهودهم هذه في بعث الوعي القومي في البلاد والاعتزاز بالماضي العريق والتراث التليد والصمود في وجه الغطرسة الفرنسية ودعوى التفوق الحضاري الغربي(٢٦٠) .

تعرفت جماعتا الرباط وفاس ، الواحدة منهما على برامج الأخرى ، في مطلع سنة ١٩٢٧ ، وقررتا الاندماج في جماعة واحدة أطلقت على نفسها « العصبة المراكشية » في نيسان / ابريل من تلك السنة . وتكللت مساعي العصبة بالنجاح بصدور ظهير سلطاني سنة ١٩٣٠ ينظم جامعة القرويين والمعاهد الدينية الأخرى ، ويقسم التعليم فيها إلى مراحل ابتدائية وثانوية وعليا ، ويفصل في التعليم العالي بين الاداب والعلوم الدينية . وعهد السلطان إلى محمد . الفاسي بإدارة جامعة القرويين فسعى إلى تحويلها إلى جامعة عصرية(٢٦١) .

وأبدى السلطان الجديد محمد بن يوسف ميلاً لاتجاهات الحركة الاصلاحية في مقاومة الطرق الصوفية التي كانت تشكل خطراً على سلطته بتعاونها التام مع سلطات الحماية . ولم يتردد في تحويل بعض زواياها إلى مساجد للعبادة(٢٦٢) .

ونشطت ، في هذه الفترة ، روابط الطلبة في الكليات المراكشية Associations des anciens élèves des collèges التي تشكلت في بداية العشرينات من هذا القرن . ونفذ شباب العصبة المراكشية إلى الحركة الكشفية التي بدأت نواتها في الدار البيضاء سنة ١٩٣١ ، ثم توسعت حتى شملت العديد من المدن(٢٦٣) .

---

(٢٦٠) Halstead, Ibid., pp. 169 - 170.

(٢٦١) الفاسي ، المصدر نفسه ، ص ١٥ - ١٦ ، و Ahilio Gaudio, *Allal El - Fassi ou l'histoire de l'Istiqlal*, préface de Jacques Berque, Histoire et actualité (Paris: Editions Alain Moreau, 1972), p. 34.

(٢٦٢) Bidwell, *Morocco under Colonial Rule: French Administration of Tribal Areas, 1912 - 1956,* p. 120.

(٢٦٣) Halstead, *Rebirth of a Nation: The Origins and Rise of Moroccan Nationalism, 1912 - 1944,* pp. 169 - 170.

هـ ـ كتلة العمل الوطني

كان الظهير البربري لسنة ١٩٣٠ نقطة تحول مهمة في تاريخ الحركة الوطنية المراكشية . إذ وضع الحركة وجهاً لوجه مع سلطات الحماية ، فاضطرت إلى تنظيم صفوفها ، واللجوء إلى المقاومة السلبية ، وتوسيع نطاق نشاطها ، ونقل القضية المراكشية من الصعيد القطري إلى الصعيدين العربي والاسلامي . وتمكنت من تعبئة الجماهير وتوجيهها لمقاومة الظهير المذكور(٢٦٤) . ومنذئذ اتجه التفكير نحو تنظيم سياسي على غرار الأحزاب السياسية الغربية . ولقيت الحركة تأييداً واسعاً بين المراكشيين المقيمين بفرنسا . وأصدرت العصبة مجلة « المغرب Maghreb » في باريس سنة ١٩٣٢ وصحيفة « L'Action du peuple عمل الشعب » في فاس سنة ١٩٣٣ ، وأقامت صلات وثيقة مع أحزاب اليسار الفرنسية(٢٦٥) .

وشهدت حركة مقاومة الظهير البربري انتباه السلطان الشاب محمد بن يوسف الذي أصر على استقبال وفد من الحركة الوطنية قدم إليه مذكرة احتجاج في ٢٧ آب / أغسطس سنة ١٩٣٠ ، فكان أول اتصال بينه وبين قادة الحركة الوطنية . وأثار اهتمامه بعض المقالات التي نشرت في صحيفة L'Action du peuple . ومنذ سنة ١٩٣٤ ، اتسع نطاق الاتصال بين السلطان وقادة الحركة الوطنية ، وذلك بعد زيارة قام بها لفاس في مطلع أيار / مايو ، واستقبل استقبالاً حاراً . وكان رد فعل المقيم العام الفرنسي على ذلك حظر اصدار الصحف الوطنية في ١٦ أيار / مايو سنة ١٩٣٤(٢٦٦) . وحاول الوطنيون تفويت الفرصة على السلطات الفرنسية فاحتفلت بعيد جلوس السلطان على العرش في ١٨ تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٩٣٤ ، ومنذئذ اعتبر هذا العيد عيداً وطنياً يحتفل به الوطنيون(٢٦٧) .

وتشكلت ، في هذه الأثناء ، كتلة العمل الوطني المراكشية وتولت إدارتها لجنة مؤلفة من عشرة أشخاص هم : علال الفاسي وعمر عبدالجليل وعبدالعزيز بن ادريس وأحمد الشرقاوي ومحمد الديوري ومحمد غازي وأبو بكر القادري ومحمد اليزيدي ومحمد المكي الناصري ومحمد حسن الوزاني . وأعدت برنامجاً للاصلاحات المغربية بعنوان : « مطالب الشعب المغربي » ، قدمه وفد الكتلة المؤلف من : محمد غازي وأحمد الشرقاوي وعبدالعزيز بن ادريس وأبو بكر القادري إلى السلطان محمد بن يوسف في تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٩٣٤ في قصره بالدار

---

(٢٦٤) لمزيد من التفاصيل حول مقاومة الظهير البربري ، أنظر : الفاسي ، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي ، ص ١٤٥ - ١٤٨ ، و Halstead, Ibid., pp. 180 - 184.

(٢٦٥) Landau, *Moroccan Drama, 1900 - 1955,* p. 153.

وحول صحيفة Maghreb ، أنظر : Halstead, Ibid., pp. 206 - 207, and الفاسي ، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي ، ص ١٥٣ .

(٢٦٦) Halstead, Ibid., pp. 203 - 204.

(٢٦٧) الفاسي ، المصدر نفسه ، ص ١٦١ .

البيضاء . وقام وفد آخر مؤلف من : علال الفاسي ومحمد اليزيدي ومحمد الديوري بتقديم نسخة من هذه المطالب للاقامة العامة الفرنسية بالرباط ، بينما تولى عمر عبدالجليل ومحمد الوزاني تقديم نسخة أخرى منها إلى وزارة الخارجية الفرنسية(٢٦٨) .

كان برنامج الاصلاحات المراكشية ، على حد تعبير علال الفاسي ، حلاً توفيقياً بين مصالح الشعب المراكشي ومصالح فرنسا(٢٦٩) ، وكانت الغاية منه تخليص البلاد من الادارة الفرنسية المباشرة الموازية للادارة السلطانية ، وحصر السلطة بيد السلطان وحكومته . وتضمن البرنامج مقدمة وخمسة عشر فصلاً . واشتملت المقدمة على حجج قانونية لاثبات أن الحماية الفرنسية لا تعني منع المغرب من حكم نفسه بنفسه . وأما الفصول فقد احتوت على النقاط الرئيسية التالية :

- تطبيق معاهدة الحماية وإلغاء كل مظاهر الحكم الفرنسي المباشر .
- توحيد النظامين الاداري والقضائي لجميع البلاد المراكشية .
- الفصل بين السلطات التي يتولاها القواد والباشوات .
- احداث مجالس بلديات ومجالس اقليمية وغرفاً تجارية ومجلساً وطنياً يضم نواباً مسلمين ويهوداً ، له حق الاقتراع وتقديم جدول أعماله .
- حق الرقابة والتدخل في كل المشروعات الحكومية .
- الحكومة المراكشية مسؤولة أمام السلطان وحده .
- تقديم المراكشيين على الأجانب في جميع المناصب الادارية في البلاد(٢٧٠) .

لم ترفض كتلة العمل الوطني الحماية وإنما اعترفت بها وسعت إلى الحصول على المزيد من الاصلاح والتحديث اللذين يؤديان في نهاية الأمر إلى تحقيق العديد من المكاسب للشعب المراكشي ويدفعانه إلى الأمام على طريق الحرية والاستقلال . وقد اعترفت الاقامة العامة بأهمية هذه المطالب وعزمت على دراستها ولكنها لم تتخذ أي اجراءات بشأنها أو الرد عليها وركزت الكتلة جهودها على كسب الجماهير الشعبية .

---

(٢٦٨) المصدر نفسه ، ص ١٦٥ .

(٢٦٩) المصدر نفسه ، ص ١٦٨ .

(٢٧٠) اشتمل برنامج الاصلاح على الفصول التالية : (١) الاصلاحات السياسية (٢) الحريات الفردية والعامة (٣) الجنسية المغربية والحالة المدنية (٤) الاصلاحات العدلية (٥) الاصلاحات الاجتماعية : (٦) الأوقاف الاسلامية (٧) الصحة العامة والاسعاف الاجتماعي (٨) شؤون العمل (٩) الاصلاحات الاقتصادية والمالية (١٠) الاستعمار والفلاحة المغربية (١١) النظام العقاري (١٢) الضرائب والأداءات (١٣) الاصلاحات المتفرقة (١٤) العربية كلغة رسمية للبلاد (١٥) العلم المغربي والأعياد الرسمية والتشريفات انظر : Halstead, Ibid., pp. 210 - 216. المصدر نفسه ، ص ١٦٦ ، و

وكغيرها من الأحزاب السياسية ، في المغرب العربي ، استقبلت الكتلة وصول الجبهة الشعبية إلى الحكم في فرنسا بفرح وأمل كبيرين ، معتقدة أن احزاب اليسار التي طالما أيدت المطالب الوطنية المغربية لن تتردد ، بعد أن وصلت إلى السلطة ، في تلبية هذه المطالب ، وتقدم محمد الوزاني بمذكرة إلى حكومة الجبهة بعنوان « نداء الشعب المراكشي لحكومة الجبهة الشعبية » Appel du peuple marocain au gouvernment du «Front Populaire» احتوت على الحد الأدنى من المطالب الوطنية . وفي السابع من تموز / يوليو سنة ١٩٣٦ ، قدم محمد حسن الوزاني وعمر عبدالجليل ملفاً كاملاً للمطالب المراكشية إلى أمين عام وزارة الخارجية الفرنسية بيير فينو Pierre Viénot .

ومن الجدير بالذكر أن حركة الجنرال فرانكو Franco في الريف المراكشي التي بدأت ، في ١٨ تموز / يوليو سنة ١٩٣٦ ، أثارت حماس العناصر الاستعمارية الفرنسية في أقطار المغرب العربي للقيام بحركة مماثلة . وخشيت حكومة الجبهة الشعبية قيام حركة مماثلة في صفوف القوات المسلحة الفرنسية المرابطة في هذه الأقطار . وتلافياً لحدوث ذلك ، اتصلت حكومة الجبهة بكتلة العمل الوطني . وجاء وفد من الاشتراكيين والشيوعيين الفرنسيين ووفد من الجمهوريين الاسبان المتحالفين معهم ، إلى فاس في آب / أغسطس سنة ١٩٣٦ بغية التفاوض مع الكتلة التي قدمت مطالبها والتي تتلخص بما يلي :

- أن تعلن اسبانيا الجمهورية استقلال المنطقة الخليفية (الريف) عنها وعن فرنسا .
- أن تضمن الحكومتان الفرنسية والاسبانية هذا الاستقلال وتقدما مراكش الحرة إلى عضوية عصبة الأمم .
- أن تعقد اسبانيا مع الخليفة السلطاني معاهدة تؤكد الاستقلال وتنظم العلاقات الودية بين الفريقين .
- أن تمد الجمهورية الاسبانية الدولة المراكشية بالأسلحة والعتاد اللازمين .
- لتحقيق ذلك ، على فرنسا أن تغض النظر عن الحركة العسكرية العربية داخل المنطقة الفرنسية وأن تعجل ، في المنطقة السلطانية ، بتنفيذ الاصلاحات الضرورية ، وخصوصاً في ميدان الحريات العامة(٢٧١) .

وتوجه وفد من كتلة العمل الوطني إلى برشلونة للاتصال بالجمهوريين الاسبان والاتفاق معهم على هذه الأسس . واستقبل الوفد في أيلول / سبتمبر سنة ١٩٣٦ . ولكن الحكومة الجمهورية الاسبانية اعتذرت عن القبول باستقلال الريف . وعرضت على الوفد مبلغ أربعين مليون بيزتا للانفاق على الدعاية الديمقراطية الاسبانية ، فاحتج الوفد المراكشي وانسحب من المفاوضات . واستغلت حكومة فرنكو هذه الفرصة وتساهلت مع الحركة الوطنية في الريف وسمحت لها باصدار جريدة « الريف » بإدارة التهامي الوزاني ، وجريدة « الحرية » بإدارة

---

(٢٧١) الفاسي ، المصدر نفسه ، ص ١٨٠ - ١٨٥ .

عبدالخالق الطريس . واتفقت الحركتان الوطنيتان في الريف وفي السلطنة المراكشية على استمرار التعاون والتنسيق بينهما انطلاقاً من المبادىء التالية :

- العمل لحرية المغرب (مراكش) واستقلاله .
- التمسك بالعروبة والاسلام .
- الوفاء للعرش العلوي وللسلطان محمد بن يوسف(٢٧٢) .

عقدت الكتلة مؤتمراً استثنائياً في ٢٥ تشرين الأول / اكتوبر سنة ١٩٣٦ في الرباط تبنى المطالب المستعجلة وقدمها إلى السلطات الفرنسية . وقد اشتملت هذه المطالب على ما يلي :

- في الحريات الديمقراطية : توفير حريات الصحافة والاجتماع والجمعيات والتعليم والتجول في أنحاء البلاد والنقابات .
- في التعليم : توحيد البرامج في جميع الأقاليم المراكشية ، وزيادة عدد المدارس الابتدائية ، واستكمال حاجات التعليم الثانوي وإنشاء دور المعلمين والمعلمات .
- في الفلاحة : إيجاد الملكية العائلية التي لا تقبل البيع ، وتوسيع القرض الفلاحي للفلاحين ، والمساواة في الضرائب بين الفلاح المراكشي والمعمر الفرنسي ، وحماية الفلاح من الحكام والمعمرين والمرابين .
- تطبيق قوانين العمل الفرنسية على العمال المراكشيين ، وتجديد الصناعة الوطنية ، وحمايتها من المزاحمة الأجنبية ومساعدة العاطلين عن العمل .
- في الضرائب : الغاء بعض الضرائب ، والمساواة بين المراكشيين والفرنسيين وإلغاء حق الأبواب ومكس الأسواق وحق الرعي في الغابات .
- في الصحة العامة : زيادة عدد المؤسسات الصحية وتوزيع الأدوية على المرضى المحتاجين ، ومقاومة البغاء السري والعلني ، وبناء قدر كاف من ملاجىء العجزة والمحتاجين ، وتوسيع نطاق المساعدات الحكومية للمنظمات الخيرية العامة(٢٧٣) .

واعتبرت هذه المطالب الحد الأدنى للإصلاحات . غير أن حكومة الجبهة الشعبية لم تحقق شيئاً من هذه المطالب . ولما حاولت كتلة العمل عقد مهرجان في الدار البيضاء في ١٧ تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٩٣٦ منعتها السلطات الفرنسية من ذلك . وفي اليوم التالي ، ألقي القبض على علال الفاسي ومحمد اليزيدي ومحمد الوزاني . وتلا ذلك قيام المظاهرات في المدن الكبرى واعتقال مئات الشباب(٢٧٤) .

(٢٧٢) المصدر نفسه ، ص ١٨٢ .
(٢٧٣) المصدر نفسه ، ص ١٨٦ .
(٢٧٤) المصدر نفسه ، ص ١٨٧ - ١٨٨ ، و Halstead, Ibid., pp. 233-235.

رأى قادة الكتلة ، في ضوء حركة القمع هذه ، أن لا بد من إعادة تنظيمها . ولذا عقد مؤتمر في فاس تم فيه انتخاب لجنة تنفيذية جديدة ومجلس وطني ولجان فنية . وتشكلت فروع تنتخب قياداتها بالاقتراع السري في مؤتمر عام . وتألفت اللجنة التنفيذية الجديدة التي انتخبت في كانون الثاني / يناير سنة ١٩٣٧ من علال الفاسي رئيساً ومحمد حسن الوزاني أميناً عاماً وأحمد مكوار أميناً للصندوق ومحمد اليزيدي وعمر عبدالجليل وعبدالعزيز بن ادريس ومحمد غازي أعضاء . وبمجرد ظهور نتائج هذا الانتخاب ، استقال محمد الوزاني وشكل حزباً جديداً هو « الحركة القومية » ، وحل محله أحمد بلفريج أميناً عاماً للكتلة التي اتخذت فاس مقراً عاماً لها . كان هذا التنظيم الجديد للكتلة تحدياً للاقامة العامة التي أصدرت قراراً بحل الكتلة وحظر نشاطها وإقفال مقرها العام ، في ١٨ آذار / مارس سنة ١٩٣٧(٢٧٥) .

وكما انقسمت الحركة الوطنية في منطقة الحماية الفرنسية ، انقسمت نظيرتها في منطقة الحماية الاسبانية . وشهد مطلع سنة ١٩٣٧ انقسام « حزب الاصلاح الوطني » إلى حزبين : الأول بزعامة عبدالخالق الطريس ، والثاني بزعامة محمد مكي الناصري . وبذلك ، انشطرت الحركة الوطنية المراكشية إلى مجموعات أربع في الأسابيع الأولى من سنة ١٩٣٧ . وكان الانقسام بين جناحي الحركة في الريف والسلطنة أشد تأثيراً على مستقبلها .

و - الحزب الوطني لتحقيق الاصلاحات

لم يحل قرار السلطات الفرنسيه بحل كتلة العمل الوطني دون قيام حزب جديد تحت الأرض في نيسان / ابريل من سنة ١٩٣٧ باسم « الحزب الوطني لتحقيق الاصلاحات » ، واستمر في العمل السري حتى تقدم قادته في تموز / يوليو من السنة نفسها إلى المقيم العام للحصول على ترخيص له ، غير أن طلبهم رفض . فما كان منهم إلا أن شكلوا وفداً من عمر عبدالجليل ، وأحمد بلفريج سافر إلى باريس للاتصال بالمسؤولين الفرنسيين وبالرأي العام الفرنسي وتهيئتهم لقبول الحزب الجديد(٢٧٦) .

واستمرت جريدة « الأطلس » ، أهم صحف الحزب ولسان حاله الرسمي ، في الصدور باشراف محمد اليزيدي وإدارته . ولم يغير الحزب الجديد من السياسة التي انتهجتها الكتلة ؛ وهي النضال السياسي للوصول إلى الاستقلال عن طريق تنفيذ معاهدة الحماية أولاً ، وهي ما تسمى بسياسة الحماية التي قال عنها علال الفاسي فيما بعد « ظهر لنا عقمها وتضييعنا للوقت في المطالبة بها » . وتمسك الحزب بمبدأين أساسيين هما :

(٢٧٥) الفاسي ، المصدر نفسه ، ص ١٩١ - ١٩٣ ، و
Gaudio, *Allal El - Fassi ou l'histoire de l'Istiqlal,* pp. 36 - 37.
(٢٧٦) الفاسي ، المصدر نفسه ، ص ١٩٥ ، و
Halstead, *Rebirth of a Nation: The Origins and Rise of Moroccan Nationalism, 1912 - 1944,* pp. 239 - 243.

(١) التوفيق بين الاسلام والديمقراطية الغربية . فالحزب يرى أن تجديد الأنظمة السياسية والاقتصادية لا يمكن أن يتعارض مع الأصول الدينية ، وفصل السلطات ومشاركة الشعب في تدبير مصالح الدولة والانتخاب والمساواة في الحقوق والواجبات كلها مبادىء ليست جديدة بالنسبة إلى المسلمين ، بل هي عقائد جاء بها القرآن الكريم وأكدتها السنة النبوية .

(٢) العرش المراكشي رمز وحدة البلاد ودليل ماضيها وعامل للتوازن الاجتماعي فيها ، ولا بد من السعي لتطوير السلطنة إلى مملكة دستورية .

وانتخب الحزب قياداته ولجانه على غرار ما تم في الكتلة . وعقد مؤتمره العام في الرباط ، في ١٣ تشرين الأول / اكتوبر سنة ١٩٣٧ ، وأصدر بياناً استنكر فيه الاضطهاد الذي تعرضت له المدن المراكشية ، وطالب بالافراج عن المعتقلين السياسيين وتعويض المنكوبين . واحتج على ما تعرضت له الصحف من تعطيل وحجز ومراقبة[٢٧٧] .

وانتهز المقيم العام هذه الفرصة فاعتقل علال الفاسي ومحمد اليزيدي وعمر عبدالجليل في ٢٥ تشرين الأول / اكتوبر سنة ١٩٣٧ . ونقل الفاسي في الثالث من تشرين الثاني / نوفمبر من السنة نفسها إلى الغابون Gabon ، حيث بقي فيها إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية[٢٧٨] .

أما في منطقة الحماية الاسبانية ، فقد وضع « حزب الاصلاح الوطني » برنامجاً على غرار برنامج كتلة العمل الوطني الذي وضعته سنة ١٩٣٤ . وأكد ، في مقدمته ، على وحدة السلطنة المراكشية ووجوب الحفاظ عليها والتمسك بالمقومات الأساسية للشعب المراكشي ، وهي الاسلام والعروبة والمغربية ، والتشبث بالأسرة العلوية الحاكمة . وجاء فيها : « ولهذا نريد أن نسجل في هذه المقدمة أننا مغاربة مسلمون ، ديننا الاسلام ، ولغتنا الرسمية اللغة العربية ، وقوميتنا قومية عربية مسلمة تعمل للتعاون مع الدول المسلمة . وأن المغرب بسائر مناطقه وحدة لا تتجزأ . وأن مبدأنا في حكم البلاد حكم ملكي اسلامي على أساس الشورى ونظم الشريعة الاسلامية ، وعلى ضوء النظم الحديثة التي برهن تطبيقها على صلاحيتها للمجتمع البشري . وإننا لا ننسى الخدمة الجليلة التي قدمتها العائلة العلوية الشريفة بالمغرب ، لذلك نحن متشبثون بالعرش العلوي الشريف »[٢٧٩] .

ولما نشبت الحرب العالمية الثانية ، أعلن الحزب الوطني عن حسن نواياه نحو فرنسا ، وكذلك فعلت بقية الأحزاب والهيئات السياسية في الأقطار الأخرى . وتضامن مع السلطان الذي أبدى رغبته في الحفاظ على الهدوء التام ، والظهور بمظهر الحليف الوفي ، ووضع

---

(٢٧٧) المصدر نفسه ، ص ٢١٨ - ٢١٩ .

(٢٧٨) المصدر نفسه ، ص ٢٢٠ ، و
Gaudio, *Allal El - Fassi ou l'histoire de l'Istiqlal*, pp. 36 - 37.

(٢٧٩) الفاسي ، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي ، ص ٢٢٦ .

إمكانات بلاده تحت تصرف فرنسا . وأعلنت الأحكام العرفية في البلاد[٢٨٠] .

غير أن مجريات الحرب والاحتلال الاسباني لطنجة في ١٤ حزيران / يونيو سنة ١٩٤٠ ، والاحتلال الألماني لشمال فرنسا ، وتوقيع الهدنة مع الماريشال بيتان Pétain ، وصدور ميثاق الأطلسي في ١٤ آب / أغسطس سنة ١٩٤١ ، واحتلال اليابان للهند الصينية الفرنسية في أيلول / سبتمبر من السنة نفسها ، وصدور بيان استقلال سورية في ١٧ أيلول / سبتمبر سنة ١٩٤١ ، ولبنان في ٢٦ تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٩٤١ ، ووصول لجان الهدنة الألمانية ، وظهور منظمات قومية فرنسية في مراكش ، ونزول الحلفاء في البلاد في تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٩٤٣ ، شجعت الحركة الوطنية على المطالبة بالاستقلال التام الناجز والتخلي عن سياستها الاصلاحية القديمة .

ز - حزب الاستقلال

جدد الحزب الوطني نشاطه وتنظيم فروعه وشعبه في سنة ١٩٤٣ ، وأصدر مجلة « رسالة المغرب »[٢٨١] . وتشجع قادة الحزب على التحرك بعد صدور البيان الجزائري في شباط / فبراير سنة ١٩٤٣ ، وبرنامج الاصلاحات الجزائرية في أيار / مايو من السنة نفسها ، وتحدي الحركة الوطنية اللبنانية للسلطات الفرنسية في تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٩٤٣ . وكان أحمد بلفريج قد عاد من منفاه في كانون الثاني / يناير سنة ١٩٤٣ ، وأخذ يسعى إلى إنشاء حزب سياسي جديد يأخذ بعين الاعتبار التطورات التي حدثت على الساحتين المراكشية والدولية . وحدد اسم الحزب الجديد « الاستقلال » هدفه ، عند قيامه ، في كانون الأول / ديسمبر سنة ١٩٤٣ . ونشر ميثاقه في ١١ كانون الثاني / يناير سنة ١٩٤٤ ، موقعاً من ثمان وخمسين شخصية سياسية تمثل مختلف فروع الحزب[٢٨٢] .

ولعل أبرز ما اتسم به ميثاق الحزب الجديد نزوعه نحو العلمانية بخلاف برامج وبيانات كتلة العمل الوطني والحزب الوطني السابقة ، وتأكيده على المطالبة بالاستقلال التام وإلغاء نظام الحماية . واشتملت مقدمة الميثاق على المبررات السياسية لالغاء نظام الحماية ونيل الاستقلال ، وهي :

- عجز هذا النظام عن إدخال الاصلاحات التي يحتاجها المغرب في الادارة والقضاء والثقافة والاقتصاد والمالية والجيش .

- تحول الحماية إلى حكم مباشر يخدم مصالح الجالية الفرنسية (المعمرين) في البلاد .

---

(٢٨٠) المصدر نفسه ، ص ٢٢٩ - ٢٣٠ .

(٢٨١) المصدر نفسه ، ص ٢٣٢ .

(٢٨٢) Halstead, *Rebirth of a Nation: The Origins and Rise of Moroccan Nationalism, 1912-1944,* p. 262.

- استحواذ الجالية الفرنسية على مقاليد الحكم واحتكار خيرات البلاد .
- تجزئة سلطنة مراكش وتحطيم وحدتها .
- الحيلولة دون مشاركة المواطنين في إدارة شؤون بلادهم وحرمانهم من الحريات العامة والفردية .
- الظروف الدولية الجديدة التي تجاوزت نظام الحماية .
- مشاركة المواطنين المراكشيين في الحرب العالمية الثانية بأعداد كبيرة إلى جانب فرنسا والدول الحليفة ، في سبيل تحقيق الأهداف الكبرى للحلفاء .
- ميثاق الأطلسي الذي أعطى الشعوب الحق في تقرير مصيرها وحكم نفسها بنفسها وبيانات الحلفاء الأخرى التي أظهرت عطفها على الشعوب الاسلامية وغيرها من الشعوب .

وأكدت المقدمة على ضرورة تمتع الشعب المراكشي بالحريات الديمقراطية « التي توافق في جوهرها مبادىء ديننا الحنيف . . . » .

أما المطالب التي اشتمل عليها الميثاق ، فهي :

١ - استقلال المغرب ووحدة ترابه بقيادة مليكه محمد بن يوسف .

٢ - الالتماس من ملك البلاد السعي لدى الدول المعنية للاعتراف بهذا الاستقلال وضمانه .

٣ - انضمام المغرب للدول الموافقة على ميثاق الأطلسي للمشاركة في مؤتمر الصلح .

٤ - رعاية الملك المغربي لحركة الاصلاح في البلاد .

وهذه أول مناداة بالسلطان محمد بن يوسف ملكاً . والقصد منها تحويل السلطنة إلى مملكة دستورية حديثة . فقد جاء في ملحق الميثاق : « حزب الاستقلال كمذهب وعقيدة » أن الحزب « يطالب باعلان دستور ديمقراطي يعترف بحقوق الانسان والمواطنين ، ويراعى في وضعه ما تتوقف عليه حياة المغاربة وحاجياتهم » .

أما الاشارات إلى الاسلام ، الواردة في الميثاق ، فهي المطالبة بأن يكون الاسلام دين الدولة الرسمي « مع ضمان حرية العقيدة والتفكير للجميع » . ويؤكد الميثاق أيضاً على اعتبار اللغة العربية لغة البلاد الرسمية ، وعلى المطالبة بالانضمام « للاتحاد الذي يجمع سائر الدول العربية في عائلة العروبة الكبرى ، ليتسنى للمغرب والعرب جميعاً أن يشتركوا في بناء صرح سلام عالمي ، وبعث نظام إنساني لخير العالم بأسره » . وفي ذلك ، إشارة واضحة إلى مشاورات الوحدة العربية التي كانت جارية في القاهرة وأسفرت عن قيام جامعة الدول العربية(٢٨٣) .

(٢٨٣) الفاسي ، المصدر نفسه ، ص ٢٤٩ - ٢٥٦ ، (النص الكامل للميثاق) ، و =

وضم حزب الاستقلال عناصر من الحزب الوطني المنحل تمثل النخبة المثقفة في البلاد من أبناء كبار الملاكين والمهنيين والتجار والمفتين والقضاة وكبار موظفي الدولة وأساتذة جامعة القرويين والمعاهد الكبرى ومعلمي المدارس الثانوية الحكومية والخاصة(٢٨٤) .

قدم حزب ميثاق الاستقلال ، آنف الذكر ، إلى السلطان محمد بن يوسف الذي عقد اجتماعاً ضم مجلس الوزراء وأعيان البلاد وقواد المقاطعات وعلماء الدين وكبار القضاة الشرعيين والمدنيين وأبرز أفراد الأسرة المالكة ، وعرض عليهم الميثاق لبيان رأيهم فيه ، فأقروه . وتألفت لجنة من وزيرين ورئيس التشريفات الملكية لتتصل باللجنة التنفيذية للحزب وتبحث معها الوسائل الكفيلة بتحقيق الاستقلال . واجتمعت اللجنة بأقطاب الحزب ، واتفق على الدخول في مفاوضات مع الاقامة العامة الفرنسية . وتم ذلك دون الوصول إلى نتيجة إيجابية . فقد أصرت الاقامة العامة على التمسك بنظام الحماية . وقبيل انعقاد الاجتماع الموسع في القصر الملكي في ١٨ كانون الثاني / يناير سنة ١٩٤٤ لبحث العرائض التي انهالت على السلطان مطالبة بالاستقلال ، توجه المقيم العام غابريل بيو Gabriel Puaux إلى القصر وأبلغ السلطان بأن اللجنة الوطنية الفرنسية للتحرير الوطني المقيمة في الجزائر ترى أن لا يدخل في أي مفاوضات تدعو لتغيير نظام الحماية ، وأن لفرنسا وحدها حق اقتراح الاصلاحات التي تراها لازمة ، وأن اللجنة الفرنسية تدرس الاصلاحات العملية وحالما تنتهي منها سترفعها للسلطان للمصادقة عليها . وتأجل الاجتماع بسبب ذلك .

وفي ٢٨ كانون الثاني / يناير سنة ١٩٤٤ ، قابل رينيه ماسيغلي René Massigli ، مفوض الشؤون الخارجية في اللجنة الوطنية الفرنسية للتحرير الوطني ، السلطان وأبلغه رفض فكرة الاستقلال وعزم اللجنة على تقديم مشروع اصلاحات مستعجل . وأكره المقيم العام السلطان على أن يعلن أمام وزرائه أن « كلمة الاستقلال يجب أن تغيب عن قلوبنا وشفاهنا » . وأن حزب الاستقلال قد طعن الحلفاء في الظهر . واتهمت السلطات الفرنسية الحزب بالتعاون مع الألمان ، وألقت القبض على ثمانية عشر زعيماً من زعمائه بينهم أحمد بلفريج ، الأمين العام ، ومحمد اليزيدي وشهدت البلاد أسبوعاً من الاضطرابات والقمع ذهب ضحيتها العشرات واعتقل أكثر من خمسة آلاف شخص(٢٨٥) .

لم يثن هذا القمع حزب الاستقلال عن مواصلة كفاحه . فأكد من جديد رفضه للحماية الفرنسية ومعارضته لسياسة التعاون مع السلطات الفرنسية . وتخلى عن سياسة

Landau, *Moroccan Drama, 1900 - 1955,* pp. 214 - 216, and Gaudio, *Allal El- Fassi ou l'histoire de l'Istiqlal,* annexe I, pp. 251 - 252.

(٢٨٤) الفاسي ، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي ، ص ٢٤٦ .

(٢٨٥) المصدر نفسه ، ص ٢٥٩ - ٢٦٦ ؛ لاندو ، تاريخ المغرب في القرن العشرين ، ص ٢٧١ ، و Stephane Bernard, *Franco - Moroccan Conflict, 1943 - 1956* (New Haven; London: Carnegie Endowment for International Peace, Yale University Press, 1968), p. 23.

المراحل التي انتهجتها الحركة الوطنية المراكشية حتى ذلك الحين . ولما أعلن المقيم العام الفرنسي الاصلاحات الفورية في ٢٦ تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٩٤٤ ، والقائمة على المساواة بين المراكشيين والفرنسيين في الوظائف العامة ، وزيادة عدد المدارس الابتدائية والتي لم تنفذ ، اصدر حزب الاستقلال بياناً أوضح فيه أن الشرط الأول لأي تفاهم مع فرنسا هو تحرير السيادة المغربية . وندد بالسياسة التعليمية الفرنسية في مراكش[٢٨٦] .

والتف الحزب حول السلطان . فلما زار الأخير مدينة مراكش في شباط / فبراير سنة ١٩٤٥ استقبلته جماهيرها بهتافات « يعيش الملك » وكتبت على جدران الأبنية عبارات تندد بالحماية وتطالب بالاستقلال التام . وخطب السلطان آنذاك في المدينة قائلاً : « ثقوا بأن كل ما يبعث الحزن في نفوسكم يبعث الأسى في نفسي وأن كل شيء تأملونه هو نفس ما أؤمله » . وبعث محمد اليزيدي ، عضو اللجنة التنفيذية للحزب ، برسالة إلى رئيس الأمم المتحدة والحكومات الحليفة يطالب فيها بقبول المغرب عضواً في المنظمة الدولية الجديدة[٢٨٧] .

لم تعن نهاية الحرب العالمية الثانية ، التي قدم المغرب خلالها عشرات الآلاف من أبنائه ، شيئاً بالنسبة إليه . فلما زار رئيس جمهورية فرنسا الجديد أوريول Auriol البلاد ، قال له السلطان في معرض الترحيب به : « لقد قدمت مراكش رجالها وثرواتها ومزايا موقعها الجغرافي . لقد ساهمنا جميعاً من أول إلى آخر مراكشي في تحرير فرنسا في وقت كانت فرنسا بحاجة إليه . وتأمل مراكش أن تفي الجمهورية الرابعة بالتزاماتها نحو جميع الشعوب التي عاشت في ظروف مماثلة للظروف التي سادت بلادنا ، بمنحها حرياتها السياسية والاجتماعية وإعطائها العدالة والمساواة ، ومثل هذا العمل سوف يساعد على توثيق العلاقات بين فرنسا والعالم الاسلامي ، ويعزز روابط المودة بينها وبين الشعوب العربية . وعلى فرنسا أن تتذكر دوماً أن مراكش التي عرفت كيف تقبل التضحيات ترغب أيضاً في تحقيق طموحاتها[٢٨٨] .

وكان على مراكش أن تواصل نضالها من أجل الحرية والاستقلال إحدى عشرة سنة أخرى حتى تنال استقلالها التام .

٢ ـ الحركات القطرية الليبرالية

بهرت الديمقراطية الغربية ومؤسساتها الشباب المثقف العربي بعامة ، وأولئك الذين تلقوا تعليمهم في مدارس الغرب وجامعاته بخاصة . ورأوا فيها حلاً سحرياً للمشكلات والقضايا التي تواجهها بلادهم . فأعجبوا بما شاهدوه أو قرأوا عنه في الدول الغربية من حريات عامة وحريات فردية . ووجدوا في دساتيرها القائمة على مبدأ الفصل بين السلطات (التنفيذية والتشريعية والقضائية) ضالتهم المنشودة للتخلص من الحكم الفردي المطلق في

(٢٨٦) الفاسي ، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي** ، ص ٢٧١ ـ ٢٧٨ .
(٢٨٧) لاندو ، **تاريخ المغرب في القرن العشرين** ، ص ٣١٥ ـ ٣١٦ .
(٢٨٨) Landau, *Moroccan Drama, 1900 - 1955*, p. 216.

بلادهم ، ولفتح الطريق أمامهم للمشاركة في إدارتها وحكمها ، وإدخال الاصلاحات الشاملة في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي ترقى بها إلى المستوى المنشود واعتقدوا أن الطريقة الغربية في الحياة والحكم هي أساس الاستقرار السياسي السائد في الغرب ، وسبب سيطرته العسكرية وهيمنته الاقتصادية وتقدمه الاجتماعي وتفوقه العلمي والثقافي في العالم . ولكنهم اختلفوا في موقفهم مما يجب أخذه عن الغرب : فمنهم من دعا إلى تقليد الغرب تقليداً أعمى ، واعتقد بإمكانية نقل التجربة الغربية إلى بلاده دون تعديل أو تبديل ، ومنهم من دعا إلى التوفيق بين التجربة الغربية وواقع بلاده .

ونشأت احزاب سياسية في الوطن العربي تمثل هذين الفريقين اللذين يصعب تعيين الحدود الفاصلة بين دعوتيهما . وقد تناولنا بعض هذه الأحزاب في المشرق العربي (في سورية ولبنان) . وسنتناول ، في ما يلي ، الأحزاب السياسية التي ظهرت في المغرب العربي والتي تمثل هذا الاتجاه الليبرالي الداعي إلى تمثل التجربة الغربية في الحكم في كل قطر مغربي واعتبار النموذج الفرنسي هو القدوة ، وذلك أملاً في النهوض بهذه الأقطار وكسب تأييد الرأي العام الفرنسي لدعوتهم هذه .

أ ـ الحزب الحر الدستوري (الجديد)

انضمت بعض القيادات الشابة إلى الحزب الحر الدستوري (القديم) بعد عودتها من دراساتها الجامعية في فرنسا بعد منتصف العشرينات من هذا القرن مثل : الشاذلي خيرالله الذي أصدر جريدة « العلم التونسي » سنة ١٩٢٧ ، التي استمرت في الصدور حتى أوقفت بعد عامين . وبعد إغلاق هذه الصحيفة ، تجمع هؤلاء الشباب ، ومنهم الحبيب بورقيبة وصالح فرحات والدكتور محمود الماطري ، حول صحيفة جديدة اسمها الحزب هي صحيفة « صوت التونسي La voix tunisienne » سنة ١٩٢٩[٢٨٩] .

وحدث خلاف بين هؤلاء الشباب وبين إدارة الصحيفة سابقة الذكر ، فانفصلوا عنها ، وأصدروا ، في غرة تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٩٣٢ ، صحيفة فرنسية هي « L'action tunisienne العمل التونسي » التي ضمت في هيئة تحريرها الحبيب بورقيبة ومحمود الماطري ومحمد بورقيبة والبحري قيقة وعلي بوحاجب[٢٩٠] . وشرع هؤلاء الشباب بأسلوب جديد في العمل السياسي مستمد من ثقافتهم الفرنسية ومن تطلعاتهم نحو المشاركة في القيادة السياسية للحزب . وكانوا يأخذون على قيادة الحزب التهاون والجمود والتخاذل والرغبة في التعاون مع سلطات الحماية ، ولذا ، سعوا إلى كسب تأييد قيادات الحزب الشابة في مختلف أنحاء البلاد . وأخذ نفوذهم يزداد في صفوف الحزب ، فحاولت لجنته التنفيذية احتواءهم وقررت

(٢٨٩) الفاسي ، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي** ، ص ٥٨ ـ ٦٠ .
(٢٩٠) خالد ، **الطاهر حداد والبيئة التونسية في الثلث الأول من القرن العشرين** ، ص ٦٢ ؛ ثامر ، **هذه تونس** ، ص ٩٠ ، وبورقيبة ، **حياته وجهاده** ، ص ٣٤ .

بالاجماع قبول هيئة تحرير صحيفة L'action tunisienne في عضويتها ، في اجتماع عقدته يومي ١٢ و١٣ أيار / مايو سنة ١٩٣٣ . وبضغط من هذه الفئة الشابة ، اتخذت اللجنة التنفيذية قراراً باعتبار أن « سياسة التفاهم مع فرنسا قد فشلت فشلاً ذريعاً بعد تجربة دامت سنوات طويلة » . وأن غاية الحزب هي « تحرير البلاد ومنحها دستوراً يحفظ شخصيتها ويحقق لها سيادتها بين الأمم المتمدنة المتحكمة في مصيرها » .

أدى هذا الموقف المتشدد للحزب إلى التفاف الشعب التونسي حوله . فأثار بذلك حفيظة المقيم العام الفرنسي الذي قرر حل الحزب في ٣١ أيار / مايو سنة ١٩٣٣ ، وعطل صحفه الثلاث «La voix tunisienne, L'action tunisienne, La voix du peuple»[٢٩١] .

لم ينه دخول الشباب في اللجنة التنفيذية للحزب الخلاف بينهم وبين القيادة القديمة ، وإنما اشتد النزاع معها حتى أنهم دعوا إلى عقد مؤتمر عام للحزب للبت في الأمر . وهكذا عقد المؤتمر الاستثنائي في قصر هلال في الثاني من آذار / مارس سنة ١٩٣٤ . ولم يحضره أعضاء اللجنة التنفيذية القدماء . وانتخب المؤتمرون « ديواناً سياسياً » لادارة الحزب الذي اتخذ اسم « الحزب الحر الدستوري الجديد » . وانتخب د. محمود الماطري رئيساً للحزب والحبيب بورقيبة أميناً عاماً له[٢٩٢] .

أعاد الديوان السياسي تنظيم الحزب من جديد ، وزاد من نشاطه السياسي ، فأثار مخاوف الاقامة العامة ، فأقدمت على اعتقال قادة الحزب في الثاني من أيلول / سبتمبر سنة ١٩٣٤ ، ونفتهم إلى برج القصيرة في الصحراء التونسية لمدة سنتين . ولم يفرج عنهم إلا في ٢٣ أيار / مايو سنة ١٩٣٦ ، بعد تعيين مقيم عام جديد هو أرمان غيون Armand Guillon[٢٩٣] .

وكان قيام حكومة الجبهة الشعبية في فرنسا قد بعث الأمل في نفوس التونسيين بعامة والحزب الجديد بخاصة الذي رأى ضرورة التفاهم معها . واستقر رأي القيادة الشابة للحزب على انتهاج سياسة المراحل وتجزئة المطالب الوطنية في سبيل الوصول إلى استقلال البلاد وحريتها ، واعتبار وصاية فرنسا على تونس مؤقتة ، ومطالبتها بتنفيذ ما التزمت به من السير بالشعب التونسي في طريق الرقي وتهيئته لحكم نفسه بنفسه ، والسعي لكسب تأييد أحرار

---

(٢٩١) المصدر نفسه ، ص ٣٧ - ٣٨ ؛ البلهوان ، **تونس الثائرة** ، ص ٤٦ ؛ الفاسي ، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي** ، ص ٦٢ - ٦٣ ، وثامر ، **هذه تونس** ، ص ٩١ - ٩٢ .

(٢٩٢) **تاريخ الحركة الوطنية التونسية ، وثائق** (تونس : دار العمل للنشر ، ١٩٧٩) ، ج ٢ : **الدستور الجديد إزاء المحنة الأولى ، ١٩٣٤ - ١٩٣٦** ، ص ٣٥ - ٤٠ .

(٢٩٣) المصدر نفسه ، ص ٩٥ - ١٧٢ ؛ ثامر ، **هذه تونس** ، ص ٩٢ - ٩٤ ؛ الفاسي ، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي** ، ص ٦٤ - ٦٥ ، والبلهوان ، **تونس الثائرة** ، ص ٧٤ . (عين أرمان غيون مقيماً عاماً في تونس بتاريخ ٢١ / ٣ / ١٩٣٦) .

فرنسا لهذه المطالب . ولم تختلف في هذا الموقف عن مواقف الأحزاب السياسية الأخرى في الأقطار المغربية .

واجتمع المجلس الملي (الوطني) للحزب في ١٠ حزيران / يونيو سنة ١٩٣٦ في دورة استثنائية تقرر فيها تعيين الحد الأدنى للمطالب الوطنية الواجب عرضها على الحكومة الفرنسية والرأي العام الفرنسي ، والتي يمكن تلخيصها بما يلي :

- في المجال السياسي : منح الشعب التونسي الضمانات الدستورية التي من شأنها أن تحفظ له حقوقه في تقرير ميزانية الدولة وسن القوانين ، والعفو عن المحكوم عليهم سياسياً ، وإلغاء القوانين والأوامر الاستثنائية ، ومنح التونسيين الحريات العامة .

- في الجنسية التونسية ؛ إعداد قانون للجنسية مثل القوانين المعمول بها في سائر الدول .

- في الادارة : تونسة الادارة ، وقبول التونسيين في جميع الوظائف العمومية ، الضرب على أيدي المرتشين ، واحداث بلديات منتخبة ، والغاء الحكم العسكري في جنوب البلاد ، وحصر مهمة المراقبين المدنيين في الرقابة المجردة غير المباشرة .

- في القضاء : توسيع صلاحيات القضاة التونسيين ، وضمان استقلال القضاء ، وإعداد مجلة (قانون) للتجارة التونسية .

- في التعليم : تمكين التونسيين من التعليم الاجباري ، وجعل اللغة العربية لغة التعليم الاجبارية في جميع مراحل التعليم ولغة الادارة الرسمية في البلاد .

- في الميادين الاقتصادية والاجتماعية : محاربة الفقر ، وتطبيق قوانين العمل النافذة المفعول في فرنسا ، وتعديل الميزانية لفائدة السواد الأعظم من السكان ، وتخفيض الضرائب على المواد الاستهلاكية ، وتأميم الصناعات الكبرى (الكهرباء والغاز والمناجم والنقل وغيرها) ، ومقاومة البطالة ، واحداث صندوق خاص بالعاطلين عن العمل ، وإنشاء مشاريع كبرى لتخفيف البطالة ، وتحسين الفلاحة التونسية بمنح القروض لصغار الفلاحين[٢٩٤] .

وأوفد الحزب أمينه العام الحبيب بورقيبة إلى باريس في آب / أغسطس سنة ١٩٣٦ ، حيث أجرى اتصالات واسعة في أوساط الجبهة الشعبية ، وقابل بيير فينو Pierre Viénot وسلمه مذكرة بمطالب الحزب آنفة الذكر ، في الثامن عشر من الشهر نفسه ، وعاد إلى تونس في الرابع من أيلول / سبتمبر . وأعلن بورقيبة أن التفاهم والتعاون مع فرنسا قائم على أساس

---

(٢٩٤) **تاريخ الحركة الوطنية التونسية ، وثائق** ، ج ٣ : **الدستور الجديد والحركة الشعبية بفرنسا ، ١٩٣٦ - ١٩٣٨** ، ص ٣١ - ٤١ ، وبورقيبة ، **حياته وجهاده** ، ص ٦١ - ٦٢ .

تخليص تونس من قيود الهيمنة الاستعمارية وتوفير الكرامة للشعب التونسي[٢٩٥] .

وفوجيء قادة الحزب بتراجع حكومة الجبهة الشعبية عن وعودها التي قطعتها وبالتصريح الذي أدلى به فينو في ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٩٣٦ ، والذي أكد فيه « أن لا سبيل إلى الخلط بين الوضع الذي كانت عليه فرنسا في سورية ولبنان ووضعها الناجم عن معاهدتي الحماية بتونس ومراكش . . . ومعنى ذلك أن انتصارات فرنسا بمحمياتها له صبغة نهائية ، وأنه لا يستطيع أي فرنسي أن يتصور نهاية مشاركة فرنسا المباشرة في حكم محمياتها مهما ابتعدت فكرته في طرق التعاون »[٢٩٦] .

ورغم ما في هذا التصريح من وضوح وصدق في التعبير ، لم يفقد قادة حزب الدستور الجديد الأمل في التعاون مع فرنسا والسير في سياسة المراحل التي أقروها . وجاء ذلك بكل جلاء في مقال للحبيب بورقيبة نشرته صحيفة L'action tunisienne في ٢٣ كانون الأول / ديسمبر سنة ١٩٣٦ :

« إن الغاية الطبيعية المنطقية الحتمية التي يرمي إليها الشعب التونسي - مثل جميع الشعوب المغلوبة على أمرها - إنما هي الظفر باستقلاله يوماً ما . لكن هذا الاستقلال لا نتصوره ، نحن قادة الحزب الدستوري ، إلا كنتيجة لتطوير الشعب في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية تطوراً يكون عملاً مشتركاً بين فرنسا والحزب الذي يتمتع بثقة الجماهير . . . وإن تطور الشعب نحو التقدم والحرية لن تحده أو تعرقله خطب أو تصريحات إلى الصحافة »[٢٩٧] .

وشهدت سنة ١٩٣٧ حملة قمع واسعة ضد الحركات الوطنية في المغرب العربي . ولكن تلك الحملة لم تحل دون نشاط حزب الدستور الجديد الذي قدم مذكرة أخرى إلى فينو في ٢٠ شباط / فبراير سنة ١٩٣٧[٢٩٨] . وعقد الحزب مؤتمره الثاني في تونس العاصمة أيام ٣٠ و٣١ كانون الثاني / يناير و١ و٢ شباط / فبراير سنة ١٩٣٧ . وأكد أمينه العام ، في هذا المؤتمر ، على سياسة المراحل بقوله : « إن تحرير تونس بمساعدة فرنسا وعن طريق الرجوع إلى المعاهدات نصاً ومعنى مرحلة أولى قد تبدو في الظاهر قليلة الجدوى ، لكنها في الحقيقة خلاف ذلك »[٢٩٩] . وعلى أثر ذلك ، قامت سلطات الحماية باعتقال الحبيب بورقيبة وصالح بن يوسف ويوسف الرويسي والهادي نويره وعلال البلهوان[٣٠٠] ، بعد المظاهرات التي نظمها الحزب في مختلف أنحاء

---

(٢٩٥) الفاسي ، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي ، ص ٦٩ .

(٢٩٦) تاريخ الحركة الوطنية التونسية ، وثائق ، ج ٣ : الدستور الجديد والحركة الشعبية بفرنسا ، ١٩٣٦ - ١٩٣٨ ، نص تصريح فيفو لجريدة الحوليات الاستعمارية ، ص ٧٠ .

(٢٩٧) المصدر نفسه ، رد الحبيب بورقيبة بتاريخ ٢٣ / ١٢ / ١٩٣٦ ، ص ٧٥ - ٨٠ ، وبورقيبة ، حياته وجهاده ، ص ٦٤ - ٦٥ .

(٢٩٨) تاريخ الحركة الوطنية التونسية ، وثائق ، ج ٣ : الدستور الجديد والحركة الشعبية ، بفرنسا ، ١٩٣٦ - ١٩٣٨ ، نص المطالب ، ص ١٨٩ .

(٢٩٩) بورقيبة ، المصدر نفسه ، ص ٦٨ - ٦٩ .

(٣٠٠) الفاسي ، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي ، ص ٧١ .

البلاد . وأعلنت سلطات الحماية الأحكام العرفية في تونس وشكلت محاكم عسكرية للنظر في حوادث العنف . ودامت الحال كذلك خمس سنوات شهدت البلاد أثناءها مختلف ألوان الاضطهاد والتعسف والبطش والطغيان[٣٠١] .

لجأ الحزب ، في ظل هذا الارهاب ، إلى العمل السري بقيادة الحبيب ثامر . ومع اقتراب الحرب العالمية الثانية ، زار رئيس وزراء فرنسا ادوار دلادييه تونس في كانون الثاني / يناير سنة ١٩٣٩ ، وأعلن تمسك حكومته بنظام الحماية . وكان رد فعل الحزب الدستوري هذه المرة عنيفاً ، فنظم المظاهرات وقام بأعمال التخريب في المصالح الفرنسية وحقول المعمرين . وزادت السلطات الفرنسية بطشاً واضطهاداً[٣٠٢] .

ولما اجتاح الألمان فرنسا ، وأعلنت الهدنة بين الطرفين ، انتهز الدستوريون الفرصة وطالبوا باستقلال بلادهم متذرعين بأن دولة الحماية أصبحت عاجزة عن الدفاع عن بلادهم ، وقدم وفد من الحزب مذكرة إلى الباي ، في الخامس من تموز / يوليو سنة ١٩٤٠ ، طالب فيها بالافراج عن المعتقلين السياسيين وإلغاء معاهدة الحماية . فقامت السلطات الفرنسية باعتقال المزيد من قيادات الحزب ، وعلى رأسها الحبيب ثامر في ١٩ / ١ / ١٩٤١ .

وتحسن وضع الحركة الوطنية التونسية بارتقاء الباي محمد المنصف عرش البلاد في حزيران / يونيو سنة ١٩٤٢ . فقد تبنى الباي الجديد مطالب الحزب الدستوري ، وقدم مذكرة إلى رئيس حكومة فيشي في الرابع من آب / أغسطس من السنة نفسها تضمنت تلبية مطالب الشعب التونسي كما حددها الحزب الدستوري . وقد وعدت حكومة فيشي بتلبية هذه المطالب سعياً منها إلى تهدئة الأحوال في تونس ، ولكن شيئاً من ذلك لم يتحقق . وفي التاسع من تشرين الثاني / نوفمبر ، نزلت جيوش المحور بتونس ، وحاولت كسب العناصر الوطنية ، فاطلقت سراح المعتقلين في السجون التونسية في الأول من كانون الأول / ديسمبر من السنة نفسها . وأعاد الحزب تنظيم صفوفه ووسع نشاطه في الأوساط الشعبية ، وأصدر صحيفة « افريقيا الفتاة Jeune Afrique » . ونقل الحبيب بورقيبة ورفاقه من سجون فرنسا إلى روما . ولم يتمكنوا من العودة إلى تونس إلا في نيسان / ابريل سنة ١٩٤٣ . وانتعشت الآمال الوطنية في نيل الاستقلال . غير أن استعادة قوات الحلفاء لتونس في الثامن من أيار / مايو سنة ١٩٤٣ ، قضت على هذه الآمال . وانتهزت القوات الفرنسية الفرصة وشنت حملة اعتقالات واسعة شملت معظم قادة الحزب متهمة إياهم بالتعاون مع قوات المحور . وفي ١٤ أيار / مايو سنة ١٩٤٣ ، أعلن الجنرال جيرو Giraud خلع الباي محمد المنصف ونقله إلى الجزائر ثم إلى فرنسا ، حيث بقي في منفاه حتى وفاته سنة ١٩٤٨[٣٠٣] .

---

(٣٠١) ثامر ، هذه تونس ، ص ٩٦ - ٩٧ .

(٣٠٢) المصدر نفسه ، ص ٩٨ - ٩٩ .

(٣٠٣) المصدر نفسه ، ص ١٠٠ - ١٠٤ ، والفاسي ، المصدر نفسه ، ص ٧٣ - ٧٤ .

وأظهر الحبيب بورقيبة ، زعيم الحزب ، اعتدالاً في موقفه السياسي . وأكد التزامه بالمثل والمبادىء التي نادى بها الحلفاء . واتصل بقنصل الولايات المتحدة هوكر دوليتل Hooker Doolitle . وأصدر بياناً ، في ١١ أيار / مايو سنة ١٩٤٣ ، دعا فيه إلى التعاون مع فرنسا ، وجاء فيه :

« أيها التونسيون الأصدقاء ! تكتلوا اليوم مع فرنسا ، فإنه لا نجاة بدونها . إن فرنسا المحاربة لن ترد الأيدي الممدودة إليها لتحقيق ازدهار ووئام تأكد الاسراع بها تأكداً لم يسبق له نظير في سالف الأيام »(٣٠٤)

وتمكن بورقيبة ، بواسطة القنصل الأمريكي ، من مقابلة المقيم العام الفرنسي الجنرال ماست Mast وقدم له مشروعاً لتطوير نظام الحماية وطالب بما يلي :

- تأليف حكومة تونسية تتولى الحكم في البلاد .
- إلغاء القرارات التي أعقبت حوادث نيسان / ابريل سنة ١٩٣٨ ، والقاضية بحظر نشاط الحزب واعتقال قادته وأعضائه .
- إصدار عفو عام .
- منح الحريات العامة للتونسيين وإلغاء القوانين الاستثنائية .
- تشكيل لجنة لبحث الاصلاحات الواجب إدخالها في تونس .
- إعداد دستور للبلاد يحفظ حقوق الشعب في ميدان التشريع .
- تدريب التونسيين على مباشرة جميع الوظائف العامة وإرجاع السلطة الجهوية إلى الموظفين التونسيين(٣٠٥) .

نظم الحزب الدستوري صفوفه في الخفاء ، وعقد مؤتمراً في شباط / فبراير سنة ١٩٤٥ اتخذ عدداً من القرارات التي تعتبر تراجعاً ملموساً في المطالب الوطنية . إذ نادى الحزب بالاستقلال الذاتي مطلباً وطنياً . ويبدو أن انتصارات الحلفاء قد أثرت كثيراً على قادة الحزب وبعثت اليأس في نفوسهم . واتجهت أنظار الحزب إلى المشرق العربي وأوفد الحبيب بورقيبة إلى مصر طالباً العون من جامعة الدول العربية التي تكونت حديثاً . ووصل بورقيبة إلى القاهرة في ٢٦ نيسان / ابريل سنة ١٩٤٥(٣٠٦) .

خلف بورقيبة في قيادة الحزب صالح بن يوسف كأمين عام . وواجه الحزب ظروفاً قاسية في العمل . ورأى ضرورة التعاون مع القوى السياسية الأخرى في البلاد . فعقد مؤتمراً عاماً في ٢٣ آب / أغسطس سنة ١٩٤٦ ضم ممثلين عن الحزب الدستوري الجديد والحزب الدستوري القديم ونقابات العمال وأساتذة جامعة الزيتونة واتحاد الموظفين واتحاد التجار

(٣٠٤) بورقيبة ، **حياته وجهاده** ، ص ٨٧ - ٨٨ .
(٣٠٥) المصدر نفسه ، ص ٨٩ - ٩٠ .
(٣٠٦) ثامر ، **هذه تونس** ، ص ١٠٥ ؛ الفاسي ، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي** ، ص ٧٤ ، والبلهوان: **تونس الثائرة** ، ص ٥٧ . (ضم الديوان السياسي برئاسة صالح بن يوسف كلا من: المنجي سليم والهادي نويرة وعلي البلهوان والدكتور سليمان بن سليمان) .

وأرباب الصناعة وجمعية الفلاحين وجمعيات الأطباء والصيادلة والمحامين والمعلمين وبعض أعضاء المجلس الكبير السابقين وبعض الوزراء السابقين . وتوصل المؤتمر إلى صياغة ميثاق وطني تضمن إعلان بطلان الحماية الفرنسية على البلاد والمطالبة بالاستقلال التام والانضمام إلى جامعة الدول العربية(٣٠٧) . وكان على الحركة الوطنية التونسية أن تواصل كفاحها السياسي لعشر سنوات أخرى حتى تحقق حرية بلادها واستقلالها .

كانت دعوة الحزب الدستوري الجديد تقوم على فكرة المشاركة بين تونس وفرنسا في نطاق تطبيق نظام الحماية تطبيقاً عادلاً يخدم مصالح الشعبين التونسي والفرنسي . وقد أكد هذه الفكرة الحبيب بورقيبة قبل ميلاد الحزب الجديد . ونشر مقالاً في صحيفة الحزب الدستوري « العمل التونسي L'action tunisienne » في ٢٤ شباط / فبراير سنة ١٩٣٣ ، قال فيه :

« نعم كنت دوماً ولم أزل إلى هذا اليوم من أنصار سياسة المشاركة ، رغم كل شيء ولكن مع التأكيد بأني أرفض كل منهج غير مبني على المساواة المطلقة في الحقوق والواجبات »(٣٠٨) . واستمر يبشر بهذه الفكرة ، حتى إذا ما تألفت حكومة الجبهة الشعبية بفرنسا وجه بورقيبة تساؤلات إلى الحكومة المذكورة من خلال مقال نشره في الصحيفة نفسها في ٤ شباط / فبراير سنة ١٩٣٧ :

« هل أنت عازمة ، بكل جد ، على نصرة العدل والانصاف في هذه البلاد ؟ هل أنت عازمة على القيام بتجربة ، بكل صدق وإخلاص ، تجربة سياسة التفاهم والاشتراك مع الشعب التونسي ؟ هل أنت عازمة على أن تحملي أدعياء التفوق (يقصد المعمرين وأنصارهم) على ملازمة جادة الحق وأن تفهميهم أن الحماية لا يمكن أن تبقى إلا إذا سلكت سياسة التوازن بين حقوق فرنسا وامتيازاتها من ناحية وبين مطامح الشعب التونسي من ناحية أخرى »(٣٠٩) .

وألقى بورقيبة خطاباً ، في ١٠ آذار ، مارس سنة ١٩٣٧ ، في اجتماع ضم ممثلين عن الجبهة الشعبية الفرنسية والأحزاب الجزائرية قال فيه :

« إن الحزب الدستوري الجديد لا يطلب من فرنسا تحويرات عنيفة تشكل قفزة نحو المجهول . ويعلم أن هذا التحرر السياسي لا يمكن تحقيقه إلا إذا صحبه تحرر اقتصادي واجتماعي حقيقي للشعب التونسي . ونحن نساهم بمنظمتنا ودعايتنا في هذا التحرر بتوجيهه وجهة التفاهم الفرنسي - التونسي ونحن مع سياسة المراحل . ولكي تبرز سلامة طويتنا وصدقنا قلنا لها : ان مطلبنا البسيط هو أن تقوموا في إطار سياسة المراحل بالتجربة وأن توجهوا الحماية نحو التحرر »(٣١٠) .

(٣٠٧) ثامر ، **هذه تونس** ، ص ١٠٦ .
(٣٠٨) **تاريخ الحركة الوطنية التونسية** ، **وثائق** ، ج ١ . وبورقيبة ، **مقالات صحفية** ، ص ٢٣٤ .
(٣٠٩) **تاريخ الحركة الوطنية التونسية** ، **وثائق** ، ج ٣ : **الدستور والجبهة الشعبية بفرنسا** ، ١٩٣٦ - ١٩٣٨ ، ص ١٥٧ .
(٣١٠) المصدر نفسه ، ص ٢١٦ - ٢١٧ .

وظل الحزب الدستوري متمسكاً بهذا الموقف حتى نهاية الحرب العالمية الثانية . وبقي قادته يعتقدون أن بالامكان إقناع فرنسا بتغيير موقفها ومنح الشعب التونسي ما يطالب به ، رغم التجربة المرة التي عاشوها مع الحكومات الفرنسية المتعاقبة التي لم تلتزم بالوعود التي قطعتها في هذا الصدد لهؤلاء القادة .

ب ـ حزب الشعب الجزائري

يعتبر حزب الشعب الجزائري Le Parti du peuple algérien امتداداً لجمعية نجم افريقية الشمالية . فقد ولد هذا الحزب في الحادي عشر من آذار / مارس سنة ١٩٣٧ ، في اجتماع أصدقاء صحيفة الأمة Les amis - d'El - Oumma (وهو التجمع الجديد الذي حل محل جمعية نجم افريقية الشمالية) بعد أن حلته حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية في بلدة نانتر Nanterre بالقرب من باريس[٣١١] . وحدد البيان الصادر عنه في العاشر من نيسان / ابريل من السنة نفسها برنامجه السياسي[٣١٢] ، فكان أكثر اعتدالاً من برنامج جمعية النجم المنحلة . إذ اختفت من هذا البرنامج المطالبة بالأستقلال التام للجزائر وحلت محله المطالبة بالتحرر في نطاق التحالف مع فرنسا . ورفع الحزب شعاراً جديداً : « لا اندماج ولا انفصال وإنما تحرر ni assimilation, ni séparation, mais émancipation » رفض الحزب سياسة الدمج لأنه رأى تعارضها وتقاليد الشعب الجزائري وماضيه . واعتبرها « كابوساً مرعباً . وليست في جوهرها سوى سياسة إبادة لصالح المعمرين . والجزائر التي يزيد سكانها عن ستة ملايين نسمة تتكلم لغة واحدة ولها دين واحد وماض واحد ما يزال الشعب مخلصاً لها ، لا تستطيع الاندماج أو الزوال ، ولكن بإمكانها التحالف » . أما تحرير الجزائر ، فلن يتم إلا بعمل أبنائها ومساعدة الشعب الفرنسي لها . وهذا موقف مماثل لموقف حزب الدستور الجديد . وكذلك نظرته للجالية الفرنسية في الجزائر : « إن عمل حزب الشعب الجزائري لن يكون نضالاً عرقياً ولا نضالاً طبقياً ضد الجماعات التي تعيش بيننا ، وإنما سيمد إليها يد الأخوة دون أي اعتبار للعرق أو الدين والشرط الوحيد الذي يطلبه من الجميع هو اتحادهم واشتراكهم في الادارة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لبلادنا » .

---

(٣١١) Mohamed Harbi, *Aux origines du Front de libération nationale: la scission du P.P.A. - M.T.L.D.: contribution à l'histoire du populisme révolutionnaire en Algérie* (Paris: Bourgeois, 1975), p. 12, et Collot et Henry, éds., *Le mouvement national algérien: textes, 1912 - 1954,* p. 91.

يذكر أبو القاسم سعدالله أن قيام هذا الحزب قد تم بقرار اتخذته اللجنة المركزية لنجم افريقية الشمالية وأعضاء فرع الجزائر التابع له ومنهم مصالي الحاج وعمار عيماش وبلقاسم راجف وموساوي رابح وكمال محمد أزرقي . وشاركه في هذا الرأي أحمد محساس . انظر : سعد الله ، **الحركة الوطنية الجزائرية** ، ج ٣ ، ص ١٥٤ ، و Ahmed Mahsas, *Le mouvement révolutionnaire en Algérie de la première guerre mondiale à 1954* (Paris: L'Harmattan, 1980), p. 111.

(٣١٢) Collot et Henry, éds., *Le mouvement national algérien: textes, 1912 - 1954,* pp. 91 - 92.

(نص بيان المكتب السياسي للحزب بتاريخ ١ / ٤ / ١٩٣٧) .

غير أن حزب الشعب اتخذ موقفاً معادياً من مشروع بلوم ـ فيوليت الذي رحبت به الأحزاب والهيئات السياسية الجزائرية الأخرى (اتحاد المنتخبين المسلمين وجمعية العلماء المسلمين والحزب الشيوعي الجزائري) . فقد جاء في صحيفة «El - Oumma» الناطقة بلسان الحزب : « لن يمر المشروع . . . لأنه من المستحيل تغيير قوميتنا كما نغير رباط العنق . . . فقوميتنا هي ، قبل كل شيء ، ماضينا وتاريخنا وأخلاقنا وذكريات شبابنا وعاداتنا وكل ما يدخل في تكوين ذاتنا ، ولا يمكن إفراغ شخصيتنا من محتواها بعمل إرادي . . . »[٣١٣] وبسبب هذا الموقف لم يدع الحزب إلى المشاركة في المؤتمر الاسلامي الجزائري الثاني .

قرر الحزب نقل مقره العام إلى الجزائر في حزيران / يونيو سنة ١٩٣٧ ، فكان لذلك أهمية كبيرة في تركيز نشاطه في الجزائر واتصاله المباشر بجماهيرها . وكانت بداية نشاطه خوض الانتخابات البلدية في العاصمة دون أن يحرز نجاحاً ، بسبب دخوله الحديث إلى الحياة السياسية ومنافسة جمعية العلماء واتحاد المنتخبين المسلمين والحزب الشيوعي له[٣١٤] .

وسعى الحزب إلى تنظيم صفوفه في الداخل ، فشكل اتحاداً في الجزائر العاصمة وآخر في قسنطينة في تموز / يوليو وآب / أغسطس سنة ١٩٣٧ . وتولى قيادة الحزب : مصالي الحاج (عن تلمسان) ومفدي زكريا (عن المزاب) وإبراهيم الشرفا (عن المزاب) والأحول حسين (عن سكيكدة) وخليفة مسطول (عن الجزائر) وخليفة بن عمار (عن الأغواط)[٣١٥] . وأصدر الحزب صحيفة « الشعب » بالعربية في الجزائر العاصمة ، كصحيفة نصف شهرية يديرها مصالي الحاج ، ويرأس تحريرها مفدي زكريا أولاوقنانش بعد ذلك . فأصبح له جريدتان « الأمة El - Oumma » (بالفرنسية) في باريس « والشعب » في الجزائر .

أدى رفض حزب الشعب لمشروع بلوم ـ فيوليت إلى دخوله في نزاع مع الأحزاب والهيئات السياسية الجزائرية الأخرى . وبدأ بتوجيه نقد شديد للمؤتمر الاسلامي والمقررات التي اتخذها معتبراً إياها مناقضة لآمال الشعب الجزائري ومصالحه . وتعرض حزب الشعب لهجوم شديد من جمعية العلماء والحزب الشيوعي والمنتخبين المسلمين . واتهم الأمين العمودي ، أحد قادة جمعية العلماء البارزين ، مصالي الحاج بالتآمر مع كبار المعمرين والادارة الاستعمارية الفرنسية بهدف إجهاض المؤتمر الاسلامي[٣١٦] . أما الشيوعيون الجزائريون فقد قالوا عن حزب الشعب أنه حزب من « الأمين والسّوقة والمحرضين » . وركزوا هجومهم على زعيم

---

(٣١٣) Mahsas, Ibid., pp. 121 - 122, et *El - Oumma* (Paris), 10 / 5 / 1937.

(٣١٤) Mahsas, Ibid., pp. 117 - 119.

(٣١٥) Harbi, *Aux origines du Front de liberation nationale: la scission du P.P.A. - M.T.L.D.: contribution à l'histoire du populisme révolutionnaire en Algérie,* pp. 13 - 14, et سعدالله ، **الحركة الوطنية الجزائرية** ، ج ٣ ، ص ١٥٤ ـ ١٥٥

(٣١٦) *La défense* (Alger), 23 / 7 / 1937.

(مقال للعمودي في هذه الصحيفة الناطقة بلسان الجمعية) .

الحزب مصالي الحاج وقالوا عنه : « إنه عميل للاستعمار وإدارة شؤون الأهالي والامبريالية »[٣١٧] .

وتعرض الحزب لحملة من القمع فاعتقلت قيادته وعلى رأسها مصالي الحاج في ٢٧ آب / أغسطس سنة ١٩٣٧ بتهمة إثارة الاضطرابات ضد سيادة الدولة . وحكم على مصالي بالسجن سنتين وحرم من حقوقه السياسية والمدنية . وأصدر الحزب ، بهذه المناسبة ، نداء إلى الشعب الجزائري اتهم فيه الحزب الشيوعي بأنه وراء حملة القمع هذه[٣١٨] .

عقد حزب الشعب مؤتمره العام الأول ، في ١٢ آذار / مارس سنة ١٩٣٨ في باريس ، وقيادته لا تزال في السجون وانتخب قيادة جديدة . وفي هذه الأثناء ، رفض مشروع بلوم - فيوليت من قبل البرلمان الفرنسي . فما كان من حزب الشعب إلا أن اتجه نحو جمعية العلماء وشباب المؤتمر الاسلامي واقترح عليهم تكوين لجنة اتفاق من أجل صياغة برنامج للتفاهم والعمل المشترك . ونشر في آب / أغسطس من السنة نفسها مقترحاته لتأليف تجمع إسلامي يلتقي على برنامج مشترك إلا أنه لم يلق استجابة من الفئات الأخرى[٣١٩] . ولكن السلطات الفرنسية فوتت عليه هذه الفرصة فهاجمت مقره العام في الجزائر في ١٩ أيلول/سبتمبر ، واعتقلت العديد من مناضليه وحكمت على بعضهم بالسجن[٣٢٠] .

خاض الحزب الانتخابات البلدية ، خلال سنتي ١٩٣٧ و١٩٣٨ ، وقدم برنامجاً أثناءها تضمن النقاط التالية :

- تحويل مجلس الوفود المالية إلى برلمان جزائري منتخب بالاقتراع العام .
- الغاء قانون الأهالي وقانون الغابات .
- احترام الحريات الديمقراطية .
- التعليم باللغة العربية .
- تطبيق القوانين الاجتماعية النافذة المفعول في فرنسا .
- إعادة النظر في ضريبة الدخل .
- تأميم المصارف والصناعات الكبرى[٣٢١] .

وخاض الحزب انتخابات نيسان / ابريل سنة ١٩٣٩ ، فنجح مرشحه محمد دوار

(٣١٧) Mahsas, *Le mouvement révolutionnaire en Algérie de la première guerre mondiale à 1954,* pp. 123- 124.

(٣١٨) Harbi, *Aux origines du Front de libération nationale: la scission du P.P.A. - M.T.L.D.: contribution à l'histoire du populisme révolutionnaire en Algérie,* p. 14, et Mahsas, Ibid, pp. 125 - 126.

(٣١٩) Collot et Henry, éds., *Le mouvement national algérien: textes, 1912 - 1954,* pp. 130 - 131.

(٣٢٠) Mahsas, Ibid., p. 139.

(٣٢١) المصدر نفسه ، ص ١٢٩ و١٤٠ ، و *El - Oumma* (Paris), octobre 1937.

كمستشار للعاصمة الجزائر . وكثف الحزب من نشاطه فأصدر صحيفة ثالثة تنطق باسمه هي صحيفة « Le Parlement البرلمان » بالفرنسية في الجزائر . وقد أطلق سراح مصالي الحاج ورفاقه في ٢٧ آب / أغسطس من السنة نفسها ، فما كان منهم إلا أن ضاعفوا نشاطهم السياسي . وانتهزت السلطات الفرنسية اندلاع الحرب العالمية الثانية فقررت في ٢٩ أيلول / سبتمبر ، أي بعد شهر واحد ، حظر نشاط الحزب ومنع صحفه (الأمة والبرلمان والشعب) من الصدور . واعتقل مصالي ورفاقه من جديد[٣٢٢] .

نشبت الحرب العالمية الثانية ، والحركة الوطنية الجزائرية محبطة ومنقسمة على نفسها ، فقد تعذر تنفيذ مشروع بلوم - فيوليت ، وشهدت جمعية العلماء أزمة داخلية بانسحاب الشيخ الطيب العقبي منها وتأليف « جمعية الاصلاح الاسلامي » التي أعلنت ولاءها لفرنسا[٣٢٣] ، بينما غرقت جمعية العلماء في سبات عميق . وانقسم اتحاد المنتخبين المسلمين على نفسه إلى قسمين أحدهما بزعامة الدكتور ابن جلول الذي أنشأ « الاتحاد الفرنسي الاسلامي Union franco - musulmane » والآخر بزعامة فرحات عباس الذي ألف الاتحاد الشعبي الجزائري «Union populaire algérienne» وأعلن كلاهما تأييدهما المطلق لفرنسا وتطوعا في الجيش الفرنسي . وأيد الحزب الشيوعي برنامج حكومة الجبهة الشعبية ، بينما انتقل حزب الشعب الجزائري إلى العمل السري بعد أن حظر عليه النشاط العلني ومنعت صحفه من الصدور . وبهذا الوضع ، حرمت الحركة الوطنية الجزائرية من الارادة والوسيلة للافادة من الثغرات التي جاءت بها الحرب، ومن تحقيق بعض المكتسبات الوطنية .

ولم تخرج حكومة فيشي عن السياسة التقليدية الفرنسية القائمة على الدفاع عن الامبراطورية ، كما لم تخرج التيارات السياسية الرئيسية في فرنسا التي قاومت الاحتلال النازي وناضلت من أجل الخلاص منه ، عن هذه السياسة . وتبنى الحزبان الشيوعيان الفرنسي والجزائري السياسة نفسها أيضاً[٣٢٤] .

دفعت الحرب بعشرات الآلاف من الجزائريين إلى ميادين القتال ، وجلبت للجزائر المجاعات والأوبئة والفقر والارهاب ، كما فتحت أمام شبابها المناضل آفاقاً جديدة . فقد أصبحوا أشد مراساً وأقدر على تحمل الارهاب والقمع وأدق تنظيماً في النشاط الحزبي السري وأكثر استعداداً لتبني أساليب جديدة في النضال . كما دفعت الحرب الحركات الاصلاحية

(٣٢٢) Mahsas, Ibid., pp. 143 - 144, et
الفاسي ، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي** ، ص ٢٣ - ٢٤ ، وسعدالله ، **الحركة الوطنية الجزائرية** ، ج ٣ ، ص ١٥٧ - ١٥٨ .

(٣٢٣) T. Madani, *Mémoires* (Alger: Editions SNED, 1977), pp. 261 - 262.

(٣٢٤) Mahsas, *Le mouvement révolutionnaire en Algérie de la première guerre mondiale à 1954,* p. 156.

لاتخاذ مواقف متقدمة تجاوزت سياسة الدمج واقتربت من المطالبة بالاستقلال الوطني .

وأفاد حزب الشعب من ظروف الحرب وأحداثها في نطاق نشاطه تحت الأرض وتشدد في قبول الأعضاء ، وأعاد تنظيم صفوفه مع وصول مناضلين من الشباب إلى قياداته . وقام بنشاط مكثف أدى إلى زيادة عدد أعضائه واتساع نفوذه .

ومع إنزال قوات الحلفاء في المغرب ، شعر الجزائريون أن تغيراً كبيراً قد حدث بزوال حكومة فيشي وما رافقها من رعب وأوبئة ومجاعات . وبقيام سلطة الحلفاء وسلطة الجنرال جيرو Giraud الفرنسية ، انتعشت الحياة السياسية ببطء شديد . وقام الحاكم العام للجزائر بيروتون Peyrouton باطلاق سراح مناضلي حزب الشعب ووضعهم تحت المراقبة الشديدة في القرى النائية . وأفرج عن مصالي الحاج زعيم الحزب الذي كان معتقلاً في باتنة (لامبيس Lambèse) سنة ١٩٤٣ ، ووضع تحت الاقامة الجبرية في بوغاري Boghari قريباً من الشلالة في الجنوب الجزائري . غير أنه لم يسمح لحزب الشعب بممارسة نشاطه بصورة شرعية . وقد أتاح الوضع الجديد له توسيع تنظيماته ونشر دعايته في الأوساط الشعبية . ولما اتصل فرحات عباس بمصالي الحاج في نهاية سنة ١٩٤٣ يعرض عليه فكرة « بيان الشعب الجزائري la manifeste du peuple algérien » وما يتضمن من مطالب ، أيدها مصالي من حيث المبدأ وأبدى عليها بعض التحفظات ، مؤكداً له أن فرنسا لن تتنازل للجزائريين عن شيء مما يطالبون به ، وأن القوة وحدها كفيلة بانتزاع حقوق الشعب الجزائري[٣٢٥] .

وجاء قانون السابع من آذار / مارس سنة ١٩٤٤ الذي يمنح المواطنة الفرنسية لبعض الفئات الجزائرية المسلمة ويرفع نسبة التمثيل الاسلامي في المجالس التمثيلية إلى خمسي العدد الاجمالي في كل مجلس ، ورفض الحركة الوطنية له ، ليؤكد عدالة اتجاه حزب الشعب الداعي إلى استقلال البلاد كحل حقيقي للقضية الجزائرية . وانتهز الحزب هذه الفرصة لتوحيد صفوف الحركة الوطنية ودفعها في اتجاه المطالبة بالاستقلال . وساهم بصورة جادة في تشكيل حركة « أصدقاء البيان والحرية » التي انضم إلى صفوفها وحافظ في الوقت نفسه على تنظيمه كحزب سياسي مستقل عنها يعمل في الخفاء . واتخذ هذه الحركة العلنية غطاء لنشاطه ورفع شعاراته الداعية إلى الاستقلال والعروبة والتضامن مع الشعوب العربية والاسلامية والشعوب الواقعة تحت نير الاستعمار . وقام الحزب ، في الفترة الواقعة بين تشكيل تجمع أصدقاء البيان والحرية في ١٤ آذار / مارس سنة ١٩٤٤ وانعقاد مؤتمره الأول من ٢ إلى ٤ آذار / مارس سنة ١٩٤٥ ، بنشاط كثيف وواسع في المدن والريف لانشاء الفروع والشعب والخلايا للتجمع ،

(٣٢٥) Mahsas, Ibid., pp. 162 et 167; Abbas, *Guerre et révolution d'Algérie. I. La nuit coloniale,* pp. 150 et suivantes, et Harbi, *Aux origines du Front de libération nationale: la scission du P.P.A. - M.T.L.D.: collaboration à l'histoire du populisme révolutionnaire en Algérie,* p. 18.

وحافظ على بنيته التنظيمية تحت الأرض لمواجهة أية احتمالات للقمع من جانب السلطة أو انهيار التجمع[٣٢٦] .

أغضب نشاط الحزب تجمع أصدقاء البيان والحرية . وأعربت صحيفة التجمع « المساواة » Egalité عن تحفظها على ذلك النشاط . ونشرت ، في عددها الصادر في ٢٩ كانون الأول / ديسمبر سنة ١٩٤٤ ، تعليقاً جاء فيه : « لقد بلغنا أن عناصر معينة تنتمي لحركتنا تتحدث عن استقلال الجزائر وقد تذهب إلى إثارة اليهود والشيوعيين . فإذا كان ذلك صحيحاً فإن هذه العناصر لا تخدم حكومتنا بل تخون عقيدتنا » . وشعر حزب الشعب برغبته في تجاوز أصدقاء البيان في مطالبهم ، فأعلن بمنشور أن ما يسعى إليه الشعب الجزائري « لن يكون مضموناً إلا في نطاق كيان جزائري له حكومة حرة تقوم على مبدأ سيادة الشعب الجزائري واستبعاد كل سيادة لشعب أجنبي عليه . ومن أجل هذا الهدف مات خيرة إخوانكم في الزنزانات وما زال بعضهم في السجون وفي معسكرات الاعتقال ، وما زال بعضهم الآخر يناضل بضراوة في نطاق الشرعية وفي الخفاء »[٣٢٧] .

كان حزب الشعب قد هيمن على قواعد تجمع أصدقاء البيان والحرية . ولذا كان طبيعياً أن يعقد التجمع مؤتمره العام الأول في الجزائر العاصمة (٢ - ٤ / ٣ / ١٩٤٥) برئاسة مصالي الحاج الفخرية (فقد كان ما يزال مقيماً إقامة جبرية في جنوب البلاد) ، وأن يتخذ قراراً برفض فكرة الفيدرالية بين الجزائر وفرنسا التي كان يدعو إليها فرحات عباس ، وأن ينادي ببرلمان جزائري وحكومة جزائرية ، وأن يرفض تحقيق هذا الهدف برعاية فرنسا وفي نطاق الاتحاد الفيدرالي معها . وطالب المؤتمر بجمعية وطنية جزائرية تأسيسية تنتخب بالاقتراع العام دون تمييز في العرق أو الدين ، أي أنه طالب بالوصول إلى الاستقلال عن طريق الديمقراطية . وأدان المؤتمر القمع والارهاب السائدين في البلاد ، وحيا مصالي الحاج « قائد الشعب الجزائري بلا منازع »[٣٢٨] .

كان رد السلطات الفرنسية على ذلك نفي مصالي الحاج إلى برازافيل في افريقيا الاستوائية في ٢٣ نيسان / ابريل سنة ١٩٤٥[٣٢٩] . وأراد قادة الحركة الوطنية الجزائرية انتهاز فرصة عيد العمل في الثامن منه ، والقيام بمظاهرات سلمية تستنكر القمع والسياسة الاستعمارية الفرنسية وتؤكد الأماني الوطنية للشعب الجزائري والقضاء على اسطورة الجزائر أرض فرنسية . وسعت القوى الاستعمارية إلى الحيلولة دون تمكين الشعب الجزائري من التعبير عن مطالبه الوطنية . وتولى حزب الشعب زمام المبادرة ، فنظم المظاهرات في الأول من أيار / مايو ورفع العلم الوطني الجزائري وردد هتافات باستقلال الجزائر وحريتها . وكذلك

(٣٢٦) Mahsas, *Le mouvement révolutionnaire en Algérie de la première guerre mondiale à 1954,* pp. 178 et 183.

(٣٢٧) Harbi, Ibid., p. 19.

(٣٢٨) Mahsas, Ibid., p 192.

(٣٢٩) Harbi, Ibid., p. 21.

فعل في احتفالات يوم النصر ، بعد أسبوع من ذلك ، وانتهزت السلطات الفرصة لضرب الحركة الوطنية ، فأطلقت النار على المتظاهرين ، وحدثت صدامات أدت إلى مقتل وجرح الآلاف من المواطنين واعتقال قيادات الحركة الوطنية[٣٣٠] .

كان حزب الشعب الجزائري في تكوينه ممثلاً للعمال والطبقات الدنيا من البرجوازية المتوسطة وصغار الصناع وأصحاب المهن الحرة . وكان المثقفون يشكلون أقلية في صفوفه إذا ما قورن بالتنظيمات السياسية الأخرى مثل جماعة النخبة وجمعية العلماء . وجاء برنامجه السياسي معبراً عن مصالح وتطلعات هذه الجماهير المسحوقة التي تؤلف الغالبية العظمى من الشعب الجزائري . وقد ميّز نفسه ومنذ البداية عن غيره من الأحزاب . وحددت صحيفة El - Oumma في عددها الصادر في كانون الأول (ديسمبر) **١٩٣٧** تكوينه وأهدافه :

« إنه تنظيم مؤلف من الجزائريين وحدهم ، ولكنه ليس حزب الأهالي جميعاً . . . وهو مستقل سياسياً وتنظيمياً عن أي حزب كان » . وبرر انفصاله عن الأحزاب السياسية والهيئات العمالية الفرنسية « . . . لقد ألف الجزائريون حزبهم وأنشأوا جريدتهم ، لأن الشواغل اليومية للأحزاب العمالية مع فرنسا مختلفة عن شواغلنا . وعدم الاستمرار في متابعة المسألة الاستعمارية وربط هذه المسألة بالسياسة العامة مع ما فيها من تغيّر وتقدم وتراجع وتردد وتغيير في التكتيك ودوران ومجابهة ، لا تسمح بالتعاون المطلوب » . ورداً على نقد الشيوعيين والاشتراكيين الفرنسيين ، أكد الحزب أنه « لا يعرف الحقد ، وهو على استعداد لكل تعاون ممكن مع جميع التنظيمات الديمقراطية وبخاصة التنظيمات العمالية في فرنسا على أن يكون تعاوناً مخلصاً قائماً على المساواة بين الأحزاب وليس على التبعية والاستعباد »[٣٣١] .

ج ـ تجمع أصدقاء البيان والحرية

ربما كان من أهم التغيرات في الحركة الوطنية الجزائرية أثناء الحرب العالمية الثانية تغير موقف فرحات عباس من الدعوة للدمج إلى الدعوة لتحرير الجزائر في نطاق اتحاد فيدرالي مع فرنسا . وأدى هذا الموقف الجديد إلى تحول عدد كبير من قادة النخبة في الاتجاه نفسه . بدأ هذا التحول باتصال فرحات عباس مع ممثلي الدول الحليفة في الجزائر بعد إنزال قواتها على الأرض الجزائرية في الثامن من تشرين الثاني / نوفمبر سنة **١٩٤٢** . وتوصل عباس إلى تصور علاقة جديدة بين الجزائر وفرنسا تقوم على التحرر في نطاق الاتحاد الفيدرالي بين البلدين . وفي هذا التطور الجديد ، تخلٍّ عن فكرة الدمج مع الحفاظ على الأحوال الشخصية الاسلامية ، واتجاه نحو الايمان بالشخصية الثقافية للمسلمين الجزائريين . أي أن عباس اقترب ، في موقفه الجديد ، من موقف جمعية العلماء المسلمين . لقد اعتقد أن الحرب قد

(٣٣٠) لمزيد من التفاصيل عن أحداث أيار / مايو ١٩٤٥ ، أنظر : سعدالله ، **الحركة الوطنية الجزائرية** ، ج ٣ ، ص ٢٣٩ ـ ٢٥٤ ، و Mahsas, *Le mouvement révolutionnaire en Algérie de la première guerre mondiale à 1954,* pp. 196-202.

(٣٣١) المصدر نفسه ، ص ١٢٦ .

جاءت بحقائق جديدة وبتطورات مهمة ، أبرزها ميثاق الأطلسي الذي أكد على حق الشعوب في تقرير مصيرها ، والوعود والبيانات التي أصدرها الحلفاء أثناء الحرب من أجل كسب الشعوب المستعمرة إلى جانبهم .

ظن فرحات عباس أن الفرصة مؤاتية للتعرف على نوايا الدول الحليفة حول مستقبل الجزائر وأجرى اتصالات مع السيد مورفي Murphy ، الممثل الشخصي للرئيس الامريكي روزفلت Roosevelt حول الموضوع ، وقدم مذكرة إلى ممثلي الدول الحليفة في **٢٠** كانون الأول / ديسمبر سنة **١٩٤٢** وقعها عدد من المنتخبين المسلمين الجزائريين ، وجاء فيها :

« إن الحرب ، بعد أن قلبت وجه كل القارات ، وضربت فرنسا التي هي شعلة الحضارة والثقافة ، ضربة قاضية ، تمتد اليوم إلى الجزائر . فإذا كانت هذه الحرب ، كما قال رئيس الولايات المتحدة ، حرب تحرير للشعوب والأفراد بدون تمييز لا بالعنصر ولا بالدين ، فإن المسلمين الجزائريين ينضمون بكل قواتهم وبكل تضحياتهم إلى هذا الصراع التحريري . وهم بذلك يضمنون التحرير السياسي لأنفسهم كما يضمنون تحرير فرنسا في الوقت نفسه . لكن من المفيد أن نذكر بأن السكان الذين يمثلونهم هم في الواقع مجردون من الحقوق والحريات الأساسية التي يتمتع بها السكان الآخرون في هذه البلاد ، رغم التضحيات التي قدموها والوعود الرسمية والعلنية التي أعطيت لهم في عدة مناسبات . لذلك فهم يطالبون ، قبل دعوة جماهير المسلمين للمشاركة في أي مجهود للحرب ، بانعقاد مؤتمر يجمع المنتخبين والممثلين المؤهلين لكل التنظيمات الاسلامية . والهدف من هذا المؤتمر هو وضع دستور سياسي واقتصادي واجتماعي للمسلمين الجزائريين . والواقع أن الشرط الوحيد الكفيل بإعطاء المسلمين في هذه البلاد الشعور العميق بواجباتهم الراهنة هو دستور قائم على العدل الاجتماعي »[٣٣٢] .

كانت هذه المذكرة ، في نظر السلطات الفرنسية في الجزائر ، « إنذاراً » ، لأنها اشترطت لمشاركة الجماهير الجزائرية في المجهود الحربي الدعوة إلى مؤتمر تمثل فيه جميع المنظمات والهيئات الاسلامية . ولذلك رفضت هذه السلطات استلام المذكرة . غير أن هذا الرفض لم يحبط فرحات عباس الذي قدم ، بعد أيام ، مذكرة أكثر اعتدالاً إلى السلطات الفرنسية لازالة الشكوك من نفسها . وكان رد الجنرال جيرو للوفد الاسلامي الذي قدمها في كانون الثاني / يناير سنة **١٩٤٣** « الاصلاحات ! كفى ! أنا أريد جنوداً »[٣٣٣] .

وبعد شهر واحد من هذا الحادث ، اتخذ فرحات عباس موقفاً أكثر إيجابية وإقداماً . فأصدر بعد مشاورات مع ممثلي المنظمات الوطنية « بيان الشعب الجزائري Le manifeste du peuple algérien » الذي تضمن نقداً شديداً للاستعمار الفرنسي الذي لم يعترف بالمساواة مع

(٣٣٢) سعدالله ، **الحركة الوطنية الجزائرية** ، ج ٣ ، ملحق رقم ٣ : مذكرة الجزائريين إلى الحلفاء بتاريخ ٢٠/١٢/١٩٤٢ ، ص ٢٨٣ ـ ٢٨٤ ، و Abbas, *Guerre et révolution d'Algérie. I. la nuit coloniale,* p.140.

(٣٣٣) Mahsas, *Le mouvement révolutionnaire en Algérie de la première guerre mondiale a 1954,* p. 164.

الجزائر المسلمة إلا على صعيد واحد هو التضحيات في ميادين القتال . « فرفضه الصريح أو المقنع لاعطاء الجزائريين المسلمين حق الاندماج في المجتمع الفرنسي ، قد أفشل كل أنصار سياسة الاندماج التي تقدم بها الأهالي . وهذه السياسة قد أصبحت اليوم في عين الجميع كواقع مستحيل المنال وأداة خطيرة في يد الاستعمار » .

أما المطالب التي احتواها البيان ، فهي :

(١) استنكار الاستعمار وتصفيته بمعنى إنهاء سياسة الالحاق واستغلال شعب لشعب آخر .

(٢) تطبيق مبدأ تقرير المصير لجميع البلدان صغيرة كانت أم كبيرة .

(٣) منح الجزائر دستوراً خاصاً بها يضمن ما يلي :

(أ) الحرية والمساواة المطلقتين لجميع سكانها بدون تمييز بالعنصر أو بالدين .

(ب) إنهاء الملكية الاقطاعية بتطبيق إصلاح زراعي شامل وتأمين حق العيش للعمال والفلاحين .

(ج) الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية على قدم المساواة مع اللغة الفرنسية .

(د) حرية الصحافة وحق الاجتماع .

(هـ) التعليم المجاني والالزامي لجميع الأطفال ذكوراً وإناثاً .

(و) حرية الديانة لجميع السكان والعمل بمبدأ فصل الدين عن الدولة لجميع الأديان .

(٤) المشاركة الفورية والفعالة للمسلمين الجزائريين في حكومة بلادهم مثلما فعلت بريطانيا وفرنسا في سورية . . . وهذه الحكومة هي وحدها التي تستطيع أن تشرك ، في جو من الوحدة المعنوية الكاملة ، الشعب الجزائري في الصراع المشترك .

(٥) اطلاق سراح جميع المحكوم عليهم والمعتقلين السياسيين ، مهما كان الحزب الذي ينتمون إليه .

واختتم البيان بهذه العبارة « والشعب الجزائري يقبل بكل التضحيات إذا قبلت السلطات المسؤولية بحريته »[٣٣٤] .

وقدم وفد جزائري هذا البيان في **٣١** آذار / مارس سنة **١٩٤٣** إلى الحاكم العام مارسيل بيروتون ، فوعدهم باعتباره أساساً للاصلاحات المقبلة وشكل « لجنة الاصلاحات الاسلامية la commission des réformes musulmanes » في **٣** نيسان / ابريل سنة **١٩٤٣** لوضع برنامج للاصلاحات قابلاً للتنفيذ أثناء الحرب . وطلب بيروتون من الوفد الجزائري

(٣٣٤) سعدالله ، **الحركة الوطنية الجزائرية** ، ج ٣ ، ملحق رقم ٤ : بيان الشعب الجزائري بتاريخ ١٠ / ٢ / ١٩٤٣ ، ص ٢٨٥ - ٢٩٠ ، و Abbas, Ibid., pp. 140 - 143.

خطة عمل تفصيلية . واستجاب فرحات عباس ورفاقه للطلب ، وأعدوا خطة عمل اعتبرت ملحقاً للبيان وجزءاً منه قدموها في **٢٦** أيار / مايو سنة **١٩٤٣**[٣٣٥] .

تناولت النقاط الأساسية ، في هذا الملحق ، تحرير الجزائر بإقامة حكم ذاتي إلى أن يتحقق السلام « فيصبح للجزائر دولة جزائرية لها دستورها الخاص بها الذي تقره جمعية وطنية جزائرية منتخبة بالاقتراع العام من قبل جميع سكان الجزائر » . ونص الملحق على ضمان وحدة وسيادة الأراضي الجزائرية والاعتراف بالاستقلال الذاتي للجزائر باعتبارها دولة ذات سيادة لفرنسا حق الاشراف القانوني عليها ، وتحظى بالمساعدة العسكرية من الحلفاء في حالة قيام نزاع مسلح .

أما الخطوات العملية لتحقيق ذلك ، فقد اشتملت على تأليف حكومة جزائرية من وزراء جزائريين بالتساوي تتولى تنفيذ الاصلاحات الفورية والتي تتلخص بما يلي :

- تطبيق مبدأ المساواة في التمثيل بين الجزائريين والفرنسيين في جميع المجالس .
- المساواة في الخدمة العسكرية .
- إلغاء القوانين الاستثنائية والخاصة .
- إنشاء إدارة للفلاحين الأهالي ووزارة للعمل تطبق القوانين العمالية الجزائرية .
- حرية التعليم بالعربية .
- حرية العبادة الاسلامية .
- حرية الصحافة .
- رفع الراية الجزائرية في الكتائب المسلحة الجزائرية[٣٣٦] .

ترك الملحق للسلطات الفرنسية حرية اتخاذ المبادرة لتنفيذ الاصلاحات الواردة فيه ، ولم يتضمن أي إشارة واضحة إلى الاستقلال التام ، وإنما أكد على حق فرنسا في الاشراف القانوني على الجزائر . وخلاصة القول أن الملحق تضمن قاعدة معتدلة للاصلاحات ، ولم يحترم المبدأ الأساسي للديمقراطية ، إذ أكد على المساواة في التمثيل في جميع المجالس السياسية والادارية التمثيلية .

استولى الجنرال ديغول على الجزائر بعد تقديم « الملحق » إلى السلطات الفرنسية بفترة وجيزة ، وعين الجنرال جورج كاترو G. Catroux حاكماً عاماً عليها . وعلق المفاوضون الجزائريون امالاً عريضة على اللجنة الفرنسية للتحرر الوطني CFLN التي يرأسها الجنرال ديغول ، وقدموا إلى الجنرال كاترو نسخة « الملحق » في **١٠** حزيران / يونيو سنة **١٩٤٤** ،

(٣٣٥) سعدالله ، المصدر نفسه ، ج ٣ ، ص ٢٢٣ ، و Abbas, Ibid., pp. 144 - 145.

(٣٣٦) سعد الله ، المصدر نفسه ، ج ٣ ، ص ٢٢٤ - ٢٢٧ ؛ جلسبي ، **ثورة الجزائر** ، ص ٧٢ - ٧٣ ، و Mahsas, *Le mouvement révolutionnaire en Algérie de la première guerre mondiale à 1954*, pp. 167 - 168.

فاظهر قبولاً للمطالب الواردة فيه ، ثم ما لبث أن تراجع عن موقفه هذا وأعلن أن « الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا » وأن « فرنسا لن تقبل أن ترى الجزائر مستقلة » . وكلف بيرك A. Berque ، مدير الشؤون الأهلية ، بصياغة مشروع للاصلاحات . غير أن المشروع بدا تافهاً لا قيمة له ، لأنه لم يتضمن شيئاً من المطالب الأساسية الجزائرية .

وتمسك المندوبون المسلمون في الجلسة الاستثنائية للجان الوفود المالية التي عقدت في ٢٢ أيلول / سبتمبر سنة ١٩٤٣ بالبيان وملحقه . فما كان من السلطات الفرنسية إلا أن اعتقلت فرحات عباس وصياح عبدالقادر ووضعتهما تحت الاقامة الجبرية في جنوب البلاد بتهمة « التحريض على العصيان في وقت الحرب » . وحلت الهيئات التي يشترك فيها المسلمون ، ومارست ضغوطاً على الوفود الاسلامية فتراجعت اثنتا عشرة شخصية من التي وقعت على البيان وأعلنت ولاءها لفرنسا[٣٣٧] . وبذلك تكررت تجربة الجبهة الشعبية التي أنعشت الآمال لدى الاصلاحيين . ولم تحقق من وعودها شيئاً وانتهت تلك التجربة بالقمع .

اندلعت المظاهرات وعمت الاضرابات المدن والريف الجزائري ، واضطر الجنرال كاترو إلى اطلاق سراح المعتقلين في كانون الأول / ديسمبر سنة ١٩٤٣ . وحاول الجنرال ديغول تهدئة الحالة بعد أن بلغ التوتر مرحلة خطيرة ، فألقى خطاباً في قسنطينة في ١٢ كانون الأول / ديسمبر سنة ١٩٤٣[٣٣٨] ، تضمن وعداً بإصلاحات مماثلة لما جاء في مشروع بلوم - فيوليت لسنة ١٩٣٦ . وشكل لجنة من ستة عشر عضواً بينهم ستة من الجزائريين لتقديم التوصيات بالاصلاحات المناسبة . وعلى ضوء هذه التوصيات ، صدر قانون الاصلاحات في السابع من آذار / مارس سنة ١٩٤٤[٣٣٩] .

وقع خطاب الجنرال ديغول وقانون الاصلاحات الذي تلاه وقوع الصاعقة على الحركة الوطنية الجزائرية . ولم تر فيهما سوى تنفيذاً لمشروع بلوم - فيوليت بصورة موسعة . غير أن الأحداث تجاوزت هذا الحل . ولم يتوقع الوطنيون الجزائريون من اللجنة الفرنسية للتحرر الوطني ، وليدة المقاومة الوطنية ، هذا الحل . لذلك نهضت جميع القيادات في الحركة الوطنية الجزائرية تقاوم قانون السابع من آذار / مارس ، باستثناء الحزب الشيوعي الجزائري الذي لم يخرج عن وصاية الحزب الشيوعي الفرنسي المشترك في اللجنة الفرنسية للتحرر الوطني[٣٤٠] .

---

(٣٣٧) المصدر نفسه ، ص ١٦٨ - ١٦٩ ؛ جلسبي ، **ثورة الجزائر** ، ص ٧٤ - ٧٥ ، و
Abbas, *Guerre et révolution d'Algérie. I. La nuit coloniale,* pp. 148 - 149.

(٣٣٨) Michael K. Clark, *Algeria in Turmoil, the Rebellion: Its Causes, Its Effects, Its Future,* Grosset's Universal Library, UL 99 (New York: Grosset and Dunlap, 1960), p. 24, and
سعدالله ، **الحركة الوطنية الجزائرية** ، ج ٣ ، ص ٢٣١ .

(٣٣٩) سعدالله ، المصدر نفسه ، ج ٣ ، ملحق رقم ٥ : النص الكامل لقانون منح المواطنة الفرنسية لبعض الجزائريين بتاريخ ٧ / ٣ / ١٩٤٤ ، ص ٢٩١ - ٢٩٣ .

(٣٤٠) أنشأ الحزب الشيوعي الجزائري حركة مستقلة باسم « أصدقاء الديمقراطية والحرية ، Les amis de =

وبمبادرة من فرحات عباس ، تمت الاتصالات بين قادة الاحزاب والهيئات السياسية الجزائرية (حزب الشعب وجمعية العلماء والنخبة والنواب) لانشاء تكتل سياسي يلتزم بالمبادىء التي تضمنها البيان وملحقه . وفي ١٤ آذار / مارس سنة ١٩٤٤ ، تألف تجمع « أصدقاء البيان والحرية Les amis du manifeste et de la liberté » في سطيف ، وانتخب فرحات عباس كاتباً (أميناً) عاماً له . وقدم عباس نظامه الأساسي إلى السلطات الفرنسية فنال الترخيص الرسمي له . وقد حدد هذا النظام أهداف التجمع إذ جاء فيه : « رسالة التجمع هي الدفاع عن البيان المعبر عن فكرة حرة وشريفة ، ونشر الأفكار الجديدة ، والادانة النهائية لقيود النظام الاستعماري وعقيدته العرقية وتحكمه » . أما وسائل العمل فهي ، « إنقاذ جميع ضحايا القوانين الاستثنائية والاضطهاد الاستعماري ، وخلق تيار عام لصالح البيان ، والتعريف بفكرة الأمة الجزائرية ، والترغيب في قيام جمهورية مستقلة استقلالاً ذاتياً في الجزائر متحدة اتحاداً فيدرالياً مع الجمهورية الفرنسية الجديدة المناهضة للاستعمار والامبريالية ، وخلق التضامن الجزائري بين جميع السكان سواء كانوا يهوداً أو مسيحيين أو مسلمين ، والشعور بالمساواة ، والرغبة في العيش سوية »[٣٤١] .

كان قيام التجمع الجديد حدثاً كبيراً استقبله الرأي العام الجزائري بحماس كبير ، فقد رأى فيه وسيلة قوية للوصول إلى الاستقلال والتحرر الوطني . وخلق هذا التجمع وضعاً جديداً أدى إلى تعميق الوعي الوطني . كما وجدت السلطات الفرنسية نفسها أمام حركة وطنية جديدة تمثل مختلف القوى الشعبية .

أصدر أصدقاء البيان والحرية جريدة أسبوعية تنطق باسمهم هي « Egalité المساواة » في ١٥ أيلول / سبتمبر سنة ١٩٤٤ . وأقبل الجزائريون على الانضمام إلى التجمع الجديد حتى بلغ عدد المنتسبين إليه نحو نصف مليون عضو موزعين على ما يزيد عن مائة وخمسين شعبة في جميع أنحاء الجزائر . وأصبحت جريدته تطبع ما بين ثلاثين ألف وخمسين الف نسخة أسبوعياً[٣٤٢] . بعثت هذه الحركة روحاً جديدة في نفوس المواطنين الجزائريين ، فرفعوا رؤوسهم عالياً ، وأعلنوا رفضهم لجميع مظاهر الاذلال واستعدادهم للدفاع عن كرامتهم .

عقد أصدقاء البيان والحرية مؤتمراً في الجزائر العاصمة في كانون الثاني / يناير سنة ١٩٤٥ ، طالب بإلغاء نظام البلديات المختلطة والحكم العسكري في جنوب البلاد وبجعل اللغة العربية لغة رسمية . وكثف التجمع من نشاطه ، فظهرت منشورات على الجدران في

= la démocratie et de la liberté» أيدت سياسة الدمج . أنظر :
Abbas, *Guerre et révolution d'Algérie. I. La nuit coloniale,* p. 151.

(٣٤١) Mahsas, *Le mouvement révolutionnaire en Algérie de la première guerre mondiale à 1954,* p. 172; Abbas, Ibid., p. 150, et
سعدالله ، **الحركة الوطنية الجزائرية** ، ج ٣ ، ص ٢٣٦ .

(٣٤٢) Abbas, *Guerre et révolution d'Algérie. I. La nuit coloniale,* p. 152, et
سعدالله ، المصدر نفسه ، ج ٣ ، ص ٢٤١ .

المدن الجزائرية في شباط / فبراير ، من السنة نفسها تتضمن العبارات التالية : « أيها الأخوة المسلمون : إن بلادكم في خطر . فالاستعمار قد خربها مادياً ومعنوياً . والشعب الجزائري لم يتمتع بالحضارة لوجود المستعمر الفرنسي ، واللغة العربية مضطهدة منذ الاحتلال ، والاسلام أصبح محل سخرية . إن كرامتنا لا يضمن لها الاحترام إلا في إطار كيان جزائري وحكومة جزائرية تقوم على سيادة الشعب وترفض أي سيادة أجنبية . ومن أجل هذا الهدف مات إخوانكم في الزنزانات وهم يعانون في السجون والمحتشدات ومنهم من يناضل في إطار الشرعية أو في الخفاء» . وطالب هذا المنشور بمقاطعة الانتخابات البلدية التي قرب ميعادها .

ودعا منشور آخر إلى الاعداد للثورة : « استعدوا فإن ساعة الصفر قد قربت . فلنعد أنفسنا للثورة . أيها الجزائريون : حاربوا من أجل الحرية ، وموتوا إذا اقتضى الأمر . ولكن لا هوادة مع المضطهدين . أيها الجزائريون : إن الجبال تناديكم فساعة التحرير اقتربت »(٣٤٣) .

واشتد التوتر بين المسلمين الجزائريين والمعمرين الفرنسيين . فقد اعتاد المعمرون على معاملة الأهالي كرعايا أدنين والنظر إليهم باحتقار . ولذا فوجئوا بالموقف الجديد للأهالي المتعطش للكرامة والاعتداد بالنفس ، فاعتبروه خطراً يهدد وجودهم واعتداء سافراً على تفوقهم . وقاطع الجزائريون المقاهي الأوروبية ، وامتنعوا عن العمل في منازل الأوروبيين . وشعر الأخيرون بالخطر الذي عبرت عنه المجلة الكاثوليكية « Le temps présent الوقت الحاضر » في عددها الصادر في آذار / مارس سنة ١٩٤٥(٣٤٤) .

ورغم هذا التوتر ، كان فرحات عباس ، الكاتب العام للتجمع ، ما زال مؤمناً بإمكانية تحقيق المطالب الوطنية في إطار القانون والشرعية ودون اللجوء إلى العنف ، وبالتعاون مع السلطات الفرنسية . وقد عبر عن قناعاته هذه بقوله : « أما أنا فكان لي ثقة بفرنسا . ففرنسا المقاومة لن تتخلى عنا . وفي نظر العديد من أصدقائي لم يكن معقولاً أن لا يحقق الشعب الفرنسي ، الذي عانى أربع سنوات طويلة من الهيمنة الهتلرية ، أمانينا المشروعة . فالاحتلال هيأ فرنسا لقبول أفكار جديدة . ولم أتجاهل المصاعب والمقاومة التي لا بد من التغلب عليها . . . وكنت على اتصال دائم بالادارة الفرنسية لتحقيق برنامجنا السياسي . وكان همي خلق تيار متعاطف ومؤيد لنا بين الفرنسيين في الجزائر »(٣٤٥) .

لم تكن فرنسا الديغولية على استعداد لتحقيق المطالب الوطنية الجزائرية . واستمرت اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني CFLN في الخط السياسي العام الذي انتهجته الحكومات الفرنسية السابقة والذي يرمي إلى إبقاء السيطرة على الشعب الجزائري واستغلاله واعتبار المعمرين الأوروبيين سنان الرمح لهذه السيطرة . فالمعمرون هم السادة على الأرض الجزائرية

(٣٤٣) سعدالله ، المصدر نفسه ، ج ٣ ، ص ٢٤٣ و٢٤٥ .

(٣٤٤) المصدر نفسه ، ص ٢٤٥ ، و Mahsas, *Le mouvement révolutionnaire en Algérie de la première guerre mondiale à 1954,* p. 181.

(٣٤٥) Abbas, *Guerre et révolution d'Algérie. I. La nuit coloniale,* pp. 151 - 152.

ويرون في كل اصلاح ، مهما كان ضئيلاً ، يلحق الضرر بامتيازاتهم المكتسبة . ولذا اعتادوا على إجهاض كل المشاريع الاصلاحية حتى تلك التي اعتبرتها الحكومة الفرنسية ضرورية لتكييف الاستعمار مع الأوضاع الجديدة وتعزيز الوجود الفرنسي . وكانت معارضة المعمرين الدائمة لكل اصلاح مبرراً مناسباً للحكومات الفرنسية المتعاقبة للتنصل من التزاماتها ومن الوعود الاصلاحية التي قطعتها للجزائريين . والواقع أن لا فرق ولا اختلاف بين سياسة السلطة المركزية الفرنسية وسياسة المعمرين ، وإنما هناك تساوق وتكامل بينهما لأنهما يسعيان إلى تحقيق هدف واحد هو إبقاء الجزائر فرنسية . والاختلاف الوحيد بينهما شكلي ، فالسياسة الاستعمارية لا يمكن تنفيذها في الجزائر بدون المعمرين الذين لا يستطيعون بدورهم أن يمارسوا سيطرتهم على شعب بأكمله دون مساعدة الحكومة المركزية لهم . وأسطورة فرنسا الديمقراطية التي يحول المعمرون دون انتفاع الشعوب المستعمرة بخيراتها آمنت بها فئات عديدة من النخبة الجزائرية عجزت عن فهم طبيعة النظام الاستعماري ، وآمنت بالاصلاح طريقاً لحل القضية الجزائرية ، واعتقدت أن المصلحة العليا لفرنسا لا تتفق ومصلحة المعمرين في الجزائر ، وأن بالامكان دفع القادة الفرنسيين إلى منح الجزائريين الاصلاحات المطلوبة لحماية هذه المصلحة العليا .

وفي المؤتمر الذي عقده تجمع أصدقاء البيان والحرية في الجزائر العاصمة بين ٢ و٤ آذار / مارس سنة ١٩٤٥ ، برئاسة مصالي الحاج الفخرية ، حدث تطور جذري في هذا الاتجاه . فقد تقرر فيه رفض الاتحاد الفيدرالي مع فرنسا الذي كان ينادي به فرحات عباس ورفاقه من الاصلاحيين والمطالبة بقيام برلمان جزائري وحكومة جزائرية . ورفض المؤتمرون أن يتحقق هذا المطلب تحت رعاية فرنسا وفي نطاق الاتحاد معها(٣٤٦) .

وتطور الوضع في الجزائر بسرعة كبيرة بعد هذا المؤتمر . إذ تحدت السلطات الفرنسية مشاعر الجزائريين وأعادت مصالي الحاج إلى السجن ونفته إلى برازافيل في ٢٣ نيسان / ابريل سنة ١٩٤٥ . وشعر الجزائريون أن ساعة الخلاص قد دنت ، وساد التوتر جميع البلاد . وفي احتفالات عيد العمل في الأول من أيار / مايو ، واحتفالات يوم النصر في الثامن من الشهر نفسه ، جرت حوادث دامية بتحريض من السلطة أسفرت عن مذابح رهيبة في المدن والقرى الجزائرية . وكان من نتائجها حل تجمع أصدقاء البيان والحرية ، وإعلان حالة الطوارىء ، والقيام باعتقالات واسعة في صفوف الحركة الوطنية الجزائرية . ولم يفرج عن هؤلاء المعتقلين إلا بصدور قانون العفو العام في فرنسا في ١٦ آذار / مارس سنة ١٩٤٦(٣٤٧) .

(٣٤٦) Harbi, *Aux origines du Front de libération nationale: la scission du P.P.A - M.T.L.D. : contribution à l'histoire du populisme révolutionnaire en Algérie,* p. 20, et Mahsas, Ibid, p. 192.

(٣٤٧) Abbas, Ibid., pp. 156 - 159.

٣ ـ الحركات الوحدوية المغربية

على الرغم من الجهود التي بذلتها فرنسا لعزل أقطار المغرب العربي بعضها عن بعضها الآخر، وإقامة سدود منيعة حول كل قطر، وإثارة الأحقاد بين شعوبها عن طريق تجنيد أبنائها في إخماد الثورات والانتفاضات التي كانت تندلع، بين فينة وأخرى، في هذه الأقطار، فقد كانت قيادات الحركات الوطنية المغربية على وعي تام بهذه السياسة الاستعمارية. وكانت استجابة هذه الحركات لكل ما يجري في المغرب العربي فورية وإيجابية ومعبرة عن الوحدة في المشاعر والعواطف بين شعوبها. وكذلك كانت استجابتها لما يجري في المشرق العربي.

وكان طبيعياً أن تنشأ حركات وحدوية مغربية تطالب بالحرية والاستقلال لأقطار المغرب وتدافع عن مصالح شعوبها. فمنذ سنة ١٩١٨، تأسست «الجمعية الودادية للتلاميذ المسلمين في افريقية الشمالية، في الجزائر، برئاسة ابن حبيلس، أول الأمر، ثم فرحات عباس الذي تولى رئاستها لأربع سنوات. وتوالى على رئاستها عدد من الشباب المغاربة بينهم علي الزاوش من تونس. وأصدرت هذه الجمعية مجلة «التلميذ» الشهرية سنة ١٩٣١ باللغتين العربية والفرنسية»[٣٤٨].

أ ـ رابطة الطلبة المسلمين في افريقية الشمالية

أنشئت رابطة الطلبة المسلمين في افريقية الشمالية Association des etudiants musulmans de l'Afrique du Nord في النصف الأول من سنة ١٩٢٧ على يد عدد من الطلاب المغاربة في باريس، منهم: أحمد بلفريج ومحمد الفاسي ومحمد حسن الوزاني وعبدالملك فراج ومحمد الخلتي وتهامي الوزاني ومدني مدكور وعمر عبدالجليل. وكان أول رئيس لها الطالب التونسي سالم شاذلي، إذ كان عدد الطلبة التونسيين بباريس أكثر من عدد الطلبة الجزائريين والمراكشيين. أما الغرض من إنشائها، في بداية الأمر، فمساعدة الطلبة المغاربة في باريس للحصول على المساكن والمعونات المالية. ولكنها أصبحت، مع الزمن، ملتقى لتبادل الأفكار وتناول الأفكار الاصلاحية بالمناقشة والتحليل، وقاعدة لتمتين الروابط القومية بين طلبة المغرب، وذلك من خلال المحافظة على اللغة العربية وتعلمها وإلقاء المحاضرات بها. ووطدت هذه الرابطة صلاتها مع الأحزاب السياسية الفرنسية والأحزاب الوطنية في الأقطار المغربية. وكانت تصدر نشرة سنوية منذ سنة ١٩٣١ تحتوي على محاضر اجتماعات مؤتمراتها السنوية. وأخذت تعقد مؤتمراً سنوياً منذ ذلك العام في المدن المغربية الكبرى. وقد عمّقت هذه المؤتمرات فكرة الوحدة المغربية، وألهبت الحماس الوطني، وجذبت العناصر الوطنية غير الطالبية إلى صفوفها أمثال عبدالهادي الشرايبي وإبراهيم الكتاني[٣٤٩]، وبذلك اتضحت اتجاهاتها السياسية ودخلت خضم الحياة العامة وأثارت عدة

(٣٤٨) سعدالله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج ٣، ص ١١٣ ـ ١١٤.

(٣٤٩) Halstead, *Rebirth of a Nation: The Origins and Rise of Moroccan Nationalism, 1912 - 1944,* pp. 171 - 172, and
بن عاشور، **الحركة الأدبية والفكرية في تونس**، ص ١٥٢.

قضايا مهمة مثل التجنس بالفرنسية وضرورة العناية باللغة العربية وبالتعليم وبالمرأة. وقررت عدم قبول المتجنسين بالجنسية الفرنسية من أبناء المغرب في صفوفها باعتبار أنها جمعية تعاونية لعرب المغرب، والمتجنسون فرنسيون وليسوا مسلمين.

عقدت الرابطة أول مؤتمر سنوي لها في تونس بين ٢٠ و٢٤ نيسان / ابريل سنة ١٩٣١ في المدرسة الخلدونية، وشارك في هذا المؤتمر وفد جزائري برئاسة فرحات عباس. وكان موضوع ذلك المؤتمر التعليم في البلاد المغربية بعامة والتعليم العربي والعالي والصناعي وتعليم المرأة بخاصة. وقد أوصى المؤتمرون بتدريس اللغة العربية وتاريخ الاسلام وتاريخ المغرب العربي في المدارس في الأقطار المغربية.

وانعقد المؤتمر السنوي الثاني لها في الجزائر بين ٢٥ و٢٩ آب / أغسطس سنة ١٩٣٢ بنادي الترقي، برئاسة فرحات عباس. وقد احتضنت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين هذا المؤتمر. وألقى محمد العيد ومفدي زكريا قصائد فيه، كما خطب الشيخ الطيب العقبي وعبدالحميد بن باديس ومحمود شكيكين (نائب مدينة الجزائر) وأحمد توفيق المدني. وشارك عبدالخالق الطريس والسيدان بنونة والشرابي من مراكش، والمنجي سليم وصالح المهيدي وعلي البلهوان والحبيب ثامر من تونس. واتخذ المؤتمر عدداً من التوصيات منها جعل اللغة العربية لغة التدريس في المرحلة الابتدائية، وزيادة عدد المدرسين في المدارس القرآنية، ووضع برامج عصرية لها، وإخضاع مدرسيها لامتحان خاص، وتكوين لجنة حكومية للنظر في اصلاح التعليم في المدارس الرسمية، وحث الأمة على فتح المدارس العربية الحرة، والطلب إلى جمعية العلماء المسلمين في الجزائر وضع برنامج علمي للمدارس الابتدائية الأهلية والمعاهد الثانوية، وحث الحكومات على تنشيط المدارس الأهلية بإعانتها مالياً. كما أوصى المؤتمر بتغيير منهاج التاريخ العربي الذي وضعه المستشرقون وتوسيع نطاق تدريسه باللغة العربية، وتوحيد كتبه في المدارس الابتدائية وفي معهدي الزيتونة والقرويين وفي المدارس الثانوية التي تتبع الحكومة، ومطالبة وزارة المعارف الفرنسية بتعليم التاريخ الاسلامي والمغربي بشتى الوسائل، وإقامة ذكرى العظماء والأبطال في تاريخ المغرب العربي[٣٥٠].

أما المؤتمر السنوي الثالث للرابطة، فقد عقد في باريس سنة ١٩٣٣. وانعقد المؤتمر الرابع في تشرين الأول / اكتوبر سنة ١٩٣٤ في تونس العاصمة في المدرسة الخلدونية ومثل الجزائر فيه سعيد الزهري ومفدي زكريا. وانعقد المؤتمر الخامس في تلمسان في الجزائر بين ٦ و ١٩ أيلول / سبتمبر سنة ١٩٣٥. وقد افتتح المؤتمر البشير الابراهيمي، نائب رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين. واتخذ توصيات مماثلة لتوصيات المؤتمرات السابقة مع التأكيد على جعل اللغة العربية اللغة الاجبارية في المدارس الابتدائية وتدريسها في المدارس الثانوية، وتدريس الأدب العربي على قدم المساواة مع الأدب الفرنسي في جامعة الجزائر،

(٣٥٠) سعدالله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج ٣، ص ١١٥ ـ ١١٨.

ووضع برنامج تربية وطنية على صعيد المغرب العربي ، والعمل على محو الأمية وتحرير المرأة وتعليمها .

وتقرر عقد المؤتمر السنوي السادس للرابطة في الرباط في تشرين الأول / اكتوبر سنة **١٩٣٦** برئاسة المنجي سليم (من تونس) ، لكن السلطات الفرنسية منعت عقده . غير أنه عقد في تطوان في ظروف غامضة بين **٢١** و**٢٧** تشرين الأول / اكتوبر سنة **١٩٣٦** ، وكان من جدول أعماله النقاط التالية :

- رفع المستوى الثقافي في أقطار المغرب العربي .
- توثيق الصلات بين الأقطار المغربية من جهة والبلاد العربية والاسلامية من جهة أخرى .
- توحيد مراحل التعليم في الأقطار المغربية .
- دراسة الأمراض الاجتماعية في المغرب العربي والبحث عن سبل علاجها .
- وضع كتاب للتاريخ يدرس في جميع الأقطار المغربية .
- فصل الأوقاف الاسلامية عن الدولة[٣٥١] .

ومن الجدير بالذكر أن أعضاء هذه الرابطة قد التحقوا ، بعد تخرجهم ، ببلادهم وانخرطوا في الحركات السياسية فيها .

ب - مؤتمر العمال المغاربة سنة ١٩٢٤

لم يقتصر التضامن المغربي على الطلبة ، وإنما شمل العمال المغاربة في فرنسا ؛ حيث كانوا يتمتعون بشيء من الحرية على نقيض رفاقهم في الأقطار المغربية . فقد عقد العمال المغاربة في المنطقة الباريسية مؤتمرهم الأول في كانون الأول / ديسمبر سنة **١٩٢٤** للنظر في شؤون بلادهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وطالب المؤتمرون بحرية الصحافة والتنقل والغاء القوانين الاستثنائية في الأقطار المغربية الثلاثة . وبعثوا ببرقية إلى الأمير عبدالكريم الخطابي ، قائد ثورة الريف ، يهنئونه على الانتصارات التي أحرزوها على المستعمرين الاسبان ، وأعلنوا تضامنهم مع الثوار ومع كل ما من شأنه أن يحرر بلادهم[٣٥٢] . وأبرق المؤتمرون أيضاً إلى قادة الحركات الوطنية في مصر وتونس معلنين تضامنهم مع شعب مصر في نضاله من أجل الاستقلال التام ، وتعاطفهم مع الشعب التونسي

(٣٥١) المصدر نفسه ، ص ١١٩ - ١٢١ .

(٣٥٢) الفاسي ، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي** ، ص ١٢ ، و Collot et Henry, éds., *Le mouvement national algérien: textes, 1912 - 1954,* p. 34.

لموقفه الشجاع في وجه حكومة تحالف اليسار الفرنسي . وادانوا الجريمة التي ارتكبت بحق عمال بنزرت بتونس ، وحيوا انشاء الاتحاد العام للشغيلة التونسيين[٣٥٣] .

وكان لثورة الريف صدى واسع في الأقطار المغربية ؛ فالمقيم العام الفرنسي في تونس يشير في تقريره لسنة **١٩٢٥** إلى أن حرب الريف كانت الشاغل الأول للأهالي ، وأن الأمير عبدالكريم الخطابي اعتبر بطلاً من أبطال الاسلام في عيون التونسيين ، وأن الانتصارات الأولى التي حققها ولدت آمالاً لا حدود لها لديهم ودغدغت كبرياءهم ، وجعلتهم يشعرون أن ساعة الاستقلال قد دنت . وأجمعت التقارير الفرنسية على حساسية الرأي العام التونسي تجاه احداث الثورة . وبدأت حملة لجمع التبرعات لمساندتها . ووزعت منشورات في البلاد تعارض تجنيد التونسيين لقتال ثوار الريف . وتولى هذه الحملة الاعلامية الاتحاد العام للشغيلة التونسيين والحزب الحر الدستوري[٣٥٤] .

وكان الأمير الخطابي قد وجه نداءات عديدة إلى الجنود الجزائريين والتونسيين في الجيش الفرنسي ، أثناء الثورة ، يدعوهم فيها إلى التمرد و« تحطيم قيود العبودية وطرد المعتدين ، وتحرير الأوطان »[٣٥٥] غير أن هذه النداءات لم تجد اذاناً صاغية بسبب ضعف الوعي السياسي في صفوف هؤلاء الجنود .

ج - جمعية نجم الشمال الافريقي

اختلف الباحثون في أصول نجم الشمال الافريقي L'étoile nord - africaine . فبينما يرى كلود كولو Claude Collot وجان روبير هنري Jean Robert Henry ، في دراستهما الوثائقية عن الحركة الوطنية الجزائرية ، أن جمعية النجم قد انبثقت عن « الاتحاد الاستعماري L'Union intercoloniale » الذي انشىء سنة **١٩٢٣** على يد العمال الجزائريين بفرنسا ، والذي كان أقوى تنظيمات العمال المغاربة بها[٣٥٦] . لا يذكر شارل أندريه جوليان Charles - André Julien شيئاً عن أصولها ، ويحدد ميلادها في آذار / مارس سنة **١٩٢٦** في ظل الحزب الشيوعي الفرنسي ، ويعزو انشاءها إلى الحاج علي عبدالقادر ، عضو اللجنة المركزية لهذا الحزب[٣٥٧] . ويعطي شارل روبير آجرون Charles - Robert Ageron التاريخ نفسه ، ويؤكد أن مصالي الحاج تولى رئاستها سنة **١٩٢٧** ، ويذكر أن الأمير خالد بن

(٣٥٣) المصدر نفسه .

(٣٥٤) محمد شريف ، « حرب الريف وتونس ، » في : جاك بيرك وآخرون ، **الخطابي وجمهورية الريف** ، ترجمة دار ابن رشد (بيروت : دار ابن رشد ، ١٩٨٠) ، ص ٣٦٦ - ٣٧٤ .

(٣٥٥) سعدالله ، **الحركة الوطنية الجزائرية** ، ج ٣ ، ص ٣٥٦ .

(٣٥٦) Collot et Henry, éds., *Le mouvement national algérien: textes, 1912 - 1954,* p. 38.

(٣٥٧) Charles - André Julien, *L'Afrique du Nord en marche: nationalismes musulmans et souveraineté française,* 3ème éd. révisée (Paris: René Julliard, 1972), p. 105.

الهاشمي ، حفيد الأمير عبدالقادر ، كان أحد مؤسسيها أثناء مروره بباريس سنة ١٩٢٤ ، وأنه بعد حضور عدة اجتماعات في باريس نفي إلى خارج فرنسا[٣٥٨] .

أما فرحات عباس ، فيذكر أن أول تعبير علني للوطنيين الجزائريين يعود إلى سنة ١٩٢٤ ، حينما عقد الأمير خالد اجتماعاً في باريس شارك فيه المهاجرون المغاربة الذين كانوا يهتفون : « يحيا الشمال الافريقي مستقلاً » وأن نجم الشمال الافريقي قد ولد في منتصف أيلول / سبتمبر من تلك السنة بهدف الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية والاجتماعية لمسلمي المغرب العربي . واختفت وراء هذه الواجهة المطالبة بالإستقلال الوطني ويؤكد هذا الرأي تحالف المناضلين الجزائريين مع الحزب الشيوعي الفرنسي ، ممثلاً بالحاج علي عبدالقادر . وفي هذه المرحلة الأولية ، كان يترأس جمعية النجم محمد جفّال . وكان من قادتها مصالي الحاج وأحمد بلغول والحاج علي عبدالقادر[٣٥٩] .

ويذكر علال الفاسي أن نجم الشمال الافريقي ولد كهيئة إغاثة للمغاربة باسم « لجنة الدفاع عن شمال أفريقية » ، انشأها الأمير خالد الجزائري (من الجزائر) وعلي الحمامي (من مراكش)[٣٦٠] ، وشاركه في هذا الرأي عمار اوزيغان الذي يذكر من بين مؤسسي النجم أحمد بلغول والحاج علي عبدالقادر والأمير خالد (من الجزائر) وعلي الجزائري (من تونس) ، وأن أحمد بلغول هو الذي اقنع مصالي الحاج سنة ١٩٢٦ بتأسيس نجم الشمال الافريقي ودعاه ليخلف الرئيس الحاج علي عبدالقادر سنة ١٩٢٧[٣٦١] .

ويذهب أبو القاسم سعدالله إلى أن النجم ولد في باريس سنة ١٩٢٦ برئاسة الحاج علي عبدالقادر . وأن الأمير خالد كان الرئيس الفخري للجمعية ، وأن من قادتها محمد جفّال والحاج علي عبدالقادر ومصالي الحاج وأحمد بلغول وابن الاكحل وعمار عيماش[٣٦٢] .

ويبدو أن نتيجة البحث التي توصل إليها أحمد محساس في دراسته للحركة الوطنية الجزائرية أقرب إلى الدقة . فهو ينقل على لسان الحاج علي عبدالقادر أنه مؤسس هذه الجمعية التي تشكلت في ظل الحزب الشيوعي الفرنسي . ويؤيده ، في هذه الرواية ، عقلي بنون أحد أعضائها ، ويحدد يوم ١٦ أيار / مايو سنة ١٩٢٥ بداية لها . وينسب عمار خضر ، أحد أعضائها ، انشاءها إلى الأمير خالد . ويرى محساس أن الحاج علي عبدالقادر والحزب الشيوعي الفرنسي قد لعبا دوراً مهماً في ميلاد جمعية النجم في وقت خاب فيه أمل الأمير خالد والمناضلين الجزائريين ازاء فشل سياسة الشبان الجزائريين Les jeunes algériens ، وبحثوا

---

(٣٥٨) Charles - Robert Ageron, *Histoire de l'Algérie contemporaine,* Que sais - je, no. 400 (Paris: Presses universitaires de France, [s.d.]), p. 105.

(٣٥٩) المصدر نفسه ، ص ٧٤ .

(٣٦٠) الفاسي ، **المغرب العربي منذ الحرب العالمية الأولى** ، ص ٨٢ - ٨٣ .

(٣٦١) أوزيغان ، **الجهاد الأفضل** ، ص ١٤٦ .

(٣٦٢) سعدالله ، **الحركة الوطنية الجزائرية** ، ص ٤٢٤ .

عن سبيل أفضل للكفاح السياسي . وعلى صعيد آخر ، سعى الحزب الشيوعي الفرنسي ، الذي تأسس في مؤتمر تور Tours سنة ١٩٢٠ ، إلى تطبيق الشيوعية في مؤتمرها الثاني الذي عقد في السنة نفسها[٣٦٣] . وفي أعقاب المؤتمر الخامس للأممية الشيوعية الذي عقد سنة ١٩٢٤ ، أنشأ الحزب الشيوعي الفرنسي الاتحاد الاستعماري Union inter. Coloniale الذي ضم قسماً لافريقية الشمالية . ونما هذا القسم تدريجياً حتى استقل تحت اسم « نجم الشمال الافريقي » .

اتسم نشاط الجمعية بحملات دعائية مناهضة للسياسة الاستعمارية الفرنسية في أقطار المغرب العربي بعامة وفي الجزائر بخاصة . ولكنها لم تتجاوز أوساط العمال المغاربة المقيمين في باريس وضواحيها . وعلى الرغم من التشابه في الأهداف بين جمعية النجم والحزب الشيوعي الفرنسي ، فقد كان الاختلاف بينهما كبيراً بحيث أصبحت العلاقات بين المنظمتين صعبة ومتوترة . وفي المؤتمر الثاني للجمعية الذي عقد في باريس في تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٩٢٧ ، اتضحت الاتجاهات القومية لها ، وذلك عندما اتخذ المؤتمر قراراً يطالب باستقلال الجزائر ، مما اضطر العناصر الشيوعية ، بقيادة الحاج علي عبدالقادر ، إلى مغادرة قاعة المؤتمر احتجاجاً على ذلك . وأخذ الشيوعيون يظهرون استياءهم من جمعية النجم ، وانسحب الحاج علي عبدالقادر منها سنة ١٩٢٨ .

وعلى الرغم من الظروف التي نشأت في ظلها جمعية النجم والدور الذي لعبه الحزب الشيوعي الفرنسي في نشأتها ، فقد شعرت مجموعة من الشباب الجزائري أن الحزب الشيوعي واتحاد المنتخبين المسلمين والمثقفين من العلماء المسلمين لا يمثلون طموحاتهم الاجتماعية وتطلعاتهم الوطنية والقومية . وإذا كانت الحركة الشيوعية قد دافعت عن المصالح الاجتماعية للجزائريين فقد بدت لهم ، مع الزمن ، غير مؤهلة لتمثيل طموحاتهم .

كانت جمعية النجم ، في تكوينها ، نوعاً من التحالف بين الحزب الشيوعي الفرنسي والمناضلين المغاربة الذي يشعرون بالحاجة إلى خط سياسي جديد هو خط الاستقلال الوطني المعبر عن حقيقة المشاعر الشعبية . لقد كانت ظروف العمل والحياة تساهم في تنمية الوعي الاجتماعي للعمال المغاربة المهاجرين ، وتدفع العناصر المثقفة منهم إلى تنظيم أنفسهم والبحث عن أشكال جديدة للنضال . وبعد أن فشلت محاولة الأمير خالد أدركوا أن دعم الحزب الشيوعي الفرنسي للنضال التحرري يخدم أهدافاً مختلفة عن أهدافهم ويسند استراتيجية تحتل فيها قضيتهم مقاماً ثانوياً ، وأنهم يقومون بدور الوسيط بين الحزب الشيوعي والجماهير الاسلامية في بلادهم . وشعروا أيضاً بأن هذا الحزب أقرب الأحزاب السياسية

---

(٣٦٣) اعتبر المؤتمر الهيمنة الأجنبية عقبة في طريق النمو الحر للقوى الاقتصادية ، وأكد على أن القضاء على هذه الهيمنة هو الخطوة الأولى للثورة في المستعمرات ، وأن المساعدة في القضاء على هذه الهيمنة ليست في الحقيقة مساعدة للحركة الوطنية البرجوازية المحلية وإنما هي فتح الطريق أمام البروليتاريا نفسها .
Mahsas, *Le mouvement révolutionnaire en Algérie de la première guerre mondiale à 1954,* p.35.

الفرنسية إليهم بحكم وضعهم الاجتماعي كعمال مهاجرين .

رفض قادة النجم بقوة محاولة الحزب الشيوعي الفرنسي تحويل حركتهم إلى مجرد تنظيم مواز له وتحت هيمنته . وبمبادرة من بلغول ، عقد اجتماع بين قادة النجم وقادة الحزب الشيوعي ونحو مئتين من المناضلين المغاربة يمثلون قواعد النجم من أجل معرفة رأيهم في البقاء تحت جناح التنظيم الشيوعي أو الاستقلال في تنظيمهم . واختار ممثلو قواعد النجم استقلال الجمعية عن الحزب الشيوعي . ومنذئذ تم التفاهم بين الحزبين على أساس الاستقلال في التنظيم والتحالف في ميادين النضال[٣٦٤] .

كان الدافع لهذا الانفصال شعور العمال المغاربة بأنهم كطبقة اجتماعية يختلفون عن العمال الفرنسيين من حيث المصالح والأهداف السياسية . فقد اختارت جمعية النجم طريق الاستقلال الوطني ، بينما اختار الحزب الشيوعي سبيل الاصلاح واقترب أكثر فأكثر من الأحزاب الاصلاحية . ولذا أعلنت جمعية النجم رفضها القاطع لسياسة الدمج ، فكانت في هذا الموقف تعبر عن الاستمرارية التاريخية للمقاومة الشعبية للاستعمار الفرنسي . ولذا ، وجهت عنايتها لقطاع كبير من الشعب يشمل عمال المدن والريف وصغار الفلاحين والمستخدمين والتجار والعاطلين عن العمل وجميع المعدمين ضحايا الاستغلال والسيطرة الاستعمارية ، هذه الفئات التي أهملتها الحركات السياسية ذات الطابع النخبوي[٣٦٥] .

وساهمت جمعية النجم في التعريف بالقضايا المغربية خارج فرنسا فشاركت في « مؤتمر مناهضة الامبريالية والاضطهاد الاستعماري وتحرير الشعوب المضطهدة - Congrès anti-impérialiste contre l'oppression coloniale et pour la libération des peuples opprimés » الذي عقد في بروكسل بدعوة من « الرابطة المناهضة للاستعمار La ligue contre l'oppression coloniale » بين العاشر والخامس عشر من شباط / فبراير سنة ١٩٢٧ ، ومثلها في هذا المؤتمر مصالي الحاج (من الجزائر) والشاذلي خيرالله (من تونس) . وقدم مصالي المطالب الوطنية الجزائرية التالية :

- استقلال الجزائر وجلاء القوات الفرنسية عنها .
- تشكيل جيش وطني جزائري .
- مصادرة الملكيات الزراعية الكبرى التي يملكها الاقطاعيون والمعمرون والشركات الرأسمالية الخاصة ، وتوزيعها على الفلاحين الذين يعملون فيها .
- احترام الملكية الصغيرة والمتوسطة .
- اعادة الأراضي والغابات التي سيطرت عليها الدولة الفرنسية إلى الدولة الجزائرية .

(٣٦٤) المصدر نفسه ، ص ٥٦ - ٦٠ .

(٣٦٥) المصدر نفسه ، ص ٧٠ - ٧٣ .

- زيادة القروض الزراعية لصغار الفلاحين .
- الالغاء الفوري لقانون الأهالي والقوانين الاستثنائية في البلاد .
- العفو العام عن المعتقلين والمنفيين .
- حرية الصحافة والاجتماع وتأليف الجمعيات .
- منح الحقوق السياسية والنقابية للفرنسيين والجزائريين .
- انتخاب برلمان جزائري بالاقتراع العام يحل محل مجلس الوفود المالية .
- انتخاب المجالس البلدية بالاقتراع العام .
- فتح ابواب التعليم للجزائريين في جميع مراحله .
- جعل العربية لغة التعليم .
- تطبيق القوانين الاجتماعية[٣٦٦] .

وبقي الطابع المغربي العام ملازماً للجمعية . فقد كانت بطاقة العضوية فيها تحتوي على العبارة التالية : « أيها المسلمون ! جزائريون ومراكشيون وتونسيون ، فلنتحد . . . لنكوّن كتلة متضامنة حول نجم افريقية الشمالية للدفاع عن مصالحنا وعن تحررنا . إن الاتحاد وحده هو الذي يصنع القوة »[٣٦٧] .

أصدرت الجمعية صحيفة « إقدام Ikdam » بالفرنسية منذ نشأتها ، ولكن السلطات الفرنسية منعتها من الصدور بسبب دعوتها إلى الثورة على فرنسا ولذا عادت الجمعية فأصدرتها باسم « إقدام باريس L'Ikdam de Paris » وما لبثت أن صدر قرار باغلاقها في الأول من شباط / فبراير سنة ١٩٢٧ . ثم صدرت باسم « إقدام الشمال الافريقي L'Ikdam nord - africain » ومنعت من الصدور مع قرار بحل جمعية النجم في الثاني من تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٩٢٩ . لكن الجمعية واصلت نشاطها الصحفي فأصدرت صحيفة « الأمة El - Oumma » سنة ١٩٣٠ التي أكدت منذ صدورها على أنها تدافع عن مصالح التونسيين والجزائريين والمراكشيين . ورغم منع السلطات الفرنسية توزيعها في الأقطار المغربية ، فقد كانت توزع سراً . وكان صاحب امتيازها شبيلة الجيلالي ، عضو المكتب التنفيذي للنجم . وارتفع اصدارها من اثنتي عشرة نسخة سنة ١٩٣٢ إلى أربع وأربعين ألف نسخة سنة ١٩٣٤ . واستمرت في الصدور تحمل شعار نجم الشمال الافريقي حتى حزيران / يونيو سنة

(٣٦٦) المصدر نفسه ، ص ٧٤ ؛ جغلول ، تاريخ الجزائر الحديث : دراسة سوسيولوجية ، ص ١٣٠ ؛ سعدالله ، الحركة الوطنية الجزائرية ، ص ٤٣٧ ، و
Collot et Henry, éds., *Le mouvement national algérien: textes, 1912 - 1954,* p. 74.

(٣٦٧) سعدالله ، المصدر نفسه ، ص ٤٣٦ .

١٩٣٩ ، حينما منعتها السلطات الفرنسية من الصدور[٣٦٨] .

واستمرت جمعية النجم في العمل السري منذ حلها سنة ١٩٢٩ ، وشاركت في المؤتمر الثاني للطلبة المسلمين المغاربة Congrès des étudiants musulmans nord - africains الذي عقد في الجزائر سنة ١٩٣٢ . ووقف مفدي زكريا ، عضو النجم ، يدعو إلى فكرة الاستقلال الوطني .

وعقدت الجمعية اجتماعاً سرياً في ٢٨ أيار / مايو سنة ١٩٣٣ أقرت فيه قانونها الأساسي ونظامها الداخلي وبرنامجها السياسي ، وأصبحت لأول مرة حزباً سياسياً كاملاً . وقد أكد القانون الأساسي ، في مادته الثانية ، على أن هدفها الأساسي : « النضال من أجل الاستقلال التام لكل قطر من الأقطار المغربية الثلاثة : الجزائر ومراكش وتونس ووحدتها » كما جعل العضوية فيها ثلاثة أنواع : عضو عامل وعضو منتسب وعضو شرف . وأولى ادارة الجمعية إلى لجنة مركزية مؤلفة من خمسة وعشرين عضواً منتخباً لمدة سنة واحدة تنتخب منها هيئة ادارية مؤلفة من ثمانية أشخاص . وتعقد الجمعية مؤتمراً سنوياً يضم مندوبين عن فروعها وشعبها . وحظرت المادتان التاسعة والثالثة عشرة ، من القانون الأساسي ، على الأعضاء الانتماء إلى أحزاب سياسية أخرى[٣٦٩] .

أما برنامج الجمعية السياسي الذي أقر في الاجتماع السري سابق الذكر ، فلم يختلف في خطوطه العريضة عن المطالب التي تقدم بها مصالي الحاج إلى مؤتمر مناهضة الاستعمار الذي عقد في بروكسل في شباط / فبراير سنة ١٩٢٧ ، والجديد فيه اضافة المطالب التي كانت تنادي بها جماعة النخبة وجمعية العلماء المسلمين في الجزائر[٣٧٠] .

وأخذ الطابع الجزائري يطغي على الجمعية تدريجياً . ومنذ سنة ١٩٣٤ ، أخذت الجمعية تتعاون مع جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في مقاومة مشروع فيوليت الذي يمنح بضعة آلاف من المسلمين الجزائريين الجنسية الجزائرية . وفي ١٢ شباط / فبراير سنة ١٩٣٤ ، تظاهر العمال المغاربة في باريس وحمل الجزائريون منهم العلم الوطني الجزائري ودامت المظاهرات ثلاثة أيام أخمدت بعدها بالقوة . ودافعت صحيفة «El - Oumma» عن المتظاهرين وقالت « إننا وطنيون لا نوافق على النهب والاغتيال والحرائق . . . أما بخصوص رفع العلم الأخضر ، فالحق إن المتظاهرين كانوا عرباً . فنحن هناك على حق ومنطق . . . كيف ؟ مدينة الجزائر فرنسية ! لا والله وألف لا ! فهي مدينة عربية ، ولكن القانون الفرنسي حولها فرنسية قهراً وعدواناً »[٣٧١] .

---

(٣٦٨) المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٢٩، و Mahsas, *Le mouvement révolutionnaire en Algérie de la première guerre mondiale à 1954*, pp.97- 98.

(٣٦٩) Collot et Henry, *Le mouvement national algérien: textes, 1912 - 1954*, pp. 48 - 51.

(٣٧٠) المصدر نفسه ، النص الكامل للبرنامج بالعربية ، ص ٥١ - ٥٣، وسعدالله ، **الحركة الوطنية الجزائرية** ، ج ٣ ، النص الكامل للبرنامج بالعربية ، ص ٤٩٧ - ٥٠٠ .

(٣٧١) المصدر نفسه ، ص ١٣٤ - ١٣٥ .

ازاء هذا النشاط ، قامت السلطات الفرنسية بالقاء القبض على قادة النجم في تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٩٣٤ ، وهم : مصالي الحاج وراجف بلقاسم وعمار عيماش وغيرهم ، وحكمت عليهم بالسجن والغرامات المالية في كانون الثاني / يناير سنة ١٩٣٥ . ولكن الجمعية غيرت اسمها إلى « الاتحاد الوطني لمسلمي شمال افريقية «Union nationale des musulmans nord - africains»[٣٧٢] . وفي ١٦ نيسان / ابريل سنة ١٩٣٥ ، أصدرت محكمة الاستئناف في باريس حكماً باعتبار قرار حل النجم سنة ١٩٢٩ غير شرعي ، وكذلك اعتقال مصالي الحاج ورفاقه . وبناء على ذلك ، أطلق سراحهم في الأول من أيار / مايو سنة ١٩٣٥ . ثم حكم من جديد على مصالي ، غير أنه أفلت من يد السلطات الفرنسية ولجأ إلى سويسرا ، حيث بقي ستة أشهر بينما اعتقل كل من راجف وعيماش .

وانضمت الجمعية ، في هذه الاثناء ، إلى التجمع الشعبي في فرنسا Rassemblement populaire والذي تشكل سنة ١٩٣٥ ، وتحول في مطلع السنة التالية إلى الجبهة الشعبية Front populaire التي اشترك فيها الحزب الشيوعي الفرنسي والحزب الاشتراكي الفرنسي S.F.I.O. والحزب الراديكالي الاشتراكي Parti Radical Socialiste ونقابة العمال العامة Confédération Générale du Travail (C.G.T.)[٣٧٣] ووصلت هذه الجبهة إلى السلطة في فرنسا ، فألغى رئيس الحكومة الجديدة قرار حل جمعية النجم ، وأصدر قراراً بالعفو عن مصالي الحاج ورفاقه .

واستأنف النجم نشاطه وأعد ، بالتعاون مع لجنة الدفاع عن الحريات في تونس ولجنة الدفاع عن المصالح المراكشية ، خطة للمطالب الفورية لشعوب المغرب العربي من أجل تقديمها إلى حكومة الجبهة الشعبية في شباط / فبراير سنة ١٩٣٦ . وتضمنت مقدمة هذه الخطة تأكيداً على ثقة جمعية النجم بحكومة الجبهة الشعبية باعتبارها « حكومة ديمقراطية وليدة تجمع شعبي كبير وتتمتع في تونس والجزائر ومراكش بحرية واسعة للعمل » . كما أشارت المقدمة إلى أن سياسة التفاهم التي أعلنت عنها حكومة الجبهة هي « السياسة الوحيدة القادرة على ايصال شعوب شمال افريقية إلى التطور المطلوب بمساعدة الشعب الفرنسي » . ونددت بالسياسة الاستعمارية التي انتهجتها الحكومات الفرنسية السابقة في الأقطار المغربية الثلاثة وبالظهير البربري في مراكش . واشتملت المطالب الفورية على ما يلي :

(١) المطالب السياسية ، وتنحصر بما يأتي :

- العفو العام عن جميع المعتقلين السياسيين والمنفيين والمبعدين مهما كانت انتماءاتهم السياسية .

---

(٣٧٢) المصدر نفسه ، ص ١٣٠ - ١٣٢ ، و Mahsas, *Le mouvement révolutionnaire en Algérie de la première guerre mondiale à 1954*, p. 98.

(٣٧٣) المصدر نفسه ، ص ٩٩ .

- الغاء جميع القوانين الخاصة والتدابير الاستثنائية ، وبخاصة الظهير البربري في مراكش ، وقانون الأهالي وقوانين الغابات في الجزائر ، وجميع المراسيم الظالمة في تونس .

- منح الحريات الديمقراطية عن طريق سن القوانين وبخاصة : حرية الصحافة ، وحرية الاجتماع ، وحرية الجمعيات ، وحرية التفكير ، بحيث لا يقلق أي مراكشي أو جزائري أو تونسي بسبب معتقداته السياسية أو الدينية أو الفلسفية ، وحرية النقابات ، والمساواة بين الفرنسيين والمغاربة .

(٢) المطالب الاجتماعية ، وتشمل ما يأتي :

- جعل التعليم الأولي الزامياً ومجانياً ، وتطوير التعليم الثانوي ، وتقديم المنح لمن يستحقها في التعليم العالي ، وجعل تعليم اللغة العربية الزامياً في جميع المراحل التعليمية .

- حماية العمال عن طريق تطبيق قوانين حماية العمال في الأقطار المغربية وبخاصة قوانين الضمان الاجتماعي ، وقوانين التعاون الاجتماعي ، ومنح التعويض العائلي للعاطلين عن العمل ومساعدة الأسر ، ومنح تعويضات البطالة لمن لا يعمل ، وانشاء المعامل الشعبية في المدن والقرى ، والشروع في الأشغال العامة لاستيعاب الأيدي العاملة العاطلة عن العمل ، وتطبيق أسبوع الأربعين ساعة من العمل ، ومبدأ العمل المتساوي والأجر المتساوي على جميع العناصر في شمال افريقية .

- العناية بالصحة العامة عن طريق مضاعفة عدد المؤسسات الصحية من مستشفيات ومستوصفات في المراكز المهمة والعيادات المتنقلة في القرى والأسواق ، وتكثيف التوزيع المجاني للأدوية على الأسر الفقيرة ، وانشاء مراكز رعاية الأمومة بين الأهالي في المدن ، واصلاح ملاجىء الأيتام وتحسينها ، وتنظيم مكافحة الأكواخ والمساكن غير الصحية .

- رعاية الطفولة باتخاذ اجراءات لحماية الأطفال الجانحين واللقطاء .

(٣) المطالب الاقتصادية والمالية ، وتتناول ما يلي :

- اصلاح الموازنة العامة بفرض ضريبة واحدة بدلاً من الضرائب الحالية المتعددة ، وتخفيض النفقات التي تثقل كاهل الموازنات المالية في كل من مراكش والجزائر وتونس .

- الغاء الاستعمار الرسمي وايقاف بيع المصادرات دون تمييز ونزع الملكية الجماعي لحساب هذا الاستعمار .

- اصدار قرار بتأجيل الديون لصالح صغار الفلاحين والحرفيين وصغار التجار .

- زيادة القروض الزراعية للفلاحين وتوسيع نطاقها .

- انشاء نظام جمركي يحمي المنتجات والصناعات المحلية في أقطار افريقية الشمالية

ويصونها من اغراق الأسواق بالسلع الأجنبية .

- نزع الملكية للصالح العام بصورة مشروعة ووفقاً لنصوص القانون المدني ، وتبني نظام التحكيم في نزع الملكية من أجل تقدير التعويضات والتحكيم في حالة عدم اتفاق المحكمين بالأكثرية .

(٤) الاصلاحات المتفرقة ، وتشمل ما يأتي :

- الغاء حالة الطوارىء في المدن المراكشية وحيثما وجدت ، والغاء المناطق العسكرية في جنوبي تونس والجزائر ، واستبدال ادارة مدنية بها .

- الغاء الدعاية الدينية (التبشير) في شمال افريقية ، وايقاف المعونات لرجال الدين الكاثوليك والبروتستانت التي تقدم لهم من الحكومة .

- اصلاح نظام السجون الاصلاحية والتمييز بين العقوبات السياسية والحق العام ، ومنح السجناء السياسيين نظاماً يتفق وأحوالهم .

- الحفاظ على الأوقاف الاسلامية (الحبوس) .

(٥) الغاء الهيئات التمثيلية الحالية في الأقطار المغربية (مجلس الوفود المالية في الجزائر ، والمجلس الكبير في تونس) وانشاء مجالس تمثيلية ومجالس بلدية منتخبة بالاقتراع العام والفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية[٣٧٤] .

وشاركت جمعية النجم في مظاهرات الرابع عشر من تموز / يوليو سنة ١٩٣٦ في باريس ؛ حيث سار نحو أربعين ألفاً من المهاجرين المغاربة في تلك الاحتفالات . ورفعت شعار « حرروا افريقية الشمالية ، حرروا سورية ، حرروا العالم العربي »[٣٧٥] .

ونمت الجمعية نمواً سريعاً خلال السنوات العشر الأولى من حياتها . فقد زاد عدد أعضائها من ثلاثة آلاف عضو سنة ١٩٢٧ إلى أربعة آلاف عضو سنة ١٩٢٩ وأحد عشر ألفاً سنة ١٩٣٦ . وكان لها في القطر الجزائري ثلاثون شعبة موزعة على المدن الكبرى[٣٧٦] .

لم تشترك الجمعية في المؤتمر الاسلامي الأول الذي عقد في الجزائر في ٧ حزيران / يونيو سنة ١٩٣٦ . وعارضت بشدة مقررات المؤتمر لأنها تدعو إلى المصالحة والدمج . وشنت هجوماً على حكومة ليون بلوم بعد ذلك ببضعة أشهر ، وقالت عنها أنها الوصي المخلص على الامبراطورية الفرنسية ، وأنها أكثر امبريالية من سابقاتها ، وأن الحزب الشيوعي الفرنسي قد تحول من الأممية إلى القومية الاستعمارية[٣٧٧] .

---

(٣٧٤) Collot et Henry, *Le mouvement national algérien: textes, 1912 - 1954,* pp. 47 - 49.

(٣٧٥) Mahsas, Ibid., p. 99.

(٣٧٦) المصدر نفسه ، ص ١٠١ .

(٣٧٧) المصدر نفسه ، ص ١٠٥ .

ولكن مصالي الحاج ، رئيس الجمعية ، شارك في اجتماع عام عقد في الملعب البلدي في الجزائر في الثاني من آب / أغسطس سنة ١٩٣٦ ، لعرض نتائج مفاوضات وفد المؤتمر الاسلامي الجزائري الأول مع حكومة بلوم[٣٧٨] ، وألقى خطاباً أيد فيه المطالب الفورية الواردة في الميثاق الذي أقره المؤتمر وقال :

« وهنا أعلن باسم منظمتي وامام سماحة الشيخ ابن باديس ، التزامي بعمل كل ما استطيع لمساندة هذه المطالب ولخدمة القضية النبيلة التي ندافع عنها جميعاً . ولكننا نقول بصراحة قاطعة إننا لا نوافق على ميثاق المطالب سواء من حيث ضم بلادنا لفرنسا أو التمثيل النيابي . والواقع أن بلادنا مرتبطة الآن ادارياً بفرنسا وبسلطتها المركزية . غير أن هذا الارتباط كان نتيجة غزو شرس تلاه احتلال عسكري يستند حالياً إلى الفرقة التاسعة عشرة من الجيش . ولم يعلن الشعب قط ولاءه لهذا الارتباط . هذا الارتباط موضوع ميثاق المطالب ينادي به مؤتمر يزعم أنه يمثل اجماع الشعب الجزائري . هناك فرق جوهري بين ضم بلادنا لفرنسا الذي تم رغم ارادتنا والضم الطوعي الذي تم بموافقة المؤتمر الذي عقد بالجزائر في ٧ حزيران / يونيو سنة ١٩٣٦ .

ونحن أيضاً أبناء الشعب الجزائري ، لن نقبل أبداً أن تضم بلادنا إلى بلاد أخرى رغم ارادتها . نحن لا نقبل تحت أي دافع تدمير المستقبل والأمل في الحرية الوطنية للشعب الجزائري . فهذا المستقبل من نصيب الجيل القادم ، وهو وحده له الحق في تقرير مصيره وقدره . ونحن أيضاً ضد التمثيل النيابي لأسباب عديدة . نحن نؤيد الغاء الوفود المالية والحكومة العامة ونطالب بانشاء برلمان جزائري منتخب بالاقتراع العام دون تمييز في العرق أو الدين . وحالما يقوم هذا البرلمان الوطني الجزائري سيعمل تحت رقابة الشعب المباشرة ومن أجل الشعب . ونعتقد أن هذه هي الوسيلة الوحيدة التي سيتاح للشعب الجزائري التعبير بها بحرية وبصراحة في منأى عن كل اضطهاد وتآمر اداري . . . » .

وقال ، في معرض الرد على التهم التي توجهها إليه السلطات الفرنسية : « لقد اتهمنا أكثر من مرة بأننا شيوعيونوارهابيون وعملاء لالمانيا ولموسكو ، ولغير ذلك في الدول . ونحن نقول لكم بأننا لم نكن عملاء لهؤلاء ولا لأولئك ، ولكننا كنا وما نزال وسنبقى دوماً عملاء وخداماً للشعب الجزائري . لقد عزمنا على تقديم كل التضحيات حتى تكون الجزائر حرة ومزدهرة ومتعلمة »[٣٧٩] .

وخلال الأشهر الثلاثة التي تلت هذا الخطاب ، تجول مصالي الحاج وحسين الأحول ، وغيرهما من قادة النجم ، في المدن الجزائرية يعقدون الاجتماعات ويطرحون خطاً سياسياً جديداً يعبر عن الطموح الحقيقي للشعب الجزائري . وفي قسنطينة قال مصالي الحاج في خطاب ألقاه في ١٨ تشرين الأول / اكتوبر سنة ١٩٣٦ : « لا بد أن نحصل على تحرير افريقية

(٣٧٨) سعدالله ، **الحركة الوطنية الجزائرية** ، ج ٣ ، ص ١٤٩ .

(٣٧٩) المصدر نفسه ، ص ١٠٦ - ١٠٧ ، و Collot et Henry, éds., *Le mouvement national algérien: textes, 1912 - 1954*, pp. 82 - 85. (النص الكامل للخطاب بالفرنسية)

الشمالية »[٣٨٠] . وازاء تعاظم نشاط النجم وتحت ضغوط المعمرين والحزب الشيوعي ، أقدمت حكومة الجبهة الشعبية على حل النجم في ٢٦ كانون الثاني / يناير سنة ١٩٣٧[٣٨١] . وغابت جمعية النجم منذئذ عن المسرح السياسي المغربي ، وحل محلها في الجزائر حزب الشعب الجزائري الذي ولد بعد شهر ونصف الشهر من حلها . وحافظ الحزب الجديد على اتجاهه الوحدوي المغربي ، ولكنه عجز عن أن يكون بديلاً عن جمعية النجم . وانضم أعضاء النجم وقادتها من التونسيين والمراكشيين للأحزاب الوطنية في كل من تونس ومراكش . واستمر حزب الشعب الجزائري على اتصال وثيق بحزب الدستور الجديد في مراكش وكتلة العمل المغربي في مراكش بهدف تنسيق سياسة الأحزاب الثلاثة ودعم التضامن بين الشعوب المغربية .

د - التضامن بين الحركات الوطنية المغربية

كان التضامن بين الشعوب المغربية قائماً في فترة ما بين الحربين العالميتين . وكان لكل تحرك شعبي ضد الاستعمار الفرنسي في أي قطر مغربي صداه في القطرين الآخرين . وكان هذا التضامن ينمو ويشتد مع نمو الوعي السياسي في هذه الأقطار . فثورة الأمير عبدالمالك ، حفيد الأمير عبدالقادر الجزائري ، قائد شرطة طنجة ، بين سنتي ١٩١٦ و ١٩٢٤ في الريف المغربي[٣٨٢] ، وثورة الأمير عبدالكريم الخطابي في المنطقة نفسها بين سنتي ١٩٢١ و ١٩٢٦ ، كان لهما صدى واسع في سلطنة مراكش وتونس والجزائر[٣٨٣] . كما كان للظهير البربري ، الصادر سنة ١٩٣٠ في مراكش ، اصداء قوية في الأقطار المغربية التي أيدت شعب مراكش في مقاومته لهذا الظهير . وفي الثلاثينات ، نسقت الحركات الوطنية المغربية في ما بينها ، وبخاصة الحزب الدستوري الجديد وكتلة العمل الوطني المراكشية وحزب الشعب الجزائري . غير أن الوضع القانوني لكل من تونس ومراكش كمحميتين فرنسيتين كان اكثر ملاءمة للحركتين الوطنيتين فيهما من الوضع القانوني للجزائر التي كانت تعتبر جزءاً من الأرض الفرنسية . ففي تونس ومراكش ، اعتراف رسمي من قبل دولة الحماية بهما ككيانين قائمين بذاتيهما منفصلين عن فرنسا . اما الجزائر ، فكان على الحركات الوطنية فيها أن تناضل في سبيل الوصول إلى وضع مماثل لوضع تونس ومراكش ، أي إلى الاعتراف بكيانها وهويتها العربية الاسلامية .

وبسبب هذا الوضع ، واجه التنسيق بين الحركات الوطنية المغربية صعوبات معقدة . ومنذ سنة ١٩٣٧ ، اتخذت الدعوة إلى التنسيق طابعاً عملياً . ففي اجتماع عقد في قاعة للجمعيات العلمية في باريس في ١٤ شباط / فبراير سنة ١٩٣٧ حضره الحبيب بورقيبة زعيم

(٣٨٠) Ageron, *L'Algérie algérienne de Napoléon à De Gaulle*, p. 155.

(٣٨١) Mahsas, *Le mouvement révolutionnaire en Algérie de la première guerre mondiale à 1954*, p. 108, et سعدالله ، **الحركة الوطنية الجزائرية** ، ج ٣ ، ص ١٥٠ و١٥٢ .

(٣٨٢) المصدر نفسه ، ج ٣ ، ص ٢٥٧ - ٢٦٥ .

(٣٨٣) حول صدى ثورة الريف في الأقطار المغربية ، أنظر : بيرك وآخرون ، **الخطابي وجمهورية الريف** .

الحزب الدستوري الجديد ، والدكتور الحبيب ثامر ، رئيس شعبة الحزب في باريس، والهادي نويره ، أحد قادة الشعبة نفسها ، ومصالي الحاج ، زعيم جمعية نجم الشمال الافريقي ، دعا الأخير إلى تضامن شعوب المغرب العربي . ورد عليه الحبيب بورقيبة مقترحاً تكوين جبهة للتحرير الكامل لتونس والجزائر ومراكش . ونادى بالاندماج الحر لكل قطر من هذه الأقطار في اتحاد فيدرالي يضم أقطار البحر المتوسط[٣٨٤] .

ولما اعتقل علال الفاسي ورفاقه ، من قادة كتلة العمل المغربي في تشرين الأول / اكتوبر سنة ١٩٣٧ ، أعلن الحزب الدستوري الجديد تضامنه ، وأضربت تونس لثلاثة أيام ، وقدمت عرائض الاحتجاج إلى السلطات الفرنسية على ذلك . وأنشأ الطلبة المغاربة في فرنسا هيئة للدفاع عن المغرب الأقصى[٣٨٥] .

وأعلن الحزب الدستوري الجديد الاضراب العام في تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٩٣٧ ، احتجاجاً على اعتقال زعماء حزب الشعب الجزائري[٣٨٦] . وكتب الهادي نويره في هذه المناسبة ، مقالاً في L'action tunisienne في ١٣ تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٩٣٧ بعنوان « Le sens d'une grève معنى الاضراب » جاء فيه :.

« وبعبارة واحدة فإن تونس والجزائر ومراكش التي تربطها روابط الهيمنة الاستعمارية تشكل بدورها كتلة متينة وقوية . وانكارها يعني انكار الحقائق ، وعدم أخذها في الحسبان يعني التعرض لخطأ في التقديرات . صحيح أن هذا التضامن في مظاهره المختلفة لم يتأكد دوماً بالشدة نفسها . لأن التزامن التام لم يوجد دوماً بين حركات التحرر في البلاد الافريقية الشمالية الثلاث . وهذا لا يعني عدم امكان وجود تفاهم بينها ، وإنما يعني أن حركاتنا الثلاث قد تزيد في قوتها وديناميكيتها لمزيد من التنسيق بينها . وفي الوقت الذي تسعى فيه الامبريالية الفرنسية إلى تنسيق الاضطهاد في شمال افريقية ، في الوقت الذي توجه فيه هجومها على حزب العمل المغربي وحزب الشعب الجزائري ، فإن الحزب الدستوري يسيء إلى شرفه إذا لم يقف إلى جانب الحزبين الشقيقين . وهو يدعو جميع مناضليه وجميع المتعاطفين معه وكل الشعب التونسي إلى تأكيد تضامنهم الفعال مع إخواننا في مراكش والجزائر من خلال العمل السلمي » .

واستنكرت المنظمات السياسية الجزائرية اضطهاد السلطات الفرنسية لقادة الحركة الوطنية التونسية في نيسان / ابريل سنة ١٩٣٨ . وأعلنت الاضراب العام تضامناً مع الشعب التونسي[٣٨٧] .

---

(٣٨٤) تاريخ الحركة الوطنية التونسية ، وثائق ، ج ٣ : الدستور الجديد والجبهة الشعبية بفرنسا ، ١٩٣٦ - ١٩٣٨ ، ص ١٩٣ .

(٣٨٥) الفاسي ، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي ، ص ٢٢٣ و٢٢٥ .

(٣٨٦) بورقيبة ، حياته وجهاده ، ص ٦٩ .

(٣٨٧) Mahsas, *Le mouvement révolutionnaire en Algérie de la première guerre mondiale à 1954*, p. 117.

وبقيت فكرة وحدة الأقطار المغربية تدور في خلد القادة السياسيين المغاربة ، وفي الملحق ببيان الشعب الجزائري الذي قدمه فرحات عباس ورفاقه إلى السلطات الفرنسية سنة ١٩٤٣ دعوة إلى اقامة اتحاد فيدرالي Fédération d'états أو اتحاد اندماجي Union nord - africaine بين الجزائر وتونس ومراكش[٣٨٨] .

هـ - التضامن بين المغرب العربي والمشرق العربي

بيّنا ، في ما سبق ، تأثر المفكرين والقادة السياسيين المغاربة بالحركات الفكرية والسياسية التي ظهرت في المشرق العربي منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى . واستمر هذا التأثر والاتصال بين المغاربة والمشارقة العرب طوال فترة دراستنا هذه ، أي حتى نهاية الحرب العالمية الثانية . وكان لثورة الأمير عبدالكريم الخطابي صدى في المشرق العربي ، وبخاصة لدى الرأي العام . غير أن الحركات الوطنية في المشرق العربي لم تعن بالثورة لأن هذه الحركات في آسيا العربية قد أصابها التمزق في هذه الفترة وبدأت تتشكل أحزاب جديدة لم تخرج دائرة اهتمامها عن نطاق القطر الذي ولدت فيه . ويندرج هذا الحكم على مصر التي كانت قيادة حزب الوفد فيها لا تؤمن بالتعاون العربي والتضامن الاسلامي . وكان سعد زغلول ، زعيم الحركة الوطنية المصرية ، يردد (صفر + صفر = صفر) أي مصر زائد البلاد العربية يساوي صفراً[٣٨٩] .

غير أن وطنياً مصرياً هو علي الغاياتي أصدر مجلة « La Tribune d'Orient منبر الشرق » في جنيف[٭] في الخامس من شباط / فبراير سنة ١٩٢٢ . واستمرت هذه المجلة في الصدور حتى ٢٦ أيار / مايو سنة ١٩٣٧ ، فبلغ مجموع اعدادها (١٨٥) عدداً . وقد اهتم الغاياتي بأخبار ثورة الخطابي والحرب البطولية التي خاضها ضد اسبانيا وفرنسا . ودافع بحماس شديد عن هذه الثورة ، ووضعها في موقعها من الأحداث العربية . فقد جاء في العدد (٨٢) من هذه المجلة الصادر في ٢١ أيلول / سبتمبر سنة ١٩٢٦ : « الحرب في سورية وفي الريف ، والاتفاقية الانجلو - ايطالية حول الحبشة ، والانتدابات وخفاياها ، والتأخير في حل المسألة المصرية ودخول هذه البلاد في عضوية عصبة الأمم ، كل هذه وقائع تسيء بصورة واضحة لعصبة الأمم ولسمعتها »[٣٩٠] .

وشدت أحداث فلسطين وثورة البراق سنة ١٩٢٩ اهتمام المغاربة بعامة والتونسيين

---

(٣٨٨) Collot et Henry, éds., *Le mouvement national algérien: textes, 1912 - 1954*, p. 168.

(٣٨٩) محمد أنيس ، « عبدالكريم ومصر ، » في : بيرك وآخرون ، الخطابي وجمهورية الريف ، ص ٣١٩ .

(٣٩٠) Antoine Fleury, «Le mouvement national arabe à Genève,» *Relations Internationales*, no. 19 (automne 1979), pp. 339 et 343.

(٭) بقي علي الغاياتي يدافع عن القضايا العربية في جنيف حتى سنة ١٩٣٧ ، عندما عاد إلى مصر ، بعد أن أصبحت عضواً في عصبة الأمم واستقر في بلاده ، حيث عمل في الصحافة والنشر .

منهم بخاصة حتى أن القنصل الالماني في العاصمة التونسية كتب تقريراً بذلك إلى وزارة الخارجية الألمانية[٣٩١] .

وأحدث الظهير البربري ، الصادر في أيار / مايو سنة ١٩٣٠ ، صدى واسعاً في المشرق العربي . وتولت صحف المنار والفتح والشورى والمؤيد في القاهرة والجامعة العربية في القدس والعهد الجديد في بيروت تعريف الرأي العام العربي المشرقي بخطورة هذا الظهير ، وحملت عليه بشدة . وقادت جمعيتا الشبان المسلمين والهداية الاسلامية حملات تأييد للمعارضة المراكشية للظهير وحملات استنكار واحتجاج واسعة على السياسة الفرنسية في المغرب العربي بعامة ، وفي مراكش بخاصة . ورفع علماء الأزهر مذكرات استنكار إلى الملك فؤاد الأول ، ملك مصر ، وقدمت وفود شعبية مصرية عرائض احتجاج إلى القنصليات الأجنبية في القاهرة[٣٩٢] .

وصدر عن علماء الأزهر نداء إلى ملوك المسلمين وشعوبهم جاء فيه : « إن فرنسا إذا لم ترجع عن هذه الجريمة فإن العالم الاسلامي يعتبر ذلك مجاهرة منها بعداوته . وسيعلن ذلك على منابر المساجد ، وعلى صفحات المجلات والجرائد ، وفي حلقات الدروس الدينية وفي نظم الجمعيات الاسلامية . . . فيا أيها المسلمون أن دينكم مهدد بالزوال من الأرض » . ووجهت جمعية اللواء الاسلامي بالقاهرة بياناً بعنوان : « تنصير المسلمين بقوة الحديد والنار » . وكذلك أصدرت جمعية الحضارة الاسلامية في العاصمة المصرية نداء مماثلاً . وأصدرت جمعية الشبان المسلمين بنابلس بياناً بعنوان : « عدوان فرنسا على الاسلام في المغرب »[٣٩٣] . وأرسل المجلس الاسلامي الأعلى في فلسطين احتجاجاً على الظهير إلى رئيس وزراء فرنسا بواسطة القنصل الفرنسي بالقدس[٣٩٤] .

وأصدر علماء العمارة في العراق احتجاجاً على الظهير نفسه . وكذلك فعل علماء النجف الأشرف[٣٩٥] . وحضر وفد من مراكش مؤلف من السيدين محمد المكي الناصري ومحمد بنونة المؤتمر الاسلامي العام الذي في القدس من ٧ إلى ١٧ كانون الأول / ديسمبر سنة ١٩٣١ (٢٧ رجب - ٧ شعبان ١٣٥٠ هـ) . واتخذ المؤتمر قرارين بصدد المغرب أولهما يدين السياسة البربرية وثانيهما يدين السياسة الاستعمارية الفرنسية[٣٩٦] .

وتولت مجلة « La Nation arabe الأمة العربية » ، التي كانت تصدر في جنيف ، باسم

(٣٩١) Auswaertinges Amt [A A], politische Archiv [P A], Politische Abteilung [Pol.] II. Tunis, Bd. 2, «Deutsche Konsulat an Auswaertinges Amt, Tunis, 18/10/1929,».

(٣٩٢) فارس ، **تنظيم الحماية الفرنسية في المغرب ، ١٩١٢ - ١٩٣٩** ، ص ٤٥٦ - ٤٥٧ .

(٣٩٣) بو عياد ، **الحركة الوطنية والظهير البربري سنة ١٩٣٠** ، ص ٤٤ - ٤٨ ، ٥٧ ، ٧٥ ، ٩٣ ، ٩٦ ، ١٠٠ - ١٠٣ ، ١٢٨ و١٤٧ .

(٣٩٤) المصدر نفسه ، ص ٣٢١ .

(٣٩٥) المصدر نفسه ، ص ٢٢٥ - ٢٢٦ .

(٣٩٦) المصدر نفسه ، النص الكامل للقرارين ، ص ٥٨٤ .

الوفد السوري الفلسطيني لدى عصبة الأمم ، نشر الاحتجاجات التي أصدرها الوطنيون المراكشيون ضد الظهير البربري . وأدى ذلك إلى غضب الصحافة الباريسية التي اتهمت المجلة بالعمل ضد فرنسا . وقالت صحيفة Le Temps ، في عددها الصادر في ٤ تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٩٣٠ أن الوفد السوري الفلسطيني بجنيف يثير المسألة البربرية ويبث الدعاية في صفوف الطلبة المراكشيين في باريس . وقد فند الأمير شكيب ارسلان ، رئيس تحرير المجلة ، السياسة الاستعمارية الفرنسية في الأقطار المغربية بمقالاته التي كان ينشرها فيها . وتابعت المجلة تطور الأحداث في المغرب العربي خلال فترة صدورها من سنة ١٩٣٠ حتى توقفها في نهاية سنة ١٩٣٨[٣٩٧] .

وكان لشكيب ارسلان تأثير على عدد من قادة الحركات الوطنية المغربية ، ومن أبرز هؤلاء : مصالي الحاج وأحمد بلفريج ومحمد الفاسي ومحمد حسن الوزاني . وكان الأخير سكرتيرا للأمير منذ أيلول / سبتمبر سنة ١٩٣٢ ، ولمدة عام واحد . كما اتصل شكيب ارسلان بمحمد اليزيدي منذ سنة ١٩٣٥ وبعلال الفاسي وعبدالسلام بنونة ومحمد داود[٣٩٨] .

وكانت قضية فلسطين ، كما أسلفنا ، تشد انتباه المثقفين والعاملين في الحركات الوطنية المغربية . فقد حركت ثورة البراق سنة ١٩٢٩ مشاعر الكتاب والأدباء . وهذا أبو اليقظان أحد شعراء الجزائر ورواد الصحافة الوطنية فيها يكتب في جريدة « ميزاب » عدد ١٤ الصادر في كانون الثاني / يناير سنة ١٩٣٠ مقالاً بعنوان : « مسألة فلسطين » : « إن كل من يمعن النظر ، ويدقق البحث في قوادم المسألة وخوافيها ، يجد أن المسألة ليست مسألة المبكى والبراق وإنما حقيقة المسألة هي السرطان الصهيوني الناشب مخالبه في خناق العالم ، الظاهرة عوارضه الراهنة في فردوس الاسلام وجنة الأرضين ومقر أنبياء الله ، فلسطين »[٣٩٩] .

وتولت مجلة « الشهاب » ، وصاحبها الشيخ عبدالحميد بن باديس ، التعريف بالقضية الفلسطينية لدى الرأي العام المغربي ، وبخاصة اثناء ثورة فلسطين الكبرى عام ١٩٣٦ . فقد نشر ابن باديس في الجزء السابع (المجلد ١٢) ، من المجلة نفسها عام ١٩٣٦ ، مقالاً جاء فيه : « فانظروا أيها العرب ، وأيها المسلمون ، في مشارق الأرض ومغاربها ما هو برنامج الانكليز ، وما هو برنامج الصهيونية ، ثم اذكروا موقف الذين وقفوا هناك تحت جدار العروبة والاسلام ، يبذلون أنفسهم ، ويعرضون أموالهم وما بقي من حُطامهم للموت والتلف والخراب والدمار في سبيل الاحتفاظ على ذلك التراث المقدس الذي لو تغافل عنه المسلمون اليوم ، وسكت عنه العرب اليوم ، فسوف يضيع من بين أيديهم لا محالة .

(٣٩٧) Fleury, «Le mouvement national arabe à Genève,» pp. 349 - 351.

(٣٩٨) Halstead, *Rebirth of a Nation: The Origins and Rise of Moroccan Nationalism, 1912 - 1944,* pp. 128 - 129.

(٣٩٩) صالح الخرفي ، **الجزائر والأصالة الثورية** (الجزائر : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، ١٩٧٧) ، ص ٣٦ .

وسوف يأتي يوم تنتصر فيه القوى الغاشمة على الضعف ، ويتمكن فيه النظام الاستعماري من تحطيم ما بقي هناك من مقاومة عربية . ثم تكون نكبة فلسطين ، ويقام الهيكل اليهودي الجديد على انقاض المسجد الأقصى »(٤٠٠) .

ولم تتوان جريدة « الاصلاح » التي انشأها الشيخ الطيب العقبي ، بعد انفصاله عن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، عن التنديد بفظائع الصهيونية في فلسطين ، ودعوة الجزائريين إلى التبرع لاعانة عرب فلسطين . فهو يكتب : « أين أنتم أيها الجزائريون الذين بيّضوا وجه الجزائر في حرب طرابلس بما كانوا جمعوه من الاعانات يومئذ لاخوانهم المسلمين المجاهدين هنالك ؟ هل تقومون اليوم بين أظهرنا بالاكتتاب وجمع الاعانات من هذه الأمة الكريمة فتضمدوا بها جراح اخوانكم المسلمين في فلسطين ؟ »(٤٠١) .

وهاجم الشيخ العقبي سياسة بريطانيا في فلسطين وتوصيات لجنة بيل Peel Commission الداعية إلى تقسيم البلاد : « ومَنْ من الناس لا يلهج اليوم باسم فلسطين الشهيدة ، فلسطين الدامية ، فلسطين الثاكلة الباكية ، الشاكية الحزينة ؟ فلسطين ضحية الاستعمار الغاشم ونهبة العدو القوي الظالم . . . أراد الانكليز العتاة البغاة تقديمها على مذبح مطامعهم ومصالحهم الخاصة لقمة سائغة للآكلين ، وغنيمة باردة لشذاذ العالم ونفاية الأمم من الصهيونيين »(٤٠٢) .

واحتج المؤتمر الاسلامي الجزائري على ما وقع في فلسطين . وتكونت لجان للدفاع عن حقوق الفلسطينيين مثل « لجنة الدفاع عن فلسطين » برئاسة الشيخ الطيب العقبي . وكان الشيخ أمين العمودي أمينها العام(٤٠٣) .

وعلى صعيد الاتصالات بين قادة الحركات الوطنية العربية ، شارك مصالي الحاج شكيب ارسلان وجميل مردم ورياض الصلح في المؤتمر الاسلامي الأوروبي الذي عقد في جنيف سنة ١٩٣٥(٤٠٤) . وهذا الحبيب بورقيبة يطلب من الهادي نويرة برسالة بعث بها إليه في الثالث من كانون الثاني / يناير سنة ١٩٣٧ ، أن يتصل بالقادة الوطنيين في سورية وفي الأقطار المغربية(٤٠٥) .

وقد برر شكيب ارسلان عدم دعوة ممثلين عن أقطار المغرب العربي في المؤتمر الشعبي

---

(٤٠٠) المصدر نفسه ، ص ٢٧ - ٢٨ .

(٤٠١) عبد الله الركيبي ، **قضايا عربية في الشعر الجزائري المعاصر** ، ط ٣ (تونس : الدار العربية للكتاب ، ١٩٧٧) ، ص ٤٤ - ٤٥ .

(٤٠٢) المصدر نفسه ، ص ٤٨ .

(٤٠٣) المصدر نفسه ، ص ٥٠ .

(٤٠٤) Mahsas, *Le mouvement révolutionnaire en Algérie de la première guerre mondiale à 1954*, p. 99.

(٤٠٥) **تاريخ الحركة الوطنية التونسية ، وثائق** ، ج ٣ : **الدستور الجديد والجبهة الشعبية بفرنسا ، ١٩٣٦ - ١٩٣٨** ، ص ١٢٩ .

الذي عقد في بلودان لمساندة شعب فلسطين بين ٨ و ١٠ أيلول / سبتمبر سنة ١٩٣٧ ، بقوله : « ليست هذه الأقطار واردة في برنامجنا . وينبغي أن لا نتحدث عن اتحادنا مع هذه البلاد . . . حتى لا نكسب اعداء أقوياء لنا . . . نحن نريد الوحدة العربية في آسيا . ولكن هذه الوحدة لن تحول دون قيام وحدة لغوية وثقافية ودينية وعاطفية مع مسلمي المغرب »(٤٠٦) . كان ارسلان مغرقاً في الواقعية عندما قال كلماته هذه ، وهو حريص على أن لا يثير فرنسا الدولة المنتدبة على سورية ولبنان ، إذا ما دعي إلى مؤتمر بلودان ممثلون عن أقطار المغرب . كان همه نجاح المؤتمر في ادانة السياسة البريطانية في فلسطين والافادة من التنافس البريطاني ـ الفرنسي في المشرق العربي . ولكنه لم يغفل الرابطة القومية بين مشرق العرب ومغربهم . وقد أكد هذه الرابطة مفكر مغربي هو عبدالحميد بن باديس عندما كتب في مجلة « الشهاب » في السنة نفسها : « إن الاتحاد الاسلامي والوحدة العربية ، بالمعنى الروحي والمعنى الأدبي والمعنى الأخوي ، هما موجودان ، تزول الجبال ولا يزولان ، بل هما في ازدياد دائم ، بقدر ما يشاهد الناس من عمل في الغرب ضد العروبة والاسلام »(٤٠٧) .

وأخذ بعض الكتاب المغاربة على الأدباء المشارقة ضعف اهتمامهم بشؤون المغرب العربي وقضاياه . وكتب الشيخ فرحات بن الدراجي ، أحد أعضاء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين مقالاً في « البصائر » سنة ١٩٣٧ تحت عنوان . « كلمة عتاب إلى اخواننا الشرقيين» جاء فيه : « إن ما بيننا وبين البلاد الشرقية من وشائج الصلة ومتانة الرابطة مما لا تقوى على فصمه أو توهينه صروف الزمان ولا طوارق الحدثان ، فالاسلام يجمع بيننا في العقيدة ومظاهرها ، والعربية توحد بيننا في اللغة وفي اثارها ، والعقيدة واللغة هما أبرز مظاهر الأمم وأمتن الروابط بين الشعوب . . . وقد عمل الاستعمار الغربي : قديماً وحديثاً ، بكل ما أوتي من القوة والكيد ، على قطع هذه الصلة ، ولكن هيهات أن يقطع المخلوق ما وصله الخالق »(٤٠٨) .

وترجم البشير الابراهيمي هذه العواطف في مقال بعنوان : « من نفحات الشرق » صور فيه هذه النوازع العميقة نحو العروبة والمشرق العربي ، فقال : « داو الكلوم يا شرق ، فما زلنا كلما استشفينا بك نجد الراحة والعافية ونظفر بالأدوية الشافية ، وما زلنا كلما استنشقنا ريحاً استنشينا رندك وعرارك . . . وما زالت افئدتنا تهوي إليك فتصافحها حرارة الايمان ، وبرد اليقين ، وروح الايمان ، وما زلت تتحفنا مع كل بازغة منك بالنور اللائح والشعاع الهادي ، وما زال ينبلج علينا من سناك في كل داجية فجر ، وتسري إلينا من صباك في كل غماء نفحات منعشة »(٤٠٩) .

ودعا الشاعر الجزائري محمد العيد الشباب الجزائري إلى التطلع نحو الشرق :

---

(٤٠٦) Ministère des affaires étrangères [MAE], Série Guerre, 1939-1945, Londres, CNF, vol. 148, fol. 12.

(٤٠٧) الخرفي ، **الجزائر والأصالة الثورية** ، ص ١٣٩ ، والميلي ، **ابن باديس وعروبة الجزائر** ، ص ١٩٨ - ١٩٩ .

(٤٠٨) الركيبي ، **قضايا عربية في الشعر الجزائري المعاصر** ، ص ١٦ .

(٤٠٩) المصدر نفسه ، ص ١٨ - ١٩ .

يا شباب اتجه إلى الشرق واحفظ   كل كنز إليه انتساب
إنما الشرق نسبة العرب الأحرار   لم تنقطع لها أسباب
إنما الشرق للعروبة كهف   آمن الظل بالأذى لا يصاب
إنما الشرق للعروبة ورد   بارد الماء سائغ مستطاب
هو صفو وغيره لك شوب   فرد الصفو لا ترد ما يشاب

وكرر عبدالكريم العقون هذه الدعوة بقوله :

وما نحن إلا من سلالة يعرب   وعبد مناف جدنا وبنو كعب
فما الشرق إلا منبع النور والهدى   ومعقل دين الله في الموقف الصعب
ألا فاقتفوا آثارهم وتحالفوا   تحالفهم عيشوا جميعاً على الرحب[٤١٠] .

وهذا الحبيب بورقيبة يثني على جهود شكيب ارسلان وتعاونه مع قادة الحركات الوطنية المغربية بمقال نشرته « العمل التونسي » في الثالث من حزيران / يونيو سنة ١٩٣٧[٤١١] .

ويذكر تقرير ، من القنصل الالماني في تونس ، مؤرخ في الثاني من تموز / يوليو سنة ١٩٣٧ ، تشكيل حزب سياسي في تونس باسم « الحزب الوطني » أصدر صحيفة « تونس الوطنية Tunis nationaliste » بالعربية والفرنسية . وتضمن برنامجه المبادىء التالية :

- عدم الاعتراف بسلطة فرنسا في الشؤون الداخلية في البلاد .
- العمل على تحقيق استقلال تونس التام بمختلف الوسائل .
- اعتماد التونسيين على أنفسهم في سبيل تحقيق هذا الاستقلال .
- القضاء على الاستعمار والمعمرين في البلاد .
- ربط تونس باتحاد عربي من أجل حماية استقلالها[٤١٢] .

غير أن الحزب الجديد لم يعش طويلاً ، إذ لاحقت السلطات الفرنسية رئيسه فهرب من البلاد ، ومنعت صحيفته من الصدور في الخامس من تموز / يوليو سنة ١٩٣٧[٤١٣] .

ونضجت فكرة الوحدة العربية في ذهن عبدالحميد بن باديس فكتب مقالاً في الشهاب

(٤١٠) المصدر نفسه ، ٢٢ - ٢٣ .
(٤١١) تاريخ الحركة الوطنية التونسية ، وثائق ، ج ٣ : الدستور الجديد والجبهة الشعبية بفرنسا ، ١٩٣٦ - ١٩٣٨ ، ص ٣٥٢ - ٣٥٥ .
(٤١٢) AA, PA, Pol. II, Tunis, Bd. 1, «Deutsche Konsulat an Auswaertinges Amt, Tunis, 2/ 7/ 1937,».
(٤١٣) AA, PA, Pol. II, Tunis, Bd. 1, «Deutsche Konsulat an Auswaertinges Amt, Tunis, 6/ 7/ 1937,».

(الجزء ١١ ، مجلد ١٣ ، غرة ذي القعدة ١٣٥٦ هـ / كانون الثاني / يناير سنة ١٩٣٨) جاء فيه :

« إذا قلنا العرب فإننا نعني هذه الأمة الممتدة من المحيط الهندي شرقاً إلى المحيط الأطلنطي غرباً ، والتي فاقت سبعين مليوناً عداً ، تنطق بالعربية وتفكر بها وتتغذى من تاريخها وتحمل مقداراً عظيماً من دمها ، وقد صهرتها القرون في بوتقة التاريخ حتى أصبحت أمة واحدة . هذه الأمة تربط بينها - زيادة على رابطة اللغة - رابطة الجنس ورابطة التاريخ ورابطة الألم فالوحدة القومية والأدبية متحققة بينها لا محالة . ولكن هل بينها وحدة سياسية ؟ . . . . وإذا نظرنا إلى الأمة العربية . . . فإنا نجد منها شعوباً مستقلة استقلالاً حقيقياً . فهذه تمكن بينها الوحدة السياسية وتجب . . . ثم نجد شعوباً أخرى ، وهي شعوب الشمال الافريقي المصابة بالاستعمار . فهذه لا وحدة سياسية بينها ولا بين غيرها ولا يتصور أن تكون ، ومن الخير لها أن تعمل كل واحدة منها في دائرة وضعيتها الخاصة على ما يناسبها من الخطط السياسية التي تستطيع تنفيذها بالطرق المعقولة الموصلة مع الشعور التام بالوحدة القومية والأدبية العامة والحفاظ عليها والمجاهرة بها . ونحن نعلم أن الواقع في شمالنا الافريقي العربي هو هذا بعينه ، فنقول - بكل صدق وصراحة - إن كل شعب من شعوب هذا الشمال مستقل تمام الاستقلال بخططه في سياسته ، لا نعرف هيئة منهم تتصل بهيئة مع عمل الجميع على تغذية الشعور بالوحدة القومية والأدبية العامة »[٤١٤] .

وأعرب ابن باديس عن عتبه على عرب المشرق لقلة اهتمامهم بشؤون المغرب العربي في مقال نشر في العدد الخامس من مجلة « الشهاب » (المجلد ١٣ لسنة ١٩٣٨) :

« مضت حقبة من الدهر كاد فيه الشرق العربي أن ينسى هذا المغرب العربي . وإلى عهد قريب ، كانت صحافة الشرق - غالباً - لا تذكره إلا كما تذكر قطعة من أواسط افريقيا . هذه الأيام يغمط حقه ، ويتجاهل وجوده في كتب لها قيمتها كضحى الاسلام وغيره . ولكن هذا المغرب العربي ، رغم التجاهل والتناسي من اخوانه المشارقة كان يبعث من أبنائه من رجال السيف والقلم من يذكرون به ، ويشيدون باسمه ، ويلفتون نظر اخوانه المشارقة إلى ما فيه من معادن للعلم والفضيلة ومنابت للعز والرجولة ومعاقل للعروبة والاسلام »[٤١٥] .

وفي أثناء الحرب العالمية الثانية ، وقعت معظم الحركات الوطنية العربية في المشرق والمغرب في سبات عميق ولم تصح من هذا السبات إلا في مطلع سنة ١٩٤٣ ، بعد أن تغير مجرى الحرب وأصبح لصالح الحلفاء . ورأت لجنة فرنسا الحرة آنذاك في التضامن العربي بين المشرق والمغرب خطراً يجب تفاديه . وكان الجنرال كاترو Gal. Catroux قد أدلى بتصريح لمجلة T.A.M. الأسبوعية حول العروبة Pan - arabisme والوحدة المغربية Pan - maghrébisme وقال : « على شمال افريقية أن تتخلص من جاذبية الشرق العربي وأن تدور في فلك فرنسا . والمحميتان المغربيتان لا يمكن أن تندمجا إلا في اتحاد كونفدرالي للممتلكات الفرنسية »[٤١٦] .

(٤١٤) الميلي ، ابن باديس وعروبة الجزائر ، ص ٢٣٩ - ٢٤١ .
(٤١٥) الخرفي ، الجزائر والأصالة الثورية ، ص ١١٧ .
(٤١٦) Mahsas, *Le mouvement révolutionnaire en Algérie de la premiére guerre mondiale à 1954,* p. 188.

كان نشاط الطلبة المغاربة ، في أقطار المشرق العربي ، يقلق الجنرال كاترو ولجنة فرنسا الحرة التي كان يمثلها ، في مصر وسورية ولبنان ، وفي بعض أقطار المغرب ، أثناء الحرب العالمية الثانية ولفترات مختلفة . فقد أنشأ الطلبة المراكشيون في أواخر سنة ١٩٤٣ « رابطة الدفاع عن مراكش » في القاهرة . ووضعوا برنامجاً لها تضمن التعريف بقضية مراكش الوطنية لدى الرأي العام العربي ولدى الحكومات العربية ودوائر الحلفاء ، والدفاع عن رجال الحركة الوطنية المراكشية ، والمطالبة بارجاع المبعدين منهم واطلاق سراح المعتقلين ، والسعي إلى استقلال مراكش موحدة بقيادة السلطان محمد بن يوسف ، وانضمامها إلى جامعة الدول العربية[٤١٧] . وأصدرت نشرات وكراسات كثيرة لتحقيق هذه الأغراض . وكان يقيم في القاهرة عدد من اللاجئين السياسيين من حزب الدستور التونسي وحزب الشعب الجزائري وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين . وانضم هؤلاء إلى « جبهة الدفاع عن افريقية الشمالية » التي أسسها الشيخ محمد الخضر بن الحسين (أحد علماء جامع الزيتونة الذي لجأ إلى مصر منذ الحرب العالمية الأولى) في ١٨ شباط / فبراير سنة ١٩٤٤ . وحددت المادة الثانية من القانون الأساسي للجبهة أهدافها وهي : « السعي بالطرق المشروعة لتحقيق حرية واستقلال شعوب شمال افريقية (تونس والجزائر ومراكش) والسعي لضم هذه الشعوب إلى جامعة الدول العربية »[٤١٨] .

وحركت مشاورات الوحدة العربية ، في القاهرة والاسكندرية ، مشاعر عرب المغرب ، وتوقعوا من عرب المشرق العون والمساندة . غير أن بريطانيا عارضت بشدة مشاركة مندوبين عن تونس والجزائر ومراكش في تلك المشاورات ، بحجة أن هذه المشاركة سوف تثير عداء فرنسا الحرة . كما عارضت مشاركة الزعيم الليبي محمد ادريس السنوسي الذي كانت بلاده تحت الاحتلال البريطاني بعد انسحاب قوات المحور منها . وقال المسؤولون البريطانيون أن ليبيا أرض عدو محتلة لن يتقرر مصيرها إلا على يد الحلفاء في مؤتمر الصلح[٤١٩] .

وقد أثير الموضوع في مجلس الشيوخ المصري ، في أواخر شباط / فبراير سنة ١٩٤٤ ، من قبل الشيخ عبدالمجيد صالح ، أحد أعضاء نادي الاتحاد العربي في القاهرة . واتهمت المعارضة المصرية مصطفى النحاس بالتهاون في مسألة اشراك مندوبين عن الأقطار المغربية في

---

(٤١٧) الفاسي ، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ص ٢٣٢ .

(٤١٨) المصدر نفسه ، ص ٢٣٣ ، والفضيل الورتلاني ، **الجزائر الثائرة** (بيروت : منشورات عباد الرحمن ، ١٩٥٦) ، ص ٢٨٣ و٢٨٦ .

(٤١٩) سعدالله ، **الحركة الوطنية الجزائرية** ، ج ٣ ، ص ٢٦١ ، و Ahmed M. Goma'a, *The Foundation of the League of Arab States: Wartime Diplomacy and Inter - Arab Politics* (London; New York: Longman, 1977), p. 189, and Great Britain [GB], Foreign Office [FO], 371 / 34963.

نقل لورد كيليرن Lord Killearn رسالة من ريتشارد كيزي R. Casey ، الوزير البريطاني للشرق الأوسط ، الذي اتصل به السنوسي حول الموضوع بتاريخ ٢٩ / ١١ / ١٩٤٣ . ويحتوي الملف على محضر المحادثات في وزارة الخارجية البريطانية المؤيدة لاقتراح كيزي بعدم مشاركة السنوسي في المشاورات العربية .

المشاورات العربية . وقد بين النحاس ، في جلسة سرية لمجلس الشيوخ عقدت في ٢٩ شباط / فبراير ، موقفه من هذا الموضوع والمصاعب التي تعترض دعوة مندوبين عن هذه الأقطار . واستمرت المعارضة والقصر الملكي بالضغط على النحاس لقبول مندوبين عن فلسطين وأقطار المغرب العربي ، غير أن جهود النحاس في هذا الصدد منيت بالاخفاق بسبب المعارضة البريطانية ، ولذلك طوي الموضوع[٤٢٠] .

وأدى إعلان قيام جامعة الدول العربية في آذار / مارس سنة ١٩٤٥ إلى بعث الأمل في التحرر والوحدة في نفوس قادة الحركات الوطنية في المغرب العربي ، ودفع الحبيب بورقيبة إلى مغادرة تونس سراً إلى القاهرة ، سعياً إلى نيل مساعدة المنظمة العربية الجديدة[٤٢١] .

ورغم الصعوبات التي اعترضت جامعة الدول العربية عند نشأتها ، فقد طالب أمينها العام ، عبدالرحمن عزام ، في تشرين الأول / اكتوبر سنة ١٩٤٥ بحق كل من تونس ومراكش في الانضمام إلى الجامعة وحرية التعبير عن وجهة نظرهما في المستقبل[٤٢٢] . فكان هذا التصريح تلميحاً إلى واقع هذين القطرين واحتجاجاً على حماية فرنسا المفروضة عليهما . ولم تتوان الجامعة عن القيام بدورها في دعم الحركات الوطنية المغربية على مختلف الأصعدة في سبيل استقلال الأقطار المغربية وحريتها .

---

(٤٢٠) **الاتحاد العربي في القاهرة : نشأة نظامه وأعماله منذ تأسيسه في ٢٥ (مايو - أيار) ١٩٤٢ لغاية ١٩٤٥** (القاهرة : شركة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، ١٩٤٦) ، ص ٨٢ - ٨٣ .

(٤٢١) بورقيبة ، **حياته وجهاده** ، ص ٩١ .

(٤٢٢) لاندو ، **تاريخ المغرب في القرن العشرين** ، ص ٣١٧ .

الفصل الرّابع

المانيا والوحدة العربيّة

١٩١٩ - ١٩٤٥

أولاً : المانيا والعرب في عهد جمهورية فايمار

١٩١٩ - ١٩٣٣

أسفرت الحرب العالمية الأولى عن هزيمة الامبراطورية الألمانية ، وسقوط النظام الملكي ، وتسلم المعارضة السياسية ، بقيادة الحزب الاشتراكي الديمقراطي ، السلطة ، وصدور دستور جديد للبلاد في مدينة فايمار Weimar في ١١ آب / أغسطس سنة ١٩١٩ ، أصبحت ألمانيا بموجبه جمهورية ديمقراطية[١] .

وظل مؤتمر الصلح الذي عقد في باريس الشغل الشاغل للألمان ، سياسيين وعسكريين . وكان السؤال الكبير المطروح عليهم : هل يقبلون بمعاهدة فرساي Versailles التي فرضت عليهم بالقوة في ٢٨ حزيران / يونيو سنة ١٩١٩[٢] ، أو يرفضونها ؟ وعاشت البلاد حالة من الفوضى والبلبلة انتهت بمحاولة انقلاب عسكري في ٢٠ آذار / مارس سنة ١٩٢٠ ، للاطاحة بالحكومة التي وقعت المعاهدة المذكورة . ولجأ رئيس الجمهورية وحكومته إلى مدينة دريسدن Dresden . غير أن المحاولة منيت بالفشل ، وعادت الأمور إلى مجراها . وأجريت انتخابات نيابية في البلاد في حزيران / يونيو سنة ١٩٢٠ ، اتجهت البلاد بعدها نحو الاستقرار السياسي .

واجهت جمهورية فايمار مشكلات في غاية التعقيد ، من أبرزها مشكلة التعويضات التي

---

(١) E. Deuerlein, *Der Aufstieg der NSDAP in Augenzeugen - berichten*, p. 7, and C. Grimberg et al., *Histoire universelle: de la paix à la conquête de l'espace*, pp. 9 - 10.

(٢) حول معاهدة فرساي وأثرها على ألمانيا ، أنظر : J.B. Duroselle, *Histoire diplomatique de 1919 à nos jours*, 7ème ed. (Paris: Librairie Dalloz, 1978), pp. 21 - 24.

تضمنتها معاهدة فرساي ، والتدهور الاقتصادي الذي شهدته البلاد في أعقاب الحرب والذي دفع الحكومة إلى الاستدانة المستمرة حتى بلغت ديونها في نيسان / ابريل سنة ١٩٢١ مائة وثمانية وثلاثين مليوناً من الماركات الذهبية[٣] . وولدت الشروط القاسية التي تضمنتها معاهدة فرساي شعوراً قوياً بالاهانة لدى الألمان. وزادت الأمور تعقيداً باحتلال القوات الفرنسية والبلجيكية لمنطقة الرور Ruhr الصناعية في ١١ كانون الثاني / يناير سنة ١٩٢٣، لارغام الحكومة الألمانية على دفع ما تأخر عليها من تعويضات[٤] . ونجم عن ذلك كله تضخم نقدي لم تشهد له البلاد مثيلاً في تاريخها . إذ بلغ سعر الدولار الامريكي الواحد الف مارك الماني أول الأمر ، ثم ارتفع إلى خمسين الف مارك . وفي ربيع سنة ١٩٢٣ ، بلغت قيمة الدولار الواحد مئة الف مارك ثم مليون مارك . وتدخلت الحكومة في تشرين الثاني / نوفمبر من السنة نفسها لانقاذ الموقف وإيقاف التضخم النقدي الرهيب بصك نقد جديد هو Rente Mark . ثم تدخلت بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية لانقاذ الوضع الاقتصادي في ألمانيا ، وتقدمتا بمشروع دوز Dawes الذي حدد مقدار ما تدفعه ألمانيا من التعويضات بمليار مارك سنوياً حتى سنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩ . ووضع البنك المركزي الألماني (بنك الرايخ Reichs bank) تحت الاشراف الأجنبي من أجل الحفاظ على سعر المارك[٥] .

أدت الأوضاع الجديدة في ألمانيا إلى تغيير جذري في سياستها الخارجية ، إذ أصبح الهدف الأول للسياسة الخارجية الألمانية إعادة النظر في معاهدة فرساي والتحرر من القيود الثقيلة التي فرضتها . وكان من نتائج ذلك أن شلٍ نشاط ألمانيا في الوطن العربي ، وصفيت استثماراتها المالية في الأقطار العربية التي كانت جزءاً من الدولة العثمانية . وخضعت علاقاتها الاقتصادية مع هذه الأقطار لموافقة الدولتين المنتدبتين : بريطانيا وفرنسا . وضعف اهتمام المانيا بالتوسع الاقتصادي في الأقطار العربية . ففي مصر ، لم يزد حجم الواردات من ألمانيا بين سنتي ١٩٢٥ و١٩٣٠ عن (٦٠ - ٨٠) مليون مارك سنوياً ، في حين بلغت واردات ألمانيا من مصر الحجم نفسه . وتقلص حجم الصادرات الألمانية إلى مصر بشكل ملحوظ أثناء الأزمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩ - ١٩٣١) . ولكن حجم التبادل بين البلدين أخذ في الازدياد في الثلاثينات حتى أصبحت ألمانيا تحتل المرتبة الثانية في تجارة مصر الخارجية . وكان البلدان قد أبرما اتفاقية تجارية في ٢٥ آذار / مارس سنة ١٩٣٠ أصبحت المانيا بموجبها تحظى بمعاملة الدولة الأكثر رعاية[٦] . وكان حجم التبادل التجاري بين المانيا وسورية ولبنان ضعيفاً أيضاً ، فلم تزد قيمة الصادرات الألمانية إلى هذين القطرين عن ستة ملايين مارك سنوياً في حين تراوحت وارداتها منهما بين مليون ومليوني مارك . وبلغت قيمة صادرات سورية إلى المانيا

Grimberg, Ibid., p. 11.

(٣) Duroselle, Ibid., pp. 69 - 70.

(٤) Grimberg, Ibid., pp. 12 - 13.

(٥) المصدر نفسه ، ص ٧٤ - ٧٦ ، و

(٦) Auswaertinges Amt [AA], Politische Archiv [PA], Reichsaussenminister [RAM], Aegypten.

(٧٥٤٦٧٦) ليرة سورية سنة ١٩٢٩ ، ثم انخفضت في السنة التالية إلى (٤٥٤٣٧٣) ليرة سورية . أما في سنة ١٩٣١ ، فقد بلغت قيمة الصادرات السورية إلى المانيا (٣٦٨٠٢٢) ليرة سورية في حين بلغت قيمة وارداتها من المانيا (٢٩٩٤٢٧٠) ليرة . وفي سنة ١٩٣٢ ، بلغت قيمة الصادرات السورية (١٦٩٨٢٢) ليرة ، في حين بلغت قيمة الواردات من المانيا (٢٢٠٧٣٢٠) ليرة . وهكذا كانت الصادرات السورية إلى المانيا في انخفاض مستمر بينما كانت الواردات من المانيا في ازدياد . إذ بلغت الصادرات السورية إلى المانيا (١٠٢٣٢٩) ليرة سنة ١٩٣٣ في حين بلغت قيمة الواردات من المانيا (٢٢٥٥٤١٩) ليرة[٧] .

وكذلك كان الحال مع العراق الذي لم تزد قيمة الصادرات الألمانية إليه عن قيمة الصادرات إلى سورية ولبنان . ففي سنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ ، بلغت قيمة واردات العراق من المانيا ٤ بالمائة من مجموع وارداته ، في حين بلغت قيمة صادراته إلى المانيا في السنة نفسها ٤,٢ بالمائة من مجموع صادراته . وفي السنة التالية (١٩٢٨ - ١٩٢٩) ، بلغت نسبة واردات العراق من ألمانيا ٤,٤ بالمائة من مجموع وارداته ، وانخفضت صادراته إلى المانيا إلى ٢,٣ بالمائة من مجموع صادراته . وفي سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ ، بلغت نسبة وارداته ٥,١ بالمائة في حين انخفضت نسبة صادراته لألمانيا إلى ١,٩ بالمائة من مجموع صادراته[٨] . وأبدت الشركات الألمانية وبيوت المال اهتماماً باستثمار النفط في العراق . وساهمت في شركة British Oil Development (B.O.D) بنسبة ١٢ بالمائة من مجموع أسهمها . وحصلت هذه الشركة على امتياز للتنقيب عن النفط في العراق في المناطق الخارجة عن منطقة امتياز شركة نفط العراق .Iraq Petroleum Co في ٢٤ آذار / مارس سنة ١٩٣١ . غير أن المؤسسات الألمانية انسحبت من هذه الشركة سنة ١٩٣٦[٩] .

وفي فلسطين ، استأنفت المانيا صادراتها إليها منذ سنة ١٩٢١ . واحتلت المرتبة الرابعة بعد بريطانيا ومصر والهند بين الدول المصدرة إليها في تلك السنة . وتقدمت ، في السنة التالية ، فاحتلت المرتبة الثانية . وأخذت صادرات المانيا إلى فلسطين بالنمو حتى بلغت قيمتها

(٧) Sa'id B. Himadeh, Comp., *Economic Organization of Syria*, Social Sciences Series, no. 10 (Beirut: American University of Beirut, 1936), pp. 236, 241, and 251 ff, and Helmut J.F. Mejcher, «Die Reaktion auf die Krise in Westasien and Nordafrika,» in: *Die Peripherie in der weltwirtschafskrise: Afrika, Asien und Lateinamerika, 1929 - 1939* (Ferdinand Schoeningh, 1982), p. 37.

(٨) لوكاز هيرزويز ، ألمانيا الهتلرية والمشرق العربي ، ترجمة أحمد عبدالرحيم مصطفى (القاهرة : دار المعارف، ١٩٧١) ، ص ٢٩ - ٣٠ ، و Great Britain [GB], *Report of High Commissioner's Government in the United Kingdom to the Council of the League of Nations for the Year 1930* (London : H.M. Stat. off., p. 91.

(٩) Lukasz Hirszowics, *The Third Reich and the Arab East*, Studies in Political History (London: Routledge; Toronto: Toronto University Press, 1966), p. 29.

(٧٧٥١٠٤) جنيه فلسطيني سنة ١٩٣٢ بينما بلغت قيمة صادرات فلسطين لألمانيا في السنة نفسها (٣٣٢٨١٩) جنيهاً[١٠] .

ووقعت المانيا اتفاقية صداقة مع المملكة العربية السعودية سنة ١٩٢٩ ، غير أن حجم التبادل التجاري بين البلدين كان لا يذكر .

أما في المغرب العربي ، فقد واجهت المصالح الاقتصادية الألمانية انحساراً شديداً بعامة وفي سلطنة مراكش بخاصة . فقد شاركت المانيا فرنسا في اقتسام خيرات مراكش قبل الحرب العالمية الأولى . ولما اندلعت الحرب شجعت المانيا العناصر الثائرة في جنوب البلاد وفي شمالها ، وأمدتها بالأسلحة والعتاد فأضعفت بذلك الوضع العسكري لسلطات الحماية الفرنسية . ولذا أصرت فرنسا في مجلس العشرة أثناء انعقاد مؤتمر الصلح بباريس على ضرورة اجتثاث النفوذ الألماني بمختلف اشكاله من مراكش . وتنازلت المانيا عن حقوقها وامتيازاتها الواردة في معاهدة الجزيرة المبرمة سنة ١٩٠٦[١١] . وجاءت معاهدة فرساي لتحقق لفرنسا رغباتها . وتنفيذاً لبنود هذه المعاهدة ، أصدر السلطان المراكشي ظهيراً في ١١ كانون الثاني / يناير سنة ١٩٢٠ نص على عدم السماح للألمان بدخول مراكش والاقامة فيها إلا بتصريح من السلطان . كما حدد الحقوق التي يتمتع بها الألمان والشركات الألمانية في السلطنة ، وأخضعهم جميعاً للمحاكم الفرنسية التي منحت وحدها حق تنفيذ هذا الظهير[١٢] . وتعرضت المصالح الألمانية في الأقطار المغربية الأخرى لمصير مماثل .

ولم تحاول جمهورية فايمار الافادة من دخولها في عضوية عصبة الأمم سنة ١٩٢٦ ومد جسور من الود والتفاهم مع الشعوب العربية التي كانت تعاني من ربقة الاحتلال والحماية والانتداب على أيدي بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا . ووجهت جل جهودها نحو استعادة وضع ألمانيا في أوروبا والتخلص من قيود معاهدة فرساي[١٣] .

أما على صعيد الدراسات الاستشراقية ، فقد اهتم العلماء والباحثون الألمان بدراسة تطور الحركة القومية العربية ومتابعة مجرى الأحداث في البلاد العربية . وفي برلين سعت « الجمعية الألمانية للمعارف الاسلامية Deutsche Gesellschaft fuer Islamkunde» إلى

---

(١٠) علي محافظة ، العلاقات الألمانية - الفلسطينية ، ١٨٤١ - ١٩٤٥ (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٨١) ، ص ١٩٢ - ١٩٤ .

(١١) AA, PA, Abt II, Politische Abteilung I, Marokko, «Proebster an Auswaertinges Amt, Berlin, 11/6/1920;».

(١٢) AA, PA, Vbd., Laenderakten Marokko, Bd. 1, «Dahir portant fixation du statut des ressortissants allemands dans la zone française de l'empire chérifien, du 11/1/1920,».

(١٣) هيرزويز، المانيا الهتلرية والمشرق العربي ، ص ٢٩ ، و
Mohamed Moustafa Watti, *Analyse des Nationalen Interesses am Beispiel:* der *deutsch - arabischen Beziehung* (Bochum: Brockmyer, 1976), p. 96.

تقديم دراسات منظمة ومنهجية عن الوطن العربي من خلال المؤلفات والأبحاث التي تنشرها مجلتها « عالم الاسلام Die Welt des Islams » والتي كان يرأس تحريرها الدكتور كامبفماير G. Kampfmeyer . وقد عنيت بنشر الوثائق والتحقيقات وكل ما يتصل بالتاريخ العربي المعاصر والآداب العربية . ولعل أبرز هذه الدراسات الدراسة التي أصدرتها تحت عنوان « دمشق Damaskus » سنة ١٩٢٦ . وتتضمن العديد من الوثائق عن النضال العربي من أجل الحرية والوحدة والاستقلال[١٤] .

ثانياً : ألمانيا النازية والوحدة العربية

١٩٣٣ - ١٩٣٩

عند وصول الحزب الوطني الاشتراكي الألماني (النازي) .N.S.D.A.P إلى السلطة في ٣٠ كانون الثاني / يناير سنة ١٩٣٣ ، كانت تتنازعه عدة تيارات في السياسة الخارجية ، وهي :

١ - تيار الاستعماريين الرجعيين المتأثرين بالأفكار القيصرية القديمة . ويمثله كبار الضباط القدامى ، مثل وزير المستعمرات ، فرنتس كسافير ريترفون ايب Franz Xaver Ritter von Epp ، ووزير الداخلية الجنرال فون ليبرت General von Liebert . ويحلم أتباع هذا التيار بعودة مملكة الهوهنتزولرن Hohenzollern وتمتعها بالهيمنة على القارة الأوروبية ، للانطلاق إلى ما وراء البحار واستعادة المستعمرات الألمانية والعودة إلى حدود سنة ١٩١٤ . وكان يتزعم هذا التيار المحافظ في الحزب هيرمان غورينغ Hermann Goering . وقد انضم إلى هذا التيار في وقت لاحق الاقتصادي الشهير هيالمار شاخت Hjalmar Schacht وهاينرش شني Heinrich Schnee وكورت فايجت Kurt Weigett .

٢ - تيار الاشتراكيين الثوريين الذي كان له تصور مختلف في السياسة الخارجية تمتزج فيه الفكرة القومية بالفكرة الاشتراكية . وضم هذا التيار ممثلي النقابات العمالية الذين نادوا بفكرة « رابطة الشعوب المضطهدة Bund der unterdruckten Voelker » بزعامة المانيا ، تمهيداً لاستعادة مكانتها في أوروبا والعالم .

٣ - تيار الفلاحين الراديكاليين بقيادة ريشارد فالترداريه Richard Walther Darré الذي طرح شعار الدم والأرض والتطلعات العالمية Blut - Boden - Weltanschaung ونادى بسياسة استعمارية تماثل سياسة المحافظين ، ولكنها تقتصر على استعمار مناطق في أوروبا الشرقية ومن أجل تحقيق ذلك طالب هذا التيار بالتعاون مع بريطانيا[١٥] .

---

(١٤) Georg Kampffmeyer, «Damaskus,» *Die Welt des Islams:* Bd. 8, Heft 2 - 4, 1926.

(١٥) Klaus Hildebrand, *Deutsche Aussenpolitik, 1933 - 1945*, pp. 20 - 25.

لقد تأثر أدولف هتلر Adolf Hitler ، زعيم الحزب النازي ، حين صاغ برنامجه في السياسة الخارجية ، بهذه التيارات وبدوافع أخرى مثل مقاومة البلشفية ، والعداء للسامية ، والمجال الحيوي Lebensraum والتفوق العرقي ، وتضمن هذا البرنامج ثلاث مراحل هي :

- التخلي عن المستعمرات والتحالف مع بريطانيا . سعى هتلر إلى المصالحة مع بريطانيا ، وتخلى في سبيل ذلك عن المطالبة بالتيرول الجنوبي وبالمستعمرات في ما وراء البحار . واستبعد في هذه المرحلة فكرة بناء أسطول حربي قوي في محاولة لشراء ود بريطانيا .

- القضاء على فرنسا والاتحاد السوفياتي والهيمنة على القارة الأوروبية . فقد اعتقد هتلر أنه بتحالفه مع بريطانيا أو بحيادها سوف يتمكن من القضاء على فرنسا ، عدو المانيا اللدود ، وروسيا حصن البلشفية واليهودية ، والحصول على المجال الحيوي للأمة الألمانية في أوروبا الشرقية ، وتأمين الهيمنة التامة على القارة الأوروبية .

- خلق نواة لقوة عالمية في أوروبا تمتد إلى ما وراء البحار وتصطدم بالولايات المتحدة الأمريكية من أجل السيادة على العالم . وفي هذه الحالة ، وعندما تصبح المانيا دولة ذات نقاء عرقي كامل تقودها نخبة جرمانية متميزة سيكون النصر حليفها في الصراع على سيادة العالم . وتتم بذلك السيادة الألمانية على الكرة الأرضية . ويبلغ تاريخ البشرية بهذه الهيمنة العرقية نهايته ، وترتبط ديناميكية العملية التاريخية بالحقائق البيولوجية فتبلغ وضعها الأمثل[١٦] .

كان طبيعياً أن ينظر هتلر في كتابه **كفاحي (Mein Kampf)** الذي يحتوي على فلسفته العرقية ، إلى العرب نظرته إلى الشعوب الشرقية الأخرى . وهي نظرة تتصف بالاستهانة والاحتقار . وقد حرصت الترجمات العربية لهذا الكتاب والتي صدرت قبل نهاية الحرب العالمية الثانية على حذف العبارات التي تتضمن مثل هذه المعاني والنعوت . فالعرق في عقيدة هتلر هو الذي يحدد قيمة العنصر الانساني ، فهو يقول : « وأنا كعنصري اتخذ من الأعراق ميزاناً أزن به القيمة البشرية ، لا أسمح لنفسي ولو بالتفكير بربط مصير شعب كالشعب الألماني بمصير شعوب تحتل ، من حيث التسلسل العنصري ، مرتبة وضيعة »[١٧] . ويتحدث عن فكرة التعاون مع الشعوب المضطهدة التي كان ينادي بها تيار في حزبه ، فيسفهها بقوله : « في عام ١٩٢١ ، جرت محاولات لخلق الروابط بين حركتنا التحررية وبين بقية الحركات التحررية في البلدان الأخرى . واقترح الوسطاء إنشاء « عصبة الأمم المضطهدة » وقد اجتمعت عدة مرات مع رجال ادّعوا أنهم ممثلين لبعض الدول البلقانية والهند ومصر فأعربوا لي عن رغبتهم في إيجاد تعاون وثيق بين الحركات الاستقلالية في بلادهم وبين الحركة الوطنية الاشتراكية ، ولكنني لم ألتفت إلى أقوالهم ولم اهتم بها لأنهم تكشفوا لي عن كونهم ثرثارين وأدعياء لا يفقهون ما يريدون »[١٨] . ثم يقول عن الدعوة الاسلامية إلى الجهاد : « إنها دعوة إلى تحالف العجزة . . . ولن تتمكن من خلق دولة

(١٦) المصدر نفسه ، ص ٢٦ - ٢٨ .

(١٧) أدولف هتلر ، **كفاحي** (بيروت : المكتبة الأهلية ، [د.ت.]) ، ص ٢٥٥ .

(١٨) المصدر نفسه ، ص ٢٥٣ - ٢٥٤ .

قوية غازية . . . وإنما ستجد نهايتها تحت نيران سرايا الرماة الانكليزية »[١٩] .

ورغم هذه النظرة العرقية الفوقية إلى العرب ، فقد حصرت الحكومة النازية منذ استلامها السلطة على مغازلة العرب والمسلمين . وسارت على النهج الذي سنته الدبلوماسية الألمانية التقليدية . وسعت الدعاية الألمانية إلى تقديم المانيا النازية للعرب على أنها دولة معادية للاستعمار ، مع أنها لم تنفك عن المناداة بحقها في استعادة مستعمراتها التي فقدتها بعد الحرب العالمية الأولى . ولم يخف هتلر أطماعه التوسعية في كتابه كفاحي : « لن ينقذ المانيا من خطر الجوع إلا الاستيلاء على أرض جديدة »[٢٠] . وهو يرى أن التوسع الألماني لا بد وأن يكون أول الأمر في أوروبا : « أما بالنسبة لألمانيا ، فالطريقة المثالية التي يمكنها اتباعها تقوم على احراز مدى حيوي لها في القارة الأوروبية بالذات لأن المستعمرات لا تصلح هدفاً للتوسع ما لم تكن قادرة على استيعاب أكبر عدد ممكن من السكان الأوروبيين ، علماً أنه ليس بالامكان الاستيلاء على مستعمرات تحوي هذه الميزة إلا بواسطة الحرب التي يمكن خوضها في أوروبا عوضاً عن المجازفة خارجها »[٢١] .

نظر قادة الحركات الوطنية العربية إلى ألمانيا النازية بإعجاب أخذ يتزايد مع نمو قوتها . ورأوا في القوة الألمانية الجديدة حليفاً محتملاً يمكن الاعتماد عليه في نضالهم من أجل الحرية والاستقلال والوحدة . ويعود هذا الاعجاب بألمانيا النازية إلى عوامل فكرية وعاطفية . فعلى الصعيد الفكري ، تلقى العديد من الضباط العرب في الجيش العثماني تدريبهم إما في ألمانيا نفسها وإما على يد ضباط ألمان عملوا كخبراء عسكريين في الجيش العثماني . وتأثر هؤلاء الضباط العرب بالعلوم والثقافة الألمانية بعامة وبالفكر القومي الألماني بخاصة . وأتيح لهم أن يحتلوا مناصب قيادية مهمة في بلادهم بعد انحلال الدولة العثمانية ، وتولى بعضهم قيادة حركة المقاومة للهيمنة الأوروبية والتجزئة السياسية التي فرضت على بلادهم ، وبخاصة في أقطار المشرق العربي . وكان أبرز من تأثر بالفكر القومي الألماني ساطع الحصري الذي كان لكتاباته تأثير قوي على معاصريه من المثقفين . وكان أول حزب سياسي عربي تأثر بالوطنية الاشتراكية الألمانية « جماعة الأهالي » العراقية التي تشكلت في بغداد سنة **١٩٣١** على يد مجموعة من المثقفين ثقافة عصرية[٢٢] . ويليه في هذا المقام « الحزب القومي السوري » الذي تأسس في بيروت سنة **١٩٣٢** على يد أنطون سعادة[٢٣] . وأنشأ أحمد حسين حركة « مصر

(١٩) Charles - Robert Ageron, *L'Algérie algérienne de Napoléon à De Gaulle* (Paris: Sindbad, 1980), p. 186.

(٢٠) هتلر ، المصدر نفسه ، ص ٤٥ .

(٢١) المصدر نفسه ، ص ٤٨ .

(٢٢) لمزيد من المعلومات عن جماعة الأهالي ، أنظر : فؤاد حسين الوكيل ، **جماعة الأهالي في العراق ، ١٩٣٢ - ١٩٣٧** ، ط ٢ (بغداد : دار الرشيد ، ١٩٨٠) .

(٢٣) حول الحزب القومي السوري ، أنظر : لبيب زويا ، **الحزب القومي الاجتماعي : تحليل وتقييم** ، ترجمة ومناقشة ونقد جوزيف شويري (بيروت : دار ابن خلدون ، ١٩٧٣) .

الفتاة » في مصر سنة ١٩٣٣ متأثراً بالأفكار والأساليب النازية . وكان أفراد هذه الحركة يلبسون قمصاناً خضراً . وكان أحمد حسين يعتبر مصر نواة للوحدة العربية والتحالف الاسلامي . ورأت هذه الحركات السياسية العربية في الأنموذج الألماني الجديد مثالاً يحتذى . وظهرت منظمات شبابية شبه عسكرية في المدن الكبرى في الوطن العربي مثل : فرقة القمصان الحديدية والحرس الوطني في دمشق ، والكشافة في حلب ، والشباب العربي في حمص ، والشباب الوطني في حماة ، والنجادة والوحدات اللبنانية والكتائب في لبنان ، والفتوة والجوالة في العراق ، والقمصان الزرقاء التابعة لحزب الوفد بمصر[٢٤] ، ومنظمة الجوال المسلم في فلسطين[٢٥] .

وعلى الصعيد العاطفي ، واجه الألمان مصيراً مماثلاً لمصير العرب بعد الحرب العالمية الأولى . فقد كانت الأمتان ضحيتين لمعاهدة فرساي وما تلاها من اتفاقيات أبرمتها الدول الحليفة المنتصرة . ولذا شعر العرب أنهم يواجهون مع الألمان أعداء مشتركين هم الانكليز والفرنسيون والصهاينة . وكان لموقف النازية المعادي من اليهود أثره في كسب عطف الجماهير العربية التي رأت في الهجرة اليهودية إلى فلسطين ودعم بريطانيا للحركة الصهيونية خطراً يهدد بلادها[٢٦] .

أما المانيا ، فقد حرصت على تجنب دعم أي حركة وطنية عربية دعماً حقيقياً أو تقديم أي وعود سياسية محددة . فعلى صعيد القضية الفلسطينية ، تم أول لقاء بين محمد أمين الحسيني ، زعيم الحركة الوطنية الفلسطينية ومفتي القدس ، والقنصل الألماني هاينريش فولف Heinrich Wolf في موسم النبي موسى في نيسان / ابريل سنة ١٩٣٣ . وأعرب المفتي عن رغبته في إيقاف تهجير اليهود الألمان إلى فلسطين ، وأكد الزعيم الهندي شوكت علي ، الذي كان يرافق المفتي ، على مشاركته لعرب فلسطين في هذه الرغبة[٢٧] . غير أن مطلب المفتي ذهب مع الريح لأن المانيا لم تدخل العرب في حساباتها الحقيقية آنذاك .

---

(٢٤) جاء في تقرير من المفوضية الألمانية في القاهرة أن مؤتمراً للشباب الوفدي عقد ، يوم ٥ / ١ / ١٩٣٦ ، برئاسة زهير صبري وتقرر فيه إنشاء منظمة جديدة باسم « القمصان الزرقاء » يرتدي العضو فيها قميصاً أزرق وسروالاً رمادياً وطربوشاً أحمر . أما شعار المنظمة فهو « النظام والكفاح » . وبلغ عدد المنتسبين لهذه المنظمة عند إنشائها نحو ألفي شاب . انظر: AA, PA, Abt. III, Bd. 1, «Bericht Stoher, Kairo, 9/1/1936,».

(٢٥) Bernd Philipp Schroeder, *Deutschland und der Mittlere Osten im Zweiten Weltkrieg* (Göttingen: Musterschmidt, 1975), and Ministére des affaires étrangéres [MAE], Syrie, «Lettre du délégué général à Beyrouth au ministre des affaires étrangères, du 10 / 7 / 1937,» série E, carton 77.

(٢٦) Schroeder, Ibid., pp. 18 - 19.

(٢٧) Yehoshua Porath, *The Palestinian Arab National Movement: From Riots to Rebellion, 1929 - 1939* (London; Totowa, N. J.: Cass, 1977), p. 76.

وحصل تطور مهم في نفوس العرب بعد غزو إيطاليا للحبشة سنة ١٩٣٥ . إذ افتضح عجز عصبة الأمم وقصور بريطانيا عن حمايتها للحبشة . وبدأ بعض العرب يعتقد أن الوقت مناسب للتحرك ضد بريطانيا والتخلص من انتدابها . وانتعشت الآمال ، لدى عرب فلسطين ، بعد أن استعادت المانيا منطقة الراين في ٧ آذار / مارس سنة ١٩٣٦[٢٨] واعتقد بعض العرب أيضاً أن الحرب بين الدول الأوروبية قادمة لا محالة ، وأنها قد تكون الفرصة المؤاتية لتحقيق أهدافهم الوطنية في التحرر والاستقلال . وكان تزايد أعداد المهاجرين اليهود إلى فلسطين بعشرات الآلاف ، وتعنت بريطانيا ورفضها للمطالب العربية التي تحددت في إيقاف الهجرة اليهودية ، ومنع بيع الأراضي الأميرية والخاصة ، وقيام حكومة وطنية تمثيلية ، من الأسباب التي حركت الجماهير العربية في فلسطين ، ودفعت قياداتها الشابة المتمردة على القيادات الاقطاعية التقليدية إلى إعلان الثورة .

وبينما كانت ثورة فلسطين مشتعلة سنة ١٩٣٦ ، كان هتلر يغازل بريطانيا ، سعياً إلى كسب ودها ورضاها عن تنفيذ مخططاته في أوروبا . وأبدى هتلر رغبته في مقابلة لويد جورج Lloyd George فتم له ذلك في بيرغهوف Berghof في آب / أغسطس سنة ١٩٣٦ . وتملّق هتلر بريطانيا في خطابه في الرايخستاغ Reichstag (مجلس الأمة الألماني) مؤكداً أن عهد المفاجآت قد ولى ولن يعود . وفي شباط / فبراير سنة ١٩٣٧ ، أبلغ فون ريبنتروب ، مستشار هتلر الموثوق وسفيره في لندن ، اللورد هاليفاكس Lord Halifax وزير خارجية بريطانيا ، رغبة هتلر في التفاهم مع بريطانيا[٢٩] . وكان القصد من هذه المساعي الحصول على وعد من بريطانيا بإطلاق يد هتلر في المناطق التي يعتبرها ضمن المجال الحيوي الألماني في أوروبا الوسطى والشرقية . وكان هتلر يدرك مدى حساسية بريطانية في كل ما يتعلق بالوضع في حوض البحر الأبيض المتوسط ، كما كان يعتقد أن تقديم أي عون مادي أو معنوي لعرب فلسطين سوف يؤدي إلى توتر في العلاقات الألمانية البريطانية .

وعلى الرغم من هذا الموقف الحذر الذي وقفته ألمانيا من ثورة عرب فلسطين ، شنت الصحف اليهودية في فلسطين حملة على الحكومة الألمانية واتهمتها بتقديم العون المالي لعرب فلسطين وتزويدهم بالسلاح . وتناقلت الصحف الأوروبية هذه الاتهامات وروجتها على نطاق أوسع[٣٠] .

وتم أول اتصال بين اللجنة العربية العليا التي تولت قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية ، منذ إعلان الاضراب العام في البلاد في نيسان / ابريل سنة ١٩٣٦ ، والسلطات الألمانية ، في بداية كانون الثاني / يناير سنة ١٩٣٧ . إذ قابل الأمين العام للجنة المذكورة ، محمد عزة

---

(٢٨) المصدر نفسه ، ص ١٤٠ .

(٢٩) Hildebrand, *Deutsche Aussenpolitik, 1933 - 1945*, p. 51.

(٣٠) AA, PA, Pol., Abt VII, Politische Beziehungen Palaestina Zu Deutschland, Bd. 1, «Dohl an Auswaertinges Amt, Jerusalem, 7 / 7 / 1936,».

دروزة ، يرافقه معين الماضي الوزير المفوض الألماني في بغداد فريتس غروبا Fritz Grobba ، وأوضحا له أن استمرار الهجرة اليهودية إلى فلسطين سيجعل اليهود الأكثرية في البلاد في مدى السنوات الخمس التالية ، وبذلك يتمكنون من بناء الدولة اليهودية ، وأن الرد على هذا الاحتمال هو قيام دولة عربية في فلسطين صديقة لألمانيا . وأكد الزعيمان الفلسطينيان على أن انتصار العرب في فلسطين سيكون لصالح المانيا[٣١] . ورد غروبا على هذه المطالب بأن الجهات الألمانية المختصة تدرس مسألة الهجرة اليهودية من ألمانيا وأنها سوف تبلغه بقراراتها بهذا الصدد . أما بالنسبة إلى العون الذي يمكن أن تقدمه ألمانيا للحركة العربية في فلسطين ، فلن يتجاوز التعاطف المعنوي معها[٣٢] .

وقد أثار هذا الموقف المتحفظ من الثورة الفلسطينية قلق القنصل الألماني في القدس الهر دوله Dohle الذي بعث بتقرير إلى وزارة الخارجية الألمانية يؤكد فيه أن تطور الحالة الداخلية في فلسطين يقتضي إعادة النظر في السياسة الألمانية . وبيّن القنصل الألماني أن اتفاقية هعفارا[٣٣] التي أبرمتها الحكومة الألمانية مع الوكالة اليهودية نظمت هجرة اليهود الألمان إلى البلاد ، وسهلت لهم تحويل أموالهم ، ووضعت احتكار استيراد المنتجات الألمانية في أيدي الوكالة اليهودية ؛ وبذلك حالت ألمانيا بهذه الاتفاقية دون منح العرب إمكانية استيراد المنتجات الألمانية خارج نطاق احتكار هعفارا . وحذر القنصل الألماني حكومته من مغبة سياستها التي تعرضها لخطر انضمام العرب إلى صفوف أعدائها . وأكد أن قيام وطن قومي لليهود في فلسطين سيجعل حياة العرب والأقلية الألمانية صعبة جداً . واقترح على حكومته إيقاف الهجرة اليهودية من المانيا ، والحفاظ على عواطف الود التي يكنها العرب نحو المانيا الجديدة وزعيمها باللجوء إلى ما يلي :

- قيام تعاون ثقافي الماني - عربي بقبول اعداد من الطلبة العرب في المعاهد العليا الألمانية .

- تنمية التعاون الصحفي بين الصحف العربية والألمانية[٣٤] .

غير أن التعاطف الشعبي العربي مع الثورة الفلسطينية والذي تجسد بقيام مظاهرات التأييد في الوطن العربي ، وإدانة بريطانيا واستنكار سياستها من قبل الأوساط الوطنية العربية كافة ، دفع ألمانيا إلى إعادة النظر في سياستها نحو فلسطين . ففي ٢٦ أيار / مايو سنة

(٣١) AA, PA, Pol., Abt VII, Politik II, Bd. 1, «Grobba an Auswaertinges Amt, Bagdad, 5 / 1 / 1937,».

(٣٢) AA, PA, Pol., Abt VII, «Pilger an Grobba, Berlin, 5 / 2 / 1937,».

(٣٣) لمزيد من التفاصيل عن اتفاقية هعفارا ، أنظر : محافظة ، **العلاقات الألمانية - الفلسطينية ، ١٨٤١ - ١٩٤٥** ، ص ١٩٧ - ٢١٩ .

(٣٤) AA, PA, RAM, Palaestina, «Dohle an Auswaertinges Amt, Jerusalem, 22 / 3 / 1937,».

١٩٣٧ ، صرح د. بيوركمان Bjorkmann ، الناطق الرسمي الألماني ، لوفد عربي بقوله :

« نحن الألمان نحيي ، على لسان زعيمنا (هتلر) النهوض القومي للشعوب الأخرى وإن كانت تختلف عنا في نهجها . . . وألمانيا التي تعنى بالعرب ، لأنها تدرك أنهم مضطهدون ، تحيي بارتياح العواصف الحتمية التي تهب على الشرق وقيام العروبة الحتمي على أنقاض الاستعمار »[٣٥] . وأصدر وزير خارجية ألمانيا فون نويرات Neurath تعميماً إلى سفاراتها في لندن وقنصليتها في القدس ومفوضيتها في بغداد ، في الأول من حزيران / يونيو سنة ١٩٣٧ ، يحدد معالم السياسة الجديدة ، كما يلي :

« ١ - ليس في صالح ألمانيا قيام دولة يهودية أو كيان سياسي يهودي في فلسطين تحت الانتداب البريطاني ، ما دامت أي دولة في فلسطين عاجزة عن استيعاب يهود العالم . ولكنها ستقيم مركز قوة جديداً لليهودية العالمية في ظل القانون الدولي بشكل يشبه دولة الفاتيكان بالنسبة إلى الكاثوليكية السياسية أو موسكو بالنسبة إلى الكومنترن .

٢ - تقتضي مصلحة المانيا جعل اليهود متفرقين - وحين لا يوجد على الأرض الالمانية أي فرد من الجنس اليهودي لن تحل المسألة اليهودية بالنسبة إلى المانيا . لقد دلت تطورات السنوات الأخيرة أن اليهودية العالمية ستكون دائماً وبالضرورة العدو الايديولوجي وبالتالي العدو السياسي لالمانيا الوطنية الاشتراكية . ولهذا فإن المسألة اليهودية في الوقت نفسه احدى المشكلات شديدة الأهمية بالنسبة إلى سياسة المانيا الخارجية . ولهذا فإن لالمانيا مصلحة في تقوية العالم العربي ، وذلك لموازنة احتمال ازدياد سطوة اليهودية العالمية .

٣ - ليس من المتوقع أن يؤثر التدخل الالماني المباشر بصورة جذرية على تطور المسألة الفلسطينية ومن الأفضل أن لا ندع الحكومات الأجنبية المعنية لا تعرف شيئاً عن موقفنا » .

وجاء في التعميم الموجه إلى السفير الالماني في لندن اضافة تبين اهتمام الحكومة الالمانية بما يجري في فلسطين من تطورات ، وانها لا ترحب بقيام كيان سياسي يهودي فيها ، وانها لا « تعتقد أن اقامة دولة يهودية في فلسطين سيساند الجهد المبذول لتهدئة الموقف الدولي » .

أما الاضافة إلى التعميم الموجه إلى الوزير المفوض الالماني ، في بغداد ، فقد جاء فيها :

« ينبغي التعبير بشكل أوضح من ذي قبل تفهم المانيا لأماني العرب القومية ولكن دون الادلاء بأي وعود محددة »[٣٦] .

شجع الموقف الالماني الجديد والدعاية التي رافقته المفتي أمين الحسيني على مقابلة القنصل الالماني في القدس ، بعد أسبوع واحد من صدور توصيات اللجنة الملكية البريطانية (لجنة بيل Peel Commission) (أي في ١٩٣٧/٧/١٥) . وأبلغ المفتي القنصل دوله Dohle معارضة عرب فلسطين والعالمين العربي والاسلامي لتقسيم فلسطين . وأعرب عن أمله في أن يحصل عرب فلسطين على مساندة المانيا لنضالهم . وطلب من القنصل تحديد

(٣٥) Ageron, *L'Algérie algérienne de Napoléon à De Gaulle*, pp. 169 - 170.

(٣٦) AA, PA, Unterstaatssekitaer [USt S.], Palaestina Frage, and Documents on German Foreign Policy [D.G.F.P.], series D, vol. 5, no. 561, pp. 746 - 747.

الموقف الالماني الرسمي من تقسيم فلسطين وقيام دولة يهودية فيها ، واعلان هذا الموقف بوسائل الاعلام الالمانية . كما أعرب المفتي عن رغبته في ارسال شخص موثوق به بصورة سرية إلى المانيا للتباحث في المصالح الالمانية ـ العربية الاسلامية[٣٧] .

درست وزارة الخارجية الالمانية مطلب المفتي . وقدم فون هنتج Von Hentig ، رئيس الدائرة السياسية ، مذكرة إلى سكرتير الدولة في وزارة الخارجية فون فايتسبزيكر Von Weizsaecker أشار فيها إلى تناقض المواقف العربية من التقسيم ، وأكد أن لا وجود للعالم الاسلامي كقوة سياسية ضاغطة ، وأن القوة الدولية الحقيقية هي قوة اليهود . وبناء على هذه المذكرة جاء الرد على مطالب المفتي سلبياً وموجزاً جداً : « زيارة الرجل الموثوق لا جدوى منها ما دام موقف الدول العربية غير موحد »[٣٨] .

هذا وقابل زعيمان فلسطينيان ، من اللجنة العربية العليا ، هما : عوني عبدالهادي ومعين الماضي الوزير المفوض الالماني في بغداد غروبا ، وحثاه على ضرورة اهتمام حكومته بالمسألة الفلسطينية ودعم عرب فلسطين . وأبدى عوني عبدالهادي رغبته في زيارة برلين[٣٩] .

واستدعى رئيس وزراء العراق حكمت سليمان الوزير المفوض الالماني في بغداد في ١٧ تموز / يوليو سنة ١٩٣٧ ، وطلب منه أن تبذل حكومته مساعيها في أوساط عصبة الأمم لمقاومة تقسيم فلسطين واقامة دولة يهودية فيها . كما طلب منه أن يصدر تصريح من إحدى الشخصيات الالمانية المسؤولة ضد مشروع الدولة اليهودية[٤٠] . وطلب القائد العام للجيش العراقي من غروبا ، في ١٩٣٧/٧/٢٠ ، أن يتعاون القنصل الالماني العام في جنيف مع المندوب العراقي من أجل التأثير على لجنة الانتدابات الدائمة ومجلس عصبة الأمم لتأييد وجهة النظر العربية[٤١] . وجاء الرد الالماني مخيباً لآمال العرب ، فقد جاء فيه : « إن عدم توحيد الموقف العربي يجعل من المتعذر اصدار تصريح مؤيد للعرب من شخصية المانية مسؤولة . اما بشأن تعاون قنصلنا مع المندوب العراقي في جنيف فنحن لا نعارض في ذلك »[٤٢] .

---

(٣٧) AA, PA, Pol., Abt. VII, PO., SA., Palaestina, Bd. 1, «Dohle an Auswaertinges Amt, Jerusalem, 15 / 7 / 1937,».

(٣٨) AA, PA, Pol., Abt. VII, PO., SA., Palaestina, Bd. 1, «Weizsaecker an Dohle, Berlin, 30 / 7 / 1937,».

(٣٩) Hirszowics, *The Third Reich and the Arab East*, p. 34.

(٤٠) AA, PA, Pol., Abt. VII, PO., SA., Palaestina, Bd. 1, «Grobba an Auswaertinges Amt, Bagdad, 17 / 7 / 1937,».

(٤١) AA, PA, Pol., Abt., PO., SA., Palaestina, Bd. 1, «Grobba an Auswaertinges Amt, Bagdad, 20 / 7 / 1937,».

(٤٢) AA, PA, Pol. , Abt., PO., SA., Palaestina, Bd. 1, «Weizsaecker an Grobba, Berlin, 30/7/1937,».

ولما طلب بعض الوطنيين السوريين من القنصل الالماني في بيروت الهر زايلر Seiler، في مطلع أيلول / سبتمبر سنة ١٩٣٧ ، شراء أسلحة وذخيرة المانية لدعم الكفاح المسلح في فلسطين ، مقابل دفع ثمنها بالعملة الصعبة رحبت السلطات الالمانية بهذه الصفقة ، شريطة أن تتم مع شركة المانية تحدد لهذا الغرض[٤٣] .

وعاد أمين الحسيني يلح على القنصل الالماني في القدس لارسال موفد شخصي منه إلى برلين ، ويطلب أن تهاجم الصحف الالمانية تقسيم فلسطين وقيام دولة يهودية فيها ، وأن تمارس المانيا نفوذها لدى الحكومة البولندية لتغيير موقفها المعادي للعرب وبخاصة موقفها في عصبة الأمم[٤٤] . استجابت الحكومة الالمانية للمطلب الأول ، وأخذت الصحف الالمانية تشن هجوماً على توصيات اللجنة الملكية البريطانية (لجنة بيل) ، فكان ذلك سبباً في احتجاج القائم بالأعمال البريطاني في برلين على هذه الحملة الاعلامية في ٢٦ تشرين الأول / اكتوبر سنة ١٩٣٧[٤٥] .

وكان أمين الحسيني قد تعرض لملاحقة السلطات البريطانية . وفي تموز / يوليو سنة ١٩٣٧ ، ألقت السلطات البريطانية القبض على عدد من أعضاء اللجنة العربية العليا ونفتهم إلى جزر سيشل . اما المفتي فقد أفلت من أيديها ولجأ إلى المسجد الأقصى وبقي مختبئاً حوالي أربعة أشهر تمكن بعدها من الهرب واللجوء إلى لبنان[٤٦] . ومن لبنان ، أوفد المفتي الدكتور سعيد عبدالفتاح الامام ، رئيس النادي العربي بدمشق وأحد خريجي الجامعات الالمانية ، إلى برلين في تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٩٣٧ ، حاملاً معه مشروعاً للتعاون الاعلامي بين السلطات الالمانية المختصة من جهة ، وبين مفتي القدس رئيس اللجنة العربية العليا ، والمجلس الاداري للمكتب العربي القومي للدعاية والارشاد العام ، ومجلس ادارة النادي العربي في دمشق من جهة أخرى . ويتضمن مشروع الاتفاق البرنامج التالي :

١ ـ تعضد المانيا العرب ايديولوجياً بالتعبير عن التعاطف مع حركة الاستقلال العربية في الأوساط المحلية والدولية في كل فرصة سانحة ، ومادياً عن طريق تزويد حركة الاستقلال العربية بالمال ، وتجهيز جميع مراكز الدعاية التي يكونها الفريق العربي .

٢ ـ يدعم العرب المانيا في المجالات التالية :

---

(٤٣) AA, PA, Pol., Abt. PO., SA., Palaestina, Bd. 2, «Seiler, an Auswaertinges Amt, Beirut, 22 / 9 / 1937,».

(٤٤) AA, PA, Pol., Abt. PO., SA., Palaestina, Politik II, Bd. 1, «Dittmann an Auswaerting-es Amt, Jerusalem, 10/8/1937,».

(٤٥) AA, PA, Pol., Abt. VII, PO. 25, Palaestina, Bd. 1.

(٤٦) عثمان كمال حداد ، **حركة رشيد عالي الكيلاني سنة ١٩٤١** (صيدا : المكتبة العصرية ، ـ١٩٥) ، وأكرم زعيتر ، **يوميات أكرم زعيتر : الحركة الوطنية الفلسطينية ، ١٩٣٥ ـ ١٩٣٩** (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٨٠) ، ص ٣٣١ .

- تنمية التجارة الالمانية في العالم العربي الاسلامي .
- تهيئة المناخ الودي المتعاطف مع المانيا .
- نشر الأفكار الوطنية الاشتراكية (النازية) في العالم العربي الاسلامي .
- مكافحة الشيوعية التي تنتشر تدريجياً بكل الوسائل الممكنة .
- مقاطعة البضائع اليهودية .
- الاستمرار بأعمال العنف في جميع المستعمرات الفرنسية والمناطق الواقعة تحت الانتداب الفرنسي التي يقطنها عرب مسلمون .
- نشر الثقافة الالمانية في الأقطار العربية الاسلامية .
- تشجيع استثمار رؤوس الأموال الالمانية[٤٧] .

ولكن هذا المشروع لم يحظ بموافقة السلطات الالمانية .

وشعر العرب في فلسطين بخيبة أمل كبرى ومرارة شديدة عبرت عنها صحيفة « الجامعة الاسلامية » اليافية المقربة من أوساط حزب الاستقلال العربي الفلسطيني في عددها الصادر في ١٩٣٨/١/٩ . تساءلت الصحيفة عما قدمته المانيا للعرب حتى تستحق السمعة الواسعة التي تتمتع بها بينهم . وردت هذه السمعة إلى كراهية الالمان لليهود . ولكنها استدركت وقالت إن سياسة العداء الالماني لليهود قد جاءت لنا بهجرة يهودية كبيرة إلى فلسطين . وأصبح اليهود الالمان يشكلون أكبر المجموعات الغربية في البلاد . وتناولت هذه الصحيفة مسألة تصدير البرتقال العربي إلى المانيا مقابل استيراد بضائع المانية بضعفي ثمنها الحقيقي ، وما في ذلك من غبن يلحق بالتجار العرب . وتساءلت بعد ذلك عن أسباب هذا الموقف الالماني وعن انخداع العرب بالصداقة المزعومة[٤٨] .

وقام عوني عبدالهادي بتلبية دعوة المفكر والزعيم النازي الفرد روزنبرغ Alfred Rosenberg الذي تعرف به عن طريق رئيس تحرير صحيفة أخبار ميونخ الجديدة Muenchener Neusten Nachrichten الهرغيزلهر فيرزنغ Gieselher Wiersing ، فزار برلين وأجرى مباحثات مع المفكر النازي ومع المسؤولين في دائرة الشؤون الخارجية في الحزب النازي . والتقى في ٣١ آذار / مارس سنة ١٩٣٩ بفورمان Woermann ، وكيل وزارة الخارجية الالمانية . وأوضح الزعيم الفلسطيني لفورمان « أن عرب فلسطين يناضلون نضالاً مستميتاً

(٤٧) DGFP, «The Propaganda Ministry, Berlin, 14 / 12 / 1937,» Series D, vol. 5, no. 576, pp. 778 - 779, and Akten Zur Deutschen Auswaertigen Politik [ADAP], vol.5, pp.654- 655.

(٤٨) AA, PA,Pol., Abt. VII, Politik II, Bd. 1. (ترجمة مقال الجامعةالاسلامية)

ضد الانكليز من أجل نيل حقوقهم ، وأنهم يأملون في دعم المانيا لنضالهم هذا . . . »[٤٩] .

وخلاصة القول إن هذه المساعي العربية لم تسفر عن أي نتيجة ايجابية . ولم يحصل عرب فلسطين على أي دعم مالي أو عسكري من المانيا طوال ثورتهم الوطنية التي دامت ثلاث سنوات ونيفاً . واكتفت المانيا ، وفي فترة متأخرة ، بالاعلان عن معارضتها لاقامة دولة يهودية في فلسطين . وتبرير الحكومة الالمانية لهذه المعارضة أن قيام دولة يهودية في فلسطين على غرار دولة الفاتيكان يشكل خطراً على المانيا . وقد أوضح هذه النقطة المفكر النازي روزنبرغ في خطاب القاه في مدينة ديتمولد Dietmold في ١٩٣٩/١/٢٥ ، إذ قال :

« إن اليهودية تكافح اليوم من أجل بناء دولة يهودية في فلسطين ، ليس من أجل منح اليهود في العالم وطناً ، وإنما لأسباب أخرى . فاليهودية تسعى إلى إنشاء دولة صغيرة ليكون لها ممثلون في كل دول العالم ، تستطيع من خلالهم تأمين سيطرتها هناك . فقبل كل شيء ، يسعى اليهود إلى الحصول على مركز يهودي أو دولة يهودية يلتقي فيها اليهود والمحتالون من جميع أرجاء العالم والذين تلاحقهم قوات الأمن في الدول الأخرى . حيث يمنحون جوازات سفر جديدة تمكنهم من الانتقال إلى أجزاء أخرى من العالم . ولعله من أمنيات أصدقاء اليهود في العالم وبخاصة في الديمقراطيات الغربية ، أن ينتشر اليهود في كل أنحاء الأرض ، وأن يمنحوا منطقة أخرى غير فلسطين للاستقرار فيها . إن من واجب المانيا السعي لابقاء اليهود مشردين مشتتين في أرجاء العالم كافة »[٥٠] .

ولم تكن محاولات عبدالعزيز آل سعود ، عاهل المملكة العربية السعودية ، في التعاون مع ألمانيا النازية أوفر حظاً . فقد عرض العاهل السعودي على الوزير المفوض الألماني ببغداد فرتس غروبا أن تتقدم ألمانيا للتنقيب عن النفط في المنطقة الشرقية (الاحساء) . غير أن هتلر آثر تجنب أي صدام مع بريطانيا واعتذر عن تلبية الطلب السعودي . وعندها اتجه الملك السعودي إلى الشركة الامريكية .Standard Oil Co[٥١] ، وسعى مرة أخرى إلى الحصول على معونة اقتصادية وعسكرية من المانيا سنة ١٩٣٧ من خلال مفاوضات أجراها سكرتير العاهل السعودي يوسف ياسين مع الوزير المفوض الألماني ببغداد . ثم أوكل إلى مستشاره خالد الهود القرقني هذه المهمة . فبعث هذا برسالة إلى غروبا في كانون الثاني / يناير سنة ١٩٣٨ يقترح عليه إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين[٥٢] . وقابل الشيخ فؤاد حمزة ، وكيل وزارة

(٤٩) AA, PA, Pol., Abt. VII, Politik II, Bd. 1, USts., Palaestina Frage, «Woermann, Berlin, 1 / 4 / 1939,» (مذكرة فورمان حول حديثه مع عوني عبدالهادي) .

(٥٠) AA, PA, Pol., Abt. VII, Politik II, Bd. 1, PO.36, Palaestina. « مذكرة وزارة الخارجية الألمانية إلى بعثاتها الدبلوماسية والقنصلية في العالم بتاريخ ٢٥ / ١ / ١٩٣٩ ، » .

(٥١) Schroeder, *Deutschland und der Mittlere Osten im Zweiten Weltkrieg*, p. 26.

(٥٢) ADAP, DV., «Bericht Grobba vom 20 / 1 / 1938,» DV, no. 574, p. 648 ff, und no. 578, p. 658f.

الخارجية السعودي فون هنتج Von Hentig رئيس الدائرة السياسية في الخارجية الألمانية أثناء زيارة قصيرة قام بها لكارلسباد Karlsbad في آب / أغسطس سنة ١٩٣٨ . وأكد المسؤول السعودي لفون هنتج أن الملك عبدالعزيز حريص على إقامة علاقات ودية مع ألمانيا(٥٣) .

وعاد خالد الهود إلى ألمانيا ، في آذار / مارس سنة ١٩٣٩ ، يرافقه الأمير خالد بن سعود . وقابل عدداً من المسؤولين الألمان . وكان غروبا قد أجرى مباحثات مع العاهل السعودي في جدة بين ١٢ و١٨ شباط / فبراير سنة ١٩٣٩ ، حول التعاون الألماني - السعودي(٥٤) . وأبدى العاهل السعودي رغبة في إقامة علاقات سياسية واقتصادية وثيقة مع المانيا . وقد أوضح غروبا ، في المذكرة التي بعث بها إلى وزارة الخارجية الألمانية حول هذه المباحثات ، الأهمية الجغرافية والعسكرية والاقتصادية للعربية السعودية ، وبخاصة استثمار خيراتها من نفط وذهب ، وفتح أسواقها أمام المنتجات الألمانية(٥٥) ، غير أن المانيا تحفظت على هذه الرغبة السعودية ورفضت تزويد السعودية بالسلاح . وقد أبلغ وكيل وزارة الخارجية الألمانية هذا القرار إلى الوزير المفوض الألماني ببغداد في ١٨ / ٤ / ١٩٣٩ وجاء فيه : «ما زلنا لا نعرف الموقف الواضح لابن سعود من انكلترا في حالة نشوب الحرب» . ولهذا السبب لا ترغب الحكومة الألمانية بإبرام معاهدة صداقة مع السعودية وعقد صفقة سلاح معها(٥٦) .

وطرحت مسألة التعاون مع السعودية من جديد على بساط البحث في ألمانيا . وقدم فون هنتج مذكرة جديدة إلى وزير الخارجية الألماني ، في ٢٢ / ٥ / ١٩٣٩ ، استعرض فيها الأسباب التي دفعت وزارة الخارجية الألمانية إلى رفض طلب السعودية بإبرام صفقة أسلحة مع ألمانيا ، وهي :

١ ـ لأن العاهل السعودي واقع تحت النفوذ البريطاني .

٢ ـ لأن العاهل السعودي بعيد عن الأماني القومية العربية وعن الحركة الوطنية الفلسطينية .

٣ ـ الخشية من أن يستعمل التعاون مع ألمانيا أداة لمناهضة إيطاليا .

واقترح فون هنتج ، في مذكرته هذه ، مؤكداً أن وزير الحربية يؤيده في هذا الاقتراح ، ما يلي :

ـ أن يقابل وزير الخارجية الألماني مستشار الملك السعودي خالد الهود .

(٥٣) ADAP, «Anfzeichnung von Hentig vom 27 / 8 / 1938,» 1605 / 3854, 89 - 491.

(٥٤) Schroeder, *Deutschland und der Mittlere Osten im Zweiten Weltkrieg*, pp. 40 - 41.

(٥٥) ADAP, «Bericht Grobba vom 18 / 2 / 1939,» 1605 / 385522 - 9.

(٥٦) ADAP, «Unterstaatssekritaer an Grobba, Berlin, 18 / 4 / 1939,» 1605 / 385547 - 8.

ـ أن يرفع وزير الخارجية رسالة العاهل السعودي التي يحملها مستشاره إلى الزعيم هتلر .

ـ ابرام اتفاقية اقتصادية بين المانيا والسعودية(٥٧) .

قام خالد الهود بزيارة المانيا حاملاً رسالة من الملك السعودي إلى هتلر . وقابل ، في الثامن من حزيران / يونيو سنة ١٩٣٩ ، وزير الخارجية فون ريبنتروب . ودار الحديث بينهما حول علاقات السعودية بانكلترا وإيطاليا . وأكد المبعوث السعودي أن بلاده ترغب في التحرر من الهيمنة البريطانية شأنها في ذلك شأن الأقطار العربية الأخرى الواقعة تحت النفوذ البريطاني ، وأنها في سبيل ذلك تحتاج إلى بناء جيش قوي بمساندة ألمانيا . وألح الهود على طلب الأسلحة وبناء معمل صغير للذخيرة في السعودية ، وتزويدها بالمدرعات والمقاومات الأرضية للطائرات . وأعرب ريبنتروب بالمقابل عن تمنياته بتعاون مثمر بين البلدين(٥٨) .

واستقبل هتلر المبعوث السعودي في ١٧ / ٦ / ١٩٣٩ في بيرغهوف Berghof وتسلم منه رسالة الملك عبدالعزيز . وتحدث الزعيم الألماني عن العواطف الودية التي يكنها للعرب مبيناً أن ليس لألمانيا أطماع أرضية في البلاد العربية وأن للألمان والعرب أعداء مشتركين . وأتى على ذكر فلسطين والصلات التي تربط ألمانيا بها مؤكداً أنه لن يستريح إلا حينما يرى آخر يهودي يغادر ألمانيا . وأعرب زعيم النازية عن وده للملك عبدالعزيز وعن استعداده لتقديم معونة فعالة له(٥٩) .

ثم أجرى خالد الهود مباحثات مع رئيس الدائرة الاقتصادية في وزارة الخارجية الألمانية كلـوديوس Clodius ، وبيّن له أن المطلب السعودي يتلخص في تقديم قرض مالي من ألمانيا مقداره نصف مليون جنيه استرليني لشراء الأسلحة المطلوبة ، وبناء معمل الذخيرة . وافق كلود يوس على تقديم قرض بستة ملايين مارك الماني لهذا الغرض على أن يتم التفاوض على الأسلحة والتفاصيل المتصلة بها في وقت لاحق(٦٠) .

وقد أثارت هذه الزيارة السرية اهتمام الصحافة الألمانية والعربية والأجنبية . فقد تحدثت الصحف الألمانية عن ضرورة مساهمة ألمانيا في تنمية البلاد العربية وتقويتها لتتمكن من التخلص من الهيمنة الاستعمارية والاتحاد بين شعوبها ودولها . وأشادت أيضاً بالعلاقات الودية المتنامية بين الرايخ الثالث والبلاد العربيّة مؤكدة على أنها علاقات مجردة عن الأهواء

(٥٧) ADAP, «Aufzeichnung von Hentig vom 22 / 5 / 1939,» vol. 9, 1605 / 385559 - 62.

(٥٨) ADAP, Pol. VII, Saudi Arabien, «Notiz von Hentig vom 20 / 6 / 1939,» 1068 / 385601.

(٥٩) المصدر نفسه ، 1068/385603.

(٦٠) AA, PA, Pol. VII, Saudi Arabien, «HA Clodius, Berlin, 22 / 6 / 1939,» 1076 / 385613.

والأطماع(٦١) . أما الصحف البريطانية والفرنسية ، فقد أشارت إلى خطورة اتصالات العرب بالمحور . وجاء في صحيفة The Daily Mail اللندنية ، في عددها الصادر في ٢٣ / ٦ / ١٩٣٩ ، تحت عنوان : « برلين تطلب ود ذئب الصحراء Berlin Woos the Wolf of Desert » : « إن ابن سعود الذي أنشأ في العشرين من عمره مملكة بثلاثين رجلاً وثلاثين بندقية ، ارتقى عرشه بالسيف ، وسيحافظ عليه بمزيد من الدبابات والبنادق والطائرات الحديثة . . . وقد كثفت المانيا دعايتها النازية في العربية السعودية في الأشهر الأخيرة »(٦٢) . أما جريدة « المصري » القاهرية ، فقد عقبت على زيارة خالد الهود بالتشكيك في حقيقتها والتقليل من أهميتها وجاء فيها : « أما الدوائر السعودية ، فكل ما تصرح به هو أن الملك ابن السعود محافظ على استقلال بلاده وعلى الحالة الراهنة في البحر الأحمر وعلى حقوقه وسيادته ، وأنه لن يفرط بها في حال من الأحوال »(٦٣) . وردت جريدة « المقطم » القاهرية على الحملة التي شنتها الصحف البريطانية والفرنسية بمناسبة هذه الزيارة : « إن العرب لا يريدون أن يشايعوا دولة أوروبية على دولة . ويأبون التخلي عن أصدقائهم القدماء . وجل همهم متجه إلى تحقيق آمالهم ونيل حقوقهم الطبيعية ، فلا يسلمون بأن يكونوا كرة تتقاذفها صوالجة المطامع الدولية . ولكن إذا تنافست الدول في استمالتهم إليها لقضاء إربها ، فالذنب ليس ذنبهم ، وعلى ذي المصلحة أن يفتح عينيه لرؤية الحقيقة »(٦٤) .

وقد استاء العاهل السعودي من الحملة الاعلامية التي رافقت زيارة مبعوثه إلى ألمانيا ، وأبلغ الوزير المفوض الألماني غروبا موقفه من الأزمة الأوروبية بقوله : « نحن نتمنى الابتعاد عن الاختلافات الرأي . لقد جاءت أخبار من ألمانيا وإيطاليا عن بعض الأحداث مثل زيارة خالد لألمانيا وزيارة بولارد Bullard للأمير فيصل في الطائف . وتحدثت الاذاعة الألمانية في محاولة لاستغلال هذا الحدث ضد انكلترا على حسابنا . ونحن نسعى ، كما هو معروف ، إلى المحافظة على الصداقة مع الجميع . ونتمنى أن لا يستغل أحد موقفنا . ونتمنى أن تراعي الاذاعة الألمانية قول الحقيقة عن هذه البلاد ، عند إذاعة أخبارها ، حتى لا نضطر إلى تكذيب أخبارها »(٦٥) .

وعلى أي حال ، فقد حال إعلان الحرب العالمية الثانية دون مواصلة المساعي الألمانية - السعودية لابرام اتفاقية للتعاون بين البلدين .

أما في المغرب العربي ، فقد استغلت وسائل الاعلام الألمانية حركات التمرد الشعبية في هذه الأقطار ضد فرنسا . ونددت بأساليب فرنسا الوحشية في قمع الحركة الوطنية المراكشية سنة ١٩٣٧ . وتمكنت الجمعيات الاسلامية في ألمانيا Islamische Gemeinde من جذب

(٦١) Dentsche Diplomatisch - Politische Korrespondenz, no. 118, Berlin, 20 / 6 / 1939.
(٦٢) *The Daily Mail* (London), 23 / 6 / 1939.
(٦٣) جريدة المصري (القاهرة) ، ٢٧ / ٦ / ١٩٣٩ .
(٦٤) جريدة المقطم (القاهرة) ، ٢٣ / ٦ / ١٩٣٩ .
(٦٥) AA, PA, Pol., Abt. VII, Saudi Arabien, «Telegram Grobba, vom 23 / 6 / 1939.» 1093.

الطلبة العرب إليها وتسهيل دراستهم في ألمانيا ، وإقامة علاقات متينة مع اتحاد الطلبة العرب في برلين والطلبة المغاربة وبعض قادة كتلة العمل الوطني المراكشية مثل محمد الوزاني ومحمد الناصري والمكي وعبدالسلام بنونة الذين اتخذوا الرابطة الثقافية الاسلامية Islamischer Kulturbund في فيينا مقراً لهم برعاية الأمير شكيب أرسلان . وتشكلت في برلين ثلاث لجان هي : لجنة الدفاع عن المغرب العربي Comité de défense du Maghreb arabe ولجنة اللاجئين السياسيين المغاربة Comité des réfugiés Politiques de l'Afrique du Nord ولجنة الدفاع عن تونس Comité de la défense de la Tunisie وأعرب بعض قادة الحركة الوطنية في مراكش مثل أحمد بلفريج عن تعاطفهم مع ألمانيا . واتصل بعض أعضاء حزب الشعب الجزائري في باريس بالألمان . وتدرب بعضهم في المعسكرات الألمانية في حزيران/يونيو سنة ١٩٣٩ ، حيث قدموا كامراء من اليمن . وقد وفدت هذه المجموعة من الشباب التي أطلقت على نفسها اسم لجنة العمل الثوري المغربية Comité d'action révolutionnaire nord africain وفداً إلى برلين لطلب المال والأسلحة ، غير أن الاستجابة الألمانية كانت سلبية(٦٦) .

ويعود تحفظ ألمانيا وموقفها السلبي من الحركات الوطنية العربية في هذه الفترة إلى اعتبارات سياسية أساسية . فقد كان هتلر يعتقد أن مستقبل الرايخ الألماني يقع في شرق أوروبا وأن البلاد الواقعة جنوب البحر المتوسط هي من نصيب حليفته إيطاليا . وقد أكد هتلر للكونت شيانو Comte Ciano ، وزير خارجية إيطاليا في ٢٤ / ١٠ / ١٩٣٦ ، أن ليس لألمانيا أطماع أرضية في اسبانيا نتيجة تدخلها في الحرب الأهلية الاسبانية وأضاف : « البحر الأبيض المتوسط بحر إيطالي . وكل تعديل مقبل لتوازن القوى فيه يجب أن يكون لصالح إيطاليا . وكما أن ألمانيا ستتمتع بحرية العمل في الشرق وفي بحر البلطيق فلن تتعارض المصالح الألمانية والايطالية »(٦٧) .

ثالثاً : ألمانيا والوحدة العربية منذ إعلان الحرب وحتى قيام حركة رشيد عالي

١٩٣٩ - ١٩٤١

عند إعلان الحرب العالمية الثانية ، لم تتردد البلدان العربية الواقعة تحت النفوذ البريطاني في قطع علاقاتها الدبلوماسية مع ألمانيا النازية . فقد أعلنت حكومة شرقي الأردن قطع علاقاتها الدبلوماسية مع ألمانيا في الثالث من أيلول / سبتمبر سنة ١٩٣٩ ، وأعلنت الحرب عليها في السادس عشر منه(٦٨) . واكتفت مصر بقطع علاقاتها الدبلوماسية في الرابع من

(٦٦) Ageron, *L'Algérie algérienne de Napoléon à De Gaulle*, pp. 171 - 172.
(٦٧) المصدر نفسه ، ص ١٧٣ .
(٦٨) الجريدة الرسمية لحكومة شرقي الأردن ، العدد ٦٥٠ ، ٢١ / ٩ / ١٩٣٩ .

أيلول / سبتمبر[٦٩] . وكذلك فعل العراق في الخامس منه ، وقرر طرد الرعايا الألمان من البلاد[٧٠] . وقطعت المملكة السعودية علاقاتها الدبلوماسية مع ألمانيا في الحادي عشر من أيلول / سبتمبر[٧١] .

غير أن تطورات الحرب السريعة والانتصارات الساحقة التي حققتها ألمانيا في ميادين القتال أحدثت ردود فعل متباينة في الأوساط السياسية العربية . ففي العراق الذي غدا ملتقى للعديد من قادة الحركات الوطنية العربية ، أحدث قدوم مفتي القدس أمين الحسيني إليه في ١٦ تشرين الأول / اكتوبر سنة **١٩٣٩**[٧٢] ، مزيداً من النشاط السياسي . ولعب المفتي دوراً بارزاً في الأحداث السياسية العراقية طوال فترة إقامته في بغداد . فمنذ وصوله إلى العاصمة العراقية ، شرع يتصل بالشخصيات السياسية العراقية من وزراء ونواب وزعماء وطنيين يتبادل معهم الرأي في القضايا العربية العامة . ووجد نفسه يلتقي في الرأي مع الشخصيات العراقية ذات الاتجاه القومي العربي الراغبة في تحرير العراق من قيود المعاهدة العراقية - البريطانية لسنة **١٩٣٠** ، والساعية إلى تخليص بقية الأقطار العربية من ربقة الاحتلال والانتداب الأجنبيين . واعتقدت هذه الشخصيات أن الحرب العالمية فرصة لا بد للعرب من اغتنامها من أجل نيل استقلالهم الكامل وتحقيق وحدتهم القومية . وكان هذا الفريق من السياسيين العراقيين يأخذ على الحلفاء (الانكليز والفرنسيين) إهمالهم للعرب وقضاياهم ، ويرى أن لا بد من الافادة من الوضع الدولي باتخاذ موقف الحياد بين الكتلتين المتحاربتين . وحاول المفتي أن يقنع هذا الفريق من السياسيين بضرورة تحاشي إغضاب دولتي المحور (ألمانيا وإيطاليا) ومسايرة بريطانيا في نطاق الالتزام باحكام معاهدة التحالف العراقية - البريطانية ، وتجنب دخول الحرب حفاظاً على القوى العربية من أن تستنزف في سبيل انتصار بريطانيا، اعتقاداً منه أن انتصارها لن يفيد العرب في شيء . وكانت تجربة الحسين بن علي ، وتنكر الحلفاء لوعودهم التي قطعوها للعرب ، أثناء الحرب العالمية الأولى ماثلة أمام عينيه[٧٣] . وكان يرى أيضاً

---

(٦٩) « مذكرة الوزير المفوض المصري ، برلين، في ٧ / ٩ / **١٩٣٩** » AA, PA, Sts., Aegypten, .

(٧٠) Majid Khadduri, *Independent Iraq, 1932 - 1958: A Study in Iraqi Politics*, 2nd ed. (London: Oxford University Press, 1960), p. 146.

(٧١) Schroeder, *Deutschland und der Mittlere Osten in Zweiten Weltkrieg*, p. 41.

(٧٢) كان قد سبق المفتي إلى بغداد عدد من قادة الحركة الوطنية الفلسطينية ، أمثال : عبدالقادر الحسيني وأمين التميمي وفوزي القاوقجي ، القائد العام للثورة الفلسطينية ، وعارف عبدالرزاق والشيخ حسن سلامة . حول هرب المفتي إلى بغداد أنظر : حداد ، **حركة رشيد عالي الكيلاني سنة ١٩٤١** ، ص **٣٨ - ٣٩** ؛ زعيتر ، **يوميات أكرم زعيتر : الحركة الوطنية الفلسطينية، ١٩٣٥ - ١٩٣٩** ، ص **٦٠٧ - ٦٠٩** ؛ عبد الرزاق الحسني ، **تاريخ الوزارات العراقية** ، ٦ ج (بيروت : مطبعة دار الكتب ، **١٩٧٨**) ، ج **٥** ، ص **٨٣** ، و Ministère des affaires étrangères [MAE], Palestine, «Puanx an ministre des affaires étrangères, Beyrouth, 17/10/1939,» série E, Carton 118, et Foreign Relations of the United States [FRUS], «Knabenshue to Secretary of State, Bagdad, 17 / 10 / 1939,» vol. 4, p. 808.

(٧٣) قال المفتي في رسالة إلى عبدالرزاق الحسني ، مؤرخة في ٧ / ١ / **١٩٧٠** : « لم يكن جهدي وقفاً =

وجوب ثورة العرب على بريطانيا وفرنسا في حال اشتراك روسيا واليابان وإيطاليا في الحرب إلى جانب ألمانيا ووصول جيوشها إلى مصر وإيران[٧٤] .

وأصبح المفتي صديقاً حميماً لهذا الفريق من السياسيين العراقيين الذي ضم رشيد عالي الكيلاني وناجي السويدي وناجي شوكت من رؤساء الوزارات السابقين . وموسى الشابندر ويونس السبعاوي ومحمود الشيخ علي وكبار ضباط الجيش ، وبخاصة العقداء الأربعة صلاح الدين الصباغ ومحمود سلمان وكامل شبيب وفهمي سعيد (الذين كان يطلق عليهم المربع الذهبي) . وتوثقت صلات المفتي بقادة الجيش العراقي الذين أصبحوا مركز الثقل في السياسة العراقية ، فتدخلوا لدى الوصي على العرش الأمير عبدالاله في تشكيل الوزارات واختيار الوزراء[٧٥] .

وانقسم السياسيون العراقيون ، في هذه الفترة ، إلى فريقين : فريق يرى أن مصلحة العراق هي في التعاون مع بريطانيا والدول الحليفة ويمثله نوري السعيد وجميل المدفعي وتوفيق السويدي، من رؤساء الوزارات السابقين وغيرهم، وفريق يرى رأي المفتي الذي أشرنا إليه سابقاً . وتمكن المفتي من تشكيل « لجنة للتعاون بين البلاد العربية » في صيف عام **١٩٤٠** ضمت رشيد عالي وناجي شوكت وناجي السويدي ويونس السبعاوي والعقداء الأربعة والعقيد اسماعيل حقي من العراق ، وشكري القوتلي وعادل أرسلان وزكي الخطيب من سورية ، ويوسف ياسين وخالد الهود من العربية السعودية[٧٦] .

وظهر الخلاف واضحاً بين هذين الفريقين ، من السياسيين العراقيين ، منذ بداية الحرب . فقد أخذ فريق المفتي والكيلاني على نوري السعيد ، رئيس الوزراء ، تسليم الرعايا الألمان إلى السلطات البريطانية وتسفيرهم أسرى إلى الهند[٧٧] . واعتبروا ذلك تحدياً للشعب

=على فلسطين وحدها . ولكني كنت أعتقد بضرورة الحذر من أن نلدغ من حجر انكلترا مرتين ، فلا ينخدع العرب بوعودها في الحرب العالمية الثانية كما خدعوا في الحرب العالمية الأولى ، إذ استغلت العرب أبشع استغلال ، كما غدرت بهم لما قضت وطرها ، فنقضت عهودها ، وتواطأت مع اليهود فمنحتهم فلسطين ، ومزقت شمل البلاد العربية . لذلك نبهت الى ضرورة الحذر من المستعمرين وإلى محاولة انتهاز فرصة الحرب العالمية الثانية لحمل بريطانيا على اصلاح ما فعلته في الحرب العالمية الأولى ،» أنظر : عبدالرزاق الحسني ، **الأسرار الخفية في حركة سنة ١٩٤١ التحررية** ، ط ٣ (صيدا : مطبعة العرفان ، **١٩٧١**) ، ص **٣٢**

(٧٤) صلاح الدين الصباغ ، **فرسان العروبة في العراق** (بغداد : الشباب العربي ، **١٩٥٦**) ، ص ١١١ .

(٧٥) حداد ، **حركة رشيد عالي الكيلاني سنة ١٩٤١** ، ص ٨ ؛ محمود الدرة ، **الحرب العراقية البريطانية ، ١٩٤١** (بيروت : دار الطليعة ، **١٩٦٩**) ، ص **١٩٠** ؛ الصباغ ، **فرسان العروبة في العراق** ، ص **١٣٩** ، والحسني ، **الأسرار الخفية في حركة سنة ١٩٤١ التحررية** ، ص **٤٢** .

(٧٦) Documents on German Foreign Policy [DGFP] , «Grobba's Memorandum of 27 August 1940,» Series D, vol. 10, no. 403, p. 557, and F. Grobba, *Moenner und Maechte im Orient*, pp. 192 - 195.

(٧٧) الصباغ ، **فرسان العروبة في العراق** ، ص **٩٧** و**٢٧٦** .

والجيش . وكان وزير ألمانيا المفوض في بغداد قد احتج على هذا التصرف لمخالفته للقانون الدولي[٧٨] .

واستمر الخلاف بين الفريقين المذكورين مع تطورات الحرب . وكان لانهيار فرنسا ، أمام الزحف الألماني ، أثر كبير على المفتي والزعماء العراقيين المشايعين له . إذ ازدادت ثقتهم بإمكانية انتصار ألمانيا في الحرب الدائرة ، ورأوا أن الوقت قد حان للتفاوض معها حول مستقبل البلاد العربية . وانطلاقاً من هذه القناعة ، حمل ناجي شوكت ، وزير العدل العراقي ، الذي أوفد مع نوري السعيد ، وزير الخارجية في ٢٤ حزيران / يونيو سنة ١٩٤٠ ، إلى أنقرة للتفاوض مع الحكومة التركية حول الموقف الواجب اتخاذه من الصراع الدولي القائم ، باعتبار أن العراق وتركيا عضوان في حلف سعد اباد[٧٩] ، رسالة من المفتي أمين الحسيني إلى السفير الألماني في اسطنبول (فون بابن Von Papen) . تضمنت الرسالة تهنئة الزعيم الألماني هتلر بالانتصارات التي أحرزها في الميادين الأوروبية ، ورجاء بالتفاوض مع ناجي شوكت حول المسألة العربية ومستقبل فلسطين والتعاون بين العرب وألمانيا عن طريق إبرام معاهدة صداقة وتعاون بين الطرفين[٨٠] . وقابل ناجي شوكت السفير الألماني في ٥ تموز / يوليو سنة ١٩٤٠ بحضور قنصل ألمانيا العام في تركيا الهر زايلر Seiler . واقترح ناجي شوكت أن يستمر التفاوض بين العرب والألمان عن طريق وزير العراق المفوض في أنقرة كامل الكيلاني ، شقيق رشيد عالي الكيلاني ، رئيس وزراء العراق آنذاك ، والدكتور فرتس غروبا ، وزير ألمانيا المفوض السابق في بغداد . واكتفى فون بابن بالاعراب عن استعداده لنقل وجهة النظر العربية إلى الجهات المعنية في ألمانيا[٨١] .

وبعث فون بابن بتقرير حول مقابلته مع ناجي شوكت في ٦ / ٧ / ١٩٤٠ وتولى فورمان Woermann ، رئيس الدائرة السياسية في وزارة الخارجية الألمانية آنذاك ، دراسة هذا التقرير والمذكرة التي أعدتها قيادة الجيش الألماني حول الحالة في البحر المتوسط والشرق الأدنى . وقدم مذكرة إلى وزير الخارجية في ٢١ / ٧ / ١٩٤٠ أشار فيها إلى تأييد ألمانيا لانشاء دولة عربية شمالية بزعامة العراق على أن تكون تحت وصاية ألمانيا أو تحت وصاية ألمانيا

---

(٧٨) المصـــدر نفســـه ، ص ٢٧٦ ؛ Grobba, Ibid., p. 152, und Khadduri, *Independent Iraq, 1932 - 1958: A Study in Iraqi Politics*, p. 185.

(٧٩) وقع هذا الميثاق في قصر سعد أباد بطهران بين العراق وايران وتركيا وأفغانستان ويتضمن عدم التدخل في الشؤون الداخلية وعدم الاعتداء والتشاور والضمان المتبادل للحدود المشتركة , Great Britain [G B], *British and Foreign State Papers*, vol. 141 (1937), p. 712.

(٨٠) Documents on German Foreign Policy [DGFP], series D, vol. 10, no. 125, pp. 134. نص رسالة المفتي بالانكليزية . وحول مفاوضات ناجي شوكت مع المسؤولين الأتراك ومع فون بابن ، أنظر : ناجي شوكت ، **سيرة وذكريات ثمانين عاماً ، ١٨٩٤ - ١٩٧٤** ، ط ٣ (بيروت : دار الكتب ، ١٩٧٧) ، ص ٣٩٢ - ٤٠٠ .

(٨١) DGFP, «Woermann's Note, Berlin, 21 / 7 / 1940,» Series D, vol. 10, no. 200, pp. 261 - 262.

وإيطاليا معاً ، كما جاء في مذكرة قيادة الجيش الألماني . ولكنه عاد وأكد على ضرورة منح إيطاليا الأولوية المطلقة في المنطقة العربية . وأعاد إلى الأذهان أن لألمانيا مصالح اقتصادية في هذه المنطقة تتلخص في ضمان المواصلات الجوية الألمانية والسيطرة على النفط العراقي . وبين أن الجهات العربية التي تتصل بالألمان تتخذ موقفاً معادياً من إيطاليا . وأن على ألمانيا أن تتجنب الوقوع في هذه اللعبة العربية وأن لا تدفع العرب إلى الأمل في أن يحصلوا من ألمانيا على موقف معارض لإيطاليا[٨٢] .

كان لقاء ناجي شوكت بفون بابن بداية لمفاوضات سرية طويلة بين المفتي والزعماء العراقيين الملتفين حوله من جهة وبين المسؤولين الألمان من جهة ثانية . فبعد عودة شوكت إلى بغداد بشهر واحد ، أوفد المفتي سكرتيره الخاص عثمان كمال حداد إلى برلين يحمل المطالب العربية ومشروع بيان رسمي حول سياسة دولتي المحور نحو البلاد العربية[٨٣] . أجرى حداد مباحثات في وزارة الخارجية الألمانية مع غروبا وميلشرز Milchers مدير القسم الشرقي وفايتسزيكر Weizsacker سكرتير الدولة . أما المطالب العربية التي تقدم بها فيتضمنها مشروع التصريح الرسمي المطلوب من دولتي المحور اصداره والذي يشمل النقاط التالية :

١ - اعتراف ألمانيا وإيطاليا بالاستقلال التام للبلاد العربية المستقلة الآن ، وبالاستقلال التام للبلاد العربية التي هي تحت الانتداب الفرنسي (سورية ولبنان) والتي تحت الانتداب البريطاني (فلسطين وشرقي الأردن) والتي هي مستعمرات أو محميات بريطانية (الكويت ومسقط وحضرموت) .

٢ - إعلان ألمانيا وإيطاليا أن ليست لهما أي أطماع استعمارية في مصر والسودان والاعتراف باستقلالها التام ، واعتبار التحفظات التي وضعتها انكلترا على هذين البلدين لاغية من أساسها .

٣ - تعهد ألمانيا وإيطاليا بعدم اللجوء إلى أي أسلوب من الأساليب ضد استقلال البلاد العربية التام ، كأسلوب الانتداب الذي اخترعته عصبة الأمم بصورة احتيالية بالاتفاق مع الديمقراطيات لاخفاء شهواتها الاستعمارية .

٤ - اعتراف ألمانيا وإيطاليا للبلاد العربية بحق تأسيس وحدتها القومية حسب رغائبها وبالطريقة التي تراها موافقة ، والتعهد بعدم وضع العراقيل في سبيل إنشاء هذه الوحدة .

٥ - مطلب ألمانيا وإيطاليا الوحيد أن تريا الأمة العربية متمتعة بالازدهار والاقبال وأن تتبوأ مكانها التاريخي والطبيعي تحت الشمس ، وهذا لصالح الانسانية جمعاء ، وفي سبيل تعاون

---

(٨٢) ADAP, vol. 5, 71 / 50686 - 7.

(٨٣) AA, PA, Sts., Arabien, Bd. 1, «Kroll an Auswaertinges Amt, Tarabya, 31 / 7 / 1940,»; AA, PA, Sts., Arabien, Bd. 1, «Woermann ünd Papen, 18 / 1 / 1940,» und AA, PA, Sts. Arabien, Bd. 1, «Papen an Auswaertinges Amt, Tarabya, 6 / 8 / 1940,».

اقتصادي على أساس تبادل المنافع ، مقابل تعهد البلاد العربية باحترام الحالة الراهنة Statu quo في فلسطين أو سواها في ما يتعلق بأملاك الكنائس والارساليات المسيحية وحرية تمتع المسيحيين ، على اختلاف مذاهبهم ، بإقامة طقوسهم الدينية ورعاية المنشآت الخيرية (المستشفيات ودور الأيتام ومآوي العميان) وحرية الاعتقاد في المسائل الدينية .

٦ ـ تعتبر ألمانيا الوطن القومي اليهودي كياناً غير مشروع وتعترف بحق العرب في حل هذه المسألة وفقاً للمصالح القومية العربية[٨٤] .

تحدث حداد إلى المسؤولين الألمان عن اللجنة العربية في بغداد التي يرأسها المفتي ، ووعدهم باسمها بإعادة العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا ، وإبرام اتفاق معها لاستثمار الموارد الطبيعية العراقية ، وبذل مساعي العراق لدى البلدان العربية الأخرى لابرام اتفاقيات مماثلة مع دولتي المحور . كما وعدهم بالتخلص من نوري السعيد ، زعيم الفريق المعتدل من السياسيين العراقيين المنادين بالالتزام بالتحالف العراقي ـ البريطاني ، وبإشعال نار الثورة في فلسطين وشرقي الأردن حينما تأتي الفرصة المناسبة . واقترح حداد أن يتم الاعداد لهذه الثورة من سوريا ، وأن يزود الثوار بالأسلحة من مستودعات الجيش الفرنسي في سوريا والواقع تحت تصرف لجنة الهدنة الايطالية . أما الأموال المقدرة للانفاق على هذه الثورة ، فتبلغ ثلاثين ألف جنيه استرليني شهرياً ، تدفع اللجنة العربية في بغداد ثلثها والباقي تتقاسمه ألمانيا وإيطاليا . وكان حداد يعتقد أن ألمانيا قادرة على التأثير على حكومة فيشي الفرنسية بحيث تمنح سوريا استقلالها[٨٥] ، وحاول مقايضة العلاقات العربية ـ السوفييتية في سبيل الحصول على الدعم الألماني فذكر لغروبا أن القادة العرب في بغداد درسوا إمكانية الافادة من الوضع الدولي لتحقيق استقلال البلاد العربية وذلك بالتعاون مع الاتحاد السوفييتي وأخذوا في الحسبان أطماع روسيا السوفييتية في الوصول إلى الموانىء الدافئة ورفض المسلمين للنظام الشيوعي . ولكنهم قدروا أن قيام جمهورية سوفياتية في البلاد العربية أفضل من الوقوع تحت الهيمنة الايطالية . وقرروا ، في نهاية الأمر ، الاتصال مع ألمانيا وبحث إمكانية التعاون معها قبل الاقدام على التفاهم مع السوفييت[٨٦] .

ويلاحظ أن المطالب العربية التي حملها حداد قد اقتصرت على أقطار المشرق العربي وأهملت المغرب العربي إهمالاً تاماً . وبذلك لم يخرج القادة القوميون العرب في المشرق في مطالبهم بالاستقلال والوحدة عن الاطار الذي وضعه أسلافهم من الرعيل الأول في فترة الحرب العالمية الأولى ، اللهم إذا استثنينا ما ورد بشأن استقلال وادي النيل (مصر

(٨٤) AA, PA, Sts., Arabien, Bd. 1, «Aufzeichnung Grobba, vom 27, 8, 1940,»; DGFP, «Text of the Declaration Draft,» series D, vol. 10, pp. 559 - 566, and حداد ، حركة رشيد عالي الكيلاني سنة ١٩٤١ ، ص ٢٩ ـ ٣١ .

(٨٥) حداد ، المصدر نفسه ، ص ٣٣ .

(٨٦) « مذكرة غروبا في ٣٠ / ٩ / ١٩٤١ ، » انظر : ADAP, vol. 10, 2281 / 481604.

والسودان) . وكانت هذه المطالب الحد الأعلى لما طالب به هذا الفريق من القوميين العرب من دولتي المحور خلال الحرب العالمية الثانية .

درس المسؤولون الألمان هذه المطالب دراسة وافية وأبلغوا عثمان حداد أن من المتعذر عليهم تلبيتها كاملة بسبب تعقيدات الوضع الدولي آنذاك[٨٧] . فقد كانت ألمانيا تعتقد أن بالامكان التوصل إلى صلح مع بريطانيا لاقتسام مناطق النفوذ في أوروبا والعالم . كما كانت تخشى إثارة حكومة فيشي إذا ما أصدرت بياناً يتضمن استقلال سورية ولبنان ، وربما أدى هذا البيان إلى إضعاف موقف حكومة فيشي واتجاه الفرنسيين إلى لجنة فرنسا الحرة في لندن التي يتزعمها الجنرال ديغول . وكان على ألمانيا أن تأخذ في الحسبان الأطماع التوسعية لحليفتها إيطاليا في شرق البحر المتوسط[٨٨] .

أخذ المسؤولون الألمان كل هذه الاعتبارات بعين الاعتبار ، واتفقوا على صيغة بيان رسمي يحقق بعض المطالب العربية ، حولت إلى الحكومة الايطالية في ١٠ / ٩ / ١٩٤٠ لابداء رأيها فيها[٨٩] . وجاء الرد الايطالي بعد شهر ونيف . وفي ١٨ تشرين الأول / اكتوبر استقبل فايتسزيكر عثمان حداد وأطلعه على صيغة البيان الألماني ـ الايطالي المنوي إذاعته . وأهم ما جاء فيه : « أن المانيا وإيطاليا تعترفان باستقلال البلاد العربية وتتابعان بعطف واهتمام ما يقوم به العرب من جهود في سبيل تحقيق استقلالهم »[٩٠] . لم ترض صيغة البيان عثمان حداد فطلب تعديلها ، إلا أن سكرتير الدولة الألماني رفض ذلك وأكد له أن هذا البيان « مجرد بداية وخطوة أولى »[٩١] .

أذيع البيان ، في ٢٣ تشرين الأول / اكتوبر، من إذاعتي برلين وروما . ولكنه لم ينشر في صحف البلدين إلا في ٥ كانون الأول / ديسمبر سنة ١٩٤٠ . أحدث هذا البيان ردود فعل واسعة بين العرب ، وأثار تحفظات العديد من قادتهم. فقد بعثت اللجنة القومية العربية في بيروت مذكرة إلى الحكومة الألمانية في كانون الثاني / يناير سنة ١٩٤١ ، بينت فيها أن مطلب العرب الأول هو قيام دولة عربية متحدة في آسيا يتلوها الاتحاد مع مصر ، وأن العرب

(٨٧) حداد ، المصدر نفسه ، ص ٣٤ ـ ٣٦ ؛ AA, PA, Sts., Syrien, «Weizsaecker an Mackensen, Berlin, 9 / 9 / 1940,» und ADAP, vol. 10, 71 / 50692 - 700.

(٨٨) حداد ، المصدر نفسه ، ص ٤٦ ، و DGFP, «Woermann's Note, Berlin, 21 / 7 / 1940,» vol. 10, no. 200, pp. 261 - 262.

(٨٩) AA, PA, Sts., Arabien 1.

(٩٠) Grobba, *Maenner und Maechte im Orient*, p. 199, und George Eden Kirk, *The Middle East in the War*, with an introduction by Arnold Toynbee. (London; New York: Oxford University Press, 1953), p. 64.

(٩١) حداد ، حركة رشيد عالي الكيلاني سنة ١٩٤١ ، ص ٤٦ ، و « مذكرة غروبا حول محضر الاجتماع في ١٨ / ١٠ / ١٩٤٠ ، » في : ADAP, vol. 10, 71 / 50731 - 5.

يتوقعون دعم ألمانيا لأهدافهم[٩٢] .

حمل عثمان حداد معه رسالة من وزير الخارجية الألماني فون ريبنتروب Von Ribbentrop إلى المفتي حذّره فيها من مغبة نزاع مسلح بين العراق وبريطانيا ، وأكد في الوقت نفسه على استعداد ألمانيا لمساندة العراق في حالة هجوم بريطاني عليه[٩٣] .

كان هدف هتلر ، في سنة ١٩٤٠ ، التفاهم مع بريطانيا لاقتسام العالم . وحاول وزير خارجيته فون ريبنتروب أن يغيّر هذا الاتجاه . وسعى في مباحثاته مع مولوتوف Molotov ، وزير خارجية الاتحاد السوفييتي ، في برلين في تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٩٤٠ ، تحديد مناطق النفوذ الألمانية والسوفييتية والإيطالية واليابانية في العالم . وطالب مولوتوف بأن تشمل منطقة النفوذ السوفييتية فنلندا ورومانيا وبلغاريا ومضيقي البسفور والدردنيل وهنغاريا ويوغوسلافيا والجزء الغربي من بولندا والممرات في البحار الشرقية . واقترح ريبنتروب أن تشمل منطقة النفوذ الايطالية شمال افريقية ، وأن تقتصر منطقة النفوذ اليابانية على المحيط الهادي بينما يعطي وسط افريقيا لألمانيا . غير أن هتلر لم يقتنع بهذا الاتجاه وأصر على ضرورة توجيه الضربة الأولى للاتحاد السوفييتي وشن حرب صاعقة عليه بحيث ينهار خلال بضعة أسابيع . وعندها تضطر بريطانيا إلى التحالف مع ألمانيا كحليف ضعيف أو تكره على الاستسلام بالقوة . وإذا انضمت بريطانيا إلى ألمانيا في الحرب جرّت إليها أمريكا بكل سهولة ، وتم لألمانيا السيطرة على العالم بأسره[٩٤] .

كانت الفكرة المهيمنة على القادة الألمان أن البحر المتوسط منطقة نفوذ إيطالية . وكانوا يتوقعون ، منذ اندلاع الحرب ، أن يقضي الأسطول الايطالي على التفوق البحري البريطاني في منطقة شرق البحر المتوسط ، وتطويق الأسطول البريطاني والاستيلاء على مصر وفلسطين وتركيا . غير أن انهيار فرنسا في حزيران / يونيو سنة ١٩٤٠ وعقد اتفاقية الهدنة معها التي نصت على الحفاظ على ممتلكاتها الاستعمارية ، أديا إلى تغييرات جذرية في أهداف الحرب الألمانية[٩٥] . فقد اضطرت القيادة العليا للقوات الألمانية OKW إلى مساندة القوات الايطالية في ليبيا ، وتنشيط الحرب في الشمال الأفريقي . كما سعى هتلر إلى جر اسبانيا لدخول الحرب ضد بريطانيا مقابل وعود بالمزيد من المستعمرات في افريقية[٩٦] .

(٩٢) Hirszowicz, *The Third Reich and the Arab East*, p. 94.

(٩٣) Grobba, *Maenner und Maechte in Orient*, p. 200.

(٩٤) Hildebrand, *Deutsche Aussenpolitik, 1933 - 1945*, pp. 105 - 107.

(٩٥) Gerhard Schreiber, *Revisionismus und Weltmacht - Strebon: Marimefuehrung und Deutsch - Italienische Beziehungen, 1919 - 1945* (Stuttgart: Deutsche Verlagsanstalt, 1978), pp. 285 - 286.

(٩٦) Hildebrand, *Vom Reich Zum Weltreich, Hitler, NSDAP und Koloniale Frage, 1919 - 1945* (München: Wilhelm Fink Verlag, 1969), pp. 676 - 679.

أما على الصعيد العربي ، فكانت تطورات الوضع الدولي تشير إلى ضرورة اتخاذ موقف واضح في العراق . ورأى المفتي ومشايعوه أن من مصلحة العراق بخاصة والعرب بعامة ، المحافظة على الحياد التام في النزاع الدولي القائم ؛ وذلك للأسباب التالية :

- عدم استقرار العلاقات بين ألمانيا والاتحاد السوفياتي .
- ضعف البلاد العربية عسكرياً وعجزها عن الصمود في وجه أي هجوم سواء أكان من المحور أم من الحلفاء .
- التصريحات الرسمية الصادرة عن دولتي المحور وعن الحلفاء حول تقرير مصير العرب غير كافية .
- الحرب فرصة ثمينة لا بد من اغتنامها لأخذ أكبر قسط من الحقوق للأمة العربية[٩٧] .

عقد أقطاب الحركة العربية في بغداد اجتماعاً بحضور المفتي في نهاية سنة ١٩٤٠ ، وتدارسوا الوضع العربي العام ، ورأوا أن الهدف الأول لحركة العرب القومية هو تحرير الوطن العربي من الاستعمار بمختلف اشكاله ، وتوحيد جميع الأقطار العربية ، وإقامة نظم سياسية واقتصادية واجتماعية جديدة تضمن العدالة والحرية وتستهدف رفع مستوى الشعب وزيادة رفاهه المادي والمعنوي بحيث يصبح قادراً على المساهمة في الحضارة الانسانية . واستقر الرأي على ضرورة قيام حزب قومي يتولى مهمة تحقيق هذا الهدف[٩٨] .

وسعياً إلى تشكيل الحزب المذكور ، عقد اجتماع في منزل أمين الحسيني ، في بغداد ، في ١٨ شباط / فبراير سنة ١٩٤١ ، حضره أمين الحسيني ورشيد عالي وناجي شوكت والعقداء الثلاثة (صلاح الدين الصباغ وفهمي سعيد ومحمود سلمان) ويونس السبعاوي . وتقرر في هذا الاجتماع إناطة زعامة الحزب القومي العربي بأمين الحسيني[٩٩] . وأجمع الحضور على ضرورة الحفاظ على الوضع الراهن في العراق مع التمسك بالمعاهدة العراقية - البريطانية ، والتحلي بالروية والتبصر في الأمور ، ومحاولة إقناع طه الهاشمي ، رئيس الوزراء آنذاك ، بضرورة العدول عن فكرة قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيطاليا ، والانتظار ريثما ينجلي الموقف الدولي ، والمطالبة بحل المجلس النيابي وانتخاب مجلس جديد يمثل الشعب العراقي تمثيلاً صادقاً ، وإخراج نوري السعيد وعلي جودت وجميل المدفعي من البلاد ، وذلك بتعيينهم سفراء في الخارج ، وتعديل الدستور العراقي بصورة تحول دون قيام الوصي بنشاط مخالف للدستور ، والاطاحة بطه الهاشمي في حالة رفضه خطتهم وتشكيل حكومة برئاسة

(٩٧) حداد ، **حركة رشيد عالي الكيلاني سنة ١٩٤١** ، ص ٨٠ .

(٩٨) المصدر نفسه ، ص ٨٤ .

(٩٩) وتقرر في هذا الاجتماع أن يتستر هؤلاء بأسماء مستعارة .

رشيد عالي[١٠٠] . وأخذت هذه القيادة ، أو اللجنة ، تجتمع باستمرار ، وبصورة سرية ، طوال احداث العراق التي تلت هذا الاجتماع حتى تم القضاء على حركة رشيد عالي الكيلاني في ٢٩ أيار / مايو سنة ١٩٤١ .

رأى المفتي أن لا بد من استئناف التفاوض مع دولتي المحور وبخاصة مع ألمانيا . فأوفد سكرتيره عثمان حداد ، مرة أخرى ، إلى برلين حاملاً رسالة منه إلى أدولف هتلر مؤرخة في ٢٠ كانون الثاني / يناير سنة ١٩٤١ . وصل حداد إلى برلين في ١٢ شباط / فبراير، وقدم رسالة المفتي إلى المسؤولين في وزارة الخارجية الألمانية . وهي تتضمن تذكيراً بمطالب العرب القومية وتأكيداً لعداء العرب لبريطانيا وتعاطفهم مع دولتي المحور استعدادهم للنهوض في وجه العدو المشترك (الانكليز واليهود) حينما يتحررون من بعض العوائق المادية . كما تتضمن إيضاحاً حول تفويض عثمان حداد بالتفاوض مع الحكومة الألمانية ، « باسم أقوى وأوسع منظمة سياسية في الوطن العربي ، وباسمه شخصياً بصفته المفتي الأكبر لفلسطين »[١٠١] . وحمل سكرتير المفتي ، بالاضافة إلى هذه الرسالة ، مشروع بيان رسمي من دولتي المحور بشأن مستقبل البلاد العربية[١٠٢] ، يختلف عن مشروع البيان الذي حمله سكرتير المفتي في رحلته الأولى إلى برلين . وقد سبق أن أجرى كامل الكيلاني ، وزير العراق المفوض في أنقرة ، اتصالاً مع فون بابن سفير ألمانيا في العاصمة التركية ، حول الموضوعات التي جاء سكرتير المفتي لبحثها مع المسؤولين الألمان . وكان من هذه الموضوعات إمكانية استئناف العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا ، وتزويد الجيش العراقي بالأسلحة الحديثة . وقام وكيل وزارة الخارجية الألمانية بدراسة هذه الموضوعات وقدم مذكرة بها في ٤ / ٢ / ١٩٤١ تضمنت النقاط التالية :

١ ـ يجب أن تتخذ ألمانيا موقفاً متحفظاً جداً في سياستها العربية بحيث تتجنب أي سبب للحساسية الايطالية .

٢ ـ إن إلقاء المسألة العربية في أيدي إيطاليا لا يعني احجامنا عن القيام بأي مبادرة من جانبنا ، ولكن ينبغي أن نشارك الايطاليين وأن نترك لهم حرية العمل .

٣ ـ إن تزويد العراق بالأسلحة عبر الاتحاد السوفياتي أمر متعذر . ولا بد من دراسة هذا الموضوع بصورة موسعة والتعرف على إمكانية تزويده بها عن طريق اليابان أو الأخذ برأي

---

(١٠٠) الصباغ ، فرسان العروبة في العراق ، ص ٢١٨ ـ ٢٢٠ ، وإسماعيل ياغي ، **حركة رشيد عالي الكيلاني : دراسة في تطور الحركة الوطنية العراقية** (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٤) ، ص ٨٧ ـ ٨٨ ؛ الدرة ، **الحرب العراقية البريطانية** ، ص ١٨٣ ـ ١٨٤ ، وشوكت ، **سيرة وذكريات ثمانين عاماً ، ١٨٩٤ - ١٩٧٤** ، ص ٤٣٣ ـ ٤٣٥ .

(١٠١) «نص رسالة المفتي بالفرنسية،» في: ADAP, vol. 11, D 41 / 28171 - 5; DGFP, vol. 11, no. 680, pp. 1151 - 1155, and AA, PA, Usts., Irak, Bd. 1.

(١٠٢) DGFP, vol. 10, no. 403, pp. 559 - 560, and AA, PA, Usts., Iraq, Bd 1.

الأميرال كاناريس Canaris (مدير الاستخبارات العسكرية) وذلك بتهريب هذه الأسلحة عبر إيران .

٤ ـ لم ترد إيطاليا بعد على اقتراح وزير الخارجية فون ريبنتروب بشأن تقديم المعونة المالية للمفتي .

٥ ـ لا بد من الاتفاق مع قيادة الجيش الألماني OKW حول المسألة العربية . وينتظر وزير الخارجية خططاً محددة منها[١٠٣] .

وقد أجرى المستشار في وزارة الخارجية الألمانية كرامارتس (Kramarz) المكلف بالاتصال بقيادة الجيش الألماني ، مباحثات مع النقيب بيركنر (Hauptman Buerkner) من تلك القيادة . وتبيّن أن قيادة الجيش ترى ضرورة إعادة النظر في موضوع اطلاق يد إيطاليا في العمل السياسي في حوض البحر المتوسط بعامة والبلاد العربية بخاصة . وترى أيضاً ضرورة إقامة علاقات ودية مع العرب ، ودراسة إمكانية التعاون مع عبدالعزيز آل سعود مقابل اطلاق يده في شبه الجزيرة العربية وتوسيع حدوده الشمالية نحو شرقي الأردن ، وتزويده بالأسلحة عندما يحين الوقت للصدام مع بريطانيا ، وتأمينها عن طريق البحر الأحمر . وتقترح قيادة الجيش التعامل مع قادة الحركة الوطنية في سورية من خلال عملاء الاستخبارات الألمانية[١٠٤] .

التقى عثمان حداد بوكيل وزارة الخارجية الألماني (Woermann) وبحث معه النقاط التالية :

ـ اعتراف ألمانيا وإيطاليا بدولة عربية تشمل أقطار آسيا العربية وإصدار تصريح رسمي بذلك .

ـ تزويد الجيش العراقي بالأسلحة .

ـ تزويد المفتي بالمال اللازم لنشاطه السياسي والثوري في المنطقة .

ـ استئناف العلاقات الدبلوماسية بين العراق وألمانيا .

أبدى فورمان تحفظاً حول النقطة الأولى بسبب ما قد تحدثه من متاعب إذا علمت حكومة فيشي بذلك . وفي الوقت نفسه ، طلب فورمان من السفير الألماني بباريس أوتو آبتس O. Abetz رأيه في الموضوع[١٠٥] . وقد رد آبتس محذراً من تقديم وعود ألمانية سرية لانشاء دولة عربية كبرى ، لأن فرنسا ستعتبر ذلك نقضاً لاتفاقية الهدنة المبرمة معها . واقترح أن يتم

---

(١٠٣) « مذكرة رئيس الدائرة السياسية Woermann في ٤ / ٢ / ١٩٤١ ، » و ADAP, vol. 10, D 71 / 50751 - 2.

(١٠٤) « مذكرة Kramarz المؤرخة في ٥ / ٢ / ١٩٤١ ، » في: ADAP, D 833 / 280739 - 43.

(١٠٥) ADAP, «Woermann an Abetz, Berlin, 25 / 2 / 1941,» DX 647 / 255195.

التفاوض حول هذا الموضوع بسرية تامة ، وأوصى أن يتضمن الوعد إنشاء اتحاد فيدرالي من الدول العربية بحيث يكون لسورية وفلسطين وشرقي الأردن وضع خاص فيه . وحذر آبتس أيضاً من اعتراض فرنسا على إدخال أقطار المغرب العربي في هذا الاتحاد . واقترح أن تبتعد الحركة القومية العربية في نشاطها في المغرب العربي عن فكرة العروبة ، لمعارضة فرنسا الشديدة لذلك ، وأن تقتصر على فكرة الرابطة الاسلامية وأن توسع نطاق نشاطها الدعائي بحيث يشمل الأقطار الافريقية الاسلامية الأخرى(١٠٦) .

وأوضح فورمان لحداد أن الحكومة الألمانية تدرس تزويد العراق بالأسلحة وتجري مباحثات مع اليابان حول ذلك . أما مسألة الدعم المالي ، فقد بيّن حداد ضرورة التفريق بين الدعم المالي المطلوب للعراق من أجل تزويده بالأسلحة على شكل قرض مالي ، مقداره مليونا جنيه استرليني ، وبين الدعم المالي للمفتي . ووعد فورمان بدراسة هذا الموضوع . وأكد حداد لفورمان أن استئناف العلاقات الدبلوماسية بين العراق وألمانيا مرتبط بشرطين هما : إصدار التصريح المطلوب وضمان الدعم العسكري للعراق حين نشوب القتال بين العراق وانكلترا(١٠٧) .

لخص فورمان رأيه في المسألة العربية ، آخذاً بعين الاعتبار آراء الجهات الألمانية المختلفة ، في مذكرة مؤرخة في ٧ / ٣ / ١٩٤١(١٠٨) واشتملت على النقاط التالية :

١ ـ الاتحاد الفيدرالي العربي

يشمل الاتحاد الفيدرالي العربي الذي يطالب به القوميون العرب : العربية السعودية واليمن والمنطقة الواقعة تحت النفوذ البريطاني في شبه الجزيرة العربية والعراق ، والأقطار الواقعة تحت الانتدابين البريطاني والفرنسي ، وهي فلسطين وشرقي الأردن وسورية ولبنان ، كما يشمل مصر والسودان . ولهذا الاتحاد العربي أهمية استراتيجية كبيرة ، فمنه تمر قناة السويس أهم الطرق البحرية البريطانية ، ويشكل جسراً برياً يربط افريقية بالهند تمر عليه القوات والمواد الحربية المتجهة نحو مصر وتركيا . ويمر بهذا الاتحاد طريق بري يمكن أن يلتقي عليه الاتحاد السوفياتي وانكلترا . كما أنه يعتبر ممراً جوياً للامبراطورية البريطانية . وفيه مخزون نفطي هائل في العراق ينقل بالأنابيب إلى البحر المتوسط .

إن إمكانات العمل العسكري للمحور في هذه المنطقة ضد بريطانيا متوافرة : إما ضد مصر من ليبيا أو احتلال الجسر الأرضي الممتد من العراق إلى فلسطين ، مع ضمان حياد

---

(١٠٦) ADAP, «Abetz an Woermann, Paris, Telegram, vom 28 / 3 / 1941,» D 71 / 50757 - 8.

(١٠٧) ADAP, «Aufzeichnung Woermann, Berlin, 26 / 2 / 1941,» vol. 10, 71 / 50754 - 6.

(١٠٨) ADAP, «Aufzeichnung Woermann Berlin, 7 / 3 / 1941, Aufzeichnung Zur Arabische Frage,» D 71 / 50760 - 77.

تركيا . أما العناصر التي يمكن التعاون معها في هذه المنطقة فهي ثلاثة : مصر ، وعبدالعزيز بن سعود ، والعراق . والتعاون مع مصر في الوقت الراهن مستبعد ، ولذا يبقى أمامنا ابن سعود والحكومة العراقية ، ويضاف إليهما مفتي فلسطين أمين الحسيني الذي يحتل موقعاً قيادياً مهماً بين العرب ؛ وهو يطالب باحتكار المسائل العربية . ويجب أن ندرك أن فكرة الجهاد الاسلامي متعذرة التنفيذ في الوضع الراهن للمسلمين . والعرب الذين سيدخلون في لعبتنا لا يقاتلون من أجل أهداف دينية ، وإنما من أجل أهداف سياسية .

٢ ـ التصريح الألماني ـ الايطالي

تؤكد هذه القيادات العربية على استعداد العرب للكفاح ضد انكلترا ، ولكنها تصر على الحصول على تصريح من ألمانيا وإيطاليا بضمان الاستقلال الكامل للاتحاد الفيدرالي العربي . وهي تعتبر مثل هذا التصريح شرطاً مسبقاً لشن حرب مفتوحة على انكلترا . وإذا استثنينا السؤال المهم ، وهو ما إذا كان العرب قد بلغوا مرحلة النضج لانشاء الاتحاد العربي المطلوب ، والذي لم نبت فيه بعد ، تبقى أمامنا عوائق أخرى لاصدار هذا التصريح . وأول هذه العوائق الخطط الايطالية في الشرق الأدنى التي تتعارض وقيام الاتحاد المذكور . ولذا لا بد من التفاوض مع إيطاليا لتحديد أهدافها في المنطقة العربية ، وهذا يحتاج إلى وقت طويل . وثاني هذه العوائق فرنسا التي التزمت ألمانيا نحوها بالحفاظ على مستعمراتها بموجب اتفاقية الهدنة المبرمة مع الماريشال بيتان Pétain . وسوف يكون لمثل هذا التصريح تأثير في فرنسا نفسها وفي مستعمراتها بحيث تتعزز وتقوى الحركة الديغولية . وعلى أي حال يبقى سؤال آخر ، وهو مستقبل فرنسا في سورية ولبنان . وهو سؤال يحتاج إلى مزيد من الوقت للاجابة عليه . وهناك عائق ثالث ، وهو الأطماع التركية في سورية التي أشار إليها السفير الألماني في أنقرة فون بابن Von Papen ولا بد لألمانيا من اتخاذ قرار بهذا الصدد . والعائق الرابع الاتحاد السوفييتي الذي يطمع في الأقطار الواقعة إلى جنوبه . وهل ستأخذ ألمانيا ذلك في حسابها عند تقرير سياستها العربية ؟

٣ ـ التعاون العربي ـ الألماني

وفي ضوء ذلك ، يقترح فورمان التعاون مع العرب من خلال التأكيد على النصر النهائي للمحور ونفي أي أطماع أرضية لألمانيا في البلاد العربية ، والتحالف معهم ضد الأعداء المشتركين الانكليز واليهود . أما اشكال الدعم الألماني للعرب في الوقت الراهن ، فهي :

ـ الدعاية من خلال الاذاعة باللغة العربية والاتصال بالصحف والنشرات الاخبارية العربية والاتصال بالشخصيات السياسية العربية .

ـ اعمال المقاومة والتخريب وتكليف الاستخبارات الألمانية Abwehr بهذه المهمة ،

بحيث تشمل مصر وفلسطين وشرقي الأردن والعراق .

- تلبية المطالب العراقية الخاصة بالأسلحة والتي تشمل تسليح فرقة عسكرية كاملة (٤٠٠ رشاش MGS مع ذخيرتها و٥٠ سيارة مدرعة خفيفة و١٠ بطاريات مضادة للطائرات مع الأجهزة والذخيرة والمتفجرات ، ومئة ألف جهاز واق من الغازات) . وهذا يحتاج إلى قرار من الزعيم هتلر . فإذا صدر هذا القرار لا بد من تأمين وصولها إلى العراق عن طريق تركيا وإيران سراً ، وليس عن طريق تركيا - العراق مباشرة بسبب معارضته الحكومة التركية ، ولا بد أيضاً من أخذ موافقة الحكومة الايرانية على ذلك .

- دعم العراق مالياً بواسطة قرض لتسديد ثمن الأسلحة ، وتأمين الدعم المالي للعراق في حالة دخوله في نزاع مسلح مع بريطانيا .

- دعم المفتي مالياً وذلك بدفع مبلغ مئة الف مارك كدفعة واحدة .

أيد سكرتير الدولة الألماني فون فايتسزيكر Von Weizsaecker ما جاء في مذكرة فورمان مع بعض التحفظات حول أخذ الأطماع الروسية والتركية بعين الاعتبار[١٠٩] . ووافق عليها وزير الخارجية فون ريبنتروب في ٢١ / ٣ / ١٩٤١[١١٠] .

وأعدت وزارة الخارجية الألمانية رداً على رسالة المفتي وقعه سكرتير الدولة فايتسزيكر تضمن وعوداً غامضة بالاعتراف باستقلال البلاد العربية وبمساندة العرب عسكرياً إذا اضطروا إلى الحرب ضد انكلترا . وجاء في هذا الرد ما يلي :

« إن ألمانيا التي لم تحتل قط أرضاً عربية ، لا تستهدف الاستيلاء على أي جزء من البلاد العربية . وهي ترى أن الشعب العربي ، وهو شعب ذو ثقافة قديمة وقد برهن على لياقته الادارية وفضائله العسكرية لجدير بأن يحكم بلاده بنفسه . ولهذا فإن ألمانيا تعترف باستقلال البلاد العربية استقلالاً تاماً . ويحق للبلاد العربية التي لم تستقل حتى الآن أن تنال استقلالها التام .

إن كلا من الأمتين الألمانية والعربية متفقتان على الكفاح ضد عدوهما المشترك أي الانكليز واليهود . إن ألمانيا مستعدة للعمل المشترك معكم ، ولمساعدتكم مساعدة عسكرية فعالة على قدر الاستطاعة إذا اضطررتم إلى الحرب ضد الانكليز لتحقيق غاية شعبكم ، وذلك بناء على صداقة ألمانيا وانجازاً للرغبة التي أبديتموها بواسطة سكرتيركم الخاص . إن ألمانيا مستعدة أيضاً لتسليم المواد الحربية فوراً لتقوية استعداد الأمة العربية للحرب المحتملة ضد الانكليز متى أمكن وجود طريق لنقل هذه المواد الحربية »[١١١] .

(١٠٩) ADAP, «Aufzeichnung Weizsaecker, Berlin, 12/3/1941,» D 71/50811 - 2.

(١١٠) « برقية الوزير المفوض Von Rintelin في ٢١ / ٣ / ١٩٤١ ، » في : ADAP, D 71/50830 - 31.

(١١١) DGFP, Berlin, 11/3/1941 and 8/4/1941, vol. 12, no. 295, pp. 488 - 490, and حداد ، حركة رشيد عالي الكيلاني سنة ١٩٤١ ، ص ١٠٦ - ١٠٨ .

واقترح فايتسزيكر على المفتي عودة سكرتيره للتفاوض في التفصيلات المتعلقة بالعمل المشترك بين الطرفين أو إرسال مندوب آخر غيره . كما رجاه أن يبقى مضمون هذه الرسالة مكتوماً ، وأبلغه أن الحكومة الايطالية قد أخذت علماً بهذا المضمون ووافقت عليه .

لعل أهم ما في الرد الألماني على رسالة المفتي ليس مضمونه وإنما التدابير التي اتخذتها الحكومة الألمانية في أعقابه . فقد وافق وزير الخارجية على دفع مئة ألف مارك ألماني ولمرة واحدة للمفتي . ولم يوافق على دفع مبلغ عشرة آلاف جنيه استرليني شهرياً كما طالب عثمان حداد . كما شرعت وزارة الخارجية الألمانية بالاتصال بالمفتي باعتباره الشخص المعني بالقضايا العربية العامة . وفتحت منذئذ باب الاتصال بعبدالعزيز بن سعود وبالحكومة العراقية والزعماء الوطنيين السوريين . واتجهت إلى تعزيز الدعاية الألمانية في البلاد العربية . فازدادت فترة الارسال في إذاعة برلين العربية وزادت مدتها اليومية من (٩٥) دقيقة إلى (٢٠٥) دقائق . وصدرت طبعة عربية لصحيفة الجيش الألماني (الاشارة : Signal) وأصدرت إذاعة الرايخ صحيفة « بريد الشرق » مرتين في الأسبوع وكانت توزع مجاناً . وأصبحت الصحف العربية تتلقى بانتظام نشرات وكالتي الأنباء الألمانية Tranozean ووكالة الأنباء الألمانية D.N.B. باللغة العربية[١١٢] . وتقرر توسيع نطاق الاستخبارات ومكافحة التجسس Abwehr في كل من سورية ولبنان وفلسطين وشرقي الأردن ومصر[١١٣] .

لماذا تغيّر موقف ألمانيا ، وأقدمت على هذا النشاط بعد أن كانت قد اعتبرت منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط منطقة نفوذ إيطالية ؟ لا بد من العودة إلى تطور العمليات العسكرية في ساحات القتال لنعرف أسباب هذا التغير . فمن المعروف أن الهجوم الايطالي على مصر قد بدأ في ١٣ أيلول / سبتمبر سنة ١٩٤٠ دون احراز نتائج ملموسة . وفي ٩ كانون الأول / ديسمبر سنة ١٩٤٠ ، شن الجنرال ويفل ، قائد القوات البريطانية في الشرق الأوسط ، هجوماً على القوات الايطالية وردها على أعقابها وطاردها إلى خارج الحدود المصرية ، وتراجعت من السلوم إلى بردية . ومنيت القوات الايطالية بقيادة الجنرال غراتسياني Graziani بهزيمة ساحقة ، استسلم على أثرها تسعة عشر جنرالاً ومائة وثلاثون ألف جندي إيطالي ، وأصبحت برقة بيد القوات البريطانية . أذهلت هذه الهزيمة هتلر ، وطلبت إيطاليا المعونة منه في كانون الأول / ديسمبر سنة ١٩٤٠ لنجدتها في اليونان . ثم طلبت المعونة منه ثانية في ١٩ من الشهر نفسه لنجدة قواتها في ليبيا . فاضطر إلى تقديم النجدة . وفي ٥ شباط / فبراير سنة ١٩٤١ ، أبلغ موسوليني بارسال فرقة مدرعة من الجيش الألماني (الفرقة الافريقية Afrika Korps) بقيادة الجنرال أرفين رومل Erwin Rommel[١١٤] . وأصبحت

(١١٢) DGFP, «Ruele's Notes for Ribbentrob, Berlin,» vol. 12, 5/51941.

(١١٣) AA, PA, USts., Iraq, Bd. 1, KW, «Geplante, Massnamen des Amtes Ausland/Abwehr in Vorderen Orient, Berlin, 25/3/1941,».

(١١٤) Winston S. Churchill, *The Second World War*, 6 vols (London: Cassell, 1950 - 1954), vol. 3: *The Great Alliance*, pp. 374 - 379.

ألمانيا منذئذ معنية مباشرة بمنطقة شرقي البحر الأبيض المتوسط . واقتضى الوضع الجديد إعادة النظر في سياستها نحو العرب . ورأت أن لا بد من اتخاذ خطوات إيجابية في هذا الصدد .

وكانت قد عينت أوتوفون هنتج Otto Von Hentig الوزير المفوض في وزارة الخارجية مسؤولاً عن النشاط الألماني في سورية ولبنان في ٨ كانون الثاني / يناير سنة ١٩٤١ ، وحددت مهمته بما يلي :

- تقديم تقارير عن الوضع السياسي والعسكري في سورية ولبنان والبلاد المجاورة لهما ، وعن الوسائل الدفاعية الفرنسية ونشاط الحركة الديغولية ودعاية الحلفاء .
- تقديم مقترحات تتعلق بالسياسة الألمانية نحو البلاد العربية .
- دراسة المصالح الاقتصادية والثقافية الألمانية في البلاد وتقديم تقارير عنها .
- تجنب تأييد أو دعم أي شخص أو حركة تعمل ضد الحكومة الفرنسية[١١٥] .

أما في مصر ، فقد حاول رئيس وزرائها علي ماهر الحفاظ على حياد بلاده في النزاع الدولي ، غير أن حياد مصر الحقيقي كان أمراً مستبعداً ما دامت مرتبطة بالمعاهدة المصرية البريطانية لسنة ١٩٣٦ ؛ فقد نصت المادة الثالثة منها على أنه إذا اشتبك أحد الطرفين في حرب فإن الطرف الآخر يهب لنجدته بصفته حليفاً . وانحصرت معونة مصر لبريطانيا في تقديم التسهيلات والمساعدات داخل حدودها بما في ذلك استخدام موانئها ومطاراتها وطرق المواصلات ، واتخاذ التدابير الادارية والتشريعية ، بما في ذلك إعلان الاحكام العرفية وإقامة رقابة وافية على الأنباء[١١٦] .

وكما انقسم السياسيون في العراق حول الموقف من الحرب كذلك انقسم السياسيون المصريون ، فقد رأى فريق أن تستجيب مصر إلى ما تطلبه منها انكلترا بحكم المعاهدة دون زيادة أو نقصان ، بينما رأى فريق آخر أن على مصر أن لا تراهن على الجواد الخاسر وأن لا تربط مصيرها بمصير الامبراطورية البريطانية المهزومة . وتبنت وزارة علي ماهر الرأي الأول ، وشجعها على ذلك ما كانت تذيعه محطات الاذاعة الألمانية من أن ألمانيا تقدر موقف مصر الخاص ولا تعتبر مساعدتها لانكلترا في حدود احكام المعاهدة عملاً عدوانياً[١١٧] .

---

(١١٥) AA, PA, Sts., Syrien, «Telegram Veizsaecker an von Henting, Berlin, 8/ 1/ 1941,».

(١١٦) «Treaty of Alliance between High Commissioner in Respect of the United Kingdom and High Commissioner, the King of Egypt, London, August 26, 1936,» in: Great Britain, *Great Britain and Egypt, 1914 - 1945*, Information Papers, no. 19, pp. 190 - 192.

(١١٧) محمد حسين هيكل ، مذكرات في السياسة المصرية ، ٢ ج (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥١ - ١٩٥٣) ، ج ٢ ، ص ١٥١ - ١٥٣ .

وحرصت حكومة علي ماهر على تنفيذ المعاهدة في أضيق حدودها ، ولكن الخلاف في الرأي بين السياسيين المصريين اشتد بعد دخول إيطاليا الحرب وإعلانها عن عزمها غزو مصر لاخراج الانكليز منها . فالحزب السعدي ، بزعامة الدكتور أحمد ماهر ، رأى أن على مصر أن تعلن الحرب على دولتي المحور وأن هذه المساهمة في الحرب ستمنح مصر حق جلاء القوات البريطانية عن أراضيها عند انتهاء الحرب بانتصار الحلفاء[١١٨] ، وشاركه في هذا الرأي حزب الوفد برئاسة مصطفى النحاس . واتخذ الحزب الحر الدستوري ، بزعامة محمد محمود ، موقفاً مماثلاً لموقف حكومة علي ماهر . واشترك هؤلاء والسعديون في وزارة حسن صبري التي خلفت وزارة علي ماهر في ٢٩ / ٦ / ١٩٤٠ . واستقال الوزراء السعديون ، بعد فترة وجيزة ، لأن الحكومة رفضت إعلان الحرب على دولتي المحور[١١٩] . ولكن عمر الوزارة كان قصيراً ؛ إذ توفي رئيسها في ١٤ / ١١ / ١٩٤٠ أثناء قراءته خطاب العرش أمام مجلس الأمة . وخلفه في رئاسة الحكومة حسين سري[١٢٠] الذي سار على النهج نفسه .

حاول الخديوي عباس حلمي ، الذي خلع في ١٩ / ١٢ / ١٩١٤ عن عرش مصر ، الإفادة من النزاع الدولي لصالحه ، فأجرى اتصالات بألمانيا سنة ١٩٤٠ ، وعرض عليها تشكيل حكومة مصرية في المنفى لمناهضة بريطانيا . ولعب نائب وزير الخارجية السعودي فؤاد حمزة دوراً مهماً في تسهيل الاتصال بين الخديوي المخلوع وألمانيا[١٢١] . واتصل الخديوي بسفير ألمانيا بباريس أوتو آبتس O. Abetz فما كان من هذا إلا أن طلب من وكيل وزارة الخارجية الألمانية في ٨ / ٣ / ١٩٤١ أن يسهل للخديوي مقابلة أحد المسؤولين الألمان . ورتبت مقابلة في مدينة كان Cannes الفرنسية حيث يقيم الخديوي في نهاية آذار / مارس وبداية نيسان / ابريل سنة ١٩٤١ . وعلى أثر هذا اللقاء ، استمرت الاتصالات بالخديوي ، وكان لهذه الاتصالات فائدة بالنسبة إلى ألمانيا لما يتمتع به من عطف لدى الوطنيين المصريين ولما له من تأثير في الأوساط التركية . غير أن الألمان لم يفكروا قط باستبدال عباس حلمي بفاروق . كما أنه لم يرد في الخطط السياسية الألمانية للوطن العربي ذكر للخديوي . واقتصرت الدعاية الألمانية على ذكر تحركاته[١٢٢] .

كانت الاستخبارات الألمانية ، بقيادة الأميرال كاناريس ، قد أبدت اهتماماً بمصر قبل اندلاع الحرب، وأرسلت أحد رجالها الموثوقين الميجور فيدلر Fiedler إلى القاهرة، غير أنه

---

(١١٨) المصدر نفسه ، ص ١٥٦ - ١٥٧ .

(١١٩) المصدر نفسه ، ص ١٦٨ - ١٦٩ .

(١٢٠) المصدر نفسه ، ص ١٦٣ - ١٨٠ .

(١٢١) AA, PA, Sts., Aegypten I, «Mitteilung Woermann, vom 15 / 4 / 1941,» p.173598-9.
كان عباس حلمي الخديوي السادس والأخير في مصر ، ولد في ١٦ / ٧ / ١٨٧٤ واعتلى عرش مصر في ٨ / ١ / ١٨٩٢ وتنازل عن عرش مصر ببيان أصدره في لوزان في ١٢ / ٥ / ١٩٣١ .

(١٢٢) Schroeder, *Deutschland und der Mittlere Osten im Zweiten Weltkrieg*, p. 59.

عاد إلى ألمانيا عند بداية الحرب دون أن يتمكن من إنشاء شبكة للتجسس الألماني في مصر . وفي أواخر سنة ١٩٣٩ ، تم التعارف بين الميجور نيكولاوس ريتر Nikolaus Ritter ، من الاستخبارات الألمانية ، والأمير لازلوفون المازي Laszlo von almasy ، أحد ضباط سلاح الجو الذي عمل بعد سنة ١٩١٨ رساماً للخرائط وباحثاً في مصر ، أقام خلالها صلات جيدة مع الأوساط السياسية الوطنية المصرية بعامة ومع اللواء عزيز علي المصري بخاصة . ووضع المازي وريتر خططاً لاعادة الصلة بمجموعات الضباط الوطنيين المصريين منذ أواسط ١٩٤٠ . ومنذئذ أخذت الدائرة الأجنبية في الاستخبارات الألمانية تجمع المعلومات العسكرية والسياسية والمناخية عن مصر . وكان الوزير المفوض الهنغاري بمصر يزود الميجور ريتر في بودابست بالمعلومات اللازمة . وجلب الوزير المفوض جهاز إرسال إلى القاهرة خبأه في مذبح إحدى الكنائس تحت اشراف أحد رجال الدين النمساويين في آذار / مارس سنة ١٩٤١ . وبذلك أمّن الاتصال بالاستخبارات الألمانية[١٢٣] .

وكانت ألمانيا على علم بنوايا الملك فاروق وعواطفه الطيبة نحوها . فقد استدعى عاهل مصر الوزير المفوض البلغاري في القاهرة واستوضح منه عن الوضع في شبه جزيرة البلقان وعن سياسة بلغاريا ، واستعرض معه وضع مصر الصعب ، وأبدى تخوفه من أن يبلغ الضغط البريطاني عليها حداً لا يطاق[١٢٤] . وحرص فاروق على نقل عواطفه المؤيدة للمحور إلى المسؤولين الألمان . فقد قابل الأمير المصري محمد إبراهيم سفير ألمانيا في باريس في أواخر شباط / فبراير سنة ١٩٤١ أثناء مروره بالعاصمة الفرنسية في طريقه إلى اسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية ، وأبلغه أن ملك مصر يبذل كل ما في وسعه لتخفيف الضغوط البريطانية على حكومته[١٢٥] . وكان السفير البريطاني في القاهرة على علم بموقف الملك الودي من دولتي المحور .

أما في المغرب العربي ، فقد كان النفوذ الألماني ، خلال هذه الفترة ، ضعيفاً جداً . ولم تبد الصحف العربية في الأقطار المغربية الثلاثة اهتماماً بألمانيا النازية . ويعود ذلك إلى تصريحات هتلر حول الأطماع الاستعمارية الألمانية في افريقية الوسطى[١٢٦] . والتي وضعت المانيا النازية في صف إيطاليا الاستعمارية . ولم تسع المانيا إلى الوقوف إلى جانب عرب المغرب في مقاومتهم للاستعمار الفرنسي والاستعمار الايطالي والاستعمار الاسباني ، كما فعلت في المشرق العربي[١٢٧] .

---

(١٢٣) المصدر نفسه ، ص ٦٠ .

(١٢٤) AA, PA, Sts., Aegypten, «Telegram Richthoven, Sofia, 10 / 11 / 1940,».

(١٢٥) AA, PA, Sts., Aegypten, «Abetz an Auswaertinges Amt, Paris, 25 / 2 / 1941,».

(١٢٦) Helmut J.F. Mejcher, «North Africa in the Strategy and Politics of the Axis Powers, 1936 - 1943,» *Cahiers de Tunisie*, vol. 29, no. 117 - 118 (1981), p. 637, and Hildebrand, *Vom Reich Zum Weltreich, Hitler, NSDAP und Koloniale Frage, 1919 - 1945*, p. 13 f.

(١٢٧) المصدر نفسه ، ص ٦٣٧ .

لقد كان من خطط ألمانيا أن يصبح المغرب العربي جسراً بين أوروبا الجرمانية والمستعمرات الألمانية في افريقية الوسطى . وظهرت أطماعها جلية في الأقطار المغربية بعد توقيع الهدنة الألمانية ـ الفرنسية واحتمال قيام تعاون عسكري مع حكومة فيشي خلال عامي ١٩٤٠ و١٩٤١ . وظهرت هذه الأطماع في المطالب الألمانية التي قدمت إلى الماريشال بيتان في ٥ تموز / يوليو سنة ١٩٤٠ والتي تشمل الحصول على ثمانية مطارات في سلطنة مراكش[١٢٨] كما برزت هذه الأطماع في مفاوضات ألمانيا مع إسبانيا لدخول الحرب إلى جانب دول المحور . فقد اشترطت اسبانيا ضم منطقة وهران الجزائرية وتوحيد سلطنة مراكش تحت حمايتها وتوسيع المنطقة الصحراوية التابعة لها حتى درجة عرض ٢٠° وتوسيع الشريط الساحلي التابع لها بحيث يضم المنطقة الواقعة بين مصب النيجر ورأس لوبيز Cap Lopez . وطالبت بتزويدها بالأسلحة والذخيرة اللازمة لذلك[١٢٩] .

وفي مشروعات السلام التي أعدتها السلطات الألمانية سنة ١٩٤٠ ، ورد إكراه فرنسا على التنازل لألمانيا عن معظم المنشآت المعدنية في المغرب العربي . وكان هتلر قد عارض أطماع موسوليني في الحصول على تنازل من حكومة فيشي لايطاليا عن القواعد العسكرية في تونس . وكان المبرر الذي قدمه هتلر للكونت شيانو أن مثل هذا التنازل سيؤدي إلى انحلال الامبراطورية الاستعمارية الفرنسية . أما الدافع الحقيقي لهذا الموقف ، فهو طمع ألمانيا في استعمال هذه القواعد أو امتلاكها . وطالبت ألمانيا بمشاركة في استغلال الثروات الاقتصادية المغربية أثناء المفاوضات التي أسفرت عن توقيع بروتوكول باريس في ٢٨ / ٥ / ١٩٤١ . وطالبت بالتنازل عن بعض القواعد في مراكش واستعمال قاعدة بنزرت[١٣٠] .

غير أن هذه الأطماع الألمانية تعارضت بجلاء والدعاية الألمانية الموجهة إلى الأقطار المغربية . ففي المرحلة الأولى من الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٠) ، ركزت الدعاية الألمانية على الدعوة إلى السلام وكسب ثقة عرب المغرب ، وزعزعة ثقتهم بالجيوش الفرنسية والانكليزية ، ووضع العراقيل أمام تجنيد المغاربة في الجيوش الفرنسية . وبعد هزيمة فرنسا سعت ألمانيا بكل الوسائل إلى إعداد الرأي العام المغربي لتحولات محتملة في الوضع السياسي في الأقطار المغربية . غير أن الجهود الألمانية في هذا الصدد اتصفت بالحذر والغموض ، واستهدفت إضعاف وضع فرنسا دون تشجيع الحركات الوطنية المغربية .

استخدمت المانيا ، في دعايتها ، المنشورات بالعربية والفرنسية وهذه المنشورات كانت تقذف بها الطائرات بكميات كبيرة على جبهات القتال وعلى المدن المغربية . كما استعملت مكبرات الصوت على الجبهات ومخاطبة الجنود المغاربة بالعربية مبينة لهم أن ألمانيا تريد

---

(١٢٨) Ageron, *L Algérie algérienne de Napoléon à De Gaulle*, p. 13 f.

(١٢٩) « مذكرة فايتسز بكر في ٩ / ٦ / ١٩٤٠ وبرقية فورمان في ١٩٤٠/٦/٢٥ ،» في: AA, PA, Sts. Marokko, Bd. 1.

(١٣٠) المصدر نفسه ، ص ١٨١ ـ ١٨٢ .

السلام ، وتدعو هؤلاء الجنود إلى ترك الخدمة العسكرية . ولجأت الدعاية الألمانية إلى الاذاعة ، فمنذ سنة ١٩٣٤ أنشأت ألمانيا إذاعة بالعربية ترسل بالموجات القصيرة . ومنذ إبرام الاتفاق الايطالي ـ الانكليزي ، في ١٦ / ٤ / ١٩٣٨ ، الذي وضع حداً لحرب الاذاعات باللغة العربية والتي كانت تشنها إذاعة باري ، حلت الاذاعات الألمانية محلها وبفعالية متفوقة . وكان نطاق الدعاية الألمانية واسعاً رغم قلة عدد أجهزة الراديو (المذياع) التي يمتلكها السكان . ففي سلطنة مراكش ، لم يزد عدد هذه الأجهزة على (٤٦٦٠) جهازاً في الأول من تشرين الأول / اكتوبر سنة ١٩٣٨ . ولم يزد عدد هذه الأجهزة في الجزائر على (٩٨٨٣) جهازاً سنة ١٩٤١ .

وأخذت إذاعتا برلين وشتوتجارت توجهان برامجها بالعربية منذ ٢٥ نيسان / ابريل سنة ١٩٣٩ . وتلتهما ثلاث محطات إرسال أخرى في ميونخ وساربروكن وفرانكفورت جميعها موجهة إلى المشرق والمغرب العربيين. وبرز، في هذه البرامج يونس البحري (من العراق) والدكتور تقي الدين الهلالي (من مراكش) . وكانت إذاعة برلين تقدم برامج بالعربية العامية المغربية والبربرية . ومنذ ١٥ / ١١ / ١٩٣٩ أخذت تقدم ثلاث نشرات إخبارية يومياً . وبلغ عدد هذه النشرات الاخبارية خمساً منذ بداية سنة ١٩٤٠ . ومثلما تناولت الدعاية الألمانية الظلم والاضطهاد اللذين تعرض لهما العرب على يد فرنسا وبريطانيا في الوطن العربي ركزت على الدعوة إلى الوحدة العربية . ومن الشعارات التي كانت ترددها الاذاعات الألمانية : « من أجل تحقيق الوحدة العربية استعدوا للعمل ! الأمة العربية لم تمت ! كلّا هي لم تمت ! أيها العرب في كل الأقطار وحدوا صفوفكم وحرروا أنفسكم ! »[١٣١] . وكثيراً ما كانت تشيد بثورة الريف وبقائدها عبدالكريم ، وبالحزب الدستوري الجديد وبزعيمه الحبيب بورقيبة وبحزب الشعب الجزائري وبزعيمه مصالي الحاج . ولم تتردد في إغداق الوعود المعسولة على العرب ، فقد جاء في تعليق إخباري أذيع في ٢٣ / ٤ / ١٩٤٠ « تتجه الآمال نحو انتصار ألمانيا الذي هو نصر للعدل على الظلم وتحرر للعرب . . . لقد بعث الله الألمان لينتقموا لكم من هؤلاء الفرنسيين الملطخة أيديهم بالدماء . . . » و « سوف تخلّص ألمانيا شعوب المغرب العربي من النير الفرنسي . . وقريباً لن يبقى لفرنسا وجود في الشمال الافريقي » . (١ / ٥ / ١٩٤٠) « واليوم تتوغل القوات الألمانية في فرنسا وتدمر خط ماجينو . . أيها المغاربة لقد دنا خلاصكم ولا بد أن تزول فرنسا ! » (١٤ / ٥ / ١٩٤٠) . ومنذ ١٧ أيار / مايو سنة ١٩٤٠ ، شرعت إذاعة برلين تعلن انتصار الألمان القادمين للانتقام للمغاربة وإفناء الفرنسيين المستعمرين الذين سيعاقبون عقوبة لا مثيل لها[١٣٢] . ونقلت إلى مستمعيها المغاربة بيانات لجنة المقاومة التي شكلها الحزب الدستوري الجديد بتونس .

ووزعت منشورات في مراكش في حزيران / يونيو سنة ١٩٤٠ قادمة من طنجة تقول : « هل تجهلون أن البواخر التي خرجت، من ميناء الدار البيضاء محملة بأخوانكم قد غرقت في عرض البحر؟ هل

(١٣١) المصدر نفسه ، ص ١٨٥ ـ ١٨٧ .

(١٣٢) المصدر نفسه ، ص ١٨٨ .

تجهلون أنه لم يبق يهودي أو غير يهودي بباريس التي دمرتها الطائرات الألمانية ؟ هل تجهلون أن جنود فرنسا رفضوا القتال وفروا كالأرانب واختفوا في الجبال ؟ »[١٣٣] .

غير أن الدعاية الألمانية عدلت من أهدافها بعد استسلام فرنسا وتوقيع اتفاقية الهدنة معها . فقد استخدم الألمان إذاعة باريس العالمية Paris Mondial بعد وقوعها بأيديهم في ٢٠ / ٧ / ١٩٤٠ ، وبدأت تذيع باللهجتين المغربية والقبائلية بعد ثلاثة أشهر[١٣٤] .

وأطلقت السلطات الألمانية سراح المعتقلين السياسيين الجزائريين . ووضعت نحو ستين ألف مقاتل مغربي من أسرى الحرب في معسكرات الاعتقال تحت دعاية ألمانية مركزة . وأنشأت بباريس مكتباً للدعاية متخصصاً في الشؤون المغربية في كانون الأول / ديسمبر سنة ١٩٤٠ بإدارة القنصل الألماني فاسل Vassel يساعده ياسين عبدالرحمن . وضم المكتب ثلاثة أقسام هي : جزائري بإدارة راجف بلقاسم من قادة نجم الشمال الافريقي واغربوشان محمد من قادة حزب الشعب الجزائري (وكانا يذيعان باللهجة القبائلية) ، ومراكشي يديره بوزان ، وتونسي يديره بشير مهدي ويساعده سليمان بن أحمد جراد .

وتعاون محمد المضي ، الكابتن السابق في الجيش الفرنسي ، مع السلطات الألمانية ، وأنشأ في ١٠ / ٤ / ١٩٤٠ ، لجنة مغربية أصبحت نواة للحزب الوطني الاشتراكي المغربي وضمت العديد من الجزائريين مثل محمدي سعيد وفضل العربي وعمار نارون[١٣٥] .

ولو عدنا إلى تقارير قناصل ألمانيا في أقطار المغرب العربي ، وبخاصة تقارير القناصل المقيمين في طنجة وتطوان والدار البيضاء والجزائر وتونس، لوجدنا أنها تؤكد على أن السكان العرب قد توصلوا إلى قناعات بأن فرنسا لم تهزم في حربها مع ألمانيا سنة ١٩٤٠ ، وأن هؤلاء السكان ما زالوا على ولائهم لفرنسا ، وهو ، في تقديرهم ، ولاء العبد للسيد[١٣٦] . هذا التناقض لا يفسره إلا شيء واحد ، وهو النظرة العرقية العمياء وعدم وضوح السياسة الألمانية تجاه هذا الجزء من الوطن العربي وفقدان الثقة بين الحركات الوطنية المغربية ودولتي المحور ، وعزلة الدبلوماسيين الألمان الذين اقتصروا في علاقاتهم واتصالاتهم على المعمرين الأوروبيين .

رابعاً : ألمانيا النازية وحكومة الدفاع الوطني العراقية ١٩٤١

أدى الخلاف بين الفريق الذي يقوده الوصي عبدالاله ، المؤمن بالنصر النهائي للحلفاء

(١٣٣) المصدر نفسه ، ص ١٨٩ .

(١٣٤) المصدر نفسه ، ص ١٩٠ .

(١٣٥) المصدر نفسه ، ص ١٩١ ـ ١٩٤ ، وأبو القاسم سعدالله ، **الحركة الوطنية الجزائرية** (بيروت : دار الآداب ، ١٩٦٩ ـ ١٩٧٥) ، ج ٣ ، ص ٢٠٤ .

(١٣٦) أنظر ملف : AA, PA, Sts., Marokko, Bd. 1.

وبضرورة التعاون التام مع الحليفة بريطانيا ، والفريق الذي يتزعمه المفتي ورشيد عالي الكيلاني ، الداعي إلى التعاون مع دولتي المحور ، إلى أزمة سياسية في العراق في نهاية آذار / مارس سنة **١٩٤١** . واعتمد الفريق الثاني على كبار قادة الجيش (المربع الذهبي) الذين كانوا يشكلون قوة ضاغطة على أي رئيس حكومة . وكان الوصي وأنصاره يدركون هذه الحقيقة ، ويسعون إلى التخلص من هؤلاء الضباط . وأخذت بريطانيا تضغط عليه في هذا الاتجاه[١٣٧] ، وبخاصة بعد أن علمت أن المفتي والكيلاني شرعا في الاتصال بدولتي المحور لكسب تأييدهما . كما شعر المربع الذهبي أن رئيس الوزراء ، طه الهاشمي ، الذي جاءوا به إلى السلطة ، يحاول البطش بهم ، وذلك عندما قرر نقل العقيد كامل شبيب من موقعه في **٢٦ / ٣ / ١٩٤١** . ولذلك ، وقفوا في وجهه ، وحاولوا دون تنفيذ القرار ، وأدركوا أيضاً أن الخطر يقترب منهم ، ولذا تحركوا بسرعة وقرروا الاطاحة بوزارة طه الهاشمي ، وتأليف حكومة جديدة برئاسة الكيلاني تتبنى موقفهم وتسير على النهج الذي اختطته اللجنة القومية العربية برئاسة المفتي .

ونفذ القادة العسكريون انقلابهم في الثاني من نيسان / ابريل سنة **١٩٤١** ، وأجبروا طه الهاشمي على الاستقالة . وعلى أثر ذلك ، هرب الوصي من بغداد إلى الحبانية فالبصرة ، ومنها انتقل جواً إلى القدس فعمان ، يرافقه عدد من أنصاره من رؤساء الوزارات والوزراء العراقيين . وعهد الجيش إلى الكيلاني بتأليف حكومة الدفاع الوطني في الثالث من نيسان / ابريل[١٣٨] . واجتمع مجلس الأمة العراقي في العاشر من نيسان / ابريل ،وقرر عزل الأمير عبدالاله عن الوصاية على العرش وانتخاب الشريف شرف وصياً ، وذلك بناء على اقتراح من الكيلاني . قبل الوصي الجديد استقالة حكومة الهاشمي ، وعهد إلى الكيلاني بتأليف الوزارة في **١١** نيسان / ابريل . وتألفت الوزارة في اليوم التالي[١٣٩] .

كان رد فعل بريطانيا على هذا الانقلاب المتوقع سريعاً . فقررت الحكومة البريطانية ، برئاسة ونستون تشرشل Winston Churchill ، القضاء على الحركة الجديدة بأسرع وقت ممكن . وبعث تشرشل إلى وزير الهند برسالة في الثامن من نيسان / ابريل جاء فيها : «لقد تردت الحالة في العراق ، وبات من الواجب علينا أن نتأكد من أمر الاحتفاظ بالبصرة ، لأن الأمريكيين يزداد اهتمامهم بتأسيس قاعدة جوية كبيرة للتجمع هناك ليتمكنوا من إرسال القوات والامدادات إليها مباشرة . يبدو

(١٣٧) الدرة ، **الحرب العراقية - البريطانية** ، ١٩٤١ ، ص ١٨٢ - ٢٠٠ ، وهيرزويز ، **ألمانيا الهتلرية والمشرق العربي** ، ص ١٨٢ .

(١٣٨) الدرة ، المصدر نفسه ، ص ٢٠١ - ٢١١ ، وحداد ، **حركة رشيد عالي الكيلاني سنة ١٩٤١** ، ص ١٠١ - ١٠٢ .

(١٣٩) الدرة ، **الحرب العراقية - البريطانية** ، ١٩٤١ ، ص ٢٢١ - ٢٢٣ ؛ حداد ، **حركة رشيد عالي الكيلاني سنة ١٩٤١** ، ص ١٠٥ ؛ Anthony Robert Eden, *First Earl of Avon, the Reckoning: The Memoirs of the Rt. Hon Sir Anthony Eden* (London: Cassell, 1965), p. 242, and Churchill, *The Great Alliance*, p. 225.

أن هذه الخطة لها أهمية عظيمة بالنظر لاتجاه الحرب غير المشكوك بها في الشرق»[١٤٠]. وتم الاتفاق بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية على ضرورة الاطاحة بحكومة الكيلاني حماية للمصالح النفطية والاقتصادية للدولتين في المنطقة ، وتأمين نقل القوات البريطانية من الهند إلى مصر ، وتأمين الطريق إلى تركيا لضمان حيادها . وتقرر في اليوم نفسه اتخاذ الخطوات اللازمة لاسقاط حكومة الكيلاني[١٤١] .

وتنفيذاً للخطة ، اتجهت القوات البريطانية ، في **١٢** نيسان / ابريل ، من كراتشي إلى البصرة . وفي السابع عشر من نيسان / ابريل ، أبلغ السفير البريطاني كينهان كورنواليس Kinahan Cornwallis (الذي وصل إلى بغداد في اليوم الأول من نيسان / ابريل ورفض تقديم أوراق اعتماده للحكومة الجديدة) الحكومة العراقية عن وصول القوات البريطانية إلى البصرة ورغبتها في المرور عبر الأراضي العراقية إلى مصر . وفي حديث مع الكيلاني ، أوضح السفير البريطاني أن الهدف من إرسال هذه القوات هو تعزيز القوات الحليفة في شمال افريقية . وأبدى الكيلاني تفهماً لهذا المطلب ، ولكنه أكد على ضرورة الالتزام باتفاق **٢١ / ٦ / ١٩٤٠** الذي ينص على مرور القوات البريطانية عبر العراق ، بحيث لا يتجاوز عدد الموجود منها على الأراضي العراقية ثلاثة آلاف مقاتل . ولكن السفير اعترض على هذا الشرط وقال إنـه سوف يبلغ حكومته بذلك .

انزلت القوات البريطانية في ميناء البصرة في **١٧** نيسان / ابريل . وأبلغ كورنواليس الحكومة العراقية ، في اليوم التالي ، بموافقة حكومته على الشروط العراقية[١٤٢] . بلغ عدد القوات التي أنزلت من البوارج سبعة آلاف مقاتل احتلت مدينة البصرة وعززت الحامية البريطانية في قاعدة الشعيبة الجوية القريبة منها . وقد فوجيء الكيلاني بهذه التدابير العسكرية . ذلك أن توكيدات كورنواليس حالت دون اتخاذ أي تدابير مضادة بسبب ضيق الوقت . وفي **١٩** نيسان / ابريل ، أنزلت قوات بريطانية جديدة في البصرة . ووضعت القوات البريطانية في العراق تحت قيادة القوات البريطانية في الهند . وأبرق تشرشل إلى وزير الهند يطلب منه حماية المصالح البريطانية في البصرة ويؤكد له أن السياسة البريطانية نحو العراق لم تعد ملتزمة بمعاهدة التحالف لسنة **١٩٣٠** ، وإنما بضرورات الحرب المستجدة[١٤٣] .

وكانت السفارة البريطانية في واشنطن قد أبلغت وزارة الخارجية الأمريكية ، في **٥ /**

(١٤٠) ونستون تشرشل ، **مذكرات** ، ج ٢ ، ص ٧٢٨ ، والدرة ، **الحرب العراقية - البريطانية** ، ١٩٤١ ، ص ٢٣٠ - ٢٣١ .

(١٤١) J.R.M. Buttler, *Grand Strategy*, vol. 2, p. 46, and J.B. Glubb, *Britain and the Arabs*, p. 238.

(١٤٢) AA, PA,Sts.,Iraq I, «Mitteilung Gabrielli, vom 23 / 4 / 1941,».

(١٤٣) Churchill, *The Great Alliance*, p. 225 f.

٤ / ١٩٤١ ، أن بريطانيا لا تنوي الاعتراف بحكومة الكيلاني وأنها تأمل من الحكومة الأمريكية موقفاً مماثلاً . وردت الخارجية الأمريكية على ذلك بأن الحكومة الأمريكية لن تعلن الاعتراف بحكومة الكيلاني أو عدم الاعتراف بها[١٤٤] .

أدركت حكومة الدفاع الوطني ، في ١٩ نيسان / ابريل ، أن بريطانيا غير ملتزمة بالمعاهدة العراقية ـ البريطانية، وأنها لا تنوي نقل قواتها التي أنزلت في العراق إلى شرقي الأردن . وقدمت الحكومة العراقية في اليوم نفسه شروطاً جديدة لانزال المزيد من القوات البريطانية في البصرة ، في محاولة للتعرف على حقيقة النوايا البريطانية . ومن هذه الشروط ، عدم السماح بنزول قوات جديدة قبل تحرك القوات المرابطة في البصرة نحو الشمال ، وبحيث لا يتجاوز عدد القوات البريطانية والحليفة لواء واحداً ، وإعلام الحكومة العراقية بتفاصيل تحرك هذه القوات . ولكن الجانب البريطاني لم يرد على هذه الشروط ، فأوقع الحكومة العراقية في إرباك شديد .

أما في ألمانيا، فكانت المعلومات التي تلقتها حكومتها عن احداث العراق غير واضحة . وعلى أثر قيام الانقلاب العراقي ، طلب وزير الخارجية من وكيل الوزارة فورمان woermann إعداد تقرير عن الوضع في العراق . قدم فورمان مذكرة إلى الوزير في ٩ / ٤ / ١٩٤١ بيّن فيها ما حدث في العراق ، وأشار إلى المحادثات الألمانية ـ اليابانية حول إمكانية تزويد العراق بأسلحة يابانية ، والمباحثات الألمانية مع وزير الاقتصاد الأفغاني حول نقل الأسلحة الألمانية إلى العراق عن طريق افغانستان وإيران ، وموافقة الوزير الأفغاني على ذلك . وأوضح فيها أن كمية الأسلحة التي سترسل إلى العراق ونوعها لم يتقرزا بعد ، وأن لا بد من أخذ قرار هتلر بشأنها . وتضمنت المذكرة فوق ذلك معلومات عن نشاط الاستخبارات الالمانية Abwehr في العراق وفلسطين وشرق الأردن . وعلى ضوء ما جاء في المذكرة ، قرر وزير الخارجية تكليف فورمان بمتابعة أحداث الشرق الأدنى والمغرب العربي وما يتصل بها من قرارات[١٤٥] . كما فوضت الحكومة الألمانية ، باتفاق مع الحكومة الايطالية ، وزيرها المفوض في بغداد لويجي غابريلي Luigi Gabrielli أن يبلغ رئيس الوزراء العراقي بأن حكومتي المحور تتابعان بتعاطف شديد ما يجري في العراق ، وأنهما تنصحانه بالتريث في الصدام مع بريطانيا ، وهما على استعداد لتقديم السلاح والذخيرة وتأملان في التغلب على الصعوبات المتعلقة بالنقل ، وسوف يقدمان الدعم المالي للعراق حالما يعرفان رغبات العراق في هذا الصدد[١٤٦] .

وفي العراق ، اتصل الكيلاني بالوزير المفوض الايطالي ، في ١٨ نيسان / ابريل ، وأبلغه أن الحكومة العراقية قد قررت الدفاع عن البلاد ، وأنها تود أن تعرف من حكومتي المحور ما يلي :

---

(١٤٤) Schroeder, *Deutschland und der Mittlere Osten im Zweiten Weltkrieg*, p. 82.

(١٤٥) « مذكرة فورمان بتاريخ ٩ / ٤ / ١٩٤١ ، » في: ADAP, DX 11, 71 / 50841 - 2.

(١٤٦) « مذكرة فورمان في ١٢ / ٤ / ١٩٤١ ،» في: ADAP, DX 11, 83 / 6157 - 8.

١ ـ إذا كان بإمكان الجيش العراقي أن يعتمد على دعم القوات الجوية لدولتي المحور ، مع العلم بأن القواعد الجوية العراقية مستعدة لاستقبال قوات المحور .

٢ ـ إذا كان بإمكان الجيش العراقي أن يتلقى الأسلحة والذخيرة عن طريق الجو ، كما حدث أثناء حملتي الحبشة والنرويج .

٣ ـ تزويد العراق بالمعونات التي طلبت سابقاً من دولتي المحور والمعونة المالية منها بصورة خاصة[١٤٧] .

وفي هذه الأثناء ، علمت الحكومة العراقية ووزارة الخارجية الألمانية أن الانكليز يعرفون شيفرة السفارة الايطالية ببغداد ، وأنهم على علم تام باتصالات العراق بدولتي المحور[١٤٨] .

وعلى أي حال ، أحيل طلب العراق ، سابق الذكر ، إلى سلاح الجو الألماني لدراسته . وأجاب الجنرال الطيار يوشينيك joschennek على هذا الطلب باستحالة مساعدة العراق من قبل سلاح الجو الألماني بسبب بعد المسافة عن القواعد الجوية الألمانية . أما نقل الأسلحة إلى العراق ، فممكن بواسطة طائرات يونكرز junkers التي لا بد وأن تهبط في سورية للتزود بالوقود قبل وصولها إلى العراق ، وإن كان عددها محدوداً ، وأنه يتعذر إرسال الأسلحة الثقيلة والمدافع المضادة عن هذا الطريق الجوي[١٤٩] .

نقل فون ريبنتروب هذه المعلومات إلى هتلر بمذكرة مؤرخة في ٢١ نيسان / ابريل ، مبيناً فيها أن الطريق البري الوحيد لنقل الأسلحة الألمانية إلى العراق هو الطريق المار بتركيا وبأفغانستان ، وأن نقل الأسلحة براً يحتاج إلى بضعة أسابيع . أما تزويد العراق بالأسلحة اليابانية ، فيستغرق عدة أشهر . وأوضح وزير الخارجية أنه غير متيقن من عزم الحكومة العراقية على مقاومة الانزال العسكري البريطاني ، وطلب من هتلر قراراً بشأن نقل الأسلحة إلى العراق بالطائرات العسكرية ، وأكد على ضرورة التفاهم مع حكومتي فيشي وروما حول الموضوع[١٥٠] . وبناء على هذه المذكرة ، وافق هتلر على إرسال الأسلحة إلى العراق .

وفي العراق ، كانت الحكومة على عجلة من أمرها . إذ التقى الكيلاني والمفتي بالوزير المفوض الايطالي في ٢٣ نيسان / ابريل وأعربا عن خيبة أملهما من موقف دولتي المحور وتلكؤهما في الاستجابة للطلب العراقي . وبيّنا لغابريلي عزم العراق على الدفاع عن نفسه ومجابهة القوات البريطانية . واقترحا إرسال ضابط كبير من القيادة العليا للقوات المسلحة

---

(١٤٧) AA, PA, RAM, Iraq, «Aufzeichnung Woermann, vom, 19 / 4 / 1941 and Telegram Bismarch, Rom, vom 19 / 4 / 1941,» and ADAP, DX 11, no. 372, p. 489.

(١٤٨) AA, PA, RAM, Iraq, «Aufzeichnung Reichsaussenminister, vom 21 / 4 / 1941,» and ADAP, no. 377, p. 494 f.

(١٤٩) AA, PA, RAM, Irak, 61115.

(١٥٠) AA, PA, RAM, Irak, «Aufzeichnung Ribbentrop, Wien, 21 / 4 / 1941».

لزيارة بغداد سراً . وطلبا أيضاً تعبئة الاذاعتين العربيتين في باري وبرلين بحيث تبرزان تصميم الشعب والجيش العراقيين على الدفاع عن الاستقلال الوطني بأي ثمن ، ومقاومة الاحتلال البريطاني ، وعزم دولتي المحور على دعم الشعب العربي بكل الوسائل الممكنة(١٥١) .

وفي ضوء موافقة هتلر على شحن الأسلحة للعراق ، أبلغ فورمان قيادة هتلر في ٢٤ نيسان / ابريل نتائج المباحثات التي تمت بين رينتروب وغورينغ Goering والتي أسفرت عن إقرار شحن الأسلحة بواسطة سلاح الجو الألماني من سالونيك إلى العراق مباشرة . وطلب من هتلر الموافقة على شحن مائة طن من التجهيزات والمواد العسكرية بخمس من الطائرات الحربية . كما أعلمه بأن شحن ستمائة طن من المواد الحربية عبر إيران أمر ممكن(١٥٢) . وتباحث فورمان مع القيادة العليا للقوات المسلحة الألمانية حول هذه الخطط ، في ٢٦ نيسان / ابريل ، وتبين منها أن تقديرات هتلر للوضع في الشرق الأوسط مختلفة عن تقديرات وزارة الخارجية . ولذا ، طلب أن يصدر هتلر قراره بهذا الشأن(١٥٣) . وأرسل ريبنتروب تقريراً آخر إلى هتلر في ٢٧ نيسان / ابريل ألح فيه على ضرورة دعم العراق ، وبين له أن وصول القوات البريطانية إلى البحر المتوسط عن طريق العراق سيخلق وضعاً صعباً لقوات المحور التي يقودها الجنرال رومل في شمال افريقية ، وأن بقاء هذه القوات في العراق يعني سيطرتها التامة على نفطه واحتلال منطقة استراتيجية مهمة قد يؤدي إلى سقوط سورية وتركيا في أيدي الحلفاء(١٥٤) .

وطلب وزير الخارجية الألماني ، في اليوم نفسه ، من القائم بالأعمال الألماني في أنقرة أن يبلغ الحكومة العراقية ، بواسطة وزيرها المفوض كامل الكيلاني ، أما تفويضه شخصياً بالتفاوض حول المعونة العسكرية للعراق أو إرسال شخص موثوق به إلى أنقرة يرافقه خبيران عسكريان ، وأن الحكومة الألمانية قد ترسل الوزير المفوض غروبا لهذه المهمة . ورد عليه القائم بالأعمال الألماني كرول kroll في اليوم التالي مبيّناً أن كامل الكيلاني لا ينصح بالتفاوض في أنقره لتعذر الحفاظ على سرية المفاوضات ، ويقترح أن تجري المفاوضات في طهران(١٥٥) . وفي ٢٧ نيسان / ابريل ، طلب رينتروب أيضاً من سفيره في روما أن يبلغ الحكومة الايطالية بأن ألمانيا مستعدة لتقديم العون المالي للعراق وأنها تدرس مسألة العون العسكري ، ويقترح على الحكومة الايطالية إرسال ضابط من القيادة العليا الايطالية إلى العراق ، وإبلاغ الحكومة

(١٥١) ADAP, DX 11, «Mackensen an Auswaertinges Amt, Rom, 25 / 4 / 1941,» no. 401, p. 527 f, 83/ 61608 - 10.

(١٥٢) AA, PA, RAM, Irak, «Aufzeichnung Woermann, vom 24 / 4 / 1940,» 61135 - 6.

(١٥٣) ADAP, DX 11, no. 407, p. 553 f.

(١٥٤) ADAP, DX 11, no. 415, p. 545 f / 83 / 61139 - 40.

(١٥٥) ADAP, DX 11, «Telegram Ribbentrop, vom 27 / 4 / 1941 and Telegram Kroll, vom 28 / 4 / 1941,» 83 / 61614.

العراقية ، بواسطة الوزير المفوض غابريلي ، بأن دولتي المحور وراء الحكومة العراقية والجيش العراقي في نضالهم ضد الانكليز(١٥٦) .

هذا وقد أبلغ الكيلاني السفارة الايطالية في بغداد حاجات العراق العسكرية والمالية في ٢٨ نيسان / ابريل(١٥٧) . واشتملت الحاجات العسكرية على عشر طائرات حربية وخمسين دبابة خفيفة وأربعمائة وستين مدفعاً مضاداً للدبابات ، إضافة إلى الأسلحة التي طلبت سابقاً . واقترح الكيلاني أن يقوم سلاح الجو لدولتي المحور بضرب البوارج البريطانية الراسية في الخليج العربي والبصرة ، وضرب قاعدتي الحبانية وشعيبة والتجمعات العسكرية البريطانية في جنوب العراق . وأكد له أيضاً أن بإمكان طائرات المحور الحربية استعمال القواعد الجوية العراقية قرب بغداد أو الموصل . أما المعونة المالية ، فقد حددها الكيلاني بثلاثة ملايين جنيه استرليني .

وبعث ريبنتروب بمذكرة إلى هتلر في ٢٧ نيسان / ابريل بيّن فيها أهمية دعم العراق مالياً وعسكرياً . واقترح شحن الأسلحة المطلوبة والتي تقدر بستمائة طن إلى العراق من مخازن الجيش الفرنسي في سورية . وذكر له أن حكومة فيشي تشترط ، مقابل ذلك ، تسليمها سبع غواصات وست مدمرات حربية ، وأن بالامكان تسوية الأمر من خلال مباحثات يكلف بها السفير الالماني في باريس أوتو آبتس والقيادة العليا للقوات المسلحة الالمانية(١٥٨) . وتنفيذاً لهذا الاقتراح ، بعث رينتروب برسالة إلى رئيس هيئة الأركان العامة الالمانية الجنرال كايتل Keitel في ٢٨ نيسان / ابريل يقترح فيها تعويض القوات الفرنسية عن الأسلحة التي ستنقل من مخازنها في سورية إلى العراق ، والسماح للطائرات الالمانية والايطالية بالهبوط في المطارات السورية عند مساندتها للعراق(١٥٩) .

١ ـ المانيا والحرب العراقية ـ البريطانية (أيار / مايو ١٩٤١)

رأينا ، في ما سبق ، كيف تجاهلت بريطانيا الشروط العراقية لمرور قواتها عبر العراق ، وتمادى كورنواليس في حديثه مع الكيلاني ؛ إذ قال له : إن معاهدة التحالف العراقية البريطانية تبيح لبريطانيا انشاء قواعد عسكرية جديدة في العراق وحماية طريق الترانزيت . ورد عليه الكيلاني بأن العراق وحده مسؤول عن الأمن داخل حدوده . ورغم ابلاغ السفارة البريطانية خطياً بهذا الرد ، نزلت في ميناء البصرة ثلاثة آلاف وخمسمائة جندي في ٣٠

(١٥٦) ADAP, DX 11, no. 413, p. 543, 83 / 61615.

(١٥٧) AA, PA, Sts., Irak, «Mitteilung des Italienischen Aussenministerium, vom 29 / 4 / 1941,».

(١٥٨) AA, PA, Sts., Irak, «Notiz Ribbentrop, vom 27/4/1941,» 83/61158-62.

(١٥٩) AA, PA, RAM, Irak, «Aufzeichnung Grobba, vom 28/4/1941,».

نيسان / ابريل . وأرسلت القيادة البريطانية في الشرق الأوسط أسراباً من الطائرات الحربية من مصر إلى قاعدة الحبانية في ٢٩ نيسان / ابريل لتعزيز قواتها هناك ، حتى بلغ عدد الطائرات الحربية في هذه القاعدة اثنتين وثمانين طائرة ، وبلغ عدد حاميتها نحو ثلاثة آلاف مقاتل . وتحركت قوات مدرعة ومحمولة من فلسطين وشرقي الأردن باتجاه العراق .

وبعد أن أتمت القوات البريطانية استعداداتها في ٢٩ نيسان / ابريل ، طلب السفير كورنواليس من جميع الموظفين البريطانيين أن ينسحبوا من الادارة العراقية والشركات النفطية . كما طلب من النساء والأطفال البريطانيين أن يغادروا منازلهم ويتجهوا فوراً إلى قاعدة الحبانية ، بينما طلب من الرجال البريطانيين اللجوء إلى السفارة البريطانية أو السفارة الامريكية في بغداد . وتم الاتفاق على هذه التدابير الأمنية مسبقاً بين الحكومتين البريطانية والأمريكية . والغريب أن الكيلاني سمح لعملية اجلاء الرعايا المدنيين البريطانيين أن تتم دون أي عرقلة[١٦٠] .

أحدثت هذه التدابير اضطراباً واختلافاً في الرأي في الأوساط الحاكمة العراقية . فقد رأى الكيلاني أن للأمور السياسية الأفضلية على الأمور العسكرية ، وعارض القيام بعمل هجومي يفسر بأنه خرق للمعاهدة ، وأن كل ما بوسعه هو « أن يطلب من الجيش اتخاذ التدابير الدفاعية اللازمة لصد كل هجوم يشن من جهة البصرة أو من جهة الغرب »[١٦١] . كما عارضت قيادة الجيش القيام بأي عمليات عسكرية ضد القوات البريطانية المرابطة في الحبانية . اما العقداء الأربعة ، فقد رأوا ضرورة محاصرة قاعدة الحبانية للحيلولة دون احتلال القوات البريطانية للعاصمة بغداد[١٦٢] . ونفذ هؤلاء خطتهم وقاموا بضرب الحصار على القاعدة البريطانية بوحدات عسكرية ذات أسلحة ثقيلة تحركت من معسكر الرشيد قرب بغداد .

وضعت القوات البريطانية في الحبانية في حالة التأهب استعداداً للهجوم على المواقع العراقية . وفي الساعة السادسة من صباح ٣٠ نيسان / ابريل ، وصلت القوات العراقية إلى هضبة سن الذبان جنوب القاعدة واتخذت مواقعها هناك . وأبلغت الحكومة العراقية قائد الحبانية نائب مارشال الجوسمارت Vice - Marshall Smart ، في صباح ذلك اليوم ، أنها قررت منع حركة القوات البريطانية في العراق جواً وبراً. حذر السفير البريطاني الحكومة العراقية من مغبة هذه التدابير وطالبها بسحب قواتها العسكرية إلى مواقعها . ورد الكيلاني على ذلك بأن حكومته ما زالت ملتزمة بأحكام معاهدة التحالف ، وأنها لن تسمح بتحرك القوات البريطانية من البصرة إلى الحبانية وإنما عليها أن تتحرك نحو شرقي الأردن . وواصلت القوات العراقية تعزيز وحداتها المرابطة حول الحبانية خلال يومي الثلاثين من نيسان / ابريل

(١٦٠) Churchill, *The Great Alliance*, p.226 and Schroeder, *Deutschland und der Mittlere Osten im Zweiten Weltkrieg*, p.87.

(١٦١) الدرة ، **الحرب العراقية - البريطانية ، ١٩٤١** ، ص ٢٥٩ .

(١٦٢) المصدر نفسه ، ص ٢٦٠ .

والأول من أيار / مايو ، وأرسلت لواء إلى الرمادي لحماية الطريق المؤدي إلى شرقي الأردن . ولكن هذه القوات اكتفت باتخاذ مواقعها الجديدة دون القيام بأي حركة ، فأعطت بذلك وقتاً كافياً للقوات البريطانية لكي تعد لكسر الطوق الذي فرض عليها . وفي الساعة الخامسة من صباح الثاني من أيار / مايو ، بدأت الطائرات البريطانية هجومها على المواقع العراقية في سن الذبان وفي مناطق عسكرية أخرى في بغداد وغيرها من المدن العراقية . واكتفت القوات العراقية بالرد على النار بالمثل ، وترك للقطعات العسكرية حرية العمل دون أي تنسيق أو تعاون بينها . وأخذت البلاغات الحربية العراقية تتوالى وهي تكاد تخلو من ذكر لحقائق الموقف العسكري[١٦٣] .

كانت القوات البريطانية في الجنوب قد احتلت ميناء البصرة وسيطرت على الطريق المؤدي إلى قاعدة الشعيبة . غير أن تحركها نحو الشمال كان متعذراً ما دامت سكة الحديد والطرق البرية المؤدية إلى بغداد تحت سيطرة القوات العراقية . كما استحال عليها استعمال الطريق النهري لانخفاض منسوب الماء وتعذر سير البواخر المحملة بالأسلحة الثقيلة فيه . اما في شمال البلاد ، فكانت القوات العراقية بقيادة العميد قاسم مقصود مسيطرة على الموقف . وفي الغرب ، كان الموقع العراقي الوحيد بعد الرمادي هو الرطبة وتبعد (١٢٥) كيلومتراً عن الحدود الأردنية ، وترابط فيها قوة شرطة ضعيفة تنحصر مهمتها بحماية أنابيب النفط والطريق الموازي لها . وكانت قوات بريطانية قد تقدمت من فلسطين وعلى رأسها قوة صغيرة من البادية تابعة للجيش العربي الأردني ووصلت إلى محطة الجفور (H 4) التي تبعد (٨٥) كيلومتراً من الحدود الأردنية - العراقية[١٦٤] . وتحركت هذه القوات في الثاني من أيار / مايو نحو الرطبة فاحتلتها دون مقاومة تذكر . وتقدمت على الطريق العام نحو الرمادي .

ما أن بدأ القتال بين القوات البريطانية والقوات العراقية حتى أبلغ كامل الكيلاني ، وزير العراق المفوض بأنقرة القائم بالأعمال الالماني كرول Kroll بذلك . وطلب منه ، باسم حكومته ، معونة عسكرية فورية ، وارسال الوزير المفوض الالماني غروبا إلى بغداد كخطوة أولى نحو اعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين[١٦٥] . وكرر رشيد عالي الطلب نفسه وبالحاح في الثالث من أيار / مايو[١٦٦] . وفي اثناء ذلك كانت القيادة العليا للقوات المسلحة الالمانية تتلقى معلوماتها عن احداث العراق من الاذاعة البريطانية[١٦٧] .

ورداً على طلب الكيلاني ، أبلغت السفارة الالمانية في أنقرة بأن الحكومة الالمانية ترحب باستئناف العلاقات الدبلوماسية مع العراق ، وأنها سترسل مبعوثاً موثوقاً إلى بغداد يفوض

(١٦٣) المصدر نفسه ، ص ٢٧٤ - ٢٧٥ .

(١٦٤) Glubb, *Britain and the Arabs*, p. 241.

(١٦٥) ADAP, DX 11, no. 432, p. 570 f, 83 / 61152.

(١٦٦) AA, PA, Usts., Irak 2 / 272935.

(١٦٧) Grobba, *Maenner und Maechte im Orient*, p. 233.

بالتباحث في تفاصيل المعونة الالمانية ، وتقترح ارسال رجل موثوق من العراق مع بعض الخبراء العسكريين إلى أنقرة للتباحث معهم[١٦٨] . وقدم رينتروب مذكرة إلى هتلر في اليوم نفسه يطلب منه الموافقة على ارسال غروبا إلى بغداد فوراً ، بحيث يرافقه ضابط من سلاح الجو الالماني وآخر من القيادة العليا للقوات المسلحة الالمانية ، لدراسة امكانيات هبوط الطائرات الحربية الالمانية في المطارات العراقية والتعرف على حاجات العراق من المعونة العسكرية[١٦٩] . ولكن هتلر أعرب عن شكوكه في توافر التجهيزات والمواد الضرورية للطائرات الحربية الالمانية في المطارات العراقية ، وطلب من وزير خارجيته مزيداً من التفاصيل عن الوضع في العراق[١٧٠] .

وطلب وكيل وزارة الخارجية الالمانية فورمان Woermann من السفير الالماني في باريس في الثالث من أيار / مايو أن يبحث مع دارلان Darlan موضوع شحن الأسلحة من سورية إلى العراق . وأبلغه بأن الجنرال فوجل Vogl من القيادة العليا للقوات المسلحة الالمانية قد كلف بالتفاوض مع المسؤولين العسكريين الفرنسيين حول ذلك[١٧١] .

وافق هتلر على مقترحات رينتروب[١٧٢] وأبلغ غروبا بالسفر إلى بغداد في الثالث من أيار / مايو[١٧٣] . وبقيت مسالة تزود الطائرات الالمانية بالوقود دون حل . وأمر هتلر بالتفاوض مع حكومة فيشي لتزويد العراق بالأسلحة والتجهيزات الحربية ، والسماح للطائرات الالمانية والايطالية بالهبوط في المطارات السورية[١٧٤] . وتلقى السفير آبتس Abetz أمراً من هتلر في الخامس من أيار / مايو بضرورة الضغط على حكومة فيشي لمد يد العون للحكومة العراقية[١٧٥] . واستجابت فيشي للضغط الالماني ووافقت بصورة مبدئية على نقل الأسلحة إلى العراق من مخازن جيشها في سورية[١٧٦] . واستمرت المفاوضات حول الموضوع في السادس من أيار / مايو واشترطت فرنسا أن تتلقى من المانيا ما يماثل الأسلحة التي ستنقل إلى العراق . وافقت المانيا على الشرط الفرنسي . واتفق الطرفان على اصدار الأوامر للجنرال دنتز Dentz ، المفوض السامي الفرنسي في سورية ولبنان ، وللجنرال دي جيورجيس

(١٦٨) ADAP, DX 11, 83 / 61171.

(١٦٩) « مذكرة ريبنتروب في ٣ / ٥ / ١٩٤١ ، » في: ADAP, DX 11, 83 / 61154 - 7.

(١٧٠) « مذكرة الوزير المفوض هيفل Hewel في ٣ / ٥ / ١٩٤١ ، » في: ADAP, DX 11, 83/61168-9.

(١٧١) ADAP, DX 11, 221 / 149271, and AA, Usts., Irak 2, «Aufzeichnung Woermann, vom 3 / 5 / 1941,».

(١٧٢) ADAP, DX 11, no. 435, p. 572 f.

(١٧٣) ADAP, DX 11, no. 436, p. 574.

(١٧٤) ADAP, DX 11, no. 441, p. 578.

(١٧٥) Heinz Tillman, *Deutschlands Araberpolitim Zweiten Weltkrieg* (Berlin: Deutscher Verlag der Wissens Chaften), p. 232.

(١٧٦) AA, PA, RAM, Irak, «Mitteilung Abetz, vom 5 / 5 / 1941,».

General di Giorgis رئيس لجنة الرقابة الايطالية على الهدنة ، لشحن الأسلحة والذخيرة من مخازن الجيش الفرنسي في سورية إلى العراق ، والسماح للطائرات الالمانية والايطالية بالهبوط في المطارات السورية[١٧٧] .

لم تتوان الحكومة العراقية عن طلب المعونة من دولتي المحور وألحت في ذلك . وأوفدت طالب مشتاق ، قنصلها السابق في فلسطين ، إلى طهران في الرابع من أيار / مايو ليبحث مع سفيري المانيا (ايتل Ettel) وايطاليا (لويجي بتروتشي Luigi Petrucci) في تفاصيل المعونة المرجوة . كرر مشتاق الطلب العراقي وأكد على أهمية عامل الوقت في مجرى الأحداث[١٧٨] . وتلقى ايتل رداً من فورمان ، في اليوم التالي ، يؤكد من جديد على أن العقبة الكبرى التي تعترض تزويد العراق بالأسلحة هي النقل . ويذكر أن تركيا وافقت على نقل الأسلحة عبر أراضيها إلى ايران اما براً بواسطة سكة الحديد أو بحراً عن طريق الموانيء التركية على البحر الأسود ، وأن ذلك يقتضي أيضاً موافقة الحكومة الايرانية على السماح لهذه الأسلحة بالمرور عبر أراضيها إلى العراق . ولا بد من اقناع الحكومة الايرانية بذلك . وقد كلف إيتل بهذه المهمة[١٧٩] . وبناء على ذلك اتصل إيتل برئيس وزراء ايران ، علي منصور وأبلغه بالأمر . غير أن علي منصور أصرّ على ضرورة اعلام الشاه بالأمر لأخذ موافقته . وأبلغ السفير الالماني أن ايران تنتظر من المانيا الموافقة على تزويدها بالأسلحة التي طلبتها منها في كانون الأول / ديسمبر سنة ١٩٣٩[١٨٠] .

لم تكتف الحكومة العراقية بإرسال طالب مشتاق إلى طهران ، وإنما أوفدت وزير الدفاع ناجي شوكت إلى انقرة في الخامس من أيار / مايو فوصل إليها في الثامن منه ، وأجرى مباحثات مع القائم بالأعمال الالماني حول معونة المحور للعراق . وأبرق في الثاني عشر من أيار / مايو إلى بغداد يقول : إن الطائرات الالمانية ستقصف القواعد العسكرية البريطانية في العراق خلال أيام قلائل ، وأن الأسلحة ستصل إلى العراق خلال أسبوعين إذا تمكن الجيش العراقي من المقاومة خلالها[١٨١] .

٢ ـ الوساطة التركية بين العراق وبريطانيا

كانت بريطانيا قد طلبت من الحكومة التركية ، بعد انقلاب رشيد عالي بقليل ، القيام

(١٧٧) Schroeder, *Deutschland und der Mittlere Osten im Zweiten Weltkrieg*, p.96.

(١٧٨) طالب مشتاق ، **أوراق أيامي ، ١٩٠٠ ـ ١٩٥٨** (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩) ، ص ٤٠٢ ـ ٤٠٤ ، و ADAP, DX 11, «Telegram Ettel, Teheran, vom 5 / 5 / 1941,» 83 / 61189 - 90.

(١٧٩) ADAP, DX 11, «Telegram Woermann, vom 6 / 5 / 1941,» 192 / 272876 - 9.

(١٨٠) ADAP, DX 11, «Telegram Ettel, Teheran, vom, 8 / 5 / 1941,» no. 472, p. 614 f

(١٨١) الحسني ، **الأسرار الخفية في حركة سنة ١٩٤١ التحررية** ، ص ١٦٥ ـ ١٦٦ .

بالوساطة بين العراق وبريطانيا في حال نشوب القتال بينهما ، وأرادت الحكومة البريطانية بهذه المبادرة اثبات حسن نواياها ورغبتها في السلم ، وزرع الانقسام في صفوف القوميين العرب في العراق ، وتأجيل استعداداتهم الحربية . رحبت تركيا بالفكرة ، فقد رأت في الوجود البريطاني في العراق ضمانة لحيادها . ولذا عرضت حكومة انقرة وساطتها على العراق في الرابع من أيار / مايو . واشترط العراق أن تعترف بريطانيا بحكومة الدفاع الوطني ، وأن تسحب القوات البريطانية من العراق إلى شرقي الأردن[١٨٢] . ولكن تشرشل رفض العرض العراقي رفضاً باتاً[١٨٣] . وعهدت الحكومة العراقية إلى ناجي شوكت ، وزير الدفاع ، بالسفر إلى انقرة لبحث مسألة الوساطة التركية مع المسؤولين الأتراك . وصل شوكت إلى العاصمة التركية في الثامن من أيار / مايو وبدأ مباحثاته . وفي اليوم التالي ، تلقى الشروط التي قدمتها الحكومة التركية لتسوية النزاع بين الدولتين وهي : عودة القطعات العراقية المحتشدة في اطراف الحبانية إلى مواقعها الأصلية ، واعتراف بريطانيا بحكومة الدفاع الوطني ، وتحرك القوات البريطانية المرابطة في البصرة إلى المواقع المقررة لها دون امهال ، وموافقة الحكومة العراقية على زيادة القوات البريطانية في القواعد العسكرية المسموح بها في المعاهدة[١٨٤] . وأبرق ناجي شوكت بهذه الشروط إلى بغداد في ١١ أيار / مايو وطلب تخويله الموافقة على قبولها ، وحذّر من رفضها خوفاً من ضياع هذه الفرصة التي قد لا تعوّض . وفي أثناء ذلك ، جاء رد الحكومة البريطانية الذي سلمته الحكومة التركية لناجي شوكت ، وجاء فيه : « أن المباشرة بنقل القوات البريطانية المرابطة في العراق فوراً إلى خارج العراق ، وتقييد زيادة حاميات المطارات تخالف لأحكام المعاهدة العراقية ـ البريطانية . كما أن الحكومة البريطانية تشك في حسن نيات الحكومة العراقية الحاضرة نحوها »[١٨٥] .

وقد اختلف القادة العراقيون في موقفهم من الشروط التركية لحل النزاع . فقد قبل بها رئيس الرزراء والوزراء ، باستثناء يونس السبعاوي ، وزير الاقتصاد ، ورفضها العقيد صلاح الدين الصباغ الذي اعتبر قبولها خيانة وطنية . وكانت حجة الفريق المعارض للوساطة أن بامكان العراق المقاومة لمدة شهرين ونيف ، وأنه لا بد من انتظار نتائج الهجوم الالماني على كريت الذي قد يسفر عن احتلال سورية ولبنان وتغيير الوضع في الشرق العربي بأسره[١٨٦] .

---

(١٨٢) ADAP, DX 11, no. 503, p. 637 f, and
شوكت ، سيرة وذكريات ثمانين عاماً ، ١٨٩٤ ـ ١٩٧٤ ، ص ٤٦٥ .

(١٨٣) Churchill, *The Great Alliance*, p. 237.

(١٨٤) الدرة ، الحرب العراقية ـ البريطانية ، ١٩٤١ ، ص ٣٠٦ ، وشوكت ، المصدر نفسه ، ص ٤٦٩ ـ ٤٧١ .

(١٨٥) المصدر نفسه ، ص ٣٠٧ ، وناجي شوكت ، أوراق ناجي شوكت ، رسائل ، ووثائق : دراسة في تاريخ العراق الحديث والمعاصر ، تقديم وتحقيق محمد أنيس ومحمد حسين الزبيدي (بغداد : مطبعة الجامعة ، ١٩٧٧) ، ص ٥٢ ـ ٥٤ .

(١٨٦) الدرة ، الحرب العراقية ـ البريطانية ، ١٩٤١ ، ص ٣٠٨ ـ ٣٠٩ .

كان للوساطة التركية أثرها على تقدير الالمان للموقف في العراق . فقد أثار موقف حكومة الكيلاني المتردد من بريطانيا شكوك الالمان حول عزمها على القتال والسير فيه إلى آخر الشوط . ولذا اتخذوا موقف التحفظ والترقب بانتظار ما تسفر عنه من نتائج . ولما بلغ برلين أن القادة العسكريين العراقيين يعارضون الوساطة ويصرون على القتال ، أعربت عن استعدادها لدعم العراق ومساندته . وأرسلت طائراتها الحربية التي هبطت في العراق في ١١ أيار / مايو[١٨٧] .

٣ ـ الاعداد للمعونة الحربية الجوية الالمانية للعراق

بيّنا ، في ما سبق ، كيف أن الوزير المفوض الالماني فريتس غروبا قد تلقى أمراً بالسفر إلى بغداد في ١٩٤١/٥/٣ تمهيداً لارسال المعونة العسكرية الالمانية إلى العراق . وتقرر أن يرافقه ادم فالكنشتاين Adam Falkenstein أستاذ الآثار الاشورية ، والنقيب فيلهلم كولهاس Hauptmam Wilhelm Kohlhaas من الاستخبارات العسكرية ، والنقيب داريس Haupptmann Darjes من قيادة سلاح الجو ، و ن . ج شتيفن W.G. Steffen المترجم من السلك السياسي وفني اللاسلكي امده Emde ، واثنان من الالمان القاطنين في فلسطين . وفي الخامس من أيار / مايو ، قابل غروبا الجنرال يودل Jodl في القيادة العليا للقوات المسلحة ، واقترح عليه أن يرسل إلى العراق الجنرال فيلمي General Felmy لقيادة العمليات العسكرية . وسافر غروبا ، في اليوم التالي ، بالطائرة إلى العراق يحمل معه عشرين ألف جنيه ذهباً في مهمة سرية للغاية . وتقرر أن يحمل اسماً مستعاراً هو فرانتس غيركه Franz Gehrke[١٨٨] . ولحق به ، في وقت لاحق ، هانز اولريش غرانوف Hans - Ulrich Granow سكرتير المفوضية . وصلت طائرة غروبا ترافقها طائرة أخرى إلى الموصل في الحادي عشر من أيار / مايو . وقد أطلقت القوات العراقية عليها النار ، اعتقاداً منها انها طائرتان بريطانيتان ، ولكنهما هبطتا بسلام واتصل غروبا بالرئيس الكيلاني حال وصوله . وتوجه في اليوم التالي إلى بغداد[١٨٩] . وأجرى فيها مباحثات مع العقيد صلاح الدين الصباغ الذي قال له أن الجيش العراقي قادر على المقاومة وأنه بدعم دولتي المحور سيتمكن من دحر القوات البريطانية ودفعها نحو شرقي الأردن . وقد نقل غروبا هذه المعلومات إلى برلين[١٩٠] . ثم أجرى مباحثات مع الكيلاني والمفتي وقائد الجيش أمين زكي حول العمليات العسكرية المنتظرة . واقترح عليهم أن يكون الجنرال فيلمي مستشاراً عسكرياً للحكومة العراقية[١٩١] .

---

(١٨٧) Schroeder, *Deutschland und der Mittlere Osten im Zweiten Weltkrieg*, p. 102.

(١٨٨) المصدر نفسه ، ص ٩٩ .

(١٨٩) المصدر نفسه ، ص ١٠٠ .

(١٩٠) ADAP, DXLL, no. 493, p. 645.

(١٩١) كان فيلمي قائد جناح في جبهة سيناء في الحرب العالمية الأولى . أنظر : Schroeder, Ibid., p. 114.

وفي المانيا ، تواصلت الاعدادات لمعونة العراق . وعقد اجتماع في القيادة العليا للقوات المسلحة الالمانية في السادس من أيار / مايو بين ممثلين عن وزارة الخارجية وقيادة الجيش . وتقرر فيه تعيين العقيد الطيار يونك Oberst Junck قائداً للقوات الجوية الالمانية في العراق ، وتخصيص اثنتي عشرة طائرة مقاتلة من نوع مسرشميت Messerschmitt (Me 110) واثنتي عشرة طائرة قاذفة من نوع هاينكل Heinkel (He 111) لهذه العمليات ، تنطلق من جزيرة رودس إلى العراق . وتقرر أيضاً أن يقوم سرب (١٢ طائرة) من طائرات النقل من نوع يونكرز (٥٢) Junkers (Ju 52) وأربع طائرات من نوع يونكرز (٩٠) (Ju 52) بقيادة النقيب الطيار روتر Hauptmann Rother لضمان الاتصال بين اليونان وسورية والعراق . كما تقرر ، في هذا الاجتماع ، تأليف قيادة من ثلاثة وثلاثين ضابطاً ، برئاسة العقيد الطيار روديجر مانتويفل Roediger Manteufel يتبعه العقيد الطيار يونك . اما مهمة هذه القيادة ، فتنظيم ارسال الطائرات والمواد الحربية إلى العراق . وفي اثناء ذلك ، أبدى الميجور الطيار الكس فون بلومبرغ Major Alex von Blomberg رغبته في المشاركة في العمليات المقررة في العراق بصفته خبيراً في المنطقة فتمت الموافقة على الحاقه بالقيادة المذكورة .

قررت القيادة الجديدة ارسال ثلاث طائرات حربية إلى العراق في التاسع من أيار / مايو لاستطلاع امكانيات استعمال المطارات العراقية والتزود بالوقود . وقاد بلومبرغ احدى هذه الطائرات بينما سافر غروبا على ثانيتهما . وقررت القيادة أيضاً انتداب الميجور هانزن Major Hansen كضابط ارتباط بين قيادة الجيش OKH Ober Kommando des Heerer وقيادة مانتويفل ، وارسال الميجور الدكتور تسينمان Zinnemann إلى سورية لمتابعة نقل الأسلحة إلى العراق . وشاركت الاستخبارات العسكرية الالمانية في هذه العمليات من خلال باولاكوخ Paula Koch والملازم روزر Roser ورشاد البربير الذين كانوا يعملون في سورية ولبنان .

هبطت طائرة بلومبرغ في مطار الموصل صباح الحادي عشر من أيار / مايو مع طائرة غروبا . وسافر غروبا إلى بغداد بينما بقي بلومبرغ في الموصل . غير أن غروبا اتصل به في اليوم التالي وطلب منه أن يأتي بطائرته إلى بغداد لرفع معنويات الجيش والشعب . ونفذ بلومبرغ رغبة غروبا غير أن طائرته تعرضت للنيران ، وهي في سماء بغداد ، فقتل نتيجة لذلك[١٩٢] . وكان مقتله ضربة معنوية ونفسية قوية . إذ انقطعت صلة غروبا بسلاح الجو الالماني Luftwaffe . وعهد العقيد يونك ، عند زيارته لبغداد في ١٦ أيار / مايو ، بمهمة الاتصال بسلاح الجو الالماني إلى الملازم فورنر Woerner ، وولّى الملازم الأول بافلكه

---

(١٩٢) تختلف الروايات في مقتل الميجور فون بلومبرغ ، فالبيان الرسمي العراقي يذكر أن طائرته أصيبت أثناء تبادل النيران في سماء بغداد بين الطائرات البريطانية والطائرات العراقية . أنظر : الدرة ، **الحرب العراقية - البريطانية** ، ١٩٤١ ، ص ٣٥٩ - ٣٦٠ ، بينما ذكر النقيب داريس في إفادته ببرلين في ١٥ /٥ /١٩٤١ أن الطائرة أصيبت بنيران انطلقت من الأرض . وردد هذه الرواية المؤرخون والباحثون الانجلوساكسون ، أنظر : Schroeder, Ibid., p. 108.

Pawelke أحد أركانه ورفيق بلومبرغ في رحلته ، القيادة الجوية[١٩٣] .

٤ - نقل الأسلحة من سورية إلى العراق

وقع الاختيار على رودلف ران Rudolf Rahn ، المستشار في السفارة الالمانية في باريس ، ليتولى الاشراف على عملية نقل الأسلحة من مخازن الجيش الفرنسي بسورية إلى العراق . وقد كلف بهذه المهمة في السادس من أيار / مايو سنة ١٩٤١ . وتقرر أن يرافقه آيتل فريدريش مولهاوزن Eitel - Friedrich Mollhausen زميله في السفارة نفسها ، والمسيو جيرار Guerard ، ممثلاً للحكومة الفرنسية ، والذي كلف بنقل تعليمات دارلان إلى الجنرال دنتز المفوض السامي الفرنسي في سورية ولبنان حول تسهيل مهمة ران . سافر ران ومرافقوه عن طريق برلين واثينا ورودس فوصل حلب في العاشر من أيار / مايو . وتوجه إلى بيروت ، حيث قابل الجنرال دنتز . حاول الأخير اقناع ران بان العراق لن ينجح في محاولته التخلص من القوات البريطانية المرابطة على أراضيه بسبب اختلاف ميزان القوى . فالقوات العراقية يتراوح عددها بين (١٥٠٠٠) و (١٨٠٠٠) مقاتل وتفتقر إلى التدريب الجيد والعتاد الكافي ، بينما يبلغ تعداد القوات البريطانية في العراق نحو اثني عشر ألف جندي ، مدربين تدريباً جيداً ومسلحين بأحدث الأسلحة . وحاول دنتز أن يحدد كميات الأسلحة المتفق عليها والتلكؤ في اعدادها للنقل[١٩٤] . ولكن ران أصر على أن يتم تجهيز الأسلحة للنقل بأسرع وقت ممكن ، وأن تشحن بالقطار من دمشق إلى حلب ، ومنها إلى نصيبين عبر الأراضي التركية حتى الموصل . وطلب دنتز من السلطات التركية في أضنة الموافقة على مرور مئتي جندي فرنسي بأسلحتهم الكاملة إلى الحدود العراقية لمواجهة بعض العصابات المسلحة القادمة من العراق . وكانت هذه هي الحجة التي لجأ إليها للحصول على موافقة الأتراك على مرور القاطرات المحملة بالأسلحة الفرنسية إلى العراق[١٩٥] . وسافر ران بالطائرة إلى تل كوجك على الحدود العراقية لاستقبال الأسلحة[١٩٦] . فوصلها صباح الثالث عشر من أيار / مايو . واتصل فور وصوله بغروبا ، وطلب منه أن ترسل الحكومة العراقية كميات من المواد الغذائية بقيمة الأسلحة والذخيرة المنقولة ، ثم سافر إلى الموصل حيث قابل غروبا . ووقع الاثنان اتفاقية قرض بقيمة ثلاثة ملايين وثلاثمائة وواحد وأربعين ألف وسبعمائة وثمانية وأربعين (٣٣٤١٧٤٨) ماركاً لتسوية المعونة العسكرية الالمانية للعراق ، على أن يسدد هذا المبلغ على ثلاث سنوات بدفعات متساوية من ١٥/٥/١٩٤٢ وحتى ١٥/٥/١٩٤٥ . ووقع القرض عن

---

(١٩٣) المصدر نفسه ، ص ١٠٨ .

(١٩٤) AA, PA,Sts., Syrien, «Telegram Rahn vom 11 / 5 / 1941,».

(١٩٥) Schroeder, Ibid., p. 106.

(١٩٦) Rudolf Rahn, *Ruheloses Leben, Aufzeichnungern und Erinnerungen* (Düsseldorf: Diederichs, 1949), p. 162.

الجانب العراقي متصرف الموصل العميد قاسم مقصود[١٩٧] .

ومع وصول الدفعة الأولى من الأسلحة الفرنسية إلى العراق ، تمكن ران من الحصول على موافقة الحكومة العراقية على استئناف ضخ النفط إلى طرابلس الشام . وطلب من السلطات الفرنسية مقابل ذلك تزويد العراق ببطاريتي مدفعية ودبابات وسيارات نقل وأجهزة حربية أخرى . وبناء على اقتراح منه وصل العقيد مانتويفل Manteufel إلى سورية في الخامس عشر من أيار / مايو واتخذ حلب مقراً له[١٩٨] .

واستمر نقل الأسلحة إلى العراق في ٢٦ و ٢٨ أيار / مايو و ٣ و ١٠ حزيران / يونيو ، وكانت القاطرات التي تحمل هذه الأسلحة تعود محملة بالمواد الغذائية من العراق . ويذكر ران ، في مذكراته ، أن سلطات الحدود التركية كانت تتسامح بنقل الأسلحة اما تضامناً مع العراق أو مقابل الرشوة . وبلغ مجموع ما تسلمه العراق من مخازن الجيش الفرنسي بسورية ما يلي :

- (١٥٥٠٠) بندقية .
- أربعة مدافع عيار ٧٥ ملم .
- ثمانية مدافع عيار ١٥٥ ملم .
- (٢٠٠) مدفع رشاش .
- (٣٥٤) مسدساً .
- خمسة ملايين خرطوشة للبنادق والرشاشات .
- (٦٥٧) حزام ذخيرة (يحتوي كل حزام على ٢٤ خرطوشة) .
- (٩٩٩) قذيفة مدفع من عيار ٧٥ ملم .
- (٦٠٠٠) قذيفة مدفع من عيار ١٥٥ ملم .
- ثلاثين ألف قنبلة يدوية .
- ستة آلاف قذيفة .
- (٨٨٥٠) مخزن مسدس ، والعديد من الصواعق لتفجير الألغام .
- أربع سيارات ذخيرة .
- (٣٢) شاحنة .
- (١٥) جهاز هاتف ، وثلاثين كيلومتراً من الأسلاك .
- ثلاثين بطارية كهربائية[١٩٩] .

---

(١٩٧) Grobba, *Maenner und Maechte im Orient*, p. 240, and AA, PA,Sts.,Syrien, «Telegram Gehrke, Grobba, Bagdad, 15/5/1941,».

(١٩٨) Schroeder, *Deutschland und der Mittlere Osten im Zweiten Weltkrieg*, p. III.

(١٩٩) AA, PA, Sts, Syrien, «Telegram,» p. 114.

وتمت الموافقة الفرنسية على شحن هذه الأسلحة بعد مفاوضات تمت ، أول الأمر ، بين هتلر ودارلان في بيرخستجادن Berchtesgaden في الحادي عشر من أيار / مايو . ثم استمرت في باريس وانتهت في ٢٨ أيار / مايو بابرام ما يسمى بروتوكولات باريس Pariser Protokelle التي وقعها عن الجانب الالماني الجنرال فاريليمونت Warlimont وعن الجانب الفرنسي الجنرال هونتزيغر Huntziger . وقد أعدّ الجزء المتعلق بالعراق وسورية من هذه البروتوكولات في ٢٣ أيار / مايو . وتعهدت فرنسا بموجبه أن تزود العراق بثلاثة أرباع المواد الحربية المخزونة في سورية ، والسماح للطائرات الالمانية والايطالية بالهبوط في الأراضي السورية واللبنانية والتزود بالوقود منها ، ووضع قاعدة جوية خاصة في حلب تحت تصرف سلاح الجو الالماني والسماح باستعمال الموانىء والطرق والسكك الحديدية في سورية لعمليات النقل إلى العراق . وتدريب الجنود العراقيين المسلحين بأسلحة فرنسية ، وتزويد القيادة العليا للقوات المسلحة الالمانية بالمعلومات الوافية عن القوات البريطانية في الشرق الأوسط . ومقابل ذلك تقوم القيادة العليا للقوات المسلحة الالمانية بتعزيز القوات الفرنسية المرابطة في سورية ، خارج نطاق الحدود التي عينتها اتفاقية الهدنة بالحصول على ربع المواد الحربية المخزونة في سورية ، ونقل ثلاث بطاريات ثقيلة Flak مضادة للطائرات مع ذخيرتها وطواقمها و (٢٤) مدفعاً مضاداً للدروع عيار (٢٥) ملم و (٢٤) مدفعاً عيار (٧٥) ملم مع ذخيرتها . ونقل وحدة من الطائرات المقاتلة من شمال افريقيا إلى سورية بعد أن يتم تعزيزها بالرجال والعتاد وثمانين طن غيار للطائرات الحربية[٢٠٠] .

٥ ـ نشاط سلاح الجو الالماني في العراق

كان من المنتظر أن يقوم سلاح الجو الالماني بنشاط فعال في العراق ، لمواجهة الغارات الناجحة التي كان يقوم بها سلاح الجو الملكي البريطاني ، وقلب ميزان القوى في النزاع الناشب بين العراق وبريطانيا لصالح العراق .

ومنذ وصول ضابط الاستخبارات الالماني تسينمان Zinnemann إلى سورية ، اقترح على قيادة مانتويفل أن تقوم الطائرات الحربية الالمانية بضرب مصفاة النفط في حيفا بفلسطين . وميناء السويس في مصر ، وتعطيل الملاحة في شط العرب عن طريق اغراق البواخر الراسية فيه . ولما سئل السفير الالماني في طهران عن نتائج مثل هذه العمليات على إيران أبدى تحفظه وأشار إلى تأكيدات رئيس وزراء ايران على حياد بلاده في الحرب ، وإلى أن ضرب البواخر الراسية في شط العرب قد يؤدي إلى تعرض مينائي المحمرة (خرمشهر)

---

(٢٠٠) Schroeder, Ibid., p. 116; Franz Halder, *Kriegstagebuch, Tägliche Aufzeichnungen des Chefs des Generalstabes des Heeres, 1939 - 1942*, Hrsg. vom Arbeitskreis für Wehrforschung (Stuttgart: W. Kohlhamma, 1962 - 1964), p. 431, und.

هيرزويز ، ألمانيا الهتلرية والمشرق العربي ، ص ٢١٥ ـ ٢١٦ .

وعبادان لنيران البوارج الحربية البريطانية[٢٠١] .

ومن المعروف أن الطائرات الحربية الالمانية التي تقرر اشتراكها في العمليات الحربية في العراق قد تعرضت لصعوبات عدة أهمها : الاعطاب الفنية التي تستدعي اصلاحها فوراً ، وعدم تعاون الفنيين الفرنسيين في المطارات السورية للاسراع باصلاحها[٢٠٢] ، وتزويد هذه الطائرات بالوقود الذي لم يكن متوافراً في العراق . وكان مجموع احتياطي الجيش الفرنسي في سورية ولبنان من هذا الوقود لا يزيد على ثلاثين ألف لتر . وتشير تقارير ران وتسينمان من سورية ومذكرة كرامارتس المؤرخة في ١٦ أيار / مايو[٢٠٣] . إلى وجود سبع عشرة طائرة قاذفة من نوع هاينكل Heinkel وثلاث طائرات مقاتلة من نوع مسرشميت Messerschmitt وأربع طائرات نقل اثنتين من نوع Ju 52 واثنتين من نوع Ju 90 في سورية منذ الثاني عشر من أيار / مايو .

وأدى اشتراك هذه الطائرات في القتال إلى خسائر فادحة فيها ، فقد بلغت هذه الخسائر خمس طائرات قاذفة واحدى عشرة طائرة مقاتلة حتى ١٩٤١/٥/٢٠[٢٠٤] . ويذكر غروبا أن الطائرات الحربية الالمانية قد قامت بشن ست غارات على قاعدة الحبانية وسبع جولات استطلاعية وغارتين على القوات البريطانية الزاحفة من شرقي الأردن . ورفض العقيد يونك مواصلة القتال الجوي يومي ٢٥ و٢٦ أيار / مايو ، قبل تزويد طائراته بمصافي خاصة للرمل وكان لا يزال لديه ثلاث طائرات مقاتلة فقط . واضطر إلى السفر إلى أثينا للتشاور مع قائد سلاح الجو الالماني هناك الجنرال لور Generaloberst Loehr . وفي أثناء ذلك أمطر غروبا برلين ببرقيات النجدة ، وألح على ارسال المزيد من الطائرات الحربية بعد أن أصبحت العاصمة العراقية دون حماية جوية[٢٠٥] .

وبقيت العقبة الأولى امام هذه الطائرات تتمثل في عدم توافر الوقود اللازم لها في سورية والعراق . ولذا اعتمدت على الوقود المنقول إليها جواً من جزيرة رودس . وحاول الالمان الحصول على الوقود من ايران ، كما حاول العراقيون ذلك[٢٠٦] . وكان رد علي منصور ، رئيس وزراء ايران ، أن بريطانيا قد تعتبر صفقة كهذه عملاً عدوانياً ترد عليه بتدابير عسكرية ، وأنه حريص على الحفاظ على حياد بلاده فى هذه الحرب[٢٠٧] .

---

(٢٠١) AA, PA, Sts., Irak, 2 - 3 / 45709.

(٢٠٢) AA, PA, USts - Rahn, «Telegram Rahn, 1 /5 /1941,».

(٢٠٣) AA, PA, USts - Rahn, «Telegram, 1 / 5 / 1941,».

(٢٠٤) Schroeder, *Deutschland und der Mittlere Osten im Zweiten Weltkrieg*, p. 120.

(٢٠٥) AA, PA, RAM, Irak, «Telegram Grobba, vom 22 /5 /1941,».

(٢٠٦) AA, PA, RAM, Irak, «Telegram Grobba, vom, 19 / 5 / 1941, Telegram Ritter, Fusch am Ettel, Tehran, vom, 22 / 5 / 1941,».

(٢٠٧) ADAP, DX 11, no. 552, p. 730 f, and Schroeder, *Deutschland und der Mittler Osten im Zweiten Weltkrieg*, pp. 122 - 123.

٦ ـ المفاوضات الالمانية ـ التركية حول نقل الأسلحة إلى العراق

سعت المانيا إلى اقناع الحكومة التركية بنقل الأسلحة والعتاد إلى العراق عبر الأناضول . وكان سفيرها في أنقرة فون بابن Von Papen يظن أن من مصلحة تركيا وقف القتال الدائر بين العراق وبريطانيا وأن الحكومة التركية جادة في وساطتها بين الدولتين المتحاربتين ، وأن رفض بريطانيا للشروط التركية لوقف القتال سوف يحدث هوة بين الدولتين ويدفع تركيا إلى السماح بنقل الأسلحة الالمانية عبر أراضيها إلى العراق . ولما قابل سراج أوغلو ، وزير الخارجية التركي ، في ١٣ أيار / مايو وعرض عليه الطلب الالماني وافق الوزير التركي على ذلك دون تردد . وكان القادة الأتراك يطمعون في عقد ميثاق عدم اعتداء بينهم وبين الالمان ، واعادة النظر في معاهدة مونترو Monytreux البحرية ، والحصول على وعد من المانيا بتحقيق اطماعهم في شمال سورية والقفقاس . ولم يخف سراج أوغلو هذه الاطماع عندما اكد للسفير الالماني أن بلاده تقف إلى جانب دولتي المحور في حالة قيام الحرب بينهما وبين روسيا السوفيتية . غير أن الحكومة التركية تراجعت عن موقفها هذا ، وأوقفت نقل الأسلحة الالمانية عبر أراضيها في ٢٦ أيار / مايو بعد تدخل بريطانيا[٢٠٨] .

٧ ـ المعونة المالية الالمانية للعراق

حدد رشيد عالي الكيلاني حاجة العراق المالية ، عند نشوب النزاع مع بريطانيا ، بثلاثة ملايين دينار عراقي . وقد فصلها غروبا ، في البداية ، كما يلي :

ـ عشرة آلاف جنيه ذهباً ، وتعادل (٢٠٤٦٠٠) مارك الماني .

ـ وأربعين ألف دولار ورقاً ، وتعادل (٦٦٦٦٧) ماركاً المانياً .

ولما وصل غروبا إلى بغداد، سلم الكيلاني القطع الذهبية وخمسة عشر ألف دولار، وتعادل (١٠٤١٧٦) ماركاً واحتفظ بالباقي احتياطاً[٢٠٩] وما لبث أن سلم غرانوف ، مستشار المفوضية الالمانية ببغداد ، الرئيس الكيلاني عشرة آلاف جنيه ذهباً عند لقائه به في ١٩ أيار / مايو . وسلم المفتي في ذلك اليوم عشرة آلاف دولار[٢١٠] .

وواجهت الحكومة العراقية مشكلة صعبة في النصف الثاني من شهر أيار / مايو ؛ إذ لم يتوافر لديها المال الكافي لدفع رواتب الجنود والموظفين . وطلب غروبا من حكومته تغطية حاجات العراق المالية . فقررت المانيا ارسال (٦٤٠) كيلوغراماً من الذهب في ثلاث طائرات إلى العراق . ووصلت الطائرة الأولى إلى العاصمة اليونانية يوم ٣٠ أيار / مايو وبقيت فيها

---

(٢٠٨) ADAP, DX 11, 265 / 172850 - 52, and Schroeder, Ibid., pp. 115 - 116.

(٢٠٩) ADAP, DX 11, no. 494, p. 494, 83 / 6221.

(٢١٠) AA, PA, RAM; Irak, «Telegram Grobba, vom 21 / 5 / 1941,».

بسبب تدهور الوضع العسكري في العراق ، وهرب رئيس الحكومة العراقية إلى ايران[٢١١] ، وبذلك تعذر على الحكومة العراقية استلام المعونة المذكورة .

٨ ـ البعثة العسكرية الالمانية في العراق

بناء على توصية من الكيلاني وغروبا ، تقرر في برلين ارسال بعثة عسكرية المانية إلى العراق في الحادي والعشرين من أيار / مايو . وأصدر ادولف هتلر الأمر رقم (٣٠) في الثالث والعشرين من أيار / مايو يحدد مهمة هذه البعثة ، وجاء فيه :

« ١ ـ إن حركة التحرير العربية في الشرق الأوسط هي حليفتنا الطبيعية ضد بريطانيا . فقيام الثورة في العراق له أهمية خاصة . وثورة كهذه ستمتد اثارها إلى ما وراء حدود العراق ، وتدعم القوى المعادية لبريطانيا في الشرق الأوسط وتعرقل خطوط المواصلات البريطانية ، وتقيد كلا من القوات البريطانية ومجال الملاحة على حساب ميادين الحرب الأخرى . اما إذا كانت مواقع البريطانيين في ما بين البحر المتوسط والخليج الفارسي ـ في ما يتصل بشن حملة قناة السويس ـ ستتعرض لحل نهائي في ما بعد ، واما كيف يتم تنفيذها ، فهذه لا تستوجب النظر فيها إلا بعد عملية بربروسا[٢١٢] .

٢ ـ وتلخيصاً للقرارات الفردية التي سبق أن أصدرتها ، آمر مساعدة العراق بما يلي :

- ايفاد بعثة عسكرية إليه .
- القيام بعمليات مساعدة جوية .
- شحن الأسلحة .

٣ ـ تكون البعثة العسكرية التي تحمل الاسم السري Sonder Stab - F بقيادة الجنرال فيلمي Felmy وتتولى ما يلي :

أ ـ تقديم المشورة والمعونة للقوات المسلحة العراقية .

ب ـ تأمين الاتصالات العسكرية بالقوات المعادية لبريطانيا ، حتى ولو كانت خارج العراق .

ج ـ جمع المعلومات والخبرات ووضع الأسس لعمل القوات المسلحة الالمانية في تلك المنطقة .

يتولى رئيس اركان القيادة العليا للقوات المسلحة وضع الترتيبات اللازمة لذلك ، وفق التنظيم التالي :

- يكون جميع أفراد القوات المسلحة الالمانية التي ترسل إلى العراق تحت امرة رئيس البعثة العسكرية .
- يتلقى رئيس البعثة الأوامر مباشرة من رئيس أركان القيادة العليا للقوات المسلحة . وتصدر الأوامر

---

(٢١١) Grobba, *Maenner und Maechte im Orient*, p. 240, und Schroeder, *Deutschland und der Mittlere Osten im Zweiten Weltkrieg*, pp. 118 - 119.

(٢١٢) عملية بربروسا أعدت في خريف ١٩٤٠ وتتضمن الهجوم الألماني المباغت على الاتحاد السوفياتي وقد نفذت في صيف ١٩٤١ .

والخطط الخاصة بوحدات الطيران عن القائد العام لسلاح الجو الالماني وحده دون سواه .

- تقتصر اتصالات رئيس البعثة العسكرية على مصالح الخدمات العسكرية في العراق ، بينما يتولى ممثل وزارة الخارجية الالمانية في العراق المفاوضات المتعلقة بشؤون البعثة مع الحكومة العراقية .

- تكون لأعضاء البعثة العسكرية في البداية صفة المتطوعين « على نحو ما حدث لفرقة كوندر Legion Condor » ويلبسون لباس المناطق الحارة ويضعون عليه شارات عراقية . وكذلك يحمل هذه الشارة افراد قوة الطيران الالمانية .

٤ ـ قوة الطيران :

تكون محدودة العدد ، وتتولى بالاضافة إلى مهماتها العسكرية ، العمل على رفع الروح المعنوية لقوات العراق العسكرية وشعبه وشحن روح المقاومة فيهم .

٥ ـ نقل الأسلحة :

يصدر رئيس أركان القيادة العليا للقوات المسلحة الأوامر الضرورية في هذا الصدد . ويتم شحن الأسلحة من سورية على أساس الاتفاقية التي عقدت مع الفرنسيين لهذا الغرض (بروتوكولات باريس في ١٩٤١/٥/٢٣) ومن المانيا أيضاً .

٦ ـ توجيه الدعاية في الشرق الأوسط هو من اختصاص وزارة الخارجية . وهي تتعاون في ذلك مع القيادة العليا للقوات المسلحة . والفكرة الرئيسية التي تقوم عليها هذه الدعاية هي : (أن انتصار المحور يحقق لبلاد الشرق الأوسط التحرر من نير الانكليز ويكفل لها حق تقرير المصير ، لذلك كان واجب كل من يقدر الحرية أن ينضم إلى الجبهة المعادية لانكلترا . .) .

٧ ـ في حالة استخدام القوات المسلحة الايطالية في العراق ، يكون التعامل معها على أساس التعليمات المذكورة في ما تقدم . وستبذل الجهود لوضع هذه القوات بامرة رئيس البعثة العسكرية الالمانية »[٢١٣] .

جاء أمر هتلر هذا متأخراً . فقد عجزت القوات العراقية عن احراز أي نصر أو تقدم على جبهات القتال مع القوات البريطانية ، رغم الأسلحة والذخيرة التي نقلت إليها من سورية والمشاركة الهزيلة لسلاح الجو الالماني في عمليات القتال . ويلاحظ أن هتلر في أمره هذا قد تجنب اظهار البعثة العسكرية الالمانية بمظهر القوة المحاربة باضفاء صفة التطوع على افرادها وارتدائهم الزي العسكري العراقي . كما حرص سلاح الجو الالماني على أن يبقى بعيداً عن التورط في احداث العراق فصبغ طائراته بالألوان العراقية[٢١٤] .

---

(٢١٣) Schroeder, Ibid., p. 127 - 129; Hubatsch, *Hitler Weisungen fuer die Krieg Fuehrung*, 1939 - 1945, vol. 6, p. 139 ff , and

الدرة ، **الحرب العراقية ـ البريطانية** ، ١٩٤١ ، ص ٣٦٥ ـ ٣٦٧ ، والحسني ، **الاسرار الخفية في حركة سنة ١٩٤١ التحررية** ، ص ١٥٨ ـ ١٥٩ .

(٢١٤) Schroeder, *Deutschland und der Mittlere Osten im Zweiten Weltkrieg*, p. 129.

ضمت البعثة العسكرية الالمانية الجنرال فيلمي Felmy (قائدها) والعقيد فون نيدرماير Von Niedermeyer والميجور مايرركس Meyer - Ricks وثمانية من الضباط وأربعة وعشرين ضابط صف ، ومجموعة افراد من كتيبة براند نبورغ . تحركت من برلين إلى أثينا في ٢٨/٥/١٩٤١(٢١٥) . وفي مساء اليوم نفسه ، تباحث العقيد يونك مع الجنرال يشونيك Jeschonnek في العاصمة اليونانية ، وأعلمه بأن بغداد مهددة بالسقوط في أيدي القوات البريطانية ، وأن الفرصة الوحيدة للحيلولة دون ذلك هي ارسال ستة اسراب (٧٢ طائرة) من سلاح الجو الالماني إلى العراق لانقاذ الموقف . ووصلت يونك أنباء عن القتال حول العاصمة العراقية صباح ٢٩ أيار / مايو . وأصبح من المتعذر الاتصال بغروبا وبالملازم فورنر Woerner . ولذا قررت القيادة العسكرية الالمانية في أثينا سحب جميع القوات الالمانية في العراق إلى الموصل من أجل تنظيم القتال في الشمال ، وسحب الطائرات الالمانية إلى سورية(٢١٦) . وفي ٣٠ أيار / مايو ، انسحبت قيادة فيلمي ويونك من الموصل ووصلت إلى حلب في اليوم الأول من حزيران / يونيو(٢١٧) .

أما غروبا ، فقد غادر بغداد ليلة ٢٩ أيار / مايو ، آملاً أن تتمكن المقاومة العراقية ، بدعم من المانيا ، من استئناف نشاطها في شمال العراق(٢١٨) ، ووصل إلى الموصل في الثلاثين من أيار / مايو . وقد أبلغه قائد القوات العراقية في الموصل العميد قاسم مقصود أن قواته على استعداد للمقاومة إذا ضمنت حماية جوية من المانيا خلال (٤٨) ساعة . وطلب غروبا من جديد نجدة سلاح الجو الالماني . وفي مساء اليوم نفسه ، أمر هتلر قيادة سلاح الجو الالماني بمساندة الحكومة العراقية بكل الوسائل الكفيلة لدعم المقاومة العراقية . وتلقى غروبا برقية من كرامارتس Kramarz يسأل فيها عن امكانية الدفاع عن منطقة الموصل وعن عدد القوات الالمانية والايطالية فيها ، وطلب منه أن تقوم هذه القوات بتدمير ابار النفط في كركوك . ورد عليه غروبا بأن ذلك متعذر لأن الالمان قد غادروا البلاد . وعرض العقيد اسماعيل حقي ، قائد أحد الألوية العراقية في الموصل ، على غروبا مواصلة القتال إذا جاء الدعم العسكري الالماني ، حتى ولو اضطرت قواته إلى الانسحاب إلى الأراضي السورية والقتال منها . وكان قد تقرر ارسال سرب من القاذفات الالمانية وآخر من الطائرات المقاتلة في ٣١ أيار / مايو ، غير أن هذه الطائرات لم تستطع الهبوط في الموصل أو في كركوك يوم الأول من حزيران / يونيو لعدم توافر الوقود فيهما وخشية تعرضها لهجوم جوي بريطاني(٢١٩) . وسافر معظم أفراد البعثة العسكرية الالمانية إلى أثينا في الثاني من حزيران / يونيو ، وعين

(٢١٥) AA, PA, RAM, Irak, «Telegram Grobba, vom 28 / 5 / 1941,» 61365.

(٢١٦) Schroeder, Ibid., p. 130.

(٢١٧) Grobba, *Maenner und Maechte im Orient*, p. 244 f. و المصدر نفسه ، ص ١٣٢ ،

(٢١٨) ADAP, DX 11, «Telegram Grobba, vom 29 / 5 / 1941,» no. 568, p. 763 f.

(٢١٩) AA, PA, RAM, Irak, «Telegram Grobba, vom 31 / 5 / 1941, and ADAP, DX 11, no. 576, p. 776.

الميجور مايرريكس Meyer - Ricks مستشاراً عسكرياً للوزير المفوض ران Rahn في سورية . وتلقى غروبا أمراً بالعودة إلى برلين في الرابع من حزيران / يونيو(٢٢٠) . وبذلك ، انتهت هذه المغامرة الالمانية التي افتقرت إلى الجدية والتنظيم والحماس .

اما رشيد عالي الكيلاني والوصي الشريف شرف والمفتي أمين الحسيني ، فقد غادروا بغداد مع عدد من الوزراء والقادة العسكريين في ٢٩ أيار / مايو ، وتوجهوا إلى الحدود الايرانية فعبروها في اليوم التالي . ووصلوا إلى طهران في الثاني من حزيران / يونيو(٢٢١) . وكانت القوات البريطانية قد استولت في ٣٠ أيار / مايو على العاصمة بغداد ، حيث تشكلت لجنة للأمن الداخلي برئاسة أرشد العمري ووقعت اتفاقية وقف اطلاق النار صباح الحادي والثلاثين من أيار / مايو . وفي الثاني من حزيران / يونيو كلف الوصي الأمير عبدالاله ، الذي وصل إلى بغداد ليلة الأول من حزيران / يونيو ، جميل المدفعي بتشكيل الحكومة(٢٢٢) .

٩ - تثمين المعونة الالمانية للعراق

كانت بريطانيا عازمة على فرض هيمنتها على العراق والاطاحة بحكومة الدفاع الوطني بأي ثمن ، وذلك نظراً لأهمية العراق الاستراتيجية بالنسبة إليها ولما قد يسفر عن سقوط العراق في أيدي المحور من آثار وخيمة على منطقة غرب آسيا بأسرها ناهيك عن آبار النفط العراقية ذات الأهمية البالغة في تزويد قواتها المحاربة في المنطقة وفي الصحراء الغربية بالوقود . وكانت الولايات المتحدة الأمريكية متفقة معها في تقدير هذا الموقف .

استغلت بريطانيا ضعف الجيش العراقي ، وتحفظ المانيا وترددها في دعم حكومة الكيلاني ، وسارعت إلى ضرب الجيش العراقي واسقاط الحكومة التي جاء بها . ولم يكن لدى القيادة العليا للقوات المسلحة الالمانية أي خطط عسكرية لدعم الحكومة العراقية . ولم يتسن لها التفكير في هذه الخطط إلا بعد احتلال القوات البريطانية للبصرة . واتجه تفكيرها إلى سورية ، بسبب حياد تركيا والتزام المانيا بهذا الحياد . ولكنها لم تقدم على انزال قواتها في سورية ولبنان واحتلالها لأنها خشيت أن يؤدي ذلك إلى هجوم بريطاني مضاد من فلسطين وشرقي الأردن ، ولأنها توقعت متاعب جديدة مع حكومة فيشي التي لن تقبل بهذا الاحتلال . ولذا اقتصرت الخطة العسكرية الالمانية على تسليح الجيش العراقي لتحسين أدائه القتالي وارسال قوات جوية لمساندة هذا الجيش في الحصار الذي فرضه على قاعدة الحبانية .

وكانت القوات الجوية الالمانية التي أرسلت إلى العراق محدودة العدد والفاعلية لأن جل

(٢٢٠) ADAP, DX 11, no. 587, p. 794, and Schroeder, *Deutschland und der Mittler Osten im Zweiten Weltkrieg*, pp. 138 - 139.

(٢٢١) حداد ، حركة رشيد عالي الكيلاني سنة ١٩٤١ ، ص ١٢٤ - ١٢٦ .

(٢٢٢) Schroeder, Ibid., pp. 140 - 141.

سلاح الجو الالماني مشغول بعملية مركور Merkur (احتلال جزيرة كريت) . وكان من المنتظر أن يصمد الجيش العراقي في مقاومة القوات البريطانية ريثما يتم احتلال كريت ، وعندها يهب سلاح الجو الالماني لنجدته . وعلى أي حال فقد كشفت القيادة العليا للقوات المسلحة الالمانية عن ارتباكها وعن أخطاء جسيمة في تقديرها للموقف العسكري في العراق . وربما كان ذلك بسبب المعلومات الخاطئة التي تلقتها من القادة العسكريين العراقيين وعجزها عن التدقيق في صحتها[٢٢٣] . أو بسبب تلكؤها وترددها في اتخاذ القرارات العسكرية الحاسمة .

انعكس هذا الموقف الالماني على الكيلاني وأنصاره الذين لم يترددوا في لوم المانيا وحليفتها ايطاليا . وصرح الكيلاني ، بعد وصوله إلى طهران ، بأن المعونة الالمانية والايطالية لم تأت في الوقت المناسب ولم تكن كافية . ولما بلغت هذه التصريحات مسامع المسؤولين الالمان في برلين أوعزوا إلى سفيرهم في طهران بأن يهدىء خواطر المسؤولين العراقيين اللاجئين ، وأن يبرر لهم موقف المانيا من احداث العراق بما يلي :

أ ـ إن نشوب النزاع العراقي ـ البريطاني كان مفاجأة لالمانيا .

ب ـ إن هذا النزاع قد حدث أثناء تجميع القوات الالمانية لاحتلال جزيرة كريت .

ج ـ إن التدابير العسكرية الالمانية الفعالة قد اتخذت عند الانهيار العسكري العراقي .

د ـ إن الأموال المطلوبة كانت جاهزة للنقل في أثينا غير أن التطورات العسكرية حالت دون ارسالها بالطائرة .

هـ ـ إن المانيا لا تزال تدعم نضال العرب من أجل الحرية[٢٢٤] .

خامساً : المانيا النازية والقوى الوحدوية العربية ١٩٤١ ـ ١٩٤٥

١ ـ المانيا النازية والقوى الوحدوية في المشرق العربي

تابع العرب ، في كل مكان ، احداث العراق باهتمام شديد . وأظهروا تعاطفاً قوياً مع حكومة الدفاع الوطني . فقد أرسل فاروق ، ملك مصر ، مبعوثاً إلى بغداد للتهنئة ، وكذلك فعل هاشم الأتاسي ، رئيس جمهورية سورية الأسبق ، زعيم الكتلة الوطنية فيها . وتشكلت

(٢٢٣) Halder, *Kriegstagebuch, Lägliche Aufzeichnungen des Chefs des Generalstabes des Heeres, 1939 - 1942*, pp. 142 -145.

(٢٢٤) AD, AP, DXII, «Telegram Weizsaecker an Gesaandschoft Teheran, 1 / 6 / 1941,» 71 / 50861 - 3.

في المشرق العربي لجان شعبية في المدن الكبرى تجمع التبرعات لمساندة العراق في حربه مع بريطانيا . وأعلن معظم قادة الأحزاب السياسية والعديد من رجال الدين تأييدهم لحكومة الكيلاني . وشكل ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار وزكي الأرسوزي « جمعية نصرة العراق » في سورية فضمت اعداداً من الشباب المثقف والطلبة . وقام الشباب القومي في سورية ولبنان وفلسطين وشرقي الأردن بتدمير أنابيب شركة نفط العراق (I.P.C.) ومضخاتها المارة في هذه الأقطار[٢٢٥] . وحاول اللواء عزيز علي المصري أن يفلت من اقامته الجبرية في مصر وأن يلتحق بالعراق ، غير أن محاولاته باءت بالفشل ، وألقت السلطات البريطانية القبض عليه وأودعته السجن[٢٢٦] ، واندفعت العناصر المصرية المؤيدة للحركة العراقية تطبع البلاغات الحربية العراقية سراً وتوزعها على الجماهير[٢٢٧] .

وزادت المخابرات الالمانية Abwehr من نشاطها في المشرق العربي خلال هذه الفترة . وتولى الميجور تسينمان Zinnemann الاتصال بقادة الحركة الوطنية في سورية ولبنان ، ودرس معهم امكانية القيام بحرب عصابات في حالة احتلال بريطاني للبلاد . وتبين له أن بالامكان تنفيذ ذلك في جبل الدروز وحماة وطرابلس[٢٢٨] . وقد واجه التعاون بين المانيا والوطنيين السوريين عراقيل جمة لعل أولها وأهمها تعارض مصالح فرنسا مع آمالهم في الحرية والاستقلال ، وحرص المانيا على كسب ود حكومة فيشي ، وعلى عدم تشجيع الوطنيين السوريين على خلق أي متاعب لادارة فيشي في سورية ولبنان . وانسجاماً مع هذا الاتجاه الالماني ، طلب أمين الحسيني من الزعيم الوطني السوري شكري القوتلي أن يمتنع ورفاقه عن أي نشاط سياسي معاد لادارة فيشي « حتى لا يتاح للجهود البريطانية والديغولية في سورية أن تحقق أهدافها »[٢٢٩] . وطلب منه أن يوجه جهوده نحو اشعال نيران الثورة في فلسطين[٢٣٠] . واتصل المفتي بفرتس غروبا ، وزير المانيا المفوض في بغداد ، وحثه على ارسال أسلحة خفيفة إلى فلسطين من أجل الاعداد للثورة المتوقعة[٢٣١] . وعلى أي حال ، فقد اقتصرت حركة المقاومة الفلسطينية ، في هذه الفترَة ، على أعمال فردية استهدفت تخريب المنشآت البريطانية في

(٢٢٥) Schroeder, *Deutschland und der Mittler Osten im Zweiten Weltkrieg*, p. 145;
مصطفى الدندشلي ، **حزب البعث العربي الاشتراكي ، ١٩٤٠ ـ ١٩٦٣ : مساهمة في نقد الحركات السياسية في الوطن العربي** ، ترجمة يوسف جباعي (بيروت : المؤلف ، ١٩٧٩) ، ص ٣٤ ، وجلال السيد ، **حزب البعث العربي** (بيروت : دار النهار ، ١٩٧٣) ، ص ١٥ .

(٢٢٦) محمد صبيح ، **بطل لا ننساه : عزيز المصري وعصره** (بيروت : المكتبة العصرية ، ١٩٧١) ، ص ١٥٢ ـ ١٥٧ .

(٢٢٧) المصدر نفسه ، ص ١٤٩ ـ ١٥٠ .

(٢٢٨) Schroeder, *Deutschland und der Mittler Osten im Zweiten Weltkrieg*, p. 11.

(٢٢٩) AA, PA, Sts., Syrien, «Notiz Woermann an Staatssekritaer, vom 17 / 4 / 1941,».

(٢٣٠) ADAP, DX II, no. 557, p. 741 f.

(٢٣١) AA, PA, RAM, Irak, 161264, and AA, PA, Sts., Syrien, «Gehrke an Auswaerting-es Amt, Bagdad, 21 / 5 / 1941,».

فلسطين . ولم يتحقق ما كان يخشاه الجنرال ويفل Wavell من نقل القوات البريطانية من فلسطين إلى العراق ، وهو اندلاع الثورة في البلاد . ولم تحدث في فلسطين ، طوال شهر أيار / مايو سنة **١٩٤١** ، احداث ذات بال[٢٣٢] .

اما في سورية ، فقد كان الوطنيون راغبين في الحصول على الأسلحة تحت غطاء الاعداد للثورة في فلسطين ، آملين أن يستعملوها في الوقت المناسب ضد الفرنسيين . غير أن المسؤولين الفرنسيين عارضوا بشدة اتخاذ سورية منطلقاً للثورة دون اشرافهم التام على ذلك[٢٣٣] . ولذا تعثرت الجهود في هذا الاتجاه . وعمد الالمان إلى إنشاء وحدات مقاتلة عربية بقيادة فوزي القاوقجي[٢٣٤] الذي كان يقود « قوات وطنية » من المتطوعين العراقيين والسوريين والفلسطينيين حاربت القوات البريطانية المتقدمة من شرقي الأردن ، وانسحبت شمالاً ، بعد سقوط بغداد في أيدي الانكليز ، حتى وصلت إلى الحدود السورية ـ العراقية . وطلب من القاوقجي أن يصد القوات البريطانية المتقدمة نحو تدمر ، غير أنه أصيب بجراح خطيرة في **٢٤** حزيران / يونيو سنة **١٩٤١** ، ونقل على أثرها إلى المانيا للمعالجة[٢٣٥] . وتولى قيادة هذه القوات من بعده عارف عبدالرزاق الذي اضطر امام تقدم القوات البريطانية إلى دخول الحدود التركية مع ثلاثمائة من المتطوعين العرب[٢٣٦] .

ومع انهيار مقاومة الجيش العراقي ، في نهاية أيار / مايو ، اتخذت الاستعدادات لنقل العسكريين والمدنيين الالمان من سورية تحسباً لهجوم بريطاني على البلاد[٢٣٧] . وبناء على طلب من حكومة فيشي[٢٣٨] وتلقي رودلف ران ، الذي رقي إلى رتبة وزير مفوض ، برقية

(٢٣٢) Buttler, *Grand Strategy*, vol. 11, p. 461 f, and Schroeder, *Deutschland und der Mittler Osten im Zweiten Weltkrieg*, p. 146.

(٢٣٣) AA, PA,Sts.,Syrien, «Rahn an Auswaertinges Amt, Damaskus, 26 / 5 / 1941,».

(٢٣٤) كان فوزي القاوقجي ضابطاً في القوات الأجنبية الفرنسية في سورية . واشترك في ثورة **١٩٢٥** السورية ، وحكم عليه بالاعدام . كما عين قائداً عاماً للثورة العربية في فلسطين سنة **١٩٣٦** . وانسحب إلى العراق ، حيث شارك في احداث أيار / مايو وحزيران / يونيو سنة **١٩٤١** قائداً للقوات الوطنية من المتطوعين العرب لمساندة القوات المسلحة العراقية . لمزيد من التفاصيل، أنظر : الحسني ، **الاسرار الخفية لحركة سنة ١٩٤١ التحررية** ، ص **٢٢٨ ـ ٢٣٢** ، و
Stephen Hemsley Longrigg, *Syria and Lebanon under the French Mandate* (London : Issued under the Auspices of the Royal Institute of International Affairs; New York: Oxford University Press, 1958), pp. 165 - 168, and Stanley Ord Playfair, *The Mediterranean and the Middle East*, 3 vols. (London: [HMSO], 1954 - 1959), vol. 1, p. 204.

(٢٣٥) AA, PA,Sts.,Syrien, «Rahn an Auswaertinges Amt, 25 / 6 / 1941,».

(٢٣٦) الحسني ، **الاسرار الخفية في حركة سنة ١٩٤١ التحررية** ، ص **٢٣٢ ـ ٢٣٤** ، وهيرزويز ، **ألمانيا الهتلرية والمشرق العربي** ، ص **٢٤٥ ـ ٢٤٦** .

(٢٣٧) AA, PA,Sts.,Syrien, «Rahn an Auswaertinges Amt, 31 / 5 / 1941,».

(٢٣٨) AA, PA,Sts.,Syrien, «Achenbach an Abetz, 1 / 6 / 1941,».

من وزير الخارجية الالماني في الرابع من حزيران / يونيو يأمره فيها بالبقاء في سورية لتمثيل الحكومة الالمانية فيها بصورة غير رسمية[٢٣٩] ، أبلغ ران حكومته في التاسع من حزيران / يونيو بأن جميع الرعايا الالمان قد نقلوا إلى حلب تمهيداً لمغادرتهم الأراضي السورية[٢٤٠] . وفي هذه الاثناء ، كانت الحشود العسكرية البريطانية على حدود سورية ولبنان الجنوبية تنذر بالهجوم القادم .

كانت حكومة فيشي وقيادة جيش الشرق (في سورية ولبنان) قد عزمتا على مقاومة الهجوم المتوقع ، ورفضتا اشتراك القوات الالمانية في الدفاع عن سورية ولبنان . كما ترددت المانيا في الاقدام على ذلك . ولكنها اتصلت بالحكومة التركية وحصلت منها على ضمانات بعدم اجتياح سورية من الشمال ، إذا ما تعرضت لهجوم بريطاني من الجنوب والشرق[٢٤١] .

ومع اقتراب الهجوم المذكور ، أبلغ المفتي الحكومة الالمانية ، عن طريق سفيرها في طهران ، أن اعلان استقلال سورية ولبنان من جانب انكلترا ولجنة فرنسا الحرة يعتبر عملاً دعائياً خطيراً ما دامت حكومة فيشي تتمسك بالسيادة الفرنسية على هذين القطرين العربيين[٢٤٢] .

وفي الثامن من حزيران / يونيو سنة **١٩٤١** ، بدأ غزو القوات البريطانية والديغولية لسورية ولبنان وانتهى في الحادي عشر من تموز / يوليو باحتلال هذين القطرين[٢٤٣] . وقبل استسلام جيش الشرق بيوم واحد ، أخذ المتطوعون العرب الذين شاركوا في مقاومة الغزو البريطاني ، يغادرون مطار حلب إلى أثينا[٢٤٤] .

ولم يخطر ببال المسؤولين الالمان في سورية ، وعلى رأسهم رودلف ران ، الاعتماد على مقاومة عربية لصد هجوم الحلفاء ، فقد كان همهم الأول تمكين جيش الشرق من المقاومة والحفاظ على علاقات طيبة مع حكومة فيشي . وبالمقابل ، وقف قادة الحركة الوطنية السورية من القتال الدائر على أرض بلادهم موقف الترقب والانتظار ، بينما شارك المتطوعون العرب (من سورية وفلسطين والعراق) ، الذين بلغ عددهم نحو ألف مقاتل ، في مجابهة القوات البريطانية في البادية السورية[٢٤٥] . وبقي الضباط والأفراد السوريون العاملون في القوات

(٢٣٩) AA, PA,Sts.,Syrien, «Ribbentrop an Rahn, 4 / 6 / 1941,».

(٢٤٠) DGFP: vol. 12, no. 587, p. 953, and «Rahnan Auswaertinges Amt, 9/6/1941,».

(٢٤١) AA, PA,Sts.,Syrien, «Papen an Reichsaussenminister, Ankara, 9 / 6 / 1941,».

(٢٤٢) AA, PA,Sts.,Syrien, «Ettel an Auswaertinges Amt, Teheran, 9/6/1941,».

(٢٤٣) Isaac Lipschits, *La politique de la France au Levant, 1939 - 1941* (Paris : Editions A. Pedone, 1963), p. 107, and Mil, Archiv, LXIII, «Berich Meyer - Ricks Ueber Taetigkeit in Syrien, Beirut, 4 / 7 / 1941,» AK 33202 / 2.

(٢٤٤) Schroeder, *Deutschland und der Mittler Osten im Zweiten Weltkrieg*, p. 175.

(٢٤٥) AA, PASts., Syrien, «Rahn an Auswaertinges Amt, 29 / 6 / 1941,».

الفرنسية على ولائهم لقادتهم ، باستثناء عدد محدود منهم مثل حسني الزعيم المتعاطف مع الحزب القومي السوري ، والذي أودع السجن بسبب ذلك لمدة سنة واحدة(٢٤٦) .

طلب ران من حكومته اصدار بيان مؤيد للعرب مقابل البيان الذي أصدره الحلفاء في الثامن من حزيران / يونيو سنة **١٩٤١** ، بشأن الغاء الانتداب الفرنسي على سورية ولبنان ومنحهما الاستقلال . ودرس فورمان ، وكيل وزارة الخارجية الالمانية ، هذا الموضوع واتصل بالسفير الالماني في باريس عارضاً عليه مشروع بيان ينص على أن « الرايخ الالماني يعترف ، كما تعترف فرنسا ، بحق الشعب السوري في الاستقلال » . وطلب منه أن يعلمه بموقف حكومة فيشي من البيان . وجاء الرد سلبياً ، فتراجعت المانيا(٢٤٧) . وحاولت المانيا تبرير موقفها القاضي بالامتناع عن دعم الحركة الوطنية في سورية ، فبعث ريبنتروب بتعليمات إلى جميع السفارات والقنصليات الالمانية المعنية بالدعاية العربية جاء فيها : « إن الاصرار على عودة السيادة الفرنسية على سورية قد أكرهنا على اتخاذ موقف متحفظ من سعي العرب إلى نيل حريتهم واستقلالهم . وقد زال هذا التحفظ بعد انهيار المقاومة الفرنسية في سورية . لذا أرجو أن تتولى أجهزة الدعاية التركيز على مساندتنا لأماني العرب في الحصول على حريتهم التامة والمناداة بالشعار القائل : إن المحور يحارب من أجل حرية العرب ، والسعي الحثيث إلى تبني الايطاليين لموقف مماثل »(٢٤٨) .

وخلافاً لما كانت عليه الحال في العراق ، وقف الوطنيون السوريون موقفاً يتصف بالريبة والشك من المسؤولين الالمان . وقد انتقد عادل ارسلان ، أحد الزعماء الوطنيين ، ممثل الرايخ الثالث في سورية رودلف ران واتهمه بالتأثر بآراء السلطات الفرنسية المعادية للحركة الوطنية . وحذر من الأفكار التي يروجها والتي تتعارض والمصالح الألمانية . وجاء هذا النقد في رسالة بعث بها إلى سفير المانيا في أنقرة فون بابن(٢٤٩) . وكان ران لا يكنّ احتراماً للعرب ولا يثق بهم بسبب موقفهم الوطني المعادي لسلطات فيشي . وهو يعتقد أن همه الأول التعاون مع هذه السلطات باعتبارها أكبر قوة تتصدى لأعداء الرايخ . وقد عبر عن أفكاره ومشاعره في التقرير الذي قدمه إلى رينتروب في **٣٠** تموز / يوليو سنة **١٩٤١** ، في ختام مهمته في سورية ، عن نشاطه في الفترة الممتدة من **٩** أيار / مايو إلى **١١** تموز / يوليو سنة **١٩٤١** . وذكر في هذا التقرير أن « سورية مؤلفة من خليط عجيب وغير متجانس من الاعراق والأديان تقوم العلاقات بينها على الجشع والتآمر والحسد . واعتادت على الرشوة من الدول الكبرى المتنافسة . وليس لهذه الفئات أي مشاعر وطنية حقيقية : فما تنادي به بيروت تعارضه دمشق ، ويعتبر خيانة في حلب أو حمص أو حماة . وأصبح الاستقلال ذريعة لاطلاق العنان للشائعات ، والحرية درعاً لاستغلال لا حدود له للعمال من قبل الفئة الحاكمة . وحتى البدو ، أفضل الفئات السورية ، لحق بهم الفساد ، وأصبحوا يركضون وراء أقوى الدول كما يركض ابن آوى

(٢٤٦) Schroeder, Ibid., p. 170.

(٢٤٧) المصدر نفسه ، ص ١٧٠ - ١٧١ .

(٢٤٨) ADAP, «Telegram Ribbentrop, vom 20 / 7 / 1941,» 71 / 50882.

(٢٤٩) هيرزويز ، **ألمانيا الهتلرية والمشرق العربي** ، ص ٢٤٧ .

وراء فريسته . فالجميع يطلبون الأسلحة حتى ينهبوا القبيلة المجاورة ، ويطلبون المال سعياً إلى الحصول على المزيد منه من الدول العدوة . لا شك أن الدول الأوروبية وأولها حكومة الانتداب الفرنسي مسؤولة عن هذا . ولا شك أن بين الشباب في سورية قوى تحرك التذمر وتنادي بالتطهير والتضامن الوطني . أما في ساعة الخطر ، فقد انهزم قادة حركة التحرير العربية المتبجحون ، وطلبوا منا مساعدتهم على الفرار من البلاد ، وبعضهم اتصل قبل ذلك بالانكليز ، وبقيت مجموعات قليلة من المجرمين المحترفين والمهربين واللصوص بينها نفر قليل من الثوار الحقيقين مثل فوزي القاوقجي الذي يعتبر بدوره شبه مغامر وشبه بطل وطني » . وخلص في تقريره إلى النتيجة التالية : « لم أجد في سورية قوى مستعدة للكفاح »(٢٥٠) .

صحيح أن الوطنيين السوريين استقبلوا بيان الحلفاء الصادر في الثامن من حزيران / يونيو **١٩٤١** بشيء من التحفظ والريبة ، واعتبروه من مقتضيات الحرب ، واستذكروا في هذا الصدد بيانات الحلفاء المؤيدة لآمال العرب أثناء الحرب العالمية الأولى ، غير أنهم لم يتلقوا شيئاً من هذا القبيل من جانب دولتي المحور .

حصلت تطورات خطيرة على صعيد الحرب بين المعسكرين المتقاتلين بعد غزو الحلفاء لسورية ولبنان . فقد احتلت قوات المحور جزيرة كريت وأصبحت تهدد قناة السويس والمنطقة العربية بأسرها . غير أن هتلر ارتكب أكبر الأخطاء في الحرب ، وهو الهجوم على الاتحاد السوفيتي في **٢٢** حزيران / يونيو سنة **١٩٤١** . وتوقع آنذاك أن تصمد قوات المحور في غربي أوروبا وشمالي افريقيا اثناء الزحف على الاتحاد السوفيتي ، وأن تتولى ايطاليا هذه المهمة . كما توقع هتلر أن يقضي على الاتحاد السوفيتي خلال ثلاثة أشهر ، ويزحف من القفقاس عبر ايران على البلاد العربية . وقد حدد هتلر في أمره رقم **(٣٢)** الصادر في **١١** حزيران / يونيو سنة **١٩٤١** مهمات الجيش الالماني في خريف سنة **١٩٤١** وشتاء **١٩٤١ /١٩٤٢** ، ومنها : مواصلة الحرب ضد انكلترا في البحر المتوسط والشرق الأدنى ، وذلك بالاستيلاء على طبرق ، وشن هجوم على قناة السويس من الغرب ، وحشد قوات كبيرة في بلغاريا لاكراه تركيا على الاستسلام أو الانحياز لدولتي المحور ، والتقدم عبر تركيا وسورية وفلسطين نحو قناة السويس من الشرق ، والزحف من القفقاس عبر ايران إلى العراق ، واستغلال حركة التحرير العربية لتحقيق هذه الأهداف .

وتضمنت خطة تموز / يوليو سنة **١٩٤١** التي وضعتها هيئة الأركان العامة الالمانية الانتهاء من عملية بربروسا (غزو الاتحاد السوفيتي) في خريف تلك السنة ، والبدء بالهجوم على ايران في شتاء **١٩٤٢/١٩٤١** . وجاء في خطة آب / أغسطس سنة **١٩٤١** تعزيز قوات المحور في شمالي افريقيا ، بقصد الاستيلاء على طبرق تمهيداً للهجوم على مصر ، والاستيلاء على جبل طارق بالتعاون مع اسبانيا .

(٢٥٠) AA, PA, USts.,Syrien, «Bericht Rahn, vom 30 /7 /1941,» und DGFP, «Memorandum by Minister Rahn, Westfalen, July 30, 1941,» vol. 13, no. 165, pp. 237 - 265.

وفي الوقت نفسه ، صدرت تعليمات إلى قيادة فيلمي الخاصة Sonderstab F من القائد العام للقوات المسلحة الالمانية (في ١٩٤١/٦/٢١) تضمنت الاتصال بالقوى المعادية للانكليز في الشرق الأوسط ودفعها إلى القيام بعمليات مساندة للعمليات الحربية الالمانية في الوقت المناسب ، وتزويد الجيش الالماني بالمعلومات الوافية عن كل بلد من بلدان الشرق الأوسط ، وتنظيم تزويد هذه البلدان بالأسلحة وتدريب قادة وعملاء للقيام بعمليات التخريب ضد بريطانيا(٢٥١) .

استردت بريطانيا أنفاسها ، وأفادت كثيراً من المساعدة الأمريكية في جبهة شمالي افريقيا ، وتمكن الجنرال أوكنلك Claude Auchinleck الذي تولى القيادة العامة لقوات الحلفاء في الشرق الأوسط في ١٩٤١/٦/٣٠ ، من القيام بهجوم على قوات المحور في ١٨ تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٩٤١ ، ورفع الحصار عن طبرق . وتقدّم إلى العجيلة في بداية سنة ١٩٤٢ . وقامت القوات البريطانية بالهجوم على ايران من الجنوب في آب ١٩٤١ ، بينما زحفت عليها القوات السوفيتية من الشمال(٢٥٢) . وكان القصد من هذا الهجوم تفويت الفرصة على القوات الالمانية في جنوب روسيا للتقدم جنوباً نحو ايران ، واكمال السيطرة البريطانية على المنطقة الممتدة من المحيط الهندي إلى البحر المتوسط .

وخلافاً لتوقعات هتلر ، صمد الجيش الأحمر في وجه القوات الالمانية الغازية ، واضطر هتلر إلى تأجيل خططه العسكرية الخاصة بالمشرق العربي . وعندها سعت القيادة العليا للقوات المسلحة الالمانية إلى تنشيط جبهة القتال في شمال افريقيا . وأصدرت التعليمات رقم (٣٨) في ١٢ كانون الأول / ديسمبر.سنة ١٩٤١ بقصد احراز التفوق البحري والجوي في المنطقة الممتدة بين جنوب ايطاليا وشمال افريقيا . وعين الماريشال كيسلرنج Kesselring قائداً عاماً لهذه الجبهة الجنوبية(٢٥٣) .

أ ـ مفاوضات المفتي والكيلاني مع الالمان حول مستقبل البلاد العربية

بقي المفتي والكيلاني على اتصال بممثلي دولتي المحور اثناء اقامتهما في العاصمة الايرانية ، وكانتا تتنافسان على كسب ودهما(٢٥٤) . ولكنهما لم يفضلا الاقامة في طهران ، وحاولا الخروج منها إلى تركيا بعد سقوط سورية ولبنان في أيدي الحلفاء . واستطاع الكيلاني الحصول على تأشيرة لدخول تركيا . فغادر العاصمة الايرانية في ٢٠ تموز / يوليو سنة ١٩٤١ ، وعبر الحدود التركية بعد ذلك بيومين ، وبقي في تركيا حتى الحادي والعشرين من

(٢٥١) هيرزويز ، ألمانيا الهتلرية والمشرق العربي ، ص ٢٥٦ ـ ٢٦٧ .

(٢٥٢) المصدر نفسه ، ص ٢٦٨ .

(٢٥٣) المصدر نفسه ، ص ٢٦٨ ـ ٢٧٠ .

(٢٥٤) انظر : مذكرة فورمان في ١٩٤١/٨/٦ ، في: ADAP, 794/273238-9.

تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٩٤١ ؛ حيث رحل متخفياً في طائرة المانية إلى برلين(٢٥٥) . اما المفتي ، فقد رفضت السلطات التركية منحه تأشيرة لدخول أراضيها ، وبقي في العاصمة الايرانية ينتظر مبارحتها . وفاجأه غزو القوات البريطانية لايران في ٢٥ آب / أغسطس ، ودخولها طهران في ١٧ أيلول / سبتمبر سنة ١٩٤١ . وتمكنت القوات الغازية من القاء القبض على عدد من الزعماء الفلسطينيين ، لكنها لم تهتد إلى المفتي الذي هرب إلى السفارة اليابانية ؛ حيث قامت المخابرات الايطالية بنقله سراً إلى ايطاليا فوصل إلى روما في أواسط تشرين الأول / اكتوبر سنة ١٩٤٠(٢٥٦) .

وفي أثناء اعداد الخطط العسكرية الالمانية للمشرق العربي ، قدم الوزير المفوض غروبا ، الذي عاد إلى برلين في ١٩٤١/٨/٧ ، مذكرة عن الدعاية الالمانية ضد انكلترا في الشرق الأدنى(٢٥٧) . كما عقد اجتماع في وزارة الخارجية الالمانية في ٢٣ آب / أغسطس حضره ممثلون عن وزارات الخارجية والاقتصاد والمالية والتموين والقيادة العليا للقوات المسلحة والاستخبارات الالمانية وبنك الرايخ Reichsbank لبحث مستقبل التعاون بين المانيا والعراق في الميادين السياسية والعسكرية والاقتصادية . واتفق المجتمعون على عقد اتفاقية مع العراق عند وصول الكيلاني إلى برلين تكون أنموذجاً لاتفاقيات مماثلة مع البلدان العربية الأخرى التي ستقع تحت الاحتلال الالماني . وتضمنت الاتفاقية المقترحة النقاط التالية :

١ ـ الغاء النقد العراقي الحالي وانهاء اعتماده على الجنيه الاسترليني وتقديم قرض مالي للعراق لهذه الغاية ، وتحويل مليون جنيه استرليني من الذهب إلى العراق .

٢ ـ ايفاد مستشارين وخبراء اقتصاديين من المانيا إلى العراق للعمل في قطاعات الصناعة والتجارة والزراعة والمالية (الجمارك والضريبة) وبنك الاصدار النقدي والمواصلات والنقل .

٣ ـ تزويد العراق بالمواد والأجهزة الحربية الالمانية التي تحتاجها قواته المسلحة ، اما مجاناً أو مقابل تزويد المانيا بالنفط .

٤ ـ تقديم محطة اذاعة قوية إلى الحكومة العراقية .

٥ ـ اشتراك المانيا وايطاليا على قدم المساواة في المبادلات الاقتصادية مع العراق(٢٥٨) .

(٢٥٥) هيرزويز ، المانيا الهتلرية والمشرق العربي ، ص ٢٧٥ ـ ٢٧٧ .

(٢٥٦) المصدر نفسه ، ص ٢٧٧ ـ ٢٧٨ ، وبرقية بسمارك في ١٩٤١/١٠/١٣ في: DGFP, vol. 13, no. 399, pp. 64 - 642.

(٢٥٧) AA, PA, USts., Irak 3, «Aufzeichnung Grobba: Propaganda Gegen England in Vorderen Orient, Berlin, 7 / 8 / 1941,».

(٢٥٨) «مذكرة دافيدسن Davidsen في ١٩٤١/٨/٢٥» ، ADAP, DX III, no.233, p.297, and DGFP, «Record of the Interministerial Conference on Iraq at the Foreign Ministry on August 23, 1941,» vol. 13, no. 233, pp. 361 - 363.

وصل المفتي إلى روما في تشرين الأول / اكتوبر سنة **١٩٤١** ، وبقي فيها بضعة أسابيع تباحث خلالها مع وزير الخارجية الايطالي ، الكونت شيانو ، حول اصدار تصريح ايطالي - الماني مشترك يتناول تأييد دولتي المحور للاستقلال العربي والوحدة العربية . ثم سافر إلى برلين فوصل إليها في السادس من تشرين الثاني / نوفمبر واستقبل بحفاوة كبيرة[٢٥٩] . وقبل أن يلتقي رينتروب بالمفتي قدم مذكرة مطولة لهتلر في **١٩٤١/١١/١٣** حول السياسة الالمانية في الشرق ، بين فيها كيف أن بريطانيا أصبحت بعد احداث العراق وسورية وايران القوة المسيطرة على المنطقة الممتدة من حدود برقة إلى سنغافورة ، وأن ضرورات الحرب تقتضي اللجوء إلى الوسائل السياسية والدعائية لاخراج بريطانيا من هذه المنطقة . ومن هذه الوسائل ، الحفاظ على حزام شمالي يشمل القفقاس وآسيا الوسطى من أراضي الاتحاد السوفيتي ؛ حيث تنتشر بين شعوبها الحركة الطورانية ، ومنها التعاون مع حركة التحرير العربية . وذكر في هذا الصدد أن التصريح الذي أذيع ، في **١٩٤١/١٠/٢٣** ، حول استقلال البلاد العربية لا يعتبر ، في نظر العرب ، كافياً لأنه يقتصر على تعاطف دولتي المحور مع جهود البلاد العربية الرامية إلى تحقيق استقلالها ، ولأن بريطانيا قد أصدرت وعداً بتأييد قيام اتحاد للبلاد العربية . وأرفق بمذكرته هذه نص التصريح الذي طلبه المفتي من الحكومة الايطالية اثناء وجوده في روما والصيغة التي وافق عليها الدوتشي (الزعيم موسوليني) . وتضمنت الصيغة التي قدمها المفتي النقاط التالية :

- تعترف دولتا المحور بالسيادة الكاملة والاستقلال التام للبلدان العربية التي تتمتع باستقلالها بالفعل .
- تقدم دولتا المحور العون للبلاد العربية الواقعة تحت الهيمنة البريطانية في نضالها من أجل التحرر والاستقلال التام .
- تتعهد دولتا المحور بدعم وحدة البلاد العربية وبتأييدها .

غير أن الدوتشي لم يوافق على هذه الصيغة واقترح صيغة أخرى تتضمن دعم دولتي المحور للأقطار العربية في الشرق الأدنى (أي العراق وسورية ولبنان وفلسطين وشرق الأردن) في نضالها من أجل التحرر ، وحذف عبارة « الاستقلال التام » . كما اعترض الدوتشي على تأييد دولتي المحور لوحدة البلاد العربية وطالب بحذفها .

ورأى رينتروب ، في مذكرته هذه ، دراسة صيغتي التصريح والتعرف على الآثار التي قد تترتب على اصدار تصريح جديد من دولتي المحور حول مستقبل البلاد العربية ، وردود فعل تركيا وحكومة فيشي بصورة خاصة . واقترح رينتروب أيضاً أن يستقبل هتلر المفتي وأن يبيّن له أن اصدار تصريح جديد حول مستقبل البلاد العربية أمر لا بد منه في هذه المرحلة

(٢٥٩) « مذكرة غروبا حول وصول المفتي في ١٦ / ١١ / ١٩٤١ ، » في: ADAP, DX III, 71 / 50902 - 5.

على أن يتم التفاوض بشأنه مع الحكومة الايطالية . واقترح أيضاً تشكيل مجلس قيادة عربي من أمين الحسيني ورشيد عالي الكيلاني وفوزي القاوقجي وبعض الشخصيات العربية المقيمة في تركيا[٢٦٠] .

جاء رد هتلر على هذه المذكرة بعد يومين ، وقال فيه أنه سوف يبحث تفاصيل ما جاء في المذكرة مع وزير خارجيته شخصياً قبل أن يلتقي بالمفتي ، وأنه يود أن يعرف أين سيكون مقر مجلس القيادة العربي في روما أو في برلين ، وأنه ما زال يرى ، من حيث المبدأ ، ترك البحر المتوسط والقضية العربية في أيدي الايطاليين[٢٦١] .

وفي **١٩** تشرين الثاني / نوفمبر سنة **١٩٤١** ، بعث وكيل وزارة الخارجية الالمانية برقية إلى السفير الالماني في روما يطلب منه أن يطرح على الحكومة الايطالية فكرة انشاء مجلس القيادة العربي ويبيّن لها أن الحكومة الالمانية تقترح أن يكون مقره في روما وأن يكون له مكتب في برلين[٢٦٢] ، كما بعث ببرقية إلى السفير الالماني في باريس وبأخرى إلى السفير الالماني في أنقرة للتعرف على رأي الحكومتين المعنيتين في التصريح المقترح حول الاستقلال العربي والوحدة العربية . رد السفير الالماني في باريس بأن حكومة فيشي ترى أن القتال الضاري الذي أبدته قواتها المسلحة في مقاومة الغزو البريطاني لسورية ولبنان يدل على عزمها على الحفاظ على وحدة الامبراطورية الفرنسية ، وأن اصدار تصريح لصالح العرب سوف يفسّر بأن دولتي المحور لم تقدرا موقف الحكومة الفرنسية والدماء الفرنسية التي اريقت دفاعاً عن سورية ولبنان، وأن مثل هذا التصريح سوف يكون له تأثير سلبي على الروح المعنوية للشعب الفرنسي وقواته المسلحة في شمالي افريقيا وغربها . وأوصى السفير بعرض التصريح المقترح على حكومة فيشي قبل اصداره لأخذ رأيها فيه[٢٦٣] . ورد فون بابن من أنقرة بأن تعاون تركيا مع المانيا لتنفيذ خططها المستقبلية في الشرق الأوسط أمر ضروري ، وأن اصدار التصريح المقترح سيثير سخطها ، ولذا أوصى باجراء مفاوضات مسبقة مع الحكومة التركية حول البيان وتطمينها بأن التصريح لن يؤثر على تسوية تشمل الاطماع الاقليمية التركية في شمال سورية[٢٦٤] .

وفي ضوء هذه المشاورات ، أدخلت الخارجية الالمانية تعديلات على مشروع التصريح الايطالي ، وحولت الصيغة الجديدة إلى روما ، فوافقت عليها الحكومة الايطالية في **١٩٤١/١١/٢٢**[٢٦٥] .

(٢٦٠) DGFP, «Ribbentrop's Memorandum, Berlin, 13 / 11 / 1941,» vol. 13, no. 468.

(٢٦١) DGFP, «Hewel's Memorandum of November 15, 1941,» no. 475, pp. 786 - 787.

(٢٦٢) «برقية فورمان الى ماكنزن في ١٩٤١/١١/١٩ ،» في: DGFP, no. 483, p. 803.

(٢٦٣) DGFP, «Abetz Despatch, Paris, 23 / 11 / 1941,» no. 494, pp. 815 - 816.

(٢٦٤) هيرزويز ، **ألمانيا الهتلرية والمشرق العربي** ، ص ٢٨٧ .

(٢٦٥) DGFP, «Mackensen's Despatches, Rome, 14 / 11 / 1941 and 22 / 1 / 1941,» vol. 13.

وفي أعقاب هذه المشاورات ، استقبل ريبنتروب المفتي صباح الثامن والعشرين من تشرين الثاني / نوفمبر . بدأ المفتي بالحديث عن عداء العرب للانكليز واليهود والبلاشفة ، وعن استعدادهم للقتال إلى جانب دولتي المحور بانشاء جيش عربي من عرب الريف المراكشي والأسرى المراكشيين والجزائريين والتونسيين . وأبدى رغبته في عقد معاهدة مع دولتي المحور حول مستقبل التعاون الاقتصادي والثقافي بينهما وبين اتحاد الأقطار العربية المشرقية (العراق وسورية ولبنان وفلسطين وشرقي الأردن) . وتناول المفتي موضوع التصريح المقترح فأكد على الصدى القوي الذي سيحدثه في الأوساط الشعبية العربية ، وبيّن أن تركيا لن تعارض في قيام دولة عربية ضعيفة على حدودها الجنوبية . وحاول ريبنتروب أن يوضح للمفتي الصعوبات التي واجهت المانيا في دعمها للحركة الوطنية في العراق . ثم ذكر له أن التصريح المطلوب سوف يصدر في الوقت المناسب ، عندما تحرز القوات الالمانية النّصر في القفقاس ويبدأ الهجوم الالماني على الشرق الأوسط . عاد المفتي وأصرّ على أن الظروف الراهنة تقتضي اصدار مثل هذا التصريح للرد على وعود الانكليز وبياناتهم ، وتعزيز ثقة العرب بدولتي المحور[٢٦٦] . وبعد انتهاء هذه المقابلة مباشرة ، قابل المفتي هتلر بحضور رينتروب وغروبا .

بدأ المفتي حديثه بالاشادة بالزعيم النازي وبالتعبير عن ثقته وثقة العرب جميعاً بانتصار المانيا . وقال إن العرب والالمان حلفاء طبيعيون لأنهم يحاربون اعداء مشتركين هم الانكليز واليهود والبلاشفة ، وأن العـرب على استعداد للتعاون مع المانيا ، ليس بمجرد اثارة المتاعب في وجه بريطانيا أو القيام بأعمال التخريب ضدها وإنما أيضاً بتكوين فرق مسلحة تحارب إلى جانب قوات المحور . وأوضح المفتي للزعيم الالماني أن مطلب العرب الراهن هو استقلال أقطار فلسطين وشرقي الأردن وسورية والعراق ووحدتها . ثم انتقل بعد ذلك إلى موضوع التصريح الالماني - الايطالي بشأن مستقبل البلاد العربية ، وأبان ضرورة اصداره معتمداً الحجج نفسها التي ساقها لـرينتـروب .

ورد هتلر عليه منددأ باليهود الذين « يهيمنون على مقدرات الدول الحليفة ويوجهون سياستها » . وبيّن أن هدفه تحطيم الشيوعية واليهودية واخراج الانكليز من الشرق الأوسط . وقال أيضاً : « . . إن كسبنا الحرب هو وحده الذي سيؤذن بدق ساعة التحرير التي هي أيضاً ساعة تحقيق أماني العرب » وأعرب عن معارضته للتصريح المطلوب وقال : « إن مجرد وعد لن يكون له أي قيمة ، ولن تكون ثمة قيمة حقيقية إلا لليقين الذي يعتمد على القوات المسلحة المنتصرة » . وبرر هذا الموقف بالخشية من ردود فعل فرنسا وقال : « يبدو أن الموقف كالآتي : إننا نشن حرباً ضارية لنفتح لأنفسنا طريقاً إلى شمال القفقاس . إن الصعاب المرتبطة بهذا تزيد على صعاب النقل المترتبة على تدمير السكك الحديدية والطرق وعلى ظروف الشتاء . فإذا ما جرؤت في ظل هذا الموقف على اصدار تصريح ينطبق على سورية كذلك ، فسيشتد ساعد العناصر التي تساند ديغول في فرنسا ، مما قد يؤدي إلى نشوب الثورة . وسيقنع هؤلاء الناس أن من

(٢٦٦) « مذكرة فون لوش Von Loesch حول محادثات المفتي مع ريبنتروب في ٢٨ / ١١ / ١٩٤١ ، » DGFP, no. 514, p. 876 - 881.

الأسهل أن ينضموا إلى بريطانيا العظمى . وسيكون انفصال سورية نموذجاً يحتذى في أجزاء أخرى من الامبراطورية الفرنسية . ومن شأن هذا أن يقوي موقف الديغوليين في المستعمرات . فإذا ما صدر تصريح الآن ، فستتلوه صعاب في غربي أوروبا بحيث يكون من الضروري سحب بعض القوات للدفاع ، مما يحول بيننا وبين حشد كل قواتنا في الشرق » .

وأكد هتلر للمفتي أن الحرب التي تشنها المانيا ضد اليهود تستهدف القضاء على العنصر اليهودي في البلاد العربية . ووعده باصدار تصريح حول مستقبل البلاد العربية حين تصل القوات الالمانية إلى جنوب القفقاس ، وهذا في رأيه ، يستغرق بضعة أشهر فقط . وطمأن المفتي بأن الوقت سيأتي « حين لا يقتصر أمره (المفتي) على أن يقدم للعرب تصريحاً من المحور ، بل سيكون له الرأي الحاسم في الشؤون العربية باعتباره ذا السلطة المطلقة في التحدث باسم العرب وزعيماً لهم »[٢٦٧] .

تقرر ، بعد هذه المقابلة ، ايقاف التصريح الذي اتفقت على صيغته وزارتا الخارجية الالمانية والايطالية[٢٦٨] وكان لهذا الموقف دوافع سياسية وعسكرية : فعلى الصعيد السياسي ، كانت المانيا تخشى التأثير السلبي للتصريح على كل من حكومتي فيشي وأنقرة . كما كانت تحاول تجنب قيام تسابق جديد بين المعسكرين المتحاربين من أجل كسب ود العرب وخلق متاعب جديدة للالمان . ومنها أيضاً ما أبداه ريبنتروب ، أثناء مقابلته للمفتي ، وهو أن يؤدي هذا التصريح إلى قيام أنصار المحور في البلاد العربية بعمل سابق لأوانه قد يفضي إلى القاء القبض عليهم كما حدث في العراق . اما الدوافع العسكرية ، فتتضح في المقاومة السوفيتية العنيدة للغزو الالماني وفشل الالمان في هجومهم على موسكو وتقهقر قواتهم في الصحراء الغربية أمام القوات البريطانية .

وسعى الكيلاني ، من جانبه أيضاً ، إلى اعتراف دولتي المحور به رئيساً لوزراء العراق في المنفى ، وإلى ابرام اتفاقية اقتصادية وثقافية معهما . والتقى في الثاني من كانون الأول / ديسمبر سنة **١٩٤١** بوكيل وزارة الخارجية ، ارنست فورمان ، وطلب منه أن تعترف الحكومة الالمانية به رئيساً لوزراء العراق ووزيراً للخارجية ، وأن يبرم معاهدة معها تتضمن معونة المانيا العسكرية للعراق وتقديم المساعدة الاقتصادية له ، واشتراك العراق في عقد الصلح ودخوله عضواً في الميثاق الثلاثي (التحالف الالماني - الايطالي - الياباني) . وقدم فورمان مذكرة بفحوى هذا الطلب إلى وزير الخارجية ، وبيّن فيها أن الاعتراض الوحيد على الاعتراف بالكيلاني رئيساً لوزراء العراق هو تقليد المانيا للنهج الانكليزي في الاعتراف بحكومات المنفى[٢٦٩] .

(٢٦٧) « مذكرة شميدت Schmidt حول الحديث بين هتلر والمفتي في ٢٨ / ١١ / ١٩٤١ ، » DGFP, vol. 13, no. 515, pp. 881 - 885, and

هيرزويز ، **ألمانيا الهتلرية والمشرق العربي** ، ص ٢٨٨ - ٢٨٩

(٢٦٨) « مذكرة فورمان في ٢٨ / ١١ / ١٩٤١ ، » ADAP, DX III, 71 / 50970 .

(٢٦٩) DGFP, «Woermann's Memorandum of December 2, 1941,» vol. 13, no. 536, pp. 940 - 941.

وكلف ريبنتروب الوزير المفوض غروبا بالتفاوض مع رشيد عالي حول المعاهدة المذكورة ، وفوضه بالتوقيع عليها نيابة عن الحكومة الالمانية . وقدم غروبا مشروع معاهدة بين المانيا ورشيد عالي ، في ١٠ شباط / فبراير سنة ١٩٤٢ ، تضمنت النقاط التالية :

(١) تعترف المانيا بالسيادة التامة والاستقلال الكامل للعراق .

(٢) تتعهد المانيا بالتعاون مع شعب العراق وجيشه بقيادة رشيد عالي الكيلاني وتحرير أرض العراق من الاحتلال البريطاني .

(٣) يتعهد رشيد عالي باستخدام كل الوسائل المتوافرة في العراق وتلك التي يحصل عليها من المانيا لقتال العدو المشترك لالمانيا والعراق حتى يتحقق النصر النهائي .

(٤) يتعهد رشيد عالي بابرام اتفاقيات عسكرية واقتصادية ومالية وثقافية مع المانيا لتعزيز التعاون بين البلدين والتزامه بتشكيل حكومة عراقية جديدة تقبل بهذه الاتفاقيات وتصادق عليها .

(٥) تلتزم الحكومة العراقية برئاسة الكيلاني بمنح المانيا وضع الأمة الأكثر رعاية .

(٦) تتعهد المانيا والكيلاني بأن لا يبرما أي اتفاقية عسكرية أو اقتصادية أو سياسية مع طرف ثالث تتناقض مع هذه المعاهدة نصاً وروحاً .

(٧) تتعهد المانيا بمطالبة بريطانيا بدفع تعويضات للعراق عن الخسائر التي لحقت به في احداث أيار / مايو سنة ١٩٤١ .

ولما عرض غروبا مشروع المعاهدة هذا على مستشار السفارة الايطالية مليني Mellini قال إن ايطاليا لا توافق عليها(٢٧٠) . وطوي الموضوع إلى حين .

اما المفتي ، فلم يثنه الموقف الالماني السلبي عن الاستمرار في المطالبة باصدار التصريح المرجو حتى ولو جاء بصيغة رسالة سرية صادرة عن الحكومة الالمانية . وذهب إلى حد تهديد المسؤولين الالمان بالحصول على مثل هذه الرسالة من الحكومة الايطالية(٢٧١) . وكانت هذه آنذاك على استعداد لاصدار التصريح المطلوب خوفاً من انحياز الزعماء العرب كلياً إلى المانيا . كما أخذ اليابانيون يميلون إلى اصدار التصريح مع اقتراب قواتهم من بحر العرب (المحيط الهندي) في مطلع سنة ١٩٤٢(٢٧٢) .

---

(٢٧٠) AA, PA, HA Ettel II, 1943, «Abschluss Eines Rahmenvertrages Mit Raschid Ali el - Gailani, vom 10 / 2 / 1942,».

(٢٧١) AA, PA, HA Ettel II, 1943, «Grobba's Notes, Berlin, 21 / 1 / 1942 and 26 / 1 / 1942,».

(٢٧٢) AA, PA, HA Ettel II, 1943, «Text of the Japanese Draft, Berlin, 10 / 1 / 1941,».

وأبدى الالمان اهتماماً جديداً بالقضية العربية في مطلع سنة ١٩٤٢ . وتشكلت لجنة في وزارة الخارجية لمتابعتها برئاسة الوزير المفوض غروبا وعضوية القنصل العام كاب Kapp ومستشار المفوضية الدكتور ميلشرز Melchers من الدائرة السياسية السابعة ، والمستشار الدكتور غرانوف Granow وسكرتير المفوضية كاسبار Kaspar والهرمونتسل Munzel والهر شتيفن Steffen . ومهمة هذه اللجنة وضع الترتيبات السياسية للزحف الالماني المقبل في المنطقة العربية وتنفيذ تعليمات وزارة الخارجية بعد احتلال الأقطار العربية .

اقترحت هذه اللجنة في ٧ شباط / فبراير سنة ١٩٤٢ تشكيل حكومة عراقية برئاسة رشيد عالي وحكومة سورية برئاسة المفتي أو أحد أعوانه بعد احتلال القوات الالمانية لتفليس وأن تعترف الحكومة الالمانية بهما ، وأن يبدأ تنظيم الجيش العربي ، حين دخول القوات الالمانية للبلاد العربية ، من ثلاث فرق عراقية وفرقة سورية وفرقة فلسطينية ـ شرق أردنية ، وأن يقوم الجنرال فيلمي بارسال القوات العربية التي تحت إمرته في اليونان لتساهم في تشكيل الجيش العربي ، وأن تتحول القيادة الخاصة ـ ف Sonderstab F التي يرأسها فيلمي إلى بعثة عسكرية المانية في البلاد العربية .

اما مقترحات اللجنة بشأن تنظيم البلاد العربية ، فهي :

(١) بقاء العراق والعربية السعودية واليمن ومصر دولاً مستقلة .

(٢) توحيد سورية ولبنان وفلسطين وشرقي الأردن في دولة سورية كبرى .

(٣) قيام اتحاد فيدرالي بين العراق وسورية .

(٤) قيام رابطة تعاقدية بين جميع هذه الدول العربية .

(٥) الاطاحة بالحكم الهاشمي في العراق وشرقي الأردن ، وضم معان والعقبة إلى العربية السعودية ، وضم عمان وساحل الجزيرة وحضرموت والبحرين إليها أيضاً .

(٦) تعطى ايطاليا الأولوية السياسية في هذه الأقطار ، وتعطى المانيا الأولوية العسكرية . ولا يجوز لايطاليا أن تمارس أي نشاط سياسي في هذه الأقطار بدون موافقة المانيا .

(٧) تشارك اليابان في المسألة العربية بعد أن يتم الاتفاق معها على المسألة الهندية(٢٧٣) .

ومن الملاحظ أن هذه المقترحات قد أخذت بعين الاعتبار الاتجاهات السياسية العربية في هذه الفترة . فقد كان مشروعاً وحدة سورية الكبرى واتحاد الهلال الخصيب وانشاء رابطة وحدوية بين الأقطار العربية موضوع الساعة في البلاد العربية بعامة وفي المشرق العربي

---

(٢٧٣) AA, PA, HA Ettel II, 1942 - 1843, «Aufzeichnung Grobba, Berlin, 7 / 2 / 1942,».

بخاصة . وكان الأمير عبدالله بن الحسين ، أمير شرقي الأردن ، ونوري السعيد ، أحد رؤساء الوزارات العراقية ، يناديان بهذه المشروعات ويجريان الاتصالات مع الزعماء السياسيين وقادة الحركات الوطنية في المنطقة لاخراجها إلى حيز التنفيذ(٢٧٤) .

بقيت مقترحات لجنة غروبا حبراً على ورق . ووجد المفتي والكيلاني أن من المناسب السفر إلى روما للتعرف على النوايا الايطالية ، وتذليل العقبات التي تضعها الحكومة الايطالية في سبيل اصدار التصريح الذي طالبا به ، والسعي لديها لتضغط على المانيا في الاتجاه المطلوب . وسافر الزعيمان العربيان إلى روما في السادس من شباط / فبراير سنة ١٩٤٢ . واستقبل ملك ايطاليا فيكتور عمانويل Victor Emmanuel المفتي في ١٣ منه ، كما استقبل الكيلاني في اليوم التالي ، ثم قابل الدوتشي مرتين في الخامس عشر وفي الثامن عشر من الشهر نفسه . عرض الكيلاني على المسؤولين الايطاليين فكرة ابرام معاهدة مع دولتي المحور بشأن التعاون المقبل بينهما وبين العراق . وأوضح لهم أنه يود تحقيق هذه الأمنية العزيزة على البلاد العربية باعتبار العراق قائد نضالها . كما طالب باستصدار تصريح من دولتي المحور حول المستقبل السياسي للبلاد العربية . وقد أعرب موسوليني عن تعاطفه نحو مطالب الكيلاني ، وكرر الحجة الالمانية القائلة بأن اصدار هذا التصريح يتوقف على اقتراب قوات المحور من العراق . وردّ الكيلاني عليه بابراز أهمية العراق بالنسبة إلى البلاد العربية وضرورة ضم ما اقتطع من أراضيه وبخاصة الكويت والاحواز (عربستان) وبعض مناطق شط العرب(٢٧٥) . وهكذا منيت مساعي الزعيمين العربيين بالفشل .

لم يقنط الزعيمان العربيان وواصلا جهودهما لاقناع موسوليني وشيانو بتلبية مطالبهما . وأسفرت هذه الجهود عن مشروع تصريح قدمته حكومتا المحور في ٢٥ نيسان / ابريل سنة ١٩٤٢ . وقدم التصريح بصيغته النهائية على شكل رسالتين موجهتين من ريبنتروب وشيانو في ٢٨ نيسان / ابريل(٢٧٦) .

جاء في رسالة رينتروب إلى المفتي ما يلي :

« إن الحكومة الالمانية تقدر كل التقدير ثقة الأمة العربية في دولتي المحور وأهدافها واستعدادها للمشاركة في الكفاح ضد العدو المشترك حتى يتم النصر النهائي . كما أنها تدرك تماماً ما أوضحتموه من الأهداف القومية

(٢٧٤) علي محافظة ، « النشأة التاريخية للجامعة العربية ، » ورقة قدمت الى : ندوة جامعة الدول العربية : الواقع والطموح ، تونس ، ٢٨ نيسان - ٢ أيار / ابريل - مايو ١٩٨٠ ، شارك فيها : علي محافظة ، . . . (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٣) ، ص ٣١ - ٥٢ .

(٢٧٥) «مذكرة غروبا المؤرخة في ١٩٤٢/٢/٢٠ ، » عن مقابلة الكيلاني للكونت شيانو والدوتشي وملك ايطاليا في ١٠ و١٤ و١٥ و١٨ ، » AA, PA, HA Ettel.

(٢٧٦) «نص الكتب المتبادلة بين ريبنتروب والمفتي والكيلاني ، » AA, PA, HA Ettel, Sts., Iraq 2, HA Ritter, and الحسني ، الاسرار الخفية في حركة سنة ١٩٤١ التحررية ، ص ٦٢ (النص الكامل للتصريح بالعربية) .

للأقطار العربية في الشرق الأدنى التي تقاسي الآلام تحت نير الاضطهاد البريطاني في الوقت الحاضر . ولذا فإنني أتشرف بأن أؤكد لكم ، باتفاق تام مع الحكومة الايطالية ، إن استقلال وحرية البلاد العربية المضطهدة الآن تحت الحكم البريطاني ، هما هدف من أهداف الحكومة الالمانية . وبناء على ذلك فإن المانيا مستعدة لتقديم كل ما تستطيعه من مساعدات للأقطار العربية في الشرق الأدنى الرازحة الآن تحت نير الاضطهاد البريطاني وأن تعترف بسيادتها واستقلالها ، وتوافق على وحدتها إذا كان مرغوبا فيها ممن يعنيهم الأمر ، وعلى القضاء على الوطن القومي اليهودي في فلسطين » .

وتم الاتفاق على أن يبقى مضمون هذه الرسائل سراً مكتوماً . وبذلك ، فقد هذا التعهد قيمته الاعلامية على الصعيد العربي . كما نلاحظ تراجعاً في موقف المفتي والكيلاني من موضوع الوحدة العربية وقبولاً بوحدة أقطار الهلال الخصيب في أحاديثهما مع المسؤولين الالمان والايطاليين. لقد أكد المفتي في مباحثاته مع السفير ايتل في أواخر حزيران / يونيو سنة ١٩٤٢ « أن الهدف القريب الذي نسعى إليه هو قيام دولة عربية تمتد من البحر المتوسط إلى الخليج العربي وتضم سورية ولبنان وفلسطين وشرقي الأردن والكويت »(٢٧٧) .

بقي الزعماء العرب الذين لجأوا إلى تركيا وأقاموا في اسطنبول يجهلون تبادل الرسائل بين المفتي والكيلاني من جهة ريبنتروب وشيانو من جهة أخرى . ولذلك بادر نفر منهم ، وهم عادل ارسلان وإسحق درويش وعزة دروزه ومعين الماضي والشيخ حسن سلامة ومحمود زايد ، واجتمعوا بمستشار السفارة الالمانية غرانوف Granow في الأول من تموز / يوليو سنة ١٩٤٢ ، ورجوه أن تبحث الحكومة ، بالاشتراك مع الحكومة الايطالية ، إمكانية اصدار بيان علني يؤكد العلاقات الودية بين دولتي المحور والأمة العربية ويعترف بحقها في الحرية والاستقلال والوحدة ، وبينوا له أن اصدار هذا التصريح بات ضرورياً ، وقوات المحور أصبحت على أبواب الوطن العربي(٢٧٨) . والتقى الزعماء العرب ثانية بغرانوف بعد يومين وشارك في هذا اللقاء عادل العظمة ونبيه العظمة واكرم زعيتر بالاضافة إلى الزعماء سابقي الذكر . وسلم إسحق درويش غرانوف برقية موجهة إلى المفتي والكيلاني باسم هؤلاء الزعماء السياسيين تتضمن ما يلي :

(١) إن تطور الحرب الافريقية يجعل من المرغوب فيه أن تصدر دولتا المحور تصريحاً رسمياً حول الاعتراف بالاستقلال الكامل للبلاد العربية وحقها في الوحدة . وبحيث يتضمن هذا التصريح أسماء الأقطار العربية ، وبخاصة العراق وسورية ولبنان وشرقي الأردن وفلسطين والامارات العربية ، ويؤكد الاعتراف باستقلال الممالك العربية المستقلة وحقها في الوحدة .

(٢) السعي لدى السلطات العسكرية الالمانية لنقل « قوات التحرير العربية ، الموجودة في

(٢٧٧) « مذكرة إيتل في ٢٧ / ٦ / ١٩٤٢ ، » AA, PA, HA Ettel 3, Grossmufti.

(٢٧٨) AA, PA, HA Ettel 3, Grossmufti, «Seiler an Auswaertinges Amt, Istanbul, 1 / 7 / 1942,».

رأس سونيون قرب أثينا إلى قوات رومل في مصر حتى تشارك في العمليات العسكرية المقبلة »(٢٧٩) .

ب ـ المانيا النازية ومصر ١٩٤١ ـ ١٩٤٥

على الرغم من قطع العلاقات الدبلوماسية بين مصر والمانيا ، فقد بقي باب الاتصال بينهما مفتوحاً من خلال سفارتيهما في طهران . فقد كان سفير مصر في إيران ، يوسف ذو الفقار ، والد زوجة فاروق وصهر ولي عهد ايران ، على اتصال دائم بالسفير الالماني ارفين ايتل Erwin Ettel . وحرصت وزارة الخارجية الالمانية على جعل اتصالها بملك مصر عن هذا السبيل فقط . ورفض ريبنتروب طلب الوزير المفوض المصري في برن اقامة اتصال مع السلطات الالمانية عن طريق الوزير المفوض الهنغاري في نيسان / ابريل سنة ١٩٤١(٢٨٠) .

كلف فاروق سفيره في طهران في نيسان / ابريل سنة ١٩٤١ أن يبذل كل ما في وسعه للاتصال بالسفير الالماني لكي ينقل إلى هتلر رأيه في حال مصر ، وما تمارسه انكلترا من ضغوط عليها لكي تعلن الحرب على دولتي المحور ، بما في ذلك شراء ذمم الوزراء وأعضاء مجلس الأمة ، ومعارضة الرأي العام المصري لهذه الضغوط وولاء الجيش للأسرة المالكة التي تشعر بأنها المعبّرة عن رغبات شعب مصر الذي ينتظر بفارغ الصبر زحف القوات الالمانية لتحرره من نير الاستعمار البريطاني البغيض(٢٨١) .

كان هذا أول اتصال يتم بين فاروق والسلطات الالمانية منذ قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين . ولا شك أن قيام انقلاب الكيلاني في العراق قد شجع فاروق على هذا الاتصال . ونقل ريبنتروب رسالة ودية من هتلر إلى ملك مصر عن طريق ايتل في ٣٠ نيسان / ابريل جاء فيها : « إن هدف دولتي المحور انهاء الهيمنة البريطانية على مصر . وليس لالمانيا اطماع أرضية في البلاد العربية ، وإن هتلر وموسوليني يتمنيان استقلال مصر وبقية البلاد العربية » واقترح هتلر على فاروق ارسال شخص موثوق به إلى طهران للتباحث مع ايتل(٢٨٢) ، غير أن هذا الرد لم يترك انطباعاً ايجابياً لدى العاهل المصري ولم يشجعه على متابعة الاتصال . واعتذر عن ارسال شخص موثوق به بحجة أن حكومته موالية للانكليز وأنه يضع ثقته في سفيره في طهران(٢٨٣) .

وأقدم فاروق على نقل معلومات خطيرة إلى القادة الالمان في محاولة لكسب ثقتهم

---

(٢٧٩) AA, PA, HA Ettel 3, Grossmufti, «Seiler an Auswaertinges Amt, Istanbul, 4 / 7 / 1942,».

(٢٨٠) ADAP, DX II, no. 452, p. 59 f.

(٢٨١) « برقية إيتل في ١٥ / ٤ / ١٩٤١ ، » ADAP, DX II, no. 350, p. 465 f.

(٢٨٢) ADAP, DX II, no. 427, p. 565 f.

(٢٨٣) ADAP, DX II, «Telegram Ettel, 4 /5 / 1941,», no. 448, p. 584 f.

وتوطيد صلاته بهم . وكلف ذو الفقار ، في ١٩٤١/٦/٢٩ ، أن ينقل إلى السفير الالماني معلومات عن قرار القيادة العامة للقوات البريطانية احتلال منابع النفط الايرانية بهدف حمايتها من هجوم الماني محتمل من الأراضي السوفيتية ، وأن هذه العملية التي تستغرق ثلاثة أسابيع ستنفذ بعد شهرين ، وقد أبلغ السفير المصري هذه المعلومات للشاه في الأول من تموز / يوليو ، ونقلها إلى ايتل في اليوم التالي(٢٨٤) .

عاد فاروق واستأنف اتصالاته بعد عدة أشهر . فأوفد سمير ذو الفقار ، شقيق سفيره في طهران ، إلى أنقرة في تشرين الأول / اكتوبر سنة ١٩٤١ ، لاجراء مباحثات مع فون بابن بقصد التعرف على حقيقة النوايا الالمانية نحو مصر(٢٨٥) . وتلقى فون بابن تعليمات من برلين بمعالجة الأمر بشيء من المماطلة والتريث . ويبدو أن المانيا قد أقلعت عن فكرة التفاوض مع فاروق بعد احداث العراق وايران . وقبل أن تسقط طهران في أيدي القوات البريطانية ، تلقى ايتل تعليمات من رينتروب لجمع المعلومات عن مصير ثلاثة من الوطنيين المصريين هم علي ماهر وعبدالرحمن عزام واللواء عزيز علي المصري(٢٨٦) . وقد أفاده ذو الفقار بأن هؤلاء الزعماء السياسيين يخضعون لرقابة بريطانية مشددة(٢٨٧) .

وفي أثناء ذلك ، وضعت الاستخبارات الالمانية Abwehr خططاً لتوثيق الاتصال بالوطنيين المصريين في حزيران / يونيو سنة ١٩٤١ ، تمهيداً للعمليات العسكرية التي تقوم بها الفرقة الافريقية Afrika Korps بقيادة الجنرال رومل . ومن هذه الخطط خطة كوندور Condor التي تضمنت ارسال عميلين المانيين مع جهاز ارسال إلى القاهرة بواسطة طائرة خاصة . وفشل-تنفيذ هذه الخطة في ١٩٤١/٧/١٦(٢٨٨) .

وعلى صعيد آخر ، سعى الخديوي المخلوع عباس حلمي إلى استئناف اتصاله بالمسؤولين الالمان ، وطلب التفاوض مع شخص موثوق به في سويسرا في ١٩٤١/٥/٥(٢٨٩) . واستجاب وزير خارجية المانيا لطلبه وأوفد الوزير المفوض فون هنتج Von Hentig إلى جنيف ، فأجرى مباحثات مع الخديوي لم تفض إلى أي نتيجة ايجابية . ولما جاء الخديوي إلى كارلسباد Karlsbad في ايلول / سبتمبر سنة ١٩٤١ ، طلب من فورمان وكيل وزارة الخارجية الالمانية زيارة برلين واللقاء بوزير الخارجية . وقدم فورمان مذكرة إلى سكرتير الدولة فايتسزيكر بيّن فيها أن لا جدوى من الحديث مع الخديوي لأنه يتعذر على المانيا ترشيحه لعرش مصر بعد الموقف الودي الذي اتخذه فاروق تجاه المانيا . غير أنه يمكن التحدث

---

(٢٨٤) AA, PA, Sts., Aegypten, «Ettel an Auswaertinges Amt, 3 /7 /1941,».

(٢٨٥) ADAP, DX III, «Telegram von Papen, vom 6 / 10 / 1941,».

(٢٨٦) ADAP, DX III, «Telegram, vom 30 /6 /1941,» no. 49, p. 46.

(٢٨٧) AA, PA, Iran I, «Telegram Ettel, vom 3 / 7 / 1941,».

(٢٨٨) Nikolaus Ritter, *Deckname Dr. Rantzau, die Aufzeichnungen des Nikolaus Ritter, Offizier im Geheimen Nachrichtendienst* (Hamburg: Hoffman und Campe, 1972), p. 269 ff.

(٢٨٩) AA, PA, Sts., Aegypten, «Notiz Woermann, Berlin, 5 / 5 / 1941,».

معه واعلامه بأنه سيكون له نصيب في زعامة العالم العربي . وأكد فورمان ضرورة الابقاء على الاتصال بالخديوي والتعامل معه بود لأن في علاقاته الواسعة مع دول أوروبا والشرق الأدنى فائدة لالمانيا . وأوصى في ختام مذكرته أن يستقبل سكرتير الدولة الخديوي ، وأن تستضيفه وزارة الخارجية أثناء إقامته في برلين(٢٩٠) . استجاب فايتسزيكر لمقترحات فورمان ، ودعا الخديوي لزيارة برلين ، فوصل إليها في **٢٥** أيلول / سبتمبر . وبقي فيها ثلاثة أيام ، استقبله خلالها فايتسزيكر واستمع إليه ، وهو يثني على هتلر ويكيل أبشع التهم للعرب ، فقد كان يقول عنهم : إنهم عاجزون عن تنظيم أنفسهم وتكوين دولة كبرى موحدة تجمع شملهم(٢٩١) .

أما في مصر نفسها ، فقد حدثت تغييرات داخلية مهمة في أعقاب الانتصارات التي أحرزتها قوات المحور في ليبيا وفي الصحراء الغربية في مطلع سنة **١٩٤٢** . إذ أفرج عن عدد من القادة الوطنيين الموالين للمحور مثل عزيز علي المصري . وخشيت بريطانيا اندلاع ثورة داخلية في مصر قد تؤثر على الوضع العسكري لقواتها في شمال افريقيا وتهدد قناة السويس . ذلك أن غارات طائرات المحور على المدن المصرية وسقوط اعداد كبيرة من الضحايا قد أحدثا اتجاهاً قوياً لدى الرأي العام المصري يطالب باخراج القوات البريطانية من المدن الكبرى .

ولما قطعت حكومة حسين سري العلاقات الدبلوماسية مع حكومة فيشي في **١٩٤٢/١/٦** تحت ضغط بريطانيا ، احتج الملك فاروق على ذلك ، كما احتج وزير خارجيته الذي كان آنذاك في أنقرة ، وقدم استقالته . وقامت مظاهرات طلابية تنادي بسقوط بريطانيا وتشيد بالملك وبرئيس الوزراء المستقيل علي ماهر ، وتعلن تعاطفها مع رومل . وتحت هذا الضغط الشعبي ، اضطر حسين سري إلى الاستقالة في الثاني من شباط / فبراير سنة **١٩٤٢** ، دون أن يعلم السلطات البريطانية بذلك . عند ذلك ، تدخل السفير البريطاني في القاهرة مايلز لامبسون Miles Lampson ووجه انذاراً للملك طالباً منه تعيين مصطفى النحاس ، زعيم حزب الوفد ، المؤيد لبريطانيا ، رئيساً للوزراء . وحدثت أزمة بين الملك والسفير انتهت بانصياع الملك للانذار البريطاني ، وتكليف النحاس بتشكيل الحكومة في **١٩٤٢/٢/٤**(٢٩٢) . وبذلك ضمنت بريطانيا هيمنتها على مصر .

وعلى صعيد العلاقات الالمانية ـ المصرية ، اثارت اتصالات الخديوي عباس حفيظة الملك فاروق ، فاتصل بالوزير المفوض البلغاري في القاهرة في بداية آذار / مارس سنة **١٩٤٢** ، عن طريق سري عمر وكيل وزارة الخارجية المصرية ، وطلب منه أن يبلغ الزعيم هتلر تعاطفه مع دولتي المحور وعداءه للانكليز ، وأن يرجوه بأن لا يعير بالاً لمؤامرات عباس

(٢٩٠) AA, PA, Sts., Aegypten, «Notiz Woermann, Berlin, 18 / 9 / 1941,».

(٢٩١) AA, PA, Sts., Aegypten, «Notiz Woermann, Berlin, 27 / 9 / 1941,».

(٢٩٢) Schroeder, *Deutschland und der Mittlere Osten im Zweiten Weltkrieg*, pp. 185 - 189.

حلمي(٢٩٣) . وعلى الفور ، أصدر ريبنتروب تعليماته بعدم الاتصال بالخديوي عباس(٢٩٤) .

ومع تقدم قوات المحور على الجبهة المصرية ، شنت أجهزة الدعاية الالمانية هجوماً قوياً على بريطانيا وركزت على النقاط التالية :

ـ سلبت انكلترا حرية مصر ، وامتنعت عن الجلاء عن أراضيها وحولتها إلى ميدان للحرب ، وجرّت شعبها إلى الحرب ، مضحّية به في سبيل اطماعها الاستعمارية .

ـ عزلت انكلترا مصر عن أسواقها الطبيعية فكسدت منتجات فلاحيها وتدنت أسعارها ، وجاء جيش الاحتلال البريطاني فدمرها .

ـ تتصرف قوات الاحتلال البريطانية تصرفاً سيئاً في البلاد ، فهي تحتقر الشعب المصري وجيشه .

ـ لن تخرج انكلترا من مصر بسبب تمسكها بقناة السويس والسودان .

ـ يقاتل جنود المحور من أجل تحرير مصر من النير الانكليزي ، وهم لا يضمرون أي عداء للشعب المصري .

ـ على الشعب المصري تقع مسؤولية تحرير نفسه .

ـ دولتا المحور صديقتان للعالم العربي(٢٩٥) .

وواصلت الاستخبارات الالمانية نشاطها في مصر . وكلفت الميجور فون شتيفن Von Steffen من كتيبة براند نبورغ للمهمات الخاصة بتنفيذ عملية سلام Salaam في بداية شباط / فبراير سنة **١٩٤٢**(٢٩٦) . وأختير الضابطان ايبلر J.W. Eppler وزاندي شتيدي Sandstede لهذه المهمة . سافرت المجموعة من برلين إلى الصحراء الغربية في **١٩** شباط / فبراير ، وبدأت بتنفيذ العملية في **٢٩** نيسان / ابريل . ووصلت إلى النيل قرب أسيوط في **٢٣** أيار / مايو ، ومنها انتقلت إلى القاهرة ، حيث أستأجرت قارباً على النيل للراقصة المصرية حكمت فهمي التي كانت على صلات جيدة بالضباط الانكليز . واستمرت المجموعة في جمع المعلومات وايصالها بجهاز ارسال اللاسلكي الذي لديها إلى قيادة رومل حتى ألقي القبض عليها في **١٩٤٢/٧/٢٣**(٢٩٧) .

(٢٩٣) AA, PA, Sts., Aegypten, «Telegram Beckerle an Auswaertinges Amt, Sofia, 7 / 3 / 1941,».

(٢٩٤) AA, PA, Sts., Aegypten, «Woermann an Reichsaussenminister, Berlin, 28 / 3 / 1942,».

(٢٩٥) تعليمات ريبنتروب إلى المسؤولين عن الشؤون العربية في ٢٩ / ٥ / ١٩٤٢ .

(٢٩٦) AA, PA, Sts., Aegypten, «Steffen Hans von, Salaam- Geheimkommando,» p. 94 f.

(٢٩٧) المصدر نفسه ، ص ١٩٠ ـ ١٩٣ . ولمزيد من التفاصيل عن هذه العملية ، أنظر : =

كانت قوات المحور، في هذه الأثناء، تتقدم نحو مصر وتحرز النصر تلو النصر. وعبرت الحدود المصرية في ١٩٤٢/٦/٢٣ ووصلت إلى مرسى مطروح بعد ثلاثة أيام، وأخذت تستعد للمعركة الفاصلة في العلمين[٢٩٨]. وحدث في مصر قلق شديد وهياج كبير، وتوقع الناس وصول قوات المحور إلى القاهرة. في هذه الظروف الحرجة اتصل مصطفى النحاس، رئيس الوزراء، برومل عن طريق عبدالخالق حسونة، محافظ الاسكندرية، وأبلغه استعداده للتعاون معه، وبرر انصياعه للانكليز بالظروف القاهرة التي تتعرض لها مصر[٢٩٩].

حاولت المانيا من جانبها الاتصال بالملك فاروق عند عبور قواتها الحدود المصرية - الليبية. وكلف العملاء الالمان بنقل رسالة من هتلر إلى العاهل المصري يحذره فيها من المؤامرات البريطانية، ويعرض عليه المساعدة للهرب من مصر إلى قيادة رومل أو إلى جزيرة كريت. وتعاون مع الالمان في هذه المساعي المفتي أمين الحسيني والدكتور مصطفى الوكيل، نائب رئيس فرقة القمصان الخضر المصرية. وطار الوكيل حاملاً جواز سفر المانيا باسم كورت هوفمان Kurt Hoffmann يرافقه الهرشراينر Schreiner وارفين ايتل E. Ettel من برلين إلى اسطنبول فوصلوها في الثاني من تموز / يوليو. واتصلوا بالقنصل المصري أمين زكي الذي تولى نقل رسالة هتلر إلى فاروق في الخامس من تموز / يوليو، وعاد إلى اسطنبول في ٢٣ من الشهر نفسه يحمل رد الملك المصري على رسالة هتلر الذي تضمن معارضة فكرة الهرب من مصر[٣٠٠].

ولم يقتصر نشاط المفتي على هذه المهمة، وإنما ألح على المسؤولين الالمان لاصدار وعد واضح باستقلال مصر وحريتها. والتقى بالوزير المفوض ايتل، في ١٩٤٢/٦/٢٧، وبيّن له أن اعتراف دولتي المحور بسيادة مصر واستقلالها سيلقى صدى قوياً في نفوس المصريين ويدفعهم إلى المقاومة العلنية للانكليز[٣٠١]. واستجابت دولتا المحور لهذا المطلب واصدرتا بياناً في الثالث من تموز / يوليو، هذا نصه:

« في الوقت الذي تتقدم فيه القوات المسلحة لدولتي المحور عبر مصر تـؤكـدان من جديد تصميمهما على احترام وتوكيد استقلال مصر وسيادتها. إن قوات المحور المسلحة تدخل مصر لا باعتبارها بلداً معادياً وإنما لطرد

John W. Eppler, *Rommel Ruft Kairo, Ausdem Tagebuch Einer Spiones*, Nach Gesprächen,= Tagebuchnotizen und Zeitgenössischen Berichten Zestaltel von Heinz Görz. (Gütersloh: C. Bertelsmann, 1959).

(٢٩٨) المصدر نفسه، ص ١٩٣ - ١٩٤.

(٢٩٩) Panayiotis J. Vatikiotis, *The Modern History of Egypt* (London: Weidenfeld; New York: Praeger, 1969), p. 351 f.

(٣٠٠) هيرزويز، **ألمانيا الهتلرية والمشرق العربي**، ص ٣١٧ - ٣١٨.

(٣٠١) AA, PA, HA Ettel 3, Grossmufti, «Aufzeichnung Ettel, vom 27 /6 /1942,».

الانكليز من الأراضي المصرية ومواصلة العمليات الحربية ضد انكلترا وتحرير الشرق الأدنى من الحكم البريطاني. وتستلهم سياسة دولتي المحور مبدأ مصر للمصريين.

« وإن مستقبل مصر، بعد أن تحرر من القيود التي تربطها ببريطانيا العظمى، وهو المستقبل الذي قاست البلاد من أجله آثار الحرب المضنية يستلهم احتلالها مكانها بين البلدان المستقلة ذات السيادة »[٣٠٢].

ويلاحظ أن البيان لم يتضمن عبارتي « الاستقلال التام » و« السيادة الكاملة » اللتين وردتا في الرسالة الخاصة بالعراق التي قدمت للكيلاني. كما لم يشر البيان إلى الأماني العربية العامة وإلى مطلب الوطنيين المصرين آنذاك: وحدة وادي النيل. وقام المفتي بنشاط دعائي بالتعاون مع الكيلاني، فوجه نداء إلى الشعب المصري في الأول من تموز / يوليو سنة ١٩٤٢ جاء فيه:

« إن الأمة العربية التي شاطرت المحور في تحمل مظالم فرساي والتي تمتعت باعجاب المحور اثناء جهادها في سبيل حريتها ترى في جنود المحور المتقدمين اليوم في مصر حلفاء يساندونها على تحطيم قيودها والتخلص من خصومها. وإني لواثق من أن مصر وسائر البلاد العربية في الشرق الأدنى واصلة إلى أهدافها وما ترمي إليه من سيادة صحيحة واستقلال »[٣٠٣].

وأصدر رشيد عالي الكيلاني نداء مماثلاً إلى « أبناء النيل » في الثالث من تموز / يوليو جاء فيه:

« وفي مثل هذا اليوم الذي يصدر فيه هؤلاء الأصدقاء من الالمان والطليان تصريحهم يحمل لمصر كأول بلاد عربية وثيقة الاستقلال التاريخية، والتي تعلن للملأ بأن مصر حرة مطلقة سيدة، يسرني أن أبيّن لأخواني الأعزاء من أبناء مصر بأنني واثق كل الثقة من حسن نوايا دول المحور نحو الأمة العربية بكاملها، ومطمئن كل الاطمئنان لما تعد به وتسجله ديناً على نفسها. وأن مصر ليمكنها بعد هذا التصريح أن تثق بأن مصر للمصريين وأن ما تدركه مصر بكفاحها الدائم من حرية واستقلال ستتمتع به، ولا شك، بقية بلاد العرب، فتعلو بذلك كلمتهم الموحدة، ويبعث تاريخ أمتهم الخالد من جديد، فيرسلوا على العالم أنوار الهدى والعلم، وينشروا لواء السلم والعدل، مؤدين بذلك رسالة الآباء والأجداد. فلنسر جميعاً إلى الأمام، إلى المجد، إلى الحرية، إلى الاستقلال، إلى الوحدة »[٣٠٤].

ولم تقتصر محاولات المصريين للاتصال بقوات رومل على مسعى النحاس وإنما تجاوزتها إلى مساع أخرى قام بها العاهل المصري وبعض الضباط المناصرين للمحور. فقد ظهرت طائرة حربية مصرية في الخطوط القتالية الالمانية في السادس من تموز / يوليو سنة ١٩٤٢. وتعرضت للنيران الالمانية فأسقطتها واحترقت بمن فيها. وهبطت بعد ذلك بيوم واحد طائرة مصرية

---

(٣٠٢) AA, PA, HA Ettel 5, «Aufzeichnung Ettel, vom 3 / 7 / 1942,».

(٣٠٣) « نسخة بيان المفتي بالعربية، » AA, PA, HA Ettel 5.

(٣٠٤) « نسخة من بيان رشيد عالي العربية، » AA, PA, HA Ettel 5, Sts., Iraq, Bd. 2.

رياضية تحمل ضابط الصف محمد رضوان . وتبيّن من أقواله في ما بعد ، ومما جاء في مذكرة بعث بها السفير الالماني ايتل ، في ١٩٤٢/٨/٧ ، أن الملك فاروق قد وافق على خطة قدمها عزيز علي المصري وأنور السادات لعقد اتفاقية بين مصر والمانيا . وكلف الضابط الطيار أحمد سعودي حسين بنقلها بطائرته العسكرية مع بعض المخططات والخرائط العسكرية إلى مقر رومل . وهي الطائرة التي تفجرت على الخطوط القتالية الالمانية . وتبين من أقوال رضوان أنه عضو في تنظيم سياسي سري في مصر(٣٠٥) .

لم تحدث في مصر أي حركة ثورية أو تمرد في صفوف قواتها المسلحة لتأييد المحور ، واقتصر نشاط أنصار المحور على المظاهرات في المدن الكبرى . وكان لصمود القوات البريطانية في العلمين وايقافها تقدم قوات المحور أثرهما في استبعاد مثل هذه المحاولات .

ج - المفرزة العربية الحرة

تعود فكرة انشاء هذه المفرزة إلى أيام الحرب العراقية - البريطانية في أيار / مايو ١٩٤١ . فقد تظاهر الطلبة العرب في برلين آنذاك ، وطالبوا الحكومة الالمانية باعطائهم السلاح ونقلهم إلى العراق ليقاتلوا الانكليز إلى جانب الجيش العراقي . واستجابت السلطات الالمانية لطلبهم ، ونقلت من أراد منهم إلى معسكر للتدريب في غرب المانيا . ولما انتهى أمر حركة رشيد عالي في العراق ، غادر الطلبة المعسكر المذكور ، ونقلتهم السلطات الالمانية إلى اليونان ليتموا تدريبهم في معسكر خاص في رأس سونيون Sunion Cape قرب أثينا ، والتحق بهذا المعسكر العديد من الشباب المدنيين والعسكريين العرب الذين هربوا من العراق بعد القضاء على حركة رشيد عالي(٣٠٦) .

وكانت البعثة العسكرية الالمانية التي تقرر إرسالها إلى العراق برئاسة الجنرال هلموت فيلمي Helmuth Felmy قد تحولت إلى أثينا وأخذت اسم « القيادة الخاصة - ف Sonderstab - F وعين فيلمي في أواسط حزيران / يونيو سنة ١٩٤١ قائداً عاماً للقوات الالمانية في جنوب اليونان وجزيرة كريت . وهو الذي أنشأ مركزاً لتدريب المتطوعين العرب في رأس سونيون بناء على تعليمات من الماريشال كايتل ، القائد العام للقوات المسلحة الالمانية في ١٩٤١/٦/٢١(٣٠٧) .

ولما قدم المفتي والكيلاني إلى أوروبا كان المعسكر العربي في رأس سونيون قائماً . غير أن الفكرة لم تعجبهما ، وكانا يفضلان انشاء فرقة عربية مستقلة تقاتل مع جيوش المحور تحت

---

(٣٠٥) Schroeder, *Deutschland und der Mittlere Osten im Zweiten Weltkrieg*, pp. 197 - 198, und هيرزويز ، ألمانيا الهتلرية والمشرق العربي ، ص ٣١٨ - ٣١٩ .

(٣٠٦) منير الريس ، الكتاب الذهبي للثورات العربية ، حرب العراق عام ١٩٤١ (دمشق : مطابع ألف باء ، ١٩٧٧) .

(٣٠٧) Walther, Hubatsch, *Hitler Weisungenfuer di Krieg Fuehrung, 1939 - 1945*, p. 158.

ألويتها العربية . وقدّم المفتي مقترحات حول انشاء هذه الفرقة في محادثاته الأولى مع موسوليني وشيانو التي تمت في تشرين الأول / اكتوبر وتشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٩٤١(٣٠٨) ، وفي مباحثاته مع هتلر و ريبنتروب وفايتسزيكر في برلين(٣٠٩) . ومنذ كانون الأول / ديسمبر من تلك السنة ، وافق هتلر على انشاء الفرقة المطلوبة(٣١٠) . غير أن موافقة هتلر لم تخرج إلى حيز التنفيذ لعدة أسباب : أولها معارضة ايطاليا للفكرة ، فقد كانت تعتبر البلاد العربية ضمن مجالها الحيوي . وثانيها رغبة الالمان في الافادة من الشباب العرب كضباط سياسيين يرافقون قواتهم المسلحة لا كقوات نظامية مستقلة قد تحد من حريتهم في اتخاذ القرارات النهائية عند دخولهم البلاد العربية . وثالثها خشية الايطاليين والالمان من النتائج السياسية التي قد تترتب على انشاء جيش عربي من الأسرى الجزائريين والمراكشيين والتونسيين . فهم يرفضون فكرة تجنيد العرب في المستعمرات الفرنسية والايطالية . وعبر عن ذلك وكيل وزارة الخارجية الالمانية في مذكرة حول الموضوع جاء فيها : « نحن نفرق دوماً في سياستنا العربية بين عرب الشرق الأدنى وعرب شمال افريقيا . ولا تنطبق سياستنا العربية على المنطقة الواقعة غرب مصر . فنحن لا نهتم بتغذية الروح القومية في شمال افريقيا بسبب السياسية التي ننتهجها ازاء ايطاليا وفرنسا واسبانيا »(٣١١) . ولهذه الأسباب مجتمعة ، حرص الالمان على أن لا يزيد عدد المتطوعين العرب في معسكر رأس سونيون بصورة ملموسة ، فلم يتجاوز عددهم بعد عام من انشاء المعسكر على مئة وثلاثين رجلاً(٣١٢) .

وقد امتعض المفتي من تسمية المفرزة العربية في رأس سونيون « بمركز التدريب العربي - الالماني Deutsche Arabische Lehrabteilung » وأطلق عليها اسم « المفرزة العربية الحرة » ، وابتعد فوزي القاوقجي وأنصاره منذ البداية عن هذا المشروع ولم يشاركوا فيه . أما المفتي ، فقد سعى إلى تطوير المفرزة وتحويلها إلى جيش عربي مقاتل ، واقترح على الحكومة الايطالية ، اثناء زيارته لروما في شباط / فبراير سنة ١٩٤٢ تشكيل هذا الجيش . وكان الجواب الايطالي مخيباً للآمال : « إنه مشروع مفيد ولكن لا قيمة عسكرية له »(٣١٣) . ويعود هذا الرفض ، إضافة إلى الأسباب سابقة الذكر ، إلى خشية ايطاليا من أن تكون ليبيا ميدان عمل هذا الجيش وما قد يسفر عن ذلك من نتائج سياسية في المستعمرات الايطالية . كما يعود أيضاً إلى أن المانيا ، وليس ايطاليا ، هي التي تولت انشاء هذا الجيش .

---

(٣٠٨) DGFP, «Granow's and Bismarck's Despatches, Rome, 28 / 3 / 1942 and 30 / 3 / 1942,» vol. 13.

(٣٠٩) DGFP, «Weizsaecker's Note, Berlin, 7 /11 /1941,».

(٣١٠) DGFP, «Notes on Statement by Colonel Rudolf Oberkommando der Wehrmacht, Abteilung Ausland, Berlin, 12 / 11 / 1942,».

(٣١١) هيرزويز ، ألمانيا الهتلرية والمشرق العربي ، ص ٣٣٠ .

(٣١٢) DGFP, «Grobba's Note, Berlin, 30 / 5 / 1942,» vol. 13.

(٣١٣) DGFP, «Granow's and Bismarck's Despatches, Rome, 28 / 3 / 1942 and 30 / 3 / 1942,».

غير أن الرفض الايطالي لم يفت في عضد المفتي الذي عاد وعرض على موسوليني فكرة تشكيل فرقة عسكرية عربية في ايطاليا نفسها في ١٧ أيار / مايو سنة ١٩٤٢ ، فوافق عليها الدوتشي[٣١٤] . وواصل المفتي والكيلاني مباحثاتهما مع قيادة فيلمي لزيادة عدد المفرزة العربية الحرة وتحويلها إلى وحدة عسكرية مستقلة تحت قيادة عربية وبألبسة وشعارات عربية . كما طالبا بابرام اتفاق عسكري بينهما وبين دولتي المحور لتحديد مبادىء التعاون العسكري العربي مع دولتي المحور . غير أن مطالبهما هذه لم تتحقق وأسفرت المفاوضات بين القيادتين العسكريتين الالمانية والايطالية عن الاتفاق على تشكيل كتيبة عربية يقودها ضباط عرب وتحمل شارات عربية في ايطاليا ، وتسليم الأسرى العرب المعتقلين في المانيا والبالغ عددهم نحو مئتين وخمسين رجلاً إلى الايطاليين ، ولكن هذا الاتفاق بقي حبراً على ورق . وحلاً للاشكال ، أبلغت القيادة العليا للقوات المسلحة الالمانية الحكومة الايطالية بأن مركز التدريب العربي ـ الالماني جزء من الجيش الالماني وأن أفراده سيعملون كخبراء عسكريين في المنطقة العربية في نطاق القوات المسلحة الالمانية . وعند ذلك ، اتجه الايطاليون إلى انشاء كتيبة عربية مستقلة ، غير أنهم لم ينجحوا في ذلك بسبب معارضة معظم المتطوعين العرب للانخراط في صفوف هذه الكتيبة ، وهم يعرفون جيداً الاطماع الاستعمارية الايطالية في البلاد العربية[٣١٥] .

عاد المفتي يلح على الالمان لتنفيذ مطلبه ، إلا أنهم أبلغوه أن استعمال المفرزة العربية سيتم بعد اجتياز القفقاس ودخول الحدود العراقية ، وأنه سوف ينتقل شخصياً إلى تفليس عند احتلال القوات الالمانية لها . وحالما تدخل القوات الالمانية العراق ، تتولى المفرزة العربية ، بالتعاون مع القيادة الالمانية الخاصة Sonderstab - F اعادة بناء الجيش العراقي[٣١٦] . وقد نفذ الالمان وعدهم فنقلوا المفرزة العربية إلى الاتحاد السوفيتي مع القيادة الخاصة ـ ف في ١٩٤٢/٨/٢٠ . وأخذت اسماً جديداً هو « القيادة العامة ٦٨ للمهمات الخاصة «General Kommando 68 zur besonderen verwendung» وألحقت بالجيش الالماني المدرع الأول ، واتخذت مقر قيادتها في بوديونوفسكايا Budionovskaya على نهر الكوما[٣١٧] . وبلغ عدد هذه القوة العربية ـ الالمانية المشتركة ستة آلاف جندي وضابط . وكانت قوة مدرعة ولديها أسلحة كافية لفرقة كاملة من المتطوعين العرب . وزودت بسبع طائرات وبالتجهيزات القتالية الحديثة . وانتقلت المفرزة إلى ستالينو Stalino .

عارض المفتي بشدة فكرة ارسال المفرزة العربية إلى الاتحاد السوفيتي وطلب نقلها إلى

(٣١٤) هيرزويز ، ألمانيا الهتلرية والمشرق العربي ، ص ٣٣١ .

(٣١٥) المصدر نفسه ، ص ٣٣٣ .

(٣١٦) DGFP, «Unsigned Notes, Westfallen, 31 / 5 / 1942,» vol. 13.

(٣١٧) Walter Goerlitz, *Der Zweite Weltkrieg*, vol. 1, p. 358, und F. Grobba, *Maenner und Maechte im Orient*, p. 287.

مصر أو إلى ليبيا حيث تتقدم قوات المحور نحو بلدان المشرق العربي . واتفق مع رئيس أركانها الكولونيل مايرريكس Meyer - Ricks على ذلك في ١٩٤٢/٧/١٣[٣١٨] . وفي أعقاب نقل المفرزة إلى القفقاس ، قدم المفتي مذكرة إلى القيادة العليا للقوات المسلحة الايطالية في ١٩٤٢/٨/٢٩ بيّن فيها أن الغاية من انشاء المفرزة العربية اشتراك العرب مع قوات المحور في تحرير بلادهم عندما تصل هذه القوات إلى البلاد العربية ، وأن تكون نواة للجيش العربي الذي سيتشكل في المستقبل ، وأنه قد أعطى المتطوعين العرب تأكيدات بأنهم يعملون في وحدة عسكرية عربية ، وسينقلون إلى بلاد عربية ، وأن نقلهم إلى روسيا والقفقاس مجرد اشاعة يرددها العدو . وأشار المفتي ، في مذكرته ، إلى الحديث الذي أجراه في ١٣ تموز / يوليو ١٩٤٢ مع الكولونيل مايرريكس حول نقل المفرزة إلى مصر وموافقته على هذا الاقتراح . وساق مختلف الحجج لتأييد وجهة نظره ، مثل القول بأن معظم المتطوعين من فلسطين وسورية ، والصلات التي تربط هذين القطرين بمصر ، ومعرفة المتطوعين لمصر أرضاً وشعباً ، واشتراك بعض المصريين معهم وعلى رأسهم الدكتور مصطفى الوكيل . وأتى على العقبات التي تعترض ارسال هذه المفرزة إلى القفقاس مثل طول الطريق للوصول إلى البلاد العربية ، وعملها في مناطق تجهلها ولا تعرف لغاتها ، والظروف المناخية القاسية فيها من برد وثلوج[٣١٩] . وقد أرسل المفتي نسخة من هذه المذكرة إلى الماريشال كايتل في ١٩٤٢/٨/٣٠[٣٢٠] .

وقد أوفدت الحكومة الالمانية الجنرال فيلمي والكولونيل ماير ريكس والكولونيل لاهوزن Lahousen والاميرال كناريس Canaris للتباحث مع المفتي حول موضوع المفرزة العربية . وتمت هذه المباحثات في ١٥ أيلول / سبتمبر بحضور الجنرال آميه Amé مدير المخابرات الايطالية[٣٢١] ، دون الوصول إلى اتفاق على خطة واضحة لعمل المفرزة العربية .

وتكشف مذكرة السفير ايتل ، المؤرخة في ١٩٤٢/١٠/٢٠ ، عن أن ارسال المفرزة العربية إلى ستالينو قد تم باتفاق مع رشيد عالي الكيلاني . وأن المفتي قد علم بالأمر وهو في روما من مصادر غير رسمية . وهذا ما أثار غضبه وقرر فصل نحو خمسين فلسطينياً من أفراد المفرزة وأمر بارسالهم إلى مصر . غير أن الالمان رفضوا تنفيذ هذا القرار . وتشير المذكرة أيضاً إلى أن الاميرال كناريس والجنرال فيلمي قد اطلعاه أثناء لقائهما به في ١٩٤٢/٩/١٥ على وثيقة الاتفاق الذي أبرم بين القيادة العليا للقوات المسلحة الالمانية والكيلاني ، ورجواه أن

(٣١٨) AA, PA, HA Ritter, «Brief Husseini an Keitel, vom 30 / 8 / 1942,».

(٣١٩) « مذكرة المفتي ، روما ، المؤرخة في ٢٩ / ٨ / ١٩٤٢ ، » AA, PA, HA Ritter, und DGFP, «Amin el - Husseini Memorandum for the Commando Supremo, Rome, 29 / 8 / 1942,» vol. 13.

(٣٢٠) « رسالة المفتي إلى كاتيل في ٣٠ / ٨ / ١٩٤٢ ، » AA, PA, HA Ritter.

(٣٢١) هيرزويز ، ألمانيا الهتلرية والمشرق العربي ، ص ٣٣٧

يوقع عليها فرفض وأعرب عن خيبة أمله في معالجة الأجهزة الالمانية المعنية لموضوع المتطوعين العرب[٣٢٢] .

اما المفرزة العربية الملحقة بقوات فيلمي ، فقد نقلت ، في نهاية ايلول / سبتمبر سنة **١٩٤٢** ، من ستالينو لمساندة فرقة المشاة الالمانية السادسة عشرة في هضبة كالمكن Kalmuecken ونوجاير Nogaier لتأمين الاتصال بين القوات الالمانية المرابطة في القفقاس وتلك التي تقاتل على نهر الفولغا . ثم نقلت إلى اتشيكولاك Atschikulak على بعد (١٢٠) كيلومتراً من بحر قزوين . ولكنها اضطرت إلى الانسحاب إلى رستوف Rostow في بداية سنة **١٩٤٣**[٣٢٣] .

وسنبين ، فيما بعد ، كيف نقلت هذه المفرزة إلى تونس وتشكلت قوة من المتطوعين العرب قاتلت إلى جانب المحور في تونس . وعلى أي حال ، فقد عالجت المانيا مسألة انشاء قوات عربية مسلحة بكثير من الحذر والتردد . ولما أخذت قوات المحور بالتراجع على جميع الجبهات في عامي **١٩٤٣** و**١٩٤٤** ، أصبحت هذه المسألة ثانوية ولا تحظى باهتمام المسؤولين في دولتي المحور . ومن الغريب أن تقرر القيادة العليا للقوات المسلحة الالمانية في الأول من تشرين الثاني / نوفمبر سنة **١٩٤٤** جمع الوحدات العربية المقاتلة في الجيش الالماني في لواء أطلق عليه « اللواء العربي المستقل »[٣٢٤] رداً على قرار الحكومة البريطانية في **٢٠** أيلول / سبتمبر سنة **١٩٤٤** ، بانشاء لواء مشاة يهودي برئاسة جنرال يهودي وبلباس يهودي خاص . ومن الجدير بالذكر أن عدد الأسرى العرب الذين وجدوا في معسكر أوبيليكا Opelika في ولاية الاباباما Alabama في الولايات المتحدة الأمريكية بلغ في نهاية الحرب العالمية الثانية نحو ألفي أسير ، حسبما جاء في تصريح للنائب الأمريكي امانويل سيلر Emanuel Celler في الكونغرس الأمريكي في **٢٠** نيسان / ابريل سنة **١٩٤٦**[٣٢٥] .

د - الخلاف بين المفتي والكيلاني

يجمع العراقيون ، من رجال السياسة والجيش الذين كانت لهم صلة بأمين الحسيني ، على الدور الفعال الذي لعبه مفتي فلسطين الأكبر في السياسة الداخلية العراقية . ويجمع هؤلاء أيضاً على دوره في اقناع قادة الجيش بتأييد رشيد عالي الكيلاني ، رئيس الديوان الملكي آنذاك ، وترشيحه لرئاسة الوزارة . لقد كان المفتي ، في رأي هؤلاء الساسة والعسكريين ، وراء القرارات السياسية المهمة التي اتخذت في عهد « حكومة الدفاع الوطني » من الثاني من

---

(٣٢٢) AA, PA, H A Ritter, «Aufzeichnung Ettel vom 20 /10 /1942,».

(٣٢٣) Shroeder, *Deutschland und der Mittlere Osten im Zweiten Weltkrieg*, p. 229.

(٣٢٤) Maurice Pearlman, *Mufti of Jerusalem, the Story of Haj Amin el Husseini* (London: V. Gollacz, 1947), p. 59, and kirk, *The Middle East in the War*, p. 321.

(٣٢٥) *Congressional Record*, vol. 92, Dt 3, col. 3460.

نيسان / ابريل وحتى الثلاثين من أيار / مايو سنة **١٩٤١** . وذهب بعضهم إلى تحميله مسؤولية احداث تلك الفترة بما فيها من أخطاء . ومن هؤلاء طه الهاشمي وناجي شوكت وتوفيق السويدي . يقول طه الهاشمي ، في مذكراته :

« واما المفتي ، فظل المحور الذي تدور حوله المزاعم الوطنية ويعتبر كل تفاهم مع الانكليز خيانة للقضية العربية »[٣٢٦] .

ويقول ناجي شوكت :

« لقد كنت وما أزال اكن للمفتي الحسيني كل ود واحترام ، لأني كنت مطلعاً - أكثر من غيري - على أرائه السياسية . وكان كثيراً ما يسألني الرأي عما يجب عمله ، وعما كنت أتوقعه في المستقبل من الأحداث . وكثيراً ما كنت اختلف واياه في بعض الأمور . إذ كان ينظر إلى بعضها كعربي فلسطيني شرد الاستعمار شعبه ، ومكن الصهيونية اللئيمة من اغتصاب أرضه . فهو - أي المفتي - يحاول أن يوجه السياسة العراقية من خلال نظرته هذه ، وجعل مصالح العراق الوطنية في الدرجة الثانية »[٣٢٧] .

أما توفيق السويدي الخصم السياسي لناجي شوكت وللمفتي ، فيقول ، في مذكراته ، رأياً آخر لا يختلف عن رأي ناجي شوكت في هذا الصدد :

« وقلت للمرحوم أمين بك التميمي الذي كان مع المفتي أن من حق سماحته ، أي المفتي ، كزعيم لفلسطين خاض المعارك هذه السنين الطوال دفاعاً عن بلاده ودفعا لشرور الصهيونية أن يتوسل بجميع الوسائل لتحقيق مآربه الوطنية ، وحتى له أن يتفق مع الشيطان لا مع المانيا أو اليابان أو ايطاليا للدفاع عن بلاده . ولكن ليس له أن يورط العراق في محنة كانت تؤمن خيراً لفلسطين ، ولا تدفع عن العراق الغائلة ، لأن ضعف العراق ليس إلا ضعفاً في جبهة الدفاع عن فلسطين . فطالما كان العراق قوياً كان الدفاع أقوى ، فجعل الغراق ضعيفاً ليس من مصلحة فلسطين نفسها »[٣٢٨] .

وكرر هذا الرأي العقيد صلاح الدين الصباغ ، صديق المفتي الحميم في مذكراته[٣٢٩] . كما أكده منير الريس ، أحد اللاجئين السياسيين السوريين في العراق آنذاك ، إذ قال :

« كان الحاج أمين الحسيني ، مفتي فلسطين اللاجىء إلى العراق ، في لقاءاته بقادة الجيش وبالوزراء الوطنيين في العراق يحرضهم على التشدد مع بريطانيا والضغط عليها ، ويظهرها أمامهم عاجزة عن الاعتداء على العراق ، بل كان يزين لهم أن الجيش الالماني الذي أخضع أوروبا . . . سيهب فوراً لنجدة العراق ، فيما إذا تعرض للعدوان البريطاني . . . وكان يسر لهم بمضمون الكتاب (وهو رد على كتاب للمفتي بعث به مع سكرتيره

---

(٣٢٦) طه الهاشمي ، **مذكرات طه الهاشمي ، ١٩١٩ - ١٩٤٣** (بيروت : دار الطليعة ، **١٩٦٧**) ، ص ٤١٠ .

(٣٢٧) شوكت ، **سيرة وذكريات ثمانين عاماً ، ١٨٩٤ - ١٩٧٤** ، ص **٤٣٩** .

(٣٢٨) توفيق السويدي ، مذكراتي : **نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية** (بيروت : دار الكتاب العربي ، **١٩٦٩**) ، ص ٣٧٨ .

(٣٢٩) الصباغ ، **فرسان العروبة في العراق** ، ص ١٣٦ - ١٣٧ .

عثمان كمال حداد) ويفسر كل كلمة من كلماته بما يتفق ورأيه ، في ضرورة زيادة الضغط على بريطانيا خلال الحرب ، حتى تحل قضية فلسطين ، وأن هذه القضية لن تحل لصالح العرب إذا لم ترغب بريطانيا على حلها ، وهي مرتبكة في حربها مع دول المحور »[٣٣٠] .

لا شك أن في هذه الأقوال بعض المبالغة والرغبة في تحميل المفتي مسؤولية فشل الحركة العسكرية في العراق .

وعلى أي حال لم يحدث أي خلاف يذكر بين المفتي والكيلاني اثناء وجودهما في العراق . ولكن بوادر هذا الخلاف بدأت في المنفى . واختلف السياسيون العرب المقربون من الزعيمين في أسباب هذا الخلاف . فبينما يعزوه ناجي شوكت إلى أعوان رشيد عالي وبخاصة شقيقه كامل الذي كان « السبب في كل ما ساد بين رشيد والمفتي من سوء تفاهم وتزاحم امتد إلى أعوان الطرفين »[٣٣١] . يذهب فوزي القاوقجي إلى أن « طموح المفتي إلى الملك والخلافة هو سبب الخلاف . فهو - أي المفتي - لا يقبل أية مداخلة ولا يعترف بوجود أية شخصية من العرب ، مستبد بكل المواضيع »[٣٣٢] . ويؤيد منير الريس هذا الرأي ، ويعزو الخلاف إلى رغبة المفتي في أن يكون « الزعيم العربي الذي له الكلمة الأولى لدى الالمان والطليان »[٣٣٣] .

وسواء أكان البادىء بالخصومة الكيلاني أم المفتي فمن المؤكد أن سببها طموح الرجلين إلى الزعامة ، وظمأهما للسلطة ، ورغبتهما في احتلال المكانة الأولى لدى الزعيم الالماني ادولف هتلر والزعيم الايطالي بنيتو موسوليني .

كان من نتائج هذه الخصومة انقسام اللاجئين السياسيين العرب في دولتي المحور وفي تركيا إلى فريقين : أولهما مؤيد للمفتي ويتألف في معظمه من الفلسطينيين والسوريين والمصريين ، وثانيهما مؤيد للكيلاني ويتألف في معظمه من العراقيين . وكان لكل فريق حججه ومبرراته لأولوية هذا الزعيم أو ذاك . ففريق المفتي ما انفك يشيد بفضله وجهاده وبمواقفه الوطنية والقومية ، ويؤكد رئاسته للتنظيم السري الذي عرف « باللجنة العربية » أو « بحزب الأمة العربية » الذي تألف في بغداد في صيف سنة ١٩٤٠ ، وأنه هو الذي عرّف رشيد عالي بقادة الجيش العراقي ورشحه لرئاسة الحكومة العراقية . اما فريق الكيلاني ، فقد كان يقول عن المفتي : إنه لم يكن أكثر من لاجيء سياسي في العراق ، لا حول له ولا قوة في كل ما جرى ، وأن رشيد عالي هو رئيس الحكومة العراقية الشرعي ، ويتقدم بهذه الصفة على المفتي في كل الأمور السياسية .

---

(٣٣٠) الريس ، **الكتاب الذهبي للثورات العربية ، حرب العراق عام ١٩٤١** ، ص ٦٩ .

(٣٣١) شوكت ، **سيرة وذكريات ثمانين عاماً ، ١٨٩٤ - ١٩٧٤** ، ص ٥٠٢ .

(٣٣٢) فوزي القاوقجي ، **مذكرات فوزي القاوقجي ، ١٩١٢ - ١٩٣٢** ، إعداد خيرية قاسمية (بيروت : دار القدس ، ١٩٧٥) ، ص ١٠٥ .

(٣٣٣) الريس ، **الكتاب الذهبي للثورات العربية ، حرب العراق عام ١٩٤١** ، ص ٢٢٠ .

انعكس هذا الانقسام على علاقة كل من الزعيمين العربيين بدولتي المحور . فقد حاول الكيلاني الحصول على اعتراف رسمي به من هاتين الدولتين رئيساً شرعياً لوزراء العراق ، وعلى ابرام اتفاقية للتعاون مع كل منهما بهذه الصفة . وحصل على هذا الاعتراف وعلى اعترافهما بضم كامل شط العرب وعربستان (خوزستان الايرانية) إلى الأراضي العراقية[٣٣٤] . وسعى الكيلاني إلى ربط مصيره وخططه السياسية بحكومة الرايخ، وأيد بحماس شديد نقل المفرزة العربية الحرة من رأس سونيون في اليونان إلى القفقاس وأبرم اتفاقاً بهذا الشأن مع القيادة العليا للقوات المسلحة الالمانية[٣٣٥] . أما المفتي ، فقد بذل جهوداً مماثلة لاعتراف دولتي المحور به زعيماً وحيداً لحركة التحرر العربية . وسارعت الحكومة الايطالية إلى هذا الاعتراف في محاولة لكسبه إلى جانبها في معركة التنافس بينها وبين المانيا على المنطقة العربية .

وأحدثت الخصومة بين الزعيمين العربيين استياء في أوساط وزارة الخارجية الالمانية ولم تتوان عن السعي إلى التوفيق بينهما . ولما اتصل السفير ايتل بالمفتي للتعرف على وجهات نظره يومي ٢٥ و ٢٦ حزيران / يونيو سنة ١٩٤٢ ، شكا إليه المفتي تدخل فريتس غروبا ، الوزير المفوض المكلف بالاتصال باللاجئين السياسيين العرب ، في النزاع بينه وبين الكيلاني . وأسهب المفتي في الحديث عن التنظيم السري العربي الذي يرأسه والذي يستهدف « قيام دولة عربية موحدة تمتد من البحر المتوسط إلى الخليج العربي وتضم سورية ولبنان وفلسطين وشرقي الأردن والعراق والكويت . وأكد لأيتل بأنه لا يطمع في رئاسة أو في حكم وإنما يكتفي بصفته الراهنة كأمين عام للحركة القومية العربية . وأتى في حديثه على الكيلاني وقلّل من شأنه وقال : لا يتوقع منه شيء ذو بال بسبب سلوكه . فهورجل من السهل التأثير عليه ، يغير رأيه بين يوم وليلة ، وانفعالي غير منضبط » . وأردف قائلاً : « لقد كان الكيلاني معلماً ثم أصبح محامياً ثم نائباً في مجلس النواب العراقي ورئيساً لوزراء العراق لعدة أسابيع في عهد فيصل الأول . فهو ، في الواقع ، نتاج الديمقراطية البرلمانية ، وتنقصه مقومات الزعامة » . وقال المفتي في معرض توكيد زعامته : « إن منصب مفتي القدس لا تزال تتوارثه أسرتي منذ ثلاثة قرون . وقد ورثت هذا المنصب عن أخي الأكبر بعد وفاته ، وبناء على رأي المنظمة العربية السرية » . وأوضح لأيتل أيضاً أنه ليس مجرد رجل دين وإنما كان ضابطاً في الجيش العثماني ثم أصبح سياسياً ، واحتفظ بمنصب مفتي القدس ، لأن الدين الاسلامي لا يفرق بين النشاط السياسي والنشاط الديني[٣٣٦] .

ولما وشى به أنصار الكيلاني لدى السلطات الالمانية واتهموه بالولاء لايطاليا ، التقى المفتي بالسفير ايتل في ١٩٤٢/٦/٢٧ ليدحض هذه التهمة . وأوضح بأنه « عربي لا ينظر إلا إلى مصالح العرب . وأنه من المضحك أن يزعم أحد بأنه موال لايطاليا » . وقال أيضاً : « إن أوساط القوميين العرب لا تنظر إلى ايطاليا بالثقة التي تنظر بها إلى المانيا . . . ومن المخجل أن يتهم باللعب بالورقة الايطالية لأن

---

(٣٣٤) هيرزويز ، **ألمانيا الهتلرية والمشرق العربي** ، ص ٣٣٩ - ٣٤٠ .

(٣٣٥) المصدر نفسه ، ص ٣٣٨ .

(٣٣٦) « مذكرة ايتل في ٢٦ /٦ /١٩٤٢ ، » AA, PA, HA Ettel 3, Grossmufti.

هذه اللعبة غبية جداً » . وعزا المفتي تلفيق هذه الشائعات إلى غروبا وقال عنه « إنه لا يفكر كدبلوماسي وإنما يفكر كمترجم قضى عشرات السنين من عمره وهو ينقل آراء غيره دون أن يتمكن من بناء رأي مستقل »[٣٣٧] .

ولما سئل غروبا عن الخلاف بين المفتي والكيلاني أخذ جانب الأخير . وقدم مذكرة إلى سكرتير الدولة فايتسزيكر في العاشر من أيلول / سبتمبر سنة ١٩٤٢ ، ورد فيها على أقوال المفتي حول زعامته للحركة العربية واعتراف الكيلاني بها حتى وقت قريب واعتراف هتلر وريبنتروب وشيانو بهذه الزعامة ، وأتى غروبا على حجج الكيلاني التي تؤيد تقدمه على المفتي ، ومنها أن العراق مركز حركة التحرر العربي ، وأنه في كفاحه الماضي لم يستهدف استقلاله فحسب ، وإنما استهدف أيضاً استقلال الأقطار العربية الأخرى وأن الكيلاني ، باعتباره رئيساً لوزراء العراق ، اهتمت حكومته بالقضايا العربية ، ولا بد أن تكون الناطقة باسمها ، وأن تكون لها الكلمة الأولى في المفاوضات التي ستدور حول مستقبلها . ويعزز الكيلاني أقواله هذه بما جاء في برنامج وزارته الثالثة من توكيد على أن السعي إلى استقلال الأقطار العربية من الأهداف الأساسية للسياسة الخارجية العراقية . وذكر غروبا أن الكيلاني يرى من المستحيل عليه أن يتخلى عن زعامة العراق للأمة العربية ، وأن يتنازل عنها لصالح المفتي ، ولأن مثل هذه الخطوة سوف تعتبر في نظر العراقيين خيانة كبرى . ويتضح من هذه المذكرة تحبيذ غروبا للاعتراف بزعامة الكيلاني وتقديمه على المفتي ، اعتقاداً منه أن ذلك في صالح المانيا . وحلاً للخلاف القائم بين الزعيمين العربيين ، اقترح غروبا في مذكرته هذه ايجاد مصالحة بينهما ، وتشكيل مجلس عربي أعلى Oberster Arabischer Rat من ثلاثة من العراقيين واثنين من السوريين وفلسطينِي واحد ولبناني واحد وأردني واحد تحت زعامة المفتي ، للنظر في المسائل العربية العامة . وتكون قرارات هذا المجلس مجرد توصيات توضح الاتجاه العام لحل المسائل العربية في منطقة الهلال الخصيب . واقترح أيضاً تأليف لجان حكومية في كل من سورية وفلسطين وشرقي الأردن والعراق للنظر في مسائل كل قطر على حدة . وتقدم هذه اللجان مقترحاتها إلى المجلس العربي الأعلى . ويتولى الكيلاني رئاسة لجنة العراق ، كما يتولى في الوقت نفسه رئاسة الهيئة الادارية للمجلس العربي الأعلى ، ويعتبر الممثِّل الوحيد للأقطار العربية الخمسة . وعليه أن يستشير المجلس العربي الأعلى في جميع المسائل المهمة . اما عند تحرير الأقطار العربية على يد قوات المحور ، فلا بد من زيادة عدد أعضاء المجلس العربي الأعلى ليضم الزعماء الموثوقين في منطقة الانتداب البريطاني . واقترح غروبا أن يرأس المفتي مجلساً تأسيسياً لوضع دستور لاتحاد الأقطار العربية الخمسة . ويضم هذا المجلس الزعماء السياسيين وأعيان المدن وشيوخ العشائر وقادة النقابات المهنية والعمالية . وذكر غروبا ، في مذكرته هذه ، أنه بحث هذا المشروع مع كل من المفتي والكيلاني فقبلا به[٣٣٨] .

(٣٣٧) « مذكرة ايتل في ٢٧ / ٦ / ١٩٤٢ ، » AA, PA, HA Ettel 3, Grossmufti.

(٣٣٨) « مذكرة غروبا إلى فايتسزيكر في ١٠ /١٩٤٢/٩ ، » AA, PA, HA, Ritter.

ولكننا لا نجد في وثائق وزارة الخارجية الالمانية الأخرى ما يشير إلى قبول الزعيمين العربيين بهذه المقترحات .

كان المفتي نشيطاً وسريع التحرك ، ويتفوق على الكيلاني في قدرته وجرأته . فقد سافر إلى روما في مطلع / أيلول / سبتمبر سنة ١٩٤٢ ، وقدم مذكرة إلى موسوليني ، عرض عليه فيها اقتراحاً بنقله إلى شمال افريقيا من أجل التمهيد للعمل السياسي والعسكري المقبل في الشرق الأدنى . ورجا الزعيم الايطالي أن يعترف به ناطقاً بلسان الحركة القومية العربية ، واشترط أن يتم هذا الاعتراف قبل سفره إلى مصر ليبدأ نشاطه بالتعاون مع القادة السياسيين في الأقطار العربية[٣٣٩] . ورد الكونت شيانو على هذه المذكرة ، فأبلغ المفتي شكر الدوتشي له والاعتراف به رئيساً لحزب الأمة العربية وممثلاً لنضال الأقطار العربية في الشرق الأدنى[٣٤٠] .

اطلعت وزارة الخارجية الالمانية على هاتين الوثيقتين . وتلقت تقريراً من السفارة الالمانية في روما مؤرخاً في ٢٤ أيلول / سبتمبر سنة ١٩٤٢ حول الموضوع . وأعد السفير ايتل مذكرة في ١٥ أيلول / سبتمبر بهذا الخصوص ، وجاء فيها أن الكيلاني قد أكد في حديثه مع وكيل وزارة الخارجية الالمانية ، فورمان ، أن لا وجود لحزب الأمة العربية السري وأنه من خيال المفتي[٣٤١] ، كما قدم غروبا مذكرة مماثلة في ١٩٤٢/٩/١٦ ، جاء فيها :

« يزعم المفتي وجود جمعية الأمة العربية وأنه رئيسها ، بينما ينكر الكيلاني ذلك . إنني لا أعرف لماذا يطلب المفتي اعتراف دولتي المحور به رئيساً لهذه الجمعية . فإذا كان أعضاء الجمعية يعترفون به زعيماً لها فلماذا يطلب من دولتي المحور الاعتراف به ؟ وما دامت الجمعية سرية فما قيمة اعتراف دولتي المحور بها ؟ ومن غير الطبيعي أن تعترف حكومتان برجل ديني زعيماً لمنظمة سرية أجنبية ، وليس من الحق أن يتم ذلك في عصرنا »[٣٤٢] .

ولما بلغ الأمر هذا المدى طلبت وزارة الخارجية الالمانية سؤال اللاجئين السياسيين العرب المقيمين في دولتي المحور وتركيا لابداء رأيهم في مزاعم كل من المفتي والكيلاني . وحالما علم المفتي بذلك ، بعث برسائل إلى كل من عادل ارسلان وناجي شوكت[٣٤٣] ، وحسن أبو السعود ومحمد العفيفي والدكتور محمد صبحي أبو غنيمة وفرحان الجندلي يسألهم تأكيد أقواله

(٣٣٩) « ملخص بالألمانية لمذكرة المفتي الموجهة إلى موسوليني في أيلول ١٩٤٢ ، » AA, PA, HA, Ettel 3, Grossmufti.

(٣٤٠) « رد شيانو على مذكرة المفتي مترجما الى الالمانية ، » AA, PA, HA Ettel 3, Grossmufti.

(٣٤١) « مذكرة ايتل ، برلين في ١٥ / ٩ / ١٩٤٢ ، » AA, PA, HA, Ettel 3, Grossmufti.

(٣٤٢) « مذكرة غروبا ، برلين في ١٦ / ٩ / ١٩٤٢ ، » AA, PA, HA, Ettel 3, Grossmufti.

(٣٤٣) « نص رسالة المفتي إلى ناجي شوكت في ١٩٤٢/٩/٢٨ ، » AA, PA, HA, Ettel 3, Grossmufti.

بأنه زعيم الحركة العربية السرية . وجاءت ردود هؤلاء جميعاً تؤكد أقوال المفتي(٣٤٤) .

وشن المفتي وأنصاره هجوماً عنيفاً على غروبا . وكتب ايتل إلى رينتروب في ١٩٤٢/١٠/١٧ يذكر أن غروبا يسيء إلى العلاقات الالمانية - الايطالية ، كما سمع في روما . وأن المفتي قد أعلن أثناء وجوده في السفارة الالمانية في روما في ١٩٤٢/١٠/١٤ ، عندما علم بمعارضة وزارة الخارجية الالمانية لمقترحاته الخاصة بشمال افريقيا : إن غروبا يقاومه بأساليب ماسونية ، وطلب من وزير الخارجية الالماني أن يضع حداً لمؤامرات غروبا(٣٤٥) .

وبعد أن عاد المفتي إلى برلين ، في كانون الأول / ديسمبر سنة ١٩٤٢ ، حرض ايتل على أن يطلب من رينتروب ابعاد غروبا عن الشؤون العربية . واستجاب أيتل وقدم مذكرة لرينتروب بيّن فيها أن غروبا يتصرف بصورة سيئة ، وأنه كان ينتمي إلى محفل ماسوني ، واقترح عليه انهاء مهمة غروبا وعلاقته بالقضية العربية . عمل وزير الخارجية بتوصية السفير أيتل ونقل غروبا إلى لجنة الارشيف الالمانية في باريس في منتصف كانون الأول / ديسمبر سنة ١٩٤٢(٣٤٦) .

وجد المسؤولون الالمان حرجاً في النزاع القائم بين الزعيمين العربيين وحاولوا المصالحة بينهما . وتم ذلك في الرابع من كانون الثاني / يناير سنة ١٩٤٣ ، في منزل غلام صادق خان ، وزير خارجية افغانستان السابق في برلين(٣٤٧) . غير أن هذه المصالحة لم تزل ما علق في النفوس من أضغان . وبعد تراجع قوات المحور على جميع الجبهات خلال عام ١٩٤٣ ، أهمل المسؤولون الالمان والايطاليون مسألة الخلاف بين المفتي والكيلاني ، ولم تعد القضية العربية من القضايا التي تحتل مرتبة الأولوية في حساباتهم .

ولما اقتربت نهاية الحرب العالمية الثانية ، وجد المفتي والكيلاني في برلين ، وكانا يتنقلان باستمرار من منزل إلى آخر ، حتى إذا استسلمت المانيا هربا إلى سويسرا رفضت السلطات السويسرية دخول الكيلاني إلى أراضيها ، فعرج على بلجيكا ففرنسا حيث هرب من مرسيليا بحراً في منتصف تموز / يوليو سنة ١٩٤٥ ، وبلغ بيروت ، وانتقل منها إلى دمشق فالرياض حيث حل لاجئاً سياسياً على الملك عبدالعزيز آل سعود . اما الحاج أمين الحسيني ، فقد دخل سويسرا وحاول الاقامة في برن . غير أن السلطات السويسرية رفضت السماح له بالاقامة ،

(٣٤٤) «نص رسالة ناجي شوكت الى المفتي في ١٩٤٢/٩/٣٠ ورسالة فرحان الجندلي في ١٩٤٢/٩/٣٠ ورسالة الدكتور أبو غنيمة في ١٩٤٢/١٠/٢ ورسالة محمد القعيفي في ١٩٤٢/١٠/٣ ورسالة شكيب ارسلان في ١٩٤٢/٦/١٨»،
AA., PA., HA., Ettel 3, Grossmufti.
Grobba, *Maenner und Maechte im Orient*, p.269.

(٣٤٥) AA, PA, HA. Ettel 2, Grossmufti, «Notiz Ettel Ohne Datum,» 311 365 - 6.
Grobba, Ibid., p. 302.

(٣٤٦) AA, PA, HA, Ettel 3, Grossmufti.

(٣٤٧) « مذكرة تيزمر في ٥ / ١ / ١٩٤٣ ، »

فحاول عبور الحدود الفرنسية . وألقي القبض عليه ووضع في دار قرب باريس . وسمح له بالاتصال بالعرب هناك . ولما أحسّ باحتمال محاكمته كمجرم حرب هرب من فرنسا في أيار / مايو سنة ١٩٤٦ ، بجواز سفر الطالب السوري معروف الدواليبي المقيم آنذاك في باريس . ووصل المفتي إلى القاهرة على متن طائرة عسكرية أمريكية وحل في العاصمة المصرية ضيفاً على الملك فاروق(٣٤٨) .

٢ - المانيا النازية والقوى الوطنية في المغرب العربي

احتل المغرب العربي مكان الصدارة في تفكير قادة المعسكرين المتحاربين في تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٩٤٢ . فقد انتهت معركة العلمين في ٢٣ تشرين الأول / اكتوبر من تلك السنة باندحار قوات المحور ، وبدأ انزال القوات البريطانية الأمريكية في مراكش والجزائر في الثامن من تشرين الثاني / نوفمبر بقيادة الجنرال الأمريكي دوايت ايزنهاور Dwight Eisenhower ، وتلاه الهجوم السوفيتي المضاد على نهر الفولغا في التاسع عشر من الشهر نفسه . وأمل الالمان أن تقاوم قوات حكومة فيشي المرابطة في الأقطار المغربية انزال الحلفاء العسكري ، غير أن آمالهم ذهبت ادراج الرياح . ولذا قرر هتلر احتلال تونس في العاشر من تشرين الثاني / نوفمبر وسمحت حكومة فيشي بهبوط الطائرات الحربية الالمانية في تونس وانزال قوات المحور في أراضيها . وأوفدت الحكومة الالمانية الوزير المفوض رودلف ران R. Rahn (الذي لعب دوراً مهماً في سورية اثناء الحرب العراقية - البريطانية والغزو البريطاني لسورية ولبنان سنة ١٩٤١) إلى تونس للتعاون مع قوات فيشي والحيلولة دون انضمامها إلى قوات الحلفاء . ولذا جعل همه الأول الحفاظ على الأوضاع القائمة في تونس ومحاولة كسب ولاء الادارة والقوات الفرنسية فيها ، وتلقى ران تعليمات من رينتروب باعطاء الايطاليين الأولوية في تونس وتوجيه نشاطه السياسي نحو تحريك المقاومة الوطنية لقوات الحلفاء في الجزائر ومراكش(٣٤٩) .

وعلى الصعيد العربي ، اتصل باي تونس ، محمد المنصف ، بأمين الحسيني في تشرين الأول / اكتوبر سنة ١٩٤٢ ، وبعث إليه برسالة أبدى فيها استعداده لقيادة حركة مناهضة للفرنسيين في بلاده ، وأشار إلى أن سياسة الاضطهاد التي انتهجتها فرنسا منذ اندلاع الحرب ضد الوطنيين التونسيين قد أدت إلى تقربهم منه وتعاونهم معه . سلم المفتي رسالة الباي إلى القنصل العام الالماني في روما الهر كاب Kapp الذي حولها بدوره إلى وزارة الخارجية الالمانية(٣٥٠) . وأكد المفتي ، في مذكرته المرفقة بالرسالة المذكورة ، على ضرورة كسب الأقطار

(٣٤٨) هيرزويز ، **ألمانيا الهتلرية والمشرق العربي** ، ص ٤٠٨ - ٤٠٩ ، و
Hirszowicz, *The Third Reich and the Arab East*, p. 315.

(٣٤٩) هيرزويز ، المصدر نفسه ، ص ٣٥٣ - ٣٧٢ .

(٣٥٠) AA, PA, HA, Ettel, «Kaukasus, Arab Laender, Aegypten,» 390573 - /.

المغربية الثلاثة إلى صف المحور ، والاسراع إلى تسليح حركة المقاومة الوطنية في هذه الأقطار ، وطالب بالتخلي عن دعاية المحور في المغرب القائمة على التعاون مع حكومة فيشي والاتجاه نحو المغاربة لتعزيز الأمل لديهم في التخلص من السيطرة الأجنبية(٣٥١) . ولم يكتف المفتي بذلك ، وإنما قدم من روما مذكرة إلى وزارة الخارجية الالمانية في ١٩٤٢/١١/٨ ، بين فيها الخطأ الذي وقعت فيه دولتا المحور في سياستها نحو العرب بسبب حرصهما على التعاون مع حكومة فيشي . وأشار إلى اقتراحاته العديدة لكسب عطف العرب المغاربة دون استعداء فرنسا ، وقدم في مذكرته هذه المقترحات التالية :

- **المقترحات العسكرية :**

- اتخاذ تونس مركزاً للدفاع عن أقطار المغرب العربي .
- تشكيل جيش تحرير مغربي من أسرى الحرب والعمال المغاربة في فرنسا والراغبين في التطوع من عرب تونس .
- دعوة المقاتلين المغاربة في القوات المسلحة الفرنسية المرابطة في شمالي افريقيا إلى الانضمام إلى هذا الجيش .
- تحريض القبائل المغربية بمساعدة هذا الجيش وبوسائل أخرى للثورة على الحلفاء في جميع المناطق التي تحتلها قواتهم .
- الافادة من هذا الجيش المغربي في ميادين الحرب الأخرى بعد انتهاء العمليات الحربية في افريقيا .
- الافادة من المفرزة العربية الحرة في العمليات العسكرية في تونس ، ولو بصورة مؤقتة .
- انشاء مركز اتصال سري في تطوان لتنسيق العمل الثوري في الأقطار المغربية .

- **المقترحات السياسية :**

- اصدار وعد علني بحرية الأقطار المغربية الثلاثة وباستقلالها وتأكيد ذلك بابرام معاهدات مع هذه الأقطار مماثلة للمعاهدة العراقية ـ البريطانية لسنة ١٩٣٠ والمعاهدة المصرية ـ البريطانية لسنة ١٩٣٦ .
- البدء بتونس التي رفض عاهلها (الباي) السماح للقوات الأمريكية بعبور بلاده للهجوم على طرابلس .

(٣٥١) AA, PA, HA, Ettel, «Aufzeichnung Lage in Nordafrika, vom 17 / 11 / 1942,» 363278 und 390573 - 7.

- الافراج عن المعتقلين السياسيين التونسيين في مرسيليا .
- من المؤكد أن مشاعر المغاربة معادية لفرنسا ولكل وضع يؤدي إلى تثبيت اقدامها في بلادهم . وهم يتعاطفون مع المحور بسبب عدائه السابق لفرنسا ومعارضته لليهود .
- إن معونة المحور للمغاربة لنيل استقلالهم ستفضي إلى تعاون قوي بين الفريقين وتحالف دائم بينهما سيكون له تأثير عظيم في الشرق كله(٣٥٢) .

لقيت مقترحات المفتي هذه قبولاً لدى القيادة العليا للقوات المسلحة الالمانية أول الأمر ، وأبلغ الماريشال كايتل ، القائد العام للقوات المسلحة الالمانية ، وزارة الخارجية الالمانية أنه يرى أن مشاركة العرب المغاربة في القتال إلى جانب قوات المحور ودفعهم إلى الثورة في الخطوط الخلفية لقوات الحلفاء أمر في غاية الأهمية(٣٥٣) .

وبغية مناقشة مقترحات المفتي ، عقد اجتماع في منزله في برلين في التاسع من كانون الأول / ديسمبر سنة ١٩٤٢ ، حضره الاميرال كناريس والكولونيل لاهوزن والميجور زوبيرت Seubert من وزارة الدفاع الالمانية . كما استقبل سكرتير الدولة فايتسزيكر المفتي في اليوم التالي وبحث معه المقترحات نفسها . وأخيراً قدمت المقترحات إلى هتلر فاطلع عليها وأمر بأن تتولى الحكومة الايطالية معالجة الجوانب السياسية في علاقات المحور بحركة المقاومة العربية ، وأن لا تتم زيارة المفتي لتونس إلا بموافقتها . ووافق هتلر على ارسال قوة من المفرزة العربية الحرة إلى تونس ، شريطة أن ترتدي الزي العسكري الالماني(٣٥٤) .

وفي اثناء ذلك ، تراجعت القيادة العليا للقوات المسلحة الالمانية عن رأيها الأولي في مقترحات المفتي وقدمت مذكرة مؤرخة في ١٩٤٢/١٢/٨ تقول فيها إن هذه المقترحات غير قابلة للتنفيذ وتتعارض مع ما جاء في رسالة هتلر إلى الماريشال بيتان المؤرخة في ١٩٤٢/١١/٨(٣٥٥) . ولما عرضت فكرة ارسال المفرزة العربية الحرة إلى تونس على الحكومة الايطالية رفضها(٣٥٦) ، ورفض ران مقترحات المفتي وقال « إن القيام بدعاية أنشط بين العرب ضد اليهود أو بدعاية مباشرة ضد الحلفاء أمر غير مرغوب فيه ، لأنه لن يؤدي إلى نشوب اضطرابات خطيرة ـ فالعرب غير اكفياء في القتال » . كما عارض هذه المقترحات فورمان ، وكيل وزارة الخارجية الالمانية ، وقال إنها تتناقض ووعود هتلر للماريشال بيتان . وأبان تأثيرها السلبي على

(٣٥٢) « مذكرة المفتي إلى وزارة الخارجية الألمانية في ١٨ / ١١ / ١٩٤٢ ، » AA, PA, HA, Ettel.

(٣٥٣) « مذكرة القيادة العليا للقوات المسلحة الألمانية الى وزارةالخارجية، برلين في ١٩٤٢/١٢/٣، » AA, PA, HA, Ettel, Sts., Arabien 2.

(٣٥٤) AA, PA, HA, Ritter Nordafrika, «Ritter an Reichsaussenminister, Berlin, 16 / 12 / 1942, Notiz Canaris, vom 14 / 12 / 1942,».

(٣٥٥) AA, PA, HA, Ritter, Sts., Arabien 2, «Mitteilung Woermann, vom 8 / 12 / 1942,».

(٣٥٦) AA, PA, HA, Ritter, Sts., Arabien 2, «Aufzeichnung Ritter, vom 14 / 12 / 1942,».

اسبانيا[٣٥٧] ، ولكنه أيد اقتراحاً للمفتي بارسال كتاب سري إلى باي تونس يتضمن وعداً باستقلال بلاده . ولما عرض الاقتراح الأخير على الحكومة الايطالية رفضته بحجة أنه يتعارض والتزامات المحور نحو الماريشال بيتان ، كما يعتبر انتقاصاً من حقوق ايطاليا في مجالها الحيوي . ولذا طلبت تأجيل بحث هذا الموضوع . وعارضت ايطاليا اقتراح المفتي بالسفر إلى تونس والاتصال بالقيادات الوطنية التونسية[٣٥٨] . كما عارضه ران في ١٩٤٢/١٢/١٢ وأعرب عن اعتقاده بأن وجود المفتي في تونس لن يفيد كثيراً قوات المحور . وبذلك رفضت جميع مقترحات المفتي ومحاولاته اشعال الثورة في المغرب العربي[٣٥٩] .

وعلى الرغم من ذلك ، لم يفقد المفتي الأمل ، وقدم من جديد مذكرة إلى وزير الخارجية الالماني في ١٦ كانون الثاني / يناير سنة ١٩٤٣ على هامش مذكرته المقدمة إلى حكومتي المحور في ١٩٤٢/١١/١٨ . وألمح ، في المذكرة الجديدة ، إلى الأخطاء التي وقعت فيها السياسة الالمانية نحو العرب ، وأول هذه الأخطاء التزام المانيا بالحفاظ على وحدة الامبراطورية الفرنسية . وكشف المفتي عن « الدور الخادع الذي لعبه القادة الفرنسيون من انحياز ديغول إلى الانكليز ، وصف بيرلافال Pierre Laval إلى جانب المحور ، ووقوف دارلان في صف الولايات المتحدة الامريكية» . وأشار إلى محاولاته العديدة لكشف هذا الدور للقادة الالمان الذين لم يعيروا لنصائحه بالا . وأتى المفتي على القوات العسكرية الفرنسية المرابطة في شمال افريقيا (نحو ثلاثمائة ألف مقاتل) التي كانت تساوم عليها حكومة فيشي ، وبيّن المفتي أن معظمها من السكان الأصليين العرب الذين يشكلون ٩٠ بالمائة منها ، والباقي من عناصر مسلمة من المستعمرات الفرنسية الافريقية . كما بيّن تعاون الفرنسيين مع الحلفاء وتسهيلهم عمليات الانزال والنقل وتأمين المواد الغذائية لقوات الحلفاء . وحاول اقناع المسؤولين الالمان بأن اعتراف المحور باستقلال الأقطار المغربية ووحدتها سوف يسارع في تدمير القاعدة التي بنى الحلفاء عليها خططهم الحربية ، وفي انضمام القوات العربية المسلحة إلى قوات المحور وتعبئة السكان العرب المعروفين ببسالتهم في الحروب . وعندها سيضطر الانكلوساكسون إلى جلب قوات من أمريكا وانكلترا ، وفي ذلك من الجهود والمصاعب والتكاليف والمخاطر ما سينبههم ويفشل مساعيهم . اما انضمام القوات المغربية إلى دولتي المحور ، فسيوفر عليهما الكثير من الجهد الحربي . ورد المفتي على المزاعم العرقية التي كانت ترددها بعض الأوساط الالمانية (وربما يشير بذلك إلى رودلف ران) والقائلة بأن المغاربة يخضعون للفرنسيين خضوع العبد لسيده . واشاد بنضال المغاربة العنيد لفرنسا وثورة الأمير الخطابي في الريف وثورات الجزائريين واحداث

(٣٥٧) « مذكرة فورمان إلى ريبنتروب في ٨ /١٩٤٢/١٢، » .AA, PA, HA, Ettel, 975 / 303025-7

(٣٥٨) AA, PA, HA, Ritter, Sts Arabien 2, «Telegram Mackensen, vom 11 / 1 / 1943,» 51391 - 3.

(٣٥٩) AA, PA, HA, Ritter, «Mackensen an Reichsaussenminister, Rom 23 / 12 / 1942,».

تونس الدامية سنة ١٩٣٨ . وأكد من جديد تعاطف المغاربة مع المحور رغم الاهمال الشديد الذي تعرضوا له منه ، واستعدادهم للقتال من أجل تحرير بلادهم وتحرير بقية البلاد العربية . وأبرز الأهمية الاستراتيجية للأقطار المغربية والتي دفعت الحلفاء إلى انزال قواتهم فيها من أجل طرد قوات المحور من منطقة البحر المتوسط وتهديد القارة الأوروبية[٣٦٠] .

ونتيجة لالحاح المفتي ، نقلت قوات من المفرزة العربية الحرة إلى تونس في كانون الثاني / يناير سنة ١٩٤٣ . وتولى قيادتها الكولونيل فون هيبل Von Hippel . حاولت القوات المنقولة تكوين جيش من المتطوعين العرب ، غير أن نجاحها كان محدوداً لأسباب عديدة أهمها موقف الحركة الوطنية التونسية من دولتي المحور ، وإحجام هاتين الدولتين عن تقديم أي وعد باستقلال عرب المغرب وحريتهم . وقد قتل رئيس أركان القوات العربية في شباط / فبراير سنة ١٩٤٣ اثناء هجوم جوي بريطاني . وأخذت أهمية هذه القوات تتضاءل تدريجياً حتى قررت القيادة العليا للقوات المسلحة الالمانية سحبها من الشمال الافريقي ونقلها إلى رأس سونيون في اليونان . ويتألف لباس هذه القوات من بزة عسكرية المانية وخوذة من الفرو (قلبق قفقاسي) أو طربوشا أحمر ، وعلى الذراع اشارة مكتوب عليها « البلاد العربية الحرة Freie Arabien »[٣٦١] .

أ - المانيا النازية والحركة الوطنية التونسية

بيَّنا ، في ما سبق ، كيف تعرض قادة الحزب الدستوري الجديد ، وعلى رأسهم الحبيب بورقيبة ، للاعتقال والاضطهاد في أعقاب سقوط حكومة الجبهة الشعبية في فرنسا . وقد نقل هؤلاء القادة ، عند اندلاع الحرب العالمية الثانية ، إلى سجن مرسيليا . وتشكل ديوان سياسي سري للحزب في تونس برئاسة الحبيب ثامر وعضوية كل من صلاح الدين بوشوشة والطيب سليم وفرجاني بلحاج عمار ومحمد بسباس . ولما دخلت القوات الالمانية الغازية الجزء غير المحتل من فرنسا في تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٩٤٢ ، قررت السلطات الالمانية الافراج عن القادة الدستوريين المعتقلين . وتم الافراج عنهم فعلاً في بداية كانون الأول / ديسمبر سنة ١٩٤٢ .

حاول الالمان استغلال بورقيبة ورفاقه لصالحهم واعتقدوا أن الافراج عنهم سيرضي عرب تونس ويدفعهم إلى التعاون مع المحور . ولكنهم كانوا حذرين وحريصين على أن لا يلبوا مطالب الوطنيين التونسيين أو أن يقدموا وعوداً واضحة بشأن استقلال تونس . وبعد الحاح شديد من الجانب الايطالي ، سمحت السلطات الالمانية للقادة التونسيين الحبيب بورقيبة وسليمان بن سليمان وصالح بن يوسف وآخرين بالسفر إلى روما . وأجرى الايطاليون

(٣٦٠) « مذكرة المفتي بالفرنسية مؤرخة في ١٦ /٣ /١٩٤٣ ، » AA, PA, HA, Ettel.

(٣٦١) « مذكرة المفتي بالفرنسية مؤرخة في ١٦ / ٣ / ١٩٤٣ ، » AA, PA, HA, Ettel.

مفاوضات مع هؤلاء القادة حول التعاون مع سلطات المحور . واشترط القادة التونسيون لتعاونهم انتقال السلطة في تونس إلى الباي وتشكيل حكومة وطنية وعودتهم إلى تونس[٣٦٢] .

وتدل هذه الشروط على وعي القيادة الوطنية التونسية للظروف الدولية ومحاولة الافادة منها . ومن الجدير بالذكر ، أن الحبيب بورقيبة لم يكن من المقتنعين بحتمية انتصار المحور وبجدوى التعاون معه . ولعل رسالته من حصن سان نيكولا إلى الحبيب ثامر ، المؤرخة في ١٩٤٢/٨/٨ ، تلقي ضوءاً على ذلك ، فهو يقول :

« منذ الهدنة زارني كثير من المواطنين المنتسبين إلى الأوساط كافة من طلبة وتجار ومحامين كالأستاذ حسن قلاتي . وعند التحدث إليهم ثبت لدي أن جميعهم أو غالبهم يعتقدون اعتقاداً جازماً أن الغلبة ستكون للمحور . وهي حالة نفسية تتصل بالأحاسيس الباطنة الغامضة التي تنتاب الشعب التونسي الرازح تحت وقر التعسف الغاشم الأعمى الذي استمر من ٩ ابريل / نيسان ١٩٣٨ ، ولم يزل يعيث بعد انهزام فرنسا بمثل صولته الأولى على مرأى من لجان الهدنة دون أن يحرك منها ساكناً .

وقد رسخ في كثير من الأذهان الاعتقاد الساذج أن هزيمة فرنسا عقاب من الله وأن حدة سطوتها زالت وانقضت ، وسيكون استقلالنا نتيجة لانتصار المحور . وهو عندهم محل يقين ، وتلك عقيدة ناشئة عن أحاسيس غريزية واضحة الأسباب . ولكنني أقول بخطئها ، وأنه لخطأ يؤول ، إذا تسرب بيننا ، وعلى الأخص إذا سرى داخل الحزب إلى القضاء على الحركة القومية بأكملها وعلى النخبة المفكرة العاملة من أمتنا لا على الحزب وحده بعد ثباته في وجه كل أنواع العسف .

والحقيقة التي لا تخفى على متبصر هي أن المانيا سوف لا تنتصر ولا يمكن أن تنتصر ، وأن الأيام تعمل على هزيمتها . . . فبين العملاق الروسي الذي لم تستطع القضاء عليه وقد شرع في استئناف الهجوم من الآن - وبين العملاق الأمريكي أو الانكلو- ساكسوني المسيطر على البحار والمالك لامكانيات صناعية لا حد لها - ستسحق المانيا سحق الطحين بين شدقي الرحى » .

وينتهي بورقيبة من هذا التحليل إلى القول : « فالأمر موكول إلى الوقت لا غير . وإذ هو كذلك فالمفروض علينا جميعاً - نحن أصحاب النفوذ على الجماهير - توجيه العمل بصورة تجعل الشعب التونسي ، وعلى الأخص جناحه الزاحف الحزب الدستوري الجديد - في غير صف المهزومين المورطين مع الالمان والايطاليين . . . ومهما يكن من أمر فواجبنا تأييد الحلفاء بدون قيد ولا شرط ، لأن غايتنا الأساسية أن نكون في صف المنتصرين عند انتهاء الحرب ، باعتبار أننا شاركنا في أسباب الانتصار مهما كانت مشاركتنا ضئيلة »[٣٦٣] .

كان لموقف بورقيبة ورفاقه أثره على الحركة الوطنية التونسية التي اتخذت موقف الحذر والتحفظ من مساعي المحور في بلادها ، ومن الدعاية المحورية بوجه عام .

اما أمين الحسيني الذي ربط مصيره بانتصار المحور ، فقد واصل مساعيه للحصول على

(٣٦٢) هيرزويز ، **ألمانيا الهتلرية والمشرق العربي** ، ص ٣٨٢ .

(٣٦٣) الحبيب بورقيبة ، **حياته وجهاده** ، ص ٨٢ - ٨٥ .

بيان من دولتيه يتضمن الاعتراف باستقلال الأقطار المغربية . وقدم مذكرة إلى السفير في وزارة الخارجية الالمانية ايتل في ١٩٤٣/١/١٩ يحث حكومته على اصدار البيان المذكور[٣٦٤] ، وأرسل موسى الحسيني ، أحد أعوانه ، إلى تونس في ١٩٤٣/١/٢٨ ، حيث قابل الباي محمد المنصف ، وعرض عليه رغبة المفتي في تكليف الحزب الدستوري الجديد ، بقيادة الحبيب بورقيبة ، بتأليف حكومة وطنية لادارة البلاد[٣٦٥] .

رفضت ايطاليا مطالب القادة التونسيين كما رفضت مطالب المفتي ، ولكنها ألحت على أن يصدر الحبيب بورقيبة تصريحاً علنياً مؤيداً للمحور ، مقابل عودته ورفاقه إلى تونس ليبدأوا نشاطهم السياسي الذي قد يضعف السلطة الفرنسية في البلاد ، ويمهد للهيمنة الايطالية المقبلة . وهكذا عاد ستة من زعماء الحزب الدستوري هم علي البلهوان ومنجي سليم وسليمان بن سليمان ومحمود بورقيبة وبشير بن يوسف ومحمد مزيغ إلى تونس في ٢٦/ شباط / فبراير سنة ١٩٤٣ . ولحق بهم صالح بن يوسف والحبيب بورقيبة في ١٩٤٣/٤/٩ بعد أن اذاع الأخير خطاباً من محطة باري حث فيه الشعب التونسي على الحذر واليقظة والثقة بالنفس و« مواصلة العمل بعزم راسخ وقوة وايمان في دائرة الحكمة والتعقل واعتبار الواقع وان هو مرّ »[٣٦٦] . وسمح المبعوث الالماني رودلف ران لقادة الحزب الدستوري باصدار صحيفتيهم : « افريقية الجديدة Jeune Afrique » و« الشعب » .

جاءت عودة قادة الحركة الوطنية التونسية إلى بلادهم في وقت عصيب على دولتي المحور . فقد أحرزت قوات الحلفاء انتصارات متلاحقة منذ شباط / فبراير سنة ١٩٤٣ . والتقت قوات مونتغمري الزاحفة من الشرق بقوات ايزنهاور المتقدمة من الغرب على الأرض التونسية . وسقطت صفاقس في ٩ نيسان / ابريل ، وسوسه في ١٢ منه ، وبنزرت في ٣ أيار / مايو في أيدي قوات الحلفاء . وسقطت تونس العاصمة في أيديها في السابع من أيار / مايو . واستسلمت القوات الالمانية والايطالية في ١٢ و١٣ أيار / مايو[٣٦٧] . ووجه الحبيب بورقيبة ، مع دخول قوات الحلفاء العاصمة التونسية ، نداء للتعاون مع الحلفاء وتوحيد صفوف الحركة الوطنية[٣٦٨] .

هذا وقد لحق ، بعد خروج الالمان من تونس ، عدد من قادة الحزب الدستوري بالمفتي في المانيا ؛ ومن هؤلاء الدكتور الحبيب ثامر ورشيد ادريس والطيب سليم والحبيب بوقطفة والهادي سعيدي[٣٦٩] . ومنذ خروج قوات المحور من الشمال الافريقي ، لم تعد القضية

(٣٦٤) Grobba, *Maenner und Maechte im Orient,* p. 309 f.

(٣٦٥) Schroeder, *Deutschland und der Mittlere Osten im Zweiten Weltkrieg,* p. 221.

(٣٦٦) بورقيبة ، **حياته وجهاده** ، ص ٨٥ ، وهيرزويز ، **ألمانيا الهتلرية والمشرق العربي** ، ص ٣٩٠ .

(٣٦٧) Wolfgang Bretholz, *Aufstand der Araber* (Wien: Kurt Desch, 1960), p. 169.

(٣٦٨) Schroeder, *Deutschland und der Mittlere Osten im Zweiten Weltkrieg,* p. 214.

(٣٦٩) Ageron, *L'Algérie algérienne de Napoléon à De Gaulle,* pp. 97 - 98.

العربية تحتل مقاماً مهماً في خطط هتلر وقيادته العسكرية ، وأصبح الهم منصباً على كيفية الدفاع عن مواقعها في أوروبا .

ب ـ المانيا النازية والحركة الوطنية المراكشية

لم يختلف موقف المانيا الرسمي من الحركة الوطنية المراكشية عن موقفها من الحركة الوطنية التونسية ، فقد قدمت احتمالات تعاونها مع حكومتي فيشي واسبانيا على استعداد بعض قادة الحركة الوطنية المراكشية للتعاون معها . ومنذ آب / أغسطس سنة ١٩٤١ ، أبلغت وزارة الخارجية الالمانية قنصلها في تطوان بأن السياسية الالمانية نحو مراكش تقوم على الأسس والاعتبارات التالية :

(١) متطلبات سير الحرب .

(٢) علاقات المانيا بفرنسا بيتان واسبانيا فرانكو .

(٣) عدم شمول التصريح الالماني ـ الايطالي الصادر في ١٩٤٠/١٠/٢٣ مراكش[٣٧٠] .

حاول الأمير محمد ، شقيق خليفة السلطان في منطقة الريف الواقعة تحت الحماية الاسبانية ، التعرف على نوايا المانيا نحو مراكش ، فاتصل سراً بالقنصل الالماني في تطوان في ١٩٤٢/١١/١١ ، أي بعد ثلاثة أيام من انزال قوات الحلفاء في مراكش . وطلب من حكومة الرايخ أن تصدر بياناً بشأن استقلال مراكش مماثل للبيان الذي صدر عن دولتي المحور بشأن استقلال البلاد العربية في المشرق ، وأن يشمل هذا البيان منطقتي الحماية الفرنسية والاسبانية . وبيّن الأمير الريفي أن الشعب المراكشي في المنطقة الواقعة تحت الحماية الفرنسية يقف موقف الحذر واليقظة من الزحف العسكري الأمريكي ، وأن الجلاوي ، باشا مراكش ، على استعداد للتحالف مع خليفة السلطان في الريف في التعاون مع الالمان[٣٧١] .

وتحرك السلطان المراكشي المخلوع مولاي عبدالعزيز ، في الوقت نفسه ، واتصل بأحد ضباط الاستخبارات الالمانية في طنجة ، وقال له إن المانيا تتمتع بتعاطف قوي من الشعب المراكشي ، وأن الوقت قد حان لكي تخرج المانيا عن تحفظها وتصدر تصريحاً يتضمن اعترافها باستقلال مراكش ووحدتها[٣٧٢] .

---

(٣٧٠) « برقية كستر Koester في ٢٣ / ٨ / ١٩٤١ »، ADAP, 4937 / E, 264159.

(٣٧١) AA, PA, Sts., Marokko, Bd. 1, «Telegram Richter an Auswaertinges Amt, Tetuan, 11 / 11 / 1942,».

(٣٧٢) AA, PA, Sts., Marokko, Bd. 1, «Mohr, Deutsche Konsulat Tanger, an Auswaertinges Amt, 12 / 11 / 1942,».

واتصل الزعيم الوطني المراكشي عبدالخالق الطريس ، رئيس حزب الاصلاح الوطني ، بالقنصل الالماني في تطوان الهر ريختر Richter في تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٩٤٢ ، وأبدى استعداده للتعاون مع المانيا والسفر إلى برلين وتأليف لجنة مغربية تتعاون مع الزعماء العرب المقيمين هناك ، إذا أصدرت الحكومة الالمانية تصريحاً تعترف فيه باستقلال مراكش . وقال إن التصريح المطلوب سوف يكون له تأثير قوي على السكان وعلى الجنود المغاربة العاملين في القوات المسلحة الفرنسية[٣٧٣] .

ولما حاول أحد المقربين من السلطان المراكشي ، مولاي محمد بن يوسف ، الاتصال بنائب القنصل الالماني الهر كروغر Krueger للتعرف على نوايا المانيا نحو مراكش بعد الانزال الأمريكي ، رفض المسؤولون الالمان تقديم أي تصريح رسمي يتضمن وعداً محدداً بشأن استقلال البلاد ووحدتها[٣٧٤] . ورد ريبنتروب على ذلك في ١٩٤٣/١/١٧ وطلب من القنصل الالماني في طنجة أن ينقل إلى السلطان ، عبر الوسيط المذكور ، رسالة شفوية تتضمن حثه على التعاون مع المانيا وخلق وضع صعب للقوات الحليفة في بلاده[٣٧٥] .

اتخذت الحكومة الالمانية موقفاً واضحاً من جميع هذه المحاولات ، وهو رفض الاستجابة لأي مطلب وطني والامتناع عن اصدار أي تصريح يتضمن الاعتراف باستقلال مراكش وحريتها ، لأن ذلك يتعارض مع مصالح فرنسا واسبانيا اللتين كانتا محور اهتمام المانيا ، وذلك بغية كسبهما في الحرب إلى جانبها .

اما على الصعيد الاعلامي ، فقد كثفت المانيا جهودها في هذه الفترة (١٩٤١ ـ ١٩٤٥) ، وصدرت في برلين مجلة اسبوعية عربية هي « الجهير » . كما صدرت مجلة « الدنيا الجديدة Le Monde Nouveau » المصورة باللغتين العربية والفرنسية في تموز / يوليو سنة ١٩٤١ ، للاشادة بالمانيا وبانتصاراتها العسكرية . كما أصدرت السلطات الالمانية نشرة « لسان الأسير Voix du Prisonnier de guerre » ووزعتها على أسرى الحرب من العرب المغاربة . كما وزعت عليهم المجلة العسكرية الالمانية المصورة « الجيش Die Wehrmacht » باللغة الفرنسية ومجلة « الاشارة Signal » بالعربية ، وجريدة باريس الالمانية « Pariser Zeitung »[٣٧٦] .

واتخذت الدعاية الالمانية موقفاً معتدلاً من فرنسا في الفترة الواقعة بين حزيران / يونيو وآب / أغسطس سنة ١٩٤١ . وبلغت هذه الدعاية أشدها بعد انزال القوات الحليفة على

---

(٣٧٣) AA, PA, Sts., Marokko, Bd. 1, «Richter an Auswaertinges Amt, Tetuan, 13 / 11 / 1942,».

(٣٧٤) AA, PA, Sts., Marokko, Bd. 1, «Rieth an Auswaertinges Amt, Tanger, 9 / 1 / 1943,».

(٣٧٥) AA, PA.Sts., Marrokko, Bd. 1, «Ribbentrop an Deutsche Konsul, 17 / 1 / 1943,».

(٣٧٦) Ageron, *L'Algérie algérienne de Napoléon à De Gaulle*, pp. 195 - 197.

الشواطىء المغربية ، فحثت الاذاعة الالمانية الجنود الجزائريين والفرنسيين ، في قوات فيشي ، على الولاء لرئيسهم الشرعي الماريشال بيتان ، ومنازلة الغزاة الانكلو ساكسون ، وأنشئت محطة اذاعة خاصة لهذا الغرض هي محطة فرنسا المخلصة La France Fidèle التي كانت تذيع بالعربية والفرنسية[٣٧٧] . وأصدرت « اللجنة الاسلامية لشمال افريقيا Le Comité musulman de l'Afrique du Nord » في فرنسا صحيفة شهرية بالفرنسية بعنوان « الرشيد Le Messager er - Rachid » في كانون الثاني / يناير سنة ١٩٤٣ . ثم تطورت وأصبحت تصدر مرتين في الشهر في أيار / مايو من السنة نفسها . وكانت المجلة تنادي بوحدة الأقطار المغربية الثلاثة وباستقلالها ضمن اتحاد فيدرالي واسع يشمل أوروبا وافريقيا . وأصبحت تصدر أسبوعياً اعتباراً من كانون الثاني / يناير سنة ١٩٤٤ ، وضاعفت من حجمها ومن توزيعها[٣٧٨] .

وقد انشىء مركز الأنباء العربي Arabische Nachrichten dienst في ٣٠ آذار / مارس سنة ١٩٤٣ ، وتولى ادارته الصحفي عفيف الطيبي وكان للمركز مندوب في صوفيا هو كامل مروة الذي كان يزوده يومياً بالأنباء وينقلها أيضاً إلى الاذاعة العربية في أثينا . وكان هذا المركز يصدر نشرة اخبارية يومية مع تعليق سياسي على الأنباء ومقالتين تذيعهما الاذاعتان العربيتان في برلين وأثينا . وكان يصل إلى هذا المركز خمس عشرة صحيفة عربية من مختلف الأقطار العربية بصورة منتظمة بالاضافة إلى عدد من الصحف التركية والفرنسية . وكان للمركز مندوبان في أنقرة هما جلال عوف ونجيب كنعان ، ومندوبان في بخارست هما حمدي الخوجا ويونس البحري . وكان يعمل في مكتب برلين من العرب بالاضافة إلى المدير (عفيف الطيبي) كميل سلطان والدكتور والي وتوفيق مجاهد والسيد معلوف ، ومن الالمان ريكوفسكي Rekowski كرئيس تحرير[٣٧٩] .

وقد أنشأ المفتي « مكتب المغرب العربي Bureau du Maghreb arabe » في برلين ، وعمل فيه الحبيب ثامر ورشيد ادريس ويوسف الرويسي وعبدالخالق الطريس . وسعى المكتب إلى كسب عطف الأوساط العمالية المغربية في فرنسا وتأييدها[٣٨٠] .

وكان « المعهد الاسلامي المركزي Islamische Zentral Institut » في برلين يترجم خطب المفتي أمين الحسيني في المناسبات العربية والاسلامية وينشرها بالالمانية[٣٨١] .

وتركزت الدعاية الالمانية في المغرب العربي ، ووزعت المنشورات على نطاق واسع

(٣٧٧) المصدر نفسه ، ص ٢٠٣ .
(٣٧٨) المصدر نفسه ، ص ٢٠٩ .
(٣٧٩) AA, PA, HA, Ettel 2, 1942 - 1943, «Aufzeichnung Grobba, Berlin, 26 / 9 / 1942,».
(٣٨٠) Ageron, Ibid., p. 208.
(٣٨١) AA, PA, HA, Ettel 6, Grossmufti.

بالطائرات . وقد جاء في أحدها الذي وزع في آذار / مارس سنة ١٩٤٣ : « يا عرب مراكش ! لقد جاء الانكليز والأمريكيون إليكم ليشاركوا جيرو في السيطرة عليكم واستثمار ثرواتكم . إنهم قوم جشعون . . . أيها العرب الكرماء ! هل خلقتم عبيداً اذلاء أم رجالاً أحراراً محترمين ؟ دافعوا عن أنفسكم ، ناضلوا وكافحوا . . لا تثقوا بما يقوله الأمريكيون . . »[٣٨٢] .

لم تحقق الدعاية الالمانية الموجهة إلى المغرب العربي الأهداف المرجوة منها ، وهي نشر البلبلة في صفوف العدو ، وتحريك السكان للثورة على قوات الحلفاء ، فقد كانت غاية المانيا استغلال المغاربة في هذه الحرب دون أن تقدم له أي دعم حقيقي لتحريرهم من الاستعمار . ويصدق على هذه الدعاية قول غوبلز Goebels المسؤول الأول عن الدعاية والاعلام في المانيا النازية : « حتى تنجح الدعاية ينبغي أن تعرف ماذا تريد ، ويجب أن يكون لها هدف واضح ومحدد . . . والدعاية التي تقوم على الكذب لن تنجح على المدى البعيد . . » . لقد أدرك هتلر متأخراً خطأه السياسي وأبدى أسفه لأنه لم ينتهج سياسة ثورية في الوطن العربي . وقال : « كان بامكاننا وحدنا أن نحرر البلاد الاسلامية التي تسيطر عليها فرنسا . وكان بالامكان أن يكون لذلك تأثير كبير في مصر وفي الشرق الأدنى المستعبد من قبل الانكليز . لقد التهب الاسلام بأسره عند اعلان انتصاراتنا . وكان المصريون والعراقيون والشرق الأدنى بأسره على استعداد للثورة »[٣٨٣] .

(٣٨٢) Ageron, Ibid., pp. 204 - 206.
(٣٨٣) المصدر نفسه، ص ٢١٦ ، وأنظر تصريحات هتلر في : Martin Bormann, *Le testament politique de Hitler*, préface de H.R. Trevor - Roper, Commentaires d'André François Poncet (Paris: Fayard, 1959).

الفصل الخامس

ايطاليا والوحدة العربية

١٩٢٠ - ١٩٤٥

أولاً : الاطماع الايطالية في الوطن العــــربي ١٩١٩ - ١٩٣٨

١ - الاطماع الايطالية في عهد الحكومات الاشتراكية ١٩١٩ - ١٩٢٢

لم تأت المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي أبرمت ، أثناء مؤتمر الصلح وفي أعقابه ، بحلول للمشكلات الاقتصادية والمالية والاجتماعية في ايطاليا . فقد استفحلت البطالة ، وقل الغذاء في البلاد ، واشتد نشاط الحركة الشيوعية بين العمال الذين لم يترددوا في احتلال المعامل والمصانع والقيام بالاضرابات والمظاهرات . كانت ايطاليا تأمل من مؤتمر الصلح الحصول على تعويضات مالية مرضية ومستعمرات جديدة[١] ، غير أن آمالها هذه لم تتحقق ، فكان لذلك تأثيره القوي على التطورات السياسية الداخلية في البلاد وعلى سياستها الخارجية .

وقد أحرز الاشتراكيون قصب السبق في الانتخابات النيابية التي أجريت في ايطاليا في ١٦ تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٩١٩ . وشكل فرانسوا كسافييه نيتي François Savier Nitti الوزارة[٢] . ولكن الوضع المالي في البلاد استمر في التدهور ، وأدى إلى سقوط الوزارة في ٢٠ حزيران / يونيو سنة ١٩٢٠ ، وشكل الحكومة من بعده جيزيب جيوليتي Guiseppe Giolitti . هذا وقد انتهجت الحكومات الايطالية التي تألفت بين عامي ١٩١٩ و١٩٢٢

---

(١) Maurice Vaussard, *Histoire de l'Italie moderne, de l'unité au libéralisme* (Paris: Hachette, 1972), p. 180.

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٧٣ - ١٧٦ .

سياسة الانكفاء على الذات ، بينما اشتد نشاط الأحزاب القومية الاستعمارية واكتسبت شعبية واسعة . وأفاد الحزب الفاشي بقيادة بنيتو موسوليني Benito Mussolini من الأوضاع الاقتصادية المتردية والفوضى الأمنية التي عمت البلاد ، وشكل عصابات مسلحة أخذت تتعاون مع بعض ضباط الجيش من اليمينيين في الهجوم على مراكز الحزبين الاشتراكي والشيوعي والنقابات العمالية . وتعاون موسوليني مع الجبهة القومية . وأخذت اعداد الفاشيين في الازدياد مع تفشي البطالة بين العمال حتى بلغ عدد أعضائه ثلاثمائة وعشرين ألف عضو في شباط / فبراير سنة ١٩٢٢ ، أخذوا يشكلون خطراً على الحكومة الاشتراكية التي عجزت عن مجابهتهم[٣] .

وفي النصف الثاني من تشرين الأول / اكتوبر سنة ١٩٢٢ ، قرر الفاشيون الزحف على روما بقيادة الجنرال دوبونو De Bono وسزار دوفكتشي Cesare de Vecchi وايتالو بالبو Italo Balbo وميشيل بيانشي Michele Bianchi (الأمين العام للحزب الفاشي) . ووجه موسوليني من نابلي حيث عقد المؤتمر القومي الفاشي في ١٩٢٢/١٠/٢٤ ، انذاراً إلى حكومة فاكتا Facta . وطالب بحل مجلس النواب ، وتعديل قانون الانتخاب ، واجراء انتخابات نيابية جديدة ، والحصول على خمس حقائب في الوزارة القادمة . وبعد مفاوضات مضنية استقالت حكومة فاكتا في ٢٧ تشرين الأول / اكتوبر ، وبعد يومين تلقى موسوليني برقية من الملك الايطالي فيكتور عمانويل الثالث Victor Emmanuel يطلب منه القدوم إلى روما ، وكلفه الملك بتشكيل الحكومة في اليوم التالي[٤] .

اتسمت سياسة الحكومات الاشتراكية التي سبقت وصول موسوليني إلى السلطة بالانكفاء على الذات ، وفضلت التفاوض مع الدول الكبرى ، وانتهاج سياسة الانفتاح والتعاون مع القوى الوطنية في مستعمراتها العربية (ليبيا والصومال وارتيرية) . ففي ١٢ أيلول / سبتمبر سنة ١٩١٩ ، ابرمت اتفاقية مع فرنسا حول الحدود الليبية ـ التونسية ـ الجزائرية ، حصلت بموجبها على بعض الواحات مثل براك والمنطقة التي تفصل المرتفعات الليبية إلى الغرب من خط غات ـ غدامس ، ونصت الاتفاقية على أن تتمتع المدارس الايطالية الخاصة في تونس بالنظام نفسه الذي تتمتع به المدارس الفرنسية الخاصة[٥] . وأبرمت ايطاليا اتفاقية مماثلة مع بريطانيا في ١٥ أيلول / سبتمبر سنة ١٩١٩ (اتفاقية ملنر ـ تيتوني Milner - Tittoni) حول تعديل الحدود بين برقة ومصر ، غير أن تنفيذ هذه الاتفاقية تأجل لعدة سنوات[٦] .

(٣) المصدر نفسه ، ص ١٩٣ ـ ٢٠٣ و ٢١٠ ـ ٢١٦ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٢٢٠ ـ ٢٢٣ .

(٥) انظر نص الاتفاقية في: Jean Louis Miège, *L'impérialisme colonial italien de 1870 à nos jours* (Paris: Société d'édition et d'enseignement supérieur, 1968), pp. 120 et 346 - 347.

(٦) المصدر نفسه ، ص ١٥٥ .

وأدت تطورات الأحداث ، في ولايتي طرابلس وبرقة ، إلى اعتراف ايطاليا بالأمر الواقع . ففي طرابلس ، أعلنت الجمهورية في ١٦ تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٩١٨ ، وتشكلت حكومة من الشيخ سليمان الباروني ورمضان السويحلي وأحمد المريض وعبدالنبي بلخير . وتألف مجلس للشورى من خمسة وعشرين عضواً . وطلبت الحكومة الطرابلسية من الدول الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وايطاليا) الاعتراف بها ، وعرضت على ايطاليا التفاوض حول مستقبل العلاقات الطرابلسية ـ الايطالية . غير أن ايطاليا رفضت ذلك وأرسلت جيشاً لاعادة احتلال البلاد . وكانت ردة الفعل الطرابلسية مقاومة وطنية عنيفة أكرهت الحكومة الايطالية على التفاوض في آذار / مارس سنة ١٩١٩ ، وتوقيع صلح بنيادم في الأول من حزيران / يونيو سنة ١٩١٩ . وأسفر هذا الصلح عن اصدار القانون الأساسي الطرابلسي في اليوم نفسه . وقد تضمن هذا القانون اقامة حكومة وطنية طرابلسية في اطار السيادة الايطالية ، وهو ما اصطلح عليه بالادارة غير المباشرة للبلاد . ونص الدستور على احترام الحقوق المدنية والسياسية والحريات الفردية والعامة للسكان والمساواة بينهم في الضرائب ، ونص على التدريس باللغة العربية في السنوات الثلاث الأولى من المرحلة الابتدائية وبالايطالية في ما بعد ، وتشكيل مجلس نيابي محلي منتخب يضم بعض الأعضاء المعنيين بحكم مناصبهم وتنحصر مهمته في اقرار الضرائب وتوزيعها[٧] .

وفي برقة ، ساد الهدوء نتيجة لابرام اتفاقية عكرمة مع الزعيم السنوسي في نيسان / ابريل سنة ١٩١٧ . وانسجاماً مع السياسة الايطالية في طرابلس ، منحت برقة دستوراً مماثلاً لدستور طرابلس في ٣١ تشرين الأول / اكتوبر سنة ١٩١٩ ، نص على تعيين وال ايطالي يدير الشؤون المدنية والعسكرية في البلاد ، وتشكيل مجلس نيابي محلي يمثل القبائل البدوية والحضر ويضم عدداً من الأعضاء بحكم وظائفهم في الادارة . وكفل هذا الدستور حرية العبادة والملكية الفردية وحرية النشر وانشاء المدارس واحترام اللغة العربية[٨] .

وانتهجت الحكومات الاشتراكية الايطالية سياسة تجارية نشيطة . ومنذ أن عين المالي الكبير الكونت فولبي Volpi في آب / أغسطس سنة ١٩٢١ حاكماً عاماً على طرابلس ، حرص على استثمار خيرات البلاد ، وبدأ بسياسة النفوذ السلمي pénétration pacifique التي روجت لها وسائل الاعلام الايطالية . فقد جاء في مجلة « ايطاليا في الشرق Italia in

(٧) نقولا زيادة ، محاضرات في تاريخ ليبيا من الاستعمار الايطالي إلى الاستقلال (القاهرة : معهد الدراسات العربية العالية ، قسم الدراسات التاريخية والجغرافية ، ١٩٥٨) ، ص ٩٥ ـ ٩٦ ؛ صلاح العقاد ، ليبيا المعاصرة (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٠) ، ص ٢٥ ـ ٢٦ ، و Majid Khadduri, *Modern Lybia: A Study of Political Development* (Baltimore: The Johns Hopkins Press, 1963), p. 21, and E.E. Evans - Pritchard, *The Sanusi of Cyrenaica* (Oxford: Oxford University Press, 1963), p. 147.

(٨) زيادة ، محاضرات في تاريخ ليبيا من الاستعمار الايطالي إلى الاستقلال ، ص ٩١ ـ ٩٢ ، و Evans - Pritchard, Ibid., pp. 147 - 148.

Oriente » : « أن ايطاليا التي لم يخضع لها شعب مسلم بقوة السلاح ، والتي قدمت الدليل على الحماية النزيهة لتركيا ، والتي تعتبر عرب ليبيا مواطنين لا تحمل للشرق دمار الحرب وإنما نور الفكر وايقاع فعالياتها »[٩] .

كان القصد من هذه السياسة الايطالية التخفيف من أعباء الاحتلال المالية والعسكرية والتمهيد لضم البلاد نهائياً إلى ايطاليا بالوسائل السلمية . وقد أدرك أهالي طرابلس هذا القصد ، فاحتجوا على النظام الجديد ، وطالبوا الحكومة الايطالية بتعديله . وراوغت ايطاليا في الاستجابة للمطالب الوطنية . ولذا عقد زعماء الحركة الوطنية الطرابلسية مؤتمراً في غريان في تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٩٢١ ، برئاسة أحمد المريض . واتخذ المؤتمر عدة قرارات جاء في أحدها ما يلي :

« إن الحالة التي آلت إليها البلاد لا يمكن تحسينها إلا باقامة حكومة قادرة ومؤسسة على ما يحقق الشرع الاسلامي من الأصول بزعامة رجل مسلم منتخب من الأمة لا يعزل إلا بحجة شرعية واقرار مجلس النواب ، وتكون له السلطة الدينية والمدنية والعسكرية بأكملها بموجب دستور تقره الأمة بواسطة نوابها ، وأن يشمل حكمه جميع البلاد بحدودها المعروفة » .

وقرر مؤتمر غريان تشكيل هيئة الاصلاح المركزية لقيادة الحركة الوطنية في طرابلس وتوحيد الجهاد في ولايتي طرابلس وبرقة ، وارسال وفد إلى سرته للاجتماع بمندوبي السنوسي للاتفاق على ذلك . وسافر الوفد المذكور وأجرى مباحثات مع مندوبي برقة أسفرت عن توقيع معاهدة سرته التي تضمنت النقاط التالية :

- توحيد الكلمة ضد العدو الغاصب للبلاد وضد المفسدين باعتبار أن لطرابلس وبرقة عدواً واحداً هو ايطاليا .

- التسامح من الطرفين عن التجاوزات التي قام بها كل منهما حتى « تستقر الحالة في الوطن وتتعين وضعية البلاد العمومية » .

- اعدام كل من يخالف الجماعة ويدس الدسائس الأجنبية على الحكومة المنسوب إليها ، ومصادرة أمواله حسب الشريعة الاسلامية .

- توحيد الزعامة في البلاد حماية لمصلحة الوطن ودفاعاً عنه ضد العدو المشترك ، وانتخاب أمير مسلم تكون له السلطة الدينية والمدنية في نطاق دستور ترضاه الأمة .

- بعد تولية الأمير ، ينتخب مجلس تأسيسي من الفريقين لوضع القانون الأساسي والنظم اللازمة لادارة البلاد . وتمهيداً لذلك ، على كل من الفريقين أن يرسل مندوباً عنه للاشتراك في سياسة البلاد والتدابير اللازمة للدفاع عن الوطن .

---

(٩) Miège, *L'impérialisme colonial italien de 1870 à nos jours*, p. 125.

- يتعهد الفريقان بأن لا يعترف للعدو بسلطة وأن يمنعاه من بسط نفوذه خارج الأماكن المتحصن فيها الآن . وفي حالة وقوع الحرب يتضافر الفريقان على حرب العدو ، وأن لا يعقدا صلحاً أو هدنة إلا بموافقتهما معاً .

- إذا خرج العدو من حصونه مهاجماً جهة من الجهات وجب على الأخرى أن تمد المهاجم بالمهمات الحربية والمال والرجال ، وأن تنذر العدو بالكف عن التجاوز وإذا لم يفعل تهاجمه هي بدورها .

- تجتمع هيئة منتخبة من أهالي طرابلس وبرقة مرتين في كل سنة في شهري محرم ورجب للنظر في مصالح البلاد[١٠] .

وبعد ابرام هذه المعاهدة بمدة وجيزة ، قررت هيئة الاصلاح المركزية في طرابلس المناداة بالسيد محمد ادريس السنوسي أميراً على ولايتي طرابلس وبرقة . وألفت وفداً ، برئاسة بشير السعداوي ، حمل معه وثيقة مؤرخة في ٢٨ تموز / يوليو سنة ١٩٢٢ تتضمن هذا القرار .

اما في برقة ، فقد رأى شيوخ القبائل أن النظام الجديد الذي فرضته ايطاليا على البلاد يشكل خطراً وخيم العواقب . وعقد نحو مائة منهم مؤتمراً في أجدابية ، قرروا فيه عدم القبول بالايطاليين إلا في المدن الساحلية على أن يقتصر عملهم فيها على التجارة . ورأوا ضرورة التفاوض مع ايطاليا لتحقيق ذلك ، وشرعوا فعلاً في التفاوض الذي أسفر عن توقيع اتفاقية الرجمة في ٢٥ تشرين الأول / اكتوبر سنة ١٩٢٠ ، التي اعترفت ايطاليا بموجبها بمحمد ادريس السنوسي بلقب الامارة وبرفع راية خاصة به وبادارته ، وباستحقاقه تحية رسمية معينة إذا حل بالأراضي الليبية التي يحتلها الايطاليون .

وتضمنت الاتفاقية تقسيم برقة إلى قسمين : شمالي يضم السواحل وبعض الجبل الأخضر يخضع للادارة الايطالية المباشرة ، وجنوبي يشمل الداخل وواحات الجغبوب وأوجيله وجالو والكفرة ، يتمتع فيه الأمير السنوسي بادارة مستقلة استقلالاً ذاتياً . ويفصل بين المنطقتين خط يمتد من جنوبي خميس والسلوق والرجمة إلى شمالي الأبيار ثم يمر بغوط ساس وشمالي القصور وجنوبي سيد رافع (الزاوية البيضاء) والصفصاف فاومرتوبة وتميمي إلى طبرق . وتعهدت ايطاليا بمنح الأمير السنوسي راتباً شهرياً مقداره ثلاثة وستون ألف لير ايطالية[١١] ، فأصبح بهذا أشبه بموظف لديها . كما تعهدت بدفع اعانات للقبائل البرقاوية ومرتبات للقضاة . ونصت الاتفاقية أيضاً على احترام القانون الأساسي لبرقة ، وعلى حق الأمير في جمع الزكاة الشرعية لحسابه الخاص . وتعهد الأمير السنوسي في المقابل بحل الأدوار العسكرية (المعسكرات) وتسريح الوحدات العسكرية التابعة له في مدة ثمانية شهور على أن يحتفظ بألف جندي فحسب يستخدمهم لحفظ النظام والأمن وضمان حسن سير الادارة وحماية

---

(١٠) زيادة ، محاضرات في تاريخ ليبيا من الاستعمار الايطالي إلى الاستقلال ، ص ٩٦ - ٩٧ .

(١١) كانت كل ٩٢ لير إيطالية تعادل جنيهاً استرلينياً حين توقيع الاتفاقية .

طرق المواصلات . واحتل الأمير منذئذ المرتبة الثانية في المراسم بعد الحاكم الايطالي . وبموجب هذه الاتفاقية ، فوض المجلس النيابي البرقاوي بتعيين الضرائب لحساب ايطاليا الدولة صاحبة السيادة على البلاد[١٢] .

التزم الأمير السنوسي بأحكام هذه الاتفاقية . وتشكل مجلس نيابي في برقة ضم ستين عضواً معظمهم من شيوخ القبائل وثلاثة من الايطاليين . وتولى رئاسته صفي الدين السنوسي في نيسان / ابريل سنة **١٩٢١** . وساد الهدوء برقة حتى نودي بالأمير محمد ادريس أميراً على طرابلس . عندها وجد الأمير نفسه في وضع حرج . إذ كان يدرك جيداً نتائج القبول بالعرض الذي تقدم به زعماء طرابلس ، فقرر القبول به وأعلن في الوقت نفسه أنه مريض يحتاج إلى المعالجة ، وغادر برقة إلى القاهرة في كانون الأول / ديسمبر سنة **١٩٢٢** ، يرافقه عدد من شيوخ القبائل ، وتولى أخوه محمد الرضى وابن عمه صفي الدين السنوسي ادارة برقة[١٣] .

٢ ـ الاطماع الايطالية في العهد الفاشي

كانت أهم المسائل التي واجهت الحزب الفاشي ، بعد وصوله إلى السلطة ، هي تعيين الحدود الايطالية والتخلص من الديون المالية ، ومحو الماضي ، والتوسع الاستعماري ، وايصال ايطاليا إلى مقام الدول الكبرى . وكانت الحكومة الفاشية تندفع ، في بنائها لايطاليا الجديدة ، في اتجاهين متوازيين : أولهما المطالبة باعادة النظر في المعاهدات والاتفاقيات التي فرضها المنتصرون في الحرب العالمية الأولى على الدول المغلوبة وثانيهما الاتجاه إلى التعاون مع الأنظمة السياسية الجديدة التي ظهرت في أوروبا[١٤] .

لقد حدد موسوليني موقفه من اتفاقيات الصلح في خطابه الذي ألقاه في مجلس النواب الايطالي في **١٦** تشرين الثاني / نوفمبر سنة **١٩٢٢** ؛ إذ قال :

« إن معاهدات الصلح ، على حسناتها وسيئاتها ، عندما يتم توقيعها وتصديقها لا بد من الالتزام بها . والدولة التي تحترم نفسها لا يمكن أن تتصرف غير ذلك . والاتفاقيات ليست خالدة وليست متعذرة التغيير ، وإنما تشكل فصلاً في التاريخ وليست خاتمة له »[١٥] .

وفي معرض سعيه إلى اقناع الدول الحليفة بأماني ايطاليا الفاشية ، قال في خطاب ألقاه في مجلس الشيوخ الايطالي ، في **٢٢** تشرين الثاني / نوفمبر سنة **١٩٢٢** :

---

(١٢) زيادة ، المصدر نفسه ، ص ٩١ ـ ٩٢ ؛ العقاد ، **ليبيا المعاصرة** ، ص ٢٧ ، و
Evans - Pritchard, *The Sanusi of Cyrenaica*, pp. 148 - 149.

(١٣) زيادة ، **محاضرات في تاريخ ليبيا** ، ص ٩٣ و٩٨ ؛ العقاد ، **ليبيا المعاصرة** ، ص ٢٩ ، و
Khadduri, *Modern Lybia: A Study of Political Development*, p. 23.

(١٤) Miège, *L'impérialisme colonial italien de 1870 à nos jours*, p. 128.

(١٥) المصدر نفسه ، ص ٨٨ .

« من رأيي انتهاج سياسة خارجية لا هي متهورة بلا تفكير ولا هي قائمة على الاستسلام . واعتقد أن لا بد من الوصول إلى اقناع الحلفاء والأمم الأوروبية الأخرى بفهم واضح لايطاليا المستقبل التي ستنهض مليئة بالحيوية ، ولا تعيش على الماضي كالطفيليات وإنما ستكون قادرة بقواها الذاتية وبعملها وبتضحياتها وبحماسها على صنع سعادتها »[١٦] .

كان موسوليني يرى أن الاستعمار سيحل لايطاليا مشكلاتها . وتكونت لديه هذه القناعة في فترة مبكرة وقبل استلام السلطة . فقد كتب في مجلة الحزب « شعب ايطاليا Il Popolo d'Italia في **١٩١٩/١/١** : « الاستعمار هو القانون الخالد والثابت للحياة »[١٧] . وأكد على هذا المبدأ في مقالاته وخطبه العديدة . قال في بولونيا في **١٩٢١/٤/٥** : « نحن الفاشيين لدينا الشجاعة أن نقول نحن استعماريون[١٨] . وكرر الفكرة نفسها في المؤتمر الفاشي الذي عقد في تشرين الثاني / نوفمبر سنة **١٩٢١** ؛ إذ قال : « إن الشعوب التي تنكفىء على نفسها تقود نفسها إلى الموت » . واستمر موسوليني في دعوته الاستعمارية هذه بعد توليه السلطة . وقال في سنة **١٩٢٣** : « إن شعبنا محصور في شبه جزيرة مقدسة ولكنها ضيقة . وهو محكوم عليه ، لضرورات بشرية لا تقاوم ، بالتوسع » ، وأكد امام مجلس النواب الايطالي مراراً على حق ايطاليا في نقل الفائض من سكانها إلى مستعمرات جديدة . ورددت المجلة الفاشية Il Tevere في عددها الصادر في **١٩٢٦/٤/١** القول بأن الشعب الايطالي « متعطش للعظمة ومكره على حصر نفسه في حدود ضيقة »[١٩] .

استند موسوليني ، في دعوته الاستعمارية التي اتخذت لبوساً جديداً ، إلى الحجج التالية :

ـ **الحجة التاريخية** التي قامت على اعتبار ايطاليا الحديثة امتداداً للامبراطورية الرومانية وحاملة لرسالة روما الاستعمارية . ففي خطاب ألقاه موسوليني في بيروجيا في **١٩٢٧/١٠/٥** ، أكد أن تاريخ ايطاليا ، على الرغم من فترة التجزئة والخضوع ، هو استمرار لتاريخ روما ، وأن على ايطاليا أن تستعيد مكانتها في العالم وتتولى دورها المسيحي ، وتصبح وسيطاً بين الغرب والشرق . وفي خطاب آخر ألقاه ، في **١٩٣٣/١٢/٢٢** ، هاجم الحضارة الرأسمالية الليبرالية التي غزت العالم وسببت له الدمار . وقال إن الفاشية تمثل الطريق الثوري للنهوض ضد هذه الحضارة المحتضرة . واعتماداً على هذه الحجة ، اعتبر موسوليني البحر الأبيض المتوسط بحيرة ايطالية ، واعتبر البلاد الواقعة على شواطئه التي كانت جزءاً من الامبراطورية الرومانية منطقة نفوذ طبيعية لايطاليا[٢٠] .

---

(١٦) المصدر نفسه ، ص ٨٦ ـ ٨٧ .

(١٧) المصدر نفسه ، ص ١٢٨ .

(١٨) Benito Mussolini, *Oeuvres et discours*, 2 vols., Traduction française (Milan: [s.p.], 1934 - 1939), i,iii, p. 155.

(١٩) Miège, Ibid, p. 128.

(٢٠) المصدر نفسه ، ص ١٣٠ ـ ١٣١ .

- **الحجة الديموغرافية** التي اعتمدت على الزيادة السكانية المتفاقمة في ايطاليا وضرورة البحث عن مستعمرات لاستيعابها . من المعروف أن الهجرة من ايطاليا إلى القارة الأمريكيه ازدادت بنسبة ملحوظة بعد الحرب العالمية الأولى . غير أن القوانين التي سنتها الولايات المتحدة الأمريكية والأزمة الاقتصادية العالمية حدت من هذه الهجرة . واستنكر الفاشيون هذه الهجرة واعتبروها خسارة قومية وهدراً للطاقة البشرية الايطالية . فقد أعلن غراندي Grandi في مجلس النواب في ١٩٢٧/٣/٣١ « أن الهجرة إلى البلاد الأجنبية شر ، غير أنها ضرورية باتجاه الأراضي والبلاد التي تملكها ايطاليا » . وقال موسوليني : « في كل مهاجر يغادر البلاد نهائياً مقابل قليل من الذهب تفقد البلاد من الناحية الاقتصادية كل ما انفق على تغذيته وتربيته واعداده حتى أصبح انساناً منتجاً . كما تفقد جندياً وعنصراً شاباً قوياً ينجب الأطفال لبلاد أجنبية » . كان الحل للتفجر السكاني الايطالي ، في رأي موسوليني ، هو البحث عن أرض جديدة واستيطانها(٢١) .

كانت الحجة الفاشية تقول إن ايطاليا تختلف عن الدول الأوروبية الاستعمارية ، مثل : فرنسا وبريطانيا لأنها أمة بروليتارية غنية بالقوى البشرية وفقيرة بمواردها الطبيعية . فهي تبحث عن مستعمرات جديدة لايجاد حلول للهجرة وموارد لاعاشة سكانها . فالمستعمرات ، في نظر دعاة التوسع الفاشي ، هي أوطان جديدة للايطاليين وفرص جديدة لأمة بروليتارية فقيرة . يقول لويجي فيلاري Luigi Villari أحد المدافعين عن الاستعمار الفاشي : « إن رغبة ايطاليا في المستعمرات ليست مجرد دعوة امبريالية جشعة ، كما تحاول الانتقادات غير الودية أن تظهرها ، وإنما هي تعبير عن الحاجة الملحة للشعب الايطالي وخيار لحل مشكلتي البطالة والجوع »(٢٢) .

- **الحجة الاقتصادية** التي نشأت بسبب المصاعب النقدية في ايطاليا وانخفاض العائدات المالية من الايطاليين المقيمين في الخارج . لقد شعر الفاشيون بحاجة بلادهم إلى الموارد الأولية الضرورية للنمو الصناعي . وهذه لا تتوافر إلا في مستعمرات جديدة في آسيا وافريقيا .

- **العزة الوطنية** التي كانت رداً على الشعور بالذل والاهانة وتأكيداً « للقدرات الخلاقة للأمة الايطالية المتجددة » . فقد سخرت الصحف الأجنبية بعامة والصحف الفرنسية بخاصة من الأطماع الايطالية . وردت الصحف الفاشية على ذلك بشدة . فقد جاء في الصحيفة الفاشية Il Popolo d'Italia في ١٩٢٧/٦/٦ : « نود أن نذكّر أن الشعب الايطالي شعب مستعمر من طراز رفيع ، وأن أعمال الري والزراعة العظيمة في الأرجنتين والولايات المتحدة الأمريكية وتونس والصومال قد انجزت على يد العمال الايطاليين الصبورين المهرة . ورغم هذه المواهب التي تتمتع بها أمتنا فبلادنا فقيرة في المستعمرات بينما حظي غيرها من الدول بالفتوح في افريقيا وآسيا وامتلك امبراطوريات واسعة لا تستطيع ولن تستطيع استثمارها بسبب قلة عدد السكان » . ورافق هذه المشاعر القومية نزعة إلى تمجيد العنف

(٢١) المصدر نفسه ، ص ١٣٢ - ١٣٣ .
(٢٢) Luigi Villari, *Italian Foreign Policy under Mussolini* (New York: Devin - Adair Co., 1965), p. 71.

والتفوق العرقي بعد غزو الحبشة سنة ١٩٣٥ ، وفرض العقوبات الاقتصادية على ايطاليا من قبل عصبة الأمم(٢٣) .

لجأ الفاشيون إلى أساليب مختلفة لتحقيق أهدافهم الاستعمارية . ففي السنوات الأولى من حكمهم ، انتهجوا نهجاً سلمياً . وقبيل وصولهم إلى السلطة كتب موسوليني في آب / اغسطس سنة ١٩٢٢ حول التوسع المطلوب : « لا يعني ذلك غزو الأراضي وإنما يعني توسعاً طبيعياً يؤدي إلى التعاون بين ايطاليا والشعوب الافريقية وبينها وبين أمم الشرقين الأوسط والأقصى » . وكرر الزعيم الفاشي فكرة « التوسع السلمي » في السنوات التالية . وقال في ٢٩ أيار / مايو سنة ١٩٢٦ : « نحن بحاجة للتوسع ، فأمبرياليتنا ليست عدوانية الاتجاه ولا تعد للحرب . . . إنها تقوم على السياسة السلمية وحماية مصالحنا . . . . » .

وظهرت فكرة اللجوء إلى القوة لتحقيق الأهداف الفاشية الاستعمارية منذ بداية الثلاثينات . ففي خطاب ألقاه موسوليني في ١٧ أيار / مايو سنة ١٩٣٠ قال : « الكلمات أشياء جميلة جداً ولكن البنادق والرشاشات والبوارج والطائرات والمدافع أجمل بكثير » . واثناء المفاوضات البحرية في لندن ، في العام نفسه ، طالب المندوب الايطالي بالمساواة مع فرنسا مبرراً ذلك بقوله : « إذا كانت لفرنسا امبراطورية كبرى لا بد من الدفاع عنها ، فلايطاليا امبراطورية يجب أن تحصل عليها في الوقت المناسب وبأفضل الوسائل . . . وحتى تقوم هذه الامبراطورية يجب امتلاك قوة أكبر من تلك التي تحتاج إليها للدفاع عنها »(٢٤) .

واهتمت الحكومة الفاشية ، منذ وصولها إلى السلطة ، بالمسألة الاستعمارية . وتشكل في وزارة المستعمرات الايطالية « المكتب الخاص بالدراسات والدعاية » في ١٩٢٢/١٠/٢٣ للاشراف على الجمعيات والمعاهد ذات الأهداف الاستعمارية والاشتراك في المعارض وتطوير المتاحف التي لها صلة بها ، ونشر الدراسات والكتب الخاصة بالاستعمار . وتعاون هذا المكتب مع المعهد الاستعماري الفاشي الذي اتسع نشاطه خارج ايطاليا وأصبحت له فروع في تونس وطرابلس وبنغازي والاسكندرية والدار البيضاء وليما وكراكاس ونيويورك وغيرها .

وركزت الجمعيات الجغرافية في ايطاليا على الدراسات الاستعمارية ، فجمعية Societa Antischiavistica Italiana اهتمت بالحبشة . وتابعت باهتمام بالغ تطور العلاقات الايطالية - الحبشية وادانت بشدة العبودية في الحبشة . وكذلك اتجهت الجمعية البحرية إلى بعث القوة البحرية الايطالية . واستغلت الفاشية الجمعية الثقافية دانتي اليجري Dante Alighieri التي كانت تشرف على المدارس الايطالية في الخارج ، وأولاها موسوليني اهتماماً خاصاً ، فقد قال امام مجلس الشيوخ الايطالي في حزيران / يونيو سنة ١٩٢٨ ما يلي : « إن نشر الثقافة الايطالية في الخارج وسيلة مؤكدة للنفوذ الدائم والفعال »(٢٥) .

(٢٣) Miège, Ibid., pp. 134 - 136.
(٢٤) المصدر نفسه ، ص ١٣٦ .
(٢٥) المصدر نفسه ، ص ١٣٧ .

الشرقي .

وركزت الحكومة الفاشية على نشر الثقافة الايطالية في حوض البحر المتوسط الشرقي . فتضاعف عدد المدارس الدينية والعلمانية منذ سنة ١٩٢٧ . وتألفت « لجنة الطلائع » برئاسة وزير الخارجية في آذار / مارس سنة ١٩٢٩ لمساعدة المهاجرين الايطاليين مادياً ومعنوياً وبذل الجهود اللازمة للحفاظ على صلاتهم بالوطن الأم .

وصدرت المجلات العلمية والدعائية التي ترهج للاستعمار مثل مجلة « الجنوب Sud » التي صدرت سنة ١٩٢١ على يد كانتالوبو Cantalupo وكورشيو Curcio لدراسة المسائل والجوانب الفنية للاستعمار الايطالي المقبل في افريقيا والشرق ، ومجلة Azione Coloniale التي صدرت في روما سنة ١٩٣١ ، ومجلة Gli Annali Dell'Africa Italiana التي بدأت في الصدور في أيار / مايو سنة ١٩٣٨ بادارة بيتشيولو Picciolo بمعدل ثلاث مرات في السنة ، ومجلة التوسع الامبريالي Espansione Imperiale ومجلة Rassegna mensile di politica e economica التي صدرت في روما في أيار / مايو سنة ١٩٣٦ . وأصدر المعهد الاستعماري مجلة التوسع التجاري Espansione Commerciale وصدرت مجلات أخرى ذات اتجاه مماثل مثل المجلة الاستعمارية المصورة Illustrazione Coloniale ومجلة المصدّر الايطالي Esportator Italiano ومجلة الفكرة الاستعماريـة Idea Coloniale ومجلة الايطـالي في العالم Italiani nel mondo ومجلة مـا وراء البحار Oltremare التي حلت سنة ١٩٢٧ محل مجلة Rivista Coloniale ومجلة Rassegna economica delle colonie التي صدرت سنة ١٩٢٧ ، ومجلة Rivista delle Colonie التي صدرت عن وزارة المستعمرات .

وخصصت الصحف الفاشية مساحات واسعة لمسائل ما وراء البحار وأبرزها صحيفة Gerarchia ومجلة Legionari التي كان يرأس تحريرها باستيانيني Bastianini ومجلة « السياسة Politica » التي أنشئت في كانون الأول / ديسمبر سنة ١٩١٨ بادارة فرانسيسكو كوبولا Francesco Coppola ومجلة Echi Commentic ومجلة Antieuropa التي كان يديرها غرافيلي A. Gravelli ويشارك في تحريرها أوغستينو أورسيني Agostino Orsini ومجلة Rassegna Italiana .

لجأ الفاشيون إلى التظاهرات لتكوين وعي استعماري لدى الجماهير الايطالية واقناع الرأي العام بالمطالب الاستعمارية الفاشية . ومن أبرز هذه التظاهرات تلك التي نظمت في روما في ٢١ نيسان / ابريل سنة ١٩٢٦ على يد وزارة المستعمرات والجمعيات الاستعمارية بمناسبة (يوم الاستعمار)[٢٦] .

وتعزيزاً للدعاية الاستعمارية هذه نظمت الرحلات لافريقيا ، وأنشئت الكراسي العلمية في الجامعات الايطالية ، ونسقت النشاطات بين الغرف التجارية في المدن الايطالية . ونالت البعثات التبشيرية المسيحية الدعم من الحكومة الفاشية . وأبرمت الحكومة اتفاقيات

(٢٦) المصدر نفسه ، ص ١٣٨ - ١٣٩ .

لاتران في ١١ شباط / فبراير سنة ١٩٢٩ مع الحبر الأعظم التي أدت إلى رفع سمعة ايطاليا الفاشية وتوثيق صلاتها بالكنيسة الكاثوليكية وتقوية نفوذ ايطاليا الأدبي والثقافي والاقتصادي والسياسي في العالم[٢٧] .

أ ـ الأطماع الفاشية في الوطن العربي

انتهجت ايطاليا الفاشية سياسة توسعية نحو الوطن العربي تقوم على السعي إلى الهيمنة على البحر المتوسط وتحويله إلى بحيرة ايطالية . حاول موسوليني ، منذ وصوله إلى السلطة ، تحقيق هذا الهدف بالتفاهم مع بريطانيا تارة والتعاون مع فرنسا تارة أخرى . وتحددت سياسة موسوليني في الشرق في فترة مبكرة . فقد أعلن ، في مجلس الوزراء الايطالي ، في شباط / فبراير سنة ١٩٢٤ : « لا تستطيع ايطاليا إلا أن تتجه نحو الشرق . ففي الغرب توجد تشكيلات قومية كاملة لا نستطيع أن نمد أيدينا إليها . وربما أصبح هذا أمراً محظوراً علينا في يوم ما . اما محور التوسع الايطالي فيتجه نحو الشرق »[٢٨] . وحاول موسوليني استغلال التنافس البريطاني ـ الفرنسي في المنطقة لصالح بلاده . وكانت الأقطار العربية المطلة على البحر المتوسط ، حسب تعبير بدرازي Pedrazzi ، أحد قادة الفاشية ، المنطقة « التي ما زال بالامكان التنفس فيها بحرية أكثر وحيث الطرق ما تزال مفتوحة أمامنا » . واقترح الدوتشي ، في خطاب ألقاه في ١٩٣٤/٣/١٩ ، امام مجلس النواب الايطالي انشاء مركز للبحر المتوسط « بهدف تنمية الروح المتوسطية في نفوس الايطاليين »[٢٩] . وتجلت الأطماع الايطالية في الوطن العربي من خلال ما يلي .

(١) السعي إلى المشاركة في ادارة طنجة

في الطرف الغربي من البحر المتوسط يقع مضيق جبل طارق ، المنفذ الوحيد لهذا البحر إلى المحيط الأطلسي . وعلى شاطئه الغربي تقع مدينة طنجة التي أخضعت منذ مطلع هذا القرن لوضع دولي خاص تتمتع فيه اسبانيا وفرنسا وبريطانيا بوضع متميز . وكانت ايطاليا تطمع في الحصول على وضع مماثل في هذه المدينة . فمنذ سنة ١٩٠٤ ، تم الاتفاق بين فرنسا وبريطانيا على حياد المدينة . ثم أبرمت فرنسا واسبانيا اتفاقاً في ١٩١٢/١١/٢٧ نص على فرض نظام خاص على مدينة طنجة وضواحيها .

وبرزت المسألة بصورة حادة بعد الحرب العالمية الأولى . فقد أيدت فرنسا فكرة وحدة السلطنة الشريفية من أجل ضم منطقتي الريف وطنجة وادخالها في نطاق الحماية الفرنسية . وردت اسبانيا على ذلك بالمطالبة بضم طنجة لمنطقة الريف الواقعة تحت حمايتها . غير أن

(٢٧) المصدر نفسه ، ص ١٤٠ - ١٤٢ .

(٢٨) المصدر نفسه ، ص ١٦٤ .

(٢٩) Juliette Bessis, *La Méditerranée fasciste, l'Italie mussolinienne et la Tunisie* (Paris: Editions Karthala; Publications de la Sorbonne, 1981), p. 164.

بريطانيا وقفت في وجه هذه الاطماع حماية لجبل طارق الذي يعتبر ممراً مهماً لاسطوليها التجاري والحربي إلى مناطق نفوذها ومستعمراتها في افريقيا وآسيا ، ولذلك أصرت على حياد المدينة .

وتعزز وضع فرنسا في طنجة بموجب معاهدة فرساي التي نصت على نقل ملكية أسهم المواطنين الالمان والنمساويين في الشركات العاملة في طنجة إلى مواطنين فرنسيين . فمن المعروف أن السلطان المراكشي قد منح امتياز انشاء ميناء طنجة قبل الحرب لشركة المانية . وبموجب معاهدة فرساي ، حصلت فرنسا على ٥٦ بالمائة من أسهم الشركة المذكورة ، وبقيت ايطاليا بعيدة عن طنجة . فلما عقد مؤتمر الخبراء في لندن لبحث أوضاع المدينة وضواحيها في حزيران / يونيو سنة ١٩٢٣ ، وتلاه اجتماع للدبلوماسيين في باريس ، شارك فيهما ممثلون عن بريطانيا وفرنسا واسبانيا في حين بقيت ايطاليا غائبة عنهما ، لأن مصالحها في المدينة لم تكن ذات بال . وقد احتجت الحكومة الايطالية على هذا التجاهل لمصالحها ، وأرسلت قوة عسكرية صغيرة إلى طنجة وضعتها تحت امرة وزير ايطاليا المفوض في المدينة . ورافق هذه المناورة العسكرية حملة اعلامية عنيفة في ايطاليا . ورددت الصحيفة الفاشية Il Popolo d'Italia ، الصادرة في ١٩٢٣/١٢/١٣ ، القول بأن « طنجة أفضل ميناء في البحر المتوسط . . . وتسوية مسألتها لا يمكن أن تتم بدون ايطاليا » .

غير أن التسوية تمت في غياب ايطاليا ، في باريس ، في ١٩٢٣/١٢/١٨ ، وتضمنت التسوية التي وقعتها فرنسا وبريطانيا واسبانيا تدويل المدينة . ومنحت فرنسا وضعا ممتازاً في ادارة البلدية والمنطقة المحيطة بها . وقد عارضت ايطاليا هذه التسوية بشدة ، وكانت حجتها في ذلك أن كل تنظيم دولي يتعلق بأمور البحر المتوسط ينبغي أن تشارك فيه ايطاليا بحق كامل مساو لحقوق الدول الواقعة على شواطئه ، وأن منافذ البحر المتوسط الثلاثة ينبغي أن لا توضع تحت ادارة دولة واحدة أو تحت ادارة مجموعة واحدة من الدول ، وإنما يجب أن تبقى هذه المنافذ مفتوحة لمرور بواخر جميع الدول أو تحت رقابة دولية جماعية .

أدى الوضع الجديد في طنجة إلى تقارب بين ايطاليا واسبانيا وبرود في العلاقات الايطالية ـ الفرنسية . وقام عاهل اسبانيا بزيارة روما في تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٩٢٣ ، ورد العاهل الايطالي على ذلك بزيارة العاصمة الاسبانية في حزيران / يونيو سنة ١٩٢٤ .

وتلا ذلك ابرام اتفاقية صداقة بين الدولتين في مدريد في ٨ نيسان / ابريل سنة ١٩٢٦ ، نصت على عدم اجراء أي تغيير في الجزء الغربي من حوض البحر المتوسط وشمالي افريقيا ، والاعتراف بحقوق ايطاليا في ادارة طنجة(٣٠) ، وأيدت بريطانيا هذا التفاهم بين ايطاليا واسبانيا ، وعلقت صحيفة Corriere delle Sera الايطالية على الموقف البريطاني بقولها :

(٣٠) Virginio Gayda, *Was Will Italien?* (Che Co So Voule L'Italia), 2 Aufloge (Leipzig: Goten verlage, 1941), p. 287.

« أظهر الرأي العام الانكليزي تحبيذه لصيغة واضحة للتدخل الدبلوماسي في تسوية المسائل المراكشية » .

واستمرت الصحف الايطالية في المطالبة بالاعتراف بحقوق ايطاليا في طنجة . واتهمت فرنسا ايطاليا بتزويد الأمير عبدالكريم الخطابي بالأسلحة اثناء ثورته . وتشددت ايطاليا في سياستها المناهضة لفرنسا في أوروبا على أمل الحصول على بعض المكاسب في طنجة وتونس والحدود الليبية ـ التونسية ـ الجزائرية . وأرسل موسوليني ثلاث بوارج حربية إلى طنجة سنة ١٩٢٨ للتذكير بالمطالب الايطالية . ونجح الدوتشي في ابرام اتفاقية مع اسبانيا في الثالث من آذار / مارس سنة ١٩٢٨ نصت على اعادة النظر في نظام طنجة الدولي . ولما عقد مؤتمر في باريس لهذا الغرض ، شاركت فيه ايطاليا وحصلت على تمثيلها في ادارة المدينة وفي المحكمة الدولية والشرطة العسكرية للمنطقة . واعتبرت هذه التسوية نصراً معنوياً وسياسياً لايطاليا . هذا وكان لها جالية في طنجة تقدر بعشرة آلاف وخمسمائة نسمة وأخرى في الدار البيضاء تقدر بسبعة آلاف نسمة نشطت في أوساطها الدعاية الفاشية من خلال وسائلها المنظمة في العديد من الجمعيات مثل « اتحاد الشبيبة الرياضي Unione Sportiva Giovinezza » و« جمعية من أجل الوطن Pro Patria » و« جماعة Dopo Lavore » و« الجمعية الخيرية للكفاح Combattenti » وغرفة التجارة ومعهد دانتي اليجيري Dante Alighieri(٣١) .

(٢) السعي إلى الحلول محل فرنسا في تونس وفرض الحماية عليها

شعرت الحكومات الايطالية المتوالية منذ فرض الحماية الفرنسية على تونس بخيبة أمل كبيرة ، غير أنّ ايطاليا حصلت على بعض المكاسب في تونس بموجب الاتفاقية التي أبرمتها مع فرنسا في أيلول / سبتمبر سنة ١٨٩٦ . إذ تمتعت الأقلية الايطالية في البلاد والتي كانت أكبر عدداً من الأقلية الفرنسية فيها ، بالحفاظ على الجنسية الايطالية وبحق تمتع أبنائها المولودين في تونس بها ، وبالابقاء على المؤسسات التربوية الايطالية مستقلة ، وبانشاء غرفة تجارة خاصة بالايطاليين . ولكن الحكومة الفرنسية اتخذت تدابير ادارية في كانون الأول / ديسمبر سنة ١٩١٨ أفقدت الأقلية الايطالية هذه الامتيازات ، فأثارت بذلك حنق ايطاليا . ونددت وسائل الاعلام الايطالية بهذه تدابير . واستنكرت صحيفة Avanti ، في عددها الصادر في ١٩٢٠/٩/٣٠ ، بالحماية الفرنسية على تونس ، وأدانت الاضطهاد الطبقي في أقطار المغرب العربي الواقعة تحت السيطرة الفرنسية . وفي الفترة نفسها ، نشرت صحيفة Mattino في باليرمو سلسلة من المقالات بعنوان : « الايطاليون في تونس » وجاء ، في عددها الصادر في ١٩٢١/١٠/١٥ ، خول النظرة الايطالية إلى تونس ما يلي :

« ليس مقبولاً أن تخضع البلدان ذات الحضارة العريقة والتاريخ والآداب وتنظيم الدولة للأمم الأكثر حضارة أو الأقوى وأن تستغلها . . . فما قامت به فرنسا في تونس منذ أربعين سنة يشكل استغلالاً سيئاً

(٣١) Miège, *L'impérialisme colonial italien de 1870 à nos jours*, pp. 145 et 148 - 150.

للسلطة . . . ولهذا فسيأتي الوقت الذي يشارك فيه الشعب التونسي في الادارة المحلية وتخفيف وطأة الحماية التي لم تفسح المجال لانطلاق الروح الوطنية التونسية » .

واندفعت صحف ايطالية أخرى مثل صحيفة « الصباح Mattino » ، الصادرة في نابلي ، نحو التعاطف مع الحركات الوطنية العربية في مطلع العشرينات(٣٢) .

ولم تتوان الحكومة الفاشية عن بسط هيمنتها على هذه الأقلية . وأنشأت مراكز فاشية محلية من أجل « تأطير وتوحيد كل القوى الايطالية في البلاد » . وتحقق التأطير بالقضاء على القيادات التقليدية القديمة في جميع المؤسسات الايطالية مثل جمعيات قدماء المحاربين (سنة ١٩٢٣) والجمعيات الخيرية (سنة ١٩٢٤) وجمعية دانتي اليجيري (سنة ١٩٢٥) وغرفة التجارة (سنة ١٩٢٦) . وانحازت الصحف الايطالية في تونس مثل «Azione» منذ كانون الثاني / يناير سنة ١٩٢٣ إلى الحركة الفاشية وكذلك كان الأمر مع صحيفة (الاتحاد Unione) ، الناطقة بلسان غرفة التجارة الايطالية بتونس منذ شباط ١٩٢٦ . وتردد قادة الفاشية على تونس مثل فولبي Volpi سنة ١٩٢٤ وبالبو Balbo سنة ١٩٢٦ لابقاء الصلة مستمرة مع الأقلية الايطالية فيها .

ولما زار موسوليني طرابلس في ١٤ نيسان / ابريل سنة ١٩٢٦ ، ردد الجمهور الايطالي الذي استقبله ، عندما سأله في خطابه : لمن تونس ؟ « لنا » . وظل الفاشيون يرددون «تونس امتداد طبيعي للوطن الأم » و « تونس تحتل مقاماً رفيعاً في الماضي العريق الذي ورثته روما » و « تونس أرض غنية بالعرق الايطالي والعبقرية الايطالية . وتقدست بدم الايطاليين »(٣٣) .

كانت الخطة الايطالية تقوم على الدعوة إلى استقلال تونس تمهيداً للسيطرة عليها بعد استقلالها عن فرنسا . وعبر كاميروتا Camerota ، أحد زعماء الفاشية ، عن هذه الخطة بقوله : « تعرف ايطاليا أنه في اليوم الذي تستقل فيه تونس سوف يسحقها القدر إلى الحلول محل فرنسا ، لاستثمار البلاد ، بدعوة من التونسيين أنفسهم المتطلعين إلى الثروة والازدهار » . وقال موجهاً كلامه إلى التونسيين : « سنبني واياكم افريقيا جديدة حرة ومستقلة وغنية . . وسيرتفع علم الباي وعلم بلاده المستقلة . وستكون ايطاليا الوصية امام العالم » . ورددت الصحف الايطالية التي تصدر في تونس هذه الدعوة(٣٤) .

وبالمقابل ، اتخذت السلطات الفرنسية في تونس تدابير صارمة ضد الأقلية الايطالية إذ أكد قانون ٢٠ كانون الأول / ديسمبر سنة ١٩٢٥ على تجنيس الايطاليين المقيمين في تونس وفق شروط معينة . وكانت ردة الفعل الايطالية شديدة على ذلك . فقد زار الصحفي الايطالي كورنيليو دي مارزيو Cornelio di Marzio المحرر في صحيفة Il Popole d'Ltalia

---

(٣٢) Bessis, *La Méditerrannée fasciste, l'Italie mussolinienne et la Tunisie*, p. 85.

(٣٣) المصدر نفسه ، ص ٣٣ .

(٣٤) Miège, Ibid., pp. 151 - 154.

تونس بصفته مبعوثاً فوق العادة لموسوليني في نيسان / ابريل وأيار / مايو سنة ١٩٢٨ ليعزز الحملة الايطالية للمطالبة بتونس ومنح الأقلية الايطالية فيها امتيازات واسعة(٣٥) .

واشتدت مخاوف فرنسا من ايطاليا بعد انتصار النازية في المانيا . وخشيت احتمال التحالف بين الدولتين وما يشكله هذا التحالف من خطر على الأمن الفرنسي ، وكذلك سعت إلى وضع العراقيل في سبيل هذا التحالف . وانتهزت فرصة التوتر الايطالي - الالماني سنة ١٩٣٤ حول الحدود الايطالية - النمساوية ونادت بتحالف لاتيني (فرنسي - ايطالي) لمواجهة الخطر الالماني . ولما عرضت فرنسا على الحكومة الايطالية زيارة وزير خارجيتها الجديد لوي بارتو Louis Barthou لروما سنة ١٩٣٤ حددت ايطاليا مطالبها بما يلي :

- تجديد الاتفاقيات الفرنسية - الايطالية الخاصة بتونس لعشر سنوات أخرى .
- تعديل الحدود الليبية - التونسية .
- تنازل فرنسا عن الساحل الصومالي ، باستثناء جيبوتي ، لايطاليا .

وقد قبل بارتو البحث في هذه الموضوعات وفي مسألة الأمن الأوروبي . واقترح أن تتم الزيارة بين ٤ و ١١ تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٩٣٤ . غير أن اغتيال بارتو في مرسيليا في ١٩٣٤/١٠/١٩ حال دون تحقيق هذه الزيارة . وقد لبى وزير الخارجية الفرنسي الجديد بيير لافال Pierre Laval الدعوة لزيارة روما . وتمت الزيارة في الثالث من كانون الثاني / يناير سنة ١٩٣٥ . ورافقه في الزيارة الكسي ليجيه Alexis Leger أمين عام وزارة الخارجية ودويان دوسان كنتان Doyane de Saint - Quentin مدير ادارة افريقيا والشرق العربي . وأسفرت المفاوضات ، التي أجراها الوزير الفرنسي مع المسؤولين الايطاليين ، عن توقيع اتفاقية بين الدولتين نصت على تنازل فرنسا عن (١١٤) ألف كيلومتر مربع من أراضي السودان الفرنسي ، شمال تبسي ، وضمها إلى الأراضي الليبية ، والتنازل عن ألف كيلومتر مربع من أراضي الصومال الفرنسي ، تشمل (٢٢١) كيلومتراً مربعاً على طول ساحل البحر الأحمر المقابل لمضيق باب المندب وجزيرة دميرة الاستراتيجية ، والتنازل عن ألفين وخمسمائة سهم من أسهم شركة سكة حديد جيبوتي البالغ مجموعها خمسة وثلاثين ألف سهم . وتضمنت الاتفاقية نصاً سرياً يعطي ايطاليا حرية التصرف والحركة في الحبشة . كما نصت هذه الاتفاقية على تجديد الاتفاقية الايطالية - الفرنسية المتعلقة بتونس لعشر سنوات أخرى على أن يحافظ الايطاليون في تونس على المكتسبات التي حصلوا عليها سابقاً .

وتناول البروتوكول الملحق بهذه الاتفاقية تسوية المسائل المعلقة الخاصة بجنسية المعمرين الايطاليين في تونس . إذ نص على حق الأطفال الذين يولدون من أبوين ايطاليين حتى ١٩٤٥/٣/٢٨ في الاحتفاظ بالجنسية الايطالية ، وعلى منح أولئك الذين يولدون بين

---

(٣٥) المصدر نفسه ، ص ١٥٥ .

٢٨/٣/١٩٤٥ و٢٧/٣/١٩٦٥ حرية الاختيار بين الاحتفاظ بالجنسية الايطالية أو التجنس بالجنسية الفرنسية . اما الذين يولدون بعد ٢٧/٤/١٩٦٥ ، فيتمتعون بالجنسية الفرنسية . وتحتفظ المدارس الايطالية في تونس باستقلالها حتى ٢٨/٣/١٩٥٥ ، وتصبح ، بعد هذا التاريخ ، مدارس خاصة خاضعة للتشريع المدرسي الفرنسي النافذ المفعول في تونس .

أدى هذا التقارب الفرنسي ـ الايطالي إلى تعاون بين الدولتين في الشؤون العسكرية . إذ تم ابرام اتفاقيات بادوليو ـ غملان Badoglio - Gamelin في روما في ٢٧/٦/١٩٣٥ ، والتعاون بين أجهزة المخابرات في الدولتين[٣٦] . غير أن هذا التقارب كان واهياً ، إذ ما لبثت الأزمة الحبشية والحرب الأهلية الاسبانية ان قضتا عليه .

أما في تونس نفسها ، فقد واصلت القنصلية الايطالية توزيع المنشورات التي تمجد الاستعمار الايطالي وتؤكد دور ايطاليا في حماية المسلمين باللغتين العربية والفرنسية . ومن هذه المنشورات كتاب بعنوان : **الشباب الفاشي** La jeunesse fasciste الذي صدر في ٢٥/١/١٩٣٧ ، وكتاب **ما رأيت في البلاد الاسلامية** Ce que j'ai vu dans les pays musulmans وكتاب **الحبشة المسلمة** الذي ألفه تيسير ظبيان صاحب جريدة الجزيرة في الأردن ، وكتاب **ايطاليا في مستعمراتها** L'Italie dans les colonies ، تأليف الشيخ محمد نور بكر من شيوخ الأزهر ، وكتاب **ما فعلته ايطاليا للاسلام** Ce que l'Italie a fait pour l'Islam[٣٧] .

وصدرت في تونس ، بدعم من ايطاليا ، صحيفتان هما : صحيفة « حبيب الشعب » وصحيفة « تونس الوطنية Tunis nationaliste » . وهذه الأخيرة صدرت في ١٦/٤/١٩٣٧ باللغتين العربية والفرنسية ، ووجهت اهتمامها إلى ادانة الاستعمار بجميع أشكاله والمطالبة بالاستقلال الوطني وابراز ايجابيات الفاشية وبيان خطر الشيوعية على الاسلام[٣٨] .

وبدأ التوتر في العلاقات الايطالية ـ الفرنسية في أيلول / سبتمبر سنة ١٩٣٧ ، عندما شنت الصحف الايطالية حملة على سياسة فرنسا في تونس على موقفها من المعمرين الايطاليين[٣٩] . وتلا ذلك انسحاب ايطاليا من عصبة الأمم في ١١/١٢/١٩٣٧ بسبب ادانتها والعقوبات التي فرضت عليها نتيجة اعتدائها على الحبشة . وقد أعلن موسوليني نفسه هذا الاسحاب بقوله : « لقد حاولنا ، خلال سنوات طويلة ، اظهار صبر عظيم نحو العالم . لم ننس شيئاً ولن ننسى المحاولة المخزية لتدمير الشعب الايطالي اقتصادياً من قبل جنيف . كان بامكاننا أن نقبل ، في أي لحظة ، قيام عصبة الأمم بمبادرة للتعويض ، ولكنها لم تفعل ذلك ، ولم ترد أن تفعل ذلك . . . في هذه الظروف

(٣٦) Bessis, Ibid., pp. 163 - 168, et Miège, Ibid., p. 356.

(٣٧) Bessis, Ibid., p. 205.

(٣٨) المصدر نفسه .

(٣٩) Daniel J. Grange, «Structure et techniques d'une propagande: la propagande arabe de radio Bari, 1937 - 1939,» *Relations internationales*, no. 5 (1976), pp. 91 - 92.

لم يعد استمرار حضورنا في جنيف ممكناً . لقد أفسدت جنيف أفكارنا الطيبة وأسلوبنا ومشاعرنا . ونحن نقول الآن بأعلى صوتنا : كفى »[٤٠] .

واستمر التوتر في العلاقات الايطالية ـ الفرنسية . ولعبت تونس دوراً مهماً في هذا التوتر . ففي خطاب ألقاه الكونت شيانو في ٣٠/١١/١٩٣٨ قال :

« يتحدث بعضهم عن تونس وكورسيكا فقط ويضيف آخرون نيس وجيبوتي وسافوا وادارة قناة السويس وسكة حديد جيبوتي . كل هذه الأماني جميلة ونبيلة تستحق الثناء ولها ما يبررها . هذان الاتجاهان يشكلان برنامج الحد الأدنى وبرنامج الحد الأعلى . وهناك مستويان ينبغي أن يميزا هذين البرنامجين : أحدهما يمثله العامل العرقي والروح القومية ، وثانيهما يمثله عامل التوسع . وإنني أعتبر الأول ذا أولوية بعيدة لأنه أخلاقي ومنطقي . فقبل أن نضم إلى صفوفنا الزنوج والعرب في الأراضي الافريقية يجب أن نوحد الاخوة البعيدين عن الوطن بسلسلة من الأحداث التاريخية المحزنة » .

وأردف قائلاً في معرض الحديث عن تونس :

« صحيح إننا نجد أنفسنا في وضع خاص جداً في تونس . . . فالايطاليون فيها يشكلون نحو ثلاثة أرباع السكان الأوروبيين بما فيهم المتجنسين بالجنسية الفرنسية . غير أن أغلبية السكان عربية تونسية ذات رغبة واضحة في نيل الاستقلال . هذا الواقع الذي يضاف إليه التهديد الاستراتيجي الذي تشكله تونس لمالطة ولخطوط المواصلات الامبراطورية البريطانية وللمصالح الكبيرة للدولة الحامية (فرنسا) يؤلف حجر الزاوية للمعارضة البريطانية والفرنسية لمخططاتنا الرامية إلى ضمها إلى ايطاليا . ومن المنطق أن نفكر بأن انكلترا قد تنظر إلى ايطاليا وهي سيدة على تونس وميناء بنزرت برعب وألم أكبر مما تشعر به ، وهي تراها قد ثبتت أقدامها في افريقيا الشرقية الايطالية الواقعة على طريق الهند . . »[٤١] .

سعى موسوليني إلى التفاهم مع بريطانيا آملاً في الحفاظ على المصالح الايطالية والحصول على بعض المكاسب في حوض البحر المتوسط . وأعلن عن رغبته هذه في خطاب ألقاه في الأول من تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٩٣٦ . وشرعت الحكومتان الايطالية والبريطانية في التفاوض فوراً . وأبرم الكونت شيانو ، وزير خارجية ايطاليا ، واريك درموند Sir Eric Drummond (لورد بيرث Lord Perth في ما بعد) اتفاقاً في قصر شيجي Chigi في ٦/١١/١٩٣٦ أنهى القطيعة الاقتصادية التي فرضتها بريطانيا على ايطاليا تلبية لقرار عصبة الأمم بسبب غزو ايطاليا للحبشة . وأُبرم اتفاق آخر في الثاني من كانون الثاني / يناير سنة ١٩٣٧ نص على التبادل التجاري بين الدولتين بحرية تامة وعلى تأكيدهما على أن البحر المتوسط طريق حيوي مهم جداً لكل منهما ، واحترام كل فريق لحقوق الفريق الآخر ومصالحه ، وحل أي خلاف قد ينشب بينهما بالتفاوض .

ووجه رئيس الوزراء البريطاني نيفيل تشمبرلين Neville Chamberlain رسالة إلى

(٤٠) Gayda, *Was Will Italien? (Che Co So Voule l'Italia)*, p. 217.

(٤١) Bessis, *La Méditerrannée fasciste, l'Italie mussolinienne et la Tunisie*, pp. 269 - 270.

موسوليني في ١٩٣٧/٧/٣١ أبدى فيها رغبة حكومته في اعادة النظر في المسائل المشتركة بين البلدين . ووافق موسوليني على ذلك ، واستؤنفت المفاوضات بين شيانو واللوردبيرث ، سفير بريطانيا ، في ١٩٣٨/٢/٢١ ، وأسفرت المفاوضات عن توقيع بروتوكول ١٩٣٨/٤/٢٦ الذي أكد على حرية الملاحة في البحر المتوسط والبحر الأحمر وقناة السويس .

وتطورت العلاقات الودية بين الدولتين في ذلك العام ؛ إذ اعترفت بريطانيا في ١٩٣٨/١١/١٦ بسيادة ايطاليا على الحبشة. وقدم لورد بيرث أوراق اعتماده من جديد كسفير لدى ملك ايطاليا وامبراطور الحبشة . وبذلك اعترفت بريطانيا لايطاليا بحقوق متساوية في البحر المتوسط والبحر الأحمر والمحيط الهندي . وخرجت ايطاليا منتصرة على عصبة الأمم وتخلصت من العقوبات التي فرضت عليها بسبب غزوها للحبشة[٤٢] .

واعتقد موسوليني أنه بالتقارب مع بريطانيا سوف يعزل فرنسا ويتيح لايطاليا ضم تونس إليها[٤٣] .

(٣) الاستيطان الايطالي في ليبيا

استهدفت سياسة ايطاليا الاستيطانية في ليبيا ، في العهد الفاشي ، ما يلي :

(أ) اعادة احتلال البلاد عسكرياً : تخلت ايطاليا الفاشية عن سياسة الاحتلال المحدود والنفوذ السلمي التي انتهجتها الحكومات الايطالية في أعقاب الحرب العالمية الأولى . ودفعت حكومة موسوليني قواتها لاعادة احتلال ولاية طرابلس في خريف سنة ١٩٢٢ . وتمكنت هذه القوات ، بقيادة الجنرال غراتسياني Graziani ، في شتاء ١٩٢٢ ـ ١٩٢٣ ، من فرض سيطرتها على معظم الولاية . وواصلت هذه القوات حملاتها ، في شتاء السنتين التاليتين ، حتى تم لها السيطرة التامة على الولاية . وانتهج غراتسياني سياسة في التهدئة السياسية مماثلة لتلك التي سنها الماريشال ليوتي Lyautey في مراكش ، تقوم على التفاهم مع الزعماء المحليين واستغلال المنازعات بين القبائل الطرابلسية[٤٤] .

وشنت القوات الايطالية هجوماً مفاجئاً على برقة في السادس من آذار / مارس سنة ١٩٢٣ . واستولت على المعسكرات المختلطة ومعسكرات السنوسيين في خولان . وفي الأول من أيار / مايو سنة ١٩٢٣ ، أعلن الحاكم الايطالي الجديد على برقة ، الجنرال لويجي بونجيوفاني Luigi Bongiovanni ، الغاء جميع الاتفاقيات التي أبرمتها حكومته مع السنوسيين . وأبلغ الأمير محمد ادريس السنوسي بذلك في اليوم التالي . وكانت حرباً غير

---

(٤٢) Gayda, Ibid., pp. 207 - 213; Vaussard, *Histoire de l'Italie moderne, de l'unité au Libéralisme*, p. 289, et Miège, *L'impérialisme colonial italien de 1870 à nos jours*, pp. 383 - 394.

(٤٣) المصدر نفسه ، ص ٢٥٨ .

(٤٤) المصدر نفسه ، ص ١٧٧ ـ ١٧٨ .

متكافئة بين قوة مؤلفة من نحو عشرين ألف مقاتل ايطالي محمولة بالسيارات والمدرعات والطائرات ومجهزة بأحدث الأسلحة وبين القوة الوطنية البرقاوية التي لا يزيد عدد أفرادها على ألف مقاتل نظامي لا تتوافر لديهم الآليات والأسلحة الحديثة ، وعلى ثلاثة آلاف من المتطوعين . ولذا ما لبثت الحرب أن تحولت إلى حرب عصابات ادارها بكفاءة وشجاعة الشيخ عمر المختار يساعده في ذلك عدد من مقدمي الحركة السنوسية ، أمثال : يوسف بوراحيل وخالد الحمري وشريف الميلود وعبدالقادر فركش وفاضل بوعمر وصالح العوامي ومحمد بونجوى المسماري ، وعدد من شيوخ القبائل البدوية ، أمثال : صالح لتاويش وعبدالحميد العبار وصفوت ومحمد بوفروة وحسين الجويفي وإبراهيم الفلاح وفاضل المحشش وقطيط بوموسى . وقد أسر عمر المختار في ١١ أبلول / سبتمبر سنة ١٩٣٠ ، بعد إصابته بجراح خطيرة وشنق بعد ذلك بخمسة أيام ، وهو يعاني من جراحه امام نحو عشرين ألف من أهالي برقة . ورفع راية الجهاد من بعده يوسف بوراحيل لبضعة أشهر ثم توقفت المقاومة الوطنية وسقطت البلاد بأسرها في أيدي الايطاليين[٤٥] .

(ب) السيطرة على أراضي الدولة ومصادرة أراضي القبائل الثائرة : انتهج هذه السياسة جيسيبي فولبي Guiseppe Volpi الذي عين حاكماً على طرابلس في الثالث من آب / أغسطس سنة ١٩٢١ . وكان من كبار رجال المال في ايطاليا ومن أوائل من انضم منهم إلى الحركة الفاشية . ومنذ بداية الاحتلال الايطالي لليبيا ، أنشئت دائرة تسجيل الأراضي Ufficio Fondiari سنة ١٩١٣ ، ولكنها لم تسجل أكثر من ثلاثة آلاف وستمائة هكتار باسم الدولة حتى سنة ١٩٢١ . ولذا لجأ فولبي إلى أساليب جديدة لزيادة أملاك الدولة حتى يتسنى له توزيعها على المعمرين الايطاليين . فأصدر مرسوماً ، في ١٨ تموز / يوليو سنة ١٩٢٢ ، اعتبر جميع الأراضي غير المزروعة ملكاً للدولة . وبذلك استولى على معظم مراعي القبائل البدوية في طرابلس ، وأصدر مرسوماً آخر في ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٩٢٣ يعتبر جميع الأراضي التي لا تزرع لمدة ثلاث سنوات متوالية ملكاً للدولة . وقام ، في العام نفسه ، باستصدار مرسوم ، في ١١ نيسان / ابريل ، نص على مصادرة أراضي الثوار ومن يساعدهم . وبذلك أصبحت مساحة أراضي الدولة في نهاية حكم فولبي (تموز / يوليو سنة ١٩٢٥) نحو ثمانية وستين ألف هكتار .

اما في برقة ، فقد اتبعت الأساليب نفسها . وبلغ مجموع مساحة أراضي القبائل الثائرة التي صودرت بين سنتي ١٩٢٣ و١٩٣٢ (٨٦٢٢٥) هكتاراً . وبلغت مساحة الأراضي التي سجلت باسم الدولة في الفترة نفسها (١٢٠٩٧٠) هكتاراً[٤٦] .

---

(٤٥) Evans - Pritchard, *The Sanusi of Cyrenaica*, pp. 166 and 168 - 169; Miège, Ibid., pp. 179 - 180, and

العقاد ، ليبيا المعاصرة ، ص ٣٣ ـ ٣٧ .

(٤٦) Claudio G. Segré, *Fourth Shore, the Italian Colonization of Lybia* (Chicago: The University of Chicago Press, 1974), pp. 49 - 50.

كان الهدف من مصادرة الأراضي وزيادة أملاك الدولة تقديم أراض رخيصة الثمن للمهاجرين الايطاليين وجذب الرأس مال الايطالي إلى ليبيا . وصدرت مراسيم لهذا الغرض تعين طرق شراء هذه الأراضي واستصلاحها . وأنشأ فولبي أول مصرف للاستثمار الزراعي في طرابلس هو « مصرف طرابلس للتوفير » Cassa di risparmio per la Tripolitania[٤٧] وقدم قروضاً مغرية للمزارعين الايطاليين الراغبين في الاقامة في طرابلس . وبلغ مجموع مساحة الأراضي التي أجرتها الحكومة الايطالية للمعمرين الايطاليين (٣٦١٣) هكتاراً سنة ١٩٢٢ . وزادت هذه المساحة تدريجياً حتى بلغت تسعين ألف هكتار سنة ١٩٢٨ وتضمن مرسوم ١١ حزيران / يونيو سنة ١٩٣٢ خطة لتوطين الايطاليين في برقة . وتم بناء على ذلك توزيع مائة وعشرة آلاف هكتار على المعمرين الايطاليين بين سنتي ١٩٣٢ و١٩٣٤[٤٨] .

وفي نيسان / ابريل سنة ١٩٢٦ ، قام موسوليني بزيارة لطرابلس كانت نقطة تحول مهمة في تاريخ الاستيطان الايطالي في ليبيا . إذ قصد منها أن تكون هزة عنيفة un violento scossone حسب تعبير موسوليني نفسه . كما استهدفت تركيز انتباه الايطاليين على ما وراء البحار وعرض مشكلة الاستعمار الايطالي أمام العالم . وقال في خطاب ألقاه اثناء هذه الزيارة : «إن القدر هو الذي يدفعنا نحو هذه البلاد . ولن يستطيع أحد أن يكبل قدرنا ، وفوق ذلك لن يستطيع أحد أن يقهر ارادتنا التي لا تخطىء» .

كان من أهداف الاستيطان الايطالي في ليبيا غلبة العنصر السكاني الايطالي على سكان البلاد العربية . فقد جاء في خطاب وزير المستعمرات الإيطالي لويجي فيدرزوني Luigi Federzoni حول ميزانية وزارة المستعمرات ، في نيسان / ابريل سنة ١٩٢٧ ، ما يلي :

« إذا لم تنقصنا الوسائل ، ففي مدى خمس وعشرين سنة سوف يبلغ عدد الايطاليين في ليبيا نحو ثلاثمائة ألف نسمة على الأقل . وهذا العدد كاف ليوازن السكان المحليين بالطريقة نفسها التي يوازي فيها (٨٢٤) ألف أوروبي في الجزائر يوازنون أربعة ملايين ونصف مليون جزائري و(١٥٦) ألف أوروبي في تونس يوازنون تسعمائة ألف تونسي » .

سعى الحاكم الايطالي دوبونو De Bono (١٩٢٥ - ١٩٢٨) إلى وضع برامج طموحة للاستيطان في طرابلس ، تضمنت منح أربعمائة ألف هكتار للمستوطنين الايطاليين وتقديم معونة مالية لهم مقدارها ثلاثمائة مليون لير ايطالية ، وذلك من أجل توطين ثلاثة وخمسين ألف ايطالي . وأصدر عدداً من القوانين لتقديم التسهيلات للمستوطنين مثل حفر الآبار وبناء المساكن ومخازن الحبوب وتقديم القروض طويلة الأمد .

وحاول الجنرال بادوليو Badoglio (١٩٢٩ - ١٩٣٢) الذي خلف دوبونو في حكم طرابلس السير في الاتجاه نفسه . فبلغت مشاركة الحكومة في الاستثمارات الاستيطانية في

(٤٧) Miège, Ibid., p. 184, et Segré, Ibid., pp. 55 - 56.

(٤٨) Miège, Ibid., pp. 184 - 185.

عهده بين ٢٥ بالمائة و٣٠ بالمائة من مجموع هذه الاستثمارات[٤٩] .

اما في برقة ، فقد كان الاستيطان الايطالي ضعيفاً وبطيئاً . إذ لم يزد عدد المعمرين الايطاليين فيها عن (٤٢٩) معمراً في نهاية سنة ١٩٣١ . ولم تتجاوز مساحة الأراضي الممنوحة لهم أربعة عشر ألف هكتار[٥٠] . وأنشئت ، في سنة ١٩٣٢ ، مؤسسة لاستعمار برقة هي Ente per la Colonizzaz - ione della Cirenaica تعاونت مع المؤسسة القومية للضمان الاجتماعي Instituto Nazionale delle Previdenza Sociale في تحقيق الأهداف الاستيطانية[٥١] .

وغادرت أكبر موجة من الفلاحين الايطاليين الأراضي الايطالية متجهة نحو ليبيا في ٢٨/١٠/١٩٣٨ . وبلغ عدد الايطاليين المستوطنين في ليبيا في ٣١/٧/١٩٣٩ ، أي قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية بشهرين ، (١١٠٦٦٠) نسمة[٥٢] . وشكل هؤلاء آنذاك ١٢ بالمائة من السكان[٥٣] . غير أن دخول ايطاليا الحرب العالمية الثانية في حزيران / يونيو سنة ١٩٤٠ ، أدى إلى ايقاف الهجرة إلى ليبيا وتوقف مشاريع الاستيطان فيها .

ج) القضاء على الهوية العربية ـ الاسلامية للبلاد : لجأت ايطاليا الفاشية ، في سعيها للسيطرة على البلاد وضمها إلى ممتلكاتها ، إلى مختلف الأساليب لمحو الهوية العربية الاسلامية للشعب الليبي ، فحاولت في البداية أن تعتمد على زعماء القبائل البدوية وأعيان المدن في بسط هيمنتها على البلاد ، ولما فشلت في مسعاها احتلت البلاد عسكرياً وحكمتها حكماً مباشراً منذ سنة ١٩٣٢ .

أصدرت قانون الثالث من كانون الأول / ديسمبر سنة ١٩٣٤ الذي وحد طرابلس وبرقة في مستعمرة واحدة هي ليبيا التي قسمت إلى أربع ولايات هي طرابلس ومصراته وبنغازي ودرنة ومنطقة عسكرية في الصحراء . وقسمت هذه الولايات إلى وحدات ادارية أصغر يتولى ادارتها حكام ايطاليون . ثم ادمجت ليبيا بمملكة ايطاليا بموجب قانون صدر في التاسع من كانون الثاني / يناير سنة ١٩٣٩ . وأبعد العرب عن الادارة الحكومية فلم يزد عددهم على مائة وخمسين موظفاً في برقة سنة ١٩٤٠ ، كان ثلثهم يعمل في المحاكم الشرعية والشؤون الدينية ، وكانت مهمتهم جمع المعلومات من السكان ونقل تعليمات الادارة الايطالية إليهم[٥٤] .

(٤٩) Segré, Ibid., p. 70.

(٥٠) المصدر نفسه ، ص ٧٩ .

(٥١) Gayda, *Was Will Italien ? (Che Co So Voule l'Italia)*, p. 342.

(٥٢) المصدر نفسه .

(٥٣) Segré, Ibid., p. 161.

(٥٤) Evans - Pritchard, *The Sanusi of Cyrenaica*, pp. 200 - 202, 206 and 214 - 215.

اما الوضع القانوني لسكان ليبيا ، فقد بقي مترجحاً غير مستقر . إذ نص المرسوم الملكي ، الصادر في ٣١ تشرين الأول / اكتوبر سنة ١٩١٩ ، على اعتبارهم مواطنين ايطاليين يحافظون على قانون الأحوال الشخصية الاسلامي دون التمتع بالحقوق الكاملة للمواطن الايطالي . وجاء مرسوم ٢٦ حزيران / يونيو سنة ١٩٢٧ فألغى جنسية الليبيين وحقوقهم السياسية واعتبرهم مواطنين ايطاليين فقدوا حق دخول الوظائف المدنية وحرموا من حق الانتخاب وحق تقديم العرائض إلى البرلمان الايطالي ، ومنعوا من اصدار الصحف(٥٥) .

وأوجد مرسوم التاسع من كانون الثاني / يناير سنة ١٩٣٩ مواطنة ايطالية خاصة Cittadinanza italiana Speciale منحت لليبيين الذين شاركوا في الحملة على الحبشة . وقد أطلق على هؤلاء « المسلمون الايطاليون »(٥٦) .

ولجأت السلطات الايطالية إلى الفصل في التعليم بين مدارس العرب ومدارس المعمرين الايطاليين . ووضعت التعليم في مدارس العرب ، باستثناء تعليم الدين الاسلامي ، في أيدي معلمين ايطاليين، وحلت اللغة الايطالية محل اللغـة العربيـة في التعليم بمختلف مراحله باستثناء السنوات الثلاث الأولى من المرحلة الابتدائية . وكان القصد من ذلك ابقاء العرب دون الايطاليين في مستوى التعليم والثقافة وتزويد الادارة المحلية بالكتبة وصغار الموظفين من العرب . ولم يزد عدد المدارس الابتـدائيـة في البـلاد عن مائـة مدرسـة . وللحيلولة دون دراسـة الشباب الليبي في الأقطار العربية المجاورة ، أنشأت السلطات الايطالية معهداً اسلامياً في طرابلس(٥٧) .

(د) الاعتماد على الأقليات لتمزيق وحدة الشعب : عاملت السلطات الايطالية الأقلية اليهودية في ليبيا معاملة خاصة ، وذلك من أجل بث الشقاق بين سكان البلاد . فقربت إليها فئة من الطائفة اليهودية تعاونت معها ومنحتها حقوقاً سياسية وامتيازات اقتصادية ودينية مساوية لحقوق المواطنين الايطاليين وامتيازاتهم . وتمتعت الطائفة اليهودية بحكم ذاتي ونظام خاص بها . وسمح للحركة الصهيونية بالنشاط في صفوفها ، وتشكيل التنظيمات التابعة لها(٥٨) ، فأثارت بذلك حفيظة السكان العرب وألّبتهم على هذه الطائفة ، التي عاشت مئات السنين في وئام تام معهم ، وقدمت بهذه التدابير تلك الطائفة لقمة سائغة للحركة الصهيونية .

---

(٥٥) المصدر نفسه ، ص ٢١٣ .

(٥٦) Segré, Ibid., pp. 104 - 105.

(٥٧) العقاد ، **ليبيا المعاصرة** ، ص ٤٠ ، وزيادة ، **محاضرات في تاريخ ليبيا من الاستعمار الايطالي إلى الاستقلال** .

(٥٨) محمد الحبيب بن الخوجة ، **يهود المغرب العربي** (القاهرة : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٣) ، ص ١٦١ - ١٧١ .

(٤) المطالب الايطالية بالانتداب على سورية ولبنان

لقد حرمت ايطاليا من الانتدابات التي اقتسمتها بريطانيا وفرنسا اثناء مفاوضات الصلح (١٩١٩ - ١٩٢٠) ، ولكنها ظلت تعلق آمالاً على التعويضات الواردة في المادة (١٣) من اتفاقية لندن لسنة ١٩١٥ . إذ نصت هذه المادة على أنه في حالة اقتسام بريطانيا وفرنسا لمستعمرات المانيا في افريقية تمنح ايطاليا تعويضاً مماثلاً بتوسيع حدود مستعمراتها الافريقية ، اريتريا والصومال وليبيا على حساب المستعمرات البريطانية والفرنسية المجاورة لها(٥٩) .

ولما اتضح لايطاليا أن هذه التعويضات بعيدة المنال طالبت الدول الحليفة باعادة توزيع الانتدابات بحيث تحصل على نصيبها منها . وفي أيلول / سبتمبر سنة ١٩٢٥ ، قام سفير ايطاليا في لندن دلاتوريتا Della Toretta بتأكيد هذه الحقوق لدى الحكومة البريطانية . وكذلك فعل السفير الايطالي في باريس افيزانا Avezzana لدى الحكومة الفرنسية في الشهر نفسه . وحصل السفيران على تأكيدات من الحكومتين المذكورتين باعترافها بهذه الحقوق .

وتكررت المطالب الايطالية ، سنة بعد أخرى ، دون الحصول على أي نتيجة ايجابية . ورافقت هذه المطالب حملات اعلامية واسعة زادت من غضب الشعب الايطالي ومن احساسه بالظلم الذي لحق به على يد حلفائه الانكليز والفرنسيين . وغذت الاحباط الذي شعر به الايطاليون في تاريخهم الاستعماري(٦٠) .

وبذلت ايطاليا الفاشية جهوداً كبيرة في سورية ولبنان لتعزيز نفوذها فيهما ، أملاً في أن تحل محل فرنسا في الانتداب عليهما . ولم تتوان عن حماية البعثات التبشيرية الكاثوليكية . ونافست فرنسا في الدفاع عن اللاتين والمؤسسات اللاتينية في المشرق العربي . وسهلت اتفاقيات لاتران مع الكرسي البابوي هذه المساعي . وتولت رعاية الحركة التبشيرية الكاثوليكية الايطالية الرابطة الوطنية لدعم الارساليات الايطالية في الشرق Associazione Nationale per Seccorer Missionari Italiani all Estro وكانت تقوم بتمويل المؤسسات التعليمية والخيرية الايطالية في الشرق العربي . فقد أنشأت مدرسة للبنين وأخرى للبنات في رأس بيروت . ومولت رهبنة الآباء الكرمليين الايطاليين في طرابلس الشام التي كان لها مدرسة ومستشفى ومدرسة في اهدن . كما مولت مدارس ومستشفيات في دمشق وحلب .

وامتد النشاط الايطالي إلى الميدان الاقتصادي . فقد فتح بنك روما Banco di Roma فرعاً له في بيروت منذ سنة ١٩١٩ وفروعاً أخرى في دمشق وحلب وطرابلس الشام . وأصبحت هذه المصارف تنافس المصارف الفرنسية في هذين القطرين . وافتتحت شركات الملاحة الايطالية خطوطاً بحرية إلى بيروت ، وبخاصة شركتي Lloyd Triestino والشركة

---

(٥٩) Gayda, *Was Will Italien? (Che Co So Voule l'Italia)*, p. 69.

(٦٠) Miège, *L'impérialisme colonial italien de 1870 à nos jours*, pp. 159 - 162.

الايطالية للملاحة البحرية[٦١] . Societa Italiana di servizi maritimi (SITMAR)

ومنذ سنة ١٩٣٢ ، طالبت ايطاليا باعادة النظر في انتداب فرنسا على سورية ولبنان . ووقف مندوب ايطاليا في لجنة الانتدابات الدائمة : ثيودولي Theodoli إلى جانب المطالب الوطنية العربية في هذين القطرين . وعارض رئيس الوفد الايطالي ، لدى عصبة الأمم ، البارون الوازي Baron Aloisi مشروع المعاهدة السورية ـ الفرنسية لما عرض على مجلس عصبة الأمم في أيار / مايو سنة ١٩٣٤ ، وأكد على ضرورة بقاء سورية موحدة والغاء التجزئة القائمة ورفع الانتداب الفرنسي عليها[٦٢] . ولم تتوان الصحف الايطالية عن التنديد بالسياسة الفرنسية في سورية[٦٣] .

وقد أثارت مواقف ايطاليا هذه مخاوف فرنسا واحتجاجاتها المتواصلة . ولم تتردد سلطات الانتداب الفرنسي في اتهام الوطنيين السوريين واللبنانيين بالاتصال بالايطاليين والعمالة لهم .

ثانياً : الموقف الايطالي من الوحدة العربية بين الدعاية والواقع

لقد بيّنا ، في ما سبق ، أن ميثاق لندن الذي وقعته الدول الحليفة (فرنسا وبريطانيا وروسيا وايطاليا) في ٢٦ نيسان / ابريل سنة ١٩١٥ تضمن وعداً بمنح ايطاليا جنوب غربي الأناضول بعد انتهاء الحرب . وتأكد هذا الوعد ، وبشيء من الوضوح والتحديد ، في اتفاقية سان جان دو موريان St. Jean de Maurienne التي وقعها رؤساء حكومات بريطانيا وفرنسا وايطاليا في ١٩ نيسان / ابريل سنة ١٩١٧ ، إذ اشتملت منطقة النفوذ الايطالي على مقاطعات ازمير وانطاكيا وقونية إضافة إلى جنوب غربي الأناضول . وجاءت معاهدة سيفر Sèvres المبرمة في ٢٠ آب / اغسطس سنة ١٩٢٠ تأكيداً جديداً لما تم الاتفاق عليه في الاتفاقيتين السابقتين . غير أن نجاح الحركة الوطنية التركية بقيادة مصطفى كمال حال دون تحقيق هذه الوعود . وخرجت ايطاليا من الحرب دون الحصول على أي مستعمرات جديدة في شرق البحر المتوسط .

اما في افريقيا العربية ، فقد وسعت ايطاليا من مستعمرتيها ليبيا والصومال . ومنذ وصول الحزب الفاشي إلى السلطة ، سعى إلى توسيع حدود ليبيا في اتجاه مصر ، وأسفرت الضغوط الايطالية العسكرية عن البدء بالتفاوض بين الحكومتين الايطالية والمصرية حول مسألة الحدود[٦٤] . وانتهت هذه المفاوضات بابرام اتفاق القاهرة في ٦ كانون الأول / ديسمبر

(٦١) «تقرير المفوض السامي الفرنسي في بيروت الى وزير الخارجية بتاريخ ١٩٣١/٢/٢٤»، Ministère des affaires étrangères [MAE], Levant, Syrie- Liban, série E, vol. 457.

(٦٢) تقارير المفوض السامي الفرنسي في سورية ولبنان وسفير فرنسا في روما ، سنة ١٩٣٤ ، تؤكد ذلك . انظر: Miège, Ibid., p. 168.

(٦٣) المصدر نفسه ، ص ١٠٢ و١٠٦ .

(٦٤) La Bourse égyptienne (Le Caire), 19 / 9 / 1924.

سنة ١٩٢٥ ، الذي نص على تنازل مصر عن واحة الجغبوب ، قاعدة الحركة السنوسية ، مقابل منح مصر خليج السلوم ومنطقة الرملة التي كانت تابعة لولاية برقة . وبذلك أمكن لايطاليا ضرب الحركة السنوسية التي تولت قيادة حركة المقاومة الوطنية البرقاوية منذ الاحتلال الايطالي للبلاد[٦٥] .

لقد أوضح وزير المستعمرات الايطالي دي سكاليا Di Scalea أهداف بلاده من احتلال الجغبوب في خطاب ألقاه في الجمعية الافريقية الايطالية في نابلي في ١٤ شباط / فبراير سنة ١٩٢٦ بقوله :

« تبحث ايطاليا الفاشية عن تراث اجدادها العظام في سبيل خلق حكومتها المستقبلية . وهي تجدهم في كل مكان على الأرض الافريقية ، لأنها هناك وفي روما تستطيع أن تشعر وحدها بين الأمم الوارثة الشرعية ، والشعب الذي أقام الحق الاستعماري وأرسى قواعد السياسة الاستعمارية هو الشعب الروماني . . . لقد ذهبنا إلى الجغبوب ، لا من أجل القضاء على عقيدة دينية ، ولا من أجل قهر ايمان تقليدي ، وإنما لأن مصالحنا وشرفنا يتطلبان ذلك . . . وكان ضرورياً أن نغلق حدوداً مفتوحة أمام العصابات المسلحة . . . لقد قضينا على ثورة خطيرة حالت دون النمو الاقتصادي والاداري لمنطقة كان لها ماض عريق في الازدهار . . . لقد بدت الجغبوب أسطورة أمام الجبناء ، واليوم أصبحت حقيقة أمام الايطاليين[٦٦] .

وكانت ايطاليا قد ضمت جنوب الصومال سنة ١٩٢٤ بعد عقد اتفاق الخامس عشر من تموز / يوليو من ذلك العام مع بريطانيا[٦٧] وقال دي سكاليا ، في تبرير ذلك ، ما يلي : « لقد قمنا باحتلال الصومال الجنوبي من أجل أن نفرض نزع السلاح واحترام رايتنا ومنع السلاطين البرابرة من التحدث مع موظفي الحكومة الايطالية على قدم المساواة ، وحتى يتذكروا دوماً أنهم مجرد محميين ضعفاء . . . »[٦٨] .

وتمكنت ايطاليا من توسيع حدود ليبيا الغربية بضم مقاطعة فزان إليها بين كانون الأول / ديسمبر سنة ١٩٢٩ وشباط / فبراير سنة ١٩٣٠[٦٩] . وكان هذا التوسع في افريقيا العربية على حساب مناطق النفوذ البريطانية والفرنسية . اما في آسيا العربية ، فلم تتمكن من التغلغل بسبب مقاومة بريطانيا وفرنسا لها ونفور عرب آسيا منها . فقد رأوا ما حل باخوانهم في ليبيا من ضروب التنكيل والاضطهاد . وبقي عرب المشرق شديدي الحساسية والحذر في

(٦٥) *Journal officiel du gouvernement égyptien*, vol. 52, no. 117 (7 décembre 1925). (Numéro extraordinaire)
وقع هذه الاتفاقية أحمد زيور ، رئيس وزراء مصر ، ووزير إيطاليا المفوض في القاهرة نجريتو كامبياس Negretto Cambias .

(٦٦) Miège, *L'impérialisme colonial italien de 1870 à nos jours*, pp. 348 - 349.

(٦٧) المصدر نفسه ، ص ١٩٠ ـ ١٩٣ .

(٦٨) المصدر نفسه ، ص ٣٥٠ .

(٦٩) المصدر نفسه ، ص ١٥٧

تعاملهم مع ايطاليا . ولكنهم أدركوا التنافس الاستعماري بين ايطاليا وبريطانيا وفرنسا وحاولوا الافادة من هذا التنافس لصالحهم . وكان شراء الأسلحة لجيوشهم الحديثة مطلباً مهماً لأغراض مختلفة . فالعربية السعودية بحاجة إلى الأسلحة لفرض النظام والأمن في شبه الجزيرة العربية ؛ حيث كانت القبائل تنتهز كل فرصة مناسبة للتمرد على السلطة . ولما رفضت بريطانيا تزويدها بالأسلحة اتجهت بأنظارها إلى ايطاليا ، وحصلت على ما تريد من السلاح . فايطاليا كانت حريصة على توسيع نفوذها السياسي والاقتصادي في المشرق العربي عن طريق بيع الأسلحة وتدريب العسكريين . وكذلك فعل العراق الذي كان يسعى إلى بناء قواته العسكرية ويلقى معارضة شديدة من حليفته بريطانيا لذلك[٧٠] .

وحاولت ايطاليا توطيد علاقاتها مع اليمن فأبرمت معها معاهدة صداقة في الثاني من أيلول / سبتمبر سنة ١٩٢٦ . ونصت المادة الأولى من هذه المعاهدة على اعتراف ايطاليا باستقلال اليمن وبملكها الامام يحيى حميد الدين . وتعهدت بعدم التدخل في شؤونها الداخلية . وبالمقابل أبدت اليمن استعدادها لاستقدام الخبراء والفنيين والتجهيزات الحديثة من ايطاليا[٧١] .

وأكدت الاتفاقية الايطالية - البريطانية التي وقعت في روما ، في ١٦/٤/١٩٣٨ ، على تعهد الحكومتين بعدم الاستحواذ على سيادة أو وضع ممتاز ذي طابع سياسي في أي أرض من أملاك العربية السعودية أو اليمن والحفاظ على استقلال هاتين الدولتين وسيادة كل منهما[٧٢] .

اما سياسة ايطاليا الاستعمارية في افريقيا العربية ، فكان يرافقها ارضاء للعرب على الصعيد الاعلامي ومحاولة لتبرير هذه السياسة . فقد ألف باولو داغستينو اورسيني دي كامروتا Paole d'Agostino Orsini di Camerota كتاباً بعنوان « السياسة الايطالية في افريقيا L'Italia nella Politica africana » نشر في بولونيا سنة ١٩٢٦ . طالب دي كاميروتا ، في كتابه هذا ، بمنح أقطار المغرب العربي استقلالاً ذاتياً ، وافساح المجال لايطاليا كي تحل محل فرنسا في هذه الأقطار . وأصدر ماريو باسي Mario Bassi ، مراسل صحيفة ستامبا Stampa ، في تورينو كتاباً بعنوان : « السياسة الايطالية في ما وراء البحار La Politica Italiana Oltremare » في السنة نفسها . كما أصدر روبرتو كانتالوبو Roberto Cantalupo كتاباً بعنوان « ايطاليا المسلمة L'Italia Musulmana » ، دافع فيه عن التوسع الايطالي عن طريق التغلغل السلمي ، وأكد

(٧٠) لوكاز هيرزويز ، **ألمانيا الهتلرية والمشرق العربي** ، ترجمة أحمد عبدالرحيم مصطفى (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧١) ، ص ٢٨ - ٢٩ .

(٧١) نص المعاهدة اليمنية - الايطالية مترجماً الى الالمانية . تمت المصادقة على هذه المعاهدة في صنعاء بتاريخ ٢٢/١٢/١٩٢٦ . أنظر : Auswaertinges Amt [AA], Politische Archiv [PA], Politische Abteilung [Pol.] II, Yemen / Italien, «Deutsche Botschaft an Auswaertinges Amt, Rom, 9/10/1926, 4/7/1928,».

(٧٢) MAE, Cmd. 5726, «Anglo - Italian Agreement Regarding Certain Areas in the Middle East, Signed by Lord Perth and Count Ciano, April 16, 1938,».

على ضرورة التعاون مع الدول الاستعمارية الأوروبية لمواجهة التجمعات العربية[٧٣] . واتخذت السياسة الاعلامية الرسمية الايطالية مساراً يؤكد على الصداقة الايطالية الاسلامية في محاولة لكسب عواطف العرب . وقام ملك ايطاليا ترافقه قرينته بزيارة ودية لمصر في آذار / مارس سنة ١٩٣٣[٧٤] .

وأنشئت اذاعة عربية في مدينة باري Bari الايطالية سنة ١٩٣٤ ، بقرار من الكونت شيانو الذي كان مديراً لمصلحة الدعاية آنذاك[٧٥] . وبدأت ببرامج تذاع ثلاث مرات في الأسبوع ثم زادت مدة الارسال حتى أصبحت يومية ولمدة عشرين دقيقة . وزيدت المدة في ما بعد حتى بلغت ٧٥ دقيقة في سنة ١٩٣٨ . ركزت اذاعة باري العربية على تمجيد قوة ايطاليا ونظامها السياسي ، والاشادة بالحضارة العربية الاسلامية ، وتنمية الشعور بالاعتزاز القومي لدى المستمع العربي ، وتأييد المطالب الوطنية في مصر وفلسطين وسورية والمغرب العربي . وشنت هجوماً على السياسة الاستعمارية البريطانية والفرنسية في الأقطار العربية الواقعة تحت هيمنة بريطانيا وفرنسا .

وكانت اذاعة باري تنتهز كل مناسبة دينية أو وطنية لدى العرب لتدعوهم إلى الاتحاد والسير على طريق التقدم لاستعادة ماضيهم المجيد . وتشيد ، في هذه المناسبات ، بالحركة القومية العربية الرامية إلى وحدة أقطار المشرق العربي . وتربط في تعليقاتها السياسية بين نضال عرب المشرق وعرب المغرب ، وتؤكد على دور ايطاليا في مساعدة العرب كافة على تحقيق أهدافهم القومية . وأثنت بصورة خاصة على الملك عبدالعزيز بن سعود ودوره في انشاء دولة عربية اسلامية في شبه جزيرة العرب[٧٦] . وامتدحت الامام يحيى ملك اليمن وسياسته الودية نحو ايطاليا واشادت بنضال شعب فلسطين في مقاومته لبريطانيا وربيبتها الصهيونية .

وانتقدت الصحف الايطالية بشدة سياسة فرنسا في سورية وتونس ومراكش . وتولى الصحفيون الفاشيون أمثال دي كاميروتا ودي مارزيوميكو اردماني Ardimagni ودانيلي اوتشبنتي Daniele Occhipinti الدفاع عن القضايا العربية . فطالبوا بالغاء الانتداب البريطاني على العراق ، ورحبوا بترشيحه لعضوية عصبة الأمم . وصدرت في روما مجلة « المستقبل العربي » في ١٥ كانون الثاني / يناير سنة ١٩٣٢ لتدافع عن قضايا العرب[٧٧] .

(٧٣) Bessis, *La Méditerranée fasciste, l'Italie mussolinienne et la Tunisie,* pp. 89 - 90.

(٧٤) AA, PA, Pol. II, Aegypten, Bd. 1, «Deutsche Konsulat an Auswaertinges Amt, Alexandrien, 9 / 3 / 1933,».

(٧٥) Galeazzo Ciano, *Journal politique, 1939 - 1943,* Traduction de S. et S. Stelling - Michand (Boudry, Suisse: Editions de la Baconnière, 1946), p. 113.

(٧٦) Daniel J. Grange, «Structure et techniques d'une propagande: les émissions arabes de radio Bari,» *Relations internationales,* no. 2 (1974), pp. 166 - 169, et Grange, «Structure et techniques d'une propagande: la propagande arabe de radio Bari,» pp. 65 - 103.

(٧٧) Bessis, *La Méditerranée fasciste, l'Italie mussolinienne et la Tunisie,* p. 143.

وانتهزت اذاعة باري التحرك الوطني في تونس ومراكش والجزائر في أواخر سنة ١٩٣٧ ، ودعت الحزب الدستوري الجديد وعصبة العمل المراكشية وحزب الشعب الجزائري إلى الاتحاد من أجل تحرير بلادهم سياسياً واقتصادياً واجتماعياً . وتحدث من باري الزعيم المراكشي مكي الناصري وهاجم السياسة الفرنسية في مراكش . وكذلك فعل عبدالخالق الطريس في ١٩٣٨/٨/٦(٧٨) . ونددت اذاعة باري بسياسة فرنسا في مراكش القائمة على اشاعة الفرقة بين العرب والبربر باصدار ظهير سنة ١٩٣٠ . وابانت استغلال الفرنسيين للجزائريين والتونسيين واليهود وسياسة الدمج التي انتهجتها فرنسا ومحاربتها للعروبة والاسلام في أقطار المغرب العربي(٧٩) .

وركزت ايطاليا الفاشية نشاطها في فلسطين أول الأمر معتمدة على الكنيسة الكاثوليكية التي تمتلك مؤسسات دينية وثقافية واسعة في فلسطين والحركة الصهيونية والقنصلية الايطالية في القدس(٨٠) . وطالبت صحيفة Messagero الايطالية بضرورة تخلي بريطانيا عن انتدابها في فلسطين ومنحه لايطاليا(٨١) . وقام ولي عهد ايطاليا بزيارة فلسطين وشرقي الأردن في بداية نيسان / ابريل سنة ١٩٢٨(٨٢) .

اما في مصر ، فقد وجدت جالية ايطالية مهمة قدر عددها بخمسة وأربعين ألف نسمة سنة ١٩٢٤ ، لها ست وعشرون مدرسة تضم نحو خمسة آلاف تلميذ . وكانت تصدر ثلاث صحف ايطالية في مصر اثنتان في القاهرة وواحدة في الاسكندرية(٨٣) .

واظبت الصحف الايطالية ، منذ سنة ١٩٢٩ ، في الكتابة عن فشل السياسة البريطانية في فلسطين . وحمّلت بريطانيا مسؤولية الأحداث الدموية التي شهدتها فلسطين في ذلك العام . وطالبت صحيفتا Tevers, Reste del Carline في عدديها الصادرين في ١٩٢٩/٨/٣٠ بتخلي بريطانيا عن الانتداب ومنحه لايطاليا(٨٤) .

---

(٧٨) Grange, Ibid., pp. 86 - 89.

(٧٩) المصدر نفسه ، ص ٩٤ - ٩٨ .

(٨٠) AA, PA, Abt. III, Pol. 3, Bd. 1, «Nord an Auswaertinges Amt, Jerusalem, 9 / 2 / 1927,».

(٨١) AA, PA, Abt. III, Pol. 3, Bd. 1, «Deutsche Boschaft an Auswaertinges Amt, Rom, 4 /5 /1927,».

(٨٢) AA, PA, Abt. III, Pol. 3, Bd. 1, «Nord an Auswaertinges Amt, Jerusalem, 11 / 4 / 1928,».

(٨٣) AA, PA, Abt. III, Aegypten, «Deutsche Botschaft an Auswaertinges Amt, Rom, 1 / 10 / 1924,».

(٨٤) AA, PA, Pol., Abt. III, Bd. 1, «Deutsche Botschaft an Auswaertinges Amt, Rom, 5 / 9 / 1929,».

وحاولت الحكومة الفاشية ، على صعيد آخر ، تشجيع التنظيمات الطلابية التحررية في ايطاليا وأوروبا . فقد عقد المؤتمر الثاني للطلبة الشرقيين في روما في أواخر كانون الأول / ديسمبر سنة ١٩٣٤ وأوائل كانون الثاني / يناير سنة ١٩٣٥ ، وحضره مندوبون عن ثلاثين جمعية ومنظمة طلابية . وأسفر المؤتمر عن تشكيل مجلس للمؤتمر ولجنة تنفيذية ومكتب دائم . وضمت اللجنة التنفيذية عضواً عربياً هو الأمير شكيب ارسلان . كما ضم المكتب الدائم عضواً عربياً هو غالب سالم . وقد استقبل موسوليني وفداً يمثل المؤتمر ضم شكيب ارسلان(٨٥) .

كانت ايطاليا في دعايتها الموجهة للعرب تستهدف زعزعة ثقتهم بحلفائهم الانكليز والفرنسيين وتحريضهم على الثورة والتمرد . وهي تنتظر من بريطانيا وفرنسا الاستجابة لمطالبها في الحصول على مزيد من المستعمرات ومناطق النفوذ في آسيا وافريقيا . واستهدفت أيضاً التودد إلى العرب من أجل كسب ثقتهم تمهيداً لايقاعهم في شراكها ، وذلك بأن يطالبوا بانتدابها عليهم أو حمايتها لهم أو الترحيب بالنفوذ السياسي والاقتصادي الايطالي في بلادهم .

غير أن العرب نظروا إلى هذه الدعاية بحذر شديد ولم ينسوا اطماع ايطاليا في بلادهم وما حل باخوانهم في ليبيا والصومال واريترية .

ثالثاً : ايطاليا والقوى الوحدوية العربيـة ١٩٢٢ - ١٩٤٥

سعى قادة الحركة الوطنية العربية ، في كفاحهم السياسي من أجل التحرر والاستقلال والوحدة ، إلى كسب ود القوى السياسية في أوروبا . ولم يترددوا في الاتصال بالحكومة البلشفية والأممية الثانية ، وحضور المؤتمرات الاشتراكية ، والمشاركة في مؤتمرات مكافحة الاستعمار والامبريالية ، واقامة الصلات مع قادة الأحزاب الشيوعية والاشتراكية . كما أنهم لم يجدوا حرجاً في تلبية الدعوات من القادة السياسيين في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ، وتوثيق الصلات بزعماء الأحزاب اليمينية ، وتنمية العلاقات الودية مع زعماء النازية من أجل الدفاع عن قضاياهم الوطنية واقناع أصحاب الرأي والنفوذ بعدالة قضاياهم .

وكان طبيعياً أن يتجهوا بأنظارهم إلى الحكومة الفاشية في ايطاليا التي جندت صحافتها واذاعتها لتأييد القضايا الوطنية العربية . وأعجب بعض القادة العرب بالنظام الفاشي وبالتنظيمات الشبابية والتشكيلات الحزبية الفاشية وبفكرة الزعيم الأوحد . وحاولوا أن ينسجوا على منوالها مقلدين لها ومقتدين بها آملين أن تكون أدوات فعالة للعمل السياسي ضد القوى الأجنبية التي تحتل بلادهم أو تهيمن عليها . وكان قادة الحركة السياسية في المشرق

---

(٨٥) مذكرة سفير فرنسا في روما بيير لافال Pierre Laval الى وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ ١٩٣٥/١/١٧ ، انظر: MAE, Levant, Syrie - Liban, 1930 - 1940, série E, vol. 457.

العربي أكثر تأثراً بها من اقرانهم في المغرب العربي . وقد عبرت عن ذلك صحيفة « الزهرة » التونسية في عددها الصادر في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٩٣٧ بمقالة عنوانها « ايطاليا والشرق العربي » جاء فيها «إن الشكوى والتذمر اللذين عمّا أقطار المشرق العربي من سياستي بريطانيا وفرنسا والدعاية التي نشرتها ايطاليا في هذه الأقطار قد قدمت الدليل على حسن نية ايطاليا نحو العرب . ورحبت الصحيفة بالعون الايطالي المادي والمعنوي للعرب ، ولكنها حذرت من أن يتحول هذا العون إلى خطر يهدد استقلالهم وحريتهم »[٨٦] .

كانت سياسة ايطاليا الاستعمارية في ليبيا قد ألّبت الرأي العام العربي عليها . وشنت الصحف ، في المشرق والمغرب العربيين ، هجوماً شديداً على ايطاليا في ربيع سنة ١٩٣١ . ونددت بالمجازر التي تعرض لها شعب طرابلس وبرقة . وتشكلت لجان لمآزرة طرابلس الغرب في مدن المشرق العربي . وألقيت الخطب في المساجد والنوادي تدين ايطاليا . ووزعت المنشورات التي تدعو إلى مقاطعة البضائع والبواخر الايطالية[٨٧] . وأمت الوفود القنصليات الأجنبية للاعراب عن احتجاجها واستنكارها للأعمال الوحشية التي ارتكبتها ايطاليا . وندد الأمير شكيب ارسلان في جنيف من خلال المقالات التي نشرها في صحيفة « الأمة العربية La Nation arabe وفي الصحف العربية في مصر وسورية بالسياسة الايطالية الاستعمارية في ليبيا . وقدم الحاج محمد أمين الحسيني ، مفتي القدس ، باسم المجلس الاسلامي الأعلى في فلسطين ، مذكرة احتجاج شديدة اللهجة إلى قنصل ايطاليا في القدس[٨٨] .

وبعد عامين ونيف ، حاول الأمير شكيب ارسلان التقرب من موسوليني الذي يعرفه منذ أن كان رئيساً لتحرير صحيفة Il Popolo d'Italia . وقدم ارسلان للزعيم الايطالي ثلاث مذكرات حول فلسطين وسورية وليبيا ، أثنى فيها على السياسة الايطالية نحو العرب . وتمكن ارسلان ، يرافقه احسان الجابري ، من مقابلة موسوليني والتحدث معه عن القضايا العربية الثلاث[٨٩] . وبعث ارسلان برسالة إلى أمين الحسيني نشرتها مجلة « الجامعة الاسلامية » الصادرة في القدس في حزيران / يونيو سنة ١٩٣٥ حول مباحثاته آنفة الذكر مع الدوتشي . وجاء فيها أنه (أي ارسلان) مقتنع بأن ايطاليا لن تعامل العرب كما تعاملهم فرنسا وبريطانيا ، وأن الدعاية الايطالية في البلاد العربية سوف تشتد قريباً نظراً لقرب اندلاع حرب عالمية[٩٠] .

(٨٦) Bessis, *La Méditerrannée fascite, l'Italie mussolinienne et la Tunisie*, pp. 212 - 213.

(٨٧) MAE, Levant, Syrie - Liban, 1930 - 1940, «D'Aumale, consul général de France au ministère des affaires étrangères, Jérusalem, 24 et 25 avril 1931,» Série E.

(٨٨) AA, PA, Politik III, Bd. 1, «Nord (Deutsche Konsulat) an Auswaertinges Amt, Jerusalem, 30 / 4 / 1931,».

(٨٩) Miège, *L'impérialisme colonial italien de 1870 à nos jours*, p. 170, and Bessis, *La Méditerrannée fasciste l'Italie mussolinienne et la Tunisie*, p. 117.

(٩٠) AA, PA, Politik III, Bd. 1, «Nord (Deutsche Konsulat) an Auswaertinges Amt, Jerusalem, 7 / 6 / 1935,».

وتحسنت سمعة ايطاليا في المشرق العربي بعد اجتياحها للحبشة . ونشرت صحيفة The Times اللندنية ، في عددها الصادر في ١٩٣٦/٥/٢٦ ، تقول : « إن الايطاليين يتمتعون باعجاب العرب بهم ، لأنهم الأمة الوحيدة التي تجرأت على الوقوف في وجه أسطورة الامبراطورية البريطانية التي لا تقهر »[٩١] .

اما في المغرب العربي ، فقد وقفت الحركات الوطنية من ايطاليا الفاشية موقف التحفظ والحذر . ورأى الحزبان الدستوريان : القديم والجديد ، في الفاشية ، حركة سياسية فاسدة ، واعتبرا ايطاليا دولة استعمارية لا تختلف في اطماعها التوسعية ونزعتها إلى السيطرة عن فرنسا[٩٢] . وشاركت جمعية نجم الشمال الافريقي في الحملة الاعلامية ضد ايطاليا لغزوها الحبشة . وشارك زعيمها مصالي الحاج في الوفد الذي شكله التجمع الشعبي Rassemblement populaire في باريس للاحتجاج لدى عصبة الأمم على هذا الغزو . كما ادان حزب الشعب الجزائري الاطماع الايطالية في المغرب العربي وطالب باحترام وحدة تراب المغرب العربي[٩٣] .

وقد أثار موقف الأمير شكيب ارسلان المؤيد لايطاليا غضب قادة الحركة الوطنية الليبية بعامة وسليمان الباروني بخاصة . فقد كتب الزعيم الوطني الليبي مقالاً في صحيفة « الرابطة العربية » اتهم فيه الأمير ارسلان بالبراءة من مسلمي المستعمرات ، وقال :

« ولعل علماء الاسلام الغيورين على دينهم يبدون رأيهم فمن يعلن البراءة من مسلمي المستعمرات المعذبين ولارضاء اعدائهم ومعذبيهم من المنتعمرين لينسد هذا الباب فلا يدخل منه غيره اليوم » وأضاف : « إذا دفع شكيب بإحدى يديه طرابلس وبرقة معلناً البراءة منهما طلباً لرضاء ايطاليا ودوام ابتسامة موسوليني الذي يتفانى في حبه (وهو لاه عنه) لأدنى مناسبة . . . ويدفع شكيب باليد الأخرى تونس والجزائر ومراكش والسودان تودداً لفرنسا المسيطرة على بلاده معلناً بذلك براءته من الجميع » . وقد تناول هذا الموضوع عبدالحميد بن باديس فنشر مقالاً في صحيفته « الشهاب » (ج ١ . م ١٣ ، ٩ شوال ١٣٥٦ هـ /١٩٣٧/١٢/١٢) بعنوان « مسألة عظيمة بين رجلين عظيمين » دافع فيه عن الأمير شكيب دفاعاً موضوعياً[٩٤] .

ولما اندلعت الحرب العالمية الثانية ، تردد موسوليني في خوضها . وكان قد أبلغ حلفاءه الالمان ، في أيار / مايو سنة ١٩٣٩ ، بأن الجيش الايطالي لن يكون مستعداً للحرب قبل سنة ١٩٤٣ . وفي آب / أغسطس سنة ١٩٣٩ ، قدم إلى حلفائه الالمان قائمة طويلة تتضمن

(٩١) *The Times* (London), 26 / 5 / 1936.

(٩٢) AA, PA, Politik III, Tunis, Bd. 1, «Deutsche Konsulat, Tunis, 24 / 3 / 1937,».

(٩٣) Ahmed Mahsas, *Le mouvement révolutionnaire en Algérie de la première guerre mondiale à 1954* (Paris: L'Harmattan, 1980), pp. 99 et 137.

(٩٤) محمد الميلي ، **ابن باديس وعروبة الجزائر** (بيروت : دار الثقافة ؛ الجزائر : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، ١٩٧٣) ، ص ٢٢٩ ـ ٢٣٨ .

حاجات ايطاليا من الأسلحة والمواد التموينية . ولكنه لم يكن ميالاً للبقاء على هامش الأحداث المصيرية والغياب عن اقتسام غنائم الحرب . وكان طابع العنف الذي اتسمت به الفاشية والأمل في بسط الهيمنة الايطالية على حوض البحر المتوسط يدفعانه نحو خوض الحرب . غير أن العقبات التي اعترضته كبيرة ، ومنها الصعوبات المالية والاقتصادية وضعف الجيش الايطالي وعدم توافر الأسلحة الحديثة لديه وعدم مبالاة الشعب الايطالي باحداث الحرب بعامة ، وبانتصار الالمان فيها بخاصة . ولذا أعلن موسوليني ، في اليوم الثاني من الهجوم الالماني ، على بولندا بأن بلاده لا تعادي أحداً .

وجاءت الانتصارات الساحقة التي حققها الجيش الالماني على الجبهة الغربية لتدفع موسوليني إلى الاسراع في دخول الحرب معتقداً بأن يوم النصر قد اقترب وأن لا بد من المشاركة في الغنائم . لقد قال للماريشال بادوليو Badoglio في ٢٦ أيار / مايو سنة ١٩٤٠ : « في أيلول / سبتمبر، سينتهي كل شيء . . . ولا احتاج إلا لبضعة آلاف من القتلى حتى أجلس.كمقاتل على مائدة السلام » . وفي العاشر من حزيران / يونيو ، دخلت ايطاليا الحرب . وبعد ستة أيام من القتال على الجبهة الفرنسية (١٨ - ٢٤ حزيران / يونيو) وقعت اتفاقية الهدنة الايطالية - الفرنسية في روما . وكان من أهم ما تضمنته الحفاظ على مستعمرات فرنسا(٩٥) .

وفور دخول ايطاليا الحرب ، اندفعت قواتها المرابطة في الحبشة نحو الصومال البريطاني واحتلته دون أي مصاعب . بينما بقيت قوات الماريشال غراتسياني Graziani في ليبيا دون حركة ، رغم الضغوط الالمانية المتوالية بشن هجوم على مصر . وتذرع القائد الايطالي بأن استعداداته غير كافية . وفي شتاء سنة ١٩٤٠ ، شنت القوات البريطانية هجوماً عاماً على المستعمرات الايطالية في افريقية . وفي العاشر من كانون الأول / ديسمبر سنة ١٩٤٠ ، أسفر الهجوم البريطاني على برقة عن تدمير خمس فرق من الجيش الايطالي خلال يومين فقط . وهرع موسوليني إلى هتلر يطلب النجدة . وفي أثناء ذلك ، تمكنت القوات البريطانية من استعادة الصومال البريطاني واحتلال مصوع في ٩/٤/١٩٤٠ ، وطرد القوات الايطالية من الحبشة بعد ذلك بقليل(٩٦) .

بقي هدف ايطاليا الأول السيطرة على البحر المتوسط . وقد اعترف هتلر لموسوليني بحق ايطاليا في ذلك منذ ايلول / سبتمبر سنة ١٩٣٦(٩٧) . كما أطلق يده في الأقطار العربية واعترف له بأنها ضمن منطقة النفوذ الايطالية . وحصل على وعد من هتلر في ١٩ حزيران / يونيو سنة ١٩٤٠ بضم الصومال الفرنسي (جيبوتي) وتونس إلى الممتلكات الايطالية ،

(٩٥) Bessis, *La Méditerrannée fasciste, l'Italie mussolinienne et la Tunisie*, p. 276, et Miège, *L'impérialisme colonial italien de 1870 à nos jours*, pp. 265 - 266.

(٩٦) Vaussard, *Histoire de l'Italie moderne, de l'unité au libéralisme*, p. 306, èt Miège, Ibid., p. 267.

(٩٧) Bessis, *La Méditerrannée fasciste, l'Italie mussolinienne et la Tunisie*, p. 330.

وانتقال حقوق بريطانيا وامتيازاتها في مصر والسودان إلى إيطاليا . وتمخضت مباحثات الكونت شيانو في برلين في السابع من تموز / يوليو سنة ١٩٤٠ عن المطالبة بفرض الحماية الايطالية على تونس وعلى جزء من الجزائر ، وربط سورية ولبنان وشرق الأردن وفلسطين بمعاهدات تحالف وصداقة مع ايطاليا ، واحتلال المواقع الاستراتيجية فيها ، وانتقال حقوق بريطانيا وامتيازاتها في مصر والسودان إلى ايطاليا والاستيلاء على الصومال البريطاني وعدن وجزيرة سوقطرة(٩٨) .

اصطدمت الأطماع والخطط الايطالية في الوطن العربي بالوجود العسكري البريطاني في البحر المتوسط وفي العديد من الأقطار العربية نفسها . فقد كانت القوات البحرية البريطانية تسيطر على مضيق جبل طارق وعلى قناة السويس ، وتحمي البواخر البريطانية المارة في البحر المتوسط دون عناء كبير . وبذلك فرضت على ايطاليا حصاراً بحرياً شديداً . فهي لا تستطيع الوصول إلى مستعمراتها في شرقي افريقيا إلا عن طريق قناة السويس ، ولو أرادت الوصول إليها عن طريق رأس الرجاء الصالح فستضطر إلى عبور مضيق جبل طارق ومضيق باب المندب اللذين تسيطر عليهما بريطانيا . هذا ويمتد بين ليبيا والحبشة ثلاثة آلاف كيلو متر من الصحراء السودانية يتعذر من خلالها الاتصال بين القوات الايطالية . ولم يكن لدى ايطاليا من القوات العسكرية ما يمكنها من احتلال المواقع الاستراتيجية سالفة الذكر . وكان وضعها في البحر المتوسط في خريف وشتاء ١٩٤٠ صعباً(٩٩) .

في ظل الظروف الصعبة ، كان التعاون مع القوميين العرب مسألة حيوية بالنسبة إلى ايطاليا . والاتصال بهم أصبح حاجة ملحة تمهيداً للعمليات العسكرية المقبلة التي ستقوم بها قوات المحور . ولذا استجاب وزير ايطاليا المفوض في بغداد لويجي غابريلي Luigi Gabrielli لمطالب القوميين العرب في بغداد ، وسلم رئيس وزراء العراق ، رشيد عالي الكيلاني ، رسالة تتضمن وعداً رسمياً من ايطاليا بالاعتراف باستقلال أقطار الشرق العربي في السابع من تموز / يوليو سنة ١٩٤٠(١٠٠) .

وبعد قطع العلاقات الدبلوماسية بين العراق والمانيا ، بقي غابريلي في بغداد ، وأصبح حلقة الاتصال بين قادة الحركة القومية في العراق بزعامة المفتي أمين الحسيني ورشيد عالي الكيلاني حتى قضي على حركة رشيد عالي في نهاية أيار / مايو سنة ١٩٤١ .

لقد بينا ، بشيء من التفصيل في الفصل السابق ، محاولات قادة الحركة القومية العربية

(٩٨) هيرزويز ، **ألمانيا الهتلريه والمشرق العربي** ، ص ١٢١ - ١٢٢ .

(٩٩) Bernard Philip Schroeder, *Deutschland und der Mittlere Osten im Zweiten Weltkrieg* (Göttingen: Musterschmidt, 1975), pp. 28 - 29.

(١٠٠) عبدالرزاق الحسني ، **تاريخ الوزارات العراقية** ، ٦ ج (بيروت : مطبعة دار الكتب ، ١٩٧٨) ، ج ٥ ، ص ١٤٠ ، وعثمان كمال حداد ، **حركة رشيد عالي الكيلاني سنة ١٩٤١** (صيدا : المكتبة العصرية ، [١٩٥-]) ، ص ٢٢ - ٢٣ .

الاتصال بالمانيا وايطاليا والحصول منهما على وعد رسمي بالاعتراف باستقلال أقطار المشرق العربي ووحدتها . وقد أبدى ناجي شوكت ، موفد القادة القوميين الذي فاوض فون بابن Von Papen سفير المانيا في تركيا في آب / أغسطس سنة ١٩٤٠ ، في أمر هذا الوعد ، مخاوف العرب من الاطماع الايطالية ، وبخاصة بعد أن أبلغه السفير الالماني أن حكومته تعتبر الشرق الأوسط منطقة نفوذ ايطالية(١٠١) . وبقيت المانيا النازية ملتزمة بوعودها التي قطعتها لايطاليا في هذا الصدد من حيث المبدأ . وتؤكد وثائق وزارة الخارجية الالمانية هذا الالتزام .

ولما عرض عثمان كمال حداد ، سكرتير أمين الحسيني ، مشروع بيان رسمي باعتراف دولتي المحور باستقلال البلاد العربية المشرقية وحقها في بناء وحدتها القومية ، على الحكومة الايطالية في أيلول / سبتمبر سنة ١٩٤٠ ، حاول الكونت شيانو ، وزير خارجية ايطاليا ، أن يقنع المسؤولين الالمان بأن مثل هذا الاعتراف سوف يفتح الأبواب لنفوذ دول أخرى عليها . فالشعوب العربية في تقديره لا تملك الخبرة الكافية ولا القدرة الذاتية على حكم نفسها بنفسها . وهذه هي الحجج التي ساقتها فرنسا وبريطانيا لاستمرار حمايتها على بعض البلاد العربية وانتدابها على بعضها الآخر . وقد أعرب شيانو للمسؤولين الالمان عن شكه في قدرة العراق على التحرر من الهيمنة البريطانية(١٠٢) . وجاءت تقارير من السفير الالماني في تركيا تؤكد بالمقابل شكوك العرب نحو ايطاليا(١٠٣) .

اما تصريح دولتي المحور الصادر في ١٩٤٠/١٠/٢٣ ، فقد جاء بمبادرة المانية وافقت عليها الحكومة الايطالية(١٠٤) . وكان المسؤولون الالمان يعرفون جيداً الموقف الايطالي من الحركة القومية العربية ومن مطالبهم . وكان هذا الموقف من العقبات الكبرى التي حالت دون التعاون بينهم وبين القادة القوميين العرب . وكان الايطاليون يحذرون الالمان باستمرار من الاعتراف الخطّي باستقلال البلاد العربية وبحقها في بناء وحدتها ، متذرعين بضعف العرب وخبرتهم القليلة . وألحوا على الاكتفاء بالبيانات الصحفية والاذاعية باعتبارها جزءاً من الدعاية العامة في الحرب . كما كان الالمان على اطلاع جيد على الموقف العربي من ايطاليا . ولعل مذكرة ملشرز Milchers المستشار في وزارة الخارجية الالمانية المؤرخة في ١٩٤٠/١٢/٩ تلقي ضوءاً كافياً على ذلك . إذ تؤكد المذكرة على أن عرب سورية ولبنان يكرهون الايطاليين ويفضلون الانكليز عليهم ، وأنهم يشعرون بخيبة أمل كبيرة نحو الالمان ، بل ويعتقدون بأن الالمان قد باعوهم للايطاليين بارسال بعثة الهدنة الايطالية إلى بلادهم . وتشير المذكرة نفسها

(١٠١) Akten Zur Deutschen Auswaertingen Politik[ADAP],DX, Nr. 125, p. 117 ff , and Schroeder, *Deutschland und der Mittlere Osten im Zweiten Weltkrieg*, p. 45.

(١٠٢) ADAP, «Mackensen, Botschafter in Rom, an Auswaertinges Amt, Rom, 14 / 9 / 1940,» 71 / 50712 - 13.

(١٠٣) ADAP, «Papen an Auswaertinges Amt, Therapia, 3 / 10 / 1940,» 285 / 181634 - 36.

(١٠٤) F. Grobba, *Maenner und Maechte im Orient*, p. 199, and محمود الدرة ، الحرب العراقية البريطانية ، ١٩٤١ (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٦٩) ، ص ١٤٧

إلى انهيار سمعة ايطاليا في العراق بعد الهجوم الايطالي الفاشل على البانيا(١٠٥) .

في رحلته الثانية إلى روما وبرلين ، أوضح عثمان حداد موفد مفتي فلسطين للتفاوض حول المساعدات العسكرية والمالية للقيام بحركة ثورية في العراق ضد الانكليز أن « القضية العربية سوف تربح من انكسار ايطاليا » . جاء ذلك في رسالة بعث بها إلى المفتي من برلين في ١٩٤١/٢/١٧ ، وطلب منه فيها أن لا يذكر للمسؤولين الايطاليين تفاصيل المحادثات التي اجراها مع الالمان(١٠٦) .

وكانت ايطاليا تخشى من اتفاق قادة الحركة القومية العربية مع المانيا واستبعادها . ولذا استجابت لطلب المفتي بتزويده بالمال فأعطته خمسة آلاف جنيه استرليني في تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٩٤٠(١٠٧) . ولكنها طلبت من الحكومة الالمانية الامتناع عن تمويل المفتي وتبادل المعلومات معها حول هذا الموضوع(١٠٨) . ودفعتها خشيتها من انفراد المانيا باتخاذ موقف مؤيد للأماني العربية إلى تكليف السنيور زامبوني Zamboni ، مستشار السفارة الايطالية في برلين ، بالاتصال برئيس الدائرة السياسية في وزارة الخارجية الالمانية في ١٩٤١/٤/١٠ وحثه على أن يتضمن رد سكرتير الدولة الالماني فون فايتسزيكر Von Weizsaecker على رسالة المفتي ربط البلاد العربية المشرقية « بالنظام العالمي الجديد وادراجها ضمن منطقة النفوذ الايطالي في البحر المتوسط »(١٠٩) .

ومع اقتراب اندلاع الأزمة العراقية ـ البريطانية ، طلب رشيد عالي الكيلاني من الوزير المفوض الايطالي في بغداد معونة عسكرية من دولتي المحور في ١٩٤١/٤/١٧ . وقام انفوسو Anfuso من وزارة الخارجية الايطالية بنقل هذه المعلومات إلى القائم بالأعمال الالماني في روما بعد ذلك بيومين . وأوضح له أن الدوتشي على استعداد من حيث المبدأ لتقديم المعونة التي يطالب بها العراق . ولكنه يرى أن على الالمان أن يقدموا الدعم العسكري المطلوب(١١٠) . وقد لعبت ايطاليا دوراً مهماً في إضعاف الحماس الالماني لدعم العراق واللجوء إلى سياسة الانتظار(١١١) . وعارضت بعثة الهدنة الايطالية في بيروت عبور مجموعة من الطائرات الالمانية الأجواء السورية لتقديم المعونة للعراق في ١٩٤١/٥/٧ ، على اعتبار أن ذلك يضعف من

(١٠٥) ADAP, 647 / 255219 - 22.

(١٠٦) حداد ، حركة رشيد عالي الكيلاني سنة ١٩٤١ ، ص ٨٩ ـ ٩٣ .

(١٠٧) ADAP, Staatssekritaer [Sts.] , Syrien, «Berlin, 24 / 1 / 1941,».

(١٠٨) « مذكرة رئيس الدائرة السياسية في وزارة الخارجية الألمانية بتاريخ ٢١ / ٢ / ١٩٤١ ، » ADAP, 71 / 50753.

(١٠٩) ADAP, «Aufzeichnung Woermanns, Berlin, 10 / 4 / 1941,» 71 / 50846 - 7.

(١١٠) ADAP, «Bismarck, Geschaefts traeger, an Auswaertinges Amt, Rom, 19 / 4 / 1941,» 83 / 61577 - 8.

(١١١) ADAP, DX II, Nr. 18, p. 26 f , and Schroeder, *Deutschland und der Mittlere Osten im Zweiten Weltkrieg*, p. 64.

موقف ايطاليا في الشرق الأوسط ويهدد مصالحها[١١٢] . ولذا سارع موسوليني وأعلم وزيره المفوض في بغداد في ١١ أيار / مايو ، بأن المعونة الايطالية للعراق في طريقها إليه[١١٣] .

ولما زار فون ريبنتروب Von Ribbentrop ، وزير خارجية المانيا ، العاصمة الايطالية في ١٣ أيار / مايو سنة ١٩٤١ ، وبحث مع موسوليني والكونت شيانو موضوع نقل الأسلحة إلى العراق عبر تركيا وسورية ، اقترح عليه موسوليني الزحف على مصر عبر تركيا وسورية والتخلي عن فكرة غزو مصر من ليبيا واتفق الطرفان الالماني والايطالي على أن تكون مساعدة ايطاليا للعراق محدودة جداً . فقد أبدت ايطاليا استعدادها لارسال خمس طائرات نقل لشحن البنادق وأربعمائة رشاش وعشرين مدفعاً مضاداً للدبابات وجناح من طائرات فيات Fiat المقاتلة[١١٤] . وفي ١٥ أيار / مايو ، منحت الحكومة الايطالية العراق قرضاً مقداره عشرة ملايين لير (تعادل مليون مارك)[١١٥] .

وكان الحضور الايطالي ضرورياً حتى لا تفلت الأمور من أيدي الايطاليين في الشرق الأوسط . ولذا هبطت في الموصل اثنتا عشرة طائرة مقاتلة ايطالية من نوع Fiat Type G50 في ٢٦ أيار / مايو سنة ١٩٤١ . انتقلت احدى عشرة منها إلى كركوك بعد يومين[١١٦] . غير أن هذه الطائرات لم تقم اثناء القتال بين الجيش العراقي والقوات البريطانية في الحبانية إلا بطلعتين فقط[١١٧] . وخرجت هذه الطائرات نهائياً من العراق يوم ٣١ أيار / مايو سنة ١٩٤١[١١٨] . وغادر معظم الايطاليين الذين شاركوا في عمليات العراق مطار حلب في ١١ حزيران / يونيو من العام نفسه[١١٩] .

وعند وصول رشيد عالي الكيلاني والمفتي أمين الحسيني إلى طهران ، سارع سكرتير السفارة الايطالية في العاصمة الايرانية إلى الاتصال بهما ، وعرض عليهما ابرام اتفاقات سياسية واقتصادية مع ايطاليا . ولما استوضح منه السفير الالماني ايتل Ettel عن حقيقة ذلك أجاب الدبلوماسي الايطالى بأن البلاد العربية تنتمي إلى مجموعة دول البحر المتوسط الواقعة

(١١٢) «مذكرة فورمان،» و ADAP, DX II, Nr. 479, p.620 f, and AA, PA, Sts., Syrien, «Berlin, 9 / 5 / 1941,».

(١١٣) AA, PA, Reichsaussenminister (RAM), Irak, «Aufzeichnung Woermanns, 12 / 5 / 1941,».

(١١٤) Schroeder, *Deutschland und der Mittlere Osten im Zweiten Weltkrieg*, pp. 117 - 118.

(١١٥) AA, PA, RAM, Irak, «Aufzeichnung vom 20 / 5 / 1941,».

(١١٦) AA, PA, RAM, Irak, «Telegram Grobba, 28 / 5 / 1941,».

(١١٧) AA, PA, RAM, Irak, «Telegram Grabba, 29 und 30 / 5 / 1941,».

(١١٨) Grobba, *Maenner und Maechte im Orient*, p. 246, and Schroeder, *Deutschland und der Mittlere Osten im Zweiten Weltkrieg*, p. 130.

(١١٩) AA, PA, St.S , Syrien, «Rahn an Auswaertinges Amt, Beirut, 11 / 6 / 1941,».

في نطاق المجال الحيوي الايطالي[١٢٠] .

ومن المعروف أن الحكومة الايطالية هي التي دبرت نقل المفتي سراً من طهران إلى روما في مطلع تشرين الأول / اكتوبر سنة ١٩٤١ . واحتفظت به في روما لعدة أشهر دون أن تعلن عن وجوده . وحاولت استغلاله من أجل دعايتها الموجهة إلى العرب[١٢١] . وفي أثناء تباحث المفتي مع موسوليني وشيانو ، اتفقت معهما على مشروع بيان رسمي عرض على الحكومة الالمانية في ١٩٤١/١١/٥ وتضمن النقاط التالية :

- تقديم الدعم من دولتي المحور للبلاد العربية الواقعة تحت الهيمنة البريطانية .

- استعداد دولتي المحور للاعتراف بآمال العرب في سيادة واستقلال البلاد العربية في الشرق الأدنى الواقعة تحت الاحتلال أو الادارة البريطانية . واتماماً لذلك فهي على استعداد للموافقة على القضاء على الوطن القومي اليهودي في فلسطين .

- تتفق ايطاليا والمانيا على تأكيد احترامهما لسيادة البلاد العربية المستقلة واستقلالها[١٢٢] .

احتوى النص الايطالي نقاطاً أساسية تحدد الموقف الايطالي من الوحدة العربية . فقد حرصت ايطاليا على أن يشمل البيان الاعتراف باستقلال البلاد العربية في الشرق الأدنى ، وتقصد بذلك أقطار الهلال الخصيب (العراق وسورية ولبنان وفلسطين وشرق الأردن) . واستبعدت بذلك مصر والسودان واستثنت شبه الجزيرة العربية وأقطار المغرب العربي . وخلا النص الايطالي من الاعتراف بالسيادة التامة والاستقلال الكامل للبلدان العربية في الشرق الأدنى . واكتفى باحترام سيادة مصر واستقلالها بالقدر الذي كانت تتمتع به آنذاك .

وعلى الرغم من محاولات الايطاليين توجيه نشاط المفتي لحسابهم وكسبه إلى جانبهم ، فقد أصر على زيارة برلين والتباحث مع الالمان حول مشاريع المستقبل . ولم يعجبه مشروع البيان الايطالي آنف الذكر . وأخذ عليه قبل كل شيء تجاهله لمسألة الوحدة العربية . ورغب المفتي في أن يتضمن البيان استعداد دولتي المحور لتحقيق وحدة البلاد العربية والاعتراف باستقلالها الكامل . غير أن الكونت شيانو عارض هذا المطلب[١٢٣] .

وفي شباط / فبراير سنة ١٩٤٢ ، زار الزعيمان العربيان الكيلاني والمفتي روما قادمين من برلين للتباحث مع المسؤولين الايطاليين حول مستقبل البلاد العربية وطبيعة التعاون مع دولتي المحور . وقابل الكيلاني شيانو والملك فيكتور عمانويل ، حيث نال الاعتراف به رئيساً

(١٢٠) ADAP, «Ettel an Auswaertinges Amt, Teheran, 21 / 8 / 1941,» 65 / 45250, X.

(١٢١) ADAP, «Bismarck an Auswaertinges Amt, Rom, 13 / 10 / 1941,» 794 / 273201.

(١٢٢) ADAP, «Mackensen an Auswaertinges Amt, 5 / 11 / 1941,» 71 / 50900 - 01.

(١٢٣) «مذكرة غروبا ، برلين ، بتاريخ ٦ / ١١ / ١٩٤١،» ADAP, 71 / 50902 - 05 .

لحكومة العراق والتأكيد على استقلال العراق وسيادته والتعاون السياسي والاقتصادي مع ايطاليا في المستقبل . وكان الخلاف قد اشتد بين الزعيمين العربيين وحاول كل منهما كسب تأييد دولتي المحور له[١٢٤] . ولما طالب المفتي شيانو اصدار بيان يتضمن الاعتراف باستقلال البلاد العربية ووحدتها رد عليه شيانو بأنه يتعذر عليه اصدار هذا البيان إلا إذا كانت قوات المحور قريبة من المنطقة العربية[١٢٥] . وهو الرد نفسه الذي تلقاه المفتي من هتلر واستمرت المباحثات بين الزعيمين العربيين والمسؤولين الايطاليين وأسفرت عن تبادل رسائل بين رشيد عالي والكونت شيانو في ٣١ آذار / مارس سنة ١٩٤٢ . واحتوت رسالة الكيلاني على الالتزامات التالية من جانب العراق :

- الاشتراك في الحرب إلى جانب المحور حتى يتحقق النصر .

- الغاء المعاهدات والالتزامات التي تربط العراق ببريطانيا وحلفائها (وفي ذلك اشارة إلى وعد دولتي المحور باستثمار نفط العراق) .

- اقامة تعاون وثيق ودائم بين العراق من جهة وايطاليا والمانيا من جهة أخرى (وفي هذا اشارة إلى استعداد العراق بقبول المساعدة من دولتي المحور لتنمية الاقتصاد العراقي وتنظيم الجيش العراقي وتسليحه) . وفي مقابل ذلك طالب الكيلاني دولتي المحور بمساندة مطالب العراق في مؤتمر الصلح المقبل .

اما رد شيانو على هذه الرسالة ، فقد تضمن اعتراف ايطاليا بالاستقلال التام والسيادة الكاملة للعراق وباستعدادها للتعاون مع رشيد عالي والشعب العراقي في سبيل تحرير العراق من الهيمنة البريطانية ، وتزويد الجيش العراقي بما يحتاج إليه من الأسلحة والعتاد ، وتحقيق رغبات العراق في ميادين الاستثمار والمعونات الفنية[١٢٦] .

وبقي المسؤولون الالمان ملتزمين باعطاء ايطاليا الأولوية السياسية في الشرق العربي ، شريطة الحصول على موافقة المانيا على خططها في هذه المنطقة . وهذا تطور مهم لم يحدث إلا في مطلع سنة ١٩٤٢ ، بعد أن أصبحت ايطاليا الشريك الضّعيف في الحرب .

وفي أواخر نيسان / ابريل سنة ١٩٤٢ ، سعى موسوليني عند لقائه بهتلر في سالزبورغ Salzburg إلى اصدار تصريح عن دولتي المحور يؤكد المستقبل الايطالي في البلاد العربية بعد النصر النهائي .

وكانت المباحثات العربية الايطالية قد اقتربت من نهايتها . ففي ٢٥ نيسان / ابريل

---

(١٢٤) Galaezzo Giano, *Journal diplomatique*, vol. 2, p. 124, and Schroeder, *Deutschland und der Mittlere Osten im Zweiten Weltkrieg*, p. 203.

(١٢٥) AA, PA, Sts., Irak, «Aufzeichnung Grobba, Rom, 20 / 2 / 1942,».

(١٢٦) هيرزويز ، **ألمانيا الهتلرية والمشرق العربي** ، ص ٢٩٧ - ٢٩٨ .

سنة ١٩٤٢ ، قدمت دولتا المحور مسودتي رسالتين إلى رشيد عالي والمفتي دون أن يتمكن الزعيمان العربيان من اجراء أي تعديل على المسودتين . وفي الثالث من أيار / مايو ، تم تبادل الرسائل مع الكونت شيانو . وتضمنت الاعراب عن ثقة العرب بدولتي المحور وبالنصر الذي سيتم على أيديهما ، واستعداد العرب للقتال إلى جانب المحور ضد العدو المشترك . وبالمقابل تعلن دولتا المحور عن استعدادهما لمساعدة البلاد العربية التي ترزح تحت الحكم البريطاني وتعترفان باستقلال البلاد العربية في الشرق الأدنى وهي البلاد التي ترزح تحت النير البريطاني ، وتوافقان على وحدة هذه البلاد إذا كانت رغبة البلاد التي ستشترك فيها مستقبلاً ، وتناديان بتصفية الوطن القومي اليهودي في فلسطين . وجاء رد شيانو مؤكداً لهذه المطالب[١٢٧] .

لقد ميّز العرب بين الاطماع الايطالية في بلادهم والوعود الالمانية لهم التي وثقوا بها ثقة مطلقة . وعبر سفير مصر في طهران ، ذو الفقار باشا ، عن موقف العرب من ايطاليا عندما سأله سفير المانيا ايتل في ١٤/٤/١٩٤١ فقال : « حينما نشبت الحرب وأحرز الايطاليون الانتصارات شعر المصريون بالخوف من أن يحتل الايطاليون بلادهم . ولما مني الايطاليون بالهزيمة عم الفرح مصر . . »[١٢٨] ويعترف فيرجينو جايدا Virginio Gayda ، الصحفي الفاشي ، بأن موجة من عدم الثقة بايطاليا تسود مصر ويعلل ذلك بطموح الحركة الوطنية المصرية إلى الاستقلال التام الناجز وأمانيها في قيام تضامن سياسي ووحدة فكرية مع العالمين العربي والاسلامي[١٢٩] . ولم تجد حملات الدعاية الايطالية صدى لها في مصر . فقد رفعت وسائل الاعلام الايطالية شعارات وطنية مصرية مع بداية انتصارات رومل في الصحراء الغربية مثل « مصر للمصريين » و« المحور يكافح من أجل استقلال مصر وحريتها وسيادتها »[١٣٠] . ولما اقتربت قوات المحور من الحدود المصرية في تموز / يوليو سنة ١٩٤٢ ، ألحت ايطاليا على المانيا للاعتراف بمطالبها التقليدية . واستجابت المانيا لهذا الالحاح وأعلن هتلر في التاسع من تموز / يوليو في خطاب ألقاه في فولفشانتزه Wolfschanze أن « ايطاليا لا تستطيع أن تتخلى عن مصالحها في هذه البلاد (مصر) ، فقناة السويس ذات أهمية حيوية بالنسبة إلى الجزء الافريقي الشرقي من امبراطوريتها . وسيبقى هذا الشريان المائي مضموناً ما دام لايطاليا حاميات عسكرية ترابط في مصر »[١٣١] . وفي هذا اعتراف واضح بالاطماع الايطالية في الوطن العربي من جانب الحليف الالماني . وهو اعتراف قائم على مبدأ تقسيم مناطق النفوذ بين المانيا وايطاليا . وهذا الاعتراف يجعل البيان الذي أصدرته دولتا المحور ، في ١٩٤٢/٧/٣ ، بعد بدء هجوم رومل قرب العلمين والذي تضمن تعهداً من جانبهما بضمان

---

(١٢٧) المصدر نفسه ، ص ٢٩٩ .

(١٢٨) AA, PA, St.S , Aegypten, «Ettel an Auswaertinges Amt, Teheran, 15 / 4 / 1941,».

(١٢٩) Gayda, *Was Will Italien? (Che Co So Voule l'Italia)*, p. 288.

(١٣٠) AA, PA ,Sts., Aegypten, «Mackensen an Auswaertinges Amt, Rom, 1 / 7 / 1942,».

(١٣١) Henry Picker, *Hitlers Tischgespraeche* (Stuggart: Hillgruber, 1963), p. 232.

استقلال مصر وسيادتها ، وعزمهما على تحرير الشرق الأوسط بأكمله(١٣٢) ، حبراً على ورق ودعاية كاذبة اقتضتها ضرورات الحرب .

ومع احتلال قوات المحور لتونس في تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٩٤٢ ، حاولت السلطات الايطالية التفاوض مع قادة الحزب الدستوري الجديد الذي افرجت عنهم في سجن مرسيليا في ١٩٤٢/١١/١٨ ونقلتهم إلى روما في ١٩٤٣/١/٩ أملاً في استغلالهم في دعايتها . واستقبلت السلطات الايطالية الحبيب بورقيبة ورفاقه أحسن استقبال وأحلتهم في قصر فيورنتيني Palais Fiorentini بروما . واثناء التفاوض مع بورقيبة ، قدم الزعيم التونسي مذكرة إلى الحكومة الايطالية بيّن فيها أنه يضع شرطاً مسبقاً لكل تعاون مع الحكومة الايطالية وهو اعترافها باستقلال تونس ، والبدء بالتفاوض المباشر مع الحكومة التونسية من أجل تحديد شكل هذا التعاون وآفاقه(١٣٣) . ولجأت الحكومة الايطالية إلى المفتي أمين الحسيني لاقناع القادة التونسيين بالتعاون معها . واقترح المفتي بدوره على ايطاليا أن تقدم ضمانات رسمية لاستقلال تونس ، غير أن موسوليني رفض ذلك(١٣٤) . كما رفض تقديم أي وعد بتأييد استقلال أقطار المغرب ووحدتها(١٣٥) .

وعلى الصعيد العملي ، سعت ايطاليا ، بمختلف السبل ، لضم تونس إلى ممتلكاتها بعد احتلال قوات المحور لها ، غير أن المانيا وضعت العراقيل في وجه ايطاليا واكتفت بالاعتراف المبدأي بالأولوية لايطاليا في تونس . وتلبية لرغبة ايطاليا ، عقد مؤتمر ايطالي - الماني في قصر شيجي بروما في ١٩٤٣/١/٢ لبحث المسألة التونسية . وتم الاتفاق على تنظيم ادارة تونس بمشاركة دولتي المحور وحكومة فيشي .

اما قيادة الحركة الوطنية التونسية ، فقد رفضت الاستسلام للضغوط الايطالية . ولما أكره بورقيبة على الحديث من الاذاعة الايطالية في ١٩٤٣/٤/٦ خاطب مواطنيه مذكراً اياهم بمساوىء الاستعمار الفرنسي ومحذراً اياهم من المؤامرات الأجنبية . دعاهم إلى الاتحاد حول العرش الحسيني . وبعد ذلك بيومين ، عاد إلى تونس بعد خمس سنوات من الاعتقال(١٣٦) .

وعارضت ايطاليا بشدة ، في مباحثاتها مع المانيا في الأشهر التالية ، اصدار أي بيان أو تقديم أي وعد رسمي من دولتي المحور باستقلال أقطار المغرب العربي ووحدتها . كما مانعت في سفر أمين الحسيني إلى تونس خوفاً من أن يضر نشاطه بالمصالح والخطط الايطالية في المغرب العربي(١٣٧) .

---

(١٣٢) AA, PA, Handakten [HA] Ettel 5, «Aufzeichnung Ettel, 3 / 7 / 1942,».

(١٣٣) Charles André Julien, *L'Afrique du Nord en marche: nationalismes musulmans et souveraineté française*, 3ème éd. révisée (Paris: René Julliard, 1972), p. 89.

(١٣٤) Bessis, *La Méditerranée fasciste, l'Italie mussolinienne et la Tunisie*, p. 335.

(١٣٥) المصدر نفسه، ص ٣٥٠ - ٣٥٢ .

(١٣٦) Julien, Ibid., p. 90.

(١٣٧) هيرزويز ، ألمانيا الهتلرية والمشرق العربي ، ص ٣٧٧ - ٣٧٩ .

خاتمة

كانت الأقطار التي يؤلف العرب أغلبية سكانها ، والممتدة من المحيط الأطلسي غرباً إلى حدود ايران شرقاً ومن جبال طوروس وسواحل البحر الأبيض المتوسط الجنوبية شمالاً إلى المحيط الهندي ومشارف افريقيا الوسطى جنوباً ، موحدة في معظمها تحت السلطة العثمانية لعدة قرون وحتى مطلع القرن العشرين . غير أن الاحتلال الأجنبي الذي تعرضت له تباعاً ، منذ أواخر الثلث الأول للقرن الماضي ، والتفكك الاجتماعي الذي حل بسكانها ، والتبعية الاقتصادية التي ربطت مقدراتها الاقتصادية وثرواتها باقتصاد الدول التي احتلتها ، والتخلف الثقافي والعلمي الذي أصابها ، وأساليب القهر والاضطهاد التي تعرضت لها ، ومحاولات تذويب هويتها وتشويه شخصيتها التي مارسها الاستعمار عليها ، حالت دون تبلور الوعي القومي فيها ، وارتبكت نمو الفكر القومي بصورة طبيعية سليمة ونضوج الدعوة إلى الوحدة العربية في أذهان المثقفين والناشئة وايمان الجماهير من فلاحين وعمال وحرفيين بضرورتها .

بينا ، في ما سبق ، أن الدعوة إلى الوحدة العربية قد ظهرت مع نمو الوعي القومي في المشرق العربي أول الأمر ، واختلف دعاتها في تصورهم لصيغتها . فقد دعا بعضهم إلى خلافة عربية على النهج الاسلامي التقليدي ، ونادى بعضهم الآخر بدولة اتحادية فيدرالية لا مركزية . ورأى فريق قيام اتحاد كونفدرالي يضم مجموعة من الدول العربية المستقلة ذات السيادة ، وتصور فريق آخر روابط سياسية واقتصادية وثقافية فضفاضة وطليقة تجمع العرب . وكما اختلف دعاة الوحدة العربية في تصورهم لصيغتها اختلفوا أيضاً في الأهداف التي وضعوها نصب أعينهم . فقد رفع بعضهم هذه الدعوة شعاراً للتخلص من الحكم العثماني تحفزه إلى ذلك دوافع طائفية . وما أن زال هذا الحكم عن المشرق العربي حتى كشفت هذه الفئة عن حقيقة نواياها ونادت بالدولة الطائفية ، وأصرت على حماية دولة أوروبية أو أكثر لها . ورأى آخرون من مثقفين مدنيين وعسكريين في هذه الدعوة فرصة لاحتلال المناصب الرفيعة في الادارة والحكم بعد أن كانت حكراً على الأتراك في أواخر العهد العثماني . وأيدت

هذه الدعوة فئات اقطاعية وزعامات عشائرية وتجار مدن آملة في الاحتفاظ بامتيازاتها والحصول على مزيد من المكاسب المادية والمعنوية . واستغلت الدول الكبرى هذه الدعوة ليسهل عليها تمزيق الدولة العثمانية واقتسام ممتلكاتها واخضاع البلاد العربية لهيمنتها .

وبرزت هذه الاختلافات والتناقضات بصورة جلية في العهد الفيصلي في سورية (١٩١٨ - ١٩٢٠) عند قيام نواة دولة الوحدة العربية . واتضح أن واجهة العمل السياسي متعددة المشارب ، متضاربة الاتجاهات متباينة الولاءات والارتباطات . صحيح أن بينها فئة ذات اتجاه عروبي وحدوي ، ولكن وجد إلى جانبها فئات ذات اتجاهات اقليمية مختلفة : سورية وعراقية ولبنانية وفلسطينية وشرق أردنية . ولكل فئة من هذه الفئات انتماءات طائفية ومذهبية وقبلية . ومدينية متعارضة . وكان لبعض هؤلاء ارتباطات مع الفرنسيين ولبعضهم الآخر علاقات مع الانكليز ولغيرهم صلات مع الأمريكيين .

كانت هذه الفئات التي تشكل واجهة العمل السياسي من أعيان المدن من كبار التجار وملاكي العقارات والأراضي والموظفين ورجال الأعمال وأصحاب المهن الحرة من أطباء ومحامين وصحافيين ، وشيوخ القبائل ورؤساء الطوائف الدينية ، تؤلف طبقة أو شريحة عليا في المجتمع لا تربطها بالريف وبالفلاحين الذين يشكلون نحو ٩٠ بالمائة من السكان سوى رابطة التبعية والاستغلال . وتتنافس في ما بينها على السلطة الموزعة على أسر معينة . وبسبب تركيبها الاجتماعي هذا كانت تلك القيادات السياسية غير قادرة على توحيد صفوفها ابتداء ، وعاجزة عن خلق حركة سياسية ذات قواعد شعبية ومستعدة للتضحية في سبيل الأهداف المرسومة لها . وكان الارتباط بدولة غربية كبرى هاجس هذه القيادات من أجل تأمين المساعدات المالية والاقتصادية والتقنية للدولة الناشئة . ولم تحاول قط أن تبحث عن بديل ذاتي لهذه المساعدات . وبقي هذا الهاجس متملكاً أذهان القيادات السياسية العربية المشرقية لعدة عقود من الزمن .

ولكن هل كان بامكان القيادات ، آنفة الذكر ، أن تؤلف حركة شعبية وحدوية متينة في تلك الفترة من الزمن ؟ الواقع أن ذلك كان متعذراً بسبب التفكك الاجتماعي الذي حل بسكان البلاد والذي جعلهم ، منذ عهد بعيد ، يتوزعون قبائل وطوائف ومذاهب دينية متباينة وأقليات عرقية ولغوية متنافرة . هذا التفكك الاجتماعي لم يكن بالامكان تجاوزه أو التغلب عليه بسهولة وخلال فترة قصيرة من الزمن ، فنحن لا نزال نعاني منه حتى اليوم وبعد أن حصلت الأقطار العربية على استقلالها السياسي .

ومن الجدير بالذكر أن الحركة السياسية التي التفت حول فيصل بن الحسين بين عامي ١٩١٨ و ١٩٢٠ استمرت في قيادة العمل السياسي في أقطار المشرق العربي طوال فترة دراستنا هذه . وحملت معها ايجابيات وسلبيات نشوئها وانتماءاتها وولاءاتها المختلفة . لقد نادت بفيصل ملكاً على سورية معتمدة مبدأ « المبايعة » أي مبدأ العقد بين سلطة مركزية وسلطات

محلية تمثلها قبائل وطوائف وأسر متنفذة[1] . وكما عجزت هذه القيادات ، بحكم تركيبها الاجتماعي ، عن أن تتحول إلى حركة قومية شعبية ترمي إلى بناء دولة الوحدة الحديثة ، فقد عجزت ، فيما بعد ، لما تولت الحكم في الأقطار العربية المشرقية ، أن تبني الدولة القطرية الحديثة التي توفق بين النموذج العربي الاسلامي والنموذج الأوروبي الحديث ، والتي تزول فيها الولاءات الطائفية والقبلية وتتلاشى الانتماءات الاقليمية والارتباط بالقوى الأجنبية ، ويصبح الولاء الأقوى فيها للدولة ولمؤسساتها السياسية .

ولما خلقت الدول الاستعمارية الكيانات السياسية الجديدة في المشرق العربي في أعقاب الحرب العالمية الأولى أصبحت القيادات السياسية نفسها صاحبة السلطة والنفوذ فيها تقتسمها مع الدولة المستعمرة (حامية كانت أو منتدبة) . وما لبثت هذه القيادات أن تمسكت بالكيانات المصطنعة هذه ودافعت عنها دفاع المستميت بمختلف الأساليب والسبل . وقد أفاد منها المستعمر واعتمد عليها في مراقبة فئات المجتمع الدنيا وضبط الأمن والاستقرار . غير أنها لم تجرؤ على معاداة الدعوة إلى الوحدة العربية علناً ، لأن هذه الدعوة بقيت لها استجابات قوية في صفوف الأجيال المثقفة الناشئة ، وظلت حلماً يراود الشعوب العربية ، رغم العقبات العملية التي تحول دون تحقيقه .

وعلى صعيد آخر ، ظل الحكم الهاشمي في العراق وفي شرقي الأردن يعتبر نفسه استمراراً للثورة العربية الكبرى التي نادت بحرية العرب واستقلالهم ووحدتهم . واستمر ملوك العراق وأمير شرقي الأردن يدعون إلى الوحدة العربية دون هوادة ، مقتصرين في دعوتهم ، أول الأمر ، على الأقطار الشامية والعراق (الهلال الخصيب) ثم اتسع نطاق هذه الوحدة في مطلع الأربعينات ليشمل بقية البلاد العربية . وكانت دعوتهم هذه تلقي استجابات شعبية واسعة بمقدار ما تلقى معارضة من معظم القيادات السياسية في الأقطار العربية . إذ اعتقدت هذه القيادات أن الوحدة بزعامة الهاشميين تعني القضاء على نفوذها وسلطتها المحلية . ولذا لجأت إلى القوى العربية والأجنبية المناهضة للوحدة تستنجد بها للوقوف في وجه النشاط الهاشمي . ولم تتوان هذه الزعامات المحلية عن اتهام الدعوة الهاشمية إلى الوحدة بأنها جزء من المخططات الاستعمارية البريطانية . وأخذت هذه الزعامات على مشروعي « وحدة سورية الكبرى » و« وحدة الهلال الخصيب » اللذين نادى بهما عبدالله بن الحسين ، أمير شرقي الأردن ، ونوري السعيد ، رئيس وزراء العراق ما يلي :

١ - إن المشروعين يخدمان الأهداف البريطانية في البلاد العربية .

٢ - إن تحقيقهما على أساس النظام الملكي يخدم المصالح الأسرية الهاشمية .

(١) وجيه كوثراني ، « ملاحظات منهجية لدراسة مشروع الوحدة في الحركة العربية المشرقية ، » الفكر العربي ، العددان ١١ و١٢ (آب - أيلول / أغسطس - سبتمبر ١٩٧٩) ، ص ٥٦ ، ٥٧ و٦٠ .
ولمزيد من التفاصيل ، أنظر : C. Ernest Dawn, *From Ottomanism to Arabism: Essays on the Origins of Arab Nationalism* (Urbana, Ill.: University of Illinois Press, 1973).

٣ ـ إن تنفيذهما سيؤدي إلى عزل مصر عن دول المشرق العربي وعزل افريقية العربية عن آسيا العربية .

٤ ـ يعتبر تحقيق هذين المشروعين تدعيماً للكيانات السياسية التي خلقها الاستعمار في أعقاب الحرب العالمية الأولى .

٥ ـ قد يؤدي تحقيق هذين المشروعين إلى القضاء على الوحدة العربية الشاملة وإلى تعزيز الروح الاقليمية بين جناحي الوطن العربي : المشرق والمغرب[٢] .

وبالمقابل رأى الفريق المؤيد لهذه المشاريع الوحدوية أن أي وحدة بين قطرين عربيين أو أكثر هي خطوة مهمة على طريق الوحدة العربية الشاملة التي لا يمكن أن تتحقق إلا على مراحل . وأن ربط الوحدة باجماع العرب : شعوباً وحكومات ، القصد منه رفض فكرة الوحدة أو عرقلة تحقيقها . وتحقيق الوحدة العربية على مراحل لا بد وأن يأخذ بعين الاعتبار العوامل الجغرافية والتطور الاجتماعي والثقافي للأقطار العربية بحيث تتم وحدة الهلال الخصيب أولا فوحدة شبه الجزيرة العربية ، فوحدة وادي النيل ، فوحدة المغرب العربي . ويلي ذلك قيام الوحدة العربية الشاملة .

ومنذ منتصف الثلاثينات من هذا القرن ، حدث شرخ كبير في صفوف دعاة الوحدة العربية في المشرق العربي . إذ نادى فريق منهم بقيادة الهاشميين ، وأكد على ضرورة التعامل مع الواقع السياسي العربي والدولي تعاملاً واقعياً براغماتيا يأخذ في الحسبان المصالح المحلية والدولية في المنطقة . وكان هذا الفريق على قناعة تامة بأن من المتعذر تحقيق أي مشروع وحدوي إذا عارضته الدول الكبرى صاحبة الهيمنة والنفوذ في المنطقة . اما الفريق الآخر من الوحدويين والذي تولى قيادته أمين الحسيني مفتي فلسطين ورشيد عالي الكيلاني ، رئيس وزراء العراق ، فقد رأى أن لا أمل للعرب في دعم الدول الكبرى المهيمنة على المنطقة (بريطانيا وفرنسا) لأمانيهم في الوحدة والتحرر . وأن السبيل الوحيد إلى ذلك هو في التخلص من هيمنة هذه الدول وسيطرتها والتعاون مع الأنظمة السياسية الجديدة التي ظهرت في أوروبا بعد الحرب العالمية الأولى ، أي المانيا النازية وايطاليا الفاشية ، وبذلك وقع هذا الفريق في الفخ نفسه الذي حاول الافلات منه . والحقيقة أن عقلية هذا الفريق وتصوره للمستقبل العربي لم تختلف عن عقلية الفريق الأول وتصوره . فقد اعتقد الفريقان أن تحقيق الوحدة العربية لا يمكن أن يتم على أيدي العرب وحدهم ، ولا من خلال تنظيمات شعبية تشكل على مدى الزمن قوة ذاتية قادرة على التخلص من هيمنة الدول الكبرى والاستقلال عنها سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وثقافياً . واقتنع الفريقان أيضاً بأن التحالف مع الدول

(٢) جميل جبوري ، « نشأة فكرة جامعة الدول العربية ، » شؤون عربية ، العدد ٢٥ (آذار / مارس ١٩٨٣) ، ص ٢٠ ـ ٢١ ، وعلي محافظة ، تاريخ الأردن المعاصر : عهد الامارة ، ١٩٢١ ـ ١٩٤٦ (عمان : الجامعة الأردنية ، ١٩٧٣) .

الغربية الكبرى والحصول على معونتها المالية والاقتصادية والعسكرية هو السبيل لنيل استقلال بلادهم ووحدتها .

ولعل مقارنة بين الاتصالات والمشاريع الوحدوية التي قدمها عبدالله بن الحسين ، أمير شرقي الأردن ، ونوري السعيد ، رئيس وزراء العراق ، إلى المسؤولين البريطانيين خلال هذه الفترة ، واتصالات أمين الحسيني ، مفتي فلسطين ، ورشيد عالي الكيلاني ، رئيس وزراء العراق والمشاريع التي تقدما بها إلى دولتي المحور (المانيا وايطاليا) تفضي بنا إلى أن الفريقين سعيا إلى تحقيق الأهداف نفسها وهي حرية عرب آسيا واستقلالهم ووحدتهم بالاعتماد على التعاون مع القوى الأجنبية . لقد استعمل الفريقان الحجج نفسها في تبرير مطالبهم السياسية ، ولجآ إلى الأساليب والمحاولات نفسها في تعاملها مع الدول الكبرى المتحالفين معها ، منها أسلوب الحوار مع كل دولة اعتماداً على مبدأ « خذ وطالب » ومنها محاولة التوفيق بين المصالح الشخصية والقومية والأجنبية . ولعل دراسة المذكرات التي بعث بها الأمير عبدالله بن الحسين ونوري السعيد إلى المسؤولين البريطانيين بين سنتي ١٩٣٦ و ١٩٤٥ وتلك التي بعث بها شكيب ارسلان وأمين الحسيني ورشيد عالي إلى المسؤولين الايطاليين والالمان تؤكد هذه النتيجة . وعلى أي حال ، فقد فشل الفريقان في الحصول على وعد رسمي من أي دولة من الدول الحليفة أو من دول المحور بتأييد أو دعم أي وحدة بين قطرين عربيين أو أكثر . وكانت حصيلة المساعي والجهود مع الدول الحليفة تأييد بريطانيا لقيام جامعة الدول العربية التي لم ترض طموحات أي فريق من دعاة الوحدة العربية .

وتدل وثائق الارشيفات السياسية في بريطانيا وفرنسا والمانيا على عدم قناعة هذه الدول بالحجج العربية التي سيقت لدعم المطالب العربية في الوحدة . كما تشير هذه الوثائق بوضوح إلى التزام هذه الدول بالمبدأ الاستعماري العتيد « فرق تسد » ، شعوراً منها بأن الوحدة السياسية بين الأقطار العربية قد تؤدي إلى قيام دولة ذات نفوذ سياسي قوي لا بد وأن تقف في يوم من الأيام في وجه اطماع هذه الدول في المنطقة .

اما في المغرب العربي ، فقد انشغلت الحركات السياسية المناهضة لفرنسا بالمشكلات المحلية التي خلقتها سلطات الاحتلال والحماية الفرنسية . وخاضت معركة ضارية في سبيل الحفاظ على هوية شعوبها العربية ـ الاسلامية ، والدفاع عن وجودها ، والوقوف في وجه موجات الاستيطان الأوروبي . وإذا استثنينا جمعية نجم الشمال الافريقي التي ضمت عناصر من جميع الأقطار المغربية وجعلت من أهدافها تحرير هذه الأقطار من الاحتلال الفرنسي وتوحيدها ، فقد اقتصر التعاون بين هذه الحركات الوطنية المغربية على التعبير عن التضامن بينها كلما تعرضت احداها لتدابير القمع والاضطهاد . اما اتصالها بالمشرق العربي فقد كان ضعيفاً . ولعب شكيب ارسلان دوراً مهماً في توجه هذه الحركات توجهاً عربياً اسلامياً . وكان لفترة طويلة حلقة الوصل بينها وبين الحركات الوطنية المشرقية .

واعتمدت الدول الكبرى التي سيطرت على الوطن العربي ، خلال فترة دراستنا

سياسة معادية للوحدة العربية ، كانت سافرة لدى فرنسا وغامضة لدى ايطاليا والمانيا . فقد استهدفت السياسة الفرنسية في سورية ولبنان تمزيق وحدة هذين القطرين بخلق كيانات سياسية صغيرة ، كل منها يمثل طائفة أو أقلية أو مذهباً دينياً . ومنحت هذه الكيانات دساتير وحكومات وبرلمانات خاصة بكل منها . وخططت حدودها ، وشجعت النعرات الطائفية والخلافات المذهبية والمنازعات العشائرية والأقليات العرقية ، بحجة حماية هذه الطوائف والأقليات . وحاربت كل اتجاه أو تيار وحدوي بكل الوسائل والأساليب . اما في أقطار المغرب العربي ، فقد حرصت فرنسا على عزل هذه الأقطار عزلاً تاماً عن المشرق العربي وعن التيارات القومية المتنامية فيه . وعملت على تمزيق وحدتها البشرية والثقافية بعزل القبائل البربرية عن بقية السكان العرب ، وإحياء التاريخ القديم لاثبات هويتها المصطنعة ، وارسال حملات التبشير لتنصيرها والقضاء على انتمائها العربي الاسلامي ، واخراجها من دائرة الشريعة الاسلامية بغرض العرف والتقاليد القبلية بديلاً عنها . وكما فعلت في لبنان حيث نشطت في التنقيب عن الآثار القديمة بحثاً عن هوية فينيقية مندثرة ، كذلك فعلت في أقطار المغرب العربي لقطع صلات البربر بحضارتهم العربية الاسلامية وبتر ارتباطهم بتراثهم الديني . وحاربت السلطات الفرنسية اللغة العربية وشجعت استخدام اللهجات العامية بما فيها البربرية ، بعد أن بذل المستشرقون جهوداً مضنية لاحياء هذه اللهجات وكتابتها بالحروف اللاتينية . وفتحت ، في الوقت نفسه ، الباب امام المثقفين العرب لاستعمال اللغة الفرنسية فقط ، باعتبارها أداة الثقافة والتعليم والشرط اللازم للعمل في أجهزة الدولة والمؤسسات الخاصة . وحاولت تشويه الحضارة العربية الاسلامية والتقليل من أهميتها في تاريخ الحضارة الانسانية . ولجأت إلى مراكز البحث العلمي ذات الأهداف الاستعمارية لتحقيق هذا الغرض . وتبارى الباحثون من المستشرقين وغيرهم في تشويه التاريخ العربي الاسلامي وتحقير العرب وتقليص دورهم الحضاري إلى دور الحافظ لحضارة اليونان والرومان الناقل لها فحسب وتجاهل الابداع العربي والمساهمة العربية في نمو الحضارة الانسانية وتقدم البشرية . وسعت فرنسا إلى الاعتماد على الأقليات اليهودية في المغرب العربي وتسخيرها لخدمة أغراضها الاستعمارية فأثارت بذلك حفيظة السكان العرب ، وقدمت هذه الأقلية لقمة سائغة للحركة الصهيونية .

وكان من نتائج هذه السياسة الاستعمارية الفرنسية انقسام الحركة القومية العربية إلى حركات وطنية قطرية انشغلت بالكفاح السياسي في كل قطر على حدة . كما نجم عنها تشويه التطور الطبيعي للهياكل الاجتماعية - الاقتصادية في الأقطار الواقعة تحت سيطرتها . فبدلاً من تطور قوى الانتاج وعلاقاته من شكلها الزراعي - الرعوي - الحرفي التقليدي إلى شكل زراعي - صناعي - تجاري حديث ، تحولت هذه الأقطار إلى التخصص في انتاج المواد الخام وتصديرها إلى فرنسا ، وتحولت إلى أسواق المنتجات الفرنسية . وأصبح اقتصادها تابعاً للاقتصاد الفرنسي[3] . ونشأت عن هذه السياسة مؤسسات وقوى اجتماعية في كل قطر تخدم

(٣) سعدالدين إبراهيم ، « الأبعاد الاجتماعية للوحدة الاقتصادية العربية ، » **الفكر العربي** ، السنة ٢ ، =

أهداف فرنسا وترتبط بها في تبعية ثقافية ونفسية .

اما ايطاليا ، فقد مارست في ليبيا والصومال واريترية سياسة استعمارية مماثلة لسياسة فرنسا في الأقطار المغربية الأخرى . ولم تتوان عن اتخاذ مختلف الوسائل للقضاء على الهوية العربية الاسلامية للشعوب الليبية والصومالية والاريترية وتمزيق جبهاتها الداخلية ، ومحاربة لغتها العربية ، ومسخ تاريخها وربط بلادها رسمياً بالمملكة الايطالية واعتبارها جزءاً لا يتجزأ منها ، وعزلها عن بقية الأقطار العربية والاعتماد على الأقلية اليهودية لضرب الشعب الليبي وتفتيت وحدته .

وعلى صعيد موقف ايطاليا العلني من الوحدة العربية اتخذت وسائل الاعلام الايطالية موقفاً مؤيداً لها ، بينما بذلت الحكومة الايطالية جهوداً كبيرة لدى حليفتها المانيا النازية للحيولة دون اصدار بيان أو وعد رسمي من جانب المانيا أو من جانب دولتي المحور يعترف بحق العرب في بناء وحدتهم . وحرصت على الحصول على اعتراف رسمي من المانيا بأن البلاد العربية تقع في نطاق المجال الحيوي الايطالي ، وقد حصلت عليه فعلاً وبقيت متمسكة به حتى استسلمت للحلفاء سنة **١٩٤٣** .

ولم تختلف المانيا في موقفها المبدأي من الوحدة العربية عن مواقف فرنسا وايطاليا وغيرهما من الدول الاستعمارية . إذ لم تكن معنية بالأماني القومية العربية في الوحدة إلا بمقدار ما يساعد أو يعيق مجهوداتها الحربية ، وبحيث لا يتعارض والالتزامات التي قطعتها لحكومة فيشي الفرنسية وحليفتها ايطاليا وصديقتها اسبانيا . ولذا لم تقدم الحكومة الالمانية على قطع أي عهد لأصدقائها من القوميين العرب يتضمن اعترافها بوحدة البلاد العربية خوفاً من تغير سياسة حكومة فيشي التي وقفت على الحياد من النزاع الدولي الدائر منذ اعلان الهدنة الفرنسية - الالمانية في حزيران / يونيو سنة **١٩٤٠** ، وخشية من اثارة حفيظة ايطاليا التي نالت وعداً من المانيا باعتبار البلاد العربية ضمن المجال الحيوي لايطاليا . وكان حرص المانيا على الحفاظ على حياد تركيا عاملاً آخر في اتخاذ هذا الموقف المتحفظ من الأماني القومية العربية .

وخلاصة القول إن دراسة مواقف بعض الدول الكبرى من الوحدة العربية بين عامي **١٩١٩** و**١٩٤٥** تؤكد لنا حقيقة أساسية ، وهي أن الوحدة العربية مشروع سياسي واقتصادي وثقافي خطير ليس في صالح أي دولة كبرى تحقيقه ، لأن تحقيقه يعني قيام دولة عربية قوية ومنافسة خطيرة لهذه الدول ، بسيطرتها على ممرات مهمة في قلب العالم ، ولامتلاكها طاقات بشرية ومادية هائلة تحد من اطماع تلك الدول وطموحاتها . كما تثبت لنا حقيقة أخرى ، وهي أن هذه الوحدة لا يمكن أن تتحقق إلا بارادة العرب وعزمهم وتصميمهم لأنها تعنيهم وحدهم أولاً وأخيراً . فهي سبيلهم إلى الأمن والاستقرار والتقدم والقوة والازدهار . وحالة التجزئة التي يعيشونها اليوم لن تفضي بهم إلا إلى مزيد من الضعف والاضطراب والتخلف والعيش على هامش التاريخ .

= العددان ١١ و١٢ (آب - أيلول / أغسطس - سبتمبر **١٩٧٩**) ، ص ٧٣ .

المَــرَاجِعُ

١ ـ العربيـة

كتب

الابراهايمي، محمـد البشير (محرر). **سجل المؤتمر الخامس لجمعية العلماء المسلمين الجـزائريـين المنعقد سنة ١٩٣٥**. قسنطينة: المطبعة الاسلامية الجزائرية، ١٩٣٥.

ابن بشر، عثمان. **عنوان المجد في تاريخ نجد**. الرياض: وزارة المعارف السعودية، ١٩٦٠.

ابن خلدون، أبو زيد عبدالرحمن بن محمد. **كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيـام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الاكبر**. القاهرة: بولاق، ١٢٨٤هـ. ٧ ج.

ابن عبدالوهاب، عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ. **فتح المجيد: شـرح كتاب التـوحيد**. تحقيق محمـد الفقي. ط ٤. القاهرة، ١٣٦٢ هـ.

ابن عبدالوهاب، محمد. **في عقائد الاسلام**. بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٨١.

ــ **لمع الشهاب في سيرة محمد بن عبدالوهاب**. تحقيق أحمد مصطفى أبو حاكمة. بيروت: دار الثقافة، ١٩٦٧. ٢٣١ ص.

ابن غنام، حسين. **تاريخ نجد**. تحقيق ناصرالدين الاسد. القاهرة: مطبعة المدني، ١٩٦١.

الاتحاد العربي في القـاهـرة، نشـأته، نـظامه واعمـاله منـذ تأسيسه في ٢٥ (مايـو ـ ايار) ١٩٤٢ لغـاية ١٩٤٥. القاهرة: شركة مصطفى البابي الحلبي واولاده، ١٩٤٦.

الاتحاد النسائي المصري: المؤتمر النسائي الشرقي. القاهرة، ١٩٣٨.

الاحسائي، محمد بن عبدالله. **تحفة المستفيد بتاريخ الاحساء في القديم والجديـد**. الريـاض: مطابع الرياض، ١٩٦٠.

الارسوزي، زكي. **المجلدات الكاملة**. دمشق: مطابع الادارة الساسية، ١٩٧٢ ـ ١٩٧٦. ٦مج.

الأزرق، مغنية. **نشوء الطبقات في الجزائر: دراسة في الاستعمار والتغيير السياسي**. ترجمة سمير كرم. بيروت: مؤسسة الابحاث العربية، ١٩٨٠.

اسحق، اديب. **منتخبات**.

الألوسي، شهاب الدين محمود. **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**. القاهرة: المطبعة المنيرية، ١٣٤٥ هـ. ٣٠ ج.

أمين، جلال أحمد. **المشرق العربي والغرب: بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩. ١٦٨ ص.

أوزيغان، عمار. **الجهاد الأفضل**. ط ٢. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٤.

بركات، سليم. **الفكر القومي وأسسه الفلسفية عند زكي الارسوزي** دمشق: جامعة دمشق، ١٩٧٩.

البلهوان، علي. **تونس الثائرة**. القاهرة: لجنة تحرير المغرب العربي، ١٩٥٤.

بن الخوجه، محمد الحبيب. **يهود المغرب العربي**. القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٣.

بن الشريف، البشير. **اضواء على تاريخ تونس الحديث**.

بن عاشور، محمد الفاضل. **الحركة الادبية والفكرية في تونس**. محاضرات القاها على طلبة قسم الدراسات الادبية واللغوية، ١٩٥٥. القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٦.

بن عبدالكريم، محمد. **حمدان بن عثمان خوجه الجزائري ومذكراته**. بيروت: دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٧٢.

بوحوش، عمار. **العمال الجزائريون في فرنسا**. ط ٢. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٧٩.

بورقيبة، الحبيب. **حياته وجهاده**.

ـ **مقالات صحفية**.

بوعياد، الحسن. **الحركة الوطنية والظهير البربري سنة ١٩٣٠**. الدار البيضاء: دار الطباعة الحديثة، ١٩٧٩.

بيرك، جاك وآخرون. **الخطابي وجمهورية الريف**. ترجمة دار ابن رشد للطباعة والنشر. بيروت: دار ابن رشد، ١٩٨٠.

تاريخ الحركة الوطنية التونسية، وثائق. تونس: دار العمل للنشر، ١٩٧٩.

وثائق ٢: **الدستور الجديد ازاء المحنة الأولى، ١٩٣٤ - ١٩٣٦**.

وثائق ٣: **الدستور الجديد والجبهة الشعبية بفرنسا، ١٩٣٦ - ١٩٣٨**.

تشرشل، ونستون. **مذكرات**.

التميمي، عبدالجليل. **بحوث ووثائق في التاريخ المغربي: تونس، الجزائر، ليبيا من ١٨١٦ - ١٨٧١**. تقديم روبار منتران. تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٧٢. ٣٥٨ ص.

توما، اميل. **تاريخ مسيرة الشعوب العربية الحديث**. بيروت: دار الفارابي؛ دار الادب والثقافة، ١٩٧٩. ٢٥١ ص.

ثامر، الحبيب. **هذه تونس**. القاهرة: مكتب المغرب العربي، ١٩٤٨.

الثعالبي، عبد العزيز. **تونس الشهيرة**. ترجمه وقدمه سامي الجندي. بيروت: دار القدس، ١٩٧٥.

الجادرجي، كامل. **مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠. ٦٨٧ ص.

جامعة الدول العربية. **محاضر اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام**. القاهرة: المطبعة الاميرية ببولاق، ١٩٤٦.

الجزائري، مسعود مجاهد. **الجزائر الحرة**. القدس: مطابع دار الايتام الاسلامية الصناعية، [د.ت.]. ٣٢٨ ص.

جغلول، عبدالقادر. **تاريخ الجزائر الحديث: دراسة سوسيولوجية**. ترجمة فيصل عباس. بيروت: دار الحداثة، ١٩٨١.

جلسبي، جوان. **ثورة الجزائر**. ترجمة عبد الرحمن ابو طالب. القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، [د.ت.].

حداد، عثمان كمال. **حركة رشيد عالي الكيلاني سنة ١٩٤١**. صيدا: المكتبة العصرية، [١٩٥-]. ١٨٣ ص.

الحسني، عبدالرزاق. **الأسرار الخفية في حركة سنة ١٩٤١ التحررية**. ط ٣. صيدا: مطبعة العرفان، ١٩٧١. ٣٧٢ ص.

ـ **تاريخ الوزارات العراقية**. بيروت: مطبعة دار الكتب، ١٩٧٨. ٦ ج.

ـ **العراق في دوري الاحتلال والانتداب**. صيدا: مطبعة العرفان، ١٩٣٥. ٢ ج.

حسين، محمد محمد. **الاتجاهات الوطنية في الادب المعاصر**. ط ٢. القاهرة: مكتبة الآداب، ١٩٥٦. ٢ ج.

حقي، احسان. **تونس العربية**. بيروت: دار الثقافة، ١٩٦١. ٣٠٠ ص. (المكتبة المغربية، ٣)

ـ **الجزائر العربية، أرض الكفاح المجيد**. بيروت: المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، ١٩٦١. ٣١١ ص.

الحكيم، حسن. **مذكراتي: صفحات من تاريخ سورية الحديث، ١٩٢٠ - ١٩٥٨**. بيروت: دار الكتاب الجديد، ١٩٦٥. ٢ ج.

ـ **الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية في العهدين العربي الفيصلي والانتداب الفرنسي ١٩١٥ - ١٩٤٦**. بيروت: دار صادر، ١٩٧٤.

الحكيم، سامي. **ميثاق الجامعة والوحدة العربية**. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٦. ٢٧١ ص.

الحكيم، يوسف. **سورية والانتداب الفرنسي**. بيروت: دار النهار، ١٩٨٣. ٣٥٦ ص.

حنا، عبدالله. **الحركة العمالية في سورية ولبنان، ١٩٠٠ - ١٩٤٥**. دمشق: دار دمشق، ١٩٧٣. ٥١٩ ص.

حوراني، البرت. **الفكر العربي في عصر النهضة، ١٧٩٨ - ١٩٣٩**. ترجمة كريم عزقول. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٦٨. ٤٧٢ ص.

خالد، احمد. **الطاهر حداد والبيئة التونسية في الثلث الأول من القرن العشرين**. تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٦٧. ٤٣٣ ص.

خباز، حنا وجورج حداد. **فارس الخوري: حياته وعصره**. بيروت: مطبعة صادر ريحاني، ١٩٥٢.

خدوري، مجيد. **المسألة السورية: بحث في نشوء وتطور الحركة القومية في الشرق العربي قبل الحرب والنضال بينها وبين الاستعمار في سوريا بعد الحرب**. بيروت: مطبعة ام الربيعين، ١٩٣٤.

الخزفي، صالح. **الجزائر والاصالة الثورية**. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٧٧. ٧٤٠ ص.

الخطيب، أحمد. **الثورة الجزائرية: دراسة وتاريخ**. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٨. ٢٥٤ ص.

خوري، اميل وعادل اسماعيل. **السياسة الدولية في المشرق العربي منذ سنة ١٧٨٩ الى سنة ١٩٥٨**. بيروت: دار النشر للسياسة والتاريخ، ١٩٥٩ - ١٩٦٤. ٤ ج.

الدجاني، أحمد صدقي. **الحركة السنوسية: نشأتها ونموها في القرن التاسع عشر**. بيروت: دار لبنان للطباعة والنشر، ١٩٧٦. ٣١٣ ص.

الدرة، محمود. **الحرب العراقية البريطانية، ١٩٤١**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٩. ٤٧٨ ص.

درمونه، يونس. **تونس بين الاتجاهات**. القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٥٣. ٢١٩ ص. (مكتب تونس الحرة)

ـ **تونس بين الحماية والاحتلال**. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٥٣. ١٥١ ص. (مكتب تونس الحرة)

دروزة، محمد عزة. **حول الحركة العربية الحديثة: تاريخ ومذكرات وتعليقات**. صيدا: المطبعة العصرية، ١٩٥٠ - ١٩٥١. ٦ ج.

ـ **الوحدة العربية**. مباحث في معالم الوطن العربي الكبير ومقومات وحدته والعقبات التي يجب أن يسار فيها إلى تحقيقها. بيروت: المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، ١٩٥٧. ٧٢١ ص.

دندشلي، مصطفى. **حزب البعث العربي الاشتراكي، ١٩٤٠ - ١٩٦٣: مساهمة في نقد الحركات السياسية في الوطن العربي**. ج ١. ترجمة يوسف جباعي. بيروت: المؤلف، ١٩٧٩. ٣٩٩ ص.

الرافعي، عبدالرحمن. **ثورة سنة ١٩١٩: تاريخ مصر القومي من سنة ١٩١٤ - ١٩٢١**. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٦. ٢ ج.

ـ **عصر محمد علي**. ط ٤. القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٢.

رضوان، أروى طاهر. **اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية ودورها في العمل السياسي المشترك**. بيروت: دار النهار، ١٩٨٣. ٢٦١ ص.

الركيبي، عبدالله. **قضايا عربية في الشعر الجزائري المعاصر**. ط ٣. تونس: الدار العربية للكتاب، ١٩٧٧.

الروسان، ممدوح. **العراق وقضايا الشرق العربي القومية، ١٩٤١ - ١٩٥٨**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩. ٣٢٥ ص.

الريس، منير. **الكتاب الذهبي للثورات العربية، حرب العراق عام ١٩٤١**. دمشق: مطابع الف با. ١٩٧٧.

ـ **الكتاب الذهبي للثورات الوطنية في المشرق العربي**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٩ - ١٩٧٧. ٣ ج.

زريق، قسطنطين. **الوعي القومي، نظرات في الحياة القومية المتفتحة في الشرق العربي**. ط ٢. بيروت: دار المكشوف، ١٩٢٥.

زعيتر أكرم. **يوميات أكرم زعيتر: وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، ١٩١٨ - ١٩٣٩**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٩.

ـ **يوميات اكرم زعيتر: الحركة الوطنية الفلسطينية، ١٩٣٥ - ١٩٣٩**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠. ٦٦٠ ص.

زويا، لبيب. **الحزب القومي الاجتماعي: تحليل وتقييم**. ترجمة ومناقشة ونقد جوزيف شويري. بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٣. ٢٧١ ص.

زيادة، نقولا. **محاضرات في تاريخ ليبيا: من الاستعمار الايطالي الى الاستقلال**. القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، قسم الدراسات التاريخية والجغرافية، ١٩٥٨. ٢٧٣ ص.

زين، زين نور الدين. **الصراع الدولي في الشرق الاوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان**. بيروت: دار النهار، ١٩٧٠. ٣٢٨ ص.

سعاده، انطون. **التعاليم السورية القومية الاجتماعية**: مبادىء الحزب السوري القومي الاجتماعي وغايته، **مشروحة بقلم الزعيم**. بيروت، ١٩٣٤.

سعدالله، ابو القاسم. **الحركة الوطنية الجزائرية**. بيروت: دار الآداب، ١٩٦٩ - ١٩٧٥. ٣ ج.

ج ١: ١٨٣٠ - ١٩٠٠.

ج ٢: ١٩٠٠ - ١٩٣٠.

ج ٣: ١٩٣٠ - ١٩٤٥.

- **الحركة الوطنية الجزائرية**. ج ٣: ١٩٣٠ - ١٩٤٥. ط ٢. القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٧. ٢٣٥ ص.

سعيد، أمين. **الثورة العربية الكبرى**. القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٩٣٤. ٣ ج.

- **الدولة العربية المتحدة**. القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٩٣٤ - ١٩٣٦. ٣ ج.

السعيد، نوري. **استقلال العرب ووحدتهم: مذكرة في القضية العربية مع اشارة خاصة الى فلسطين ومقترحات رامية إلى حل نهائي مربوط بها نصوص جميع الوثائق المتعلقة بالقضية**. بغداد: [د. ت.]، ١٩٤٨.

السنوسي، محمد. **الرحلة الحجازية**. تحقيق علي الشنوفي. تونس: الشركة التونسية للتوزيع، ١٩٧٨.

السويدي، توفيق. **مذكراتي: نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية**. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٦٩. ٦٤٧ ص.

السيد، احمد لطفي. **تأملات في الفلسفة والادب والسياسة والاجتماع**. القاهرة: دار المعارف، ١٩٤٦. ١٣٩ ص.

السيد، جلال. **حزب البعث العربي**. بيروت: دار النهار، ١٩٧٣. ٣١٦ ص.

شبيكة، مكي. **السودان في قرن، ١٨١٩ - ١٩١٩**. القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٦١.

- **وادي النيل بين ثورتين: المهدية والعرابية**. الخرطوم: جامعة الخرطوم، ١٩٦٥.

شقير، نعوم. **جغرافية وتاريخ السودان**. بيروت: دار الثقافة، ١٩٦٧. ١٣٩٥ ص.

الشقيري، احمد. **الجامعة العربية كيف تكون جامعة وكيف تصبح عربية**. تونس: دار بو سلامة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٧٩. ٤٠٤ ص.

شهاب، مفيد. **جامعة الدول العربية وميثاقها وانجازاتها**. القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨. ٤٠٢ ص.

الشهابي، مصطفى. **القومية العربية: تاريخها وقوامها ومراميها**. محاضرات القاها على طلبة المعهد، ١٩٥٨. القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٩. ٣٦٤ ص.

الشوكاني، محمد بن علي. **البدر الطالع بمحاسن ما بعد القرن السابع**. ج ٢. القاهرة: مطبعة السعادة، ١٣٤٨ هـ.

- **الدر النضيد في اخلاص كلمة التوحيد**. القاهرة: المطبعة المنيرية، ١٣٥١ هـ.

- **القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد**. القاهرة: مطبعة البابي الحلبي، ١٣٤٧ هـ.

- **السيل الجرار المتدفق على حدائق الازهار**. القاهرة: المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية، ١٩٧٠.

شوكت، ناجي. **أوراق ناجي شوكت، رسائل ووثائق: دراسة في تاريخ العراق الحديث والمعاصر** تقديم وتحقيق محمد انيس ومحمد حسين الزبيدي. بغداد: مطبعة الجامعة، ١٩٧٧. ٣١٢ ص.

- **سيرة وذكريات ثمانين عاما، ١٨٩٤ - ١٩٧٤**. ط ٣. بيروت: دار الكتب، ١٩٧٧.

الصباغ، صلاح الدين. **فرسان العروبة في العراق**. بغداد: الشباب العربي، ١٩٥٦. ٣٠٢ ص.

صبيح، محمد. **بطل لا ننساه: عزيز المصري وعصره**. بيروت: منشورات المكتبة العصرية، ١٩٧١. ٣٢٩ ص.

- **فؤاد الأول**. القاهرة: عيسى البابي الحلبي، [د.ت.]. ١٦٩ ص.

الصلح، سامي. **احتكم إلى التاريخ**. سجل الوقائع وجمعها سليم واكيم. بيروت: دار النهار، ١٩٧٠. ٢١٠ ص.

الصليبي، كمال. **تاريخ لبنان الحديث**. ط ٤. بيروت: دار النهار، ١٩٧٨.

طربين، احمد. **الوحدة العربية بين ١٩١٦ و١٩٤٥: بحث في تاريخ العرب الحديث منذ قيام الثورة العربية حتى نشوء جامعة الدول العربية**. القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية العليا، ١٩٥٩. ٤١٩ ص.

طلاس، مصطفى. **الثورة العربية الكبرى**. دمشق: مجلة الفكر العسكري، ١٩٧٨. ٧٩٩ ص.

الطهطاوي، رفاعة رافع. **الأعمال الكاملة لرفاعة رافع الطهطاوي**. دراسة وتحقيق محمد عمارة. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٣.

- **مناهج الألباب المصرية في مباهج الآداب العصرية**. ط ٢. القاهرة: مطبعة شركة الرغائب، ١٩١٢. ٤٥٠، ٢٨ ص.

ظبيان، محمد تيسير. **الملك عبدالله كما عرفته: مذكرات ووثائق وبيانات هامة عن حياة الفقيد**. عمان: المطبعة الوطنية ومكتبتها، ١٩٦٧. ٢٩٣ ص.

عازوري، نجيب. **يقظة الأمة العربية**. تعريب وتقديم احمد ابو ملحم. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٨. ٢٢٩ ص.

العاصي، محمد سعيد. **صفحة من الأيام الحمراء**. عمان: المطبعة الوطنية، ١٩٢٨.

عبدالحميد، محسن. **الألوسي مفسراً**. بغداد: مطبعة المعارف، ١٩٦٨. ٣٧٢ ص.

عبدالرحمن، عواطف. **مصر وفلسطين**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٠. ٣٣٦ ص.

عبدالله بن الحسين. **الأمالي السياسية**. عمان: مطبعة خليل نصر، ١٩٣٨.

عبده، علي ابراهيم وخيرية قاسمية. **يهود البلاد العربية**. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث، ١٩٧١. ٣١١ ص.

عبيد، سلامة. **الثورة السورية الكبرى، ١٩٢٥ - ١٩٢٧ على ضوء وثائق لم تنشر**. بيروت: [د. ن.]، ١٩٥١.

عطار، أحمد عبدالغفور. **محمد بن عبدالوهاب**. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧١. ١٦٠ص.

عفلق، ميشيل. **في سبيل البعث**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٥٩. ٢٥٢ص.

العقاد، صلاح. **ليبيا المعاصرة**. القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٠. ١٦٥ ص.

- **المغرب العربي: الجزائر، تونس، المغرب الأقصى**. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٦.

العلايلي، عبدالله. **دستور العرب القومي**. بيروت: مكتبة العرفان، ١٩٤١. ٢٠٠ ص.

علم الدين، وجيه. **العهود المتعلقة بالوطن العربي، ١٩٠٨ - ١٩٢٢**. بيروت: دار الكتاب الجديد، ١٩٦٥. ٣٣٦ص.

علوبة، محمد علي. **مبادىء في السياسة المصرية**. القاهرة، ١٩٤٢.

عماره، محمد. **العروبة في العصر الحديث: دراسات في القومية والأمة**. القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٦٧. ٣٨٤ص.

العمري، خيري. **يونس السبعاوي: سيرة سياسي عصامي**. ط ٢. بغداد: دار الرشيد، ١٩٨٠.

عودة، جهاد. **تونس... مسألة العروبة وقضايا السياسة**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٧٩.

العياش، محمد. **الايضاحات السياسية**.

غرايبة، عبدالكريم. **تاريخ افريقية العربية، ١٩١٨ - ١٩٥٨**. دمشق: جامعة دمشق، ١٩٦٠. ٢٩٦ص.

غربال، محمد شفيق. **تاريخ المفاوضات المصرية - البريطانية**. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٢.

الغصين، فائز. **مذكراتي عن الثورة العربية**. دمشق: مطبعة ابن زيدون، ١٩٣٩. ٢٧٢ ص.

فارس، محمد خير. **تنظيم الحماية الفرنسية في المغرب، ١٩١٢ - ١٩٣٩**. دمشق؛ بيروت: الشركة الحديثة لتوزيع الكتب والمطبوعات، ١٩٧٢. ٥١٠ ص.

الفاسي، علال. **حديث المغرب في المشرق**. القاهرة: المطبعة العالمية، ١٩٥٦. ٢٠٢ص.

ـــ **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**. طنجة: عبدالسلام جسوسي، ١٩٤٨. ٤٧٥ص.

ـــ **السياسة البربرية في مراكش**.

ـــ **المغرب العربي منذ الحرب العالمية الأولى**. القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٥.

فريد، محمد. **تاريخ الدولة العلية العثمانية**. ط ٣. القاهرة: مطبعة التقدم، ١٩١٢.

فيشر، هربرت. **تاريخ اوروبا في العصر الحديث (١٧٨٩ - ١٩٥٠)**. ترجمة احمد نجيب هاشم ووديع الضبع. ط ٤. القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٤.

فيضي، سليمان. **في غمرة النضال: مذكرات**. بغداد: شركة التجارة والطباعة، ١٩٥٦.

قاسمية، خيرية. **الحكومة العربية في دمشق بين ١٩١٨ - ١٩٢٠**. القاهرة: دار المعارف، ١٩٧١. ٣١٨ص. (مكتبة الدراسات التاريخية)

القاوقجي، فوزي. **مذكرات فوزي القاوقجي، ١٩١٢ - ١٩٣٢**. اعداد خيرية قاسمية. بيروت: دار القدس، ١٩٧٥. ٢ ج.

قدري، احمد. **مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى**. دمشق: مطابع ابن زيدون، ١٩٥٦. ٣٨٨ ص.

قرقوط، ذوقان. **تطور الحركة الوطنية في سورية، ١٩٢٠ - ١٩٣٩**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٥. ٣٢٠ ص.

القصيمي، عبدالله. **الثورة الوهابية**. القاهرة: المطبعة الرحمانية، ١٩٣٦. ١٤٠ص.

كامل، مصطفى. **المسألة الشرقية**. القاهرة: [د. ن.]، ١٨٩٨.

كبه، محمد مهدي. **مذكراتي في صميم الأحداث، ١٩١٨ - ١٩٥٨**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٥. ٤٤٦ ص.

الكتاب الأبيض الأردني. عمان، ١٩٤٧.

الكواكبي، عبدالرحمن. **سجل مذكرات جمعية أم القرى، أو مؤتمر النهضة الاسلامية المنعقد في مكة سنة ١٣١٦**. جمعه السيد الفراتي ونشر في المجلس الخامس من مجلة المنار الاسلامية بمصر سنة ١٣٢٠. القاهرة: ادارة المنار، ١٩٠١ - ١٩٠٢. ١١٢ ص.

كوثراني، وجيه. **الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، ١٨٦٠ - ١٩٢٠: مساهمة في دراسة أصول تكوينها التاريخي**. ط ٢. بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٧٨.

الكيالي، عبدالرحمن. **المراحل في الانتداب الفرنسي وفي نضالنا الوطني من عام ١٩٢٦ - حتى نهاية عام ١٩٣٩**. حلب: مطبعة الضاد، ١٩٥٨ - ١٩٦٠. ٤ ج.

الكيالي، عبدالوهاب. **تاريخ فلسطين الحديث**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٠. ٤٧٢ ص.

لاشين، عبدالخالق محمد. **سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية حتى سنة ١٩١٤**. القاهرة: دار المعارف، ١٩٧١. ٣٠٤ ص. (مكتبة التاريخ العربي الحديث)

لاندو، روم. **تاريخ المغرب في القرن العشرين**. ترجمة نقولا زياده. بيروت: دار الثقافة، ١٩٦٣. ٦٣٨ص.

اللجنة الشرقية للدفاع عن المغرب. **فرنسا وسياستها البربرية في المغرب الاقصى: تقرير مقدم إلى المؤتمر الاسلامي العام وجميع مسلمي العالم من اللجنة الشرقية للدفاع عن المغرب**. مصدرة بكلمة لمحمد المكي الناصري. [د. م.]: اللجنة، ١٩٣٠. ٩٢ ص.

ماركس، كارل. **حول الهند والجزائر**. تعريب شريف الدشوني. بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨٠.

محاضر جلسات اللجنة الفرعية السياسية لوضع مشروع ميثاق لجامعة الدول العربية.

محافظة، علي. **الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة، ١٧٩٨ - ١٩١٤: الاتجاهات الدينية والسياسية والاجتماعية والعلمية**. ط ٣. بيروت: الدار الاهلية للنشر والتوزيع، ١٩٨٠.

ـــ **تاريخ الاردن المعاصر: عهد الامارة، ١٩٢١ - ١٩٤٦**. عمان: الجامعة الاردنية، ١٩٧٣. ٢٢٣ ص.

ـــ **العلاقات الالمانية - الفلسطينية، ١٨٤١ - ١٩٤٥**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١.

المدني، أحمد توفيق. **حياة كفاح: مذكرات، ١٩٠٥ - ١٩٥٤**. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٧٣. ٢ ج.

مشاقة، مخائيل. **مشهد العيان بحوادث سورية ولبنان**. تحقيق ملحم خليل، وعبدو اندراوس وحنا شخاشيري. القاهرة: [د. ن.]، ١٩٠٨. ٢٠٠ ص.

مشتاق، طالب. **أوراق ايامي، ١٩٠٠ - ١٩٥٨**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٨ - ١٩٦٩. ٢ ج.

مصر. **مضابط مجلس الشيوخ المصري**. القاهرة: المطبعة الاميرية ببولاق، ١٩٤٣.

مكتب الاخبار التونسية. **الحملة الصليبية على الاسلام في شمال افريقيا، مسألة تجنيس المسلمين بالجنسية الفرنسية**. القاهرة: المطبعة السلفية، ١٣٥٢ هـ.

منتخبات المؤيد.

المهدي، الصادق. **يسألونك عن المهدية**. بيروت: دار القضايا، ١٩٧٥. ٢٥٢ ص.

المؤتمر البرلماني العالمي للبلاد العربية والاسلامية للدفاع عن فلسطين، القاهرة، ٧ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٣٨. **خطب حفلة الافتتاح الكبرى للمؤتمر... وقرارات المؤتمر واعضاء الوفود**. القاهرة: مطبعة عباس عبدالرحمن، ١٩٣٨. ٢، ١٥٠ ص.

المؤتمر العربي القومي، بلودان، ١٩٣٧. **المؤتمر العربي القومي في بلودان، ١٩٣٧**. عني بجمعه وتدقيقه فؤاد خليل مفرج. دمشق: [د. ن.]، ١٩٣٧. ٨٧ ص.

موسى، سليمان. **تأسيس الامارة الاردنية، ١٩٢١ - ١٩٢٥: دراسة وثائقية شاملة بمناسبة مرور خمسين سنة على تأسيس الدولة الاردنية**. عمان: المطبعة الأردنية، ١٩٧١. ١٩٢ ص.

ـ **الثورة العربية الكبرى: وثائق واسانيد**. عمان: دائرة الثقافة والفنون، ١٩٦٦. ٢٨٠ ص.

ـ **المراسلات التاريخية، ١٩١٤ - ١٩١٨: الثورة العربية الكبرى**. عمان: المؤلف، ١٩٧٣. ٢٧١ ص.

الميلي، محمد. **ابن باديس وعروبة الجزائر**. بيروت: دار الثقافة؛ الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٧٣. ٣٤٧ ص.

ندوة جامعة الدول العربية بين الواقع والطموح، تونس، ٢٨ نيسان/ ابريل - ٢ أيار/ مايو ١٩٨٠. شارك فيها: علي محافظة وعلي الدين هلال وحسين البحارنة وحسن نافعة ومحمد السيد سليم وعبدالحسن زلزلة ومحيي الدين صابر وحسين جميل وغسان العطية وأحمد صدقي الدجاني وجميل مطر ومجدي حماد وعبدالحميد الموافي وناصيف حتي ومحمد لبيب شقير وغسان سلامة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣. ١٠٠٣ ص.

النديم، عبدالله. **سلافة النديم في منتخبات عبدالله النديم**. جمع عبدالفتاح النديم. ط ٢. القاهرة: مطبعة هندية، ١٩٠١ - ١٩١٤. ٢ ج في ١.

الهاشمي، طه. **مذكرات طه الهاشمي، ١٩١٩ - ١٩٤٣**. مع تحقيق ومقدمة في تاريخ العراق الحديث بقلم خلدون ساطع الحصري. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٧.

هتلر، ادولف. **كفاحي**. بيروت: المكتبة الاهلية، [د. ت.].

هير زويز، لوكاز. **المانيا الهتلرية والمشرق العربي**. ترجمة احمد عبدالرحيم مصطفى. القاهرة: دار المعارف، ١٩٧١.

هيكل، محمد حسين. **مذكرات في السياسة المصرية**. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥١ - ١٩٥٣. ٢ ج.

الورتلاني، الفضيل. **الجزائر الثائرة**. بيروت: منشورات عبادالرحمن، ١٩٥٦. ٥٢٦ ص.

الوكيل، فؤاد حسين. **جماعة الأهالي في العراق، ١٩٣٢ - ١٩٣٧**. ط ٢. بغداد: دار الرشيد، ١٩٨٠.

ياغي، اسماعيل أحمد. **حركة رشيد عالي الكيلاني: دراسة في تطور الحركة الوطنية العراقية**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٤. ٣٢ ص.

اليونس، عبداللطيف. **ثورة الشيخ صالح العلي**. دمشق: وزارة الثقافة والارشاد القومي، [د. ت.].

ط ٢. دمشق: دار اليقظة العربية، ١٩٦١. ٢٣٤ ص. (سلسلة رواد التحرير العربي، ١)

دوريات

ابراهيم، سعدالدين. «الابعاد الاجتماعية للوحدة الاقتصادية العربية.» **الفكر العربي**: السنة ٢، العددان ١١ و١٢، آب - أيلول/ أغسطس - سبتمبر ١٩٧٩. ص ٦٣ - ٩٢.

الاستاذ: السنة ١، العدد ٢، ١٧ كانون الثاني/ يناير ١٨٩٣. ص ٥٣٠ - ٥٣١.

ام القرى (مكة): ٦ نيسان/ ابريل ١٩٣٤.

البصائر: ١٤/١/١٩٣٨.

البلاغ (القاهرة): ٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٢٨.

الجبوري، جميل. «نشأة فكرة جامعة الدول العربية.» **شؤون عربية**: العدد ٢٥، آذار/ مارس ١٩٨٣. ص ٦ - ٣٩.

الجريدة: العدد ١، ١٩٠٩.

جريدة الاردن (حيفا): ١٥/١١/١٩١٩ و٢١/١١/١٩١٩.

الجريدة الرسمية (عمان): العدد ٧١٩، ١٦/٩/١٩٤١.

الجريدة الرسمية لحكومة شرقي الاردن: العدد ٦٥٠، ٢١/٩/١٩٣٩.

جريدة القبلة. «[تصريح الملك حسين].» **جريدة القبلة**: العدد ٢٢٠، ٨/١١/١٩١٨.

جريدة المفيد (دمشق): ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٩.

الرابطة العربية (القاهرة): السنة ١، العدد ٩، ٩ تموز/ يوليو ١٩٣٦.

سعود، العيد. «العلاقات الثقافية بين الجزائر والمشرق العربي في العهد العثماني.» **سرتا** (قسنطينة): العدد ١، ايار/ مايو ١٩٧٩.

عمارة، محمد. «موقع الوهابية من حركة التجديد.» **الموقف العربي**: العدد ٣٠، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٩.

كوثراني، وجيه. «ملاحظات منهجية لدراسة مشروع الوحدة في الحركة العربية المشرقية.» **الفكر العربي**: السنة ٢، العددان ١١ و١٢، آب - ايلول/ أغسطس - سبتمبر ١٩٧٩. ص ٥٤ - ٦٢.

المازني، ابراهيم عبدالقادر. «القومية العربية.» **الرسالة** (القاهرة): السنة ١٣، العدد ١١٢، آب/ اغسطس ١٩٣٥. ص ١٣٦٣ - ١٣٦٥؛ **الآداب** (بيروت): السنة ٨، العدد ١٢، كانون الاول/ ديسمبر ١٩٦٠. ص ٨ - ٩، و**آفاق عربية**: السنة ١، العدد ٦، شباط/ فبراير ١٩٧٦. ص ١٣٧.

محافظة، علي. «النشأة التاريخية للجامعة العربية.» **المستقبل العربي**: السنة ٥، العدد ٤١، تموز/ يوليو ١٩٨٢. ص ٦٥ - ٨٤.

محفوظ، وقداش. «الفرص الضائعة واستحالة إيجاد حل سياسي للقضية الجزائرية خلال النصف الأول من القرن العشرين.» **مجلة التاريخ الافريقية (الجزائر)**: العددان ٦ و٧، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٧.

محمد، عبدالعاطي. «تطور الفكرة العربية في مصر.» **الفكر العربي**: العددان ٤ و٥، ١٥ أيلول/ سبتمبر - ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٨. ص ٢٩٥ - ٣١٨.

المصري (القاهرة): ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٨؛ ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٨ و٢٧ حزيران/ يونيو ١٩٣٩.

المقطم: ٢٢ - ٣٠ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٢٢؛ ١٨ نيسان/ ابريل ١٩٣٤؛ ١٣ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٣٨؛ ٣١ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٣٨ و٢٣ حزيران/ يونيو ١٩٣٩.

«نص بلاغ الجمعية.» **العمران**: السنة ١٢، المجلد ٢، الجزء ٥، العدد ٣٨٢، ٣ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٠٨. ص ٩٠ - ٩٣.

«النص الكامل لبيان عصبة العمل القومي.» **الف باء (دمشق)**: ٢٩ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٣٦.

الهلال (القاهرة): السنة ٢٢، العدد ٩، حزيران/ يونيو ١٩١٤؛ نيسان/ ابريل ١٩٣٩؛ ٦ حزيران/ يونيو ١٩٤١؛ السنة ٥١، العدد ٤، ١ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٤٣.

٢ - الأجنبية

Books

Abbas, Ferhat. *Guerre et révolution d'Algérie. I. La nuit coloniale.* Paris: Julliard, 1962. 233p.

Ageron, Charles-Robert. *L'Algérie algérienne de Napoléon à De Gaulle.* Paris: Sindbad, 1980. 254p.

— *Histoire de l'Algérie contemporaine.* Paris: Presses universitaires de France, [n.d.]. (Que sais-je? no.400)

— *Politiques coloniales au Maroc.* Paris: Presses universitaires de France, 1972. 291p. (Collection hier)

Andréa, Charles Joseph. *La révolte druze et l'insurrection de Damas, 1925- 1926.* Paris: Payot, 1937. (Bibliothèque historique)

Antonius, George. *The Arab Awakening: The Story of the Arab National Movement.* London: Hamilton, 1938. 471p.

Aron, Robert [et al.]. *Les origines de la guerre d'Algérie.* Paris: Fayard, 1962. 338p.

Azoury, Nagib. *Le réveil de la nation arabe.* Paris: Plon, 1905.

Beeley, Harold. *Survey of International Affairs for the year 1937.*

Ben Gurion, David. *Letters to Paula.* Translated from the Hebrew by Aubrey Hodès. London: Vallentine Mitchell, 1971. 259p.

Bernard, Stephane.*The Franco-Moroccan Conflict, 1942- 1956.* New Haven and London: Carnegie Endowment for International Peace; Yale University Press, 1968. 680p.

Berque, Jacques. *Le Maghreb entre deux guerres.* 2ème ed. Paris: Sevil, 1970. (Collection esprit. Série frontière ouverte)

Berthier, André. *L'Algérie et son passé.* Préface de Jérôme Carcopino. Paris: A. et J. Picard, 1951. 209p.

Bessis, Juliette. *La Méditerranée Fasciste, l'Italie mussolinienne et la Tunisie.* Paris: Editions Karthala; Publications de la Sorbonne, 1981.

Bidwell, Robin Leonard. *Morocco under Colonial Rule: French Administration of Tribal Areas, 1912- 1956.* London: Frank Cass and Co., 1973. 349p.

Bonnet, George. *Défense de la paix, 1936- 1940.* Genève: Editions du cheval ailé, 1946- 1948. 2vols. (Bibliothèque du chevalaité)
vol. 1: *De Washington au Quai d'Orsay.*
vol. 2: *Fin d'une Europe: De Munich à la guerre.*

Bormann, Martin. *Le testament politique de Hitler.* Préface de H.R. Trevor- Roper. Commentaires de André François Poncet. Paris: Fayard, 1959.

Boyer, Pierre. *L'évolution de l'Algérie médiane, ancien département d'Algèr de 1830 à 1956.* Paris: Adrien- Maisonneuve, 1960. 426p.

Brémond, Edouard. *Le Hedjaz dans la guerre mondiale.* Paris: Payot, 1931. 351p.

Bretholz, Walfgang. *Aufstand der Araber.* Wien: Kurt Desch, 1960. 599p.

Buttler, J.R.M. *Grand Strategy.* vol. 1: *September 1939- June 1941.* London, 1957; vol.3: *1941- 1942.* London, 1964.

Carbillet, Capitaine. *Au Djebel Druze: Choses vues et vécues.* Paris: Argo, 1929. 249p.

Catraux, Georges. *Dans la bataille de la Méditerranée: témoignages et commentaires.* Paris: René Julliard, 1949.

Charles-Roux, P. *Souvenirs diplomatiques, Rome-Quirinal.* Paris: Fayard, 1958.

Chouraqui, André. *Between East and West: A History of the Jews of North Africa.* Translated from French by Michael M. Bernet. Philadelphia: Jewish Publication Society of America, 1968. 376p.

Churchill, Winston S. *The Second World War.* London: Cassell, 1950- 1954. 6vols.

Ciano, Galaezzo. *Journal Diplomatique.*

— *Journal politique, 1939- 1943.* Traduction de S. Stelling- Michand. Boudry, Suisse: Editions de la Baconnière, 1946.

Clark, Michael K. *Algeria in Turmoil, the Rebellion: Its Causes, Its Effects, Its Future.* New York: Grosset and Dunlop, 1960. (Grosset's Universal Library, UL99)

Collin, Bernardin. *Le problème juridique des lieux saints.* Le Caire: Centre d'études orientales, 1956. 208p.

Collot, Claude et Jean-Robert Henry (eds.). *Le mouvement national algerien: textes, 1912- 1954.* Préface de Ahmed Mahiou. Alger: Office des publications universitaires; Paris: L'Harmattan, 1978. 347p.

Couland, Jacques. *Le mouvement syndical au Liban, 1919- 1946: son évolution pendant le mandat Français de l'occupation à l'évacuation et au code du travail.* Préface de Jacques Berque. Paris: Editions sociales, 1970. 453p.

Dabbab, Mohammed. *Les délégations destouriennes à Paris ou la question tunisienne dans les années 1920.* Textes et documents. Tunis: Maison tunisienne de l'édition, 1980.

Dawn, C. Ernest. *From Ottomanism to Arabism: Essays on the Origins of Arab Nationalism.* Urbana, III: University of Illinois Press, 1973. 212p.

De Gaulle, Charles. *Mémoires de guerre.* vol.1: *L'appel, 1940- 1942.* Paris: Plon, 1952; vol.2: *L'unité, 1942- 1944.* Paris: Plon, 1956 et vol.3: *Le salut, 1944- 1946.* Paris: Plon, 1959.

Depois, Jean. *L'Afrique du Nord.*

Deuerlein, E. *Der Aufstieg der NSDAP in Augenzeugen-berichten.*

Ducruet, Jean. *Les capitaux européens au Proche-Orient.* Préface de Gaston Leduc. Paris: Presses universitaires de France, 1964. 468p. (Etudes économiques internationales)

Duran- Angliviel, André. *Ce que la Tunisie demande à la France.* Paris: Jouve, 1921.

Duroselle, J.B. *Histoire diplomatique de 1919 à nos jours.* 7ème ed. Paris: Librairie Dalloz, 1978.

Eden, Robert Anthony. *Freedom and Order: Selected Speeches, 1939- 1945.* London: Faber and Faber, 1947. 436p.

— *The Reckoning: The Memoirs of the Rt. Hon. Sir Anthony Eden, Earl of Avon.* London: Cassell, 1965.

Editor and publisher: The Fourth Estate. New York: The Editor and Publisher Co., 1922. (vol.35, no.27)

Emerit, Marcel. *L'Algérie à l'époque d'Abd-el-Kader.* Paris: Editions Larose, 1951. 302p. (Gouvernement général de l'Algérie. Collection de documents inédits sur l'histoire de l'Algérie. 2ème série. Documents divers, t.4)

Eppler, John W. *Rommel ruft Kairo; aus dem Tagebucheines Spions.* Nach Gesprächen, Tagebuchnotizen and zeitgenössischen Berichten zestaltel von Heinz Görz. Gütersloh: C. Bertelsmann, 1959. 299p.

Evans-Pritchard, E.E. *The Sanusi of Cyrenaica.* Oxford: Oxford University Press, 1963.

Favord, Charles-Henri. *La révolution algérienne.* Paris: Plon, 1959. 233p. (Les documents de tribune libre, 5)

de Feriet, René. *L'application d'un mandat: la France puissance mandataire en Syrie et au Liban.* Beyrouth: Réveil, 1926. 156p.

Fontaine, Pierre. *Alger-Tunis-Rabat: les dessous du drame nord-africain.* Paris: Dervy, 1953. 353p. (Collection hommes et continents)

Friedman, Isaiah. *Germany, Turkey and Zionism, 1897- 1918.* Oxford: Clarendon Press, 1977. 461p.

Gaudfroy- Demombynes, R. *L'œuvre Française en matière de l'enseignement au Maroc.* Paris: Geuthner, 1928.

Gaudio, Attilio. *Allal El-Fassi ou l'histoire de l'Istiqlal.* Préface de Jacques Berque. Paris: Editions Alain Moreau, 1972. 376p. (Histoire et actualité)

Gaulis, Berthe Georges. *Lyautey intime.* Paris: Berger-Levrault, 1938.

Gautier, Emile Félix, *Le passé de l'Afrique du Nord: Les siècles obscurs.* Paris: Payot, 1937. 437p.

— *L'islamisation de l'Afrique du Nord: les siècles obscurs du Maghreb.* Paris: Payot, 1927. 432p.

Gayda, Virginio. *Was Will Italien? (Che Co So Voule L'Italia).* 2Aufloge. Leipzig: Goten verlage, 1941.

Germain, Roger. *La politique indigène de Bugeaud.* Paris: Larose, 1955. 383p. (Gouvernement général de l'Algérie. Collection de documents inédits et d'études sur l'histoire de l'Algérie. 3ème série. Etudes, t.II)

Glubb, John Bagot. *Britain and the Arabs: A Study of Fifty Years 1908- 1958.* London: Hadder and Stoughton, 1959. 496p.

Goerlitz, Walter. *Der Zweite Weltkrieg.*

Goma'a, Ahmed M. The Foundation of the League of Arab States: Wartime Diplomacy and Inter-Arab Politics, 1941-1945. London; New York: Longman, 1977. 323p.

Gontaut- Biron, Rogerde. *Comment la France s'est installée en Syrie, 1918- 1919.* Paris: Plon-Nourrit, 1923. 354p.

Great Britain. *Conference on Palestine, Notes on the Meeting Held on the 1st of March, 1939.*

— *Report of H.M.'s Government in the U.K. to the Council of the League of Nations... for the Year 1930.* London: Her Majesty Stationery Office, [n.d.].

Gery, Edward. *Mémoires d'Edward Grey.* Translated from English by M. d'Honfroi. Paris: Payot, 1927.

Grimberg, C. [et al.]. *Histoire universelle: de la paix à la conquête de l'espace.*

Grobba, F. *Maenner und Maechte im Orient.*

Guernier, Eugéne Léonard. *La Berbérie, l'Islam et la France: le destin de L'Afrique du Nord.* Paris: Editions de l'union française, 1950. 2vols.

Halder, Franz. *Kriegstagebuch; tägliche Aufzeichnungen des Chefs des Generalstables des Heeres, 1939-1942.* H. vom Arbeitskreis für Wehrforschung, Stuttgart. Stuttgart: W. Kohlhamma, 1962- 64. 3vols.

Halstead, John P. *Rebirth of a Nation: The Origins and Rise of Moroccan Nationalism, 1912- 1944.* Cambridge, Mass.: Center for Middle Eastern Studies, Harvard University; Harvard University Press, 1967. 323p. (Harvard Middle Eastern Monographs, 18)

Harbi, Mohamed. *Aux origines du Front de libération nationale; la scission du P.P.A.- M.T.L.D.: contribution à l'histoire du populisme révolutionnaire en Algérie.* Paris: Bourgeois, 1975. 313p.

Hildebrand, Klaws. *Deutsche Aussen-politik, 1933- 1945.*

— *Vom Reich zum Wettreich, Hitler, NSDAP und Koloniale Frage 1919- 1945.* München: Wilhelm Fink Verlag, 1969.

Himadeh, Sa'id B. (comp.). *Economic Organization of Syria.* Beirut: American Press, 1936. 466p. (American University of Beirut. Publications of the Faculty of Arts and Sciences. Social Science Series, no. 10)

Hirszowicz, Lukasz. *The Third Reich and the Arab East.* London: Routledge; Toronto: Toronto U.P., 1966. 403p. (Studies in Political History)

Holt, Peter Malcolm. *The Mahdist State in the Sudan, 1881- 1898: A Study of Its Origin, Development and Overthrow.* Oxford: Clarendon Press, 1970. 295p.

Hourani, Albert Habib. *Syria and Lebanon: A Political Essay.* 2nd ed. London; New York; Toronto: Oxford University Press, Royal Institute of International Affairs, 1946. 402p.

Hubatsch, Walter. *Hitler weisungen fuer die krieg fuehrung, 1939- 1945.* Frankfurt am Main, 1962.

L'Huillier, Fernand. *Le Moyen-Orient Contemporain, 1945- 1958.* Paris: Sirey, 1959. 226p.

Hurewitz, Jacob Coleman. *Diplomacy in the Near and Middle East: A Documentary Record.* Princeton: Van Nostrand, 1956. 2vols.

Huvelin, Paul. *Que vaut la Syrie?* Paris: L'Asie française, 1921. 52p. (L'Asie française. Documents économiques, politiques et scientifiques, no.1)

Issawi, Charles Philip (ed.). *The Economic History of the Middle East, 1800- 1914.* Chicago: University of Chicago Press, 1966. 543p. (Midway Reprint Series)

Juin, Alphonse P. *Le Maghreb en feu.* Paris: Plon, 1957. 192p.

Julien, Charles André. *L'Afrique du Nord en marche: nationalismes musulmans et souveraineté française.* 3ème éd. révisée. Paris: René Julliard, 1972. 439p.

— *Histoire de l'Algérie contemporaine: la conquête et les débuts de la colonisation, 1827- 1871.* Paris: Presses universitaires de France, 1964.

Khadduri, Majid. *Independent Iraq, 1932- 1958: A Study in Iraqi Politics.* 2nd ed. London: Oxford University Press, 1960. 388p.

— *Modern Libya: A Study of Political Development.* Baltimore: The John Hopkins Press, 1963.

Khairallah, K.T. *La Syrie: Territoire, origines ethniques et politiques, evolution, esquisses: la vie sociale et littéraire, la vie politique en Syrie et au Liban.* Paris: Leroux, 1912. 143p. (Revue du monde musulman)

Kirk, George Eden. *The Middle East in the War.* With an Introduction by Arnold Toynbee. London; New York: Oxford University Press, 1953. 511p. (Survey of International Affairs)

Kraiem, Mustapha. *La Tunisie précoloniale.* Tunis: Société tunisienne de diffusion, 1973. 2vols.

Laloy, Emile (ed.). *Les documents secrets des archives du ministère des affaires étrangères de Russie publiés par les Bolcheviks.* Paris: Brossard, 1919. 197p.

Landau, Rom. *Moroccan Drama, 1900- 1955.* London: Hale; San Francisco: The American Academy of Asian Studies, 1956. 430p.

Lansing, Robert. *The Peace Negotiations: A Personal Narrative.* New York: Houghton Mifflin, 1921.

Laqueur, Walter Zéev. *The Soviet Union and the Middle East.* London: Routledge; New York: Praeger, 1959. 366p. (Praeger Publications in Russian History and World Communism, no.81)

Laroui, Abdallah. *Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain, 1830- 1912.* Paris: F. Maspero, 1980.

Lipschits, Isaac. *La politique de la France au Levant, 1939- 1941.* Paris: Editions A. Pedone, 1963.

Lloyd- George, David. *War Memoirs of David Lloyd- George.* 2nd ed. London: Ivor Nicholson and Watson, 1934.

Longrigg, Stephen Hemsley. *Iraq 1900- 1950: A Political, Social and Economic History.* 2nd ed. London: Oxford University Press, 1956.

— *Syria and Lebanon under the French Mandate.* London: Issued under the auspices of the Royal Institute of International Affairs; New York: Oxford University Press, 1958. 404p.

Lyautey, Pierre: *Gouraud.*

Madani, T. *Mémoires.* Alger: Editions SNED, 1977.

Mahsas, Ahmed. *Le mouvement révolutionnaire en Algérie de la première guerre mondiale à 1954.* Paris: L'Harmattan, 1980. 368p.

Mantoux, Paul (éd.). *Conseil des Quatre, 24 mars — 29 juin 1919: délibérations [d'après les] notes de l'officier interprète Paul Mantoux.* Paris: Centre national de la recherche scientifique, 1955.

Martens, George Friedrich von (ed.). *Nouveau recueil général des traités, conventions et autres transactions remarquables servant à la connaissance des relations étrangères des puissances et états dans leurs rapports mutuels, rédigé sur des copies authentiques, par Frédéric Murhard.* Continuation du grand recueil de M. de Martens. Goettingue: Dieterich, 1843- 1860. 5vols.

Mercier, Gustave. *La France nord- africaine.*

Mejcher, Helmut J.F. *Die Peripherie in der weltwirtschafskrise: Afrika, Asien und Lateinamerika, 1929- 1939.* Ferdinand Schoeningh, 1982.

Miège, Jon Louis *L'impérialisme colonial italien de 1870 à nos jours.* Paris: Société d'édition et d'enseignement supérieur, 1968.

Miller, David Hunter. *My Diary at the Conference of Paris. With documents.* New York: Appeal Printing Company, 1924.

Minerbi, Sergio I. *L'Italie et la Palestine, 1914- 1920.* Paris: Presses universitaires de France, 1970. 297p. (Publications de la faculté des lettres et sciences humaines de Paris- Sorbonne. Série recherches, t.60)

Mussoloni, Benito. Oeuvres *et discours.* Tradition française. Milan: 1934- 1939. 2vols.

Mutran, Nadra. *La Syrie de demain.* Paris: Plon, 1917.

Neher, Renée Bernheim (pres.). *La declaration Balfour, 1917, création d'un foyer national juif en Palestine.* Paris: Julliard, 1969. (Collection archives, 36)

Noradouinghian, G. *Recueil d'actes internationaux de l'empire ottoman.*

Paye, Lucien. *Enseignement et société musulmane.* (Thèse de doctorat, Sorbonne, 1957). 3vols.

Pearlman, Maurice: *Mufti of Jerusalem: The Story of Haj Amin el Husseini.* London: V. Gollancz, 1947. 91p.

Peteran, Tabitha. *Syria.* London: E. Benn; New York: Praeger, 1972. 284p. (Nations of the Modern World)

Pichon, Jean. *Le Partage du Proche-Orient.* Paris: Peyronnet, 1938. 382p.

Picker, Henry. *Hitlers Tischgespraeche.* Stuttgart: Hillgruber, 1963.

Pickles, Dorothy Maud. *Algeria and France: From Colonialism to Cooperation.* London: Methuen; New York: Praeger, 1963.

Playfair, Ian Stanley Ord. *The Mediterranean and the Middle East.* London: Her Majesty Stationery Office, 1954- 1959. 3vols.

Poidevin, Raymond. *Les relations économiques et finançières entre la France et l'Allemagne de 1898 à 1914.* Paris: Armand Colin, 1969.

Poincaré, Raymond. *Au service de la France-Neufs années de souvenirs.* Paris: Plon, 1926-1933. 10 vols.

The Policy of the Soviet Union in the Arab World: A Short Collection of Foreign Policy Documents.

Polk, William Roe and R. L. Chambers (eds.). *Beginnings of Modernization in the Middle East: The Nineteenth Century.* Chicago: University of Chicago Press, 1968.

Polonsky, J. *Documents diplomatiques secrets russes.*

Porath, Yehoshua. *The Palestinian Arab National Movement: From Riots to Rebellion. 1929- 1939.* London; Totowa, N.J.: Cass, 1977. 414p.

Puaux, Gabriel. *Deux années au Levant: souvenirs de Syrie et du Liban, 1939- 1940.* Paris: Hachette, 1952. 248p.

Rabbath, Edmond. *Unité syrienne et devenir arabe.* Paris: Librairie Marcel Rivière, 1937. 411p.

Rahn, Rudolf. *Ruheloses Leben, Aufzeichnungen und Erinnerungen.* Düsseldorf: Diederichs, 1949.

Du Rausas, Pélissié. *Le régime des capitulations.* Paris, 1910. 2vols.

Relations de la France et de la Syrie.

Renouin, Pierre et Jean-Baptiste Duroselle. *Introduction à l'histoire des relations internationales.* 2ème ed. revue et corrigée. Paris: Armand Colin, 1966. 52op.

— *Les questions méditerranéennes de 1904 à1914*. Paris: Tournier et Constans, 1956.

Ritter, Nikolaus. *Deckname Dr. Rontzau; die Aufreichnungen des Nikolaus Ritter, Offizier in Geheimen Nachrichtendienst.* Hamburg: Haffmann und Campe, 1972.

Roumani, Adib. *Essai historique et technique sur la dette publique Ottomane.* Paris: Giard, 1927. 332p.

Royal Institute of International Affairs [RIIA]. *Egypt, 1914- 1945.* London: RIIA, 1952. (Information Paper, no.19)

Vatikiotis, Panayiotis J. *The Modern History of Egypt*. London: Weidenfeld; New York: Praeger, 1969. 512p.

Vaussard, Maurice. *Histoire de L'Italie moderne, de l'unité au libéralisme*. Paris: Hachette, 1972.

Villari, Luigi. *Italian Foreign Policy under Mussolini*. New York: Deuin-Adair Co., 1956. 396p.

Watti, Mohamed Moustafa. *Analyse des Nationales Interesses am Beispiel der deutsch-arabischen Beziehung*. Bochum: Brockmeyer, 1976.

Weizmann, Chaim. *Trial and Error: The Autobiography of Chaim Weizmann*. London: Hamiton; New York: Harper; Philadelphia: Jewish Publication Society, 1949.

Weygand, Gal. *Mémoires*. vol.1: *Mirages et réalités*. Paris: Flammarion, 1957. vol.2: *Rappelé au service*. Paris: Flammarion, 1958.

Woodward, Llewellyn. *British Foreign Policy in the Second World War*. London: Her Majesty Stationery Office, 1970.

——— and Rohan Butler (eds.). *Documents on British Foreign Policy, 1914- 1939*. London: Her Majesty Stationery Office, 1947, 1952.

Zeine, Zeine N. *Arab-Turkish Relations and the Emergence of Arab Nationalism*. Beirut: Khayat, 1958. 156p.

— *The Struggle for Arab Independence: Western Diplomacy and the Rise and Fall of Faisal's Kingdom in Syria*. Beirut: Khayat, 1960. 297p.

Zeller, Gaston. *Les temps modernes, histoire des relations internationales*.

Ziadeh, Nicola A. Origins of Nationalism in Tunisia. Beirut: American University of Beirut; presses de l'imprimerie catholique, 1962. 167p.

Periodicals

L'Afrique française: juillet-août 1919; et avril 1933.

Andrew, C. et A.S. Kanya- Forstner. «La France à la recherche de la Syrie intégrale, 1914- 1920.» *Relations internationales:* no.19, automne 1979.

Articles et documents (Paris): no.33, 1 mars 1945.

Besson, Yves. «Hussein ou Ibn Sa'ud, une fausse alternative.» *Relations internationales:* no.19, automne 1979.

La Bourse égyptienne (Le Caire): 19/9/1924.

Bulletin officiel des actes administratifs: no.4, 28 February 1938.

de Caix, Robert. «Le Maroc français et la question indigène.» *Revue des deux mondes:* no.19, février 1914.

Congressional Record: vol.92, dt.3, col. 3460.

— *Great Britain and Egypt, 1914 - 1951*. London : R.I.I.A., 1952. (Information Papers, no.19).

Sochar, Howard Morley. *The Emergence of the Middle East, 1914- 1924*. London: Allen Lane; Penguin, 1970. 574p.

Samné, Georges. *La Syrie*. Préface de Chekri Ganem. Paris: Editions Bossard, 1920.

Samuel, Viscount. *Memoirs*.

Scham, Alan. *Lyautey in Morocco; Protectorate Administration, 1912- 1925*. Berkeley: University of California Press, 1970. 272p.

Schechtman, Joseph B. *On Wings of Eagles: The Plight, Exodus, and Homecoming of Oriental Jewry*. New York: T. Yoseloff, [1961]. 429p.

Schreiber, Gerhard. *Revisionimus und Weltmacht- Streben: Marinefuehrung und deutsdutalienische Beziehungen 1919- 1944*. Stuttgart: Deutsche Verlagsanstalt, 1978.

Schroeder, Bernd Philipp. *Deutschland und der Mittlere Osten in Zweiten Weltkrieg*. Göttingen: Musterschmidt, 1975.

Segré, Claudio G. *Fourth Shore, the Italian Colonization of Lybia*. Chicago: The University of Chicago Press, 1974.

Shwadram, Benjamin. *The Middle East, Oil and the Great Powers*. 2nd ed. London: Atlantic Press, 1966.

Slatin, Rudolf Carl. *Fire and Sword in the Sudan: A Personal Narrative of Fighting and Serving the Dervishes, 1879- 1895*. London: Edward Arnold, 1907.

Sousa, Nasim. *The Capitulatory Regime of Turkey: Its History, Origin and Nature*.

Steffen, Hans. *Salaam- Geheimkommando zum Nil*. Neckargemuend, 1960.

Stein, Leonard I. *The Balfour Declaration*. London: Valentine; New York: Simon, 1961. 681p.

Temperley, Harold William Vazeille (ed.). *A History of the Peace Conference of Paris*. London; New York: Oxford University Press, 1969. 6vols.

de Testa, Baron. *Recueil de Traités de la Sublime porte*.

Theobald, Alan Buchan. *The Mahdia: A History of the Anglo-Egyptian Sudan, 1881- 1899*. 7th ed. London: Longman, 1967.

Théry (ed.). *Les finances ottomanes*.

Thobie, Jacques. *Intêrets et impérialisme français dans l'empire ottoman 1895- 1914*. Paris: Publications de la Sorbonne, 1977.

Tillmann, Heinz. *Deutschlands Araberpolitikim Zweiten Weltkrieg*. Berlin: Deutscher, Verlag der Wissenschaften, 1965.

Toynbee, Arnold. *Survey of international Affairs for the Year 1925*. London: Oxford University Press, 1926.

Correspondance d'Orient: nos. 273- 278.

The Daily Mail (London): 23/6/1939.

La Défense (Alger): 23/7/1937.

Deutsche Diplomatisch- Politische Korrespondenz (Berlin): no.118, 20/6/1939.

«La documentation française.» *Notes et études documentaires:* no. 1500, 6 juillet 1951.

«Documents sur les origines de la Ligue Arabe,» *Orient:* no.4, 1960. pp.188- 189.

Fleury, Antoine. «Le mouvement national arabe à Genève.» *Relations internationales:* no.19, automne 1979.

Grange, Daniel J. «Structure et techniques d'une propagande: la propagande arabe de radio Bari, 1937- 1939.» *Relations internationales:* no 5 1976.

— «Structure et techniques d'une propagande: Les émissions arabes de radio Bari.» *Relations internationales:* no.2, 1974.

Guenanech, M. «L'orientation politique à l'aube de la renaissance moderne en Orient.»

التاريخ (الجزائر): ١٩٨٠.

Israel, Gérard. «L'alliance israélite universelle, 1860- 1900.» *Cahiers de l'alliance israélite universelle:* no.127, février 1960. (numéro spécial)

Journal officiel du gouvernement Egyptien: vol. 52, no.117, 7 décembre 1925. (numéro extraordinaire)

Journal officiel de la république Française: vol.71, no. 164, 13 Juillet 1939.

Kampffmeyer, Georg. «Damaskus.» *Die Welt des Islams:* bd. 8, heft 2-4, 1926.

Mejcher, Helmut J.F. «North Africa in the Strategy and Politics of the Axis Powers, 1936- 1943.» *Cahiers de Tunisie:* vol.29, nos. 117- 118, 1981.

Ministère de l'information. *Notes documentaires et études:* no.74, 8 Juin 1945.

Monteil, Vincent. «L'arabisation culturelle de l'Algérie.» *Preuves:* no.155, janvier 1964.

Mouton, M.R. «Le congrès Syro-palestinien de Genève 1921.» *Relations internationales:* no.19, automne 1979.

Nouschi, André. «Pipe-lines et politique au Proche-Orient dans les années 1930.» *Relations internationales:* no.19, automne 1979.

El-Oumma (Paris): 10 mai 1937 et octobre 1937.

Revue du monde musulman (Paris): vol.2, août 1908 et vol. 41, septembre- décembre 1920.

The Times (London): 26/5/1936.

٣ ـ الوثائق

١ ـ الارشيف السياسي في وزارة الخارجية الالمانية في بون.

Auswaertinges Amt [AA], Politische Abteilung [PA].

— «Pilger an Grobba, Berlin, 5/2/1937».

— Abtsilung [Abt] III, Bd.1. «Bericht Stoher, Kairo, 9/1/1936».

— Abt IV, Politik [Pol.] III, Bd.1. «Nord an Auswaertinges Amt, Jerusalem, 9/2/1927».

— Pol. Abt. III, Bd. 1. «Deutsche Botschaft an Auswaertinges Amt, Rom, 5/9/1929».

— Pol. Abt. VII, Politick II, Bd. I.

— Pol. II, Bd. 1. «Dittman an Auswaertinges Amt, Jerusalem, 9/8/1937».

— Pol. II, Bd.1. «Grobba an Auswaertinges Amt, Bagdad, 5/1/1937».

— Pol. III, Bd. 1. «Deutsche Konsulat an Auswaertinges Amt, Jerusalem, 7/6/1935».

— Pol. III, Bd. 1. «Nord, Deutsche Konsulat an Auswaertinges Amt, Jerusalem, 30/4/1931».

Auswaertinges Amt [AA], Politische Abteilung [PA], Aegypten.

— Abt. III. «Deutsche Botschaft an Auswaertinges Amt, Rom, 1/10/1924».

— Pol II. «Deutsche Konsulat an Auswaertinges Amt, Alexandria, 9/3/1933».

Auswaertinges Amt [AA], Politische Abteilung [PA], HA, Ettel.

— «Aufzeichnung Lage in Nordafrika, vom 17/11/1943.» 363278 and 390573-7.

— «Kaukasus, Arab Laender, Aegypten.» 390573-7.

ـ «مذكرة غروبا المؤرخة في ١٩٤٢/٢/٢٠ عن مقابلة الكيلاني للكونت شيانو والدوتشي وملك ايطاليا في ١٠ و١٤ و١٥ و١٨».

ـ «مذكرة المفتي إلى وزارة الخارجية الالمانية في ١٩٤٢/١١/١٨».

ـ «مذكرة المفتي بالفرنسية مؤرخة في ١٩٤٣/٣/١٦».

Auswaertinges Amt [AA], Politische Abteilung [PA], HA, Ettel 2, 1942- 1943.

— « Aufzeichnung Grobba, Berlin, 7/2/1942».

— «Aufzeichnung Grobba, Berlin, 26/9/1942».

Auswaertinges Amt [AA], Politische Abteilung [PA], HA, Ettel 2, 1943.

— «Abschluss eines Rahmenvertrages Mit Rashid Ali al Gailani, vom 10/2/1942».

— «Grobba's Notes, Berlin, 21 and 26/1/1942».

— «Text of the Japanese Draft, Berlin, 10/1/1941».

Auswaertinges Amt [AA], Politische Abteilung [PA], HA, Ettel 2, Grossmufti.

— «Notiz Ettel Ohne Datum.» 311 365-6.

Auswaertinges Amt [AA], Politische Abteilung [PA], HA, Ettel 3, Grossmufti.

— «Aufzeichnung Ettel, vom 27/6/1942.»

— «Seiler an Auswaertinges Amt, Istanbul, 1/7/1942».

— «Seiler an Auswaertinges Amt, Istanbul, 4/7/1942».

ـ «رد شيانو على مذكرة المفتي مترجما الى الالمانية».

- «مذكرة ايتل في ١٩٤٢/٦/٢٦ ».
- «مذكرة ايتل في ١٩٤٢/٦/٢٧ ».
- «مذكرة ايتل، برلين في ١٩٤٢/٩/١٥ ».
- «مذكرة تينرمان في ١٩٤٣/١/٥ ».
- «مذكرة غروبا، برلين في ١٩٤٢/٩/١٦ ».
- «ملخص بالالمانية لمذكرة المفتي الموجهة الى موسوليني في أيلول/ سبتمبر سنة ١٩٤٢ ».
- «نص رسالة المفتي إلى ناجي شوكت في ١٩٤٢/٩/٢٨ ».
- «نص رسالة ناجي شوكت الى المفتي في ١٩٤٢/٩/٣٠ ورسالة فرحان الحبذلي في ١٩٤٢/٩/٣٠ ورسالة الدكتور أبو غنيمة في ١٩٤٢/١٠/٢ ورسالة محمد العفيفي في ١٩٤٢/١٠/٣ ورسالة شكيب ارسلان في ١٩٤٢/٦/١٨ ».

Auswaertinges Amt [AA], Politische Abteilung [PA], HA, Ettel 5.

— «Aufzeichnung Ettel, vom 3/7/1942 ».

- «نسخة بيان المفتي بالعربية ».

Auswaertinges Amt [AA], Politische Abteilung [PA], HA, Ettel 6, Grossmufti.

Auswaertinges Amt [AA], Politische Abteilung [PA], HA, Ritter.

— « Aufzeichnung Ettel, vom 20/10/1942 ».

— «Brief Husseini an Keitel, vom 30/8/1942 ».

— «Mackensen an Reichsaussenminister, Rom, 23/12/1942 ».

- «رسالة المفتي إلى كايتل في ١٩٤٢/٨/٣٠ ».
- «مذكرة غروبا الى فايتسزيكر في ١٩٤٢/٩/١٠ ».
- «مذكرة المفتي، روما، المؤرخة في ١٩٤٢/٨/٢٩ ».

Auswaertinges Amt [AA], Politische Abteilung [PA], HA, Ritter Nordafrika.

— «Ritter an Reichsaussenminister, Berlin, 16/12/1942, Notiz Canaris, vom 14/12/1942 ».

Auswaertinges Amt [AA], Politische Abteilung [PA], Iran I.

— «Telegram Ettel, vom 3/7/1941 ».

Auswaertinges Amt [AA], Politische Abteilung [PA], Marokko.

— Pol. Abt II. «Proebster an Auswaertinges Amt, Berlin, 11/6/1920.»

— Vbd. Laenderakten, Bd. 1. «Dahir portant fixation du stratut des ressortissants allemands dans la zone française de l'empire chérifiens, du 11/1/1920.»

Auswaertinges Amt [AA], Politische Abteilung [PA], Marokko 1. Vbd. Laanderkarten.

Auswaertinges Amt [AA], Politische Abteilung [PA], Palaestina 1.

— Pol. Abt VII, PO. 25.

— Pol. Abt VII, PO. 36.

— Pol. Abt VII, PO. SA. «Dohle an Auswaertinges Amt, Jerusalem, 15/7/1937 ».

— Pol. Abt VII, PO. SA. «Grobba an Auswaertinges Amt, Bagdad, 17/7/1937».

— Pol. Abt VII, PO. SA. «Grobba an Auswaertinges Amt, Bagdad, 20/7/1937».

— Pol. Abt VII, PO. SA. «Weizsaecker an Dohle, Berlin, 30/7/1937».

Auswaertinges Amt [AA], Politische Abteilung [PA], Politische Beziehunges Palaestina Zv Deutschland 1.

— Pol. Abt VII. «Dohle an Auswaertinges Amt, Jerusalem 7/7/1936 ».

Auswaertinges Amt [AA], Politische Abteilung [PA], Palaestina 2.

— Pol. Abt VII, PO. SA. «Seiler an Auswaertinges Amt, Beirut, 22/9/1937 ».

Auswaertinges Amt [AA], Politische Abteilung [PA], Saudi Arabia.

— Pol. VII. P385603.

— Pol. VII. «HA Clodues, Berlin, 22/6/1939.» 1076/385613.

— Pol. VII. «Notiz von Henting, vom 20/6/1939.» 1068/385601.

— Pol. VII. «Telegram Grobba, vom 23/6/1939.» 1093.

Auswaertinges Amt [AA], Politische Abteilung [PA], Tunis 1.

— Pol. II. «Deutsche Konsulat an Auswaertinges Amt, Tunis, 2/7/1937».

— Pol. II. «Deutsche Konsulat an Answaertinges Amt, Tunis, 6/7/1937.»

— Pol. II. «Deutsche Konsulat, Tunis, 24/3/1937».

Auswaertinges Amt [AA], Politische Abteilung [PA], Tunis 2

— Pol. II. «Deutsche Konsulat an Auswaertinges Amt, Tunis, 18/10/1929».

Auswaertinges Amt [AA], Politische Abteilung [PA], Yemen/ Italien.

— Pol. II. «Deutsche Botschaft an Auswaertings Amt, Rom, 9/10/1926, 4/7/1928».

Auswaertinges Amt [AA], Politische Abteilung [PA], Reichsaussenminister [RAM], Aegypten.

Auswaertinges Amt [AA], Politische Abteilung [PA], Reichsaussenminister [RAM], Irak.

— «Aufzeichnung, vom 20/5/1941».

— «Aufzeichnung Grobba, vom 28/4/10».

— «Aufzeichnung Reichsaussenminister, vom 21/4/1941».

— «Aufzeichnung Ribbentrop, Wien 21/4/1941».

— «Aufzeichnung Woermann, vom 24/4/1940.» 61135-6.

— «Aufzeichnung Woermann, vom 19/4/1941».

— «Aufzeichnung Woermann, 12/5/1941».

— «Mitteilung Abetz, vom 5/5/1941».

— «Telegram Bismark, Rom, 19/4/1941».

— «Telegram Grobba, vom 19/5/1941».

— «Telegram Grobba, vom 21/5/1941».

— «Telegram Grobba, vom 22/5/1941 ».

— «Telegram Grobba, vom 28/5/1941.» 61365.

— «Telegram Grobba, 29 und 30/5/1941».

— «Telegram Grobba, vom 31/5/1941».

— «Telegram Ritter, Fusch, an Ettel, Tehran, vom 22/5/1941».

Auswaertinges Amt [AA], Politische Abteilung [PA], Reichsaussenminister [RAM], Palaestina. «Dohle an Auswaertinges Amt, Jerusalem, 22/3/1937».

Auswaertinges Amt [AA], Politische Archiv [PA], Staatssekritaer [Sts], Aegypten.

— «Abetz an Auswaertinges Amt, Paris, 25/2/1941».

— «Ettel an Auswaertinges Amt, Teheran, 15/4/1941».

— «Ettel an Auswaertinges Amt, 3/7/1941».

— «Mackensen an Auswaertinges Amt, Rom, 1/7/1942».

— «Mitteilung Woermann, vom 15/4/1941.» P. 173598-9

— «Notiz Woermann, Berlin, 5/5/1941».

— «Notiz Woermann, Berlin, 18/9/1941».

— «Notiz Woermann, Berlin, 27/9/1941».

— «Telegram Beckerle an Auswaertinges Amt, Sofia, 7/3/1941».

— «Telegram Richthoven, Sofia, 10/11/1940».

— Woermann on Reichsaussenminister, Berlin, 28/3/1942».

Auswaertinges Amt [AA], Politische Archiv [PA], Staatssekritaer [Sts], Arabien 1.

— «Aufzeichnung Grobba, vom 27/8/1940».

— «Kroll an Auswaertinges Amt, Tarabya, 31/7/1940».

— «Papen an Auswaertinges Amt, Tarabya, 6/8/1940».

— «Woermann and Papen, 18/1/1940.»

Auswaertinges Amt [AA], Politische Archiv [PA], Staatssekritaer [Sts], Arabien Z.

— «Aufzeichnung Ritter, vom 14/12/1942».

— «Mitteilung Woermann, vom 8/12/1942».

— «Telegram Mackensen, vom 11/1/1943.» 51391-3.

- «مذكرة القيادة العليا للقوات المسلحة الالمانية الى وزارة الخارجية، برلين في ١٩٤٢/١٢/٣ ».

Auswaertinges Amt [AA], Politische Abteilung [PA], Staatssekritaer [Sts], Irak.

— «Aufzeichnung Grobba, Rom, 20/2/1942».

— «Mitteilung des Italienischen Aussenministerium, vom 29/4/1941».

— «Notiz Ribbentrop, vom 27/4/1941.» 83/61158-62.

— «Unterstaatssekritaer — Rahn, Telegram 12/5/1941».

Auswaertinges Amt [AA], Politische Abteilung [PA], Staatssekritaer [Sts], Irak 1.

— «Mitteilung Gabrielli, vom 23/4/1941».

Auswaertinges Amt [AA], Politische Abteilung [PA], Staatssekritaer [Sts], Irak 2.

Auswaertinges Amt [AA], Politische Archiv [PA], Staatssekritaer [Sts], Irak 2, HA Ritter.

- «نص الكتب المتبادلة بين رينتروب والمفتي والكيلاني ».

Auswaertinges Amt [AA], Politische Abteilung [PA], Staatssekritaer [Sts], Marokko 1.

— «Mohr, Deutsche Konsulat Tanger an Auswaertinges Amt, 12/11/1942».

— «Ribbentrop an Deutsche Konsul, 17/1/1943».

— «Richter an Auswaertinges Amt, Tetuan, 13/11/1942».

— «Riethan Auswaertinges Amt, Tanger, 9/1/1943».

— «Telegram Richteran Auswaertinges Amt, Tetuan, 11/11/1942».

Auswaertinges Amt [AA], Politische Abteilung [PA], Staatssekritaer [Sts], Syrien.

— «Achenbach an Abetz, 1/6/1941».

— «Berlin, 9/5/1941».

— «Ettel an Auswaertinges Amt, Tehcran, 9/6/1941».

— «Gehrke an Auswaertinges, Bagdad, 21/5/1941».

— «Notiz Woermann an Staatssekritaer, vom 17/4/1941».

— «Papen an Reichsaussenminister, Ankara, 9/6/1941».

— «Rahn an Auswaertinges Amt, 31/5/1941».

— «Rahn Auswaertinges Amt, 9/6/1941».

— «Rahn an Auswaertinges Amt, Beirut, 11/6/1941».

— «Rahn an Auswaertinges Amt, 25/6/1941».

— «Rahn an Auswaertinges Amt, 29/6/1941».

— «Rahn an Auswaertinges Amt, Damaskus, 26/5/1941».

— «Ribbentrop an Rahn, 4/6/1941».

— «Telegram Grobba, Bagdad, 15/5/1941».

— «Telegram Rahn, vom 11/5/1941».

— «Telegram Weizsaecker an von Hentig, Berlin, 8/1/1941».

— «Weizsaeker an Mackensen, Berlin, 9/9/1940».

Auswaertinges Amt [AA], Politische Archiv [PA], Unterstaatssekritaer [Usts], Syrien.

— «Bericht Rahn, vom 30/7/1941».

Auswaertinges Amt [AA], Politische Archiv [PA], Unterstaatssekritaer [Usts], Palaestina frage.

— «Woermann, Berlin, 1/4/1939».

Auswaertinges Amt [AA], Politische Archiv [PA], Unterstaatssekritaer [Usts], Irak 3.

— «Aufzeichnung Grobba: Propaganda Gagen England in Vorderen Orient, Berlin, 7/8/1941».

Auswaertinges Amt [AA], Politische Archiv [PA], Unterstaatssekritaer [Usts], Irak 2.

— «Aufzeichnung Woermann, vom 3/5/1941».

Auswaertinges Amt [AA], Politische Archiv [PA], Unterstaatssekritaer [Usts], Irak 1.

— «K.W., Geplante Massnamen des Amtes Ausland/Abwehr in Vorderen Orient, Berlin, 25/3/1941».

٢ ـ وثائق عن وزارة الخارجية الالمانية .

Akten Zur Deutschen Auswaertigen Politik [ADAP].

— «Aufzeichnung von Hentig, vom 22/5/1939.» 1605/385559-62, vol. IX.

— «Aufzeichnung von Hentig, vom 27/8/1938.» 1605/385489-491.

— «Aufzeichnung Weizsaecker, Berlin, 12/3/1941.» 71/50811-2.

— «Aufzeichnung Woermann, Berlin, 26/2/1941.» vol. 10, 71/50754-6.

— «Aufzeichnung Woermann Berlin, 7/3/1941, Aufzeichnung zur Arabische frage.» vol.10, 71/50760-77.

— «Aufzeichnung Woermann, Berlin, 10/4/1941.» 71/50846-7.

— «Bericht Grobba, vom 18/2/1939.» 1605/ 385522-9.

— «Bismarck an Auswaertinges Amt, Rom, 13/10/1941.» 794/273201.

— «Bismarck, Geschaefts Traeger, an Auswaertinges Amt, Rom, 19/4/1941.» 83/61577-8.

— «Ettel an Auswaertinges Amt, Teheran, 21/8/1941.» vol.10, 65/45250.

— «Mackensen an Auswaertinges Amt, 5/11/1941.» 71/50900-01.

— «Mackensen, Botschafter in Rom, an Auswaertinges Amt, Rom, 14/9/1940.» 71/50712-13.

— «Papen an Auswaertinges Amt, Therapia, 3/10/1940.» 285/181634-36.

— «Staatssekritaer Syrien, Berlin, 24/1/1941».

— «Unterstaatssekritaer an Grobba, Berlin, 18/4/1939.» 1605/ 385547-8.

ـ «مذكرة رئيس الدائرة السياسية في وزارة الخارجية الالمانية المؤرخة في ٢١/٢/١٩٤١ .» 71/50753.

ـ «مذكرة غروبا، برلين، في ٦/١١/١٨٤١ .» 71/50902-05.

ـ «مذكرة غروبا في ٣٠/٩/١٩٤١ .» vol.10, 2281/481604.

ـ «برقية كستر Koester في ٢٣/٨/١٩٤١ .» 4937/E 264159.

ـ «برقية الوزير المفوض Von Rintelen في ٢١/٣/١٩٤١ .» 71/50830-31.

Akten Zur Deutschen Auswaertigen Politik [ADAP], Series D.

— «Abetz an Woermann, Paris, Telegram, vom 28/3/1941.» vol.10, 71/50757-8.

— «Bericht Grobba, vom 20/1/1938.» vol.10, no.578.

— «Mackensen an Auswaertinges Amt, Rom, 25/4/1941.» vol.10, no.401, 83/61608-10.

— «Telegram Ettel, 4/5/1941.» vol.12, no.448.

— «Telegram Ettel, Teheran, vom 5/5/1941.» vol.12, 83/61189-90.

— «Telegram Ettel, Teheran, vom 8/5/1941.» vol.12, no.472.

— «Telegram Grobba, vom 29/5/1941.» vol.12, no.568.

— «Telegram Ribbentrop, vom 27/4/1941.» 83/61614.

— «Telegram Kroll, vom 28/4/1941».

— «Telegram Ribbentrop, vom 20/7/1941.» 71/50882.

— «Telegram, vom 30/6/1941.» vol.13, no.49.

— «Telegram, von Papen, vom 6/10/1941.» vol.13, no.385.

— «Telegram Weizsaecker an Gessardschoft Teheran, 1/6/1941.» vol.12, 71/50861-3.

— «Telegram Woermann, vom 6/5/1941.» vol.12, 192/272876-9.

— «Woermann an Abetz, Berlin, 25/2/1941.» vol.10, 647/255195.

- برقية اتيل في ١٥/٤/١٩٤١ .» vol.12, no.350.

- «مذكرة رئيس الدائرة السياسية Woermann في ٤/٢/١٩٤١ .» vol.X, 71/50751-2

- «مذكرة فورمان في ٩/٤/١٩٤١ .» vol.12, 71/50841-2.

- «مذكرة فورمان في ١٢/٤/١٩٤١ .» vol.12, 83/6157-8.

- «مذكرة فورمان في ٢٨/١١/١٩٤١ .» vol.13, 71/50970.

- «مذكرة Karmarz المؤرخة في ٥/٢/١٩٤١ .» vol. 10, 833/280739-43.

٣ ـ وثائق عن السياسة الخارجيه البريطانية .

Documents on British Foreign Policy [DBFP].

— «Agreement between the French Government and the Emir Faisal of January 6, 1920». vol.4.

— «Aide Memoire in Regard to the Occupation of Syria, Palestine and Mesopotamia Pending the Decision in Regard to Mandates.» vol.1.

— «The Emir Faisal to Lloyd George, Memorandum of October 11, 1913.» vol.4.

— «Note of a Meeting of the Head of Delegations of the Five Great Powers Held in Clemenceau's Room at the War Office, Paris, on September 15, 1919.» vol.1.

— «Projet français d'accord franco-arabe et contre-projet arabe du 20 décembre 1919.» vol.4.

٤ ـ وثائق عن السياسة الخارجية الالمانية .

Documents on German Foreign Policy [DGFP].

— «Abez despatch, Paris, 23/11/1941.» vol.13, no.494.

— «Allenby, Cairo, to Gurzon, Telegram of 12 June 1919.» vol.4.

— «Amin el-Husseini: Memorandum for the Commando Supremo, Rome, 29/8/1942.» vol.13.

— «Balfour to Allenby, Telegram of June 26, 1919.» vol.4.

— «Granow's and Bismark's Despatches, Rome, 28/3/1942 and 30/3/1942.» vol.13.

— «Grobba's Memorandum of 27 August 1940.» vol.10, no.403.

— «Grobba's Note, Berlin, 30/5/1942.» vol.13.

— «Mackensen's Despatches, Rome, 14/11/1941 and 22/1/1941.» vol.13.

— «Notes on Statement by Colonel Rudolf ok W/ Abteilung Ausland, Berlin, 12/11/1942». vol.13.

— «Ribbentrop's Memorandum, Berlin, 13/11/1941.» vol.13, no.468.

— «Ruele's Notes for Ribbentrop, Berlin, 5/5/1941.» vol.12.

— «Unsigned Notes, West fallen, 31/5/1942.» vol.13.

— «Weizsaecker's Note, Berlin, 7/11/1941.» vol.13.

— «Woermann's Memorandum of December 2, 1941».

— «Woermann's Note, Berlin, 21/7/1940.» vol.10, no.200.

ـ «مذكرة شميدت Schmidt حول الحديث بين هتلر والمفتي في ٢٨/١١/١٩٤١». vol.13, no.515

ـ «برقية فورمان إلى ماكنزن في ١٩/١١/١٩٤١». vol.13, no.483 .

ـ «مذكرة فون لوش Von Loesch حول محادثات المفتي مع ربنتروب في ٢٨/١١/١٩٤١». vol.13, no.514 .

٥ ـ وزارة الخارجية البريطانية .

Great Britain [GB], Foreign Office [FO].

— «Baghdad, 3/12/1931, Humphrys to Colonial Office.» 371/16086.

— «Conversation in Geneva on 13/9/1937 between Sir John Shuckburgh, C.O. and a Senior Member of the French Delegation.» 371/20814.

— «Foreign Office to General Allenby, Telegram of March 13, 1920.» 371/5033.

— «High Commissioner of Iraq to Secretary of State for Colonies, February 29, 1926.» 371/10160.

— «Ibn Saud's Statement to Lord Moyne in December 1941.» 371/35417-E 140/69/25, 23280 E 6959/6697/89.

— «Ibn Saud's Statement to Sir Reader Bullard in October 1939.» 371/2327- E 7604/ 549/28.

— «Jordan to Eden on 30 November 1944.» 371/39991.

— «Lampson to Foreign Office, 11 January 1938.» 371/21872.

— «Lettre de Riza Al-Rikabi au ministre britanique des affaires étrangères du 12 mars 1920». 371/5034.

— «Letters of the Prince to Arther Wauchope and Foreign Office in May 1937.» 371/20806.

— «London, 4 February 1918, from Foreign Office to Wingate.» 686/75. Cab. no.163.

— «Lord Killearn to Eden, 10 August 1943.» 371/34960.

— «Meeting between the French Ambassador and Sir Lancelot Oliphant, F.O. on 28/10/1938». 371/21883- E 634/6389/65.

— «A Memorandum Prepared by the Amir and Foreword by the Palestine High Commissioner on 11/6/1938.» 371/21885.

— «Millerand au Général Gouraud, télégramme du 13 mars 1920.» 371/5033.

— «Minutes by C.W. Baxter, Dated 22/5/1941, Approved by Sir Horace Seymour, the Deputy Under Secretary of State.» 371/27043.

— «Minutes of Discussion at the Ministry of Foreign Affairs of Iraq on 27/10/1936.» 371/20029.

— «Negotiations between the Emir Faisal and the French Government.» 371/5033.

— «Note de la delegation du Hedjaz auprès de la Conférence de la paix, 30 avril 1920.» 371/5035».

— «Paris, January 30, 1919.» 608/92

— «Record of an Interview between Eden and Sheikh Hafiz Wehba, 15/8/1941».

— «Record of Nuri's Talks with Sammuel in Paris in October 1936.» 371/20028.

— «Scheme for Federation of Arab States under Ibn Saud with Accomodation for a Jewish Minority in Palestine, Cairo, 9/9/1937, Keley to Foreign Office.» 371/20813.

— «Sir Basil Newton on 3 August 1940.» 371/24529.

— «Sir Reader Bullard to Lord Halifax, 28/11/1938.» 371/21869.

— «Sir Reader to Halifax on 18/2/1939 and Record of Meeting, Amir Faisal and Lord Halifax on 20/2/1939.» 371/23224.

— «Statement by Azzam to Jordan on 5 January 1945.» 371/4523.

— «Statement by Dr. Weizman during an Interview with Prince Muhammad Ali in February 1938.» 371/21878.

— «Telegram no. 42, Particular Secrecy, Cairo, 30/12/1942, Ministry of State of Foreign Office». 371/35147- E 411/69/25.

— «Telegram no.1750, Cairo, 26/7/1943, Deputy Minister of State to Foreign Office.» 371/34960- E 4394/506/65.

— «Télégramme du président du Parti de l'union syrienne adressé à la Conférence de la paix, en date du 26 avril 1920.» 371/5035.

— «Thomson, Baghdad, to Eden, 19 August 1943.» 371/34960.

ـ «تقرير رقم ١٢٩ بتاريخ ٢١ حزيران ١٩١٨». 341/338.

ـ «تقرير هوجارت بتاريخ ١٢ شباط ١٩١٧». 882/12.

ـ «رسالة من ولسون الى وينجت مؤرخة في ٢٣/١٢/١٩١٨». 626/63.

٦ ـ وثائق العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الامريكية .

Foreign Relations of the United States [FRUS].

— «Knabenshue to Secretary of State, Baghdad, 17/10/1939.» vol.4.

Foreign Relations of the United States [FRUS], Diplomatic Papers.

— «The Acting Secretary of State to President Roosevelt, Washington, 22/10/1943.» vol.4.

— «Memorandum of Conversation by the Chief of the Division of Near Eastern Affairs, and Amir Faisal, Washington, 1/11/1943.» vol.4.

— «The Ministry in Egypt, Kirk, to Secretary of State, Cairo, 17/4/1943».

٧ ـ الارشيف السياسي في وزارة الخارجية الفرنسية في باريس .

Ministère des affaires étrangères [MAE].

— «Anglo-Italian Agreement Regarding Certain Areas in the Middle East, Signed by Lord Perth and Count Ciano, April 16, 1938.» Cmd. 5726.

— «Bonnet à Puaux et Massigli, 18/2/1939.» Papiers Puaux, carton 255, dossier 33.

— «Correspondance between the British and the French Government Respecting the Angora Agreement of October 20, 1921.» Cmd. 157, Turkey, no.1, 1922, 6-22-26 et passim ».

— «Findings and Recommendations of the Royal Commission 1937.» Cmd. 5479.

— «Massigli au Haut commissaire, Beyrouth, Ankara, le 21/1/1939.» Papiers Puaux, carton 288, dossier 33.

— «Massigli au ministre des affaires étrangères 23/2/1939.» Papier Puaux, carton 255, dossier 33.

— «Ministre des affaires étrangères à Corbin, 27/1/1939.» Papiers Puaux.

— «Note du 13 avril 1943.» fol. 280.

— «Puaux à Bonnet, 18/2/1939.» Papiers Puaux, carton 255, dossier 33.

— «Puaux au ministre des affaires étrangères, Beyrouth, 15/2/1939.» Papiers Puaux.

— «Puaux au ministre des affaires étrangères, 16/2/1939 et 15/3/1939».

— «Rapport à la Société des Nations de l'année 1928».

— «Rapport à la Société des Nations de l'année 1936».

— «Rapport à la Société des Nations de l'année 1937».

— «Rapport à la Société des Nations de l'année 1936, annexe no.1, traité d'amitié et d'alliance entre la Syrie et la France du 22 décembre 1936».

— «Rapport à la Société des Nations de l'année 1933, annexe no.1, traité d'amitié et d'alliance entre la France et la Syrie du 16 novembre 1933».

— «Rapport à la Société des Nations de l'année 1936, arrêté no.265/LR du 2 décembre 1936, arrêté no.274/LR du 5 décembre 1936».

— «Rapport à la Société des Nations sur la Syrie, de l'année 1937.»

— «Rapport à la Société des Nations sur la Syrie, de l'année 1925».

— «Rapport à la Société des Nations sur la Syrie de l'année 1929».

— «Rapport à la Société des Nations sur la Syrie de l'année 1931».

— «Rapport à la Société des Nations sur la situation de la Syrie et du Liban de l'année 1924, arrêté du Haut commissaire no.2980 du 5/12/1924».

Ministère des affaires étrangères [MAE], Arabie, 1918- 1929, série E.

— «Angora Agreement of October 20, 1921.» Parliamentary Papers, Cmd. 1556, vol.6, fol. 185-186.

— «Briand au Comte de Saint-Aulaire, télégramme du 21 mars 1921.» vol.12, fol.131-133.

— «Communiqué de secrétariat général de la Conférence de la paix, du 2 août 1920.» vol.10.

— «Emir Faisal's Speech.» vol.3, fol. 116- 118.

— «Gouraud à Millerand, télégramme du 10 juillet 1920.» vol.30.

— «Gouraud au ministre des affaires étrangères, télégramme du 14 juillet 1920.» vol.30.

— «Gouraud au ministre des affaires étrangères, télégramme du 27 juillet 1920.» vol.31.

— «Lettre du Parti de l'indépendance arabe au ministre des affaires étrangères du 15/11/1919». vol.7, fol. 227.

— «Ministre des affaires étrangères au Haut commissaire à Beyrouth, télégramme du 26 mars 1921.» vol.13, fol. 158-159.

— «Rapport du consul général de France à Djeddah au président du conseil, 20/11/1920» .

— «Robert de Caix à Clemenceau, lettre du 22/4/1919.» vol.4, fol.117-118.

— «Robert de Caix au Ministère des affaires étrangères, télégramme du 11/12/1919.» vol.15, fol. 120- 125.

— «Télégramme du 11 mai 1920.» vol.10.

— «Télégramme du 17 mars 1921.» vol.12, fol.115-117.

Ministère des affaires étrangères [MAE], Arabie-Hedjaz, 1918- 1929, série E.

— «Note sur le rapprochement entre les nationalistes et Ibn Saoud du 4/4/1931.» carton 77.

Ministère des affaires étrangères [MAE], Haut Commissariat [HC].

— «Arrêté nos. LR. 132 et LR. 133 du 1 juillet 1939».

Ministère des affaires étrangères [MAE], Iraq.

— «Baghdad, 30 mars 1936.» carton 218.

— «Traité de fraternité arabe et d'alliance signé le 2 avril 1936 entre l'Iraq et l'Arabie Saoudite.» carton 218.

Ministère des affaires étrangères [MAE], Liban. «Annexe, lettre du Haut commissaire, Beyrouth, 17/2/1933.» carton 413, dossier 3.

— «Haut commissaire au ministre des affaires étrangères, Beyrouth, 8 mai 1932.» carton 413, dossier 3.

— «lettre de Mgr. Mobarak datée de mai 1933.» carton 413, dossier 3.

— «Télégramme du 30 avril 1932.» carton 413, dossier 3.

Ministère des affaires étrangères [MAE], Palestine.

— «Fleuriau à Briand, Londres, 29 février 1931.» carton 118.

— «Note du Délégué Général au ministère des affaires étrangères, Beyrouth, 23 novembre 1932.» carton 118.

— «Puaux au ministre des affaires étrangères, Beyrouth, 17/10/1939.» carton 118.

Ministère des affaires étrangères [MAE], Syrie, série E.

— «Baghdad, 24 avril 1931, le chargé d'affaires au ministre des affaires étrangères.» carton 770.

— «Beyrouth, 24 mai 1934, Haut commissaire, au ministre des affaires étrangères.» carton 772.

— «Haut commissaire au ministre des affaires étrangères, Beyrouth, 1/10/1934».

— «Haut commissaire, Beyrouth, 19/1/1931.» carton 770.

— «Lagarde au ministre des affaires étrangères, Genève, le 27 septembre 1936.» carton 412, dossier 2.

— «Lettre de Ibrahim et Kinj à Edward Deladier du 11 juin 1936.» carton 412, dossier 2.

— «Lettre du délégué général à Beyrouth au ministre des affaires étrangères du 10/7/1937». carton 77.

— «Lettre du ministre de la guerre au ministre des affaires étrangères du 4 octobre 1935.» carton 412, dossier 2.

— «Note confidentielle sur la situation en Syrie par le Haut commissaire au ministre des affaires étrangères, Beyrouth, 20/2/1930.» carton 770.

— «Note de mars- octobre 1936.» carton 770.

— «Note du Haut commissaire au ministre des affaires étrangères, Beyrouth, 9 juin 1933.» carton 77.

— «Ponsot au ministre des affaires étrangères, Beyrouth, 9 juin 1933.» carton 771.

— «Télégramme de l'assemblée générale de l'Association des commercants et industriels, français au Levant, au Haut commissaire en date de 29 mai 1936.» carton 412, dossier 2.

Ministère des affaires étrangères [MAE], Syrie- Liban, 1918-29, série E.

— Accord franco-turc, politique, militaire et économique sur les frontières entre la Turquie et la Syrie, signé le 11 mars 1921.» vol.6, fol.185-186.

— «Déclaration de la délégation officielle du Mont Liban, 13/2/1919.» vol. 5, fol. 69-70.

— «Le Fevre-Pontalais, le Caire, à Pichon, 9/1/1919.» vol.7, fol.158- 162.

— «Les frontières du grand Liban: de la délégation libanaise auprès de la Conférence de la paix.» vol.6, fol. 196-198.

— «Lettre de Michel Loutfallah au ministre des affaires étrangères, 23/1/1919.» vol.8.

— «Lettre de Paul Cambon au Ministre des affaires étrangères, 28/10/1918.» vol.3, fol.235-237.

— «Lettre du Comité central syrien au ministre des affaires étrangères, 1/6/1918.» vol.1.

— «Lettre du ministre de la guerre au ministre des affaires étrangères, 30/10/1918.» vol.3, fol. 276-278.

— «Note de Gorges-Picot du 24 août 1931.» fol.32.

— «Note de Lord Robert Cecil en date du 8/10/1918.» vol.2, fol. 186.

— «Note de Malzar, le Caire, 19/1/1919.» vol.7.

— «Note pour le ministre des affaires étrangères du 1/10/1918.» vol.2, fol. 95-96.

— «Note sur la condidature hachemite au thrône de Syrie, Paris, 10/4/1934.» vol.459, fol.3.

— «Pichon au Haut commissaire à Beyrouth, Paris, 13/2/1919.» vol.3, fol. 119.

— «Picot à Pichon, Beyrouth, 3/2/1919.» vol.9, fol. 40-44.

— «Ponsot au ministre des affaires étrangères, Beyrouth, 3 avril 1931.» vol. 548, fol. 116.

— «Voeux de la ligne libanaise, lettre en date du 21/6/1919.» vol.15, fol. 15-16.

ـ «رسالة أوغست اديب وانطون الجميل الى الجمعية اللبنانية بباريس في ١٩١٩/٢/١٤ .» vol.3, fol. 122- 125 .

ـ «قرار مجلس ادارة جبل لبنان الصادر بإجماع الاراء، عدد ٨٠ تاريخ ١٩١٨/١٢/٥ باللغتين العربية والفرنسية والمصادق عليها من قبل جورج بيكو.» vol.6, fol. 78-79 .

ـ «مذكرة اللجنة اللبنانية السورية في القطر المصري.» vol.7, fol. 163-164 .

ـ «مشروع معاهدة بين الامير فيصل ومصطفى كمال، ملحق كتاب المفوض السامي الفرنسي الموجه الى رئيس الوزراء الفرنسي ١٩٢١/١/١٩» vol.9 .

Ministère des affaires étrangères [MAE], Syrie-Liban, 1930- 1940, série E.

«D'Aumale, Consul général de France au ministre des affaires étrangères, Jérusalem, 24 et 25 avril 1931».

ـ «تقرير المفوض السامي الفرنسي في بيروت الى وزير الخارجية في ١٩٣١/٢/٢٤ .» vol.457.

ـ «مذكرة سفير فرنسا في روما بيير لافال Pierre Laval الى وزارة الخارجية الفرنسية المؤرخة في ١٩٣٥/١/١٧ .» vol.457 .

Ministère des affaires étrangères [MAE], série guerre, 1939-1945.

— «L. de Benoit à Massigli, Commissaire aux affaires étrangères, Alger, Le Caire, 8/11/1943». Alger, CFLN-GRF, vol.199.

— «Note: déclaration de Jamil Madfai sur le Congrès arabe, Le Caire, 5/4/1943.» Londres, CNF, vol.148, fol.265.

— «Note de Benoist, Le Caire, 15/5/1943.» Alger, CFLN-GRF, vol.1309.

— «Note du 15 mars 1943.» Alger, CFLN-GRF, vol. 148, fol.190.

ـ «تقرير حول مباحثات يوسف ياسين مع المفوض السامي الفرنسي في ١٩٤٣/٥/١٥ .» Londres, CNF, vol. 148, fol.319.

٨ ـ أرشيف عصبة الأمم في جنيف.

Archives de la Société des Nations à Genève [SDN].

— «Arrangement franco-turc du 23 juin 1939, Genève, 9/8/1939.» Document no. C229, M.156.

— «Commission Permanente des Mandats, 1075, Genève, 26 août 193, constitution de la République libanaise.» Document no. C352,, 1930.IV.

— «Congrès Syro-Palestinien de Genève 1921, note du 25 avril 1921.» vol.599.

— «Constitution de l'Etat de Syrie promulguée par arrêté du Haut commissaire, no.311 du 14 mai 1930, Genève, 16 août 1930.» Document no. C532, IV.

— «Mandat pour la Syrie et le Liban, Genève le 12 août 1922.» Document no. C528, M.313.

— «Procès-verbal de la Commission permanente des mandats, 4e session, du 24 juin au 8 juillet 1924».

— «Procès-verbal de la Commission permanente des mandats, 4e session, du 24 juin au 10 juillet 1926».

— «Procès-verbal de la 8e session de la Commission permanente des mandats, tenue de 16 février au 6 mars 1926».

— «Procès-verbal de la 18e session de la Commission permanente des mandats, 1930».

— «Procès-verbal de la 22e session de la Commission permanente des mandats, 1932».

— «Rapport du Consul de France du 19 septembre 1921.» vol.599.

— «Recueil des traités, novembre 1920.» vol.1, no.3.

— «Règlement organique du Sandjak d'Alexandrette promulgué par arrêté du Haut commissaire, no.3112, du 14 mai 1930, Genève, 26/8/1930.» document no. C352, IV.

فهرس عام

(ب)

(ت)

(ث)

(ج)

(ح)

(خ)

(ز)

(س)

(ش)

(ص)

(ط)

(ظ)

(ع)

(غ)

(م)

(ن)

(هـ)

(و)

(ي)



الدكتور علي محافظة

- من مواليد الاردن عام ١٩٣٨
- حصل على الاجازة في التاريخ من جامعة دمشق عام ١٩٥٩، وعلى دبلوم عام في التربية من جامعة دمشق عام ١٩٦٠، وعلى دكتوراه، الحلقة الثالثة في تاريخ العرب المعاصر من جامعة باريس الثالثة، عام ١٩٧١؛ وعلى دكتوراه دولة في الآداب والعلوم الانسانية من جامعة باريس الاولى عام ١٩٨٠
- عمل في التعليم ثم في وزارة الخارجية الاردنية، ثم في قسم التاريخ بالجامعة الاردنية منذ عام ١٩٧١
- يعمل حالياً رئيساً لجامعة مؤتة بالاردن
- له عدد من المؤلفات، منها:

- **العلاقات الاردنية ـ البريطانية: من تأسيس الامارة حتى الغاء المعاهدة**. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٣
- **تاريخ الاردن المعاصر ـ عهد الامارة، ١٩٢١ ـ ١٩٤٦**. عمان: الجامعة الاردنية، ١٩٧٣
- **الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة، ١٧٩٨ ـ ١٩١٤**. بيروت: الدار الاهلية للنشر، ١٩٧٥
- **العلاقات الالمانية ـ الفلسطينية من انشاء مطرانية القدس البروتستانتية وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، ١٨٤١ ـ ١٩٤٥**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١
- **الحياة الفكرية في فلسطين والاردن في عصر النهضة**. بيروت: الدار الاهلية للنشر، تحت الطبع.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون
ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤
برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي